

تُخْفَةُ الْأَخَوْدِي

لِلإمام الحافظ أبي العلام محمد عبد الرحمن
ابن عبد الرحيم المباركفوري المنوفي سنة ١٣٥٢

بشرح

جَامِعُ التَّرْذِي

وهو الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل

ومعه

شفاء الغلل في شرح كتاب الغلل

خرج أحاديثه

عصام الصبايطي

المجلد الأول

دار الحديث
القاهرة



حقوق الطبع محفوظة للناسر
الطبعة الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

طبع. نشر. توزيع



١٤٠ شارع جوهرة القاءة أمانام جامعا الأهر تلفون ٥١١٣٠٣٦/٥١١٨٧١٩/٥٩١٩٦٩٧ فاكس ٥٩١٩٦٩٧

تَحْفَتُ الْأَخَوَاتِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى برأ النّسم، وأفاض النّعم، وأوجد الأشياء من بعد العدم، وخلق الأنوار والظلم، وأصلّى وأسلم على السراج الوهاج، صاحب الإسراء والمعراج، صفوته من العباد، وشفيع الخلق فى المعاد، صاحب المقام المحمود، والخوض المورود، أول الناس خروجاً إذا نُشروا، ومُبشّرهم إذا يئسوا، وشفيعهم إذا حُسوا، لواء الحمد بيده المعيرة للغيث وأنوائه، وما من نبيٍّ من لدُنْ آدم فمن سواه إلا تحت لوائه... وبعد:

يقول الله تعالى فى سورة الحشر: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، فى هذه الآية الكريمة يقرر الله - سبحانه - أصلاً عظيماً من أصول الإسلام، وهو وجوب اتباع الرسول صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فى كل ما جاء عنه، فإذا أمر بشيء وجبت طاعته بامثال ما أمر به، أو نهى عن شيء وجب اجتناب ما نهى عنه؛ لأنه مبلغ عن الله، وما جاء به - قرآنًا كان أم سنة - وحى من الله: القرآن وحىً متلو، والسنة وحىً غير متلو ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣، ٤]، روى أبو داود فى مراسيله عن حسان بن عطية قال: «كان جبريلُ - عليه السلام - ينزلُ على رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالسنة كما ينزلُ بالقرآن، ليُعلمه إياها كما يُعلمه القرآن».

والرسول صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يأمر إلا بما أمر الله به، ولا ينهى إلا عما نهى الله عنه، يقول تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣، ٤] لذا كانت طاعته فيما أمر به والانتفاء عما نهى عنه طاعة لله، كما قال سبحانه: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] وكما قال على لسان نبيه: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

ولقد قرن الله طاعة الرسول بطاعته، وجعل من حاد عن طاعتهما فى عداد الكافرين، فقال: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢]، وقال:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وليس مؤمنًا من لم ينزل على حكم رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويجعل رأيه تبعًا لرأيه، واختياره تلوا لاختياره، كما قال - سبحانه - : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

ولقد تواعد الله من يخالف أمر الرسول بأشد العقاب فقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وجعل الاحتكام إلى ما جاء عن الله والرسول واجبًا فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ [النساء: ٥٨]، والرُّدُّ إلى الله هو الرُّدُّ إلى كتابه، والرُّدُّ إلى الرسول هو الرجوع إليه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته.

ولقد حذر رسول الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من هؤلاء الذين يردون سنته فقال: «يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَكِنًا عَلَى أَرِيكِتِهِ يُحَدِّثُ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِي يَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَخْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ؛ إِلَّا وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ». [ابن ماجه ١٢].

من أجل ما تقدم عن المسلمين بسنة نبيهم، كما عُتُوا بكتاب ربهم، فرعوها حق رعايتها، وقاموا على حفظها وتدوينها، وقعدوا لها القواعد التي تبين صحيحها من سقيمها، وجعلوا للرواية أصولًا تقوم عليها، وللرواة شروطًا لا بد من توفرها فيهم حتى يجنبوا السنة زيف المزيفين وعبث المغرضين.

وكان من نتيجة هذه العناية أن حوت المكتبة الإسلامية من أول عصورها، وعلى طول عهدها مصنفات قيمة، واليوم نقدم للمكتبة الإسلامية واحدًا منها، ألا وهو كتاب «تحفة الأحمدي بشرح جامع الترمذي» وذلك في طبعة جديدة مع تخريج أحاديثها بعناية الأخ الفاضل عصام الصبايطي. والله نسأل أن يجعلها في ميزان حسناتنا يوم نلقاه.

دكتور مصطفى محمد حسين الذهبي

القاهرة في ٢١ / ٩ / ٢٠٠٠م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره ونؤمن به، ونتوكل عليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فيقول العبد الضعيف، الراجي رحمة ربه الكريم، محمد عبد الرحمن ابن الحافظ عبد الرحيم، جعل الله مآلهما النعيم المقيم: إني قد فرغت بعونه تعالى من تحرير المقدمة التي كنت أردت إيرادها في أول شرحي لجامع الترمذی، والآن قد حان الشروع في تحرير الشرح، وفقني الله تعالى لإتمامه، وأعاني عليه بفضلته وكرمه وسميته: «تحفة الأحوذى في شرح جامع الترمذی».

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم، وانفع به كل من يرومه من الطالب المبتدى والراغب المنتهى، واجعله لنا من الباقيات الصالحات، ومن الأعمال التي لا تنقطع بعد الممات.

اعلم زادك الله علماً نافعاً أني رأيت أن أكثر شراح كتب الحديث قد بدأوا شروحهم بذكر أسانيدهم إلى مصنفها، وحكى الحافظ ابن حجر في: «فتح الباري» عن بعض الفضلاء: أن الأسانيد أنساب الكتب، فأحببت أن أبدأ شرحي بذكر إسنادي إلى الإمام الترمذی من - رحمه الله تعالى - فأقول: إني قرأت جامع الترمذی من أوله إلى آخره على شيخنا: العلامة السيد محمد نذير حسين، المحدث الدهلوی، رحمه الله تعالى، سنة ست بعد ألف وثلثمائة من الهجرة النبوية، في دهلي، فأجازني به، وجميع ما قرأت عليه من كتب الحديث وغيرها، وكتب لي الإجازة بخطه الشريف، وهذه صورتها:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: فيقول العبد الضعيف، طالب الحسينين، محمد نذير حسين، عافاه الله تعالى في الدارين: إن المولوى الذكى، أبا العلى، محمد عبد الرحمن ابن الحافظ الحاج عبد الرحيم الأعظم كدهى، المباركفورى، قد قرأ على صحيح البخارى وصحيح مسلم وجامع الترمذی وسنن أبى داود، كل واحد منه بتمامه وكمالها، وأواخر النسائي، وأوائل ابن ماجه، ومشكاة المصابيح، وبلوغ المرام،

وتفسير الجلالين، وتفسير البيضاوى، وأوائل الهداية، وأكثر شرح نخبة الفكر، وسمع ترجمة القرآن المجيد إلا ستة أجزاء، فعليه أن يشتغل بإقراء الكتب المذكورة، والموطأ وسنن الدارمى والمنتقى، وغيرها من كتب الحديث والتفسير والفقه، وتدريسها، لأنه أهلها بالشروط المعتمدة عند أهل الحديث، وإنى حصلت القراءة والسماعة والإجازة عن الشيخ المكرم الأورع البارع فى الآفاق محمد إسحاق المحدث الدهلوى رحمه الله تعالى، وهو حصل القراءة والسماعة والإجازة عن الشيخ الأجل مسند الوقت الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوى رحمه الله تعالى، وهو حصل القراءة والسماعة والإجازة عن الشيخ القرم المعظم بقية السلف وحجة الخلف الشاه ولى الله المحدث الدهلوى رحمه الله تعالى، وباقى السند مكتوب عنده.

وأوصيه بتقوى الله تعالى فى السر والعلانية، وإشاعة السنة السنية بلا خوف لومة لائم، حرر سنة ١٣٠٦ الهجرية المقدسة.

قلت: باقى السند هكذا: قال الشاه ولى الله: قرأت طرفاً من جامع الترمذى على أبى الطاهر: يعنى محمد بن إبراهيم الكردى المدنى، وأجاز لسائره عن أبيه يعنى إبراهيم الكردى المدنى، عن المزاحى، يعنى السلطان بن أحمد، عن الشهاب أحمد بن الخليل السبكى، عن النجم الغيطى، عن الزين زكريا، عن العز عبد الرحيم بن محمد بن الفرات، عن عمر بن الحسن المراغى، عن الفخر بن أحمد البخارى، عن عمر بن طبرزد البغدادى، أخبرنا أبو الفتح عبد الملك بن عبد الله بن أبى سهل الكروخى، أخبرنا القاضى أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد الأزدى، أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله الجراحى المروزى، أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوسى المروزى، أخبرنا أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الترمذى.

قلت: وإنى قرأت أطرافاً من جامع الترمذى وغيره من الأمهات الست وغيرها على شيخنا العلامة الشيخ حسين بن محسن الأنصارى الخزرجى اليمانى، فأجازنى لسائره ما قرأت عليه من كتب الحديث، بل لجميع ما حواه «إتحاف الأكابر فى إسناد الدفاتر» من الكتب الحديثية وغيرها، وكتب لى الإجازة وهذه صورتها:

الحمد لله الذى تواتر علينا فضله وإحسانه، الموصول إلينا بره وامتنانه، والصلاة والسلام على من صح سند كمالاته، وتسلسل إلينا مرفوع ما وصل من هباته، وعلى آله وأصحابه، وناصريه وأحزابه، وبعد: فإنه وقع الاتفاق فى بلدة آره بالمولوى محمد عبد الرحمن: المتوطن مباركبور من توابع: أعظم كده، وقرأ على أطرافاً من الأمهات الست، ومن موطأ الإمام مالك ومن مسند

الدارمي، ومن مسند الإمام الشافعي، والإمام أحمد، ومن الأدب المفرد للبخاري، ومن معجم الطبراني الصغير، ومن سنن الدارقطني، وطلب مني الإجازة بعد القراءة، ووصل سنده بسند مؤلفيها الأجلاء القادة، فأسعفته بمطلوبه، تحقيقاً لظنه ومرغوبه، وإن كنت لست أهلاً لذلك ولا ممن يخوض في هذه المسالك، ولكن تشبهاً بالأئمة الأعلام السابقين الكرام:

وإذا أجزت مع القصور فإنني أرجو التشبه بالذين أجازوا
للسالكين إلى الحقيقة منهجاً سبقوا إلى غرف الجنان فجازوا

فأقول وبالله التوفيق: إني قد أجزت المولى محمد عبد الرحمن المذكور أن يروى عنى هذه الكتب المذكورة بأسانيدھا المتصلة إلى مؤلفيھا، المذكورة في ثبت شيخ مشايخنا الإمام الحافظ الرباني، القاضي محمد بن علي الشوكاني، المسمى «إتحاف الأكابر في إسناد الدفاتر» مع بيان كل إسناد إلى مؤلفه، بل أجزته أن يروى عنى جميع ما حواه إتحاف الأكابر من الكتب الحديثية وغيرها، أجازني برواية جميع ما فيه شيخاى: الشريف محمد بن ناصر الحسنى الحازمى، وشيخنا القاضي العلامة أحمد بن الإمام المؤلف محمد بن علي الشوكاني، كلاهما عن مؤلفه الإمام الحافظ الرباني محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى، وأوصيه بتقوى الله في السر والعلن، ومتابعة السنن، وأن لا ينساني من صالح دعواته في كل حالاته ومشايخي ووالدي وأولادي، وفقنا الله وإياه لما يرضاه، وسلك بنا وبه طريق النجاة، والحمد لله رب العالمين أولاً وآخرأ، وظاهراً وباطناً، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلم. مؤرخه يوم الأحد لاثنتي عشرة خلون من شهر شعبان أحد شهور ألف وثلاثمائة وأربعة عشر من الهجرة النبوية، على مشرفها أفضل الصلاة وأزكى التسليم والتحية. أملاه المجيز بلسانه، الحقير الفقير إلى إحسان ربه الكريم الباري، حسين بن محسن الأنصارى الخرزجى اليماني، عفا الله عنه.

قلت: ثبت شيخ شيوخ مشايخنا القاضي الشوكاني المسمى بإتحاف الأكابر عندي موجود، نقلته من نسخة قلمية صحيحة، منقولة من خط تلميذ المصنف والجاز منه الشيخ العلامة أبي الفضل عبد الحق المحمدي، والآن قد طبع هذا الثبت المبارك، وشاع. وقد ذكر القاضي الشوكاني مصنف هذا الثبت أسانيد جامع الترمذي في فصل السين، فقال: سنن الترمذي أرويه بالسماح لجميعها من لفظ شيخنا السيد العلامة عبد القادر أحمد بإسناده المتقدم في تفسير الثعلبي، إلى الشماخي، عن أحمد بن محمد الشرجي اليمني، عن زاهر بن رستم الأصفهاني، عن القاسم بن أبي سهل الهروي، عن محمود

ابن القاسم الأزدي، عن عبد الجبار ابن محمد المروزي، عن محمد بن أحمد بن محبوب المروزي، عن المؤلف.

وأرويهما عن شيخنا المذكور بإسناده المتقدم في أول هذا المختصر إلى محمد البابلي، عن النور علي بن يحيى الزيادي، عن الرملي، بإسناده المتقدم قريباً إلى ابن طبرزد، عن عبد الملك ابن أبي سهل الكروخي، عن محمود بن القاسم الأزدي، عن عبد الجبار بن محمد المروزي، عن محمد بن محبوب المروزي، عن المؤلف.

وأرويهما عن شيخنا المذكور، عن محمد بن الطيب المغربي، عن إبراهيم بن محمد المراغي، عن أحمد بن محمد العجلي، عن يحيى بن مكرم الطبري، عن جده المحب الطبري، عن الزين المراغي، عن أبي العباس أحمد بن أبي طالب الحجار، عن أبي النجا عبد الله بن عمر اللتي، عن أبي الوقت عبد الأول بن عيسى السجزي، عن أبي عامر الأزدي، عن أبي محمد الجراحي، عن أبي العباس المحبوبي عن المؤلف.

وأرويهما عن شيخنا السيد علي بن إبراهيم بن عامر بإسناده السابق في سنن أبي داود إلى الديع، عن السخاوي، عن ابن حجر، عن البرهان التنوخي، عن أبي القاسم بن عساكر، عن عبد الرحمن ابن محمد بن مسعود، عن محمد بن علي بن صالح، عن أبي عامر محمود بن القاسم الأزدي، عن أبي العباس محمد بن أحمد المحبوبي، عن المؤلف.

وأرويهما عن شيخنا السيد علي المذكور وشيخنا الحسن بن إسماعيل المغربي بالإسناد المتقدم في سنن أبي داود إلى علي بن أحمد المرحومي، عن إبراهيم الذماري، عن الشهاب القليوبي، عن النور الزيادي، عن الشمس الرملي، عن زكريا الأنصاري، عن الشمس القاياتي، عن أحمد بن أبي زرعة، عن أبيه، عن الزين عبد الرحيم العراقي، عن عمر العراقي، عن علي بن البخاري، عن ابن طبرزد بإسناده السابق إلى المؤلف.

وأرويهما عن شيخنا يوسف بن محمد بن علاء الدين المزجاجي، عن أبيه، عن جده، عن إبراهيم الكردي بإسناده المتقدم في سنن أبي داود إلى ابن طبرزد بإسناده المذكور ههنا إلى المؤلف.. انتهى ما في إتحاف الأكابر.

قلت: قد قال العلامة الشوكاني في خطبة هذا الثبوت. قد اقتضت في الغالب على ذكر إسناد واحد، وأحلت في أسانيد البعض على البعض طلباً للاختصار.. انتهى. فعليك: أن ترجع إلى إتحاف الأكابر لتقف على ما أحال عليه في أسانيد جامع الترمذي بعضها على البعض، وأنا أذكر ههنا

إسناده المتقدم في تفسير الثعلبي إلى الشماخي. قال الشوكاني: تفسير الكشف والبيان في تفسير القرآن: أرويه عن شيخى السيد عبد القادر بن أحمد، عن شيخه السيد سليمان بن يحيى الأهدل، عن السيد أحمد بن محمد الأهدل، عن السيد يحيى بن عمر الأهدل، عن السيد طاهر بن حسين الأهدل، عن الحافظ الديبع، عن زين الدين الشرجى عن نفيس الدين العلوى، عن أبيه، عن أحمد بن أبى الخير الشماخي... إلخ.

وها أنا أشرع فى المقصود، متوكلاً على الله الملك الودود، وما توفيقى إلا بالله، وهو حسبى ونعم الوكيل.

[سند الشارح]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وأصحابه أجمعين.

أما بعد: فيقول العبد الضعيف، محمد عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم المباركفوري عفا الله عنه تعالى عنهما: إني قرأت هذا الكتاب المبارك، أعني «جامع الترمذی» من أوله إلى آخره، على شيخنا العلامة السيد محمد نذير حسين المحدث الدهلوی رحمه الله تعالى، أجازني به وقال: إني حصلت القراءة والسماعة والإجازة عن الشيخ المكرم الأورع البارع في الآفاق، محمد إسحاق، المحدث الدهلوی، وهو حصل القراءة والسماعة والإجازة عن الشيخ الأجل مسند الوقت الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوی، وهو حصل القراءة والسماعة والإجازة عن أبيه الشيخ القرم المعظم بقية السلف حجة الخلف الشاه ولی الله ابن الشاه عبد الرحيم المحدث الدهلوی، وقال الشاه ولی الله: قرأت على أبي الطاهر المدنی طرفاً من جامع الترمذی وأجاز لسائره، عن أبيه، عن المزاحی، عن الشهاب أحمد السبکی، عن النجم الغیطی، عن الزین زکریا، عن العز عبد الرحيم بن محمد الفرات، عن عمر بن الحسن المراغی، عن الفخر بن أحمد البخاری، عن عمر بن طبرزد البغدادی، أخبرنا أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم... إلخ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أخبرنا الشيخ أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم عبد الله بن أبي سهل المروى الكروخى فى العشر الأول من ذى الحجة سنة ٥٤٧ سبع وأربعين وخمسمائة، بمكة شرفها وأنا أسمع. قال: أنا القاضى الزاهد أبو عامر محمود بن القاسم بن محمد الأزدى رحمه الله قراءة عليه وأنا أسمع فى ربيع الأول من سنة اثنين وثمانين وأربعمائة قال الكروخى: وأخبرنا الشيخ أبو نصر عبد العزيز بن محمد ابن على بن إبراهيم الترياقى، والشيخ أبو بكر أحمد بن عبد الصمد بن أبى الفضل بن أبى حامد الغورجى رحمهما الله قراءة عليهما وأنا أسمع فى ربيع الآخر من سنة إحدى وثمانين وأربعمائة، قالوا: أنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن أبى الجراح الجراحى المروى المربزبانى قراءة عليه، أنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوى المروى، فأقر به الشيخ الثقة الأمين.

قوله: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» افتتح الكتاب بالبسملة اقتداء بكتاب الله العظيم، واقتفاء بكتب نبيه الكريم، وعملاً بحديثه فى بداءة كل أمر دى بال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وهو ما أخرجه الحافظ عبد القادر الرهاوى فى أربعينه من حديث أبى هريرة مرفوعاً «كل أمر دى بال لا يبدأ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فهو أقطع» واقتصر المصنف على البسملة كالإمام البخارى فى صحيحه، وكأكثر المتقدمين فى تصانيفهم، ولم يأت بالحمد والشهادة، مع ورود قوله صلى الله عليه وسلم: «كل أمر دى بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع»، وقوله: «كل خطبة ليس فيها شهادة فهى كاليد الجذماء» وأخرجهما أبو داود وغيره من حديث أبى هريرة، لما قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى: من أن الحديثين فى كل منهما مقال: سلمنا صلاحيتهما للحجة، لكن ليس فيهما أن ذلك يتعين بالنطق والكتابة معاً، فلعله حمد وتشهد نطقاً عند وضع الكتاب. ولم يكتب ذلك اقتصاراً على البسملة، لأن القدر الذى يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله، وقد حصل بها.. انتهى كلام الحافظ.

قلت: قد جاء فى رواية لفظ «ذكر الله» فى مسند الإمام أحمد: حدثنا أبى حدثنا يحيى بن آدم حدثنا ابن المبارك عن الأوزاعى عن قرة بن عبد الرحمن عن الزهرى عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل أمر دى بال لا يفتتح بذكر الله فهو أبتر أو أقطع».

فهذه الرواية يجمع بين الروايات الثلاث المختلفة المتقدمة. قال تاج الدين السبكى فى أول طبقات الشافعية فى الجمع بين هذه الروايات الثلاث المختلفة ما لفظه: وأما الحمد والبسملة

فجائزان، يعنى بهما ما هو الأعم منهما وهو ذكر الله والثناء عليه على الجملة، إما بصيغة الحمد أو غيرها، ويدل على ذلك رواية ذكر الله، وحينئذ فالحمد والذكر والبسملة سواء، وجائز أن يعنى خصوص الحمد وخصوص البسملة، وحينئذ فرواية الذكر أعم، فيقضى لها على الروايتين الأخريين؛ لأن المطلق إذا قيد بقيدين متنافيين لم يحمل على واحد منهما، ويرجع إلى أصل الإطلاق، وإنما قلنا: إن خصوص الحمد والبسملة متنافيان؛ لأن البداءة إنما تكون بواحد، ولو وقع الابتداء بالحمد لما وقع بالبسملة وعكسه، ويدل على أن المراد الذكر، فتكون روايته هى المعتبرة [و] أن غالب الأعمال الشرعية غير مفتتحة بالحمد كالصلاة فإنها مفتتحة بالتكبير والحج وغير ذلك، فإن قلت: لكن رواية: «بحمد الله» أثبت من رواية: «بذكر الله»؟ قلت: صحيح، ولكن لم قلت: إن المقصود بحمد الله خصوص لفظ الحمد، ولم لا يكون المراد ما هو أعم من لفظ الحمد والبسملة، ويدل على ذلك ما ذكرت لك من الأعمال الشرعية التى لم يشرع الشارع افتتاحها بالحمد بخصوصه.. انتهى كلام التاج السبكي. ثم قال الحافظ ابن حجر فى تأييد كلامه المذكور: ويؤيده أن أول شئ نزل من القرآن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ فطريق التأسى به الافتتاح بالبسملة، ويؤيده أيضاً وقوع كتب النبى صلى الله عليه وسلم إلى الملوك وكتبه فى القضايا مفتتحة بالتسمية دون حمدلة وغيرها، كما فى حديث أبى سفيان فى قصة هرقل، وحديث البراء فى قصة سهيل بن عمرو فى صلح الحديبية وغير ذلك من الأحاديث.. انتهى.

تنبيه: قال الشيخ بدر الدين العيني فى عمدة القارى شرح البخارى: اعتذروا عن البخارى أى: عن اقتصاره على البسملة بأعذار هى: معزل عن القبول، ثم ذكر العيني سبعة أعذار، واعترض على كل واحد منها ثم قال: والأحسن فيه ما سمعته من بعض أساتذتى الكبار أنه ذكر الحمد بعد التسمية كما هو دأب المصنفين فى مسودته، كما ذكره فى بقية مصنفاته، وإنما سقط ذلك من بعض المبيضين فاستمر على ذلك.. انتهى كلام العيني.

قلت: هذا الاعتذار أيضاً بمعزل عن القبول؛ فإنه ليس بحسن فضلاً عن أن يكون أحسن، بل هو أبعد الأعذار كلها، فإن قوله: إنه ذكر الحمد بعد التسمية فى مسودته... إلخ، ادعاء محض لا دليل عليه. وأما قوله كما هو دأب المصنفين فيدل على أنه لم ير تصانيف الأئمة من شيوخ البخارى وشيوخ شيوخه، وأهل عصره وغيرهم من المتقدمين؛ فإنه لم يكن دأبهم فى ابتداء تصانيفهم ذكر الحمد بعد التسمية، بل كان دأبهم الاقتصار على التسمية، كما صرح به الحافظ ابن حجر، وأما قوله كما ذكره فى بقية مصنفاته، فيدل على أنه لم ير بقية مصنفات البخارى أيضاً؛ فإن من مصنفاته الأدب المفرد، وكتاب خلق أفعال العباد، والرد على الجهمية، وكتاب الضعفاء، والتاريخ الصغير، وجزء القراءة خلف الإمام وجزء رفع اليدين، ولم يذكر فى ابتداء واحد من هذه الكتب

الحمد بعد التسمية، بل اقتصر في كل منها على التسمية: قال الحافظ في الفتح: وأبعد من ذلك كله قول من ادعى أنه ابتداء الخطبة فيها حمد وشهادة فحذفها بعض من حمل عنه الكتاب، وكأن قائل هذا ما رأى تصانيف الأئمة من شيوخ البخارى وشيوخه وأهل عصره، كمالك في الموطأ، وعبد الرزاق في المصنف، وأحمد في المسند، وأبى داود في السنن إلى ما لا يحصى ممن لم يقدم فى ابتداء تصنيفه خطبة ولم يزد على التسمية وهم الأكثر، والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة، أفيقال فى كل من هؤلاء إن الرواة عنه حذفوا ذلك؟ كلا بل يحمل ذلك من صنيعهم على أنهم حمدوا لفظاً، ويؤيده ما رواه الخطيب فى الجامع عن أحمد: أنه كان يتلفظ بالصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم إذا كتب الحديث، ولا يكتبها، والحامل له على ذلك إسراع أو غيره، أو يحمل على أنهم رأوا ذلك مختصاً بالخطب دون الكتب، ولهذا من افتتح كتابه منهم بخطبة حمد وتشهد كما صنع مسلم، والله تعالى أعلم.. انتهى كلام الحافظ.

تنبيه آخر: قد اختلفوا فى حديث الحمد المذكور، فبعضهم ضعفوه كالحافظ ابن حجر، وبعضهم حسنوه كالحافظ ابن الصلاح، وبعضهم صححوه كابن حبان. قال العيني: «فى عمدة القارى».. الحديث صحيح صححه ابن حبان وأبو عوانة، وقد تابع سعيد بن عبد العزيز قره، كما أخرجه النسائي.. انتهى. قلت: قد وقع فى إسناده ومتنه اختلاف كثير، وقد استوعب طرقة وألفاظه تاج الدين السبكي فى أول كتاب طبقات الشافعية الكبرى، وبسط الكلام فى بيان ما وقع فى إسناده ومتنه من الاختلاف، ثم فى دفعه، وقال فى آخر كلامه ما لفظه: هذا منتهى الكلام على الحديث، ولا ريب فى أنه بعد ثبوت صحته ورفع مسنداً غير بالغ مبلغ الأحاديث المتفق على أنها مسندة، ولكن الصحيح مراتب.. انتهى كلام السبكي، وقال فى أثناء كلامه: وقد قضى ابن الصلاح بأن الحديث حسن دون الصحيح. وفوق الضعيف، محتجاً بأن رجاله رجال الصحيحين سوى قره، قال: فإنه ممن انفرد مسلم عن البخارى بالتحريك له.. انتهى.

فائدة: قال الحافظ فى الفتح: اختلف القدماء فيما إذا كان الكتاب كله شعراً، فجاء عن الشعبي منع ذلك، يعنى كتابة بسم الله الرحمن الرحيم فى أوله، وعن الزهرى قال: مضت السنة أن لا يكتب فى الشعر بسم الله الرحمن الرحيم، وعن سعيد بن جبير جواز ذلك، وتابعه على ذلك الجمهور، وقال الخطيب هو المختار.. انتهى. وقال القارى فى المرقاة: والأحسن التفصيل، بل هو الصحيح، فإن الشعر حسنه حسن وقبيحه قبيح، فيصان إيراد البسملة فى الهجويات ومدائح الظلمة ونحوها.. انتهى.

قوله: أخرنا الشيخ «أبو الفتح» قائله عمر بن طبرزد البغدادى تلميذ أبى الفتح عبد الملك. «عبد الله ابن أبى سهل» بالجر هو اسم أبى القاسم «أهروى» بالهاء والراء المهملة المفتوحين نسبة

إلى الهرة مدينة مشهورة بخراسان كذا فى المغنى للعلامة محمد طاهر صاحب مجمع البحار «الكروخى» بفتح الكاف وضم الراء الخفيفة وبالحاء المعجمة منسوب إلى كروخ من بلاد خراسان، والمراد به عبد الملك بن أبى القاسم راوى الترمذى، كذا فى المغنى، وقال فى القاموس: كروخ كصبور قرية بهرة.. انتهى.

فائدة: قال الحافظ ابن الصلاح فى مقدمته: قد كانت العرب إنما تنسب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم مسكن القرى والمدائن حدث فيما بينهم الانتساب إلى الأوطان وأضاع كثير منهم أنسابهم، فلم يبق لهم غير الانتساب إلى الأوطان، قال: ومن كان من الناقلة من بلد إلى بلد وأراد الجمع بينهما بالانتساب فليبدأ بالأول ثم بالثانى المنقل إليه. وحسن أن يدخل على الثانى كلمة: «ثم» فيقال فى الناقلة من مصر إلى دمشق مثلاً: «فلان المصرى ثم الدمشقى» ومن كان من أهل قرية من قرى بلدة فجائزة أن ينسب إلى القرية أو إلى البلدة أيضاً وإلى الناحية التى تلك البلدة منها أيضاً.. انتهى «وأنا أسمع» جملة حالية، أى قال عمر بن طبرزد: أخبرنا القاضى، فقوله: (أنا) رمز إلى أخبرنا.

قال النووى فى مقدمة شرح مسلم: جرت العادة بالاختصار على الرمز فى حدثنا وأخبرنا، واستمر الاصطلاح عليه من قديم الأعصار إلى زماننا واشتهر ذلك بحيث لا يخفى، فيكتبون من حدثنا: (ثنا) وهى الثاء والنون والألف، وربما حذف الثاء. ويكتبون أخبرنا: (أنا) ولا تحسن زيادة الباء قبل (نا).. انتهى.

فائدة: قال النووى: كان من مذهب مسلم رحمه الله الفرق بين حدثنا وأخبرنا: أن حدثنا لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، وأخبرنا لما قرئ على الشيخ، وهذا الفرق هو مذهب الشافعى وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق. قال محمد بن الحسن الجوهري المصرى: وهو مذهب أكبر أهل الحديث الذين لا يحصيهم أحد، وروى هذا المذهب أيضاً عن ابن جريج والأوزاعى وابن وهب، وقال الحافظ ابن حجر فى شرح النخبة: وتخصيص التحديث بما سمع من لفظ الشيخ هو الشائع بين أهل الحديث اصطلاحاً.. انتهى.

قلت: وكذا الإخبار مخصوص بالقراءة على الشيخ، قال الحافظ: ولا فرق بين التحديث والإخبار من حيث اللغة، وفى ادعاء الفرق بينهما تكلف شديد، لكن لما تقرر فى الاصطلاح صار ذلك حقيقة عرفية، فتقدم على الحقيقة اللغوية، مع أن هذا الاصطلاح إنما شاع عند المشاركة ومن تبعهم، وأما غالب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح؛ بل الإخبار والتحديث عندهم بمعنى واحد.. انتهى كلام الحفاظ.

قلت: وهو مذهب الإمام البخارى. واعلم أن ههنا تفصيلاً آخر. وهو أن من سمع وحده من لفظ الشيخ قال: حدثنى، ومن سمع مع غيره جمع، فقال حدثنا، وكذا الفرق بين أخبرنى وبين أخبرنا «الأزدى» منسوب إلى الأزدي: بفتح الهمزة المفتوحة وسكون الزاى المعجمة، قبيلة «قراءة عليه وأنا أسمع» أى أخبرنا القاضى حال كونه يقرأ عليه وأنا أسمع، أو حال كونه قارئاً عليه غيرى وأنا أسمع، فقلوه: قراءة مصدر بمعنى اسم المفعول أو اسم الفاعل، منصوب على الحالية.

قال السيوطى فى تدريب الراوى قول الراوى: أخبرنا سماعاً أو قراءة هو من باب قولهم: أتيتهم سعيًا. وكلمته مشافهة، وللنحاة فيه مذاهب: أحدها: وهو رأى سيبويه أنها مصادر وقعت موقع فاعل حالا، كما وقع المصدر موقعه نعتاً، فى «زيد عدل» وأنه لا يستعمل منها إلا ما سمع ولا يقاس، فعلى هذا استعمال الصيغة المذكورة فى الرواية ممنوع، لعدم نطق العرب بذلك.

الثانى وهو للميرد: ليست أحوالاً بل مفعولات لفعل مضمر من لفظها. وذلك المضمر هو الحال، وأنه يقاس فى كل ما دل عليه الفعل المتقدم، وعلى هذا تتخرج الصيغة المذكورة، بل كلام ابن حبان فى تذكرته يقتضى أن أخبرنا سماعاً مسموع، وأخبرنا قراءة لم يسمع، وأنه يقاس على الأول على هذا.

القول الثالث: وهو للزجاج، قال بقول سيبويه فلا يضر لكنه مقيس. الرابع: وهو للسيرافى، قال هو من باب «جلست قعوداً» منصوب بالظاهر مصدرًا معنويًا.. انتهى كلام السيوطى «الترىاقى» منسوب إلى الترياق: بالكسر قرية بهراة «الغورجى» قال فى المغنى: بمضمومة وسكون واو وبراء وجيم منسوب كذا، والمراد منه أحمد بن عبد الصمد بن أبى الفضل أحد مشايخ الكروخى فى الترمذى.. انتهى. قال فى القاموس فى باب الغور: الغورة بالضم قرية عند باب هراة وهو غورجى على خلاف القياس.. انتهى. «قالوا» أى الأزدي والترىاقى والغورجى، وهم شيوخ الكروخى «الجراحى» قال: فى المغنى.. بمفتوحة وشدة راء وبحاء مهملة منه، عبد الجبار بن محمد.. انتهى. «المروزى» منسوب إلى مرو، قال فى القاموس: بلد بفارس، والنسبة مروى ومروى ومروزى.. انتهى وقال فيه أيضاً: المروزى نسبة إلى مرو بزيادة زاى مدينة بخراسان.. انتهى. وقال ابن الهمام فى فتح القدير: المروى بسكون الراء نسبة إلى قرية من قرى الكوفة، وأما النسبة إلى مرو المعروفة بخراسان فقد التزموا فيها زيادة الزاى، كأنه للفرق بين القريتين.. انتهى «المرزبانى» قال فى المغنى: بمفتوحة وسكون راء وضم زاى وبموحدة وبتون، منسوب إلى مرزبان: جد محمد بن أحمد راوى الترمذى.. انتهى. وقلت فيه: أن المرزبانى وقع نعتاً لأبى محمد عبد الجبار لا لمحمد بن أحمد، وقال فى القاموس: المرزبة كرمحلة رئاسة الفرس، وهو مرزبانهم بضم الزاى ج مرازبة «أنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحببى المروزى فأقر به الشيخ الثقة الأمين»، هكذا

وقعت هذه العبارة فى النسخ المطبوعة فى الهند بزيادة لفظ: «فأقر به الشيخ الثقة الأمين» بعد لفظ المروزى، وقد وقعت هذه العبارة فى بعض النسخ القلمية الصحيحة هكذا: أنا الشيخ الثقة الأمين أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوى المروزى، بحذف لفظ فأقر به، ووقع لفظ الشيخ الثقة الأمين بعد لفظ أنا، وهكذا وقعت هذه العبارة فى الأثبات الصحيحة، كتبت الكردى والكزبرى والشنوانى والشاه ولى الله، وهذا مما أفادنى شيخنا العلامة القاضى حسين بن محسن الأنصارى الخزرجى السعدى اليمانى غفر الله له، وقد وقعت هذه العبارة فى نسخة قلمية صحيحة، عتيقة هكذا: قال: أنبأ أبو العباس محمد بن محبوب بن فضيل المحبوى المروزى الشيخ الثقة الأمين قال: أنبأ أبو عيسى بن سورة الترمذى، بحذف لفظ فأقر به، وهذه النسخة موجودة فى مكتبة خدأ بخش خان العظيم أبادى.

تنبيه: العبارة التى وقعت فى بعض النسخ القلمية والأثبات الصحيحة معناها ظاهر واضح، وكذا العبارة التى وقعت فى النسخة القلمية العتيقة معناها واضح، وأما العبارة التى وقعت فى النسخ المطبوعة؛ فقد جزم بعض أهل العلم بأن جملة فأقر به الشيخ الثقة الأمين، فيها غلط لا يستقيم معناها.

قلت: هذه الجملة فيها ليست عندى بغلط بل هى صحيحة معناها مستقيم، فاعلم أن المراد بالشيخ الثقة الأمين فى هذه الجملة أبو محمد عبد الجبار، والمعنى: أن القاضى الزاهد أبا عامر والشيخ أبا نصر عبد العزيز والشيخ أبا بكر أحمد بن عبد الصمد من تلامذة أبى محمد عبد الجبار أخذوا هذا الكتاب عنه بالعرض عليه، بأن كان أحد من تلامذته يقرأه عليه والباقون كانوا يسمعون، والشيخ أبو محمد عبد الجبار كان مصغيًا فاهمًا غير منكر، وكان قراءة القارئ عليه هكذا. قلت: أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب بن فضيل المحبوى المروزى... إلخ فأقر به الشيخ الثقة الأمين. أى: أبو محمد عبد الجبار يعنى فأقر بما قرئ عليه، ولم ينكر، فصح سماعهم منه، وجاز لهم الرواية عنه. وينبغى لكل من يقرأ هذا الكتاب على شيخه ويعرضه عليه أن يقول بعد قوله قراءة عليه. قيل له: قلت: أخبرنا أبو العباس... إلخ، ولا بد لنا من أن نذكر ههنا بعض عبارات تدريب الراوى وغيره ليتضح لك ما قلنا فى تصحيح الجملة المذكورة. قال السيوطى فى التدريب: القسم الثانى من وجوه التحمل: القراءة على الشيخ، ويسمى أكثر المحدثين عرضًا، سواء قرأت عليه بنفسك أو قرأ عليه غيرك وأنت تسمع، والأحوط فى الرواية بها أن يقول: قرأت على فلان إن قرأ بنفسه، أو قرئ عليه وأنا أسمع فأقر به، ثم يلى ذلك عبارات السماع مقيدة بالقراءة: كحدثنا بقراءتى، أو قراءة عليه وأنا أسمع، أو أخبرنا بقراءتى أو قراءة عليه وأنا أسمع.. انتهى. وقال فيه: وإذا قرأ على الشيخ قائلًا أخبرك فلان أو نحوه كقلت: أخبرنا فلان والشيخ مصغ إليه فاهم له

غير منكر ولا مقر لفظاً صح السماع وجازت الرواية به اكتفاء بالقرائن الظاهرة، ولا يشترط نطق الشيخ بالإقرار كقوله: نعم، على الصحيح الذى قطع به جماهير أصحاب الفنون وشرط بعض أصحاب الشافعية والظاهرين نطقه به.. انتهى كلام السيوطى ملخصاً. وقال النووى فى مقدمة شرح مسلم: جرت عادة أهل الحديث بحذف قال ونحوه فيما بين رجال الإسناد فى الخط، وينبغى للقارئ أن يلفظ بها، وإذا كان فى الكتاب: قرئ على فلان أخبرك فلان فليقل القارئ: قرئ على فلان قيل له أخبرك فلان، وإذا كان فيه قرئ على فلان أخبرنا فلان فليقل قرئ على فلان قيل له: قلت: أخبرنا فلان.. انتهى كلام النووى. فإذا وقفت على هذه العبارات وعرفت مدلولها يتضح لك ما قلنا فى تصحيح جملة فأقر به الشيخ الثقة الأمين إن شاء الله تعالى.

تنبيه: قال صاحب العرف الشدى فى توجيه الجملة المذكورة ما لفظه: المراد بالشيخ هو المحبوبي كما فى ثبت ابن عابدين، وهذه العبارة يعنى فأقر به الشيخ الثقة الأمين ليست فى النسخ المعتمدة، وأما على تقدير وجودها فى الكتاب فمرادها أن الشيخ المحبوبي نسخ الكتاب، وكان علم من قلبه بالصدور، فإذا صار العلم بالكتاب فاحتاج تلامذة الشيخ المحبوبي إلى أن يقر المحبوبي بكتابه وصحته، فلذا قال تلميذا المحبوبي: أقر الشيخ المحبوبي بهذا الكتاب لتوثيق الكتاب.. انتهى كلامه.

قلت: هذا التوجيه باطل جداً، فإن مبناه على أن علم مَنْ قَبْلُ الشيخ المحبوبي من أصحاب الكتب الستة وغيرهم كان فى الصدور ولم يكن فى الكتاب، وهذا باطل ظاهر البطلان، وقد عرفت فى المقدمة أن تدوين الأحاديث وجمعها فى الكتاب قد حدث فى أواخر عصر التابعين، قال الحافظ فى مقدمة الفتح. إن آثار النبى صلى الله عليه وسلم لم تكن فى عصره وعصر أصحابه وتبعهم مدونة فى الجوامع إلى أن قال: ثم حدث فى أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار لما انتشر العلماء بالأمصار وكثر الابتداع ١هـ.

وتنبيه آخر: قال بعضهم فى توجيه الجملة المذكورة: إن قوله: فأقر به الشيخ الثقة الأمين يحتمل وجهين: أحدهما: أن يقال: بأن المراد بالشيخ الثقة الأمين هو أبو العباس الذى تلميذه أبو محمد عبد الجبار، والمعنى على هذا الوجه: أن القاضى الزاهد أبا عامر أو الشيخ أبا نصر أو الشيخ أبا بكر الذين هم تلامذة أبى محمد عبد الجبار قد سأل أستاذه أعنى أبا العباس عن أنك أخبرت تلميذك أبا محمد عبد الجبار بهذا الكتاب فأقر به، أى بالإخبار بهذا الكتاب أبو العباس وأجاب بإقرار الإخبار، وثانيهما: أن يراد بالشيخ الثقة الأمين أبو محمد عبد الجبار، ويكون المعنى على هذا أنه سأل أحد تلامذته وهم القاضى الزاهد أبو عامر وأبو نصر وأبو بكر عن أنك أخبرك شيخك أبو العباس فأقر به أبو محمد عبد الجبار بأخذ هذا الكتاب من شيخه أبى العباس. هذا هو

الوجه لثاني، فعلى كلا الوجهين: الضمير فى قوله به راجع إلى الإخبار بهذا الكتاب الذى يفهم ضمناً، وفاعل قوله أقر المعبر عنه بالشيخ الثقة الأمين إما أبو العباس، وإما أبو محمد عبد الجبار.. انتهى كلامه.

قلت: هذا التوجيه أيضاً ليس بشيء، فإن فى كلا الوجهين من هذا التوجيه نظراً، أما الوجه الأول: فلأن مبناه على أن أحداً من تلامذة أبى محمد عبد الجبار المذكورين قد لقى أستاذاً أستاذه أعنى أبا العباس، وهذا ادعاء محض. فلا بد لهذا البعض أن يثبت أولاً لقاءه منه ثم بعد ذلك يتوجه إلى هذا الوجه ودونه خرط القتاد. وأما الوجه الثانى: ففيه أن أبا محمد عبد الجبار، لما حدث تلامذته المذكورين بلفظ: أخبرنا أبو العباس فبعد سماعهم هذا اللفظ منه لا معنى سؤال أحد تلامذته عن أنك أخبرك شيخك أبو العباس، فتفكر.

تنبيه آخر: قال صاحب الطيب الشذى فى توجيه الجملة المذكورة ما لفظه: الظاهر أن المراد بالشيخ الثقة أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي، فقائل هذا القول هو أبو محمد عبد الجبار الجراحى، فالمعنى أن تلامذة أبى العباس لما قرأوا الكتاب على أستاذهم أبى العباس فقال لهم: نعم هذا كنت قرأت عليكم.. انتهى كلامه.

قلت: هذا التوجيه أيضاً باطل ظاهر البطلان، فإن تلامذة أبى العباس إما كانوا قرأوا الكتاب على أستاذهم أبى العباس وكان هو ساكناً مصغياً لقراءتهم أو كان هو القارئ وهم كانوا ساكتين مصغين لقراءته فعلى التقدير الأول لا معنى لقوله، فقال لهم: نعم هكذا كنت قرأت عليكم، وعلى التقدير الثانى لا معنى لقوله: لما قرأوا الكتاب فتفكر ثم قال: ويمكن أن يكون المراد من لائحة الأمين هو عبد الجبار، وقائل قوله فأقر به أيضاً عبد الجبار، فالمعنى أن تلامذة عبد الجبار قالوا له: أخبرك أبو العباس؟ فقال: نعم أخبرنى استاذى أبو العباس، فهذا معنى قوله: فأقر به الشيخ الثقة الأمين.. انتهى.

قلت: قد أخذ صاحب الطيب الشذى من الوجه الثانى من والوجهين المذكورين لبعضهم، ولكنه قد تخطى فى قوله، وقائل قوله أقر به أيضاً عبد الجبار.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال: أخبرني أبو عيسى مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بنِ سَوْرَةَ بْنِ مُوسَى التِّرْمِذِيُّ الْحَافِظُ قَالَ:

قوله: «أخبرني أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة» بفتح السين وسكون الواو «التِّرْمِذِيُّ» بكسر التاء والميم وبضمهما وفتح التاء وكسر الميم مع الذال المعجمة، نسبة إلى مدينة قديمة على طرق جيحون: نهر بلخ. «الحافظ» تقدم حد الحافظ في المقدمة، وتقدم فيها أيضا ترجمة أبي عيسى التِّرْمِذِيُّ وما يتعلق بكنيته.

١- كِتَابُ الطَّهَارَةِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قوله: «كتاب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» أبواب جمع باب، وهو حقيقة لما كان حسيا يدخل منه إلى غيره، ومجاز لعنوان جملة من المسائل المتناسبة. واعلم أنه قد جرت عادة أكثر المصنفين من الفقهاء أنهم يذكرون مقاصدهم بعنوان الكتاب والباب والفصل، فالكتاب عندهم عبارة عن طائفة من المسائل اعتبرت مستقلة شملت أنواعا، أو لم تشمل؛ فإن كان تحت أنواع فكل نوع يسمى بالباب، والأشخاص المدرجة تحت النوع تسمى بالفصول، وقال السيد نور الدين في فروق اللغات: الكتاب هو الجامع لمسائل متحدة في الجنس مختلفة في النوع، والفصل هو الجامع لمسائل متحدة في النوع مختلفة في الصنف، والفصل هو الجامع لمسائل متحدة في الصنف مختلفة في الشخص. انتهى. وهكذا جرت عادة أكثر المحدثين: أنهم يذكرون الأحاديث والآثار في كتبهم على طريقة الفقهاء بعنوان الكتاب والباب. لكن التِّرْمِذِيُّ يذكر مكان الكتاب لفظ الأبواب. ولفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيقول: أبواب الطهارة، وأبواب الصلاة، وأبواب الزكاة، وهكذا، ثم يزيد بعد الأبواب مثلاً يقول: أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال بعض العلماء في توجه هذه الزيادة ما لفظه: فائدة: ذكره أي: ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الإشارة إلى أن الأحاديث الواردة فيها مرفوعات لا موقوفات، ذلك لأن قبل زمان التِّرْمِذِيِّ وطبقته كانت العادة أنهم كانوا يخلطون الأحاديث والآثار، كما يفصح عنه موطأ مالك ومغازي موسى بن عقبة وغيرهما، ثم جاء البخاري والتِّرْمِذِيُّ وأقرنهما فميزوا الأحاديث المرفوعة عن الآثار. انتهى، والمراد من الطهارة: الطهارة من الحدث والخبث، وأصلها النظافة والنزاهة من كل عيب حسى، أو معنوى، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ والطهارة لما كانت مفتاح الصلاة التي هي عماد الدين افتتح المؤلفون بها مؤلفاتهم.

(١) بَاب مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ [م ١ - ت ١]

١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ح وَحَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ».

قَالَ هَنَادٌ فِي حَدِيثِهِ: «إِلَّا بِطُهُورٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ - عَنْ أَبِيهِ - وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنَسٍ.

وَأَبُو الْمَلِيحِ بْنُ أَسَامَةَ اسْمُهُ: عَامِرٌ، وَيُقَالُ: زَيْدٌ بْنُ أَسَامَةَ بْنِ عُمَيْرٍ الْهَذَلِيُّ.

قوله: «بَاب مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ» بضم الطاء وفتحها.

قوله: «حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ» بضم القاف وفتح المثناة الفوقانية «ابن سعيد» الثقفى مولاهم أبو رجاء البغلاني، محدث خراسان ولد سنة ١٤٩ تسع وأربعين ومائة، وسمع من مالك والليث وابن لهيعة وشريك وطبقتهم، وعنه: الجماعة سوى ابن ماجه، وكان ثقة عالماً صاحب حديث ورحلات، وكان غنياً متمولاً، قال ابن معين: ثقة، وقال النسائي: ثقة مأمون، مات سنة ٢٤٠ أربعين ومائتين عن إحدى وتسعين سنة، كذا فى تذكرة الحفاظ «أبو عوانة» اسمه الوضاح بن عبد الله اليشكرى الواسطى البراز أحد الأعلام، روى عن قتادة وابن المنكدر وخلق، وعنه: قتيبة ومسدد وخلائق، ثقة ثبت مات سنة ١٧٦ ست وسبعين ومائة.

فائدة: قال النووى: جرت عادة أهل الحديث بحذف وقال ونحوه فيما بين رجال الإسناد فى الخط، وينبغى للقارئ أن يلفظ بها.. انتهى. قلت: فينبغى للقارئ أن يقرأ هذا السند هكذا: قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، بِذَكَرٍ لَفْظٍ قَالَ قَبْلَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَقَبْلَ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ.

«عَنْ سَمَّاكِ» بكسر السين المهملة وتخفيف الميم «ابن حرب» بن أوس بن خالد الدهلى البكرى الكوفى، صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بآخره فكان ربما يلحقن، كذا فى التقريب، وقال فى الخلاصة: أحد الأعلام التابعين، عن جابر بن سمرة والنعمان بن بشير ثم عن

(١) حديث صحيح، وأخرجه: مسلم (٢٢٤)، وابن ماجه (٢٧٢) كلاهما من حديث ابن عمر بنحوه، وأخرجه: أبو داود (٥٩)، والنسائي (١٣٩)، وابن ماجه (٢٧١) ثلاثهم من طريق أبى المليلح بن أسامة عن أبيه أسامة بن عمير الهذلى وهو صحابى تفرد ابنه أبو المليلح بالرواية عنه، وإسناده جيد، وأخرجه: ابن ماجه (٢٧٣) من حديث أنس وفى إسناده: سنان بن سعد ويقال له: سعد بن سنان ضعفه بعضهم، وأخرجه: ابن ماجه أيضاً (٢٧٤) من حديث أبى بكره وفى إسناده: الخليل بن زكريا، وهو مستزك الحديث، وأصح شيء فى الباب ما أخرجه: البخارى (١٣٥)، ومسلم (٢٢٥) كلاهما من حديث أبى هريرة.

علقمة بن وائل ومصعب بن سعد وغيرهم، وعنه: الأعمش وشعبة وإسرائيل وزائدة وأبو عوانة وخلق، قال ابن المديني: له نحو مائتي حديث، وقال أحمد: أصبح حديثاً من عبد الملك بن عمرو، وثقه أبو حاتم وابن معين في رواية ابن أبي خيثمة وابن أبي مريم، وقال أبو طالب عن أحمد: مضطرب الحديث. قلت: عن عكرمة فقط، مات سنة ١٢٣ ثلاث وعشرين ومائة.. انتهى.

«ح» اعلم أنه إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد «ح» وهي حاء مهملة مفردة، والمختار أنها مأخوذة من التحول، لتحوله من إسناد إلى إسناد وأنه يقول القارئ إذا انتهى إليها «ح» ويستمر في قراءة ما بعدها، وقيل: إنها من حال الشيء يحول إذا حجز لكونها حالت بين الإسنادين، وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء وليست من الرواية، وقيل: إنها رمز إلى قوله الحديث، وأن أهل المغرب كلهم يقولون إذا وصلوا إليها الحديث، قاله النووي «قال: ونا هناد» أي: قال أبو عيسى الترمذي: وحدثنا هناد وهو ابن السري بن مصعب الحافظ القدوة الزاهد شيخ الكوفة أبو السري التميمي الدارمي، روى عن أبي الأحوص سلام وشريك بن عبد الله وإسماعيل بن عياش وطبقتهم، وعنه: الجماعة سوى البخاري وخلق، سئل أحمد بن حنبل عن يكتب بالكوفة، قال: عليكم بهناد، قال قتيبة: ما رأيت وكيعاً يعظم أحداً تعظيمه هناد، ثم يسأله عن الأهل. وقال النسائي: ثقة توفي سنة ٢٤٣ ثلاث وأربعين ومائتين عن إحدى وتسعين سنة، وما تزوج قط ولا تسرى، وكان يقال له راهب الكوفة، وله مصنف كبير في الزهد، كذا في تذكرة الحفاظ.

تنبيه: قال صاحب العرف الشدي ما لفظه: ربما تجد في كتب الصحاح وغيرها أنهم يبدأون السند من الأول أي: الأعلى بالنعنة، ثم في الأسفل بالإخبار والتحديث؛ لأن التدليس لم يكن في السلف وحدث في المتأخرين فاحتاج المحدثون إلى التصريح بالسماع.. انتهى. قلت: قوله: «التدليس لم يكن في السلف وحدث في المتأخرين» مبني على غفلته عن أسماء الرجال؛ فقد كان التدليس في السلف، وكان كثير من التابعين وأتباعهم مدلسين، وهذا أمر جلي عند من طالع كتاب أسماء الرجال والكتب المؤلفة في المدلسين، ومن التابعين الذين كانوا موصوفين بالتدليس معروفين به: قتادة وأبو الزبير المكي وحيد الطويل وعمرو بن عبد الله السبيعي والزهرى والحسن البصري وحبيب بن أبي ثابت الكوفي وابن جريج المكي وسليمان التيمي وسليمان بن مهران الأعمش ومحمد بن عجلان المدني وعبد الملك بن عمير القبطي الكوفي وعطية بن سعيد العوفي وغيرهم، فهؤلاء كلهم من التابعين موصفون بالتدليس. فقول هذا القائل: التدليس لم يكن في السلف وحدث في المتأخرين باطل بلا مرية، بل الأمر بالعكس، قال الفاضل اللكنوي في ظفر الأمانى ص ٢١٣: قال الحلبي في التبيين: التدليس بعد سنة ثلاثمائة يقل جداً، قال الحاكم: لا أعرف في المتأخرين يذكر به إلا أبا بكر محمد بن محمد بن سليمان الباغندي.. انتهى.

تنبيه آخر: وقال هذا القائل: قال شعبة: إن التدليس حرام والمدلس ساقط العدالة ومن ثم قالوا: السند الذي فيه شعبة بريء من التدليس وإن كان بالنعنة.. انتهى. قلت: لم يقل أحد من أئمة الحديث أن السند الذي فيه شعبة بريء من التدليس، بل قالوا: إن شعبة لا يروى عن شيوخه

المدلسين إلا ما هو مسموع لهم، صرح به الحافظ في الفتح، وقال البيهقي في المعرفة: روي عن شعبة قال: كنت أتفقد فم قتادة فإذا قال: ثنا وسمعت حفظته، وإذا قال: حدث فلان تركته، وقال: روي عن شعبة أنه قال: كفيتمكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبي إسحاق وقاتدة، قال الحافظ في كتابه تعريف أهل التقديس. بمراتب الموصوفين بالتدليس بعد ذكر كلام البيهقي هذا ما لفظه: فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة؛ أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع، ولو كانت معننة. انتهى. وأما القول بأن السند الذي فيه شعبة برئ من التدليس فلم يقل بهذا الإطلاق أحد. فتفكر «نا وكيع» هو ابن الجراح بن مليح الرواسي الكوفي محدث العراق ولد سنة تسع وعشرين ومائة، سمع هشام بن عروة والأعمش وابن عون وابن جريح وسفيان وخلائق، وعنه ابن المبارك - مع تقدمه - وأحمد وابن المديني ويحيى وإسحاق وزهير وأمم سواهم، وكان أبوه على بيت المال وأراد الرشيد أن يولي وكيعاً قضاء الكوفة فامتنع. وقال أحمد: ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظ من وكيع، توفي سنة ١٩٧ سيع وتسعين ومائة يوم عاشوراء، كذا في تذكرة الحفاظ، وقال الحافظ في التقريب: ثقة حافظ.

تبييه: قال بعض الحنفية: إن وكيع بن الجراح كان يفتي بقول أبي حنيفة، وكان قد سمع منه شيئاً كثيراً. انتهى. وزعم بعضهم أنه كان حنفياً يفتي بقول أبي حنيفة ويقلده. قلت: القول بأن وكيعاً كان حنفياً يقلد أبا حنيفة باطل جداً، ألا ترى أن الترمذي قال في جامعه هذا في باب إشعار البدن: سمعت يوسف بن عيسى يقول: سمعت وكيعاً يقول حين روى هذا الحديث يعني حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قلد النعلين وأشعر الهدى فقال: لا تنظروا إلى قول أهل الرأي في الإشعار فإن الإشعار سنة، وقولهم: بدعة، وسمعت أبا السائب يقول: كنا عند وكيع فقال رجل ممن ينظر في الرأي: أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقول أبو حنيفة هو مثله، قال الرجل: فإنه قد روى عن إبراهيم النخعي أنه قال: الإشعار مثله. قال: فرأيت وكيعاً غضب غضباً شديداً وقال: أقول لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول: قال إبراهيم: ما أحقك بأن تحبس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا. انتهى، فقول وكيع: هذا من أوله إلى آخره ينادى بأعلى نداء أنه لم يكن مقلداً لأبي حنيفة، ولا لغيره بل كان متبعاً للسنة منكراً أشد الإنكار على من يخالف السنة وعلى من يذكر عنده قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيذكر هو قول أحد من الناس مخالفاً لقوله صلى الله عليه وسلم، وأما من قال إن وكيعاً كان يفتي بقول أبي حنيفة فليس مراده أنه كان يفتي بقوله في جميع المسائل، بل مراده أنه كان يفتي بقوله في بعض المسائل ثم لم يكن إفتاؤه في بعضها تقليداً لأبي حنيفة بل كان اجتهاداً منه فوافق قوله قوله فظن أنه كان يفتي بقوله، والدليل على هذا كله قول وكيع المذكور. ثم الظاهر أن المسألة التي يفتي فيها وكيع بقول أبي حنيفة هي شرب نبيذ الكوفيين، قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمته: ما فيه إلا شربه لنبيذ الكوفيين وملازمته له، جاء ذلك من غير وجه عنه. انتهى «عن إسرائيل» هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي، قال أحمد: ثبت، وقال أبو حاتم: صدوق من أتقن أصحاب إسحاق، قال الحافظ في التقريب: ثقة تكلم فيه بلا حجة «عن مصعب

ابن سعد» بن أبي وقاص الزهرى المدنى ثقة من أوساط التابعين، أرسل عن عكرمة بن أبى جهل، مات سنة ١٠٣ ثلاث ومائة «عن ابن عمر» هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى أبو عبد الرحمن ولد بعد المبعث ببسبر واستصغر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة، وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادة وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر، مات سنة ٧٣ ثلاث وسبعين فى آخرها أو أول التى تليها. كذا فى التقريب.

قوله: «لا تقبل صلاة بغير طهور» بضم الطاء والمراد به ما هو أعم من الوضوء والغسل، قال النووى: قال جمهور أهل اللغة: يقال: الطهور والوضوء بضم أولهما؛ إذا أريد به الفعل الذى هو المصدر، ويقال: الطهور والوضوء بفتح أولهما؛ إذا أريد به الماء الذى يتطهر به، هكذا نقله ابن الأنبارى وجماعات من أهل اللغة وغيرهم عن أكثر أهل اللغة، وذهب الخليل والأصمعى وأبو حاتم السجستانى وجماعة إلى أنه بالفتح فيهما.. انتهى. والمراد بالقبول هنا ما يرادف الصحة وهو الإجزاء، وحقيقة القبول ثمة وقوع الطاعة مجزئة رافعة لما فى الذمة، ولما كان الإتيان بشروطها مظنة الإجزاء الذى القبول ثمرته عبر عنه بالقبول مجازاً، وأما القبول المنفى فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم: «من أتى عرفاً لم تقبل له صلاة». فهو الحقيقى؛ لأنه قد يصح العمل ويتخلف القبول لمانع، ولهذا كان بعض السلف يقول: لأن تقبل لى صلاة واحدة أحب إلى من جميع الدنيا، قاله ابن عمر، قال: لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ كذا فى فتح البارى.

والحديث نص فى وجوب الطهارة للصلاة، وقد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط فى صحة الصلاة، وأجمعت على تحريم الصلاة بغير طهارة من ماء أو تراب، ولا فرق بين الصلاة المفروضة والنافلة، والحديث دليل على وجوب الطهارة لصلاة الجنائزة أيضاً؛ لأنها صلاة، قال النبى صلى الله عليه وسلم: «من صلى على الجنائزة» وقال: «صلوا على صاحبكم» وقال: «صلوا على النجاشى» قال الإمام البخارى: سماها صلاة وليس فيها ركوع ولا سجود ولا يتكلم فيها وفيها تكبير وتسليم، وكان ابن عمر لا يصلى عليها إلا طاهراً.. انتهى. قال الحافظ: ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة لها يعنى لصلاة الجنائزة إلا عن الشعبى، قال: ووافقه إبراهيم ابن عليه، ونقل غيره أن ابن حرير الطبرى وافقهما على ذلك وهو مذهب شاذ.. انتهى كلام الحافظ.

قلت: والحق أن الطهارة شرط فى صحة صلاة الجنائزة ولا التفات إلى ما نقل عن الشعبى وغيره. فائدة: قال البخارى فى صحيحه: إذا أحدث يوم العيد أو عند الجنائزة يطلب الماء ولا يتيمم.. انتهى. قال الحافظ فى الفتح: وقد ذهب جمع من السلف إلى أنه يجزئ لها التيمم لمن خاف فواتها؛ يعنى فوات صلاة الجنائزة لو تشاغل بالوضوء، وحكاها ابن المنذر عن عطاء وسالم والزهرى والنخعى وربيعه والليث والكوفيين، وهى رواية عن أحمد، وفيه حديث مرفوع عن ابن عباس رواه ابن عدى وإسناده ضعيف.. انتهى «ولا صدقة من غلول» بضم الغين، والغلول الخيانة، وأصله السرقة من مال الغنيمة قبل القسمة، قاله النووى، وقال القاضى أبو بكر بن العربى: الغلول الخيانة خفيفة، فالصدقة من مال حرام فى عدم القبول واستحقاق العقاب كالصلاة بغير طهور فى ذلك.. انتهى.

قوله: «قال هناد في حديثه: إلا بطهور» أى: مكان بغير طهور، ومقصود الترمذى بهذا إظهار الفرق بين حديث قتيبة وحديث هناد فقال قتيبة في حديثه: لا تقبل صلاة بغير طهور، وقال هناد في حديثه لا تقبل صلاة إلا بطهور.

قوله: «هذا الحديث أصح شيء فى هذا الباب وأحسن» والحديث أخرجه الجماعة إلا البخارى كذا فى المنتقى، ورواه الطبرانى فى الأوسط بلفظ: «لا صلاة لمن لا طهور له» «وفى الباب عن أبى المليلح عن أبيه وأبى هريرة وأنس» أما حديث أبى المليلح عن أبيه: فأخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه ولفظه: «لا يقبل الله صدقة من غلول، ولا صلاة بغير طهور» والحديث سكت عند أبو داود ثم المنذرى، وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه الشيخان بلفظ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» الحديث، وأما حديث أنس: فأخرجه ابن ماجه بلفظ: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول» وقال الحافظ فى التلخيص: وفى الباب عن والد أبى المليلح وأبى هريرة وأنس وأبى بكرة وأبى بكر الصديق والزبير بن العوام وأبى سعيد الخدرى وغيرهم. وقد أوضحت طرقه وألفاظه فى الكلام على أوائل الترمذى.. انتهى. قلت: وفى الباب أيضاً عن عمران بن حصين وأبى سيرة وأبى الدرداء وعبد الله بن مسعود ورباح بن حويطب عن جدته وسعد بن عمار، ذكر حديث هؤلاء الصحابة رضى الله عنهم الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد فى باب فرض من الوضوء مع الكلام عليها، فمن شاء الوقوف عليها فليرجع إليه.

تنبيهان: الأول: أن قول الترمذى هذا الحديث - يعنى حديث ابن عمر - أصح شيء فى هذا الباب فيه نظر، بل أصح شيء فى هذا الباب هو حديث أبى هريرة الذى أشار إليه الترمذى وذكرنا لفظه، فإنه متفق عليه الثانى: قد جرت عادة الترمذى فى هذا الجامع أنه يقول بعد ذكر أحاديث الأبواب: وفى الباب عن فلان وفلان؛ فإنه لا يريد ذلك الحديث بعينه بل يريد أحاديث أخر يصح أن تكتب فى الباب، قال الحافظ العراقى: وهو عمل صحيح إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمي من الصحابة يرون ذلك الحديث بعينه وليس كذلك بل قد يكون كذلك، وقد يكون حديثاً آخر يصح إيرادُه فى ذلك الباب، وقد تقدم ما يتعلق به فى المقدمة فتذكر.

قوله: «وأبو المليلح» بفتح الميم وكسر اللام «ابن أسامة اسمه عامر» قال الحافظ فى التقريب: أبو المليلح ابن أسامة بن عمير أو عامر بن حنيف بن ناجية الهذلى، اسمه عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد، ثقة من الثالثة.

(٢) بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ [٢م - ٢ت]

٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى الْقَزَّازُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ، أَوْ الْمُؤْمِنُ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بِعَيْنِهِ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ - أَوْ نَحْوَ هَذَا - وَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ حَتَّى يَخْرُجَ نَفِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ حَدِيثُ مَالِكٍ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَأَبُو صَالِحٍ وَالِدُ سُهَيْلٍ هُوَ: أَبُو صَالِحِ السَّمَّانُ، وَاسْمُهُ: ذَكْوَانُ. وَأَبُو هُرَيْرَةَ اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ، فَقَالُوا: عَبْدُ شَمْسٍ، وَقَالُوا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَهَكَذَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَتَوْبَانَ وَالصُّنَابِجِيِّ وَعَمْرٍو بْنِ عَبَّسَةَ وَسَلْمَانَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

وَالصُّنَابِجِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ لَيْسَ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاسْمُهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُسَيْلَةَ، وَيُكْنَى: أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، رَحَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الطَّرِيقِ، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ.

وَالصُّنَابِجِيُّ بْنُ الْأَعْسَرِ الْأَحْمَسِيُّ صَاحِبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَالُ لَهُ: الصُّنَابِجِيُّ أَيْضًا، وَإِنَّمَا حَدِيثُهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنِّي مُكَاتِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ، فَلَا تَقْتُلُنَّ بَعْدِي».

قوله: «باب ما جاء في فضل الطهور» بضم الطاء، وقد تقدم قول أكثر أهل اللغة أنه يقال: الطهور بالضم إذا أريد به الفعل، ويقال بالفتح إذا أريد به الماء، والمراد هنا الفعل.

قوله: «حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري» الخطمي المديني الفقيه الحافظ الثبت أبو موسى قاضي نيسابور، سمع سفيان بن عيينة وعبد السلام بن حرب ومعن بن عيسى، وكان من أئمة

الحديث صاحب سنة، ذكره أبو حاتم فأنطب في الثناء عليه، وقال النسائي: ثقة، حدث عنه مسلم والترمذى والنسائي وآخرون، قيل إنه توفي بجوسية بليدة من أعمال حمص فى سنة أربع وأربعين ومائتين، كذا فى تذكرة الحفاظ. وقال فى التقريب: ثقة متقن. فائدة: قال الحافظ الذهبى فى الميزان: إذا قال الترمذى: ابن الأنصارى فيعنى به إسحاق بن موسى الأنصارى.. انتهى. قلت: الأمر كما قال الذهبى، لكن يقول الترمذى: الأنصارى لا ابن الأنصارى كما قال فى باب ماء البحر أنه طهور: حدثنا قتيبة عن مالك وحدثنا الأنصارى قال: حدثنا معن... إلخ. وكما قال فى باب التخليص بالفجر: حدثنا قتيبة عن مالك بن أنس ح قال ونا الأنصارى نا معن... إلخ ثم قال: قال الأنصارى: فمر النساء متلفعات بمروطهن... إلخ، فالحاصل أن الترمذى إذا قال فى شيوخه الأنصارى فيعنى به إسحاق بن موسى الأنصارى لا غير، فاحفظ هذا فإنه نافع.

تنبيه: قد غفل صاحب الطيب الشذى عما ذكرنا آنفا من أن الترمذى إذ يقول الأنصارى فيعنى به إسحاق بن موسى الأنصارى؛ فلذلك قد وقع فى مغلطة عظيمة: وهى أنه قال فى باب ماء البحر أنه طهور ما لفظه: قوله: الأنصارى هو يحيى بن سعيد الأنصارى كما يظهر من تصريح الحافظ فى التلخيص كما سيأتى فى تصحيح الحديث.. انتهى. قلت: العجب أنه من هذه الغفلة الشديدة كيف جوز أن الأنصارى هذا هو يحيى بن سعد الأنصارى، والأنصارى هذا هو شيخ الترمذى؛ فإنه قال: حدثنا الأنصارى، ويحيى بن سعيد الأنصارى من صغار التابعين، فبين الترمذى وبينه مفاوز تنقطع فيها أعناق المطايا فهل يمكن أن يقول الترمذى حدثنا يحيى بن سعيد الأنصارى، كلا ثم كلا، ثم العجب على العجب أنه قال: كما يظهر من تصريح الحافظ فى التلخيص، ولم يصرح الحافظ فى التلخيص أن الأنصارى هذا هو يحيى بن سعيد الأنصارى، ولا يظهر هذا من كلامه البتة، وقد وقع هو فى هذا فى مغلطة أخرى، والأصل أن الرجل إذا تكلم فى غير فنه يأتى بمثل هذه العجائب.

«نا معن بن عيسى» أبو يحيى المدنى القزاز الأشجعى مولاهم، أخذ عن ابن أبى ذئب ومعاوية ابن صالح ومالك وطبقتهما، روى عنه: ابن أبى خيثمة وهارون الجمال وخلق، قال أبو حاتم: هو أحب إلى من ابن وهب، وهو أثبت أصحاب مالك، توفى فى شوال سنة ١٩٨ ثمان وتسعين ومائة، كذا فى تذكرة الحفاظ، وقال فى التقريب: ثقة ثبت «نا مالك بن أنس» هو مالك بن أنس ابن مالك الأصبحى المدنى إمام دار الهجرة رأس المتقين وكبير المثبتين، تقدم ترجمته فى المقدمة «عن سهيل بن أبى صالح» المدنى صدوق تغير حفظه بآخره، روى له البخارى مقرونا وتعليقا، من السادسة، مات فى خلافة المنصور، كذا فى التقريب، قلت: قال الذهبى فى الميزان: وقال غيره - أى: غير ابن معين: - إنما أخذ عنه مالك قبل التغير، وقال الحاكم: روى له مسلم الكثير وأكثرها فى الشواهد.. انتهى «عن أبيه» أى: أبى صالح، واسمه ذكوان كما صرح به الترمذى فى هذا الباب، قال الحافظ فى التقريب: ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدنى ثقة ثبت وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، من الثالثة مات سنة ١٠١ إحدى ومائة.

تنبيه: اعلم أن أبا صالح والد سهيل هو أبو صالح السمان، واسمه ذكوان، وهذا ظاهر لمن له أدنى مناسبة بفن الحديث، وقد صرح به الترمذى فى هذا الباب، وقد وقع صاحب الطيب الشذى هاهنا

فى مغلطة عظيمة فظن أن أبا صالح والد سهيل هذا هو أبو صالح الذى اسمه مينا، حيث قال: قوله: عن أبيه مولى ضباعة، لين الحديث من الثالثة، واسمه مينا بكسر الميم.. انتهى. والعجب كل العجب أنه كيف وقع فى هذه المغلطة مع أن الترمذى قد صرح فى هذا الباب بأن أبا صالح والد سهيل هو أبو صالح السمان واسمه ذكوان. ثم قد حكم الترمذى بأن هذا الحديث حسن صحيح، فكيف ظن أن أبا صالح والد سهيل هو أبو صالح الذى اسمه مينا وهو لين الحديث؟

قوله: «إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن» هذا شك من الراوى، وكذا قوله: «مع الماء أو مع قطر الماء» قاله النووى وغيره «فغسل وجهه» عطف على توضأ عطف تفسير، أو المراد إذا أراد الوضوء وهو الأوجه «خرجت من وجهه» جواب إذا «كل خطيئة نظر إليها» أى: إلى الخطيئة يعنى إلى سببها إطلاقاً لاسم المسبب على السبب مبالغة «بعينه» قال الطيبى: تأكيد «مع الماء» أى: مع انفصاله «أو مع آخر قطر الماء» أو نحو هذا قيل: أو لشك الراوى، وقيل: لأحد الأمرين والقطر إجراء الماء وإنزال قطره، كذا فى المرقاة، قلت: أو هاهنا للشك لا لأحد الأمرين يدل عليه قوله: «أو نحو هذا» قال القاضى: المراد بخروجها مع الماء المجاز والاستعارة فى غفرانها؛ لأنها ليست بأجسام فتخرج حقيقة، وقال ابن العربى فى عارضة الأحوذى: قوله: «خرجت الخطايا» يعنى غفرت؛ لأن الخطايا هى أفعال وأعراض لا تبقى فكيف توصف بدخول أو بخروج؟ ولكن البارئ لما أوقف المغفرة على الطهارة الكاملة فى العضو ضرب لذلك مثلاً بالخروج.. انتهى.

قال السيوطى فى قوت المغتذى بعد نقل كلام ابن العربى هذا ما لفظه: بل الظاهر حمله على الحقيقة؛ وذلك أن الخطايا تورث فى الباطن والظاهر سواداً يطلع عليه أرباب الأحوال والمكاشفات والطهارة تزيله، وشاهد ذلك ما أخرجه المصنف والنسائى وابن ماجه والحاكم عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «إن العبد إذا أذنب ذنباً نكتت فى قلبه نكتة، فإن تاب ونزع واستغفر صقل قلبه، وإن عاد زادت حتى تعلو قلبه» وذلك الران الذى ذكره الله فى القرآن ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ وأخرج أحمد وابن خزيمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الحجر الأسود ياقوتة بيضاء من الجنة، وكان أشد بياضاً من الثلج، وإنما سودته خاطيا المشركين» قال السيوطى: فإذا أثرت الخطايا فى الحجر ففى جسد فاعلها أولى، فإما أن يقدر خرج من وجهه أثر خطيئته أو السواد الذى أحدثته. وإما أن يقال: إن الخطيئة نفسها تتعلق بالبدن على أنها جسم لا عرض بناء على إثبات عالم المثال، وأن كل ما هو فى هذا العالم عرض له صورة فى عالم المثال، ولهذا صح عرض الأعراض على آدم عليه السلام ثم الملائكة وقيل لهم: ﴿أَنْتُمْ نَبِيُّ بَأْسَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ وإلا فكيف يتصور عرض الأعراض لو لم يكن لها صورة تشخص بها؟ قال: وقد حققت ذلك فى تأليف مستقل وأشارت إليه فى حاشيتى التى علقتها على تفسير البيضاوى، ومن شواهد فى الخطايا ما أخرجه البيهقى فى سننه عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن العبد إذا قام يصلى أتى بذنوبه فجعلت على رأسه وعاتقه، فكلما ركع وسجد تساقطت عنه» وأخرج البزار والطبرانى عن سلمان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المسلم يصلى وخطايا مرفوعة على رأسه كلما سجد تحاتت عنه».. انتهى كلام

السيوطي. قلت: لا شك في أن الظاهر هو حملة على الحقيقة، وأما إثبات عالم المثال فعندى فيه نظر فتفكر.

قوله: «بطشتها» أى: أخذتها «حتى يخرج نقيا من الذنوب» قال ابن الملك: أى: حتى يفرغ المتوضئ من وضوئه طاهراً من الذنوب، أى: التى اكتسبها بهذه الأعضاء، أو من جميع الذنوب من الصغائر، وقيل: حتى يخرج المتوضئ إلى الصلاة طاهراً من الذنوب، قال أبو الطيب السندى فى شرح الترمذى: قوله: حتى يخرج، مترتب على تمام الوضوء؛ لأن تقديره: وهكذا باقى أعضاء الوضوء، كما يفيد رواية مسلم، فإذا غسل رجله الحديث وروايات غيره.. انتهى. قلت: الأمر كما قال السندى، فروى مالك والنسائى عن عبد الله الصنابجى مرفوعاً: «إذا توضأ العبد المؤمن فمضمض خرجت الخطايا من فيه، وإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه، وإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه، حتى تخرج من تحت أشفار عينيه، فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أظفار يديه، فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه، فإذا غسل رجله خرجت الخطايا من رجله، حتى تخرج من أظفار رجله، ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة له»، كذا فى المشكاة، قال الطيبى: فإن قيل: ذكر لكل عضو ما يخص به من الذنوب وما يزيلها عن ذلك والوجه مشتمل على العين والأنف والأذن فلم خصت العين بالذكر؟ أجيب: بأن العين طليعة القلب ورائده، فإذا ذكرت أغنت عن سائرهما.. انتهى. قال ابن حجر المكي معترضاً على الطيبى كون العين طليعة كما ذكره لا ينتج الجواب عن تخصيص خطيئتها بالمغفرة كما هو جلي، بل الذى يتجه فى الجواب عن ذلك أن سبب التخصيص هو أن كلا من الفم والأنف والأذن له طهارة مخصوصة خارجة عن طهارة الوجه، فكانت متكفلة بإخراج خطاياها، بخلاف العين، فإنه ليس لها طهارة إلا فى غسل الوجه فخصت خطيئتها بالخروج عند غسله دون غيرها مما ذكر، ذكره القارى فى المرقاة ص ٦٤ ج ٢.. انتهى. قلت: الأمر كما قال ابن حجر، يدل عليه رواية مالك والنسائى المذكورة، قال ابن العربى فى العارضة: الخطايا المحكوم بمغفرتها هى الصغائر دون الكبائر لقول النبى صلى الله عليه وسلم: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، كفارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر» فإذا كانت الصلاة مقرونة بالوضوء لا تكفر الكبائر، فانفراد الوضوء بالتقصير عن ذلك أخرى، قال: وهذا التكفير إنما هو للذنوب المتعلقة بحقوق الله سبحانه، وأما المتعلقة بحقوق الآدميين فإنما يقع النظر فيها بالمقاصة مع الحسنات والسيئات.

قوله: «وهذا حديث حسن صحيح» وأخرجه مسلم فى صحيحه، وتقدم فى المقدمة حد الحسن والصحيح مفصلاً.

قوله: «وأبو صالح والد سهيل هو أبو صالح السمان» بشدة الميم أى: بائع السمن وكان يجلب الزيت والسمن إلى الكوفة «واسمه ذكوان» المدنى مولى جويرية الغطمانية، شهد الدار وحصار عثمان وسأل سعد بن أبى وقاص، وسمع أبا هريرة وعائشة وعدة من الصحابة، وعنه: ابنه سهيل والأعمش وطائفة، ذكره أحمد فقال: ثقة من أجل الناس وأوثقهم، قال الأعمش: سمعت من أبى صالح ألف حديث، توفى سنة إحدى ومائة.

قوله: «وأبو هريرة اختلفوا في اسمه فقالوا: عبد شمس وقالوا: عبد الله بن عمرو، وهكذا قال محمد بن إسماعيل وهذا الأصح» قال الحافظ ابن حجر في التقریب: أبو هريرة الدوسي الصحابي الجليل حافظ الصحابة، اختلف في اسمه واسم أبيه قيل: عبد الرحمن بن صخر، وقيل: ابن غنم إلى أن ذكر تسعة عشر قولاً، ثم قال: هذا الذي وقفنا عليه من الاختلاف، واختلف في أبيها أرجح؛ فذهب الأكثرون إلى الأول أى: عبد الرحمن بن صخر، وذهب جمع من النساين إلى عمرو ابن عامر.. انتهى، وفي المرقاة شرح المشكاة: قال الحاكم أبو أحمد: أصح شيء عندنا فى اسم أبى هريرة عبد الرحمن بن صخر وغلبت عليه كنيته فهو كمن لا اسم له، أسلم عام خير، وشهدها مع النبى صلى الله عليه وسلم، ثم لزمه وواظب عليه راغباً فى العلم راضياً بشيخ بطنه وكان يدور معه حيث ما دار، وقال البخارى: روى عنه أكثر من ثمانمائة رجل فمنهم ابن عباس وابن عمرو وجابر وأنس، قيل: سبب تلقيبه بذلك ما رواه ابن عبد البر عنه أنه قال: كنت أحمل يوماً هرة فى كمي، فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «ما هذه؟» فقلت: هرة، فقال: «يا أبا هريرة».. انتهى ما فى المرقاة، وذكر الحافظ الذهبى فى تذكرة الحفاظ أنه قال: كنانى أبى أبى هريرة لأنى كنت أرعى غنماً، فوجدت أولاد هرة وحشية فلما أبصرهن وسمع أصواتهن أخبرتته، فقال: «أنت أبو هر»، وكان اسمى عبد شمس.. انتهى. قلت: روى الترمذى فى هذا الكتاب فى مناقب أبى هريرة بسنده عن عبد الله بن أبى رافع قال: قلت لأبى هريرة: لم كُنت أبا هريرة؟ قال: أما تفرق مني؟ قلت: بلى والله إنى لأهابك، قال: كنت أرعى غنم أهلى وكانت لى هريرة صغيرة فكنت أضعها بالليل فى شجرة فإذا كان النهار ذهبت بها، معى فلعبت بها فكنونى أبا هريرة، هذا حديث حسن غريب.

فائدة: اختلف فى صرف أبى هريرة ومنعه، قال القارى فى المرقاة: جر هريرة هو الأصل، وصوبه جماعة، لأنه جزء علم، واختار آخرون منع صرفه كما هو الشائع على ألسنة العلماء من المحدثين وغيرهم؛ لأن الكل صار كالكلمة الواحدة.. انتهى، قلت: وقد صرح غير واحد من أهل العلم أن منعه من الصرف هو الجارى على ألسنة أهل الحديث، فالراجع هو منعه من الصرف، وكان هو الجارى على ألسنة جميع شيوخنا غفر الله لهم وأدخلهم جنة الفردوس الأعلى، ويؤيد منع صرفه منع صرف ابن داية علماً للغراب، قال قيس بن ملح الجنون:

أقول وقد صاح ابن داية غدوة بعيد النوى لا أخطأتك الشبائك

قال القاضى البيضاوى فى تفسيره المسمى بأنوار التنزيل فى تفسير قوله تعالى: ﴿شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن﴾ رمضان مصدر رمض إذا احترق فأضيف إليه الشهر وجعل علماً ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون، كما منع داية فى ابن داية علماً للغراب للعلمية والتأنيث.. انتهى.

فائدة: قد تفوه بعض الفقهاء الحنفية بأن أبا هريرة لم يكن فقيهاً، وقولهم: هذا باطل مردود عليهم، وقد صرح جلة العلماء الحنفية بأنه رضى الله عنه كان فقيهاً، قال صاحب «السعاية شرح الوقاية» وهو من العلماء الحنفية رداً على من قال منهم: إن أبا هريرة كان غير فقيه، ما لفظه: كون أبى هريرة غير فقيه غير صحيح، بل الصحيح أنه من الفقهاء الذين كانوا يفتون فى زمان النبى صلى

الله عليه وسلم، كما صرح به ابن الهمام في تحرير الأصول وابن حجر في الإصابة في أحوال الصحابة.. انتهى. وفي بعض حواشي نور الأنوار أن أبا هريرة كان فقيهاً، صرح به ابن الهمام في التحرير، كيف وهو لا يعمل بفتوى غيره وكان يفتي بزم من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم وكان يعارض أجلة الصحابة كابن عباس؟ فإنه قال: إن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها أبعد الأجلين فرده أبو هريرة وأفتى بأن عدتها وضع الحمل، كذا قيل.. انتهى. قلت: كان أبو هريرة رضى الله عنه من فقهاء الصحابة ومن كبار أئمة الفتوى، قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ: أبو هريرة الدوسى اليماني الحافظ الفقيه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من أوعية العلم ومن كبار أئمة الفتوى، مع الجلالة والعبادة والتواضع.. انتهى.

وقال الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين: ثم قام بالفتوى بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم برك الإسلام وعصابة الإيمان وعسكر القرآن وجدد الرحمن أولئك الصحابة صلى الله عليه وسلم وكانوا بين مكثر منها ومقل ومتوسط: وكان المكثرون منهم سبعة: عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود وعائشة أم المؤمنين وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر، والمتوسطون منهم فيما روى عنهم من الفتيا، أبو بكر الصديق وأم سلمة وأنس بن مالك وأبو سعيد الخدرى وأبو هريرة... إلخ فلا شك في أن أبا هريرة رضى الله عنه كان فقيهاً من فقهاء الصحابة ومن كبار أئمة الفتوى. فإن قيل: قد قال إبراهيم النخعي أيضاً إن أبا هريرة لم يكن فقيهاً، والنخعي من فقهاء التابعين. قلت: قد نقم على إبراهيم النخعي لقوله: إن أبا هريرة لم يكن فقيهاً، قال الحافظ الذهبي في الميزان في ترجمته: وكان لا يحكم العربية ربما لحن، ونقموا عليه قوله: لم يكن أبو هريرة فقيهاً.. انتهى. عبرة: قال القاضى أبو بكر بن العربى فى عارضة الأحوذى فى بحث حديث المصراة المروى عن أبى هريرة وابن عمر رضى الله عنهما: قال بعضهم: هذا الحديث لا يقبل لأنه يرويه أبو هريرة وابن عمر ولم يكونا فقيهين، وإنما كانا صالحين فروايتهما إنما تقبل فى المواعظ لا فى الأحكام، وهذه جرأة على الله واستهزاء فى الدين عند ذهاب حملته وفقد نصرته، ومن أفقه من أبى هريرة وابن عمر؟ ومن أحفظ منهما خصوصاً من أبى هريرة وقد بسط ردائه وجمعه النبى صلى الله عليه وسلم وضمه إلى صدره فما نسى شيئاً أبداً؟ ونسأل الله المعافاة من مذهب لا يثبت إلا بالظعن على الصحابة رضى الله عنهم، ولقد كنت فى جامع المنصور من مدينة السلام فى مجلس على بن محمد الدامغانى قاضى القضاة، فأخبرنى به بعض أصحابنا وقد جرى ذكر هذه المسألة أنه تكلم فيها بعضهم يوماً وذكر هذا الطعن فى أبى هريرة فسقط من السقف حبة عظيمة فى وسط المسجد فأخذت فى سمت المتكلم بالطعن ونفر الناس وارتفعوا وأخذت الحية تحت السوارى فلم يدر أين ذهبت، فارعوى من بعد ذلك من الترسل فى هذا القدح.. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن عثمان وثوبان والصنابحي وعمرو بن عبسة وسلمان وعبد الله بن عمرو» أما حديث عثمان: فأخرجه الشيخان بلفظ: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من توضع فأحسن الوضوء؛ خرجت خطاياها من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره» وأما حديث ثوبان: فأخرجه مالك وأحمد وابن ماجه والدارمى. وأما حديث الصنابحي: فأخرجه مالك والنسائي

وابن ماجه والحاكم وقال: صحيح على شرطهما ولا علة له والصنابحي صحابي مشهور كذا في الترغيب للمندري. وأما حديث عمرو بن عتبة: فأخرجه مسلم، وأما حديث سلمان: فأخرجه البيهقي في شعب الإيمان بلفظ: «إذا توضع العبد تحاتت عنه ذنوبه كما تحات ورق هذه الشجرة». وأما حديث عبد الله بن عمرو: فلم أقف عليه، وفي الباب عن عدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سوى المذكورين ذكر أحاديثهم المندري في الترغيب والهيثمى في مجمع الزوائد.

قوله: «والصنابحي هذا الذى روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فى فضل الطهور هو عبد الله الصنابحي» هذه العبارة ليست فى النسخ المطبوعة، وإنما هى فى بعض النسخ القلمية الصحيحة، وحديث عبد الله الصنابحي هذا أخرجه مالك فى الموطأ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا توضع العبد المؤمن فمضمض خرجت خطاياه من فيه» الحديث. قال الحافظ ابن عبد البر: قد اختلف على عطاء فيه، قال بعضهم: عن عبد الله الصنابحي، وقال بعضهم: عن أبي عبد الله الصنابحي وهو الصحيح، كذا فى المحلى، وقال البخارى: وهم مالك فى قوله عبد الله الصنابحي، وإنما هو أبو عبد الله، كذا فى إسعاف المبطل «والصنابحي الذى روى عن أبي بكر الصديق ليس له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم واسمه عبد الرحمن بن عسيلة ويكنى أبا عبد الله» قال الحافظ فى التقریب: عبد الرحمن بن عسيلة بمهملة مصغراً المرادى أبو عبد الله الصنابحي ثقة من كبار التابعين، قدم المدينة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بخمسة أيام. مات فى خلافة عبد الملك.. انتهى «رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو فى الطريق» روى البخارى فى صحيحه عن أبي الخير عن الصنابحي أنه قال: متى هاجرت؟ قال: خرجنا من اليمن مهاجرين فقدما الجحفة، فأقبل راكب فقلت له: الخبر الخبر، فقال: دفنا النبي صلى الله عليه وسلم منذ خمس، قلت: هل سمعت فى ليلة القدر شيئاً؟ قال: أخبرني بلال مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فى السبع فى العشر الأواخر «والصنابح بن الأعسر الأحمسي صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له: الصنابحي أيضاً» قال الحافظ فى التقریب: الصنابح بضم أوله ثم نون وموحدة ومهملة ابن الأعسر الأحمسي صحابي سكن الكوفة، ومن قال فيه الصنابحي فقد وهم.. انتهى «وإنما حديثه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: إني مكاثر بكم الأمم» قال فى مجمع البحار: كثرته أى: غلبته وكنت أكثر منه، يعنى إني أباهى بأكثرية أمتى على الأمم السالفة «فلا تقتلن بعدى» بصيغة النهي المؤكد بنون التأكيد من الاقتتال، قال أبو الطيب السندى فى شرح الترمذى: فإن قلت: ما وجه ترتيب قوله: لا تقتلن بعدى، على المكاثرة؟ قلت: وجهه أن الاقتتال موجب لقطع النسل إذ لا تناسل من الأموات، فيؤدى إلى قلة الأمة فينافي المطلوب، فلذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه: فإن قلت: المقتول ميت بأجله فلا وجه لقطع النسل بسبب الاقتتال؟ قلت: إما أن يقال: إن الإقدام على الاقتتال مفض بقطع النسل فالنسل باعتبار فعلهم الاختيارى، أو يقال: يكون لهم أجلان: أجل على تقدير الاقتتال، وأجل بدونه، ويكون الثانى أطول من الأول، وبالاقتتال يقصر الأجل فتقل الأمة، وهذا يرد عليه أن

عند الله لا يكون إلا أجل واحد.. انتهى كلام أبي الطيب. وحديث الصنابحي هذا أخرجه أحمد في مسنده من ٣٥١ ج ٤ بالفاظ.

تنبيه: اعلم أنه يفهم من كلام الترمذى المذكور أمران: أحدهما: أن عبد الله الصنابحي الذى روى فى فضل الطهور صحابى، والثانى: أن عبد الله الصنابحي هذا غير الصنابحي الذى اسمه عبد الرحمن بن عسيلة وكنيته أبو عبد الله، لكنه ليس هذان الأمران متفقاً عليهما، بل فى كل منهما اختلاف، قال الحافظ فى التقریب: عبد الله الصنابحي مختلف فى وجوده، فقيل: صحابى مدنى، وقيل: هو أبو عبد الله الصنابحي عبد الرحمن بن عسيلة، وقال ابن أبى حاتم فى مراسيله: عبد الله الصنابحي هم ثلاثة فالذى يروى عنه عطاء بن يسار هو عبد الله الصنابحي ولم تصح صحبته انتهى، وقال السيوطى فى إيساف البطأ: عبد الله الصنابحي ويقال أبو عبد الله مختلف فى صحبته، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن أبى بكر وعادة بن الصامت، وعنه: عطاء بن يسار، وقال البخارى: وهم مالك فى قوله عبد الله الصنابحي، وإنما هو أبو عبد الله واسمه عبد الرحمن بن عسيلة، ولم يسمع من النبى صلى الله عليه وسلم، وكذا قال غير واحد، وقال يحيى بن معين: عبد الله الصنابحي يروى عنه المدنيون يشبه أن تكون له صحبة.. انتهى.

(٣) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ مِفْتَاحَ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ [م ٣ - ت ٣]

٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيْلَانَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَخْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا الْحَدِيثُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَقِيلٍ هُوَ صَدُوقٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَالْحُمَيْدِيُّ يَحْتَجُونَ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ.

(٣) حديث حسن، وأخرجه: أبو داود (٦١)، وابن ماجه (٢٧٥)، وهو أصح شىء فى هذا الباب كما قال الترمذى وأحسن.

قوله: «باب ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور» بضم الطاء المهملة.

قوله: «حدثنا هناد وقتيبة» تقدم ترجمتهما «ومحمود بن غيلان» العدوى مولا هم المروزي، أبو أحمد أحد أئمة الأثر، حدثنا عن سفيان بن عيينة والفضل بن موسى السيناني والوليد بن مسلم وأبي عوانة ووكيع وخلق، وعنه: الجماعة سوى أبي داود، قال أحمد بن حنبل: أعرف بالحديث صاحب سنة، وقال النسائي: ثقة، كذا في تذكرة الحفاظ، توفي سنة ٢٣٩ تسع وثلاثين ومائتين «قالوا: نا وكيع» تقدم «عن سفيان» هو الثوري وهو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رءوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس، مات سنة ١٦١ إحدى وستين ومائة، ومولده سنة ٧٧ سبع وسبعين كذا في التقريب والخلاصة، قلت: قال الحفاظ في طبقات المدلسين: وهم - أي: المدلسون - على مراتب: الأولى من لم يوصف بذلك إلا نادراً كيحيى بن سعيد الأنصاري، الثانية من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى كالثوري، أو كان لا يدلس إلا عن ثقة كابن عيينة.. انتهى. «وثنا محمد ابن بشار» لقبه بNDAR بضم الموحدة وسكون النون، قال الذهبي في تذكرة الحفاظ: بNDAR الحفاظ الكبير الإمام محمد بن عثمان العبدى البصرى النساج كان عالماً بحديث البصرة متقناً مجوداً لم يرحل براً بأمة ثم ارتحل بعدها، سمع معتمر بن سليمان وغندراً ويحيى بن سعيد وطبقتهم، حدث عنه: الجماعة وخلق كثير، قال أبو حاتم: صدوق، وقال العجلي: ثقة كثير الحديث حاك، قال ابن خزيمة في كتاب التوحيد له: حدثنا إمام أهل زمانه في العلم والأخبار محمد بن بشار، قال الذهبي: لا عبرة بقول من ضعفه توفي سنة ٢٥٢ اثنتين وخمسين ومائتين.. انتهى، وقال الخرجي في الخلاصة. قال النسائي: لا بأس به، وقال الذهبي: انعقد الإجماع بعد على الاحتجاج بNDAR.. انتهى ما في الخلاصة «نا عبد الرحمن» بن مهدي بن حسان الأزدي مولا هم، أبو سعيد البصرى اللؤلؤى الحفاظ العلم عن عمر بن ذر وعكرمة بن عمار وشعبة والثوري ومالك وخلق، وعنه: ابن المبارك وابن وهب أكبر منه، وأحمد وابن معين، قال ابن المديني: أعلم الناس بالحديث ابن مهدي، وقال أبو حاتم: إمام ثقة أثبت من القطان وأتقن من وكيع، وقال أحمد: إذا حدث ابن مهدي عن رجل فهو حجة، وقال القواريري: أملئ علينا ابن مهدي عشرين ألفاً من حفظه، قال ابن سعد: مات سنة ١٩٨ ثمان وتسعين ومائة بالبصرة عن ثلاث وستين سنة، وكان يحج كل سنة، كذا في الخلاصة «عن عبد الله بن محمد بن عقيل» بفتح العين ابن أبي طالب الهاشمي أبي محمد المدني عن أبيه وخاله محمد ابن الحنفية، وعنه: ابن عجلان والسفنيانان، وسيجيء كلام أئمة الحديث فيه «عن محمد ابن الحنفية» هو محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد الإمام المعروف بابن الحنفية، أمه خولة بنت جعفر الحنفية نسب إليها، روى عن أبيه وعثمان وغيرهما، وعنه: بنوه إبراهيم وعبد الله والحسن وعمرو بن دينار وخلق، قال إبراهيم بن الجنيدي: لا نعلم أحد أسند عن علي الأكثر ولا أصح مما أسند محمد ابن الحنفية، مات سنة ثمانين، كذا في الخلاصة، وقال في التقريب: ثقة عالم من الثانية مات بعد الثمانين.

قوله: «مفتاح الصلاة الطهور» بالضم ويفتح، والمراد به المصدر، وسمى النبي صلى الله عليه وسلم الطهور مفتاحاً مجازاً؛ لأن الحدث مانع من الصلاة فالحدث كالقفل موضوع على المحدث حتى إذا توضع الخل الغلق، وهذه استعارة بديعة لا يقدر عليها إلا النبوة، وكذلك مفتاح الجنة الصلاة؛ لأن أبواب الجنة مغلقة يفتحها الطاعات، وركن الطاعات الصلاة، قاله ابن العربي. «وتحريمها التكبير» قال المظهرى: سمي الدخول في الصلاة تحريماً لأنه يحرم الأكل والشرب وغيرهما على المصلي، فلا يجوز الدخول في الصلاة إلا بالتكبير مقارناً به النية. انتهى. قال القارى: وهو ركن عند الشافعى، وشرط عندنا، ثم المراد بالتكبير المذكور فى الحديث وفى قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكْبَرٌ﴾ هو التعظيم، وهو أعم من خصوص الله أكبر وغيره مما أفاده التعظيم، والثابت ببعض الأخبار اللفظ المخصوص فيجب العمل به حتى يكره لمن يحسنه تركه، كما قلنا فى القراءة مع الفاتحة وفى الركوع والسجود مع التعديل كذا فى الكافى. قال ابن الهمام: وهذا يفيد وجوبه ظاهراً وهو مقتضى المواظبة التى لم تقتزن بترك، فينبغى أن يعول على هذا. انتهى ما فى المرقاة. قال ابن العربي.

قوله: «تحریمها التكبير» يقتضى أن تكبيرة الإحرام جزء من أجزائها كالقيام والركوع والسجود، خلافاً لسعيد والزهرى فإنهما يقولان إن الإحرام يكون بالنية.

وقوله: «التكبير» يقتضى اختصاص إحرام الصلاة بالتكبير دون غيره من صفات تعظيم الله تعالى وجلاله، وهو تخصيص لعموم قوله: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ فخص التكبير بالسنة من الذكر المطلق فى القرآن لا سيما وقد اتصل فى ذلك فعله بقوله، فكان يكره صلى الله عليه وسلم ويقول: الله أكبر، وقال أبو حنيفة: يجوز بكل لفظ فيه تعظيم الله تعالى لعموم القرآن، وقد بينا أنه متعلق ضعيف، وقال الشافعى: يجوز بقولك: الله الأكبر، وقال أبو يوسف: يجوز بقولك: الله الكبير أما الشافعى فأشار إلى أن الألف واللام زيادة لم تحل باللفظ ولا بالمعنى، وأما أبو يوسف فتعلق بأنه لم يخرج من اللفظ الذى هو التكبير، قلنا لأبى يوسف: إن كان لم يخرج عن اللفظ الذى هو فى الحديث فقد خرج عن اللفظ الذى جاء به الفعل ففسر المطلق فى القول، وذلك لا يجوز فى العبارات التى يتطرق إليها التعليل، وبهذا يرد على الشافعى أيضاً؛ فإن العبادات إنما تفعل على الرسم الوارد دون نظر إلى شيء من المعنى، قال: قال علماؤنا: قوله: «تحریمها التكبير» يقتضى اختصاص التكبير بالصلاة دون غيره من اللفظ؛ لأنه ذكره بالألف واللام الذى هو باب شأنه التعريف كالإضافة، وحقيقة الألف واللام إيجاب الحكم لما ذكر ونفيه عما لم يذكر وسلبه عنه، وعبر عنه بعضهم بأنه الحصر.

قال: وقوله: «تحليلها التسليم» مثله فى حصر الخروج عن الصلاة على التسليم دون غيره من سائر الأفعال المناقضة للصلاة خلافاً لأبى حنيفة حيث يرى الخروج منها بكل فعل وقول يضاد كالحدث ونحوه حملاً على السلام، وقياساً عليه، وهذا يقتضى إبطال الحصر. انتهى كلام ابن العربي ملخصاً. قال الحافظ ابن القيم فى إعلام الموقعين: المثال الخامس عشر رد المحكم الصريح من تعيين التكبير للدخول فى الصلاة بقوله: «إذا أقيمت الصلاة فكبر».

وقوله: «تحریمها التکبیر» وقوله: «لا یقبل الله صلاة أحدکم حتى یضع الوضوء مواضعه ثم یتقبل القبلة، ویقول الله أكبر»، وهی نصوص فی غایة الصحة، فردت بالمشابهة من قوله تعالى: ﴿وذكر اسم ربه فصلی﴾.. انتهى. «وتحلیلها التسلیم» التحلیل جعل الشيء المحرم حلال، وسمى التسلیم به لتحلیل ما کان حراماً علی المصلی لخروجه عن الصلاة وهو واجب، قال ابن الملک: إضافة التحريم والتحلیل إلى الصلاة للملازمة بينهما، وقال بعضهم: أى: سبب کون الصلاة محرمة ما لیس منها التکبیر ومحللة التسلیم أى: إنها صارفت بهما كذلك، فهما مصدران مضافان إلى الفاعل، کذا فی المرقاة، وقال الحافظ ابن الأثیر فی النهاية: کأن المصلی بالتکبیر والدخول فی الصلاة صار ممنوعاً من الكلام والأفعال الخارجة عن كلام الصلاة وأفعالها فقیل للتکبیر تحريم لمنعه المصلی من ذلك، ولهذا سميت تکبيرة الإحرام أى: الإحرام بالصلاة، وقال: قوله: «تحلیلها التسلیم» أى: صار المصلی بالتسلیم یحل له ما حرم علیه بالتکبیر من الكلام والأفعال الخارجة عن كلام الصلاة وأفعالها كما یحل للمحرم بالحج عند الفراغ منه ما کان حراماً علیه.. انتهى. قال الرافعی: وقد روى محمد ابن أسلم فی مسنده هذا الحدیث بلفظ: «وإحرامها التکبیر، وإحلالها التسلیم».

قوله: «هذا الحدیث أصح شيء فی هذا الباب وأحسن» هذا الحدیث أخرجه أيضاً الشافعی وأحمد والبخاری وأصحاب السنن إلا النسائی وصححه الحاكم وابن السکون من حدیث عبد الله بن محمد بن عقیلة عن ابن الحنفیة عن علی، قال البخاری: لا یعلم عن علی إلا من هذا الوجه، وقال أبو نعیم: تفرد به ابن عقیل عن ابن الحنفیة عن علی، وقال العقیلی: فی إسناده لین، وهو أصح من حدیث جابر کذا فی التلخیص. وقال الزیلعی فی نصب الرایة: قال النووی فی الخلاصة: هو حدیث حسن.. انتهى «وعبد الله بن محمد ابن عقیل هو صدوق وقد تکلم فی بعض أهل العلم من قبل حفظه» قال أبو حاتم وغيره: لین الحدیث، وقال ابن خزيمة: لا یحتج به، وقال ابن حبان: ردیء الحفظ یجیء بالحديث علی غیر سنته فوجبت بحاجته أخباره، وقال أبو أحمد الحاكم: لیس بالمتین عندهم، وقال أبو زرعة: یختلف عنه فی الأسانید، وقال الفسوی: فی حدیثه ضعف، وهو صدوق، کذا فی المیزان «وسمعت محمد بن إسماعیل» یعنی البخاری «یقول: کان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهیم والحمیدی یحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقیل، قال محمد: وهو مقارب الحدیث» هذا من ألفاظ التعديل، وتقدم تحقیقه فی المقدمة، قال الحافظ الذهبی فی المیزان فی ترجمة عبد الله بن محمد بن عقیل بعد ذکر أقوال الجارحین والمعدلین: حدیثه فی مرتبة الحسن.. انتهى، فالراجح المعول علیه هو أن حدیث علی المذكور حسن یصلح للاحتجاج، وفی الباب أحادیث أخرى کلها یشهد له.

قوله: «وفی الباب عن جابر وأبی سعید» أما حدیث جابر فأخرجه أحمد والبخاری والترمذی والطبرانی من حدیث سلیمان بن قمر عن أبی یحیی القتات عن مجاهد عنه، وأبو یحیی القتات ضعیف، وقال ابن عدی: أحادیثه عندی حسان، وقال ابن العربی: حدیث جابر أصح شيء فی هذا الباب، کذا قال، وقد عکس ذلك العقیلی وهو أقعد منه بهذا الفن، کذا فی التلخیص، وأما حدیث أبی سعید: فأخرجه الترمذی وابن ماجه، وفی إسناده أبو سفیان طریف وهو ضعیف، قال الترمذی:

حديث على أجدود إسناداً من هذا، كذا في التلخيص. قلت: قد أخرج الترمذى حديث أبى سعيد فى كتاب الصلاة فى باب ما جاء فى تحريم الصلاة وتحليلها، وقال بعد إخراجها: حديث على بن أبى طالب أجدود إسناداً وأصح من حديث أبى سعيد. انتهى. فى الباب أيضاً عن عبد الله بن زيد وابن عباس وغيرهما، ذكر أحاديثهم الحافظ ابن حجر فى التلخيص والحافظ الزيلعى فى نصب الراية.

٤ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ زَنْجَوَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قُرْمٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْقَتَاتِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ».

(٤) بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ [م ٤ - ت ٤]

٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهْنَادٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ» قَالَ شُعْبَةُ: وَقَدْ قَالَ مَرَّةً أُخْرَى: «أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبِيثِ، أَوْ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ وَجَابِرٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ.
وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ.

رَوَى هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، فَقَالَ سَعِيدٌ: عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ، وَقَالَ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ. وَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَمَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، فَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ. وَقَالَ مَعْمَرٌ: عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا، فَقَالَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَتَادَةُ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعًا.

(٤) حديث حسن بما قبله، أبو يحيى القتات حديثه فيه لين.

(٥) حديث صحيح، وأخرجه: البخارى فى: (١٤٢)، ومسلم (٣٧٥)، والنسائى (١٩)، وأبو داود (٤)،

وابن ماجه (٢٩٨)، فقد رواه الستة.

قوله: «باب ما يقول إذا دخل الخلاء» بفتح الخاء والمد أى: موضع قضاء الحاجة سمي به لخلاؤه فى غير أوقات قضاء الحاجة، وهو الكنيف والحش والمرفق والمرحاض أيضاً، وأصله المكان الخالى، ثم كثر استعماله حتى تجوز به عن ذلك، قاله العيني.

قوله: «حدثنا قتيبة وهناد قالاً: نا وكيع» تقدم تراجم هؤلاء «عن شعبة» بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصرى، ثقة حافظ متقن، كان الثورى يقول: هو أمير المؤمنين فى الحديث، وهو أول من فتن بالعراق عن الرجال وذبح عن السنة، وكان عابداً، كذا فى التقريب. وقال أحمد بن حنبل: كان شعبة أمة وحده فى هذا الشأن يعنى فى الرجال وبصره بالحديث، وقال الشافعى: لولا شعبة لما عرف الحديث بالعراق، ولد شعبة سنة ٨٢ ثنتين وثمانين، ومات سنة ١٦٠ ستين ومائة، كذا فى تذكرة الحفاظ «عبد العزيز بن صهيب» البنانى، بنانة بن سعد بن لؤى بن غالب مولاهم البصرى عن أنس وشهر، وعنه: شعبة والحماذان، وثقه أحمد، قال ابن قانع: مات سنة ١٣٠ ثلاثين ومائة «عن أنس بن مالك» بن النضر الأنصارى الخزرجى خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم، خدمه عشر سنين، صحابى مشهور مات سنة اثنتين وقيل ثلاث وتسعين وقد جاوز المائة.

قوله: «إذا دخل الخلاء» أى: موضع قضاء الحاجة، وفى الأدب المفرد للبخارى من طريق سعيد ابن زيد عن عبد العزيز عن أنس، قال: كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يدخل الخلاء. وأفادت هذه الرواية تبين المراد من قوله: إذا دخل الخلاء، أى: كان يقول هذا الذكر عنه إرادة الدخول لا بعده، قال الحافظ فى الفتح: الكلام هاهنا فى مقامين: الأول: هل يختص هذا الذكر بالأمكنة المعدة لذلك لكونها تحضرها الشياطين كما ورد فى حديث زيد بن أرقم فى السنن، أو يشمل حتى لو بال فى إناء مثلاً فى جانب البيت؟ الأصح الثانى ما لم يشرع فى قضاء الحاجة. المقام الثانى: متى يقول ذلك؟ فمن يكره ذكر الله فى تلك الحالة يفصل، أما فى الأمكنة المعدة لذلك فيقول قبيل دخولها، وأما فى غيرها فيقوله فى أول الشروع كتشمير ثيابه مثلاً، وهذا مذهب الجمهور، وقالوا فيمن نسي يستعيذ بقلبه لا بلسانه، ومن يميز مطلقاً لا يحتاج إلى تفصيل. انتهى كلام الحافظ. قلت: القول الراجح المنصور هو ما ذهب إليه الجمهور.

«قال: اللهم إني أعوذ بك» أى: ألوذ والتجئ، قال ابن الأثير: عذت به عوداً ومعاذاً، أى: لجأت إليه، والمعاذ المصدر والمكان الزمان «قال شعبة: وقد قال» أى: عبد العزيز «مرة أخرى أعوذ بالله» أى: مكان: اللهم أنى أعوذ بك، يعنى قال عبد العزيز مرة: اللهم إني أعوذ بك، وقال مرة أخرى: أعوذ بالله، قال العيني فى عمدة القارى: وقد وقع فى رواية وهب. فليتعوذ بالله، وهو يشمل كل ما يأتى به من أنواع الاستعاذة من قوله: أعوذ بك، أستعيذ بك، أعوذ بالله، أستعيذ بالله، اللهم إني أعوذ بك ونحو ذلك من أشباه ذلك.. انتهى. قلت: والأول أن يختار من أنواع الاستعاذة ما جاء فى الحديث، وقد ثبت زيادة بسم الله مع التعوذ، فروى العمري حديث الباب بلفظ: «إذا دخلتم الخلاء فقولوا: بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث» قال الحافظ فى الفتح: إسناده على شرط مسلم «من الخبث والخبث، أو الخبث والخبائث» قال الحافظ فى فتح البارى:

وقع فى رواية الترمذى وغيره: «أعوذ بالله من الخبث والخبث أو الخبث والخبائث»، هكذا على الشك، الأول بالإسكان مع الأفراد، والثانى بالتحريك مع الجمع، أى: من الشيء المكروه، ومن الشيء المذموم أو من ذكران الشياطين وإناتهم.. انتهى كلام الحافظ. قلت: وجاء فى رواية صحيح البخارى وعامة الروايات: «اللهم إنى أعوذ بك من الخبث والخبائث» من غير شك، قال الحافظ تحت هذه الرواية: الخبث بضم المعجمة والموحدة كذا فى الرواية، وقال الخطابى: أنه لا يجوز غيره، وتعقب بأنه يجوز إسكان الموحدة كما فى نظائره مما جاء على هذا الوجه، ككتب وكتب، قال النووى: وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة، منهم أبو عبيدة إلا أن يقال: إن ترك التخفيف أولى لئلا يشبه بالمصدر. والخبث جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة، يريد ذكران الشياطين وإناتهم، قاله الخطابى وابن حبان وغيرهما. ووقع فى نسخة ابن عساكر: قال أبو عبد الله أى: البخارى: ويقال: الخبث أى: بإسكان الموحدة، فإن كانت مخففة عن الحركة فقد تقدم توجيهه، وإن كانت بمعنى المفرد فمعناه كما قال ابن الأعرابى: المكروه، قال: فإن كان من الكلام فهو الشتم، وإن كان من الملل فهو الكفر، وإن كان من الطعام فهو الحرام، وإن كان من الشراب فهو الضار، وعلى هذا فالمراد بالخبائث المعاصى أو مطلق الأفعال المذمومة ليحصل التناسب، ولهذا وقع فى رواية الترمذى وغيره إلى آخر ما نقلت عباراته آنفاً.

قوله: «وفى الباب عن على وزيد بن أرقم وجابر وابن مسعود» أما حديث على: فأخرجه الترمذى وابن ماجه، وأما حديث زيد بن أرقم: فأخرجه أبو داود وابن ماجه، وأما حديث جابر: فلم أقف عليه، وأما حديث ابن مسعود: فأخرجه الإسماعيلى فى معجمه، قال العينى بإسناد جيد: أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الغائط قال: «أعوذ بالله من الخبث والخبائث».

قوله: «وحديث أنس أصح شيء فى هذا الباب وأحسن» وأخرجه الشيخان وغيرهما.

قوله: «وحديث زيد بن أرقم فى إسناد اضطراب» يعنى روى بعض رواته على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له «روى هشام الدستوائى... إلخ» هذا بيان الاضطراب، والدستوائى منسوب إلى دستواء بفتح الدال: كورة من الأهواز أو قرية، كذا فى المغنى، وتوضيح الاضطراب على ما فى غاية المقصود للعلامة أبى الطيب غفر الله له: أن هشاماً وسعيد بن أبى عروبة وشعبة ومعمر كلهم يروون عن قتادة على اختلاف بينهم. فروى سعيد عن قتادة عن القاسم ابن عوف الشيبانى عن زيد بن أرقم. وروى هشام عن قتادة عن زيد بن أرقم، فبين قتادة وزيد بن أرقم واسطة القاسم فى رواية سعيد، وليست هى فى رواية هشام. وروى شعبة ومعمر عن قتادة عن النضر بن أنس، ثم اختلف فروى شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم، وروى معمر عن قتادة عن النضر بن أنس عن أبيه فالاضطراب فى موضعين: الأول: فى شيخ قتادة؛ ففى رواية سعيد أن قتادة يرويه عن القاسم عن زيد بن أرقم، وفى رواية هشام أنه يرويه عن زيد بن أرقم، وفى رواية شعبة أنه يرويه عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم. والثانى: فى شيخ النضر بن أنس، ففى رواية شعبة أن النضر يرويه عن زيد بن أرقم، وفى رواية معمر أنه يرويه عن أبيه.. انتهى ما فى غاية المقصود «قال أبو عيسى: سألت محمداً» يعنى البخارى «عن هذا» أى: عن هذا

الاضطراب «فقال: يحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعاً» قال العلامة أبو الطيب فى غاية المقصود: أى: يحتمل أن يكون قتادة سمع من القاسم والنضر بن أنس، كما صرح به البيهقى. وأخطأ من أرجع الضمير من محشى الترمذى إلى زيد بن أرقم والنضر بن أنس.. انتهى. قلت: الأمر كما قال أبو الطيب إرجاع ضمير عنهما إلى القاسم والنضر بن أنس هو الحق، وأما إرجاعه إلى زيد بن أرقم والنضر بن أنس فخطأ، قال العلامة العيني فى عمدة القارى شرح البخارى: قال الترمذى: حديث زيد بن أرقم فى إسناده اضطراب، وأشار إلى اختلاف الرواية فيه، وسأل الترمذى البخارى عنه فقال: لعل قتادة سمعه من القاسم بن عوف الشيبانى والنضر بن أنس عن أنس ولم يقض فيه بشيء.. انتهى كلام العيني. وروى أبو داود فى سننه حديث زيد بن أرقم هكذا: حدثنا عمرو بن مرزوق أنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال السيوطى. قوله أنا شعبة: عن قتادة عن النضر بن أنس... إلخ قال البيهقى فى سننه هكذا: رواه معمر عن قتادة وابن علية، وأبو الجماهر عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة، وزواه. يزيد بن زريع وجماعة عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن القاسم بن عوف الشيبانى عن زيد بن أرقم، قال أبو عيسى: قلت لمحمد - يعنى البخارى - أى: الروايات عنكم أصح؟ فقال: لعل قتادة سمع منهما جميعاً عن يزيد بن أرقم ولم يقض فى هذا بشيء، وقال البيهقى: وقيل: عن معمر عن قتادة عن النضر بن أنس عن أنس وهو وهم:.. انتهى، فثبت من هذا كله أن إرجاع ضمير عنهما إلى القاسم والنضر بن أنس هو الحق والصواب.

تنبيه: قول البخارى المذكور فى كلام العيني: «لعل قتادة سمعه من القاسم بن عوف الشيبانى والنضر بن أنس عن أنس» مخالف لقوله المذكور فى كلام البيهقى بلفظ: «لعل قتادة سمع منهما جميعاً عن زيد بن أرقم، والظاهر عندى أن لفظ عن أنس المذكور فى كلام العيني سهو من الناسخ فتأمل». فإن قلت: لا يندفع الاضطراب من كل وجه بقول البخارى، فيحتمل أن يكون قتادة روى عنهما جميعاً؟

قلت: نعم. إلا أن يقال: إن قتادة روى عنهما عن زيد بن أرقم، وروى عن زيد بن أرقم من غير واسطة، وأما رواية معمر عن قتادة عن النضر بن أنس عن أبيه فوهم كما صرح به البيهقى، والله تعالى أعلم.

٦ - أخبرنا أحمد بن عبد الله الضبي البصري، حدثنا حماد بن زيد، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل الخلاء، قال: «اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

قوله: «حدثنا أحمد بن عبدة الضبي» أبو عبد الله البصري، عن حماد بن زيد وأبي عوانة وعبد الواحد بن زياد وخلق، وعنه: مسلم وأصحاب السنن الأربعة، وثقه أبو حاتم والنسائي مات سنة ٢٤٥ خمس وأربعين ومائتين، كذا في الخلاصة، وقال الذهبي في الميزان: وقال ابن خراش: تكلم الناس فيه فلم يصدق ابن خراش في قوله هذا، فالرجل حجة. انتهى «نا حماد بن زيد» بن درهم الأزدي أبو إسماعيل الأزرق البصري الحافظ مولى جرير بن حازم وأحد الأعلام عن أنس بن سيرين وثابت وعاصم ابن بهدلة وابن واسع وأيوب وخلق كثير، وعنه: الثوري وابن مهدي وابن المديني وخلائق، قال ابن مهدي: ما رأيت أحفظ منه ولا أعلم بالسنة ولا أفقه بالبصرة منه، توفي سنة ١٩٧ سبع وتسعين ومائة عن إحدى وثمانين سنة، كذا في الخلاصة، وقال في التقريب: ثقة ثبت فقيه.

قوله: «قال: اللهم» معناه يا الله «إني أعوذ بك» قال ابن العربي: يعني ألقأ وألوذ، والعوذ بإسكان العين والعياذ والمعاذ والملجأ: ما سكنت إليه تقية عن محذور، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم معصوماً من الشيطان حتى من الموكل به بشرط استعاذته منه، ومع ذلك فقد كان اللعين يعرض له؛ عرض له ليلة الإسرائ فدفعه بالاستعاذة، وعرض له في الصلاة فشد وثاقه ثم أطلقه، وكان يخض الاستعاذة في هذا الموضع بوجهين. أحدهما: إنه خلاء وللشيطان بعادة الله قدرة تسلط في الخلاء ليس له في الملاء، قال صلى الله عليه وسلم: «الراكب شيطان، والراكبان شيطانان، والثلاثة ركاب». الثاني: إنه موضع قدر ينزه ذكر الله عن الجريان فيه على اللسان فيغتنم الشيطان عند ذكر الله؛ فإن ذكره يطرده، فلجأ إلى الاستعاذة قبل ذلك ليعقدها عصمة بينه وبين الشيطان حتى يخرج، وليعلم أمته.. انتهى كلامه. وقال الحافظ في الفتح: كان صلى الله عليه وسلم يستعيذ إظهاراً للعبودية ويجهر بها للتعليم.. انتهى «من الخبث» بضم الخاء المعجمة والموحدة جمع خبيث أى: ذكران الشياطين «والخبائث» جمع خبيثة أى: إناث الشياطين.

قوله: «وهذا حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان.

(٥) بَاب مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ [م ٥ - ت ٥]

٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: «غُفْرَانُكَ».

(٧) حديث صحيح، وأخرجه: أبو داود (٣٠)، وابن ماجه (٣٠٠)، وتفرد اسراييل بن يونس بروايته لا يضر فهو ثقة حجة.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ. وَأَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى اسْمُهُ: عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الْأَشْعَرِيِّ.

وَلَا نَعْرِفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا حَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: «حدثنا محمد بن حميد بن إسماعيل» كذا في النسخ المطبوعة في الهند، وإنى لم أجد في كتب الرجال رجلاً اسمه محمد بن حميد بن إسماعيل من شيوخ الترمذى، وفي النسخة المصرية حدثنا محمد بن إسماعيل ثنا حميد قال: حدثنا مالك بن إسماعيل... إلخ، وإنى لم أجد في كتب الرجال رجلاً اسمه حميد وهو من تلامذة مالك بن إسماعيل، ومن شيوخ محمد بن إسماعيل فتفكر وتأمل، وقال بعضهم: لعل لفظ حميد هاهنا زائد في كلتا النسختين: والصحيح هكذا: حدثنا محمد بن إسماعيل قال: حدثنا مالك بن إسماعيل، ويدل على ذلك ما قال في الدر الغالى شرح إرشاد المتجلى بعدما ذكر رواية أنس: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الغائط قال: «غفرانك» قال عقب ذلك: وكذا رواه البخارى فى الأدب المفرد، وعنه رواه الترمذى عن عائشة، وأورد رواية عائشة هذه بهذا المتن والسند، وقال فى ابتداء السند: حدثنا مالك بن إسماعيل، فظهر من هذا ومن النسخة المصرية أن الترمذى روى هذا الحديث عن محمد بن إسماعيل - أعنى البخارى دون محمد ابن حميد.. انتهى كلامه بلفظه «نا مالك بن إسماعيل» ابن درهم النهدي مولاهم، أبو غسان الكوفى الحافظ، روى عن إسرائيل وأساط بن النصر والحسن بن صالح وخلق. وعنه: البخارى والباقون بواسطة، قال ابن معين: ليس بالكوفة أتقن منه، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صحيح الحديث من العابدین مات سنة ٢١٩ تسع عشرة ومائتين، كذا فى الخلاصة، وقال فى التقريب: ثقة متقن صحيح الكتاب عابد، من صغار التاسعة.. انتهى. «عن إسرائيل» بن يونس بن أبى إسحاق السبيعي الهمداني الكوفى، ثقة تكلم فيه بلا حجة، قال أحمد: ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: صدوق من أتقن أصحاب أبى إسحاق، ولد سنة ١٠٠ مائة، ومات سنة ١٦٢ اثنتين وستين ومائة «عن يوسف بن أبى بردة» بن أبى موسى الأشعرى الكوفى، روى عن أبيه، وعنه: إسرائيل وسعيد بن مسروق، وثقه ابن حبان، كذا فى الخلاصة، وقال الحافظ: مقبول «عن أبيه» أى: أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى، قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث، ثقة من الثالثة، قال فى الخلاصة: أبو بردة بن أبى موسى الأشعرى الفقيه قاضى الكوفة اسمه الحارث أو عامر، عن على والزبير وحذيفة وطائفة، وعنه: بنوه عبد الله ويوسف وسعيد وبلال وخلق، وثقه غير واحد، توفى سنة ١٠٣ ثلاث ومائة.

قوله: «إذا خرج من الخلاء قال: غفرانك» إما مفعول به منصوب بفعل مقدر أى: أسألك غفرانك، أو أطلب، أو مفعول مطلق أى: أغفر غفرانك، وقد ذكر فى تعقيبه صلى الله عليه وسلم الخروج بهذا الدعاء وجهان: أحدهما: أنه استغفر من الحالة التى اقتضت هجران ذكر الله تعالى؛ فإنه يذكر الله تعالى؛ فى سائر حالاتها إلا عند الحاجة. وثانيهما: أن القوة البشرية قاصرة عن الوفاء بشكر ما أنعم الله عليه من تسويغ الطعام والشراب وترتيب الغذاء على الوجه المناسب لمصلحة البدن إلى أوان الخروج، فلجأ إلى الاستغفار اعتزافاً بالقصور عن بلوغ حق تلك النعم، كذا فى

المرقاة. قلت: الوجه الثاني هو المناسب لحديث أنس، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال: «الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني» رواه ابن ماجه، قال القاضى أبو بكر ابن العربى: سأل المغفرة من تركه ذكر الله فى تلك الحالة، ثم قال: فإن قيل: إنما تركه بأمر ربه فكيف يسأل المغفرة عن فعل كان بأمر الله؟ والجواب: أن الترك وإن كان بأمر الله إلا أنه من قبل نفسه وهو الاحتياج إلى الخلاء.. انتهى. فإن قيل: قد غفر له صلى الله عليه وسلم ما تقدم من ذنبه وما تأخر فما معنى سؤاله المغفرة؟ يقال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يطلب المغفرة من ربه قبل أن يعلمه أنه قد غفر له، وكان يسألها بعد ذلك؛ لأنه غفر له بشرط استغفاره، ورفع إلى شرف المنزلة بشرط أن يجتهد فى الأعمال الصالحة والكل له حاصل بفضل الله تعالى، قاله ابن العربى.

قوله: «هذا حديث غريب حسن» قال القاضى الشوكانى فى نيل الأوطار: هذا الحديث أخرجه الخمسة إلا النسائى وصححه الحاكم وأبو حاتم، قال فى البدر المنير: ورواه الدارمى وصححه ابن خزيمة وابن حبان.. انتهى. «ولا يعرف فى هذا الباب إلا حديث عائشة» قال النووى فى شرح المذهب: وهو حديث حسن صحيح، وجاء فى الذى يقال عقب الخروج من الخلاء أحاديث كثيرة ليس فيها شيء ثابت إلا حديث عائشة المذكور، قال: وهذا مراد الترمذى بقوله: «ولا يعرف فى هذا الباب إلا حديث عائشة» كذا فى قوت المغتذى، وقال العيني فى شرح البخارى بعد ذكر حديث عائشة المذكور: أخرجه ابن حبان وابن خزيمة وابن الجارود والحاكم فى صحيحهم، وقال أبو حاتم الرازى: هو أصح شيء فى هذا الباب. فإن قلت: لما أخرجه الترمذى وأبو على الطرطوسى قالوا: هذا حديث غريب حسن لا يعرف إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبى بردة، ولا يعرف فى هذا الباب إلا حديث عائشة، قلت: قوله: غريب مردود بما ذكرنا من تصحيحه، ويمكن أن تكون الغرابة بالنسبة إلى الراوى لا إلى الحديث؛ إذ الغرابة والحسن فى المتن لا يجتمعان، فإن قلت: غرابة السند بتفرد إسرائيل، وغرابة المتن لكونه لا يعرف غيره؟ قلت: إسرائيل متفق على إخراج حديثه عند الشيخين، والثقة إذا انفرد بحديث ولم يتابع عليه؛ لا ينقص عن درجة الحسن، وإن لم يرتق إلى درجة الصحة، وقولهما: لا يعرف فى هذا الباب إلا حديث عائشة؛ ليس كذلك؛ فإن فيه أحاديث وإن كانت ضعيفة: منها: حديث أنس رضى الله عنه رواه ابن ماجه: قال: كان صلى الله عليه وسلم إذا خرج من الخلاء قال: «الحمد لله الذى أذهب عني الأذى وعافاني». ومنها حديث أبى ذر مثله، أخرجه النسائى. ومنها حديث ابن عباس، أخرجه الدارقطنى مرفوعاً: «الحمد لله الذى أخرج عني ما يؤذيني، وأمسك على ما ينفعني». ومنها حديث سهل بن خثيمة نحوه، وذكره ابن الجوزى فى العلل. ومنها حديث ابن عمر رضى الله عنه مرفوعاً أخرجه الدارقطنى: «الحمد لله الذى أذاقنى لذته، وأبقى على قوته، وأذهب عني أذاه».. انتهى كلام العيني.

قلت: المراد بقول الترمذى: غريب، من جهة السند؛ فإنه قال: لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل، ولا منافاة بين أن يكون الحديث غريباً من جهة السند وبين أن يكون حسناً أو صحيحاً كما تقرر فى مقره، فقول العلامة العيني: قوله: غريب مردود بما ذكرنا من تصحيحه، مردود عليه، وأما قول الترمذى: لا يعرف فى هذا الباب إلا حديث عائشة؛ فقد عرفت ما هو المراد منه.

٦) بَاب فِي النَّهْيِ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ [٦م - ت ٦]

٨ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ، وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرِّقُوا، أَوْ غَرِّبُوا». فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِضْ قَدْ بُنِيَتْ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ فَتَنَحَّرَفُ عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ جَزْءِ الزُّبَيْدِيِّ وَمَعْقِلِ بْنِ أَبِي الْهَيْثَمِ - وَيُقَالُ: مَعْقِلٌ بْنُ أَبِي مَعْقِلٍ - وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. وَأَبُو أَيُّوبَ اسْمُهُ: خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ.

وَالزُّهْرِيُّ اسْمُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ وَكُنْيَتُهُ أَبُو بَكْرٍ. قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ، وَلَا بَوْلٍ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا» إِنَّمَا هَذَا فِي الْفَيَافِي، وَأَمَّا فِي الْكُنْفِ الْمَبْنِيَّةِ لَهُ رُخْصَةٌ فِي أَنْ يَسْتَقْبِلَهَا، وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِنَّمَا الرُّخْصَةُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، وَأَمَّا اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فَلَا يَسْتَقْبِلُهَا؛ كَأَنَّهُ لَمْ يَرَفِ فِي الصَّحْرَاءِ وَلَا فِي الْكُنْفِ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ.

قوله: «حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي» ابن حسان المكي القرشي، روى عن ابن عيينة والحسين بن زيد العلوي، وعنه: الترمذي والنسائي ووثقه، مات سنة ٢٤٩ هـ تسع وأربعين ومائتين.

قوله: «حدثنا سفیان بن عیینة» بن أبی عمران میمون الهلالی أبو محمد الکوفی ثم المکی، ثقة حافظ فیه إمام حجة إلا أنه تغیر حفظه بآخر، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، من رءوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس فی عمرو بن دینار «عن الزهري» يأتي اسمه وترجمته فی هذا الباب «عن

عطاء بن يزيد الليثي» المدني نزيل الشام، ثقة من الثالثة «عن أبي أيوب الأنصاري» يأتي اسمه وترجمته.

قوله: «إذا أتيتم الغائط» أى: فى موضع قضاء الحاجة، والغائط فى الأصل المطمئن من الأرض، ثم صار يطلق على كل مكان أعد لقضاء الحاجة، وعلى النحو نفسه، أى: الخارج من الدبر، قال الخطابي: أصله المطمئن من الأرض، كانوا يأتونه للحاجة فكثروا به عن نفس الحدث كراهة لذكره بخاص اسمه، ومن عادة العرب التعفف فى ألفاظها واستعمال الكناية فى كلامها وصون الألسنة عما تصان الأبصار والاسماع عنه «فلا تستقبلوا القبلة» أى: جهة الكعبة «بغائط ولا بول» الياء متعلقة بمحذوف وهو حال من ضمير لا تستقبلوا؛ أى: لا تستقبلوا القبلة حال كونكم مقترنين بغائط أو بول، قال السيوطي: قال أهل اللغة: أصل الغائط المكان المطمئن، كانوا يأتونه للحاجة فكثروا به عن نفس الحدث كراهة لاسمه، قال: وقد اجتمع الأمران فى الحديث؛ فالمراد بالغائط فى أوله المكان وفى آخره الخارج، قال ابن العربى: غلب هذا الاسم على الحاجة حتى صار فيها أعرف منه فى مكانها، وهو أحد قسمي الجاز.. انتهى كلام السيوطي «لكن شرقوا، أو غربوا» أى: توجهوا إلى جهة المشرق أو المغرب، هذا خطاب لأهل المدينة ومن قبلته على ذلك سمت ممن هو فى جهة الشمال والجنوب، فأما من قبلته الغرب أو الشرق؛ فإنه ينحرف إلى الجنوب أو الشمال، كذا فى المجموع وشرح السنة «فوجدنا مراحيض» فتح الميم وبالحاء المهملة والضاد المعجمة جمع مرحاض بكسر الميم، وهو البيت المتخذ لقضاء حاجة الإنسان، أى: التغوط، قاله النووى، وقال ابن العربى: المراحيض واحدها مرحاض مفعال من رحض إذا غسل، يقال: ثوب رحيض أى: غسيل، والرحضة عرق الحمى، والرحضة إناء يتوضأ به.. انتهى. «فتنحرف عنها» أى: عن جهة القبلة، قاله القسطلانى «ونستغفر الله» قال ابن العربى: يَحْتَمِلُ ثلاثة وجوه: الأول: أن يستغفر الله من الاستقبال، الثانى: أن يستغفر الله من ذنوبه، فالذنوب يذكر بالذنب، الثالث: أن نستغفر الله لمن بناها؛ فإن الاستغفار للمذنبين سنة، وقال ابن دقيق العيد: قوله: ونستغفر الله، قيل: يراد به باني الكنيف على هذه الصورة الممنوعة عنده، وإنما حملهم على هذا التأويل أنه إذا انحرف عنها لم يفعل ممنوعاً فلا يحتاج إلى الاستغفار، والأقرب أنه استغفار لنفسه، ولعل ذلك لأنه استقبل واستدبر بسبب موافقته لمقتضى النهى غلطاً أو سهواً فيتذكر فينحرف ويستغفر الله، فإن قلت: فالغائط والساهى لم يفعلوا إنما فلا حاجة به إلى الاستغفار؟ قلت: أهل الورع والمناصب العلية فى التقوى قد يفعلون مثل هذا بناء على نسبتهم التقصير إلى أنفسهم فى عدم التحفظ ابتداء.. انتهى كلام ابن دقيق العيد، قاله صاحب بذل المجهود. يعنى كنا نجلس مستقبلي القبلة نسياناً على وفق بناء المراحيض، ثم نتبسه على تلك الهيئة المكروهة فننحرف عنها ونستغفر الله تعالى عنها، وتأويل الاستغفار لباني الكنف بعيد غاية البعد، قال: وكان بناؤها من الكفار، وبعيد غاية البعد أن يكون بناؤها من المسلمين مستقبلي القبلة.. انتهى. قلت: يمكن أن يكون بناؤها من بعض المسلمين الذين كان مذهبهم جواز استقبال القبلة واستدبارها فى الكنف والمراحيض كما هو مذهب الجمهور، فليس فيه بعد غاية البعد، والله

تعالى أعلم، ثم القول بأن المراد كنا نجلس مستقبلى القبلة نسياناً... إلخ، فيه أن النسيان يكون مرة أو مرتين، ولفظ كنا ننحرف كما في رواية على الاستمرار والتكرار فتفكر.

قوله: «وفي الباب عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي»، صحابي شهد فتح مصر واختصها داراً، مات سنة ٨٦ ست وثمانين بمصر، وهو آخر من مات بها من الصحابة «ومعقل بن أبي الهيثم، ويقال: معقل بن أبي معقل» ويقال أيضاً: معقل بن أم معقل، وكله واحد، يعد في أهل المدينة، روى عنه: أبو سلمة وأبو زيد مولاة وأم معقل توفي في أيام معاوية رضى الله عنه، قاله ابن الأثير، وقال الحافظ: له ولأبيه صحبة «وأبى أمامة وأبى هريرة رضى الله عنهما وسهل ابن حنيف» أما حديث عبد الله بن الحارث: فأخرجه ابن ماجه وابن حبان، قاله الحافظ، وأما حديث معقل: فأخرجه أبو داود وابن ماجه، وأما حديث أبى أمامة: فلم أقف عليه. وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه مسلم في صحيحه مرفوعاً بلفظ: «إذا جلس أحدكم على حاجة فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها»: وأخرجه أيضاً ابن ماجه والدارمي، وأما حديث سهل بن حنيف: فأخرجه الدارمي.

قوله: «حديث أبى أيوب أحسن شيء في هذا الباب وأصح» وأخرجه الشيخان.

قوله: «أبو أيوب اسمه خالد بن زيد» قال الحافظ في التقریب: خالد بن زيد بن كليب الأنصاري أبو أيوب من كبار الصحابة، شهد بدرًا ونزل النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة عليه، مات غازياً بالروم سنة ٥٠ خمسين، وقيل: بعدها. انتهى. «والزهري اسمه محمد بن مسلم ابن عبيد الله بن شهاب الزهري وكنيته أبو بكر» هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث ابن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، متفق على جلالته، وإتقانه وهو من رءوس الطبقة الرابعة، كذا في التقریب، وقال في الخلاصة: هو أحد الأئمة الأعلام وعالم الحجاز والشام، قال الليث: ما رأيت عالماً قط أجمع من ابن شهاب، وقال مالك: كان ابن شهاب من أسخى الناس وتقياً، ما له في الناس نظير، مات سنة ١٢٤ أربع وعشرين ومائة. انتهى.

قوله: «قال أبو الوليد المكي» هو موسى بن أبى الجارود المكي أبو الوليد صاحب الشافعي، عن ابن عيينة والبيوطي وجماعة، وعنه: الترمذی، وثقه ابن حبان، كذا في الخلاصة «قال أبو عبد الله الشافعي» هو الإمام الشافعي أحد الأئمة المشهورين، اسمه محمد بن إدريس، وتقدم ترجمته في المقدمة «إنما هذا في الفيافي» على وزن الصحاري ومعناه، واحدها الفياء بمعنى الصحراء «فأما في الكنف المبنية» جمع كنيف أى: البيوت المتخذة لقضاء الحاجة «له رخصة في أن يستقبلها» جزاء، أما أى: فجائز له أن يستقبل القبلة فيها «وهكذا قال إسحاق» هو إسحاق بن راهويه، ثقة حافظ مجتهد قرين الإمام أحمد بن حنبل، تقدم ترجمته في المقدمة. فمذهب الشافعي وإسحاق: أن استقبال القبلة واستدبارها بالغايط والبول حرام في الصحراء، وجائز في البنيان. ففرقا بين الصحراء والبنيان. قال الحافظ في الفتح: وبالتفريق بين البنيان والصحراء مطلقاً، قال الجمهور: وهو مذهب مالك والشافعي وإسحاق، وهو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة. انتهى «وقال أحمد بن حنبل» هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أحد الأئمة الأربعة المشهورين، تقدم ترجمته في المقدمة «إنما

الرخصة... إلخ» حاصل قوله: أنه لا يجوز الاستقبال في الصحراء، ولا في البنيان، ويجوز الاستدبار فيهما، وعن الإمام أحمد في هذا روايتان: إحداهما: هذه التي ذكرها الترمذى. والرواية الثانية عنه: كقول الشافعى وإسحاق المذكور، وعنه رواية ثالثة كما ستعرف. اعلم أن الترمذى ذكر في هذا الباب قولين، قول الشافعى وقول أحمد بن حنبل، وهاتنا أربعة أقوال، فلنا أن نذكرها مع بيان ما لها وما عليها. قال النووى فى شرح مسلم: قد اختلف العلماء فى النهى عن استقبال القبلة بالبول والغائط على مذاهب: الأول: مذهب مالك والشافعى: أنه يحرم استقبال القبلة فى الصحراء بالبول والغائط ولا يحرم ذلك بالبنيان، وهذا مروى عن العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبى وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل فى إحدى الروايتين. والمذهب الثانى: أنه لا يجوز ذلك لا فى الصحراء ولا فى البنيان، وهو قول أبى أيوب الأنصارى الصحابى ومجاهد وإبراهيم النخعى وسفيان الثورى وأبى ثور وأحمد فى رواية. والمذهب الثالث: جواز ذلك فى الصحراء والبنيان جميعاً: وهو مذهب عروة بن الزبير وربيعه شيخ مالك وداود الظاهرى. والمذهب الرابع: لا يجوز له الاستقبال فى الصحراء ولا فى البنيان، ويجوز الاستدبار فيهما، وهى إحدى الروايتين عن أبى حنيفة وأحمد. واحتج المانعون مطلقاً بالأحاديث الصحيحة الواردة فى النهى مطلقاً؛ كحديث سلمان وأبى أيوب وأبى هريرة وغيرهم. واحتج من أباح مطلقاً بحديث ابن عمر المذكور فى الكتاب: يعنى فى صحيح مسلم: أنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم مستقبلاً بيت المقدس مستديراً القبلة، وبحديث عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم بلغه أن ناساً يكرهون استقبال القبلة بفروجهم، فقال النبى صلى الله عليه وسلم: «أو قد فعلوها؟ حولوا مقعدى إلى القبلة» رواه أحمد وابن ماجه وإسناده حسن. واحتج من أباح الاستدبار دون الاستقبال بحديث سلمان؛ يعنى الذى رواه مسلم بلفظ: «لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول، أو أن نستنجى باليمين». الحديث. واحتج من حرم الاستقبال والاستدبار فى الصحراء وأباحهما فى البنيان بحديث ابن عمر وبحديث عائشة المذكورين، وبحديث جابر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة ببول، فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها، رواه أبو داود والترمذى وغيرهما، وإسناده حسن، وبحديث مروان الأصغر قال: رأيت ابن عمر أنماخ راحلته مستقبل القبلة، ثم جلس يبول إليها، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، أليس قد نهى عن ذلك؟ فقال: بلى، إنما نهى عن ذلك فى الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يستر فلا بأس، رواه أبو داود وغيره. فهذه أحاديث صحيحة صريحة بالجواز بين البنيان، وحديث أبى أيوب وسلمان وأبى هريرة وغيرهم وردت بالنهى، فتحمل على الصحراء ليجمع بين الأحاديث. ولا خلاف بين العلماء أنه إذا أمكن الجمع بين الأحاديث لا يصار إلى ترك بعضها، بل يجب الجمع بينها والعمل بجميعها، وقد أمكن الجمع على ما ذكرناه، فوجب المصير إليه. انتهى كلام النووى بتلخيص. قلت: رجح النووى مذهب مالك والشافعى وغيرهما، ورجحه أيضاً الحافظ ابن حجر حيث قال: هو أعدل الأقوال؛ لإعماله جميع الأدلة. وعندى: أولى الأقوال وأقواها دليلاً هو قول من قال: إنه لا يجوز ذلك مطلقاً لا فى البنيان ولا فى الصحراء؛ فإن القانون الذى وضعه رسوله الله صلى الله عليه وسلم فى هذا الباب لأمرته هو قوله: «لا تستقبلوا القبلة، ولا تستدبروها»، وهو بإطلاقه شامل

للبنيان والصحراء، ولم يغيره صلى الله عليه وسلم في حق أمته؛ لا مطلقاً ولا من وجه. فأما حديث عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم بلغه أن ناساً يكرهون استقبال القبلة بفروجهم... إلخ، الذي ذكره النووي وقال: إسناده حسن؛ فهو حديث ضعيف منكر لا يصلح للاحتجاج، قال الحافظ الذهبي في الميزان: خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة: حولوا مقعدتي نحو القبلة، أو قد فعلوها؟ لا يكاد يعرف، تفرد عنه خالد الحذاء، وهذا حديث منكر، فتارة رواه الحذاء عن عراك، وتارة يقول: عن رجل عن عراك، وقد روى عن خالد بن أبي الصلت سفيان بن حصين ومبارك بن فضالة وغيرهما، وذكره ابن حبان في الثقات، وما علمت أحداً يعرض إلى لينه، لكن الخبر منكر.. انتهى. وقال البخاري: خالد بن أبي الصلت عن عراك مرسل، كذا في التهذيب، وقال ابن حزم في المحلى: إنه ساقط؛ لأن رواية خالد الحذاء وهو ثقة عن خالد بن أبي الصلت، وهو مجهول لا ندرى من هو، وأخطأ فيه عبد الرزاق فرواه عن خالد الحذاء عن كثير بن الصلت؛ وهذا أبطل وأبطل، لأن خالد الحذاء لم يدرك كثير بن الصلت.. انتهى. ولو صح هذا الحديث لما كانت فيه حجة على تغيير ذلك القانون ونسخه؛ لأن نصه صلى الله عليه وسلم يبين أنه إنما كان قبل النهي؛ لأن من الباطل المحال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاهم عن استقبال القبلة بالبول والغائط ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك، وهذا ما لا يظنه مسلم، ولا ذو عقل، وفي هذا الخبر إنكار ذلك عليهم، فلو صح لكان منسوخاً بلا شك. وأما حديث جابر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة ببول؛ فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها. فهو أيضاً ليس بدليل على نسخ ذلك القانون، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص: في الاحتجاج به نظراً؛ لأنها حكاية فعل لا عموم لها، فيحتمل أن يكون لعذر، ويحتمل أن يكون في بنيان ونحوه.. انتهى، وقال القاضى الشوكاني في النيل: إن فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بنا، كما تقرر في الأصول.. انتهى. وأما حديث ابن عمر: أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مستقبلاً بيت المقدس مستدبراً القبلة؛ فهو أيضاً لا يدل على نسخ ذلك القانون لما مر في حديث جابر آنفاً. وأما حديث مروان الأصغر: فهو أيضاً لا يدل على نسخ ذلك القانون؛ لأن قول ابن عمر فيه إنما نهى عن ذلك في الفضاء، يحتمل أنه قد علم ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويحتمل أنه قال ذلك استناداً إلى الفعل الذي شاهده ورواه، فكأنه لما رأى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة مستدبراً القبلة، فهم اختصاص النهي بالبنيان، فلا يكون هذا الفهم حجة، فإذا جاء الاحتمال؛ بطل الاستدلال. فالحاصل: أن أولى الأقوال وأقواها عندي - والله أعلم - هو قول: إنه لا يجوز الاستقبال والاستدبار مطلقاً، قال القاضى الشوكاني في النيل: الإنصاف الحكم بالمنع مطلقاً، والجزم بالتحريم، حتى ينتهض دليل يصلح للنسخ، أو التخصيص، أو المعارضة ولم نقف على شيء من ذلك.. انتهى، وقال ابن العربي في شرح الترمذى: والمختار - والله الموفق - أنه لا يجوز الاستقبال ولا الاستدبار في الصحراء، ولا في البنيان، لأننا إن نظرنا إلى المعانى، فقد بينا أن الحرمة للقبلة، ولا يختلف في البادية، ولا في الصحراء، وإن نظرنا إلى الآثار؛ فإن حديث أبى أيوب عام في كل موضع: مغلل بحرمة القبلة، وحديث أبى عمر لا يعارضه، ولا حديث جابر، لأربعة أوجه:

أحدها: أنه قول وهذان فعلاَن ولا معارضة بين القول والفعل.
 الثاني: أن الفعل لا صيغة له، وإنما هو حكاية حال، وحكايات الأحوال معرضة للأعذار والأسباب، والأقوال لا محتمل فيها من ذلك.
 الثالث: أن القول شرع مبتدأ وفعله عادة، والشرع مقدم، على العادة.
 الرابع: أن هذا الفعل لو كان شرعاً لما تستر به.. انتهى. وقد قال ابن العربي قبل هذا: اختلف في تعليل المنع قى الصحراء، فقيل: ذلك لحرمة المصلين، وقيل: ذلك لحرمة القبلة، ولكن جاز في الحواضر للضرورة، والتعليل بحرمة القبلة أولى الخمسة أوجه:
 أحدها: أن الوجه الأول قاله الشعبي، فلا يلزم الرجوع إليه.
 الثاني: أنه إخبار عن مغيب، فلا يثبت إلا عن الشارع.
 الثالث: أنه لو كان لحرمة المصلين لما جاز التغريب والتشريق أيضاً؛ لأن العورة لا تخفى معه أيضاً عن المصلين، وهذا يعرف باختبار المعينة.
 الرابع: أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما علل بحرمة القبلة، فروى أنه قال: من جلس لبول قبالة القبلة، فذكر فانحرف عنها إجلالاً لها؛ لم يقم من مجلسه حتى يغفر له، أخرجه البزار.
 الخامس: أن ظاهر الأحاديث يقتضى أن الحرمة إنما هي للقبلة، لقوله: «لا تستقبلوا القبلة» فذكرها بلفظها، فأضاف الاحترام لها.. انتهى. قلت: الظاهر أن الحرمة إنما هي للقبلة، والله تعالى أعلم، ولو صح حديث البزار الذى ذكره ابن العربي لكان قاطعاً فى ذلك: لكن لم نقف على سنده، فالله أعلم بحال إسناده.

(٧) بَاب مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ [م ٧ - ت ٧]

٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، عَنْ أَبِي بَشَّارٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا.
 وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ وَعَائِشَةَ وَعَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

قوله: «باب ما جاء من الرخصة فى ذلك» أى: فى استقبال القبلة بغائط أو بول.
 قوله: «حدثنا محمد بن بشار» هو بندار الحافظ، ثقة «ومحمد بن المثني» بن عبيد العنزي أبى موسى البصرى المعروف بالزمن، مشهور بكنته وباسمه، ثقة ثبت، من العاشرة، وكان هو وبندار فرسى رهان، وماتا فى سنة واحدة، كذا فى التقريب، روى عن معتمر وابن عيينة، وغندر وخلق،

وعنه: الأئمة الستة وخلق، قال محمد بن يحيى: حجة، مات سنة ٢٥٢ اثنتين وخمسين ومائتين، كذا في الخلاصة «قالا: نا وهب بن جرير» بن حازم بن زيد، أبو عبد الله الأزدي البصري، ثقة عن أبيه وابن عون وشعبة وخلق، وعنه: أحمد وإسحاق وابن معين ووثقه، مات سنة ٢٠٦ ست ومائتين «نا أبي» جرير بن حازم ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، مات سنة ١٧٠ سبعين ومائة بعدما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه، كذا في التقريب «عن محمد بن إسحاق» بن يسار المطلبى المدني، نزيل العراق، إمام المغازى، صدوق يدلّس ورمى بالتشيع والقدر، مات سنة ١٥٠ خمسين ومائة، ويقال بعدها، كذا في التقريب وقال في القول المسدود: وأما حملة - أى: ابن الجوزى - على محمد بن إسحاق فلا طائل فيه، فإن الأئمة قبلوا حديثه، وأكثر ما عيب فيه التدليس والرواية عن الجهوليين، وأما هو في نفسه فصدوق، وهو حجة في المغازى عند الجمهور.. انتهى. قلت: الأمر كما قال الحافظ، فالحق أن محمد بن إسحاق في نفسه صدوق صالح للاحتجاج، وقد اعترف به العيني وابن الهمام من الأئمة الحنفية، قال العيني في عمدة القارى شرح البخارى: ابن إسحاق من الثقات الكبار عند الجمهور.. انتهى، وقال ابن الهمام في فتح القدير: أما ابن إسحاق فثقة ثقة لا شبهة عندنا في ذلك، ولا عند محققى الحديث.. انتهى.

تنبيه: قال صاحب العرف الشذى: اختلف أهل الجرح والتعديل في ابن إسحاق ما لم يختلف في غيره، حتى إنه قال مالك بن أنس: إن قمت بين الحجر الأسود وباب الكعبة لحلفت أنه دجال كذاب، وقال البخارى: إنه إمام الحديث، وقال ابن الهمام: إنه ثقة ثلاث مرات، وقال حافظ الدنيا: إنه ثقة وفي حفظه شيء، وإما البيهقى فيتكلم فيه في كتابه الأسماء والصفات، واعتمده في كتاب القراءة خلف الإمام، فالعجب، وعندى أنه من رواة الحسان، كما في الميزان، ويمكن أن يكون في حفظه شيء.. انتهى كلامه بلفظه. قلت: جروح من جرح في ابن إسحاق كلها مدفوعة، والحق أنه ثقة قابل للاحتجاج، قال الفاضل اللكنوى في إمام الكلام: محمد بن إسحاق وإن كان متكلماً فيه من جانب كثير من الأئمة لكن جروحهم لها محامل صحيحة، وقد عارضها تعديل جمع من ثقات الأئمة، ولذا صرح جمع من النقاد بأن حديثه لا ينحط عن درجة الحسن بل صححه بعض أهل الإسناد، وقال في السعاية: والحق في ابن إسحاق هو التوثيق.. انتهى. وقال ابن الهمام في فتح القدير: «وهو أى: توثيق ابن إسحاق» هو الحق الأبلغ، وما نقل عن مالك لا يثبت، ولو صح لم يقبله أهل العلم، كيف وقد قال شعبة فيه: هو أمير المؤمنين في الحديث، وروى عنه مثل الثورى وابن إدريس وحماد بن زيد ويزيد بن زريع وابن علية وعبد الوارث وابن المبارك، واحتمله أحمد وابن معين وعامة أهل الحديث، غفر الله لهم؟ إلى أن قال: وإن مالكا رجع عن الكلام في ابن إسحاق واصطلح معه وبعث إليه هدية.. انتهى كلام ابن الهمام. فأما قول صاحب العرف الشذى. وأما البيهقى إلى قوله: فالعجب، فلم يذكر ما تكلم به في الأسماء والصفات في ابن إسحاق حتى ينظر فيه أنه هو قابل للعجب أم لا، ولو سلم أنه قابل للعجب فصنيع العيني أعجب؛ فإنه يتكلم في ابن إسحاق، ويجرحه إذا وقع هو في إسناد حديث يخالف مذهب الحنفية، ويوثقه ويعتمده إذا وقع في إسناد حديث يوافق مذهبهم، ألا ترى أنه قال في البناية في تضعيف حديث عبادة في القراءة

خلف الإمام ما لفظه: في حديث عبادة محمد بن إسحاق بن يسار وهو مدلس؟ قال النووي: ليس فيه إلا التدليس، قلت: المدلس. إذا قال عن فلان؛ لا يحتج بحديثه عند جميع المحدثين، مع أنه كذبه مالك وضعفه أحمد، وقال: لا يصح الحديث عنه، وقال أبو زرعة الرازي: لا يصح الحديث عنه، وقال أبو زرعة الرازي: لا يقضى له شيء.. انتهى كلامه. فانظر كيف تكلم العيني في ابن إسحاق هاهنا. وقال في عمدة القارى. في تصحيح حديث أبي هريرة: التسحيح للرجال والتصفيق للنساء، ومن أشار في الصلاة إشارة تفهم عنه فليعدها. ما لفظه: إسناده هذا الحديث صحيح، وتعليل ابن الجوزي بابن إسحاق ليس بشيء؛ لأن ابن إسحاق من الثقات الكبار عند الجمهور.. انتهى كلام العيني. فانظر هاهنا كيف اعتمد على ابن إسحاق ولم يبال بتدليسه أيضاً، مع أنه روى هذا الحديث عن يعقوب بن عتبة بن، وكذلك صنيعه في عدة مواضع من كتابه. فاعتبروا يا أولى الأبصار: «عن أبان بن صالح» وثقه الأئمة ووهب ابن حزم فجعله، وابن عبد البر وضعفه، قاله الحافظ في التقریب «عن مجاهد» هو ابن جبر: بفتح الجيم وسكون الموحدة، أبو الحجاج المخزومي مولا هم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، من أوساط التابعين، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة، وله ثلاث وثمانون «عن جابر» هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام، بمهمله وراء، الأنصارى ثم السلمى بفتحيتين، صحابي ابن صحابي، غزا تسع عشرة غزوة، ومات بالمدينة بعد السبعين، وهو ابن أربع وتسعين.

قوله: «فرأيت قبل أن يقبض بعام يستقبلها» استدل به من قال بجواز الاستقبال والاستدبار في الصحراء والبنيان، وجعله ناسخاً لأحاديث المنع، وفيه ما سلف من أنها حكاية فعل لا عموم لها فيحتمل أن يكون لعذر.

قوله: «وفي الباب عن أبي قتادة وعائشة وعمار» أما حديث أبي قتادة: فأخرجه الترمذى بعد هذا، وأما حديث عائشة: فأخرجه أحمد وقد تقدم لفظه، وأما حديث عمار: فأخرجه الطبراني في الكبير؛ قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة بعد النهي لغائط أو بول. قال الهيثمي في مجمع الزوائد: فيه جعفر بن الزبير، وقد أجمعوا على ضعفه.

قوله: «حديث جابر في هذا الباب حديث حسن غريب» قال في المنتقى: رواه الخمسة إلا النسائي.. انتهى. قال في النيل. وأخرجه أيضاً البزار وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه الترمذى، ونقل عن البخارى تصحيحه وحسنه أيضاً البزار وصححه أيضاً ابن السكن، وتوقف فيه النووي لعننة ابن إسحاق، وقد صرح بالتحديث في رواية أحمد وغيره، وضعفه ابن عبد البر بأبان بن صالح القرشي، قال الحافظ: ووهب في ذلك؛ فإنه ثقة بالاتفاق، وادعى ابن حزم أنه مجهول فغلط.. انتهى.

١٠- وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ لَهَيْعَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبُولُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهَيْعَةَ، وَابْنُ لَهَيْعَةَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ ضَعْفُهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ.

قوله: «وقد روى هذا الحديث ابن لهيعة» هو عبد الله بن لهيعة بفتح اللام وكسر الهاء، ابن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي، صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، كذا قال الحافظ في التقريب. ويحيى باقى الكلام عليه عند كلام. الترمذي عليه «عن أبي الزبير» اسمه محمد بن مسلم بن تدرس بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء، الأسدي المكي صدوق إلا أنه يدلّس، كذا في التقريب، قلت: هو من رجال الكتب الستة «عن أبي قتادة» الأنصاري المدني، شهد أحد وما بعدها، ولم يصح شهوده بدرأ، مات سنة ٥٤ أربع وخمسين.

قوله: «وابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره» قال يحيى ابن معين: ليس بالقوى، وقال مسلم: تركه وكيع ويحيى القطان وابن مهدي، كذا في الخلاصة وقال: أطال الحافظ الذهبي الكلام في ترجمته في ميزان الاعتدال. قلت: ومع ضعفه فهو مدلس أيضاً كما عرفت، وكان يدلّس عن الضعفاء. قال الحافظ في طبقات المدلسين: عبد الله بن لهيعة الحضرمي قاضي مصر اختلط في آخر عمره، وكثر عنه المناكير في روايته، وقال ابن حبان: كان صالحاً ولكنه كان يدلّس عن الضعفاء. انتهى.

١١- حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى ابْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: رَقِيتُ يَوْمًا عَلَى بَيْتِ حَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى حَاجَتِهِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ مُسْتَدْبِرَ الْكُعْبَةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قوله: «حدثنا عبدة» هو ابن سليمان الكلابي، أبو محمد الكوفي، عن هشام بن عروة والأعمش وطائفة، وعنه: أحمد وإسحاق وهناد بن السري وأبو كريب وخلق، وثقة أحمد وابن سعد والعجلي، مات سنة ١٨٧ سبع وثمانين ومائة «عن عبيد الله بن عمر» بن حفص بن عاصم ابن عمر بن الخطاب العمري المدني، أحد الفقهاء السبعة، والعلماء الإثبات، قال النسائي: ثقة ثبت، مات سنة

(١٠) إسناده ضعيف لضعف عبد الله بن لهيعة واختلاطه، وتدلّس أبي الزبير وعننته.

(١١) حديث صحيح، أخرجه: بقية الستة: البخاري (١٤٥)، ومسلم في: (٦١)، وأبو داود (١٢)، والنسائي، (٢٣)، وابن ماجه في (٣٢٢) كلهم من حديث ابن عمر.

١٤٧ سبع وأربعين ومائة «عن محمد بن يحيى بن حبان» بفتح المهملّة وتشديد الموحدة، ابن منقذ الأنصارى المدنى: ثقة فقيه، وثقه ابن معين والنسائى وغيرهما، مات سنة ١٢١ إحدى وعشرين ومائة «عن عمه واسع بن حبان» بفتح المهملّة وتشديد الموحدة. ابن منقذ بن عمرو الأنصارى المازنى المدنى صحابى ابن صحابى. ثقة من كبار التابعين، قاله الحافظ.

قوله: «رقيت» أى: علوت وصعدت «على بيت حفصة» هى أخت ابن عمر، قال ابن سيد الناس فى شرح الترمذى: قوله: على بيت حفصة، وقع فى رواية: على ظهر بيت لنا، وفى أخرى: ظهر بيتنا، وكلها فى الصحيح. وفى رواية لابن خزيمة: دخلت على حفصة بنت عمر فصعدت ظهر البيت، وطريق الجمع أن يقال: أضاف البيت إليه على سبيل المجاز، لكونها أخته، وأضافه إلى حفصة؛ لأنه البيت الذى أسكنها فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو أضافه إلى نفسه باعتبار ما آل إليه حاله؛ لأنه ورث حفصة دون إخوته لكونه شقيقها.. انتهى. «فرأيت النبى صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل الشام مستدير الكعبة» استدل به من قال يجوز الاستقبال والاستدبار ورأى أنه ناسخ واعتقد الإباحة مطلقاً وبه احتج من خص عدم الجواز بالصحارى، ومن خص المنع بالاستقبال دون الاستدبار فى الصحارى والبيئات، وقد عرفت ما فيه من أنها حكاية فعل لا عموم لها، فيحتمل أن يكون لعذر وأن فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بالأمة، قاله الشوكانى فى النيل.

(٨) بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبُولِ قَائِمًا [٨م - ٨ت]

١٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الْمَقْدَامِ بْنِ شَرِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُبُولُ قَائِمًا فَلَا تُصَدِّقُوهُ، مَا كَانَ يُبُولُ إِلَّا قَاعِدًا.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَبُرَيْدَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. وَحَدِيثُ عُمَرَ إِنَّمَا رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبُولُ قَائِمًا، فَقَالَ: «يَا عُمَرُ لَا تَبُلْ قَائِمًا» فَمَا بُلْتُ قَائِمًا بَعْدُ.

(١٢) حديث صحيح بشواهده، وأخرجه: النسائى (٢٩)، وابن ماجه (٣٠٧)، وقول عائشة رضى الله عنها: إخبار بما تعلم من حال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى البيوت، وقول غيرها من أصحابه - بخلاف قولها - هو على ما يعلمون من حاله صلى الله عليه وسلم فى غير البيوت.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَإِنَّمَا رَفَعَ هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ أَيُّوبُ السَّخْتِيَّانِيُّ وَتَكَلَّمَ فِيهِ.
وَرَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا بُلْتُ قَائِمًا مُنْذُ أَسَلَّمْتُ.

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ.

وَحَدِيثُ بَرِيدَةَ فِي هَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ.

وَمَعْنَى النَّهْيِ عَنِ الْبُولِ قَائِمًا عَلَى التَّأْدِيبِ لَا عَلَى التَّحْرِيمِ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: إِنَّ مِنَ الْجَفَاءِ أَنْ تَبُولَ وَأَنْتَ قَائِمٌ.

قوله: «حدثنا علي بن حجر» بضم الحاء وسكون الجيم ابن إياس السعدي المروزي نزيل بغداد ثم مرو. ثقة حافظ، روى عن شريك وإسماعيل بن جعفر وهقل بن زياد وهشيم وخلائق. وعنه: البخاري ومسلم والترمذي والنسائي ووثقه، مات سنة ٢٤٤ أربع وأربعين ومائتين «أنا شريك» ابن عبد الله النخعي الكوفي القاضي، صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي قضاء الكوفة؛ كذا في التقريب، وقال في الخلاصة: روى عن زياد بن علاقة وزبيد وسلمة بن كهيل وسماك وخلق، وعنه: هشيم وعباد بن العوام وابن المبارك وعلي بن حجر وأمم. قال أحمد: هو في أبي إسحاق أثبت من زهير، وقال ابن معين: ثقة يغلط، وقال العجلي: ثقة، قال يعقوب بن سفيان: ثقة سيء الحفظ مات سنة ١٧٧ سبع وسبعين ومائة «عن المقدم» بكسر الميم «ابن شريح» بضم الشين مصغراً ابن هانئ بن يزيد الحارثي الكوفي ثقة، روى عن أبيه، وعنه: ابنه يزيد ومسعر وغيرهما، وثقة أبو حاتم وأحمد والنسائي «عن أبيه» شريح ابن هانئ أبي المقدم من كبار أصحاب علي، روى عن أبيه وعمر وبلال وعنه ابنه المقدم والشعبي، وثقه ابن معين وهو مخضرم.

قوله: «من حدثكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائماً فلا تصدقوه» فيه دليل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يبول قائماً، بل كان هديه في البول القعود. ولكن قول عائشة هذا لا ينفي إثبات من أثبت وقوع البول منه حال القيام كما سيأتي في الباب الذي بعده.

قوله: «وفي الباب عن عمر وبريدة» أما حديث عمر: فأخرجه ابن ماجه والبيهقي. وأما حديث بريدة: فأخرجه البزار مرفوعاً بلفظ: ثلاث من الجفاء: أن يبول الرجل قائماً، أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته، أو ينفخ في سجوده، كذا في النيل. وفي الباب أيضاً عن جابر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبول الرجل قائماً. أخرجه ابن ماجه وفي إسناده عدى بن الفضل وهو متروك.

قوله: «حديث عائشة أحسن شيء في هذا الباب وأصح» حديث عائشة هذا أخرجه أيضاً أحمد والنسائي وابن ماجه، وفي إسناده شريك بن عبد الله النخعي. وقد عرفت أنه صدوق يخطئ كثيراً. وتغير حفظه منذ ولي الكوفة. قال الحافظ في الفتح: لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن البول قائماً شيء كما بينته في أوائل شرح الترمذى.. انتهى كلام الحافظ. قلت: فالمراد بقول الترمذى: حديث عائشة أحسن شيء في هذا الباب وأصح أى: هو أقل ضعفاً وأرجح مما ورد في هذا الباب، والله تعالى أعلم.

قوله: «وحديث عمر إنما روى من حديث عبد الكريم بن أبى المخارق... إلخ» أخرجه ابن ماجه والبيهقى من هذا الطريق «فما بليت قائماً بعد» بالبناء على الضم أى: بعد ذلك «وإنما رفع هذا الحديث عبد الكريم بن أبى المخارق» بضم الميم وبالهاء المعجمة أبو أمية المعلم البصرى نزيل مكة «وهو ضعيف عند أهل الحديث» قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح البارى: عبد الكريم ابن أبى المخارق أبو أمية البصرى نزيل مكة، متروك عند أئمة الحديث.. انتهى «ضعفه أيوب السخيتانى» بفتح المهملة بعدها معجمة ساكنة ثم مثناة فوقية مكسورة ثم تحتانية وآخره نون، هو أيوب بن أبى تيممة كيسان البصرى، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء، تقدم ترجمته في المقدمة «وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: قال عمر: ما بليت قائماً منذ أسلمت» أخرجه البزار، قال الحافظ الهيثمى في مجمع الزوائد: رجاله ثقات، وهذا الأثر يدل على أن عمر ما بال قائماً منذ أسلم. ولكن قال الحافظ في فتح البارى: قد ثبت عن عمر وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياماً.. انتهى. «وهذا» أى: حديث عمر الموقوف «أصح من حديث أبى المخارق» لضعفه «وحديث بريدة في هذا غير محفوظ» قال العيني في شرح البخارى: في قول الترمذى في هذا نظراً؛ لأن البزار أخرجه بسند صحيح، قال: حدثنا نصر بن على حدثنا عبد الله بن داود حدثنا سعيد بن عبيد الله حدثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من الجفاء إن يبول الرجل قائماً» الحديث، وقال: لا أعلم رواه عن ابن بريدة إلا سعيد بن عبد الله.. انتهى كلام العيني. قلت: الترمذى من أئمة هذا الشأن، فقوله: حديث بريدة في هذا غير محفوظ يعتمد عليه، وأما إخراج البزار حديثه بسند ظاهره الصحة لا ينافي كونه غير محفوظ.

قوله: «ومعنى النهي عن البول قائماً على التأديب لا على التحريم» يدل عليه حديث أبى حذيفة الآتى في الباب الذى بعده «وقد روى عن عبد الله بن مسعود قال: إن من الجفاء» قال في الصراح: جفا بالمد «بدى وستم» يقال: جفوته فهو مجفو ولا تقل جفيت وفلان ظاهر الجفوة بالكسر أى: ظاهر الجفاء.. انتهى. وقال المناوى في شرح الجامع الصغير: الجفاء ترك البر والصلة وغلظ الطبع «وأنت قائم» جملة حالية، وهذا الأثر ذكره الترمذى هكذا معلقاً، ولم أقف على من وصله.

(٩) بَابُ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ [٩م - ت ٩]

١٣ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَإِثْلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ عَلَيْهَا فَأَتَمَّهَا، فَأَتَتْهُ بِوُضْوءٍ، فَذَهَبَتْ لِاتِّخَاذِ عَنْهُ، فَدَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ عَقَبِيهِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، ثُمَّ قَالَ وَكِيعٌ: هَذَا أَصَحُّ حَدِيثٍ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْحِ، وَسَمِعْتُ أَبَا عَمَّارٍ الْحُسَيْنِ بْنِ حُرَيْثٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا: فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَكَذَا رَوَى مَنْصُورٌ وَعَبِيدَةُ الضَّبِّيُّ، عَنْ أَبِي وَإِثْلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ: مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ.

وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَعَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي وَإِثْلٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَحَدِيثُ أَبِي وَإِثْلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ أَصَحُّ. وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَوْلِ قَائِمًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَعَبِيدَةُ بْنُ عَمْرٍو السَّلْمَانِيُّ رَوَى عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَعَبِيدَةُ بْنُ كِبَارِ التَّائِبِينَ يُرَوَى عَنْ عَبِيدَةَ: أَنَّهُ قَالَ: أَسْلَمْتُ قَبْلَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسِتَّتَيْنِ، وَعَبِيدَةُ الضَّبِّيُّ صَاحِبُ إِبْرَاهِيمَ هُوَ: عَبِيدَةُ بْنُ مُعْتَبٍ الضَّبِّيُّ، وَيُكْنَى: أَبَا عَبْدِ الْكَرِيمِ.

قوله: «حدثنا هناد» تقدم «نا وكيع» تقدم «عن الأعمش» هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي، ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنه يدلّس، من الخامسة، كذا في التقريب، وقال في مقدمته: الخامسة الطبقة الصغرى من التابعين الذين رأوا الواحد والاثنتين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة كالأعمش.. انتهى. وقال في الخلاصة: رأى أنسًا يول.. انتهى. «عن أبي وإثل» اسمه شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، ثقة مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز وله مائة سنة.

قوله: «أتى سباطة قوم» بضم السين المهملة بعدها موحدة: هي المزبلة، والكناسة تكون بفناء الدور مرفقا لأهلها وتكون في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل، وإضافتها إلى القوم

إضافة اختصاص لا ملك؛ لأنها لا تخلو عن النجاسة «فأتيته بوضوء» بفتح الواو «فدعاني حتى كنت عند عقبيه» وفي رواية البخارى: فأشار إلى. قال الحافظ: ليست فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول؛ لأن هذه الرواية بينت أن قوله في رواية مسلم أنه كان بالإشارة لا باللفظ، قال: وأما مخالفته صلى الله عليه وسلم لما عرف من عادته من الإبعاد عن قضاء الحاجة عن الطرق المسلوكة وعن أعين النظارة؛ فقد قيل فيه أنه صلى الله عليه وسلم مشغولاً بمصالح المسلمين، فلعله طال عليه المجلس حتى احتاج إلى البول، فلو أبعد لتضرر. واستدعى حذيفة ليستريحه من خلفه عن رؤية من لعله يمر به، وكان قدامه مستور بالحائط، أو لعله فعله لبيان الجواز، ثم هو في البول وهو أخف من الغائط لاحتياجه إلى زيادة تكشف، ولما يقترن به من الرائحة، والغرض من الإبعاد: التستر وهو يحصل بإرخاء الذيل والدنو من الساتر. روى الطبراني من حديث عصمة بن مالك قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض سكك المدينة فأنتهى إلى سباطة قوم، فقال: «يا حذيفة استرني»، فذكر الحديث. وظهر منه الحكمة في إدناؤه حذيفة في تلك الحالة، وكأن حذيفة لما وقف خلفه عند عقبه استدبره، وظهر أيضاً أن ذلك كان في الحضر لا في السفر.. انتهى.

قوله: «وهكذا روى منصور» هو ابن المعتمر السلمي أبو عتاب الكوفي، أحد الأعلام المشاهير، عن إبراهيم وأبي وائل وخلق، وعنه: أيوب وشعبة وزائدة وخلق، قال أبو حاتم: متقن لا يخلط ولا يدلس، وقال العجلي: ثقة ثبت له نحو ألفي حديث، قال زائدة: صام منصور أربعين سنة وقام ليلها، توفي سنة ١٣٢ اثنتين وثلاثين ومائة «عبيدة» يضم العين مصغراً «الضبي» بفتح الضاد المعجمة وشدة الموحدة المكسورة هو عبيدة بن معتب، روى عن إبراهيم النخعي وأبي وائل، وعنه: شعبة وهشيم، قال ابن عدى: مع ضعفه يكتب حديثه، علق له البخارى فرد حديث، كذا في الخلاصة، وقال في التريب: ضعيف واختلط بآخره «وحديث أبي وائل عن حذيفة أصح» يعني من حديثه عن المغيرة، قال الحافظ في الفتح: هو كما قال الترمذى وإن جنح ابن خزيمة إلى تصحيح الروایتين لكون حماد بن أبي سليمان وافق عاصماً على قوله عن المغيرة، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما فيصح القولان معاً. لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش ومنصور لاتفاقهما أصح من رواية حماد وعاصم لكونهما في حفظهما مقال.. انتهى. قلت: الظاهر أن الروایتين صحيحتان، ورواية الأعمش ومنصور أصح، والله أعلم. وحديث حذيفة هذا أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم.

قوله: «وقد رخص قوم من أهل العلم في البول قائماً» واحتجوا بحديث الباب. وأجابوا عن حديث عائشة الذى أخرجه الترمذى في الباب المتقدم بأنه مستند إلى علمها، فيحمل على ما وقع منه في البيوت. وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه، وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة. وعن حديثها الذى أخرجه أبو عوانة في صحيحه والحاكم قالت: ما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً منذ أنزل عليه القرآن. بأنه أيضاً مستند إلى علمها؛ فقد ثبت أن قوله صلى الله عليه وسلم: عند سباطة قوم، كان بالمدينة، كما جاء في بعض الروايات الصحيحة، قال الحافظ في الفتح: وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة، فتضمن الرد على ما نفته من أن ذلك لم يقع بعد نزول

القرآن، وقد ثبت عن عمر وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياماً، وهو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش، ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عنه شيء.. انتهى.
قال قوم بكرهية البول قائماً إلا من عذر، واستدلوا بحديثي عائشة المذكورين، وقد عرفت الجواب عنهما، وقالوا: إن بوله صلى الله عليه وسلم قائماً كان لعذر. فقول: فعل ذلك لأنه لم يجد مكاناً للجلوس لامتلاء الموضع بالنجاسة. وقيل: كان ما يقابله من السبابة عالياً ومن خلفه منحدرًا متسفلًا، لو جلس مستقبل السبابة سقط إلى خلفه، ولو جلس مستديرًا لها بدت عورته للناس. وقيل: كان ما يقابله من السبابة عالياً ومن خلفه منحدرًا متسفلًا، لو جلس مستقبل السبابة سقط إلى خلفه، ولو جلس مستديرًا لها بدت عورته للناس. وقيل: إنما بال قائماً لأنها حالة يؤمن معها خروج الريح بصوت، ففعل ذلك لكونه قريباً من الدار. قال الحافظ: ما رواه عبد الرزاق عن عمر رضى الله عنه قال: البول قائماً أحسن للدبر. وقيل: السبب في ذلك ما روى الشافعي وأحمد: أن العرب كانت تستشفى لوجع الصلب بذلك، فلعله كان به. وروى الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة قال: إنما بال رسول الله صلى الله عليه وسلم قائماً لجرح كان في مابضه، والمأبض بهمزة ساكنة بعدها موحدة ثم معجمة باطن الركبة، فكأنه لم يتمكن لأجله من القعود، قال الحافظ في الفتح: لو صح هذا الحديث لكان فيه غنى عن جميع ما تقدم، لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي. والأظهر أنه فعل ذلك لبيان الجواز، وكان أكثر أحواله البول عن قعود، وسلك أبو عوانة في صحيحه وابن شاهين فيه مسلكاً آخر فزعما أن البول عن قيام منسوخ، واستدلا عليه بحديثي عائشة يعني المذكورين، الصواب أنه غير منسوخ.. انتهى كلام الحافظ.

تنبيه: قال صاحب العرف الشدي: إن في البول قائماً رخصة، وينبغي الآن المنع عنه؛ لأنه عمل غير أهل الإسلام.. انتهى بلفظه. قلت: بعد التسليم أن البول قائماً رخصة لا وجه للمنع عنه في هذا الزمان، وأما عمل غير أهل الإسلام عليه فليس موجباً للمنع.

(١٠) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ عِنْدَ الْحَاجَةِ [م. ١٠ - ت. ١٠]

١٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ الْمُلَائِي، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَذُتُوا مِنَ الْأَرْضِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَكَذَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ رِيْعَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ.

(١٤) حديثان كلاهما مرسل؛ فالأعمش لم يسمع من أنس، ولا من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فليس هو بتابعي، وبنحو لفظهما أخرجه: أبو داود (١٤) إسناد ضعيف لجهالة أحد رواته، لكن يشهد لذلك كله ما رواه البيهقي في سننه الكبرى (ج ١ ص ٩٦) موصولاً بإسناد صحيح من طريق الأعمش عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن عبد الله ابن عمر.

وَرَوَى وَكِيعٌ وَأَبُو يَحْيَى الْحِمَانِيُّ، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ.

وَكَلَّا الْحَدِيثَيْنِ مُرْسَلٌ، وَيُقَالُ: لَمْ يَسْمَعْ الْأَعْمَشُ مِنْ أَنَسٍ، وَلَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ نَظَرَ إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: رَأَيْتُهُ يُصَلِّي، فَذَكَرَ عَنْهُ حِكَايَةً فِي الصَّلَاةِ.

وَالْأَعْمَشُ اسْمُهُ: سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْكَاهِلِيُّ، وَهُوَ مَوْلَى لَهُمْ، قَالَ الْأَعْمَشُ: كَانَ أَبِي حَمِيلًا فَوَرَّثَهُ مَسْرُوقٌ.

قوله: «نا عبد السلام بن حرب الملائي» أبو بكر الكوفي أصله بصرى، ثقة حافظ. قوله: «إذا أراد الحاجة» أى: قضاء الحاجة، والمعنى: إذا أراد القعود للغائط أو للبول «حتى يدنو من الأرض» أى: حتى يقرب منها محافظة على التستر واحترازاً عن كشف العورة. وهذا من أدب قضاء الحاجة، قال الطيبي: يستوى فيه الصحراء والبنيان؛ لأن فى رفع الثوب كشف العورة، وهو لا يجوز إلا عند الحاجة ولا ضرورة فى الرفع قبل القرب من الأرض.

قوله: «هكذا روى محمد بن ربيعة» الكلابى الرؤاسى، أبو عبد الله، ابن عم وكيع الكوفى، عن الأعمش وهشام بن عروة وابن جريج وطائفة، وعنه: أحمد وابن معين وأبو داود والدارقطنى «وروى وكيع والحماني» بكسر المهملة وشدة الميم وهو عبد الحميد بن عبد الرحمن، أبو يحيى الكوفى عن الأعمش، وعنه: ابنه يحيى وأبو كريب، وثقه ابن معين وضعفه أحمد وابن سعد، كذا فى الخلاصة، وقال فى التقريب: لقبه بشمين، صدوق يخطئ ورمى بالإرجاء، من التاسعة، مات سنة اثنتين ومائتين.. انتهى. «عن الأعمش قال: قال ابن عمر... إلخ» فحديث وكيع الحماني عن الأعمش عن ابن عمر، وأما حديث عبد السلام بن حرب محمد بن ربيعة فعن الأعمش عن أنس «وكلا الحديثين» أى: حديث، أنس وحديث ابن عمر رضى الله عنه «مرسل» أى: منقطع، وصورة المرسل: أن يقول التابعى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو فعل بحضرته كذا أو نحو ذلك، ولا يذكر الصحابى، وقد يجيء عند المحدثين رحمهم الله المرسل والمنقطع بمعنى، والاصطلاح الأول عن أشهر، وذكر السيوطى هذا الحديث فى الجامع الصغير، وقال: رواه أبو داود والترمذى عن أنس وابن عمر والطبرانى فى الأوسط عن جابر.. انتهى. وقال المناوى فى شرح الجامع الصغير: وبعض أسانيده صحيح! قلت: والحديث أخرجه أيضاً أبو داود والدارمى «ويقال: لم يسمع الأعمش عن أنس... إلخ» قال على بن المدينى: الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك إنما رآه رؤية بمكة يصلى خلف المقام. فأما طرق الأعمش عن أنس: فإنما يرويه عن يزيد الرقاشى عن أنس. كذا فى كتاب المراسيل لابن أبى حاتم: وي زيد الرقاشى هذا هو يزيد بن أبان الرقاشى أبو عمرو البصرى القاص زاهد ضعيف. وقال الحافظ المنذرى فى تلخيص السنن بعد نقل كلام الترمذى هذا. وذكر أبو نعيم الأصفهاني أن الأعمش رأى أنس بن مالك وابن أبى أوفى وسمع منهما. والذى قاله

الترمذى هو المشهور.. انتهى. «والأعمش اسمه سليمان بن مهران» بكسر الميم وكنيته أبو محمد. ثقة حافظ عارف بالقراءة وورع لكنه يدلّس. وهو من صغار التابعين الذين رأوا الواحد والاثنين ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة رضى الله عنهم. ولد سنة ٦١ إحدى وستين، ومات سنة ١٤٨ ثمان وأربعين ومائة «الكاهلي وهو مولى لهم» أى: نسبه الأعمش إلى قبيلة كاهل من جهة أنه مولى لهم لا من جهة أنه هو منهم صلبية، قال ابن الصلاح فى مقدمته: النوع الرابع والستون: معرفة الموالى من الرواة والعلماء، وأهم ذلك معرفة الموالى المنسوبين إلى القبائل بوصف الإطلاق؛ فإن الظاهر فى المنسوب إلى قبيلة - كما إذا قيل: فلان القرشى - أنه منهم صلبية، فإذا بيان من قيل فيه قرشى من أجل كونه مولى لهم مهم.. انتهى.

فائدة: اعلم أن من الموالى من يقال له مولى فلان أو لبني فلان والمراد به مولى العتاقة، وهذا هو الأغلب فى ذلك، ومنهم من أطلق عليه لفظ المولى والمراد به ولاء الإسلام، ومنهم أبو عبد الله البخارى، فهو محمد بن إسماعيل الجعفى مولا لهم، نسب إلى ولاء الجعفيين؛ لأن جده وأظنه الذى يقال له الأحنف أسلم وكان مجوسياً على يد اليمان بن أحنس الجعفى، وكذلك الحسن بن عيسى الماسرجسى مولى عبد الله بن المبارك إنما ولاؤه له من حيث كونه أسلم وكان نصرانياً على يديه، ومنهم من هو مولى بولاء الحلف والموالاتة، كمالك بن أنس الإمام ونفره هم أصبحيون صلبية ويقال له: التيمى؛ لأن نفره أصبح موال لتيم قريش بالحلف، وقيل: لأن جده مالك بن أبى عامر كان عسيفاً على طلحة ابن عبيد الله التيمى، أى: أجيّراً، وطلحة يختلف بالتجارة، فقيل: هو مولى التيميين لكونه مع طلحة ابن عبيد الله التيمى، وهذا قسم رابع، كما قيل فى مقسم أنه مولى ابن عباس للزومه إياه كذا فى مقدمة ابن الصلاح.

فائدة أخرى: قال ابن الصلاح فى مقدمته: رويانا عن الزهرى، قال: قدمت على عبد الملك بن مروان فقال: من أين قدمت يا زهرى؟ قلت: من مكة، قال: فمن خلقت بها يسود أهلها؟ قلت: عطاء بن أبى رباح، قال: فمن العرب أم من الموالى؟ قال: قلت: من الموالى؟ قال: وبم سادهم؟ قلت: بالديانة والرواية، قال: إن أهل الديانة والرواية لينبغى أن يسودوا، قال: فمن يسود أهل اليمن؟ قال: قلت: طاوس بن كيسان، قال: فمن العرب أم من الموالى؟ قال: قلت: من الموالى، قال: وبم سادهم؟ قلت: بما سادهم به عطاء، قال: إنه لينبغى، قال: فمن يسود أهل مصر؟ قال: قلت: يزيد بن أبى حبيب، قال: فمن العرب أم من الموالى؟ قال: قلت: من الموالى. قال: فمن يسود أهل الشام؟ قال: قلت: مكحول، قال: فمن العرب أم من الموالى؟ قال: قلت: من الموالى، عبد نوبى أعتقه امرأة من هذيل، قال: فمن يسود أهل الجزيرة؟ قلت: ميمون بن مهران، قال: فمن العرب أم من الموالى؟ قال: قلت: من الموالى. قال: فمن يسود أهل خراسان؟ قال: قلت: الضحّاك بن مزاحم؟ قال: فمن العرب أم من الموالى؟ قال: قلت: من الموالى، قال: فمن يسود أهل البصرة؟ قال: قلت: الحسن بن أبى الحسن. قال: فمن العرب أم من الموالى؟ قال: قلت: من الموالى، قال: فمن يسود أهل الكوفة؟ قال: قلت: إبراهيم النخعي، قال: فمن العرب أم من الموالى؟ قال: قلت: من العرب، قال: ويلك يا زهرى، فرجت عنى، والله ليسودن الموالى على العرب حتى يخطب لها

على المنابر والعرب تحتها، قال: قلت: يا أمير المؤمنين، إذا هو أمر الله ودينه من حفظه ساد، ومن ضيعه سقط. وفيما نرويه عن عبد الله بن زيد بن أسلم قال: لما مات العبادة صار الفقه في جميع البلدان إلى جميع الموالى إلا المدينة؛ فإن الله حصنها بقرشى، فكان فقيه أهل المدينة سعيد بن المسيب غير مدافع، قلت: وفي هذا بعض الميل، لقد كان حينئذ من العرب غير ابن المسيب فقهاء أئمة مشاهير.. انتهى كلام ابن الصلاح. «قال الأعمش: كان أبى حميلاً فورثه مسروق» أى: جعله وارثاً، والحميل: الذى يحمل من بلاده صغيراً إلى دار الإسلام، كذا فى مجمع البحار، وفى توريثه من أمه التى جاءت معه وقالت: إنه هو ابنها خلاف، فعند مسروق أنه يرثها، فلذلك ورث والد الأعمش، أى: جعله وارثاً، وعند الحنفية أنه لا يرث من أمه، قال الإمام محمد فى موطنه: أخبرنا مالك أخبرنا بكير بن عبد الله بن الأشج عن سعيد بن المسيب قال: أبى عمر بن الخطاب أن يورث أحداً من الأعاجم إلا ما ولد فى العرب، قال محمد: وبهذا نأخذ: لا يورث الحميل الذى يسبى وتسبى معه امرأة وتقول: هو ولدى، أو تقول: هو أخى، أو يقول: هى أختى، ولا نسب من الأنساب يورث إلا بينة إلا الوالد والولد؛ فإنه إذا ادعى الوالد أنه ابنه وصدقه؛ فإنه ابنه ولا يحتاج فى هذا إلى بينة. انتهى. ومسروق هذا هو ابن الأجدع بن مالك الحمدانى الوداعى، أبو عائشة الكوفى، ثقة فقيه عابد مخضرم من الثانية، كذا فى التقريب، وقال فى الخلاصة: أخذ عن عمر وعلى ومعاذ وابن مسعود، وعنه: إبراهيم والشعبى وخلق، وعن الشعبى قال: ما علمت أحداً كان أطلب للعلم منه، وكان أعلم بالفتوى من شريح، وكان شريح يستشير، وكان مسروق لا يحتاج إلى شريح، مات سنة ٦٣ ثلاث وستين، كذا فى تذكرة الحفاظ، وقال أبو سعد السمعانى: سمى مسروقاً؛ لأنه سرقه إنسان فى صغره ثم وجد، وغير عمر اسم أبيه إلى عبد الرحمن، فأثبت فى الديوان مسروق بن عبد الرحمن، كذا فى التهذيب.

تنبیه: لم يشر الترمذى إلى حديث آخر فى الباب. فاعلم أنه قد جاء فى الباب عن أبى هريرة أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه، وعن عبد الله بن جعفر أخرجه أحمد ومسلم وابن ماجه. وعن جابر أخرجه أبو داود وابن ماجه، وعن المغيرة أخرجه النسائى وأبو داود والترمذى.

(١١) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهَةِ الْإِسْتِجَاءِ بِالْيَمِينِ [١١م - ١١ت]

١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ.

وَفِي هَذَا الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَسَلْمَانَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ.

(١٥) حديث صحيح، أخرجه: البخارى (١٥٣)، ومسلم (٢٦٧)، والنسائى (٢٤)، وأبو داود (٣١)، وابن ماجه (٣١٠) مطولاً ومختصراً جميعاً من طريق يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَأَبُو قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيُّ اسْمُهُ: الْحَارِثُ ابْنُ رَبِيعٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَهُوا الْإِسْتِنَجَاءَ بِالْيَمِينِ.

قوله: «حدثنا محمد بن أبي عمر المكي» هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني نزيل مكة، ويقال: إن أبا عمر كنيته يحيى، صدوق، صنف المسند وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: فيه غفلة، كذا في التقريب، وقال في الخلاصة: روى عن فضيل بن عياض وأبي معاوية وخلق، وعنه: مسلم والترمذى وابن ماجه، مات سنة ٢٤٣ ثلاثة وأربعين ومائتين «عن معمر» بن راشد الأزدي مولاهم البصري نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام ابن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة «عن يحيى بن أبي كثير» الطائي مولاهم اليمامي، ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل، من الخامسة «عن عبد الله بن أبي قتادة» الأنصاري المدني، ثقة من الثانية «عن أبيه» أي: أبي قتادة الأنصاري السلمي، فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم: اسمه الحارث بن رباعي، شهد أحداً والمشاهد، مات سنة ٥٤ أربع وخمسين بالمدينة وهو الأصح.

قوله: «نهى أن يمس الرجل ذكره يمينه» أي: بيده اليمنى تكريماً لليمين، والنهي في هذا الحديث مطلق غير مقيد بحالة البول، وقد جاء مقيداً، ففي صحيح مسلم عن أبي قتادة بلفظ: «لا يمسكن أحدكم ذكره يمينه وهو يبول»، وفي صحيح البخارى عنه: «إذا بال أحدكم؛ فلا يأخذن ذكره يمينه»، قال البخارى في صحيحه: باب لا يمسك ذكره يمينه إذا بال، قال الحافظ في الفتح: أشار بهذه الترجمة إلى أن النهي المطلق عن مس الذكر باليمين كما في الباب قبله محمول على المقيد بحالة البول، فيكون ما عداه مباحاً، وقال بعض العلماء: يكون ممنوعاً أيضاً من باب الأول؛ لأنه نهى عن ذلك مع مظنة الحاجة في تلك الحالة، وتعبه أبو محمد بن أبي حمزة بأن مظنة الحاجة لا تختص بحالة الاستنجاء وإنما خص النهي بحالة البول من جهة أن مجاور الشيء يعطى حكمه، فلما منع الاستنجاء باليمين منع مس آلتة حسماً للمادة، ثم استدل على الإباحة بقوله صلى الله عليه وسلم لطلق بن على حين سأله عن مس ذكره: «إنما هو بضعة منك»، فدل على الجواز في كل حال، فخرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح وبقي ما عداها على الإباحة.. انتهى.

والحديث الذى أشار إليه صحيح أو حسن، وقد يقال: حمل المطلق على المقيد غير متفق عليه بين العلماء، ومن قال به اشترط فيه شروطاً، لكن فيه ابن دقيق العيد على أن محل الاختلاف إنما هو حيث يتغير مخرج الحديث بحيث يعد حديثين مختلفين أما إذا اتحد المخرج وكان الاختلاف فيه من بعض الرواة، فينبغى حمل المطلق على المقيد بلا خلاف؛ لأن التقييد حينئذ يكون زيادة من عدل فتقبل.. انتهى ما فى فتح البارى. قلت: لا شك فى أن حديث أبى قتادة الذى رواه الترمذى فى هذا الباب مطلق، فالظاهر هو أن يحمل على المقيد لاتحاد المخرج، وأما حديث أبى قتادة الذى أخرجه البخارى بلفظ: «وإذا أتى الخلاء؛ فلا يمس ذكره يمينه»، وإليه أشار الحافظ بقوله: أشار بهذه

الترجمة إلى أن النهي المطلق عن مس الذكر باليمين كما فى الباب قبله... إلخ؛ ففى كونه مطلقاً كلام، فتدبر.

قوله: «وفى الباب عن عائشة وسلمان وأبى هريرة وسهل بن حنيف» أما حديث عائشة: فأخرجه أبو داود من طريق إبراهيم عنها بلفظ: قالت: كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى لظهوره وطعامه، وكانت يده اليسرى لخلائه وما كان من أذى، قال المنذرى: إبراهيم لم يسمع من عائشة، فهو منقطع، وأخرجه من حديث الأسود عن عائشة بمعناه، وأخرجه فى اللباس من حديث مسروق عن عائشة، ومن ذلك الوجه أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه.. انتهى كلام المنذرى. أما حديث سلمان: فأخرجه مسلم بلفظ قال: نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستقبل القبلة بغائط أو بول، أو نستنجى باليمين.. الحديث. وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه ابن ماجه والدارمى، وفيه: ونهى أن يستنجى الرجل بيمينه، وأما حديث سهل بن حنيف: فلم أقف عليه.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان بلفظ قال: «إذا شرب أحدكم؛ فلا يتنفس فى الإناء، وإذا أتى الخلاء؛ فلا يمس ذكره بيمينه، ولا يتمسح بيمينه».

قوله: «وأبو قتادة اسمه الحارث بن ربيع» بكسر الراء وسكون الموحدة بعدها مهملة، ابن بلدمة بضم الموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة. السلمى بفتحين المدينى، شهد أحداً وما بعدها ولم يصح شهوده بداراً.

(١٢) بَابُ الاسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ [م ١٢ - ت ١٢]

١٦ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: قِيلَ لِسَلْمَانَ: قَدْ عَلَّمَكُمُ نَبِيُّكُمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ، فَقَالَ سَلْمَانُ: أَجَلُ، نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، وَأَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ يَسْتَنْجِيَ أَحَدُنَا بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ، أَوْ بِعَظْمٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَخَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتٍ وَجَابِرٍ وَخَلَادِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ سَلْمَانَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١٦) حديث صحيح، وأخرجه: مسلم (٢٦٢)، وأبو داود (١٦)، وابن ماجه (٣١٦)، والنسائى

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ، رَأَوْا أَنَّ الْإِسْتِنْجَاءَ بِالْحِجَارَةِ يُجْزِئُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَنْجِ بِالمَاءِ إِذَا أَنْقَى أَثَرَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ، وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

قوله: «حدثنا هناد» تقدم «عن الأعمش» تقدم «عن إبراهيم» هو إبراهيم بن يزيد بن قيس ابن الأسود النخعي الكوفي الفقيه، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً «عن عبد الرحمن بن يزيد» بن قيس النخعي أبو بكر الكوفي، ثقة.

قوله: «قليل لسلمان» الفارسي، ويقال له: سلمان الخير، وسئل عن نسبه فقال: أنا سلمان ابن الإسلام، أصله من فارس، أسلم مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وكان من خيار الصحابة وزهادهم وفضلائهم، والقائلون هم المشركون كما في رواية ابن ماجه، قال له بعض المشركين وهم يستهزئون به، وفي رواية مسلم: قال لنا المشركون «حتى الخراءة» قال الخطابي: الخراءة بكسر الخاء ممدودة الألف: أدب التخلي والقعود عند الحاجة، وقال النووي: الخراءة بكسر الخاء المعجمة وتخفيف الراء وبالمد وهو اسم لهيئة الحدث، وأما نفس الحدث، فبحذف التاء وبالمدمع فتح الخاء وكسرها.. انتهى. «أجل» بسكون اللام: حرف إيجاب بمعنى نعم «أو أن نستنجي باليمين» الاستنجاء باليمين للتنبيه على إكرامها وصيانتها عن الأقذار ونحوها «أو أن يستنجي أحداً بأقل من ثلاثة أحجار» وفي رواية لأحمد: ولا نكتفى بدون ثلاثة أحجار، قال الخطابي: فيه بيان أن الاستنجاء بالأحجار أحد الطهريين، وأنه إذا لم يستعمل الماء لم يكن بد من الحجارة أو ما يقوم مقامها، وهو قول سفيان الثوري ومالك بن أنس والشافعي وأحمد بن حنبل، وفي قوله: أو أن يستنجي أحداً بأقل من ثلاثة أحجار: البيان الواضح أن الاقتصاد على أقل من ثلاثة أحجار لا يجوز، وإن وقع الإنقاء بما دونها، ولو كان المراد به الإنقاء حسب لم يكن لاشتراط عدد الثلاث معنى، إذ كان معلوماً أن الإنقاء يقع بالمسحة الواحدة وبالمسحتين، فلما اشترط العدد لفظاً وعلم الإنقاء فيه معنى دل على إيجاب الأمرين.. انتهى مختصراً. قال المظهرى: الاستنجاء بثلاثة أحجار واجب عند الشافعي رحمه الله وإن حصل النقاء بأقل، وعند أبي حنيفة النقاء متعين لا العدد.. انتهى. واستدل للشافعي بحديث الباب، واستدل لأبي حنيفة رحمه الله بقوله صلى الله عليه وسلم: «من استحجر فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج»، قال القارى فى المرقاة: هذا يدل دلالة واضحة على جواز الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار وعدم شرط الإيتار، وهو مذهب أبي حنيفة.. انتهى. قلت: حديث: «من استحجر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج». أخرجه أبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة، وهو بظاهره مخالف لحديث سلمان المذكور فى الباب، وحديث سلمان أصح منه فيقدم عليه أو يجمع بينهما بما قال الحافظ فى الفتح ما لفظه: وأخذ بهذا - أى: بحديث سلمان - الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث، فاشتروا أن لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الإنقاء إذا لم يحصل بها فيزاد متى ينقى، ويستحب حينئذ الإيتار لقوله: «من استحجر فليوتر»، وليس بواجب لزيادة فى أبي داود حسنة الإسناد قال: «ومن لا فلا حرج»، وبهذا يحصل الجمع

بين الروايات في هذا الباب.. انتهى. وقال ابن تيمية: في المنتقى بعد ذكر حديث أبي هريرة المذكور ما لفظه: وهذا محمول على أن القطع على وتر سنة فيما زاد على ثلاثة جمعاً بين النصوص.. انتهى. «أو أن نستنجي برجيع أو عظم» لفظ أو للعطف لا للشك، ومعناه الواو أى: نهانا عن الاستنجاء بهما! والرجيع: هو الروث والعذرة: فعيل بمعنى فاعل؛ لأنه رجع عن حالته الأولى بعد أن كان طعاماً أو علفاً، والروث هو رجيع ذوات الحوافر. وجاء عند أبي داود في رواية رويغ بن ثابت رجيع دابة، وأما عذرة الإنسان: فهي داخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم: «إنها ركس»، وأما علامة النهي عن الاستنجاء بالرجيع والعظم فيأتي بيانها في باب كراهية ما يستنجى به.

قوله: «وفي الباب عن عائشة وخزيمة بن ثابت وجابر وخلاد بن السائب عن أبيه» أما حديث عائشة: فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والدارمي بلفظ: قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط، فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيب بهن؛ فإنها تجزئ عنه»، والحديث سكت عنه أبو داود ثم المنذرى، وأما حديث خزيمة بن ثابت: فأخرجه أبو داود وابن ماجه بلفظ: سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة فقال: بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع، والحديث سكت عنه أبو داود ثم المنذرى، وأما حديث جابر فأخرجه أحمد عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا استحجر أحدكم؛ فليستحجر ثلاثاً»! قال الهيثمي: رجاله ثقات، وأما حديث السائب والد خلاد: فأخرجه الطبراني في الكبير والأوسط عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا دخل أحدكم الحلاء؛ فليمسح بثلاثة أحجار»، قال الهيثمي: وفيه حماد ابن الجعد وقد أجمعوا على ضعفه.

قوله: «حديث سلمان حديث حسن صحيح» وأخرجه مسلم.

قوله: «وهو قول أكثر أهل العلم... إلخ» وهو الحق والصواب، يدل عليه أحاديث الباب.

(١٣) بَاب مَا جَاءَ فِي الاسْتِنْجَاءِ بِالْحَجَرَيْنِ [م ١٣ - ت ١٣]

١٧ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَاجَتِهِ، فَقَالَ: «الْتَمِسْ لِي ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ» قَالَ: فَأَتَيْتُهُ، بِحَجَرَيْنِ وَرَوْتُهُ فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ وَالْقَى الرَّوْتَةَ، وَقَالَ: «إِنَّهَا رِكْسٌ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَكَذَا رَوَى قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَ حَدِيثِ إِسْرَائِيلَ.

وَرَوَى مَعْمَرٌ وَعَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

(١٧) حديث فيه اضطراب، وأصح طرقه ما أثبتته البخاري في صحيحه (١٥٦) عن زهير عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود، وانظر سنن ابن ماجه (٣١٤).

وَرَوَى زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ.

وَرَوَى زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ مُرَّةٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ: هَلْ تَذْكُرُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا؟ قَالَ: لَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَيُّ الرُّوَايَاتِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ أَصَحُّ؟ فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ شَيْءٌ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ شَيْءٌ وَكَأَنَّهُ رَأَى حَدِيثَ زُهَيْرٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَشْبَهَ وَوَضَعَهُ فِي كِتَابِ الْجَامِعِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا عِنْدِي حَدِيثُ إِسْرَائِيلَ وَفَيْسٍ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ إِسْرَائِيلَ أَثْبَتُ وَأَحْفَظُ لِحَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ فَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ أَبَا مُوسَى مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: مَا فَاتَنِي الَّذِي فَاتَنِي مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ إِلَّا لِمَا أَتَكَلَّمْتُ بِهِ عَلَى إِسْرَائِيلَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِهِ أَتَمَّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَزُهَيْرٌ فِي أَبِي إِسْحَقَ لَيْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ سَمَاعَهُ مِنْهُ بِأَخِيرَةٍ. قَالَ: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ التِّرْمِذِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتَ الْحَدِيثَ عَنْ زَائِدَةَ وَزُهَيْرٍ فَلَا تُبَالِي أَنْ لَا تَسْمَعَهُ مِنْ غَيْرِهِمَا إِلَّا حَدِيثَ أَبِي إِسْحَقَ. وَأَبُو إِسْحَقَ اسْمُهُ: عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّيِّعِيُّ الْهَمْدَانِيُّ.

وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، وَلَا يُعْرَفُ اسْمُهُ. قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ» هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، وَالْأَشْهُرُ أَنَّهُ لَا اسْمَ لَهُ غَيْرَهَا. وَيُقَالُ: اسْمُهُ عَامِرٌ كُوفِي ثِقَةٌ، وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِيهِ، كَذَا فِي التَّقْرِيبِ «عَنْ عَبْدِ اللَّهِ» هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ بَنٍ غَافِلٌ بِمَعْجَمَةٍ ثُمَّ فَاءٌ مَكْسُورَةٌ ابْنُ حَبِيبٍ بَنٍ عَبْدِ

الرحمن الكوفي، أحد السابقين الأولين وصاحب النعلين، شهد بدمراً والمشاهد، مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين عن بضع وستين سنة.

قوله: «فأتيته بحجرين وروثة» زاد ابن خزيمة في رواية له في هذا الحديث: إنها كانت روثة حمار، ونقل التميمي أن الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير، وفي رواية البخاري وغيره: فوجدت الحجرين والتمست الثالث، فلم أجده، فأخذت روثه، فأتيته بها، أى: بالثلاثة من الحجرين والروثة «فأخذ الحجرين، وألقى الروثة» استدل به الطحاوي على عدم اشتراط الثلاثة، قال: لأنه لو كان مشترطاً لطلب ثالثاً، كذا قال، وغفل رحمه الله عما أخرجه أحمد في مسنده من طريق معمر عن أبي إسحاق عن علقمة عن ابن مسعود في هذا الحديث. فإن فيه فألقى الروثة وقال: «إنها ركس، اتنتى» بحجر، ورجاله ثقات أثبات، وقد تابع عليه معمر أبو شيبه الواسطي وهو ضعيف، أخرجه الدارقطني، وتابعهما عمار بن رزيق أحد الثقات عن أبي إسحاق. وقد قيل: إن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة، لكن أثبت سماعه لهذا الحديث منه الكرابيسي، وعلى تقدير أنه أرسله عنه؛ فالمرسل حجة عند المخالفين وعندنا أيضاً إذا اعتضد، قاله الحافظ ابن حجر في فتح الباري. وتعقب عليه العيني في عمدة القاري ص ٧٣٧ ج ١ شرح البخاري: فقال: لم يغفل الطحاوي عن ذلك، وإنما الذى نسبته إلى الغفلة هو الغافل، وكيف يغفل عن ذلك وقد ثبت عنده عدم سماع أبي إسحاق عن علقمة؟ فالحديث عنده منقطع، والمحدث لا يرى العمل به وأبو شيبه الواسطي ضعيف فلا يعتبر بمتابعته، فالذى يدعى صناعة الحديث كيف يرضى بهذا الكلام.. انتهى. قلت: هذا غفلة شديدة من العيني؛ فإن الطحاوي رحمه الله قد احتج بحديث أبي إسحاق عن علقمة في مواضع من كتابه «شرح الآثار» فمنها ما قال: حدثنا أبو بكر قال: ثنا أبو داود قال: ثنا حديج بن معاوية عن أبي إسحاق عن علقمة بن مسعود قال: ليت الذى يقرأ خلف الإمام ملئ فوه تراباً. سلمنا أن أبا شيبه ضعيف، فلا يعتبر بمتابعته، لكن عمار بن رزيق ثقة وهو قد تابعهما، فمتابعته معتبرة بلا شك على أن قول الطحاوي: لو كان مشترطاً لطلب ثالثاً فيه نظر، لاحتمال أنه صلى الله عليه وسلم أخذ ثالثاً بنفسه من دون طلب أو استنجى بحجر وطرفى حجر آخر، وبالاختمال لا يصح الاستدلال، قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية: قال ابن الجوزي في التحقيق: وحديث البخاري ليس فيه حجة؛ لأنه يحتمل أن يكون عليه السلام أخذ حجراً ثالثاً مكان الروثة، وبالاختمال لا يتم الاستدلال.. انتهى.

قوله: «وقال: إنها ركس» كذا وقع هاهنا بكسر الراء وإسكان الكاف، فقليل: هى لغة فى رجس، ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة فى هذا الحديث، فإنها عندهما بالجيم، وقيل: الركس الرجيع، رد من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة، قاله الخطايب وغيره، والأولى أن يقال رد من حالة الطعام إلى حالة الروث كذا فى فتح الباري.

قوله: «وهكذا روى قيس بن الربيع» الأسدي أبو محمد الكوفي، صدوق تغير لما كبير، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به «وهذا حديث فيه اضطراب» أى: فى سنده اضطراب، فأصحاب أبي إسحاق يختلفون عليه، كما بينه الترمذى «سألت عبد الله بن عبد الرحمن» هو أبو

محمد الدارمي الحافظ صاحب المسند وتقدم ترجمته في المقدمة «سألت محمداً» هو الإمام البخاري «وكانه» أي: محمداً البخاري «أشبه» أي: بالصحة، وأقرب إلى الصواب «ووضعه في كتابه الجامع» أي: الجامع الصحيح المشهور بصحيح البخاري في باب لا يستنجى بروث «لأن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من هؤلاء» أي: معمر وعمار بن رزيق وزهير وزكريا بن أبي رائدة «وتابعه» أي: إسرائيل «على ذلك» أي: على روايته عن أبي عبيدة عن عبد الله «قيس بن الربيع» بالرفع فاعل تابع «وزهير في أبي إسحاق» أي: في رواية الحديث عن أبي إسحاق ليس بالقوى «لأن سماعه منه» أي: لأن سماع زهير من أبي إسحاق «بآخرة» بفتح الهمزة والخاء أي: في آخر عمره في نسخة قلمية صحيحة بآخره. اعلم أن الترمذي رجع رواية إسرائيل على رواية زهير التي وضعها الإمام البخاري في صحيحه، وعلى روايات معمر وغيره بثلاثة وجوه: الأول: أن إسرائيل أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من زهير ومعمر وغيرهما. الثاني: أن قيس بن الربيع تابع إسرائيل على روايته عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله. الثالث: أن سماع إسرائيل من أبي إسحاق ليس في آخر عمره، وسماع زهير منه في آخر عمره. قلت: في كل من هذه الوجوه الثلاثة نظر، فما قال في الوجه الأول فهو معارض بما قال الآجري: سألت أبا داود عن زهير وإسرائيل في أبي إسحاق فقال: زهير فوق إسرائيل بكثير، وما قال في الوجه الثاني من متابعة قيس ابن الربيع لرواية إسرائيل؛ فإن شريكاً القاضي تابع زهيراً وشريكاً أوثق من قيس، وأيضاً تابع زهيراً إبراهيم بن يوسف عن أبيه، وابن حماد الحنفى وأبو مريم وزكريا بن أبي زائدة، وما قال في الوجه الثالث فهو معارض بما قال الذهبي في الميزان: قال أحمد بن حنبل: حديث زكريا وإسرائيل عن أبي إسحاق لين سمعاً منه بآخره، فظهر الآن أنه ليس لترجيح رواية إسرائيل وجه صحيح، بل الظاهر أن الترجيح لرواية زهير التي رجحها البخاري ووضعتها في صحيحه، قال الحافظ ابن حجر في مقدمة ص: ٤٠٣ فتح الباري: حكى ابن أبي حاتم عن أبيه وأبى زرعة أنهما رجحا رواية إسرائيل، وكان الترمذي تبعهما في ذلك، والذي يظهر أن الذي رجحه البخاري هو الأرجح وبيان ذلك، أن مجموع كلام هؤلاء الأئمة مشعر بأنه الراجح على الروايات كلها، أما طريق إسرائيل، وهي عن أبي عبيدة، عن أبيه، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه فيكون الإسناد منقطعاً؛ أو رواية زهير وهي عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن ابن مسعود، فيكون متصلأً. وهو تصرف صحيح؛ لأن الأسانيد فيه إلى زهير وإلى إسرائيل أثبت من بقية الأسانيد، وإذا تقرر ذلك كان دعوى الاضطراب في الحديث منفية؛ لأن الاختلاف على الحفاظ في الحديث لا يوجب أن يكون مضطرباً إلا بشرطين: أحدهما: استواء وجوه الاختلاف فمتى رجع أحد الأقوال قدم، ولا يعمل الصحيح بالمرجوح، وثانيهما: مع الاستواء أن يتعذر الجمع على قواعد المحدثين أو يغلب على الظن أن ذلك الحافظ لم يضبط ذلك الحديث بعينه، فحينئذ يحكم على تلك الرواية وحدها بالاضطراب، ويتوقف على الحكم بصحة ذلك الحديث لذلك، وهاهنا يظهر عدم استواء وجوه الاختلاف على أبي إسحاق فيه؛ لأن الروايات المختلفة عنه لا يخلو إسناد منها من مقال غير الطريقتين المقدم ذكرهما عن زهير وعن إسرائيل، مع أنه يمكن رد أكثر الطرق إلى رواية زهير، والذي يظهر بعد ذلك تقديم رواية

زهير؛ لأن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق قد تابع زهيراً، وقد رواه الطبراني في المعجم الكبير من رواية يحيى بن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق كرواية زهير، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه من طريق ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن ابن مسعود، كرواية زهير عن أبي إسحاق، وليث وإن كان ضعيف الحفظ؛ فإنه يعتبر به ويستشهد فيعرف أن له من رواية عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أصلاً.. انتهى كلام الحافظ.

قوله: «سمعت أحمد بن الحسن» ابن جنيد الترمذي الحافظ الجوال كان من تلامذة أحمد بن حنبل. روى عن أبي عاصم والفريابي ويعلى بن عبيد وغيرهم، وعنه: البخاري والترمذي وابن خزيمة، وكان أحد أوعية الحديث مات سنة ٢٠٥ خمس ومائتين «إذا سمعت الحديث عن زائدة» هو ابن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي أحد الأعلام، روى عن سماك بن حرب وزباد بن علاقة وعاصم ابن بهدلة، وعنه: ابن عيينة وابن مهدي وغيرهما، وثقه أبو حاتم وغيره، مات غازياً بأرض الروم سنة ١٦٢ اثنتين وستين ومائة، كذا في الخلاصة، وقال في التقييب: ثقة ثبت صاحب سنة «وزهير» تقدم ترجمته آنفاً «إلا حديث أبي إسحاق» قال في الخلاصة: قال أحمد: زهير سمع من أبي إسحاق بآخرة، وقال في هامشها: نقلاً عن التهذيب. وقال أبو زرعة: ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط.. انتهى «وأبو إسحاق اسمه عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني» قال في التقييب: مكث ثقة عابد من الثالثة، يعني من أوساط التابعين، اختلط بآخره، مات سنة ١٢٩ تسع وعشرين ومائة، وقيل: قبل ذلك.. انتهى، وقال في الخلاصة: أحد أعلام التابعين، قال أبو حاتم: ثقة يشبه الزهري في الكثرة، وقال حميد الرؤاسي: سمع منه ابن عيينة بعدما اختلط.. انتهى. قلت: هو مدلس، صرح به الحافظ في طبقات المدلسين «ولا يعرف اسمه» اسمه عامر، لكنه مشهور بكنيته «حدثنا محمد بن جعفر» الهذلي مولا هم الكوفي أبو عبد الله الكرابيسي الحافظ، ربيب شعبة جالسه نحواً من عشرين سنة، لقبه غندر، قال ابن معين: كان من أصحاب الناس كتاباً، قال أبو داود: مات سنة ١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة، وقال ابن سعد: سنة أربع، كذا في الخلاصة، وقال الحافظ: ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة.. انتهى «عن عمرو بن مرة» بن عبد الله بن طارق الجملي المراتي الكوفي الأعشى، ثقة عابد كان لا يدلس ورمى بالإرجاء.

قوله: «سألت أبا عبيدة بن عبد الله هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا» هذا نص صحيح صريح في أن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه شيئاً، وهو القول الراجح، قال الحافظ في التقييب: أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته، والأشهر أنه لا اسم له غيرها، ويقال: اسمه عامر، كوفي ثقة، والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه، وقال في تهذيب التهذيب: روى عن أبيه ولم يسمع منه ذكره ابن حبان في الثقات وقال: لم يسمع من أبيه شيئاً، وقال ابن أبي حاتم في المراسيل: قلت لأبي: هل سمع أبو عبيدة من أبيه؟ قال: يقال: إنه لم يسمع.. انتهى. وقال الحافظ في الفتح: أبو عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح.. انتهى.

تنبيه: قال العيني في شرح البخاري راداً على الحافظ ما لفظه: وأما قول هذا القائل أبو عبيدة لم يسمع من أبيه؛ فمردود بما ذكر في المعجم الأوسط للطبراني من حديث زياد بن سعد عن أبي

الزبير، قال: حدثني يونس بن عتاب الكوفي سمعت أبا عبيدة بن عبد الله يذكر أنه سمع أباه يقول: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر. الحديث، وبما أخرجه الحاكم في مستدركه من حديث أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن أبيه في ذكر يوسف عليه السلام وصحح إسناده، وبما حسن الترمذى عدة أحاديث رواها عن أبيه: منها: لما كان يوم بدر جيء بالأسرى. ومنها: كان في الركعتين الأوليين كأنه على الرضف.

ومنها: قوله: ﴿وَلَا تَحْسِنَ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾. ومن شرط الحديث الحسن أن يكون متصل الإسناد عند المحدثين.. انتهى كلام العيني. قلت: لا بد للعيني أن يثبت أولاً صحة رواية المعجم الأوسط ثم بعد ذلك يستدل بها على صحة سماع أبي عبيدة، ودونه خراط القتاد، وأما استدلاله على سماعه من أبيه، بما أخرجه الحاكم وتصحيحه فعجيب جداً؛ فإن تساهله مشهور، وقد ثبت بسند صحيح عن أبي عبيدة نفسه عدم سماعه من أبيه كما عرفت وأما استدلاله على ذلك بما حسن الترمذى عدة أحاديث رواها عن أبيه، فمبنى على أنه لم يقف على أن الترمذى قد يحسن الحديث مع الاعتراف بانقطاعه، وقد ذكرنا ذلك في المقدمة.

(١٤) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَا يُسْتَنْجَى بِهِ [م ١٤ - ت ١٤]

١٨ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ، وَلَا بِالْعِظَامِ؛ فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجِنِّ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَسَلْمَانَ وَجَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجِنِّ، الْحَدِيثَ بِطَوْلِهِ، فَقَالَ الشَّعْبِيُّ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ، وَلَا بِالْعِظَامِ؛ فَإِنَّهُ زَادَ إِخْوَانَكُمْ مِنَ الْجِنِّ».

وَكَانَ رِوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قوله: «باب ما جاء في كراهية ما يستنجى به» أى: فى بيان الأشياء التى يكره الاستنجاء بها، وقد تقدم فى المقدمة مبسوطاً أن إطلاق لفظ الكراهية جاء فى كلام الله ورسوله بمعنى التحريم، والسلف كانوا يستعملون هذا اللفظ فى معناه الذى استعمل فيه كلام الله ورسوله، ولكن المتأخرين اصطالحوا على تخصيص لفظ الكراهية بما ليس بمحرم، وتكره أرجح من فعله، ثم حمل من حمل منهم كلام الأئمة على الإصلاح الحادث فغلط فى ذلك.

قوله: «نا حفص بن غياث» بمعجمة مكسورة وياء ومثله ابن طلق بن معاوية النخعى أبو عمر الكوفى القاضى، ثقة فقيه، تغير حفظه قليلاً فى الآخر، من الثامنة أى: من الطبقة الوسطى، من أتباع التابعين، كذا فى التقريب، وقال فى مقدمة فتح البارى: أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به؛ إلا أنه ساء حفظه فى الآخر فمن سمع من كتابه أصح ممن سمع من حفظه، روى له الجماعة «عن داود بن أبى هند» القشبرى مولاهم، ثقة متقن إلا أنه يهمل بآخرة، روى عن ابن المسيب وأبى العالية والشعبى وخلق، وعنه: يحيى بن سعيد قرينه وقاتدة كذلك وشعبة والثورى وخلق، وثقه أحمد والعجلي وأبو حاتم والنسائى، مات سنة ١٣٩ تسع وثلاثين ومائة، كذا فى التقريب والخلاصة «عن الشعبى» هو عامر بن شراحيل الشعبى بفتح الشين، أبو عمرو، ثقة مشهور فقيه فاضل، من الطبقة الوسطى من التابعين، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، وكذلك قال أبو مجاز، قال الشعبى: أدركت خمسمائة من الصحابة، قال ابن عيينة: كانت الناس تقول: ابن عباس فى زمانه، والشعبى فى زمانه، توفى سنة ثلاث ومائة، كذا فى التقريب والخلاصة «عن علقمة» بن قيس بن عبد الله النخعى الكوفى. ثقة ثبت فقيه عابد من كبار التابعين، عن أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وطائفة، وعنه: إبراهيم النخعى والشعبى وخلق، قال ابن المدينى: أعلم الناس بابن مسعود علقمة والأسود، قال ابن سعد: مات سنة ٦٢ اثنتين وستين، كذا فى التقريب والخلاصة.

قوله: «لا تستنجوا بالروث، ولا بالعظام» جمع عظم، وتقدم معنى الروث فى الباب المتقدم «فإنه زاد إخوانكم من الجن» قال الطيبى: الضمير فى «فإنه» راجع إلى الروث والعظام باعتبار المذكور، كما ورد فى شرح السنة وجامع الأصول وفى بعض نسخ المصاييح، وفى بعضها وجامع الترمذى؛ فإنها، فالضمير راجع إلى العظام والروث تابع لها، وعليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ هَواً انْفَضَّوا إِلَيْهَا﴾ وقال ابن حجر: وإنما سكت عن الروث؛ لأن كونه زاداً لهم إنما هو مجاز لما تقرر أنه لدوابهم.. انتهى، كذا فى المرقاة، وفى رواية مسلم فى قصة ليلة الجن: وسألوه عن الزاد فقال: «لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع فى أيديكم أوفر ما يكون لحماً، وكل بكرة لدوابكم». فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فلا تستنجوا بهما؛ فإنهما طعام الجن»، وحديث الباب يدل على أنه لا يجوز الاستنجاء بالروث والعظم، والعلة أنهما من طعام الجن العظام لهم والروث لدوابهم، وروى الدارقطنى عن أبى هريرة: أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنجى بروت أو عظم، وقال: «إنهما لا يطهران» قال الدارقطنى بعد روايته: إسناده صحيح، وهذا الحديث يدل على أن العلة أنهما لا يطهران، قال فى سبل السلام: علل فى رواية الدارقطنى بأنهما لا يطهران، وعلل بأنهما من طعام الجن، وعللت الروثة بأنها ركس، والتعليل بعدم التطهير

فيها عائد إلى كونها ركساً، وأما عدم تطهير العظم؛ فإنه لرج لا يتماسك، فلا ينشف النجاسة، ولا يقطع البلة، قال: ولا تنافي بين هذه الروايات؛ فقد يعلل الأمر الواحد بعلة كثيرة.

قوله: «وفى الباب عن أبي هريرة وسلمان وعلى وابن عمر» أما حديث أبي هريرة: فأخرجه البخارى فى كتاب الطهارة، وفى باب ذكر الجن، وأما حديث سلمان: فأخرجه الجماعة إلا البخارى، كذا فى نصب الراية، وأما حديث جابر: فأخرجه مسلم عن أبي الزبير عنه بلفظ: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتمسح بعظم، أو بعر، وحديث ابن مسعود المذكور فى الباب: أخرجه أيضاً النسائى إلا أنه لم يذكر: زاد إخوانكم من الجن، كذا فى المشكاة.

قوله: «وقد روى هذا الحديث إسماعيل بن إبراهيم» بن مقسم الأسدى مولا هم، أبو بشر البصرى المعروف ابن عليه، ثقة حافظ من الطبقة الوسطى، من أتباع التابعين، روى عن أيوب وعبد العزيز بن ربيع وروح بن القاسم وخلق، وعنه: أحمد وابن راهويه وعلى بن حجر وخلق كثير، قال شعبة: ابن عليه ريحانة الفقهاء، قال أحمد: إليه المنتهى فى التثبت، وقال ابن معين: كان ثقة مأموناً ورعاً تقياً «الحديث بطوله» بالنصب أى: أتم الحديث بطوله، وأخرج الترمذى هذا الحديث بطوله فى تفسير سورة الأحقاف، ومسلم فى كتاب الصلاة فى باب الجهر بالقراءة فى الصبح والقراءة على الجن، قال الترمذى فى التفسير: حدثنا على بن حجر نا إسماعيل بن إبراهيم عن داود عن الشعبي عن علقمة قال: قلت لابن مسعود: هل صحب النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن منكم أحد؟ قال: ما صحبه منا أحد، ولكن افتقدناه ذات ليلة وهو بمكة: اغتيل استطير ما فعل به، فبتنا بشر ليلة بات بها قوم، حتى إذا أصبحنا أو كان فى وجه الصبح؛ إذا نحن به يجيء من قبل حراء، قال: فذكروا الذى كانوا فيه قال: فقال: «أتانى داعى الجن، فأتيتهم فقرأت عليهم»، قال: فانطلق فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم، قال الشعبي: سألوه الزاد وكانوا من الجزيرة، فقال: كل عظم يذكر اسم الله عليه يقع فى أيديكم أو فرما كان لحماً، وكل بكرة أو روثة علف لدوابهم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فلا تستنجوا بهما؛ فإنهما زاد إخوانكم من الجن» هذا حديث حسن صحيح «وكان رواية إسماعيل أصح من رواية حفص بن غياث» والفرق بين روايتيهما: أن رواية إسماعيل مقطوعة، ورواية حفص بن غياث مسندة، ووجه كون رواية إسماعيل أصح أن حفصاً خالف أصحاب داود بن أبي هند فروى هذه الرواية مسندة وهم رويوها من قول الشعبي، قال النووى فى شرح مسلم: قال الدارقطنى: انتهى حديث ابن مسعود عند قوله: فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم، وما بعده من كلام الشعبي، كذا رواه أصحاب داود الراوى عن الشعبي وابن عليه وابن زريع وابن أبي زائدة وابن إدريس وغيرهم، هكذا قال الدارقطنى وغيره، ومعنى قوله: إنه من كلام الشعبي أنه ليس مروياً عن ابن مسعود بهذا الحديث، وإلا فالشعبى لا يقول هذا الكلام إلا بتوقيف عن النبي صلى الله عليه وسلم. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن جابر وابن عمر» كذا فى النسخ الموجودة عندنا وهو تكرار.

(١٥) بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ [م ١٥ - ت ١٥]

١٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي الشَّوَّارِبِ الْبَصْرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُعَاذَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَرُنْ أَرْوَاهُكَنَّ أَنْ يَسْتَطِيبُوا بِالْمَاءِ فَلِإِنِّي أَسْتَحْيِيهِمْ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَخْتَارُونَ الْإِسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ، وَإِنْ كَانَ الْإِسْتِنْجَاءُ بِالْحِجَارَةِ يُجْزِئُ عَنْهُمْ فَإِنَّهُمْ اسْتَحَبُّوا الْإِسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ وَرَأَوْهُ أَفْضَلَ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

قوله: «حدثنا قتيبة ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب» الأموي البصري، صدوق من كبار العاشرة، روى عن عبد الواحد بن زياد وأبي عوانة ويزيد بن زريع، وعنه: مسلم والترمذي والنسائي، وقال: لا بأس، وابن ماجه مات سنة ٢٤٤ أربع وأربعين ومائتين «عن قتادة» بن دعامة السدوسي البصري. ثقة ثبت، يقال: ولد أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة، قال ابن المسيب: ما أتنا عراقي أحفظ من قتادة، وقال ابن سيرين: قتادة أحفظ الناس، وقال ابن مهدي: قتادة أحفظ من خمسين مثل حميد، توفي سنة ١١٧ سبع عشرة ومائة، وقد احتج به أرباب الصحاح، كذا في التقريب والخلاصة، قلت: لكنه مدلس «عن معاذة» بنت عبد الله العدوية أم الصهباء البصرية العابدة، قال ابن معين: ثقة حجة روت عن علي وعائشة، وعنها: أبو قلابة ويزيد الرشك وأيوب وطائفة، قال الذهبي: بلغني أنها كانت تحبى الليل وتقول: عجبت لعين تنام، وقد علمت طول الرقاد في القبور، قال ابن الجوزي: توفيت سنة ٨٣ ثلاث وثمانون.

قوله: «قالت» أي: للنساء «أن يستطيبوا» أي: أن يستنجوا، والاستطابة الاستنجاء «فأني أستحييهم» أي: من بيان هذا الأمر «كان يفعله» أي: الاستنجاء بالماء.

قوله: «وفي الباب عن جرير بن عبد الله البجلي وأنس وأبي هريرة» أما حديث جرير بن عبد الله: فأخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث إبراهيم بن جرير عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الغيضة فقصى حاجته، فأتاه جرير بإداوة من ماء فاستنجى منها ومسح يده بالتراب، قال الحافظ في التقريب: إبراهيم بن جرير بن عبد الله البجلي صدوق إلا إنه لم يسمع من أبيه، وقد روى عنه بالنعنة وجاءت رواية بصريح التحديث لكن الذنب لغيره، وأما حديث أنس:

فأخرجه الشيخان بلفظ: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء، فأحمل أنا و غلام نحوى إداوة من ماء وعنزة، فيستنجي بالماء، وأما حديث أبي هريرة: فأخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه مرفوعاً: قال: نزلت هذه الآية في أهل قباء: ﴿فِيهِ رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨] قال: كانوا يستنجون الماء فنزلت فيهم هذه الآية وسنده ضعيف، وفي الباب أحاديث صحيحة أخرى، ومن هنا ظهر أن قول من قال من الأئمة إنه لم يصح في الاستنجاء بالماء حديث ليس بصحيح.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه أحمد والنسائي.

قوله: «وعليه العمل عند أهل العلم؛ يختارون الاستنجاء بالماء وإن كان الاستنجاء بالحجارة يجزئ عندهم... إلخ» قال العيني: مذهب جمهور السلف والخلف والذي أجمع عليه أهل الفتوى من أهل الأمصار: أن الأفضل أن يجمع بين الماء والحجر، فيقدم الحجر أولاً، ثم يستعمل الماء، فتخف الحاجة، وتقل مباشرتها بيده، ويكون أبلغ في النظافة؛ فإن أراد الاقتصاد على أحدهما؛ فالماء أفضل لكونه يزيل عين الحاجة وأثرها. والحجر يزيل العين دون الأثر لكنته معفو عنه في حق نفسه وتصح الصلاة معه.. انتهى كلام العيني. اعلم أن الإمام البخارى قد بوب في صحيحه «باب الاستنجاء بالماء» وذكر فيه حديث أنس المذكور، قال الحافظ في الفتح: أراد البخارى بهذه الترجمة الرد على من كرهه وعلى من لغى وقوعه من النبي صلى الله عليه وسلم، وقد روى ابن أبى شيبة بأسانيد صحيحة عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال: إذا لا يزال فى يدي نتن، وعن نافع عن ابن عمر: كان لا يستنجى بالماء، وعن ابن الزبير قال: ما كنا نفعله، ونقل ابن التين عن مالك: أنه أنكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم استنجى بالماء، وعن ابن حبيب من المالكية أنه منع الاستنجاء بالماء؛ لأنه مطعوم.. انتهى. قلت: لعل الترمذى أيضاً أراد ما أراد البخارى، والله تعالى أعلم.

(١٦) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ

[١٦م - ١٦ت]

٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاجَتَهُ فَأَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ.

(٢٠) حديث صحيح، وأخرجه: ابن ماجه (٣٣١) بنحوه عن المغيرة بن شعبة، (٣٣٣) عن يعلى بن مرة، (٣٣٦) عن بلال بن الحارث المزني وفي إسناده هذا الأخير ضعيف روى بالكذب، كما أخرجه: ابن ماجه أيضاً (٣٣٤)، والنسائي (١٦) كلاهما من حديث عبد الرحمن بن أبى قراد رضى الله عنه.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي قُرَادٍ وَأَبِي قَتَادَةَ وَجَابِرٍ وَيَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ وَأَبِي مُوسَى وَابْنِ عَبَّاسٍ وَبِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَيُرْوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ كَانَ يَرْتَادُ لِبَوْلِهِ مَكَانًا كَمَا يَرْتَادُ مَنْزِلًا.

وَأَبُو سَلَمَةَ اسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ.

قوله: «نا عبد الوهاب الثقفي» هو عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت أبو محمد البصري، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين، روى عن حميد وأيوب وخالد الحذاء وخلق، وعنه: أحمد وإسحاق وابن معين والمديني، ومن القدماء الشافعي، قال ابن المديني: ليس في الدنيا كتاب عن يحيى الأنصاري أصح من كتاب عبد الوهاب مات سنة ١٩٤ أربع وتسعين ومائة «عن محمد بن عمرو» ابن علقمة بن وقاص الليثي المدني، صدوق له أوهام، قاله الحافظ في التقريب، وقال في تهذيب التهذيب: روى عن أبيه وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعبيدة بن سفيان وذكر كثيراً من شيوخه، ثم ذكر أقوال أئمة الحديث فيه، وحاصلها ما قال في التقريب من أنه صدوق له أوهام «عن أبي سلمة» بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، ثقة مكثر من الثالثة، كذا في التقريب «عن المغيرة بن شعبة» بن مسعود بن معتب الثقفي صحابي مشهور، أسلم قبل الحديبية وولى إمرة البصرة ثم الكوفة، كذا في التقريب.

قوله: «فأبعد في المذهب» بفتح الميم أي: فأبعد في الذهاب عند قضاء الحاجة، وفي رواية أبي داود: كان إذا ذهب المذهب أبعد، قال الشيخ ولي الدين العراقي: بفتح الميم وإسكان الذال مفعول من الذهاب، ويطلق على معنيين: أحدهما: المكان الذي يذهب إليه، والثاني: المصدر، يقال: ذهب ذهاباً ومذهباً، فيحمل أن يراد المكان، فيكون التقدير إذا ذهب في المذهب أي: موضع التغوط، ويحتمل أن يراد المصدر أي: ذهب مذهباً، والاحتمال الأول هو المنقول عن أهل العربية، وقال به أبو عبيد وغيره، وجزم به في النهاية، ويوافق الاحتمال الثاني قوله في رواية الترمذي: أتى حاجته، فأبعد في المذهب، فإنه يتعين فيها أن يراد بالمذهب المصدر.. انتهى.

قوله: «وفي الباب عن عبد الرحمن بن أبي قُرَادٍ» بضم القاف وتخفيف الراء الأنصاري، صحابي له حديث، ويقال له: ابن الفاكه، وأخرج حديثه النسائي وابن ماجه قال: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الخلاء، وكان إذا أراد الحاجة أبعد، هذا لفظ النسائي «وأبي قتادة وجابر ويحيى بن عبيد عن أبيه وأبي موسى وابن عباس وبلال بن الحارث» أما حديث أبي قتادة: فلم أقف عليه، وأما حديث جابر: فأخرجه ابن ماجه: قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأتي البراز حتى يتغيب فلا يرى، وأخرجه أيضاً أبو داود، قال المنذرى: فيه إسماعيل بن عبد الملك الكوفي نزيل مكة، قد تكلم فيه غير واحد، وأما حديث ابن عباس: فأخرجه الطبراني في الأوسط، وفيه سعد بن طريف واتهم

بالوضع، كذا في مجمع الزوائد، وأما حديث بلال بن الحارث: فأخرجه ابن ماجه، وفيه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، وقد أجمعوا على ضعفه، وقد حسن الترمذى حديثه.

قوله: «وهذا حديث حسن صحيح» وأخرجه الدارمى وأبو داود والنسائى وابن ماجه وسكت عنه أبو داود، ونقل المنذرى تصحيح الترمذى وأقره.

قوله: «وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يرتاد لبوله مكاناً» أى: يطلب مكاناً ليناً لئلا يرجع إليه رشاش بوله، يقال: راد وارتاد واستراد، كذا في النهاية للجزرى، ولم أقف على من أخرج هذا الحديث بهذا اللفظ، وقد أخرج الطبرانى فى الأوسط عن أبى هريرة بلفظ: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبوأ لبوله كما يتبوأ لمنزله، قال الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد بعد ذكره: هو من رواية يحيى بن عبيد بن رضى عن أبيه، قال: ولم أر من ذكرهما، وبقية رجاله موثقون.. انتهى. وأخرج أبو داود عن أبى موسى قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم، فأراد أن يبول، فأتى دمثاً فى أصل جدار فبال، ثم قال: «إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله».

قوله: «اسمه عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى» قال فى التقریب: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى المدنى، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: اسمه إسماعيل، ثقة أكثر من الثالثة، يعنى من الطبقة الوسطى من التابعين، وقال فى الخلاصة: قال عمرو بن على: ليس له اسم، روى عن أبيه وأسامة ابن زيد وأبى أيوب وخلق، وعنه: عمرو وعروة والأعرج والشعبى والزهرى وخلق، قال ابن سعد: كان ثقة فقيهاً كثير الحديث، ونقل أبو عبد الله الحاكم أنه أحد الفقهاء السبعة.. انتهى.

(١٧) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمَغْتَسَلِ [م ١٧ - ت ١٧]

٢١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى مَرْدَوَيْهِ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَبُولَ الرَّجُلُ فِي مُسْتَحَمِّهِ، وَقَالَ: «إِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٢١) أخرجه: أبو داود (٢٧)، وابن ماجه (٣٠٤)، والنسائى (٣٦) واسناده صحيح، أما عنعنة الحسن البصرى؛ فقد صحَّ سماعه من عبد الله بن مغفل رضى الله عنه، وأخرجه: ابن أبى حاتم عن أحمد بن حنبل، والحديث سكت عنه أبو داود والترمذى. والنهى عن البول فى المغتسل حيث لا يأمن المرء شر بوله، أما إذا كان المغتسل - كما فى عصرنا - صلباً صقيلاً وفيه منفذ كالبالوعة يمكن تطهيره بإرسال الماء فيه فلا خطر، والله تعالى أعلم.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَيُقَالُ: لَهُ أَشْعَثُ الْأَعْمَى.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْبَوْلَ فِي الْمَغْتَسَلِ، وَقَالُوا: عَامَّةُ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ، وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ ابْنُ سِيرِينَ، وَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ، فَقَالَ: رَبَّنَا اللَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: قَدْ وَسَّعَ فِي الْبَوْلِ فِي الْمَغْتَسَلِ إِذَا جَرَى فِيهِ الْمَاءُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْأَمَلِيِّ، عَنْ حِبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ.

قوله: «وأحمد بن محمد بن موسى» المروزي أبو العباس السمسار، مردويه الحافظ عن ابن المبارك وجرير بن عبد الحميد وإسحاق الأزرق، وعنه: البخاري والترمذي والنسائي وقال: لا بأس به، مات سنة ٢٣٥ خمس وثلاثين ومائتين، قال الحافظ ابن حجر: هو المعروف بمردويه، ثقة حافظ.. انتهى، وفي المغنى لصاحب مجمع البحار: مردويه بمفتوحة وسكون راء وضم مهملة وبتحتية، لقب أحمد بن محمد «قالا: أنا عبد الله بن المبارك» تقدم ترجمته في المقدمة «عن معمر» تقدم «عن أشعث» بن عبد الله بن جابر أبي عبد الله البصري، عن أنس وشهر بن حوشب وغيرهما، وعنه: معمر وشعبة وغيرهما، وثقه النسائي وغيره وأورده العقيلي في الضعفاء، وقال في حديثه: وهم، قال الذهبي: قول العقيلي في حديثه: وهم، ليس بمسلم، وأنا أتعجب كيف لم يخرج له الشيخان؟! وقال الشيخ ولي الدين العراقي: لا يعتبر بما وقع في أحكام عبد الحق من أن أشعث لم يسمعه من الحسن، فإنه وهم «عن الحسن» بن أبي الحسن يسار البصري، ثقة فقيه فاضل مشهور، يرسل كثيراً ويدلس، وهو رأس أهل الطبقة الثالثة، قال البزار: كان يروى عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعنى قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة، كذا في التقريب، قال الشيخ ولي الدين العراقي: قد صرح أحمد بن حنبل بسماع الحسن من عبد الله بن مغفل.

قوله: «نهى أن يبول الرجل في مستحمة» أى: فى مغتسله كما جاء فى الحديث الذى أشار إليه الترمذى، وقد ذكرنا لفظه. قال الجزرى فى النهاية: المستحم: الموضع الذى يغتسل فيه بالحميم، وهو فى الأصل الماء الحار، ثم قيل للاغتسال بأى ماء كان استحمام. وإنما نهى عن ذلك إذا لم يكن له مسلك يذهب فيه البول، أو كان المكان صلباً، فيوهم المغتسل أنه أصابه منه شيء، فيحصل منه الوسواس.. انتهى «وقال: إن عامة الوسواس» بكسر الواو الأولى، وفى رواية أبى داود: فإن عامة الوسواس «منه» أى: من البول أى: من البول فى المستحم؛ أى: أكثر الوسواس يحصل من البول فى المغتسل؛ لأنه يصير الموضع نجساً فيقع فى قلبه وسوسة بأنه هل أصابه شيء من رشاشه أم لا، قال الجزرى فى النهاية: وسوست إليه نفسه وسوسة ووسوساً بالكسر وهو بالفتح الاسم، والوسواس أيضاً اسم للشيطان.. انتهى.

قوله: «وفي الباب عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم» أخرجه أبو داود بلفظ: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمتشط أحدنا كل يوم، أو يبول في مغتسله، وأخرجه النسائي مختصراً، وسكت عنه أبو داود والمنذرى.

قوله: «هذا حديث غريب» وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمنذرى.
قوله: «ورخص فيه بعض أهل العلم منهم ابن سيرين» هو محمد بن سيرين الأنصارى أبو بكر ابن أبي عمرة البصرى، ثقة ثبت عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، من الثالثة، مات سنة ١١٠ عشر ومائة، كذا فى التقريب، وكره ذلك آخرون واستدلوا عليه بحديث الباب، وقولهم: هو الراجح الموافق لحديث الباب، قال الشوكانى فى النيل: وربط النهى بعلّة إفضاء النهى عنه إلى الوسوسة يصلح قرينة تصرف النهى عن التحريم إلى الكراهة «قيل له» أى: لابن سيرين «يقال: إن عامة الوسواس منه، فقال: ربنا الله لا شريك له» قال أبو الطيب السندى فى شرحه للترمذى: فهو المتوحد فى خلقه لا دخل للبول فى الغتسل فى شيء من الخلق، قال بعض العلماء فى جوابه: إن الله تعالى جعل للأشياء أسباباً، فلا بد من التجنب عن الأسباب القبيحة. أقول: علم قبحه بنهى الشارع عنه.. انتهى كلام أبى الطيب «وقال ابن المبارك: قد وسع فى البول فى الغتسل إذا جرى فيه الماء» قال الحافظ ولى الدين العراقى: حمل جماعة من العلماء هذا الحديث على ما إذا كان الغتسل ليناً وليس فيه منفذ بحيث إذا نزل فيه البول شربته الأرض، وإذا استقر فيها فإن كان صلباً بيلاط ونحوه بحيث يجرى عليه البول ولا يستقر، أو كان فيه منفذ كالبلوعة ونحوها؛ فلا نهى. روى ابن أبى شيبة عن عطاء قال: إذا كان يسيل فلا بأس، وقال ابن ماجه فى سننه: سمعت على بن محمد الطنافسى يقول: إنما هذا فى الحفيرة، فأما اليوم لمغتسلاتهم الحص والقير، فإذا بال فأرسل عليه الماء؛ فلا بأس به، وقال النووى: إنما نهى عن الاغتسال فيه إذا كان صلباً يخاف منه إصابة رشاشة فإن كان لا يخاف ذلك بأن يكون له منفذ أو غير ذلك فلا كراهة، قال الشيخ ولى الدين: وهو عكس ما ذكره الجماعة؛ فإنهم حملوا النهى على الأرض اللينة وحمله هو على الصلبة، وقد ملح هو معنى آخر وهو أنه فى الصلبة يخشى عود الرشاش بخلاف الرخوة، وهم نظروا إلى أنه فى الرخوة يستقر موضعه وفى الصلبة يجرى ولا يستقر، فإذا صب عليه الماء ذهب أثره بالكلية.. انتهى. والذى قاله النووى سبقه إليه صاحب النهاية كما عرفت آنفاً. قلت: والأولى أن يحمل الحديث على إطلاقه ولا يقيد المستحتم بشيء من القيود فيحترز عن البول فى الغتسل مطلقاً سواء كان له مسلك أم لا سواء كان المكان صلباً أو ليناً؛ فإن الوسواس قد يحصل من البول فى الغتسل الذى له مسلك أيضاً، وكذلك قد يحصل الوسواس منه فى الغتسل اللين والصلب كما لا يخفى.

قوله: «حدثنا بذلك» أى: بقول ابن المبارك المذكور «أحمد بن عبدة الأملى» بالمد وضم الميم يكتى أبا جعفر، صدوق من الحادية عشرة، روى عنه داود والترمذى «عن حبان» بكسر الحاء المهملة وشدة الموحدة هو حبان بن موسى بن سوار السلمى أبو محمد المروزى. عن ابن المبارك وأبى حمزة السكرى، وعنه: البخارى ومسلم والترمذى والنسائي، قال ابن معين: لا بأس به، وذكره ابن حبان فى الثقات، كذا فى الخلاصة، وقال الحافظ: ثقة.

(١٨) بَاب مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ [م ١٨ - ت ١٨]

٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَحَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّمَا صَحَّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فَرَعَمَ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَصَحُّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَعَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَحَدِيفَةَ وَزَيْدِ ابْنِ خَالِدٍ وَأَنْسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَابْنِ عُمَرَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ وَتَمَّامِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَظَلَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَوَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ وَأَبِي مُوسَى.

قوله: «باب ما جاء في السواك» هو بكسر السين على الأفصح، ويطلق على الآلة، وعلى الفعل، وهو المراد هنا.

قوله: «حدثنا أبو كريب» هو محمد بن العلاء بن كريب الهمداني الكوفي مشهور بكنيته، ثقة حافظ من العاشرة، روى عنه الأئمة الستة «عن أبي سلمة» هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري.

قوله: «لولا أن أشق على أمتي» أي: لولا أن أثقل عليهم، المشقة وهى الشدة، قاله فى النهاية، يقال: شق عليه أى: ثقل أو حمله من الأمر الشديد ما يشق ويشتد عليه، والمعنى: لولا خشية وقوع المشقة عليهم، أو أن مصدرية فى محل الرفع على الابتداء، والخبر محذوف وجوباً أى: لولا المشقة موجودة «لأمرتهم» أى: وجوباً «بالسواك» أى: باستعمال السواك؛ لأن السواك هو الآلة ويستعمل فى الفعل أيضاً «عند كل صلاة» قال القارى فى المرقاة: أى: عند وضوئها، لما روى ابن خزيمة فى صحيحه والحاكم وقال: صحيح الإسناد، والبخارى تعليقاً فى كتاب الصوم عن أبي

(٢٢) حديث صحيح، وأخرجه: البخارى (٨٨٧)، وأخرجه: ابن ماجه (٢٨٧)، والنسائى (٧)، وأبو داود

هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لولا أن أشق على أمتي؛ لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء»، ولخبر أحمد وغيره: «لولا أن أشق على أمتي؛ لأمرتهم بالسواك عند كل طهور». فتبين موضع السواك عند كل صلاة، والشافعية يجمعون بين الحديثين بالسواك في ابتداء كل منهما، ثم اعلم أن ذكر الوضوء والطهور بيان للمواضع التي يتأكد استعمال السواك فيها، أما أصل استحبابه فلا يتقيد بوقت ولا سبب، نعم باعتبار بعض الأسباب يتأكد استحبابه كتغير الفم بالأكل أو بسكوت طويل ونحوهما، وإنما لم يجعله علماؤنا من سنن الصلاة نفسها؛ لأنه مظنة جراحة اللثة وخروج الدم. وهو ناقض عندنا، فربما يفضى إلى حرج، ولأنه لم يروا أنه عليه الصلاة والسلام استاك عند قيامه إلى الصلاة، فيحمل قوله عليه الصلاة والسلام: «لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» على كل وضوء بدليل رواية أحمد والطبراني: «لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء». أو التقدير: لولا وجود المشقة عليهم بالسواك عند كل صلاة لأمرتهم به لكني لم آمر به لأجل وجودها، وقد قال بعض علمائنا من الصوفية في نصائحه العبادية: ومنها: مداومة السواك لا سيما عند الصلاة، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لولا أن أشق على أمتي؛ لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة، أو عند كل صلاة» رواه الشيخان، وروى أحمد أنه عليه الصلاة والسلام قال: «صلاة بسواك، أفضل من سبعين صلاة بغير سواك». والباء للإلصاق أو المصاحبة وحققتهما فيما اتصل حساً أو عرفاً وكذا حقيقة كلمة مع وعند، والنصوص محمولة على ظواهرها إذا أمكن وقد أمكن هاهنا فلا مساغ إذاً على الحمل على المجاز، أو تقدير مضاف، كيف وقد ذكر السواك عند نفس الصلاة في بعض كتب الفروع المعتبرة؟ قال في التتارخانية نقلاً عن التتمة: ويستحب السواك عندنا عند كل صلاة ووضوء وكل شيء يغير الفم وعند البقطة.. انتهى. وقال الفاضل المحقق ابن الهمام في شرح الهداية: ويستحب في خمسة مواضع: اصفرار السن، وتغير الرائحة، والقيام من النوم، والقيام إلى الصلاة، وعند الوضوء.. انتهى. فظهر أن ما ذكر في الكتب من تصريح الكراهة عند الصلاة معللاً بأنه قد يخرج الدم فينتفض الوضوء ليس له وجه، نعم من يخاف ذلك فليستعمل بالرفق على نفس الأسنان واللسان دون اللثة، وذلك لا يخفى.. انتهى كلام القارى. قلت: حديث أبي هريرة المذكور في الباب ورد بالفاظ، قال المنذرى في الترغيب: عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لولا أن أشق على أمتي؛ لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة». رواه البخارى واللفظ له ومسلم، إلا أنه قال: عند كل صلاة، والنسائي وابن حبان في صحيحه إلا أنه قال: مع الوضوء عند كل صلاة، ورواه أحمد وابن خزيمة في صحيحه، وعندهما: «لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء».. انتهى ما في الترغيب، وذكر الحافظ في بلوغ المرام حديث أبي هريرة بلفظ: «لولا أن أشق على أمتي؛ لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء»، وقال: أخرجه مالك وأحمد والنسائي وصححه ابن خزيمة وذكره البخارى تعليلاً.. انتهى. فلم يحمل قوله صلى الله عليه وسلم: «عند كل صلاة» على كل وضوء كما قال القارى: وغيره يرد عليه ما ذكره بعض علماء الحنفية من الصوفية، ولو يحمل على ظاهره ويقال باستحباب السواك عند نفس الصلاة أيضاً، ويجمع بين الروایتين كما قال الشافعية وبعض العلماء الحنفية من الصوفية لا يرد عليه شيء، وهو الظاهر فهو الراجح؛ فقد حمّله راوية زيد

ابن خلد الجهنى على ظاهره كما رواه الترمذى فى هذا الباب، وروى الخطيب فى كتاب أسماء من روى عن مالك من طريق يحيى بن ثابت عن مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة قال: كان أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم سوكتهم على آذانهم يستنون بها لكل صلاة، وروى عن ابن أبى شيبه عن صالح بن كيسان أن عبادة بن الصامت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يروحون والسواك على آذانهم. قال الشيخ العلامة شمس الحق رحمته الله فى غاية المقصود ما لفظه: وأحاديث الباب مع ما أخرجه مالك وأحمد والنسائى وصححه ابن خزيمة، وذكره البخارى تعليقاً عن أبى هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء»؛ تدل على مشروعية السواك عند كل وضوء وعند كل صلاة، فلا حاجة إلى تقدير العبارة بأن يقال، أى: عند كل وضوء وصلاة، كما قدرها بعض الحنفية، بل فى هذا رد السنة الصحيحة الصريحة، وهى السواك عند الصلاة، وعلل بأنه لا ينبغى عمله فى المساجد؛ لأنه من إزالة المستقذرات، وهذا التعليل مردود؛ لأن الأحاديث دلت على استحبابه عند كل صلاة، وهذا لا يقتضى أن لا يعمل إلا فى المسجد حتى يتمشى هذا التعليل، بل يجوز أن يستاك ثم يدخل المسجد للصلاة، كما روى الطبرانى فى معجمه عن صالح بن أبى صالح، عن زيد بن خالد الجهنى قال: ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من بيته لشيء من الصلوات حتى يستاك.. انتهى. وإن كان فى المسجد فأراد أن يصلى جاز أن يخرج من المسجد، ثم يستاك، ثم يدخل ويصلى، ولو سلم فلا نسلم أنه من إزالة المستقذرات، كيف وقد تقدم أن زيد بن خالد الجهنى كان يشهد الصلوات فى المساجد وسواكه على أذنه موضع القلم من أذن الكاتب، لا يقوم إلى الصلاة إلا استن ثم رده إلى موضعه، وأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سوكتهم خلف آذانهم يستنون بها لكل صلاة، وأن عبادة بن الصامت وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يروحون والسواك على آذانهم.. انتهى. قلت: كلام الشيخ شمس الحق هذا كلام حسن طيب، لكن صاحب الطيب الشدى لم يرضى به فنقل شيئاً منه وترك أكثره، ثم تفوه بما يدل على أنه لم يفهم كلامه المذكور، أوله تعصب شديد يحمله على مثل هذا التفوه. وأما حديث أحمد الذى ذكره القارى بلفظ: «صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك» فلم أقف على هذا اللفظ، نعم روى أحمد وغيره، عن عائشة، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعون ضعفاً» قال المنذرى بعد ذكره: رواه أحمد والبخارى، وأبو يعلى، وابن خزيمة فى صحيحه، وقال: فى القلب من هذا الخير شيء؛ فإنى أخاف أن يكون محمد بن إسحاق لم يسمعه من ابن شهاب، ورواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد، كذا قال محمد بن إسحاق، إنما أخرج له مسلم فى المتابعات، وعن ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لأن أصلى ركعتين بسواك، أحب إلى من أن أصلى سبعين ركعة بغير سواك» رواه أبو نعيم فى كتاب السواك بإسناد جيد، وعن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ركعتان بالسواك، أفضل من سبعين ركعة بغير سواك»، رواه أبو نعيم أيضاً بإسناد صحيح.. انتهى ما فى الترغيب.

قوله: «وأما محمد» بن إسماعيل البخارى «فرغم أن حديث أبى سلمة، عن زيد بن خالد أصح». قال الحافظ فى فتح البارى: حكى الترمذى عن البخارى أنه سأله عن رواية محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة، ورواية محمد بن إبراهيم عن أبى سلمة عن زيد بن خالد، فقال: رواية محمد بن إبراهيم أصح. قال الترمذى: كلا الحديثين صحيح عندي، قلت: رجح البخارى عن طريق محمد بن إبراهيم لأمرين: أحدهما: أن فيه قصة، وهى قول أبى سلمة، فكان زيد بن خالد يضع السواك منه موضع القلم من أذن الكاتب، فكلما قام إلى الصلاة استاك، ثانيهما: أنه توبع فأخرج الإمام أحمد من طريق يحيى بن أبى كثير: حدثنا أبو سلمة عن زيد بن خالد، فذكر نحوه.. انتهى كلام الحافظ.

قوله: «وفى الباب عن أبى بكر الصديق، وعلى وعائشة، وابن عباس وحذيفة، وزيد بن خالد وأنس، وعبد الله بن عمرو، وأم حبيبة، وابن عمر وأبى أمامة، وأبى أيوب وتمام بن عباس، وعبد الله بن حنظلة، وأم سلمة ووائل، وأبى موسى». أما حديث أبى بكر رضى الله عنه: فأخرجه أحمد وأبو يعلى مرفوعاً بلفظ: «السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب» قال الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد: رجاله ثقات إلا أن عبد الله بن محمد لم يسمع من أبى بكر، وأما حديث على: فأخرجه الطبرانى فى الأوسط بلفظ: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لولا أن أشق على أمتى؛ لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء». قال الهيثمى: فيه ابن إسحاق، وهو ثقة مدلس، وقد صرح بالتحديث وإسناده حسن.. انتهى وقد حسن إسناده أيضاً المنذرى فى الترغيب. وأما حديث عائشة: فأخرجه النسائى وابن خزيمة، وابن حبان فى صحيحيهما بمثل حديث أبى بكر المذكور، وأخرجه البخارى معلقاً مجزوماً. قال المنذرى: وتعليقات البخارى المحرومة صحيحة.. انتهى. ولعائشة أحاديث أخرى فى السواك، وأما حديث ابن عباس: فأخرجه الطبرانى فى الكبير والأوسط بمثل حديث أبى بكر المذكور، وزاد فيه «وبجلاة للبصر» ولا بن عباس أحاديث أخرى فى السواك، وأما حديث حذيفة: فأخرجه الشيخان بلفظ: كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا قام للتهجد من الليل يشوس فاه بالسواك، وأما حديث زيد بن خالد: فأخرجه أبو داود والترمذى، وأما حديث أنس: فأخرجه البخارى بلفظ: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لقد أكثرت عليكم فى السواك» ولأنس أحاديث فى السواك، وأما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه أبو نعيم فى كتاب السواك بلفظ: «لولا أن أشق على أمتى؛ لأمرتهم بالسواك بالأسحار». وفى إسناده ابن لهيعة، وأما حديث أم حبيبة: فأخرجه أحمد وأبو يعلى بلفظ قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لولا أن أشق على أمتى؛ لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» قال الهيثمى: رجاله ثقات، وأما حديث ابن عمر: فأخرجه أحمد مرفوعاً بلفظ: «عليكم بالسواك؛ فإنه مطيبة للفم، مرضاة للرب تبارك وتعالى»، وفى إسناده ابن لهيعة، ولا بن عمر أحاديث أخرى فى السواك، وأما حديث أبى أمامة: فأخرجه ابن ماجه مرفوعاً بلفظ: «تسوكوا؛ فإن السواك مطهرة للفم، مرضاة للرب، ما جاءنى جبريل إلا أوصانى بالسواك» الحديث، وأما حديث أبى أيوب: فأخرجه أحمد والترمذى مرفوعاً بلفظ: «أربع من سنن المرسلين: الختان والتعطر والسواك والنكاح» وأما حديث تمام بن

عباس: فأخرجه أحمد والطبراني في الكبير مرفوعاً بلفظ: «ما لكم تدخلون على قلحاً، استاكوا؛ فلولا أن أشق على أمتي؛ لأمرتهم بالسواك عند كل طهور» هذا لفظ الطبراني، قال الهيثمي: فيه أبو على الصيقل وهو مجهول، وأما حديث عبد الله بن حنظلة: فلم أقف عليه، وأما حديث أم سلمة: فأخرجه الطبراني، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما زال جبريل يوصيني بالسواك حتى خفت على أضراسي». قال المنذرى: إسناده لين، وأما حديث واثلة وهو ابن الأسقع: فأخرجه أحمد والطبراني مرفوعاً بلفظ: قال: «أمرت بالسواك؛ حتى خشيت أن يكتب علي» قال المنذرى فيه ليث بن سليم، وأما حديث أبي موسى: فأخرجه الشيخان في السواك على طرف اللسان. اعلم أنه قد جاء في السواك أحاديث كثيرة عن هؤلاء الصحابة المذكورين وغيرهم رضوان الله عليهم في الصحاح وغيرها، ذكرها الحافظ عبد العظيم المنذرى في الترغيب والحافظ الهيثمي في موضعين من كتابه مجمع الزوائد والحافظ ابن حجر في التلخيص والشيخ على المتقى في كنز العمال، من شاء الاطلاع عليها فليرجع إلى هذه الكتب.

٢٣ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَلَأَخَّرْتُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ» قَالَ: فَكَانَ زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ يَشْهَدُ الصَّلَوَاتِ فِي الْمَسْجِدِ وَسِوَاكُهُ عَلَى أُذُنِهِ مَوْضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أُذُنِ الْكَاتِبِ، لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ إِلَّا أُسْتَنَّ، ثُمَّ رَدَّ إِلَى مَوْضِعِهِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قوله: «نا عبدة» تقدم «عن محمد بن إبراهيم» بن الحارث بن خالد التيمي أبو عبد الله المدني، ثقة له أفراد من الرابعة، روى عن أنس وجابر وغيرهما، وعنه: يحيى بن أبي كثير وابن إسحاق وعدة، قال ابن سعد: كان فقيهاً محدثاً، وقال أحمد: يروى مناكير، ووثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن خراش، توفي سنة ١٢٠ عشرين ومائة.

قوله: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك» أي: بفرضيته، أي: لولا مخافة المشقة عليهم بالسواك عند كل صلاة لأمرت به وفرضت عليهم، لكن لم أمر به ولم أفرض عليهم لأجل خوف المشقة، قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة: اختلف العلماء في السواك، فقال إسحاق: إنه واجب ومن تركه عمداً أعاد الصلاة، وقال الشافعي: سنة من سنن الوضوء، واستحبه مالك في كل حال يتغير فيه الفم، وأما من أوجبه فظاهر الأحاديث تبطل قوله، فأما القول بأنه سنة أو مستحب فمتعارف، وكونه سنة أقوى.. انتهى «ولأخرت العشاء إلى ثلث الليل» يأتي الكلام عليه في موضعه «قال» أي: أبو سلمة «فكان زيد بن خالد» راوى الحديث «يشهد الصلوات» أي:

الخمس أى: يحضرها «فى المسجد» للجماعة «وسواكه على أذنه» بضم الذال ويسكن والجملة حال «موضع القلم من أذن الكاتب» أى: والحال أن سواكه كان موضوعاً على أذنه موضع القلم من أذن الكاتب «لا يقوم إلى الصلاة إلا استن» أى: استاك، والاستن استعمال السواك «ثم رده» أى: السواك «إلى موضعه» أى: من الأذن، وفى رواية أبى داود: قال أبو سلمة: فرأيت زيدا يجلس فى المسجد وإن السواك من أذنه موضع القلم من أذن الكاتب. فكلما قام إلى الصلاة استاك، قال القارى فى المرقاة: قد انفرد زيد بن خالد به فلا يصلح حجة، أو استاك لطهارتها.. انتهى. قلت: فيه أنه لم ينفرد به زيد بن خالد كما عرفت، ثم صنيعه هذا يدل عليه ظاهر حديث الباب وليس ينفيه شيء من الأحاديث المرفوعة، فكيف لا يكون حجة؟. قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه أبو داود.

(١٩) بَاب مَا جَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَمَائِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا

[١٩م - ١٩ت]

٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ أَحْمَدُ بْنُ بَكَّارٍ الدَّمَشْقِيُّ - يُقَالُ: هُوَ مِنْ وَلَدِ بُسْرِ بْنِ أَرْطَاةَ صَاحِبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا يَدْخُلْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يُفْرِغَ عَلَيْهَا مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ».

وفى الباب عن ابن عمر وجابر وعائشة.

قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن صحيح.

قال الشافعي: وأحب لكل من استيقظ من النوم قائله كانت أو غيرها أن لا يدخل يده فى وضوئه حتى يغسلها، فإن أدخل يده قبل أن يغسلها كرهت ذلك له، ولم يفسد ذلك الماء إذا لم يكن على يديه نجاسة.

وقال أحمد بن حنبل: إذا استيقظ من النوم من الليل فأدخل يده فى وضوئه قبل أن يغسلها فأعجب إلي أن يهريق الماء.

(٢٤) حديث صحيح، وأخرجه: البخارى (١٦٢) بأطول منه، ولكن ليس فيه ذكر عدد الغسل، وأخرجه:

مسلم (٨٧، ٨٨)، وأبو داود (١٠٣، ١٠٥)، وابن ماجه (٣٩٣).

وَقَالَ إِسْحَقُ: إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنَ النَّوْمِ بِاللَّيْلِ، أَوْ بِالنَّهَارِ فَلَا يُدْخِلُ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا.

قوله: «حدثنا أبو الوليد أحمد بن بكار» بفتح الموحدة وتشديد الكاف، هو أحمد بن عبد الرحمن بن بكار بن عبد الملك بن الوليد بن أبي أرتأة، قال الحافظ: صدوق وتكلم فيه بلا حجة «من ولد بسر بن أرتأة» بضم الواو وسكون اللام جمع ولد، بسر بضم الموحدة وسكون المهملة، ويقال له: بسر بن أبي أرتأة، «قال: نا الوليد بن مسلم» القرشي. مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، روى عن ابن عجلان والأوزاعي وغيرهما، وعنه: أحمد وإسحاق وابن المديني وخلق، مات سنة ١٩٥ خمس وتسعين ومائة «عن الأوزاعي» اسمه عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الفقيه ثقة جليل، قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً فاضلاً خيراً كثير الحديث والعلم والفقه، قال إسحاق: إذا اجتمع الأوزاعي والثوري ومالك على الأمر فهو سنة: مات سنة ١٥٧ سبع وخمسين ومائة «عن الزهري» اسمه محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب ابن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، وكنيته أبو بكر الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه وهو من رعوس الطبقة الرابعة، كذا في التقريب، ومحمد بن مسلم هذا معروف بالزهري وابن شهاب «عن سعيد بن المسيب» بن حزن أبي وهب بن عمرو القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية، قال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه، مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين، كذا في التقريب «وأبي سلمة» هو ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، أحد الأعلام، قال عمرو بن علي: ليس له اسم، روى عن أبيه وأسماء بن زيد وأبي أيوب وأبي هريرة وغيرهم، وعنه: ابنه عمر وعروة والأعرج والزهري وغيرهم، قال ابن سعد: كان ثقة فقيهاً كثير الحديث، مات سنة ٩٤ أربع وتسعين، وكان مولده في بضع وعشرين.

قوله: «إذا استيقظ أحدكم من الليل» كذا في رواية الترمذي وابن ماجه، وفي رواية الشيخين: «إذا استيقظ أحدكم من نومه» وليس في روايتهما من الليل «فلا يدخل» من الإدخال، وفي رواية الشيخين: «فلا يغمس يده في الإناء» أي: في إناء الماء «حتى يفرغ» من الإفرغ أي: حتى يصب الماء «عليها» أي: على يده «مرتين أو ثلاثاً» وفي رواية مسلم وغيره: «حتى يغسلها ثلاثاً»، وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني: «حتى يغسلها ثلاث مرات» «فإنه لا يدرى أين باتت يده» روى النووي عن الشافعي وغيره من العلماء: أن أهل الحجاز كانوا يستنجون بالحجارة وبلادهم حارة فإذا ناموا عرقوا، فلا يؤمن أن تطوف يده على موضع النجاسة أو على بثرة أو قملة، والنهي عن الغمس قبل غسل اليد مجمع عليه، لكن الجماهير على أنه نهى تنزيه لا تحريم، فلو غمس لم يفسد الماء ولم يأتّم الغامس، وقال التوربشتي: هذا في حق من بات مستنجياً بالأحجار معروياً، ومن بات على خلاف ذلك ففي أمره سعة، ويستحب له أيضاً غسلها؛ لأن السنة إذا وردت لمعنى لم تكن لتزول بزوال ذلك المعنى؛ كذا في المرقاة.

قوله: «وفي الباب عن ابن عمر وجابر وعائشة» أما حديث ابن عمر: فأخرجه الدارقطني وقال: إسناده حسن ولفظه: «إذا استيقظ أحدكم من منامه، فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات؛ فإنه لا يدرى أين بات يده، أو أين طافت يده»، وأما حديث جابر: فأخرجه ابن ماجه والدارقطني، وأما حديث عائشة: فأخرجه ابن أبي حاتم في العلل وحكى عن أبيه أنه وهم، كذا في النيل.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان وغيرهما.

قوله: «قال الشافعي: وأحب لكل من استيقظ من النوم قائلة كانت أو غيرها، أن لا يدخل يده في وضوئه؛ فإن أدخل يده قبل أن يغسلها كرهت ذلك له، ولم يفسد ذلك الماء إذا لم يكن على يده نجاسة» فحمل الشافعي حديث الباب على الاستحباب، وهو قول الجمهور. قال ابن تيمية في المنتقى: وأكثر العلماء حملوا هذا؛ يعني حديث الباب على الاستحباب، مثل ما روى أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا استيقظ أحدكم من منامه؛ فليستنثر ثلاث مرات؛ فإن الشيطان يبيت على خياشيمه»، متفق عليه.. انتهى. قال الشوكاني في النيل: وإنما مثل المصنف محل النزاع بهذا الحديث؛ لأنه قد وقع الاتفاق على عدم وجوب الاستنثار عند الاستيقاظ ولم يذهب إلى وجوبه أحد.. انتهى. وقال أحمد ابن حنبل: إذا استيقظ من الليل فأدخل يده في وضوئه قبل أن يغسلها فأعجب إلى أن يهريق الماء. قال في المرقاة: ذهب الحسن البصري والإمام أحمد في إحدى الروايتين إلى الظاهر وحكما بنجاسة الماء، كذا نقله الطيبي. قال الشمني: عن عروة بن الزبير وأحمد ابن حنبل وداود أنه يجب على المستيقظ من نوم الليل غسل اليدين لظاهر الحديث.. انتهى ما في المرقاة. وقال النووي في شرح مسلم تحت حديث الباب: فيه النهي عن غمس اليد في الإناء قبل غسلها، وهذا مجمع عليه لكن الجماهير من العلماء المتقدمين والمتأخرين على أنه نهى تنزيه لا تحريم، فلو خالف وغمس لم يفسد الماء ولم يأت الغمس، وحكى أصحابنا عن الحسن البصري أنه ينجس إن كان قام من نوم الليل، وحكاه أيضاً عن إسحاق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبري وهو ضعيف جداً؛ فإن الأصل في الماء واليد الطهارة فلا ينجس بالشك، وقواعد الشرع متظاهرة على هذا. قال: ثم مذهبنا ومذهب المحققين أن هذا الحكم ليس مخصوصاً بالقيام من النوم، بل المعتبر فيه الشك في نجاسة اليد، فمتى شك في نجاستها كره له غمسها في الإناء قبل غسلها، سواء قام من نوم الليل أو النهار أو شك في نجاستها من غير نوم، وهذا مذهب العلماء، وحكى عن أحمد بن حنبل رواية: أنه إن قام من نوم الليل كره كراهة تحريم، وإن قام من نوم النهار كره كراهة تنزيه. ووافقه عليه داود الظاهري اعتماداً على لفظ المبيت في الحديث، وهذا مذهب ضعيف جداً؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم نبه على العلة بقوله: فإنه لا يدرى أين بات يده، ومعناه: أنه لا يأمن النجاسة على يده، أو هذا عام لوجود احتمال النجاسة في نوم الليل والنهار وفي اليقظة، وذكر الليل أولاً لكونه الغالب ولم يقتصر عليه خوفاً من توهم أنه مخصوص به بل ذكر العلة بعده.. انتهى كلام النووي. «وقال إسحاق» هو ابن راهويه «إذا استيقظ من النوم بالليل أو النهار؛ فلا يدخل يده في وضوئه حتى يغسلها» فلم يخص إسحاق بن راهويه الحكم بالاستيقاظ من نوم الليل كما

نخصه به الإمام أحمد. قلت: القول الراجح عندي هو ما ذهب إليه إسحاق، والله تعالى أعلم. وأما إذا أدخل يده في الإناء قبل غسلها، فهل صار الماء نجساً أم لا؟ فالظاهر أن الماء صار مشكوكاً، فحكمه حكم الماء المشكوك، والله تعالى أعلم. واعلم أن الجمهور اعتذروا عن حمل حديث الباب على الوجوب بأعذار لا يطمئن بواحد منها قلبي، فمن اطمأن بها قلبه فليقل بما قال به الجمهور.

(٢٠) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ [م ٢٠ - ت ٢٠]

٢٥ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَيَشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْعَقَدِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ أَبِي ثِفَالٍ الْمُرِّيِّ، عَنْ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ، عَنْ جَدَّتِهِ، عَنْ أَبِيهَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأَنْسٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا لَهُ إِسْنَادٌ حَسَنٌ. وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَامِداً أَعَادَ الْوُضُوءَ، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا، أَوْ مُتَأَوِّلاً أَجْزَأُهُ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَرَبَاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَدَّتِهِ، عَنْ أَبِيهَا. وَأَبُوهَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نَفِيلٍ.

وَأَبُو ثِفَالٍ الْمُرِّيُّ اسْمُهُ: ثُمَامَةُ بْنُ حُصَيْنٍ. وَرَبَاحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ حُوَيْطِبٍ، مِنْهُمْ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حُوَيْطِبٍ فَنَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ.

قوله: «باب في التسمية عند الوضوء» ورد في هذا الباب أحاديث كثيرة واختلف أئمة الحديث في صحتها وضعفها، فقال بعضهم: كل ما روى في هذا الباب فهو ليس بقوى، وقال بعضهم: لا يخلو هذا الباب من حسن صريح وصحيح غير صريح. وقال الحافظ ابن حجر: والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً.. انتهى. قلت: الأمر كما قال الحافظ، ومقتضى أحاديث الباب هو الوجوب، والله تعالى أعلم.

قوله: «حدثنا نصر بن علي» بن نصر بن علي الجهضمي، ثقة ثبت طلب للقضاء فامتنع، من العاشرة، كذا في التقريب، وقال في الخلاصة: أحد أئمة البصرة روى عن العتمر ويزيد بن زريع وابن عيينة وخلق، وعنه: - يعني الأئمة الستة - قال أبو حاتم: هو عندى أوثق من الفلاس وأحفظ، قال البخارى: مات سنة ٢٥٠ خمسين ومائتين. «وبشر بن معاذ» البصرى الضرير يكنى أبا سهل، صدوق من العاشرة «والعقدى» بفتح المهملة والقاف «نا بشر بن الفضل» بن لاحق الرقاشى أبو إسماعيل البصرى، ثقة ثبت عابد من الثامنة. «عن عبد الرحمن بن حرملة» بن عمرو ابن سنة الأسلمى المدنى، صدوق ربما أخطأ «عن أبي ثغال» بكسر المثلثة بعدها فاء «المرى» بضم الميم وتشديد الراء اسمه ثامة بن وائل بن حصين، وقد ينسب لجدّه، وقيل: اسمه وائل بن هاشم بن حصين وهو مشهور بكنيته، مقبول من الخامسة، كذا في التقريب، وقال في الخلاصة: قال البخارى: فى حديثه نظر.. انتهى، كذا فى الخلاصة. «عن رباح بن عبد الرحمن بن أبى سفيان بن حويطب» بفتح الراء وبالموحدة المدنى قاضيه، قال فى التقريب: مقبول. «عن جدته» وفى رواية الحاكم: حدثنى جدتى أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو، أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الحافظ فى التقريب: أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل لم تسم فى الكتابين - يعنى جامع الترمذى وسنن ابن ماجه - وسماها البيهقى، ويقال: إن لها صحبة.. انتهى. وذكرها الحافظ الذهبى فى الميزان فى النسوة المجهولات «عن أبيها» هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوى أبو الأعور، أحد العشرة.

قوله: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه» قال الشاه ولى الله الدهلوى فى كتابه حجة الله البالغة: هو نص على أن التسمية ركن أو شرط، ويحتمل أن يكون المعنى: لا يكمل الوضوء، لكن لا أرتضى. يمثل هذا التأويل، فإنه من التأويل البعيد الذى يعود بالمخالفة على اللفظ.. انتهى. قلت: لا شك فى أن هذا الحديث نص على أن التسمية ركن للوضوء أو شرط له؛ لأن ظاهر قوله: لا وضوء، أنه لا يصح ولا يوجد، إذ الأصل فى النفى الحقيقة، قال القارى فى المرقاة: قال القاضى: هذه الصيغة حقيقة فى نفى الشيء ويطلق مجازاً على الاعتداد به لعدم صحته، كقوله عليه الصلاة والسلام: «لا صلاة إلا بطهور»، وعلى نفى كماله كقوله عليه الصلاة والسلام: «لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد»، وهاتنا محمولة على نفى الكمال خلافاً لأهل الظاهر، لما روى ابن عمر وابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم قال: «من تَوَضَّأَ وذكر اسم الله؛ كان طهوراً لجميع بدنه، ومن تَوَضَّأَ ولم يذكر اسم الله عليه؛ كان طهوراً لأعضاء وضوئه» والمراد بالطهارة: الطهارة من الذنوب لأن الحدث لا يتجزأ.. انتهى. قلت: حديث ابن عمر وابن مسعود هذا ضعيف، رواه الدارقطنى والبيهقى من حديث ابن عمر، وفيه أبو بكر الداهرى عبد الله بن الحكم وهو متروك ومنسوب إلى الوضع، ورواه الدارقطنى والبيهقى أيضاً من حديث أبى هريرة، وفيه مرداس بن محمد ابن عبد الله بن أبان عن أبيه وهما ضعيفان، ورواه الدارقطنى والبيهقى أيضاً من حديث ابن مسعود، وفى إسناده يحيى بن هشام السمسار وهو متروك، فالحديث لا يصلح للاحتجاج فلا يصح الاستدلال به، على أن النفى فى قوله صلى الله عليه وسلم: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»،

محمول على نفى الكمال. فإن قلت: قد صرح ابن سيد الناس في شرح الترمذى بأنه قد روى في بعض الروايات لا وضوء كاملاً، وقد استدل به الرافعى فهذه الرواية صريحة في أن المراد في قوله: لا وضوء، في حديث الباب نفى الكمال. قلت: قال الحافظ في التلخيص: لم أره هكذا.. انتهى. فلا يعلم حال هذه الرواية كيف هي صالحة للاحتجاج أم لا، والله تعالى أعلم.

قوله: «في الباب عن عائشة وأبي هريرة وأبي سعيد الخدرى وسهل بن سعد وأنس» أما حديث عائشة: فأخرجه البزار وأبو بكر بن أبى شيبة في مسنديهما وابن عدى وفي إسنادة حارثة ابن محمد وهو ضعيف، وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذى فى العلل والدارقطنى وابن السكن والحاكم والبيهقى من طريق محمد بن موسى المخزومى عن يعقوب ابن سلمة عن أبيه عن أبى هريرة بهذا اللفظ، ورواه الحاكم من هذا الوجه، فقال: يعقوب بن أبى سلمة وادعى أنه الماجشون وصححه لذلك فوهم. والصواب أنه الليثى، قال الحافظ: قال البخارى: لا يعرف له سماع من أبيه ولا لأبيه من أبى هريرة، وأبو ذكره ابن جبان فى الثقات وقال: ربما أخطأ وهذه عبارة عن ضعفه، فإنه قليل الحديث جدا ولم يرو عنه سوى ولده، فإذا كان يخطئ مع قلة ما روى فكيف يوصف بكونه ثقة، قال ابن الصلاح: انقلب إسنادة على الحاكم فلا يحتج لثبوته بتخرجه له، وتبعه النووى وله طرق أخرى كلها ضعيفة. وأما حديث أبى سعيد الخدرى: فأخرجه أحمد والدارقطنى والترمذى فى العلل وابن ماجه وابن عدى وابن السكن والبزار والدارقطنى والحاكم والبيهقى بلفظ حديث الباب، وزعم ابن عدى أن زيد بن الحباب تفرد به عن كثير بن زيد، قال الحافظ: وليس كذلك فقد رواه الدارقطنى من حديث أبى عامر العقدى وابن ماجه من حديث أبى أحمد الزهرى وكثير بن زيد، قال ابن معين: ليس بالقوى، وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين، وقال أبو حاتم: صالح الحديث ليس بالقوى يكتب حديثه وكثير بن زيد رواه عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبى سعيد وربيح، قال أبو حاتم: شيخ، وقال البخارى: منكر الحديث، وقال أحمد: ليس بالمعروف، وقال المروزى: لم يصححه أحمد، وقال: ليس فيه شيء يثبت، وقال البزار: كل ما روى فى هذا الباب فليس بقوى، وذكر أنه روى عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة وقال العقيلي: الأسانيد فى هذا الباب فيها لين وقد قال أحمد بن حنبل: إنه أحسن شيء فى هذا الباب، وقد قال أيضاً: لا أعلم فى التسمية حديثاً صحيحاً وأقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيع، وقال إسحاق: هذا يعنى حديث أبى سعيد أصح ما فى الباب، وأما حديث سهل بن سعد: فأخرجه ابن ماجه والطبرانى، وفيه عبد المهيم بن عباس بن سهل بن سعد بن سعد وهو ضعيف، وتابعه أخوه أبى بن عباس وهو مختلف فيه، وأما حديث أنسن: فأخرجه عبد الملك بن حبيب الأندلسى وعبد الملك شديد الضعف.

قوله: «قال أحمد: لا أعلم فى هذا الباب حديثاً له إسناد جيد» وقال البزار: كل ما روى فى هذا الباب فليس بقوى. قلت: أحاديث هذا الباب كثيرة يشد بعضها بعضاً فمجموعها يدل أن لها أصلاً، قال الحافظ ابن حجر: والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً،

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال، وقال ابن سيد الناس: فى شرح الترمذى: لا يخلو هذا الباب من حسن صريح وصحيح غير صريح.. انتهى، وقال الحافظ المنذرى فى الترغيب: وفى الباب أحاديث كثيرة لا يسلم شيء منها عن مقال، وقد ذهب الحسن وإسحاق بن راهويه وأهل الظاهر إلى وجوب التسمية فى الوضوء حتى إنه إذا تعمد تركها؛ أعاد الوضوء، وهو رواية عن الإمام أحمد، ولا شك أن الأحاديث التى وردت فيها وإن كان لا يسلم شيء منها عن مقال؛ فإنها تتعاضد بكثرة طرقها وتكتسب قوة.. انتهى كلام المنذرى، وحديث الباب، أعنى حديث سعيد بن زيد أخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه والبخارى والدارقطنى والعقلى والحاكم وأعل بالاختلاف والإرسال، وفى إسناده أبو ثفال عن رباح مجهولان، فالحديث ليس بصحيح، قاله أبو حاتم وأبو زرعة، وقد أطل الكلام على حديث سعيد بن زيد هذا، الحافظ ابن حجر فى التلخيص.

قوله: «وقال إسحاق: إن ترك التسمية عامداً؛ أعاد الوضوء؛ وإن كان ناسياً أو متأولاً؛ أجزأه» فعند إسحاق: التسمية واجب فى الوضوء، وهو قول الظاهرية وإحدى الروايتين عن أحمد ابن حنبل، واختلفوا هل هى واجبة مطلقاً أو على الذكر، فعند إسحاق على الذكر، وعند الظاهرية مطلقاً وذهبت الشافعية والحنفية ومالك وربيعة إلى أنها سنة، واحتج الأولون بأحاديث الباب، واحتج الآخرون بحديث ابن عمر مرفوعاً «من توضأ وذكر اسم الله كان طهوراً لجميع بدنه» الحديث وقد تقدم، وقد عرفت أنه ضعيف لا يصلح للاحتجاج.

قوله: «قال محمد بن إسماعيل: أحسن شيء فى هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن» يعنى حديث سعيد بن زيد المذكور فى هذا الباب، وقال أحمد: أقوى شيء فيه حديث كثير بن زيد عن ربيع - يعنى حديث أبى سعيد - وسئل إسحاق بن راهويه: أى: حديث أصح فى التسمية؟ فذكر حديث أبى سعيد.

قوله: «وأبو ثفال المرى اسمه ثمامة» بضم المثلة «بن حصين» بالتصغير، وحصين جد أبى ثفال واسم أبيه وائل كما تقدم فنسبه إلى جده أى: إلى جده الأعلى.

٢٦ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عِيَّاضٍ، عَنْ أَبِي ثَفَالٍ الْمُرِّيِّ، عَنْ رِبَاحِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ حُوَيْطِبٍ، عَنْ جَدِّهِ بِنْتِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مِثْلُهُ.

(٢١) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ [م ٢١ - ت ٢١]

٢٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَجَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَشِرْ، وَإِذَا اسْتَجْمَرْتَ فَأَوْتِرْ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَلَقِيْطِ بْنِ صَبْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْمِقْدَامِ ابْنِ مَعْدِي كَرِبَ وَوَائِلِ ابْنِ حُجْرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ قَيْسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَنْ تَرَكَ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: إِذَا تَرَكَهُمَا فِي الْوُضُوءِ حَتَّى صَلَّى أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَرَأَوْا ذَلِكَ فِي الْوُضُوءِ وَالْجَنَابَةِ سَوَاءً، وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَقَالَ أَحْمَدُ: الْإِسْتِنْشَاقُ أَوْكَدُ مِنَ الْمَضْمُضَةِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُعِيدُ فِي الْجَنَابَةِ، وَلَا يُعِيدُ فِي الْوُضُوءِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَبَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يُعِيدُ فِي الْوُضُوءِ، وَلَا فِي الْجَنَابَةِ؛ لِأَنَّهُمَا سُنَّةٌ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَحِبُّ الْإِعَادَةُ عَلَى مَنْ تَرَكَهُمَا فِي الْوُضُوءِ، وَلَا فِي الْجَنَابَةِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي آخِرِهِ.

قوله: «باب ما جاء في المضمضة والاستنشاق» أصل المضمضة في اللغة التحريك، ومنه: مضمض النعاس في عينيه إذا تحركنا بالنعاس، ثم اشتهر استعماله في وضع الماء في الفم وتحريكه، وأما معناه في الوضوء الشرعي فأكماله أن يضع الماء في الفم ثم يديره ثم يمجه، كذا في الفتح والاستنشاق هو إدخال الماء في الأنف.

قوله: «وجرير» هو ابن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي نزيل الرى وقاضيه، ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، مات سنة ١٨٨ ثمان وثمانين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة. «عن منصور» بن المعتمر بن عبد الله السلمى الكوفى؛ ثقة ثبت وكان لا يدلس، من طبقة الأعمش، مات سنة ١٣٢ اثنتين وثلاثين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة أيضاً «عن هلال بن يساف» قال في التقريب: بكسر التحتية، وكذا في القاموس، وقال الخزرجى: يفتح

التحتية، الأشجعي مولاهم، ثقة من أوساط التابعين «عن سلمة بن قيس» الأشجعي صحابي سكن الكوفة.

قوله: «إذا توضأت فانتثر» قال في القاموس: استنثر: استنشق الماء ثم استخرج بنفس الأنف كانتثر.. انتهى، وقال الحافظ: الاستنثار هو طرح الماء الذي يستنشق المتوضئ، أى: يجذبه بريح أنفه لتنظيف ما فى داخله فيخرجه بريح أنفه سواء كان بإعانة يده أم لا، وحكى عن مالك كراهية فعله بغير إعانة اليد، لكونه يشبه فعل الدابة، والمشهور عدم الكراهة وإذا استنثر بيده فالمستحب أن يكون باليسرى. بوب عليه النسائي وأخرجه مقيداً بها من حديث على.. انتهى. «وإذا استجمرت» أى: إذا استعملت الجمار، وهى الحجارة الصغار فى الاستنجاء «فأوتر» أى: ثلاثاً أو خمساً، ووقع فى رواية أبى هريرة: «من استجمر فليوتر؛ من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج» أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه. قال الحافظ فى الفتح: وهذه الزيادة حسنة الإسناد، وأخذ بهذه الرواية أبو حنيفة ومالك فقالوا: لا يعتبر العدد بل المعتبر الإيتار، وأخذ الشافعى وأحمد وأصحاب الحديث بحديث سلمان عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «لا يستنج أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار». رواه مسلم، فاشتروا أن لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الإنقاء وإذا لم يحصل بها فيزاد حتى ينقى، ويستحب حينئذ الإيتار لقوله: «من استجمر فليوتر» وليس بواجب لقوله: «من لا فلا حرج» وبهذا يحصل الجمع بين الروايات فى هذا الباب.. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن عثمان ولقيط بن صبرة وابن عباس والمقدام بن معد يكر ب ووائل بن حجر» أما حديث عثمان: فأخرجه الشيخان، وأما حديث لقيط بن صبرة: فأخرجه أحمد وأهل السنن الأربع والشافعى وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقى. وفيه: «وبالغ فى الاستنشاق؛ إلا أن تكون صائماً»، وفى رواية من هذا الحديث: «إذا توضأت فمضمض». أخرجه أبو داود وغيره. قال الحافظ فى الفتح: إن إسنادها صحيح، وقد رد الحافظ فى التلخيص ما أعل به حديث لقيط بن صبرة من أنه لم يرو عن عاصم بن لقيط بن صبرة إلا إسماعيل بن كثير وقال: ليس بشيء؛ لأنه روى عنه غيره. وصححه الترمذى والبغوى وغيرهما بالأسانيد الصحيحة، وقال النووى: هو حديث صحيح رواه أبو داود والترمذى وغيرهما بالأسانيد الصحيحة. وأما حديث ابن عباس: فأخرجه أبو داود وابن ماجه وابن الجارود والحاكم وصححه ابن القطان ولفظه: استنثروا مرتين بالغتين أو ثلاثاً، كذا فى التلخيص، وأما حديث المقدام بن معد يكر ب: فأخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى، وأما حديث وائل بن حجر: فأخرجه الطبرانى فى الكبير والبخارى وفيه سعيد بن عبد الجبار، قال النسائي: ليس بالقوى، وذكره ابن حبان فى الثقات، وفى مسند البزار والطبرانى: محمد بن حجر وهو ضعيف، كذا فى مجمع الزوائد ص ٩٤ ج ١، وفى الباب أحاديث أخرى منها حديث أبى هريرة: «إذا توضأ أحدكم؛ فليجعل فى أنفه ماء، ثم لينثر»، أخرجه الشيخان.

قوله: «حديث سلمة بن قيس حديث حسن صحيح» وأخرجه النسائي.

قوله: «فقال طائفة منهم: إذا تركهما في الوضوء حتى صلى؛ أعاد، ورأوا ذلك في الوضوء والجنابة سواء، وبه يقول ابن أبي ليلى وعبد الله بن المبارك وأحمد وإسحاق». واستدلوا بأحاديث الباب، وقولهم هو الراجح لثبوت الأمر بهما، والأصل في الأمر الوجوب، مع ثبوت مواظبته صلى الله عليه وسلم عليهما. «وقال أحمد: الاستنشاق أؤكد من المضمضة» لما ورد في حديث لقيط بن صبرة: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً». «وقالت طائفة من أهل العلم: يعيد في الجنابة ولا يعيد في الوضوء، وهو قول سفيان الثوري وبعض أهل الكوفة» وهو قول أبي حنيفة ومن تبعه، فعند هؤلاء المضمضة والاستنشاق ستان في الوضوء، وواجبان في غسل الجنابة، واستدلوا على عدم الوجوب في الوضوء بحديث: «عشر من سنن المرسلين» وقد رده الحافظ في التلخيص وقال: إنه لم يرد بلفظ: عشر من السنن، بل بلفظ: «من الفطرة» ولو ورد لم ينتهز دليلاً على عدم الوجوب؛ لأن المراد به السنة أى: الطريقة لا السنة بالمعنى الأصولي، واستدلوا أيضاً بحديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «المضمضة والاستنشاق سنة» رواه الدارقطني، قال الحافظ وهو حديث ضعيف، واستدلوا أيضاً بما رواه الترمذي وحسنه وصححه الحاكم من قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي: «توضأ كما أمرك الله» فأحاله على الآية وليس فيها ذكر المضمضة والاستنشاق والاستنثار، ورد بأن الأمر بغسل الوجه أمر بها، وبأن وجوبها ثبت بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، والأمر منه أمر من الله تعالى بدليل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾. قوله: «وقالت طائفة: لا يعيد في الوضوء، ولا في الجنابة... إلخ» ليس لهذه الطائفة دليل صحيح، وقد اعترف جماعة من الشافعية وغيرهم بضعف دليل من قال بعدم وجوب المضمضة والاستنشاق والاستنثار، قاله في النيل، والله تعالى أعلم.

(٢٢) بَابُ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ [م ٢٢ - ت ٢٢]

٢٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَضْمُضًا وَاسْتِنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ، فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ وَأَبْنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، وَلَمْ يَذْكُرُوا هَذَا الْحَرْفَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَخَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثِقَةٌ حَافِظٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْمَضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ يُجْزِئُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَفْرِيقُهُمَا أَحَبُّ إِلَيْنَا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ جَمَعَهُمَا فِي كَفِّ وَاحِدٍ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ فَرَّقَهُمَا فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

قوله: «حدثنا يحيى بن موسى» بن عبد ربه الخداني البلخي، أبو زكريا لقبه «خت» بفتح المعجمة وتشديد المثناة، ثقة روى عبد الوليد بن مسلم ووكيع وغيرهما، وعنه: البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي والسراج، وقال: ثقة مأمون، مات سنة ٢٤٠ أربعين ومائتين، كذا في التقریب والخلاصة «نا إبراهيم بن موسى» بن يزيد التميمي أبو إسحاق الفراء الصغير الرازي الحافظ أحد بحور الحديث، وكان أحمد ينكر على من يقول الصغير ويقول: هو كبير في العلم والجلالة، روى عن أبي الأحوص وخالد الطحان وغيرهما، وعنه: البخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم، قال أبو زرعة: كتبت عنه مائة ألف حديث، وهو أثقن وأحفظ من أبي بكر بن أبي شيبة، وثقة النسائي، مات بعد العشرين ومائتين «نا خالد» هو خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد المزني مولاهم، الواسطي الطحان، ثقة ثبت. قال أحمد: كان ثقة ديناً، بلغني أنه اشترى نفسه من الله ثلاث مرات، يتصدق بوزن نفسه فضة «عن عمرو بن يحيى» بن عمار بن أبي حسن المازني المدني، سبط عبد الله بن زيد، وثقة أبو حاتم والنسائي «عن أبيه» هو يحيى بن عمار، وثقة النسائي وغيره «عن عبد الله بن زيد» هو عبد الله بن زيد بن عاصم، وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان، كذا قاله الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين، وغلطوا سفيان بن عيينة في قوله: هو هو، وممن نص على غلظه في ذلك: البخاري في كتاب الاستسقاء من صحيحه، وقد قيل إن صاحب الأذان، لا يعرف له غير حديث الأذان، والله أعلم، قاله النووي.

قوله: «مضمض، واستنشق من كف واحد، فعل ذلك ثلاثاً» وفي رواية مسلم: مضمض واستنشق من كف واحدة، ففعل ذلك ثلاثاً، وكذلك وقع في رواية البخاري، قال النووي: فيه حجة صريحة للمذهب الصحيح المختار أن السنة في المضمضة والاستنشاق أن يكون بثلاث غرفات، يتمضمض ويستنشق من كل واحدة منها. انتهى، وقال الحافظ في الفتح: وهو صريح في الجمع في كل مرة. انتهى. قلت: حديث عبد الله بن زيد هذا دليل صحيح صريح لمن قال: إن المستحب في المضمضة والاستنشاق أن يجمع بينهما بثلاث غرفات، بأن يتمضمض ويستنشق من غرفة، ثم يتمضمض ويستنشق من غرفة، ثم يتمضمض ويستنشق من غرفة، وإليه ذهب طائفة من أهل العلم، وإليه ذهب الشافعي كما هو المشهور عنه، وقال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد: وكان هديه صلى الله عليه وسلم الوصل بين المضمضة والاستنشاق كما في الصحيحين من حديث عبد

الله بن زيد: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تميمض واستنشق من كف واحدة، فعل ذلك ثلاثاً، وفي لفظ: تميمض واستنش ثلاث غرفات. فهذا أصح ما روى في المضمضة والاستنشاق، ولم يجئ الفصل بين المضمضة والاستنشاق، في حديث صحيح البتة.. انتهى. فإن قلت: قال القارى في المرقاة: قوله: مميمض واستنشق من كف واحد، فيه حجة للشافعي، كذا قاله ابن الملك وغيره من أئمتنا. والأظهر أن قوله: من كف تنازع؛ فيه الإعلان، والمعنى: مميمض من كف، وقيد الواحدة احترازاً عن الثانية.. انتهى. وقال العيني في شرح البخارى ص ٦٩٠ ج ١: والجواب عما ورد في الحديث فميمض واستنشق بكف واحد أنه محتمل؛ لأنه يحتمل أنه تميمض واستنشق بكف واحد بماء واحد، ويحتمل أنه فعل ذلك بكف واحد بمياه، والمحتمل لا يقوم به حجة. ويرد هذا المحتمل إلى الحكم الذى ذكرنا توفيقاً بين الدليلين، وقد يقال: إن المراد استعمال الكف الواحد بدون الاستعانة بالكفين.. انتهى كلام العيني قلت: قوله صلى الله عليه وسلم: مميمض واستنشق من كف واحد، فعل ذلك ثلاثاً؛ هو ظاهر في الجمع بين المضمضة والاستنشاق، ولذلك قال ابن الملك وغيره من الأئمة الحنفية: فيه حجة للشافعي، وقد جاءت أحاديث أخرى صحيحة صريحة فى الجمع لا احتمال فيها غيره. فمنها: حديث ابن عباس: أن النبى صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وجمع بين المضمضة والاستنشاق، رواه الدارمى وابن حبان والحاكم وإسناده حسن. ومنها: حديث ابن عباس أيضاً، قال: توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فغرف غرفة فميمض واستنشق، ثم غرف غرفة فغسل وجهه، ثم غرف غرفة فغسل يده اليمنى رواه النسائى. ومنها: حديث ابن عباس أيضاً: أنه توضأ فغسل وجهه أخذ غرفة من ماء فميمض بها واستنشق، ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا؛ أضافها إلى يده الأخرى فغسل بها وجهه.. الحديث، وفي آخره: ثم قال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ. رواه البخارى، فى باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة. ومنها: حديث على رواه أبو داود عن عبد خير، قال: رأيت علياً أتى بكرسى فقعد عليه، ثم أتى بكرز من ماء فغسل يده ثلاثاً، ثم تميمض مع الاستنشاق بماء واحد، وسكت عنه أبو داود والمنذرى، ورواه النسائى بلفظ: ثم مميمض واستنشق بكف واحد، وفي آخره: من سره أن ينظر إلى ظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا طهوره، ولأبى داود الطيالسى فى حديث على: ثم تميمض ثلاثاً مع الاستنشاق بماء واحد، كما فى التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر. فظهر أن ما ذكره القارى والعيني من التأويل لا يليق أن يلتفت إليه، ولذلك لم يرض به العيني نفسه حيث قال فى شرح البخارى بعدما ذكر من التأويل: وفيه نظر لا يخفى، والأحسن أن يقال: إن كل ما روى من ذلك فى هذا الباب هو محمول على الجواز.. انتهى. وقال بعض العلماء الحنفية فى شرحه لشرح الوقاية: وذكر السغناقى فى النهاية بعد ما ذكر مستند الشافعي: أنه عليه الصلاة والسلام كان يميمض ويستنشق بكف واحد له عندنا تأويلان. أحدهما: أنه لم يستعن فى المضمضة والاستنشاق باليدين كما فى غسل الوجه، والثانى: أنه فعلهما باليد اليمنى، ورده العيني بأن الأحاديث المصرحة بأنه تميمض واستنشق بماء واحد لا يمكن تأويلها بما ذكره.. انتهى كلام بعض العلماء. واعلم أن مذهب الإمام أحمد ومذهب الإمام الشافعي المشهور هو الوصل بين المضمضة

والاستنشاق، وحجتهم حديث عبد الله بن زيد المذكور في الباب، والأحاديث التي ذكرناها، ومذهب الإمام أبي حنيفة الفصل بينهما بأن يتمضمض ثلاثاً بثلاث غرفات ثم يستنشق كذلك، وحجتهم حديث كعب بن عمرو، قال العيني في عمدة القارى: ص ٦٩٠ ج ١: وأما وجه الفصل بينهما كما هو مذهبننا: فما رواه الطبراني عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده كعب بن عمرو اليامي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضعاً فمضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، فأخذ لكل واحدة ماء جديداً، وكذا روى عنه أبو داود في سننه وسكت عنه، وهو دليل رضاه بالصحة.. انتهى كلام العيني. قلت: حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده الذي رواه أبو داود في سننه والطبراني في معجمه ضعيف لا تقوم بمثله حجة، لأن في سندهما ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، اختلط أخيراً لم يميز حديثه فترك، وأيضاً في سندهما، مصرف بن عمرو وهو مجهول، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص ص ٢٨: أما حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده فرواه أبو داود في حديث فيه: ورأيتَه يفصل بين المضمضة والاستنشاق، وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتى عن الثقات بما ليس من حديثهم، تركه يحيى ابن القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد بن حنبل، وقال النووي في تهذيب الأسماء: اتفق العلماء على ضعفه.. انتهى. وقال في التقریب: صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك.. انتهى. وقال فيه: مصرف بن عمرو بن كعب بن عمرو اليامي الكوفي روى عنه طلحة بن مصرف مجهول.. انتهى. والعلامة العيني ذكر حديث الطبراني ولم يذكر سنده بتمامه وسنده هكذا: قال الطبراني: حدثنا الحسين بن إسحاق التستري حدثنا شيبان بن فروخ ثنا أبو سلمة الكندي ثنا ليث ابن أبي سليم حدثني طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده كعب بن عمرو اليامي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضعاً... إلخ، هكذا في تخريج الهداية للزيلعي. واحتج الحنفية أيضاً على الفصل بالأحاديث التي وقع فيها لفظ مضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً. وأنت تعلم أن هذا اللفظ ليس صريحاً فيما ذهبوا إليه من الفصل، بل هو محتمل؛ فإنه يحتمل أن يكون معناه أنه مضمض ثلاثاً بثلاث غرفات أخرى، واستنشق ثلاثاً بثلاث غرفات، ويحتمل أن يكون معناه: أنه مضمض واستنشق بغرفة ثم فعل هكذا، ثم فعل هكذا، فللقائلين بالوصل أن يجيبوا عن هذا بمثل ما أجاب الحنفية عن حديث عبد الله بن زيد المذكور بأن يقولوا هذا محتمل والمحتمل لا يقوم به حجة، أو يرد هذا المحتمل إلى الأحاديث المحكمة الصريحة في الوصل المذكورة توفيقاً بين الدليلين. واحتجوا أيضاً بما رواه ابن السكن في صحاحه عن أبي وائل شقيق بن سلمة قال: شهدت علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان توضعاً ثلاثاً ثلاثاً، وأفردا المضمضة من الاستنشاق، ثم قالوا: هكذا رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم توضعاً، ذكره الحافظ في التلخيص. قلت: ذكر الحافظ هذا الحديث في التلخيص لكنه لم يذكر سنده ولم يبين أنه صحيح أو حسن، فلا يعلم حال إسناده، فمتى لم يعلم أنه حسن أو صحيح لا يصلح للاحتجاج، ولو فرض أن هذا الحديث قابل للاحتجاج، وأن الأحاديث التي وقع فيها مضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً تدل صراحة على الفصل؛ فيقال: إن الفصل والوصل كلاهما ثابتان جائزان كما قال العلامة العيني: الأحسن أن يقال: إن كل ما روى من ذلك فهو محمول على

الجواز، وقد تقدم قوله هذا، وقال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير فى سبل السلام: ومع ورود الروايتين بالجمع وعدمه فالأقرب التحيير، وأن الكل سنة، وإن كان رواية الجمع أكثر وأصح.. انتهى. وقال القاضى أبو بكر بن العربى فى عارضة الأحوذى: الجمع أقوى فى النظر وعليه يدل الظاهر من الأثر، وقد أخبرنا شيخنا أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أحمد القيسى قال: رأيت النبى صلى الله عليه وسلم فى المنام فقلت له: أجمع بين المضمضة والاستنشاق فى غرفة واحدة؟ قال: نعم.

فائدة: اعلم أن اختلاف الأئمة فى الوصل والفصل إنما هو فى الأفضلية لا فى الجواز وعدمه، وقد صرح به الخطيب الشافعى وابن أبى زيد المالكى وغيرهما، وذكر صاحب الفتاوى الظهيرية أنه يجوز عند أبى حنيفة أيضاً وصل المضمضة بالاستنشاق.

قوله: «وفى الباب عن عبد الله بن عباس» تقدم تخريجه.

قوله: «حديث عبد الله بن زيد حديث حسن غريب» حديث عبد الله بن زيد هذا أخرجه البخارى ومسلم فى صحيحهما، فالظاهر أن يقول حديث صحيح «ولم يذكروا هذا الحرف» أى: هذا اللفظ «أن النبى صلى الله عليه وسلم مضمض واستنشق من كف واحد» بيان لقوله هذا الحرف «وخالد ثقة حافظ عند أهل الحديث» يعنى والزيادة من الثقة الحافظ مقبولة.

قوله: «قال بعض أهل العلم... إلخ» ذكر الترمذى هنا ثلاثة أقوال، لكن لا يظهر الفرق بين الثانى والثالث فتفكر. «وقال الشافعى: إن جمعهما فى كف فهو جائز، وإن فرقهما فهو أحب» جاء عن الشافعى فى هذه المسألة قولان: أحدهما: كقول أبى حنيفة وهو الذى نقله الترمذى هاهنا، والثانى: أن يتمضمض بغرفة ويستنشق بها ثم هكذا ثم هكذا، وهذا هو المشهور عنه، قال العيني فى عمدة القارى ص ٦٩٠ ج ١: روى البويطى عن الشافعى أن يأخذ ثلاث غرفات للمضمضة، وثلاث غرفات للاستنشاق وفى رواية غيره عنه فى الأم: يغرف غرفة يتمضمض بها ويستنشق، ثم يغرف غرفة يتمضمض بها ويستنشق، ثم يغرف ثالثة يتمضمض بها ويستنشق، فيجمع فى كل غرفة بين المضمضة والاستنشاق. واختلف نصه فى الكيفيتين فنض فى الأم وهو نص مختصر المزنى: أن الجمع أفضل، ونص البويطى أن الفصل أفضل، ونقله الترمذى عن الشافعى، قال النووى: قال صاحب المذهب: القول بالجمع أكثر فى كلام الشافعى، وهو أكثر فى الأحاديث الصحيحة.. انتهى كلام العيني.

(٢٣) بَاب مَا جَاءَ فِي تَخْلِيلِ اللَّحْيَةِ [م ٢٣ - ت ٢٣]

٢٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ أَبِي أُمِيَّةَ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ بِلَالٍ قَالَ رَأَيْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ تَوَضَّأَ فَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ، فَقِيلَ لَهُ - أَوْ قَالَ - فَقُلْتُ لَهُ: أَتُخَلِّلُ لِحْيَتَكَ؟ قَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ؟.

قوله: «باب ما جاء في تخليل اللحية» بكسر اللام وسكون الحاء: اسم لجمع من الشعر ينبت على الخدين والذقن.

قوله: «حدثنا ابن أبي عمر» هو محمد بن يحيى بن أبي عمر المدني نزيل مكة تقدم «عن عبد الكريم بن أبي المخارق» بضم الميم وبالحاء المعجمة المعلم البصرى نزيل مكة. واسم أبيه قيس، وقيل: طارق، ضعيف «أبي أمية» كنية عبد الكريم «عن حسان بن بلال» المزنى البصرى، روى عن عمار بن ياسر وحكيم بن حزام، وعنه: أبو قلابة وأبو بشر وغيرهما، وثقه ابن المديني.

قوله: «فخلل لحيته» أى: أدخل أصابعه فى خلال لحيته «فقيل له» أى: لعمار «أو قال» أى: حسان بن بلال «فقلت له» أى: لعمار «يخلل لحيته» قال ابن العربى: أى: يدخل يده فى خللها، وهى الفروج التى بين الشعر، ومنه: فلان خليل فلان أى: يخالل حبه فروج جسمه حتى يبلغ إلى قلبه، ومنه الخلال، وبناء ذلك كله يرجع إلى هذا.. انتهى. والحديث يدل على مشروعية تخليل اللحية فى الوضوء. قال الشوكانى: وقد اختلف الناس فى ذلك، فذهب إلى وجوب ذلك فى الوضوء والغسل العترة والحسن بن صالح وأبو ثور والظاهرية، كذا فى البحر، واستدلوا بما وقع فى أحاديث الباب بلفظ: «هكذا أمرنى ربي» وذهب مالك والشافعى والثورى والأوزاعى إلى أن تخليل اللحية ليس بواجب فى الوضوء، قال مالك وطائفة من أهل المدينة: ولا فى غسل الجنابة، وقال الشافعى وأبو حنيفة وأصحابهما والثورى والأوزاعى والليث وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وداود والطبرى وأكثر أهل العلم: إن تخليل اللحية واجب فى غسل الجنابة، ولا يجب فى الوضوء، هكذا فى شرح الترمذى لابن سيد الناس، قال: وأظنهم فرقوا بين ذلك، والله تعالى أعلم، لقوله صلى الله عليه وسلم: «تحت كل شعرة جنابة، فبلوا الشعر، وأنقوا البشر».. انتهى. وقال القاضى أبو بكر بن العربى فى عارضة الأحوذى: اختلف العلماء فى تخليلها على أربعة أقوال:

أحدها: أنه لا يستحب، قاله مالك.

الثانى: أنه يستحب، قاله ابن حبيب.

(٢٩) إسناده ضعيف لانقطاعه، ولضعف راويه «عبد الكريم بن أبي المخارق» والحديث أخرجه: ابن ماجه

(٤٢٩) أيضاً بهذا الإسناد بنحوه.

الثالث: أنها إن كانت خفيفة؛ وجب إيصال الماء إليها، وإن كانت كثيفة، لم يجب ذلك، قاله مالك، عن عبد الوهاب.

الرابع: من علمائنا من قال يغسل ما قابل الذنن إيجاباً، وما وراءه استحباباً، وفي تحليل اللحية في الجنابة روايتان عن مالك: إحداهما: أنه واجب وإن كثفت رواه ابن وهب، وروى ابن القاسم وابن عبد الحكم سنة؛ لأنها قد صارت في حكم الباطن كداخل العين، ووجه آخر وهو قول أبي حنيفة والشافعي: أن الفرض قد انتقل إلى الشعر بعد نباته كشعر الرأس.. انتهى كلام ابن العربي. قلت: أرجح الأقوال وأقواها عندي: هو قول أكثر أهل العلم، والله تعالى أعلم.

٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ عَمَارٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مِثْلُهُ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَعَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَأَنَسٍ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى وَأَبِي أَيُّوبَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَسَمِعْتُ إِسْحَقَ بْنَ مَنْصُورٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: لَمْ يَسْمَعْ عَبْدُ الْكَرِيمِ مِنْ حَسَّانَ بْنِ بِلَالٍ حَدِيثَ التَّحْلِيلِ.
وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عُثْمَانَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَالَ بِهَذَا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ رَأَوْا تَحْلِيلَ اللَّحْيَةِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّ سَهًا عَنْ تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ؛ فَهُوَ جَائِزٌ.

وَقَالَ إِسْحَقُ: إِنَّ تَرَكَهُ نَاسِيًا، أَوْ مُتَأَوَّلًا؛ أَجْزَأُهُ، وَإِنْ تَرَكَهُ عَامِدًا؛ أَعَادَ.

قوله: «نا سفيان» هو ابن عيينة «عن سعيد بن أبي عروبة» اليشكري مولا هم أبي النضر البصري، ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة «عن قتادة» بن دعامة السدوسي البصري الأكمه، ثقة ثبت مدلس، احتج به أرباب الصحاح «عن حسان بن بلال عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله» قال الحافظ في التلخيص بعد ذكر هذه الرواية: حسان ثقة لكن لما يسمعه ابن عيينة من سعيد ولا قتادة من حسان.. انتهى فحديث عمار من هذا الطريق ضعيف، ومن طريق عبد الكريم بن أبي المخارق عن حسان أيضاً ضعيف؛ لأنه لم يسمع منه هذا الحديث كما بينه الترمذي.

قوله: «وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وأنس وابن أبي أوفى وأبي أيوب» أما حديث عائشة: فأخرجه أحمد من رواية طلحة بن عبد الله بن كريز عنها، وإسناده حسن، كذا في التلخيص. وأما حديث أم سلمة: فأخرجه الطبراني والعقيلي والبيهقي بلفظ: كان إذا توضأ خلل لحيته، وفي إسناده خالد بن إلياس وهو منكر الحديث، كذا في التلخيص. وأما حديث أنس: فأخرجه أبو داود بلفظ: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته، وقال: «هكذا أمرني ربي» وفي إسناده الوليد بن زروان وهو مجهول الحال، وله طرق أخرى عن أنس ضعيفة، قاله الحافظ. وأما حديث ابن أبي أوفى: فأخرجه أبو عبيد في كتاب الطهور، وفي إسناده أبو الورقاء وهو ضعيف، وهو في الطبراني أيضاً كذا في التلخيص. وأما حديث أبي أيوب: فأخرجه ابن ماجه والعقيلي وأحمد والترمذي في العلل، وفيه أبو سورة لا يعرف. قلت: وفي الباب أيضاً عن ابن عباس وابن عمر وأبي أمامة وأبي الدرداء وكعب ابن عمرو وأبي بكرة وجابر بن عبد الله وجابر وعبد الله بن عكرمة، ذكر أحاديث هؤلاء مع الكلام عليها الحافظ الزيلعي في تخريج الهداية والحافظ في التلخيص، قال ابن أبي حاتم في كتاب العلل: سمعت أبي يقول: لا يثبت في تحليل اللحية حديث.. انتهى، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس في تحليل اللحية شيء صحيح.. انتهى. قلت: قولهما هذا معارض بتصحيح الترمذي لحديث عثمان الآتي، وتصحيح الحاكم وابن القطان وغيرهما لبعض أحاديث الباب غيره، ولا شك في أن أحاديث تحليل اللحية كثيرة ومجموعها يدل على أنها أصلاً، كيف وقد صحح الترمذي حديث عثمان وحسنه الإمام البخاري كما ستعرف؟! وحسن الحافظ ابن حجر حديث عائشة، وهي بمجموعها تصلح للاحتجاج على استحباب تحليل اللحية في الوضوء، وهذا هو الحق عندي، والله تعالى أعلم.

قوله: «عن عامر بن شفيق» بن جمره بالجيم والراء الأسدي الكوفي لين الحديث، كذا في التقريب، وقال الذهبي في الميزان: ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم: ليس بقوى، وقال النسائي: ليس به بأس.. انتهى. وذكره ابن حبان في الثقات وحسن حديثه الإمام البخاري وصححه الترمذي، فالظاهر أنه يصلح للاحتجاج، وأما قول أبي حاتم ليس بقوى وتضعيف ابن معين فهو مجمل.

قوله: «كان يخلل لحيته» وفي حديث أنس عند أبي داود: أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت حنكه، فخلل به لحيته، وفي حديث ابن عمر عند ابن ماجه والدارقطني والبيهقي: كان إذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك، ثم يشبك لحيته بأصابعه من تحتها، وحديث ابن عمر هذا صححه ابن السكن وضعفه غيره.

قوله: «هذا حديث صحيح» وقال الترمذي في علله الكبير: قال محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - أصح شيء عندي في التحليل حديث عثمان، وهو حديث حسن.. انتهى. وقال الحافظ الزيلعي: أمثل أحاديث تحليل اللحية حديث عثمان، وقال الحافظ في بلوغ المرام: أخرجه الترمذي وصححه ابن خزيمة.. انتهى، ورواه الحاكم في المستدرک وقال: صحيح الإسناد.. انتهى، والحديث رواه أيضاً ابن ماجه وابن حبان وابن خزيمة والدارقطني.

قوله: «وقال بهذا أكثر أهل العلم» أى: قالوا بما يدل عليه أحاديث الباب من استحباب تحليل اللحية. «من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم؛ رأوا تحليل اللحية» وقد روى عن ابن عباس وابن عمر وأنس وعلى وسعيد بن جبير وأبى قلابة ومجاهد وابن سيرين والضحاك وإبراهيم النخعى؛ أنهم كانوا يخللون لحاهم، ومن روى عنه أنه كان لا يخلل إبراهيم النخعى والحسن وابن الحنفية وأبو العالية وأبو جعفر الهاشمي والشعبي ومجاهد والقاسم وابن أبى ليلى، ذكر ذلك عنهم ابن أبى شيبه بأسانيده إليهم، ذكره الشوكاني «وقال إسحاق: إن تركه ناسياً أو متأولاً؛ أجزأه، وإن تركه عامداً؛ أعاده» أى: أعاد الوضوء، فعند إسحاق تحليل اللحية واجب فى الوضوء، واستدل من قال بالوجوب ببعض أحاديث التحليل الذى وقع فيه قوله صلى الله عليه وسلم: «هكذا أمرنى ربي». أجاب عنه من قال بالاستحباب بأنه لا يصلح للاستدلال به على الوجوب، لما فيه من المقال، وقال الشوكاني فى النيل: والإنصاف أن أحاديث الباب بعد تسليم انتهاضها للاحتجاج وصلاحتها للاستدلال لا تدل على الوجوب؛ لأنها أفعال، وما ورد فى بعض الروايات من قوله صلى الله عليه وسلم: «هكذا أمرنى ربي» لا يفيد الوجوب على الأمة؛ لظهوره فى الاختصاص به، وهو يتخرج على الخلاف المشهور فى الأصول: هل يعصم الأمة ما كان ظاهر الاختصاص به أم لا؟، والفرائض لا تثبت إلا بيقين والحكم على ما لم يفرضه الله بالفرضية كالحكم على ما فرضه بعدمها، لا شك فى ذلك؛ لأن فى كل واحد منهما من التقول على الله بما لم يقل، ولا شك أن الغرفة الواحدة لا تكفى كث اللحية لغسل وجهه وتحليل لحيته، ودفع ذلك كما قال بعضهم بالوجدان مكابرة منه، نعم الاحتياط والأخذ بالأوثق، لا شك فى أولويته لكن بدون مجازاة على الحكم بالوجوب.. انتهى كلام الشوكاني، وقد استدل من قال بعدم الوجوب بحديث ابن عباس: أنه توضأ فغسل وجهه فأخذ غرفة من ماء فتمضمض بها واستنشق، ثم أخذ غرفة من ماء فجعل بها هكذا: أضافها إلى يده الأخرى، فغسل بها وجهه ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى، ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى، الحديث رواه البخارى، وإلى هذا الاستدلال أشار الشوكاني بقوله: ولا شك أن الغرفة الواحدة لا تكفى لغسل وجهه وتحليل لحيته... إلخ، وقد استدل ابن تيمية بحديث ابن عباس: هذا على عدم وجوب إيصال الماء إلى باطن اللحية الكثة، فقال: وقد علم أنه صلى الله عليه وسلم كان كثر اللحية، وأن الغرفة الواحدة وإن عظمت لا تكفى غسل باطن اللحية الكثة مع غسل الوجه، فعلم أنه لا يجب.. انتهى.

٣١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٢٤) بَاب مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ [م ٢٤ - ت ٢٤]

٣٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى الْقَرَّازُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاوِيَةَ وَالْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ وَعَائِشَةَ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَحْسَنُ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

قوله: «باب ما جاء في مسح الرأس أنه يبدأ بمقدم الرأس إلى مؤخرة» أى: ذاهباً إلى مؤخره.
قوله: «مسح رأسه» زاد ابن الطباع «كله» وكذا فى رواية ابن خزيمة «فأقبل بهما وأدبر»
أى: بدأ بمقدم الرأس الذى يلى الوجه وذهب بهما إلى القفا، ثم ردهما إلى المكان الذى بدأ منه وهو مبتدأ الشعر، وهذا المعنى هو المتعين المعتمد، ويدل عليه قوله: «بدأ بمقدم رأسه، ثم ذهب بهما إلى قفاه... إلخ» وهذه الجملة عطف بيان لقوله: فأقبل بهما وأدبر، ومن ثم لم تدخل الواو على بدأ، قال الزرقانى: قال الحافظ فى الفتح: الظاهر أنه من الحديث وليس مدرجاً من كلام مالك: ففيه حجة على من قال: السنة أن يبدأ بمؤخر الرأس إلى مقدمه، لظاهر قوله: أقبل وأدبر. ويرد عليه أن الواو لا تقتضى الترتيب، وعند البخارى من رواية سليمان بن بلال: فأدبر بيديه وأقبل، فلم يكن فى ظاهره حجة؛ لأن الإقبال والإدبار من الأمور الإضافية، ولم يعين ما أقبل إليه وما أدبر عنه، ومخرج الطريقين متحد؛ فهما بمعنى واحد، وعينت رواية مالك البداءة المقدم، فيحمل قوله: أقبل على أنه من تسمية الفعل بابتدائه، أى: بدأ بقبل الرأس، وقيل: فى توجيهه غير ذلك.. انتهى كلام الحافظ.

قوله: «وفى الباب عن معاوية والمقدم بن معدى كرب وعائشة» أما حديث معاوية: فأخرجه أبو داود بلفظ: إن معاوية توضأ للناس كما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ، فلما بلغ رأسه غرف غرفة من ماء فتلقاها بشماله حتى وضعها على وسط رأسه، حتى قطر الماء أو كاد يقطر، ثم مسح من مقدمه إلى مؤخره، ومن مؤخره إلى مقدمه. وأما حديث المقدم بن معدى كرب: فأخرجه أيضاً أبو داود، وفيه: فلما بلغ، مسح رأسه وضع كفيه على مقدم رأسه، فأمرهما حتى بلغ القفا، ثم ردهما إلى المكان الذى منه بدأ، والحديثان سكوت عليهما أبو داود ثم المنذرى.

(٣٢) حديث صحيح، وأخرجه الجماعة: البخارى (١٨٥، ١٨٦)، ومسلم (٢٣٥)، وأبو داود (١١٨)،

(١١٩)، والنسائى (٩٧)، وابن ماجه (٤٣٤).

وأما حديث عائشة: فأخرجه النسائي وفيه: ووضعت يدها في مقدم رأسها، ثم مسحت رأسها مسحة واحدة إلى مؤخره.

قوله: «حديث عبد الله بن زيد أصح شيء في هذا الباب» حديث عبد الله بن زيد هذا أخرجه الجماعة «وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق» قال الحافظ ابن عبد البر: أصح حديث في هذا الباب حديث عبد الله بن زيد، والمشهور المتداول الذي عليه الجمهور: البداء من مقدم الرأس إلى مؤخره.. انتهى.

(٢٥) بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يُبْدَأُ بِمُؤَخَّرِ الرَّأْسِ [٢٥م - ٢٥ت]

٣٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مَعُوذٍ بْنِ عَفْرَاءَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّتَيْنِ: بَدَأَ بِمُؤَخَّرِ رَأْسِهِ، ثُمَّ بِمَقْدَمِهِ وَبِأُذُنَيْهِ كِلْتَاهِمَا، ظَهُرَ لِيهِمَا وَبُطُونُهُمَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَصَحُّ مِنْ هَذَا وَأَجُودُ إِسْنَادًا. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ مِنْهُمْ وَكَيْعُ بْنُ الْحَرَّاحِ.

قوله: «نا بشر بن المفضل» بن لاحق الرقاشي أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت عابد، قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت في البصرة، وقال ابن المديني: كان يصلي كل يوم أربعمئة ركعة، ويصوم يوماً ويفطر يوماً، توفي سنة ١٨٧ سيع وثمانين ومائة. «عن عبد الله بن محمد بن عكيل» متكلم فيه، تقدم ترجمته في باب مفتاح الصلاة الطهور «عن الربيع» بضم الراء وفتح الموحدة وكسر التحتانية المشددة أنصارية بخارية من المبايعات تحت الشجرة، «بنت معوذ» بضم الميم وفتح العين وكسر الواو المشددة «ابن عفراء» بسكون العين المهملة وسكون الفاء والمد «مسح برأسه مرتين: بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدمه» الظاهر أن قوله: بدأ بمؤخر رأسه، بيان لقوله: مرتين، فليست بمسحتين، والحديث يدل على البداء بمؤخر الرأس وهو مذهب بعض أهل الكوفة كما حكى الترمذي. وأجاب ابن العربي عنه: بأنه تحريف من الراوى بسبب فهمه؛ فإنه فهم من قوله: فأقبل بهما وأدبر؛ أنه يقتضى الابتداء بمؤخر الرأس فصريح بما فهم منه وهو مخطئ في فهمه. وأجاب غيره بأنه عارض ما هو أصح منه وهو حديث عبد الله بن زيد. وبأنه فعل لبيان الجواز. وقال الشوكاني: قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي: هذه الرواية محمولة على الرواية بالمعنى عند من يسمى الفعل بما ينتهي إليه، كأنه حمل قوله: ما أقبل وما أدبر، على الابتداء بمؤخر الرأس فأداها بمعناها عنده وإن لم يكن كذلك، قال: ذكر معناه ابن العربي، ويمكن أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم فعل هذا لبيان

(٣٣) حديث صحيح، وأخرجه: أبو داود (١٢٦)، وابن ماجه (٤٣٨) مختصراً، وغيرهما، وهو لا يناقض ما قبله؛ فإنها حادثان مختلفتان يفهم منهما جواز الأمرين كليهما البدء بمسح مقدم الرأس أو بمؤخره.

الجواز مرة وكانت مواظبته على البداءة بمقدم الرأس وما كان أكثر مواظبة عليه كان أفضل، والبداءة بمؤخر الرأس محكية عن الحسن بن حى ووكيع بن الجراح، قال أبو عمر بن عبد البر: قد توهم بعض الناس فى حديث ابن عبد الله بن زيد فى قوله: ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر، أنه بدأ بمؤخر رأسه، وتوهم غيره أنه بدأ من وسط رأسه فأقبل بيده وأدبر هذه ظنون لا تصح، وقد روى عن ابن عمر أنه كان يبدأ من وسط رأسه، ولا يصح. وأصح حديث فى الباب حديث عبد الله بن زيد، والمشهور المتداول الذى عليه الجمهور: البداءة من مقدم الرأس إلى مؤخرة. انتهى.

قوله: «هذا حديث حسن» حديث ربيع بنت معوذ هذا له روايات وألفاظ مدار الكل على عبد الله ابن محمد بن عقيل، وفيه مقال مشهور لا سيما إذا عنعن وقد فعل ذلك فى جميعها، قاله الشوكانى، قلت: عبد الله بن محمد بن عقيل مدلس كما صرح به الحافظ فى طبقات المدلسين، ولذا قال الشوكانى: لا سيما إذا عنعن «وحديث عبد الله بن زيد أصح من هذا وأجود» لأن حديث عبد الله بن زيد متفق عليه، وأما حديث ربيع بنت معوذ هذا فقد عرفت حاله «وقد ذهب بعض أهل الكوفة إلى هذا الحديث» وهو مذهب مرجوح، والمذهب الراجح المعول عليه هو البداءة بمقدم الرأس.

(٢٦) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ مَسَحَ الرَّأْسَ مَرَّةً [٢٦م - ٢٦ت]

٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ، عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ بِنِ عَفْرَاءَ أَنَّهَا رَأَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ، قَالَتْ: مَسَحَ رَأْسَهُ وَمَسَحَ مَا أَقْبَلَ مِنْهُ وَمَا أَدْبَرَ، وَصَدَّغِيهِ: وَأُذْنِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَدَّ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ بْنِ عَمْرِو.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ الرَّبِيعِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ مَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَبِهِ يَقُولُ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: رَأَوْا مَسَحَ الرَّأْسَ مَرَّةً وَاحِدَةً.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ الْمَكِّيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: سَأَلْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَسَحِ الرَّأْسِ أَيْجَزُ مَرَّةً؟ فَقَالَ: إِي وَاللَّهِ.

قوله: «نا بكر بن مضر» بن محمد بن حكيم مولى شرحبيل بن حسنة، وثقه أحمد وابن معين «عن ابن عجلان» هو محمد بن عجلان المدني صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، كذا في التقريب.

قوله: «ومسح ما أقبل منه وما أدبر» هذا عطف تفسيري لقوله: ومسح رأسه، أى: مسح ما أقبل من الرأس ومسح ما أدبر من الرأس، أى: مسح من مقدم الرأس إلى منتهاه، ثم رد يديه من مؤخر الرأس إلى مقدمه «وصدغيه وأذنيه» معطوفان على ما أقبل، والصدغ بضم الصاد المهملة وسكون الدال الموضع الذى بين العين والأذن والشعر المتدلى على ذلك الموضع «مرة واحدة» متعلق بمسح فيكون قيداً فى الإقبال والإدبار وما بعده، فباعتبار الإقبال يكون مرة، وباعتبار الإدبار مرة أخرى، وهو مسح واحد وبه يجمع بينه وبين ما سبق من حديثها أنه مسح برأسه مرتين. والحديث يدل على مشروعية مسح الصدغ والأذن وأن مسحهما مع الرأس وأنه مرة واحدة.

قوله: «وفى الباب عن علي وجد طلحة بن مصرف» أما حديث علي: فأخرجه الترمذى وابن ماجه وأما حديث جد طلحة بن مصرف: فأخرجه أحمد عن ليث عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده: أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح رأسه حتى بلغ القذال وما يليه من مقدم العنق، وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، وأخرجه أبو داود وذكر له علة أخرى عن أحمد بن حنبل، قال: كان ابن عيينة ينكره ويقول: أيش هذا طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده.

قوله: «حديث الربيع حديث حسن صحيح». قال الشوكاني: وفى تصحيحه نظير؛ فإنه رواه من طريق ابن عقيل.. انتهى. قلت: تقدم الكلام فى ابن عقيل فى باب مفتاح الصلاة الطهور، فتذكر.

قوله: «وقد روى من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح برأسه مرة» روى الطبرانى فى الأوسط من حديث أنس بلفظ: ومسح برأسه مرة، قال الحافظ: وإسناده صالح. ورواه على بن السكن من حديث رزيق بن حكيم عن رجل من الأنصار مثله، وفى الباب أحاديث كثيرة مذكورة فى التلخيص والنيل ونصب الراية والدرية.

قوله: «والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم، وبه يقول جعفر بن محمد وسفيان الثورى وابن المبارك والشافعى وإسحاق؛ رأوا مسح الرأس مرة واحدة» قال فى شرح السنة: اختلفوا فى تكرار المسح هل هو سنة أم لا، فأكثر على أنه يمسح مرة واحدة، ومنهم الأئمة الثلاثة، والمشهور من مذهب الشافعى أن المسح بثلاثة أصابع بثلاثة مياه جديدة، كذا فى المرقاة، وقال فى النيل: قد اختلف فى ذلك فذهب عطاء وأكثر العترة والشافعى إلى أنه يستحب تثليث مسحه كسائر الأعضاء.. انتهى: فعلم أن للشافعى فى مسح الرأس قولان. التوحيد والتثليث. ذكر الأول الترمذى والثانى صاحب شرح السنة، واستدل من قال بالمسح مرة واحدة بأحاديث الباب وبما فى الصحيحين من حديث عثمان وعبد الله بن زيد من إطلاق مسح الرأس مع ذكر تثليث غيره من الأعضاء، وهو القول الراجح المعول عليه، واستدل من قال بتثليث المسح بأحاديث لا يخلو واحد منها من كلام، قال القاضى الشوكاني فى النيل: والإنصاف

أن أحاديث الثلاث لم تبلغ إلى درجة الاعتبار حتى يلزم التمسك بها لما فيها من الزيادة، فالوقوف على ما صح من الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث عثمان وعبد الله بن زيد وغيرهما هو المتعين لا سيما بعد تقييده في تلك الروايات بالمرّة الواحدة، وحديث: من زاد على هذا فقد أساء وظلم، الذى صححه ابن خزيمة وغيره قاض بالمنع من الزيادة على الوضوء الذى قال بعده النبي صلى الله عليه وسلم هذه المقالة، كيف وقد ورد في رواية سعيد بن منصور في هذا الحديث التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة ثم قال: «من زاد» قال الحافظ في الفتح: ويحمل ما ورد من الأحاديث في تثليث المسح إن صحت على إرادة الاستيعاب بالمسح، لا أنها مسحات مستقلة لجميع الرأس جميعاً بين الأدلة.. انتهى.

قوله: «حدثنا محمد بن منصور» بن داود الطوسى أبو جعفر العابد نزيل بغداد، ثقة من صغار العاشرة «سألت جعفر بن محمد» بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب الهاشمي المعروف بالصادق ثقة، صدوق فقيه إمام، مات سنة ١٤٨ ثمان وأربعين ومائة، عن ثمان وستين سنة «فقال: إى والله» بكسر الهمزة حرف إيجاب.

(٢٧) بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يَأْخُذُ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا [م ٢٧ - ت ٢٧]

٣٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ حَبَّانَ بْنِ وَاسِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ يَدِيهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى ابْنُ لَهْيَعَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَبَّانَ بْنِ وَاسِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ، وَأَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ يَدِيهِ.

وَرَوَايَةُ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَبَّانَ أَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ هَذَا الْحَدِيثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَغَيْرِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ رَأَوْا أَنَّهُ يَأْخُذُ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا.

قوله: «حدثنا على بن خشرم» معجمتين على وزن جعفر المروزي ثقة «نا عبد الله بن وهب» ابن مسلم القرشي مولاها المصري الفقيه، حافظ عابد من التاسعة، مات سنة تسع وتسعين ومائة عن أربع وسبعين سنة «نا عمرو بن الحارث» بن يعقوب الأنصارى مولاها المصري أبو أيوب، ثقة فقيه حافظ من السابعة، مات قديماً قبل الخمسين ومائة «عن حبان» بفتح الحاء المهملة وبالموحدة

المشددة «ابن واسع» بن حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري ثم المازني المدني، صدوق من الخامسة «عن أبيه» واسع بن حبان بفتح المهملة ثم موحدة ثقيلة صحابي ابن صحابي، وقيل: بل ثقة من كبار التابعين.

قوله: «وأنه مسح بماء غير فضل يديه». قال النووي: معناه أنه مسح الرأس بماء جديد لا ببقية من ماء يديه، ولا يستدل بهذا على أن الماء المستعمل لا تصح الطهارة به؛ لأن هذا إخبار عن الإتيان بماء جديد للرأس ولا يلزم من ذلك اشتراطه.. انتهى. قال في سبل السلام: وأخذ ماء جديد للرأس أمر لا بد منه، وهو الذي دلت عليه الأحاديث.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه مسلم مطولاً.

قوله: «وأنه مسح بماء غير» بالغين المعجمة والباء الموحدة المفتوحين، أى: بقى، وما موصولة، وفى بعض النسخ بماء غير «فضل يديه» كذا فى النسخ المطبوعة الموجودة عندنا، وفى نسخة قلمية عتيقة صحيحة من فضل يديه، بزيادة لفظة من، وهو الظاهر، والظاهر عندى أن من بيانية، والمعنى: أنه لم يمسح الرأس بماء جديد بل مسح بما بقى على يديه أى: ببقية من ماء يديه، وأما على ما فى النسخ المطبوعة فالظاهر أن فضل يديه بالجر بدل ماء غير، ويجوز أن يكون بالرفع على أنه خير مبتدأ محذوف، أى: وهو فضل يديه، هذا كله ما عندى، والله تعالى أعلم، ورواية ابن لهيعة هذه مخالفة لرواية عمرو بن الحارث المذكورة أولاً، ولكن رواية عمرو أصح من رواية ابن لهيعة كما صرح به الترمذى.

قوله: «والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم؛ رأوا أن يأخذ لرأسه ماء جديداً» واستدلوا على ذلك بحديث الباب، قال أبو الطيب السندى فى شرح الترمذى: وبه أخذ علماؤنا يعنى الحنفية، غير أنهم قالوا: هذا إذا أصاب يده شيئاً بحيث لم يبق البلل فى يده، وهو لا ينافى الحديث بل العلة تقتضيه، نعم ظاهر هذا الحديث الإطلاق فيأخذ ماء جديداً على كل حال، لكن الحديث الثانى مسح رأسه بماء غير، أى: بقى من فضل يديه يدل على الذى ذهب إليه علماؤنا، فهم حملوا الحديثين على حالة والآخر على حالة أخرى ففيه جمع بين الحديثين، ولا شك أن الجمع أولى.. انتهى كلام أبى الطيب. قلت: رواية مسح بما غير، تفرد بها ابن لهيعة وهو ضعيف، وخالف فيها عمرو ابن الحارث وهو ثقة حافظ، فهذه الرواية غير محفوظة، نعم أخرج أبو داود عن ربيع بنت معوذ: أن النبى صلى الله عليه وسلم مسح برأسه من فضل ماء كان فى يده، قال السيوطى فى مرقاة الصعود: احتج به من رأى طهورية الماء المستعمل، وتأوله البيهقى على أنه أخذ ماء جديداً وصب نصفه ومسح ببلل يده، ليوافق حديث عبد الله بن زيد، ومسح رأسه بماء غير فضل يديه، أخرجه مسلم والمصنف يعنى أبا داود والترمذى.. انتهى كلام السيوطى. قلت: إن صح حديث ربيع بنت معوذ هذا فلا حاجة إلى تأويل البيهقى. بل يقال: كلا الأمرين جائزان؛ إن شاء أخذ لرأسه ماء جديد، أو إن شاء مسح بفضله ما يكون فى يده، لكن فى سنده ابن عقيل، وفيه مقال مشهور كما عرفت، وفى متنه اضطراب؛ فإن ابن ماجه أخرج من طريق شريك عن عبد الله بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت: أتيت النبى صلى الله عليه وسلم بميضأة فقال: «اسكبي» فسكبت فغسل وجهه

وذراعيه، وأخذ ماء جديداً فمسح به رأسه مقدمه ومؤخره، فالقول الراجح هو أن يؤخذ لمسح الرأس ماء جديد، والله تعالى أعلم.

(٢٨) بَاب مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا [٢٨م - ٢٨ت]

٣٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنِ الرَّبِيعِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ مَسْحَ الْأُذُنَيْنِ ظُهُورَهُمَا وَبُطُونَهُمَا.

قوله: «نا ابن إدريس» هو عبد الله بن يزيد بن عبد الرحمن الأودى الكوفى، ثقة فقيه عابد من الثامنة. «عن ابن عجلان» هو محمد بن عجلان المدني، صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبى هريرة، من الخامسة «عن زيد بن أسلم» العدوى مولا هم المدني، ثقة «عن عطاء بن يسار» الهلالى المدني، مولى ميمونة، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة من صغار الثالثة.

قوله: «ظاهرهما وباطنهما» بالجر فيهما بدلان من أذنيه، وظاهر الأذنين خارجهما مما يلى الرأس باطن الأذنين داخلهما مما يلى الوجه، وأخرج ابن حبان فى صحيحه من حديث ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فغرف غرفة فغسل وجهه، الحديث، وفيه: ثم غرف غرفة فمسح برأسه وأذنيه، داخلهما بالسبابتين، وخالف بإبهاميه إلى ظاهر أذنيه، فمسح ظاهرهما وباطنهما. ذكره الحافظ فى التلخيص وقال: صححه ابن خزيمة وابن مندة، قال: ورواه أيضاً النسائى وابن ماجه والحاكم والبيهقى، ولفظ النسائى: ثم مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالسبابتين وظاهرهما بإبهاميه، ولفظ ابن ماجه: مسح أذنيه فأدخل فيهما السبابتين وخالف بإبهاميه، إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما. انتهى، وفى حديث المقدم بن معد يكرب: وأدخل أصبعيه فى صمناخى أذنه، أخرجه أبو داود والطحاوى، وفى هذه الآثار بيان كيفية مسح الأذنين.

قوله: «وفى الباب عن الربيع» أخرجه أبو داود والترمذى والحاكم فى المستدرک «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح» وصححه أيضاً ابن خزيمة وابن مندة كما تقدم.

قوله: «والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم؛ يرون مسح الأذنين ظهورهما وبطونهما» وهو الحق، يدل عليه أحاديث الباب.

(٣٦) حديث صحيح، أخرجه: أصحاب السنن الأربعة: النسائى (١٠٢)، وأبو داود (١٣٧)، مطولاً، وابن ماجه (٤٣٩). بمعناه مختصراً.

(٢٩) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ [٢٩م - ت ٢٩]

٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سِنَانِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَقَالَ: «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: قَالَ قُتَيْبَةُ: قَالَ حَمَّادٌ: لَا أَدْرِي هَذَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي أُمَامَةَ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ الْقَائِمِ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: مَا أَقْبَلَ مِنَ الْأُذُنَيْنِ فَمِنْ الْوَجْهِ، وَمَا أَدْبَرَ فَمِنْ الرَّأْسِ.

قَالَ إِسْحَقُ: وَأَخْتَارُ أَنْ يَمَسَحَ مُقَدِّمَهُمَا مَعَ الْوَجْهِ، وَمُؤَخَّرَهُمَا مَعَ رَأْسِهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُمَا سُنَّةٌ عَلَى حَيَالِهِمَا يَمَسَحُهُمَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ.

قوله: «عن سنان بن ربيعة» الباهلي البصري أبي ربيعة، صدوق فيه لين، أخرج له البخاري مقروناً من الرابعة «عن شهر بن حوشب» الأشعري الشامي مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، صدوق كثير الإرسال والأوهام من الثالثة، كذا في التقريب.

قوله: «وقال: الأذنان من الرأس» أى: فيمسحان معه لا من الوجه فيغسلان معه «قال حماد» أى: ابن زيد «لا أدري هذا» أى: قوله: الأذنان من الرأس.

قوله: «وفي الباب عن أنس» قد ورد في أن الأذنين من الرأس ثمانية أحاديث: قال الحافظ في التلخيص.

الأول: حديث أبي أمامة، رواه د ت ق وقد بينت أنه مدرج في كتابي في ذلك.

الثاني: حديث عبد الله بن زيد قواه المنذرى وابن دقيق العيد، وقد بينت أيضاً أنه مدرج.

الثالث: حديث ابن عباس رواه البزار، وأعله الدارقطني بالاضطراب وقال: إنه وهم، والصواب رواية ابن جريج عن سليمان بن موسى مرسلًا.

والرابع: حديث أبي هريرة رواه ابن ماجه وفيه عمرو بن الحصين وهو متروك.
الخامس: حديث أبي موسى أخرجه الدارقطني واختلف في وقفه ورفع، وصوب الوقف وهو منقطع أيضاً.

السادس: حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني وأعله أيضاً.

السابع: حديث عائشة أخرجه الدارقطني وفيه محمد بن الأزهر وقد كذبه أحمد.

الثامن: حديث أنس أخرجه الدارقطني من طريق عبد الحكيم عن أنس وهو ضعيف.. انتهى ما في التلخيص. قلت: حديث عبد الله بن زيد أخرجه ابن ماجه، قال الزيلعي في تخريج الهداية بعد ذكره: هذا أمثل إسناد في الباب لاتصاله وثقة رواته.. انتهى، لكن قال الحافظ: إنه مدرج كما عرفت، قال الزيلعي: أما حديث ابن عباس: فأخرجه الدارقطني عن أبي كامل الجحدري، ثنا غندر محمد بن جعفر عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الأذنان من الرأس» قال ابن القطان: إسناده صحيح لاتصاله وثقة رواته.. انتهى. قال: وأعله الدارقطني بالاضطراب في إسناده، وقال إسناده وهم، وإنما هو مرسل، ثم أخرجه عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا وتبعه عبد الحق في ذلك، وقال ابن جريج: الذي دار الحديث عليه يروى عنه عن سليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا. قال: وهذا ليس بقدر فيه وما يمنع أن يكون فيه حديثان مسند ومرسل.. انتهى. قلت: كلام ابن القطان هذا متجه.

قوله: «هذا حديث ليس إسناده بذلك القائم» أى: ليس بالقوى، قال ابن دقيق العيد في الإلمام: وهذا الحديث معلول بوجهين: أحدهما: الكلام في شهر بن حوشب، والثاني: الشك في رفعه ولكن شهراً وثقه أحمد ويحيى والعجلي ويعقوب بن شيبه، وسنان بن ربيعة أخرج له البخاري، وهو وإن كان قد لين فقال ابن عدى: أرجو أنه لا بأس به، وقال ابن معين: ليس بالقوى، فالحديث عندنا حسن، والله أعلم.. انتهى كلامه. وقال ابن القطان في الوهم والإيهام: شهر بن حوشب ضعفه قوم ووثقه الآخرون ومن وثقه ابن حنبل وابن معين، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: ليس هو بدون ابن الزبير وغير هؤلاء ضعفه، ولا أعرف لضعفه حجة، كذا في تخريج الزيلعي. وقال الزيلعي: وقد صحح الترمذى في كتابه حديث شهر بن حوشب عن أم سلمة: أن النبي صلى الله عليه وسلم لف على الحسن والحسين وعلى وفاطمة كساء وقال: «هؤلاء أهل بيتي» ثم قال: هذا حسن صحيح.

قوله: «والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم؛ أن الأذنين من الرأس» أى: فيمسحان معه وهو القول الراجح المعول عليه «به يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق» وهو قول أبي حنيفة «وقال بعض أهل العلم: ما أقبل من الأذنين فمن الوجه، وما أدبر فمن الرأس» وإليه ذهب الشعبي والحسن بن صالح ومن تبعهم؛ فإنهم قالوا يغسل ما أقبل منهما مع الوجه ويمسح ما أدبر مع الرأس، ذكره العيني وغيره «وقال إسحاق: اختار أن يمسح مقدمهما مع وجهه ومؤخرهما مع رأسه» ذكر الترمذى في هذه المسألة ثلاثة مذاهب، وهاهنا مذاهب أخرى: فمنها أن الأذنين من الوجه فيغسلان معه، وإليه ذهب

الزهرى وداود ذكره الشوكانى فى النيل، ومنها مذهب ابن شريح: أنه كان يغسلهما مع الوجه ويمسحهما مع الرأس. واستدل من قال: إن الأذنين من الرأس بأحاديث الباب. واستدل الطحاوى لمذهب الشعبى ومن تبعه فى شرح الآثار بما رواه بسنده عن على أنه حكى الوضوء النبوى فأخذ حفنة من ماء بيديه جميعاً فضرب بهما وجهه، ثم الثانية مثل ذلك، ثم الثالثة، ثم ألقم إبهاميه ما أقبل من أذنيه، ثم أخذ كفاً من ماء بيده اليمنى فصبها على ناصيته، ثم أرسلها تسيل على وجهه، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً واليسرى مثل ذلك، ثم مسح برأسه وظهور أذنيه، وذكر ابن تيمية هذا الحديث فى المنتقى نقلاً عن مسند أحمد وأبى داود وقال: فيه حجة لمن رأى ما أقبل من الأذنين من الوجه.. انتهى. قلت: قال المنذرى: فى الحديث مقال، قال الترمذى: سألت محمد بن إسماعيل عنه فضعه، وقال ما أدرى ما هذا.. انتهى. وقال الحافظ فى التلخيص: ورواه البزار وقال: لا نعلم أحداً روى هذا هكذا إلا من حديث عبيد الله الخولانى، ولا نعلم أن أحداً رواه عنه إلا محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، وقد صرح ابن إسحاق بالسماع فيه، وأخرجه ابن حبان من طريقه مختصراً وضعفه البخارى فيما حكاه الترمذى.. انتهى، فهذا الحديث لا يصلح للاستدلال. وذكر الحافظ الزيلعى فى نصب الراية فى استدلال ابن شريح أنه روى أصحاب السنن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول فى سجود القرآن: «سجد وجهى للذى خلقه وصوره وشق سمعه وبصره» فهذا الحديث يدل على أن الأذنين من الوجه، فهذا الحديث وحديث الأذنان من الرأس استند ابن شريح فيما كان يفعله. قلت: حديث عائشة هذا ليس بنص على أن الأذنين من الوجه، ولم أقف على حديث صحيح صريح يدل على كون الأذنين من الوجه، ثم لم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم غسل الأذنين وإنما الثابت عنه صلى الله عليه وسلم هو مسح الأذنين فقط، فالقول الراجح المعول عليه هو أن الأذنين من الرأس؛ لأحاديث الباب، ويدل عليه حديث الصنابجى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه» وذكر الحديث، وفيه: «فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه»، رواه مالك والنسائى وابن ماجه، قال ابن تيمية فى المنتقى: فقلوه: «تخرج من أذنيه» إذا مسح رأسه دليل على أن الأذنين داخلتان فى مسماه، ومن جملته.. انتهى. فالتعين هو مسح الأذنين مع الرأس. واختلفوا فى أنهما يمسحان ببقية ماء الرأس أو بماء جديد، قال الشوكانى فى النيل: ذهب مالك والشافعى وأحمد وأبو ثور إلى أنه يؤخذ لهما ماء جديد، وذهب الثورى وأبو حنيفة إلى أنهما يمسحان مع الرأس بماء واحد، قال ابن عبد البر. وروى عن جماعة مثل هذا القول من الصحابة والتابعين، واحتج الأولون بما فى حديث عبد الله بن زيد فى صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه توضأ فمسح أذنيه بماء غير الماء الذى مسح به الرأس، أخرجه الحاكم من طريق حرمله عن ابن وهب، قال الحافظ: إسناده ظاهر الصحة، وأخرجه البيهقى من طريق عثمان الدارمى عن الهيثم بن خارجة عن ابن وهب بلفظ: فأخذ لأذنيه ماء خلافاً للماء الذى أخذ لرأسه، وقال: هذا إسناد صحيح، لكن ذكر الشيخ تقى الدين بن دقيق العيد فى الإمام أنه رأى فى رواية ابن المقبرى عن ابن قتيبة عن حرمله، بهذا الإسناد ولفظه: ومسح برأسه بماء غير فضل يديه لم يذكر الأذنين. وقال

الحافظ: كذا هو في صحيح ابن حبان عن ابن مسلم عن حرمة، وكذا رواه الترمذى عن على بن خشرم عن ابن وهب، وقال عبد الحق: ورد الأمر بتحديد الماء للأذنين من حديث نمران بن جارية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وتعقبه ابن القطان بأن الذى فى رواية جارية بلفظ: أخذ للرأس ماء جديداً، رواه البزار والطبرانى، وروى فى الموطأ عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا توضأ يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه. وصرح الحافظ فى بلوغ المرام بعد أن ذكر حديث البيهقى السابق أن المحفوظ ما عند مسلم من هذا الوجه بلفظ: ومسح برأسه بماء غير فضل يديه. وأجاب القائلون أنهما يمسحان بماء الرأس بما سلف من إعلال هذا الحديث، قالوا: فيوقف على ما ثبت من مسحهما مع الرأس كما فى حديث ابن عباس والربيع وغيرهما، قال ابن القيم فى الهدى: لم يثبت عنه أنه أخذ لهما ماء جديداً وإنما صح ذلك عن ابن عمر.. انتهى ما فى النيل.

قلت: لم أفق على حديث مرفوع صحيح خال عن الكلام يدل على مسح الأذنين لماء جديد، نعم ثبت ذلك عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما من فعله. روى الإمام مالك فى موطئه عن نافع: أن عبد الله بن عمر كان يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه، والله تعالى أعلم.

(٣٠) بَابُ مَا جَاءَ فِي تَخْلِيلِ الْأَصَابِعِ [م ٣٠ - ت ٣٠]

٣٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلِ الْأَصَابِعَ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْمُسْتَوْرِدِ - وَهُوَ ابْنُ شَدَّادٍ الْفِهْرِيُّ - وَأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يُخَلَّلُ أَصَابِعُ رِجْلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

قَالَ إِسْحَقُ: يُخَلَّلُ أَصَابِعُ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ. وَأَبُو هَاشِمٍ اسْمُهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ الْمَكِّيُّ.

قوله: «عن سفیان» هو الثورى «عن أبى هاشم» اسمه إسماعيل بن كثير الحجازى المكى، ثقة من السادسة «عن عاصم بن لقيط بن صبرة» بفتح المهملة وكسر الموحدة العقيلي بالتصغير، ثقة من الثالثة «عن أبيه» لقيط بن صبرة صحابى مشهور.

(٣٨) حديث صحيح، وأخرجه: أبو داود (١٤٢ - ١٤٤) مطولاً، والنسائى (١١٤)، وابن ماجه (٤٤٨) وفيه عندهم: «أسبغ الوضوء، وخلل بين الأصابع».

قوله: «إذا توضأت، فخلل الأصابع» صيغة أمر من التخليل، وهو إدخال الشيء خلال شيء وهو وسطه، والحديث دليل على وجوب تخليل أصابع اليدين والرجلين.

قوله: «وفى الباب عن ابن عباس والمستورد وأبي أيوب» أما حديث ابن عباس: فأخرجه أحمد وابن ماجه والترمذى، وأما حديث المستورد: فأخرجه الخمسة إلا أحمد، وأما حديث أبي أيوب: فأخرجه ابن أبي شيبة فى المصنف. قلت: وفى الباب أيضاً عن عثمان أخرجه الدارقطنى بلفظ: أنه خلل أصابع قدميه ثلاثاً. وقال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت، وعن الربيع بنت معوذ: أخرجه الطبرانى فى الأوسط، قال الحافظ: وإسناده ضعيف، وعن عائشة: أخرجه الدارقطنى وفيه عمر بن قيس وهو منكر الحديث، وعن وائل بن حجر: أخرجه الطبرانى فى الكبير، قال الحافظ: فيه ضعف وانقطاع، وعن عبد الله بن زيد: أخرجه أحمد، وعن أبي هريرة: أخرجه الدارقطنى: خللوا بين أصابعكم لا يخللها الله يوم القيامة بالنار. وفى الباب أيضاً أحاديث أخرى عن غير هؤلاء الصحابة رضى الله عنهم أجمعين من شاء الوقوف عليها فليرجع إلى النيل.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائى والشافعى وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقى مطولاً ومختصراً وصححه أيضاً البغوى وابن القطان.

قوله: «والعمل على هذا عند أهل العلم؛ أنه يخلل أصابع رجليه فى الوضوء، وبه يقول أحمد وإسحاق» قال ابن سيد الناس فى شرح الترمذى: قال أصحابنا: من سنن الوضوء تخليل أصابع الرجلين فى غسلهما، قال: وهذا إذا كان الماء يصل إليها من غير تخليل، فلو كانت الأصابع ملتفة لا يصل الماء إليها إلا بالتخليل فحينئذ يجب التخليل لا لذاته، لكن لأداء فرض الغسل. انتهى. قال الشوكانى بعد ذكر كلام ابن سيد الناس هذا: والأحاديث قد صرحت بوجوب التخليل، وثبت من قوله صلى الله عليه وسلم وفعله، ولا فرق بين إمكان وصول الماء بدون تخليل وعدمه، ولا بين أصابع اليدين والرجلين؛ فالتقييد بأصابع الرجلين أو بعدم إمكان وصول الماء لا دليل عليه. انتهى. قلت: الأمر كما قال الشوكانى «وقال إسحاق: يخلل أصابع يديه ورجليه» قول إسحاق هذا هو الراجح المعول عليه لإطلاق قوله صلى الله عليه وسلم: «فخلل الأصابع» ولحديث ابن عباس الآتى فى هذا الباب.

٣٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ وَهُوَ الْجَوْهَرِيُّ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ بَيْنَ أَصَابِعِ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(٣٩) حديث حسن، وأخرجه: ابن ماجه (٤٤٧) عن إبراهيم بن سعيد الجوهري شيخ الترمذى فى هذا الإسناد، وفيه: صالح مولى التوأمة اختلط بأخرة لكن سماع موسى بن عقبة منه كان قبل اختلاطه.

قوله: «حدثنا إبراهيم بن سعيد» الجوهري أبو إسحاق الطبرى نزيل بغداد، ثقة حافظ، تكلم فيه بلا حجة، من العاشرة «قال: ثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر» الأنصارى أبو معاذ المدنى نزيل بغداد، صدوق له أغاليط من كبار العاشرة «قال: ثنا عبد الرحمن بن أبى الزناد» المدنى مولى قريش صدوق تغير حفصه لما قدم بغداد وكان فقيهاً، من السابعة، كذا فى التقريب، وقال فى الخلاصة: قال ابن معين: ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وقال فى هامش الخلاصة نقلاً عن التهذيب: وما حدث به ببغداد والعراق فمضطرب. «عن موسى بن عقبة» بن أبى عياش مولى آل الزبير: ثقة فقيه إمام فى المغازى، من الخامسة، لم يصح أن ابن معين لينه، كذا فى التقريب، وقال فى الخلاصة: قال مالك: عليكم بمغازى عقبة؛ فإنه ثقة، وهى أصح المغازى، مات سنة ١٤١ إحدى وأربعين ومائة. «عن صالح مولى التوأمة» بفتح المثناة وسكون الواو وبعدها همزة مفتوحة صدوق اختلط بآخره، قال ابن عدى: لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبى ذئب وابن جريح، من الرابعة، كذا فى التقريب، قلت: سماع موسى بن عقبة منه قبل أن يختلط.

قوله: «إذا توضأت؛ فخلل بين يديك ورجليك» هذا الحديث حجة على من قيد التحليل بأصابع الرجلين، وأما ما جاء فى بعض الأحاديث من ذكر الرجلين فقط فهو تنقيص ببعض الأفراد.

قوله: «هذا حديث حسن غريب» قال فى النيل: فيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف، ولكن حسنه البخارى؛ لأنه من رواية موسى بن عقبة عن صالح وسماع موسى عنه قبل أن يختلط.. انتهى.

٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُبَلِيِّ، عَنْ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ الْفَهْرِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ؛ ذَلِكَ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخَنْصَرِهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ لَهِيْعَةَ.

قوله: «عن يزيد بن عمرو» المعافى المصرى، صدوق من الرابعة. «عن أبى عبد الرحمن الحبلى» بضم المهملة والموحدة المعافى، ثقة من الثالثة.

قوله: «ذلك» أى: خلل «بخنصره» أى: بخنصر يده اليسرى.

قوله: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة» غرابة هذا الحديث والذى قبله ترجع إلى الإسناد، فلا ينافى الحسن، قاله ابن سيد الناس: وقد شارك ابن لهيعة فى روايته عن يزيد ابن عمرو الليث وعمرو بن الحارث، فالحديث إذن صحيح سالم عن الغرابة، كذا فى النيل.

(٤٠) حديث صحيح وفى إسناده: «عبد الله بن لهيعة» اختلط لكن تابعه فيه الليث بن سعد وعمرو بن الحارث وهما ثقتان، والحديث أخرجه: أبو داود (١٤٨)، وابن ماجه (٤٤٦)، كلاهما من طريق ابن لهيعة أيضاً.

(٣١) بَاب مَا جَاءَ وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ [م ٣١ - ت ٣١]

٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ - هُوَ ابْنُ جَزءِ الزُّبَيْدِيِّ - وَمُعْتَمِدٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَشَرَحْبِيلَ بْنِ حَسَنَةَ وَعَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَيَزِيدَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ بِطُورِ الْأَقْدَامِ مِنَ النَّارِ».

قَالَ: وَفَقَهُ هَذَا الْحَدِيثُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمَا خُفَّانِ، أَوْ جَوْرَبَانِ.

قوله: «ثنا عبد العزيز بن محمد» بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني مولا هم المدني، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر، من الثامنة.

قوله: «ويل للأعقاب من النار» الويل الحزن والهلاك والمقت من العذاب، كذا في الجمع، قال الحافظ في الفتح: اختلف في معناه على أقوال أظهرها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعاً: «ويل واد في جهنم»، قال الحافظ: وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنه دعاء. انتهى، والأعقاب جمع عقب بفتح عين وكسر قاف وبفتح عين وكسرها مع سكون قاف مؤخر القدم، قال البغوي: معناه: ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين في غسلها، وقيل: أراد أن العقب مختص بالعقاب ورواه غيره مطولاً، فروى عبد الله بن عمرو قال: تخلف النبي صلى الله عليه وسلم عنا في سفره فأدركنا وقد أرققنا العصر، فجعلنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا، فنأدى بأعلى صوته: «ويل للأعقاب من النار» مرتين أو ثلاثاً، أخرجه البخاري ومسلم واللفظ للبخاري، والحديث دليل على وجوب غسل الرجلين، وأن المسح لا يجزئ، قال ابن حزيمة: لو كان الماسح مؤدياً للفرض، لما تواعد بالنار، وأشار، بذلك إلى ما كان من الخلاف من الشيعة أن الواجب المسح أخذاً بظاهر قراءة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالخفض، وقد تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوئه: أنه غسل رجليه وهو المبين لأمر الله، وقال في حديث عمرو بن عنبسة الذي رواه ابن حزيمة وغيره مطولاً في فضل الوضوء: ثم يغسل قدميه كما أمره الله، ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف

ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك، قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين، رواه سعيد بن منصور وادعى الطحاوى وابن حزم أن المسح منسوخ، والله أعلم، كذا فى فتح البارى.

قوله: «وفى الباب عن عبد الله بن عمرو وعائشة وجابر بن عبد الله وعبد الله بن الحارث ومعيقب وخالد بن الوليد وشرحيل بن حسنة وعمرو بن العاص ويزيد بن أبى سفيان» أما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه: وأما حديث عائشة: فأخرجه مسلم. وأما حديث جابر بن عبد الله: فأخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه بلفظ: «ويل للعراقيب من النار» وأخرجه ابن ماجه وأخرجه الطحاوى أيضاً، كذا فى عمدة القارى ص ٦٥٦ ج ١، وأما حديث عبد الله ابن الحارث فسيجيء تخريجه، وأما حديث معيقب: فأخرجه أحمد والطبرانى فى الكبير بمثل حديث الباب، قال الهيثمى: وفيه أيوب بن عتبة والأكثر على تضعيفه، وأما حديث خالد بن الوليد وشرحيل بن حسنة وعمرو بن العاص ويزيد بن أبى سفيان: فأخرجه ابن ماجه بلفظ: «أتموا الوضوء، ويل للأعقاب من النار». قلت: وفى الباب أيضاً عن عبد الله بن عمر أخرجه ابن أبى شيبة، وعن أبى أمامة أخرجه أيضاً ابن أبى شيبة، وقد روى من حديث أبى أمامة، ومن حديث أخيه ومن حديثهما معاً، ومن حديث أحدهما على الشك، قاله ابن سيد الناس، وعن عمر بن الخطاب أخرجه مسلم، وعن خالد بن معدان أخرجه أحمد، كذا فى النيل، وفى الباب أحاديث أخرى ذكرها العيني فى عمدة القارى ص ٦٥٦ ج ١ بألفاظها من شاء الوقوف عليها فليرجع إليه.

قوله: «حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح» وأخرجه البخارى ومسلم والنسائي وابن ماجه «وقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار» قال المنذرى فى الترغيب: هذا الحديث الذى أشار إليه الترمذى رواه الطبرانى فى الكبير وابن خزيمة فى صحيحه من حديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدى مرفوعاً ورواه أحمد موقوفاً عليه. انتهى «وفقه هذا الحديث: أنه لا يجوز المسح على القدمين إذا لم يكن عليهما خفان، أو جوربان» إذ لو جاز المسح على القدمين لم يدع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الماسح على القدمين بالويل من النار، وقوله: جوربان تشنية جورب، ويجيء تفسيره وحكم المسح عليهما.

(٣٢) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً [٣٢م - ت ٣٢]

٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَهَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَجَابِرٍ، وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي رَافِعٍ وَابْنِ الْفَاكِهَةِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ.

وَرَوَى رِشْدِينَ بْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ شَرْحَبِيلٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً.

قَالَ: وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى ابْنُ عَجَلَانَ وَهَشَامُ بْنُ سَعْدٍ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: «عن سفیان» هو الثوري؛ لأن أبا نعيم صرح به في كتابه، قاله العيني «توضاً مرة مرة» فيه دليل على أن الواجب من الوضوء مرة مرة، ولهذا اقتصر عليه النبي صلى الله عليه وسلم، ولو كان الواجب مرتين مرتين، أو ثلاثاً ثلاثاً لما اقتصر على مرة مرة. قال النووي: قد أجمع المسلمون على أن الواجب في غسل الأعضاء مرة مرة، وعلى أن الثلاث سنة، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً، وبعض الأعضاء ثلاثاً وبعضها مرتين، والاختلاف دليل على جواز ذلك كله، وأن الثلاث هي الكمال، والواحدة تجزئ.. انتهى.

قوله: «وفي الباب عن عمر وجابر وبريدة وأبي رافع وابن الفاكه» أما حديث عمر: فأخرجه الترمذی وابن ماجه، وأما حديث جابر: فأخرجه ابن ماجه، وأما حديث بريدة: فأخرجه البزار، وأما حديث أبي رافع: فأخرجه البزار أيضاً والدارقطنی فی سننه، وأما حديث ابن الفاكه: فأخرجه البغوی فی معجمه وفيه عدى بن الفضل وهو متروك، وقد ذكر العيني في شرح البخاري حديث ابن الفاكه بسنده ومتنه، قلت: وفي الباب أيضاً عن عبد الله بن عمر أخرجه البزار، وعن عكراش ابن ذؤيب ذكره أبو بكر الخطيب، وعن أبي بن كعب أخرجه ابن ماجه.

قوله: «حديث ابن عباس أحسن شيء في هذا الباب وأصح» أخرجه الجماعة إلا مسلماً.

(٤٢) حديث صحيح، وأخرجه: البخاري (١٥٧)، والنسائي (٨٠)، وأبو داود (١٣٨)، وابن ماجه (٤١١)،

أما رواية رشدين بن سعد التي أشار إليها الترمذی: فإن إسناده ضعيف لضعفه.

قوله: «وروى رشدين» بكسر الراء وسكون الشين المعجمة «ابن سعد» المهري أبو الحجاج المصري ضعيف رجع أبو حاتم عليه ابن لهيعة، وقال ابن يونس: كان صالحاً في دينه فأدركته غفلة الصالحين في الحديث، من السابعة «وغيره» كابن لهيعة «عن الضحاك بن شرحبيل» الغافقي المصري صدوق يهم من الرابعة، ورواية رشدين هذه أخرجها ابن ماجه «والصحيح ما روى ابن عجلان وهشام بن سعد» المدني صدوق له أوهام ورمى بالتشيع، من كبار السابعة «وسفيان الثوري وعبد العزيز بن محمد» بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني مولاهم، المدني صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمرى منكراً، من الثامنة.

(٣٣) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ [م ٣٣ - ت ٣٣]

٤٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ - هُوَ الْأَعْرَجُ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ.

قَالَ أَبُو عَيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، وَهُوَ إِسْنَادٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. قَالَ أَبُو عَيْسَى: وَقَدْ رَوَى هَمَّامٌ، عَنْ عَامِرِ الْأَخْوَلِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.

قوله: «حدثنا أبو كريب ومحمد بن رافع» القشيري النيسابوري، ثقة عابد من الحادية عشرة «نا زيد ابن حباب» بضم المهملة وموحدين أبو الحسين العكلي أصله من خراسان وكان بالكوفة ورحل في الحديث فكثر منه، وهو صدوق يخطئ في حديث الثوري، من التاسعة «عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان» العنسي الدمشقي الزاهد، صدوق يخطئ ورمى بالقدر، وتغير بآخره، من السابعة «حدثني عبد الله ابن الفضل» الهاشمي المدني ثقة من الرابعة «عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج» المدني ثقة عالم من الثالثة.

قوله: «توضأ مرتين مرتين» أي: غسل أعضاء وضوئه مرتين مرتين، وفيه دليل على أن التوضؤ مرتين مرتين يجوز ولا خلاف في ذلك.

قوله: «هذا حديث حسن غريب... إلخ» وأخرجه أبو داود.

قوله: «وفي الباب عن جابر» أخرجه ابن ماجه وفي الباب أيضاً عن عبد الله بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين، أخرجه أحمد والبخاري «وقد روى عن أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً» يحيى تخريجه في الباب الآتي.

(٣٤) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا [م ٣٤ - ت ٣٤]

٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ أَبِي حَيَّةٍ، عَنْ عَلِيٍّ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَعَائِشَةَ وَالرَّبِيعِ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبِي رَافِعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَمُعَاوِيَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَأَبِي بَكْرٍ كَعْبٍ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، عَنْ عَلِيٍّ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ.
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْوُضُوءَ يُجْزَى مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ أَفْضَلُ، وَأَفْضَلُهُ ثَلَاثٌ، وَلَيْسَ بَعْدَهُ شَيْءٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَا آمَنُ إِذَا زَادَ فِي الْوُضُوءِ عَلَى الثَّلَاثِ أَنْ يَأْتِمَ.
وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ: لَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا رَجُلٌ مُبْتَلَى.

قوله: «نا عبد الرحمن بن مهدي» بن حسان العنبري مولا هم أبو سعيد البصري، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني ما رأيت أعلم منه، مات سنة ثمان وتسعين ومائة بالبصرة عن ثلاثه وستين سنة «عن سفیان» هو الثوري «عن أبي حية» بفتح الحاء المهملة وتشديد المثناة التحتية ابن قيس الهمداني الوادعي، قيل: اسمه عمرو بن نصر، وقيل: اسمه عبد الله، وقيل: اسمه عامر بن الحارث، وقال أبو أحمد الحاكم وغيره: لا يعرف اسمه، مقبول من الثالثة.

قوله: «توضأ ثلاثاً ثلاثاً» قد أجمع العلماء على أن الواجب غسل الأعضاء مرة واحدة، وأن الثلاثة سنة؛ لثبوت الاختصار من فعله صلى الله عليه وسلم على مرة واحدة ومرتين كما تقدم.

قوله: «وفي الباب عن عثمان والربيع وابن عمر وعائشة وأبي أمامة وأبي رافع وعبد الله ابن عمرو ومعاوية وأبي هريرة وجابر وعبد الله بن زيد وأبي ذر» أما حديث عثمان: فأخرجه أحمد ومسلم بلفظ حديث الباب، وأما حديث الربيع وهي بنت معوذ بن عفراء: فأخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجه، وأما حديث ابن عمر: فأخرجه ابن حبان وغيره: أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً، ورفع

(٤٤) حديث صحيح، وأخرجه: أبو داود (١٣٥) من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده، والنسائي (٨١)، وابن ماجه (٤١٤) كلاهما من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب.

ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأما حديث عائشة وأبي هريرة: فأخرجه ابن ماجه بسند لا بأس به: أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وأما حديث أبي أمامة: فأخرجه ثابت بن القاسم السرقسطي في كتاب الدلائل بسند لا بأس به: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وأما حديث أبي رافع: فأخرجه الطبراني في الأوسط، وأما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وأما حديث معاوية: ففي كتاب المفرد لأبي داود من حديث علي بن أبي حملة عن أبيه عن أمير المؤمنين عبد الملك: حدثني أبو خالد عن معاوية رضى الله عنه: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً، كذا في عمدة القارى ص ٧٤٨ ج ١ وفي الباب أحاديث كثيرة أخرجه أصحاب الصحاح الستة وغيرهم.

قوله: «حديث علي أحسن شيء في هذا الباب وأصح» وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

قوله: «وقال ابن المبارك: لا آمن إذا زاد في الوضوء على الثلاث أن يَأْثُم» يدل عليه حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده، قال: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الوضوء فأراه ثلاثاً ثلاثاً ثم قال: هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم، رواه النسائي وابن ماجه، قال الإمام حافظ الدين النسفي: هذا إذا زاد معتقداً أن السنة هذا، فأما لو زاد لطمأنينة القلب عند الشك أو نية وضوء آخر، فلا بأس؛ لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بترك ما يريه إلى ما لا يريه.. انتهى، قال القارى: قلت: أما قوله: لطمأنينة القلب عند الشك، ففيه أن الشك بعد التلث لا وجه له، وإن وقع بعده فلا نهاية له وهو الوسوسة، ولهذا أخذ ابن المبارك بظاهره، فقال: لا آمن إذا زاد على الثلاث أن يَأْثُم.. انتهى، قال القارى: وأما قوله: أو بنية وضوء آخر، فيه إن قبل الإتيان بعبادة بعد الوضوء لا يستحب له التجديد مع أنه لا يتصور التجديد إلا بعد تمام الوضوء لا في الأثناء، وأما قوله: لأنه أمر بترك ما يريه... إلخ، ففيه أن غسل المرة الأخرى مما يريه فينبغي تركه إلى ما لا يريه وهو ما عينه الشارع ليتخلص عن الريبة والوسوسة.. انتهى كلام القارى.

قلت: قوله: قبل الإتيان بعبادة بعد الوضوء، لا يستحب له التجديد يحدشه إطلاق حديث: الوضوء على الوضوء نور على نور، لكن هذا الحديث ضعيف، قال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء: لم أقف عليه، وقال الحافظ ابن حجر: هو حديث ضعيف رواه رزين في مسنده «وقال أحمد وإسحاق: لا يزيد على الثلاث إلا رجل مبتلى» أى: بالجنون لمظنة أنه بالزيادة يحتاط لدينه، قال ابن حجر: ولقد شاهدنا من الموسوسين من يغسل يده بالمثين وهو مع ذلك يعتقد أن حدثه هو اليقين، كذا في المرقاة.

(٣٥) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا [٣٥م - ت ٣٥]

٤٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَرَارِيُّ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَبِي صَفِيَّةٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي: جَعَفَرٌ حَدَّثَكَ جَابِرٌ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا ثَلَاثًا؟ قَالَ: نَعَمْ.

قوله: «بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا» قال أبو الطيب السندی فی شرح الترمذی: أى: باب الحديث الذى ورد فى الوضوء مرة ومرتين وثلاثاً؛ يعنى فى الحديث الواحد المشتمل على ثلاث أحوال فى ثلاث أوقات؛ فيرجع مال هذا الباب الواحد إلى مجموع الأبواب الثلاثة، إلا أن الأبواب الثلاثة السابقة باعتبار الأحاديث الثلاثة، وهذا الباب باعتبار حديث واحد لا باعتبار حالة؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع الأحوال المذكورة فى وضوء واحد.. انتهى.

قوله: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَرَارِيُّ» الكوفى أبو محمد أو أبو إسحاق نسيب السدى أو ابن أخته أو ابن بنته، صدوق يخطئ ورمى بالرفض؛ من العاشرة.

٤٦ - قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى وَكِيعٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَبِي صَفِيَّةٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعَفَرٍ: حَدَّثَكَ جَابِرٌ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً؟ قَالَ: نَعَمْ. وَحَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَبِي صَفِيَّةٍ.

قال أبو عيسى: وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ هَذَا عَنْ ثَابِتٍ نَحْوَ رِوَايَةِ وَكِيعٍ، وَشَرِيكٌ كَثِيرُ الْغَلَطِ، وَثَابِتُ بْنُ أَبِي صَفِيَّةٍ هُوَ: أَبُو حَمْرَةَ الثَّمَالِيُّ.

قوله: «عن ثابت بن أبي صفية» الثمالى بضم المثلة كنيته أبو حمزة واسم أبيه دينار، وقيل: سعيد. كوفى ضعيف رافضى، من الخامسة، مات فى خلافة أبى جعفر.

قوله: «قال: قلت: لأبى جعفر» هو محمد الباقر «حدثك جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً» أى: تارة «ومرتين مرتين» أى: أخرى «وثلاثاً ثلاثاً» أى: أخرى «قال: نعم» قال الطيبى: من عادة المحدثين أن يقول القارئ بين يدي الشيخ حدثك فلان عن فلان يرفع إسنادَه وهو ساكت يقرر، وذلك كما يقول الشيخ: حدثنى فلان عن فلان ويسمعه الطالب.. انتهى. وتوضيحه ما قال ابن حجر أن من أحد طرق الرواية أن يقول التلميذ للشيخ: حدثك فلان عن فلان كذا والشيخ يسمع، فإذا فرغ قال: نعم، فهو بمنزلة قول الشيخ: حدثنى فلان... إلخ والتلميذ ساكت

(٤٥) فى إسنادِه: «شريك بن عبد الله النخعى الكوفى» تكلموا فى حفظه، «وثابت بن أبى صفية» ضعيف الحديث.

(٤٦) حديث صحيح لغيره، وأخرجه: ابن ماجه (٤١٠) من حديث شريك بن عبد الله أيضاً بهذا الإسناد مثله.

أى: يسمع، كذا فى المرقاة. قلت: قال السيوطى فى تدريب الراوى: إذا قرئ على الشيخ قائلاً أخبرك فلان أو نحوه كقلت: أخبرنا فلان والشيخ مصغ إليه فاهم له غير منكر ولا مقر لفظاً صح السماع وجازت الرواية به اكتفاء بالقرائن الظاهرة، ولا يشترط نطق الشيخ بالإقرار كقوله: نعم على الصحيح الذى قطع به جماهير أصحاب الفنون، وشرط بعض الشافعية والظاهرين نطقه به.. انتهى كلام السيوطى.

قوله: «وروى وكيع هذا الحديث... إلخ» الفرق بين رواية وكيع وشريك، أن وكيعاً رواه مختصراً بلفظ: توضأ مرة مرة؟ قال: نعم، ولم يذكر لفظ مرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً، وأما شريك فرواه بلفظ توضأ مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً، قال: نعم، وحديث شريك رواه ابن ماجه أيضاً، وقال على القارى فى المرقاة: سنده حسن. قلت: فى سنده شريك وقد عرفت حاله، وأيضاً فى سنده ثابت بن أبى صفية وهو ضعيف كما عرفت، ولكن فى الباب أحاديث صحيحة «وشريك كثير الغلط» شريك هذا هو ابن عبد الله النخعى الكوفى القاضى بواسط تقدم ترجمته.

(٣٦) بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَتَوَضَّأُ بَعْضُ وُضُوئِهِ مَرَّتَيْنِ وَبَعْضُهُ ثَلَاثًا [م ٣٦ - ت ٣٦]

٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ مَرَّتَيْنِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ ذَكَرَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ بَعْضَ وُضُوئِهِ مَرَّةً، وَبَعْضُهُ ثَلَاثًا.

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ لَمْ يَرَوْا بَأْسًا أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بَعْضَ وُضُوئِهِ ثَلَاثًا، وَبَعْضُهُ مَرَّتَيْنِ، أَوْ مَرَّةً.

قوله: «عن عمرو بن يحيى» بن عمار بن أبى حسن المازنى المدنى سبط عبد الله بن زيد بن عاصم، ثقة، وثقه أبو حاتم والنسائى «عن أبيه» يحيى بن عمار، ثقة من الثالثة.

قوله: «توضأ فغسل وجهه ثلاثاً، وغسل يديه مرتين مرتين، ومسح برأسه وغسل رجليه» كذا فى النسخة الحاضرة المطبوعة، وفى نسخة قلمية عتيقة صحيحة: وغسل رجليه مرتين بزيادة لفظ مرتين.

قوله: «هذا حديث صحيح» وأخرجه البخارى ومسلم مطولاً.

قوله: «وقد ذكر في غير حديث» أى: في عدة أحاديث «وقد رخص بعض أهل العلم في ذلك؛ لم يروا بأساً أن يتوضأ الرجل بعض وضوئه ثلاثاً وبعضه مرتين أو مرة» وهو القول الراجح المعول عليه لأحاديث الباب.

(٣٧) بَاب مَا جَاءَ فِي وَضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ كَانَ [م ٣٧ - ت ٣٧]

٤٨ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي حَيَّةَ قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ فَغَسَلَ كَفَيْهِ حَتَّى أَنْقَاهُمَا، ثُمَّ مَضَمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَذَرَاغِيهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَرَّةً، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَامَ فَأَخَذَ فَضْلَ طَهُورِهِ فَشَرِبَهُ، وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: أَحَبُّتُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ كَانَ طُهُورُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَالرَّبِيعِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ وَعَائِشَةَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ.

قوله: «حدثنا أبو الأحوص» هو سلام بن سليم الحنفى مولا هم الكوفى، ثقة متقن صاحب حديث، من السابعة «عن أبى إسحاق» هو عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي ثقة مدلس «عن أبى حية» بفتح الحاء المهملة وتشديد التحتانية المفتوحة هو ابن قيس الهمداني الوادعى، عن على، وعنه: أبو إسحاق فقط، قال أحمد: شيخ، كذا فى الخلاصة، وقال الحافظ فى التقریب: قيل: اسمه عمرو بن نصر، وقيل: اسمه عبد الله، وقيل: اسمه عامر بن الحارث، وقال أبو أحمد الحاكم وغيره: لا يعرف اسمه مقبول، من الثالثة.. انتهى.

قوله: «توضأ فغسل كفيه» أى: شرع فى الوضوء أو أراد، فالفاء تعقيبية والأظهر أنها لتفصل ما أجمل فى قوله: توضأ، قاله القارى «فغسل كفيه» المراد من الكفين اليدين إلى الرسغين «حتى أنقاهما» أى: أزال الوسخ عنهما «ومسح برأسه مرة» فيه دليل على أن السنة فى مسح الرأس أن يكون مرة واحدة، وعليه الجمهور، وقد تقدم الكلام فى هذا فى باب ما جاء أن مسح الرأس مرة «ثم غسل قدميه إلى الكعبين» فيه رد على من جوز المسح على الرجلين بغير خف أو جورب «ثم قام فأخذ فضل طهوره» بفتح الطاء أى: بقية مائه الذى توضأ به «فشربه وهو قائم» زاد فى رواية للبخارى «ثم قال إن أناسا يكرهون الشرب قائماً وإن النبى صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما صنعت» قال ابن الملك: أما شرب فضله فلأنه ماء أدى به عبادة وهى الوضوء، فيكون فيه بركة

(٤٨) سبق تحريجه وذكر صحته برقم (٤٤) من حديث على رضى الله عنه. (٤٩) حديث صحيح، وانظر الذى

فيحسن شربه قائماً تعليمًا للأمة أن الشرب قائماً جائز فيه. قلت: هذا الحديث يدل على جواز الشرب قائماً، وثبت الشرب قائماً عن عمر أخرجه الطبري، وفي الموطأ أن عمر وعثمان وعلياً كانوا يشربون قياماً، وكان سعد وعائشة لا يرون بذلك بأساً، وثبتت الرخصة عن جماعة من التابعين، وقد ثبت المنع عن الشرب قائماً، ففي صحيح مسلم عن أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر عن الشرب قائماً، وفي رواية أخرى عنده: نهى أن يشرب الرجل قائماً، وفيه: عن أبي هريرة: لا يشربن أحدكم قائماً فمن نسي فليستقي، فسلك أهل العلم في هذا مسالك: فمنهم من قال: إن أحاديث الجواز ألبت من أحاديث النهي، ومنهم من قال: إن أحاديث النهي منسوخة بأحاديث الجواز، ومنهم من قال: إن أحاديث النهي محمولة على كراهة التنزيه وأحاديث الجواز على بيانه. قال الحافظ: هذا أحسن المسالك وأسلمها وأبعداها من الاعتراض، ويأتى الكلام مبسوطاً في هذه المسألة في موضعها «ثم قال» أى: على رضى الله عنه «كيف كان ظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم؟» بضم الطاء أى: وضوءه وطهارته.

قوله: «وفي الباب عن عثمان: وعبد الله بن زيد وابن عباس وعبد الله بن عمرو وعائشة والربيع وعبد الله بن أنيس» أما حديث عثمان فأخرجه البخارى ومسلم وغيرهما، وأما حديث عبد الله بن زيد: فأخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه مطولاً ومختصراً، وأما حديث ابن عباس: فأخرجه البخارى وغيره، وأما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه، وأما حديث عائشة: فلم أقف عليه. وأما حديث الربيع: وهى بنت معوذ ابن عفراء: فأخرجه أبو داود، وأما حديث عبد الله بن أنيس: فليُنظر من أخرجه.

٤٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ ذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي حَيَّةَ، إِلَّا أَنَّ عَبْدَ خَيْرٍ، قَالَ: كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ طُهُورِهِ أَخَذَ مِنْ فَضْلِ طُهُورِهِ بِكَفِّهِ فَشَرَبَهُ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَقَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ أَبِي حَيَّةَ وَعَبْدِ خَيْرٍ. وَالْحَارِثُ عَنْ عَلِيٍّ.

وَقَدْ رَوَاهُ زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُ الْوُضُوءِ بِطَوِيلِهِ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَالَ: وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ فَأَخْطَأَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، فَقَالَ: مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ.

قَالَ: وَرَوَى عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ.

قَالَ: وَرَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ مِثْلَ رِوَايَةِ شُعْبَةَ، وَالصَّحِيحُ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ.

قوله: «عن عبد خير» بن يزيد الهمداني أبي عمارة الكوفي، مخضرم ثقة، من الثانية، لم يصح له صحبة، وهو من كبار أصحاب علي بن أبي طالب رضى الله عنه «حديث علي رواه أبو إسحاق الهمداني» هو عمرو بن عبد الله السبيعي أى: روى أبو إسحاق الهمداني حديث علي عن ثلاثة شيوخ: أبي حية، وعبد خير، والحارث، وهؤلاء رووا عن علي.

قوله: «وقد رواه زائدة بن قدامة وغير واحد عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي حديث الوضوء بطوله» أخرج حديث قدامة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي: أبو داود والنسائي والدارمي والدارقطني.

قوله: «فقال مالك بن عرفة» بضم العين وسكون الراء المهملتين وضم الفاء وفتح الطاء، أى: قال شعبة مالك بن عرفة مكان خالد بن علقمة. واتفق الحفاظ كالترمذي وأبى داود والنسائي على وهم شعبة في تسمية شيخه بمالك بن عرفة، وإنما هو خالد بن علقمة، قال النسائي فى سننه: قال أبو عبد الرحمن: هذا خطأ، والصواب خالد بن علقمة ليس مالك بن عرفة.. انتهى.

قوله: «وروى عن أبي عوانة... إلخ» بصيغة المجهول أى: روى مرة عن أبي عوانة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي، وروى مرة أخرى عن أبي عوانة عن مالك بن عرفة، كما روى شعبة والصحيح خالد بن علقمة، قال أبو داود فى سننه: مالك بن عرفة إنما هو خالد بن علقمة، أخطأ فيه شعبة، قال داود: قال أبو عوانة يوماً: حدثنا مالك بن عرفة عن عبد خير، فقال عمرو الأعصف: رحمك الله أبا عوانة: هذا خالد بن علقمة، ولكن شعبة مخطئ فيه، فقال أبو عوانة هو فى كتابى خالد بن علقمة، ولكن قال شعبة: هو مالك بن عرفة، قال أبو داود: حدثنا عمرو بن عون قال: حدثنا أبو عوانة عن مالك بن عرفة، قال أبو داود: وسماعه قديم، قال أبو داود: وحدثنا أبو كامل قال: حدثنا أبو عوانة عن خالد بن علقمة وسماعه متأخر، كان بعد ذلك رجع إلى الصواب.. انتهى. اعلم أن هذه العبارة ليست فى أكثر نسخ أبى داود، قال الحافظ المزى بعد ذكر هذه العبارة فى رواية أبى الحسن بن العبد: ولم يذكره أبو القاسم.. انتهى.

(٣٨) بَاب مَا جَاءَ فِي النَّضْحِ بَعْدَ الْوُضُوءِ [٣٨م - ٣٨ت]

٥٠ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهِ السَّلِيمِيُّ الْبَصْرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَلَمٌ بْنُ قُتَيْبَةَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «جَاءَنِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِذَا تَوَضَّأْتَ فَانْتَضَحْ».

(٥٠) حديث ضعيف، وأخرجه ابن ماجه (٤٦٣)، وفى إسناده عندهما: «الحسن بن على الهاشمي» منكرو الحديث.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْهَاشِمِيُّ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْحَكَمِ بْنِ سُفْيَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: سُفْيَانُ بْنُ الْحَكَمِ، أَوْ الْحَكَمُ بْنُ سُفْيَانَ، وَاضْطَرَبُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

قوله: «باب في النضح بعد الوضوء» المراد بالنضح هاهنا هو أن يأخذ قليلاً من الماء فيرش به مذاكيره بعد الوضوء لينفي عنه الوسواس، وقد نضح عليه الماء ونضحه به إذا رشه عليه، كذا في النهاية.

قوله: «وأحمد بن أبي عبيد الله السلمي» بفتح المهملة وكسر اللام «البصري» الوراق، ثقة، من العاشرة «نا أبو قتيبة سلم بن قتيبة» الخراساني نزيل البصرة صدوق من التاسعة «عن الحسن ابن علي الهاشمي» هو الحسن بن علي بن محمد بن ربيعة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب النوفلي الهاشمي، ضعيف، كذا في التقريب «عن عبد الرحمن» وفي نسخة قلمية عتيقة صحيحة عن الأعرج وعبد الرحمن هذا هو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، ثقة ثبت، من الثالثة.

قوله: «يا محمد إذا توضأت» أي: إذا فرغت من الوضوء «فانتضح» قال القاضي أبو بكر ابن العربي في العارضة: اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث على أربعة أقوال:
الأول: معناه إذا توضأت فصب الماء على العضو صباً ولا تقتصر على مسحه؛ فإنه لا يجزئ فيه إلا الغسل.

الثاني: معناه استبرئ الماء بالثر والتنحنج، يقال: نضحت استبرأت وانتضحت تعاطيت الاستبراء له.

الثالث: معناه إذا توضأت فرش الإزار الذي يلي الفرج ليكون ذلك مذهباً للوسواس.

الرابع: معناه الاستنجاء بالماء إشارة إلى الجمع بينه وبين الأحجار؛ فإن الحجر يخفف الوسخ والماء يطهره. وقد حدثني أبو مسلم المهدي قال: من الفقه الرائق الماء يذهب الماء، معناه: أن من استنحى بالأحجار لا يزال البول يرشح فيحد منه البلل، فإذا استعمل الماء نسب الخاطر ما يجد من البلل إلى الماء وارتفع الوسواس.. انتهى كلام ابن العربي ملخصاً. وقال الخطابي في معالم السنن: الانتضاح هاهنا الاستنجاء بالماء، وكان من عادة أكثرهم أن يستنجوا بالحجارة لا يمسون الماء، وقد يتأول الانتضاح أيضاً على رش الفرج بالماء بعد الاستنجاء ليدفع بذلك وسوسة الشيطان.. انتهى، وذكر النووي عن الجمهور أن الثاني هو المراد هاهنا، وفي جامع الأصول الانتضاح رش الماء على الثوب ونحوه، والمراد به أن يرش على فرجه بعد الوضوء ماء ليذهب عنه الوسواس الذي يعرض للإنسان أنه قد خرج من ذكره بلل، فإذا كان ذلك المكان بللاً ذهب ذلك الوسواس، وقيل: أراد بالانتضاح الاستنجاء بالماء لأن الغالب كان من عادتهم أنهم يستنجون بالحجارة.. انتهى. قلت:

والحق أن المراد بالانتضاح في هذا الحديث هو الرش على الفرج بعد الوضوء، كما يدل عليه ألفاظ أكثر الأحاديث الواردة في هذا الباب.

قوله: «هذا حديث غريب» وأخرجه ابن ماجه «وسمعت محمداً يقول: الحسن بن علي الهاشمي منكر الحديث» قال في شرح النخبة: قولهم متروك أو ساقط أو فاحش الغلط ومنكر الحديث أشد من قولهم ضعيف أو ليس بالقوى أو فيه مقال.. انتهى، قال الذهبي في الميزان: ضعفه أحمد والنسائي وأبو حاتم والدارقطني، وقال البخاري: منكر الحديث.. انتهى. قلت: فحديث الباب ضعيف، وفي الباب أحاديث عديدة مجموعها يدل على أن له أصلاً.

قوله: «وفي الباب عن أبي الحكم بن سفيان وابن عباس وزيد بن حارثة وأبي سعيد» أما حديث أبي الحكم بن سفيان: فأخرجه أبو داود وابن ماجه ولفظه: أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم أخذ كفاً من ماء فنضح به فرجه، وأما حديث ابن عباس: فأخرجه عبد الرزاق في جامعه أنه شكى إليه رجل فقال: إني أكون في الصلاة فيتخيل لي أن بذكرى بللاً، فقال قاتل الله الشيطان إنه يحس ذكر الإنسان ليريه أنه قد أحدث فإذا توضأت فانضح فرجك بالماء، فإن وجدت فقل: هو من الماء، ففعل الرجل ذلك فذهب، كذا في شرح سراج أحمد، وأما حديث زيد ابن حارثة: فأخرجه ابن ماجه ولفظه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «علمني جبريل الوضوء وأمرني أن أنضح تحت ثوبي لما يخرج من البول بعد الوضوء» وأخرجه الدارقطني أيضاً، وفيه ابن لميعة وفيه مقال مشهور، وأما حديث أبي سعيد: فلم أقف على من أخرجه، وفي الباب أيضاً عن جابر قال: توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فنضح فرجه، أخرجه ابن ماجه، وعن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم: أن جبريل عليه السلام لما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم فعلمه الوضوء فلما فرغ من وضوئه أخذ حفنة من ماء فرش بها نحو الفرج، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرش بعد وضوئه، رواه أحمد وفيه رشدين بن سعد وثقه هيثم بن خارجة وأحمد بن حنبل في رواية وضعفه آخرون، كذا في مجمع الزوائد.

قوله: «وقال بعضهم» أي: بعض الرواة «سفيان بن الحكم أو الحكم بن سفيان» أي: بالشك «واضطربوا في الحديث» أي: في إسناد هذا الحديث، قال الحافظ ابن الأثير: ورواه روح بن القاسم وشعبة وشيبان ومعمّر وأبو عوانة وزائدة وجريز بن عبد الحميد وإسرائيل وهريم بن سفيان مثل سفيان على الشك، وقال شعبة وأبو عوانة وجريز: عن الحكم أو ابن الحكم، ورواه عامة أصحاب الثوري على الشك إلا عفيف بن سالم والفريابي فإنهما رواه فقالا: الحكم بن سفيان من غير شك: ورواه وهيب بن خالد عن منصور عن الحكم عن أبيه ورواه مسعر عن منصور فقال عن رجل من ثقيف ولم يسمه، ومن رواه ولم يشك سلام بن أبي مطيع وقيس بن الربيع وشريك فقالوا عن الحكم بن سفيان ولم يشكوا.. انتهى، وقال الحافظ هو الحكم بن سفيان بن عثمان بن عامر بن معتب بن مالك بن كعب بن سعد بن عوف بن ثقيف الثقفي، قال أبو زرعة وأبو إبراهيم الحرابي: له صحبة، واختلف فيه على مجاهد، فقليل هكذا، وقيل: سفيان بن الحكم، وقيل غير ذلك، وقال

أحمد والبخارى: ليست للحكم صحة، وقال ابن المديني والبخارى وأبو حاتم: الصحيح الحكم بن سفيان.. انتهى، وقال ابن عبد البر: له حديث واحد وهو مضطرب الإسناد.. انتهى.

تنبيه: كون هذا الحديث مضطرب الإسناد ظاهر من كلام الحافظ ابن الأثير، وقد صرح به الحافظ ابن عبد البر ولم يقف على هذا صاحب الطيب الشاذلي فاعترض على الإمام الترمذي الذي هو من أئمة الحديث، حيث قال إن ما جرح الترمذي باضطراب ليس بسديد.. انتهى، فالعجب أنه مع عدم وقوفه كيف ارتكب هذه الجرأة الشنيعة، ثم قال: قوله: واضطربوا في هذا الحديث، الحديث بالمعنى اللغوي أى: في لفظ الحكم بن سفيان.. انتهى، قلت: هذا جهل على جهل.

(٣٩) بَاب مَا جَاءَ فِي إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ [٣٩م - ٣٩ت]

٥١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ».

قوله: «في إسباغ الوضوء» أى: إتمامه وإكماله والإسباغ في اللغة الإتمام ومنه درع سابغ. قوله: «نا إسماعيل بن جعفر» بن أبي كثير الأنصارى الزرقى أبو إسحاق القارى، ثقة ثبت «عن العلاء بن عبد الرحمن» بن يعقوب الحرقي أبي شبل صدوق ربما وهم «عن أبيه» ثقة. قوله: «ألا أدلكم» الهزمة للاستفهام ولا نافية. وليس ألا للتنبيه بدليل قولهم: بلى «يمحو الله به الخطايا». قال القاضي عياض: محو الخطايا كفاية عن غفرانها، قال: ويحتمل محوها من كتاب الحفظة ويكون دليلاً على غفرانها قاله النووي «ويرفع به الدرجات» أى: يعلى به المنازل في الجنة «قالوا: بلى يا رسول الله».

فائدة السؤال والجواب: أن يكون الكلام أوقع في النفس بحكم الإبهام والتبيين. «قال: إسباغ الوضوء» أى: إتمامه وإكماله باستيعاب المحل بالغسل وتطويل الغرة وتكرار الغسل ثلاثاً «على المكارة» جمع مكره بفتح الميم ما يكرهه شخص ويشق عليه، والكره بالضم والفتح المشقة أى: يتوضأ مع برد شديد وعلل يتأذى معها بمس الماء ومع إعوازه والحاجة إلى طلبه والسعى في تحصيله وابتياعه بالثمن الغالى ونحوها مما يشق، كذا فى المجموع «وكثرة الخطى إلى المساجد» الخطى بضم الخاء المعجمة جمع خطوة وهى ما بين القدمين، قال النووي: كثرة الخطى تكون ببعد الدار وكثرة التكرار «وانتظار الصلاة» أى: وقتها أو جماعتها «بعد الصلاة» يعنى إذا صلى بالجماعة أو منفرداً

فأخرجه البزار ولفظه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا أدلكم على ما يكفر الله به الخطايا؟ إسباغ الوضوء، وكثرة الخطى إلى المساجد» قال فى مجمع الزوائد: عاصم ابن بهدلة لم يسمع من أنس وبقيه رجاله ثقات.

قوله: «حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح» والحديث رواه مسلم أيضاً.

قوله: «والعلاء بن عبد الرحمن هو ابن يعقوب الجهنى» ضمير هو يرجع إلى العلاء لا إلى عبد الرحمن «وهو» أى: العلاء بن عبد الرحمن: فهذا الضمير أيضاً يرجع إلى العلاء لا إلى عبد الرحمن «ثقة عند أهل الحديث» قال الحافظ فى تهذيب التهذيب فى ترجمة العلاء بن عبد الرحمن: وقال الترمذى: وهو ثقة عند أهل الحديث.. انتهى. فظهر أن ضمير هو فى قوله: وهو ثقة عند أهل الحديث.

(٤٠) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُنْدِيلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ [م ٤٠ - ت ٤٠]

٥٣ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ بْنُ الْجَرَّاحِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ، عَنْ أَبِي مُعَاذٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِرْقَةٌ يَنْشِفُ بِهَا بَعْدَ الْوُضُوءِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ لَيْسَ بِالْقَائِمِ، وَلَا يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

وَأَبُو مُعَاذٍ يَقُولُونَ هُوَ: سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ.

قوله: «باب ما جاء فى المنديل بعد الوضوء» قال فى القاموس: المنديل بالكسر والفتح، وكمير: الذى يتمسح به وتمنل به وتمنل تمسح.. انتهى. أى: باب استعمال المنديل بعد الوضوء لتنشيف الماء.

قوله: «حدثنا سفيان بن وكيع بن الجراح» أبو محمد الرواس الكوفى كان صدوقاً؛ إلا أنه ابتلى بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنصح فلم يقبل فسقط حديثه، كذا فى التقريب «عن أبى معاذ» اسمه سليمان بن أرقم وهو ضعيف عند أصل الحديث كما صرح به الترمذى فيما بعده.

قوله: «كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خرقعة ينشف بها بعد الوضوء» من التنشيف، قال الجزرى فى النهاية: أصل النشف دخول الماء فى الأرض والثوب، يقال: نشفت الأرض الماء تنشفه نشفاً شربته، ونشف الثوب العرق وتنشفه، وأرض نشفة، ومنه الحديث: كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم نشافة ينشف بها غسالة وجهه، يعنى مندلاً يتمسح بها وضوءه.. انتهى، وقال فى القاموس: نشف الثوب العرق كسمع ونصر شربه، والحوض الماء شربه كتششفه، وقال فيه:

نشف الماء تنشيفاً أخذه بحرقه ونحوها.. انتهى، والحديث دليل جواز التنشيف بعد الوضوء لكنه حديث ضعيف.

قوله: «وفي الباب عن معاذ بن جبل» أخرجه الترمذى فى هذا الباب. قلت: وفى الباب أحاديث أخرى فمنها: حديث الوضين بن عطاء أخرجه ابن ماجه عن محفوظ بن علقمة عن سلمان: أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فقلب جبة صوف كانت عليه فمسح بها وجهه، وهذا ضعيف عند جماعة، ومنها: حديث أبى بكر: كانت للنبي صلى الله عليه وسلم حرقه يتنشف بها بعد الوضوء، أخرجه البيهقى وقال: إسناده غير قوى. ومنها: حديث أنس مثله وأعله. ومنها: حديث أبى مريم إياس بن جعفر عن فلان رجل من الصحابة: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له منديل أو حرقه يمسح بها وجهه إذا توضأ، أخرجه النسائى فى الكنى بسند صحيح. ومنها: حديث منيب بن مدرك المكي الأزدي قال: رأيت جارية تحمل وضوءاً ومنديلاً، فأخذ صلى الله عليه وسلم الماء فتوضأ ومسح بالمنديل وجهه، أسنده الإمام مغلطى فى شرحه، كذا فى عمدة القارى شرح البخارى للعيني. قلت: هذه الأحاديث كلها ضعيفة إلا حديث أبى مريم عن رجل من الصحابة، فقال العيني: أخرجه النسائى فى الكنى بسند صحيح، وإنى لم أقف على سنده ولم أظفر بكتاب الكنى للنسائى.

٥٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ، عَنْ عُتْبَةَ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب وإسناده ضعيف، ورشدين بن سعد وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقيي يضعفان فى الحديث.

وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم فى التمتدّل بعد الوضوء.

ومن كرهه إنما كرهه من قبل أنه قيل: إن الوضوء يؤزّن، ورؤي ذلك عن سعيد بن المسيّب والزهرى.

حدّثنا محمد بن حميد الرازى، حدّثنا جرير قال: حدّثني علي بن مجاهد عني - وهو عندي ثقة - عن ثعلبة، عن الزهرى قال: إنما كره المنديل بعد الوضوء؛ لأنّ الوضوء يؤزّن.

(٥٤) حديث ضعيف لضعف راويه: «رشدين بن سعد» عن «عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقيي» هو ضعيف أيضاً.

قوله: «حدثنا رشدين بن سعد» بكسر الراء وسكون الشين المعجمة على وزن مسكين، قال الحافظ: ضعيف، ورجح أبو حاتم عليه ابن لهيعة. وقال ابن يونس: كان صالحاً في دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث.. انتهى. وقال الذهبي في الميزان: كان صالحاً عابداً سيئ الحفظ غير معتمد.. انتهى. «عن عبد الرحمن بن زياد بن غنم» بفتح أوله وسكون النون وضم العين المهملة الإفریقی، قال الحافظ: ضعيف في حفظه، وكان رجلاً صالحاً.. انتهى، قلت: هو مع ضعفه مدلس أيضاً صرح به الحافظ في طبقات المدلسين «عن عتبة بن حميد» الضبي البصري يكنى أبا معاذ، وثقه ابن حبان، وضعفه أحمد. وقال أبو حاتم: صالح، كذا في الخلاصة، وقال في التريب: صدوق له أوهام. «عن عبادة بن نسي» بضم النون وفتح المهملة وشدة التحتانية الخفيفة الكندي قاضي طبرية، ثقة فاضل، من الثالثة، قاله الحافظ «عن عبد الرحمن بن غنم» بفتح المعجمة وسكون النون الأشعري مختلف في صحبته، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين، قاله الحافظ.

قوله: «إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه» أى: نشف به بعد الوضوء وهذا الحديث أيضاً دليل على جواز التشفيف لكن هذا الحديث أيضاً ضعيف.

قوله: «حديث عائشة ليس بالقائم» وصححه الحاكم، والحق أنه ضعيف.

قوله: «وأبو معاذ يقولون: هو سليمان بن أرقم وهو ضعيف عند أهل الحديث» قال الخزرجي في الخلاصة: سليمان بن أرقم البصري أبو معاذ عن الحسن وعطاء، وعنه: الثوري ويحيى، بن حمزة، قال الترمذي: متروك.. انتهى. وقال الذهبي في الميزان: قال خ: هو مولى قريظة أو النضير، روى عن الحسن والزهرى: تركوه، وقال أحمد: لا يروى عنه، وقال عباس وعثمان عن ابن معين: ليس بشيء، وقال الجوزجاني: ساقط، وقال أبو داود والدارقطني: متروك، وقال أبو زرعة: ذاهب، وقال محمد بن عبد الله الأنصاري: كنا ننهى عن مجالسة سليمان بن أرقم فذكر منه أمراً عظيماً.. انتهى.

قوله: «وقد رخص قوم من أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم في التمدل بعد الوضوء» قال ابن المنذر: أخذ المنديل بعد الوضوء عثمان والحسن بن علي وأنس وبشير بن أبي مسعود، ورخص فيه الحسن وابن سيرين وعلقمة والأسود ومسروق والضحاك، وكان مالك والثوري وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي لا يرون به بأساً، كذا في عمدة القارى، واحتج المرخصون بأحاديث الباب ومجديت أم هانئ عند الشيخين: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غسله فسترت عليه فاطمة، ثم أخذ ثوبه فالتحف به، قال العيني: هذا ظاهر في التشفيف بمجديت قيس بن سعد رواه أبو داود: أتانا النبي صلى الله عليه وسلم فوضعنا له ماء فاغتسل، ثم أتينا بملاحفة ورسية فاشتمل بها، فكأنى أنظر إلى أثر الورس عليه. قلت: في الاستدلال بهذين الحديثين على جواز التشفيف بعد الوضوء تأمل، كما لا يخفى على التأمل «ومن كرهه إغما كرهه من قبل أنه قيل إن الوضوء يوزن»: أى: من جهة أن ماء الوضوء يوزن فيكره إزالته بالتشفيف. وفيه: أن الظاهر أن المراد ما استعمل في الوضوء يوزن لا الباقي على الأعضاء. وقيل: لأن ماء الوضوء نور يوم القيامة. وفيه: مثل ما في ما قبله. وقيل: لأنه إزالة لأثر العباداة. وفيه: أنه

قد ثبت نقضه صلى الله عليه وسلم يديه بعد الغسل. قال ابن دقيق العيد: نفذه الماء بيده يدل على أن لا كراهة في التنشيف؛ لأن كلا منهما إزالة.. انتهى. وقيل: لأن الماء يسبح ما دام على أعضاء الوضوء. وفيه: ما قال القارى من أن عدم تسبيح ماء الوضوء إذا نشف يحتاج إلى نقل صحيح.. انتهى. قلت: قد كره التنشيف عبد الرحمن بن أبي ليلى، والنخعي وابن المسيب، ومجاهد وأبو العالية، كما ذكره العيني، واحتجوا بما ذكر، وقد عرفت ما فيه، واحتجوا بحديث أنس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يمسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء، ولا أبو بكر ولا عمر ولا ابن مسعود، أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ. وفيه: أن هذا الحديث ضعيف، صرح به الحافظ في التلخيص، فلا يصلح للاستدلال، وبحديث ميمونة في غسل النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه: فتاويله ثوباً فلم يأخذه، فانطلق وهو ينفذ يديه، أخرجه البخارى. قالوا: هذا الحديث يدل على كراهة التنشيف بعد الغسل، فيثبت به كراهته بعد الوضوء أيضاً. وفيه: ما قال الحافظ من أنه لا حجة فيه؛ لأنها واقعة حالاً يتطرق إليه الاحتمال، فيجوز أن يكون عدم الأخذ لأمر آخر لا يتعلق بكراهة التنشيف، بل لأمر يتعلق بالخرقة، أو لكونه كان مستعجلاً أو غير ذلك. قال المهلب: يحتمل تركه الثوب لإبقاء بركة الماء أو للتواضع، أو لشيء آخر رآه في الثوب من حرير أو وسخ، وقد وقع عند الإسماعيلي من رواية أبي عوانة في هذا الحديث عن الأعمش قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي، فقال: لا بأس بالمنديل، وإنما رده مخافة أن يصير عادة. وقال التيمي في شرحه: في هذا الحديث دليل على أنه كان ينشف، ولولا ذلك لم تأت بالمنديل. وقال ابن دقيق العيد: نفذه الماء بيده يدل على أن لا كراهة في التنشيف؛ لأن كلا منهما إزالة.. انتهى كلام الحافظ، والقول الراجح عندي: هو قول من قال بجواز التنشيف، والله تعالى أعلم.

قوله: «حدثنا محمد بن حميد» بن حيان الرازي حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه **«قال: حدثنا جرير»** هو ابن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي، نزيل الري وقاضيه، ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهتم من حفظه، **«حدثني علي بن مجاهد»** بن مسلم القاضي الكابلي - بضم الموحدة وتخفيف اللام - متروك، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه **«عنى»** كان جرير حدث به أولاً علي بن مجاهد ثم نسي جرير، فأخبره علي بن مجاهد بأنك حدثتني به عن ثعلبة، فرواه جرير بعد ما نسي وقال: حدثني علي بن مجاهد عني. قال ابن الصلاح: وقد روى كثير من الأكابر أحاديث نسوها بعد ما حدثوا بها، وكان أحدهم يقول: حدثني فلان عني عن فلان بكذا، وصنف في ذلك الخطيب أخبار من حدث ونسى، وكذلك الدارقطني **«وهو عندي ثقة»** هذا قول جرير **«عن ثعلبة»** بن سهيل التميمي الطهوى الكوفي، كان يسكن بالري، وكان متطبياً، روى عن الزهري وغيره، وعنه: جرير بن عبد الحميد وغيره، قال الحافظ في تهذيب التهذيب: روى له الترمذي أثراً موقوفاً في الوضوء.. انتهى، قلت: أشار الحافظ إلى أثر الزهري هذا.

(٤١) بَابُ فِيمَا يُقَالُ بَعْدَ الْوُضُوءِ [م ٤١ - ت ٤١]

٥٥ - حدثنا جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي الكوفي، حدثنا زيد بن حباب، عن معاوية ابن صالح، عن ربيعة بن يزيد الدمشقي، عن أبي إدريس الخولاني وأبي عثمان، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ، فَتُحْتَ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ الْجَنَّةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ».

قال أبو عيسى: وفي الباب عن أنس وعقبة بن عامر.

قال أبو عيسى: حديث عمر قد خولف زيد بن حباب في هذا الحديث.

قال: وروى عبد الله بن صالح وغيره عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس، عن عقبة بن عامر، عن عمر، وعن ربيعة عن أبي عثمان، عن جبير بن نفير، عن عمر.

وهذا حديث في إسناده اضطراب، ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب كبير شيء.

قال محمد: وأبو إدريس لم يسمع من عمر شيئاً.

قوله: «حدثنا جعفر بن محمد بن عمران الثعلبي» بالثلثة ثم المهمله وفتح اللام وقد ينسب إلى جده، صدوق روى عن وكيع ويحيى بن سليم، وعنه: أبو داود والترمذي والنسائي. قال أبو حاتم: صدوق، قال الذهبي: توفي بعد الأربعين ومائتين «عن معاوية بن صالح» بن حدير الحضرمي، أحد الأعلام وقاضي الأندلس، وثقة أحمد وابن معين، روى عن مكحول وربيعه بن يزيد، وخلقه، وعنه: الثوري والليث، وابن وهب، وخلقه. قال ابن عدى. هو عندى ثقة إلا أنه يقع فى حديثه إفرادات، مات سنة ١٥٨ ثمان وخمسين ومائة. «عن ربيعة بن يزيد الدمشقي» قال الحافظ: ثقة عابد، وقال فى الخلاصة: أحد الأعلام، روى عن وائلة وعبد الله بن الديلمي وجبير بن نفير، وعنه: جعفر بن ربيعة وحيوة بن شريح والأوزاعي، وثقه النسائي، قتل سنة ١٢٣ ثلاث وعشرين ومائة. «عن أبي

(٥٥) حديث صحيح، وأخرجه أبو داود: (١٦٩)، وابن ماجه (٤٧٠) من غير طريق أبى إدريس عن عمر بن الخطاب، وقد أطال العلامة أحمد شاكر النفس وأجاد فى دفع دعوى الإمام الترمذى باضطراب إسناده الحديث، وانظر صحيح مسلم (٢٣٤).

إدريس الخولاني» اسمه عائذ بالله بن عبد الله، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين، وسمع من كبار الصحابة، ومات سنة ٨٠ ثمانين. قال سعيد بن عبد العزيز: كان عالم الشام بعد أبي الدرداء، «وأبى عثمان»، قال في التقريب: أبو عثمان شيخ لربيعة بن يزيد الدمشقي. قيل: هو سعيد بن هاني الخولاني. وقيل: جرير بن عثمان، وإلا فمجهول. قلت: قال أبو داود في سننه: حدثنا أحمد بن سعيد عن ابن وهب عن معاوية بن صالح عن أبي عثمان، وأظنه سعيد بن هاني، عن جبير بن نفير عن عقبة قال معاوية: وحدثني ربيعة ابن يزيد عن أبي إدريس عن عقبة... إلخ، فرواية أبي داود هذا تؤيد أن أبا عثمان هو سعيد بن هاني، وأيضاً تدل على أن قوله: وأبى عثمان في رواية الترمذي معطوف على ربيعة.

تنبيه: اعلم أن حديث الباب قد أخرجه مسلم بدون زيادة: اللهم اجعلني من التوابين... إلخ.. بإسنادين، أحدهما: عن شيخه محمد بن حاتم قال: نا عبد الرحمن بن مهدي قال: نا معاوية بن صالح، عن ربيعة - يعني ابن يزيد - عن أبي إدريس الخولاني، عن عقبة بن عامر قال: وحدثني أبو عثمان عن جبير بن نفير، عن عقبة بن عامر، وثانيهما: روى عن شيخه أبي بكر بن أبي شيبة قال: نا زيد بن الحباب، قال: نا معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني وأبى عثمان، عن جبير بن نفير بن مالك الحضرمي، عن عقبة بن عامر. وحقق النووي في شرح مسلم أن قائل وحدثني أبو عثمان في السند الأول هو معاوية بن صالح، وأن قوله: وأبى عثمان في السند الثاني معطوف على ربيعة، وأظن في تصويبه نقلاً عن أبي على الغساني الجباني، ثم قال النووي: قال أبو على: وقد خرج أبو عيسى الترمذي في مصنفه هذا الحديث من طريق زيد بن الحباب عن شيخ له لم يقم إسناده عن زيد، وحمل أبو عيسى في ذلك على زيد بن الحباب، وزيد بريء من هذه العهدة، والوهم في ذلك من أبي عيسى أو من شيخه الذي حدثه به؛ لأننا قدمنا من رواية أئمة حفاظ، عن زيد بن الحباب ما خالف ما ذكره أبو عيسى.. انتهى. قلت: قوله: وحمل أبو عيسى في ذلك على زيد بن الحباب... إلخ. يشير به إلى قول أبي عيسى فيما بعد: قد خولف زيد بن الحباب في هذا الحديث... إلخ.

قوله: «اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين» جمع بينها إماماً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ ولما كانت التوبة طهارة الباطن عن أدران الذنوب والوضوء طهارة الظاهر عن الأحداث المانعة عن التقرب إليه تعالى؛ ناسب الجمع بينهما.

قوله: «وفي الباب عن أنس: وعقبة بن عامر» وأما حديث أنس فأخرجه ابن ماجه، وأما حديث عقبة بن عامر: فأخرجه مسلم.

قوله: «خولف زيد بن الحباب في هذا الحديث» خالفه عبد الله بن صالح وغيره، وبين الترمذي صورة المخالفة بقوله: روى عبد الله بن صالح وغيره... إلخ.

قوله: «هذا حديث في إسناده اضطراب، ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم كثير شيء» اعلم أن حديث عمر هذا أخرجه مسلم في صحيحه من وجه آخر بدون زيادة: اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين، فهو صحيح سالم من الاضطراب. قال الحافظ في

التلخيص بعد ذكر كلام الترمذى هذا ما لفظه: لكن رواية مسلم سالمة من هذا الاعتراض، والزيادة التى عنده رواها البزار والطبرانى فى الأوسط من طريق: ثوبان ولفظه: من دعا بوضوء فتوضأ، فساعة فرغ من وضوئه يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين، الحديث، ورواه ابن ماجه من حديث أنس.. انتهى ما فى التلخيص. ثم اعلم أنه لم يصح فى هذا الباب غير حديث عمر الذى رواه مسلم، وقد جاء فى هذا الباب أحاديث ضعاف. منها: حديث أبى سعيد بلفظ: من توضأ فقال: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك؛ كتب فى رق، ثم طبع بطابع فلم يكسر إلى يوم القيامة. واختلف فى رفعه ووقفه والمرفوع ضعيف، وأما الموقوف فهو صحيح كما حقق ذلك الحافظ فى التلخيص. ثم اعلم أن ما ذكره الحنفية والشافعية وغيرهم فى كتبهم من الدعاء عند كل عضو كقولهم: يقال عند غسل الوجه: اللهم بيض وجهى وتبييض وجهه وتسود وجهه، وعند غسل اليد اليمنى: اللهم اعطنى كتابى بيمينى وحاسنى حساباً يسيراً... إلخ، فلم يثبت فيه حديث. قال الحافظ فى التلخيص: قال الرافعى: ورد بها الأثر عن الصالحين، قال النووى فى الروضة: هذا الدعاء لا أصل له. وقال ابن الصلاح: لم يصح فيه حديث. قال الحافظ: روى فيه عن على من طرق ضعيفة جداً أوردتها المستغفرى فى الدعوات وابن عساكر فى أماليه.. انتهى. وقال ابن القيم فى الهدى: ولم يحفظ عنه أنه كان يقول على وضوئه شيئاً غير التسمية، وكل حديث فى أذكار الوضوء الذى يقال عليه فكذب محتلق لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً منه ولا علمه لأمته، ولا يثبت عنه غير التسمية فى أوله، وقوله: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين، فى آخره.. انتهى.

(٤٢) باب فى الوضوء بالمُدِّ [٤٢م - ٤٢]

٥٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ أَبِي رِيحَانَةَ، عَنْ سَفِينَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ، وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَفِينَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَأَبُو رِيحَانَةَ اسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَطَرٍ.

(٥٦) حديث صحيح، وأخرجه: البخارى (٢٠١)، ومسلم (٣٢٥) كلاهما من حديث أنس، وأخرجه: مسلم أيضاً برقم (٣٢٦)، وابن ماجه (٢٦٧)، كلاهما عن سفينة. مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأخرجه: أبو داود (٩٢)، والنسائى (٣٤٥، ٣٤٦)، وابن ماجه (٢٦٨)، ثلاثهم عن عائشة أم المؤمنين، وأخرجه: أبو داود (٩٣) من حديث جابر بن عبد الله.

وَهَكَذَا رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ بِالْمُدِّ وَالْغُسْلَ بِالصَّاعِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لَيْسَ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى التَّوَقُّي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْهُ، وَلَا أَقَلُّ مِنْهُ، وَهُوَ قَدْرُ مَا يَكْفِي.

قوله: «قالا: حدثنا إسماعيل ابن عليّة» هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولا هم أبو بشر المعروف بابن عليّة، ثقة حافظ، من الثامنة «عن أبي ریحانة» اسمه عبد الله بن مطر البصري، مشهور بكنيته صدوق تغير بآخره، من الثالثة «عن سفينة» هو مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم يكنى أبا عبد الرحمن يقال: كان اسمه مهران أو غير ذلك، فلقب سفينة لكونه حمل شيئاً كبيراً في السفر، مشهور له أحاديث.

قوله: «كان يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع» قال الحافظ في فتح الباري: المد بضم الميم وتشديد الدال: إناء يسع رطلاً وثلاثاً بالبغدادى، قاله جمهور أهل العلم، وخالف بعض الحنفية فقالوا: المد رطلان.. انتهى. وقال العيني في عمدة القارى: وهو أى: المد: رطلان عند أبى حنيفة، وعند الشافعى: رطل وثلاث بالعراق، وأما الصاع: فعند أبى يوسف: خمسة أرطال وثلاث رطل عراقية، وبه قال مالك والشافعى وأحمد، وقال أبو حنيفة ومحمد: الصاع ثمانية أرطال.. انتهى. وقال العيني معترضاً على الحافظ ما لفظه: مذهب أبى حنيفة أن المد رطلان وما خالف أبو حنيفة أصلاً؛ لأنه يستدل في ذلك بما رواه جابر قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد رطلين، ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال، أخرجه ابن عدى، وبما رواه أنس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد رطلين، ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال. أخرجه الدارقطنى.. انتهى كلام العيني. قلت: هذان الحديثان ضعيفان لا تقوم بهما الحجة. أما حديث جابر: فأخرجه ابن عدى في الكامل عن عمران بن موسى بن وجيه الوجيهى عن عمرو بن دينار عنه، وضعف عمران بن موسى هنا عن البخارى والنسائى وابن معين، ووافقهم، وقال: إنه فى عداد من يضع الحديث، كذا فى نصب الراية، وقال الحافظ فى الدراية: فيه عمران بن موسى وهو هالك.. انتهى. وأما حديث أنس: فقال الحافظ فى الدراية بعد ذكره: هو من رواية ابن أبى ليلى عن عبد الكريم عن أنس وإسناده ضعيف، وأخرجه أيضاً من طريق أخرى وفيه موسى بن نصر وهو ضعيف جداً، والحديث فى الصحيحين عن أنس ليس فيه ذكر الوزن.. انتهى كلام الحافظ. وقال الزيلعى فى نصب الراية: أخرجه الدارقطنى فى سننه من ثلاثة طرق ثم ذكرها ثم قال: وضعف البيهقى هذه الأسانيد الثلاثة. وقال الصحيح عن أنس بن مالك: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمد، ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد.. انتهى كلام الزيلعى. والعجب من العيني أنه استدل لأبى حنيفة بهذين الحديثين الضعيفين ولم يذكر ما فىهما من المقال الذى يسقطهما عن الاحتجاج، واستدل لأبى حنيفة بما رواه الدارقطنى عن صالح بن موسى الطلحى: حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن عائشة قالت: جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الغسل من الجنابة صاع من ثمانية أرطال، وفى الوضوء رطلان، وهذا الحديث أيضاً ضعيف، قال الدارقطنى بعد روايته: لم يروه عن منصور غير

صالح وهو ضعيف الحديث.. انتهى. والحاصل: أنه لم يقم دليل صحيح على ما ذهب إليه أبو حنيفة من أن المد رطلان؛ لذلك ترك الإمام أبو يوسف مذهبه واختار ما ذهب إليه جمهور أهل العلم: أن المد رطل، وثلاث رطل. قال البخارى فى صحيحه: باب صاع المدينة ومد النبى صلى الله عليه وسلم وبركته وما توارث أهل المدينة من ذلك قرناً بعد قرن.. انتهى، قال العيني فى عمدة القارى: قوله: وما توارث أهل المدينة، أى: بيان ما توارث أهل المدينة، قرناً أى: جيلاً بعد جيل على ذلك، ولم يتغير إلى زمنه، ألا ترى أن أبا يوسف لما اجتمع مع مالك فى المدينة فوقعت بينهما المناظرة فى قدر الصاع، فرغم أبو يوسف أنه ثمانية أرطال وقام مالك ودخل بيته وأخرج صاعاً وقال: هذا صاع النبى صلى الله عليه وسلم، قال أبو يوسف: فوجدته خمسة أرطال، وثلاثاً فرجع أبو يوسف إلى قول مالك وخالف صاحبه فى هذا.. انتهى كلام العيني، وأخرج الطحاوى فى شرح الآثار قال: حدثنا ابن أبى عمران قال: أخبرنا علي بن صالح وبشر بن الوليد جميعاً عن أبى يوسف قال: قدمت المدينة فأخرجته إلى من أثق به صاعاً فقال: هذا صاع النبى صلى الله عليه وسلم، فقدرته، فوجدته خمسة أرطال وثلاث رطل، وسمعت ابن أبى عمران يقول: يقال: إن الذى أخرج هذا لأبى يوسف هو مالك بن أنس.. انتهى. وقال الحافظ فى التلخيص الحبير: قوله: والدليل على أن الصاع خمسة أرطال وثلاث فقط بنقل أهل المدينة خلفاً عن سلف، ومالك مع أبى يوسف فيه قصة مشهورة والقصة رواها البيهقى بإسناد جيد، وأخرج ابن خزيمة والحاكم من طريق عروة عن أسماء بنت أبى بكر أمه أنهم كانوا يخرجون زكاة الفطر فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمد الذى يقتات به أهل المدينة، وللبخارى عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يعطى زكاة رمضان على عهد النبى صلى الله عليه وسلم بالمد الأول.. انتهى ما فى التلخيص، وقال الزيلعى فى نصب الراية: والمشهور ما أخرجه البيهقى عن الحسين بن الوليد القرشى وهو ثقة، قال: قدم علينا أبو يوسف من الحج فقال: إني أريد أن أفتح عليكم باباً من العلم أهمنى، ففحصت عنه فقدمت المدينة فسألت عن الصاع فقالوا: صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم، قلت لهم: ما حجتكم فى ذلك؟ فقالوا: نأتيك بالحجة غداً، فلما أصبحت أتاني نحو من خمسين شيخاً من أبناء المهاجرين والأنصار مع كل رجل منهم الصاع، تحت رداءه كل رجل منهم يخبر عن أبيه وأهل بيته أن هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم: فنظرت فإذا هى سواء، قال: فغيرته فإذا هو خمسة أرطال وثلاث بنقصان يسير، فرأيت أمراً قوياً فتركت قول أبى حنيفة رضى الله عنه فى الصاع وأخذت بقول أهل المدينة، هذا هو المشهور من قول أبى يوسف، وقد روى أن مالكاً رضى الله عنه ناظره واستدل عليه بالصيعان التى جاء بها أولئك الرهط، فرجع أبو يوسف إلى قوله، وقال عثمان بن سعيد الدارمى: سمعت على بن المدينى يقول: عبرت صاع النبى صلى الله عليه وسلم، فوجدته خمسة أرطال وثلاث رطل بالثمر.. انتهى ما فى نصب الراية، وروى البخارى فى صحيحه ص ٢٨٠ ح ٧ بإسناده عن السائب بن يزيد أنه كان على عهد النبى صلى الله عليه وسلم مداً وثلاثاً بمدكم اليوم فزيد فيه فى زمن عمر بن عبد العزيز، قال الحافظ فى الفتح: قال ابن بطال: هذا يدل على أن مدهم حين حدث به السائب كان أربعة أرطال، فإذا زيد عليه ثلثه وهو رطل وثلاث؛ قام منه خمسة أرطال وثلاث،

وهو الصاع، بدليل أن مده صلى الله عليه وسلم رطل وثلاث وصاعه أربعة أمداد.. انتهى. ثم روى البخارى عن نافع قال: كان ابن عمر يعطى زكاة رمضان بمد النبي صلى الله عليه وسلم المد الأول، وفى كفارة اليمين بمد النبي صلى الله عليه وسلم، قال أبو قتيبة: قال لنا مالك: مدنا أعظم من مدكم، ولا نرى الفضل إلا فى مد النبي صلى الله عليه وسلم، وقال لى مالك: لو جاءكم أمير فضرب مدا أصغر من مد النبي صلى الله عليه وسلم بأى شيء كنتم تعطون؟ قلت: كنا نعطى بمد النبي صلى الله عليه وسلم، قال: أفلا ترى أن الأمر إنما يعود إلى مد النبي صلى الله عليه وسلم.. انتهى. ويأتى باقى الكلام فيما يتعلق بالمد والصاع فى باب صدقة الفطر.

قوله: «وفى الباب عن عائشة وجابر وأنس بن مالك» أما حديث عائشة: فأخرجه الشيخان قالت: كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد من قدح يقال له: الفرق، ولها روايات أخرى فى بعضها: كان يغتسل بخمس مكايك، ويتوضأ بمكوك، وفى أخرى: يغسله الصاع، ويوضئه المد. وأما حديث جابر: فأخرجه أحمد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يجزئ من الغسل الصاع ومن الوضوء المد» كذا فى المنتقى. وقال الشوكانى: وأخرجه أبو داود وابن خزيمة وابن ماجه بنحوه وصححه ابن القطان. وأما حديث أنس: فأخرجه الشيخان قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالمد.

قوله: «حديث سفينة حديث حسن صحيح» وأخرجه أحمد ومسلم وابن ماجه، كذا فى المنتقى.

قوله: «هكذا رأى بعض أهل العلم؛ الوضوء بالمد والغسل بالصاع» أى: بالتوقيت والتحديد «وقال الشافعى وأحمد وإسحاق: ليس معنى هذا الحديث على التوقي... إلخ» هذا القول هو الراجح المعول عليه، قال ابن حجر: قد روى مسلم من حديث عائشة رضى الله عنها أنها كانت تغتسل هى والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد هو الفرق، قال ابن عيينة والشافعى وغيرهما: هو ثلاثة أمداد؛ فهذا يدل على اختلاف الحال فى ذلك بقدر الحاجة، وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر فى حديث الباب كابن شعبان من المالكية، وكذا من قال به من الحنفية مع مخالفتهم له فى مقدار المد والصاع، وحمله الجمهور على الاستحباب؛ لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله صلى الله عليه وسلم من الصحابة قدرهما بذلك، وفى مسلم عن سفينة مثله، ولأحمد وأبى داود بإسناد صحيح عن جابر مثله، وفى الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم، وهذا إذا لم تدع الحاجة إلى الزيادة، وهو أيضاً فى حق من يكون خلقه معتدلاً.. انتهى كلام الحافظ، واعترض العيني على قوله: فيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر... إلخ؛ بأنه لا رد فيه على من قال به من الحنفية؛ لأنه لم يقل ذلك بطريق الوجوب كما قال ابن شعبان بطريق الوجوب، فإنه قال: لا يجزئ أقل من ذلك، وأما من قال به من الحنفية فهو محمد بن الحسن؛ فإنه روى عنه أنه قال: إن المغتسل لا يمكن أن يعم جسده بأقل من مد، وهذا يختلف باختلاف أحساد الأشخاص.. انتهى كلام العيني، قلت: قول محمد بن الحسن المذكور يدل دلالة ظاهرة على أنه قال

ذلك بطريق الوجوب؛ فإنه إذا لا يمكن عنده أن يعم المغتسل جسده بأقل من مد وجب أن يكون الماء مداً أو أكثر ولا يجزئ أقل من ذلك، وأما قول العينى: وهذا يختلف باختلاف أجساد الأشخاص؛ فلا يجدى نفعاً؛ لأن محمد بن الحسن لم يخص مغتسلاً عن مغتسل فتفكر، ثم قال العينى: إن الروايات مختلفة فى هذا الباب، ففى رواية أبى داود من حديث عائشة: أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاغ، ويتوضأ بالماء، وفى حديث أم عمارة: أن النبى صلى الله عليه وسلم توضأ فأتى بإناء فيه ماء قدر ثلثى المد، وفى رواية ابن خزيمة وابن حبان فى صحيحهما والحاكم فى مستدركه من حديث عبد الله بن زيد: أن النبى صلى الله عليه وسلم أتى بثلثى مد من ماء، فتوضأ فجعل يدلك ذراعيه، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وذكر روايات كثيرة مختلفة، ثم قال: قال النووى: قال الشافعى وغيره من العلماء: والجمع بين هذه الروايات أنها كانت اغتسالات فى أحوال وجد فيها أكثر ما استعمله وأقله، فدل على أنه لا حد فى قدر ماء الطهارة يجب استيفاءه، ثم قال: الإجماع قائم على ذلك.. انتهى. قلت: فى دعوى الإجماع كلام، كيف وقد عرفت مذهب ابن شعبان وبعض الحنفية؟

(٤٣) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِسْرَافِ فِي الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ [م ٤٣ - ت ٤٣]

٥٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا خَارِجَةُ بْنُ مُصْعَبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَتِيٍّ بْنِ ضَمْرَةَ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ: الْوَلَهَانُ، فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيٍّ وَالصَّحِيحِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدُهُ غَيْرَ خَارِجَةٍ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ الْحَسَنِ قَوْلَهُ، وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ، وَخَارِجَةُ لَيْسَ بِالْقَوِيٍّ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَضَعْفُهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ.

قوله: «حدثنا أبو داود» هو الطيالسى واسمه سليمان بن داود بن الجارود الفارسى مولى الزبير الطيالسى البصرى، أحد الأعلام الحفاظ، روى عن ابن عوف وهشام بن أبى عبد الله وخلائق، وعنه: أحمد وابن المدينى وابن بشار وخلق، قال ابن مهدى: أبو داود أصدق الناس، وقال أحمد: ثقة يَحْتَمِلُ خَطْؤُهُ، وقال وكيع: جبل العلم، مات سنة ٢٠٤ أربع ومائتين عن إحدى وسبعين، كذا فى

(٥٧) حديث ضعيف فى إسناده «خارجة بن مصعب» ضعفوه، وأخرجه: ابن ماجه (٤٢١) أيضاً من طريق

الخلاصة، وقال في التقريب: ثقة حافظ غلط في أحاديث «حدثنا خازجة بن مصعب» أبو الحجاج السرخسى، متروك وكان يدلّس عن الكذابين، ويقال: إن ابن معين كذبه، قاله الحافظ «عن يونس ابن عبيد» العبدى مولاهم، أبو عبد الله البصرى، أحد الأئمة، وثقه أحمد وأبو حاتم «عن الحسن» هو البصرى «عن عتي» بضم أوله مصغراً، ثقة من الثالثة.

قوله: «إن للوضوء شيطانا» أى: للوسوسة فيها «يقال له الوهان» بفتحين مصدر وله يوله ولهانا وهو ذهاب العقل والتحير من شدة الوجد وغاية العشق، سمي بها شيطان الوضوء؛ إما لشدة حرصه على طلب الوسوسة فى الوضوء؛ وإما لإلقائه الناس بالوسوسة فى مهواة الحيرة حتى يرى صاحبه حيران ذاهب العقل لا يدرى كيف يلعب به الشيطان، ولم يعلم هل وصل الماء إلى العضو أم لا، وكم مرة غسله؟ فهو بمعنى اسم الفاعل أو باق على مصدريته للمبالغة كرجل عدل، قاله القارى «فاتقوا وسواس الماء» قال الطيبى: أى: وسواسه هل وصل الماء إلى أعضاء الوضوء أم لا، وهل غسل مرتين أو مرة؟ وهل هو طاهر أو نجس؟ أو بلغ قلتين أو لا؟ وقال ابن الملك وتبعه ابن حجر: أى: وسواس الوهان، وضع الماء موضع ضميره مبالغة فى كمال الوسواس فى شأن الماء، أو لشدة ملازمته له، كذا فى المراقبة. والحديث يدل على كراهية الإسراف فى الماء للوضوء، وقد أجمع العلماء على النهى عن الإسراف فى الماء ولو على شاطئ النهر.

قوله: «وفى الباب عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن مغفل» أما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه النسائى وابن ماجه، ولفظه: قال: جاء أعرابى إلى النبى صلى الله عليه وسلم يسأله عن الوضوء فأراه ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا، فقد أساء وتعدى وظلم، وأما حديث عبد الله بن مغفل: فأخرجه أبو داود وابن ماجه ولفظه: سيكون فى هذه الأمة قوم يعتقدون فى الطهور والدعاء .

قوله: «حديث أبى بن كعب حديث غريب» وأخرجه ابن ماجه «لأننا لا نعلم أحداً أسنده» أى: رواه مرفوعاً «وخارجة ليس بالقوى عند أصحابنا» أى: أهل الحديث، قاله الطيبى، كذا فى المراقبة، قلت: الأمر كما قال الطيبى، وقد تقدم فى المقدمة تحقيق ذلك «وضعفه ابن المبارك» قال الذهبى فى الميزان: وهما أحمد، وقال ابن معين: ليس بثقة؛ وقال أيضاً: كذاب، وقال البخارى: تركه ابن المبارك ووكيع، وقال الدارقطنى: وغيره: ضعيف، وقال ابن عدى: هو ممن يكتب حديثه، قال الذهبى: تفرد بخبر: إن للوضوء شيطانا يقال له: الوهان، مات سنة ١٦٨ ثمان وستين ومائة، وكان له جلالة بخراسان.. انتهى.

(٤٤) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ [م ٤٤ - ت ٤٤]

٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ طَاهِرًا، أَوْ غَيْرَ طَاهِرٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَنَسٍ: فَكَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ أَنْتُمْ؟ قَالَ: كُنَّا نَتَوَضَّأُ وَضُوءًا وَاحِدًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ أَنَسٍ، وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى الْوُضُوءَ لِكُلِّ صَلَاةٍ اسْتِحْبَابًا لَا عَلَى الْوُجُوبِ.

قوله: «حدثنا محمد بن حميد الرازي» بن حيان الرازي حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، من العاشرة، روى عن يعقوب بن عبد الله القمي وجريير بن عبد الحميد وسلمة بن الفضل وغيرهم، وعنه: أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم، كذا في التقريب وتهذيب التهذيب، وقال في الخلاصة: قال ابن معين: ثقة كيس، وقال البخاري: فيه نظر، وكذبه الكوسج وأبو زرعة وصالح بن محمد وابن خراش، مات سنة ٢٤٨ ثمان وأربعين ومائتين «نا سلمة بن الفضل» الأبرش بالمعجمة مولى الأنصار قاضي الري صدوق كثير الخطأ، من التاسعة، قاله الحافظ، روى عن ابن إسحاق وحجاج بن أرطاة، وعنه: عثمان بن أبي شيبة وابن معين، ووثقه وقال: مرة ليس به بأس يتشيع، قال البخاري: عنده مناكير، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً وهو صاحب مغازي ابن إسحاق، وقال النسائي: ضعيف، كذا في الخلاصة وهامشها.

قوله: «عن حميد» هو حميد بن أبي حميد الطويل البصري، ثقة مدلس روى عن أنس والحسن وعكرمة، وعنه: شعبة ومالك والسفيانان والحمادان وخلق، قال القطان: مات حميد وهو قائم يصلي، قال شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثاً، مات سنة ١٤٢ ثنتين وأربعين ومائة.

قوله: «كان يتوضأ لكل صلاة» أي: مفروضة «كنا نتوضأ وضوءاً واحداً» أي: كنا نصلي الصلوات بوضوء واحد ما لم نحدث كما في الرواية الآتية.

قوله: «حديث أنس حديث حسن غريب» تفرد به محمد بن إسحاق وهو مدلس، ورواه عن حميد معنعناً.

قوله: «وقد كان بعض أهل العلم يرى الوضوء لكل صلاة استحباباً لا على الوجوب» بل كان أكثر أهل العلم يرون الوضوء لكل صلاة استحباباً لا على الوجوب، قال الطحاوي في شرح الآثار: ذهب قوم إلى أن الحاضرين يجب عليهم أن يتوضأوا لكل صلاة، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث أي: بحديث سليمان عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم. كان يتوضأ لكل صلاة، وخالفهم في ذلك أكثر العلماء فقالوا: لا يجب الوضوء إلا من حدث.. انتهى، وقال الحافظ في الفتح: اختلف السلف في معنى قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية، فقال الأكثرون: التقدير: إذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ محدثين، واستدل الدارمي في مسنده على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم: «لَا وَضُوءَ إِلَّا لِمَنْ أَحْدَثَ» ومن العلماء من حمله على ظاهره وقال: كان الوضوء لكل صلاة واجباً، ثم اختلفوا هل نسخ أو استمر حكمه، ويدل على النسخ ما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث عبد الله بن حنظلة: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالسواك، وذهب إلى استمرار الوجوب قوم كما جزم به الطحاوي، ونقله ابن عبد البر عن عكرمة وابن سيرين وغيرهما، واستبعده النووي وحنح إلى تأويل ذلك إن ثبت عنهم، وجزمنا بأن الإجماع استقر على عدم الوجوب، ويمكن حمل الآية على ظاهرها من غير نسخ ويكون الأمر في حق المحدثين على الوجوب، وفي حق غيرهم على الندب، وحصل بيان ذلك بالسنة.. انتهى كلام الحافظ.

٥٩ - وَقَدْ رَوَى فِي حَدِيثٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ».

قَالَ: وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْأَفْرِيقِيُّ عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ الْمَرْوَزِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَرِيدٍ الْوَاسِطِيُّ، عَنِ الْأَفْرِيقِيِّ وَهُوَ إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ذَكَرَ لِهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ هَذَا الْحَدِيثُ، فَقَالَ: هَذَا إِسْنَادٌ مَشْرِقِيٌّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ بِعَيْنِي مِثْلَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ.

قوله: «من توضأ على طهر» أي: مع كونه طاهراً «كتب الله له به عشر حسنات» قال ابن رسلان: يشبه أن يكون المراد: كتب الله له به عشرة وضوءات؛ فإن أقل ما وعد به من الأضعاف الحسنة بعشر أمثالها، وقد وعد بالواحدة سبعمائة، ووعد ثواباً بغير حساب، قال في شرح السنة:

(٥٩) إسناده ضعيف لضعف الأفريقي، وجهاله حال أبي غُطَيْفٍ الهذلي، وقد أخرجه أبو داود (٦٢)، وابن

ماجه (٥١٢) بهذا الإسناد.

تحديد الوضوء مستحب إذا كان قد صلى بالوضوء الأول صلاة وكرهه قوم إذا لم يصل بالأول صلاة، ذكره الطيبي، قال القارى: ولعل سبب الكراهة هو الإسراف.

فائدة: قال الحافظ المنذرى فى الترغيب: وأما الحديث الذى يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الوضوء على الوضوء نور على نور» فلا يحضرنى له أصل من حديث النبى صلى الله عليه وسلم، ولعله من كلام بعض السلف.

قوله: «روى هذا الحديث الإفريقى» هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقى، وهو ضعيف «عن أبى غطيف» بالتصغير الهذلى، قال الحافظ: مجهول «حدثنا بذلك الحسين بن حريث المروزى» ثقة من العاشرة «حدثنا محمد بن يزيد الواسطى» أصله شامى ثقة ثبت عابد من كبار التاسعة.

قوله: «وهو إسناده ضعيف» لأن الإفريقى ضعيف وأبا غطيف مجهول، والحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه أيضاً.

قوله: «قال على» هو على بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدى مولاهم أبو الحسن بن المدينى البصرى، ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه، حتى قال البخارى: ما استصغرت نفسى إلا عنده، وقال القطان: كنا نستفيد منه أكثر مما يستفيد منا، وكذلك قال شيخه ابن عيينة، وقال النسائى: كأن الله خلق علياً لهذا الشأن.

قوله: «هذا إسناده مشرقى» أى: رواه هذا الحديث أهل المشرق وهم أهل الكوفة والبصرة، كذا فى بعض الحواشى.

٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ: ابْنُ مَهْدِيٍّ - قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ الْأَصَارِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ ابْنَ - مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، قُلْتُ: فَأَنْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ: كُنَّا نَصَلِّي الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ نُحَدِّثْ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَحَدِيثٌ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ حَدِيثٌ جَيِّدٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ.

قوله: «نا يحيى بن سعيد» هو القطان «نا سفیان بن سعيد» هو الثورى «عن عمرو بن عامر الأنصارى» الكوفى ثقة.

قوله: «كان النبى صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة» قال الحافظ: أى: مفروضة، وظاهره أن تلك كانت عادته، قال الطحاوى: يحتمل أن ذلك كان واجباً عليه خاصة ثم نسخ يوم

(٦٠) حديث صحيح، وما قبله متابعة جيدة له، وأخرجه: البخارى (٢١٤)، وأبو داود (١٧١)، والنسائى (١٣١)، وابن ماجه (٥٠٩) كلهم من طريق عمرو بن عامر الأنصارى عن أنس به.

الفتح بحديث بريدة يعنى الذى أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد، قال: ويحتمل أنه كان يفعله استحباباً ثم خشى أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز، قال الحافظ: وهذا أقرب، وعلى التقدير الأول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان فى خير وهو قبل الفتح بزمان.. انتهى، قلت: وحديث سويد بن النعمان الذى أشار إليه الحافظ أخرجه البخارى وغيره، قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خير حتى إذا كنا بالصهباء صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر، فلما صلى دعا بالأطعمة، فلم يؤت إلا بالسويق، فأكلنا وشربنا، ثم قام النبى صلى الله عليه وسلم إلى المغرب فمضمض ثم صلى لنا المغرب ولم يتوضأ «قلت: فأنتم ما كنتم تصنعون؟» فى رواية البخارى قلت: كيف كنتم تصنعون؟ والقاتل عمرو بن عامر، والمراد الصحابة.

(٤٥) بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ [٤٥م - ٤٥ت]

٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ صَلَّى الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، وَمَسَحَ عَلَى خَفِيهِ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّكَ فَعَلْتَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ فَعَلْتَهُ! قَالَ: «عَمْدًا فَعَلْتُهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَلِيُّ بْنُ قَادِمٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَزَادَ فِيهِ: تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً.

قَالَ: وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وَرَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ: وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَكِيعٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ يُحْدِثْ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ اسْتِحْبَابًا وَإِرَادَةَ الْفَضْلِ.

وَيُرْوَى عَنِ الْأَفْرِيقِيِّ، عَنْ أَبِي غُطَيْفٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ عَلَى طَهْرٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهِ عَشْرَ حَسَنَاتٍ» وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ بَوْضُوءٍ وَاحِدٍ.

قوله: «عن سفيان» هو ابن سعيد الثوري «عن علقمة بن مرثد» بفتح الميم والشاء وسكون الراء بينهما، وثقه أحمد والنسائي.

قوله: «عمداً صنعته» أى: لبيان الجواز، قال القارى: فى المرقاة شرح المشكاة الضمير راجع للمذكور وهو جمع الصلوات الخمس بوضوء واحد والمسح على الخفين، وعمداً تمييزاً أو حال من الفاعل. فقدم اهتماماً بشرعيه المسألتين فى الدين واختصاصهما رداً لزعم من لا يرى المسح على الخفين، وفيه دليل على أن من يقدر أن يصلى صلوات كثيرة بوضوء واحد لا تكره صلاته إلا أن يغلب عليه الأخبثان، كذا ذكره الشراح، لكن رجوع الضمير إلى مجموع الأمرين يوهم أنه لم يكن يمسح على الخفين قبل الفتح، والحال أنه ليس كذلك، فالوجه أن يكون الضمير راجعاً إلى الجمع فقط أى: جمع الصلوات بوضوء واحد.. انتهى كلامه.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه.

قوله: «وروى هذا الحديث على بن قادم» الخزاعى الكوفى صدوق «وروى سفيان الثوري هذا الحديث أيضاً عن محارب بن دثار» أى: كما رواه عن علقمة بن مرثد، فهذا الحديث عند سفيان عن شيخين. علقمة بن مرثد ومحارب بن دثار كلاهما عن سليمان بن بريدة «مرسل» أى: هذا مرسل، وفى نسخة قلمية صحيحة مرسلًا وهو الظاهر «وهذا أصح من حديث وكيع» أى: هذا المرسل الذى رواه عبد الرحمن بن مهدى وغيره عن سفيان عن محارب بن دثار عن سليمان بن بريدة بدون ذكر عن أبيه أصح من حديث وكيع الذى رواه عن سفيان عن محارب مسنداً بذكر عن أبيه، ووجه كون المرسل أصح؛ لأن رواته أكثر، والمرسل قول التابعى: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذا، أو فعل كذا، والمسند ما اتصل سنده مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

تنبيه: اعلم أن سفيان روى هذا الحديث عن شيخين علقمة بن مرثد ومحارب بن دثار واختلاف أصحاب سفيان فى روايته مرسلًا ومسندًا إنما هو فى روايته عن محارب لا فى روايته عن علقمة، فإن أصحابه لا يختلفون فى روايته عن علقمة فى الإسناد والإرسال بل كلهم متفقون فى روايته مسندًا، وهذا ظاهر على من وقف على طرق الحديث، ولم يقف على هذا صاحب الطيب الشذى فاعترض على الترمذى حيث قال: ولعل الحق خلافه، ثم هذا المعترض يظن أن بين الإرسال والرفع منافاة؛ فإنه قال فى شرح قول الترمذى: وهذا أصح من حديث وكيع أى: رواية الإرسال أصح من

رواية الرفع، وجه الصحة: كون المرسلين أكثر ممن رفعه.. انتهى، والأمر ليس كذلك، وهذا ظاهر. فإن رواية الإرسال أيضاً مرفوعة.

قوله: «والعمل على هذا عند أهل العلم... إلخ» قال النووي في شرح صحيح مسلم: في هذا الحديث أنواع من العلم: منها: جواز الصلوات المفروضة والنوافل بوضوء واحد ما لم يحدث وهذا جائز بإجماع من يعتد به، وحكى الطحاوي وابن بطال عن طائفة أنهم قالوا: يجب الوضوء لكل صلاة وإن كان متطهراً، واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية، وما أظن هذا المذهب يصح عن أحد، ولعلهم أرادوا استحباب تجديد الوضوء عند كل صلاة، ودليل الجمهور الأحاديث الصحيحة منها هذا الحديث وحديث أنس وحديث سويد بن النعمان، وفي معناه أحاديث كثيرة، وأما الآية الكريمة فالمراد بها والله أعلم: إذا قمتم محدثين.. انتهى كلام النووي مختصراً، وقال الحافظ في الفتح: اختلف السلف في معنى الآية: فقال الأكثرون: التقدير إذا قمتم إلى الصلاة محدثين، وقال الآخرون: بل الأمر على عمومته من غير تقدير حذف إلا أنه في حق الحدث على الإيجاب، وفي حق غيره على الندب، وقال بعضهم: كان على الإيجاب ثم نسخ فصار مندوباً، ويدل لهذا ما رواه أحمد وأبو داود عن عبد الله بن حنظلة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء لكل صلاة طاهراً كان أو غير طاهر، فلما شق عليه وضع عنه الوضوء إلا من حدث، ولمسلم من حديث بريدة كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد، فقال له: عمر أنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله، فقال: «عمداً فعلته» أي: لبيان الجواز، وسيأتي حديث أنس في ذلك.. انتهى كلام الحافظ، قلت: «وإرادة الفضل» بالنصب عطف على استحباباً أي: وطلباً للفضيلة والثواب لا على الوجوب. قوله: «وفي الباب عن جابر بن عبد الله» أخرجه ابن ماجه.

(٤٦) بَاب مَا جَاءَ فِي وُضُوءِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ [٤٦م - ٤٦ت]

٦٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الشَّعَثَاءِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مِيمُونَةُ، قَالَتْ: كُنْتُ أَعْتَاسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ؛ مِنَ الْجَنَابَةِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ أَنْ لَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَأَنْسٍ وَأُمِّ هَانِيٍّ وَأُمِّ صَبِيَّةِ الْجُهَنِيَّةِ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عُمَرَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَأَبُو الشَّعَثَاءِ اسْمُهُ: جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ.

(٦٢) حديث صحيح، وأخرجه: البخارى (٢٥٣)، ومسلم (٣٢٢)، وابن ماجه (٣٧٧)، من حديث ميمونة، وانظر رواية عائشة في سنن أبى داود (٧٧)، وفي سنن النسائى (٧٢)، وفي سنن ابن ماجه (٣٧٦). يمثل ذلك.

قوله: «عن عمرو بن دينار» المكي أبي محمد الأثرم الجمحي مولاهم، ثقة ثبت من الرابعة «عن أبي الشعثاء» اسمه جابر بن زيد الأزدي ثم الخزاعي البصري مشهور بكنيته، ثقة فقيه من الثالثة، كذا في التقريب، وقال في الخلاصة: روى عن ابن عباس فأكثر ومعوية وابن عمرو، عنه: عمرو ابن دينار وقتادة وخلق، قال ابن عباس: هو من العلماء.. انتهى.

قوله: «وضوء الرجل» بضم الواو لأن المراد الفعل.
قوله: «كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم» يحتمل أن يكون مفعولاً معه، ويحتمل أن يكون عطفاً على الضمير، وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب؛ لكونها هي السبب في الاغتسال فكانها أصل في الباب، قاله الحافظ.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه البخاري ومسلم.
قوله: «وهو قول عامة الفقهاء... إلخ» قال النووي في شرح مسلم: وأما تطهير الرجل والمرأة من إناء واحد فهو جائز بإجماع المسلمين لهذه الأحاديث التي في الباب.. انتهى، وقال الحافظ في الفتوح: نقل الطحاوي ثم القرطبي والنووي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الإناء الواحد، وفيه نظر لما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة: أنه كان ينهى عنه، وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم، وهذا الحديث حجة عليهم.. انتهى. وتعقب العيني على الحافظ فقال: في نظره نظر؛ لأنهم قالوا بالاتفاق دون الإجماع؛ فهذا القائل لم يعرف الفرق بين الاتفاق والإجماع.. انتهى كلام العيني، قلت: قال النووي: هو جائز بإجماع المسلمين كما عرفت فنظر الحافظ صحيح بلا مرية ونظر العيني مردود عليه.

قوله: «وفي الباب عن علي وعائشة وأنس وأم هانئ وأم صبية وأم سلمة وابن عمر» أما حديث علي: فأخرجه أحمد، وأما حديث عائشة وأنس: فأخرجه البخاري وغيره، وأما حديث أم هانئ: فأخرجه النسائي، وأما حديث أم صبية بصاد مهملة وموحدة مصغراً: فأخرجه أبو داود والطحاوي، وأما حديث أم سلمة: فأخرجه ابن ماجه والطحاوي، وأما حديث ابن عمر: فأخرجه مالك في الموطأ والنسائي وابن ماجه.

(٤٧) بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ فَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ [م ٤٧ - ت ٤٧]

٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي حَاجِبٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي غِفَارٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ فَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ.

(٦٣) حديث صحيح، وأخرجه بقية الأربعة: أبو داود (٨٢)، والنسائي (٣٤٢)، وابن ماجه (٣٧٣)، وعندهم التصريح باسم راويه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الحكم بن عمرو الغفاري كما صرح به الترمذي في الحديث الذي بعده.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرْجَسٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَكَرِهَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْوُضُوءَ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ كَرِهَا فَضْلَ طَهُورِهَا، وَلَمْ يَرَيَا بِفَضْلِ سُؤْرِهَا بَأْسًا.

قوله: «عن سفيان» هو الثوري «عن سليمان التيمي» هو ابن طرخان أبو المعتمر البصري نزل في التيم فنسب إليهم، ثقة عابد من الرابعة «عن أبي حاسب» اسمه سودة بن عاصم العنزي البصري، صدوق يقال إن مسلما أخرج له من الثالثة «عن رجل من بني غفار» هو الحكم بن عمرو، قاله الحافظ.

قوله: «عن فضل طهور المرأة» أي: عما فضل من الماء بعد ما توضأت المرأة منه.

قوله: «وفي الباب عن عبد الله بن سرجس» بفتح المهملة وسكون الراء وكسر الجيم بعدها مهملة، صحابي سكن البصرة وحديثه أخرجه ابن ماجه بلفظ: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة، والمرأة بفضل الرجل، ولكن يشرعان جميعاً. قال ابن ماجه بعد إخراجها ما لفظه: الصحيح هو الأول والثاني وهم.. انتهى. قلت: أراد بالأول حديث الحكم بن عمرو الآتي؛ فإنه أخرجه قبل حديث عبد الله بن سرجس، وأراد بالثاني حديث عبد الله بن سرجس، وفي الباب ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق حميد بن عبد الرحمن الحميري، قال: لقيت رجلاً صحب النبي صلى الله عليه وسلم أربع سنين فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل المرأة بفضل الرجل، ويغتسل الرجل بفضل المرأة، وليغتزا جميعاً، قال في الفتح: رجاله ثقات ولم أقف لمن أعله على حجة قوية.. انتهى، وقال في البلوغ: إسناده صحيح، قال أحمد: قيده بما إذا خلت به؛ لأن أحاديث الباب ظاهرة في الجواز إذا اجتمع، ونقل الميموني عن أحمد أن الأحاديث الواردة في منع التطهر بفضل المرأة وفي جواز ذلك مضطربة، قال: لكن صح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا خلت به، وعورض بصحة الجواز عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس والله أعلم.. انتهى.

اعلم أن لأحمد في هذه المسألة قولين: أحدهما: هذا الذي ذكره الترمذي وهو المشهور، والثاني: كقول الجمهور، قال ابن قدامة في المغني: اختلفت الرواية عن أحمد والمشهور عنه أنه لا يجوز ذلك إذا خلت به، والثانية: يجوز الوضوء به للرجال والنساء اختارها ابن عقيل، وهو قول أكثر أهل العلم.

قوله: «وكره بعض أهل العلم الوضوء بفضل المرأة وهو قول أحمد وإسحاق... إلخ» قال الحافظ في الفتح: صح عن عبد الله بن سرجس الصحابي وسعيد بن المسيب والحسن البصري أنهم منعوا التطهر بفضل المرأة وبه.

٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَاجِبٍ يُحَدِّثُ عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَمْرِو الْغِفَارِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ، أَوْ قَالَ: بِسُورِهَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَأَبُو حَاجِبٍ اسْمُهُ: سَوَادَةُ بْنُ عَاصِمٍ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ فِي حَدِيثِهِ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَوَضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ، وَلَمْ يَشْكُ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ.

قوله: «قالا: نا أبو داود» هو الطيالسي ففي رواية أبي داود حدثنا ابن بشار قال: حدثنا أبو داود - يعني الطيالسي - وأبو داود الطيالسي اسمه سليمان بن داود بن الجارود البصري، أحد حفاظ الإسلام والطيالسي بفتح الطاء وخفة التحتية وكسر اللام منسوب إلى بيع الطيالسة جمع طيلسان وهو نوع من الأردية «عن عاصم» هو ابن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري، وثقه ابن معين وأبو زرعة، وقال أحمد: ثقة من الحفاظ «عن الحكم» بفتح الحاء والكاف «بن عمرو الغفاري» ويقال له: الحكم بن الأقرع، صحابي نزل البصرة.

قوله: «نهى عن أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة» قيل: النهى محمول على التنزيه بقربة أحاديث الجواز الآتية في الباب الآتي «أو قال» وقال: بسورها شك من شعبة. قوله: «هذا حديث حسن» قال الحافظ في الفتح: حديث الحكم بن عمرو أخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان، وأغرب النووي فقال: اتفق الحفاظ على تضعيفه.

(٤٨) بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ [م ٤٨ - ت ٤٨]

٦٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: اغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَفْنَةٍ، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْهُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا، فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ.

(٦٤) حديث صحيح، وانظر الذي قبله.

(٦٥) حديث صحيح، وأخرجه: أبو داود (٦٨)، وابن ماجه (٣٧٠)، والنسائي (٣٢٤) كلهم من طريق سماك ابن حرب به، وقد أعله قوم بسماك هذا، وقال الحافظ بن حجر في «الفتح»: «رواه عنه شعبة، وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم».

قوله: «نا أبو الأحوص» اسمه سلام بن سليم الكوفي الحافظ، قال ابن معين: ثقة متقن «عن عكرمة» هو عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري، ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا يثبت عنه بدعة، كذا في التقريب .

قوله: «بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم» هي ميمونة رضى الله عنها؛ لما أخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت: أجنب، فاغتسلت من جفنة، ففضلت فيها فضلة، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم يغسل منه، فقلت له، فقال: «الماء ليس عليه جنابة» واغتسل منه «في جفنة» بفتح الجيم وسكون الفاء أى: قصعة كبيرة وجمعه جفان «إني كنت جنباً» بضم الجيم والنون والجنابة معروفة يقال منها أجنب بالألف وجنب على وزن قرب، فهو جنب، ويطلق على الذكر والأنثى والمفرد والتثنية والجمع «إن الماء لا يجنب» بضم الياء وكسر النون ويجوز فتح الياء وضم النون. قال الزعفراني: أى: لا يصير جنباً، كذا في المرقاة، وحديث ابن عباس هذا يدل على جواز التطهر بفضل المرأة وحديث الحكم بن عمرو الغفاري الذي تقدم في الباب المتقدم يدل على النهي عن ذلك، وقد جمع بينهما بأن النهي محمولاً على ما تساقط من الأعضاء؛ لكونه قد صار مستعملاً، والجواز على ما بقى من الماء وبذلك جمع الخطابي، وبأن النهي محمول على التنزيه بقريئة أحاديث الجواز، قيل: إن قول بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم إني كنت جنباً عند إرادته صلى الله عليه وسلم التوضؤ بفضلها يدل على أن النهي كان متقدماً؛ فحديث الجواز ناسخ لحديث النهي، والله تعالى أعلم.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي، وقال الحافظ في البلوغ: وصححه ابن حزيمة، وقال في الفتح: وقد أعله قوم بسماك بن حرب روايه عن عكرمة؛ لأنه كان يقبل التلقين، لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم.. انتهى. وأخرج أحمد ومسلم عن ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة، وأخرج أحمد وابن ماجه عن ابن عباس عن ميمونة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ بفضل غسلها من الجنابة.

قوله: «وهو قول سفيان الثوري ومالك والشافعي» قال النووي في شرح مسلم: وأما تطهير الرجل بفضلها فهو جائز عندنا وعند مالك وأبي حنيفة وجمهور العلماء سواء خلت به أو لم تخل، قال بعض أصحابنا: ولا كراهة في ذلك للأحاديث الصحيحة الواردة به، وذهب أحمد بن حنبل وداود إلى أنها إذا خلت بالماء واستعملته لا يجوز للرجل استعمال فضلها، وروى عن أحمد كذبنا وروى عن الحسن وسعيد بن المسيب كراهة فضلها مطلقاً، والمختار ما قاله الجماهير لهذه الأحاديث الصحيحة في تطهيره صلى الله عليه وسلم مع أزواجه وكل واحد منهما يستعمل فضل صاحبه، ولا تأثير للخلو.. انتهى. قلت: هذا الاختلاف في تطهير الرجل بفضل المرأة، وأما تطهير المرأة بفضل الرجل فقال النووي: جائز بالإجماع، وتعقبه الحافظ بأن الطحاوي قد أثبت فيه الخلاف، وأعلم أن الإمام أحمد ومن تبعه حملوا حديث ميمونة على أنها لم تخل به، قال ابن تيمية في المنتقى: أكثر أهل العلم على الرخصة للرجل من فضل طهور المرأة، والإخبار بذلك أصح، وكرهه أحمد

وإسحاق إذا خلت به وهو قول عبد الله بن سرجس، وحملوا حديث ميمونة على أنها لم تخل به جمعاً بينه وبين حديث الحكم.. انتهى. قلت: في هذا الحمل نظر؛ فإن الخلوة عند الإمام أحمد كما في المغنى لابن قدامة: استعمالها للماء من غير مشاركة الرجل في استعماله، لأن أحمد قال: إذا خلت به فلا يعجنى أن يغتسل به وإذا شرعاً فيه جميعاً فلا بأس به، وظاهر أن ميمونة رضى الله عنها خلت به كيف هو وقد قالت: أحجبت فاغتسلت من جفنة، ففضلت فيها فضلة، فجاء النبي صلى الله عليه وسلم... إلخ؟ كما في رواية الدارقطني، فكيف يصح حمل حديث ميمونة على أنها لم تخل به؟ وأما ما نقل الميموني عن أحمد من أنه قال: الأحاديث من الطرفين مضطربة؟ فأجاب عنه الحافظ بأنه إنما يصر إليه عند تعذر الجمع، وهو ممكن بأن يحمل أحاديث النهى على ما تساقط من الأعضاء والجواز على ما بقى من الماء، أو يحمل النهى على التنزيه جمعاً بين الأدلة.. انتهى قلت: حمل النهى على التنزيه هو أولى، والله تعالى أعلم.

(٤٩) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ [٤٩م - ٤٩ت]

٦٦ - حَدَّثَنَا هَنَّاذٌ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ ابْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ بْنِ حَدِيجٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَتَوَضَّأُ مِنْ بَثْرِ بُضَاعَةٍ؟ - وَهِيَ بَثْرٌ يُلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ وَلُحُومُ الْكِلَابِ وَالتَّنَنُ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ جَوَّدَ أَبُو أُسَامَةَ هَذَا الْحَدِيثَ؛ فَلَمْ يَرَوْ أَحَدٌ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ فِي بَثْرِ بُضَاعَةٍ أَحْسَنَ مِمَّا رَوَى أَبُو أُسَامَةَ. وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ.

قوله: «والحسن بن علي الخلال» الحلواني الريحاني المكي روى عن عبد الرزاق ووكيع وعبد الصمد وخلق، وعنه: الأئمة الستة، كان ثقة ثباتاً متقناً، توفي بمكة سنة ٢٤٢ اثنتين وأربعين ومائتين «نا أبو أسامة» هو حماد بن أسامة القرشي مولا هم الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره، من كبار التاسعة، مات سنة ٢٠١ إحدى ومائتين وهو ابن

(٦٦) حديث صحيح، لكن معناه ليس على إطلاقه، وإنما هو حيث يكون الماء كثيراً والنجاسة قليلة فإن الشريعة النبوية الحكيمة قد حضت على صيانة الماء وحفظه من البول والغائط وسائر النجاسات، والحديث أخرجه: أبو داود (٦٧)، والنسائي (٣٢٥).

ثانين «عن الوليد بن كثير» المدني ثم الكوفي وثقه ابن معين وأبو داود «عن محمد بن كعب» بن سليم بن أسد القرظي المدني، وكان قد نزل الكوفة مدة، ثقة عالم، من الثالثة ولد سنة ٤٠ أربعين على الصحيح، ووهب من قال: ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، كذا في التقريب. «عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج» قال الحافظ في التقريب: عبيد الله بن عبد الله بن رافع ابن خديج يأتي في عبيد الله بن عبد الرحمن، ثم قال فيه: عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع الأنصاري، ويقال: ابن عبد الله، هو راوى حديث بئر بضاعة، مستور من الرابعة.. انتهى. قلت: فالحق أنه ليس بمستور كما ستعرف «عن أبي سعيد الخدري» بضم الخاء المعجمة اسمه سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري له ولأبيه صحبة، استصغر بأحد ثم شهد ما بعدها، وروى الكثير مات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين، كذا في التقريب.

قوله: «قيل: يا رسول الله أتتوضأ» كذا في النسخ الحاضرة بالنون والتاء بصيغة المتكلم مع الغير، وقال الحافظ في التلخيص: قوله أتتوضأ، بتائين خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم.. انتهى. قلت: والظاهر هو ما قال الحافظ؛ ففي رواية قاسم بن أصبغ في مصنفه. قالوا: يا رسول الله إنك تتوضأ من بئر بضاعة. الحديث «من بئر بضاعة» بضم الباء الموحدة وأجيز كسرهما وبالصاد المعجمة وحكى بالصاد المهملة وهى بئر معروفة بالمدينة، قاله ابن الملك، وقال الطيبي نقلاً عن التوربشتي: بضاعة دار بنى ساعدة بالمدينة وهم بطن من الخزرج وأهل اللغة يضمون الباء ويكسرونها والحفوظ في الحديث الضم «وهى بئر يلقى فيها الحيض» بكسر الحاء المهملة وفتح التحتية جمع حيضة بكسر الحاء وسكون التحتية وهى الخرقعة التى تستعمل فى دم الحيض «ولحوم الكلاب والنتن» بفتح النون وسكون التاء وتكسر، وهى الرائحة الكريهة، والمراد هاهنا الشيء النتن كالعذرة والجيفة. قال ابن رسلان فى شرح سنن أبى داود: وينبغى أن يضبط بفتح النون وكسر التاء، وهو الشيء الذى له رائحة كريهة، من قولهم: نتن الشيء بكسر التاء يتن بفتحها فهو نتن.. انتهى. قال الطيبي: معنى قوله: يلقى فيها: أن البئر كانت بمسبل من بعض الأودية التى يحتل أن ينزل فيها أهل البادية فتلقى تلك القاذورات بأفنية منازلهم فيكسحها السيل فيلقيها فى البئر فعبر عنه القائل بوجه يوهم أن الإلقاء من الناس لقلّة تدينهم، وهذا مما لا يجوزُه مسلم، فأنى يظن ذلك بالذين هم أفضل القرون وأزكاهم.. انتهى. قلت: كذلك قال غير واحد من أهل العلم وهو الظاهر المتعين «إن الماء طهور» أى: طاهر مطهر، قال القارى فى المرقاة: قيل: الألف واللام للعهد الخارجى، فتأويله إن الماء الذى تسألون عنه وهو ماء بئر بضاعة، فالجواب مطابق لا عموم كلّى كما قاله الإمام مالك.. انتهى، وإن كان الألف واللام للجنس فالحديث مخصوص بالاتفاق كما ستقف «لا ينجسه شيء» لكثرة؛ فإن بئر بضاعة كان بئراً كثيراً الماء، يكون ماؤها أضعاف قلتين لا يتغير بوقوع هذه الأشياء، والماء الكثير لا ينجسه شيء ما لم يتغير، قال العلامة الشاه ولي الله الدهلوى فى حجة الله البالغة: قوله صلى الله عليه وسلم: «الماء طهور لا ينجسه شيء» معناه: المعادن لا تنجس بملاقاة النجاسة إذا أخرجت ورميت ولم يتغير أحد أوصافه ولم تفحش، وهل يمكن أن يظن ببئر بضاعة أنها كانت تستقر فيها النجاسات، كيف وقد جرت عادة بنى آدم بالاجتناب عما هذا شأنه؟ فكيف يستقى

بها رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ بل كانت تقع فيها النجاسات من غير أن يقصد إلقاؤها كما تشاهد من آبار زماننا ثم تخرج تلك النجاسات، فلما جاء الإسلام سألوا عن الطهارة الشرعية الزائدة على ما عندهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الماء طهور لا ينجسه شيء» يعنى لا ينجس نجاسة غير ما عندكم.. انتهى.

قوله: «هذا حديث حسن وقد جود أبو أسامة هذا الحديث» أى: رواه بسند جيد وصححه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو محمد بن حزم، قاله الحافظ فى التلخيص، وزاد فى البدر المنير والحاكم وآخرون من الأئمة الحفاظ. فإن قلت: فى سند هذا الحديث عبيد الله بن عبد الله بن رافع ابن خديج وهو مستور كما قال الحافظ فى التقريب، فكيف يكون هذا الحديث صحيحاً أو حسناً؟ قلت: صحح هذا الحديث أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وهما إماما الجرح والتعديل، وأيضاً صحح هذا الحديث الحاكم وغيره، وذكر ابن حبان عبيد الله هذا فى الثقات، فثبت أنه لم يكن عند هؤلاء الأئمة مستوراً والعبرة لقول من عرف لا بقول من جهل. فإن قلت: قال ابن القطان فى كتابه الوهم والإيهام: إن فى إسناده اختلافاً، فقوم يقولون: عبيد الله بن عبد الله بن رافع، وقوم يقولون: عبد الله بن عبد الله بن رافع، ومنهم من يقول: عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع، ومنهم من يقول: عبد الله، ومنهم من يقول: عن عبد الرحمن بن رافع، فيحصل فيه خمسة أقوال، وكيف ما كان فهو لا يعرف له حال ولا عين، كذا فى تخريج الهداية للزيلعى. وقال الحافظ فى التلخيص: وأعله ابن القطان بجهالة راويه عن أبى سعيد واختلاف الرواة فى اسمه واسم أبيه. قلت: أما إعلاله بجهالة الراوى عن أبى سعيد فليس بشيء؛ فإنه إن جهله ابن القطان فقد عرفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما، وأما إعلاله باختلاف الرواة فى اسمه واسم أبيه فهو أيضاً ليس بشيء؛ لأن اختلاف الرواة فى السند أو المتن لا يوجب الضعف إلا بشرط استواء وجوه الاختلاف، فمتى رجع أحد الأقوال قدم، ولا يعل الصحيح بالمرجوح، وهاهنا وجوه الاختلاف ليست مستوية؛ بل رواية الترمذى وغيره التى وقع فيها عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج راجحة، وباقى الروايات مرجوحة، فإن مدار تلك الروايات على محمد بن إسحاق وهو مضطرب فيها، وتلك الروايات المذكورة فى سنن الدارقطنى، فهذه الرواية الراجحة تقدم على تلك الروايات المرجوحة ولا تعل هذه بتلك. «وفى الباب عن ابن عباس: وعائشة» أما حديث ابن عباس: فأخرجه أحمد وابن خزيمة وابن حبان بلفظ: إن الماء لا ينجسه شيء، ورواه أصحاب السنن بلفظ: إن الماء لا ينجس، وفيه قصة. وقال الحازمى: لا يعرف مجوداً إلا من حديث سماك بن حرب عن عكرمة، وسماك مختلف فيه، وقد احتج به مسلم، كذا فى التلخيص. وأما حديث عائشة: فأخرجه الطبرانى فى الأوسط وأبو يعلى والبزار وأبو على بن السكن فى صحاحه من حديث شريك بلفظ: إن الماء لا ينجسه شيء..، ورواه أحمد من طريق أخرى صحيحة لكنه موقوف، كذا فى التلخيص. قلت: وفى الباب أيضاً عن جابر بلفظ: إن الماء لا ينجسه شيء، وفيه قصة أخرجه ابن ماجه وفى إسناده أبو سفيان طريف بن شهاب وهو ضعيف متروك، وقد اختلف فيه على شريك الراوى عنه وهاهنا فوائد متعلقة بحديث الباب، فلنا أن نذكرها.

الفائدة الأولى: اعلم أن بثر بضاعة كانت بثر معروفة بالمدينة ولم تكن غديراً أو طريقاً للماء إلى البساتين، والدليل على ذلك: أنها لو كانت غديراً أو طريقاً للماء إلى البساتين لم تسم بثراً قال في القاموس: بثر بضاعة بالضم وقد يكسر بالمدينة، قطر رأسها ستة أذرع.. انتهى، وقال في النهاية: هي بثر معروفة بالمدينة.. انتهى. وقال أبو داود في سننه: سمعت قتبية بن سعيد قال: سألت قَيْمَ بثر بضاعة عن عمقها، قال: أكثر ما يكون الماء إلى العانة، قلت: فإذا نقصت؟ قال: دون العورة، قال أبو داود: وقدرت أنا بثر بضاعة بردائي مددته عليها ثم ذرعه فإذا عرضها ستة أذرع، وسألت الذى فتح لى باب البستان فأدخلنى إليه هل غير بناؤها قال: لا، ورأيت فيها ماء متغير اللون.. انتهى. وأما قول صاحب الهداية: إن ماء بثر بضاعة كان جارياً بين البساتين، وكذا زعم الطحاوى أن بثر بضاعة كانت طريقاً للماء إلى البساتين، فغلط لا دليل عليه. قال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية: وقول صاحب الكتاب إن ماءها كان جارياً إلى البساتين هذا رواه الطحاوى فى شرح الآثار عن الواقدى، فقال: أخبرنا أبو جعفر محمد بن أبى أحمد بن أبى عمران عن أبى عبد الله محمد بن شجاع الثلجى عن الواقدى قال: كانت بثر بضاعة طريقاً للماء إلى البساتين.. انتهى، وهذا سند ضعيف مرسل ومدلوله على جريانه غير ظاهر. قال البيهقى فى المعرفة: وزعم الطحاوى أن بثر بضاعة كان مأوها جارياً لا يستقر وأنها كانت طريقاً إلى البساتين، ونقل ذلك عن الواقدى، والواقدى لا يحتج بما يسند فضلاً عما يرسله. وحال بثر بضاعة مشهور بين أهل الحجاز بخلاف ما حكاه.. انتهى ما فى نصب الراية. وقال الحافظ ابن حجر فى الدراية. وأما قوله: إن ماء بثر بضاعة كان جارياً بين البساتين؛ فهو كلام مردود على من قاله، وقد سبق إلى دعوى ذلك وحزم به الطحاوى، فأخرج عن أبى جعفر بن أبى عمران عن محمد بن شجاع الثلجى عن الواقدى قال: كانت بثر بضاعة طريقاً للماء إلى البساتين وهذا إسناد واه جداً، ولو صح لم يثبت به المراد لاحتمال أن يكون المراد أن الماء كان ينقل منها بالسانية إلى البساتين ولو كانت سيحاً جارياً لم تسم بثراً.. انتهى كلام الحافظ. قلت: العجب من الطحاوى أنه أسنده من طريق محمد بن شجاع الثلجى عن الواقدى وحزم به، ومحمد بن شجاع الثلجى كذاب، قال الذهبى فى الميزان: محمد بن شجاع الثلجى الفقيه البغدادى أبو عبد الله صاحب التصانيف، قال ابن عدى: كان يضع الحديث فى التشبيه وينسبها إلى أهل الحديث يثلبهم بذلك، قال الذهبى: جاء من غير وجه أنه كان ينال من أحمد وأصحابه يقول: أيش قام به أحمد، وقال زكريا الساجى: محمد بن شجاع كذاب احتال فى إبطال الحديث نصرة للرأى.. انتهى كلام الحافظ الذهبى. والواقدى متروك قد استقر الإجماع على وهنه، ومع هذا لم يدرك عهد النبى صلى الله عليه وسلم ولا عصر الصحابة رضى الله عنهم؛ فإنه مات سنة سبع ومائتين ولم يذكر من أخذ هذا عنه، فكيف يعاب بقوله هذا؟ ثم قول الواقدى هذا معارض بقوله الآخر، فحكى البلاذرى فى تاريخه عن الواقدى أنه قال: تكون بثر بضاعة سبعاً فى سبع وعيونها كثيرة فهى لا تنزح.. انتهى.

الفائدة الثانية: حديث الباب قد استدل به الظاهرية على ما ذهبوا إليه من أن الماء لا يتنجس مطلقاً وأن يتغير لونه أو طعمه أو ريحه بوقوع النجاسة فيه. وأما غيرهم، فكلهم خصصوه، أما

المالكية فحديث أبي أمامة مرفوعاً: إن الماء لا يتنجس شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه، أخرجه ابن ماجه. ومذهبهم أن الماء لا يتنجس إلا ما تغير لونه أو طعمه أو ريحه، وأما الشافعية فحديث القلتين وهو حديث صحيح كما ستعرف، ومذهبهم أن الماء إن كان قلتين لا يتنجس إلا إن تغير ريحه أو طعمه أو لونه وإن كان دون القلتين يتنجس وإن لم يتغير أحد أوصافه، وأما الحنفية فبالرأى، ولهم فى هذا الباب اثنا عشر مذهباً:

الأول: التحديد بالتحريك، قال الإمام محمد فى موطنه ص ٦٦: إذا كان الحوض عظيماً إن حركت منه ناحية لم تتحرك به الناحية الأخرى؛ لم يفسد ذلك الماء ما ولغ فيه سبع، ولا ما وقع فيه من قدر؛ إلا أن يغلب على ريح أو طعم، فإذا كان حوضاً صغيراً إن حركت منه ناحية تحركت الناحية الأخرى فولغ فيه السباع أو وقع فيه القذر؛ لا يتوضأ منه، قال: وهذا كله قول أبى حنيفة.. انتهى كلامه. قلت: وهو مذهب أصحابه القدماء.

والثانى: التحديد بالكدره .

والثالث: التحديد بالصبيغ .

والرابع: التحديد بالسبع فى السبع.

والخامس: التحديد بالثمانية فى الثمانية.

والسادس: عشرين فى عشرين .

والسابع: العشر فى العشر، وهو مذهب جمهور الحنفية المتأخرين.

والثامن: خمسة عشر فى خمسة عشر.

والتاسع: اثنا عشر فى اثنا عشر، قال صاحب التعليق المجد بعد ذكر مذهب الظاهرية: ومذهب المالكية ومذهب الشافعية، وهذه المذاهب الاثني عشر للحنفية ما لفظه: ولقد خضت فى بحار هذه المباحث وطلعت لتحقيقها كتب أصحابنا يعنى الحنفية وكتب غيرهم المعتمدة، فوضح لنا ما هو الأرجح منها وهو الثانى، يعنى مذهب المالكية، ثم الثالث يعنى مذهب الشافعية، ثم الرابع وهو مذهب قدماء أصحابنا وأئمتنا، والباقي مذاهب ضعيفة.. انتهى كلامه. قلت: والمذهب الرابع أعنى مذهب قدماء الحنفية أيضاً ضعيف لم يقم عليه دليل صحيح. فإن قلت: قد احتج الإمام محمد على هذا المذهب بما رواه بإسناده: أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج فى ركب فيهم عمرو ابن العاص حتى وردوا حوضاً فقال عمرو بن العاص: يا صاحب الحوض، هل ترد حوضك السباع؟ فقال عمر بن الخطاب: يا صاحب الحوض، لا تخبرنا؛ فإننا نرد على السباع وترد علينا، قال الحنفية: إن غرض عمر من قوله: لا تخبرنا: أنك لو أخبرتنا لضاق الحال فلا تخبرنا؛ فإننا نرد على السباع وترد علينا ولا يضرنا ورودها عند عدم علمنا، ولا يلزمنا الاستفسار من ذلك. ولو كان سؤر السباع طاهراً لما منع صاحب الحوض عن الإخبار، لأن إخباره لا يضر، قالوا: والحوض كان صغيراً يتنجس بملاقاة النجاسة وإلا فلو كان كبيراً لما سأل، فكيف قلت إن المذهب الرابع لم يقم عليه دليل صحيح. قلت: يحتمل أن يكون غرض عمر من قوله: لا تخبرنا أن كل ذلك عندنا سواء أخبرتنا أو لم نخبرنا فلا حاجة إلى إخبارك، وعلى هذا حمل المالكية والشافعية قوله: لا تخبرنا، لم

يقم، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، ثم هذا الاستدلال موقوف على نجاسة سؤر السباع وهى ليست بمتفق عليها؛ بل المالكية والشافعية قائلون بطهارته. وقد ورد بذلك بعض الأحاديث المرفوعة. قال ابن الأثير فى جامع الأصول: زاد رزين قال: زاد بعض الرواة فى قول عمر: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لها ما أخذت فى بطونها وما بقى فهو لنا طهور وشراب».. انتهى. وروى ابن ماجه عن أبى سعيد: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الخياض التى بين مكة والمدينة تردها السباع والكلاب والحرر وعن الطهارة منها فقال: «لها ما حملت فى بطونها ولنا ما غبر طهور».. وروى الدارقطنى فى سننه عن جابر قيل: يا رسول الله، أنتوضاً بما أفضلت الحر؟ قال: «نعم، وبما أفضلت السباع» وهذه الأحاديث تؤيد ما قال المالكية والشافعية من أن غرض عمر من قوله: لا تخبرنا، أن كل ذلك عندنا سواء أخبرتنا أو لم نخبرنا فلا حاجة إلى إخبارك فتفكر. والحاصل: أن الاستدلال بقول عمر المذكور على المذهب الرابع ليس بمستقيم، على أنه ليس فيه ما يدل على ما فى المذهب الرابع من التحريك وتحديده. فإن قلت. كيف قلتم إن المذهب الرابع أيضاً ضعيف لم يقم عليه دليل صحيح. وقد أقام عليه الحنفية دلائل من الكتاب والسنة. قال صاحب البحر الرائق استدلل أبو حنيفة على ما ذكره الرازى فى أحكام القرآن بقوله تعالى: ﴿وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ والنجاسات لا محالة من الخبائث، فحرمها الله تعالى تحريماً مهماً ولم يفرق بين حالة اختلاطها وانفرادها بالماء، فوجب تحريم كل ما تيقنا فيه جزءاً من النجاسة ويكون جهة الحظر من النجاسة أولى من جهة الإباحة؛ لأن الأصل أنه إذا اجتمع المحرم والمبيح قدم المحرم، ويدل عليه من السنة قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يغتسل فيه من الجنابة» وفى لفظ آخر: «ولا يغتسل فيه من جنابة» ومعلوم أن البول القليل فى الماء الكثير لا يغير لونه ولا طعمه ولا رائحته، ويدل أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام: «إذا استيقظ أحدكم من منامه؛ فليغسل يده ثلاثاً قبل أن يدخلها فى الإناء؛ فإنه لا يدرى أين باتت يده». فأمر بغسل اليد احتياطاً من نجاسة أصابته من موضع الاستنجاء، ومعلوم أنها لا تغير الماء، ولولا أنها مفسدة عند التحقيق لما كان للأمر بالاحتياط معنى، وحكم النبى صلى الله عليه وسلم، بنجاسته ببولغ الكلب بقوله: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب؛ أن يغسل سبعا» وهو لا يغير وهذا كلام الرازى. والحاصل: أنه حيث غلب على الظن وجود نجاسة فى الماء لا يجوز استعماله لهذه الدلائل لا فرق بين أن يكون قلتين أو أكثر أو أقل، تغير أو لا، وهذا هو مذهب أبى حنيفة، والتقدير بشيء دون شيء لا بد من نص ولم يوجد.. انتهى كلام صاحب البحر الرائق: وقال أيضاً: وما صرنا إليه يشهد له الشرع والعقل، أما الشرع فقد قدمنا الأحاديث الواردة فى ذلك. وأما العقل: فإنه إذا لم يتيقن بعدم النجاسة إلى الجانب الآخر أو يغلب على ظننا والظن كاليقين، فقد استعملت الماء الذى فيه نجاسة يقيناً، وأبو حنيفة لم يقدر ذلك بشيء بل اعتبر غلبة ظن المكلف، فهذا دليل عقلى مؤيد بالأحاديث الصحيحة المتقدمة، فكان العمل به متعيناً.. انتهى. قلت: هذه الدلائل كلها غير مفيدة: أما الاستدلال بآية ﴿وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ فلا أن هذه الآية تفيد تحريم أكل الخبائث لا مطلق استعمالها، بقرينة ما قبله، وهو قوله تعالى: ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ فإن الحل

والحرمة غالباً يستعملان في المأكولات، ولذا فسر المفسرون الخبائث بالميتة والدم والخنزير وأمثال ذلك، فالمعنى: يحل لهم أكل الطيبات ويحرم أكل الخبائث، فإذا لا تفيد الآية إلا حرمة النجاسة المخلوطة بالماء أكلاً لا حرمة مطلق استعمالها، ولئن سلمنا أن المراد تحريم استعمال مطلق النجاسة فلا يفيد أيضاً، إذ الماء سيال بالطبع مغير لما اختلط به إلى نفسه إذا غلب عليه، فإذا وقعت النجاسة في ماء ولم يغلب ريحه أو لونه أو طعمه عليه حصل العلم بأن تلك النجاسة فيه قد تغيرت إلى طبيعة الماء الغالب ولم تبق نجاسة وخبثية، فينبغي الوضوء حينئذ سواء تحرك جانب منه بتحريك جانب منه أو لم يتحرك، بخلاف ما إذا غلب ريحه أو طعمه أو لونه، فإنه يعلم مغلوبيية الماء وبقاء النجاسة على حالها، فلا يجوز الوضوء ح وأما الاستدلال بحديث: لا يبولن، فإنه بعد تسليم دلالة على التحريم والتنجس إنما يفيد تنجس الماء الدائم في الجملة لا على تنجس كل ماء، ولو حمل على الكلية للزم تنجس الحوض الكبير أيضاً بالبول ولا قائل به، وكذا الاستدلال بحديث الاستيقاظ؛ فإنه لا يدل إلا على تنجس الماء في الجملة لا على، الكلية، فلا ينتهض هذا وأمثاله إلا إلزاماً على من قال بالطهارة مطلقاً لا تحقيقاً لمذهب أبي حنيفة، وكذا حديث ولوغ الكلب وأمثاله. وأما شهادة العقل فتعارضه شهادة أخرى وهي ما مر من كون الماء مغيراً إلى نفسه، وبالجملة فهذه الدلائل لا تثبت التحديد بالتحريك، وأما التحديد بالقلتين: فقد ثبت من كلام الشارع بنفسه، وكذا التحديد بالتغير وعدمه ثابت من كلام الشارع ومؤيد بشهادة العقل أيضاً، والقياسات العقلية والاستنباطات الفقهية من الآيات المبهمة والأحاديث المطلقة لا تعارض هذه التحديدات المصرحة، كذا أجاب صاحب السعاية حاشية شرح الوقاية وهو من العلماء الحنفية. وقد أجاد وأصاب ثم قال: والذي أظن أن هذه الأخبار لم تصل إلى الإمام أبي حنيفة، أو وصلته وحملها على معنى لاح له، وإلا لقال بها حتماً ولم يحتاج إلى الاستنباط قطعاً، ولقوة دليل الشافعية والمالكية في هذا الباب جواز أصحابنا تقليدهم في ذلك، بل قلدهم أبو يوسف في بعض الوقائع مع كونه مجتهداً، وقد صرحوا بأن المجتهد يحرم عليه التقليد كما في الطريقة الحمديدية وشرحها الحديث الندية، وقد جوز أئمتنا الحنفية الأخذ في باب الطهارة بمذهب الغير، ولو كان الأخذ بعد صدور الفعل فاسداً في مذهبه، كما حكى أن أبا يوسف اغتسل ليوم الجمعة وصلى بالناس إماماً ببغداد فوجدوا في البئر الذي اغتسل من مائه فأرة ميتة، فأخبر بذلك فقال: نأخذ بقول إخواننا من أهل المدينة تمسكاً بالحديث المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً»، كذا في التاتارخانية وغيرها، ولعل حرمة التقليد للمجتهد مقيدة بما إذا لم يكن ما قلده حكماً قوياً موافقاً للقياس داخلاً في ظاهر النص، فإذا كان حكماً ضعيفاً مخالفاً للقياس غير داخل في ظاهر النص يحرم تقليد المجتهد فيه لمجتهد آخر، وهذه المسألة الحكم فيها قوى لأن عدم التغير بوقوع النجاسة دليل على بقاء الطهارة موافق للقياس داخل في ظاهر النص وهو حديث القلتين.. انتهى كلامهما ملخصاً.. انتهى كلام صاحب السعاية.

الفائدة الثالثة: تمسك الظاهرية بحديث الباب على أن البئر لا تنجس بوقوع النجاسة فيها قليلاً كان الماء فيها أو كثيراً، تغير لونه أو طعمه أو ريحه أو لم يتغير، وقد عرفت أن حديث الباب ومما في معناه ليس على إطلاقه وعمومه بل هو مخصوص بأحاديث أخرى صحيحة. ولنا أن نذكر هاهنا

مذاهب أخرى فى طهارة البئر ونجاستها فاعلم أنهم اختلفوا فيما إذا وقعت نجاسة فى البئر هل تتنجس أم لا؟ على مذاهب:

الأول: مذهب الظاهرية وقد ذكرناه آنفاً.

والثانى: أنه إن تغير لونه، أو طعمه أو ريحه يتنجس وإلا لا، وهو مذهب المالكية وتمسكوا بحديث: «الماء طهور لا ينجسه شيء، إلا ما تغير لونه، أو طعمه، أو ريحه» وقد تقدم تخريجه.

والثالث: أن الماء فى البئر إن كان دون القلتين يتنجس، وإن كان قدر القلتين فصاعداً لا يتنجس إلا إذا تغير لونه أو طعمه أو ريحه، وهو مذهب الشافعية، وتمسكوا بحديث القلتين وهو المذهب الراجح وبه عمل الإمام أبو يوسف فى بغداد، كما عرفت أن أبا يوسف اغتسل يوم الجمعة وصلى بالناس إماماً ببغداد، فوجدوا فى البئر الذى اغتسل من مائه فأرة ميتة، فأخبر بذلك فقال: نأخذ بقول إخواننا من أهل المدينة تمسكاً بالحديث المروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا بلغ الماء قلتين؛ لم يحمل خبثاً»، كذا فى التارخانية وغيرها.

والرابع: إن كان غديراً عظيماً بحيث لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الآخر لم يتنجس وإلا تنجس وهو مذهب المتقدمين من الحنفية.

الخامس: إن كان عشراً فى عشر لا يتنجس وإلا يتنجس، وهو مسلك أكثر المتأخرين من الحنفية، وقد مر فى الفائدة الثانية أن للحنفية فى الماء أربعة عشر مذهباً فكلها تجرى هاهنا. وهاهنا مذهب آخر زائد على ما مر خاص بالآبار وهو: ما روى عن محمد أنه قال: اجتمع رأيى ورأى أبى يوسف على أن ماء البئر فى حكم الماء الجارى؛ لأنه ينبع من أسفله ويؤخذ من أعلاه؛ فهو كحوض الحمام يصب من جانب ويخرج من جانب آخر فلا يتنجس، كذا نقله فى الغنية وفتح القدير وغيرهما، ثم إذا تنجس ماء البئر هل يطهر بنزع الماء أم لا؟ فقال بشر المريسي: إنه لا يطهر أبداً لأنه وإن نزع جميع ما فيها يبقى الطين والحجارة نجساً فيتنجس الماء الجديد، فلا سبيل إلى طهارته، كذا حكاه ابن الهمام والعيني وغيرهما عنه، وقال غير بشر المريسي من أهل العلم: يطهر البئر بنزع الماء. واستدل الحنفية على تنجس ماء البئر وإن كان زائداً على قدر القلتين وطهارته بنزع الماء: بما رواه الطحاوى وابن أبى شيبه عن عطاء أن حبشياً وقع فى زمزم فمات، فأمر ابن الزبير فنزع ماءها فجعل الماء لا ينقطع فنظر فإذا عين تجرى من قبل الحجر الأسود، فقال ابن الزبير: حسبكم، قالوا: إسناده هذا الأثر صحيح ويردون به حديث القلتين. قلت سلفاً: إن إسناده صحيح لكن قد تقرر أن صحة الإسناد لا تستلزم صحة المتن، ولو سلم صحة المتن، فيحتمل أن يكون نزع لنجاسة ظهرت على وجه الماء أو تطيباً للقلوب وتنظيفاً للماء؛ فإن زمزم للشرب لا من جهة الوجوب الشرعى، وقد اعترف به صاحب السعاية من الحنفية حيث قال فيها: ص ٤٢٢: وما روى عنهم من النزع لا يدل على النجاسة؛ بل يحتمل التنظيف والتنزه. انتهى، وأما ما قال صاحب الجوهر النقى من أن الراوى جعل علة نزعها موته دون غلبة دمه لقوله: مات فأمر أن تنزع كقوله زنى ما عزر فرجم. انتهى؛ ففيه نظر؛ فإنه ليس فيه دليل على أن الموت كان علة للنزع، إنما فيه أن الزنجى مات فى زمزم فأمر بعد ذلك أن تنزع، وأما أن علة النزع هل هى الموت أو أمر آخر فلا يدل عليه لفظ

مات، فأمر أن تنزع كما قال الطحاوى فى شرح الآثار: ليس فى حديث أبى الدرداء وثوبان: قاء فأفطر، دليل على أن القيء كان مفطراً له، إنما فيه أنه قاء فأفطر بعد ذلك.. انتهى، وقال الشيخ العلامة محدث الهند الشاه ولى الله فى كتابه حجة الله البالغة ص ١٤٢ ج ١: وقد أطال القوم فى فروع موت الحيوان فى البئر والعشر فى العشر والماء الجارى وليس فى كل ذلك حديث عن النبى صلى الله عليه وسلم ألبتة، وأما الآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين كأثر ابن الزبير فى الزنجى، وعلى فى الفأرة، والنخعى والشعبى فى نحو السنور؛ فليست مما يشهد له المحدثون بالصحة ولا مما اتفق عليه جمهور أهل القرون الأولى، وعلى تقدير صحتها يمكن أن يكون ذلك تطييباً للقلوب وتنظيفاً للماء لا من جهة الوجوب الشرعى كما ذكر فى كتب المالكية؛ ودون نفى هذا الاحتمال خرب القتاد. وبالجملة: فليس فى هذا الباب شيء يعتد به ويجب العمل عليه، وحديث القلتين أثبت من ذلك كله بغير شبهة، ومن المحال أن يكون الله تعالى شرع فى هذه المسائل لعباده شيئاً زيادة على ما لا ينفكون عنه من الارتفاقات وهى مما يكثر وقوعه وتعم به البلوى ثم لا ينص عليه النبى صلى الله عليه وسلم نصاً جليلاً ولا يستفيض فى الصحابة ومن بعدهم ولا حديث واحد فيه.. انتهى كلامه. وقال الحافظ ابن حجر فى الدراية: روى البيهقى من طريق ابن عيينة: كنت أنا بمكة منذ سبعين سنة لم أر صغيراً ولا كبيراً يعرف حديث الزنجى ولا سمعت أحداً يقول: نزع زمزم، وقال الشافعى: إن ثبت هذا عن ابن عباس فلعل نجاسته ظهرت على وجه الماء، أو نزعها للتنظيف.. انتهى. قال البيهقى فى السنن الكبرى بعد ذكر قول الشافعى وابن عيينة: وعن أبى عبيدة قال: وكذلك لا ينبغى، لأن الآثار جاءت فى نعتها أنها لا تنزع ولا تدم.. انتهى. قلت: فهذه الآثار أيضاً تخدش فى صحة واقعة نزع زمزم؛ فإن صحتها تخالف قوله: لا تنزع، وكذلك تخالف قوله: لا تدم، فأى مذمة لزمزم تكون أقبح من أن يكون ماؤها نجساً خبيثاً. فإن قلت: أجاب عن ذلك صاحب الجوهر النقى حيث قال: ليس فيه أن ابن عباس وابن الزبير قدرا على استئصال الماء بالنضح حتى يكون مخالفاً للآثار التى ذكرها أبو عبيد؛ بل صرح فى رواية ابن أبى شيبة بأن الماء لم ينقطع، وفى رواية البيهقى بأن العين غلبتهم حتى دست بالقباطى والمطارف.. انتهى. قلت: ظن صاحب الجوهر النقى أن نزع البئر لا يكون إلا باستئصال مائها وليس كذلك؛ ففى القاموس: نزع البئر: استقى مائها حتى ينفد أو يصل.. انتهى. وأما قول بعضهم: عدم علمهما لا يصح دليلاً؛ فإنهما لم يدركا ذلك الوقت وبينه وبينهما قريب من مائة وخمسين سنة، ففيه: أن وقوع الزنجى فى زمزم وموته فيها ثم نزعها من الوقائع العظام والحوادث الجسام، فلو كان هذا صحيحاً لم يكن فى ذلك الوقت نسياً منسياً بحيث لا يعرفه أحد من أهل مكة لا صغير ولا كبير إذ بعيد كل البعد أن يحدث مثل هذه الحادثة بمكة فى زمن ابن عباس وابن الزبير وهما من صغار الصحابة، ثم لا يعرفه أحد من أهل مكة فى زمن سفيان بن عيينة وهو من أوساط التابعين، ولو سلم ثبوت واقعة نزع زمزم؛ فلا تدل على أن نزعها كان لنجاسة كما قد عرفت.

(٥٠) بَابُ مِنْهُ آخِرُ [م ٥٠ - ت ٥٠]

٦٧ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ يُسْأَلُ عَنِ الْمَاءِ يَكُونُ فِي الْفَلَاةِ مِنَ الْأَرْضِ، وَمَا يُنَوِّهُ مِنَ السَّبَّاحِ وَالِدَوَابِّ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ؛ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ».

قَالَ عَبْدُهُ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ: الْقَلَّةُ هِيَ الْجِرَارُ، وَالْقَلَّةُ الَّتِي يُسْتَقَى فِيهَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ، قَالُوا: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ، لَمْ يُنَجِّسْهُ شَيْءٌ مَا لَمْ يَتَغَيَّرَ رِيحُهُ، أَوْ طَعْمُهُ، وَقَالُوا: يَكُونُ نَحْوًا مِنْ خَمْسِ قِرَبٍ.

قوله: «عن محمد بن إسحاق» هو إمام المغازي صدوق يدلّس، كذا في التقريب، وقال ابن الهمام في فتح القدير: أما ابن إسحاق فتقّة لا شبهة عندنا ولا عند محققى الحديثين.. انتهى، وقال العيني في عمدة القارى: ابن إسحاق من الثقات الكبار عند الجمهور.. انتهى، وتقدم ترجمته فى باب الرخصة فى استقبال القبلة بغائط أو بول بأبسط من هذا «عن محمد بن جعفر بن الزبير» بن العوام الأسدى، ثقة «عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر» بن الخطاب شقيق سالم ثقة.

قوله: «وهو يسأل» بصيغة المجهول جملة حالية «عن الماء يكون فى الفلاة من الأرض» فى القاموس: الفلاة القفر أو المفازة لا ماء فيها أو الصحراء الواسعة فلا وفلوات وفلى وفلى «وما ينويه من السباح والدواب» عطف على الماء، يقال: ناب المكان وأنابه إذا تردد إليه مرة بعد أخرى «قال» صلى الله عليه وسلم: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ» تثنية القلة وسيأتى بيان معنى القلة «لم يحمل الخبث» بفتح الخاء النجس، أى: لم ينحس بوقوع النجاسة فيه، وفى رواية لأبى داود: إذا كان الماء قُلْتَيْنِ فإنه لا ينحس، ولفظ الحاكم: فقال: إذا كان الماء قُلْتَيْنِ لم ينحس شىء. قال القاضى: الحديث بمنطوقه يدل على أن الماء إذا بلغ قُلْتَيْنِ لم ينحس بملاقاة النجاسة؛ فإن معنى لم يحمل لم يقبل النجاسة. كما يقال: فلان لا يقبل ضيما، إذا امتنع عن قبوله. وذلك إذا لم يتغير؛ فإن تغير نجس، ويدل بمفهومه على أنه إذا كان أقل ينحس بالملاقاة وهذا المفهوم يخص حديث: «خلق الماء طهوراً» عند من قال بالمفهوم، ومن لم يقل به أجراه على عمومته كمالك، فإن الماء قل أو كثر لا ينحس عنده إلا بالتغير، وقال الحافظ فى التلخيص: قوله: لم يحمل الخبث، معناه لم ينحس بوقوع النجاسة فيه كما فسره فى الرواية الأخرى التى رواها أبو داود وابن حبان وغيرهما: «إذا بلغ الماء قُلْتَيْنِ لم ينحس» والتقدير: لا يقبل النجاسة بل يدفعها عن نفسه، ولو كان المعنى يضعف عن حمله؛ لم يكن للتقييد معنى؛ فإن ما دونها أولى بذلك، وقيل: معناه لا يقبل حكم النجاسة، كما فى قوله

تعالى: ﴿مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا﴾ أى: لم يقبلوا حكمها.. انتهى كلام الحافظ.

قوله: «قال محمد بن إسحاق: القلة هي الجرار» جمع جرة بفتح الجيم بالفارسية سبوى، وقال فى القاموس: القلة بالضم الحب العظيم والجرة العظيمة أو عامة أو من الفخار والكوز الصغار ضد كصرد وجبال.. انتهى. والحب بضم الحاء المهملة بالفارسية خم، وقال الجزرى فى النهاية: القلة الحب العظيم والجمع قلال وهى معروفة بالحجار.. انتهى.

قوله: «وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق قالوا: إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء ما لم يتغير ريحه أو طعمه» أى: أو لونه، واستدلوا بحديث الباب وهو حديث صحيح قابل للاحتجاج، وضعفه جماعة لكن الحق أنه صحيح، قال الحافظ أبو الفضل العراقى فى أماليه: قد صحح هذا الحديث الجم الغفير من أئمة الحفاظ الشافعى وأبو عبيد وأحمد وإسحاق ويحيى ابن معين وابن خزيمة والطحاوى وابن حبان والدارقطنى وابن منده والحاكم والخطابى والبيهقى وابن حزم وآخرون، كذا فى قوت المغتذى، وقال الحافظ فى فتح البارى: رواه ثقات وصححه جماعة من أهل العلم.. انتهى، وقال فيه أيضاً: الفصل بالقتلين أقوى لصحة الحديث فيه، وقد اعترف الطحاوى من الحنفية بذلك، وقال فى بلوغ المرام: صححه ابن خزيمة وابن حبان.. انتهى. وقال فى التلخيص: قال الحاكم: صحيح على شرطهما وقد احتجا بجميع رواته، وقال ابن منده: إسناده على شرط مسلم، وقال ابن معين: الحديث جيد الإسناد، وقال ابن دقيق العيد: هذا الحديث قد صححه بعضهم وهو صحيح على طريق الفقهاء، لأنه وإن كان مضطرب الإسناد مختلفاً فى بعض ألفاظه، فإنه يجاب عنه بجواب صحيح بأن يمكن الجمع بين الروايات.. انتهى ما فى التلخيص. والذين لم يقولوا بحديث القلتين فمنهم من اعترف بصحته واعتذر من العمل به بالإجمال فى معنى القلة. قال الحافظ فى الفتح: قول من لا يعتبر إلا التغير وعدمه قوى، لكن الفصل بالقتلين أقوى لصحة الحديث فيه، وقد اعترف الطحاوى من الحنفية بذلك لكنه اعتذر من القول به فإن القلة فى العرف تطلق على الكبيرة والصغيرة كالجرة، ولم يثبت من الحديث تقديرهما فيكون مجملاً فلا يعمل به. وقواه ابن دقيق العيد، لكن استدلل له غيرهما، فقال أبو عبيد القاسم بن سلام: المراد القلة الكبيرة؛ إذ لو أراد الصغيرة لم يحتاج لذكر العدد؛ فإن الصغير بين قدر واحدة كبيرة، ويرجع فى الكبيرة إلى العرف عند أهل الحجاز. والظاهر أن الشارع عليه السلام ترك تحديدها على سبيل التوسعة والعلم محيط بأنه ما خاطب الصحابة إلا بما يفهمون فأنتهى الإجمال.. انتهى كلام الحافظ. وقال الزيلعى فى نصب الراية: قال البيهقى فى كتاب المعرفة: وقلال هجر كانت مشهورة عند أهل الحجاز، ولشهرتها عندهم شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رأى ليلة المعراج من نبق سدره المنتهى، بقلال هجر، فقال فى حديث مالك بن صعصعة: «رفعت إلى سدره المنتهى فإذا ورقها مثل آذان الفيلة، وإذا نبقها مثل قلال هجر» قال: واعتذار الطحاوى فى ترك الحديث أصلاً بأنه لا يعلم مقدار القلتين لا يكون عذراً عند من علمه.. انتهى. وقال الحافظ فى الفتح بعد ذكر كلام البيهقى هذا: فإن قيل: أى: ملازمة بين هذا التشبيه وبين ذكر القلة فى حد الماء؟ فالجواب: أن التقييد بها فى حديث المعراج

دال على أنها كانت معلومة عندهم بحيث يضرب بها المثل في الكبر، كما أن التقييد المطلق إنما ينصرف إلى التقييد المعهود. وقال الأزهرى: القلال مختلفة في قرى العرب، وقلال حجر أكبرها، وقلال حجر مشهورة الصنعة معلومة المقدار، والقلة لفظ مشترك وبعد صرفها إلى أحد معلوماتها وهى الأوانى تبقى متزدة بين الكبار والصغار، والدليل على أنها من الكبار؛ جعل الشارع الحد مقدراً بعدد، فدل على أنه أشار إلى أكبرها؛ لأنه لا فائدة فى تقديره بقتلين صغيرتين مع القدرة على تقديره بواحدة كبيرة.. انتهى. قلت: وقد جاء فى حديث ضعيف تقييد القلتين بقلال حجر، وهو ما روى ابن عدى من حديث ابن عمر: «إذا بلغ الماء قتلين من قلال حجر، لم ينجسه شيء» قال الحافظ فى التلخيص: فى إسناده المغيرة بن صقلاب وهو منكر الحديث، قال النفيلى: لم يكن مؤتماً على الحديث. وقال ابن عدى: لا يتابع على عامة حديثه.. انتهى. قلت: قال الذهبى فى الميزان فى ترجمة المغيرة بن صقلاب: قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: لا بأس به.. انتهى. فالاعتذار من القول بحديث القلتين بزعم الإجمال فى معنى القلة اعتذار بارد، ومن الذين لم يقولوا به اعتذروا بأن الحديث ضعيف مضطرب الإسناد، قالوا: إن محمد بن إسحاق يروى تارة عن محمد بن جعفر عن عبيد الله عن ابن عمر كما رواه الترمذى وغيره، وتارة عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر، وتارة عنه عن عبيد الله عن أبى هريرة، ثم وقع الاختلاف فى شيخ محمد بن جعفر. فقال مرة: عن عبد الله بن عبد الله المكبر، ومرة عن عبيد الله بن عبد الله المصغر. قلت: هذا الاعتذار أيضاً بارد؛ فإن هذا الاختلاف ليس قادحاً مورثاً لضعف الحديث؛ فإن وجوه الاختلاف ليست بمستوية؛ فإن الرواية الصحيحة المحفوظة هى رواية ابن إسحاق عن محمد بن جعفر عن عبيد الله عن ابن عمر كما رواها الترمذى وغيره. كذلك رواها جماعة كثيرة عن ابن إسحاق، قال الدارقطنى فى سننه: رواه إبراهيم بن سعد وحماد بن سلمة ويزيد بن زريع وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن نمير وعبد الرحيم بن سليمان وأبو معاوية الضرير ويزيد بن هارون وإسماعيل بن عياش وأحمد بن خالد الوهيبى وسفيان الثورى وسعد بن زيد أخو حماد بن زيد وزائدة بن قدامة عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم.. انتهى. وقال الدارقطنى فيه: ورواه عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام عن عبد الله بن عبد الله ابن عمر عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم عليه، فى هذه الرواية قوة لرواية محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه.. انتهى. وأما رواية ابن إسحاق عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر: فمدارها على عبد الوهاب بن عطاء وهو مدلس، ورواها عن ابن إسحاق بالنعنة؛ فهى ضعيفة لمظنة التدليس، على أنه قد خالف جميع أصحاب ابن إسحاق. وأما روايته عن الزهرى عن عبيد الله عن أبى هريرة: فليست بمحفوظة، قال الدارقطنى: نا أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد وعمر بن عبد العزيز بن دينار قالوا: حدثنا أبو إسماعيل الترمذى نا محمد بن وهب المسلمى نا ابن عياش عن محمد بن إسحاق عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن القلب، الحديث قال الدارقطنى: كذا رواه محمد بن وهب عن إسماعيل بن عياش بهذا الإسناد، والمحفوظ عن ابن عياش عن محمد بن إسحاق

عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه.. انتهى. وقد اعتذروا أيضاً بأن الحديث مضطرب المتن ففي بعضها قلتين، وفي بعضها قلتين أو ثلاثاً. وفي رواية موقوفة: أربعين قلة، وكذلك في رواية مرفوعة: أربعين قلة. قلت: هذا الاعتذار أيضاً، بارد فإن هذا الاختلاف أيضاً ليس قادحاً مورثاً للضعف؛ فإن رواية: أربعين قلة، التي هي مرفوعة ضعيفة جداً؛ فإن في سندها القاسم بن عبد الله العمرى، قال ابن الترمذاني في الجوهر النقي: حكى البيهقي عن القاسم بن عبد الله العمرى كان ضعيفاً كثير الخطأ. وفي كتاب ابن الجوزي: قال أحمد: ليس هو عندى بشيء كان يكذب ويضع الحديث، ترك الناس حديثه، وقال يحيى: ليس بشيء، وقال مرة: كذاب خبيث، وقال الرازي والنسائي والأزدي: متروك الحديث، وقال أبو زرعة: لا يساوى شيئاً متروك الحديث.. انتهى. وقال الزيلعي في نصب الراية: روى الدارقطني في سننه وابن عدى في الكامل والعقيلي في كتابه عن القاسم بن عبد الله العمرى عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا بلغ الماء أربعين قلة؛ فإنه لا يحمل الخبث».. انتهى. قال الدارقطني: كذا رواه القاسم العمرى عن ابن المنكدر عن جابر وهوهم في إسناده وكان ضعيفاً كثير الخطأ، وخالفه روح بن القاسم وسفيان الثوري ومعمر بن راشد ورواه عن ابن المنكدر عن عبد الله بن عمرو موقوفاً، ورواه أيوب السختياني عن محمد بن المنكدر من قوله لم يجاوزه، ثم روى بإسناد صحيح من جهة روح بن القاسم عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمرو قال: إذا بلغ الماء أربعين قلة لم ينحس.. انتهى. فرواية أربعين قلة التي هي مرفوعة لشدة؛ ضعفها لا تساوى رواية قلتين. وأما رواية أربعين قلة التي هي موقوفة، فهي قول عبد الله بن عمرو وقوله هذا وإن كان صحيحاً من جهة السند فهو لا يساوى رواية قلتين التي هي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأما رواية قلتين أو ثلاثاً، فقد قال البيهقي في المعرفة: قوله: أو ثلاث، شك وقع لبعض الرواة.. انتهى. فرواية قلتين أو ثلاثاً بالشك ترجع إلى رواية قلتين التي هي خالية عن الشك. والظاهر أن الشك من حماد بن سلمة؛ فإن بعض أصحابه يروون عنه قلتين وبعضهم قلتين أو ثلاثاً. أو من عاصم بن المنذر، فإن كل من روى هذا الحديث غيره عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر إنما رواه بلفظ قلتين بغير شك، والله تعالى أعلم. وقد اعتذروا أيضاً بأن الحديث مضطرب من جهة المعنى؛ فإن القلة مشترك بين رأس الرجل، ورأس الجبل، والجرة والقرية وغير ذلك، ولم يتعين معناها، وإن أريد بها الأواني كالجرة والخاية فلم يثبت مقدارها مع أنها متقاربة جداً. قلت: هذا الاعتذار أيضاً ليس بشيء؛ فإن القلة بمعنى رأس الرجل أو رأس الجبل لا يحصل بها التحديد البتة. والمقصود من الحديث ليس إلا التحديد، فلا يجوز أن يراد من القلة رأس الرجل أو رأس الجبل فتعين أن المراد بالقلة الأواني. ولما كانت قلال هجرة مشهورة معروفة المقدار عند العرب كثيرة الاستعمال في أشعارهم ولذلك شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم نبق سدره المنتهى بقلال هجر، تعين أن تكون هي مرادة في الحديث وقد تقدم ما يتعلق بهذا فتذكر. والحاصل: أن حديث الباب صحيح قابل للاحتجاج، وكل ما اعتذروا به عن العمل والقول به فهو مدفوع.

قوله: «وقالوا: يكون نحواً من خمس قرب» جمع قربة أى: يكون مقدار القلتين قريباً من خمس قرب، وذلك نحو خمسمائة رطل كما فى السبل. وقال الجزرى فى النهاية: القلة: الخب العظيم والجمع قلال وهى معروفة بالحجاز، ومنه الحديث فى صفة سدره المنتهى: نبقتها مثل قلال هجر. وهجر قرية قريبة من المدينة وليست هجر البحرين، وكانت تعمل بها القلال تأخذ الواحدة منها مزادة من الماء، سميت قلة لأنها تقل أى: ترفع وتحمل.. انتهى كلام الجزرى. وقال الشيخ محمد طاهر فى مجمع البحار: القلة جرة عظيمة تسع خمسمائة رطل.. انتهى.

(٥١) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ [٥١م - ٥١ت]

٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ.

قوله: «باب كراهية البول فى الماء الراكد» أى: الساكن الذى لا يجرى.

قوله: «عن همام بن منبه» بن كامل الإبنائى الصنعانى اليمانى عن أبى هريرة نسخة صحيحة، ومعاوية وابن عباس وطائفة، وعنه: أخوه وهب ومعمار، وثقه ابن معين، قال ابن سعد مات سنة إحدى وثلاثين ومائة.

قوله: «لا يبولن» بفتح اللام وبنون التأكيد الثقيلة «فى الماء الدائم» زاد فى رواية البخارى: الذى لا يجرى، وهو تفسير للدائم وأيضاً لمعناه «ثم يتوضأ منه» كذا فى رواية الترمذى وأحمد وعبد الرزاق وابن أبى شيبه وابن حبان. وفى رواية الشيخين وغيرهما: ثم يغتسل فيه، قال الحافظ فى الفتح: بضم اللام على المشهور، وقال ابن مالك: يجوز الجزم عطفاً على يبولن؛ لأنه مجزوم الموضع بلا الناهية، ولكنه بنى على الفتح لتوكيده بالنون. ومنع ذلك القرطبى فقال لو أريد النهى يقال: ثم لا يغتسلن، فحينئذ يتساوى الأمران فى النهى عنهما؛ لأن المحل الذى تواردا عليه شيء واحد وهو الماء، قال: فعدوله عن ذلك يدل على أنه لم يرد العطف بل نيه على مال الحال، والمعنى: أنه إذا بال فيه قد يحتاج إليه فيمتنع عليه استعماله، ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يضربن أحدكم امرأته ضرب الأمة، ثم يضاجعها» فإنه لم يروه أحد بالجزم، لأن المراد النهى عن الضرب، لأنه يحتاج فى مال حاله إلى مضاجعتها فتمتنع لإساءته إليها فلا يحصل له مقصوده،

(٦٨) حديث صحيح، وأخرجه: البخارى (٢٣٩)، ومسلم (٢٨٢)، والنسائى (٢٢١، ٣٣٠)، وأبو داود

(٦٩، ٧٠) من حديث أبى هريرة.

وتقدير اللفظ ثم هو يضاجعها، وفي حديث الباب ثم هو يغتسل منه. وتعقب: بأنه لا يلزم من تأكيد النهي أن لا يعطف عليه نهى آخر غير مؤكد لاحتمال أن يكون للتأكيد فى أحدهما معنى ليس للآخر. قال القرطبي: ولا يجوز النصب؛ إذ لا تضر أن بعد ثم وأجازه ابن مالك بإعطاء ثم حكم الواو. وتعقبه النووى: بأن ذلك يقتضى أن يكون المنهى عنه الجمع بين الأمرين دون إفراد أحدهما. وضعفه ابن دقيق العيد بأنه لا يلزم أن يدل على الأحكام المتعددة لفظ واحد، فيؤخذ النهى عن الجمع بينهما من هذا الحديث أن تثبت رواية النصب ويؤخذ النهى عن الإفراد من حديث آخر.

قال الحافظ: وهو ما رواه مسلم من حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن البول فى الماء الراكد، وعنده من طريق أبى السائب عن أبى هريرة بلفظ: لا يغتسل أحدكم فى الماء الدائم وهو جنب، وروى أبو داود النهى عنهما فى حديث واحد ولفظه: لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم، ولا يغتسل فيه من الجنابة. انتهى كلام الحافظ. فكل ما ذكر فى يغتسل من الإعراب يجرى فى يتوضأ.

والحديث بظاهره يدل على تنجس الماء الراكد مطلقاً قليلاً كان أو كثيراً، لكنه ليس بمحمول على ظاهره بالاتفاق، قال العيني فى عمدة القارى: هذا الحديث عام فلا بد من تخصيصه اتفاقاً بالماء المتبخر الذى لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر، أو بحديث القلتين كما ذهب إليه الشافعي أو بالعمومات الدالة على طهورية الماء ما لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة كما ذهب إليه مالك رحمه الله.. انتهى.

وقال الحافظ فى الفتح: لا فرق فى الماء الذى لا يجرى فى الحكم المذكور بين بول آدمى، وغيره خلافاً لبعض الحنابلة ولا بين أن يبول فى الماء أو يبول فى ماء ثم يصبه فيه خلافاً للظاهرية، وهذا كله محمول على الماء القليل عند أهل العلم على اختلافهم فى حد القليل، وقد تقدم قول من لا يعتبر إلا التغير وعدمه وهو قوى، لكن الفصل بالقتلين أقوى لصحة الحديث فيه.. انتهى.

قلت: الأمر عندى كما قال الحافظ، والله تعالى أعلم، قال: ونقل عن مالك أنه حمل النهى على التنزيه فيما لا يتغير، وهو قول الباقيين فى الكثير، وقال القرطبي: يمكن حمله على التحريم مطلقاً على قاعدة سد الذريعة؛ لأنه يفضى إلى تنجس الماء.. انتهى. قلت: ما قال القرطبي حسن جيد.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه البخارى بلفظ: «لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى، ثم يغتسل فيه» وأخرجه مسلم بهذا اللفظ إلا أن فيه: «منه» مكان «فيه» وأخرجه أيضاً أبو داود والنسائى وابن ماجه.

قوله: «وفى الباب عن جابر» أخرجه مسلم مرفوعاً بلفظ: أنه نهى أن ييال فى الماء الراكد. وفى الباب أيضاً عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: لا يبولن أحدكم فى الماء الناقع.

(٥٢) بَاب مَا جَاءَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ أَنَّهُ طَهُورٌ [٥٢م - ٥٢ت]

٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ ح وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَلَمَةَ - مِنْ آلِ ابْنِ الْأَزْرَقِ - أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ أَبِي بُرْدَةَ - وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَرَكِبُ الْبَحْرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَتَتَوَضَّأُ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مِيتَتُهُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَالْفَرَّاسِيِّ
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ لَمْ يَرَوْا بِأَسَا بِمَاءِ الْبَحْرِ.
وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوُضُوءَ بِمَاءِ الْبَحْرِ، مِنْهُمْ: ابْنُ عُمَرَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: هُوَ نَارٌ.

قوله: «وحدثنا الأنصاري» هو إسحاق بن موسى الأنصاري وقد تقدم في باب ما جاء في فضل الطهور أن الترمذي إذا قال الأنصاري يريد به إسحاق بن موسى الأنصاري «عن صفوان بن سليم» بضم السين وفتح اللام الزهري مولاهم المدني، روى عن ابن عمر وأبي إمامة بن سهل ومولاه حميد بن عبد الرحمن. وعنه: مالك والليث بن سعد وخلق، قال أحمد: ثقة من خيار عباد الله الصالحين، يستشفى بحدِيثه وينزل القطر من السماء بذكره، وقال أنس بن عياض: رأيت صفوان بن سليم ولو قيل له غدا القيامة ما كان عنده مزيد على ما هو عليه من العبادة، مات سنة ١٣٢ اثنتين وثلاثين ومائة، كذا في الخلاصة، قلت: هو من رجال الكتب الستة «عن سعيد بن سلمة من آل ابن الأزرق» وثقه النسائي «أن المغيرة بن أبي بردة» الكنانى روى عن أبي هريرة، وعنه: سعيد بن سلمة، وثقه النسائي، كذا في الخلاصة.

قوله: «سأل رجل» سمي ابن بشكوال السائل عبد الله المدلجى. وقال النووى فى شرح المهذب اسمه عبيد، وقيل: عبد، قال: وأما قول السمعاني فى الأنساب اسمه العركى ففيه إيهام أن العركى اسم علم له وليس كذلك، بل العركى وصف له وهو ملاح السفينة، كذا فى قوت المغتذى «إننا

تركب البحر» زاد الحاكم: نريد الصيد، قال الزرقاني: المراد من البحر الملح؛ لأنه المتوهم فيه لأنه مالح ومر وريحه منتن.. انتهى. «ونحمل معنا القليل من الماء» وفي رواية أحمد والحاكم والبيهقي قال: كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فجاء صياد، فقال: يا رسول الله، إنا ننطلق في البحر نريد الصيد فيحمل أحدنا معه الإداوة وهو يرجو أن يأخذ الصيد قريباً، فربما وجده كذلك، وربما لم يجد الصيد حتى يبلغ من البحر مكاناً لم يظن أن يبلغه، فلعله يحتلم أو يتوضأ، فإن اغتسل أو توضأ بهذا الماء؛ فلعل أحدنا يهلكه العطش، فهل ترى في ماء البحر أن نغتسل به أو نتوضأ إذا خفنا ذلك؟ «عطشنا» بكسر الطاء «هو الطهور» بفتح الطاء أى: المطهر قال ابن الأثير في النهاية: وقال المجد في القاموس: الطهور المصدر واسم ما يتطهر به أو الطاهر المطهر.. انتهى. قلت: المراد هاهنا هو المعنى الأخير، قال الزرقاني: أى: البالغ في الطهارة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً﴾ أى: طاهراً في ذاته مطهراً لغيره، قال: ولم يقل في جوابه نعم مع حصول الغرض به؛ ليقرن الحكم بعلته وهى الطهورية المتناهية فى بابها.. انتهى.

قوله: «ماؤه» بالرفع فاعل الطهور «الحل» أى: الحلال كما فى رواية الدارقطنى عن جابر و أنس وابن عمرو «ميتته» بالرفع فاعل الحل. قال الراعى: لما عرف صلى الله عليه وسلم اشتباه الأمر على السائل فى ماء البحر أشفق أن يشبهه عليه حكم ميتته وقد يتلى بها ركب البحر، فعقب الجواب عن سؤاله ببيان حكم الميتة. وقال غيره: سأله عن مائه فأجابه عن مائه وطعامه، لعلمه بأنه قد يعوزهم الزاد فيه كما يعوزهم الماء، فلما جمعتهم الحاجة انتظم الجواب بهما. وقال ابن العربى: وذلك من محاسن الفتوى أن يجاء فى الجواب بأكثر مما يسئل عنه تنميماً للفائدة وإفادة لعلم آخر غير مسئول عنه، ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحكم كما هنا؛ لأن من توقف فى طهورية ماء البحر؛ فهو عن العلم يحل ميتته مع تقدم تحريم الميتة أشد توقفاً، قال الشيخ محمد بن إسماعيل الأمير فى السبل: المراد بالميتة ما مات فيه من دوابه مما لا يعيش إلا فيه لا ما مات فيه مطلقاً؛ فإنه وأن صدق عليه لغة أنه ميتة بحر، فمعلوم أنه لا يراد إلا ما ذكرنا، قال: وظاهره حل كل ما مات فيه ولو كان كالكلب والخنزير.. انتهى. قلت: اختلف أهل العلم فى حل غير السمك من دواب البحر؛ فقال الحنفية: يحرم أكل ما سوى السمك. وقال أحمد: يؤكل كل ما فى البحر إلا الضفدع والتمساح. وقال ابن أبى ليلى ومالك: يباح كل ما فى البحر. وذهب جماعة إلى أن ماله نظيره من البر يؤكل نظيره من حيوان البحر مثل بقر الماء ونحوه، ولا يؤكل ما لا يؤكل نظيره فى البر مثل كلب الماء وخنزير الماء فلا يحل أكله. وعن الشافعية أقوال: قال الحافظ فى الفتح: لا خلاف بين العلماء فى حل السمك على اختلاف أنواعه وإنما اختلف فيما كان على صورة حيوان البر كالآدمى والكلب والخنزير والثعبان، فعند الحنفية وهو قول الشافعية يحرم ما عدا السمك، وعن الشافعية الحل مطلقاً على الأصح المنصوص وهو مذهب المالكية إلا الخنزير فى رواية. وحجتهم قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ وحديث: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتته» أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم. وعن الشافعية ما يؤكل نظيره فى البر حلال وما لا فلا واستثنوا على الأصح ما يعيش فى البحر والبر، وهو نوعان: النوع الأول: ما ورد فى منع أكله

شيء يخصه كالضفدع، وكذا استثناه أحمد للنهي عن قتله، ومن المستثنى أيضاً التمساح؛ لكونه يعدو بناه، ومثله القرش في البحر الملح خلافاً لما أفتى به الحب الطبرى والثعبان والعقرب والسرطان والسلحفاة للاستخبات والضرر اللاحق من السم. النوع الثاني: ما لم يرد فيه مانع فيحل أكله بشرط التذكية كالبط وطيء الماء.. انتهى كلام الحافظ باختصار. وقال العيني في عمدة القارى ص ٣٠ ج ١: وعندنا يكره أكل ما سوى السمك من دواب البحر كالسلحفاة والضفدع وخنزير الماء. واحتجوا بقوله تعالى: ﴿يَحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ وما سوى السمك حيث.. انتهى كلام العيني. وأجاب الحنفية عن قوله: الحل ميتته، بأن المراد من الميتة السمك لا غيره بدليل حديث ابن عمر رضى الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أحلت لنا ميتتان ودمان، فأما الميتتان: فالجراد والحوت، وأما الدمان: فالطحال والكبد» أخرجه أحمد وابن ماجه وقالوا فى تفسير قوله تعالى: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ﴾ إن المراد من صيد البحر مصيدات البحر مما يؤكل ومما لا يؤكل، والمراد من طعامه ما يطعم من صيده، والمعنى: أحل لكم الانتفاع بجميع ما يصاد فى البحر، وأحل لكم أكل المأكول منه وهو السمك وحده. وقال: من ذهب إلى حل جميع ما فى البحر من دوابه مطلقاً أو مستثنياً بعضها فى تفسير قوله تعالى هذا: إن المراد بصيد البحر ما صيد من البحر، والمراد من طعامه ما قذفه البحر ورماه إلى الساحل، والمعنى: أحل لكم أكل جميع ما صدم من البحر وما قذفه البحر، قال الخازن فى تفسيره: المراد بالصيد ما صيد من البحر، فأما طعامه: فاختلفوا فيه، فقيل: ما قذفه البحر ورمى به إلى الساحل، ويروى ذلك عن أبى بكر وعمر وابن عمر وأيوب وقتادة. وقيل: صيد البحر طريه وطعامه ما حله ويروى ذلك عن سعيد بن جبير وسعيد بن المسيب والسدى ويروى عن ابن عباس ومجاهد كالقولين.. انتهى، وقال الإمام البخارى فى صحيحه: قال عمر: صيده ما اصطيد، وطعامه ما رمى به. قال الحافظ فى الفتح: وصله المصنف فى التاريخ وعبد بن حميد عن أبى هريره قال: لما قدمت البحرين سألتنى أهلها عما قذف البحر، فأمرتهم أن يأكلوه، فلما قدمت على عمر فذكر قصة قال: فقال عمر: قال الله عز وجل فى كتابه: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ﴾ فصيده ما صيد، وطعامه ما قذف، فإذا عرفت هذا كله فاعلم أن السمك بجميع أنواعه حلال بلا شك، وأما غير السمك من سائر دواب البحر فما كان منه ضاراً يضر أكله أو مستحباً أو ورد نص فى منع أكله؛ فهو حرام. وأما ما لم يثبت بنص صريح أكله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة رضى الله عنهم مع وجوده فى ذلك العهد؛ فالافتداء بهم فى عدم الأكل هو المتعين، هذا ما عندى، والله تعالى أعلم. تنبيه: قال صاحب العرف الشذى ما لفظه: قال مولانا محمود حسن: إن الحل أى: فى قوله: «الحل ميتته». بمعنى الطاهر، وثبت الحل بمعنى، الطهارة كما فى قصة صفية بنت حى: حلت بالصهباء أى: طهرت من الحيض.. انتهى. قلت: القول بأن المراد من الحل فى قوله صلى الله عليه وسلم: «الحل ميتته». بمعنى الطاهر غير محمود بل هو باطل جداً، أما أولاً: فلأنه لم يقل به أحد من قبله من أهل العلم الذين عليهم الاعتماد، وأما ثانياً: فلأنه يلزم على هذا أن يكون لفظ الحل حشواً لا طائلاً تحته فإنه يكفى أن يقول: هو الطهور ماؤه وميتته. وأما ثالثاً: فلأن ابن عمر أحد رواة هذا الحديث عن النبى صلى

اللَّهُ عليه وسلم قد فهم هو من لفظ الحل الحلال دون الطهارة. ففي التلخيص: وروى الدارقطني من طريق عمرو بن دينار عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن أبي هريرة أنه سأل ابن عمر: أكل ما طفى على الماء، قال: إن طافيه ميتته، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن ماءه طهور، وميتته حل» فانظر أن ابن عمر أراد من لفظ الحلال ضمد الحرام دون معنى الطاهر، وقد تقرر أن راوى الحديث أدري بمعناه. وقال أيضاً: والمراد بالميتة غير المذبوح فلا يدل على حل الطافي، قال: وأثر أبي بكر الصديق في الطافي مضطرب اللفظ... انتهى. قلت: القول بأن المراد بالميتة غير المذبوح لئلا يدل على حل الطافي مما لا يصغى إليه فإن الطافي حلال عند الجمهور وهو الحق والصواب، يدل على حله ما أخرجه البخاري في صحيحه عن عمرو أنه سمع جابراً يقول: غزونا جيش الخط، وأمر علينا أبو عبيدة، فجعنا جوعاً شديداً فألقى البحر حوتاً ميتاً لم ير مثله يقال له: العنبر، فأكلنا منه نصف شهر، الحديث، ورواه مسلم أيضاً، وفي رواية عندهما: فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «كلوا، رزقاً أخرجته الله أطعمونا إن كان معكم» فأتاه بعضهم بعضو فأكله، قال الحافظ: يستفاد منه إباحة ميتة البحر سواء مات بنفسه أو مات بالاصطياد وهو قول الجمهور... انتهى. وقد تقدم قول عمر صيده ما أصطيد وطعامه ما رمى. وقال أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه: الطافي حلال ذكره البخاري معلقاً، قال الحافظ: وصله أبو بكر بن أبي شيبة والطحاوي والدارقطني من رواية عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس، قال: أشهد على أبي بكر أنه قال: السمكة الطافية حلال، زاد الطحاوي لمن أراد أكله، وللدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس عن أبي بكر: إن الله ذبح لكم ما في البحر فكلوه كله فإنه ذكي. وأما حديث جابر: ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوه، وما مات فيه فطفأ فلا تأكلوه، أخرجه أبو داود، فالصحيح أنه موقوف كما حققه الحافظ في الفتح، وقال: وإذا لم يصح إلا موقوفاً فقد عارضه قول أبي بكر وغيره، والقياس يقتضي حله؛ لأنه سمك لو مات في البر لأكل بغير تذكية، ولو نضب عنه الماء أو قتلته سمكة أخرى فمات لأكل، فكَذلك إذا مات وهو في البحر... انتهى. وأما قوله: وأثر أبي بكر الصديق مضطرب اللفظ فعجيب جداً فإنه لم يرو عنه أثر خلاف، قوله: الطافي حلال البتة، وأما أثره بلفظ: إن الله ذبح لكم ما في البحر... إلخ فهو ليس ينافي أثره الأول.

قوله: «وفي الباب عن جابر» هو ابن عبد الله «والفراسي» بكسر الفاء وتخفيف الراء وبالمهمله صحابي. أما حديث جابر: فأخرجه أحمد وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم من طريق عبيد الله بن مقسم عنه، قال أبو علي بن السكن: حديث جابر أصح ما روى في هذا الباب، ورواه الطبراني في الكبير والدارقطني والحاكم من حديث المعافي بن عمران عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر وإسناده حسن، ليس فيه إلا ما يخشى من التدليس. أما حديث الفراسي: فأخرجه البيهقي. وفي الباب أيضاً عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو وعلى بن أبي طالب وغيرهم رضي الله عنهم ذكر أحاديثهم الحافظ في التلخيص مع الكلام عليها.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وقد صحح هذا الحديث غير الترمذى ابن المنذر وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن منده وأبو محمد البغوى، كذا فى قوت المعتزى، والحديث أخرجه أيضاً مالك والشافعى عنه والأربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقى وصححه البخارى فيما حكى عنه الترمذى، كذا فى التلخيص.

قوله: «وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم... إلخ» وهذا هو الحق يدل عليه أحاديث الباب «وقد كره بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم الوضوء بماء البحر، منهم: ابن عمر وعبد الله بن عمرو» لم يقم على الكراهة دليل صحيح، قال الزرقانى: التطهير بماء البحر حلال صحيح كما عليه جمهور السلف والخلف وما نقل عن بعضهم من عدم الإجزاء به مزيف أو مؤول بأنه أراد بعدم الإجزاء على وجه الكمال عنده «وقال عبد الله بن عمرو: وهو نار» قال القاضى أبو بكر بن العربى: أراد به طبق النار؛ لأنه ليس بنار فى نفسه.. انتهى. وقيل: إنه أراد أنه ضار يورث المرض. قلت: ما قال ابن العربى هو الراجح وهو الظاهر، قال الشوكانى فى النيل: فإن قيل: كيف شكوا فى جواز الوضوء بماء البحر؟ قلنا: يحتمل أنهم لما سمعوا قوله صلى الله عليه وسلم لا تركب البحر إلا حاجاً أو معتمراً أو غازياً فى سبيل الله؛ فإن تحت البحر ناراً، وتحت النار بحر، أخرجه أبو داود وسعيد بن منصور فى سننه عن ابن عمر مرفوعاً ظنوا أنه لا يجزئ التطهر به، وقد روى موقوفاً على ابن عمر بلفظ: ماء البحر لا يجزئ من وضوء ولا جنابة: إن تحت البحر ناراً، ثم ماء، ثم ناراً، حتى عد سبعة أبحر وسبع أنيار، وروى أيضاً عن ابن عمرو بن العاص أنه لا يجزئ التطهر به ولا حجه فى أقوال الصحابة لا سيما إذا عارضت المرفوع والإجماع، وحديث ابن عمر المرفوع قال أبو داود: رواه مجهولون، وقال الخطابى: ضعفوا إسناده، وقال البخارى: ليس هذا الحديث بصحيح وله طريق أخرى عند البزار، وفيها ليث بن أبى سليم وهو ضعيف. قال فى البدر المنير: فى الحديث جواز الطهارة بماء البحر وبه قال جميع العلماء إلا ابن عبد البر وابن عمر وسعيد ابن المسيب، وروى مثل ذلك عن أبى هريرة وروايته ترده وكذا رواية عبد الله بن عمر، وتعريف الطهور بلام الجنسية المفيدة للحصر لا ينفى طهورية غيره من المياه لوقوع ذلك جواباً لسؤال من شك فى طهورية ماء البحر من غير قصد للحصر وعلى تسليم أنه لا تخصيص بالسبب، ولا يقصر الخطاب العام عليه فمفهوم الحصر المفيد لنفى الطهورية عن غير ماء عموم مخصص بالمنطوقات الصحيحة الصريحة القاضية باتصاف غيره بها.. انتهى، وقال ابن قدامة فى المغنى: وقولهم: هو نار إن أريد به أنه نار فى الحال؛ فهو خلاف الحس، وإن أريد به أنه يصير ناراً؛ لم يمنع ذلك الوضوء به حال كونه ماء.. انتهى.

(٥٣) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْبَوْلِ [م ٥٣ - ت ٥٣]

٧٠ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَقُتَيْبَةُ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: «إِنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ؛ أَمَّا هَذَا: فَكَانَ لَا يَسْتُرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَأَمَّا هَذَا: فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي مُوسَى وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي بَكْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَى مَنْصُورٌ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ طَاوُسٍ، وَرِوَايَةُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبَانَ الْبَلْخِيِّ مُسْتَمْلِي وَكِيعٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: الْأَعْمَشُ أَحْفَظُ لِإِسْنَادِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ مَنْصُورٍ.

قوله: «عن طاوس» بن كيسان اليماني أبي عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي، يقال اسمه ذكوان، وطاوس لقب، ثقة فقيه فاضل من الثالثة، روى عن أبي هريرة وعائشة وابن عباس وزيد بن ثابت وغيرهم، قال طاوس: أدركت خمسين من الصحابة، وعنه: مجاهد والزهرى وخلق، قال ابن عباس: إني لأظن طاوسا من أهل الجنة، وقال عمرو بن دينار: ما رأيت مثله، وقال ابن حبان: حج أربعين حجة، مات سنة ست ومائة.

قوله: «مر على قبرين» وفي رواية ابن ماجه: مر بقبرين جديدين «فقال: إنهما يعذبان» أى: إن صاحبي القبرين يعذبان. قال الحافظ فى الفتح: يحتمل أن يقال: أعاد الضمير على غير مذكور لأن سياق الكلام يدل عليه، وأن يقال: أعاده على القبرين مجازاً، والمراد من فيهما، قال: وقد اختلف فى المقبورين، فقليل: كانا كافرين، وبه جزم أبو موسى المدينى، واحتج بما رواه من حديث جابر بسند فيه ابن لهيعة: أن النبى صلى الله عليه وسلم مر على قبرين من بنى النجار هلكا فى الجاهلية فسمعهما يعذبان فى البول والنميمة. قال أبو موسى: هذا وإن كان ليس بقوى لكن معناه صحيح؛ لأنهما لو كانا مسلمين لما كان لشفاعته إلى أن تبيس الجريدتان معنى، ولكنه لما رآهما يعذبان لم يستعجز للطفه وعطفه حرمانهما من إحسانه، فشفع لهما إلى المدة المذكورة. قال الحافظ:

(٧٠) حديث صحيح: أخرجه الجماعة: البخارى (٢١٦)، ومسلم (٢٩٢)، والنسائى (٣١)، وأبو داود

(٢٠)، وابن ماجه (٣٤٧).

الحديث الذى احتج به أبو موسى ضعيف كما اعترف به، وقد رواه أحمد بإسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه سبب التعذيب فهو من تخليط ابن لبيعة، وهو مطابق لحديث جابر الطويل الذى قدمنا أن مسلماً أخرجه، واحتمال كونهما كافرين فيه ظاهر. وأما حديث الباب: فالظاهر من مجموع طرقه أنهما كانا مسلمين، ففى رواية ابن ماجه: مر بقبرين جديدين فانتفى كونهما فى الجاهلية. وفى حديث أبى أمامة عند أحمد: أنه صلى الله عليه وسلم مر بالبقيع فقال: «**من دفنتم اليوم هاهنا**». فهذا يدل على أنهما كانا مسلمين؛ لأن البقيع مقبرة المسلمين والخطاب للمسلمين مع جريان العادة بأن كل فريق يتولاه من هو منهم، ويقوى كونهما كانا مسلمين: رواية أبى بكرة عند أحمد والطبرانى بإسناد صحيح: يعذبان وما يعذبان فى كبير، وبلى وما يعذبان إلا فى الغيبة والبول، فهذا الحصر ينفى كونهما كانا كافرين؛ لأن الكافر وإن عذب على ترك أحكام الإسلام؛ فإنه يعذب مع ذلك على الكفر بلا خلاف.. انتهى. «**وما يعذبان فى كبير**» أى: فى أمر كان يكبر عليهما ويشق فعله لو أراداه لا أنه فى نفسه غير كبير، كيف وهما يعذبان فيه؛ فإن عدم التنزه يطل الصلاة والنميمة سعى بالفساد، كذا فى النهاية والجمع، وقال ابن دقيق العيد: أى: إنه سهل يسير على من يريد التوقى عنه ولا يريد بذلك أنه صغير من الذنوب غير كبير منها؛ لأنه قد ورد فى الصحيح من الحديث: وإنه لكبير، فيحمل قوله: إنه لكبير، على كبر الذنب، وقوله: وما يعذبان فى كبير، على سهولة الدفع والاحتراز «**وأما هذا: فكان لا يستتر من بوله**» أى: لا يجعل بينه وبين بوله سترة يعنى لا يتحفظ منه، ولمسلم وأبى داود فى حديث الأعمش لا يستتر، وقد وقع لأبى نعيم فى المستخرج من طريق وكيع عن الأعمش: كان لا يتوقى، وهى مفسرة للمراد، كذا فى الفتح، وفيه التحذير من ملابسة البول ويلحق به غيره من النجاسات «**وأما هذا فكان: يمشى بالنميمة**» هى نقل كلام الغير بقصد الإضرار وهى من أقبح القبائح، قاله النووى، وقال الجزرى فى النهاية: هى نقل الحديث من قوم إلى قوم على جهة الإفساد والشر، وقد نم الحديث ينم وينم نمأ فهو غمام والاسم النميمة.

قوله: «**وفى الباب عن زيد بن ثابت وأبى بكرة وأبى هريرة وأبى موسى وعبد الرحمن بن حسنة**» أما حديث زيد بن ثابت: فلم أقف على من أخرجه، وأما حديث أبى بكرة: فأخرجه أحمد والطبرانى فى الأوسط. بمعنى حديث الباب، وأخرجه ابن ماجه مختصراً، وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه ابن ماجه مرفوعاً بلفظ: أكثر عذاب القبر من البول، وأخرجه أحمد والحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولا أعلم له علة، قال المنذرى: وهو كما قال، وأما حديث أبى موسى: فأخرجه الطبرانى فى الكبير بلفظ: قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبول قاعداً قد جافى بين فخديه حتى جعلت آوى له من طول الجلوس، الحديث، قال الهيثمى: فيه على بن عاصم وكان كثير الخطأ والغلط وينبه على غلطه فلا يرجع ويحتقر الحفاظ.. انتهى، وأما حديث عبد الرحمن بن حسنة: فأخرجه ابن ماجه وابن حبان فى صحيحه، وفى الباب أحاديث أخرى ذكرها المنذرى فى الترغيب والهيشمى فى مجمع الزوائد.

قوله: «**هذا حديث حسن صحيح**» أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه.

قوله: «وروى منصور هذا الحديث عن مجاهد عن ابن عباس» منصور هذا هو ابن المعتمر «ورواية الأعمش أصح» أى: رواية الأعمش بذكر طاوس بين مجاهد وابن عباس أصح من رواية منصور، ثم بين الترمذى وجه كونها أصح بقوله: سمعت أبا بكر... إلخ، وروى البخارى هذا الحديث فى صحيحه على الوجهين قال الحافظ فى الفتح: وإخراجه له على الوجهين يقتضى صحتهما عنده فيحمل على أن مجاهداً سمعه من طاوس عن ابن عباس ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس، ويؤيده أن فى سياقه عن طاوس، زيادة على ما فى روايته عن ابن عباس وصرح ابن حبان بصحة الطريقين معاً، وقال الترمذى: رواية الأعمش أصح.. انتهى. قلت: وقال البخارى أيضاً: إن رواية الأعمش أصح، قال الترمذى فى العلل: سألت محمداً أيهما أصح؟ فقال: رواية الأعمش أصح.. انتهى، ويؤيد من قال بصحة الطريقين أن شعبة بن الحجاج رواه عن الأعمش كما رواه منصور، ولم يذكر طاوساً، قاله العيني «وسمعت أبا بكر محمد بن أبان» بفتح همزة وخفة موحدة وبنون بالصرف وتركه والصرف هو المختار، كذا فى المغنى، ومحمد بن أبان هذا لقبه حمدويه وكان مستملى وكيع، ثقة حافظ، روى عن ابن عيينة وغندر وطبقتهما، وعنه: البخارى وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وغيرهم، قال ابن حبان: كان ممن جمع وصنف، مات ببلخ سنة ١٤٤ أربع وأربعين ومائة.

(٥٤) بَاب مَا جَاءَ فِي نَضْحِ بَوْلِ الْغُلَامِ قَبْلَ أَنْ يُطْعَمَ [م ٥٤ - ت ٥٤]

٧١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَحْصَنٍ، قَالَتْ: دَخَلْتُ بِابْنِ لِي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَبَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَرَشَّهُ عَلَيْهِ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَزَيْنَبَ وَكُبَابَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ - وَهِيَ أُمُّ الْفَضْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - وَأَبِي السَّمْحِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَأَبِي لَيْلَى وَابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِثْلُ: أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، قَالُوا: يُنَضَّحُ بَوْلُ الْغُلَامِ، وَيُغَسَّلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ، وَهَذَا مَا لَمْ يَطْعَمَا، فَإِذَا طَعِمَا؛ غُسِلَا جَمِيعًا.

(٧١) حديث صحيح: أخرجه بقية أصحاب الكتب الستة: البخارى (٢٢٣)، ومسلم (٢٨٧)، وأبو داود

(٣٧٤)، والنسائى (٣٠١)، وابن ماجه (٥٢٤).

قوله: «عن أم قيس بنت محصن» بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الصاد المهملتين آخره نون هي أخت عكاشة، صحابية مشهورة من المهاجرات الأول طال عمرها بدعوة من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يعلم أن امرأة عمرت ما عمرت.

قوله: «لم يأكل الطعام» صفة لابن «فبال عليه» وفي رواية البخارى: فبال على ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم «فرشه عليه» وفي رواية البخارى: فنضحه ولم يغسله، وفي رواية لمسلم: فلم يزد على أن نضح بالماء، قال الحافظ: ولا تخالف بين الروایتين؛ أى: بين نضح ورش، لأن المراد به أن الابتداء كان بالرش وهو تنقيط الماء.. انتهى إلى النضح وهو صب الماء، ويؤيده رواية مسلم فى حديث عائشة من طريق جرير عن هشام: فدعا بماء فصبه عليه، ولأبى عوانة: فصبه على البول يتبعه إياه.. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن على وعن عائشة وزينب ولبابة بنت الحارث - وهى أم الفضل بن عباس ابن عبد المطلب - وأبى السمع وعبد الله بن عمرو وأبى ليلى وابن عباس» أما حديث على: فأخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائى، قال الحافظ فى الفتحة: وإسناده صحيح ولفظه: ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية، وبعضهم رواه موقوفاً وليس ذلك بعلقة قاذحة، قاله الحافظ. وأما حديث عائشة: فأخرجه الشيخان وغيرهما ولفظه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤتى بالصبيان فيدعو لهم، فأتى بصبى فبال على ثوبه، فدعا بماء فأتبعه إياه، زاد مسلم: ولم يغسله. وأما حديث زينب وهى بنت جحش: فأخرجه الطبرانى مطولاً وفيه: أنه يصب من الغلام ويغسل من الجارية، وفى إسناده ليث بن أبى سليم وهو ضعيف، قاله العيني. وقال الحافظ: أخرجه عبد الرزاق. وأما حديث لبابة: فأخرجه أبو داود وابن ماجه وابن خزيمة فى صحيحه والكجى فى سننه ولفظه: قالت: كان الحسين بن على فى حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فبال عليه، فقلت: البس ثوباً، وأعطنى إزارك حتى أغسله، قال: «إنما يغسل من بول الأنثى، وينضح من بول الذكر» وأخرجه البيهقى أيضاً فى سننه من وجوه كثيرة والطحاوى أيضاً من وجهين. وأما حديث أبى السمع: فأخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه قال: كنت أخدم النبى صلى الله عليه وسلم الحديث، وفيه: «يغسل من بول الجارية، ويرش من بول الغلام» وأبو السمع لا يعرف له اسم ولا يعرف له غير هذا الحديث، كذا قاله أبو زرعة، وقيل: اسمه إياد. أما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه الطبرانى فى الأوسط أن النبى صلى الله عليه وسلم أتى بصبى فبال عليه، فنضحه، وأتى بجارية فبال عليه فغسله. وأما حديث أبى ليلى: فأخرجه الطحاوى فى شرح الآثار. وأما حديث ابن عباس: فأخرجه الدارقطنى عنه قال: أصاب ثوب النبى صلى الله عليه وسلم وجلده بول صغير وهو صغير، فصب عليه من الماء بقدر ما كان من البول. قال الحافظ: إسناده ضعيف.

قوله: «وهو قول غير واحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم... إلخ» قال الحافظ فى الفتحة: واختلف العلماء فى ذلك على ثلاثة مذاهب: أصحابها: الاكتفاء بالنضح فى بول الصبى لا الجارية، وهو قول على وعطاء والحسن والزهرى وإسحاق وابن وهب وغيرهم. والثانى: يكفى النضح فيهما، وهو مذهب الأوزاعى وحكى عن مالك والشافعى،

وخصص ابن العربي النقل في هذا بما إذا كانا لم يدخل أجوافهما شيء أصلاً. والثالث: هما سواء في وجوب الغسل، وبه قال الحنفية والمالكية، قال ابن دقيق العيد: اتبعوا في ذلك القياس وقالوا: المراد بقولها: ولم يغسله أى: غسلاً مبالغاً فيه وهو خلاف الظاهر، ويَعِدُّهُ ما ورد في الأحاديث الأخرى من التفرقة بين بول الصبي والصبية؛ فإنهم لا يفرقون بينهما، قال: وقد ذكر في التفرقة بينهما أوجه: منها ما هو ركيك، وأقوى ذلك ما قيل: إن النفوس أعلق بالذكور منها بالإناث، يعنى فحصلت الرخصة في الذكور لكثرة المشقة.. انتهى. قلت: احتج الأولون القائلون بالاكْتِفَاء بالنضح في بول الصبي لا الجارية بأحاديث الباب وهى نصوص صريحة فيما ذهبوا إليه، وأما المذهب الثاني: فلم أقف على دليله وأحاديث الباب تردده. وأما المذهب الثالث: وهو مذهب الحنفية والمالكية: فاستدلوا عليه بأنه لا فرق بين بول الصبي وبول الصبية فى النجاسة فهما نجسان فهما سواء فى وجوب الغسل، وأجابوا عن أحاديث الباب بأن المراد بالرش والنضح فيهما الغسل؛ فإنه قد يذكر النضح ويراد به الغسل وكذلك قد يذكر الرش ويراد به الغسل، أما الأول فكما فى حديث على عند أبى داود وغيره: إذا وجد أحدكم ذلك - أى: المذى - فلينضح فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة، رواه أبو داود وغيره، فإن المراد بقوله: فلينضح، الغسل والدليل عليه أن هذا الحديث، رواه مسلم وغيره، ووقع فيه: يغسل ذكره ويتوضأ، ومما يدل على أنه قد ذكر النضح ويراد به الغسل ما رواه الترمذى عن سهل بن حنيف قال: كنت ألقى من المذى شدة، وكنت أكثر منه الغسل الحديث، وفيه: قلت: يا رسول الله فكيف بما يصيب ثوبى منه؟ فقال: «يكفيك أن تأخذ كفاً من ماء فتتنضح به من ثوبك حيث يرى أنه أصابه» فإن المراد بالنضح هاهنا الغسل، وأما الثاني وهو أن الرش قد يذكر ويراد به الغسل: ففي حديث أسماء رضى الله عنها عند الترمذى: «حتيه، ثم اقرصيه ثم رشيه وصلى فيه» أراد اغسله فلما ثبت أن النضح والرش يذكران ويراد بهما الغسل؛ وجب حمل ما جاء فى الباب من النضح والرش على الغسل، هكذا أحاب العلامة العيني وغيره من العلماء الحنفية. وفيه: أنه لا شك فى أنه قد يذكر النضح ويراد به الغسل، وكذلك الرش لكن هذا إذا لم يكن مانع يمنع منه بل يكون هناك دليل يدل على أن يراد بالنضح أو الرش الغسل كما فى حديث على وحديث أسماء المذكورين، وأما فيما نحن فيه؛ فليس هاهنا دليل يدل على أن يراد بالرش أو النضح الغسل بل هاهنا دليل يدل على عدم إرادة الغسل؛ ففي حديث أم قيس بنت محصن عند البخارى فنضحته ولم يغسله، وفى حديث عائشة عند مسلم: فدعا بماء فأتبعه إياه ولم يغسله، فقوله: ولم يغسله؛ دليل صريح على أنه ليس المراد بالنضح أو الرش فى أحاديث الباب الغسل، وقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث لبابة بنت الحارث: «إنما يغسل من بول الأثني، وينضح من بول الذكر» فى جواب لبابة حين قالت: البس ثوباً، وأعطينى إزارك حتى أغسله، أيضاً دليل واضح على أنه لم يرد بالنضح أو الرش فى أحاديث الباب الغسل، وأيضاً قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث على: ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية، دليل على أنه ليس المراد بالنضح الغسل وإلا لكان المعنى يغسل بول الغلام ويغسل بول الجارية؛ وهو كما ترى فجوابهم بأن ما جاء فى هذا الباب من النضح والرش محمول على الغسل غير صحيح. فإن قيل: قال العيني وغيره من

العلماء الحنفية: المراد بالنضح والرش في أحاديث الباب: الغسل من غير عرك وبالغسل الغسل بعرك، أو المراد بهما الغسل من غير مبالغة فيه وبالغسل الغسل بالمبالغة فيه. قلنا: قولهم هذا لا دليل عليه؛ بل ظاهر أحاديث الباب يطله. فإن قيل: المراد بالرش والنضح في أحاديث الباب الصب وإتباع الماء توفيقاً بين الأحاديث فقد وقع في حديث عائشة عند مسلم من طريق جرير عن هشام فدعا بماء فصبه عليه، ولأبي عوانة فصبه على البول يتبعه إياه ورواه الطحاوي في شرح الآثار بلفظ: إن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بصبي فبال عليه فأتبعه الماء ولم يغسله، وفي حديث أم الفضل عند الطحاوي: إنما يصب على بول الغلام ويغسل بول الجارية، ووقع في حديث أبي ليلي عند الطحاوي فصب عليه الماء، وإتباع الماء والصب نوع من الغسل وحكمه حكم الغسل، ألا ترى أن رجلاً لو أصاب ثوبه عذرة فأتبعها الماء حتى ذهب بها أن ثوبه قد طهر؟.. انتهى، فثبت أن بول الغلام وبول الجارية هما سواء في وجوب الغسل، وهو مذهب الحنفية والمالكية. قلنا: سلمنا أن المراد بالنضح والرش في أحاديث الباب إتباع الماء والصب، لكن لا نسلم أن مطلق الصب وإتباع الماء نوع من الغسل وحكمه حكم الغسل، ألا ترى أن رجلاً لو أصاب ثوبه عذرة فأتبعها الماء وصب عليه لكن لم يذهب بها لا يظهر ثوبه، وقد وجد إتباع الماء والصب. والعجب من الطحاوي أنه كيف قال: إتباع الماء حكمه حكم الغسل، وقد روى هو حديث عائشة بلفظ: فأتبعه الماء ولم يغسله، وأيضاً رواه بلفظ: فنضحه ولم يغسله، وأيضاً روى هو حديث أم قيس بلفظ: فدعا فنضحه ولم يغسله، وأعلم أنه لم يرد في حديث من أحاديث الباب النضح أو الرش أو الصب أو إتباع الماء مقيداً بالذهاب بالبول أو بآثر البول؛ أعني لم يرد في حديث فصب عليه الماء حتى ذهب به أو حتى ذهب بآثره، أو فنضحه أو رشه حتى ذهب به أو بآثره، بل وقعت هذه الألفاظ مطلقة، وأيضاً لم يرد في حديث صحيح من أحاديث الباب بيان مقدار الماء إلا في حديث ابن عباس، ففيه فصب عليه من الماء بقدر ما كان من البول، وهو حديث ضعيف كما عرفت، ثم الظاهر من صب الماء على البول بقدره أنه لا يذهب به بالكلية فتأمل. هذا ما عندي، والله تعالى أعلم. فإن قيل: بول الغلام نجس؛ فنحاسته هي موجبة لحمل النضح والرش وصب الماء وإتباع الماء على الغسل؛ فإن الثوب أو البدن إذا أصابته نجاسة أية نجاسة كانت لا يظهر إلا بالغسل. قلنا: نجاسة بول الغلام لا توجب حمل النضح والرش وغيرهما على الغسل، وقولكم: إن الثوب أو البدن إذا أصابته نجاسة أية نجاسة كانت لا يظهر إلا بالغسل ممنوع، ألا ترون أن الثوب إذا أصابه المنى وييس، كفى لطهارته الفرق، ولا يجب الغسل مع أن المنى اليابس نجس كما أن المنى الرطب نجس؟ فنقول: بول الغلام إذا أصاب البدن أو الثوب كفى لطهارته النضح والرش، ولا يجب الغسل، وأما بول الجارية إذا أصاب الثوب؛ فلا يظهر إلا بالغسل مع أن بول الغلام نجس كما أن بول الجارية نجس فتفكر. فإن قيل: إن بين المنى الرطب واليابس فرقاً بالرطوبة واليبوسة ولا فرق بين بول الجارية وبول الغلام بوجه. قلنا: لا نسلم أن لا فرق بين بول الغلام وبول الجارية بوجه، قال الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين: وأما غسل الثوب من بول الصبية ونضحه من بول الصبي إذا لم يطعما فهذا للفقهاء فيه ثلاثة أقوال: أحدها: أنهما يغسلان جميعاً.

والثاني: ينضحان.

والثالث: التفرقة، وهو الذى جاءت به السنة وهذا من محاسن الشريعة وتما حكمةها ومصلحتها، والفرق بين الصبى والصبية من ثلاثة أوجه: أحدها: كثرة حمل الرجال والنساء للذكر فتعم البلوى ببوله فيشق عليه غسله.

والثاني: أن بوله لا ينزل فى مكان واحد بل ينزل متفرقاً هاهنا وهاهنا فيشق غسل ما أصابه كله بخلاف بول الأنثى.

الثالث: أن بول الأنثى أحبب وأتت من بول الذكر وسببه حرارة الذكر ورطوبة الأنثى؛ فالحرارة تخفف من تن البول وتذيب منها ما يحصل من رطوبة، وهذه معان مؤثرة يحسن اعتبارها فى الفرق.. انتهى كلامه. فحاصل الكلام: أن أصح المذاهب وأقواها فى هذا الباب مذهب من قال بالاكْتفاء بالنضح فى بول الغلام وبوجوب الغسل فى بول الجارية، والله تعالى أعلم. قال الحافظ ابن القيم فى إعلام الموقعين بعد ذكر أحاديث الباب ما لفظه: فردت هذه السنن بقياس متشابه على بول الشيخ وبعموم لم يرد به هذا الخاص وهو قوله: إنما يغسل الثوب من أربع: من البول والغائط والمنى والدم، وهذا الحديث لا يثبت؛ فإنه من رواية على بن زيد بن جدعان عن ثابت بن حماد، قال أبو على: لا أعلم رواه عن على بن زيد غير ثابت بن حماد وأحاديثه مناكير ومعلولات ولو صح وجب العمل بالحديثين ولا يضرب أحدهما بالآخر ويكون البول فيه مخصوصاً ببول الصبى كما خص منه بول ما يؤكل لحمه بأحاديث دون هذه فى الصحة والشهرة.. انتهى.

قوله: «وهذا ما لم يطعما، فإذا طعما؛ غسل جميعاً» لحديث على بن أبى طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «بول الغلام الرضيع ينضح، وبول الجارية يغسل». قال قتادة: وهذا ما لم يطعما فإذا طعما غسل جميعاً. رواه أحمد والترمذى، وقال: حديث حسن، كذا فى المنتقى. قال الشوكانى فى النيل: قوله: بول الغلام الرضيع، هذا تقييد للفظ الغلام بكونه رضيعاً، وهكذا يكون تقييداً للفظ الصبى والصغير والذكر الواردة فى بقية الأحاديث.. انتهى، وروى أبو داود عن على رضى الله عنه موقوفاً قال: يغسل بول الجارية وينضح بول الغلام ما لم يطعم. وروى من طريق الحسن عن أمه قالت: إنها أبصرت أم سلمة تصب الماء على بول الغلام ما لم يطعم، فإذا طعم؛ غسلته، وكانت تغسل بول الجارية، قال الحافظ فى التلخيص: سنده صحيح، ورواه البيهقى من وجه آخر عنها موقوفاً أيضاً وصححه.. انتهى. وفى حديث أم قيس المذكور فى الباب دخلت بابن لى على النبى صلى الله عليه وسلم لم يأكل الطعام، قال الحافظ فى الفتح: المراد بالطعام ما عدا اللبن الذى يرتضعه، والتمر الذى يحنك به، والغسل الذى يلعبه للمداواة، وغيرها. فكان المراد أنه لم يحصل له الاغتذاء بغير اللبن على الاستقلال، هذا مقتضى كلام النووى فى شرح مسلم وشرح المذهب، وأطلق فى الروضة تبعاً لأصلها أنه لم يطعم ولم يشرب غير اللبن، وقال فى نكت التنبيه: المراد أنه لم يأكل غير اللبن وغير ما يحنك به، وما أشبهه وحمل الموفق الحموى فى شرح التنبيه قول ما لم يأكل على ظاهر، فقال: معناه لم يستقل بجعل الطعام فى فيه، والأول أظهر وبه حزم الموفق بن قدامة وغيره، وقال ابن التين: يحتمل أنها أرادت أنه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع،

ويحتمل أنها إنما جاءت به عند ولادته ليحنكه صلى الله عليه وسلم فيحمل النفي على عموه.. انتهى.

(٥٥) بَاب مَا جَاءَ فِي بَوْلِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ [٥٥م - ٥٥ت]

٧٢ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّعْفَرَانِيُّ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ وَقَتَادَةُ وَثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ نَاسًا مِنْ غُرَيْبَةِ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَاجْتَوَوْهَا، فَبَعَثَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ، وَقَالَ: «اشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا» فَقَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاسْتَأْقُوا الْإِبِلَ، وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، فَأَتَى بِهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافٍ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، وَأَلْقَاهُمْ بِالْحَرَّةِ. قَالَ أَنَسٌ: فَكُنْتُ أَرَى أَحَدَهُمْ يَكْدُ الْأَرْضَ بِفِيهِ حَتَّى مَاتُوا، وَرُبَّمَا قَالَ حَمَّادٌ: يَكْدُمُ الْأَرْضَ بِفِيهِ حَتَّى مَاتُوا.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَنَسٍ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: لَا بَأْسَ بِبَوْلِ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ.

قوله: «حدثنا الحسن بن محمد الزعفراني» أبو علي البغدادي صاحب الشافعي، عن ابن عيينة وعبيد ابن حميد وغيرهما، وعنه: البخاري وأصحاب السنن الأربعة، وثقة النسائي، مات في بعض سنة ٢٦٠ ستين ومائتين «نا عفان بن مسلم» بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري. ثقة ثبت قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه وربما وهم، وقال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة، ومات بعدها بيسير، من كبار العاشرة، كذا في التقريب، وقال في الخلاصة: اختلط سنة ٢١٩ تسع عشرة ومائتين ومات سنة ٢٢٠ عشرين ومائتين، قاله البخاري وأبو داود ومطين.. انتهى «نا حماد بن سلمة» بن دينار البصري أبو سلمة، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه، من كبار الثامنة، روى عن ثابت وسمك وقنادة وحמיד وخلق، وعنه: ابن جريج وابن إسحاق شيخاه وشعبة ومالك وأمم، قال القطان: إذا رأيت الرجل يقع في حماد فاتهمه على الإسلام توفي سنة ١٦٧ سبع وستين ومائة.

فائدة: إذا روى عفان عن حماد غير منسوب فهو ابن سلمة، قاله الحافظ أبو الحجاج «أنا حميد وقنادة وثابت» أما حميد: فهو ابن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري، اختلف في اسم أبيه على عشرة أقوال، ثقة مدلس عابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء، قال القطان: مات حميد وهو

(٧٢) حديث صحيح: متفق عليه، أخرجه: البخاري (٤١٩٢)، (٥٧٢٧)، ومسلم (١٦٧١)، وأخرجه:

قائم يصلى، مات سنة ١٤٢ اثنتين وأربعين ومائة. وأما قتادة: فهو ابن دعامة، وأما ثابت: فهو ابن أسلم البناني بضم الموحدة ونونين مخففين أبو محمد البصرى ثقة عابد.

قوله: «أن أناساً من عرينة» بالعين والراء المهملتين والنون مصغراً: حتى من قضاة وحى من بجيلة والمراد هاهنا الثانى، كذا ذكره موسى بن عقبة فى المغازى، كذا فى الفتح «قدموا» بكسر الدال أى: نزلوا وجاءوا «فاجتووها» من الاجتواء أى: كرهوا هواء المدينة وماءها، قال ابن فارس: اجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت فى نعمة، وقيد الخطابى بما إذا تضرر بالإقامة وهو المناسب لهذه القصة، وقال القزاز: اجتووا أى: لم يوافقهم طعامها، وقال ابن العربى: داء يأخذ من الوباء وفى رواية أخرى: استوخموا، قال: وهو بمعناه، وقال غيره: داء يصيب الجوف، وفى رواية أبى عوانة عن أنس فى هذه القصة: فغطمت بطونهم «واستاقوا الإبل» من السوق وهو السير العنيف أى: ساقوها بمبالغة بليغة واهتمام تام «فقطع أيديهم وأرجلهم» أى: أمر بقطعهما، وفى رواية البخارى: فأمر فقطع أيديهم وأرجلهم «من خلاف» فيه رد على من قال: إنه قطع يدي كل واحد ورجليه «وسمّر أعينهم» وفى نسخة صحيحة قلمية: وسمل باللام، قال الخطابى: السمل فقا العين بأى شيء كان، قال أبو ذؤيب الهذلى.

والعين بعدهم كأن حداقها سملت بشوك فهى عور تدمع

قال: والسمر لغة فى السمل وقد يكون من المسمار، يريد أنهم كحلوا بأميال قد أجميت، قال الحافظ: قد وقع التصريح بالمراد عند المصنف يعنى البخارى من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية الأوزاعى عن يحيى كلاهما عن أبى قلابة ولفظه: ثم أمر بمسامير فأجميت فكحلهم بها، فهذا يوضح ما تقدم ولا يخالف ذلك رواية السمل؛ لأنه فقا العين بأى شيء كان كما مضى.. انتهى كلام الحافظ «وألقاهم بالحرة» هى أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة، وإنما ألقاهم فيها لأنها قرب المكان الذى فعلوا فيه ما فعلوا «يكدم الأرض» أى: يحكها والكد الحك «يكدم الأرض» أى: يعض عليها.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان.

قوله: «وهو قول أكثر أهل العلم قالوا: لا بأس ببول ما يؤكل لحمه» وهو قول مالك وأحمد وطائفة من السلف ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والإصطخرى والرويانى، وذهب الشافعى والجمهور إلى القول بنجاسة الأبوال والأرواث كلها من مأكول اللحم وغيره، قاله الحافظ. قلت: وذهب إلى طهارة البول ما يؤكل لحمه محمد بن الحسن من أصحاب أبى حنيفة. واحتج من قال بطهارة البول مأكول اللحم بأحاديث. منها: حديث الباب، أما من الإبل فهذا الحديث، وأما من مأكول اللحم فبالقياس عليه، قال ابن العربى: تعلق بهذا الحديث من قال بطهارة أبوال الإبل. وعورضوا بأنه أذن لهم فى شربها للتداوى. وتعقب بأن التداوى ليس حال ضرورة بدليل أنه لا يجب فكيف يباح الحرام لما لا يجب. وأجيب: يمنع أنه ليس حال ضرورة إذا أخبره بذلك من يعتمد على خبره وما أبيع للضرورة لا يسمى حراماً وقت تناوله؛ لقوله تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه﴾ فما اضطر إليه المرء، فهو غير محرم عليه كالميتة

للمضطر، والله أعلم. قال الحافظ بعد نقل كلام ابن العربي هذا: وما تضمنه كلامه من أن الحرام لا يباح إلا لأمر واجب غير مسلم؛ فإن الفطر في رمضان حرام ومع ذلك فيباح لأمر جائز كالسفر. وأما قول غيره: لو كان نجساً ما جاز التداوى به لحديث: إن الله لم يجعل شفاء أمتى فيما حرم عليها، والنجس حرام فلا يتداوى به؛ لأنه غير شفاء. فجوابه: أن الحديث محمول على حالة الاختيار، وأما في حال الضرورة، فلا يكون حراماً كالميتة للضرورة. ولا يرد قوله صلى الله عليه وسلم في الخمر: إنها ليست بدواء إنها داء، في جواب من سأل عن التداوى بها؛ فإن ذلك خاص بالخمر، ويلتحق بها غيرها من المسكر، والفرق بين المسكر وبين غيره من النجاسات: أن الحديث ثبت باستعماله في حالة الاختيار دون غيره، ولأن شربه يجر إلى مفسد كثيرة، ولأنهم كانوا في الجاهلية يعتقدون أن في الخمر شفاء فجاء الشرع بخلاف معتقدهم، قاله الطحاوي بمعناه، وأما أبوال الإبل: فقد روى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعاً: «إن في أبوال الإبل شفاء لذربة بطونهم». والذرب فساد المعدة فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على ما ثبت نفى الدواء عنه، وبهذه الطريق يحصل الجمع بين الأدلة والعمل بمقتضاها كلها. انتهى كلام الحافظ. ومنها: أحاديث الإذن بالصلاة في مرابض الغنم. وأجيب عنها بأنها لا دلالة فيها على جواز المباشرة. ورد هذا الجواب بأن أحاديث الإذن بالصلاة في مرابض الغنم مطلقة ليس فيها تخصيص موضع دون موضع ولا تقييد بمائل، فهذه الأحاديث بإطلاقها تدل على جواز الصلاة فيها بمائل وبغير حائل وفي كل موضع منها. قال الحافظ ابن تيمية: فإذا أطلق الإذن في ذلك ولم يشترط حائلاً يبقى من الأبوال، وأطلق الإذن في الشرب لقوم حديثي العهد بالإسلام جاهلين بأحكامه، ولم يأمرهم بغسل أفواههم وما يصيبهم منها لأجل صلاة ولا لغيرها مع اعتيادهم شربها؛ دل ذلك على مذهب القائلين بالطهارة. انتهى. كذا نقل الشوكاني قوله هذا في النيل. ومنها: حديث البراء مرفوعاً: «لا بأس ببول ما أكل لحمه» وحديث جابر: ما أكل لحمه فلا بأس ببوله، رواهما الدارقطني وهما ضعيفان لا يصلحان للاحتجاج، قال الحافظ في التلخيص: إسناد كل منهما ضعيف جداً. انتهى. واحتج من قال بنجاسة الأبوال والأرواث كلها، وإليه ذهب الشافعي والجمهور كما عرفت، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف بحديث أبي هريرة مرفوعاً: «استنزها من البول؛ فإن عامة عذاب القبر منه» صححه ابن خزيمة وغيره، قالوا: هذا الحديث بعمومه ظاهر في تناول جميع الأبوال فيحب اجتنابها لهذا الوعيد، وبحديث ابن عباس المتفق عليه قال: مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال: «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير؛ أما أحدهما فكان لا يستتر من البول» الحديث، قالوا: فعم جنس البول ولم يخصه ببول الإنسان. وأجيب عنه بأن المراد به بول الإنسان لما في صحيح البخاري بلفظ: كان لا يستتر من بوله، قال البخاري: ولم يذكر سوى بول الناس. انتهى. فالتعريف في البول للعهد، قال ابن بطال: أراد البخاري أن المراد بقوله: كان لا يستتر من البول؛ بول الناس لا بول سائر الحيوان، فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان. انتهى. قلت: وأجيب عن حديث أبي هريرة المذكور أيضاً بهذا الجواب؛ أعني أن المراد بقوله: استنزها من

البول؛ بول الناس لا بول سائر الحيوان، وقد ذكرنا دلائل الفريقين مع بيان ما لها وما عليها، فتأمل وتدبر، وعندى القول الظاهر قول من قال بطهارة بول ما يؤكل لحمه. والله تعالى أعلم.

٧٣ - حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ الْأَعْرَجِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غِيلَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: إِنَّمَا سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْيُنُهُمْ لَأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرُّعَاةِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَهُ غَيْرَ هَذَا الشَّيْخِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ. وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ»، وَقَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: إِنَّمَا فَعَلَ بِهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الْحُدُودُ.

قوله: «حدثنا الفضل بن سهل الأعرج» البغدادي أصله من خراسان، صدوق من الحادية عشرة «حدثنا يحيى بن غيلان» بن عبد الله بن أسماء الخزاعي أو الأسلمي البغدادي أبو الفضل، ثقة من العاشرة «إنما سمع النبي صلى الله عليه وسلم أعينهم؛ لأنهم سمعوا أعين الرعاة» تقدم معنى السمل، أى: فعل صلى الله عليه وسلم ذلك على سبيل القصاص، قال العيني فى عمدة القارى: السؤال الثانى ما وجه تعذيبهم بالنار؟ الجواب: أنه كان قبل نزول الحدود وآية المحاربة والنهى عن المثلة؛ فهو منسوخ، وقيل: ليس بمنسوخ وإنما فعل النبي صلى الله عليه وسلم قصاصاً؛ لأنهم فعلوا بالرعاة مثل ذلك، وقد رواه مسلم فى بعض طرقه.. انتهى «هذا حديث غريب... إلخ» وأخرجه مسلم «وهو معنى قوله: والجروح قصاص» قال الله تعالى: «وكتبنا عليهم فيها» أى: فى التوراة «أن النفس بالنفس» أى: أن النفس تقتل بالنفس إذا قتلتها «والعين بالعين» أى: والعين تنقأ بالعين «والأنف بالأنف» أى: والأنف يجذع بالأنف «والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص» أى: يقتص فيها إذا أمكن كاليد والرجل والذكر ونحوه ذلك، وما لا يمكن فيه الحكومة، وهذا الحكم وإن كتب عليهم فهو مقرر فى شرعنا، كذا فى تفسير الجلالين. «وقد روى عن محمد ابن سيرين أنه قال: إنما فعل النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن تنزل الحدود» قال الحافظ فى الفتح: مال جماعة منهم ابن الجوزى إلى أنه وقع ذلك عليهم على سبيل القصاص، وذهب إلى أن ذلك منسوخ، قال ابن شاهين عقب حديث عمران بن حصين فى النهى عن المثلة: هذا الحديث ينسخ كل مثله، وتعقبه ابن الجوزى بأن ادعاء النسخ يحتاج إلى تاريخ. قال الحافظ: يدل عليه ما رواه البخارى فى الجهاد من حديث أبى هريرة فى النهى عن التعذيب بالنار بعد الإذن فيه، وقصة العرينين قبل إسلام أبى هريرة، وقد حضر الإذن ثم النهى، وروى قتادة عن ابن سيرين أن قصتهم كانت قبل أن تنزل الحدود ولموسى بن عقبة فى المعازى وذكروا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى

بعد ذلك عن المثلة بالآية التي في سورة المائدة، وإلى هذا مال البخارى وحكاه إمام الحرمين فى النهاية عن الشافعى.. انتهى كلام الحافظ بالاختصار.

(٥٦) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ [م ٥٦ - ت ٥٦]

٧٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ، أَوْ رِيحٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قوله: «لا وضوء إلا من صوت، أو ريح» أى: لا وضوء واجب إلا من سماع صوت، أو وجدان رائحة ريح خرجت منه قال الطيبى: نفى جنس أسباب التوضؤ واستثنى منه الصوت والريح والنواقض كثيرة. ولعل ذلك فى صورة مخصوصة يعنى بحسب السائل، فالمراد نفى جنس الشك وإثبات اليقين أى: لا يتوضأ عن شك مع سبق ظن الطهارة إلا ييقن الصوت أو الرائحة.

قوله: «وهذا حديث حسن صحيح» وأخرجه أحمد وابن ماجه.

٧٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَوَجَدَ رِيحًا بَيْنَ أَلْيَتَيْهِ فَلَا يَخْرُجُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

قوله: «إذا كان أحدكم فى المسجد» قيل: يوهم أن حكم غير المسجد بخلاف المسجد، لكن أشير به إلى أن الأصل أن يصلى فى المسجد؛ لأنه مكانها، فعلى المؤمن ملازمة الجماعات فى المسجد «فوجد ريحاً بين أليتيه» تثنية الألية، قال فى القاموس: الألية العجزة أو ما ركب العجز من لحم أو شحم، وفى رواية مسلم: إذا وجد أحدكم فى بطنه شيئاً فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا «فلا يخرج» من المسجد للتوضؤ «حتى يسمع صوتاً» أى: صوت ريح خرج منه «أو يجد ريحاً» أى: يجد رائحة ريح خرجت منه، قال فى شرح السنة: معناه حتى يتيقن الحدث لا لأن سماع الصوت أو وجدان الريح شرط؛ إذ قد يكون أصم فلا يسمع الصوت. وقد يكون أخشم فلا يجد الريح وينتقض طهره إذا تيقن الحدث، قال الإمام: فى الحديث دليل على أن الريح الخارجة من أحد السبيلين توجب الوضوء، وقال أصحاب أبى حنيفة: خروج الريح من القبل لا يوجب الوضوء؛ وفيه دليل على أن اليقين لا يزول بالشك فى شيء من أمر الشرع، وهو قول عامة أهل

(٧٤) حديث صحيح: أخرجه ابن ماجه (٥١٥).

(٧٥) حديث صحيح، وأخرجه: مسلم (٣٦٢)، وأبو داود (١٧٧) كلاهما من طريق سهيل ابن أبى صالح

عن أبيه عن أبى هريرة.

العلم.. انتهى. وقال النووي: هذا الحديث أصل من أصول الحديث وقاعدة عظيمة من قواعد الدين؛ وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليها، فمن ذلك: مسألة الباب التي ورد فيها الحديث، وهي أن من تيقن الطهارة وشك في الحدث حكم ببقائه على الطهارة، ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة هذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف، قال أصحابنا: ولا فرق في شكه بين أن يستوى الاحتمالان في وقوع الحدث وعدمه أو يترجح أحدهما ويغلب في ظنه، فلا وضوء عليه في كل حال، أما إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة؛ فإنه يلزمه الوضوء بإجماع المسلمين.. انتهى. والحديث لم يحكم عليه التزمذي بشيء من الصحة والضعف، وهو حديث صحيح وأخرجه مسلم.

٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَعَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي سَعِيدٍ

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ؛ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ يَسْمَعُ صَوْتًا، أَوْ يَجِدُ رِيحًا. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: إِذَا شَكَّ فِي الْحَدَثِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ اسْتَيْقَانًا يَقْدِرُ أَنْ يَحْلِفَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: إِذَا خَرَجَ مِنْ قُبْلِ الْمَرْأَةِ الرِّيحُ؛ وَجَبَ عَلَيْهَا الْوُضُوءُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ.

قوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ» قال القارى فى المراقبة: أى: قبول إجابة وإثابة بخلاف المسبل والآيق، فإن صلاتهما لا تقبل أيضاً لكنها لا تقبل بترك الإثابة وتقبل إجابة، فلا يرد ما قيل من أنه لا يلزم من عدم القبول عدم الجواز والصحة مع أن الطهارة شرط الصحة.. انتهى، وقال الحافظ فى فتح البارى: والمراد بالقبول هاهنا: ما يرادف الصحة وهو الإجزاء وحقيقة القبول ثمرة وقوع الطاعة مجزئة رافعة لما فى الذمة، ولما كان الإتيان بشروطها مظنة الإجزاء الذى القبول ثمرته عبر عنه بالقبول مجازاً. وأما القبول المنفى فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم: «من أتى عرافاً؛ لم

(٧٦) حديث صحيح: أخرجه البخارى: (١٣٥)، ومسلم (٢٢٥)، كلاهما من طريق عبد الرزاق بهذا

تقبل له صلاة» فهو الحقيقي؛ لأنه قد يصح العمل ويتخلف القبول لمانع ولهذا كان بعض السلف يقول: لأن تقبل لى صلاة واحدة أحب إلى من جميع الدنيا، قاله ابن عمر، قال: لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾.. انتهى. «إذا أحدث» أى: صار ذا حدث قبل الصلاة أو فى أثناءها «حتى يتوضأ» أى: بالماء أو ما يقوم مقامه، وقد روى النسائي بإسناد قوى عن أبى ذر مرفوعاً: «الصعيد الطيب وضوء المسلم» فأطلق الشارع على التيمم أنه وضوء لكونه قام مقامه، ولا يخفى أن المراد بقبول صلاة من كان محدثاً فتوضأ أى: مع باقى شروط الصلاة، كذا فى فتح البارى.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان وغيرهما.

قوله: «وفى الباب عن عبد الله بن زيد وعلى بن طلق وعائشة وابن عباس وأبى سعيد» أما حديث عبد الله بن زيد: فأخرجه الشيخان وغيرهما، وفى صحيح البخارى: عن عباد بن تميم عن عمه أنه شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل الذى يخيل إليه أنه يجد الشيء فى الصلاة، فقال: «لا ينفتل أو لا ينصرف حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً». قال الحافظ فى الفتح: قوله: عن عمه هو عبد الله بن زيد بن عاصم المارنى الأنصارى سماء مسلم وغيره فى روايتهم لهذا الحديث من طريق ابن عيينة.. انتهى. وأما حديث على بن طلق: فأخرجه أبو داود والترمذى. وأما حديث عائشة: فأخرجه أحمد والبخارى فى الكبير، وفيه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر المسلمين إذا خرج من أحدهم الريح أن يتوضأ. قال الهيثمى: رجال أحمد رجال الصحيح إلا أن فيه محمد بن إسحاق، وقد قال: حدثنى هشام بن عروة. وأما حديث ابن عباس: فأخرجه البخارى والبيهقى أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يخيل إليه فى صلاته أنه أحدث ولم يحدث، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الشيطان يأتى أحدكم وهو فى صلاته حتى يفتح مقعدته، فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث، فإذا وحد أحدكم وهو ذلك؛ فلا ينصرف حتى يسمع ذلك بأذنه، أو يجد ريح ذلك بأنفه»، قال الهيثمى فى مجمع الزوائد: رجاله رجال الصحيح.. انتهى. وأما حديث أبى سعيد: فأخرجه أبو يعلى عنه: أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «إن الشيطان يأتى أحدكم فى صلاته؛ فيمد شعره من دبره، فيرى أنه قد أحدث؛ فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً، أو يجد ريحاً» ورواه ابن ماجه باختصار وفيه على بن زيد واختلف فى الاحتجاج به، كذا فى مجمع الزوائد.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» كذا فى النسخ الموجودة وهو تكرار.

قوله: «وقال» أى: ابن المبارك: «إذا خرج من قبل المرأة الريح؛ وجب عليها الوضوء، وهو قول الشافعى وإسحاق» وقال أصحاب أبى حنيفة: خروج الريح من القبل لا يوجب الوضوء. قال القارى فى المرقاة: توجيه قول الحنفية أنه نادر فلا يشمل النص، كذا قيل. والصحيح ما قاله ابن الهمام من أن الريح الخارج من الذكر احتلاج لا ريح فلا ينقض كالريح الخارجة من جراحة فى البطن.. انتهى. وقال بعض العلماء الحنفية فى شرحه لشرح الوقاية: اتفق أصحابنا على أن الريح الخارجة من الدبر ناقضة واختلفوا فى الخارجة من الذكر وقبل المرأة. فروى القدورى عن محمد أنه يوجب الوضوء، وبه أخذ بعض المشايخ، وقال أبو الحسن: لا وضوء فيهما إلا أن تكون المرأة

مفضضة، والمفضضة هي التي اختلط سبيلها القبل والدبر، وقيل: مسلك البول والحيض؛ فيستحب لها الوضوء، وكان الشيخ أبو حفص الكبير يقول: إذا كانت المرأة مفضضة يجب عليها الوضوء، وإن لم تكن مفضضة لا يجب. وهكذا ذكر هشام في نوادره عن محمد. ومن المشايخ من قال في المفضضة: إذا كان الريح منتناً، يجب الوضوء، وما لا فلا، كذا في الذخيرة. وبه علمت أن الاختلاف في الريح الخارجة منهما على قولين: الأول: أنه يوجب الوضوء، ودليله عموم ما ورد في الحديث: إن الحدث ما خرج من أحد السبيلين، فإن العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب، وبه قال الشافعي، كذا في البناية. والثاني: أنه لا يوجب، وإليه مال صاحب الهداية وعلل بأنها لا تنبعث عن محل النجاسة، وهو مبنى على أن عين الريح ليست بنجسة وإنما يتنجس بمرورها على محل النجاسة وهذا لا يتمشى على قول من قال من المشايخ بتنجس عين الريح. والأولى في التعليل ما ذكره غيره أنها اختلاج لا ريح وليس بشيء خارج، لكن هذا أيضاً قاصر؛ فإنه لا يتمشى في ما إذا وجدت النتن أو سمعت الصوت من القبل أو الذكر؛ فإن هناك لا شك في خروج شيء. ومن اختار هذا القول قاضى خان في فتاواه وصاحب مراقى الفلاح، وقال: هو الأصح؛ لأنه اختلاج لا ريح، وإن كان ريحاً فلا نجاسة فيه، وريح الدبر ناقضة لمرورها بالنجاسة وصاحب التنوير وصاحب الدر المختار وغيرهم من المتأخرين. ولا يخفى عليك أن الموافق للأحاديث هو القول الأول؛ فليكن هو المعول.. انتهى.

(٥٧) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ [م ٥٧ - ت ٥٧]

٧٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى كُوفِيٌّ وَهَنَادٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيِّ - الْمَعْنَى وَاحِدٌ - قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ الْمَلَائِيُّ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الدَّالَانِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَامَ وَهُوَ سَاجِدٌ حَتَّى غَطَّ، أَوْ نَفَخَ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ قَدْ نِمْتَ، قَالَ: «إِنَّ الْوُضُوءَ لَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا؛ فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرَحَّتْ مَفَاصِلُهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَبُو خَالِدٍ اسْمُهُ: يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: «المعنى واحد» أى: معنى أحاديث إسماعيل وهناد ومحمد واحد وفي ألفاظها اختلاف.

قوله: «نام وهو ساجد» أى: نام فى حالة السجدة «حتى غط» قال فى القاموس: غط النائم صات.. انتهى، والمعنى: نام صلى الله عليه وسلم فى حالة السجدة حتى سمع غطيظه وهو صوت يخرج مع نفس النائم «أو نفخ» شك من الراوى، قال فى مجمع البحار: حتى نفخ أى: تنفس

(٧٧) حديث ضعيف، وأخرجه: أبو داود (٢٠٣) من طريق عبد السلام بن حرب بهذا الإسناد، وقد سكت عنه الترمذى فلم يحكم عليه بشيء، وقال أبو داود: «قوله: الوضوء على من نام مضطجعاً. هو حديث منكر».

بصوت حتى يسمع منه صوت النفخ كما يسمع من النائم «ثم قام يصلى» أى: من غير أن يتوضأ وضوءاً جديداً «إلا على من نام مضطجعاً» أى: واضعاً جنبه على الأرض، قال فى القاموس: ضجع كمنع وضع جنبه بالأرض كأضجع واضطجع «استرخت» أى: فترت وضعفت «مفاصله» جمع مفصل وهو رعوس العظام والعروق.

قوله: «وفى الباب عن عائشة وابن مسعود وأبى هريرة» أما حديث عائشة: فأخرجه ابن ماجه عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام حتى ينفخ ثم يقوم فيصلى ولا يتوضأ. قال الطنابسى: قال وكيع: تعنى وهو ساجد. وأما حديث ابن مسعود: فأخرجه أيضاً ابن ماجه عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام حتى نفخ ثم قام فصلى. وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه البيهقى بلفظ: من استحق النوم وجب عليه الوضوء، وقال بعده: لا يصح رفعه، وروى موقوفاً وإسناده صحيح، ورواه فى الخلافيات من طريق آخر عن أبى هريرة وأعله بالربيع بن بدر عن ابن عدى، وكذا قال الدارقطنى فى العلل: إن وقفه أصح، كذا فى التلخيص. واعلم أن الترمذى لم يحكم على حديث ابن عباس المذكور بشيء من الصحة أو الضعف هاهنا. وقد تكلم عليه فى علله المفرد، وقد تكلم عليه غيره من أئمة الحديث، قال الحافظ فى التلخيص: مداره على يزيد أبى خالد الدالانى وعليه اختلف فى ألفاظه وضعف الحديث من أصله أحمد والبخارى فيما نقله الترمذى فى العلل المفرد وأبو داود فى السنن والترمذى وإبراهيم الحربى فى علله وغيرهم، وقال البيهقى فى الخلافيات: تفرد به أبو خالد الدالانى وأنكره عليه جميع أئمة الحديث وقال فى السنن أنكره عليه جميع الحفاظ، وأنكروا سماعه من قتادة، وقال الترمذى: رواه سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله: ولم يذكر فيه أبا العالية ولم يرفعه.. انتهى.

٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنَامُونَ، ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ صَالِحَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ عَمَّنْ نَامَ قَاعِدًا مُعْتَمِدًا، فَقَالَ: لَا وَضُوءَ عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا الْعَالِيَةِ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ.

وَاحْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ، فَرَأَى أَكْثَرُهُمْ أَنَّ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ إِذَا نَامَ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا حَتَّى يَنَامَ مُضْطَجِعًا، وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا نَامَ حَتَّى غَلِبَ عَلَى عَقْلِهِ، وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ، وَبِهِ يَقُولُ إِسْحَقُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ نَامَ قَاعِدًا، فَرَأَى رُؤْيَا، أَوْ زَالَتْ مَقْعَدَتُهُ لَوْسَنِ النَّوْمِ؛ فَعَلَيْهِ الْوُضُوءُ.

قوله: «كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون، ثم يقومون فيصلون ولا يتوضأون» وفي رواية أبي داود كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخف رعوهم، ثم يصلون ولا يتوضأون، فظهر من هذه الرواية أن المراد من قوله: ينامون، أنهم كانوا ينامون قعوداً، وكان نومهم هذا في انتظار العشاء الآخرة، قال في القاموس: حقق فلان حرك رأسه إذا نعى، وقال الخطابي: معناه تسقط أذقانهم على صدورهم.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه مسلم وأبو داود.

قوله: «سمعت صالح بن عبد الله» بن ذكوان الباهلي الترمذي نزيل بغداد، عن مالك وشريك وابن المبارك وخلق، وعنه: الترمذي وأبو حاتم وقال: صدوق، مات سنة ٢٣٩ تسع وثلاثين ومائتين «فقال: لا وضوء عليه» أى: لا يجب عليه الوضوء.

قوله: «واختلف العلماء في الوضوء من النوم، فرأى أكثرهم: أنه لا يجب عليه الوضوء إذا نام قاعداً أو قائماً حتى ينام مضطجعا، وبه يقول الثوري وابن المبارك وأحمد» واستدلوا على ذلك بحديث ابن عباس المذكور، وقد عرفت ما فيه من المقال، لكن قال الشوكاني في النيل: والمقال الذى فيه منجبر بما له من الطرق والشواهد ورجح هذا المذهب. قلت: هذا المذهب هو أرجح المذاهب عندي، والله تعالى أعلم، وهو مذهب عمر وأبي هريرة رضى الله عنهما، فروى الإمام مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب قال: إذا نام أحدكم مضطجعا فليتوضأ. وروى البيهقي من طريق يزيد بن قسيط عن أبي هريرة أنه سمعه يقول: ليس على الخبيئ النائم، ولا على القائم النائم وضوء حتى يضطجع، قال الحافظ: إسناده جيد، ومن المؤيدات لهذا المذهب حديث أنس المذكور. قال الشوكاني: والأحاديث المطلقة في النوم تحمل على المقيدة بالاضطجاع، قال: ومن المؤيدات لهذا الجمع ما رواه مسلم عن ابن عباس بلفظ: إذا أغفيت يأخذ بشحمة أذنى، وحديث: إذا نام العبد في صلاته باهى الله به ملائكته، أخرجه الدارقطني وابن شاهين من حديث أبي هريرة، والبيهقي من حديث أنس، وابن شاهين أيضاً من حديث أبي سعيد، وفي جميع طرقه مقال. وحديث: من استحق النوم وجب عليه الوضوء، عند البيهقي من حديث أبي هريرة بإسناد صحيح، قال البيهقي: روى ذلك مرفوعاً ولا يصح، وقال الدارقطني: وقفه أصح، وقد فسر استحقاق النوم بوضع الجنب.. انتهى كلام الشوكاني. «وقال بعضهم: إذا نام حتى غلب على عقله؛ وجب عليه الوضوء، وبه يقول إسحاق» وعن إسحاق قول آخر وهو: أن النوم حدث ينقض قليله وكثيره. قال الحافظ في الفتح: نقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين المصير إلى أن النوم حدث ينقض قليله وكثيره، وهو قول أبي عبيدة وإسحاق بن راهويه، قال ابن المنذر: وبه أقول

لعموم حديث صفوان بن عسال يعنى الذى صححه ابن خزيمة وغيره؛ ففيه: إلا من غائط أو بول أو نوم، فسوى بينهما فى الحكم، والمراد بقليله وكثيره طول زمانه وقصره لا مباديه.. انتهى كلام الحافظ. قلت: وأما قول إسحاق الذى ذكره الترمذى فمبنى على أن النوم ليس بمحدث بل هو مظنة الحدث. «وقال الشافعى: من نام قاعداً فرأى رؤيا، أو زالت مقعدته لوسن النوم؛ فعليه الوضوء» الوسن أول النوم، وقد وسن يوسن سنة فهو وسن ووسنان، والهاء فى السنة عوض من الواو المحذوفة، قاله الجزرى فى النهاية. واعلم أن للشافعى فى انتقاض الوضوء من النوم أقوالاً.

قال الحافظ فى الفتح: وقيل: لا ينقض نوم غير القاعد مطلقاً، وهو قول الشافعى فى القديم، وعنه: التفصيل بين خارج الصلاة فينقض أو داخلها فلا، وفصل فى الجديد بين القاعد المتمكن فلا ينقض وبين غيره فينقض، وفى المذهب: وإن وجد منه النوم وهو قاعد ومحل الحدث منه متمكن بالأرض؛ فالمنصوص أنه لا ينقض وضوءه، وقال البويطى: ينقض وهو اختيار المزنى.. انتهى. وتعب بأن لفظ البويطى ليس صريحاً فى ذلك؛ فإنه قال: ومن نام جالساً أو قائماً فرأى رؤيا وجب عليه الوضوء، قال النووى: هذا قابل للتأويل.. انتهى ما فى الفتح.

(٥٨) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَ النَّارُ [٥٨م - ٥٨ت]

٧٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ وَلَوْ مِنْ ثَوْرٍ أَقِطَ» قَالَ: فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَتَوَضَّأُ مِنَ الدُّهْنِ؟ أَتَوَضَّأُ مِنَ الْحَمِيمِ؟ قَالَ: فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: يَا ابْنَ أَخِي إِذَا سَمِعْتَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَضْرِبْ لَهُ مَثَلًا.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَبِي طَلْحَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَبِي مُوسَى.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ مِمَّا غَيَّرَ النَّارُ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَ النَّارُ. قوله: «الوضوء مما مسّت النار» وفى رواية مسلم: توضأوا مما مسّت النار «ولو من ثور أقط» بفتح الهمزة وكسر القاف وهو لبن مجفف مستحجر. والثور قطعة منه، والحديث دليل على وجوب الوضوء مما مسّت النار، وبه قال بعض أهل العلم، والأكثر على أنه منسوخ كما ستعرف «أتوضأ

من الدهن؟» أى: الذى مسته النار «أنتوضأ من الحميم؟» وهو الماء الحار بالنار «إذا سمعت حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ فلا تضرب له مثلاً» بل اعمل به واسكت عن ضرب المثل له.
 قوله: «وفى الباب عن أم حبيبة وأم سلمة وزيد بن ثابت وأبى طلحة وأبى أيوب وأبى موسى». أما حديث أم حبيبة: فأخرجه الطحاوى وأحمد وأبو داود والنسائى ولفظه: توضأوا مما مست النار. وأما حديث زيد بن ثابت: فأخرجه مسلم بلفظ: توضأوا مما مست النار. وأما حديث أبى طلحة: فأخرجه الطحاوى والطبرانى فى الكبير عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه أكل ثور أقط فتوضأ. وأما حديث أبى أيوب: فأخرجه الطبرانى فى الكبير بلفظ: إن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل مما غيرت النار توضأ. قال الهيثمى فى مجمع الزوائد: رجاله رجال الصحيح. وأما حديث أبى موسى: فأخرجه أحمد والطبرانى فى الأوسط بلفظ: توضأوا مما غيرت النار لونه. قال الهيثمى فى مجمع الزوائد: رجاله موثقون.

قوله: «وقد رأى بعد أهل العلم الوضوء مما غيرت النار، وأكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم على ترك الوضوء مما غيرت النار» قال الحازمى فى كتاب الاعتبار: قد اختلف أهل العلم فى هذا الباب؛ فبعضهم ذهب إلى الوضوء مما مست النار. ومن ذهب إلى ذلك: ابن عمر وأبو طلحة وأنس بن مالك وأبو موسى وعائشة وزيد بن ثابت وأبو هريرة وأبو غرة الهذلى وعمر بن عبد العزيز وأبو مجلز لاحق بن حميد وأبو قلابة ويحيى بن يعمر والحسن البصرى والزهرى. وذهب أكثر أهل العلم وفقهاء الأمصار إلى ترك الوضوء مما مست النار، ورأوه آخر الأمرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومن لم ير منه الوضوء: أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وابن عباس وعامر بن ربيعة وأبو أمامة والمغيرة بن شعبة وجابر ابن عبد الله، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، ومن التابعين: عبيدة السلمانى وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد ومن معهم من فقهاء أهل المدينة ومالك بن أنس والشافعى وأصحابه وأهل الحجاز وعامتهم وسفيان الثورى وأبو حنيفة وأهل الكوفة وابن المبارك وأحمد وإسحاق.. انتهى كلام الحازمى.

قلت: والظاهر الراجح ما ذهب إليه أكثر أهل العلم، والله تعالى أعلم.

(٥٩) بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ [٥٩م - ٥٩ت]

٨٠ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ: سَمِعَ جَابِرًا قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا مَعَهُ، فَدَخَلَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَذَبَحَتْ لَهُ شَاةً فَأَكَلَ، وَأَتَتْهُ

بِقِنَاعٍ مِنْ رُطَبٍ فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ لِلظُّهْرِ وَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَأَتَتْهُ بَعْلَالَةٌ مِنْ عُلَالَةِ الشَّاةِ فَأَكَلَ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يَتَوَضَّأَ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي رَافِعٍ وَأُمِّ الْحَكَمِ وَعَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ وَأُمِّ عَامِرٍ وَسُوَيْدُ بْنُ النُّعْمَانِ وَأُمِّ سَلَمَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَلَا يَصِحُّ حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ قِبَلِ إِسْنَادِهِ، إِنَّمَا رَوَاهُ حُسَامُ بْنُ مُصْلٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالصَّحِيحُ إِنَّمَا هُوَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هَكَذَا رَوَاهُ الْحَفَاطُ.

وَرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَرَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ وَعِكْرِمَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَهَذَا أَصَحُّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِثْلُ: سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ؛ رَأَوْا تَرْكَ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، وَهَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ نَاسِخٌ لِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، حَدِيثِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.

قوله: «وَأَتَتْهُ بَقْنَاع» بكسر القاف، قال الجزرى فى النهاية: القناع هو الطبق الذى يؤكل عليه «فَأَتَتْهُ بَعْلَالَةٌ» بضم العين وهى البقية من كل شيء «فَأَكَلَ ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ وَلَمْ يَتَوَضَّأَ» هذا دليل على أن الوضوء مما مست النار ليس بواجب.

قوله: «وفى الباب عن أبى بكر الصديق» قال: إن النبى صلى الله عليه وسلم نهش من كتف، ثم صلى ولم يتوضأ. أخرجه أبو يعلى واليزار، وفيه هشام بن مصك، وقد أجمعوا على ضعفه، كذا فى مجمع الزوائد «ولا يصح حديث أبى بكر فى هذا من قبل إسناده؛ إنما رواه حسام بن مصك» بكسر الميم وفتح المهملة بعدها كاف مثقلة الأزدي أبو سهل البصرى ضعيف يكاد أن يترك.

قوله: «وفى الباب عن أبى هريرة وابن مسعود وأبى رافع وأم الحكم وعمرو بن أمية وأم عامر وسويد بن النعمان وأم سلمة». أما حديث أبى هريرة: فأخرجه البزار بلفظ: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ من أثوار قط، ثم أكل كتف شاة، ثم صلى ولم يتوضأ. قال فى مجمع الزوائد: هو فى الصحيح خلا قوله: ثم أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ، ورجاله رجال الصحيح

خلا شيخ الزار.. انتهى. وعن أبي هريرة أيضاً قال: نشلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كنفاً من قدر العباس، فأكلها وقام يصلى ولم يتوضأ. أخرجه أبو يعلى، قال فى مجمع الزوائد: فيه محمد ابن عمرو عن أبي سلمة. وهو حديث حسن.. انتهى، وأما حديث ابن مسعود: فأخرجه أحمد وأبو يعلى عنه: أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يأكل اللحم، ثم يقوم إلى الصلاة ولا يمس ماء. قال فى مجمع الزوائد: رجاله موثقون، وأما حديث أبى رافع: فأخرجه مسلم بلفظ: قال: أشهد لقد كنت أشوى لرسول الله صلى الله عليه وسلم بطن الشاة، ثم صلى ولم يتوضأ. وله حديث آخر فى هذا الباب أخرجه أحمد ذكره صاحب المشكاة: وأما حديث أم الحكم: فلم أقف عليه، وأما حديث عمرو بن أمية: فأخرجه الشيخان، وأما حديث أم عامر: فأخرجه الطبرانى فى الكبير، وأما حديث سويد بن النعمان: فأخرجه البخارى، وأما حديث أم سلمة: فأخرجه أحمد بلفظ: إنها قالت: قربت إلى النبى صلى الله عليه وسلم جنباً مشوياً، فأكل منه، ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ.

قوله: «والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم... إلخ» وعليه كان عمل الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم، قال البخارى فى صحيحه: وأكل أبو بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم لحماً فلم يتوضأوا. قال الحافظ فى الفتح: وصله الطبرانى فى مسند الشاميين بإسناد حسن من طريق سليمان بن عامر، قال: رأيت أبا بكر وعمر وعثمان أكلوا مما مسته النار ولم يتوضأوا. ورويناه من طرق كثيرة عن جابر مرفوعاً وموقوفاً على الثلاثة مرفقاً ومجموعاً.

قوله: «رأوا ترك الوضوء مما مست النار» أى: اعتقدوه «وهذا آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان» بتشديد النون من الحروف المشبهة بالفعل «هذا الحديث ناسخ للحديث الأول حديث الوضوء مما مست النار».

قوله: «حديث الوضوء مما مست النار» بدل من قوله الحديث الأول. وكان الزهرى يرى أن الأمر بالوضوء مما مست النار ناسخ لأحاديث الإباحة؛ لأن الإباحة سابقة. واعترض عليه بحديث جابر قال: كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار، رواه أبو داود والنسائى وغيرهما. وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما. لكن قال أبو داود وغيره: إن المراد بالأمر هنا الشأن والقصة لا مقابل النهى، وأن هذ اللفظ مختصر من حديث جابر المشهور فى قصة المرأة التى صنعت للنبى صلى الله عليه وسلم شاة فأكل منها، ثم توضأ وصلى الظهر، ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ. فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالوضوء مما مست النار، وأن وضوءه لصلاة الظهر، كان عن حدث لا بسبب الأكل من الشاة، وحكى البيهقى عن عثمان الدارمى أنه قال: لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح منها نظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبى صلى الله عليه وسلم فرجحنا به أحد الجانبين، وارتضى النووى بهذا فى شرح المهذب، وبهذا تظهر حكمة تصدير البخارى حديث الباب؛ يعنى حديث ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل كنف شاة ثم صلى ولم يتوضأ، بالأثر المنقول عن الخلفاء الثلاثة. قال النووى: كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة والتابعين، ثم استقر الإجماع على أنه لا

وضوء مما مست النار إلا ما تقدم استثنأؤه من لحوم الإبل. وجمع الخطأى بوجه آخر، وهو أن أحاديث الأمر محمولة على الاستحباب لا على الوجوب، كذا في الفتح. قلت: واختاره صاحب المنتقى، فقال: هذه النصوص - يعنى التى فيها ترك الوضوء مما مست النار - إنما تنفى الإيجاب لا الاستحباب، ولهذا قال الذى سأل: أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: «إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا تتوضأ». ولولا أن الوضوء من ذلك مستحب لما أذن فيه؛ لأنه إسراف وتضييع للماء بغير فائدة.. انتهى. واختار الشوكانى أن حديث الأمر بالوضوء مما مست النار ليس بمنسوخ، فقال فى النيل: وأجاب الأولون - يعنى الذين قالوا بترك الوضوء مما مست النار عن ذلك - يعنى عن حديث الأمر بالوضوء مما مست النار - بجوابين. الأول: أنه منسوخ بحديث جابر. الثانى: أن المراد بالوضوء غسل القدم والكفين. قال: ولا يخفاك أن الجواب الأول إنما يتم بعد تسليم أن فعله صلى الله عليه وسلم يعارض القول الخاص بنا وينسخه، والمتقرر فى الأصول خلافه. وأما الجواب الثانى: فقد تقرر أن الحقائق الشرعية مقدمة على غيرها، وحقيقة الوضوء الشرعية هى غسل جميع الأعضاء التى تغسل للوضوء، فلا تخالف هذه الحقيقة إلا للدليل. وأما دعوى الإجماع فهى من الدعاوى التى لا يهابها طالب الحق ولا يحول بينه وبين مراده منه، نعم الأحاديث الواردة فى ترك الوضوء من لحوم الغنم مخصصة للعموم الأمر بالوضوء مما مست النار، وما عدا لحوم الغنم داخل تحت ذلك العموم.. انتهى كلام الشوكانى.

(٦٠) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ [م ٦٠ - ت ٦٠]

٨١ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: «تَوَضَّأُوا مِنْهَا» وَسُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ، فَقَالَ: «لَا تَتَوَضَّأُوا مِنْهَا».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَأُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَرَوَى عُبَيْدَةُ الضَّبِّيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ ذِي الْغَرَّةِ الْجُهَنِيِّ.

وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ فَأَخْطَأَ فِيهِ، وَقَالَ فِيهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ. وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ.

قَالَ إِسْحَقُ: صَحَّ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: حَدِيثُ الْبَرَاءِ، وَحَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ.

وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ، وَقَدْ رَوَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ؛ أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا الْوُضُوءَ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ.

قوله: «نا أبو معاوية» هو محمد بن خازم الضرير أحد الأئمة، ثقة «عن عبد الله بن عبد الله» الهاشمي مولاهم الرازي الكوفي القاضي، عن جابر بن سمرة وعبد الرحمن بن أبي ليلى. وعنه: الأعمش وحجاج بن أرتاة، وثقه أحمد بن حنبل «عن عبد الرحمن بن أبي ليلى» لأنصارى المدنى ثم الكوفى، ثقة من الثانية، اختلف فى سماعه عن عمر، قاله الحافظ فى التقريب. وقال الخزر جى فى الخلاصة: روى عن عمر ومعاذ وبلال وأبى ذر، وأدرك مائة وعشرين من الصحابة الأنصارىين. وعنه: ابنه عيسى ومجاهد، وعمر بن ميمون أكبر منه والمنهال بن عمرو وخلق، وثقة ابن معين مات سنة ٨٣ ثلاث وثمانين.. انتهى.

قوله: «فقال: توضحوا منها» فيه دليل على أن أكل لحوم الإبل ناقض للوضوء قال النووى: اختلف العلماء فى أكل لحوم الجزور فذهب الأكثرون إلى أنه لا ينقض الوضوء، ومن ذهب إليه الخلفاء الأربعة الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وأبى بن كعب وابن عباس وأبو الدرداء وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو أمامة وجهاهير التابعين ومالك وأبو حنيفة والشافعى وأصحابهم. وذهب إلى انتقاض الوضوء به أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى وأبو بكر بن المنذر وابن خزيمة واختاره الحافظ أبو بكر البيهقى. وحكى عن أصحاب الحديث مطلقاً، وحكى عن جماعة من الصحابة. واحتج هؤلاء بحديث جابر بن سمرة الذى رواه مسلم: قال أحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه: صح عن النبى صلى الله عليه وسلم فى هذا حديثان حديث جابر وحديث البراء وهذا المذهب أقوى دليلاً وإن كان الجمهور على خلافه. وقد أحاب الجمهور عن هذا الحديث بحديث جابر: كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار، ولكن هذا الحديث عام وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص، والخاص مقدم على العام.. انتهى. قال الحافظ فى التلخيص: قال البيهقى: حكى بعض أصحابنا عن الشافعى قاله: إن

صح الحديث فى لحوم الإبل قلت به. قال البيهقي: قد صح فيه حديثان: حديث جابر بن سمرة، وحديث البراء، قاله أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه.. انتهى. وقال الدميري: وإنه المختار المنصور من جهة الدليل.. انتهى. وقال بعض علماء الحنفية فى تعليقه على الموطأ للإمام محمد: ولاختلاف الأخبار فى هذا الباب أى: الوضوء مما مست النار. اختلف العلماء فيه فمنهم من جعله ناقضاً، بل جعله الزهري ناسخاً لعدم النقض. ومنهم من لم يجعله ناقضاً وعليه الأكثر. ومنهم من قال: من أكل لحم الإبل خاصة وجب عليه الوضوء وليس عليه الوضوء فى غيره أخذوا من حديث البراء وغيره، وبه قال أحمد وإسحاق وطائفة من أهل الحديث وهو مذهب قوى من حيث الدليل قد رجحه النووى وغيره.. انتهى. وأما قول من قال: إن المراد من قوله توضأوا منها غسل اليدين والقدم لما فى لحم الإبل من رائحة كريهة ودسومة غليظة بخلاف لحم الغنم فهو بعيد؛ لأن الظاهر منه هو الوضوء الشرعى لا اللغوى، وحمل الألفاظ الشرعية على معانيها الشرعية واجب. وأما قول من قال: إن حديث البراء وما فى معناه منسوخ؛ فهو أيضاً بعيد؛ فإن النسخ لا يثبت بالاحتمال، وقد ذكر العلامة الموفق ابن قدامة فى المغنى فى هذا البحث كلاماً حسناً مفيداً قال: إن أكل لحم الإبل ينقض الوضوء على كل حال نيئاً ومطبوخاً عالماً كان أو جاهلاً. وبهذا قال جابر بن سمرة ومحمد ابن إسحاق وإسحاق وأبو خيثمة ويحيى بن يحيى وابن المنذر وهو أحد قولى الشافعى. قال الخطابى: ذهب إلى هذا عامة أصحاب الحديث. وقال الثورى ومالك والشافعى وأصحاب الرأى: لا ينقض الوضوء بحال؛ لأنه روى عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال: الوضوء مما يخرج لا مما يدخل. وروى عن جابر قال: كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مست النار رواه أبو داود. ولنا ما روى البراء بن عازب قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الإبل فقال: توضأوا منها، وسئل عن لحوم الغنم فقال: لا يتوضأ منها. رواه مسلم وأبو داود. وروى جابر بن سمرة عن النبى صلى الله عليه وسلم مثله، أخرجه مسلم. وروى الإمام أحمد بإسناده عن أسيد بن حضير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «توضأوا من لحوم الإبل، ولا تتوضأوا من لحوم الغنم». وروى ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو عن النبى صلى الله عليه وسلم مثل ذلك. قال أحمد وإسحاق بن راهويه: فيه حديثان صحيحان عن النبى صلى الله عليه وسلم، حديث البراء، وحديث جابر بن سمرة، وحديثهم عن ابن عباس لا أصل له، وإنما هو من قول ابن عباس موقوفاً عليه، ولو صح لوجب تقديم حديثنا عليه لكونه أصح منه وأخص، والخاص يقدم على العام. وحديث جابر لا يعارض حديثنا أيضاً لصحته وخصوصه. فإن قيل: فحديث جابر متأخر فيكون ناسخاً. قلنا: لا يصح النسخ به لوجوه أربعة: أحدها: أن الأمر بالوضوء من لحوم الإبل متأخر عن نسخ الوضوء مما مست النار أو مقارن له بدليل أنه قرن الأمر بالوضوء من لحوم الإبل بالنهى عن الوضوء من لحوم الغنم وهى مما مست النار. فإما أن يكون النسخ حصل بهذا النهى، وإما أن يكون بشيء قبله، فإن كان به فالأمر بالوضوء من لحوم الإبل مقارن لنسخ الوضوء مما غيرت النار، فكيف يجوز أن يكون منسوخاً به؟! ومن شرط الناسخ تأخره، وإن كان النسخ قبله لم يجز أن ينسخ بما قبله. الثانى: أن أكل لحوم الإبل إنما نقض لكونه من لحوم الإبل لا لكونه مما مست النار. ولهذا ينقض وإن كان

نيثاً؛ فنسخ إحدى الجهتين لا يثبت به نسخ الجهة الأخرى كما لو حرمت المرأة للرضاع ولكونها ربيبة فنسخ التحريم بالرضاع ولم يكن نسخاً لتحريم الربيبة. الثالث: أن خبرهم عام وخبرنا خاص، والعام لا ينسخ به الخاص؛ لأن من شرط النسخ تعذر الجمع والجمع بين العام والخاص ممكن بتنزيل العام على ما عدا محل التخصيص. الرابع: أن خبرنا صحيح مستفيض ثبتت له قوة الصحة والاستفاضة والخصوص وخبرهم ضعيف لعدم هذه الوجوه الثلاثة فيه لا يجوز أن يكون ناسخاً له. فإن قيل: الأمر بالوضوء في خبركم يحتمل الاستحباب فنحمله عليه ويحتمل أنه أراد بالوضوء غسل اليدين؛ لأن الوضوء إذا أضيف إلى الطعام اقتضى غسل اليد كما كان عليه السلام يأمر بالوضوء قبل الطعام وبعده، وخص ذلك بلحم الإبل؛ لأن فيه من الحرارة والزهومة ما ليس في غيره. قلنا: أما الأول فمخالف للظاهر من ثلاثة أوجه: أحدها: أن مقتضى الأمر الوجوب. الثاني: أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن حكم هذا اللحم فأجاب بالأمر بالوضوء منه، فلا يجوز حمله على غير الوجوب؛ لأنه يكون تليساً على السائل لا جواباً. الثالث: أنه عليه السلام قرنه بالنهي عن الوضوء من لحوم الغنم والمراد بالنهي هاهنا نفي الإيجاب لا التحريم، فيتعين حمل الأمر على الإيجاب ليحصل الفرق. وأما الثاني فلا يصح لوجوه أربعة: أحدها: أنه يلزم منه حمل الأمر على الاستحباب فإن غسل اليد بمفرده غير واجب وقد بينا فسادَه. الثاني: أن الوضوء إذا جاء في لسان الشارع وجب حمله على الوضوء الشرعي دون اللغوي؛ لأن الظاهر منه أنه إنما يتكلم بموضوعاته. الثالث: أنه يخرج جواباً لسؤال السائل عن حكم الوضوء من لحومها والصلاة في مباركتها فلا يفهم من ذلك سوى الوضوء المراد للصلاة. الرابع: أنه لو أراد غسل اليد لما فرق بينه وبين لحم الغنم؛ فإن غسل اليد منها مستحب، ولهذا قال: من بات وفي يده ريح غمر فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه، وما ذكروه من زيادة الزهومة فأمر يسير لا يقتضى التفريق، والله أعلم. ثم لا بد من دليل نصرف به اللفظ عن ظاهره ويجب أن يكون الدليل له من القوة بقدر قوة الظواهر المتروكة وأقوى منها وليس لهم دليل.. انتهى كلام ابن قدامة.

تنبيه: قال صاحب بذل المجهود: أخرج ابن ماجه عن أسيد بن حضير وعبد الله بن عمر يرفعانه: توضأوا من ألبان الإبل، وهذا محمول عند جميع الأمة على شربها بأن يستحب له أن يعضض ويزيل الدسومة عن فمه، كذلك يستحب له إذا أكل لحم الجزور أن يغسل يده وفمه وينقى الدسومة والزهومة.. انتهى كلامه. قلت: قوله: هذا محمول عند جميع الأمة على شربها بأن يستحب له... إلخ؛ مبنى على غفلته عن مذاهب الأمة. قال ابن قدامة: وفي شرب لبن الإبل روايتان: إحداهما: ينقض الوضوء؛ لما روى أسيد بن حضير. الثانية: لا وضوء فيه؛ لأن الحديث إنما ورد في اللحم، وقولهم: فيه حديثان صحيحان؛ يدل على أن لا صحيح فيه سواهما، والحكم هاهنا غير معقول فيجب الاقتصاد على مورد النص.. انتهى كلام ابن قدامة. على أن استحباب المضمضة من شرب لبن الإبل ليس لحديث أسيد وعبد الله بن عمرو؛ بل لحديث ابن عباس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبناً فمضمض وقال: «إن له دسماً». قال الحافظ في الفتح: فيه بيان لعلة المضمضة من اللبن، فيدل على استحبابها من كل شيء دسم ويستنبط منه استحباب غسل اليدين للتنظيف.. انتهى. وأما

حديث أسيد بن حضير وحديث عبد الله بن عمرو: فضيعان لا يصلحان للاحتجاج، قال صاحب الشرح الكبير المسمى بالشافى شرح المقنع: حديث أسيد بن حضير في طريقه الحجاج بن أرطاة، قال الإمام أحمد والدارقطني: لا يحتج به، وحديث عبد الله بن عمرو رواه ابن ماجه من رواية عطاء ابن السائب، وقد قيل: عطاء اختلط في آخر عمره، قال أحمد: من سمع منه قديماً فهو صحيح، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء.. انتهى. قلت: روى هذا الحديث عن عطاء بن السائب خالد بن يزيد ابن عمر الفزاري، وهو ممن رواه عنه بعد اختلاطه. قال الحافظ في مقدمة الفتح: يحصل لي من مجموع كلام الأئمة أن رواية شعبة وسفيان الثوري وزهير بن معاوية وزائدة وأيوب وحماد بن زيد عنه قبل الاختلاط، وأن جميع من روى عنه غير هؤلاء فحديثه ضعيف، لأنه بعد اختلاطه إلا حماد ابن سلمة فاختلف قولهم فيه.. انتهى. قلت: وأيضاً في سند حديث عبد الله بن عمرو بقية المدلس، وهو رواه عن خالد بن يزيد بالعنعنة، فقول صاحب بذل المجهود كذلك يستحب له إذا أكل لحم الجزور أن يغسل يده وفمه... إلخ؛ ليس مما يصغى إليه.

تنبيه آخر: قال صاحب بذل المجهود: ولما كان لحوم الإبل داخلة فيما مست النار وكان فرداً من أفرادها ونسخ وجوب الوضوء عنه بجميع أفرادها يعني بحديث جابر أنه قال: كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار استلزم نسخ الوجوب عن هذا الفرد أيضاً.. انتهى. قلت: من قال بانتقاض الوضوء من أكل لحوم الإبل قال: الموجب للوضوء إنما هو أكل لحوم الإبل من جهة كونها لحوم الإبل لا من جهة كونها مما مست النار، ولذلك يقولون بوجوب الوضوء من أكل لحم الإبل مطلقاً مطبوخاً كان أو نيئاً أو قديداً؛ فنسخ وجوب الوضوء مما مست النار بحديث جابر المذكور لا يستلزم نسخ وجوب الوضوء من أكل لحوم الإبل فإن لحوم الإبل من جهة كونها لحوم الإبل ليست فرداً من أفراد مما مست النار البتة، وقد أوضحه ابن قدامة كما عرفت. قال الحافظ ابن القيم: وأما من يجعل لحوم الإبل هو الموجب للوضوء سواء مسته النار أو لم تمسه فيوجب الوضوء من نيئه ومطبوخه وقديده فكيف يحتج عليه بهذا الحديث؟.. انتهى. فقول صاحب بذل المجهود: ولما كان لحوم الإبل، داخلة فيما مست النار وكان فرداً من أفرادها... إلخ، مبنى على عدم تدبره.

قوله: «وفي الباب عن جابر بن سمرة وأسيد بن حضير» أما حديث جابر بن سمرة: فأخرجه مسلم في صحيحه عنه بلفظ: أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: «إن شئت فتوضأ، وإن شئت فلا تتوضأ» قال: أنتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نعم، فتوضأ من لحوم الإبل» الحديث. وأما حديث أسيد بن حضير: فأخرجه ابن ماجه عنه مرفوعاً بلفظ: لا توضأوا من ألبان الغنم وتوضأوا من ألبان الإبل». وفي الباب أيضاً عن ذي الغرة أخرجه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه، وعن عبد الله بن عمرو أخرجه ابن ماجه.

وقوله: «وقد روى الحجاج بن أرطاة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن أسيد بن حضير» فخالف الحجاج بن أرطاة الأعمش؛ فإنه قال: عن البراء بن عازب. وقال الحجاج: عن أسيد بن حضير وحديث الحجاج بن أرطاة أخرجه ابن ماجه «والصحيح حديث عبد

الرحمن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب» فإن الأعمش؛ الراوى عن عبد الله بن عبد الله أوثق وأحفظ من الحجاج. قال الحافظ فى التلخيص: قال ابن خزيمة فى صحيحه: لم أر خلافاً بين علماء الحديث أن هذا الخبر أى: حديث البراء صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله، وذكر الترمذى الخلاف فيه على ابن أبي ليلى هل هو عن البراء أو عن ذى الغرة، أو عن أسيد بن حضير وصحح أنه عن البراء، وكذا ذكره ابن أبي حاتم فى العلل عن أبيه.. انتهى. «وروى عبيدة» بضم العين وفتح الموحدة ابن المعتب بكسر المثناة الثقيلة بعدها موحدة «الضبى» أبو عبد الرحيم الكوفى الضرير ضعيف واختلط بآخره ما له فى البخارى سوى موضع واحد فى الأضاحى، كذا فى التقريب، وقال فى الخلاصة: قال ابن عدى: مع ضعفه يكتب حديثه، علق له البخارى فرد حديث «عن عبد الله بن عبد الله الرازى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ذى الغرة» أخرج حديث عبيدة هذا عبد الله بن أحمد فى مسند أبيه، ومداره على عبيدة الضبى وهو ضعيف كما عرفت. «وروى حماد ابن سلمة هذا الحديث عن الحجاج بن أرطاة فأخطأ فيه» وخطأه فى مقامين «وقال: عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه» هذا هو خطأه الأول والصحيح عن عبد الله بن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي ليلى «عن أسيد بن حضير» هذا هو خطأه الثانى، والصحيح عن البراء بن عازب «قال إسحاق: أصح ما فى هذا الباب» أى: فى باب الوضوء من لحوم الإبل «حديثان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث البراء» أى: الذى أخرجه الترمذى فى هذا الباب، وأخرجه أيضاً أبو داود وابن ماجه وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة «وجابر بن سمرة» أخرجه مسلم، وتقدم لفظه.

(٦١) بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ [٦١م - ٦١ ت]

٨٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ؛ فَلَا يُصَلِّ حَتَّى يَتَوَضَّأَ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَرْوَى ابْنَةُ أَنَيْسٍ وَعَائِشَةُ وَجَابِرٌ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو.
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٨٢) حديث صحيح، وأخرجه: أبو داود (١٨١)، وابن ماجه (٤٧٩)، والنسائى (١٦٣، ١٦٤)، من حديث

بسرة بنت صفوان.

قَالَ: هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِثْلَ هَذَا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بُسْرَةَ.

قوله: «عن بسرة بنت صفوان» بضم الموحدة وسكون السين صحابية لها سابقة وهجرة، عاشت إلى ولاية معاوية.

قوله: «ومن مس ذكره، فلا يصلى حتى يتوضأ» فيه دليل على أن مس الذكر ينقض الوضوء، والمراد مسه من غير حائل؛ لما أخرج ابن حبان فى صحيحه من حديث أبى هريرة: إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه ليس دونها حجاب ولا ستر فقد وجب عليه الوضوء وصححه الحاكم وابن عبد البر، وقال ابن السكن: هو أجود ما روى فى هذا الباب.

قوله: «وفى الباب عن أم حبيبة وأبى أيوب وأبى هريرة وأروى ابنة أنيس وعائشة وجابر وزيد بن خالد وعبد الله بن عمرو» وأيضاً فى الباب عن سعد بن أبى وقاص وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وطلق بن على والنعمان بن بشير وأنس وأبى بن كعب ومعاوية بن حيدة وقيصة. فأما حديث أم حبيبة: فأخرجه ابن ماجه والأثرم وصححه أحمد وأبو زرعة، كذا فى المنتقى. وقال الخلال فى العلل: صحح أحمد حديث أم حبيبة، وقال ابن السكن: لا أعلم به علة، كذا فى التلخيص. وأما حديث أبى أيوب: فأخرجه ابن ماجه. وأما حديث أبى هريرة: فتقدم تخريجه. وأما حديث أروى ابنة أنيس بضم الهمزة وفتح النون: مصغراً فأخرجه البيهقى، قال الحافظ فى التلخيص: وسأل الترمذى البخارى عنه فقال ما تصنع بهذا لا تشتغل به. وأما حديث عائشة: فأخرجه الدارقطنى وضعفه، قال الحافظ: وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو. وأما حديث جابر: فأخرجه ابن ماجه والأثرم، وقال ابن عبد البر: إسناده صالح، وقال الضياء: لا أعلم بإسناده بأساً، وقال الشافعى: سمعت جماعة من الحفاظ غير ابن نافع يرسلونه. وأما حديث زيد بن خالد: فأخرجه أحمد والبخارى. وأما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه أحمد والبيهقى من طريق بقية، حدثنى محمد بن الوليد الزبيدى حدثنى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه: «أما رجل مس فرجه فليتوضأ، وأما امرأة مست فرجها فلتتوضأ» قال الترمذى فى العلل: عن البخارى هو عندى صحيح. وأما حديث سعد بن أبى وقاص: فأخرجه الحاكم. وأما حديث أم سلمة: فذكره الحاكم. وأما حديث ابن عباس فأخرجه البيهقى وفى إسناده الضحاك بن حمزة وهو منكر الحديث. وأما حديث ابن عمرو، فأخرجه الدارقطنى والبيهقى. وأما حديث على بن طلق: فأخرجه الطبرانى وصححه. وأما حديث النعمان بن بشير: فذكره ابن منده، وكذا حديث أنس وأبى بن كعب ومعاوية بن حيدة وقيصة، كذا فى التلخيص ص ٤٦.

قوله: «هذا» أى: حديث بسرة «حديث حسن صحيح» وأخرجه الخمسة؛ كذا فى المنتقى، وقال فى النيل: وأخرجه أيضاً مالك والشافعى وابن خزيمة وابن حبان وابن الجارود، وقال أبو داود: قلت لأحمد: حديث بسرة ليس بصحيح، قال: بل هو صحيح؟ وقال الدارقطنى: صحيح ثابت وصححه أيضاً يحيى بن معين فيما حكاه ابن عبد البر وأبو حامد بن الشرقى والبيهقى والحازمى، قاله الحافظ.

قلت: وكل ما طعنوا به فى صحة حديث بسرة هذا فهو مدفوع والحق أنه صحيح.

قوله: «وهكذا روى غير واحد مثل هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة... إلخ»
 حاصله: أن غير واحد من أصحاب هشام روى هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة
 بلا ذكر واسطة بين عروة وبسرة، وهكذا روى أبو الزناد عن عروة عن بسرة ورواه غير واحد من
 أصحاب هشام عن هشام ابن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة بذكر واسطة مروان بن عروة
 وبسره، وليست رواية من روى بلا ذكر واسطة بين عروة وبسرة بمنقطة، قال الحافظ في
 التلخيص: وقد جزم ابن خزيمة وغير واحد من الأئمة بأن عروة سمعه من بسرة، وفي صحيح ابن
 خزيمة وابن حبان: قال عروة: فذهبت إلى بسرة فسألتها فصدقتها واستدل على ذلك برواية جماعة
 من الأئمة له عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة. قال عروة: ثم لقيت بسرة
 فصدقته.. انتهى.

٨٣ - وَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
 مَرْوَانَ، عَنْ بُسْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَحْوَهُ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ،
 حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ بِهِذَا.

٨٤ - وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ بُسْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
 عُرْوَةَ، عَنْ بُسْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ.

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ
 الْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ بُسْرَةَ.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: حَدِيثُ أُمِّ حَبِيبَةَ فِي هَذَا الْبَابِ صَحِيحٌ، وَهُوَ حَدِيثُ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ،
 عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عُنَيْسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَمْ يَسْمَعْ مَكْحُولٌ مِنْ عُنَيْسَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ.

وَرَوَى مَكْحُولٌ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عُنَيْسَةَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَكَأَنَّهُ لَمْ يَرِ هَذَا الْحَدِيثَ صَحِيحًا.

قوله: «وهو قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وبه يقول الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق» وقال الحافظ الحازمي في كتاب الاعتبار ص ٤٠: «ومن روى عنه الإيجاب يعني إيجاب الوضوء من مس الذكر من الصحابة عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبو أيوب الأنصاري وزيد بن خالد وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر وعائشة وأم حبيبة وبسرة بنت صفوان وسعد بن أبي وقاص في إحدى الروايتين، وابن عباس في إحدى الروايتين رضوان الله عليهم أجمعين، ومن التابعين عروة بن الزبير وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح وأبان بن عثمان وجابر بن زيد والزهرى ومصعب بن سعد ويحيى بن أبي كثير عن رجال من الأنصار، وسعيد بن المسيب في أصح الروايتين وهشام بن عروة والأوزاعي، وأكثر أهل الشام والشافعي وأحمد وإسحاق، والمشهور من قول مالك أنه كان يوجب منه الوضوء.. انتهى.

قوله: «قال أبو زرعة: حديث أم حبيبة في هذا الباب أصح» تقدم تخريج حديث أم حبيبة «وقال محمد» يعني البخاري: «لم يسمع مكحول من عنبسة بن أبي سفيان» وكذا قال يحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي أنه لم يسمع منه وخالفهم دحيم وهو أعرف بحديث الشاميين فأثبت سماع مكحول من عنبسة، قاله الحافظ.

(٦٢) بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ [م ٦٢ - ت ٦٢]

٨٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ - هُوَ: الْحَنْفِيُّ - عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَهَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْهُ، أَوْ بَضْعَةٌ مِنْهُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَعْضُ التَّابِعِينَ أَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا الْوُضُوءَ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَابْنِ الْمُبَارَكِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ، عَنْ أَبِيهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ وَأَيُّوبَ بْنِ عُتْبَةَ. وَحَدِيثُ مُلَازِمِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ أَصَحُّ وَأَحْسَنُ.

قوله: «حدثنا ملازم بن عمرو» بن عبد الله بن بدر السحيمي بالمهملتين مصغراً أبو عمرو اليمامي، وثقه ابن معن والنسائي وغيرهما «عن عبد الله بن بدر» السحيمي اليمامي روى عن ابن عباس وطلق بن علي، وعنه: سبطه ملازم بن عمرو وعكرمة بن عمار، وثقه ابن معين وأبو زرعة «عن قيس بن طلق بن علي الحنفي» اليمامي، وثقه العجلي وابن معين وابن حبان والحنفي بفتح الحاء والنون منسوب إلى حنيفة قبيلة من اليمامة «عن أبيه» أي: طلق بن علي صحابي وفد قديماً وبني في المسجد، كذا في الخلاصة، وقال الطيبي: إن طلقاً قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبنى مسجد المدينة وذلك في السنة الأولى.

قوله: «وهل هو إلا مضغة» بضم الميم وسكون الضاد وفتح الغين المعجمتين أي: قطعة لحم أي: ليس الذكر إلا قطعة لحم «منه» أي: من الرجل «أو بضعة» بفتح الباء الموحدة وسكون الضاد المعجمة بمعنى المضغة، وهما لفظان مترادفان معناهما القطعة من اللحم، وأو للشك من الراوى. وفي رواية أبي داود قال: قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم، فجاء رجل كأنه بدوى فقال: يا نبي الله، ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ؟ فقال صلى الله عليه وسلم: «هل هو إلا مضغة منه، أو بضعة منه».

قوله: «وفي الباب عن أبي أمامة» أخرجه ابن ماجه، وفي سنده جعفر بن الزبير، وهو متروك. والقاسم وهو ضعيف. قال الحافظ الزيلعي: هو حديث ضعيف، قال البخاري والنسائي والدارقطني في جعفر بن الزبير: متروك، والقاسم أيضاً ضعيف. وفي الباب أيضاً عن عصمة بن مالك، قال الحافظ الزيلعي: هو حديث ضعيف أيضاً.

قوله: «وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وبعض التابعين؛ أنهم لم يروا الوضوء من مس الذكر وهو قول أهل الكوفة وابن المبارك» قال الحازمي في كتاب الاعتبار ص ٤٠: قد اختلف أهل العلم في هذا الباب، فذهب بعضهم إلى حديث طلق بن علي، ورأوا ترك الوضوء من مس الذكر، روى ذلك عن علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وحذيفة بن اليمان وعمران بن حصين وأبي الدرداء وسعد بن أبي وقاص في إحدى الروايتين، وسعيد بن المسيب في إحدى الروايتين، وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وربيعة بن عبد الرحمن وسفيان بن زائدة الثوري وأبي حنيفة وأصحابه ويحيى بن معين وأهل الكوفة. انتهى. واستدل هؤلاء بحديث طلق بن علي المذكور في هذا الباب. وأجاب ابن الهمام عن حديث بسرة بنت صفوان المذكور في الباب المتقدم بأن حديث طلق بن علي يترجح عليه بأن حديث الرجال أقوى؛ لأنهم أحفظ للعلم وأضبط، ولهذا جعلت شهادة امرأتين بمنزلة رجل. وفيه: أن بسرة بنت صفوان لم تنفرد بحديث إيجاب الوضوء من مس الذكر، بل رواه عدة رجال من الصحابة منهم: أبو هريرة وحديثه صحيح كما عرفت، ومنهم: عبد الله بن عمرو، وحديثه أيضاً صحيح كما عرفت، ومنهم: جابر وإسناد حديثه صالح كما عرفت، ومنهم: زيد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وابن عباس وابن عمرو وغيرهم، وتقدم تخريج أحاديثهم. وأجاب بعضهم بأن حديث

طلق أثبت من حديث بسرة وقد أسند الطحاوى إلى ابن المدينى أنه قال: حديث ملازم بن عمرو أحسن من حديث بسرة، وعن عمرو بن على الفلاس أنه قال: حديث طلق عندنا أثبت من حديث بسرة. وفيه: أن الظاهر أن حديث بسرة هو الأثبت والأقوى والأرجح. قال البيهقى: يكفى فى ترجيح حديث بسرة على حديث طلق: أن حديث طلق لم يخرج به الشيخان، ولم يحتج بأحد رواه وحديث بسرة قد احتج بجميع رواه، كذا فى التلخيص. قال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير فى سبل السلام: حديث بسرة أرجح لكثرة من صححه ولكثرة شواهده، وقد اعترف بذلك بعض العلماء الحنفية حيث قال فى تعليقه على موطأ الإمام محمد: الإنصاف فى هذا البحث أنه إن احتج طريق الترجيح فى أحاديث النقض كثرة وقوة.. انتهى. وقال فى حاشيته على شرح الوقاية: إن أحاديث النقض أكثر وأقوى من أحاديث الرخصة.. انتهى. وأجاب بعضهم بأن حديث بسرة منسوخ بحديث طلق. وفيه: أن هذا دعوى من غير دليل بل الدليل يقتضى خلافه كما ستعرف عن قريب. وأجاب بعضهم بأن المراد بالوضوء فى حديث بسرة الوضوء اللغوى أو غسل اليد. وفيه: أن الواجب أن تحمل الألفاظ الشرعية على معانيها الشرعية. على أنه قد وقع فى حديث ابن عمر عند الدارقطنى فليتوضأ وضوء للصلاة. وقال بعضهم: إن حديث بسرة وحديث طلق تعارضاً فتساقطا، والأصل عدم النقض. وفيه: أن حديث بسرة هو أثبت وأقوى وأرجح من حديث طلق كما عرفت فيقدم عليه، ثم الظاهر أن حديث بسرة متأخر، وحديث طلق متقدم، فيجعل المتأخر ناسخاً، والمتقدم، منسوخاً كما ستعرف عن قريب. واحتج من قال بنقض الوضوء من مس الذكر بحديث بسرة المذكور فى الباب المتقدم وله شواهد كثيرة كما عرفت. وأجابوا عن حديث طلق: أولاً: بأنه ضعيف، وثانياً: فإنه منسوخ. قال الحازمى فى كتاب الاعتبار: قالوا: أما حديث طلق فلا يقاوم هذا الحديث يعنى حديث بسرة لأسباب منها: نكارة سنده وركاكة روايته. قال الشافعى فى القديم وزعم يعنى من خالفه أن قاضى الإمامة ومحمد بن جابر ذكرا عن قيس بن طلق عن أبيه عن النبى صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن لا وضوء منه. قال الشافعى: قد سألنا عن قيس فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا فيه قبول خبره، وقد عارضه من وصفنا نعتة ورجاحته فى الحديث وثبته. وأشار الشافعى إلى حديث أيوب بن عتبة قاضى الإمامة، ومحمد بن جابر السحيمى عن قيس بن طلق وقد مر حديثهما وأيوب بن عتبة ومحمد بن جابر ضعيفان عند أهل العلم بالحديث، وقد روى حديث طلق أيضاً ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس؛ إلا أن صاحبى الصحيح لم يحتج بشيء من روايتهما. ورواه أيضاً عكرمة بن عمار عن قيس عن النبى صلى الله عليه وسلم مرسلًا، وعكرمة أقوى من رواه عن قيس إلا أنه رواه منقطعاً. قالوا: وقد رويناه عن يحيى بن معين أنه قال: لقد أكثر الناس فى قيس بن طلق وأنه لا يحتج بحديثه. رويناه عن أبي حاتم أنه قال: سألت أبا زرعة عن هذا الحديث، فقال: قيس بن طلق ليس ممن تقوم به حجة، ووهناه ولم يثبتاه. قالوا: وحديث قيس بن طلق كما لم يخرج به صاحبى الصحيح لم يحتج أيضاً بشيء من رواياته ولا بروايات أكثر رواة حديثه فى غير هذا الحديث. وحديث بسرة وإن لم يخرج به اختلاف وقع فى سماع عروة من بسرة أو هو عن مروان عن بسرة فقد احتج بسائر رواة حديثها مروان فمن دونه. قالوا: فهذا وجه

رجحان حديثها على حديث قيس من طريق الإسناد كما أشار إليه الشافعي؛ لأن الرجحان إنما يقع بوجود شرائط الصحة والعدالة في حق هؤلاء الرواة دون من خالفهم.. انتهى كلام الحازمي. قلت: الراجح المعول عليه هو أن حديث بسرة وحديث طلق كلاهما صحيحان، لكن حديثها أصح وأثبت وأرجح من حديثه كما عرفت فيما تقدم. وأما القول بأن حديث طلق منسوخ، فاستدلوا عليه بأن حديث طلق متقدم وحديث بسرة متأخر. قال الحازمي في كتاب الاعتبار ص ٤٥ و ٤٦: الدليل على ذلك يعني النسخ من جهة التاريخ أن حديث طلق كان في أول الهجرة زمن كان النبي صلى الله عليه وسلم يبنى المسجد، وحديث بسرة وأبى هريرة وعبد الله بن عمرو كان بعد ذلك لتأخرهم في الإسلام. ثم روى الحازمي بإسناده عن طلق بن علي قال: قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم وهم يبنون المسجد فقال: يا يمامي، أنت أرفق بتخليط الطين، ولدغنتي عقرب فرقاني رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: كذا روى من هذا الوجه مختصراً وقد روى من وجه آخر أتم من هذا. وفيه ذكر الرخصة في مس الذكر، قالوا: إذا ثبت أن حديث طلق متقدم، وأحاديث المنع متأخرة وجب المصير إليها، وصح ادعاء النسخ في ذلك، ثم نظرنا هل نجد أمراً يؤكد ما صرنا إليه فوجدنا طلقاً روى حديثاً في المنع، فدلنا ذلك على صحة النقل في إثبات النسخ وأن طلقاً قد شاهد الحاليتين، وروى الناسخ والمنسوخ. ثم ذكر الحازمي بإسناده عن قيس بن طلق عن أبيه طلق بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من مس فرجه فليتوضأ». قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أيوب بن عتبة إلا حماد بن محمد، وهما عندي صحيحان يشبه أن يكون سمع الحديث الأول من النبي صلى الله عليه وسلم قبل هذا، ثم سمع هذا بعد فوافق حديث بسرة وأم حبيبة وأبى هريرة وزيد بن خالد الجهني وغيرهم ممن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الأمر بالوضوء من مس الذكر فسمع الناسخ والمنسوخ. ثم روى الحازمي بإسناده عن إسماعيل بن سعيد الكسائي الفقيه أنه قال: المذهب في ذلك عند من يرى الوضوء من ذلك يقولون: قد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء من مس الذكر من وجوه شتى فلا يرد ذلك بحديث ملازم بن عمرو وأيوب بن عتبة ولو كانت روايتهما مثبتة لكان في ذلك مقال لكثرة من روى بخلاف روايتهما ومع ذلك الاحتياط في ذلك أبلغ. ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد صحيح أنه نهى أن يمس الرجل ذكره يمينه، أفلا ترون أن الذكر لا يشبهه سائر الجسد؟ ولو كان ذلك بمنزلة الإبهام والأنف والأذن، وما هو منا كان لا بأس علينا أن نمسه بأيماننا، وكيف يشبه الذكر بما وصفوه من الإبهام وغيره ذلك، ولو كان ذلك شرعاً سوءاً؛ لكان سبيله في المس ما سميناه، ولكن هاهنا علة قد غابت عنا معرفتها ولعل ذلك أن تكون عقوبة لكي يترك الناس مس الذكر فنصير من ذلك إلى الاحتياط.. انتهى كلام الحازمي. قال ابن حبان في صحيحه: إن حديث طلق أوهم عالماً من الناس أنه معارض لحديث بسرة وليس كذلك؛ لأنه منسوخ؛ فإن طلق بن علي كان قدومه على النبي صلى الله عليه وسلم أول سنة من سني الهجرة حيث كان المسلمون يبنون مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة. ثم أخرجه بسنده إلى طلق بن علي، قال: وأبو هريرة إسلامه سنة سبع من الهجرة، فكان خبر أبي هريرة بعد خبر طلق لسبع سنين، وطلق بن علي رجع إلى بلده، ثم أخرج

عن طلق بن على قال: خرجنا وفداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة نفر خمسة من بنى حنيفة ورجلاً من بنى ابن ربيعة، حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعناه وصلينا معه، وأخبرنا أن بأرضنا بيعة لنا، واستوهبناه من فضل ظهوره، فقال: «اذهبوا بهذا الماء، فإذا قدمتم بلدكم فاكسروا بيعتكم، ثم انضحوا مكانها من هذا الماء، واتخذوا مكانها مسجداً». وفيه: حتى قدمنا بلدنا فعملنا الذى أمرنا، قال ابن حبان: فهذا بيان واضح أن طلق بن على رجع إلى بلده بعد قدومه، ثم لا يعلم له رجوع إلى المدينة بعد ذلك، فمن ادعى ذلك فليشته بسنة مصرحة، ولا سبيل له إلى ذلك.. انتهى كلام ابن حبان. قال بعض العلماء الحنفية فى شرحه لشرح الوقاية المسمى بالسعاية بعد ذكر كلام الحازمى المذكور ما لفظه: هذا تحقيق حقيق بالقبول؛ فإنه بعد إدارة النظر من الجانبين يتحقق أن أحاديث النقض أكثر وأقوى من أحاديث الرخصة، وأن أحاديث الرخصة متقدمة وهو وإن لم يكن متيقناً لجواز أن يكون حديث أبى هريرة وغيره من مراسيل الصحابة لكنه هو الظاهر فالأخذ بالنقض أحوط، وهو وإن كان مما يخالفه القياس من كل وجه لكن لا مجال بعد ورود الحديث. وأما كون أهل الصحابة كابن مسعود وابن عباس وعلى ونحوهم قائلين بالرخصة، فلا يقدر بعد ثبوت الآثار المرفوعة والعذر من قبلهم أنه قد بلغهم حديث طلق وأمثاله ولم يبلغهم ما ينسخه، ولو وصل لقالوا به، وهذا ليس بمستبعد؛ فقد ثبت انتساخ التطبيق فى الركوع عند جمع، ولم يبلغ ابن مسعود وحتى دام على ذلك مع كونه ملازماً للرسول عليه الصلاة والسلام.. انتهى كلامه. قلت: الأمر عندى كما قال صاحب السعاية، والله تعالى أعلم.

قوله: «وهذا الحديث أحسن شيء روى فى هذا الباب» وأخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان والطبرانى وابن حزم، وقال ابن المدينى: هو أحسن من حديث بسرة، وضعفه الشافعى وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطنى والبيهقى وابن الجوزى، وادعى فيه النسخ ابن حبان والطبرانى وابن العربى والحازمى وآخرون، كذا فى التلخيص، قلت: تقدم كلام الحازمى وابن حبان.

قوله: «وقد تكلم بعض أهل الحديث فى محمد بن جابر وأيوب بن عتبة» قال الخزرجى فى الخلاصة فى ترجمة محمد بن جابر: ضعفه ابن معين، وقال الفلاس: صدوق متروك الحديث، وقال الحافظ فى التقریب: صدوق ذهب كتبه فساء حفظه وخلط كثيراً وعمى فصار يلقي، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة.. انتهى. وقال الحافظ فى ترجمة أيوب بن عتبة: ضعيف، وقال الذهبى فى الميزان فى ترجمته: ضعفه أحمد، وقال مرة: ثقة لا يقيم حديث يحيى، وقال ابن معين: ليس بالقوى، وقال البخارى: هو عندهم لين، وقال أبو حاتم: أما كتبه فصحيحة، ولكن يحدث من حفظه فيغلط، وقال ابن عدى: مع ضعفه يكتب حديثه. وقال النسائى: مضطرب الحديث.. انتهى. ورواية محمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه أخرجه أبو داود وابن ماجه.

(٦٣) بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ [٦٣ - ت ٦٣]

٨٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَهَنَادٌ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مَيْعٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ وَأَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ بَعْضِ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هِيَ إِلَّا أَنْتِ؟ قَالَ: فَضَحِكَتْ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالُوا: لَيْسَ فِي الْقُبْلَةِ وَضُوءٌ. وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: فِي الْقُبْلَةِ وَضُوءٌ، وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ. وَإِنَّمَا تَرَكَ أَصْحَابُنَا حَدِيثَ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا؛ لَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ عِنْدَهُمْ لِحَالِ الْإِسْنَادِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرَ الْعَطَّارَ الْبَصْرِيَّ يَذْكُرُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: ضَعَّفَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ هَذَا الْحَدِيثَ جِدًّا، وَقَالَ: هُوَ شَبِيهُ لَا شَيْءَ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ.

وَقَالَ: حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عُرْوَةَ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَهَا، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، وَهَذَا لَا يَصِحُّ أَيْضًا، وَلَا نَعْرِفُ لِإِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ سَمَاعًا مِنْ عَائِشَةَ. وَلَيْسَ يَصِحُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ.

قَوْلُهُ: «عَنْ عُرْوَةَ» قَالَ: الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ: لَمْ يَنْسَبِ التِّرْمِذِيُّ عُرْوَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَصْلًا، وَأَمَّا ابْنُ مَاجَهَ فَإِنَّهُ نَسَبَهُ فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثَنَا وَكِيعٌ ثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ فَذَكَرَهُ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَرِجَالُ هَذَا السَّنَدِ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ. وَانْتَهَى، وَكَذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ، وَقَالَ: وَأَيْضًا فَالسُّؤَالُ الَّذِي فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ؛ لِأَنَّ الْمَزْنَى لَا يَجْسُرُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ الْكَلَامَ لِعَائِشَةَ. انْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ، وَأَرَادَ

بالسؤال الذى فى رواية أبى داود قوله: من هى إلا أنت؟ وهذا السؤال موجود فى رواية الترمذى أيضاً.

قوله: «قبل: بعض نسائه» أى: بعض أزواجه «ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ» أى: فصلى بالوضوء السابق ولم يتوضأ وضوءاً جديداً من التقبيل، وفيه دليل على أن مس المرأة لا ينقض الوضوء.

قوله: «قد روى نحو هذا عن غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم، وهو قول سفیان الثورى وأهل الكوفة قالوا: ليس فى القبلة وضوء» وإليه ذهب على وابن عباس وعطاء وطاوس وأبو حنيفة، واستدل لهم بحديث عائشة المذكور فى الباب، وهو حديث ضعيف لكنه مروي من طرق يقوى بعضها بعضاً، وبحديث أبى سلمة عن عائشة قالت: كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاى فى قبلته، فإذا سجد غمزنى فقبضت رجلى، فإذا قام بسطتها، والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح، أخرجه البخارى ومسلم. وفى لفظ: فإذا أراد أن يسجد غمز رجلى فضممتها إلى ثم سجد، وبحديثها قالت: إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلى وأنى لمعتضة بين يديه اعتراض الجنابة، حتى إذا أراد أن يوتر مسنى برجله، أخرجه النسائى. قال الحافظ فى التلخيص: إسناده صحيح، وقال الزيلعى: إسناده على شرط الصحيح، وبحديثها قالت: فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش، فالتمسته، فوضعت يدي على باطن قدميه وهو فى المسجد وهما منصوبتان، الحديث أخرجه مسلم والترمذى «وقال مالك ابن أنس والأوزاعى والشافعى وأحمد وإسحاق: فى القبلة وضوء، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين» وإلى ذلك ذهب ابن مسعود وابن عمر والزهرى، واستدل هؤلاء بقوله تعالى: ﴿أَوْ لَا مَسْتَمِ الْمَوْتِ﴾ [النساء: ٤٣] وقالوا: هذه الآية صرحت بأن اللبس من جملة الأحداث الموجبة للوضوء، وهو حقيقة فى لمس اليد، ويؤيد بقاؤه على معناه الحقيقى قراءة «أو لمستم» فإنها ظاهرة فى مجرد اللبس من دون جماع، روى البيهقى عن أبى عبيدة وطارق بن شهاب عن عبد الله قال: قوله: ﴿أَوْ لَا مَسْتَمِ الْمَوْتِ﴾ قول معناه ما دون الجماع، قال البيهقى: هذا إسناده موصول صحيح، وروى مالك فى الموطأ عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: قبله الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة، فمن قبل امرأته أو جسها بيده فعليه الوضوء. وقد أوجب عن هذا بأنه لا كلام فى أن حقيقة الملامسة واللمس هو الجنس باليد لكن المراد فى الآية المجاز وهو الجماع لوجود القرينة، وهى أحاديث عائشة المذكورة التى استدل بها القائلون بأن القبلة ليس فيها وضوء، وقد صرح ابن عباس رضى الله عنهما الذى علمه الله تأويل كتابه واستحباب فيه دعوة رسوله بأن اللبس المذكور فى الآية هو الجماع، وقد تقرر أن تفسيره أرجح من تفسير غيره لتلك المزية، وكذلك صرح على رضى الله عنه أيضاً، قال الحافظ عماد الدين فى تفسيره: اختلف المفسرون والأئمة فى معنى ذلك على قولين: أحدهما: أن ذلك كناية عن الجماع لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا تَمْسُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧] الآية وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ الآية

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو سعيد الأشج ثنا وكيع عن سقيان عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ قال: الجماع، وروى عن علي وأبي بن كعب ومجاهد وطاوس والحسن وعبيد بن عمير وسعيد بن جبير والشعبي وقتادة ومقاتل بن حيان نحو ذلك وقال ابن جرير: حدثني حميد بن مسعدة ثنا يزيد بن زريع ثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال: ذكروا اللمس، فقال ناس من الموالى: ليس بالجماع، وقال ناس من العرب: اللمس الجماع، قال: فلقيت ابن عباس فقلت له: إن ناساً من الموالى والعرب اختلفوا في اللمس فقالت الموالى: ليس بالجماع، وقالت العرب: الجماع، قال: فمن أى: الفريقين كنت؟ قلت: كنت من الموالى، قال: غلب فريق الموالى؛ إن اللمس والمس والمباشرة الجماع، ولكن الله يكتنى ما شاء بما شاء، إلى أن قال وقد صح من غير وجه عن عبد الله بن عباس أنه قال ذلك ثم قال ابن جرير: وقال آخرون عنى الله تعالى بذلك كل من لمس بيد أو بغيرها من أعضاء الإنسان وأوجب الوضوء على كل من مس بشيء من جسده شيئاً من جسدها، ثم أورد أثر عبد الله بن مسعود وابن عمر وأقوال جماعة من التابعين فى أن القبلة من المس وفيها الوضوء، ثم قال: والقول بوجود الوضوء من المس هو قول الشافعى وأصحابه ومالك والمشهور عن أحمد بن حنبل، ثم قال ابن جرير: وأولى القولين فى ذلك بالصواب قول من قال: عنى الله بقوله: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ الجماع دون غيره من معانى اللمس لصحة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قبل بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ.. انتهى. قلت: قول من قال إن مس المرأة لا ينقض الوضوء هو الأقوى والأرجح عندي، والله تعالى أعلم.

قوله: «وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فى هذا لأنه لا

يصح عندهم لخال الإسناد» فهو ضعيف، لكن قال الشوكانى فى النيل: الضعيف منجبر بكثرة رواياته وبحديث لمس عائشة لبطن قدم النبي صلى الله عليه وسلم، والاعتذار عن حديث عائشة فى لمسها لقدمه صلى الله عليه وسلم بما ذكره ابن حجر فى الفتح من أن اللمس يحتمل أنه كان بجائل أو على أن ذلك خاص به تكلف ومخالفة للظاهر.. انتهى كلامه، والمراد من قوله: أصحابنا أهل الحديث. قال الشيخ سراج أحمد السرهندي فى شرح الترمذى ما لفظه: وجزاين نيسن له ترك كردند أصحاب ما أهل حديث حديث عائشة... إلخ، وقال أبو الطيب السندى فى شرح الترمذى: قوله وإنما ترك أصحابنا أى: من أهل الحديث أو من الشافعية؛ كذا قال بعض العلماء، لكن الظاهر هو الأول.. انتهى، قلت: بل هو المتعين وقد تقدم ما يتعلق بقوله أصحابنا فى المقدمة «قال: وسمعت أبا بكر العطار البصرى» اسمه أحمد بن محمد بن إبراهيم، صدوق من الحادية عشرة، كذا فى التريب «وقال: هو شبه لا شيء» يعنى أنه ضعيف، والحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه «وقال: حبيب بن أبى ثابت لم يسمع من عروة» قال ابن أبى حاتم فى كتاب المراسيل: ذكر أبى عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين قال: لم يسمع حبيب بن أبى ثابت من عروة، وكذلك قال أحمد: لم يسمع من عروة.. انتهى. «وقد روى عن إبراهيم التيمى عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قبلها ولم يتوضأ» أخرجه أبو داود والنسائى «وهذا لا يصح أيضاً ولا يعرف لإبراهيم التيمى سماعاً من عائشة» قال الدارقطنى فى سننه بعد رواية حديث إبراهيم التيمى عن

عائشة: وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة ولا من حفصة، ولا أدرك زمانهما، وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام عن الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة فوصل إسناده، واختلف عنه في لفظه، فقال عثمان بن أبي شيبة عنه بهذا الإسناد: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم، وقال عنه غير عثمان: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل ولا يتوضأ، والله أعلم.. انتهى «وليس يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء»
 أى: في باب ترك الوضوء من القبلة، لكن حديث الباب مروي من طرق كثيرة فالضعف منجبر بكثرة الطرق، ويؤيده أحاديث عائشة الأخرى كما قد عرفت. واعلم أن القائلين بانتقاض الوضوء من القبلة ولمس المرأة اختلفوا في اشتراط وجود اللذة وعدمه، قال الزرقاني في شرح الموطأ: لم يشترط الشافعي وجود اللذة لظاهر قول ابن عمر وابن مسعود وعمر والآية، وللإجماع على وجوب الغسل على المستكرهه والنائمة بالتقاء الختانين وإن لم تقع لذة، واشترط مالك اللذة أو وجودها عند اللمس وهو أصح، لأنه لم يأت في الملامسة إلا قولان: الجماع وما دونه، ومن قال بالثاني إنما أراد ما دونه مما ليس بجماع، ولم يرد اللطمة ولا قبلة الرجل ابنته، ولا اللمس بلا شهوة فلم يبق إلا ما وقعت به اللذة؛ إذ لا خلاف أن من لطم امرأته أو داوى جرحها لا وضوء عليه، فكذلك من لمس ولم يلد، كذا قال ابن عبد البر، وفيه نظر، فذهب الشافعي أن مس المرأة بلطمها أو مداواة جرحها ناقض للوضوء، فإن أراد نفى الخلاف في مذهبه، لم يتم الدليل؛ لأنه من جملة محمل النزاع.. انتهى كلام الزرقاني.

(٦٤) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْقِيَاءِ وَالرُّغَافِ [م ٦٤ - ت ٦٤]

٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَبِي السَّفَرِ - وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ -
 وَإِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ،
 حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو
 الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَخْزُومِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي
 الدَّرْدَاءِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاءَ فَأَفْطَرَ، فَتَوَضَّأَ، فَلَقِيتُ ثَوْبَانَ فِي مَسْجِدِ
 دِمَشْقَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: صَدَقَ، أَنَا صَبَّيْتُ لَهُ وَضُوءَهُ.
 قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَالَ إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ: مَعْدَانُ بْنُ طَلْحَةَ.
 قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَابْنُ أَبِي طَلْحَةَ أَصَحُّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَأَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ التَّابِعِينَ الْوُضُوءَ مِنَ الْقِيءِ وَالرُّعَافِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ فِي الْقِيءِ وَالرُّعَافِ وَُضُوءٌ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ.
وَقَدْ جَوَّدَ حُسَيْنُ الْمُعَلَّمُ هَذَا الْحَدِيثَ.

وَحَدِيثُ حُسَيْنٍ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَرَوَى مَعْمَرٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ فَأَخْطَأَ فِيهِ، فَقَالَ: عَنْ يَعِيشَ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْأَوْزَاعِيَّ، وَقَالَ: عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، وَإِنَّمَا هُوَ: مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ.

قوله: «باب ما جاء في الوضوء من القيء والرعاف» بضم الراء الدم الذى يخرج من الأنف، وأيضاً الدم بعينه، كذا فى القاموس.

قوله: «حدثنا أبو عبيدة بن أبي السفر» اسمه أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي السفر بفتح السين والفاء سعيد بن محمد الكوفى، روى عن عبد الله بن نمير وأبى أسامة وعبد الصمد بن عبد الوارث وغيرهم، وعنه: الترمذى والنسائى وابن ماجه، قال أبو حاتم: شيخ مات سنة ٢٥٨ ثمان وخمسين ومائتين، كذا فى الخلاصة، وقال فى التقريب: صدوق يهم «وإسحاق بن منصور» بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمى المروزى، ثقة ثبت من الحادية عشرة، كذا فى التقريب، وقال فى الخلاصة: هو أحد الأئمة المتسكين بالسنة صاحب مسائل الإمامين أحمد وإسحاق، رحال جوال واسع العلم، عن ابن عيينة والنضر بن شميل وخلق، وعنه: البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وقال: ثقة ثبت مات سنة ٢٥١ إحدى وخمسين ومائتين «قال أبو عبيدة: ثنا، وقال إسحاق: أنا عبد الصمد بن عبد الوارث» يعنى قال أبو عبيدة فى روايته: ثنا عبد الصمد بلفظ التحديث، وقال إسحاق فى روايته: أنا عبد الصمد بلفظ الإخبار، وعبد الصمد ابن عبد الوارث هذا هو ابن سعيد العنبرى التنورى أبو سهل البصرى الحافظ، صدوق ثبت فى شعبة، من التاسعة مات سنة ٢٠٧ سبع ومائتين. «قال: حدثنى أبى» هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان التميمى العنبرى قال النسائى: ثقة ثبت، وقال الحافظ الذهبى: أجمع المسلمون على الاحتجاج به، قال ابن سعد: توفى سنة ١٨٠ سنة ثمانين ومائة «عن حسين المعلم» هو الحسين بن ذكوان المعلم المكتب العوذى البصرى، ثقة ربما وهم، قاله الحافظ «عن يعيش بن الوليد المخزومى» الأموى المعيطى روى عن أبيه ومعاوية، وعنه: يحيى بن أبى كثير والأوزاعى، وثقه النسائى «عن أبيه» هو الوليد بن هشام بن معاوية بن عقبة بن أبى معيط بالتصغير الأموى أبو يعيش

المعيطي، ثقة من السادسة. «عن معدان بن أبي طلحة» ويقال: ابن طلحة اليعمرى شامي، ثقة، قاله الحافظ.

قوله: «قاء فتوضاً» قال أبو الطيب السندی فی شرح الترمذی: الفاء تدل على أن الوضوء كان مرتباً على القيء وبسببه وهو المطلوب، فتكون هي للسببية فيندفع به ما أجاب به القائلون بعدم النقض من أنه لا دلالة في الحديث على أن القيء ناقض للوضوء لجواز أن يكون الوضوء بعد القيء على وجه الاستحباب أو على وجه الاتفاق.. انتهى. قلت: قوله: قاء فتوضاً، ليس نصاً صريحاً في أن القيء ناقض للوضوء لاحتمال أن تكون الفاء للتعقيب من دون أن تكون للسببية، قال الطحاوي في شرح الآثار: وليس في هذين الحديثين، يعني في حديث أبي الدرداء وثوبان بلفظ قاء فأفطر، دلالة على أن القيء كان مفطراً له إنما فيه قاء فأفطر بعد ذلك.. انتهى. «فلقيت ثوبان» قاله معدان بن أبي طلحة «فذكرت ذلك له» أي: فذكرت لثوبان أن أبا الدرداء حدثني: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فتوضاً «فقال» أي: ثوبان «صدق» أي: أبو الدرداء «أنا صبيت له» صلى الله عليه وسلم «وضوءه» بفتح الواو أي: ماء وضوئه.

قوله: «وقال إسحاق بن منصور: معدان بن طلحة» بحذف لفظ أبي «وابن أبي طلحة أصح» بزيادة لفظ أبي كما في رواية أبي عبيدة.

قوله: «وقد رأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من التابعين؛ الوضوء من القيء والرفاء، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق» وهو قول الزهري وعلقمة والأسود وعامر الشعبي وعروة بن الزبير والنخعي وقتادة والحكم بن عيينة وحماد والثوري والحسن بن صالح بن حي وعبيد الله بن الحسين والأوزاعي، كذا ذكره ابن عبد البر. واستدل لهم بحديث الباب. قلت: الاستدلال بحديث الباب موقوف على أمرين. الأول: أن تكون الفاء في فتوضاً للسببية، وهو ممنوع كما عرفت. والثاني: أن يكون لفظ فتوضاً بعد لفظ: قاء، محفوظاً وهو محل تأمل؛ فإنه روى أبو داود هذا الحديث بلفظ: قاء فأفطر، وبهذا اللفظ ذكر الترمذی فی کتاب الصیام حيث قال: وروى عن أبي الدرداء وثوبان وفضالة بن عبيد: أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر، قال: وإنما معنى هذا الحديث: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان صائماً فقاء فضعف، فأفطر لذلك. هكذا روى في بعض الحديث مفسراً.. انتهى. وأورده الشيخ ولي الدين محمد بن عبد الله في المشكاة بلفظ: قاء فأفطر، وقال: رواه أبو داود والترمذی والدارمی.. انتهى. وأورده الحافظ في التلخيص بهذا اللفظ حيث قال: حديث أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر، رواه أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منده والحاكم من حديث معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر، قال معدان: فلقيت ثوبان في مسجد دمشق... إلخ، ورواه الطحاوي بهذا اللفظ في شرح الآثار، فمن يروم الاستدلال بحديث الباب على أن القيء ناقض للوضوء لا بد له من أن يثبت أن لفظ: توضاً بعد لفظ: قاء، محفوظ، فما لم يثبت هذان الأمران لا يتم الاستدلال. واستدل: لهم أيضاً بحديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال: «من أصابه قيء، أو رعاف، أو قلنس، أو مذى، فليصرف فليتوضأ، ثم لين على صلاته»، وهو في ذلك لا يتكلم، أخرجه ابن ماجه. قلت: هذا حديث ضعيف؛ فإنه من رواية إسماعيل بن عياش عن ابن جريج وهو حجازي ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة، ثم الصواب أنه مرسل. واستدل لهم أيضاً بأحاديث أخرى ذكرها الزيلعي في نصب الراية والحافظ في الدراية وكلها ضعيفة لا يصلح واحد منها للاستدلال، من شاء الوقوف عليها وعلى ما فيها من الكلام فليرجع إلى هذين الكتابين، قال النووي في الخلاصة: ليس في نقض الوضوء وعدم نقضه بالدم والقيء والضحك في الصلاة حديث صحيح.. انتهى، كذا في نصب الراية ص ٢٣ «وقال بعض أهل العلم: ليس في القيء والرعاف وضوء، وهو قول مالك والشافعي» فعند مالك: لا يتوضأ من رعاف ولا قيء ولا قيح يسيل من الجسد، ولا يجب الوضوء إلا من حدث يخرج من ذكر أو دبر وقيل: ومن نوم، وعليه جماعة أصحابه، وكذلك الدم عنده يخرج من الدبر لا وضوء فيه؛ لأنه يشترط الخروج المعتاد، وقول الشافعي في الرعاف وسائر الدماء الخارجة كقوله: إلا ما يخرج من المخرجين سواء كان دماً أو حصاة أو دوداً أو غير ذلك، ومن كان لا يرى في الدماء الخارجة من غير المخرجين الوضوء طاوس ويحيى بن سعيد الأنصاري وربيع بن عبد الرحمن وأبو ثور، كذا قال ابن عبد البر في الاستذكار، وقال البخاري في صحيحه: وقال الحسن: ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم، وقال طاوس ومحمد بن علي وعطاء وأهل الحجاز: ليس في الدم وضوء.. انتهى. قال الحافظ في الفتح: قوله: وأهل الحجاز، هو من عطف العام على الخاص، لأن الثلاثة المذكورين قيل حجازيون، وقد رواه عبد الرزاق من طريق أبي هريرة وسعيد بن جبير، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر وسعيد بن المسيب، وأخرجه إسماعيل القاضي من طريق أبي الزناد عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وهو قول مالك والشافعي. قال: وقد صح أن عمر صلى وجرحه يتعب.. انتهى كلام الحافظ. قلت: أثر عمر هذا رواه مالك في الموطأ وفيه: فصلى عمر وجرحه يتعب دماً. قال الزرقاني بثلاثة ثم عين مفتوحة، قال ابن الأثير: أي: يجري.. انتهى. واحتج لمالك والشافعي ومن تبعهما بما في صحيح البخاري تعليقاً عن جابر: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم فزفه الدم فركع وسجد ومضى في صلاته.. انتهى. أجاب عنه الشيخ عبد الحق الدهلوي في اللمعات بأنه إنما ينتهض حجة إذا ثبت اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة ذلك الرجل، وقال الخطابي: ولست أدري كيف يصح الاستدلال والدم إذا سال أصاب بدنه وربما أصاب ثيابه، ومع إصابة شيء من ذلك لا تصح صلاة إلا أن يقال: إن الدم كان في غزوة ذات الجرح على سبيل الدفق حتى لم يصب شيئاً من ظاهر بدنه وإن كان كذلك فهو أمر عجب، كذا ذكره الشمني.. انتهى كلام الشيخ. قلت: حديث جابر المذكور صحيح، قال الحافظ في فتح الباري: أخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم.. انتهى، والظاهر هو اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة ذلك الرجل؛ فإن صلاته تلك كانت في حالة الحراسة بأمر النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر العلامة العيني حديث جابر هذا في شرح الهداية من رواية سنن أبي داود وصحيح ابن حبان. والدارقطني والبيهقي. قال: وزاد فبلغ ذلك

رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا لهما، قال: ولم يأمره بالوضوء ولا بإعادة الصلاة.. انتهى، فإن كان الأمر كما قال العيني، فاطلاعه صلى الله عليه وسلم على صلاة ذلك الرجل ثابت، وأما قول الخطابي: ولست أدري كيف يصح الاستدلال... إلخ فقال الحافظ ابن حجر بعد ذكره: ويحتمل أن يكون الدم أصاب الثوب فقط فزعه، ولم يسلم على جسمه إلا قدر يسير معفو عنه، ثم الحجة قائمة به على كون خروج الدم لا ينقض، ولم يظهر الجواب عن كون الدم أصابه.. انتهى. وأجاب هؤلاء عما تمسك به الأولون بأن حديث أبي الدرداء المذكور في الباب بلفظ: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر، ليس بنص صريح في أن القيء ناقض للوضوء كما عرفت، ثم هو مروى بهذا اللفظ وقد روى بلفظ: قاء فأفطر، قال الشوكاني في النيل: الحديث عند أحمد وأصحاب السنن الثلاث وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي والطبراني وابن منده والحاكم بلفظ: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر، قال معदान: فلقيت ثوبان في مسجد دمشق، الحديث، وبأن حديث عائشة المذكور ضعيف لا يصلح للاحتجاج؛ فإنه من رواية إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج وهو حجازي ورواية إسماعيل عن الحجازيين ضعيفة.

قوله: «وحديث حسين أصح شيء في هذا الباب» قال ابن منده: إسناده صحيح متصل وتركه الشيخان لاختلاف في سنده، قال الترمذي: جوده حسين، وكذا قال أحمد، وفيه اختلاف كثير ذكره الطبراني وغيره، كذا في النيل.

(٦٥) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ بِالنَّبِيِّ [٦٥م - ٦٥ت]

٨٨ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي فَزَّارَةَ، عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: سَأَلَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا فِي إِدَاوَتِكَ؟» فَقُلْتُ: نَبِيذٌ، فَقَالَ: «تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ، وَمَاءٌ طَهُورٌ» قَالَ: فَتَوَضَّأَ مِنْهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَإِنَّمَا رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَأَبُو زَيْدٍ رَجُلٌ مَجْهُولٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ لَا تُعْرَفُ لَهُ رِوَايَةٌ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ. وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْوُضُوءَ بِالنَّبِيِّذِ، مِنْهُمْ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَتَوَضَّأُ بِالنَّبِيِّذِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ. وَقَالَ إِسْحَقُ: إِنْ ابْتُلِيَ رَجُلٌ بِهَذَا فَتَوَضَّأَ بِالنَّبِيِّذِ وَتَيَمَّمَ أَحَبُّ إِلَيَّ.

(٨٨) حديث ضعيف، في إسناده مجهول لا تعرف له رواية إلا هذا الحديث، والخبر منكر مخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وقد أخرجه: أبو داود (٨٤)، وابن ماجه (٣٨٤).

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَوْلُ مَنْ يَقُولُ: لَا يَتَوَضَّأُ بِالنَّبِيذِ أَقْرَبُ إِلَى الْكِتَابِ وَأَشْبَهُهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾.

قوله: «باب الوضوء بالنبيذ» بفتح النون وكسر الباء، ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير. نبذت التمر والعنب: إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً، وأنبذته اتخذته نبيذاً سواء كان مسكراً أم لا، ويقال للخمر المعتصر من العنب: نبيذ، كما يقال للنبيذ: خمر، قاله ابن الأثير في النهاية.

قوله: «نا شريك» هو شريك بن عبد الله النخعي الكوفي «عن أبي فزارة» اسمه راشد بن كيسان الكوفي، ثقة من الخامسة «عن أبي زيد» مجهول ليس يدرى من هو ولا يعرف أبوه ولا بلده.

قوله: «سألني النبي صلى الله عليه وسلم ما في إداوتك» بكسر الهمزة إناء صغير من جلد يتخذ للماء، وفي رواية أبي داود: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجن: «ما في إداوتك؟» «فقال» أي: النبي صلى الله عليه وسلم «تمرة طيبة، وماء طهور» بفتح الطاء أي: النبيذ ليس إلا تمر وهى طيبة، وماء وهو طهور، فليس فيه ما يمنع التوضؤ.

قوله: «وإنما روى هذا الحديث عن أبي زيد عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث» قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية: قال ابن حبان في كتاب الضعفاء: أبو زيد شيخ يروى عن ابن مسعود ليس يدرى من هو ولا أبوه ولا بلده ومن كان بهذا النعت. ثم لم يروا إلا خيراً واحداً خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس استحق مجانبته ما رواه.. انتهى. وقال ابن أبي حاتم في كتابه العلل: سمعت أبا زرعة يقول: حديث أبي فزارة بالنبيذ ليس بصحيح، وأبو زيد مجهول، وذكر ابن عدى عن البخارى قال: أبو زيد الذى روى حديث ابن مسعود فى الوضوء بالنبيذ مجهول لا يعرف بصحبة عبد الله، ولا يصح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو خلاف القرآن.. انتهى. قال القارى فى المرقاة: قال السيد جمال: أجمع المحدثون على أن هذا الحديث ضعيف.. انتهى. وقال الحافظ فى فتح البارى: هذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه.. انتهى. وقال الطحاوى فى معانى الآثار: إن حديث ابن مسعود روى من طرق لا تقوم بمثلها حجة.. انتهى. والحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه.

قوله: «وقد رأى بعض أهل العلم الوضوء بالنبيذ منهم سفيان وغيره» ومنهم أبو حنيفة، قال فى شرح الوقاية: فإن عدم الماء إلا نبيذ التمر، قال أبو حنيفة بالوضوء به فقط، وأبو يوسف بالتيمم فحسب، ومحمد بهما.. انتهى. واستدل لهم بحديث عبد الله بن مسعود المذكور فى الباب، وقد عرفت أنه ضعيف لا يصلح للاحتجاج. وروى أن الإمام أبا حنيفة رجع إلى قول أبي يوسف. قال القارى فى المرقاة: وفى خزانة الأكمال قال: التوضؤ بنبيذ التمر جائز من بين سائر الأشربة عند عدم الماء، ويتيمم معه عند أبي حنيفة، وبه أخذ محمد، وفى رواية عنه: يتوضأ ولا يتيمم، وفى رواية: يتيمم ولا يتوضأ، وبه أخذ أبو يوسف، وروى نوح الجامع أن أبا حنيفة رجع إلى هذا

القول.. انتهى. وقال العيني فى شرح البخارى ص ٩٤٨ ج ١ ما لفظه: وفى أحكام القرآن لأبى بكر الرازى عن أبى حنيفة فى ذلك ثلاث روايات: **إحداها**: يتوضأ به ويشترط فيه النية، ولا يتيمم، وهذه هى المشهورة. وقال قاضى خان: هو قوله الأول وبه قال زفر، **والثانية**: يتيمم ولا يتوضأ رواها عنه نوح ابن أبى مريم وأسد بن عمر والحسن بن زياد. قال قاضى خان: وهو الصحيح عنه والذى رجع إليها، وبها قال أبو يوسف وأكثر العلماء واختار الطحاوى هذا. **والثالثة**: روى عنه الجمع بينهما وهذا قول محمد.. انتهى. **«وقال بعض أهل العلم: لا يتوضأ بالنيذ، وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق»** وبه قال أكثر العلماء وجمهورهم. ودليلهم: أن النيذ ليس بماء، وقال الله تعالى: **﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا﴾** وأجابوا عن حديث الباب بأنه ضعيف لا يصلح للاحتجاج، وضعف الطحاوى أيضاً حديث عبد الله بن مسعود، واختار أنه لا يجوز بالنيذ الوضوء فى سفر ولا فى حضر. وقال: إن حديث ابن مسعود روى من طرق لا تقوم بمثلها حجة، وقد قال عبد الله بن مسعود: إني لم أكن ليلة الجن مع النبي صلى الله عليه وسلم ووددت أنى كنت معه. وسئل أبو عبيدة: هل كان أبوك ليلة الجن مع النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: لا. مع أن فيه انقطاعاً؛ لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ولم نعتبر فيه اتصالاً ولا انقطاعاً ولكننا احتجنا بكلام أبى عبيدة؛ لأن مثله فى تقدمه فى العلم ومكانه من أمره لا يخفى عليه مثل هذا فجعلنا قوله حجة فيه.. انتهى **«وقول من يقول: لا يتوضأ بالنيذ أقرب إلى الكتاب وأشبهه لأن الله تعالى قال: ﴿فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا﴾»** أى: والنيذ ليس بماء. قال ابن العربى فى العارضة: والماء يكون فى تصفيته ولونه وطعمه فإذا خرج عن إحداها لم يكن ماء. وقال: فلم يجعل بين الماء والتيمم واسطة، وهذه زيادة على ما فى كتاب الله عز وجل، والزيادة عندهم على النص نسخ، ونسخ القرآن عندهم لا يجوز إلا بقرآن مثله أو بخبر متواتر، ولا ينسخ الخبر الواحد إذا صح، فكيف إذا كان ضعيفاً مطعوناً فيه؟!.. انتهى.

تنبيه: قال صاحب العرف الشذى: وأما قول: إنه يلزم الزيادة على القاطع بخبر الواحد؛ فالجواب: أنه وإن كان الماء المنيذ مقيدا فى بادئ الرأى إلا أن العرب يستعملون النيذ موضع الماء المطلق فلم يكن على طريق التفكه بل يكون مثل الماء المخلوط بالثلج المستعمل فى زماننا؛ فإنه لا يقول أحد بأنه ماء مقيد.. انتهى. قلت: هذا الجواب واهٍ جداً؛ فإن النيذ لو كان مثل الماء المخلوط بالثلج، لم يقع الاختلاف فى جواز التوضؤ به عند عدم الماء، بل يجوز الوضوء به عند وجود الماء أيضاً، كما يجوز الوضوء بالماء المخلوط بالثلج عند وجود الماء الخالص بالاتفاق. والعجب كل العجب أنه كيف تفوه بأن النيذ: مثل الماء المخلوط بالثلج، ومعلوم أن الثلج نوع من أنواع من المياه الصرفة؛ فالماء المخلوط به ماء صرف، وأما النيذ فليس بماء صرف بل هو ماء اختلط به أجزاء ما ألقى فيه من التمر وغيره وصار طعمه حلواً بحيث زال عنه اسم الماء، ألا ترى أنه وقع فى بعض الروايات أنه صلى الله عليه وسلم سأل ابن مسعود: **«هل معك ماء؟»** فقال: لا، مع أنه كان معه النيذ؟ قال الزيلعى فى نصب الراية: إنه عليه السلام قال: **«هل معك ماء؟»** قال: لا، فدل على أن الماء استحال فى التمر حتى سلب عنه اسم الماء، وإلا لما صح نفيه عنه.. انتهى، وأما قوله: إن العرب

يستعملون النبيذ موضع المطلق... إلخ فلا يجدى نفعاً فإن باستعمالهم شيئاً غير الماء مكان الماء المطلق لا يكون ذلك الشيء عند الشرع ماء مطلقاً وفى حكمه. واعلم أن هذا الإشكال الذى ذكره القاضى أبو بكر بن العربى عسير جداً على الحنفية لا يمكن منهم دفعه ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً، وأما ما قيل من أن حديث النبيذ مشهور يزداد بمثله على الكتاب؛ فهو مما لا يلتفت إليه؛ فإن شراح الهداية قد بينوا أن هذا الحديث ليس مشهوراً بالشهرة الاصطلاحية التى تجور به الزيادة، نعم له شهرة عرفية ولغوية كما ذكره صاحب السعاية، وقال الزيلعى فى نصب الراية: أما كونه مشهوراً: فليس يريد الاصطلاحى.. انتهى. وأما قول صاحب بذل المجهود: قال به جماعة من كبار الصحابة منهم: على وابن مسعود وابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم، فتبين أن الحديث ورد مورد الشهرة والاستفاضة حيث عمل به الصحابة وتلقوه بالقبول، ومثله مما ينسخ به الكتاب. فمبنى على قلة اطلاعه؛ فإنه لم يثبت بسند صحيح عن أحد من الصحابة التوضؤ بالنبيذ، قال الحافظ فى الدراية: قوله: والحديث مشهور عمل به الصحابة: أما الشهرة: فليست الاصطلاحية؛ وإنما يريد شهرته بين الناس، وأما عمل الصحابة: فلم يثبت عن أحد منهم؛ فقد أخرج الدارقطنى ذلك من وجهين ضعيفين عن على، ومن وجه آخر أضعف منهما عن ابن عباس، ومن طريق أخرى عن ابن عباس مرفوعاً: «إذا لم يجد أحدكم ماء ووجد النبيذ، فليتوضأ به» وأخرجه من وجه آخر نحوه وقال: الصواب موقوف على عكرمة، قال البيهقى: رواه هقل والوليد عن الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن عكرمة من قوله: وكذا قال شيبان وعلى بن المبارك عن يحيى.. انتهى.

(٦٦) بَاب فِي الْمَضْمُضَةِ مِنَ اللَّبَنِ [٦٦م - ٦٦ت]

٨٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرِبَ لَبَنًا فَدَعَا بِمَاءٍ فَمَضْمَضَ، وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسْمًا».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ وَأُمِّ سَلَمَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَضْمُضَةَ مِنَ اللَّبَنِ، وَهَذَا عِنْدَنَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ، وَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمُ الْمَضْمُضَةَ مِنَ اللَّبَنِ.

(٨٩) حديث صحيح، وأخرجه: البخارى (٢١١) ومسلم (٣٥٨)، والنسائى (١٨٧)، وأبو داود (١٩٦) كلهم بإسناد واحد عن قتيبة شيخ الترمذى فيه، وأخرجه ابن ماجه (٤٩٨)، من طريق الزهري بهذا الإسناد من حديث ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مضمضوا من اللبن؛ فإن له دسماً».

قوله: «عن عقيل» بضم العين مصغراً هو ابن خالد بن عقيل بالفتح الأيلى أبو خالد مولى عثمان، روى عن القاسم وسالم والزهرى وخلق، وعنه: أيوب بن أيوب والليث، وثقه أحمد، قال أبو حاتم: أثبت من معمر، مات سنة ١٤١ إحدى وأربعين ومائة.

قوله: «إن له دسماً» منصوب على أنه اسم إن، وقدم عليه خبره. والدسم بفتح الحاء؛ الشيء الذى يظهر على اللبن من الدهن، وهو بيان لعلة المضمضة من اللبن، فيدل على استحبابها من كل شيء دسم، ويستنبط منه استحباب غسل اليدين للتنظيف، قاله الحافظ وغيره.

قوله: «وفى الباب عن سهل بن سعد وأم سلمة» أخرج حديثهما ابن ماجه، قال الحافظ فى الفتح: وإسناد كل منهما حسن.

قوله: «وهذا حديث حسن صحيح» هذا أحد الأحاديث التى أخرجها الأئمة الخمسة: وهم الشيخان، وأبو داود، والنسائى، والترمذى عن شيخ واحد وهو قتيبة، قاله الحافظ.

قوله: «وهذا عندنا على الاستحباب». فإن قلت. روى ابن ماجه هذا الحديث من طريق الوليد ابن مسلم، قال: حدثنا الأوزاعى فذكره بصيغة الأمر: مضمضوا من اللبن الحديث. ورواه ابن ماجه من حديث أم سلمة وسهل بن سعد مثله، وأصل الأمر الوجوب. قلت: نعم الأصل فى الأمر الوجوب، لكن إذا وجد دليل الاستحباب فحمل عليه، وهاهنا دليل الاستحباب موجود. قال الحافظ فى الفتح: والدليل على أن الأمر فيه للاستحباب ما رواه الشافعى عن ابن عباس راوى الحديث: أنه شرب لبناً فمضمض، ثم قال: لو لم أتمضمض ما باليت، وروى أبو داود بإسناد حسن عن أنس: أن النبى صلى الله عليه وسلم شرب لبناً فلم يتمضمض ولم يتوضأ. انتهى كلام الحافظ. فإن قلت: ادعى ابن شاهين أن حديث أنس ناسخ لحديث ابن عباس. قلت: لم يقل به أحد، ومن قال فيه بالوجوب حتى يحتاج إلى دعوى النسخ، قاله العيني.

(٦٧) بَاب فِي كَرَاهَةِ رَدِّ السَّلَامِ غَيْرَ مُتَوَضِّئٍ [م ٦٧ - ت ٦٧]

٩٠ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ يَبُولُ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَإِنَّمَا يُكْرَهُ هَذَا عِنْدَنَا إِذَا كَانَ عَلَى الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ، وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ذَلِكَ.

وَهَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ قَنْفِذٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ وَعَلْقَمَةَ بْنِ الْفَغَوَاءِ وَجَابِرِ الْبَرَاءِ.

قَوْلُهُ: «قَالَا: نَا أَبُو أَحْمَد» اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ دُرْهَمِ الْأَسَدِيِّ الزُّبَيْرِيِّ الْكُوفِيِّ. ثَبَّةٌ ثَبَتَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَخْطِئُ فِي حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ، مِنْ التَّاسِعَةِ مَاتَ سَنَةَ ٢٠٣ ثَلَاثَ وَمِائَتَيْنِ، كَذَا فِي التَّقْرِيبِ «عَنْ سَفْيَانَ» هُوَ الثَّوْرِيُّ «عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عَثْمَانَ» بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ حَزَامِ الْأَسَدِيِّ الْحَزَامِيِّ الْمَدَنِيِّ، رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ وَنَافِعٍ وَخَلْقٍ، وَعَنْهُ: الثَّوْرِيُّ وَابْنُ وَهْبٍ وَيَحْيَى الْقَطَّانُ وَخَلْقٌ، وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ سَعْدٍ، وَقَالَ: تَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ١٥٣ ثَلَاثَ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَيْسَ بِقَوِيٍّ، كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ، وَقَالَ فِي التَّقْرِيبِ: صَدُوقٌ بِهِمْ.

قَوْلُهُ: «فَلَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ» فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَسْتَحِقُّ جَوَابًا، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ؛ بَلْ قَالُوا: يَكْرَهُ أَنْ يَسْلَمَ عَلَى الْمُسْتَعْلَقِ بِقَضَاءِ حَاجَةِ الْبُولِ وَالْغَائِطِ فَإِنْ سَلَّمَ كَرِهَ لَهُ رَدُّ السَّلَامِ، وَيَكْرَهُ لِلْقَاعِدِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ تَعَالَى بِشَيْءٍ مِنَ الْأَذْكَارِ فَلَا يَرُدُّ السَّلَامَ وَلَا يَشْمَتُ الْعَاطِسُ وَلَا يَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا عَطَسَ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةٍ: أَنَّ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رَأَيْتَنِي عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ؛ فَلَا تَسْلَمْ عَلَيَّ؛ فَإِنَّكَ إِنِ افْعَلْتَ ذَلِكَ لَمْ أَرِدْ عَلَيْكَ».

قَوْلُهُ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا الْبُخَارِيَّ.

قَوْلُهُ: «وَأِنَّمَا يَكْرَهُ هَذَا» أَيْ: رَدُّ السَّلَامِ «إِذَا كَانَ» أَيْ: الَّذِي سَلَّمَ عَلَيْهِ «عَلَى الْغَائِطِ وَالْبُولِ» أَمَّا إِذَا فَرَّغَ وَقَامَ فَلَا كِرَاهَةَ فِي رَدِّ السَّلَامِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا مُطَابَقَةَ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْبَابِ؛ إِذْ الْحَدِيثُ خَاصٌّ وَالْبَابُ عَامٌّ.

قَوْلُهُ: «وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ قَنْفِذٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ وَعَلْقَمَةَ بْنِ الْفَغَوَاءِ وَجَابِرِ الْبَرَاءِ» أَمَّا حَدِيثُ الْمُهَاجِرِ بْنِ قَنْفِذٍ: فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ بَلْفِظٍ: إِنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَلَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ وُضُوئِهِ فَرَدَّ عَلَيْهِ وَقَالَ: «إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ؛ إِلَّا أَنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكُرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ» وَلَفِظُ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ يَبُولُ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ: فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بَلْفِظٍ: إِنَّ رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ بَالَ فَلَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى قَالَ بِيَدِهِ إِلَى الْغَائِطِ؛ يَعْنِي أَنَّهُ تَيَمَّمَ. قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ: فِيهِ رَجُلٌ لَمْ يَسْمَعْ. انْتَهَى. وَأَمَّا حَدِيثُ عَلْقَمَةَ بْنِ الشَّفْوَاءِ: فَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ بَلْفِظٍ: قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَهْرَقَ الْمَاءَ نَكَلَمَهُ فَلَا يَكَلِّمُنَا حَتَّى يَأْتِيَ مَنْزِلَهُ فَيَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَكَلِّمُكَ فَلَا تَكَلِّمُنَا وَنَسَلِّمُكَ فَلَا تَرُدُّ عَلَيْنَا؟ حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الرِّخْصَةِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الْآيَةُ، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: وَفِيهِ جَابِرُ الْجَعْفِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ. انْتَهَى.

وأما حديث جابر وهو ابن عبد الله: فأخرجه ابن ماجه وقد تقدم لفظه، وفي الباب عن جابر ابن سمرة أيضاً قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلمت عليه فلم يرد على ثم دخل بيته ثم خرج فقال: «وعليكم السلام». أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط وقال: تفرد به الفضل بن أبي حسان، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: لم أجد من ذكره، وأما حديث البراء وهو ابن عازب: فأخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ: إنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول، فلم يرد عليه السلام حتى فرغ. قال الهيثمي: فيه من لم أعرفه.. انتهى.

(٦٨) بَاب مَا جَاءَ فِي سُورِ الْكَلْبِ [٦٨م - ت ٦٨]

٩١ - حَدَّثَنَا سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَيُّوبَ يُحَدِّثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «يُغْسَلُ الْإِنَاءُ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهُنَّ - أَوْ أَخْرَاهُنَّ - بِالتُّرَابِ، وَإِذَا وَلَغَتْ فِيهِ الْهَرَّةُ غُسْلَ مَرَّةٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ: «إِذَا وَلَغَتْ فِيهِ الْهَرَّةُ غُسْلَ مَرَّةٍ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ.

قوله: «حدثنا سوار» بفتح السين وتشديد الواو «ابن عبد الله العنبري» التميمي البصري قاضي الرصافة وغيرها، ثقة من العاشرة غلط من تكلم فيه قاله الحافظ، روى عن معتمر بن سليمان ويزيد بن زريع وغيرهما، وعنه: أبو داود والترمذي والنسائي ووثقه، قال ابن حبان في الثقات: مات سنة ٢٤٥ خمس وأربعين ومائتين «نا المعتمر بن سليمان» التيمي أبو محمد البصري أحد الأعلام يلقب بالطفي، ثقة مات سنة ١٨٧ سبع وثمانين ومائة «قال: سمعت أيوب» بن أبي تيممة كيسان السخيتاني البصري الفقيه أحد الأئمة الأعلام، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء، مات سنة ١٣١ إحدى وثلاثين ومائة وله خمس وستون عن محمد بن سيرين الأنصاري البصري، ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى، من الثالثة مات سنة ١١٠ عشرة ومائة.

(٩١) حديث صحيح: أصله بدون ذكر الهرة. أخرجه: البخاري (١٧٢)، ومسلم (٢٧٩)، والنسائي (٦٣)،

(٦٤)، وابن ماجه (٣٦٣، ٣٦٤) من حديث أبي هريرة.

قوله: «إذا ولغ» يقال: ولغ بلغ بالفتح فيهما؛ إذا شرب بطرف لسانه، أو أدخل لسانه فيه فحركه، وقال ثعلب: هو أن يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مائع فيحركه. زاد ابن درستويه: شرب أو لم يشرب، كذا في الفتح «أولاهن، أو أخراهن بالتراب» كذا في رواية الترمذى، وفي رواية مسلم وغيره من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين: أولاهن. قال الحافظ في الفتح: هي رواية الأكثر عن ابن سيرين، ثم ذكر الروايات المختلفة في محل غسلة الترتيب ثم قال: ورواية: أولاهن، أرجح من حيث الأكثرية والأحفظية ومن حديث المعنى أيضاً؛ لأن ترتيب الأخيرة يقتضى الاحتياج إلى غسلة أخرى لتنظيفه.. انتهى. فقوله: أولاهن أو أخراهن بالتراب في رواية الترمذى إن كانت كلمة، أو فيه للشك من الراوى، فيرجع إلى الترجيح، وقد عرفت أن رواية: أولاهن أرجح، وإن كانت من كلام النبي صلى الله عليه وسلم؛ فهو تخيير منه.

قوله: «وإذا ولغت فيه اهرة غسل مرة» هذه الجملة ليست من الحديث المرفوع بل هي مدرجة وسيجيء تحقيقه.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه مالك وأحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

قوله: «وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق» قال الشوكانى فى النيل: والحديث يدل على وجوب الغسلات السبع من ولوغ الكلب. وإليه ذهب ابن عباس وعروة بن الزبير ومحمد بن سيرين وطاوس وعمرو بن دينار والأوزاعى ومالك والشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وداود.. انتهى. وقال النووى: فيه وجوب غسل نجاسة ولوغ الكلب سبع مرات، وهذا مذهبننا ومذهب مالك والجماهير، وقال أبو حنيفة: يكفى غسله ثلاث مرات.. انتهى. وقال الحافظ فى الفتح: أما الحنفية فلم يقولوا بوجوب السبع ولا الترتيب، واعتذر الطحاوى وغيره عنهم بأمر: منها: كون أبى هريرة راويه أفتى بثلاث غسلات؛ فثبت بذلك نسخ السبع. وتعقب بأنه يحتمل أن يكون أفتى بذلك لاعتقاده ندبية السبع لا وجوبها، أو كان نسى ما رواه، والاحتمال لا يثبت النسخ. وأيضاً فقد ثبت أنه أفتى بالغسل سبعاً، ورواية من روى عنه موافقة لروايته أصح من رواية من روى عنه بمخالفتها من حيث الإسناد ومن حيث النظر. أما النظر فظاهر، وأما الإسناد فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه، وهذا من أصح الأسانيد. وأما المخالفة: فمن رواية عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء عنه، وهو دون الأول فى القوة بكثير. ومنها: أن العذرة أشد فى النجاسة من سؤر الكلب، ولم تقيد بالسبع، فيكون الولوغ كذلك من باب الأولى. وأجيب: بأنه لا يلزم من كونها أشد منه فى الاستقذار أن لا يكون أشد منها فى تغليظ الحكم، وبأنه قياس فى مقابلة النص، وهو فاسد الاعتبار. ومنها: دعوى أن الأمر بذلك كان عند الأمر بقتل الكلاب، فلما نهى عن قتلها نسخ الأمر بالغسل. وتعقب: بأن الأمر بقتلها كان فى أوائل الهجرة، والأمر بالغسل متأخر جداً؛ لأنه من رواية أبى هريرة وعبد الله بن مغفل، وقد ذكر ابن مغفل أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالغسل، وكان إسلامه سنة سبع كأبى هريرة بل سياق مسلم ظاهر فى أن الأمر بالغسل كان بعد الأمر بقتل الكلاب.. انتهى كلام الحافظ.

تنبيه: ذكر النيموى فعل أبى هريرة عن عطاء عن أبى هريرة أنه قال: إذا ولغ الكلب فى الإناء غسله ثلاث مرات، قال: رواه الدارقطنى وآخرون، وإسناده صحيح، ثم ذكر قول أبى هريرة عن عطاء عن أبى هريرة قال: إذا ولغ الكلب فى الإناء، فأهرقه، ثم اغسله ثلاث مرات، قال: رواه الدارقطنى والطحاوى وإسناده صحيح.. انتهى. قلت: مدار فعل أبى هريرة وقوله على عبد الملك بن أبى سليمان لم يروهما غيره، وهو وإن كان ثقة لكن كان له أوهام وكان يخطئ. قال الحافظ فى التقريب: صدوق له أوهام. وقال الخزرجى فى الخلاصة: قال أحمد ثقة يخطئ. قال الدارقطنى بعد روايته: هذا موقوف ولم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء.. انتهى. قال البيهقى: تفرد به عبد الملك من أصحاب عطاء ثم أصحاب أبى هريرة والحفاظ الثقات من أصحاب عطاء وأصحاب أبى هريرة يروون سبع مرات، وفى ذلك دلالة على خطأ رواية عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء عن أبى هريرة فى الثلاث وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف الثقات لمخالفته أهل الحفظ والثقة فى بعض روايته، تركه شعبة بن الحجاج، ولم يحتج به البخارى فى صحيحه.. انتهى، كذا ذكر العينى كلام البيهقى فى شرح البخارى، ولم يتكلم عليه إلا أنه نقل عن أحمد والثورى أنه من الحفاظ وعن الثورى: هو ثقة فقيه متقن، وعن أحمد بن عبد الله: ثقة ثبت فى الحديث. وقد عرفت أنه ثقة يخطئ وله أوهام ولم يحتج به البخارى فى صحيحه، فكيف ما رواه مخالفاً وقد ثبت عن أبى هريرة بإسناد أصح من هذا أنه أفتى بغسل الإناء سبع مرات موافقاً لحديثه المرفوع، ففى سنن الدارقطنى ص ٣٣: حدثنا المحاملى نا حجاج بن الشاعر نا عارم نا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبى هريرة فى الكلب يلغ فى الإناء قال: يهراق ويغسل سبع مرات، قال الدارقطنى: صحيح موقوف.. انتهى. وقول أبى هريرة هذا أرجح وأقوى إسناداً من قوله وفعله المذكورين المخالفين لحديثه المرفوع كما عرفت فى كلام الحافظ. فقوله الموافق لحديثه المرفوع يقدم على قوله وفعله المذكورين، وأما قول النيموى فى التعليق: ولم يرو أحد من أصحابه يعنى أصحاب أبى هريرة أثراً من قوله أو فعله خلاف ما رواه منه عطاء، إلا ابن سيرين فى رواية عند البيهقى. قال فى المعرفة: وروينا عن حماد بن زيد ومعتزم بن سليمان عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة من قوله نحو روايته عن النبى صلى الله عليه وسلم. قال: ولم يذكر السند حتى ينظر فيه.. انتهى، فمبنى على قصور نظره، أو على فرط تعصبه؛ فإن البيهقى وإن لم يذكر سننه فالدارقطنى ذكره فى سننه، وقال بعد روايته: صحيح موقوف، وقد صرح الحافظ فى الفتح بأنه سننه أرجح وأقوى من سند قوله المخالف لحديثه. والعجب من النيموى إنه رأى فى سنن الدارقطنى قول أبى هريرة المخالف لروايته، ونقله منه، ولم ير فيه قوله الموافق لحديثه، وكلاهما مذكوران فى صفحة واحدة.

تنبيه آخر: قال صاحب العرف الشذى: وجواب الحديث من قبلنا أن التسبيح مستحب عندنا كما صرح به الزيلعى شارح الكنز، ثم وجدته مروياً عن أبى حنيفة فى تحرير ابن الهمام.. انتهى. قلت: فبطل بهذا قولكم بادعاء نسخ التسبيح يا معشر الحنفية، ثم حمل الأمر بالتسبيح على الاستحباب ينافيه قوله صلى الله عليه وسلم: «طهور إناء أحدكم» الحديث. ثم قال: ولو كان التسبيح واجبا كيف اكتفى بالتثليث؟ قلت: تقدم جوابه فى كلام الحافظ. ثم قال: وفتوى التثليث

مرفوعة فى كامل ابن عدى عن الكرايسى وهو حسين بن على تلميذ الشافعى، وهو حافظ إمام، فالحديث حسن أو صحيح. قلت: تفرد برفعها الكرايسى ولم يتابعه على ذلك أحد، وقد صرح ابن عدى فى الكامل بأن المرفوع منكر، قال الحافظ فى لسان الميزان ما لفظه: قال: يعنى ابن عدى: حدثنا أحمد بن الحسن ثنا الكرايسى ثنا إسحاق الأزرق ثنا عبد الملك عن عطاء عن الزهرى رفعه: «إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم، فليهرقه، وليغسله ثلاث مرات» ثم أخرجه ابن عدى من طريق عمر بن شبة عن إسحاق موقوفاً ثم قال: تفرد الكرايسى برفعه، وللكرائيسى كتب مصنفه ذكر فيها الاختلاف وكان حافظاً لها، ولم أجد له منكراً غير ما ذكرت.. انتهى ما فى اللسان. فقول صاحب العرف الشذى: فالحديث حسن أو صحيح ليس مما يلتفت إليه.

تنبيه آخر: للعينى تعقبات على كلام الحافظ الذى نقلناه عن الفتح كلها مخدوشة واهية لا حاجة إلى نقلها ثم دفعها لكن لما ذكرها صاحب بذل المجهود وصاحب الطيب الشذى وغيرهما، واعتمدوا عليها فعلياً أن نذكرها ونظهر ما فيها من الخدشات، قال العينى: كون الأمر بقتل الكلاب فى أوائل المحرة يحتاج إلى دليل قطعى، ولئن سلمنا ذلك فكان يمكن أن يكون أبو هريرة وابن المغفل قد سمعا ذلك من صحابى آخر فأخبرا عن النبى صلى الله عليه وسلم لاعتمادهما صدق الراوى عنه؛ لأن الصحابة كلهم عدول.. انتهى. قلت: قد رد هذا التعقب المولوى عبد الحى اللكنوى فى السعاية ردّاً حسناً فقال: وهذا تعقب غير مرضى عندى فإن كون رواية أبى هريرة وابن المغفل بواسطة صحابى آخر احتمال مردود لورود سماع أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم وشهادته على أبلغ وجه بسماعه. أخرجه ابن ماجه عن أبى رزين، قال: رأيت أباً هريرة يضرب جبهته بيده ويقول: يا أهل العراق أنتم تزعمون أنى أكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون لكم الهناء وعلى الإثم، أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبع مرات» وكذا ابن المغفل سمع أمر قتل الكلاب كما أخرجه الترمذى عنه وحسنه. قال: لمن يرفع أغصان الشجرة عن وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فقال: «لولا أن الكلاب أمة من الأمم؛ لأمرت بقتلها فافتلوا منها كل أسود بهيم، وما من بيت يرتبطون كلباً، إلا نقص من عملهم كل يوم قيراط، إلا كلب صيد، أو كلب حرث، أو كلب غنم». فهذا يدل على أنه سمع بلا واسطة نسخ عموم القتل والرخصة فى كلب الصيد ونحوه، وظاهر سياق مسلم عنه أن الأمر بالغسل سبباً وقع بعد ذلك، ويدل عليه صريحاً رواية الطحاوى فى شرح معانى الآثار عنه. قال: إن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب ثم قال: «مالى وللكلاب؟» ثم قال: «إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبع مرات وعفروه الثامنة بالتراب» فدل ذلك صريحاً على أن الأمر بالغسل سبباً كان بعد نسخ الأمر بقتل الكلاب لا فى ابتداء الإسلام.. انتهى ما فى السعاية. قال العينى بعد ذكر احتمال اعتقاد النذب والنسيان: هذا إساءة الظن بأبى هريرة، فالاحتمال الناشئ من غير دليل لا يسمع.. انتهى. قلت: قدره صاحب السعاية فقال: إن احتمال النسيان واعتقاد النذب ليس بإساءة ظن وليس فيه قبح بوجه من الوجوه.. انتهى. قلت: وفى احتمال اعتقاد النذب كيف يكون إساءة الظن وقد قال صاحب العرف

الشذى: وجواب الحديث من قبلنا أن التسبيح مستحب عندنا كما صرح به الزيلعى وصاحب الكنز، ثم وجدته مروياً عن أبى حنيفة فى تحرير ابن الهمام.. انتهى. قال العيني بعدما ذكر أن قياس سؤر الكلب على العذرة قياس فى مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ما لفظه: ليس هو قياس فى مقابلة النص؛ بل هو من باب ثبوت الحكم بدلالة النص.. انتهى. قلت: قد رده صاحب السعاية فقال: هذا لو تم لدل على تطهير الإناء من سؤر الكلب واحداً أو ثلاثاً بدلالة النص، وأحاديث السبع دالة بعبارتها على اشتراط السبع، وقد تقرر فى الأصول أن العبارة مقدمة على الدلالة، قال: وأيضاً هذا منقوض بنقض الوضوء بالقهقهة فى الصلاة مع عدم نقضه بسبب المسلم فى الصلاة، وهو أشد منه، فالجواب الجواب.. انتهى. وإن شئت الوقوف على ما بقى من تعقباته مع بيان ما فيها من الخدشات فارجع إلى السعاية.

تنبيه: اعلم أن الشيخ ابن الهمام قد تصدى لإثبات نسخ أحاديث السبع فذكر فيه تقارير فى فتح القدير، وقد رد تلك التقارير صاحب السعاية رداً حسناً، وقال فى أول كلامه عليها ما لفظه: وفيه على ما أقول: خدشات تبهك على أن تقريره كله من خرافة ناشئ عن عصبية مذهبية، وقال فى آخر كلامه عليها ما لفظه: فتأمل فى هذا المقام فإن المقام من مزال الأقدام حتى زل قدم الهمام ابن الهمام.. انتهى. ولعل صاحب بذل المجهود عن هذا غافل فذكر تلك التقارير المردودة، وكذا ذكر تعقبات العيني المردودة واعتمد عليهما واغتمهما. وكذلك يأتى فى أمثال هذه المباحث بالتقارير المحدثشة، ولا يظهر ما فيها من الخدشات، ولا يشير إلى من ردها فلا أدري أنه يأتى بها مع الوقوف على ردها أو مع الغفلة عن ذلك، فالله تعالى أعلم.

فإن كان لا يدري فتلك مصيبة وإن كان يدري فالمصيبة أعظم

وقد أطال فى هذا البحث الفاضل للكنوى فى السعاية الكلام وأجاد، وقال فى آخر البحث ما لفظه: ولعل المنصف غير المتعسف يعلم بعد ملاحظة هذا البحث ضعف كلام أرباب التثليث وقوة كلام أصحاب التسبيح والتثمين.. انتهى.

قوله: «وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن أبى هريرة نحو هذا ولم يذكر فيه: إذا ولغت الهرة؛ غسل مرة» قال الحافظ فى الدراية بعد نقل هذا الحديث عن جامع الترمذى وذكر قوله هذا: وقد أخرجه أبو داود وبين أن الهر موقوف.. انتهى. وقال البيهقى فى المعرفة: حديث محمد بن سيرين عن أبى هريرة: إذا ولغ الهر غسل مرة. فقد أدرجه بعض الرواة فى حديثه عن النبى صلى الله عليه وسلم فى ولوغ الكلب ووهموا فيه، والصحيح أنه فى ولوغ الكلب مرفوع وفى ولوغ الهر موقوف ميزه على بن نصر الجهضمي عن قره بن خالد عن ابن سيرين عن أبى هريرة، ووافقه عليه جماعة من الثقات.. انتهى. وروى الدارقطنى هذا الحديث فى سننه من طريق أبى بكر النيسابورى عن حماد وبكار عن أبى عاصم عن قره بن خالد عن محمد عن أبى هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «طهور الإناء إذا ولغ فيه الكلب يغسل سبع مرات، الأولى بالتراب، والهرة مرة أو مرتين» قره يشك. ثم قال الدارقطنى: قال أبو بكر: كذا رواه أبو عاصم مرفوعاً، ورواه غيره عن قره: ولوغ الكلب مرفوعاً وولوغ الهر موقوفاً.. انتهى.

قوله: «وفي الباب عن عبد الله بن مغفل» أخرجه مسلم مرفوعاً بلفظ: «إذا ولغ الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات، وعفروه الثامنة بالتراب»، قال النووي في شرح مسلم: فأما رواية: وعفروه الثامنة بالتراب فمذهبنا، ومذهب الجماهير: أن المراد اغسلوه سبعاً، واحدة منهن بالتراب مع الماء؛ فكان التراب قائم مقام غسله، فسميت ثامنة لهذا، والله أعلم.. انتهى. وتعقب ابن دقيق العيد على هذا القول بأن قوله: وعفروه الثامنة بالتراب، ظاهر في كونها غسلة مستقلة لكن لو وقع التعفير في أوله قبل ورود الغسلات السبع كانت الغسلات ثمانية، ويكون إطلاق الغسلة على التزيب مجازاً، وهذا الجمع من مرجحات تعيين التراب في الأولى.. انتهى.

(٦٩) بَاب مَا جَاءَ فِي سُورِ الْهَرَّةِ [م ٦٩ - ت ٦٩]

٩٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَقَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ حُمَيْدَةَ بِنْتِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، وَكَانَتْ عِنْدَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ: أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا، قَالَتْ: فَسَكَبْتُ لَهُ وَضُوءًا، قَالَتْ: فَجَاءَتْ هِرَّةٌ تَشْرَبُ، فَأَصْغَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ، قَالَتْ كَبْشَةُ: فَرَأَيْتُ أَنْظَرُ إِلَيْهِ! فَقَالَ: أَتَعْجَبِينَ يَا بِنْتَ أَخِي؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ؛ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ، أَوْ الطَّوَافَاتِ».

وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ مَالِكٍ: وَكَانَتْ عِنْدَ أَبِي قَتَادَةَ، وَالصَّحِيحُ: ابْنُ أَبِي قَتَادَةَ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِثْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ لَمْ يَرَوْا بِسُورِ الْهَرَّةِ بَأْسًا.

وَهَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَقَدْ جَوَّدَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ أَحَدٌ أَتَمَّ مِنْ مَالِكٍ.

قوله: «نا معن» هو معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي، ثقة ثبت، قال أبو حاتم: هو أثبت أصحاب مالك. «عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة» الأنصاري المدني ثقة حجة، من رجال

الستة مات سنة ١٣٢ اثنتين وثلاثين ومائة «عن حميدة ابنة عبيد بن رفاعة» الأنصارية المدنية زوج إسحاق ابن أبي طلحة وهي والدته ولده يحيى بن إسحاق، مقبولة، كذا في التقريب، قلت: هي من التابعيات، وذكرها ابن حبان: في الثقات كما في تهذيب التهذيب «عن كبشة ابنة كعب بن مالك» زوج عبد الله بن أبي قتادة، وقال ابن حبان: لها صحبة «وكانت عند ابن أبي قتادة» وهو الحارث بن ربيعي الأنصاري فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم واسم ابنه عبد الله، والمعنى: كانت زوجة ولده «أن أبا قتادة دخل عليها» أى: على كبشة «قالت: فسكبت له وضوءاً» بضم التاء على المتكلم، والوضوء بفتح الواو ماء الوضوء أى: صببت له وضوءاً فى الإناء ليتوضأ منه لما جاء فى رواية: فسكبت له وضوءاً فى إناء، قاله أبو الطيب السندى، وفى المرقاة قال الأبهري: بضم التاء على التكلم، ويجوز السكون على التأنيث.. انتهى. قال القارى: لكن أكثر النسخ الحاضرة المصححة بالتأنيث ويؤيد المتكلم ما فى المصاييح قالت: فسكبت.. انتهى. «فأصغى» بالغين المعجمة أى: أمال «لها» أى: الهرة الإناء ليسهل عليها الشرب «فرأى أنظر إليه» أى: فرأى أبو قتادة والحال: أنى أنظر إلى شرب الهرة الماء نظر المنكر أو المتعجب «فقال: أتعجبين» أى: بشر بها من وضوئى «يا ابنة أخى» المراد: أخوة الإسلام، ومن عادة العرب أن يدعوا بيا ابن أخى ويا ابن عمى وإن لم يكن أحاً أو عمّاً له فى الحقيقة «إنها» أى: الهرة «ليست بنجس». قال المنذرى ثم النووى ثم ابن دقيق العيد ثم ابن سيد الناس: بفتح الجيم من النجاسة؛ كذا فى زهر الربى على المجتبى، وكذا ضبط السيوطى فى قوت المغتذى. وقال القارى فى المرقاة: وذكر الكازرونى أن بعض الأئمة قال: هو بفتح الجيم والنجس، النجاسة، فالتقدير أنها ليست بذات نجس، وفيما سمعنا وقرأنا على مشايخنا هو بكسر الجيم وهو القياس؛ أى: ليست بنجسة، ولم يلحق التاء نظراً إلى أنها فى معنى السنور.. انتهى. «إنما هى من الطوافين عليكم» قال البغوى فى شرح السنة: يحتمل أنه شبهها بالممالك من خدم البيت الذين يطوفون على أهله للخدمة كقوله تعالى: ﴿طَافُونَ عَلَيْكُمْ﴾ ويحتمل أنه شبهها بمن يطوفون للحاجة يريد أن الأجر فى مواساتها كالأجر فى مواساة من يطوف للحاجة، والأول هو المشهور وقول الأكثر، وصححه النووى فى شرح أبى داود، وقال: لم يذكر جماعة سواه «والطوافات» شك من الراوى؛ كذا قاله ابن الملك. وقال فى الأزهار: يشبه ذكرورها بالطوافين، وإنائها بالطوافات. وقال ابن حجر: وليست للشك لوروده بالواو فى روايات أخر بل للتنوع، ويكون ذكر الصنفين من الذكور والإناث، كذا فى المرقاة.

قوله: «وفى الباب عن عائشة وأبى هريرة» أما حديث عائشة: فأخرجه أبو داود عن داود ابن صالح بن دينار التمار عن أمه: أن مولاتها أرسلتها بهريسة إلى عائشة، فوجدتها تصلى، فأشارت إلى أن ضعيفا، فجاءت هرة فأكلت منها، فلما انصرفت أكلت من حيث أكلت الهرة، فقالت: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنها ليست بنجس؛ إنما هى من الطوافين عليكم» وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضلها. قال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية بعد ذكر هذا الحديث ما لفظه: ورواه الدارقطنى وقال: تفرد به عبد العزيز الدراوردى عن داود بن صالح عن أمه بهذه الألفاظ، وروى ابن ماجه والدارقطنى من حديث حارثة عن عمرة عن عائشة قالت: كنت

أتوضأ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناء واحد قد أصابت منه الهرة قبل ذلك. قال الدارقطني: وحارثة لا بأس به.. انتهى، كذا في نصب الراية. وأما حديث أبي هريرة: فأخرجه الدارقطني بلفظ: قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي دار قوم من الأنصار ودونهم دار فشق ذلك عليهم فقالوا: يا رسول الله، تأتي دار فلان ولا تأتي دارنا؟ فقال عليه الصلاة والسلام: «لأن في داركم كلباً» قالوا: فإن في دارهم سنوراً، فقال عليه السلام: «السنور سبع» ورواه الحاكم مختصراً بلفظ: السنور سبع. ورواه أحمد وابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه في مسانيدهم: الهر سبع، وفي أسانيد جميع هؤلاء عيسى بن المسيب، وعليه مدار جميع طرق الحديث، وهو ضعيف. وقد ذكر الزيلعي طرق هذا الحديث مع الكلام على عيسى بن المسيب من شاء الاطلاع عليه فليرجع إليه. وفي الباب عن أنس بن مالك قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض بالمدينة يقال لها: بطحان فقال: «يا أنس، اسكب لي وضوء» فسكبت له فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته أقبل إلى الإناء وقد أتى هر فولغ في الإناء، فوقف له رسول الله صلى الله عليه وسلم وقفة حتى شرب الهر، ثم سأله فقال: «يا أنس، إن الهر من متاع البيت، لن يقدر شيئاً، ولن ينجسه» كذا في نصب الراية.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه مالك وأحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني، قال الحافظ في بلوغ المرام: صححه الترمذي وابن خزيمة، وقال في التلخيص: وصححه البخاري والترمذي والعقيلي والدارقطني.

قوله: «وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم مثل الشافعي وأحمد وإسحاق؛ لم يروا بسور الهرة بأساً» يعني أن سور الهرة طاهر من غير كراهة عند هؤلاء الأئمة، وهو قول مالك وغيره من أهل المدينة، والليث وغيره من أهل مصر، والأوزاعي وغيره من أهل الشام، والثوري ومن وافقه من أهل العراق، والشافعي وأصحابه، وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأبي عبيد وعلقمة وإبراهيم وعطاء بن يسار والحسن فيما روى عنه الأشعث والثوري فيما روى عنه أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، كذا ذكره الحافظ ابن عبد البر وبه قال أبو يوسف، حكاه العيني والطحاوي. وهو رواية عن محمد، ذكره الزاهدي في شرح مختصر القدوري والطحاوي، كذا في التعليق المجدد. وقال الحنفية: إن سور الهرة طاهر مع الكراهة. واحتج الأولون بأحاديث الباب، وقولهم هو الحق والصواب. واحتج الحنفية بأن أحاديث الباب تدل على طهارته، والأمر بغسل الإناء بولوغ الهرة، وكذلك كونها سبعا يدل بظاهره على نجاسته، فأثبتوا حكم الكراهة عملاً بهما. ورد احتجاجهم هذا بأن الأمر بغسل الإناء بولوغ الهرة لم يثبت، وأما ما ورد في حديث أبي هريرة المذكور في الباب المتقدم من الأمر بغسل الإناء بولوغ الهرة بلفظ: وإذا ولغت فيه الهرة غسل مرة فقد عرفت أنه ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم بل هو مدرج. وقال القاري في المرقاة بعد ذكر بعض أحاديث الباب ما لفظه: وأما خبر: يغسل الإناء من ولوغ الكلب

سبعاً، ومن ولوغ الهرة مرة، فمدرج من قول أبي هريرة كما بينه البيهقي وغيره وإن خفى على الطحاوى، ولذا قال: سؤر الهرة مكروه كراهة تحريم، قال: وأما ما اشتهر بين الناس من أنه عليه الصلاة والسلام قطع ذيل ثوبه الذى رقدت عليه هرة فلا أصل له.. انتهى. فأما كونها سبعاً؛ فلم يثبت بحديث صحيح، وما جاء فيه فهو ضعيف لا يقاوم الأحاديث التى هى نصوص صريحة فى أن الهرة ليست بنجسة. على أنه لا يلزم من كونها سبعاً أن تكون نجسة، قال القاضى الشوكانى فى النيل: حديث الباب مصرح بأنها ليست بنجس، فيخصص به عموم حديث السباع، بعد تسليم ورود ما يقضى بنجاسة السباع، وأما مجرد الحكم عليها بالسبعية، فلا يستلزم أنها نجس؛ إذ لا ملازمة بين النجاسة والسبعية على أنه قد أخرج الدارقطنى من حديث أبي هريرة، قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحياض التى تكون بين مكة والمدينة، فقيل: إن الكلاب والسباع ترد عليها، فقال: «لها ما أخذت فى بطونها، ولنا ما بقى شراب وطهور» وأخرج الشافعى والدارقطنى والبيهقى فى المعرفة، وقال: له أسانيد إذا ضم بعضها إلى بعض كانت قوية بلفظ: أنتوضاً بما أفضلت الحمر؟ قال: «نعم وبما أفضلت السباع كلها» وأخرج الدارقطنى وغيره عن ابن عمر قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض أسفاره فسار ليلاً فمروا على رجل جالس عند مقبرة له - وهى الحوض الذى يجتمع فيه الماء - فقال عمر: أولغت لسباع عليك الليلة فى مقراتك؟ فقال له النبى صلى الله عليه وسلم: «يا صاحب المقبرة لا تخبره، هذا متكلف لها ما حملت فى بطونها، ولنا ما بقى شراب وطهور» هذه الأحاديث مصرحة بطهارة ما أفضلت السباع.. انتهى ما فى النيل.

فائدة: قال العلماء: يستحب اتخاذ الهرة وتربيتها أخذاً من الأحاديث، وأما حديث حب الهرة من الإيمان، فموضوع على ما قاله جماعة كالصغاني، ذكره القارى.

قوله: «قد جود مالك هذا الحديث عن إسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة» أى: صححه وجعله جيداً، قال الزيلعى فى نصب الراية. رواه الحاكم فى المستدرک وقال: وقد صحح مالك هذا الحديث، واحتج به فى موطنه، وقد شهد البخارى ومسلم لمالك أنه الحكم فى حديث المدنيين فوجب الرجوع إلى هذا الحديث فى طهارة الهرة، قال الشيخ تقي الدين فى الإمام: ورواه ابن خزيمة وابن منده فى صحيحيهما ولكن ابن منده قال: وحيدة وخالتها كبشة لا يعرف لهما رواية إلا فى هذا الحديث، ومحلها محل الجهالة ولا يثبت هذا الخبر من وجه من الوجوه، قاله الشيخ، وإذا لم يعرف حالهما إلا فى هذا الحديث، فلعل طريق من صححه أن يكون اعتمد على إخراج مالك لروايتهما مع شهرته بالتشيت.. انتهى ما فى نصب الراية، وقال الحافظ فى التلخيص بعد ذكر قول ابن منده متعقباً عليه: فأما قوله: لا يعرف لهما إلا هذا الحديث فمتعقب بأن حميدة حديثاً آخر فى تسميت العاطس، رواه أبو داود، ولها ثالث رواه أبو نعيم فى المعرفة، وأما حالهما: فحميدة روى

عنها مع إسحاق ابنه يحيى وهو ثقة عند ابن معين، وأما كبشة فقيل: إنها صحابية؛ فإن ثبت فلا يضر الجهل بحالها، والله أعلم.. انتهى.

قلت: قد تقدم أن حميدة ذكرها ابن حبان فى الثقات، وقال الحافظ فى التقریب: مقبولة، وأما كبشة: فقال ابن حبان: لها صحبة، وتبعه الزبير بن بكار وأبو موسى كما فى تهذيب التهذيب، وقد صحح الحديث البخارى والترمذى وابن خزيمة وغيرهم كما عرفت، فقول من عرف مقدم على من لم يعرف.

(٧٠) بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ [م ٧٠ - ت ٧٠]

٩٣ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: بَالَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ: أَتَفْعَلُ هَذَا؟ قَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ؟ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَكَانَ يُعْجِبُهُمْ حَدِيثُ جَرِيرٍ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَهُ كَانَ بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ، هَذَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ؛ يَعْنِي: كَانَ يُعْجِبُهُمْ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَحُذَيْفَةَ وَالْمُغِيرَةَ وَبِلَالٍ وَسَعْدٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَسَلْمَانَ وَبُرَيْدَةَ وَعَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ وَأَنْسٍ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَيَعْلَى بْنُ مُرَّةَ وَعَبَادَةَ بْنُ الصَّامِتِ وَأُسَامَةَ بْنُ شَرِيكٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَجَابِرٍ وَأُسَامَةَ بْنُ زَيْدٍ وَابْنُ عَبَادَةَ، وَيُقَالُ: ابْنُ عِمَارَةَ، وَأَبِيُّ بْنُ عِمَارَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ جَرِيرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قوله: «باب فى المسح على الخفين» قال الحافظ فى الفتح: نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال: ليس فى المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف؛ لأن كل من روى عنه منهم إنكاره، فقد روى عنه إثباته، وقال ابن عبد البر: لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره إلا عن مالك مع أن الروايات الصحيحة عنه مصرحة بإثباته، وقال ابن المنذر: اختلف العلماء أيهما أفضل المسح على الخفين، أو نزعهما وغسل القدمين؟ قال: والذي اختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض، قال: وإحياء ما طعن فيه المخالفون أفضل من تركه.. انتهى.

قوله: «عن إبراهيم» هو النخعي «عن همام بن الحارث» النخعي الكوفي، روى عن عمر وعمار وغيرهما، وعنه: إبراهيم النخعي وغيره، وثقة ابن معين، مات سنة ٦٥ خمس وستين، كذا فى الخلاصة، قلت: هو من حال الكتب الستة «بال جرير بن عبد الله» البجلي الصحابي الشهير

(٩٣) حديث صحيح، وأخرجه البخارى (٣٨٧)، ومسلم (٢٧٢)، والنسائى (١١٨)، وابن ماجه (٥٤٣)، والمسح على الخفين ثابت بالتواتر الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم، وذكر السيوطى فى «تدريب الراوى» أنه أخرجه فى كتابه: «الأحاديث المتواترة» من رواية سبعين صحابيا.

فى الصحيح: أنه صلى الله عليه وسلم بعثه إلى ذى الخلصة فهدمها، وفيه عنه قال: ما حجبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ أسلمت، ولا رأتى إلا تبسم «أتفعل هذا» أى: أتمسح على الخفين «قال: وما يعننى» أى: أى شيء يعننى عن المسح؟ «قال: وكان يعجبهم حديث» جرير فى رواية البخارى، قال إبراهيم: فكان يعجبهم، وفى رواية لمسلم: فكان أصحاب عبد الله بن مسعود يعجبهم «لأن إسلامه كان بعد نزول المائدة» معناه: أن الله تعالى قال فى سورة المائدة: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ فلو كان إسلام جرير متقدماً على نزول المائدة، لاحتمل كون حديثه فى مسح الخف منسوخاً بآية المائدة، فلما كان إسلامه متأخراً علمنا أن حديثه يعمل به، وهو مبين أن المراد بآية المائدة غير صاحب الخف، فتكون السنة مخصصة للآية، قاله النووى.

قوله: «وفى الباب عن عمر وعلى وحذيفة والمغيرة... إلخ» قال الحافظ الزيلعى: قال ابن عبد البر فى كتاب الاستذكار: روى عن النبى صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين نحو أربعين من الصحابة، وفى الإمام قال ابن المنذر: رويانا عن الحسن أنه قال: حدثنى سبعون من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين، ثم ذكر الزيلعى من هذه الأحاديث ما تيسر له؛ فإن شئت الاطلاع عليها فارجع إلى تخرجه للهداية.

قوله: «حديث جرير حديث حسن صحيح» أخرجه الأئمة الستة فى كتبهم.

٩٤ - وَيُرَوَّى عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ قَالَ: رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، فَقُلْتُ: لَهُ أَقْبَلُ الْمَائِدَةَ أَمْ بَعْدَ الْمَائِدَةِ؟ فَقَالَ: مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ الْمَائِدَةِ.

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ زِيَادٍ التَّمِيمِيُّ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ جَرِيرٍ.

قَالَ: وَرَوَى بَقِيَّةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ جَرِيرٍ.

وَهَذَا حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ؛ لِأَنَّ بَعْضَ مَنْ أَنْكَرَ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَيْنِ، تَأَوَّلَ أَنَّ مَسْحَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْخُفَيْنِ كَانَ قَبْلَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ، وَذَكَرَ جَرِيرٌ فِي حَدِيثِهِ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ بَعْدَ نَزُولِ الْمَائِدَةِ.

(٩٤) حديث صحيح فى إسناده: «شهر بن حوشب» تكلموا فى حفظه، لكن تابعه أبو زرعة ابن عمرو بن جرير عن جرير بن عبد الله فى سنن أبى داود (١٥٤)، وهو مفسر لما قبله.

قوله: «ويروى عن شهر بن حوشب» الأشعري الشامي مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، صدوق كثير الإرسال والأوهام، قاله الحافظ، وقال فى الخلاصة: وثقه ابن معين وأحمد، وقال يعقوب بن سفيان: شهر وإن قال ابن عون: تركوه؛ فهو ثقة، وقال ابن معين: ثبت، وقال النسائي: ليس بالقوى، وقال أبو زرعة: لا بأس به.. انتهى، وقد تقدم ترجمته بأبسط من هذا «فقلت له» أى: لجرير «فى ذلك» أى: فى مسحه على الخفين وأنكرت عليه «أقبل المائدة، أو بعد المائدة؟» أى: رأيت مسحه صلى الله عليه وسلم على خفيه قبل نزول سورة المائدة أم بعده «فقال: ما أسلمت إلا بعد المائدة» يعنى إنما رأيت مسحه صلى الله عليه وسلم على خفيه بعد نزول المائدة؛ لأن إسلامى لم يكن إلا بعد نزولها، رواه أبو داود من وجه آخر بلفظ: إن جريرا بال ثم توضأ فمسح على الخفين، وقال: ما يمنعنى أن أمسح وقد ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة «نا خالد بن زياد الترمذى» قاضيهما الأزدي أبو عبد الرحمن صدوق «عن مقاتل بن حيان» بتشديد التحتانية النبطنى أبى بسطام البلخى الخراز بزازين منقوطين، صدوق فاضل أخطأ الأزدي فى زعمه أن وكيعاً كذبه، كذا فى التقريب، روى عن مجاهد وعروة وسالم، وعنه: إبراهيم بن أدهم وابن المبارك، وثقه ابن معين، كذا فى الخلاصة «وقال» أى: أبو عيسى الترمذى «وروى بقية» هو بقية بن الوليد، قال النسائي: إذا قال حدثنا وأخبرنا فهو ثقة، وقال الجوزجاني: إذا حدث عن الثقات فلا بأس، وقال أبو مسهر الغساني: بقية ليست أحاديثه نقية، فكن منها على تقية، كذا فى الخلاصة، وقال فى التقريب: صدوق كثير التدليس «عن إبراهيم بن أدهم» بن منصور العجلي أو التميمي البلخى ثم الشامي أحد الزهاد الأعلام، روى عن منصور وأبى جعفر محمد بن على وغيرهما، وعنه: الثورى والأوزاعى وشقيق البلخى وغيرهم. قال النسائي: ثقة مأمون، أحد الزهاد، مات سنة ١٦٢ اثنتين وستين ومائة.

(٧١) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ لِلْمُسَافِرِ وَالْمُقِيمِ [م ٧١ - ت ٧١]

٩٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ، فَقَالَ: «لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةٌ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ». وَذَكَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ صَحَّحَ حَدِيثَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ فِي الْمَسْحِ. وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيُّ اسْمُهُ: عَبْدُ بْنُ عَبْدِ، وَيُقَالُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي بَكْرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَصَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَابْنِ عُمَرَ وَجَرِيرٍ.

قَوْلُهُ: «عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ» الثوري والد سفيان، ثقة «عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ» الأودي الكوفي، مخضرم مشهور، ثقة عابد نزل الكوفة، مات سنة ٦٤ أربع وستين، وقيل: بعدها «عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ» بفتح الجيم والذال منسوب إلى جديلة حى من طى.

قَوْلُهُ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ» أى: مدته «فَقَالَ: «لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَ، وَلِلْمَقِيمِ يَوْمٌ» وفى رواية أبى داود: للمسافر ثلاثة أيام، وللمقيم يوم وليلة؛ أى: للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوم وليلة.

قَوْلُهُ: «وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ بَنِ عَبْدِ» قال الحافظ فى التقريب: أبو عبد الله الجدلى اسمه عبد أو عبد الرحمن بن عبد ثقة، رضى بالتشيع، من كبار الثالثة.

قَوْلُهُ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» وأخرجه أبو داود وابن ماجه.

قَوْلُهُ: «وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي بَكْرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَصَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَابْنِ عُمَرَ وَجَرِيرٍ» أما حديث على: فأخرجه مسلم من طريق شريح بن هانئ قال: سألت على بن أبى طالب عن المسح على الخفين فقال: جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم. وأما حديث أبى بكر: فأخرجه الأثرم فى سننه وابن خزيمة والدارقطنى، قال الخطابى: هو صحيح الإسناد، كذا فى المنتقى ولفظه فيه: رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن، وللمقيم يوماً وليلة؛ إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما. وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه ابن أبى شيبة والبخارى، وأما حديث صفوان ابن عسال: فأخرجه الترمذى، وأما حديث عوف بن مالك: فأخرجه أحمد والبخارى والطبرانى فى معجمه الوسط، وأما حديث ابن عمر: فأخرجه أيضاً الطبرانى فى معجمه الوسط، وأما حديث جرير: فأخرجه الطبرانى فى الأوسط والكبير.

قَوْلُهُ: «نَا أَبُو الْأَحْوَصِ» اسمه سلام بن سليم الحنفى مولا هم الكوفى الحافظ، روى عن الأسود ابن قيس وزيد بن علاقة وخلق، وعنه: ابن مهدى وهناد بن السرى وخلق. قال ابن معين: ثقة متقن، وقال العجلي: صاحب سنة واتباع. مات ١٧٩ سنة تسع وسبعين ومائة، قلت: هو من رجال الكتب الستة «عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ» اسمه بهدلة فى قول الجمهور، وقال عمرو بن على: بهدلة اسم أمه. قال أبو حاتم: محله الصدق، وليس محله أن يقال: هو ثقة، ولم يكن بالحافظ، قد تكلم فيه ابن علية. قال العقيلى: لم يكن فيه إلا سوء الحفظ، وقال البخارى: لا نعلم أحداً ترك حديثه مع أنه لم يكن بالحافظ، كذا فى مقدمة فتح البارى. وقال فى التقريب: صدوق له أوهام حجة فى القراءة، وحديثه فى الصحيحين مقرون. انتهى «عَنْ زُرٍّ» بكسر أوله وتشديد الراء «ابن حبش» بمهملة وموحدة ومعجمة مصغراً الأسدى الكوفى، ثقة جليل مخضرم.

قوله: «إذا كنا سفراً» بسكون الفاء جمع سافر كصحب جمع صاحب؛ أى: إذا كنا مسافرين، وأما قول صاحب الطيب الشذى: إن سفراً جمع مسافر فهو غلط «ولكن من غائط، وبول، ونوم» عطف على مقدر يدل عليه إلا من جنابة، وقوله: من غائط، متعلق فمحذوف تقديره وأمرنا أن ننزع خفافنا من جنابة، ولا ننزع من غائط، وبول، ونوم، وفى رواية النسائي: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا ولا ننزعها ثلاثة أيام من غائط، وبول، ونوم إلا من جنابة.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه الشافعى وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والدارقطنى والبيهقى، قاله الحافظ فى التلخيص، وقال فيه: قال الترمذى عن البخارى: حديث حسن وصححه الترمذى والخطابى، ومداره عندهم على عاصم بن أبى النجود عن زر بن حبيش عنه. وذكر ابن منده أبو القاسم أنه رواه عن عاصم أكثر من أربعين نفساً وتابع عاصماً عليه عبد الوهاب بن بخت وإسماعيل بن أبى خالد وطلحة بن مصرف والمنهال بن عمرو ومحمد بن سوقة، وذكر جماعة معه ومراده أصل الحديث؛ لأنه فى الأصل طويل مشتمل على التوبة والمرء مع من أحب، وغير ذلك. لكن حديث طلحة عند الطبرانى بإسناد لا بأس به.. انتهى.

قوله: «وقد روى الحكم بن عتيبة» بالمشاة ثم الموحدة مصغراً أبو محمد الكندى الكوفى، ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس من الخامسة «وحماد» هو ابن أبى سليمان مسلم الأشعرى أبو إسماعيل الكوفى الفقيه، روى عن أنس وأبى وائل والنخعى، وعنه: ابنه إسماعيل ومغيرة وأبو حنيفة ومسرر وشعبة وتفقهوا به. قال النسائي: ثقة مرجئ، مات سنة ١٢٠ عشرين ومائة، كذا فى الخلاصة «ولا يصح» بين الترمذى وجه عدم صحته بقوله: قال على بن المدينى. وهذا الحديث بهذا السند أخرجه أبو داود فى سننه، قال الحافظ فى التلخيص: حديث خزيمة بن ثابت: رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسافر أن يمسح ثلاثة أيام ولياليهن ولو استزدناه لزاد، رواه أبو داود بزيادة، وابن ماجه بلفظ: ولو مضى السائل على مسألته لجعلها خمساً. ورواه ابن حبان باللفظين جميعاً، ورواه الترمذى وغيره بدون الزيادة. قال الترمذى: قال البخارى: لا يصح عندي؛ لأنه لا يعرف للجدلى سماع من خزيمة، وذكر عن يحيى بن معين أنه قال: هو صحيح، وقال ابن دقيق العيد: الروايات متظافرة متكاثرة برواية التيمى له عن عمرو بن ميمون عن الجدلى عن خزيمة، وقال ابن أبى حاتم فى العلل: قال أبو زرعة: الصحيح من حديث التيمى عن عمرو بن ميمون عن الجدلى عن خزيمة مرفوعاً، والصحيح عن النخعى عن الجدلى بلا واسطة وادعى النووى فى شرح المذهب الاتفاق على ضعف هذا الحديث وتصحيح ابن حبان له يرد عليه مع نقل الترمذى عن ابن معين أنه صحيح أيضاً كما تقدم، والله أعلم.. انتهى ما فى التلخيص.

قوله: «وهو قول العلماء من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء مثل: سفيان الثورى وابن المبارك والشافعى وأحمد وإسحاق قالوا: يمسح المقيم يوماً والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن» وإليه ذهب جمهور العلماء، وهو الحق والصواب، واستدلوا على هذا التوقيت بأحاديث الباب، قال الحافظ فى الدراية: وفى الباب عن أكثر من عشرة من الصحابة.

فائدة: قال النووي: مذهب الشافعي وكثيرين أن ابتداء المدة من حين الحدث بعد لبس الخف لا من حين اللبس، ولا من حين المسح.. انتهى. قلت: وهو قول أبي حنيفة، ونقل عن الأوزاعي وأبي ثور وأحمد أنهم قالوا: إن ابتداءها من وقت اللبس «وقد روى عن بعض أهل العلم أنهم لم يوقتوا في المسح على الخفين، وهو قول مالك بن أنس» قال الشوكاني في النيل: قال مالك والليث بن سعد: لا وقت للمسح على الخفين، ومن لبس خفيه وهو طاهر مسح ما بدا له، والمقيم والمسافر في ذلك سواء، وروى مثل ذلك عن عمر بن الخطاب وعقبة بن عامر وعبد الله ابن عمر والحسن البصري.. انتهى، ويروى ذلك عن الشعبي وربيعة والليث وأكثر أصحاب مالك، ذكره العيني. والحجة لهم في هذا حديث أبي بن عمارة أنه قال: يا رسول الله، أمسح على الخفين؟ قال: «نعم» قال: يوماً؟ قال: «نعم» قال: ويومين؟ قال: «نعم» قال: وثلاثة؟ قال: «نعم، وما شئت»، أخرجه أبو داود وقال: ليس بقوى، قال الحافظ في التلخيص بعد ذكر هذا الحديث: أخرجه أبو داود وابن ماجه والدارقطني، والحاكم في المستدرک، قال أبو داود: ليس بالقوى، وضعفه البخاري فقال: لا يصح، وقال أبو داود: اختلف في إسناده، وليس بالقوى، وقال أبو زرعة الدمشقي عن أحمد: رجاله لا يعرفون، وقال أبو الفتح الأزدي: هو حديث ليس بالقائم، ونقل النووي في شرح المذهب اتفاق الأئمة على ضعفه. قلت: وبالعجز الجوزجاني فذكره في الموضوعات.. انتهى. ولهم في عدم التوقيت أحاديث أخرى لكن ليس فيها ما يشفى العليل، ويروى الغليل؛ فإن منها ما هو صحيح فليس بصريح في المقصود، وما هو صريح فليس بصحيح «والتوقيت أصح» يعني التوقيت هو الصحيح؛ فإن أحاديثه كثيرة صحيحة، وليس في عدم التوقيت حديث صحيح.

٩٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زَرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَى الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ وَحَمَّادٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ حَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، وَلَا يَصَحُّ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ مِنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ حَدِيثَ الْمَسْحِ.

وَقَالَ زَائِدَةُ: عَنْ مَنْصُورٍ: كُنَّا فِي حُجْرَةِ إِبْرَاهِيمَ التِّيمِيِّ وَمَعَنَا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، فَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ التِّيمِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيِّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ مِثْلُ: سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ، قَالُوا: يَمْسَحُ الْمُقِيمُ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَالْمُسَافِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رَوَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ لَمْ يُوقَّتُوا فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَالتَّوَقُّيتُ أَصَحُّ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ أَيْضًا مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ عَاصِمٍ.

(٧٢) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ [٧٢م - ٧٢ت]

٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الدَّمَشَقِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، أَخْبَرَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ رَجَاءِ ابْنِ حَيَوَةَ، عَنْ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَإِسْحَقُ.

وَهَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ لَمْ يُسْنِدْهُ عَنْ ثَوْرٍ بْنُ يَزِيدَ غَيْرَ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَمُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَا: لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ رَوَى هَذَا عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ حَيَوَةَ قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ، مُرْسَلٌ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ الْمُغِيرَةُ.

(٩٧) حديث ضعيف، وأخرجه: أبو داود (١٦٥)، وابن ماجه (٥٥٠) كلاهما من طريق الوليد بن مسلم

بهذا الإسناد، وقال أبو داود: «وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء» فأعله بالانقطاع.

قوله: «باب ما جاء في المسح على الخفين أعلاه وأسفله» أى: أعلى كل واحد من الخفين وأسفله. وكان للترمذى أن يقول: أعلاه وأسفلهما، أو يقول: باب المسح على الخف أعلاه وأسفله.

قوله: «حدثنا أبو الوليد الدمشقى» اسمه أحمد بن عبد الرحمن بن بكار، روى عن الوليد بن مسلم ومروان بن معاوية وعبد الرزاق، وعنه: الترمذى والنسائى وابن ماجه، قال الحافظ: صدوق تكلم فيه بلا حجة «نا الوليد بن مسلم» القرشى مولا هم أبو العباس الدمشقى ثقة لكنه كثير التدليس «أخبرنى ثور بن يزيد» أبو خالد الحمصى، ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر «عن رجاء بن حيوة» يفتح المهملة وسكون التحتانية وفتح الواو الكندى الفلسطينى، ثقة فقيه من الثالثة «عن كاتب المغيرة» اسمه وراد بتشديد الراء الثقفى الكوفى، ثقة من الثالثة، وفى رواية ابن ماجه: عن وراد كاتب المغيرة.

قوله: «مسح أعلى الخف وأسفله» هذا الحديث دليل لمن قال: إن المسح على أعلى الخف وأسفله، لكن الحديث ضعيف كما ستعرف.

قوله: «وهذا قول غير واحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين» وبه قال ابن عمر، قال الحافظ فى التلخيص: روى الشافعى فى القديم وفى الإملاء من حديث نافع عن ابن عمر: أنه كان يمسح أعلى الخف وأسفله.. انتهى «وبه يقول مالك والشافعى وإسحاق» فى موطأ الإمام مالك أنه سأل ابن شهاب عن المسح على الخفين كيف هو؟ فأدخل ابن شهاب إحدى يديه تحت الخف والأخرى فوقه ثم أمرهما. قال يحيى: قال مالك: وقول ابن شهاب: أحب ما سمعت إلى ذلك.. انتهى. قال الحافظ ابن عبد البر فى الاستذكار: لم يختلف قول مالك إن المسح على الخفين على حسب ما وصفه ابن شهاب أنه يدخل إحدى يديه تحت الخف والأخرى فوقه إلا أن لا يرى الإعادة على من اقتصر على ظهور الخفين إلا فى الوقت، وأما الشافعى فقد نص أنه لا يجزئه المسح على أسفل الخف، ويجزئه على ظهره فقط، ويستحب أن لا يقتصر أحد على مسح ظهور الخفين وبطونها معاً كقول مالك، وهو قول عبد الله بن عمر، ذكره عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يمسح ظهور خفيه وبطونهما كما نقله بعض العلماء فى تعليقه على موطأ محمد عن الاستذكار، وقال الشاه ولى الله الدهلوى فى المسوى: قال الشافعى: مسح أعلى الخف فرض، ومسح أسفله سنة، وقال أبو حنيفة: لا يمسح إلا الأعلى. قلت: تمسك القائلون بالمسح على أعلى الخف وأسفله بحديث الباب، وهو حديث فيه كلام لأئمة الحديث كما ستعرف، ولم أجد فى هذا الباب حديثاً مرفوعاً صحيحاً خالياً عن الكلام، وقد صح عن على بإسناد صحيح أنه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه ظاهرهما، وكذلك ثبت كما ستقف عليه فى الباب الآتى عن المغيرة بن شعبة بإسناد حسن، فالقول الراجح قول من قال بالمسح على أعلى الخف دون أسفله، والله تعالى أعلم.

قوله: «وهذا حديث معلول» المعلول ويقال له المعلل بفتح اللام؛ إسناد فيه علل وأسباب غامضة خفية قاذحة فى الصحة يتنبه لها الخذاق المهرة من أهل هذا الشأن كإرسال فى الموصول،

ووقف فى المرفوع، ونحو ذلك، وحديث المغيرة هذا أخرجه أبو داود وابن ماجه أيضاً «لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم» أى: لم يرو هذا الحديث مرفوعاً متصلاً عن ثور أحد إلا الوليد بن مسلم «قال: حدثت عن كاتب المغيرة» بصيغة المجهول فيه انقطاع «مرسل» أى: فهو مرسل، وفى بعض النسخ مرسلًا، قال الحافظ فى التلخيص: حديث المغيرة أنه صلى الله عليه وسلم مسح أعلى الخف وأسفله رواه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والدارقطنى والبيهقى وابن الجارود من طريق ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة، وفى رواية ابن ماجه عن وراد كاتب المغيرة: قال الأثرم: عن أحمد أنه كان يضعفه ويقول: ذكرته لعبد الرحمن بن مهدي فقال: عن ابن المبارك عن ثور حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة، ولم يذكر المغيرة، قال أحمد: وقد كان نعيم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور فقلت له: إنما يقول هذا الوليد، فأما ابن المبارك فيقول: حدثت عن رجاء ولا يذكر المغيرة، فقال لى نعيم: هذا حديثي الذى أسأل عنه، فأخرج إلى كتابه القديم بخط عتيق فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم: عن المغيرة فأوقفته عليه وأخبرته: أن هذه زيادة فى الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول للناس بعد وأنا أسمع: اضربوا على هذا الحديث، وقال ابن أبى حاتم فى العلل عن أبيه وأبى زرعة: حديث الوليد ليس بمحفوظ، وقال موسى بن هارون وأبو داود: لم يسمع ثور من رجاء، حكاه قاسم بن أصبغ عنه، وقال البخارى فى التاريخ الأوسط: ثنا محمد بن الصباح ثنا ابن أبى الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة، رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه ظاهرهما، قال: وهذا أصح من حديث رجاء عن كاتب المغيرة، وكذا رواه أبو داود والترمذى من حديث ابن أبى الزناد، ورواه أبو داود الطيالسى عن ابن أبى الزناد فقال: عن عروة بن المغيرة عن أبيه، وكذا أخرجه البيهقى من رواية إسماعيل بن موسى عن ابن أبى الزناد. وقال الترمذى: هذا حديث معلول لم يسنده عن ثور غير الوليد، قلت: رواه الشافعى فى الأم عن إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى عن ثور مثل الوليد، وذكر الدارقطنى فى العلل أن محمد بن عيسى بن سميع رواه أبو ثور كذلك، قال الترمذى: وسمعت أبا زرعة ومحمداً يقولان: ليس بصحيح، وقال أبو داود: لم يسمعه ثور من رجاء، وقال الدارقطنى: روى عن عبد الملك بن عمير عن وراد كاتب المغيرة عن المغيرة ولم يذكر أسفل الخف، وقال ابن حزم: أخطأ فيه الوليد فى موضعين فذكرهما كما تقدم، قلت: ووقع فى سنن الدارقطنى ما يوهم رفع العلة؛ وهى حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا داود بن الرشيد عن الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد حدثنا رجاء بن حيوة، فذكره، فهذا ظاهره أن ثوراً سمعه من رجاء فتزول العلة، ولكن رواه أحمد بن عبيد الصفار فى مسنده عن أحمد بن يحيى الحلوانى عن داود بن رشيد فقال: عن رجاء ولم يقل حدثنا رجاء، فهذا اختلاف على داود يمنع القول بصحة وصله مع ما تقدم فى كلام الأئمة.. انتهى كلام الحافظ بلفظه.

(٧٣) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ظَاهِرِهِمَا [٧٣م - ٧٣ت]

٩٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهُوَ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَذْكُرُ عَنْ عُرْوَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ: عَلَى ظَاهِرِهِمَا غَيْرَهُ. وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يُشِيرُ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزِّنَادِ.

قوله: «حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد» بفتح النون القرشي مولا هم المدني، قال الحافظ في التقریب: صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً «عن أبيه» أى: أبى الزناد واسمه عبد الله بن ذكوان ثقة فقيه.

قوله: «يمسح على الخفين على ظاهرهما» أى: على أعلاهما، وهذا الحديث دليل على أن المسح على أعلى الخفين دون أسفلهما.

قوله: «حديث المغيرة حديث حسن» وأخرجه أبو داود وسكت عنه، ونقل المنذرى تحسين الترمذى وأقره، وقال البخارى فى التاريخ الأوسط: ثنا محمد بن الصباح ثنا ابن أبى الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه ظاهرهما، قال: وهذا أصح من حديث رجاء عن كاتب المغيرة، كذا فى التلخيص. وقد تقدم هذا فى كلام الحافظ الذى نقلناه فى الباب المتقدم، وفى الباب عن على قال: لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه ظاهرهما، أخرجه أبو داود، قال الحافظ فى بلوغ المرام: بإسناد حسن، وقال فى التلخيص: إسناده صحيح، وفى الباب أيضاً عن عمر بن الخطاب عن ابن أبى شيبَةَ والبيهقى، قاله الشوكانى فى النيل. قوله: «ولا نعلم أحدا يذكر عن عروة عن المغيرة على ظاهرهما غيره» أى: غير عبد الرحمن ابن أبى الزناد، يعنى لفظ: على ظاهرهما، تفرد بذكره عبد الرحمن.

قوله: «وهو قول غير واحد من أهل العلم، وبه يقول سفیان الثوري وأحمد» وبه يقول أبو حنيفة ومن تبعه وإسحاق وداود وهو قول على بن أبى طالب وقيس بن سعد بن عبادة والحسن البصرى وعروة بن الزبير وعطاء بن أبى رباح وجماعة، كذا فى الاستذكار. والحجة لهم حديث المغيرة المذكور فى هذا الباب وحديث على الذى ذكرناه وحديث عمر الذى عند ابن أبى شيبَةَ

والبيهقي، قال الشوكاني في النيل: ليس بين الحديثين تعارض، غاية الأمر أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح تارة على باطن الخف وظاهره، وتارة على ظاهره، ولم يرو عنه ما يقضى بالمنع من إحدى الصفتين، فكان جميع ذلك جائز أو سنة.. انتهى كلام الشوكاني. قلت: نعم ليس بين الحديثين تعارض ولم يرو عنه ما يقضى بالمنع من إحدى الصفتين لكن لا شك في أن حديث المسح على ظاهر الخفين حديث صحيح، وأما حديث المسح على ظاهرهما وباطنهما فقد عرفت ما فيه من الكلام، فالعمل بحديث المسح على ظاهر الخفين هو الراجح للمتعين، هذا ما عندي، والله أعلم.

قوله: «وكان مالك يشير بعبد الرحمن بن أبي الزناد» أي: بضعفه، قال الحافظ في تهذيب التهذيب: وتكلم فيه مالك لروايته عن أبيه كتاب السبعة يعنى الفقهاء، وقال: أين كنا عن هذا؟.. انتهى. قلت: قد تكلم فيه غير واحد من أئمة الحديث، ففي هذا الكتاب وقال ابن محرز: عن يحيى بن معين، ليس مما يحتج به أصحاب الحديث ليس بشيء. وقال معاوية بن صالح وغيره: عن ابن معين ضعيف، وقال الدوري: عن ابن معين لا يحتج بحديثه وهو دون الدراوردي، وقال صالح ابن أحمد: عن أبيه مضطرب الحديث، وقال محمد بن عثمان: عن ابن المديني كان عند أصحابنا ضعيفاً، وقال عبد الله بن علي بن المديني: عن أبيه: ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون، وفيه: وقال الترمذي والعجلي: ثقة وصحح الترمذي عدة من أحاديثه، وقال في الباب: ثقة حافظ.. انتهى.

(٧٤) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ [٧٤م - ٧٤ت]

٩٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيْلَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ هَزِيلِ بْنِ شَرَحْبِيلَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَسَحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ؛ قَالُوا: يَمْسَحُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَعْلَيْنِ؛ إِذَا كَانَا ثَخِينَيْنِ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ صَالِحَ بْنَ مُحَمَّدٍ التِّرْمِذِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُقَاتِلٍ السَّمَرَقَنْدِيَّ يَقُولُ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي حَنِيْفَةَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، وَعَلَيْهِ جَوْرَبَانِ،

فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ قَالَ: فَعَلْتُ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ أَكُنْ أَفْعَلُهُ؛ مَسَحْتُ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَهُمَا غَيْرُ مُنْعَلَيْنِ.

قوله: «عن سفيان» هو الثوري وقد وقع في بعض نسخ أبي داود عن سفيان الثوري، وكذا وقع في رواية الطحاوي «عن أبي قيس» اسمه عبد الرحمن بن ثروان الأودي مشهور بكنيته، وثقه ابن معين والعجلي والدارقطني، وقال أحمد: يخالف في أحاديثه، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال النسائي: ليس به بأس، كذا في مقدمة فتح الباري. وقال في التقريب: صدوق ربما خالف «عن هزيل» بالتصغير «بن شرحبيل» بضم المعجمة وفتح الراء المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها باء موحدة الكوفي، ثقة مخضرم.

قوله: «توضأ النبي صلى الله عليه وسلم ومسح على الجوربين» تنبيه الجورب، قال في القاموس: الجورب لفافة الرجل ج جواربة وجوارب، وتجورب لبسه، وجوربته ألبسته، وقال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي: الجورب غشاء للقدم من صوف يتخذ للدفع؛ وهو التسخان، وفي تفسير الجورب أقوال أخرى وستقف عليها. «النعلين» تنبيه النعل، قال في القاموس: النعل ما وقيت به القدم من الأرض كالنعلة مؤنثة نعال بالكسر.. انتهى. وقال الجزري في النهاية: النعل مؤنثة وهي التي تلبس في المشي تسمى الآن تاسومة.. انتهى. قال الطيبي: معنى قوله: والنعلين؛ هو أن يكون قد لبس النعلين فوق الجوربين، وكذا قال الخطابي في المعالم. قلت: هذا المعنى هو الظاهر. قال الطحاوي في شرح الآثار: في باب المسح على النعلين مسح على نعلين تحتهما جوربان، وكان قاصداً بمسحه ذلك إلى جوربيه لا نعليه وجورباه لو كانا عليه بلا نعلين جاز له أن يمسح عليهما، فكان مسحه ذلك مسحاً أراد به الجوربين فأتى ذلك على الجوربين والنعلين فكان مسح على الجوربين هو الذي تظهر به ومسحه على النعلين فضل.. انتهى كلام الطحاوي. وأما قول ابن ملك في شرح قوله: والنعلين: أي: ونعليهما، فيجوز المسح على الجوربين بحيث يمكن متابعة المشي عليهما.. انتهى، وكذا قول أبي الوليد: إن معنى الحديث أنه مسح على جوربين منعلين لا أنه جورب على الانفراد ونعل على الانفراد.. انتهى، فبعيد، قال الحافظ ابن القيم في تهذيب السنن بعد ذكر قول أبي الوليد هذا ما لفظه: هذا التأويل مبنى على أنه يستحب مسح أعلى الخف وأسفله، والظاهر أنه مسح على الجوربين الملبوسين عليهما نعلان منفصلان، هذا هو المفهوم منه؛ فإنه فصل بينهما وجعلهما شيئين ولو كانا جوربين منعلين لقال: مسح على الجوربين المنعلين، وأيضاً فإن الجلد في أسفل الجورب لا يسمى نعلاناً في لغة العرب، ولا أطلق عليه أحد هذا الاسم، وأيضاً المنقول عن عمر بن الخطاب في ذلك أنه مسح على سيور النعل التي على ظاهر القدم مع الجورب فأما أسفله وعقبه فلا.. انتهى كلام ابن القيم.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وضعفه كثير من أئمة الحديث كما ستقف عليه، والحديث أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه «وهو قول غير واحد من أهل العلم» من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم، قال أبو داود في سننه: ومسح على

الجورين على بن أبي طالب وابن مسعود والبراء بن عازب وأنس بن مالك وأبو أمامة وسهل بن سعد وعمرو بن حريث، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس.. انتهى، وقال الحافظ ابن القيم في تهذيب السنن: قال ابن المنذر: يروى المسح على الجورين عن تسعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على وعمار وأبي مسعود الأنصارى وأنس وابن عمر والبراء وبلال وعبد الله ابن أبي أوفى وسهل بن سعد، وزاد أبو داود: وأبو أمامة وعمرو بن حريث وعمرو بن عباس، فهؤلاء ثلاثة عشر صحابياً.. انتهى كلام ابن القيم. قلت: قد تتبعت كتب الحديث لأقف على أسانيد جميع هذه الآثار وألفاظها؛ فلم أقف إلا على بعضها، فأقول: أما أثر على: فأخرجه عبد الرزاق في مصنفه: أخبرني الثوري عن زبرقان عن كعب بن عبد الله قال: رأيت علياً بال فمسح على جوربيه ونعليه، ثم قام يصلي، وأما أثر ابن مسعود: فأخرجه أيضاً عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا معمر عن الأعمش عن إبراهيم: أن ابن مسعود كان يمسح على خفيه، ويمسح على جوربيه، وسنده صحيح. أما أثر البراء بن عازب: فأخرجه أيضاً عبد الرزاق: أخبرنا الثوري عن الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه قال: رأيت البراء بن عازب يمسح على جوربيه ونعليه. وأما أثر أنس: فأخرجه أيضاً عبد الرزاق: أخبرنا معمر عن قتادة عن أنس بن مالك: أنه كان يمسح على الجورين، وأما أثر أبي مسعود: فأخرجه عبد الرزاق: أخبرنا الثوري عن منصور عن خالد بن سعد قال: كان أبو مسعود الأنصارى يمسح على الجورين له من شعر ونعليه، وسنده صحيح، وأما أثر ابن عمر: فأخرجه أيضاً عبد الرزاق: أخبرنا الثوري عن يحيى بن أبي حية عن أبي خلاص عن ابن عمر أنه كان يمسح على جوربيه ونعليه، كذا ذكر الحافظ الزيلعي أسانيد هذه الآثار وألفاظها، ولم أقف على أسانيد بقية الآثار، والله تعالى أعلم. «وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق قالوا: يمسح على الجورين وإن لم يكن نعلين» أى: وإن لم يكن كل واحد من الجورين نعلين أى: منعلين، وفي بعض النسخ وإن لم يكونا نعلين، وهو الظاهر، والظاهر أن الترمذى أراد بقوله نعلين منعلين، وقد وقع في بعض النسخ منعلين على ما ذكره الشيخ سراج أحمد في شرح الترمذى، والمنعل من التنعل وهو ما وضع الجلد على أسفله «إذا كانا ثخينين» أى: غليظين، قال في القاموس: ثخن ككرم ثخونة وثخنا كعنب غلظ وصلب.. انتهى. وقال في منتهى الأرب: ثوب ثخين النسيج جامعة سطيрийاف ثخن ككرم ثخونة وثخانة وثخنا كعنب سطر وسخت كريد ثخين كامين نعت أست أزان.. انتهى. وعلم من هذا القيد أن الجورين إذا كانا رقيقين لا يجوز المسح عليهما عند هؤلاء الأئمة، ويقولهم قال صاحباً أبى حنيفة أبو يوسف ومحمد.

وقوله: «وفي الباب عن أبي موسى» أخرجه ابن ماجه والطحاوى وغيرهما وسيأتى الكلام على هذا الحديث. وهاهنا مباحث عديدة متعلقة بحديث الباب نذكرها إفادة للطلاب:

المبحث الأول: اعلم أن الترمذى حسن حديث الباب وصححه ولكن كثيراً من أئمة الحديث ضعفوه، قال النسائي في سننه الكبرى: لا نعلم أحداً تابع أبا قيس على هذه الرواية، والصحيح عن المغيرة أنه عليه السلام مسح على الخفين.. انتهى، وقال أبو داود في سننه: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث؛ لأن المعروف عن المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على

الخفين، قال: وروى أبو موسى الأشعري أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مسح على الجوربين، وليس بالمتصل ولا بالقوى، وذكر البيهقي حديث المغيرة هذا وقال: إنه حديث منكر، ضعفه سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلى بن المديني ومسلم بن الحجاج، والمعروف عن المغيرة حديث المسح على الخفين، ويروى عن جماعة أنهم فعلوه، قال النووي: كل واحد من هؤلاء لو انفرد قدم على الترمذي مع أن الجرح مقدم على التعديل قال: واتفق الحفاظ على تضعيفه، ولا يقبل قول الترمذي: إنه حسن صحيح.. انتهى، وقال الشيخ تقي الدين في الإمام: أبو قيس الأودي اسمه عبد الرحمن بن ثروان، احتج به البخاري في صحيحه وذكر البيهقي في سننه أن أبا محمد يحيى بن منصور قال: رأيت مسلم بن الحجاج ضعف هذا الخبر، وقال: أبو قيس الأودي، وهزيل بن شرحبيل لا يحتملان وخصوصاً مع مخالفتها الأجلة الذين رواوا هذا الخبر عن المغيرة، فقالوا: مسح على الخفين، وقالوا: لا يترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل، قال: فذكرت هذه الحكاية عن مسلم لأبي العباس محمد بن عبد الرحمن الدغولي فسمعتة يقول: سمعت علي بن محمد بن شيان يقول: سمعت أبا قدامة السرخسي يقول: قال عبد الرحمن بن مهدي: قلت لسفيان الثوري: لو حدثتني بحديث أبي قيس عن هزيل ما قبلته منك، فقال سفيان: الحديث ضعيف. ثم أسند البيهقي عن أحمد ابن حنبل قال: ليس يروى هذا الحديث إلا من رواية أبي قيس الأودي، وأبي عبد الرحمن بن مهدي أن يحدث بهذا الحديث، وقال: هو منكر. وأسند البيهقي أيضاً عن علي ابن المديني قال: قال: حديث المغيرة بن شعبة في المسح رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة، ورواه هزيل بن شرحبيل عن المغيرة إلا أنه قال: ومسح على الجوربين، فخالف الناس. وأسند أيضاً عن يحيى بن معين، قال: الناس كلهم يروونه على الخفين غير أبي قيس. قال الشيخ: ومن يصححه يعتمد بعد تعديل أبي قيس على كونه ليس مخالفاً لرواية الجمهور مخالفة معارضة، بل هو أمر زائد على ما روه، ولا يعارضه ولا سيما وهو طريق مستقل برواية هزيل عن المغيرة، لم يشارك المشهورات في سندها.. انتهى، كذا في نصب الراية ص ٥٧ ج ١. قلت: قوله: بل هو أمر زائد على ما روه... إلخ، فيه نظر؛ فإن الناس كلهم رواوا عن المغيرة بلفظ: مسح على الخفين، وأبو قيس يخالفهم جميعاً، فيروى عن هزيل عن المغيرة بلفظ: مسح على الجوربين والنعلين فلم يزد على ما رواوا بل خالف ما رواوا، نعم لو روى بلفظ: مسح على الخفين والجوربين والنعلين لصح أن يقال: إنه روى أمراً زائداً على ما روه، وإذ ليس فليس، فتفكر. فإذا عرفت هذا كله؛ ظهر لك أن أكثر الأئمة من أهل الحديث حكموا على هذا الحديث بأنه ضعيف، مع أنهم لم يكونوا غافلين عن مسألة زيادة الثقة، فحكمهم عندي -والله تعالى أعلم- مقدم على حكم الترمذي بأنه حسن صحيح. وفي الباب حديثان آخران: حديث ابن مسعود وحديث بلال وهما أيضاً ضعيفان لا يصلحان للاحتجاج. أما حديث أبي موسى: فأخرجه الطحاوي في شرح الآثار من طريق أبي سنان عن الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي موسى: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على جوربيه ونعليه، وأخرجه أيضاً ابن ماجه والبيهقي من طريق عيسى بن سنان عن الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي موسى، وقد تقدم أن أبا داود حكم على هذا الحديث بأنه ليس بالمتصل ولا

بالقوى. وقال البيهقي بعد رواية الحديث: له علتان إحداهما: أن الضحاك بن عبد الرحمن لم يثبت سماعه من أبي موسى، والثانية: أن عيسى بن سنان ضعيف.. انتهى. قلت: أبو سنان الذي وقع في سند الطحاوي هو عيسى بن سنان، قال الحافظ في تهذيب التهذيب في ترجمته: قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: أبو سنان عيسى بن سنان، فضعفه، قال يعقوب بن شيبه: عن ابن معين: لين الحديث، وقال جماعة عن ابن معين: ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: مخلص ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوى في الحديث، وقال العجلي: لا بأس به، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن خراش: صدوق، وقال مرة: في حديثه نكرة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الكنانى عن أبي حازم: يكتب حديثه ولا يحتج به.. انتهى كلام الحافظ. فإن قلت: قال الشيخ علاء الدين المارديني: إن التضعيف بعدم ثبوت سماع عيسى بن سنان عن أبي موسى، وهو على مذهب من يشترط للاتصال ثبوت السماع، قال: ثم هو معارض بما ذكره عبد الغني؛ فإنه قال في الكمال: سمع الضحاك من أبي موسى قال: وابن سنان وثقه ابن معين، وضعفه غيره، وقد أخرج الترمذي في الجنايز حديثاً في سنده عيسى بن سنان هذا وحسنه.. انتهى، كذا نقل بعض مجوزي المسح على الجورب مطلقاً في رسالته وأقره، فالظاهر أن حديث أبي موسى حسن صالح للاحتجاج. قلت: ذكر أبو داود وغيره أن في حديث أبي موسى المذكور علتين لضعفه، الأولى: الانقطاع، والثانية: ضعف عيسى بن سنان، فإن ثبت سماع الضحاك من أبي يوسف ترتفع العلة الأولى، وتبقى الثانية، وهي كافية لضعف حديث أبي موسى المشهور. وأما قول المارديني وابن سنان: وثقه ابن معين وضعفه غيره، ففيه أن ابن معين أيضاً وضعفه، قال الذهبي في الميزان: ضعفه أحمد وابن معين وهو مما يكتب على لينة... إلخ. وقال الحافظ في تهذيب التهذيب: قال يعقوب بن شيبه عن ابن معين: لين الحديث، وقال جماعة عن ابن معين: ضعيف الحديث كما عرفت آنفاً. قلت: ولضعف هذا الحديث علة ثالثة: وهي أن عيسى بن سنان مخلص، قال الحافظ: أبو زرعة مخلص ضعيف الحديث كما عرفت آنفاً في كلام الحافظ. وأما قول المارديني: وقد أخرج الترمذي في الجنايز حديثاً في سنده عيسى بن سنان وحسنه؛ فمما لا يصغى إليه؛ فإن الترمذي قد يحسن الحديث مع تصريحه بالانقطاع، وكذا مع تصريحه بضعف بعض روايته، ثم تساهل الترمذي مشهور. وأما حديث بلال: فهو أيضاً ضعيف؛ قال الزيلعي: رواه الطبراني في معجمه من طريق ابن أبي شيبه ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم: نحوه، ويزيد بن أبي زياد وابن أبي ليلى مستضعفان مع نسبتهم إلى الصدوق.. انتهى كلام الزيلعي. قلت: في سنده الأول الأعمش وهو مدلس، ورواه عن الحكم بالنعنة، ولم يذكر سماعه منه، قال الذهبي في الميزان في ترجمة الأعمش: ربما دلس عن ضعيف لا يدري به، فإن قال: حدثنا؛ فلا كلام، وإن قال: عن تطرق إليه الاحتمال إلا في شيوخ أكثر منهم كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح السمان؛ فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال.. انتهى. وفي سنده الثاني يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف، قال الحافظ في التقریب في ترجمته: ضعيف كبير فتغير، وصار يتلقن وكان شيعياً.. انتهى. فإن قلت: كيف قلتم إن حديث بلال ضعيف، وقد قال الحافظ في الدراية:

وفى الباب عن بلال أخرجه الطبرانى بسندين: رجال أحدهما ثقات؟.. انتهى. وأراد برجال أحدهما رجال السند الأول فإنهم كلهم ثقات. قلت: لا شك فى أن رجال السند الأول من حديث بلال كلهم ثقات. ولكن فيهم الأعمش وقد عرفت أنه مدلس ورواه عن الحكم بالنعنة وعننة المدلس غير مقبولة، وقد تقرر: أنه لا يلزم من كون رجال السند ثقات صحة الحديث. لجواز أن يكون فيه ثقة مدلس، ورواه عن شيخه الثقة بالنعنة، أو يكون فيه علة أخرى، ألا ترى أن الحافظ ذكر فى التلخيص حديث العينة الذى رواه الطبرانى من طريق الأعمش عن عطاء عن ابن عمر، وذكر أن ابن القطان صححه، ثم قال ما لفظه: وعندي أن الإسناد الذى صححه ابن القطان معلول؛ لأنه لا يلزم من كونه رجاله ثقات أن يكون صحيحاً؛ لأن الأعمش مدلس، ولم يذكر سماعه من عطاء.. انتهى كلام الحافظ. وقال الزيلعى فى نصب الراية. فى بحث الجهر بالبسملة نقلاً عن ابن الهادى: ولو فرض ثقة الرجال لم يلزم منه صحة الحديث حتى يتنفى منه الشذوذ. والحاصل: أنه ليس فى باب المسح على الجورين حديث مرفوع صحيح خال عن الكلام، هذا ما عندى، والله تعالى أعلم.

المبحث الثانى: فى تفسير الجور وبين ما وقع فيه من الاختلاف. قال مجد الدين الفيروز أبادى فى القاموس: الجور لفافة الرجل.. انتهى، وقال أبو الفيض مرتضى الزبيدى فى تاج العروس: الجور لفافة الرجل، وهو بالفارسية كورب، وأصله كوربا ومعناه: قبر الرجل.. انتهى. وقال الطيبي: الجور لفافة الجلد، وهو خف معروف من نحو الساق،.. انتهى، وكذلك فى مجمع البحار. وقال الشوكانى فى النيل: الخف نعل من أدم يغطى القدمين، والجرموق أكبر منه، والجورب أكبر من الجرموق. وقال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى اللغات: الجورب خف يلبس على الخف إلى الكعب للبرد، ولصيانة الخف الأسفل من الدرن والغسالة.. انتهى. وقال القاضى أبو بكر بن العربى فى عارضة الأحوذى: الجورب غشاء للقدم من صوف يتخذ للدفع.. انتهى. وقال الحافظ ابن تيمية فى فتاواه: الفرق بين الجورين والتعلين إنما هو من كون هذا من صوفه وهذا من جلود.. انتهى. وقال العيني: الجورب هو الذى يلبسه أهل البلاد الشامية الشديدة البرد، وهو يتخذ من غزل الصوف المقتول يلبس فى القدم إلى ما فوق الكعب.. انتهى. قلت: ويتخذ من الشعر أيضاً كما تقدم أن أبا مسعود كان يمسح على جوربين له من شعر، فتفسير المجد الفيروز أبادى عام يشمل كل ما يصدق عليه أنه لفافة الرجل، سواء كان من الجلد أو الصوف أو الشعر أو غير ذلك، وسواء كان ثخيناً أو رقيقاً بل هو شامل للمخيط وغيره، قال فى غنية المستملى شرح منية المصلى بعد ذكر تفسير المجد ما لفظه: كأن تفسيره باعتبار اللغة؛ لكن العرف خص اللفافة بما ليس بمخيط والجورب بالمخيط ونحوه الذى يلبس كما يلبس الخف.. انتهى. وتفسير الطيبي والشوكانى والشيخ عبد الحق يدل على أن الجورب يتخذ من الجلد، وأنه نوع من الخف وأنه يكون أكبر منه، وتفسير ابن العربى وابن تيمية والعيني يدل على أنه يتخذ من الصوف، وقال شمس الأئمة الحلوانى وهو من الأئمة الحنفية: الجورب خمسة أنواع: من المرعى، ومن الغزل والشعر، والجلد الرقيق والكرباس، ذكره نجم الدين الزاهد عنه كما فى حاشية البحر الرائق، وفيها أن المرعى الزغب الذى تحت شعر العنز، والغزل ما غزل من الصوف، والكرباس ما نسج من مغزول القطن، قال الحلبي: ويلحق

بالكرباس كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والإبريسيم أى: الحرير.. انتهى ما فى حاشية البحر. فالاختلاف فى تفسير الجورب من جهتين: من جهة ما يتخذ منه، ومن جهة مقداره، قال العلامة أبو الطيب شمس الحق فى غاية المقصود بعد ذكر هذين النوعين من الاختلاف ما لفظه: فهذا الاختلاف - والله أعلم - إما لأن أهل اللغة قد اختلفوا فى تفسيره، وإما لكون الجورب مختلف الهيئة والصنعة فى البلاد المتفرقة، ففى بعض الأماكن يصنع من الأديم وفى بعضها من صوف وفى بعضها من كل الأنواع، فكل من فسره إنما فسره على هيئة بلاده، ومنهم من فسره بكل ما يوجد فى البلاد بأى نوع كان.. انتهى كلامه. قلت: يمكن أن يجمع بين هذه التفسيرات المختلفة بأن الجورب هو لفافة الرجل كما قاله صاحب القاموس، من أى: شيء كان. وأما تقييدهم بالجلد والصوف والشعر أو غير ذلك فعلى حسب صنعة بلادهم، والله تعالى أعلم. **المبحث الثالث:** فى تحرير المذاهب فى المسح على الجوربين وبيان ما هو الراجح عندى: قال الطحاوى فى شرح الآثار ص ٥٩ ج ١: إنا لا نرى بأساً بالمسح على الجوربين إذا كانا صفيقين، قد قال به أبو يوسف ومحمد، وأما أبو حنيفة فإنه كان لا يرى ذلك حتى يكونا صفيقين ويكونا مجلدين فيكونا كالخفين.. انتهى. وفى شرح الوقاية من كتب الحنفية: أو جوربيه الثخينين أى: بحيث يستمسكان على الساق بلا شد. منعلين أو مجلدين حتى إذا كانا ثخينين غير منعلين أو مجلدين لا يجوز عند أبى حنيفة خلافاً لهما، وعنه: أنه رجع إلى قولهما وبه يفتى.. انتهى ما فى شرح الوقاية، والمنعل من التنعيل ما وضع الجلد على أسفله كالنعل للقدم، والمجلد من التجليد ما وضع الجلد على أعلاه وأسفله كليهما، وحاصل مذهب الحنفية: أن الجوربين إن كانا منعلين أو مجلدين يجوز المسح عليهما باتفاقهم، وإن لم يكونا منعلين أو مجلدين اختلفوا فيه، فمنعه أبو حنيفة فى قوله القديم مستدلاً بأنه لا يمكن مواظبة المشى فيه إلا إذا كان منعلاً أو مجلداً. فلم يكن فى معنى الخف، وجوزه صاحبه بناء على أنه إذا كان ثخيناً يمكن فيه تتابع المشى فشابه الخف، فإن لم يكونا ثخينين أيضاً لا يجوز المسح عليهما اتفاقاً، كذا فى عمدة الرعاية. وأما مذهب مالك فكمذهب أبى حنيفة القديم، وأما مذهب الشافعى وأحمد فقد ذكره الترمذى: وهو أنه يجوز المسح عليهما إذا كانا ثخينين وإن لم يكونا منعلين، وعلى هذا فقول أبى حنيفة الجديد وقول صاحبيه وقول الشافعى وأحمد واحد، وهو جواز المسح على الجوربين إذا كانا ثخينين، ونقل عن الشافعى كقول أبى حنيفة القديم، قال ابن قدامة فى المغنى: وقال أبو حنيفة ومالك والأوزاعى ومجاهد وعمرو بن دينار والحسن بن مسلم والشافعى: لا يجوز المسح عليهما إلا أن ينعلا، لأنه لا يمكن متابعة المشى فيهما. فلم يجز المسح عليهما كالرقيقين.. انتهى، وقال ابن العربى فى العارضة: اختلف العلماء فى المسح على الجوربين على ثلاثة أقوال: **الأولى:** أنه يمسح عليهما إذا كانا مجلدين إلى الكعبين، قال به الشافعى وبعض أصحابنا. **الثانى:** إن كان صفيقاً جاز المسح عليه وإن لم يكن مجلداً إذا كان له نعل: وبه فسر بعض أصحاب الشافعى مذهبه. وبه قال أبو حنيفة وحكاها أصحاب الشافعى عن مالك. **الثالث:** أنه يجوز المسح عليه وإن لم يكن له نعل ولا تجليد، قاله أحمد بن حنبل. قال: **وجه الأول:** أنه الحديث ضعيف كله، فإن كانا مجلدين رجعا خفين ودخلا تحت أحاديث الخف. **وجه الثانى:** أنه ملبوس فى الرجل

يسترها إلى الكعب يمكن متابعة المشى عليه فجاز المسح، ووجه الثالث: ظاهر الحديث، ولو كان صحيحاً لكان أصلاً.. انتهى كلام ابن العربي. وقال ابن رسلان فى شرح سنن أبى داود: نص الشافعى فى الأم على أنه يجوز المسح على الجورين بشرط أن يكون صفيقاً منعلاً وقطع به جماعة من الشافعية ونقل المزننى أنه لا يسمح على الجورين مجلدى القدمين. قال القاضى أبو الطيب: لا يجوز المسح على الجورين إلا أن يكون سائر المحل الفرض يمكن متابعة المشى عليه، هذا هو الصحيح فى المذهب.. انتهى كلام ابن رسلان. فإن قلت: قد وقع فى أحاديث الباب لفظ الجورين مطلقاً غير مقيد بشيء من هذه القيود التى قيدهما بها هؤلاء الأئمة فما بالهم قيدهما بها واشترطوا جواز المسح عليهما بتلك القيود، فبعضهم بالتجلد، وبعضهم بالتنعيل، وبعضهم بالصفافة والثخونة؟ قلت: الأصل هو غسل الرجلين كما هو ظاهر القرآن، والعدول عنه لا يجوز إلا بأحاديث صحيحة اتفق على صحتها أئمة الحديث كأحاديث المسح على الخفين، فجاز العدول عن غسل القدمين إلى المسح على الخفين بلا خلاف. وأما أحاديث المسح على الجورين: ففى صحتها كلام عند أئمة الفن كما عرفت، فكيف يجوز العدول عن غسل القدمين إلى المسح على الجورين مطلقاً؟ وإلى هذا أشار مسلم بقوله: لا يترك ظاهر القرآن بمثل أبى قيس وهزيل.. انتهى. فلأجل ذلك اشترطوا جواز المسح على الجورين بتلك القيود ليكونا فى معنى الخفين ويدخلا تحت أحاديث الخفين، فرأى بعضهم أن الجورين إذا كانا مجلدين كانا فى معنى الخفين، ورأى بعضهم أنهما إذا كانا منعلين كانا فى معناهما، وعند بعضهم أنهما إذا كانا صفيقين ثخينين كانا فى معناهما وإن لم يكونا مجلدين ولا منعلين، والله تعالى أعلم. فإن قلت: قد ضعف الإمام أحمد حديث المسح على الجورين ومع تضعيفه قد قال بجواز المسح على الجورين ولم يقيدها بشيء من هذه القيود كما يظهر من كلام ابن العربي. قلت: قد قيدهما الإمام أحمد أيضاً بقيد الثخونة كما صرح به الترمذى، وقال ابن قدامة فى المغنى: قد قال أحمد فى موضع: لا يجزى المسح على الجورين حتى يكون جورباً صفيقاً يقوم قائماً فى رجله لا ينكسر مثل الخفين، إنما مسح القوم على الجورين لأنه كان عندهم بمنزلة الخف فى رجل الرجل يذهب فيه الرجل ويحيى.. انتهى كلامه. وقد قال قبل هذا: سئل أحمد عن جورب الخرق يسمح عليه فكره الخرق، ولعل أحمد كرهها لأن الغالب عليها الخفة، وأنها لا تثبت بأنفسها: فإن كانت مثل جورب الصوف فى الصفافة والثبوت فلا فرق.. انتهى كلامه. على أنه لم يعتمد على حديث الجورين بل اعتمد على آثار الصحابة رضى الله عنهم. قال الحافظ ابن القيم فى تلخيص السنن: قد نص أحمد على جواز المسح على الجورين، وعلل رواية أبى قيس. وهذا من إنصافه وعدله رحمه الله: وإنما عمدته هؤلاء الصحابة وصريح القياس، فإنه لا يظهر بين الجورين والخفين فرق مؤثر يصح أن يحال الحكم عليه.. انتهى كلام ابن القيم. وأما قوله لا يظهر بين الجورين والخفين فرق مؤثر... إلخ؛ ففيه أن الجورين إذا كانا من غير الجلد وكانا ثخينين صفيقين بحيث يستمسكان على القدمين بلا شد، ويمكن تتابع المشى فيهما؛ فلا شك فى أنه ليس بين هذين الجورين والخفين فرق مؤثر؛ لأنهما فى معنى الخفين، وأما إذا كانا رقيقين بحيث لا يستمسكان على القدمين بلا شد، ولا يمكن تتابع المشى فيهما؛ فهما ليسا فى معنى الخفين، فلا شك فى أن

بينهما وبين الخفين فرقا مؤثرا، ألا ترى أن الخفين بمنزلة النعلين عند عدم وجدانهما يذهب الرجل فيهما ويجيء ويمشى أينما شاء؟ فلابس الخفين لا يحتاج إلى نزعهما عند المشى فلا ينزعهما يوماً وليلة بل أياماً وليال، فهذا يشق عليه نزعهما عند كل وضوء بخلاف لابس الجوربين الرقيقين؛ فإنه كلما أراد أن يمشى يحتاج إلى النزاع فينزعهما في اليوم واللييلة مرات عديدة، وهذا لا يشق عليه نزعهما عند كل وضوء، وهذا الفرق يقتضى أن يرخص للابس الخفين دون لابس الجوربين الرقيقين، فقياس هذا على ذلك قياس مع الفارق، فعدم ظهور الفرق المؤثر بينهما وبين الخفين ممنوع، ولو سلم أنه لا يظهر الفرق بينهما وبين الخفين فلا شك في أن الجوربين الرقيقين ليسا داخلين تحت أحاديث الخفين، لأن الجورب ليس من أفراد الخف، فلا وجه لجواز المسح عليهما إلا مجرد القياس، ولا يترك ظاهر القرآن بمجرد القياس ألبتة. فإن قلت: قد أجاب الحافظ ابن القيم عن قول مسلم: لا يترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل فقال: جوابه من وجهين: أحدهما: أن ظاهر القرآن لا ينفي المسح على الجوربين إلا كما ينفي المسح على الخفين، وما كان الجواب عن موارد الإجماع فهو الجواب عن مسألة النزاع. الثاني: الذين سمعوا القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم وعرفوا تأويله؛ مسحوا على الجوربين وهم أعلم الأمة بظاهر القرآن ومراد الله منه.. انتهى. قلت: في كلا الوجهين من الجواب نظر. أما الوجه الأول: ففيه أنه قد ورد في المسح على الخفين أحاديث كثيرة قد أجمع على صحتها أئمة الحديث، فلاجل هذه الأحاديث الصحيحة تركوا ظاهر القرآن وعملوا بها، وأما المسح على الجوربين فلم يرد فيه حديث أجمع على صحته، وما ورد فيه فقد عرفت ما فيه من المقال، فكيف يترك ظاهر القرآن ويعمل به؟ وأما الوجه الثاني: ففيه أنه لم يثبت أن الجواربة التي كان الصحابة رضی الله عنهم يمسحون عليها كانت رقائق بحيث لا تستمسك على الأقدام ولا يمكن لهم تتابع المشى فيها، فيحتمل أنها كانت صفيقة تخينة فرأوا أنها في معنى الخفاف وأنها داخله تحت أحاديث المسح على الخفين، وهذا الاحتمال هو الظاهر عندي. وقد عرفت قول الإمام أحمد إنما مسح القوم على الجوربين لأنه كان عندهم بمنزلة الخف... إلخ، فلا يلزم من مسح الصحابة على الجواربة التي كانوا يمسحون عليها جواز المسح على الجوربين مطلقاً تخينين كانا أو رقيقين فتفكر. والراجح عندي أن الجوربين إذا كانا رقيقين تخينين فهما في معنى الخفين يجوز المسح عليهما، وأما إذا كانا رقيقين بحيث لا يستمسكان على القدمين بلا شد ولا يمكن المشى فيهما فهما ليسا في معنى الخف، وفي جواز المسح عليهما عندي تأمل، والله تعالى أعلم.

تنبيه: اعلم أن العلامة أبا الطيب شمس الحق رحمه الله تعالى قد اختار قول من اشترط في جواز المسح على الجوربين التجليد، حيث قال في غاية المقصود بعد ذكر المذاهب المذكورة ما لفظه: وأنت خبير أن الجورب يتخذ من الأديم وكذا من الصوف وكذا من القطن، ويقال لكل واحد من هذا إنه جورب، ومن المعلوم أن هذه الرخصة بهذا العموم التي ذهبت إليها تلك الجماعة لا تثبت إلا بعد أن يثبت أن الجوربين الذين مسح عليهما النبي صلى الله عليه وسلم كانا من صوف، سواء كانا منعلين، أو تخينين فقط، ولم يثبت هذا قط، فمن أين علم جواز المسح على الجوربين غير

المجلدين؟ بل يقال: إن المسح يتعين على الجوربين المجلدين لا غيرهما، لأنهما في معنى الخف والخف لا يكون إلا من أديم، نعم إن كان الحديث قولياً بأن قال النبي صلى الله عليه وسلم: امسحوا على الجوربين، لكان يمكن الاستدلال بعمومه على كل أنواع الجورب، وإذ ليس فليس، فإن قلت: لما كان الجورب من الصوف أيضاً؛ احتمل أن الجوربين الذين مسح عليهما النبي صلى الله عليه وسلم كانا من صوف أو قطن؛ إذ لم يبين الراوى، قلت: نعم الاحتمال في كل جانب سواء يحتمل كونهما من صوف، وكذا من قطن، لكن ترجح الجانب الواحد وهو كونه من أديم؛ لأنه يكون حينئذ في معنى الخف، ويجوز المسح عليه قطعاً. وأما المسح على غير الأديم فثبت بالاحتمالات التي لم تطمئن النفس بها، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «دع ما يريك إلى ما لا يريك».. انتهى كلامه. قلت: كلامه هذا حسن طيب، لكن فيه أن لقائل أن يقول: إن هذا القول لا يثبت إلا بعد أن يثبت أن الجوربين اللذين مسح عليهما النبي صلى الله عليه وسلم كانا مجلدين، ولم يثبت هذا قط، فمن أين علم جواز المسح على الجوربين المجلدين؟ وأما قوله: إن الجوربين المجلدين في معنى الخف فلا يجدى نفعاً؛ فإن القائلين بجواز المسح على الجوربين الثخينين فقط يقولون أيضاً إنهما لثخونتاهما وصفاقتهما في معنى الخف فتفكر.

تنبيه: قد استدل بعض مجوزى المسح على الجوربين مطلقاً تخيناً كان أو رقيقاً بما رواه الإمام أحمد في مسنده قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن ثور عن راشد بن سعد عن ثوبان قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فأصابهم البرد، فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم شكوا إليه ما أصابهم من البرد، فأمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين. ورواه أبو داود في سننه، وقال: قال ابن الأثير في النهاية: العصائب هي العمائم لأن الرأس يعصب بها. والتساخين كل ما يسخن به القدم من خف وجورب ونحوهما. ولا واحد لها من لفظها. قال: ورجال هذا الحديث ثقات مرضيون.. انتهى. قلت: هذا الحديث لا يصلح للاستدلال، فإنه منقطع، فإن راشد بن سعد لم يسمع من ثوبان، قال الحافظ بن أبي حاتم في كتاب المراسيل ص ٢٢: أنبأ عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلى قال: قال أحمد - يعنى ابن حنبل - راشد بن سعد لم يسمع من ثوبان.. انتهى. وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: قال أبو حاتم: والحربى لم يسمع من ثوبان، وقال الخلال عن أحمد: لا ينبغي أن يكون سمع منه.. انتهى. على أن التساخين قد فسرهما أهل اللغة بالخفاف، قال ابن الأثير في النهاية في حرف التاء ما لفظه: أمرهم أن يمسحوا على التساخين هي الخفاف ولا واحد لها من لفظها، وقيل: واحدها تسخان وتسخين وتسخن، والتاء فيها زائدة، وذكرناها هنا حملاً على ظاهر لفظها، قال حمزة الأصفهاني: أما التسخان فتعريب تشكن وهو اسم غطاء من أغطية الرأس كان العلماء والموايزة يأخذونه على رءوسهم خاصة، وجاء في الحديث ذكر العمائم والتساخين، فقال: من تعاطى تفسيره هو الخف حيث لم يعرف فارسيته.. انتهى. وقال في حرف السين: إنه أمرهم أن يمسحوا على المشاوذ والتساخين: التساخين: الخفاف ولا واحد لها من لفظها، وقيل: واحدها تسخان وتسخين، هكذا في شرح كتب اللغة والغريب، وقال حمزة الأصفهاني في كتاب الموازنة: التسخان تعريب تشكن إلى آخر ما ذكر في حرف التاء، وكذا في مجمع البحار، فلما ثبت

أن التسخين عند أهل اللغة والغريب هي الخفاف، فالاستدلال بهذا الحديث على جواز المسح على الجوربين مطلقاً ثخينين كانا أو رقيقين غير صحيح. ولو سلم: أن التسخين عند بعض أهل اللغة هي كل ما يسخن به القدم من خف وجورب ونحوهما؛ فعند بعضهم التسخان تعريب تشكن وهو اسم غطاء من أغطية الرأس كما عرفت. وفي الدر المنثور للسيوطي: قال حمزة: التسخان معرب تشكن وهو اسم غطاء من أغطية الرأس، كان العلماء والقضاة يأخذونه على رءوسهم خاصة، ووهم من فسر به بالخف.. انتهى. فحصل للتسخين ثلاثة تفاسير: الأول: إنها هي الخفاف، والثاني: إنها هي كل ما يسخن به القدم، الثالث: إنها هي تعريب تشكن وهو اسم غطاء من أغطية الرأس، فمن ادعى أن المراد بها في حديث ثوبان المذكور كل ما يسخن به القدم دون غيره فعليه بيان الدليل الصحيح ودونه خرط القتاد.

تنبيه آخر: قال الحافظ ابن تيمية في فتاواه ما لفظه: يجوز المسح على الجوربين إذا كان يمشى فيهما سواء كانت مجلدة أو لم تكن في أصح قولی العلماء، ففي السنن: أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على جوربيه ونعليه، وهذا الحديث إذا لم يثبت فالقياس يقتضي ذلك؛ فإن الفرق بين الجوربين والنعلين: إنما هو كون هذا من صوف، وهذا من جلود، ومعلوم أن مثل هذا الفرق غير مؤثر في الشريعة، فلا فرق بين أن يكون جلوداً أو قطناً أو كتاناً أو صوفاً، كما لم يفرق بين سواد اللباس في الإحرام وبياضه، وغايته: أن الجلد أبقى من الصوف، وهذا لا تأثير له كما لا تأثير لكون الجلد قوياً، بل يجوز المسح على ما يبقى وما لا يبقى، وأيضاً فمن المعلوم أن الحاجة إلى المسح على هذا كالحاجة إلى المسح على هذا سواء، ومع التساوى في الحكمة والحاجة يكون التفريق بينهما تفريقاً بين المتماثلين وهذا خلاف العدل والاعتبار الصحيح الذي جاء به الكتاب والسنة، وما أنزل الله به كتبه وأرسل به رسله.. انتهى كلامه. قلت: كلام الحافظ ابن تيمية هذا ليس مخالفاً لما اخترنا من أن الجوربين إذا كانا ثخينين صفيقين يمكن تتابع المشي فيهما يجوز المسح عليهما، فإنهما في معنى الخفين، فإنه رحمه الله قيد جواز المسح على الجوربين بقوله: إذا كان يمشى فيهما وظاهر أن تتابع المشي فيهما لا يمكن فيهما إلا إذا كانا ثخينين، وأما قوله: ومع التساوى في الحكمة والحاجة يكون التفريق بينهما تفريقاً بين المتماثلين؛ فإنما يستقيم إذا كان الجوربان ثخينين بحيث يمكن تتابع المشي فيهما، وأما إذا كانا رقيقين بحيث لا يمكن تتابع المشي فيهما؛ فلا كما عرفت فيما تقدم، فقياس الجوربين الرقيقين على الخفين قياس مع الفارق. هذا ما عندى، والله تعالى أعلم.

(٧٥) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ [٧٥م - ٧٥ت]

١٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ، قَالَ بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ. قَالَ: وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَعِمَامَتِهِ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، ذَكَرَ بَعْضُهُمُ الْمَسْحَ عَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَعْضُهُمُ النَّاصِيَةَ. وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ بَعْثِي مِثْلَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ وَسَلْمَانَ وَتَوْبَانَ وَأَبِي أُمَامَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَأَنْسٌ، وَبِهِ يَقُولُ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ، قَالُوا: يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ. وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ: لَا يَمْسَحُ عَلَى الْعِمَامَةِ إِلَّا بِرَأْسِهِ مَعَ الْعِمَامَةِ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنْسٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ الْحَارُودَ بْنَ مُعَاذٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعَ بْنَ الْحَرَّاحِ يَقُولُ: إِنَّ مَسْحَ عَلَى الْعِمَامَةِ يُجْزِئُهُ لِلْأَثَرِ.

قوله: «باب ما جاء في المسح على العمامة» في نسخة قلمية عتيقة: باب ما جاء في المسح على العمامة، وليس فيها لفظ الجورين، وهو الظاهر.

قوله: «عن بكر بن عبد الله المزني» البصري ثقة من أوساط التابعين «عن الحسن» هو الحسن البصري «عن ابن المغيرة بن شعبة» اسم ابن المغيرة هذا حمزة وللمغيرة ابنان: حمزة وعروة، والحديث مروى عنهما جميعاً، لكن رواية بكر بن عبد الله المزني إنما هي عن حمزة بن المغيرة وعن ابن المغيرة غير مسمى، ولا يقول بكر بن عروة، ومن قال عروة عنه فقد وهم، قاله النووي في شرح مسلم، وحمزة بن المغيرة هذا ثقة من أوساط التابعين.

قوله: «ومسح على الخفين والعمامة» بكسر العين وجمعه العمائم «قال بكر وقد سمعته من ابن المغيرة» أى: بلا واسطة الحسن «وذكر محمد بن يشار في هذا الحديث في موضع آخر أنه مسح على ناصيته وعاتمه» الناصية مقدم الرأس، وقد وقع في رواية لمسلم: مسح على الخفين ومقدم رأسه وعلى عمامته «وذكر بعضهم المسح على الناصية والعمامة ولم يذكر بعضهم الناصية» والذاكرون ثقات حفاظ، فزيادة الناصية مقبولة بلا شك، قال النووي في شرح مسلم: قوله: ومسح بनावيته وعلى العمامة هذا مما احتج به أصحابنا على أن مسح بعض الرأس يكفي، ولا يشترط الجميع؛ لأنه لو وجب الجميع لما اكتفى بالعمامة عن الباقي، فإن الجمع بين الأصل والبدل في عضو واحد لا يجوز، كما لو مسح على خف واحد وغسل الرجل الأخرى. وأما التيمم بالعمامة: فهو عند الشافعي وجماعة على الاستحباب ليكون الطهارة على جميع الرأس، ولا فرق بين أن يكون لبس العمامة على طهر أو على حدث، وكذا لو كان على رأسه قلنسوة ولم ينزعها مسح بनावيته، ويستحب أن يتيمم على القلنسوة كالعمامة، ولو اقتصر على العمامة ولم يمسح شيئاً من الرأس لم يجزه ذلك عندنا بلا خلاف، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأكثر العلماء، وذهب أحمد ابن حنبل إلى جواز الاقتصار، ووافقه عليه جماعة من السلف.. انتهى كلام النووي. قلت: والمرجح عندي هو ما ذهب إليه أحمد بن حنبل لأحاديث الباب، والله تعالى أعلم.

قوله: «وفي الباب عن عمرو بن أمية وسلمان وثوبان وأبي أمامة» أما حديث عمرو بن أمية: فأخرجه أحمد والبخاري وابن ماجه عنه، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على عمامته وخفيه، وأما حديث سلمان: فأخرجه أحمد عنه: أنه رأى رجلاً قد أحدث وهو يريد أن يخلع خفيه، فأمره سلمان أن يمسح على خفيه، وعلى عمامته، وقال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه، وعلى خماره، وحديث سلمان هذا أخرجه أيضاً الترمذي في العلل ولكنه قال مكان وعلى خماره، وعلى ناصيته، وفي إسناده أبو شريح، قال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل عنه ما اسمه، فقال: لا أدري لا أعرف اسمه، وفي إسناده أيضاً أبو مسلم مولى زيد بن صوحان وهو مجهول، قال الترمذي: لا أعرف اسمه ولا أعرف له غير هذا الحديث. وأما حديث ثوبان: فأخرجه أحمد وأبو داود عنه قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية، فأصابهم البرد، فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم شكوا إليه ما أصابهم من البرد، فأمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين، قال صاحب المنتقى: العصائب: العمائم، والتساخين: الخفاف، قال الشوكاني في النيل: في إسناده راشد بن سعد عن ثوبان، قال الخلال في علله: إن أحمد قال: لا ينبغي أن يكون راشد بن سعد سمع من ثوبان؛ لأنه مات قديماً.. انتهى. وأما حديث أبي أمامة:

فأخرجه الطبراني بلفظ: مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين والعمامة في غزوة تبوك، وفي الباب أيضاً عن خزيمة بن ثابت أخرجه الطبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم: كان يمسح على الخفين والخصمال، وعن أبي طلحة أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح على الخفين، والخصمال، أخرجه الطبراني في معجمه الصغير، وعن أنس بن مالك: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الموقين والخصمال، أخرجه البيهقي في سننه، وعن أبي ذر قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الموقين، والخصمال؛ أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط، وفي الباب أحاديث أخرى ذكرها الزيلعي في نصب الراية من شاء الوقوف عليها فليرجع إليه.

قوله: «حديث المغيرة بن شعبة حديث حسن صحيح» وأخرجه مسلم بلفظ: فمسح بनावيته وعلى العمامة، وعلى الخفين، ولم يخرج البخاري، وقال الحافظ: وقد وهم المنذري فعزاه إلى المتفق عليه، وتبع في ذلك ابن الجوزي فوهم، وقد تعقبه ابن عبد الهادي وصرح عبد الحق في الجمع بين الصحيحين أنه من أفراد مسلم.

قوله: «وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم: أبو بكر وعمر وأنس، وبه يقول الأوزاعي وأحمد وإسحاق قالوا: يمسح على العمامة» قال الحافظ في الفتح: وإلى هذا ذهب الأوزاعي والثوري في رواية عنه وأحمد وإسحاق وأبو ثور والطبري وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم، وقال ابن المنذر: ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر، وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أن يطع الناس أبا بكر وعمر يرشدوا».. انتهى. قال الشوكاني في النيل: قال الشافعي: إن صح الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه أقول.. انتهى. وقال فيه: ورواه - أي: المسح على العمامة - ابن رسلان عن أبي أمامة وسعد بن مالك وأبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ومكحول، وروى الخلال بإسناده عن عمر أنه قال: من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله.. انتهى. وقال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد: ومسح على العمامة مقتصرٌ عليها ومع الناصية وثبت عنه ذلك فعلاً وأمرًا في عدة أحاديث، لكن في قضايا أعيان يحتمل أن يكون خاصة بحال الحاجة والضرورة، ويحتمل العموم كالخفين وهو أظهر.. انتهى. وفي شرح الموطأ للزرقاني: وأجاز المسح عليها أحمد والأوزاعي وداود وغيرهم، للآثار وقياساً على الخفين، ومنعه مالك والشافعي وأبو حنيفة لأن المسح على الخفين مأخوذ من الآثار لا من القياس. ولو كان منه لجاز المسح على القفازين، وقال الخطابي: فرض الله مسح الرأس، وحديث مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن للمحتمل، وقياسه على الخف بعيد لمشقة نزعها بخلافها. وتعقب بأن الآية لا تنفي الإقتصار على المسح لا سيما عند من يحمل المشترك على حقيقته وبجازه؛ لأن من قال: قبلت رأس فلان يصدق ولو على حائل. وبأن المجيزين الإقتصار على مسح العمامة شرطوا فيه مشقة نزعها كالخف، ورد الأول بأن الأصل حمل اللفظ على حقيقته ما لم يرد نص صريح بخلافه، والنصوص وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً وأمرًا. مسح الرأس؛ فتحمل رواية مسح العمامة على أنه كان لعذر بدليل المسح على الناصية معها كما في مسلم.. انتهى كلام الزرقاني. قلت: قد ثبتت وصحت أحاديث المسح على العمامة، فلا حاجة إلى

القياس على المسح على الخفين ولا حاجة إلى تأويل تلك الأحاديث، بل الظاهر أن تحمل على ظواهرها.

فائدة: اختلف القائلون بالمسح على العمامة هل يحتاج الماسح على العمامة إلى لبسها على طهارة أو لا يحتاج، فقال أبو ثور: لا يمسح على العمامة إلا من لبسها على طهارة قياساً على الخفين، ولم يشترط ذلك الباكون، وكذلك اختلفوا في التوقيت، فقال أبو ثور: أيضاً إن وقته كوقت المسح على الخفين، وروى مثل ذلك عن عمر. والباكون لم يوقتوا. قال ابن حزم: إن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على العمامة والخمار ولم يوقت ذلك بوقت، وفيه أن الطبراني قد روى من حديث أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين والعمامة ثلاثاً في السفر ويوماً وليلة في الحضر. لكن في إسناده مروان أبو سلمة، قال ابن أبي حاتم: ليس بالقوى، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال الأزدي: ليس بشيء. وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: ليس بصحيح.. انتهى كلام الشوكاني.

قوله: «يقول: سمعت وكيع بن الجراح يقول: إن مسح على العمامة يجزئه للأثر» أى: للحديث، والأمر عندى كما قال وكيع؛ فإن أحاديث الباب تدل على إجزاء المسح على العمامة.

١٠١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ وَالْخِمَارِ.

١٠٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ - هُوَ الْقُرَشِيُّ - عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ، قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ، فَقَالَ: السُّنَّةُ يَا ابْنَ أَخِي، قَالَ: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ، فَقَالَ: أَمِسَّ الشَّعْرَ الْمَاءَ.

قوله: «عن عبد الرحمن بن إسحاق» بن عبد الله بن الحرث بن كنانة القرشي العامري المدني، روى عن أبيه والزهرى، وعنه: إبراهيم بن طهمان وبشر بن الفضل، وثقه ابن معين. قال أبو داود: ثقة قدرى، قال الفسوى وابن خزيمة: ليس به بأس، قال ابن عدى: أكثر أحاديثه صحاح وله ما ينكر، كذا في الخلاصة «عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر» قال في التقریب: أبو عبيدة ابن محمد بن عمار بن ياسر أخو سلمة، وقيل: هو هو مقبول.. انتهى. وقال في الخلاصة: وثقه ابن معين وفيه كلام أبي حاتم.. انتهى.

(١٠١) حديث صحيح، أخرجه مسلم (٢٧٥)، والنسائي (١٠٤)، وابن ماجه (٥٦١)، والخمار: العمامة لأنها تَحْمَرُّ الرأس أى: تغطيه.

(١٠٢) حديث صحيح انفرد به الترمذى دون الستة.

قوله: «فقال: السنة يا ابن أخي» أى: هو السنة يا ابن أخى «فقال: أمس الشعر» أمر من المس؛ يعنى لا يجوز المسح على العمامة فعليك أن تمس الشعر. وقال محمد فى موطنه: أخبرنا مالك قال: بلغنى عن جابر بن عبد الله أنه سئل عن العمامة فقال: لا حتى يمس الشعر الماء. قال صاحب التعليق الممجد: قوله: حتى يمس، من الإمساس أو المس؛ أى: يصيب الشعر بالنصب على أنه مفعول، مقدم. الماء بالرفع أو النصب.. انتهى قوله. وقال غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين: لا يمسح على العمامة، إلا أن يمسح برأسه ومع العمامة، وهو قول سفيان الثورى ومالك بن أنس وابن المبارك والشافعى، قال الحافظ فى الفتوح: اختلف السلف فى معنى المسح على العمامة، فقليل: إنه كمل عليها بعد مسح الناصية وقد تقدمت رواية مسلم بما يدل على ذلك، وإلى عدم الاختصار على المسح عليها ذهب الجمهور، وقال الخطابى: فرض الله مسح الرأس والحديث فى مسح الرأس محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن للمحتمل، قال: وقياسه على مسح الخف، بعيد؛ لأنه يشق نزعه بخلافها. وتعقب: بأن الذين أجازوا الاختصار على مسح العمامة شرطوا فيه المشقة فى نزعها كما فى الخف. وطريقه أن تكون محكمة كعمائم العرب. وقالوا: عضو يسقط فرضه فى التيمم فجاز المسح على حائله كالقدمين، وقالوا: الآية لا تنفى ذلك، ولا سيما عند من يحمل المشترك على حقيقته ومجازه. لأن من قال: قبلت رأس فلان يصدق ولو كان على حائل.. انتهى. وقال ابن قدامة فى المغنى: يجوز المسح على العمامة، قال ابن المنذر: ومن مسح على العمامة: أبو بكر الصديق، وبه قال عمر وأنس وأبو أمامة، وروى عن سعيد بن مالك وأبى الدرداء رضى الله عنهم، وبه قال عمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ومكحول والأوزاعى وأبو ثور وابن المنذر، وقال عروة والنخعى والشعبى والقاسم ومالك والشافعى وأصحاب الرأى: لا يمسح عليها لقوله الله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾، ولأنه لا تلحقه المشقة فى نزعها فلم يجز المسح عليها كالكمين، ولنا ما روى المغيرة بن شعبة قال: توضع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسح على الخفين والعمامة، قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح، قال أحمد: هو من خمسة وجوه عن النبى صلى الله عليه وسلم: روى الخلال بإسناده عن عمر رضى الله عنه أنه قال: من لم يطهره المسح على العمامة فلا طهره الله، قال: ومن شرط جواز المسح على العمامة: أن تكون ساترة لجميع الرأس إلا ما جرت العادة بكشفه كمقدم الرأس والأذنين وشبههما من جوانب الرأس فإنه: يعفى عنه، قال ومن شرط جواز المسح عليها أن تكون على صفة عمائم المسلمين، إما بأن يكون تحت الحنك منها شيء: لأن هذه عمائم العرب وهى أكثر سترًا من غيرها ويشق نزعها؛ فيجوز المسح عليها سواء كانت لها ذؤابة أو لم يكن: قاله القاضى: وسواء كانت صغيرة أو كبيرة. فإن لم يكن تحت الحنك منها شيء ولا لها ذؤابة لم يجز المسح عليها؛ لأنها على صفة عمائم أهل الذمة ولا يشق نزعها، وقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم: أنه أمر بالتلحى ونهى عن الاقتعاط: رواه أبو عبيدة: والاقتعاط أن لا يكون تحت الحنك منها شيء، وروى أن عمر رضى الله عنه رأى رجلا ليس تحت حنكه من عمامته شيء فحنكه بكور منها. وقال: ما هذه الفاسقية؟ فامتنع المسح عليها للنهى عنها وسهولة نزعها: وإن كانت ذات ذؤابة ولم تكن منحكة ففى المسح عليها وجهان:

أحدهما: جوازه لأنها لا تشبه عمائم أهل الذمة إذ ليس من عادتهم الذؤابة، والثاني: لا يجوز؛ لأنها داخلة في عموم النهي ولا يشق نزعها. قال: وإن نزع العمامة بعد المسح عليها، بطلت طهارته نص عليه أحمد. قال: والتوقيت في مسح العمامة كالتوقيت في مسح الخف، لما روى أبو أمانة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مسح على الخفين والعمامة، ثلاثاً في السفر، ويوماً وليلة للمقيم» رواه الخلال بإسناده إلا أنه من رواية شهر بن حوشب ولا ممسوح على وجه الرخصة فنوقت بذلك كالخف.. انتهى ما في المغنى.

قلت: لا ريب في أنه صلى الله عليه وسلم مسح على العمامة كما يدل عليه أحاديث الباب. وأما هذه الشرائط التي ذكرها ابن قدامة؛ فلم أر ما يدل على ثبوتها من الأحاديث الصحيحة، والله تعالى أعلم. وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالتحلى ونهى عن الاقتعاط، فلم يذكر ابن قدامة سنده، ولم يذكر تحسينه ولا تصحيحه عن أحد من أئمة الحديث، ولم أقف على سنده ولا على من حسنه أو صححه، فالله أعلم كيف هو. وأما ما رواه في توقيت المسح على العمامة: ففي إسناده شهر بن حوشب الأشعري الشامي مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، صدوق كثير الإرسال والأوهام، كذا في التريب، وقد أخرجه الطبراني أيضاً وفي إسناده مروان أبو سلمة، وقد عرفت أن البخاري قال: إنه منكر الحديث، وقال ابن أبي حاتم: ليس بالقوى، وقد عرفت أيضاً أنه سئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: ليس بصحيح.

تنبيه: قال الإمام محمد في موطنه: بلغنا أن المسح على العمامة كان فترك.. انتهى. قال صاحب التعليق المجد: لم نجد إلى الآن ما يدل على كون المسح على العمامة منسوخاً، لكن ذكرنا أن بلاغات محمد مسندة فلعل عنده وصل بإسناده.. انتهى كلامه.

قلت: لا بد لمن يدعى أن المسح على العمامة كان فترك، أن يأتي بالحديث الناسخ الصحيح الصريح، ولا يثبت النسخ بمجرد قول الإمام محمد المذكور، كما لا يخفى على العالم المنصف.

(٧٦) بَاب مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ [٧٦م - ت ٧٦]

١٠٣ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالَتِهِ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُسْلًا، فَأَغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَأَكْفَأَ الْإِنَاءَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ فَغَسَلَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَأَفَاضَ عَلَى

(١٠٣) حديث صحيح، وأخرجه أيضاً بقية أصحاب الكسب الستة: البخاري (٢٤٩، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠) وفي غير موضع، وأخرجه: مسلم (٣١٧)، وأبو داود (٢٤٥)، والنسائي (٤١٧)، وابن ماجه (٥٧٣) من حديث ميمونة.

فَرَجَّه، ثُمَّ ذَلِكَ بِيَدِهِ الْحَائِطَ، أَوْ الْأَرْضَ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: «باب ما جاء في الغسل من الجنابة» قال الجزري في النهاية: الجنب الذي يجب عليه الغسل بالجماع أو خروج المنى، ويقع على الواحد والاثنين، والجمع والمؤنث بلفظ واحد، وقد يجمع على أجنب وجنبن وأجنب يجب إجنابًا - والجنابة الاسم - وهى فى الأصل البعد، وسمى الإنسان جنبًا؛ لأنه نهى أن يقرب مواضع الصلاة ما لم يتطهر، وقيل: لمجانبته الناس حتى يغتسل.. انتهى. وفى القاموس: الجنابة المنى، وقد أجنب وَجَنِبَ وَجَنِبَ وَأَجْنَبَ واستجنب، وهو جنب بضمين يستوى للواحد والجمع.. انتهى.

«عن سالم بن أبى الجعد» الأشجعى الكوفى، ثقة من رجال الكتب الستة، وكان يرسل كثيرًا من الثالثة، مات سنة ٩٧ سبعمائة أو ثمان وتسعين، وقيل: مائة أو بعد ذلك، ولم يثبت أنه جاوز المائة «عن كريب» بالتصغير هو ابن أبى مسلم الهاشمى مولاهم المدنى أبو رشدين مولى ابن عباس، ثقة من الطبقة الوسطى من التابعين، روى عن مولاة ابن عباس وعائشة وأم هانئ، وعنه: أبو سلمة وبكير بن الأشج وموسى بن عقبة، وثقة النسائي، مات سنة ثمان وتسعين «عن خالته ميمونة» بنت الحارث العامرية الهلالية زوج النبی صلى الله عليه وسلم، تزوجها سنة سبع، وتوفيت بسرف حيث بنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما بين مكة والمدينة، وذلك سنة ٥١ إحدى وخمسين.

قوله: «وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم غسلًا» بضم الغين وسكون السين أى: ماء الاغتسال، وفى رواية البخارى وغيره: وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء للغسل «فاغتسل» أى: أراد الاغتسال «من الجنابة» من سببية أى: لأجل الجنابة «فأكفأ الإناء» أى: أماله، قال فى النهاية: يقال كفأت الإناء وأكفأته إذا كببته وإذا أملت، وقال فى القاموس: أكفأ أمال وقلب «فغسل كفيه» يحتمل أن يكون غسلهما للتنظيف مما بهما من مستقذر، ويحتمل أن يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم وهو الراجح، يدل عليه قول ميمونة: ثم أدخل يده فى الإناء، وقول عائشة فى حديثها الآتى: فغسل يديه قبل أن يدخلهما فى الإناء «فأفاض على فرجه» أى: صب الماء عليه وغسله، وفى رواية للبخارى: وغسل فرجه وما أصابه من الأذى، وفى رواية أخرى له: فغسل مذاكيره ثم ذلك بيده الحائط أو الأرض، شك من الراوى، وفيه دليل على استحباب مسح اليد بالتراب من الحائط أو التراب بعد الاستنجاء «فأفاض على رأسه ثلاثًا» ظاهره يقتضى أنه صلى الله عليه وسلم لم يمسح رأسه كما يفعل فى الوضوء، قاله ابن دقيق العيد، وقال الحافظ فى الفتح: ولم يقع فى شيء من طرق هذا الحديث التنصيص على مسح الرأس فى هذا الوضوء وتمسك به المالكية، لقولهم: إن وضوء الغسل لا تمسح فيه الرأس بل يكتفى عنه لغسلها.. انتهى «ثم أفاض

على سائر جسده» أى: أسال الماء على باقى جسده. قال فى القاموس: السائر الباقي لا الجميع كما توهم جماعات، وقد يستعمل له، ومنه قول الأخرس:

فجللتها لنا لبابة لما وقد النوم سائر الحراس

وقال الجزرى فى النهاية: والسائر مهموز الباقي والناس يستعملونه فى معنى الجميع وليس بصحيح، وقد تكررت هذه اللفظة فى الحديث وكلها بمعنى باقى الشيء.. انتهى. قلت: قد وقع عند البخارى فى حديث عائشة من طريق مالك عن هشام عن أبيه عنها: ثم يفيض الماء على جلده كله. قال الحافظ: هذا التأكيد يدل على أنه عمم جميع جسده بالغسل بعد ما تقدم.. انتهى. ووقع فى حديثها من طريق عبد الله عن هشام عن أبيه: ثم غسل سائر جسده، قال الحافظ: أى: بقية جسده، قال: فيحتمل أن يقال: إن سائر هنا بمعنى الجميع جمعاً بين الروایتين.. انتهى «ثم تنحى» أى: تحول إلى ناحية «فغسل رجله». وفى رواية للبخارى عن ميمونة زوج النبى صلى الله عليه وسلم قالت: توضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه للصلاة غير رجله، الحديث، وفيه: ثم نحى رجله فغسلهما، هذه غسلة من الجنابة. قال الحافظ تحت هذه الرواية: فيه التصريح بتأخير الرجلين فى وضوء الغسل إلى آخره، وهو مخالف لظاهر رواية عائشة: أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ بغسل يديه، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة، ثم يدخل أصابعه فى الماء، الحديث، ويمكن الجمع بينهما: إما بحمل رواية عائشة على المجاز بأن المراد يتوضأ أكثر الوضوء كما يتوضأ للصلاة وهو ما سوى الرجلين، وبحمله على حالة أخرى، وبحسب اختلاف هاتين الحالتين. اختلف نظر العلماء: فذهب الجمهور إلى استحباب تأخير غسل الرجلين فى الغسل. وعن مالك: إن كان المكان غير نظيف؛ فالمستحب تأخيرهما وإلا فالتقديم، وعند الشافعية فى الأفضل قولان: قال النووى: أصحهما وأشهرهما ومختارهما: أنه يكمل وضوءه، قال: لأن أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك. قال الحافظ: كذا قال النووى وليس فى شيء من الروايات عنهما التصريح بذلك، بل هى إما محتملة كرواية: توضع وضوءه للصلاة، أو ظاهرة فى تأخيرهما كرواية أبى معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اغتسل من الجنابة، الحديث. وفى آخره: ثم أفاض على سائر جسده، ثم غسل رجله، وله شاهد من رواية أبى سلمة عن عائشة أخرجه أبو داود والطيالسى بلفظ: فإذا فرغ غسل رجله، ويوافقها أكثر الروايات عن ميمونة، أو صريحة فى تأخيرهما كحديث الباب، وراويها مقدم فى الحفظ والفقه على جميع من رواه عن الأعمش.. انتهى كلام الحافظ ملخصاً.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» أخرجه الجماعة.

قوله: «وفى الباب عن أم سلمة وجابر وأبى سعيد وجابر بن مطعم وأبى هريرة» أما حديث أم سلمة: فأخرجه مسلم، وأما حديث جابر: فأخرجه ابن ماجه عنه قال: قلت: يا رسول الله إنا فى أرض باردة فكيف الغسل من الجنابة؟ فقال صلى الله عليه وسلم: «أما أنا فأحشو على رأسى ثلاثاً»، وأما حديث أبى سعيد: فأخرجه أيضاً ابن ماجه عنه: أن رجلاً سأله عن الغسل من الجنابة فقال: ثلاثاً، فقال الرجل: إن شعرى كثير فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كان أكثر شعراً

منك وأطيب»، وأما حديث جبير بن مطعم: فأخرجه أيضاً ابن ماجه عنه قال: تماروا في الغسل من الجنابة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما أنا فأفيض على رأسي ثلاث أكف»، وأخرجه أيضاً البخارى ومسلم والنسائى، وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه ابن ماجه عنه بلفظ: سأله رجل كم أفيض على رأسي وأنا جنب؟ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحنو على رأسه ثلاث حثيات، قال الرجل: إن شعري طويل، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر شعراً منك وأطيب.

١٠٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسِلَ مِنَ الْجَنَابَةِ بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهُمَا الْإِنَاءَ، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ، وَيَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَشْرِبُ شَعْرَهُ الْمَاءَ، ثُمَّ يَحْنِي عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ: أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يُفْرِغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَالُوا: إِنْ انْغَمَسَ الْجُنُبُ فِي الْمَاءِ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ أَجْزَأَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

قوله: «حدثنا سفیان» هو ابن عيينة كما يظهر من عبارة الحافظ الآتية «إذا أراد أن يغتسل من الجنابة» أى: من أجل رفعها أو بسبب حدوثها «بدأ يغسل يديه» وفى نسخة صحيحة: فغسل يديه. قال الحافظ: يحتمل أن يكون غسلهما للتنظيف مما بهما من مستقذر، ويحتمل أن يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم، ويدل عليه زيادة ابن عيينة فى هذا الحديث قبل أن يدخلهما فى الإناء رواه الشافعى والترمذى، وزاد أيضاً: ثم يغسل فرجه.. انتهى. قلت: رواية الترمذى التى أشار إليها الحافظ هى هذه التى نحن فى شرحها؛ وظهر من كلام الحافظ هذا أن سفیان فى هذه الرواية هو ابن عيينة «ثم يغسل»، وفى النسخة القلمية: ثم غسل «ثم يتوضأ وضوءه» بالنصب؛ أى: كوضوئه للصلاة، «ثم يشرب» من التشريب أو الإشراب «شعره» بالنصب «الماء» بالنصب أيضاً وهما مفعولان ليشرَب؛ أى: يسقى صلى الله عليه وسلم شعره المبارك الماء، قال فى مجمع البحار: تشريه بل جميعه بالماء.. انتهى. وقال ابن العربى فى العارضة: قوله: يشرب شعره الماء يعنى يسقيه، كقوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ أى: سقى فى قلوبهم حبه، قال: معناه يصب

(١٠٤) حديث صحيح، متفق عليه: أخرجه البخارى: (٢٦٢) مختصراً، ومسلم (٣١٦) بتمامه، كما أخرجه: أبو داود (٢٤٢) تاماً أيضاً جميعاً من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

عليه الماء فيسرى إلى مداخله، كسريانه إلى بواطن البدن، شبهه به وسماه شرباً لأجله، وهذا مجاز بديع.. انتهى. «وفي رواية الشيخين» ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره «ثم يحشى على رأسه ثلاث حثيات» أى: ثلاث غرف بيديه، واحداً حثية، قاله في النهاية، والمعنى: يصب على رأسه ثلاث غرف بيديه، وفي رواية للشيخين: ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيديه. قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان وغيرهما.

قوله: «ثم يفرغ» من الإفرغ وهو الصب «ثم يفيض» من الإفاضة وهو الإسالة «وقالوا: إن انغمس الجنب في الماء ولم يتوضأ أجزأه» يعنى الوضوء ليس بواجب في غسل الجنابة «وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق» وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، قال الشافعي في الأم: فرض الله تعالى الغسل مطلقاً لم يذكر فيه شيئاً يبدأ به قبل شيء، فكيفما جاء به المغتسل أجزأه: إذا أتى بغسل جميع بدنه، والاحتياط في الغسل ما روت عائشة، ثم حديث عائشة عن مالك بسنده قال ابن عبد البر: هو أحسن حديث روى في ذلك؛ فإن لم يتوضأ قبل الغسل ولكن عم جسده ورأسه؛ ونواه فقد أدى ما عليه بلا خلاف، لكنهم مجمعون على استحباب الوضوء قبل الغسل، كذا ذكره الزرقاني في شرح الموطأ. وقال الحافظ في الفتح: نقل ابن بطال الإجماع على أن الوضوء لا يجب مع الغسل، وهو مردود؛ فقد ذهب جماعة منهم أبو ثور وداود وغيرهما إلى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء للمحدث.. انتهى كلام الحافظ، وقال ابن العربي في العارضة: قال أبو ثور: يلزم الجمع بين الوضوء والغسل، كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعنه ثلاثة أجوبة الأول: أن ذلك ليس بجمع كما بيناه وإنما هو غسل كله. الثاني: أنه إن كان جمع بينهما فإنما ذلك استحباب بدليل قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾، وقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْهَرُوا﴾، فهذا هو الفرض الملزم والبيان المكمل، وما جاء من بيان هيئته لم يكن بياناً لمجمل واجب فيكون واجباً، وإنما كان أيضاً لسنة. الثالث: أن سائر الأحاديث ليس فيها ذكر الوضوء، ومنها ما قال النبي صلى الله عليه وسلم لأُم سلمة إذ قالت له: إنى امرأة أشد ضفر رأسى، فأنقضه للغسل من الجنابة؟ فقال لها: إنما يكفيك أن تحشى على رأسك ثلاث حثيات من ماء، ثم تضعغيه، ثم تفيضين على جسديك الماء، فإذا أنت قد طهرت.. انتهى كلام ابن العربي. قلت: في كل من الأجوبة الثلاثة عندى نظير. أما فى الأول: فإن ظاهر حديث ميمونة وحديث عائشة هو الجمع كما عرفت، أما فى الثانى: فلأن المراد بقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ هو الاغتسال الشرعى الذى ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غسل الجنابة، وكذا المراد بقوله تعالى: ﴿فَاطْهَرُوا﴾ هو التطهر الشرعى، وأما فى الثالث: فلأن عدم ذكر الوضوء فى بعض أحاديث غسل الجنابة ليس بدليل على أنه ليس بواجب فى غسل الجنابة، كما لا يخفى على المتأمل. هذا ما عندى، والله تعالى أعلم.

(٧٧) بَابُ هَلْ تَنْقُضُ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ؟ [م ٧٧ - ت ٧٧]

١٠٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرًا رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِغُسْلِ الْجَنَابَةِ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْنِينَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ تُفَيْضِينَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ» - أَوْ قَالَ -: «فَإِذَا أَنْتِ قَدْ تَطَهَّرْتِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا اغْتَسَلَتْ مِنَ الْجَنَابَةِ فَلَمْ تَنْقُضْ شَعْرَهَا؛ أَنَّ ذَلِكَ يُجْزئُهَا بَعْدَ أَنْ تُفَيْضَ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهَا.

قوله: «نا سفیان» هو ابن عيينة كما في رواية أبي داود «عن أيوب بن موسى» بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، الفقيه الكوفي، من رجال الكتب الستة، قال ابن المديني: له نحو أربعين حديثاً. وثقه أحمد، وقال يحيى: أصيب مع داود بن علي في سنة ثلاثين ومائة، له في البخاري فرد حديث «عن المقبري» وفي رواية مسلم عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، قال الحافظ في التقریب: ثقة من الثالثة تغير قبل موته بأربع سنين.. انتهى، قلت: هو من رجال الكتب الستة «عن عبد الله ابن رافع» المخزومي المدني مولى أم سلمة، ثقة من الثالثة، روى عن مولاته أم سلمة وأبي هريرة، وعنه: سيد المقبري وابن إسحاق، وثقه أبو زرعة «عن أم سلمة» بفتح السين وكسر اللام واسمها هند بنت أبي أمية واسم أبي أمية، سهيل - ويقال له: زاد الراكب - كانت عند أبي سلمة بن عبد الأسد فهاجر بها إلى أرض الحبشة الهجرتين، فولدت له هناك زينب، وولدت له بعد ذلك سلمة وعمر ودرة، ومات أبو سلمة في جمادى الآخرة سنة أربع من الهجرة فتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة في ليال بقين من شوال سنة أربع وتوفيت سنة ٥٩ تسع وخمسين؛ وقيل: سنة ٦٢ ثنتين وستين والأول أصح، قال أبو نعيم الأصبهاني: وصلى عليها سعيد بن زيد، وهو غلط، والصحيح أبو هريرة، وقبرت بالبقيع وهي ابنة أربع وثمانين سنة، كذا في تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير للحافظ ابن الجوزي.

قوله: «إني امرأة أشد» بفتح الهمزة وبضم الشين أي: أحكم «ضفر رأسي» أو نسجه أو قتله بالضاد المفتوحة المعجمة والفاء الساكنة نسج الشعر وإدخال بعضه في بعض، والضفيرة الذؤابة، قاله القاري، وقال النووي: بفتح الضاد وإسكان الفاء، هذا هو المشهور المعروف في رواية الحديث

والمستفيض عند المحدثين والفقهاء وغيرهم، ومعناه: أحكم فتل شعري، وقال الإمام ابن أبزي في الجزء الذى صنّفه فى لحن الفقهاء: من ذلك قولهم فى حديث أم سلمة: أشد ضفر رأسى، يقولونه بفتح الضاد وإسكان الفاء وصوابه ضم الضاد والفاء جمع ضفيرة كسفينة وسفن، وهذا الذى أنكره ليس كما زعمه؛ بل الصواب جواز الأمرين ولكل واحد منهما معنى صحيح ولكن يترجح ما قدمناه لكونه المروى المسموع فى الروايات الثابتة المتصلة «أفأنقضه لغسل الجنابة؟» أى: أفرقه لأجله حتى يصل الماء إلى باطنه، وفى رواية مسلم: أفأنقضه للحیضة والجنابة؟ «قال: لا؛ إنما يكفيك» بكسر الكاف «أن تحشى» بكسر مثله وسكون ياء أصله تحشين كتضربين أو تنصيرين؛ فحذف حرف العلة بعد نقل حركته أو حذفه وحذف النون للنصب، كذا فى مجمع البحار، قال القارى: ولا يجوز فيه النصب، والحنى الإثارة؛ أى: تصبى «ثم تفيضى» من الإفاضة عطف على تحشى أى: تسيلى «فتطهرين» أى: فأنت تطهرين.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» أخرجه الجماعة إلا البخارى.

قوله: «والعمل على هذا عند أهل العلم؛ أن المرأة إذا اغتسلت من الجنابة فلم تنقض شعرها إن ذلك يجزئها بعد أن تفيض الماء على رأسها» مذهب الجمهور: أن المرأة إذا اغتسلت من الجنابة أو الحيض يكفيتها أن تحشى على رأسها ثلاث حثيات، ولا يجب عليها نقض شعرها، وقاله الحسن وطاوس: يجب النقض فى غسل الحيض دون الجنابة، وبه قال أحمد، ورجح جماعة من أصحابه أنه للاستحباب فيهما. واستدل من قال بوجوب النقض فى غسل الحيض دون الجنابة بقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة: «وانقضى رأسك وامتشطى». واستدل الجمهور بحديث أم سلمة المذكور فى الباب، وفى رواية لمسلم: للحیضة والجنابة. وحملوا الأمر فى قوله صلى الله عليه وسلم: «وانقضى رأسك» على الاستحباب جمعاً بين الروایتين أو يجمع بالتفصيل بين من لا يصل الماء إلى أصوله بالنقص فيلزم وإلا فلا، هذا خلاصة ما ذكره الحافظ فى الفتح. وقيل: إن شعر أم سلمة كان خفيفاً فعلم صلى الله عليه وسلم أنه يصل الماء إلى أصوله. وقيل: بأنه إن كان مشدوداً نقض، وإلا لم يجب نقضه لأنه يبلغ الماء أصوله. قال صاحب سبل السلام: لا يخفى أن حديث عائشة كان فى الحج؛ فإنها أحرمت بعمره، ثم حاضت قبل دخول مكة فأمرها صلى الله عليه وسلم أن تنقض رأسها، وتمتشط، وتغتسل بالحج، وهى حينئذ لم تطهر من حیضها، فليس إلا غسل تنظيف لا حیض، فلا يعارض حديث أم سلمة أصلاً، فلا حاجة إلى هذه التأويلات التى فى غاية الركاکة، فإن خفه شعر هذه دون هذه يفتقر إلى دليل، والقول بأن هذا مشدود، وهذا غير مشدود، والعبارة عنهما من الراوى بلفظ: النقض دعوى بغير دليل.. انتهى.

(٧٨) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ [٧٨م - ٧٨ت]

١٠٦ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ؛ فَاغْسِلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشَرَ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَنْسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ الْحَارِثِ بْنِ وَجِيهِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ. وَهُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِذَلِكَ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ، وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ، وَيُقَالُ: الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ، وَيُقَالُ: ابْنُ وَجَبَةٍ.

قوله: «نا الحارث بن وجيه» بالواو والجيم والياء التحتانية والهاء بوزن فعيل، وقيل: بفتح الواو وسكون الجيم بعدها موحدة الراسي أبو محمد البصري ضعيف، كذا في التقریب «نا مالك بن دينار» البصري الزاهد أبو يحيى صدوق عابد، وثقه النسائي مات سنة ١٣٠ ثلاثين ومائة «عن محمد بن سيرين» الأنصاري البصري، ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى، من الثالثة مات سنة ١١٠ عشر ومائة، روى عن مولاه أنس وزيد بن ثابت وأبي هريرة وطائفة من كبار التابعين، وعنه: الشعبي وثابت وقتادة ومالك بن دينار وخلق كثير، قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً عالياً رفيعاً فقيهاً إماماً كثير العلم، وقال أبو عوانة: رأيت ابن سيرين في السوق فما رآه أحد إلا ذكر الله، وروى أنه اشترى بيتاً فأشرفت فيه على ثمانين ألف دينار، فعرض في قلبه شيء، فتركه.

قوله: «تحت كل شعرة جنابة» فلو بقيت شعرة واحدة لم يصل إليها الماء بقيت جنابة، والشعر بفتح الشين وسكون العين للإنسان وغيره، فيجمع على شعور مثل فلس وفلوس، وبفتح العين فيجمع على أشعار مثل: سبب وأسباب، وهو مذكر الواحدة شعرة، والشعرة بكسر الشين على وزن سدره شعر الركب للنساء خاصة، قاله في العباب «فاغسلوا الشعر» بفتح العين وسكونها أى: جميعه، قال الخطابي: ظاهر هذا الحديث يوجب نقض القرون والصفائر إذا أراد الاغتسال من الجنابة؛ لأنه لا يكون شعره مغسولاً إلا أن ينقضها، وإليه ذهب إبراهيم النخعي، وقال عامة أهل العلم: إيصال الماء إلى أصول الشعر وإن لم ينقض شعره يجزيه، والحديث ضعيف.. انتهى «وانقوا البشر» من الإنقاء: نظفوا البشر من الأوساخ؛ لأنه لو منع شيء من ذلك وصول الماء لم يرتفع الجنابة، والبشر بفتح الباء والشين، قال الجوهرى في الصحاح: البشر ظاهر جلد الإنسان.

(١٠٦) حديث ضعيف، لضعف الحارث بن وجيه وتفرده به، والحديث أخرجه: أبو داود (٢٤٨)، وقال: «الحارث بن وجيه حديثه منكرو، وهو ضعيف».

قوله: «وفى الباب عن على وأنس» أما حديث على: فأخرجه أحمد وأبو داود عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من ترك موضع شعرة من جنابة لم يصبها الماء فعل الله به كذا وكذا من النار»، قال على: فمن ثم عادت شعري، زاد أبو داود وكان يجوز شعره رضى الله عنه، كذا فى المنتقى، وقال الحافظ فى التلخيص: إسناده صحيح، فإنه من رواية عطاء بن السائب وقد سمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط، أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث حماد لكن قيل: إن الصواب وقفه على على.. انتهى، وأما حديث أنس: أخرجه أبو يعلى والطبرانى فى الصغير وفيه: «ويا أنس بالغ فى الاغتسال فى الجنابة؛ فإنك تخرج من مغتسلك وليس عليك ذنب ولا خطيئة»، قال: قلت: كيف المبالغة يا رسول الله؟ قال: «تبلى أصول الشعر، وتنقى البشرة» الحديث، وفيه محمد بن الحسن بن أبى يزيد وهو ضعيف، قال الهيثمى: وفى الباب أيضاً عن أبى أيوب أخرجه ابن ماجه فى حديث فيه: أداء الأمانة وغسل الجنابة فإن تحت كل شعرة جنابة وإسناده ضعيف، كذا فى التلخيص.

قوله: «حديث الحارث بن وحيه غريب... إلخ» وأخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقى قال الحافظ فى التلخيص: مداره على الحارث بن وحيه وهو ضعيف جداً، قال أبو داود: الحارث حديثه منكر وهو ضعيف، وقال الشافعى: الحديث ليس بثابت، وقال البيهقى: أنكره أهل العلم بالحديث البخارى وأبو داود وغيرهما.. انتهى كلام الحافظ «وهو شيخ ليس بذلك» وفى بعض النسخ ليس بذاك أى: بذاك المقام الذى يوثق به أى: روايته ليست بقوة، كذا فى الطيبى، وظاهره يقتضى أن قوله: وهو شيخ للجرح وهو مخالف لما عليه عامة أصحاب الجرح والتعديل من أن قولهم: شيخ من ألفاظ مراتب التعديل، فعلى هذا يجيء إشكال آخر فى قول الترمذى؛ لأن قولهم ليس بذاك من ألفاظ الجرح اتفاقاً فالجمع بينهما فى شخص واحد جمع بين المتنافيين، فالصواب أن يحمل قوله: وهو شيخ، على الجرح بقرينة مقارنته بقوله: ليس بذاك، وإن كان من ألفاظ التعديل، وإشعاره بالجرح؛ لأنهم وإن عدوه فى ألفاظ التعديل صرحوا أيضاً بإشعاره بالقرب من التجريح، أو نقول: لا بد فى كون الشخص ثقة من شيئين العدالة والضبط كما بين فى موضعه فإذا وجد فى الشخص العدالة دون الضبط يجوز أن يعدل باعتبار الصفة الأولى، ويجوز أن يجرح باعتبار الصفة الثانية، فإذا كان كذلك؛ لا يكون الجمع بينهما جمعاً بين المتنافيين، كذا فى السيد جمال الدين رحمه الله، كذا فى المرقاة.

(٧٩) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ بَعْدَ الْغُسْلِ [٧٩م - ت ٧٩]

١٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ؛ أَنْ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ.

قوله: «حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى» الفزاري أبو محمد ابن بنت السدي، قال النسائي: ليس به بأس، قال ابن عدي: أنكروا منه الغلو في التشيع، كذا في الخلاصة، وقال في التقریب: صدوق يخطئ ورمي بالرفض.

قوله: «كَانَ لَا يَتَوَضَّأُ بَعْدَ الْغُسْلِ» أى: اكتفاء بوضوئه الأول في الغسل، أو باندراج ارتفاع الحدث الأصغر تحت ارتفاع الأكبر بإيصال الماء إلى جميع أعضائه وهو رخصة، قاله القارى، قلت: المعتمد هو الأول، والله تعالى أعلم. وفي رواية ابن ماجه: لا يتوضأ بعد الغسل من الجنابة، قال فى المنتقى بعد ذكر هذا الحديث: رواه الخمسة، وقال فى النيل: قال الترمذى: حديث حسن صحيح، قلت: ليس فى النسخ الموجودة عندنا قول الترمذى، وقال القاضى الشوكانى: قال ابن سيد الناس فى شرح الترمذى: تختلف نسخ الترمذى فى تصحيح حديث عائشة، وأخرجه البيهقى بأسانيد جيدة. وفى الباب عن ابن عمر مرفوعاً، وعنه موقوفاً أنه قال: لما سئل عن الوضوء بعد الغسل: وأى وضوء أعم من الغسل؟ رواه ابن أبى شيبة وروى ابن أبى شيبة أيضاً أنه قال لرجل قال له: إنى أتوضأ بعد الغسل، فقال: لقد تعمقت، وروى عن حذيفة أنه قال: أما يكفى أحدكم أن يغسل من قرنه إلى قدمه؟ وقد روى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم حتى قال أبو بكر بن العربى: إنه لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل، وأن نية طهارة الجنابة تأتى على طهارة الحدث وتقضى عليها؛ لأن موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث، فدخل الأقل فى نية أكثر وأجزأت نية أكثر عنه.. انتهى. فإن قلت: كيف يكون حديث الباب صحيحاً وفى إسناده شريك بن عبد الله النخعى وهو وإن كان صدوقاً لكنه يخطئ كثيراً وتغير حفظه منذ ولى قضاء الكوفة. قلت: قال أحمد: هو فى أبى إسحاق أثبت من زهير، وقد روى حديث الباب عن أبى إسحاق ثم لم ينفرد هو فى روايته بل تابعه زهير فى رواية أبى داود وأخرجه البيهقى بأسانيد صحيحة كما عرفت.

قوله: «هذا قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم... إلخ» بل لم يختلف فيه العلماء كما صرح به ابن العربى.

(١٠٧) حديث صحيح، أخرجه: النسائي (٢٥٢، ٤٢٨)، وابن ماجه (٥٧٩)، وأبو داود (٢٥٠) كلهم من

طريق أبى إسحاق عن الأسود عن عائشة.

(٨٠) بَاب مَا جَاءَ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ [م ٨٠ - ت ٨٠]

١٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ، فَعَلْتُهُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاعْتَسَلْنَا.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

قوله: «بَاب مَا جَاءَ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ» المراد بالختانان: ختان الرجل، وختان المرأة، وختان الرجل هو مقطع جلدة كمرته، وختان المرأة هو مقطع جلدة في أعلى فرجها تشبه عرف الديك بينها وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة، وإنما ثنيا بلفظ واحد تغليبا، وله نظائر وقاعدته رد الأثقل إلى الأخف والأدنى إلى الأعلى.

قوله: «عن عبد الرحمن بن القاسم» بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني ثقة جليل، قال ابن عيينة: كان أفضل أهل زمانه عن أبيه وأسلم العدوى، وعنه: شعبة ومالك وخلق، ووثقه أحمد وابن سعد: وأبو حاتم مات سنة ١٢٦ ست وعشرين ومائة «عن أبيه» أي: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ثقة أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه من الثالثة مات سنة ١٠٦ ست ومائة على الصحيح، كذا في التقريب، قلت: هو أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، روى عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر وطائفة، وعنه: الشعبي والزهرى وخلق، قال ابن سعد: كان ثقة عالما فقيها إماما كثير الحديث.

قوله: «إذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ» الأول بالرفع، والثاني بالنصب، والختان هو موضع القطع من فرج الذكر والأنثى، وهو أعم من أن يكون مختونا أم لا، والمراد بمجاوزة الختان الختان الجماع، وهو غيبوبة الحشفة، وفي رواية عبد الله بن عمرو بن العاص: «إذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ، وَتَوَارَتْ الْحَشْفَةُ؛ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»، أخرجه ابن ماجه «وجب الغسل» بضم الغين المعجمة اسم للاغتسال «فعلته» الضمير راجع إلى مصدر جاوز «أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم» بالرفع أو النصب «فاغتسلنا» ظاهره أنها تعنى بغير إنزال وأنه ناسخ لمفهوم حديث: إنما الماء من الماء.

قوله: «وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو ورافع بن خديج» أما حديث أبي هريرة: فأخرجه الشيخان ولفظه: «إذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهِ الْأُرْبَعِ، ثُمَّ جَهَّدهَا، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ»، ولمسلم وأحمد: وإن لم ينزل، وأما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه ابن ماجه وتقدم لفظه، وأما حديث رافع بن خديج: فأخرجه أحمد والحازمي في كتاب الاعتبار، ولفظه: قال: ناداني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على بطن امرأتى، فقمتم ولم أنزل، فاعتسلت وخرجت

(١٠٨) حديث صحيح، وأخرجه: ابن ماجه (٦٠٨)، والحديث في الغسل من التقاء الختانين أصله في

الصحيحين عن أبي هريرة.

إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، الحديث، وفيه: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا عليك، الماء من الماء»، قال رافع: ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بالغسل، قال الحازمي بعد رواية هذا الحديث: هذا حديث حسن، قال الشوكاني في النيل: في تحسينه نظر؛ لأن في إسناده رشدين وليس من رجال الحسن، وفيه أيضاً مجهول.. انتهى. قلت: الأمر كما قال الشوكاني.

١٠٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
قَالَ: وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ».

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَعَائِشَةُ، وَالْفُقَهَاءُ مِنَ التَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِثْلَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: إِذَا تَقَيَّ الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ.

قوله: «عن علي بن زيد» بن جده عن التيمي البصري أصله حجازي ضعيف، روى عن ابن المسيب، وعنه: قتادة والسفيانان والحمدان وخلق، قال أحمد وأبو زرعة: ليس بالقوي، وقال ابن حزيمة: سيء الحفظ، وقال شعبة: حدثنا علي بن زيد قبل أن يختلط، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، وقال الترمذي: صدوق إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره.

قوله: «إذا جاوز الختان الختان» قال في مجمع البحار: أى: حاذى أحدهما الآخر، سواء تلامسا أو لا، كما إذا لف الذكر بالثوب وأدخل.. انتهى، قال الشوكاني: ورد الحديث بلفظ المحاذاة ولفظ الملاقة، ولفظ الملاسة، ولفظ الإصاق، والمراد بالملاقاة: المحاذاة، قال القاضي أبو بكر: إذا غابت الحشفة في الفرج فقد وقعت الملاقة قال ابن سيد الناس: وهكذا معنى مس الختان الختان؛ أى: قاربه وداناه، ومعنى إلزاق الختان بالختان: إصاقه به، ومعنى المجاوزة ظاهر، قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي حاكيا عن ابن العربي: وليس المراد حقيقة اللمس ولا حقيقة الملاقة؛ وإنما هو من باب المجاز والكناية عن الشيء، بما بينه وبينه ملاسة وهو ظاهر، وذلك أن ختان المرأة في أعلى الفرج ولا يمسه الذكر في الجماع، وقد أجمع العلماء على أنه لو وضع ذكره على ختانها ولم يولج له لم يجب الغسل على واحد منهما، فلا بد من قدر زائد على الملاقة وهو ما وقع مصرحاً به في

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ: «إذا التقى الختانان، وتوارت الحشفة، فقد وجب الغسل»، أخرجه ابن أبي شيبة.. انتهى، قلت: وأخرجه ابن ماجة أيضاً.

قوله: «حديث عائشة حديث حسن صحيح» والحديث صححه ابن حبان وابن القطان، وأعله البخارى بأن الأوزاعى أخطأ فيه، ورواه غيره عن عبد الرحمن بن القاسم مرسلاً، واستدل على ذلك بأن أبا الزناد قال: سألت القاسم بن محمد سمعت فى هذا الباب شيئاً؟ فقال: لا، وأجاب من صححه بأنه يحتمل أن يكون القاسم كان نسيه ثم تذكر، فحدث به ابنه، أو كان حدث به ثم نسى، ولا يخلو الجواب عن نظر، قال الحافظ: وأصله فى مسلم بلفظ: إذا جلس بين شعبها الأربع، ومس الختان الختان فقد وجب الغسل، وقال النووى: هذا الحديث أصله صحيح لكنه فيه تغير، وتبع فى ذلك ابن الصلاح.

قوله: «وهو قول أكثر أهل العلم... إلخ» قال النووى: اعلم أن الأمة بمجمعة الآن على وجوب الغسل بالجماع وإن لم يكن معه إنزال، وكانت جماعة من الصحابة على أنه لا يجب إلا بالإنزال ثم رجع بعضهم وانعقد الإجماع بعد الآخرين.. انتهى، وقال ابن العربى: إيجاب الغسل أطبق عليه الصحابة ومن بعدهم، وما حالف فيه إلا داود ولا عتبة بخلافه، قال الحافظ فى الفتح: وأما نفى ابن العربى الخلاف فمعترض، فإنه مشهور بين الصحابة ثبت عن جماعة منهم، لكن ادعى ابن القصار أن الخلاف ارتفع بين التابعين، وهو معترض أيضاً، فقد قال الخطابى: إنه قال به جماعة من الصحابة، فسمى بعضهم، قال: ومن التابعين: الأعمش، وتبعه عياض، لكن لم يقل به أحد بعد الصحابة غيره، وهو معترض أيضاً، فقد ثبت ذلك عن أبى سلمة بن عبد الرحمن، وهو فى سنن أبى داود بإسناد صحيح، وعن هشام بن عروة عند عبد الرزاق بإسناد صحيح، وقال الشافعى فى اختلاف الحديث: حديث الماء من الماء، ثابت لكنه منسوخ، إلى أن قال: فخالفنا بعض أهل ناحيتنا يعنى من الحجازيين فقالوا: لا يجب الغسل حتى ينزل.. انتهى، فعرف بهذا أن الخلاف كان مشهوراً بين التابعين ومن بعدهم، لكن الجمهور على إيجاب الغسل وهو الصواب.. انتهى كلام الحافظ. قلت: لا شك فى أن مذهب الجمهور هو الحق والصواب. وأما حديث: الماء من الماء، وما فى معناه؛ فهو منسوخ، ويأتى بيان النسخ فى الباب الآتى.

(٨١) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ [٨١م - ٨١ت]

١١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رُحْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نَهِيَ عَنْهَا.

قوله: «باب ما جاء أن الماء من الماء» مقصود التزمذى من عقد هذا الباب: أن حديث الماء من الماء منسوخ، وهذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدرى قال: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين إلى قباء حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على باب عتيان فصرخ به، فخرج يجر رداءه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعجلنا الرجل»، فقال عتيان: أرأيت الرجل يعجل عن امرأته ولم يمن، ماذا عليه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما الماء من الماء»، والمراد بالماء الأول: ماء الغسل، وبالثانى: المنى، وفيه جناس تام.

قوله: «ثنا يونس بن يزيد» ابن أبى النجاد الأيلى أبو يزيد مولى آل أبى سفيان، ثقة إلا أن فى روايته عن الزهرى وهما قليلاً، وفى غير الزهرى خطأ، قاله الحافظ فى التقریب، وقال فى مقدمة فتح البارى: قال ابن أبى حاتم: عن عباس الدورى، قال ابن معين: أثبت الناس فى الزهرى مالك ومعمرو ويونس وشعيب، وقال عثمان الدارمى: عن أحمد بن صالح: نحن لا نقدم على يونس فى الزهرى أحداً. قال: ووثقه الجمهور مطلقاً، وإنما ضعفوا بعض روايته حيث يخالف أقرانه، ويحدث من حفظه فإذا حدث من كتابه، فهو حجة، قال: واحتج به الجماعة «عن سهل بن سعد» بن مالك بن خالد الأنصارى الخزر جى الساعدى، له ولأبيه صحبة مشهور مات سنة ٨٨ ثمان وثمانين وقيل: بعدها.

قوله: «إنما كان الماء من الماء رخصة فى أول الإسلام ثم نهى عنها» أى: عن هذه الرخصة وفرض الغسل بمجرد الإيلاج، وفى رواية أبى داود: أن الفتيا التى كانوا يفتون أن الماء من الماء كان رخصة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بدء الإسلام ثم أمر بالاغتسال بعد، وفى رواية للحازمى فى كتاب الاعتبار قال: كان الماء من الماء شيئاً فى أول الإسلام، ثم ترك ذلك بعد، وأمرو بالغسل إذا مس الختان.

١١١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا

الإِسْنَادِ: مِثْلُهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَإِنَّمَا كَانَ الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نُسِخَ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ: أَبِي بَنْ كَعْبٍ وَرَافِعُ ابْنُ خَدِيجٍ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي الْفَرْجِ؛ وَجَبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ وَإِنْ لَمْ يُنْزِلَا.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه أحمد وأبو داود والدارمي، وقال الحافظ في الفتح: هو إسناده صالح لأن يحتج به، وقال فيه: صححه ابن خزيمة وابن حبان. قوله: «وإنما كان الماء من الماء في أول الإسلام، ثم نسخ بعد ذلك» لا شك في أن حديث أبي بن كعب المذكور صريح في النسخ. على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح من حديث الماء من الماء؛ لأنه بالمنطوق، وترك الغسل من حديث الماء من الماء بالمفهوم أو بالمنطوق أيضاً، لكن ذلك أصرح منه، كذا في الفتح «منهم أبي بن كعب ورافع بن خديج» أما رواية أبي بن كعب فهي مذكورة في هذا الباب، أما رواية رافع بن خديج: فأخرجها الحازمي في كتاب الاعتبار وقد تقدمت.

١١٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي الْجَحَافِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ، فِي الْإِحْتِلَامِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: لَمْ نَجِدْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا عِنْدَ شَرِيكٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَأَبُو الْجَحَافِ اسْمُهُ: دَاوُدُ بْنُ أَبِي عَوْفٍ. وَيُرْوَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْجَحَافِ، وَكَانَ مَرْضِيًّا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالزُّبَيْرِ وَطَلْحَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ». قوله: «عن أبي الجحاف» بفتح الجيم وتنقيط المهملة وآخره فاء، اسمه داود بن أبي عوف، مشهور بكنيته صدوق شيعي ربما أخطأ، كذا في التقريب، وقال في الخلاصة: روى عن أبي حازم وعكرمة، وعنه: شريك والسفيانان، وثقه أحمد وابن معين، وقال النسائي: ليس به بأس، قال ابن عدى: لا يحتج به.. انتهى، وقال في التهذيب: قال ابن معين يخطئ.

قوله: «إنما الماء من الماء في الاحتلام» يعني أن حديث الماء بالماء، محمول على صورة مخصوصة، وهي ما يقع في المنام من رواية الجماع، وهو تأويل يجمع بين الحديثين من غير تعارض، قال التوربشتي: قول ابن عباس: إنما الماء من الماء... إلخ، قاله من طريق التأويل والاحتمال ولو انتهى إليه الحديث بطوله لم يكن يؤوله هذا التأويل.. انتهى. قلت: أراد التوربشتي بالحديث بطوله حديث أبي سعيد الذي رواه مسلم وقد نقلناه من صحيحه في أول هذا الباب، وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي: يمكن أن يقال: إن قول ابن عباس هذا ليس تأويلاً للحديث، وإخراجاً له بهذا التأويل من

كونه منسوخاً، بل غرضه بيان حكم المسألة بعد العلم بكونه منسوخاً، وحاصله أن عمومه منسوخ فبقى الحكم فى الاحتلام.. انتهى.

قوله: «سمعت الجارود» أى: الجارود بن معاذ السلمى الترمذى ثقة رضى بالإرجاء، روى عن جرير وابن عيينة والوليد بن مسلم، وعنه: الترمذى والنسائى، ووثقه توفى سنة ٢٤٤ أربع وأربعين ومائتين «لم نجد هذا الحديث إلا عند شريك» هو ابن عبد الله الكوفى صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولى الكوفة، قال الحافظ فى التلخيص: إسناده لين؛ لأنه من رواية شريك عن أبى الجحاف.. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن عثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب والزبير وطلحة وأبى أيوب وأبى سعيد عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: الماء من الماء» لم أجد عندهم هذا الحديث بهذا اللفظ لكن أخرج البخارى فى صحيحه من طريق زيد بن خالد الجهنى أنه سأل عثمان بن عفان فقال: أرأيت إذا جامع الرجل امرأته فلم يمن؟ فقال عثمان: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره، وقال عثمان: سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسألت عن ذلك على بن أبى طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبى بن كعب فأمرؤه بذلك، وأخبرنى أبو سلمة أن عروة بن الزبير أخبره أن أباً أيوب أخبره، أنه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الحافظ فى الفتح: قد حكى الأثرم عن أحمد: أن حديث زيد بن خالد هذا معلول؛ لأنه ثبت عن هؤلاء الخمسة الفتوى بخلاف ما فى هذا الحديث، وقد حكى يعقوب بن أبى شيبه عن على بن المدينى أنه شاذ. والجواب عن ذلك أن الحديث ثابت من جهة اتصال إسناده وحفظ رواته، وقد روى ابن عيينة أيضاً عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحو رواية أبى سلمة عن عطاء، أخرجه ابن أبى شيبه وغيره، فليس هو فرداً، وأما كونهم أفتوا بخلافه، فلا يقدح ذلك فى صحته، لاحتمال أنه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا إليه، وكم من حديث منسوخ وهو صحيح من حديث الصناعة الحديثية.. انتهى كلامه.

(٨٢) بَاب مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَسْتَقِظُ فَيَرَى بَلَاءً وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا [م ٨٢ - ت ٨٢]

١١٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ النَخِيطُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ - هُوَ الْعُمَرِيُّ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَاءَ، وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا، قَالَ: «يَغْتَسِلُ» وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ قَدْ احْتَلَمَ، وَلَمْ يَجِدْ بَلَاءً، قَالَ: «لَا غُسْلَ عَلَيْهِ» قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ تَرَى ذَلِكَ غُسْلٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ النِّسَاءَ شَقَائِقُ الرِّجَالِ».

(١١٣) حديث صحيح، وأخرجه: أبو داود (٢٣٦)، وابن ماجه (٦١٢)، وأصل القصة مروى فى الصحيحين وغيرهما عن أم سلمة.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَإِنَّمَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ فِي الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ، وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ضَعَفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ فِي الْحَدِيثِ. وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ إِذَا اسْتَيْقَظَ الرَّجُلُ فَرَأَى بَلَّةً أَنَّهُ يَغْتَسِلُ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ: إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْغُسْلُ إِذَا كَانَتْ الْبَلَّةُ بَلَّةً نُطْفَةً، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ.

وَإِذَا رَأَى احْتِلَامًا، وَلَمْ يَرَ بَلَّةً، فَلَا غُسْلَ عَلَيْهِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قوله: «نا حماد بن خالد الخياط» بالخاء المعجمة القرشي أبو عبد الله البصري نزيل بغداد أُمي «عن عبد الله بن عمر» بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني ضعيف عابد، كذا في التقريب، وسيجيء ما فيه من الكلام.

قوله: «يجد البلل» بفتحين الرطوبة «ولا يذكر احتلامًا» الاحتلام افتعال من الحلم يضم المهملة وسكون اللام، وهو ما يراه النائم في نومه، يقال: منه حلم بالفتح واحتلم، والمراد به هاهنا أمر خاص وهو الجماع، أي: لا يتذكر أنه جامع في النوم «قال: يغتسل» خبر بمعنى الأمر وهو للوجوب «يرى» بفتح الياء أي: يعتقد «قال: لا غسل عليه» لأن البلل علامة ودليل، والنوم لا عبرة به، فالمدار على البلل سواء تذكر الاحتلام أم لا «قالت: أم سلمة» وفي رواية أبي داود فقالت أم سليم: «إن النساء شقائق الرجال» هذه الجملة مستأنفة فيها معنى التعليل، قال ابن الأثير: أي: نظائره وأمثالهم كأنهن شققن منهم؛ ولأن حواء خلقت من آدم عليه الصلاة والسلام، وشقيق الرجل أخوه لأبيه ولأمه؛ لأن شق نسبه من نسبه يعني فيجب الغسل على المرأة برؤية البلل بعد النوم كالرجل.. انتهى.

قوله: «حديث عائشة في الرجل يجد البلل» بدل من قوله هذا الحديث، قال في المنتقى بعد ذكر هذا الحديث: رواه الخمسة إلا النسائي، وقال في النيل: رجاله رجال الصحيح إلا عبد الله بن عمر العمري، وقد اختلف فيه، ثم ذكر أقوال الجرح والتعديل فيه، ثم قال: وقد تفرد به المذكور عند من ذكره المصنف من المخرجين له ولم نجد عنه غيره، وهكذا رواه أحمد وابن أبي شيبة من طريقه، فالحديث معلول بعلتين: الأولى: العمري المذكور، والثانية، التفرد وعدم المتابعة؛ فقصر عن درجة الحسن والصحة.. انتهى.

قوله: «وعبد الله» أي: ابن عمر بن حفص العمري المذكور في السند «ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه في الحديث» قال الذهبي في الميزان: صدوق في حفظه شيء، روى عن نافع وجماعة، روى أحمد بن أبي مريم عن ابن معين ليس به بأس يكتب حديثه، وقال الدارمي: قلت

لابن معين: كيف حاله في نافع؟ قال: صالح ثقة، وقال الفلاس: كان يحیی القطان لا يحدث عنه، وقال أحمد بن حنبل: صالح لا بأس به، وقال النسائي: وغيره ليس بالقوى، وقال ابن عدی: في نفسه صدوق، وقال ابن المديني: عبد الله ضعيف، وقال ابن حبان: كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار وجودة الحفظ للآثار، فلما فحش خطؤه استحق الترك، ومات سنة ١٧٣ ثلاث وسبعين ومائة.. انتهى ما في الميزان.

قوله: «وهو قول غير واحد من أهل العلم... إلخ» قال الخطابي في معالم السنن: ظاهر هذا الحديث أى: حديث عائشة المذكور في الباب يوجب الاغتسال إذا رأى بلة وإن لم يتيقن أنها الماء الدافق، وروى هذا القول عن جماعة من التابعين منهم عطاء والشعبي والنخعي، وقال أحمد بن حنبل: أعجب إلى أن يغتسل، وقال أكثر أهل العلم: لا يجب قال النسائي في سننه. قلت: ما مال إليه الجماعة الأولى من أن مجرد رؤية البلة موجب للاغتسال هو أوفق بحديث الباب وبحديث أم سلمة أخرجه الشيخان بلفظ: إذا رأت الماء، وبحديث خولة بنت حكيم بلفظ: ليس عليها غسل حتى تنزل، فهذه الأحاديث تدل على اعتبار مجرد وجود المنى سواء انضم إلى ذلك الدفق والشهوة أم لا، وهذا هو الظاهر، وبه قال أبو حنيفة، والله تعالى أعلم.

(٨٣) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ [٨٣م - ت ٨٣]

١١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ الْبَلْخِيُّ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَذْيِ، فَقَالَ: «مِنَ الْمَذْيِ الْوُضُوءُ، وَمِنَ الْمَنِيِّ الْغُسْلُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ: «مِنَ الْمَذْيِ الْوُضُوءُ، وَمِنَ الْمَنِيِّ الْغُسْلُ».

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ وَالثَّوَالِغِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

(١١٤) حديث صحيح، وأخرجه: ابن ماجه (٥٠٤) من حديث عليّ أيضاً، كما أخرجه من حديث المقداد، ومن حديث أبي بن كعب، وحديث المقداد بن الأسود أخرجه النسائي وأبو داود أيضاً.

قوله: «باب ما جاء في المني والمذي» المني بفتح الميم وكسر النون وتشديد الياء آخر الحروف، وهو عام يشمل ماء الرجل وماء المرأة، وله خواص يعرف بها: إحداها: الخروج بشهوة مع الفتور عقبه، الثانية: الرائحة كرائحة الطلع، الثالثة: الخروج بدفق ودفعات، هذا كله في مني الرجل. وأما المرأة، فهو أصفر رقيق، كذا في النووى. وأما المذي وهو الماء الرقيق الذي يخرج عند الشهوة الضعيفة والملاعبة ونحوها من غير دفق. والودى وهو ماء أبيض كدر لا رائحة له يخرج بعد البول فموجبان للوضوء لا للغسل، وقال الحافظ: المذي فيه لغات أفصحها بفتح الميم وسكون الذال المعجة وتخفيف الياء ثم بكسر الذال وتشديد الياء، وهو ماء أبيض رقيق لزج يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع وإرادته، وقد لا يحس بخروجه.. انتهى كلام الحافظ.

قوله: «عن علي قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم» هذا يدل على أن علياً رضى الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه، وفي رواية مالك والبخارى ومسلم أنه قال: فأمرت المقداد بن الأسود فسأله، وفي رواية للنسائي أن علياً قال: أمرت عمار بن ياسر، وجمع ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن علياً أمر عماراً أن يسأل، ثم سأل بنفسه، قال الحافظ: وهو جمع جيد إلا بالنسبة إلى آخره لكونه مغايراً لقوله: إنه استحيا عن السؤال بنفسه لأجل فاطمة، فيتعين حمله على المجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل لكونه الأمر بذلك، وبهذا جزم الإسماعيلي ثم النووى «فقال: من المذي الوضوء» فيه دليل على أن خروج المذي لا يوجب الغسل، وإنما يجب به الوضوء.

قوله: «وفي الباب عن المقداد بن الأسود وأبي بن كعب» أما حديث المقداد: فأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وأما حديث أبي بن كعب: فأخرجه ابن أبي شيبة وغيره.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه، وأخرجه البخارى ومسلم مختصراً وفي إسناده الترمذى يزيد بن أبى زياد، وقد عرفت ما فيه من الكلام، وقد صحح الترمذى حديث يزيد هذا في مواضع، وحسنه في موضع كما عرفت في المقدمة، فلعل تصحيحه وتحسينه بمشاركة الأمور الخارجة عن نفس السند من اشتها المتون ونحو ذلك، وإلا فيزيد ليس من رجال الحسن فكيف الصحيح؟ وأيضاً الحديث من رواية ابن أبى ليلى عن على، وقد قيل: إنه لم يسمع منه.

قوله: «وهو قول عامة أهل العلم... إلخ» قال الحافظ في الفتح: وهو إجماع.

(٨٤) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَذْيِ يُصِيبُ الثَّوْبَ [م ٨٤ - ت ٨٤]

١١٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدٍ - هُوَ ابْنُ السَّبَّاقِ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، قَالَ: كُنْتُ أَلْقَى مِنَ الْمَذْيِ شِدَّةً وَعَنَاءً، فَكُنْتُ أَكْثَرُ مِنْهُ الْغُسْلَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يُجْزِئُكَ

مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءُ» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ بِمَا يُصِيبُ ثَوْبِي مِنْهُ؟ قَالَ: «يَكْفِيكَ أَنْ تَأْخُذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَتَنْضَحَ بِهِ ثَوْبَكَ حَيْثُ تَرَى أَنَّهُ أَصَابَ مِنْهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ فِي الْمَذْيِ مِثْلَ هَذَا.

وَقَدْ اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَذْيِ يُصِيبُ الثَّوْبَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُجْزِي إِلَّا الْغَسْلُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُجْزِيهِ النَّضْحُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: أَرَجُو أَنْ يُجْزِيَهُ النَّضْحُ بِالْمَاءِ.

قوله: «باب ما جاء في المذي يصيب الثوب» المذي يفتح الميم وسكون الذال وتخفيف الياء البلل اللزج من الذكر عند ملاعبة النساء، ولا يجب فيه الغسل، وهو نجس يجب غسله، وينقض الوضوء، ورجل مذاء فعال للمبالغة في كثرة المذي، وقد أمذى الرجل يمذى ومذى، كذا في النهاية.

قوله: «نا عبدة» بن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي ثقة، وقد تقدم «عن محمد ابن إسحاق» ثقة إلا أنه مدلس، وروايته عن سعيد بن عبيد عند الترمذي بالعنعنة، وعند أبي داود بالتحديث، فزالت علة التدليس «عن سعيد بن عبيد» بالتصغير، وفي رواية أبي داود: حدثني سعيد بن عبيد «هو ابن السباق» بشد الموحدة، قال في التقريب: سعيد بن عبيد بن السباق الثقفي أبو السباق المدني، ثقة من الرابعة.. انتهى، قلت: روى عن أبيه وعن أبي هريرة، وعنه: الزهري وابن إسحاق، وثقه النسائي «عن أبيه» هو عبيد بن السباق بفتح السين المهملة والموحدة الشديدة المدني الثقفي أبو سعيد، ثقة من الثالثة، روى عن زيد بن ثابت وسهل بن حنيف، وعنه: ابن شهاب، وثقه غير واحد «عن سهل بن حنيف» ابن واهب الأنصاري الأوسي صحابي من أهل بدر، واستحلفه على علي البصرة، ومات في خلافته.

قوله: «كنت ألقى من المذي شدة وعناء» قال في الصراح: عناء بالفتح والمد رنج ديدن «فكنت أكثر منه الغسل» من الإكثار، ومن للتعليل أي: كنت أكثر الاغتسال لأجل خروج المذي «فقال: إنما يجزئك» من الإجزاء أي: يكفيك «من ذلك» أي: من خروج المذي «الوضوء» بالرفع على الفاعلية «قال: يكفيك أن تأخذ كفًّا من ماء فتضح به ثوبك»، وفي رواية الأثرم: يجزيك أن تأخذ حفنة من ماء فترش عليه، واستدل به على أن المذي إذا أصاب الثوب يكفى نضحه ورش الماء عليه ولا يجب غسله.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» والحديث أخرجه أيضاً أبو داود وابن ماجه.

قوله: «ولا نعرفه في مثل هذا إلا من حديث محمد بن إسحاق في المذى مثل هذا» الذى وقع فى هذه العبارة لفظ مثل هذا مرتين فالثانى تأكيد للأول والمعنى لا نعرف مثل هذا الحديث فى باب المذى من نضح الثوب إذا أصابه المذى فى حديث إلا فى حديث محمد بن إسحاق. والحاصل أن محمد بن إسحاق متفرد بهذا عن سعيد بن عبيد.

قوله: «واختلف أهل العلم فى المذى يصيب الثوب، فقال بعضهم: لا يجزئ إلا الغسل، وهو قول الشافعى وإسحاق» واستدل من قال: بالغسل بحديث على، قال: كنت رجلاً مذاء.. الحديث، وفيه يغسل ذكره ويتوضأ، رواه مسلم، وبحديث عبد الله بن سعد وفيه: وكل فحل يمدى فتغسل من ذلك فرجك وأثنيتك وتتوضأ وضوءك للصلاة، رواه أبو داود، وقالوا: حديث النضح والرش محمول على ذلك «وقال بعضهم: يجزئه النضح، وقال أحمد: أرجو أن يجزئه النضح بالماء» والحجة لهم فى ذلك حديث الباب، قال الشوكانى: اختلف أهل العلم فى المذى إذا أصاب الثوب، فقال الشافعى: وإسحاق وغيرهما: لا يجزئه إلا الغسل، أخذاً برواية الغسل، وفيه: أن رواية الغسل إنما هى فى الفرج لا فى الثوب الذى هو محل النزاع، فإنه لم يعارض رواية النضح المذكورة فى الباب معارض؛ فالاحتفاء به صحيح مجزئ، وقال: وقد ثبت فى رواية الأثرم لفظ: فترش عليه وليس المصير إلى الأشد بمتعين؛ بل ملاحظة التخفيف من مقاصد الشريعة المألوفة فيكون مجزئاً كالغسل.. انتهى. قلت: كلام الشوكانى هذا عندى محل تأمل فتفكر.

(٨٥) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوبَ [م ٨٥ - ت ٨٥]

١١٦ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: ضَافَ عَائِشَةُ ضَيْفٌ فَأَمَرَتْ لَهُ بِمِلْحَفَةٍ صَفْرَاءَ، فَنَامَ فِيهَا، فَاحْتَلَمَ، فَاسْتَحْيَا أَنْ يُرْسَلَ بِهَا وَبِهَا أَتَرُ الْإِحْتِلَامِ فَعَمَسَهَا فِي الْمَاءِ، ثُمَّ أَرْسَلَ بِهَا، فَقَالَتْ عَائِشَةُ لِمَ أَفْسَدَ عَلَيْنَا تَوْبَنَا؟ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَفْرُكَهُ بِأَصَابِعِهِ، وَرَبَّمَا فَرَكْتُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَصَابِعِي.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ مِثْلُ: سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوبَ يُجْزِئُهُ الْفَرْكُ وَإِنْ لَمْ يُغْسَلْ.

وَهَكَذَا رَوَى عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ.

وَرَوَى أَبُو مَعْشَرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ.
وَحَدِيثُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ.

قوله: «باب في المنى يصيب الثوب» قال النووي: في شرح مسلم: اختلف العلماء في طهارة منى الآدمي، فذهب مالك وأبو حنيفة إلى نجاسته إلا أن أبا حنيفة قال: يكفي في تطهيره فركه إذا كان يابساً، وهو رواية عن أحمد، وقال مالك: لا بد من غسله رطباً ويابساً، وقال الليث: هو نجس ولا تعاد الصلاة منه، وقال الحسن: لا تعاد الصلاة من المنى في الثوب وإن كان كثيراً، وتعاد منه في الجسد وإن قلَّ وذهب كثيرون إلى أن المنى طاهر، روى ذلك عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة وداود وأحمد في أصح الروايتين، وهو مذهب الشافعي وأصحاب الحديث: وقد غلط من أوهم أن الشافعي منفرد بطهارته. ودليل القائلين بالنجاسة رواية الغسل. ودليل القائلين بالطهارة رواية الفرك، فلو كان نجساً لم يكف فركه كالدّم وغيره. قالوا: رواية الغسل محمولة على الاستحباب والتنزه واختيار النظافة.. انتهى كلام النووي. وقال الطحاوي: بعد ذكر الآثار التي تدل على طهارة المنى: فذهب الذاهبون إلى أن المنى طاهر، قال العيني: أراد بهؤلاء الذاهبين الشافعي وأحمد وإسحاق وداود.. انتهى، وقال الشوكاني في النيل: قالوا: الأصل الطهارة فلا تنتقل عنها إلا بدليل، وأجيب بأن التعبد بالإزالة غسلاً أو فركاً أو حتاً أو سلتاً أو حكاً ثابت، ولا معنى لكون الشيء نجساً إلا أنه مأمور بإزالته بما أحال عليه الشارع، فالصواب: أن المنى نجس يجوز تطهيره بأحد الأمور الواردة.. انتهى. قلت: كلام الشوكاني هذا حسن جيد.

قوله: «ضاف عائشة ضيف» أي: نزل عليها، قال في القاموس: ضفته وأضيفه ضيفاً وضيافة بالكسر: نزلت عليه ضيفاً.. انتهى، وقال في النهاية: وفي حديث عائشة ضافها ضيف ضفت الرجل إذا نزلت به في ضيافة، وأضفته إذا أنزلته، وتضيفته إذا نزلت به، وتضيفني إذا أنزلني «فأمرت له بملحفة» قال في القاموس: لحاف ككتاب ما يلتحف به، واللباس فوق سائر اللباس من دثار البرد ونحوه كالملحفة، وقال في الصراح: ملحفة بالكسر جادر «وبها أثر الاحتلام» أي: أثر المنى والواو حالية «إنما كان يكفيه أن يفركه» أي: يدلّكه حتى يذهب الأثر من الثوب. واستدل بهذا الحديث من قال بطهارة المنى، وقال: إن كان المنى نجساً لم يكف فركه كالدّم وغيره. وأجيب بأن ذلك لا يدل على الطهارة وإنما يدل على كيفية التطهير، فغاية الأمر أنه نجس خفف في تطهيره بما هو أخف من الماء، والماء لا يتعين لإزالة جميع النجاسات وإلا لزم عدم طهارة العذرة التي في النعل؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بمسحها في التراب ورتب على ذلك الصلاة فيها، قاله الشوكاني. واستدلوا أيضاً بحديث عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم المنى من ثوبه بعرق الإذخر، ثم يصلى فيه، ويحتة يابساً، ثم يصلى فيه، رواه أحمد قال الحافظ في التلخيص: بإسناد حسن وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية وسكت عنه، وبحديث عائشة: أنها كانت تسلمت المنى من ثوبه بعرق الإذخر، ثم يصلى فيه رواه ابن خزيمة، ذكره الحافظ في الفتح وسكت عنه، وبأثر ابن عباس أنه قال في المنى يصيب الثوب قال: أمطه بعود أو إذخرة، فإنما هو بمنزلة

المخاط أو البصاق، رواه البيهقي في المعرفة وصححه. قلت في الاستدلال بحديث عائشة الأول، وكذا بالثاني نظر، لما عرفت آنفاً، وأما أثر ابن عباس: فهو قوله وليس بمرفوع.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

قوله: «وهو قول غير واحد من الفقهاء مثل: سفيان وأحمد وإسحاق قالوا في المنى يصيب الثوب: يجزئه fark وإن لم يغسله» وهو قول أبي حنيفة إذا كان يابساً، وقال مالك: لا بد من غسله رطباً كان أو يابساً كما تقدم.

قوله: «وهكذا روى عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن عائشة مثل رواية الأعمش» أى: كما روى الأعمش عن إبراهيم عن همام عن عائشة، كذلك رواه منصور أيضاً وحديث منصور أخرجه مسلم، وكذلك رواه الحاكم أيضاً، وحديثه أخرجه أبو داود «وروى أبو معشر هذا الحديث عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة» وكذلك أيضاً رواه حماد ومغيرة وواصل والأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة وحديث أبي معشر ومغيرة وواصل والأعمش عند مسلم وحديث حماد عند أبي داود «وحديث الأعمش أصح» لا أدري ما وجه كون حديث الأعمش؛ أصح فإن الأعمش كما لم يتفرد برواية الحديث عن إبراهيم عن همام عن عائشة بل تابعه منصور والحكم كذلك لم يتفرد أبو معشر بروايته عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، بل تابعه حماد ومغيرة وواصل والأعمش، والظاهر أن حديث الأعمش وحديث أبي معشر كليهما صحيحان ليس واحد منهما أصح من الآخر، والحديث سمعه إبراهيم عن همام والأسود كليهما، ففي صحيح مسلم حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال: نا أبى عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود وهمام عن عائشة... إلخ، والله تعالى أعلم.

(٨٦) بَابُ غَسْلِ الْمَنِيِّ مِنَ الثَّوْبِ [٨٦م - ت ٨٦]

١١٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا غَسَلَتْ مَنِيًّا مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وفي الباب عن ابن عباس.

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ أَنَّهَا غَسَلَتْ مَنِيًّا مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ بِمُخَالَفٍ لِحَدِيثِ الْفَرَكِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْفَرَكُ يُجْزَى؛ فَقَدْ يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ أَنْ لَا يَرَى عَلَى ثَوْبِهِ أَثَرُهُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْمَنِيُّ بِمَنْزِلَةِ الْمُخَاطِ، فَأَمِطْهُ عَنْكَ وَلَوْ بِإِذْخِرَةٍ.

(١١٧) حديث صحيح، وأخرجه الجماعة: البخارى (٢٢٩، ٢٣٠)، ومسلم (٢٨٨، ٢٨٩)، وأبو داود

(٣٧٣)، والنسائي (٢٩٤)، وابن ماجه (٥٣٦).

قوله: «عن سليمان بن يسار» الهلالى المدنى مولى ميمونة، وقيل: أم سلمة، ثقة فاضل، أحد الفقهاء السبعة من كبار الثالثة، مات بعد المائة، وقيل: قبلها.

قوله: «أنها غسلت منيا من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم» استدل بهذا الحديث من قال بنجاسة المنى، وأجاب القائلون بطهارته بأنه محمول على الاستحباب، وللقائلين بالنجاسة دلائل أخرى ذكرها صاحب آثار السنن، وقد ذكرنا ما فيها من الكلام فى كتابنا أبكار المنى، وإن شئت الوقوف على أدلة الفريقين مع ما لها وما عليها فارجع إليه.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» أخرجه الأئمة الستة.

قوله: «حديث عائشة أنها غسلت منيا من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بمخالف لحديث الفرق... إلخ» قال الحافظ فى فتح البارى: وليس بين حديث الغسل وحديث الفرق تعارض؛ لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المنى بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب، وهذه طريقة الشافعى وأحمد وأصحاب الحديث، وكذا الجمع ممكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان ربطا والفرق على ما كان يابساً، وهذه طريقة الحنفية، والطريقة الأولى أرجح؛ لأن فيها العمل بالخبر والقياس معاً؛ لأنه لو كان نجساً لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره وهم لا يكتفون فيما لا يعفى عنه من الدم بالفرق ويرد الطريقة الثانية أيضاً ما فى رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة كانت تسلت المنى من ثوبه بعرك الإذخر ثم يصلى فيه ويحكه من ثوبه يابساً، ثم يصلى فيه؛ فإنه يتضمن ترك الغسل فى الحاليتين، وأما مالك فلم يعرف العرك، وقال: إن العمل عندهم على وجوب الغسل كسائر النجاسات، وحديث الفرق حجة عليهم.. انتهى كلام الحافظ.

قوله: «قال ابن عباس: المنى بمنزلة المخاط فأطمه» من الإماطة وهى الإزالة «ولو بإذخرة» بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة وكسر الخاء حشيش طيب الريح، وأثر ابن عباس هذا أخرجه البيهقى فى المعرفة، وقالوا: هذا هو الصحيح موقوف، وقد روى عن شريك عن ابن أبى ليلى عن عطاء مرفوعاً ولا يثبت، كذا فى نصب الراية.

(٨٧) بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُنُبِ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ [م ٨٧ - ت ٨٧]

١١٨ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يَمَسُّ مَاءً.

قوله: «حدثنا أبو بكر بن عياش» بتحتانية مشددة وشين معجمة ابن سالم الأسدى الكوفى المقرئ الحنات، مشهور بكنيته والأصح أنها اسمه، وقيل: اسمه محمد، وقيل: غير ذلك. ثقة عابد إلا

أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح، وروايته فى مقدمة مسلم، كذا فى التقریب، وقال فى مقدمة فتح الباری: قال أحمد: ثقة وربما غلط، وقال أبو نعیم: لم یکن فى شیوخنا أكثر غلطاً منه، وسئل أبو حاتم عنه وعن شریک، فقال: هما فى الحفظ سواء، غیر أن أبا بکر أصبح کتاباً، وذكره ابن عدی فى الكامل، وقال: لم أجد له حديثاً منكراً من رواية الثقات عنه، وقال ابن حبان: كان یحیی القطان وعلى بن المدینی یسئان الرأى فیہ؛ وذلك أنه لما كبر ساء حفظه فكان یهم، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً عالماً بالحديث إلا أنه كثير الغلط، وقال العجلي: كان ثقة صاحب سنة، وكان یخطئ بعض الخطأ، وقال یعقوب بن شیبہ: كان له فقه وعلم ورواية، وفى حديثه اضطراب. قلت لم یرو له مسلم إلا شيئاً فى مقدمة صحيحه، وروى له البخاری أحاديث. قلت: ثم ذكر الحافظ أحاديث أكثرها بمتابعة غيره.

قوله: «كان النبی صلی اللہ علیہ وسلم ینام وهو جنب ولا یمس الماء» فیہ دلیل على أن الجنب یجوز له أن ینام قبل أن یغتسل وقبل أن یتوضأ، لكن الحديث فیہ مقال كما ستقف، والحديث أخرجه أيضاً أبو داود وغيره.

١١٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ: نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرِهِ.

وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ.

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَقَ، عَنِ الْأَسْوَدِ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي إِسْحَقَ هَذَا الْحَدِيثَ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، وَيُرْوَى أَنَّ هَذَا غَلَطٌ مِنْ أَبِي إِسْحَقَ.

قوله: «وقد روى غير واحد عن الأسود عن عائشة عن النبی صلی اللہ علیہ وسلم: إنه كان یتوضأ قبل أن ینام» یعنی أن غیر واحد رووا عن الأسود عن عائشة هذا اللفظ، وخالفهم أبو إسحاق فروى عن الأسود عن عائشة بلفظ كان النبی صلی اللہ علیہ وسلم ینام وهو جنب، ولا یمس ماء «ویرون أن هذا غلط من أبی إسحاق» قال ابن العربی فی العارضة: تفسیر غلط أبی إسحاق هو أن هذا الحديث الذى رواه أبو إسحاق هاهنا مختصراً اقتطعه من حديث طويل فأخطأ فى اختصاره إياه، ونص الحديث الطویل: ما رواه أبو غسان حدثنا زهير بن حرب حدثنا أبو إسحاق قال: أتیت الأسود بن یزید وكان لى أخاً وصديقاً، فقلت: یا أبا عمرو، حدثنى ما حدثتك عائشة أم المؤمنین عن صلاة رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم، فقال: قالت: كان رسول اللہ صلی

اللَّهُ عليه وسلم ينام أول الليل ويحيى آخره؛ ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته؛ ثم ينام قبل أن يمس ماء فإذا كان عند النداء الأول وثب - وربما قالت: قام - فأفاض عليه الماء - وما قالت: اغتسل - وأنا أعلم ما تريد، وإن نام جنباً توضأ وضوء الرجل للصلاة. فهذا الحديث الطويل فيه: وإن نام وهو جنب توضأ وضوء الصلاة، فهذا يدل على أن قوله: فإن كانت له حاجة قضى حاجته، ثم ينام قبل أن يمس ماء؛ أنه يحتمل أحد وجهين: إما أن يريد بالحاجة حاجة الإنسان من البول والغائط فيقضيهما، ثم يستنجي ولا يمس ماء، وينام؛ فإن وطئ توضأ، كما في آخر الحديث، ويحتمل أن يريد بالحاجة حاجة الوطء بقوله: ثم ينام ولا يمس ماء يعني ماء الاغتسال، ومن لم يحمل الحديث على أحد هذين الوجهين تناقض أوله وآخره فتوهم أبو إسحاق أن الحاجة هي حاجة الوطء، فنقل الحديث على معنى ما فهم، والله أعلم.. انتهى كلام ابن العربي. قلت: وقد تكلم في هذا الحديث غير واحد من الحفاظ، قال أحمد: ليس بصحيح، وقال أبو داود: هو وهم، قال يزيد بن هارون: هو خطأ، وقال مهنا: عن أحمد بن صالح: لا يحل أن يروى هذا الحديث، وفي علل الأثرم: لو لم يخالف أبا إسحاق في هذا إلا إبراهيم وحده لكفى، قال ابن مفوز: أجمع المحدثون أنه خطأ من أبي إسحاق، قال الحفاظ: وتساهل في نقل الإجماع، فقد صحح البيهقي، وقال: إن أبا إسحاق قد بين سماعه من الأسود في رواية زهير عنه.

(٨٨) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ [٨٨م - ٨٨ت]

١٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ: أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيَنَامُ أَحَدُنَا، وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمَّارٍ وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأُمِّ سَلَمَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عُمَرَ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَصَحُّ. وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، قَالُوا: إِذَا أَرَادَ الْجُنُبُ أَنْ يَنَامَ، تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ.

قوله: «قال: نعم، إذا توضأ» المراد به الوضوء الشرعي لا اللغوي، لما رواه البخاري عن عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام وهو جنب، غسل فرجه، وتوضأ للصلاة.

قال الحافظ في الفتح: أى: توضع وضوء كما للصلاة، وليس المعنى أنه توضع لأداء الصلاة وإنما المراد توضع وضوءاً شرعياً لا لغوياً.. انتهى، وقد اختلف العلماء هل هو واجب أو غير واجب؟ فالجمهور قالوا بالثاني، واستدلوا بحديث عائشة: كان النبي صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب ولا يمس ماء، وقد تقدم أن فيه مقالا لا ينتهض به للاستدلال، وبحديث طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه بغسل واحد، ولا يخفى أنه ليس فيه على المدعى هنا دليل، وبحديث ابن عباس مرفوعاً: إنما أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة، ليس فيه أيضاً دليل على المدعى كما لا يخفى، وذهب داود وجماعة إلى الأول لورود الأمر بالوضوء، ففي رواية البخارى ومسلم: ليتوضأ ثم لينم، وفي رواية لهما: توضع واغسل ذكرك، ثم نم، قال الشوكاني: يجب الجمع بين الأدلة بحمل الأمر على الاستحباب، ويؤيد ذلك أنه أخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث ابن عمر أنه سئل النبي صلى الله عليه وسلم: أيتام أحدنا وهو جنب؟ قال: نعم، ويتوضأ إن شاء.. انتهى، وقال النووي في شرح مسلم: وأما حديث أبي إسحاق السبيعي عن الأسود عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء، رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وغيرهم فهو ضعيف، ولو صحح لم يكن مخالفاً؛ يعنى لحديث ابن عمر المذكور فى الباب وما فى معناه؛ بل كان له جوابان أحدهما: جواب الإمامين الجليلين أبى العباس بن سريج وأبى بكر البيهقي: أن المراد لا يمس ماء للغسل، والثانى: وهو عندى حسن: أن المراد أنه كان فى بعض الأوقات لا يمس ماء أصلاً ليبان الجواز إذ لو واطب عليه لتوهم وجوبه.. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن عمار وعائشة وجابر وأبى سعيد وأم سلمة» أما حديث عمار: فأخرجه أحمد والترمذى. وأما حديث عائشة: فأخرجه الجماعة عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام وهو جنب غسل فرجه وتوضأ وضوءه للصلاة، وأما حديث جابر: فلم أقف عليه. وأما حديث أم سلمة: فأخرجه الطبرانى فى الكبير عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة، وإذا أراد أن يطعم غسل يديه. قال الهيثمى فى مجمع الزوائد: رجاله ثقات.

قوله: «قالوا: إذا أراد الجنب أن ينام توضأ» أى: على سبيل الاستحباب. وهو قول الجمهور كما تقدم.

(٨٩) بَاب مَا جَاءَ فِي مُصَافَحَةِ الْجُنُبِ [٨٩م - ٨٩ت]

١٢١ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَهُ

(١٢١) حديث صحيح، وأخرجه: البخارى (٢٨٣، ٢٨٥)، ومسلم (٣٧١)، والنسائى (٢٦٩)، وأبو داود

(٢٣١)، وابن ماجه (٥٣٤).

وَهُوَ جُنُبٌ، قَالَ: فَأَنْبَجَسْتُ - أَي: فَأَنْخَسْتُ - فَأَغْتَسَلْتُ، ثُمَّ جِئْتُ، فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتَ؟» - أَوْ «أَيْنَ ذَهَبْتَ؟» - قُلْتُ: إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا، قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ حُذَيْفَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَخَّصَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُصَافَحَةِ الْجُنُبِ، وَلَمْ يَرَوْا بِعَرَقِ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ بَأْسًا. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: فَأَنْخَسْتُ، يَعْنِي: تَنَحَّيْتُ عَنْهُ.

قوله: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَهُ» أَي: أَبُو هُرَيْرَةَ وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ لَقِيَنِي «وَهُوَ جُنُبٌ» أَي: وَالحَالُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ جُنُبًا «قَالَ» أَي: أَبُو هُرَيْرَةَ «فَأَنْخَسْتُ» بَنُو ثَمَّ خَاءَ مَعْجَمَةٍ ثَمَّ نُونٍ ثَمَّ سَيْنَ مَهْمَلَةٍ أَي: تَنَحَّيْتُ. قَالَ فِي الْقَامُوسِ: الْخَنَسُ تَأَخَّرَ وَتَخَلَّفَ، وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: فَانْسَلَّتْ قَالَ الْحَافِظُ: أَي: ذَهَبَتْ فِي خَفِيَةٍ «فَقَالَ: أَيْنَ كُنْتَ؟ أَوْ أَيْنَ ذَهَبْتَ؟» شَكَّ مِنَ الرَّوَايَةِ «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ» قَالَ النَّوَوِيُّ: يَقَالُ: بَضَمَ الْجِيمَ وَفَتَحَهَا لِفَتَانٍ، وَفِي مَاضِيهِ لِفَتَانٍ نَجَسَ وَنَجَسَ بِكَسْرِ الْجِيمِ وَضَمَّهَا فَمِنْ كَسَرِهَا فِي الْمَاضِي فَتَحَهَا فِي الْمَضَارِعِ، وَمِنْ ضَمِّهَا فِي الْمَاضِي ضَمَّهَا فِي الْمَضَارِعِ أَيْضًا.. انْتَهَى، قَالَ الْحَافِظُ: تَمَسَّكَ بِمَفْهُومِهِ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ، فَقَالَ: إِنَّ الْكَافِرَ نَجَسَ الْعَيْنَ، وَقَوَاهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمَشْرُوكُونَ نَجَسٌ﴾ وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ طَاهِرَ الْأَعْضَاءِ؛ لِاعْتِيَادِهِ بِمُجَانِبَةِ النِّجَاسَةِ بِخِلَافِ الْمَشْرُوكِ لِعَدَمِ تَحْفُظِهِ عَنِ النِّجَاسَةِ، وَعَنِ الْآيَةِ بِأَنَّ الْمُرَادَ: أَنَّهُمْ نَجَسٌ فِي الْإِعْتِقَادِ. وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ نِكَاحَ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ عَرَقَهُنَّ لَا يَسْلِمُ مِنْهُ مِنْ يَضَاجِعُهُنَّ وَمَعَ ذَلِكَ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ مِنْ غَسْلِ الْكِتَابِيَّةِ إِلَّا مِثْلُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ غَسْلِ الْمُسْلِمَةِ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَدْمَى الْحَيَّ لَيْسَ بِنَجَسٍ الْعَيْنَ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ.. انْتَهَى. قَالَ الْقَارِي نَقْلًا عَنْ ابْنِ الْمَلِكِ: وَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ أَنَّ أَعْيَانَهُمْ نَجَسَةٌ كَالْخَنَزِيرِ وَعَنِ الْحَسَنِ مِنْ صَافِحِهِمْ فَلْيَتَوَضَّأْ فَمَحْمُولٌ عَلَى الْمُبَالِغَةِ فِي التَّبَعْدِ عَنْهُمْ وَالِاحْتِرَازِ مِنْهُمْ.. انْتَهَى.

قوله: «وَفِي الْبَابِ عَنْ حُذَيْفَةَ» أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ عَنْهُ قَالَ: صَافَحَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا جُنُبٌ، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ: فِيهِ مِنْدَلُ بْنُ عَلِيٍّ، وَقَدْ ضَعَفَهُ أَحْمَدُ وَبُيْهَقِيُّ بْنُ مَعِينٍ فِي رِوَايَةِ وَوُثِّقَهُ فِي أُخْرَى، وَوُثِّقَهُ مَعَاذُ بْنُ مَعَاذٍ.. انْتَهَى.

قوله: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ.

قوله: «وَقَدْ رَخَّصَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُصَافَحَةِ الْجُنُبِ، وَلَمْ يَرَوْا بِعَرَقِ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ بَأْسًا» فِي شَرْحِ السَّنَةِ: فِيهِ يَعْنِي فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورِ جَوَازَ مُصَافَحَةِ الْجُنُبِ وَمُخَالَطَتِهِ، وَهُوَ قَوْلُ عَامَةِ الْعُلَمَاءِ، وَاتَّفَقُوا عَلَى طَهَارَةِ عَرَقِ الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ

تأخير الاغتسال للجنب، وأن يسعى في حوائجه، كذا في المرقاة، واستدله به الإمام البخارى على طهارة عرق الجنب؛ لأن بدنه لا ينجس بالجنابة فكذلك ما تحلب منه.

(٩٠) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ [م ٩٠ - ت ٩٠]

١٢٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سَلِيمٍ بِنْتُ مِلْحَانَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ تَغْيِي غُسْلًا إِذَا هِيَ رَأَتْ فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِذَا هِيَ رَأَتْ الْمَاءَ فَلْتَغْتَسِلْ» قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قُلْتُ لَهَا: فَضَحَّتِ النِّسَاءُ يَا أُمُّ سَلِيمٍ!! قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ؛ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا رَأَتْ فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ فَأَنْزَلَتْ، أَنَّ عَلَيْهَا الْغُسْلَ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ.
قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلِيمٍ وَخَوْلَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنْسَ.

قوله: «جاءت أم سليم ابنة ملحان» بكسر الميم وسكون اللام والحاء المهملة، هي أم أنس بن مالك، وفي اسمها خلاف، تزوجها مالك بن النضر أبو أنس بن مالك، فولدت له أنسًا ثم قتل عنها مشركًا، فأسلمت فخطبها أبو طلحة وهو مشرك، فأبت ودعته إلى الإسلام، فأسلم، وقالت: أنى أتزوجك، ولا آخذ منك صداقًا لإسلامك، فتزوجها أبو سلمة، روى عنها خلق كثير «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ» قدمت هذا القول تمهيدًا لعذرها في ذكر ما يستحى منه، والمراد بالحياء هنا معناه اللغوي؛ إذ الحياء الشرعى خير كله والحياء لغة تغير وانكسار وهو مستحيل في حق الله تعالى فيحمل هنا على أن المراد أن لا يأمر بالحياء في الحق أو لا يمنع من ذكر الحق، وقد يقال: إنما يحتاج إلى التأويل في الإثبات، ولا يشترط في النفس أن يكون ممكنا لكن لما كان المفهوم يقتضى أنه يستحى من غير الحق عاد إلى جانب الإثبات فاحتيج إلى تأويله، قاله ابن دقيق العيد، كذا في الفتح «فهل على المرأة - تعني غسلاً - إذا هي رأت في المنام مثل ما يرى الرجل» في رواية أحمد من حديث أم سليم: أنها قالت: يا رسول الله إذا رأت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام أتغتسل؟ «قال: نعم إذا هي رأت الماء» أى: المنى بعد الاستيقاظ «فلتغتسل» فيه دليل على وجوب الغسل على المرأة بالإنزال، وكأن أم سليم لم تسمع حديث الماء من الماء أو سمعته وقام عندها ما يوهم

خروج المرأة عن ذلك، وهو ندور بروز الماء منها، وقد روى أحمد من حديث أم سليم هذه القصة، أن أم سلمة قالت: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهل للمرأة ماء؟ فقال: «هن شقائق الرجال»، وروى من حديث خولة بنت حكيم في نحو هذه القصة ليس عليها غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل «فضحت النساء يا أم سليم» إذ حكيت عنهن ما يدل على كثرة شهوتهن، قاله في مجمع البحار، وقال الحافظ: هذا يدل على أن كتمان مثل ذلك من عاداتهن؛ لأنه يدل على شدة شهوتهن للرجال.

قوله: «هذا حديث صحيح» وأخرجه الشيخان.

قوله: «وفي الباب عن أم سليم وخولة وعائشة وأنس» أما حديث أم سليم: فأخرجه مسلم، وأما حديث خولة: فأخرجه النسائي وأحمد، وأما حديث عائشة: فأخرجه مسلم، وأما حديث أنس: فأخرجه أيضاً مسلم.

(٩١) بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْتَدْفِي بِالْمَرْأَةِ بَعْدَ الْغُسْلِ [٩١م - ٩١ت]

١٢٣ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ حُرَيْثٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: رُبَّمَا اغْتَسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْجَنَابَةِ، ثُمَّ جَاءَ فَاسْتَدْفَا بِي، فَضَمَّمْتُهُ إِلَيَّ وَلَمْ أُغْتَسِلْ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِأَس.

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ وَالتَّابِعِينَ؛ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا اغْتَسَلَ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَسْتَدْفِيَ بِامْرَأَتِهِ وَيَنَامَ مَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

قوله: «باب في الرجل يستدفي بالمرأة بعد الغسل» أي: يطلب الدفء بفتحتين والمد وهي الحرارة بأن يضع أعضائه على أعضائها.

قوله: «ثم جاء فاستدفا بي» أي: طلب الحرارة مني بأن وضع أعضائه الشريفة على أعضائي من غير حائل، وجعلني مكان الثوب الذي يستدفا به ليجد السخونة من بدني، كذا في اللغات وفي المرقاة، قال السيد جمال الدين أي: يطلب مني الحرارة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ أي: ما تستدفئون به، وفيه أن بشرة الجنب طاهرة؛ لأن الاستدفاء إنما يحصل من مس البشرة، كذا في الطيبي، وفيه بحث.. انتهى. قال القاري: ولعله أراد أن الاستدفاء يمكن مع الثوب أيضاً.

«فضممته إلى ولم أغتسل» والحديث رواه ابن ماجه، ولفظه: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل من الجنابة ثم يستدفئ بي قبل أن أغتسل. قال القارى فى المرقاة: سنده حسن. قوله: «هذا الحديث ليس بإسناده بأس» وأخرجه ابن ماجه، وتقدم لفظه آنفاً.

(٩٢) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّيْمُمِ لِلْجُنُبِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ [م ٩٢ - ت ٩٢]

١٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غِيلَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ بُجْدَانَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَمْسَهُ بِشَرَّتِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ».

وَقَالَ مَحْمُودٌ فِي حَدِيثِهِ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ بُجْدَانَ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، وَلَمْ يُسَمِّهِ.

قَالَ: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ الْجُنُبَ وَالْحَائِضَ إِذَا لَمْ يَجِدَا الْمَاءَ تَيَمَّمَا وَصَلِيَا.

وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى التَّيْمُمَ لِلْجُنُبِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ.

وَيُرَوَّى عَنْهُ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ، فَقَالَ: يَتَيَمَّمُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ.

وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

قوله: «حدثنا سفیان» هو الثوري «عن خالد الحذاء» بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة،

وخالد هذا هو ابن مهران أبو المنازل البصرى، ثقة من رجال الستة، وقيل له الحذاء؛ لأنه كان يجلس

عندهم، وقيل: لأنه كان يقول: أخذ على هذا النحو «عن أبي قلابة» بكسر القاف اسمه عبد الله

ابن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي البصرى، ثقة فاضل كثير الإرسال مات سنة أربع ومائة، وقيل:

(١٢٤) حديث صحيح، أخرجه: أبو داود (٣٣٢، ٣٣٣)، بأطول منه، وأخرجه: النسائي (٣٢١)، مختصراً

بنحو رواية الترمذى.

سنة ست، وقيل: سنة سبع «عن عمرو بن بجدان» بضم الموحدة وسكون الجيم العامري البصرى تفرد عنه أبو قلابة لا يعرف حاله، قاله الحافظ فى التقريب، وقال الخزرجى فى الخلاصة: وثقه ابن حبان ووثقه العجلي أيضاً كما ستقف.

قوله: «إن الصعيد الطيب» أى: الطاهر المطهر. قال فى القاموس: الصعيد التراب أو وجه الأرض «طهور المسلم» وفى رواية أبى داود وضوء المسلم «وإن لم يجد الماء عشر سنين» إن للوصل والمراد من عشر سنين الكثرة لا المدة المقدرة، قال القارى: وفيه دلالة على أن خروج الوقت غير ناقص للتيمم بل حكمه حكم الوضوء كما هو مذهبنا يعنى الحنفية، قال: وما صح عن ابن عمر أنه يتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث محمول على الاستحباب.. انتهى، قلت: الأمر كما قال القارى «فإذا وجد الماء فليمسسه» بضم الياء وكسر الميم من الإمساس «بشرته» فتحتين ظاهر الجلد أى: فليوصل الماء إلى بشرته وجلده «فإن ذلك» أى: الإمساس «خير» أى: من الخيور، وليس معناه أن كليهما جائز عند وجود الماء، لكن الوضوء خير، بل المراد أن الوضوء واجب عند وجود الماء، ونظيره قوله تعالى: «أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً» مع أنه لا خير ولا أحسنية لمستقر أهل النار.

قوله: «وفى الباب عن أبى هريرة وعبد الله بن عمرو وعمران بن حصين» أما حديث أبى هريرة: فأخرجه البزار عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الصعيد وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء، فليتنق الله، وليمسسه بشرة؛ فإن ذلك خير»، قال الهيثمى فى مجمع الزوائد: رجاله رجال الصحيح، وأما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه أحمد عنه قال: جاء رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، الرجل يغيب لا يقدر على الماء أيجامع أهله؟ قال: «نعم». قال الهيثمى: فيه الحجاج بن أرطاة وفيه ضعف ولا يتعمد الكذب، وأما حديث عمران بن حصين: فأخرجه الشيخان عنه قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر فصلى بالناس، فإذا هو برجل معتزل، فقال: ما منعك أن تصلى؟ قال: أصابتني جنابة ولا ماء قال: «عليك بالصعيد فإنه يكفيك».

قوله: «وقد روى هذا الحديث أيوب عن أبى قلابة عن رجل من بنى عامر عن أبى ذر ولم يسمه» رواه أبو داود فى سننه من طريق موسى بن إسماعيل نا حماد عن أيوب... إلخ، قال المنذرى فى تلخيصه: وهذا الرجل الذى من بنى عامر هو عمرو بن بجدان المتقدم فى الحديث قبله، سماه خالد الحذاء عن أبى قلابة، وسماه سفيان الثورى عن أيوب رضى الله عنهم.. انتهى.

قوله: «وهذا حديث حسن» وأخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه، وقال الشوكانى فى النيل: ورواه ابن حبان والحاكم والدارقطنى وصححه أبو حاتم، وعمرو بن بجدان، قد وثقه العجلي قال الحافظ: وغفل ابن القطان فقال: إنه مجهول.. انتهى ما فى النيل، قلت: وقد غفل الحافظ أيضاً؛ فإنه قال فى التقريب: لا يعرف حاله.

تنبيه: قد اختلفت نسخ الترمذى هاهنا، فوق في النسخ الموجودة عندنا: هذا حديث حسن، وقال المنذرى فى تلخيص السنن: قال الترمذى: حديث حسن صحيح.. انتهى، وقال ابن تيمية فى المنتقى: بعد ذكر هذا الحديث رواه أحمد والترمذى وصححه.. انتهى.

قوله: «وهو قول عامة الفقهاء؛ أن الجنب والحائض إذا لم يجد الماء» أى: كل واحد منهما، وفى نسخة قلمية عتيقة: إذا لم يجد الماء بصيغة التثنية، وهو الظاهر «تيمما وصلياً... إلخ» قال الشوكانى فى النيل: وقد أجمع على ذلك العلماء، ولم يخالف فيه أحد من السلف والخلف؛ إلا ما جاء عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود، وحكى مثله عن إبراهيم النخعى من عدم جوازه للجنب، وقيل: إن عمر وعبد الله رجعا عن ذلك، وقد جاء بجوازه للجنب الأحاديث الصحيحة، وإذا صلى الجنب بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاغتسال بإجماع العلماء إلا ما يحكى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن الإمام التابعى أنه قال: لا يلزمه، وهو مذهب مسترؤك بإجماع من بعده ومن قبله، وبالأحاديث الصحيحة المشهورة فى أمره صلى الله عليه وسلم للجنب بغسل بدنه إذ وجد الماء.. انتهى.

(٩٣) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ [م ٩٣ - ت ٩٣]

١٢٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدَةُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادُعُ الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي». قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ فِي حَدِيثِهِ: وَقَالَ: «تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ جَاءَتْ فَاطِمَةُ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ؛ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ إِذَا جَاوَزَتْ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، اغْتَسَلَتْ، وَتَوَضَّأَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

قوله: «باب في المستحاضة» الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في عرق يقال له: العاذل بعين مهملة وذال معجمة؛ يقال: استحاضت المرأة: استمر بها الدم بعد أيامها المعتادة فهي مستحاضة، كذا في الفتح.

قوله: «جاءت فاطمة ابنة أبي حبيش» بضم الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية، قال الحافظ في التقریب: صحابية لها حديث في الاستحاضة «إني امرأة أستحاض» بصيغة المجهول «فلا أطهر» أى: لا ينقطع عني الدم «أفادع الصلاة» كانت قد علمت أن الحائض لا تصلى، فظنت أن ذلك الحكم مقترن بجريان الدم من الفرج، فأرادت تحقيق ذلك فقالت: أفادع الصلاة أى: أتركها، والعطف على مقدر بعد الهمزة، لأن لها صدر الكلام أى: أكون لى حكم الحائض فأترك الصلاة «قال: لا» أى: لا تدعى الصلاة «إنما ذلك» بكسر الكاف أى: الذى تشتكينه «عرق» بكسر العين المهملة أى: دم عرق انشق وانفجر منه الدم، أو إنما سببها عرق منها فى أدنى الرحم «وليس» أى: العلة التى تشتكينها، وفى رواية الشيخين على ما فى المشكاة: ليس، وهو الظاهر «بالحيضة» قال الحافظ: بفتح الحاء كما نقله الخطابى عن أكثر المحدثين أو كلهم وإن كان قد اختار الكسر على إرادة الحالة لكن الفتح هنا أظهر، وقال النووى: وهو متعين أو قريب من المتعين؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أراد إثبات الاستحاضة ونفى الحيض، وأما قوله: فإذا أقبلت الحيضة فيحوز فيه الوجهان معاً جوازاً حسناً. انتهى كلامه. قال الحافظ: والذى فى روايتنا بفتح الحاء فى الموضعين «فإذا أقبلت الحيضة» قال القارى: بالكسر اسم للحيض ويؤيده رواية الفتح، وقيل: المراد بها الحالة التى كانت تحيض فيها وهى تعرفها فيكون رداً إلى العادة، وقيل: المراد بها الحالة التى تكون للحيض من قوة الدم فى اللون والقوام، ويؤيده حديث عروة الذى يتلوه وهى لم تعرف أيامها فيكون رداً إلى التمييز، قاله الطيبى، وقد اختلف العلماء فيه، فأبو حنيفة منع اعتبار التمييز مطلقاً والباقون عملوا بالتمييز فى حق المبتدأة، واختلفوا فيما إذا تعارضت العادة والتمييز، فاعتبر مالك وأحمد وأكثر أصحابنا التمييز ولم ينظروا إلى العادة وعكس ابن خيران.. انتهى. قلت: أراد بحديث عروة الذى رواه عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت تستحاض، فقال لها النبى صلى الله عليه وسلم: «إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف، فإذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة، فإذا كان الآخر، فتوضئى وصلئى؛ فإنما هو عرق»، رواه أبو داود والنسائى «فاغسلئى عنك الدم وصلئى» أى: بعد الاغتسال وفى رواية: «للبحارى ثم اغتسلئى وصلئى».

قوله: «قال أبو معاوية: فى حديثه وقال: توضئى لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت» قال بعضهم: إن هذا مدرج، وقد رد الحافظ فى الفتح عليه وحزم بعضهم أنه موقوف على عروة، وقد رد الحافظ عليه أيضاً وقال: ولم ينفرد أبو معاوية بذلك؛ فقد رواه النسائى من طريق حماد بن زيد عن هشام، وادعى أن حماداً تفرد بهذه الزيادة، وأوماً مسلم أيضاً إلى ذلك وليس كذلك، فقد رواها الدارمى من طريق حماد بن سلمة والسراج من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام.. انتهى، وفى الحديث دليل على أن المرأة إذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله وإدباره، فإذا انقضى قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكماً للحدث، فتوضأ

لكل صلاة لكنها لا تصلى بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤادة أو مقضية، لظاهر قوله: ثم توضئ لكل صلاة، وبهذا قال الجمهور. وعند الحنفية أن الوضوء متعلق بوقت الصلاة، فلها أن تصلى به الفريضة الحاضرة وما شاءت من الفوائت ما لم يخرج وقت الحاضرة، على قولهم المراد بقوله: توضئ لكل صلاة، ففيه مجاز الحذف ويحتاج إلى دليل، وعند المالكية: يستحب له الوضوء لكل صلاة ولا يجب إلا بحدث آخر، وقال أحمد وإسحاق: إن اغتسلت لكل فرض فهو أحوط، قاله الحافظ في الفتح، وقال ابن عبد البر: ليس في حديث مالك ذكر الوضوء لكل صلاة على المستحاضة وذكر في حديث غيره، فلذا كان مالك يستحبها لها ولا يوجبها كما لا يوجبها على صاحب السلس، قال الحافظ في الفتح: فإن قلت: قال في الهداية: لنا قوله عليه السلام: «المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة». قلت: قال الحافظ الزيلعي في تخريج الهداية: غريب جداً، وقال الحافظ في الدراية: لم أجده هكذا وإنما في حديث أم سلمة تتوضأ لكل صلاة. فإن قلت: قال ابن الهمام في فتح القدير: نقلاً عن شرح مختصر الطحاوي: روى أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت أبي حبيش: «توضئ لوقت كل صلاة» فهذه الرواية بلفظ: توضئ لوقت كل صلاة، تدل على أن المراد بقوله: توضئ لكل صلاة؛ أي: الوقت كل صلاة. قلت: نعم لو كان هذا اللفظ في هذا الطريق محفوظاً لكان دليلاً على المطلوب، لكن في كونه محفوظاً كلاماً فإن الطرق الصحيحة كلها قد وردت بلفظ: توضئ لكل صلاة، وأما هذا اللفظ فلم يقع في واحد منها، وقد تفرد به الإمام أبو حنيفة، وهو سيء الحفظ كما صرح به الحافظ ابن عبد البر، والله تعالى أعلم.

قوله: «وفي الباب عن أم سلمة» أخرجه الخمسة إلا الترمذي، كذا في المنتقى، ولفظه: أنها استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تهراق الدم، فقال: «لتنظر قدر الليال والأيام التي كانت تحيضهن وقدرهن من الشهر؛ فتدع الصلاة، ثم لتغتسل وتستنفض؟ ثم تصلي». قوله: «حديث عائشة حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان.

(٩٤) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ [٩٤م - ٩٤ت]

١٢٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتَصُومُ، وَتُصَلِّي».

قوله: «عن أبي اليقظان» اسمه عثمان بن عمير بالتصغير، ويقال: ابن قيس والصواب أن قيساً جد أبيه وهو عثمان بن أبي حميد أيضاً البجلي أبو اليقظان الكوفي الأعمى، ضعيف واختلط وكان

(١٢٦) حديث إسناده ضعيف فيه: «أبو اليقظان عثمان بن عمير» وهو ضعيف جداً، والحديث أخرجه: أبو

داود (٢٩٧) أيضاً وضعفه.

يدلس ويغلو في التشيع، كذا في التقريب، وقال في الخلاصة: ضعفه أحمد وغيره وتركه ابن مهدي «عن عدى بن ثابت» الأنصارى الكوفى، ثقة روى بالتشيع، من رجال الستة «عن أبيه» هو ثابت، قال الحافظ في التقريب: ثابت الأنصارى والد عدى، قيل: هو ابن قيس بن الحطيم، هو جد عدى لا أبوه وقيل: اسم أبيه دينار، وقيل: عمرو بن أخطب، وقيل: عبيد بن عازب، فهو مجهول الحال.. انتهى، قلت: قد أطال الحافظ الكلام في ترجمة ثابت الأنصارى في تهذيب التهذيب من يشاء الوقوف على ذلك فليرجع إليه «عن جده» أى: جد عدى.

قوله: «قال في المستحاضة» أى: في شأنها: «تدع الصلاة أيام أقرانها» جمع قرء وهو مشترك بين الحيض والطمهر والمراد به هاهنا الحيض للسباق واللاحاق، قاله القارى «التي كانت تحيض فيها» أى: قبل الاستحاضة «ثم» أى: بعد فراغ زمن حيضها باعتبار العادة «تغتسل» أى: مرة «وتتوضأ عند كل صلاة» قوله: عند كل صلاة متعلق بتوضأ لا بتغتسل، وفيه دليل على أن المستحاضة تتوضأ عند كل صلاة، والحديث ضعيف لكن له شواهد ذكرها الحافظ الزيلعى والحافظ ابن حجر فى تحريجهما، ومنها حديث عائشة المذكور فى الباب المتقدم.

١٢٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ: نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ قَدْ تَفَرَّدَ بِهِ شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ.

قال: وسألت محمداً عن هذا الحديث، فقلت: عدي بن ثابت، عن أبيه، عن جده جد عدي ما اسمه؟ فلم يعرف محمد اسمه، وذكرت لمحمد قول يحيى بن معين أن اسمه دينار فلم يعبا به. وقال أحمد وإسحق في المستحاضة: إن اغتسلت لكل صلاة هو أحوط لها، وإن توضأت لكل صلاة أجزأها، وإن جمعت بين الصلاتين بغسل واحد أجزأها.

قوله: «هذا حديث قد تفرد به شريك عن أبي اليقظان» وأخرجه أبو داود وضعفه وأخرجه ابن ماجه أيضاً «وسألت محمداً عن هذا الحديث، فقلت: عدى بن ثابت عن أبيه عن جده جد عدى ما اسمه؟ فلم يعرف محمد اسمه، وذكرت لمحمد قول يحيى بن معين أن اسمه دينار؛ فلم يعبا به» قال المنذرى بعد نقل كلام الترمذى هذا ما لفظه: وقد قيل إنه جده أبو أمه عبد الله بن يزيد الخطمى، قال الدارقطنى: ولا يصح من هذا كله شيء، وقال أبو نعيم: وقال غير يحيى: اسمه قيس الخطمى هذا آخر كلامه، وقيل: لا يعلم جده، وكلام الأئمة يدل على ذلك، وشريك هو ابن عبد الله النخعى قاضى الكوفة تكلم فيه غير واحد، وأبو اليقظان هذا هو عثمان بن عمير الكوفى ولا يحتج بحديثه.. انتهى كلام المنذرى.

قوله: «وقال أحمد وإسحاق في المستحاضة: إن اغتسلت لكل صلاة هو أحوط لها، وإن توضأت لكل صلاة أجزأها، وإن جمعت بين الصلاتين بغسل أجزأها» فلاغتسال لكل صلاة ليس بواجب على المستحاضة عند أحمد وإسحاق وهو قول الجمهور، وروى عن بعض الصحابة أنهم قالوا: يجب عليها أن تغتسل لكل صلاة، والقول الراجح الموعول عليه هو قول الجمهور، وسيجيء الكلام فيه في باب ما جاء في المستحاضة أنها تغتسل عند كل صلاة.

(٩٥) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ [٩٥م - ت ٩٥]

١٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَمِّهِ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أُمِّهِ حَمَّةَ بِنْتِ جَحْشٍ، قَالَتْ: كُنْتُ أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَسْتَفْتِيهِ وَأُخْبِرُهُ، فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِ أُخْتِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَمَا تَأْمُرُنِي فِيهَا؟ قَدْ مَنَعْتَنِي الصِّيَامَ وَالصَّلَاةَ، قَالَ: «أَنْعْتُ لَكَ الْكُرْسُفَ؛ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ الدَّمَ» قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: «فَلَجَمِّي» قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: «فَاتَّخِذِي ثَوْبًا» قَالَتْ: هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ؛ إِنَّمَا أَتَّجُّ ثَجًّا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَامُرُكُ بِأَمْرَيْنِ أَيُّهُمَا صَنَعْتَ أَجْزَأَ عَنْكَ، فَإِنْ قَوَيْتَ عَلَيْهِمَا فَأَنْتِ أَعْلَمُ، فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ رَكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ فَتَحِيضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ فِي عِلْمِ اللَّهِ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَإِذَا رَأَيْتِ أَنَّكَ قَدْ طَهَرْتَ وَاسْتَنْقَأْتَ، فَصَلِّي أَرْبَعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ ثَلَاثًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً وَأَيَّامَهَا، وَصُومِي، وَصَلِّي؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ وَكَمَا يَطْهَرْنَ لِمِيقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطَهْرِهِنَّ، فَإِنْ قَوَيْتِ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ حِينَ تَطْهَرِينَ وَتُصَلِّينَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَافْعَلِي، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّينَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي وَصُومِي إِنَّ قَوِيَّتِ عَلَى ذَلِكَ» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَرَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الرَّقِيِّ وَأَبْنُ جُرَيْجٍ وَشَرِيكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَمِّهِ عِمْرَانَ، عَنْ أُمِّهِ حَمْنَةَ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ يَقُولُ: عُمَرُ بْنُ طَلْحَةَ، وَالصَّحِيحُ عِمْرَانُ بْنُ طَلْحَةَ.

قَالَ: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهَكَذَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: إِذَا كَانَتْ تَعْرِفُ حَيْضَهَا بِإِقْبَالِ الدَّمِّ وَإِدْبَارِهِ، وَإِقْبَالُهُ أَنْ يَكُونَ أَسْوَدَ، وَإِدْبَارُهُ أَنْ يَتَغَيَّرَ إِلَى الصُّفْرِ، فَالْحُكْمُ لَهَا عَلَى حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ قَبْلَ أَنْ تُسْتَحَاضَ فَإِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، ثُمَّ تَعْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَتُصَلِّي، وَإِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُّ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا أَيَّامٌ مَعْرُوفَةٌ، وَلَمْ تَعْرِفِ الْحَيْضَ بِإِقْبَالِ الدَّمِّ وَإِدْبَارِهِ، فَالْحُكْمُ لَهَا عَلَى حَدِيثِ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ. وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْمُسْتَحَاضَةُ إِذَا اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُّ فِي أَوَّلِ مَا رَأَتْ فِدَامَتْ عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، فَإِذَا طَهَرَتْ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا، أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهَا أَيَّامٌ حَيْضٍ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا؛ فَإِنَّهَا تَقْضِي صَلَاةَ أَرْبَعَةِ عَشَرَ يَوْمًا، ثُمَّ تَدْعُ الصَّلَاةَ بَعْدَ ذَلِكَ أَقَلَّ مَا تَحِيضُ النِّسَاءُ، وَهُوَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي أَقَلِّ الْحَيْضِ وَأَكْثَرِهِ:

فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أَقَلُّ الْحَيْضِ ثَلَاثَةٌ، وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ.

وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ، وَبِهِ يَأْخُذُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، وَرُويَ عَنْهُ خِلَافُ هَذَا.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَجَاحٍ: أَقَلُّ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا.

وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ وَأَبِي عُبَيْدٍ.

قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ» بفتح المهملة والقاف اسمه عبد الملك بن عمرو القيسي البصري، ثقة من رجال الستة، قال النسائي: ثقة مأمون مات سنة أربع ومائتين «نا زهير بن محمد» التميمي أبو المنذر الخراساني سكن الشام ثم الحجاز، رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف

بسببها، قال البخارى عن أحمد: كان زهير الذى يروى عنه الشاميون آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشام من حفظه فكثر غلطه، كذا فى التريب، وقال فى الخلاصة: قال البخارى: للشاميين عنه مناكير، وهو ثقة ليس به بأس «عن إبراهيم بن محمد بن طلحة» التيمى المدنى ثقة وكان يسمى أسد قریش «عن عمه عمران بن طلحة» بن عبيد الله التيمى المدنى له رؤية، ذكره العجلى فى ثقات التابعين «عن أمه حمنة» بفتح المهملة وسكون الميم وبالنون «ابنة جحش» بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وبالشين المعجمة هى أخت زينب أم المؤمنين وامرأة طلحة بن عبيد الله.

قوله: «كنت أستحاض حيضة» بفتح الحاء وهو مصدر أستحاض على حد أنبته الله نباتا ولا يضره الفرق فى اصطلاح العلماء بين الحيض والاستحاضة؛ إذ الكلام وارد على أصل اللغة «كبيرة» وفى بعض النسخ كثيرة وكذا فى رواية أبى داود «شديدة» قال القارى: كثيرة فى الكمية شديدة فى الكيفية «أستفتيه وأخبره» الواو لمطلق الجمع وإلا كان حقها أن تقول: أخبره وأستفتيه «فوجدته فى بيت أختى زينب بنت جحش» أم المؤمنين «فما تأمرنى» ما استفهامية «فيها» أى: فى الحيضة يعنى فى حال وجودها «فقد منعنى الصيام والصلاة» أى: على زعمها «أنعت» أى: أصف «الكرسف» بضم الكاف وسكون الراء وضم السين أى: القطن «فإنه» أى: الكرسف «بذهب الدم» من الإذهاب أى: يمنع خروجه إلى ظاهر الفرج، أو معناه فاستعمله لعل دمك ينقطع «هو أكثر من ذلك» أى: الدم أكثر من أن ينقطع بالكرسف «قال: فتلجمى» أى: شدى اللحم يعنى خرقة على هيئة اللحم كالاستئفار «قال: فاتخذى ثوباً» أى: تحت اللحم، وقال القارى: أى: مطبقاً «إنما أثج» ضم المثناة وتشديد الجيم «ثجاً» من ثج الماء والدم لازم ومتعدى أى: أنصب أو أصبه، فعلى الثانى بتقديره: أثج الدم، وعلى الأول: إسناد الثج إلى نفسها للمبالغة على معنى أن النفس جعلت كأن كلها دم تحتاج وهذا أبلغ فى المعنى «سأمرك» السين للتأكيد «بأمرين» أى: بحكمتين أو صنفين «أيهما صنعت» قال أبو البقاء فى إعرابه: إنها بالنصب لا غير والناصب لها صنعت، كذا فى قوت المغتذى «وإن قويت» أى: قدرت «فأنت أعلم» بما تختارينه منهما فاختارى أيهما شئت «فقال: إنما هى» أى: الثجة أو العلة «ركضة من من الشيطان» قال الجزرى فى النهاية: أصل الركض الضرب بالرجل والإصابة بها كما تركض الدابة وتصابى بالرجل من أراد الإضرار بها والإيذاء لمعنى أن الشيطان قد وجد بذلك طريقاً إلى التلبس عليها فى أمر دينها وطهرها وصلاتها حتى أنساها ذلك عاداتها، وصار فى التقدير كأنه ركضة بآلة من ركضاته.. انتهى «فتحيضى» أى: اجعلى نفسك حائضاً يقال: تحيضت المرأة أى: قعدت أيام حيضها من الصلاة والصوم «سته أيام أو سبعة أيام» قال الخطابى: يشبه أن يكون ذلك منه صلى الله عليه وسلم على غير وجه التحديد من الستة والسبعة لكن على معنى اعتبار حالها بحال من هى مثلها وفى مثل سنه من نساء أهل بيتها. فإن كانت عادة مثلها أن تقعد ستاً قعدت ستاً وإن سبغاً فسبغاً، وفيه وجه آخر وذلك أنه قد يحتمل أن تكون هذه المرأة قد ثبت لها فيما تقدم أيام ستة أو سبعة إلا أنها قد نسيتها فلا تدرى أيتهما كانت فأمرها أن تتحرى وتجتهد وتبنى أمرها على ما تيقنته من أحد العددين، ومن ذهب إلى هذا استدل بقوله: فى علم الله، أى: فيما علم الله من أمرك

سنة أو سبعة.. انتهى «في علم الله» أى: فى علم الله من أمرك من الست أو السبع أى: هذا شيء بينك وبين الله؛ فإنه يعلم ما تفعلين من الإتيان بما أمرتك به أو تركه، وقيل: فى علم الله أى: فى علم الله أى: حكم الله تعالى؛ أى: ما أمرتك فهو حكم الله تعالى، وقيل: فى علم الله أى: أعلمك الله من عادة النساء من الست أو السبع، قاله ابن رسلان، قال القارى فى المرقاة: قيل: أو للشك من الراوى، وقد ذكر أحد العددين اعتباراً بالغالب من حال نساء قومها، وقيل: للتخيير بين كل واحد من العددين؛ لأنه العرف الظاهر والغالب من أحوال النساء، وقال النووى: أو للتقسيم أى: ستة إن اعتادتها أو سبعة إن اعتادتها إن كانت معتادة لا مبتدأة، أو لعلها شكت هل عادت ستاً أو سبعة فقال لها ستة إن لم تذكرى عادتك، أو سبعة إن ذكرت أنها عادتك، أو لعل عادتها كانت مختلفة فيهما؛ فقال: ستة فى شهر الستة وسبعة فى شهر السبعة.. انتهى. وقيل: هو الظاهر أنها كانت معتادة ونسيت أن عادت ستاً أو سبعة، فذكر القارى مثل ما ذكره الخطابى بقوله: وفيه وجه آخر... إلخ ثم قال القارى: ومعناه أى: معنى قوله: فى علم الله؛ على قول الشك فى علمه الذى بينه وشرعه لنا، كما يقال: فى حكم الله، وفى كتاب الله، وقيل: فيما أعلمك الله من عادات النساء من الست أو السبع، وفى قول التخيير فيما علم الله من ستة أو سبعة.. انتهى ما فى المرقاة «ثم اغتسلى» أى: بعد الستة أو السبعة من الحيض «فإذا رأيت» أى: علمت «أنك قد ظهرت واستنقأت» قال أبو البقاء: كذا وقع فى هذه الرواية بالألف، والصواب واستنقيت؛ لأنه من نقى الشيء وأنقىته إذا نظفته ولا وجه فيه للألف ولا الهزمة.. انتهى. وقال القارى فى المرقاة: قال فى المغرب: الاستنقاء مبالغة فى تنقية البدن قياس، ومنه قوله: إذا رأيت أنك طهرت واستنقيت، الهزمة فيه خطأ.. انتهى، قال: وهو فى النسخ كلها يعنى نسخ المشكلة بالهمز مضبوط فيكون جرأه عظيمة من صاحب المغرب بالنسبة إلى العدول الضابطين الحافظين مع إمكان حمله على الشذوذ؛ إذ الباء من حرف الإبدال وقد جاء شئمة مهموزاً بدلاً من شيمة شاذاً على ما فى الشافية «فصلى أربعاً وعشرين ليلة» يعنى أيامها إن كانت مدة الحيضة ستة «أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها» إن كانت مدة الحيض سبعة «فإن ذلك يجزئك» أى: يكفيك؛ يقال: أجزأنى الشيء أى: كفانى «فإن قويت على أن تؤخرى الظهر وتعجلى العصر ثم تغتسلين حين تطهرين وتصلين الظهر والعصر جميعاً» وفى بعض النسخ: ثم تغتسلى وتصلى بحذف النون وهو الظاهر وهذا هو الأمر الثانى بدليل قوله: وهو أعجب الأمرين إلى، وأما الأمر الأول فقال صاحب سبل السلام: هو الوضوء لكل صلاة بعد الاغتسال عن الحيض بمرور الستة أو السبعة الأيام، فإن فى صدر الحديث: سأمرك بأمرين، ثم ذكر لها الأمر الأول أنها تحيض ستاً أو سبعة، ثم تغتسل وتصلى، وقد علم أنها تتوضأ لكل صلاة؛ لأن استمرار الدم ناقض فلم يذكره فى هذه الرواية، وقد ذكره فى غيرها، ثم ذكر الأمر الثانى من جمع الصلاتين.. انتهى. وقال القارى وغيره: الأمر الأول هو الاغتسال لكل صلاة. قلت: لم يصرح بالأمر الأول فى هذا الحديث، وهو إما الوضوء لكل صلاة، أو الاغتسال لكل صلاة لا غيرهما، وأعجبهما إلى هو الثانى، والله تعالى أعلم «ثم تؤخرين المغرب وتعجلين العشاء، ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين. فافعلين» وفى بعض النسخ بحذف النون فى جميع هذه الكلمات وهو

الظاهر، وكذلك فافعل «وصومي» أى: فى هذه المدة التى تصلى «إن قويت على ذلك» بدل من الشرط الأول «وهو أعجب الأمرين إلى» أى: الجمع بين الصلاتين بغسل واحد أحب الأمرين إلى، والأمر الأول هو الاغتسال لكل صلاة أو الوضوء لكل صلاة كما تقدم.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه أبو داود وأحمد وابن ماجه والدارقطنى والحاكم، قال المنذرى فى تلخيصه: قال الخطابى: قد ترك بعض العلماء القول بهذا الحديث؛ لأن ابن عقيل راويه ليس بذلك، وقال أبو بكر البيهقى: تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف فى الاحتجاج به هذا آخر كلامه، وقد أخرجه الترمذى وابن ماجه، وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح، وقال أيضاً: وسألت محمداً يعنى البخارى عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن، وقال أحمد: هو حديث حسن صحيح. انتهى، قال صاحب سبل السلام بعد نقل كلام المنذرى هذا: فعرفت أن القول بأنه حديث غير صحيح غير صحيح بل قد صححه الأئمة.. انتهى. قلت: عبد الله بن محمد بن عقيل متكلم فيه، وقد تقدم فى باب مفتاح الصلاة الطهور أن الترمذى قال: سمعت محمد بن إسماعيل - يعنى البخارى - يقول: كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدى يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل، قال محمد: هو مقارب الحديث. انتهى كلام الترمذى، وقال الحافظ الذهبى فى ترجمته بعد ذكر أقوال الجارحين والمعدلين: حديثه فى مرتبة الحسن.. انتهى.

قوله: «وقال أحمد وإسحاق فى المستحاضة: إذا كانت تعرف حيضها بإقبال الدم وإدباره بإقباله» وفى بعض النسخ وإقباله بالواو وهو الظاهر «أن يكون أسود، وإدباره أن يتغير إلى الصفرة» كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث فاطمة بنت أبى حبيش: «إذا كان دم الحيضة؛ فإنه أسود يعرف... إلخ» وقد تقدم تخريجه ولفظه «فالحكم لها على حديث فاطمة بنت أبى حبيش» أى: الذى تقدم فى باب المستحاضة، وقد عرفت هناك أن فيه دلالة على أن المرأة إذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله وإدباره، فإذا انقضى قدره اغتسلت منه «وإن كان المستحاضة لها أيام معروفة قبل أن تستحاض؛ فإنها تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلى» كما يدل عليه حديث عدى بن ثابت عن أبيه عن جده الذى تقدم فى باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، وكذا يدل عليه حديث أم سلمة الذى ذكرنا تخريجه ولفظه فى باب المستحاضة، ويدل عليه أيضاً حديث عائشة عن أم حبيبة بنت جحش، وفيه: «امكثى قدر ما كانت تحبسك حيضتك، ثم اغتسلى» رواه مسلم «وإذا استمر بها الدم ولم يكن لها أيام معروفة» بأن كانت مبدأة غير معتادة «ولم تعرف الحيض بإقبال الدم وإدباره، فالحكم لها على حديث حمّة بنت جحش» فترجع إلى حال من هى مثلها وفى مثل سنّها من نساء أهل بيتها، فإن كانت عادة مثلها أن تقعد ستاً قعدت ستاً، وإن سبعا فسبعا كما قال الخطابى، أو ترجع إلى الحالة الغالبة فى النساء كما قال غيره، فحمل الإمام أحمد وإسحاق حديث حمّة بنت جحش على عدم معرفتها لعادتها وعدم التمييز بصفات الدم، ومحصل ما قال الإمام أحمد وإسحاق فى المستحاضة: أنها إن كانت معتادة ترجع إلا عادتها المعروفة، سواء كانت مميزة أو غير مميزة، لحديث عائشة عن أم حبيبة، وإن كانت غير معتادة وهى مميزة أعنى تعرف حيضها بإقبال

الدم وإدباره تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله وإدباره، لحديث فاطمة بنت أبي حبيش، وإن كانت مبتدأة غير مميزة لاعادة لها ولا تمييز ترجع إلى الحالة الغالبة في النساء ستاً أو سبعا؛ لحديث حمدة بنت جحش، وهذا الجمع بين هذه الأحاديث هو جمع حسن، والله تعالى أعلم. قال الطيبي: قد اختلف العلماء فيه يعني في اعتبار التمييز فأبو حنيفة منع اعتبار التمييز مطلقاً، والباقون عملوا بالتمييز في حق المبتدأة، واختلفوا فيما إذا تعارضت العادة، والتمييز فاعتبر مالك وأحمد وأكثر أصحابنا التمييز ولم ينظروا إلى العادة وعكس ابن خيران.. انتهى كلام الطيبي «وقال الشافعي المستحاضة: إذا استمر بها الدم في أول ما رأت، فدامت على ذلك؛ فإنها تدع الصلاة ما بينها وبين خمسة عشر يوماً، فإذا طهرت في خمسة عشر يوماً أو قبل ذلك؛ فإنها أيام حيض» بشرط أن يكون طهارتها بعد يوم وليلة؛ فإنها إذا طهرت قبل يوم وليلة، لا يكون ذلك الدم حيضاً عند الشافعي «فإذا رأت الدم أكثر من خمسة عشر يوماً؛ فإنها تقضى صلاة أربعة عشر يوماً» وذلك لأن أقل مدة الحيض عنده يوم وليلة وأكثرها خمسة عشر يوماً، فلما رأت مبتدأة الدم فما لم يزد على خمسة عشر يوماً فكله حيض، ومتى زاد على خمسة عشرة فالزائد دم الاستحاضة البتة، ووقع به الشك في خمسة عشر أيضاً لاحتمال أن يكون انقطاع الحيض بعد يوم وليلة من أول ما رأت أو بعد يومين أو ثلاث إلى خمسة عشر يوماً، فبنى الأمر على اليقين وطرح الشك، والله تعالى أعلم، كذا في بعض الحواشي، واعلم أن قول الشافعي هذا في المستحاضة المبتدأة التي لا تمييز لها، وأما إذا كانت ذات تمييز بأن ترى في بعض الأيام دمًا أسود، وفي بعضها دمًا أحمر أو أصفر؛ فالدم الأسود حيض بشرط أن لا ينقص على يوم وليلة، ولا يزيد على خمسة عشر يوماً، كذا حرره الشافعي، كذا في المرقاة.

قوله: «فاختلف أهل العلم في أقل الحيض وأكثره، فقال بعض أهل العلم: أقل الحيض ثلاث وأكثره عشرة، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة، وبه يأخذ ابن المبارك» قال ابن قدامة في المغني: قال الثوري وأبو حنيفة وصاحبه: أقله ثلاثة أيام وأكثره عشر، لما روى واثلة بن الأسقع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة»، وقال أنس: قرء المرأة ثلاث أربع خمس ست سبع ثمان تسع عشرة، ولا يقول أنس ذلك إلا توقيفًا. ثم قال ابن قدامة، مجيباً عن حديث واثلة وأثر أنس ما لفظه: وحديث واثلة يرويه محمد بن أحمد الشامي وهو ضعيف، عن حماد بن المنهال وهو مجهول، وحديث أنس يرويه الجلود بن أيوب وهو ضعيف، قال ابن عيينة: هو محدث لا أصل له، وقال أحمد في حديث أنس: ليس هو شيئاً، هذا من قبل الجلود بن أيوب، قيل: إن أحمد بن إسحاق رواه، وقال: ما أراه سمعه إلا من الحسن بن دينار وضعفه جداً، قال: وقال يزيد بن زريع: ذاك أبو حنيفة لم يحتج إلا بالجلد بن أيوب، وحديث الجلود قد روى عن علي ما يعارضه فإنه قال: ما زاد على خمسة عشر استحاضة، وأقل الحيض يوم وليلة.. انتهى ما في المغني. واستدل لهم أيضاً بحديث أبي إمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاث، وأكثر ما يكون عشرة أيام، فإذا زاد؛ فهي مستحاضة، رواه الطبراني والدارقطني في سننه من طريق عبد الملك عن العلاء بن كثير عن مكحول عنه، وعبد الملك مجهول والعلاء بن كثير

ضعيف الحديث، ومكحول لم يسمع من أبى إمامة، وفى الباب أحاديث أخرى كلها ضعيفة ذكرها الحافظ الزيلعى فى نصب الراية والحافظ ابن حجر فى الدراية، مع بيان ضعفها «وقال بعض أهل العلم منهم عطاء بن أبى رباح: أقل الحيض يوم وليلة، وأكثره خمسة عشرة، وهو قول الأوزاعى ومالك والشافعى وأحمد وأبى عبيدة» واستدل على هذا بما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال: «تمكث إحداكن شطر دهرها لا تصلى»، قال الحافظ قى التلخيص: لا أصل له بهذا اللفظ، قال الحافظ أبو عبد الله بن منده فيما حكاه ابن دقيق العيد فى الإمام عنه: ذكر بعضهم هذا الحديث لا يثبت بوجه من الوجوه. وقال البيهقى فى المعرفة: هذا الحديث يذكره بعض فقهاءنا وقد طلبته كثيراً فلم أجده فى شيء من كتب الحديث، أو لم أجده إسناداً، وقال ابن الجوزى فى التحقيق: هذا لفظ يذكره أصحابنا ولا أعرفه، وقال الشيخ أبو إسحاق فى المذهب: لم أجده بهذا اللفظ إلا فى كتب الفقهاء، وقال النووى فى شرحه: باطل لا يعرف.. انتهى ما فى التلخيص بقدر الحاجة. قلت: لم أجده حديثاً لا صحيحاً ولا ضعيفاً يدل على أن أقل الحيض يوم وليلة، وأكثره خمسة عشر يوماً، إلا هذا الحديث، وقد عرفت أنه لا أصل له بل هو باطل، وأما ما ذهب إليه سفيان الثورى وأهل الكوفة؛ فإنه يدل عليه عدة أحاديث لكنها كلها ضعيفة كما عرفت.

تنبيه: قال ابن قدامة فى المغنى: أقل الحيض يوم وليلة، وأكثره خمسة عشر يوماً، ثم قال مستدلاً على هذا ما لفظه: ولنا أنه ورد فى الشرع مطلقاً من غير تحديد، ولا حمله فى اللغة ولا فى الشريعة، فيجب الرجوع فيه إلى العرف والعادة كما فى القبض، والإحراز والتفرق وأشباهها، وقد وجد حيض معتاد يوماً، وقال عطاء: رأيت من النساء من تحيض خمسة عشر، وقال أحمد: حدثنى يحيى بن آدم قال: سمعت شريكاً يقول: عندنا امرأة تحيض كل شهر خمسة عشر يوماً حيضاً مستقيماً، وقال ابن المنذر: قال الأوزاعى: عندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشياً، يرون أنه حيض تدع له الصلاة، وقال الشافعى: رأيت امرأة أثبت لى عنها أنها لم تزل تحيض يوماً لا تزيد عليه، وأثبت لى عن نساء أنهن لم يزلن يحضن أقل من ثلاثة أيام، وذكر إسحاق بن راهويه عن بكر بن عبد الله المزنى أنه قال: تحيض امرأتى يومين، وقال إسحاق: قالت امرأة من أهلنا معروفة: لم أفطر منذ عشرين سنة فى شهر رمضان إلا يومين، وقولهن يجب الرجوع إليه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ فلولاً أن قولهن مقبول ما حرم عليهن الكتمان، وجرى ذلك بجرى قوله: «ولا تكتُموا الشهادة»، ولم يوجد حيض أقل من ذلك عادة مستمرة فى عصر من الأعصار، فلا يكون حيضاً بحال.. انتهى ما فى المغنى. قلت: كلام ابن قدامة هذا يدل صراحة على أنه من قال: إن أقل الحيض يوم وليلة، أو أكثره خمسة عشر يوماً، ليس له دليل من الكتاب والسنة، وإنما اعتماده على العرف والعادة وهى مختلفة، حتى قال الأوزاعى: عندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشياً، فتفكر.

(٩٦) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ [م ٩٦ - ت ٩٦]

١٢٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَفْتَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ ابْنَةَ جَحْشٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: «لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ فَاغْتَسِلِي، ثُمَّ صَلِّي» فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. قَالَ قُتَيْبَةُ: قَالَ اللَّيْثُ: لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ فَعَلْتُهُ هِيَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَيُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اسْتَفْتَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْمُسْتَحَاضَةُ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. وَرَوَى الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.

قوله: «استفتت أم حبيبة ابنة جحش» بتقديم الجيم المفتوحة على الحاء الساكنة بعدها شين معجمة، وهي أخت حمنة بنت جحش، قال في سبل السلام: أم حبيبة كانت تحت عبد الرحمن بن عوف، وبنات جحش ثلاث: زينب أم المؤمنين وحمنة وأم حبيبة، قيل: إنهن كن مستحاضات كلهن، وقد ذكر البخاري ما يدل على أن بعض أمهات المؤمنين كانت مستحاضة، فإن صح أن الثلاث مستحاضات فهي زينب، وقد عد العلماء المستحاضات في عصره صلى الله عليه وسلم فبلغن عشر نسوة.. انتهى «فقالت: إني أستحاض» بهمزة مضمومة وفتح تاء، وهذه الكلمة ترد على بناء المفعول، يقال: استحيضت المرأة فهي مستحاضة: إذا استمر بها الدم بعد أيام حيضها ونفاسها «فلا أطهر» أي: مدة مديدة «أفادع الصلاة؟» بهمزة الاستفهام أي: أفأتركها ما دامت الاستحاضة معي ولو طالّت المدة؟ «فقال: لا» أي: لا تدعيها «إنما ذلك» بكسر الكاف خطاب لها وفتح على خطاب العام أي: الذي تشكينه «عرق» بكسر العين وسكون الراء أي: دم عرق انشق وانفجر منه الدم، أو إنما سببها عرق فمه في أدنى الرحم «فاغتسلي وصلي» أي: إذا أقبلت حيضتك؛ فدعى الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلي، يدل عليه ما رواه الشيخان عن عائشة قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفادع الصلاة؟ فقال: «لا؛ إنما ذلك عرق وليس بجيض، فإذا أقبلت حيضتك فدعى الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي عند الدم ثم صلي» «فكانت تغتسل» أي: أم حبيبة «لكل

صلاة» أى: عند كل صلاة «قال الليث: لم يذكر ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أم حبيبة أن تغتسل عند كل صلاة ولكنه شيء فعلته هي» وقال الشافعي: إنما أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل وتصلّي، وليس فيه أنه أمرها أن تغتسل لكل صلاة، قال: ولا أشك إن شاء الله أن غسلها كان تطوعاً غير ما أمرت به، وذلك واسع لها، وكذا قال سفيان ابن عيينة.

قوله: «ويروى هذا الحديث عن الزهري عن عمرة عن عائشة قالت: استفتت أم حبيبة بنت جحش» فالزهري يروى هذا الحديث على ثلاثة وجوه، عن عروة عن عائشة كما في حديث الباب، وعن عمرة عن عائشة وهذه الرواية عند أبي داود، وعن عروة وعمرة كليهما عن عائشة، كما بينه الترمذي بقوله، وروى الأوزاعي عن الزهري... إلخ.

قوله: «وقد قال بعض أهل العلم: المستحاضة تغتسل عند كل صلاة» قال النووي في شرح مسلم: واعلم أنه لا يجب على المستحاضة الغسل لشيء من الصلوات، ولا في وقت من الأوقات، إلا مرة واحدة في وقت انقطاع حيضها، وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف، وهو مروي عن علي وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم، وهو قول عروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبي حنيفة وأحمد، وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح أنهم قالوا: يجب عليها أن تغتسل لكل صلاة، وروى هذا أيضاً عن علي وابن عباس وروى عن عائشة أنها قالت: تغتسل كل يوم غسلًا واحدًا، وعن ابن المسيب والحسن قالا: تغتسل من صلاة الظهر إلى صلاة الظهر دائماً. ودليل الجمهور أن الأصل عدم الوجوب، فلا يجب إلا ما ورد الشرع بإيجابه، ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمرها بالغسل إلا مرة واحدة عند انقطاع حيضها، وهو قوله عليه السلام: «إذا أقبلت الحيضة، فدعى الصلاة، وإذا أدبرت، فاغتسلي». وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل. وأما الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالغسل؛ فليس فيها شيء ثابت، وقد بين البيهقي ومن قبله ضعفها، وأما صح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما: أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما ذلك عرق، فاغتسلي، ثم صلي». فكانت تغتسل عند كل صلاة. انتهى كلام النووي، ونقل بعد هذا قول الشافعي الذي ذكرنا فيما تقدم، وقال: وكذا قاله شيخه سفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهما. قلت: وقد جمع بعضهم بأن أحاديث الغسل لكل صلاة محمولة على الاستحباب، والله تعالى أعلم، وحديث الباب أخرجه الشيخان وغيرهما.

(٩٧) بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ أَنَّهَا لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ [٩٧م - ٩٧ت]

١٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مُعَاذَةَ: أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَتَقْضِي إِحْدَانَا صَلَاتَهَا أَيَّامَ مَحِيضِهَا؟ فَقَالَتْ: أَحْرُورِيَّةُ أَنْتِ؟! قَدْ كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ فَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ.
 قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
 وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ: أَنَّ الْحَائِضَ لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.
 وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الصَّوْمَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

قوله: «عن أبي قلابة» بكسر القاف وتخفيف اللام والباء الموحدة، اسمه عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي البصري، ثقة فاضل كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير، من الثالثة، مات بالشام هارباً من القضاء سنة أربع ومائة، وقيل: بعدها، كذا في التقريب «عن معاذة» هي بنت عبد الله العدوية، وهي معدودة في فقهاء التابعين، قال في التقريب: ثقة من الثالثة.
 قوله: «أحرورية أنت؟» الحروري منسوب إلى حرورا بفتح الحاء وضم الراء المهملتين وبعد الواو الساكنة راء أيضاً، بلدة على ميلين من الكوفة، ويقال لمن يعتقد مذهب الخوارج: حروري؛ لأن أول فرقة منهم خرجوا على علي بالبلدة المذكورة فاشتبهوا بالنسبة إليها، وهم فرق كثيرة، لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن، ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقاً، ولهذا استفهمت عائشة معاذة استفهام إنكار، وزاد مسلم في رواية: فقلت: لا، لكنني أسأل أي: سؤالاً مجرداً لطلب العلم لا للتعنت، وفهمت عائشة عنها طلب الدليل، فاقترعت في الجواب عليه دون التعليل، والذي ذكره العلماء في الفرق بين الصلاة والصيام: أن الصلاة تتكرر فلم يجب قضاؤها للحرج، بخلاف الصيام، كذا في الفتح، وقال النووي معنى قول عائشة: إن طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة الفائتة في زمن الحائض وهو خلاف إجماع المسلمين، وهذا الاستفهام الذي استفهمته عائشة هو استفهام إنكار أي: هذه طريقة الحرورية وبئست الطريقة «فلا تؤمر بقضاء» أي: لا يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالقضاء مع علمه بالحيض وتركها

(١٣٠) حديث صحيح: أخرجه الجماعة: البخاري (٣٢١)، ومسلم (٣٣٥)، والنسائي (٣٨٠)، وأبو داود

(٢٦٢، ٣٦٣)، وابن ماجه (٦٣١).

الصلاة في زمنه، ولو كان القضاء واجباً لأمرها به، وفي رواية لمسلم: فتؤمر بقضاء الصوم، ولا تؤمر بقضاء الصلاة.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان وغيرهما «وهو قول عامة الفقهاء، لا اختلاف بينهم في أن الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة» نقل ابن المنذر وغيره إجماع أهل العلم على ذلك، وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري عنه، فقال: اجتمع الناس عليه، وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبونه، وعن سمرة بن جندب أنه كان يأمر به فأنكرت عليه أم سلمة، لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب، كما قاله الزهري وغيره، كذا في الفتح.

(٩٨) بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ أَنَّهُمَا لَا يَقْرَأَانِ الْقُرْآنَ [٩٨م - ت ٩٨]

١٣١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجُنُبُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَقْرَأُ الْجُنُبُ، وَلَا الْحَائِضُ».

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِثْلَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، قَالُوا: لَا تَقْرَأُ الْحَائِضُ، وَلَا الْجُنُبُ، مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا إِلَّا طَرَفَ الْآيَةِ وَالْحَرْفِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَرَخَّصُوا لِلْجُنُبِ وَالْحَائِضِ فِي التَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ.

(١٣١) حديث إسناده ضعيف، وأخرجه: ابن ماجه (٥٩٥)، وقال أحمد بن حنبل: وقد سأله ابنه عبد الله عن هذا الحديث: «هذا باطل»، وقال أبو حاتم: «هو عن ابن عمر، قوله». يعني أنه موقوف على ابن عمر لا يصح رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: إِنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عِيَّاشٍ يَرْوِي عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ أَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ؛ كَأَنَّهُ ضَعَفَ رِوَايَتَهُ عَنْهُمْ فِيمَا يَنْفَرِدُ بِهِ، وَقَالَ: إِنَّمَا حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَهْلِ الشَّامِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ أَصْلَحُ مِنْ بَقِيَّةَ، وَلَبَقِيَّةَ أَحَادِيثُ مَنَاقِيرُ عَنْ الثَّقَاتِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ ذَلِكَ.

قوله: «والحسن بن عرفة» بن يزيد العبدى أبو على البغدادي صدوق من العاشرة مات سنة سبع وخمسين ومائتين وقد جاوز المائة، قاله الحافظ، وقال الخزرجى: وثقه ابن معين وأبو حاتم، وكان له عشرة أولاد بأسماء العشرة «نا إسماعيل بن عياش» بن سليم العنسى أبو عتبة الحمصى، صدوق فى روايته عن أهل بلده، مغلط فى غيرهم، قاله الحافظ: وقال الخزرجى فى ترجمته: عالم الشام وأحد مشايخ الإسلام، وثقه أحمد وابن معين ودحيم والبحارى وابن عدى فى أهل الشام، وضعفوه فى الحجازيين مات سنة ١٨١ إحدى وثمانين ومائة.

قوله: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن» أى: لا القليل ولا الكثير. والحديث يدل على أنه لا يجوز للجنب ولا للحائض قراءة شيء من القرآن، وقد وردت أحاديث فى تحريم قراءة القرآن للجنب، وفى كلها مقال، لكن تحصل القوة بانضمام بعضها إلى بعض، ومجموعها يصلح لأن يتمسك بها.

قوله: «وفى الباب عن على» قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرئنا القرآن ما لم نكن جنباً، رواه الخمسة، وهذا لفظ الترمذى وحسنه، وصححه ابن حبان كذا فى بلوغ المرام. وقال الزيلعى فى نصب الراية: روى أصحاب السنن الأربعة من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن على قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحجبه - أولاً يحجزه - عن القرآن شيء، ليس الجنابة، قال الترمذى: حديث حسن صحيح ورواه ابن حبان فى صحيحه والحاكم فى المستدرک وصححه قال: ولم يحتج بعبد الله بن سلمة، ومدار الحديث عليه.. انتهى. قال الشافعى: أهل الحديث لا يثبتونه، قال البيهقى: لأن مداره على عبد الله بن سلمة بكسر اللام، وكان قد كبر وأنكر حديثه وعقله، وإنما روى هذا بعد كبره، قاله شعبة.. انتهى كلامه، هذا آخر كلام الزيلعى، وقال الحافظ: والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة. وفى الباب أيضاً عن جابر أخرجه الدارقطنى بنحو حديث ابن عمر وهو ضعيف.

قوله: «حديث ابن عمر لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة... إلخ» وأخرجه ابن ماجه أيضاً من هذا الطريق، والحديث ضعيف؛ لأن إسماعيل بن عياش قد وثقه أئمة الحديث فى أهل الشام، وضعفوه فى الحجازيين، وهو روى هذا الحديث عن موسى بن عقبة وهو من أهل الحجاز، قال البيهقى فى المعرفة: هذا حديث ينفرده به إسماعيل بن عياش وروايته

عن أهل الحجاز ضعيفة لا يحتج بها، قاله أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما من الحفاظ، وقد روى هذا عن غيره وهو ضعيف.. انتهى وقال ابن أبي حاتم فى علله: سمعت أبى وذكر حديث إسماعيل بن عياش هذا فقال: أخطأ إنما هو من قول ابن عمر، كذا فى نصب الراية.

قوله: «قالوا: لا تقرأ الحائض ولا الجنب من القرآن شيئاً إلى طرف الآية» أى: بعضها، فلا بأس لهما قراءة بعض الآية أو حرف أو حرفين أو نحو ذلك، وأما قراءة الآية بتمامها، فلا يجوز لهما البتة، قال الخطابى: فى الحديث من الفقه أن الجنب لا يقرأ القرآن وكذلك الحائض لا تقرأ؛ لأن حدثها أغلظ من حدث الجنابة، وقال مالك فى الجنب إنه لا يقرأ الآية ونحوها، وقد حكى أنه قال: تقرأ الحائض ولا يقرأ الجنب؛ لأن الحائض إن لم تقرأ نسيت القرآن، لأن أيام الحيض تتطاول ومدة الجنابة لا تطول، وروى عن ابن المسيب وعكرمة أنهما كانا لا يريان بأساً بقراءة الجنب القرآن، وأكثر العلماء على تحريمه.. انتهى. قلت: قول الأكثر هو الراجح يدل عليه حديث الباب، والله تعالى أعلم.

تنبيه: اعلم أن البخارى عقد باباً فى صحيحه يدل على أنه قائل بجواز قراءة القرآن للجنب والحائض، فإنه قال: باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت. وقال إبراهيم: لا بأس أن تقرأ الآية ولم ير ابن عباس بالقراءة للجنب بأساً، وكان النبى صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه وذكر آثاراً أخرى، ثم ذكر فيه حديث عائشة قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر إلا الحج، فلما جئنا سرف حضت - الحديث، وفيه: «فافعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهرى»، قال الحافظ فى الفتح: قال ابن بطال وغيره: إن مراد البخارى الاستدلال على جواز قراءة الحائض والجنب بحديث عائشة؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن من جميع مناسك الحج إلا الطواف، وإنما استثناه لكونه صلاة مخصوصة، وأعمال الحج مشتملة على ذكر وتلبية ودعاء ولم تمنع الحائض من شيء من ذلك، فكذلك الجنب؛ لأن حدثها أغلظ من حدثه ومنع القراءة إن كان لكونه ذكر الله فلا فرق بينه وبين ما ذكر، وإن كان تبعداً فيحتاج إلى دليل خاص ولم يصح عند المصنف يعنى البخارى شيء من الأحاديث الواردة فى ذلك وإن كان مجموع ما ورد فى ذلك تقوم به الحجة عند غيره. لكن أكثرها قابل للتأويل ولهذا تمسك البخارى ومن قال بالجواز غيره كالطبرى وابن المنذر وداود بعموم حديث: كان يذكر الله على كل أحيانه، لأن الذكر أعم من أن يكون بالقرآن وبغيره وإنما فرق بين الذكر والتلاوة بالعرف، والحديث المذكور وصله مسلم من حديث عائشة، ثم قال الحافظ: وفى جميع ما استدل به نزاع يطول ذكره، لكن الظاهر من تصرفه ما ذكرناه. واستدل الجمهور على المنع بحديث على: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحجبه عن القرآن شيء ليس الجنابة، رواه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان، وضعف بعضهم بعض رواته، والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة، لكن قيل: فى الاستدلال به نظراً؛ لأنه فعل مجرد فلا يدل على تحريم ما عداه، وأجاب الطبرى عنه بأنه محمول على الأكمل جمعاً بين الأدلة، وأما حديث ابن عمر مرفوعاً: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن»، فضعيف من جميع طرقه.. انتهى كلام الحافظ. وقال قى

التلخيص بعد ذكر حديث ابن عمر ما لفظه: وله شاهد من حديث جابر رواه الدارقطني مرفوعاً، وفيه محمد بن الفضل وهو متروك، وموقوفاً وفيه يحيى بن أبي أنيسة، وهو كذاب، وقال البيهقي: وهذا الأثر ليس بالقوى، وصح عن عمر أنه كان يكره أن يقرأ القرآن وهو جنب، وساقه عنه في الخلافات بإسناد صحيح.. انتهى، وقال العيني في عمدة القارى: وربما يعضدان أى: حديث ابن عمر وحديث جابر بحديث علي، ولم يصح عند البخارى في هذا الباب حديث؛ فلذلك ذهب إلى جواز قراءة الجنب والحائض أيضاً.. انتهى.

قوله: «قال: وسمعت» أى: قال الترمذى: وسمعت «قال: وإنما حديث إسماعيل بن عياش عن أهل الشام» أى: قال البخارى: حديث إسماعيل بن عياش الذى هو صحيح وصالح للاحتجاج إنما هو ما يرويه عن أهل الشام، قال فى الخلاصة: إسماعيل بن عياش العنسى الحمصى عالم الشام، وثقه أحمد وابن معين ودحيم والبخارى وابن عدى فى أهل الشام وضعفوه فى الحجازين، وقال فى التقریب: صدوق فى روايته عن أهل بلده مغلط فى غيرهم «وقال أحمد بن حنبل: إسماعيل بن عياض أصلح من بقية» كذا قال الترمذى، وقال الذهبى فى الميزان: فى ترجمة إسماعيل بن عياش: قال عبد الله بن أحمد: سئل أبى عن إسماعيل وبقيه فقال: بقية أحب إلى، وقال فى ترجمة بقية: قال أحمد: هو أحب إلى إسماعيل بن عياش.. انتهى، فهذا مناقض لما قال الترمذى.

(٩٩) بَاب مَا جَاءَ فِي مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ [م ٩٩ - ت ٩٩]

١٣٢ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا حِضَّتْ يُأْمُرُنِي أَنْ أَتَزَّرَ، ثُمَّ يُبَاشِرُنِي.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَمَيْمُونَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

قوله: «عن سفیان» هو الثورى «عن منصور» هو ابن المعتمر «عن إبراهيم» هو النخعى «عن الأسود» هو ابن يزيد بن قيس. «يأمرنى أن أتزر» قال الحافظ فى الفتح: كذا فى روايتنا وغيرها بتشديد التاء المثناة بعد الهمزة، وأصله: أتزر بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة، ثم المثناة بوزن افتعل. وأنكر أكثر النحاة الإدغام، حتى قال صاحب المفصل: إنه خطأ. لكن حكاه غيره أنه مذهب

الكوفيين، حكاها الصغاني في مجمع البحرين. وقال ابن الملك: إنه مقصور على السماع.. انتهى.
وقال الكرماني في قول عائشة: وهي من فصحاء العرب حجة فالمخطئ مخطئ.. انتهى. والمراد بذلك أنها تشد إزارها على وسطها «ثم يباشرنى» من المباشرة، وهي الملامسة من لمس بشرة الرجل بشرة المرأة، وقد ترد المباشرة بمعنى الجماع، والمراد هاهنا هو المعنى الأول بالإجماع. واستدل أبو حنيفة ومالك والشافعي بهذا الحديث، وقالوا: يحرم ملامسة الحائض من السرة إلى الركبة، وعند أبي يوسف ومحمد وفي وجه لأصحاب الشافعي أنه يحرم الجماعه فحسب، ودليلهم قوله صلى الله عليه وسلم: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح»، كذا نقله الطيبي. ولعل قوله صلى الله عليه وسلم لبيان الرخصة، وفعله عزيمة تعليمًا للأمة؛ لأنه أحوط؛ فإن من يرتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه، ويؤيده ما ورد عن معاذ بن جبل قال: قلت: يا رسول الله، ما يحل لى من امرأتى وهي حائض؟ قال: «ما فوق الإزار، والتعفف عن ذلك أفضل». رواه أبو داود وغيره، كذا فى المرقاة، وقال الحافظ فى الفتح: وذهب كثير من السلف والثورى وأحمد وإسحاق إلى أن الذى يمتنع من الاستمتاع بالحائض الفرج فقط. وبه قال محمد بن الحسن من الحنفية ورجحه الطحاوى وهو اختيار أصبغ من المالكية وأحد القولين أو الوجهين للشافعية واختاره ابن المنذر، وقال النووى: هو الأرجح دليلاً لحديث أنس، وفى مسلم: اصنعوا كل شيء إلا الجماع، وحملوا حديث الباب على الاستحباب جمعاً بين الأدلة.. انتهى. قال ابن دقيق العيد: ليس فى حديث الباب ما يقتضى منع ما تحت الإزار لأنه فعل مجرد.. انتهى. ويدل على الجواز أيضاً ما رواه أبو داود بإسناد قوى عن عكرمة عن بعض أزواج النبى صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً.. انتهى. وقال العيني فى عمدة القارى: النوع الثالث المباشرة بين السرة فيما بين السرة والركبة فى غير القبل والدبر؛ فعند أبى حنيفة حرام، وهو رواية عن أبى يوسف وهو الوجه الصحيح للشافعية، وهو قول مالك وقول أكثر العلماء منهم سعيد بن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة، وعند محمد بن الحسن وأبى يوسف فى رواية: يتجنب شعار الدم فقط، ومن ذهب إليه عكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والحكم والثورى والأوزاعى وأحمد وأصبغ وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وابن المنذر وداود، وهذا أقوى دليل لحديث أنس: اصنعوا كل شيء إلا النكاح، واقتصر النبى صلى الله عليه وسلم فى مباشرته على ما فوق الإزار محمول على الاستحباب، وقول محمد هو المنقول عن على وابن عباس وأبى طلحة رضى الله تعالى عنهم.. انتهى كلام العيني.

قوله: «وفى الباب عن أم سلمة وميمونة» أخرج حديثهما البخارى.

قوله: «حديث عائشة حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان.

قوله: «وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق» والقول الراجح هو جواز الاستمتاع بالحائض بكل شيء إلا الجماع؛ لحديث أنس المذكور، والله تعالى أعلم.

(١٠٠) بَاب مَا جَاءَ فِي مُوَآكَلَةِ الْحَائِضِ وَسُورِهَا [م ١٠٠ - ت ١٠٠]

١٣٣ - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَرَامِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مُوَآكَلَةِ الْحَائِضِ، فَقَالَ: «وَإِكْلَاهَا».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنْسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لَمْ يَرَوْا بِمُوَآكَلَةِ الْحَائِضِ بَأْسًا.

وَاخْتَلَفُوا فِي فَضْلِ وَضُوءِهَا، فَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ فَضْلَ طَهُورِهَا.

قوله: «باب ما جاء في مؤاكلة الحائض وسورها» وفي بعض النسخ: وسورهما.

قوله: «حدثنا عباس العنبري» هو عباس بن عبد العظيم بن إسماعيل العنبري البصري أبو الفضل، ثقة حافظ من كبار الحادية عشرة، روى عنه البخاري تعليقاً والباقون، مات سنة ٢٤٦ وأربعين ومائتين «ومحمد بن عبد الأعلى» الصنعاني البصري، ثقة من العاشرة، مات سنة ٢٥٤ أربع وخمسين ومائتين «عن حرام بن معاوية» قال الخزرجي: حرام بن حكيم بن خالد الأنصاري أو العنسي، ويقال: هو حرام بن معاوية عن عمه عبد الله بن سعد وأبى هريرة، وعنه: العلاء بن الحارث، وثقه دحيم. انتهى. وقال الحافظ في ترجمة حرام بن حكيم بن خالد ما لفظه: وهو حرام ابن معاوية كان معاوية بن صالح يقوله على الوجهين، ووهم من جعلهما اثنين، وهو ثقة من الثالثة. انتهى. «عن عمه عبد الله بن سعد» صحابي شهد فتح القادسية.

قوله: «فقال: واكلها» صيغة أمر من المؤاكلة أى: كل معها. وفيه دلالة على جواز مؤاكلة الحائض.

قوله: «وفي الباب عن عائشة وأنس» أما حديث عائشة: فأخرجه مسلم والنسائي وأبو داود عنها قالت: كنت أتعرق العظم وأنا حائض، فأعطيه النبي صلى الله عليه وسلم، فيضع فمه في الموضع الذي فيه وضعت، وأشرب الشراب، فأناوله، فيضع فمه في الموضع الذي كنت أشرب منه، وأما حديث أنس: فأخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما عنه قال: إن اليهود كانوا إذا حاضت منهم المرأة أخرجوها من البيت، ولم يواكلوها، ولم يشاربوها، ولم يجامعوها في البيت، الحديث، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «جامعوهن في البيوت، واصنعوا كل شيء غير النكاح... إلخ».

قوله: «حديث عبد الله بن سعد حديث حسن غريب» وأخرجه أحمد وأخرجه أيضاً أبو داود، ورواته كلهم ثقات، وإنما غربه الترمذي لأنه تفرد به الحارث عن حكيم بن حزام، وحكيم

ابن حزام عن عمه عبد الله بن سعد، قاله الشوكاني. قلت: رواه الترمذى من طريق العلاء بن الحارث عن حرام بن معاوية عن عمه عبد الله بن سعد لا من طريق العلاء عن حكيم بن حزام. قوله: «وهو قول عامة أهل العلم لم يروا بمؤكلة الحائض بأساً» قال ابن سيد الناس فى شرح الترمذى: وهذا مما أجمع الناس عليه، وهكذا نقل الإجماع محمد بن جرير الطبرى، وأما قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النساءَ فِي المَحِيضِ﴾ فالمراد: اعتزلوا وطأهن «واختلفوا فى فضل وضوئها؛ فرخص فى ذلك بعضهم، وكره بعضهم طهورها» الراجح هو عدم الكراهة، وحديث عائشة المذكور يدل على أن ريق الحائض طاهر، وعلى طهارة سورها من طعام أو شراب، قال الشوكاني: ولا خلاف فيهما فيما أعلم.

(١٠١) بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ تَتَاوَلُ الشَّيْءَ مِنَ الْمَسْجِدِ [م ١٠١ - ت ١٠١]

١٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَتْ لِي عَائِشَةُ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَاوِلْنِي الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ» قَالَتْ: قُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، قَالَ: «إِنْ حِضَّتْكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو وَأَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ؛ بَأَنَّ لَا بَأْسَ أَنْ تَتَنَاوَلَ الْحَائِضُ شَيْئًا مِنَ الْمَسْجِدِ.

قوله: «باب ما جاء فى الحائض تتناول الشيء من المسجد» أى: تأخذه منه. قوله: «نا عبيدة بن حميد» بفتح العين وحميد بالتصغير هو المعروف بالخذاء التيمى أو الليثى أو الضبى. صدوق نحوى ربما أخطأ. قال الحافظ: وقال الخزرجى: قال ابن سعد: ثقة صاحب نحو وعربية، مات سنة ١٩٠ تسعين ومائة «عن ثابت بن عبيد» بالتصغير الأنصارى الكوفى مولى يزيد ابن ثابت، وثقه وأحمد وابن معين. قوله: «ناوليني» أى: أعطيني «الخمرة» بضم الخاء المعجمة وإسكان الميم، قال الخطابى: هى السجادة التى يسجد عليها المصلى ويقال: سميت بهذا؛ لأنها تخمر وجه المصلى عن الأرض أى: تسترته، وصرح جماعة بأنها لا تكون إلا قدر ما يضع الرجل حر وجهه فى سجوده، وقد جاء فى سنن أبى داود عن ابن عباس قال: جاءت فأرة فأخذت بحر الفتيلا، فحاءت بها فألقتهما بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخمرة التى كان قاعداً عليها فأحرقت منها موضع درهم، فذا

تصريح بإطلاق الخمرة على ما زاد على قدر الوجه.. انتهى «إن حيضتك ليست في يدك» يعنى إن يدك ليست بنجسة؛ لأنها لا حيض فيها. قال النووي: بفتح الحاء هذا هو المشهور فى الرواية وهو الصحيح، وقال الخطابى: المحدثون يقولونها بفتح الحاء، وهو خطأ، وصوابها بالكسر أى: الحالة والهيئة، وأنكر القاضى عياض هذا على الخطابى، وقال: الصواب هاهنا ما قاله المحدثون من الفتح؛ لأن المراد الدم وهو الحيض بالفتح بلا شك، لقوله صلى الله عليه وسلم: «ليست بيدك» معناه أن النجاسة التى يصابان المسجد عنها، وهى دم الحيض ليست بيدك، وهذا بخلاف حديث أم سلمة: فأخذت ثياب حيضتى، فإن الصواب فيه الكسر، هذا كلام القاضى، وهذا الذى اختاره من الفتح هو الظاهر هاهنا. ولما قاله الخطابى وجه. قال فى شرح السنة: فى الحديث دليل على أن للحائض أن تتناول شيئاً من المسجد، وأن من حلف أن لا يدخل داراً أو مسجداً؛ فإنه لا يحنث بإدخال بعض جسده فيه.. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن ابن عمر وأبى هريرة» أما حديث ابن عمر: فأخرجه أحمد عنه: أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لعائشة: «ناولينى الخمرة من المسجد» فقالت: إنى قد أحدثت، فقال: «أو حيضتك فى يدك؟» قال الهيثمى فى مجمع الزوائد: رجاله رجال الصحيح. وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه النسائى بلفظ: قال أبو هريرة: بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد، إذ قال: «يا عائشة، ناولينى الثوب» فقالت: إنى لا أصلى، قال: «إنه ليس فى يدك» فنأولته. وفى الباب أيضاً عن أنس وأبى بكره ذكر حديثهما الهيثمى فى مجمع الزوائد. قوله: «وهو قول عامة أهل العلم لا نعلم بينهم اختلافاً فى ذلك؛ بأن لا بأس أن تتناول الحائض شيئاً من المسجد» أى: بمد يدها من غير دخول فيه.

(١٠٢) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِيْتَانِ الْحَائِضِ [م ١٠٢ - ت ١٠٢]

١٣٥ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَبَهْزُ بْنُ أَسَدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حَكِيمِ الْأَثَرَمِ، عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْهَجِيمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَتَى حَائِضًا، أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا، أَوْ كَاهِنًا؛ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: لَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ الْأَثَرَمِ، عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْهَجِيمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأِنَّمَا مَعْنَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى التَّغْلِيطِ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَتَى حَائِضًا؛ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ». فَلَوْ كَانَ إِيْتَانُ الْحَائِضِ كُفْرًا لَمْ يُؤْمَرْ فِيهِ بِالْكَفَّارَةِ. وَضَعَفَ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ قَبْلِ إِسْنَادِهِ. وَأَبُو تَمِيمَةَ الْهَجِيمِيُّ اسْمُهُ: طَرِيفُ بْنُ مُجَالِدٍ.

قوله: «حدثنا بندار» لقب محمد بن بشار «نا يحيى بن سعيد» هو القطان «وبهز بن أسد» العمى أبو الأسود البصرى، ثقة ثبت مات بعد المائتين، وقيل: قبلها، قاله الحافظ «عن حكيم الأثرم» البصرى، قال الحافظ: لين، وقال الخزرجى فى الخلاصة: ليس به بأس «عن أبى تيممة» بفتح التاء الفوقانية، وكسر الميم اسمه: طريف بن مجالد «الهجيمى» بضم الهاء وفتح الجيم مصغراً البصرى، ثقة من الثالثة مات سنة ٩٧ سبع وتسعين أو قبلها أو بعدها.

قوله: «من أتى حائضاً» أى: جامعها «أو امرأة فى دبرها» مطلقاً سواء كانت حائضاً أو غيرها «أو كاهناً» قال الجزرى فى الكاهن: الذى يتعاطى الخير عن الكائنات فى مستقبل الزمان ويدعى معرفة الأسرار، وقد كان فى العرب كهنة كشق وسطيح وغيرهما. فمنهم من كان يزعم أن له تابعا من الجن ورثياً يلقى إليه الأخبار، ومنهم من كان يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات أسباب يستدل بها على مواقعها من كلام من يسأله أو فعله أو حاله، وهذا يخصونه باسم العراف. كالذى يدعى معرفة الشيء المسروق، ومكان الضالة ونحوهما. والحديث الذى فيه: من أتى كاهناً. قد يشتمل على إتيان الكاهن، والعراف، والمنجم.. انتهى كلام الجزرى، وقال الطيبى: أتى لفظ مشترك هنا بين الجامعة وإتيان الكاهن. قال القارى: الأولى أن يكون التقدير: أو صدق كاهناً. فيصير من قبيل علفتها ماء وتبنا بارداً، أو يقال: من أتى حائضاً أو امرأة بالجماع، أو كاهناً بالتصديق.. انتهى «فقد كفر بما أنزل على محمد» الظاهر أنه محمول على التغليظ والتشديد كما قاله الترمذى، وقيل: إن كان المراد الإتيان باستحلال، وتصديق فالكفر محمول على ظاهره، وإن كان بدونهما؛ فهو على كفران النعمة.

قوله: «وإنما معنى هذا الحديث عند أهل العلم على التغليظ» يعنى على التشديد والتهديد. ثم استدل الترمذى على هذا بقوله: وقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: من أتى حائضاً فليصدق بدینار... إلخ، ذكر الترمذى هذا الحديث هنا هكذا معلقاً. وقد رواه بالإسناد من حديث ابن عباس فى الباب الآتى.

قوله: «وضعف محمد هذا الحديث» قال الذهبى فى الميزان فى ترجمة حكيم الأثرم: قال البخارى: لم يتابع على حديثه يعنى حماد بن سلمة عنه عن أبى تيممة عن أبى هريرة مرفوعاً: من أتى كاهناً... إلخ.

(١٠٣) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُفَّارَةِ فِي ذَلِكَ [١٠٣م - ت ١٠٣]

١٣٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ خُصَيْفٍ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ، قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِنِصْفِ دِينَارٍ».

قوله: «عن خصيف» بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مصغراً ابن عبد الرحمن الجزري، صدوق سيئ الحفظ، خلط بآخره ورمى بالإرجاء، كذا في التقريب، وقال في الخلاصة: ضعفه أحمد ووثقه ابن معين وأبو زرعة، وقال ابن عدى: إذا حدث عنه ثقة فلا بأس به.. انتهى.

قوله: «في الرجل يقع على امرأته» أى: يجامع امرأته «وهي حائض» جملة حالية «قال: يتصدق بنصف دينار» كذا في هذه الرواية، وروى بالفاظ مختلفة كما ستقف. والحديث في سنده شريك بن عبد الله النخعي الكوفي صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة، وفيه خصيف وقد عرفت حاله.

١٣٧ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ أَبِي حَمَزَةَ السُّكْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا كَانَ دَمًا أَحْمَرَ فَدِينَارٌ، وَإِذَا كَانَ دَمًا أَصْفَرَ فَنِصْفُ دِينَارٍ».

قال أبو عيسى: حديث الكفارة في إثبات الحائض قد روي عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً.

وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: يَسْتَغْفِرُ رَبَّهُ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

وَقَدْ رُويَ نَحْوُ قَوْلِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ: سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ.

قوله: «أخبرنا الفضل بن موسى» السيناني أبو عبد الله المروزي، ثقة ثبت وربما أغرب «عن أبي حمزة السكري» سمي بذلك لحلاوة كلامه، كذا في الخلاصة، وقال في القاموس: بضم السين

(١٣٦) حديث صحيح وقال أبو داود: «يتصدق بدينار أو نصف دينار، هكذا الرواية الصحيحة»، وكذا

رواه النسائي (٢٨٨)، وأبو داود (٢٦٤، ٢١٦٨)، وابن ماجه (٦٤٠).

(١٣٧) هذه الرواية المفصلة صحيحة موقوفة على ابن عباس، وانظر الذى قبله.

وتشديد الكاف معرب سكر.. انتهى، فعلى هذا يكون السكرى بضم السين وتشديد الكاف، وكذا ضبط فى نسخة قلمية بالقلم وضبط فى النسخة الأحمدية المطبوعة بفتح السين والكاف الخفيفة. قال الحافظ فى التقريب: ثقة فاضل من السابعة «عن عبد الكريم» بن مالك الجزرى يكنى بأبى سعيد مولى بنى أمية وهو الخضرى نسبة إلى قرية من اليمامة، ثقة متقن من السادسة.

قوله: «إذا كان دمًا أحمر فدينار، وإن كان دمًا أصفر فنصف دينار» قال المنذرى: هذا الحديث قد وقع الاضطراب فى إسناده ومنتنه، فروى مرفوعًا وموقوفًا ومرسلًا ومعضلاً. وقال عبد الرحمن بن مهدي: قيل لشعبة: إنك كنت ترفعه؟ قال: إني كنت مجنونًا فصحت، وأما الاضطراب فى منتنه فروى بدينار، أو نصف دينار على الشك، وروى يتصدق بدينار؛ فإن لم يجد فنصف دينار، وروى: إذا كان دمًا أحمر فدينار، وإن كان دمًا أصفر فنصف دينار، وروى: إن كان الدم عبيطًا فليتصدق بدينار، وإن كان صفرة فنصف دينار.. انتهى كلام المنذرى، وقال الحافظ فى التلخيص: والاضطراب فى إسناده هذا الحديث ومنتنه كثير.. انتهى.

قلت: لا شك فى أن فى إسناده هذا الحديث ومنتنه اختلافًا كثيرًا لكن مجرد الاختلاف قليلاً كان أو كثيرًا لا يورث الاضطراب القادح فى صحة الحديث، بل يشترط له استواء وجوه الاختلاف، فمتى رجحت رواية من الروايات المختلفة من حيث الصحة قدمت، ولا تعل الرواية الراجحة بالمرجوحة، وهاهنا رواية عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس بلفظ: فليتصدق بدينار، أو بنصف دينار، صحيحة راجحة؛ فكل روايتها مخرج لهم فى الصحيح إلا مقسمًا الراوى عن ابن عباس، فانفرد به البخارى، لكن ما أخرج له إلا حديثًا واحدًا وقد صحح هذه الرواية الحاكم وابن دقيق العيد وقال: ما أحسن حديث عبد الحميد عن مقسم عن ابن عباس، فقل: تذهب إليه؟ فقال: نعم، ورواية عبد الحميد هذه لم يخرجها الترمذى وأخرجها أبو داود قال: حدثنا مسددنا يحيى عن شعبة قال: حدثني الحكم عن عبد الحميد ابن عبد الرحمن عن مقسم عن ابن عباس عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الذى يأتى امرأته وهى حائض، قال: «يتصدق بدينار أو نصف دينار» قال أبو داود: هكذا الرواية الصحيحة، قال: دينار أو نصف دينار، ولم يرفعه شعبة، فرواية عبد الحميد هذه صحيحة راجحه، وأما باقى الروايات فضعيفة مرجوحة لا توازى رواية عبد الحميد فلا تعل رواية عبد الحميد هذه بالروايات الضعيفة. قال الحافظ فى التلخيص: قد أمعن ابن القطان القول فى تصحيح هذا الحديث، والجواب عن طرق الطعن فيه بما يراجع منه، وأقر ابن دقيق العيد تصحيح ابن القطان وقواه فى الإمام وهو الصواب. فكم من حديث احتجوا به وفيه من الاختلاف أكثر مما فى هذا الحديث كحديث بثر بضاعة وحديث القلتين ونحوهما، وفى ذلك ما يرد على النووى فى دعواه فى شرح المذهب والتنقيح والخلاصة أن الأئمة كلهم خالفوا الحاكم فى تصحيحه وأن الحق

أنه ضعيف باتفاقهم، وتبع في بعض ذلك ابن الصلاح.. انتهى كلام الحافظ، وبالجملة رواية عبد الحميد صحيحة لكن وقع الاختلاف في رفعها؛ فرفعها شعبة مرة، ووقفها مرة، قال الحافظ في بلوغ المرام بعد ذكر هذه الرواية مرفوعة: صححه الحاكم وابن القطان، ورجح غيرهما ووقفه، قال الشوكاني في النيل: ويجاب عن دعوى الاختلاف في رفعه ووقفه؛ بأن يحيى بن سعيد ومحمد بن جعفر وابن أبي عدي رفعوه عن شعبة، وكذلك وهب بن جرير وسعيد بن عامر والنضر بن شميل وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف، قال ابن سيد الناس: من رفعه عن شعبة أجل وأكثر وأحفظ ممن وقفه، وأما قول شعبة: أسنده لي الحكم مرة ووقفه مرة؛ فقد أخبر عن المرفوع والموقوف أن كلا عنده، ثم لو تساوى رافعه مع واقفيه لم يكن في ذلك ما يقدر فيه، وقال أبو بكر الخطيب: اختلاف الروايتين في الرفع لا يؤثر في الحديث ضعفاً، وهو مذهب أهل الأصول؛ لأن إحدى الروايتين ليست مكذوبة للأخرى، والأخذ بالمرفوع أخذ بالزيادة وهي واجبة القبول.. انتهى.

قلت: يؤيد ترجيح وقفها: قول عبد الرحمن بن مهدي: قيل لشعبة: إنك كنت ترفعه؟ قال: إني كنت مجنوناً فصحت، وبين البيهقي في روايته أن شعبة رجع عن رفعه، والله تعالى أعلم.

قوله: «وهو قول بعض أهل العلم، وبه يقول أحمد وإسحاق، وقال ابن المبارك: يستغفر ربه ولا كفارة عليه» قال الحافظ ابن عبد البر: حجة من لم يوجب الكفارة باضطراب هذا الحديث، وأن الذمة على البراءة، ولا يجب أن يثبت فيها شيء لمسكين ولا غيره إلا بدليل لا مدفع فيه ولا مطعن عليه، وذلك معدوم في هذه المسألة، كذا في التلخيص، وقال الخطابي في المعالم: ذهب إلى إيجاب الكفارة عليه غير واحد من العلماء ومنهم: قتادة وأحمد بن حنبل وإسحاق وقال به الشافعي قديماً، ثم قال في الجديد: لا شيء عليه، قلت: ولا ينكر أن يكون فيه كفارة؛ لأنه وطء محظور، كالواطئ في رمضان، وقال أكثر العلماء: لا شيء عليه، ويستغفر الله، وزعموا أن هذا الحديث مرسل أو موقوف على ابن عباس، ولا يصح متصلاً مرفوعاً، والذمم بريئة إلا أن تقوم الحجة بشغلها، وكان ابن عباس يقول: إذا أصابها في فور الدم تصدق بدينار، وإن كان في آخره فنصف دينار، وقال قتادة: دينار للحائض ونصف دينار إذا أصابها قبل أن تعتسل، وكان أحمد بن حنبل يقول: هو مخير بين الدينار ونصف الدينار.. انتهى كلام الخطابي بلفظه.

قلت: وذهب إلى إيجاب الكفارة على من وطئ امرأته وهي حائض ابن عباس والحسن البصري وسعيد بن جبير والأوزاعي أيضاً، واختلفوا في الكفارة، فقال الحسن: وسعيد: عتق رقبة، وقال الباقر: دينار أو نصف دينار، على اختلاف منهم في الحال الذي يجب فيه الدينار أو نصف الدينار بحسب اختلاف الروايات، كذا في النيل.

قوله: «وقد روى مثل قول ابن المبارك عن بعض التابعين منهم سعيد بن جبير وإبراهيم» هو النخعي، ولعل لسعيد بن جبير في هذه المسألة قولان، ومنهم: عطاء وابن أبي مليكة والشعبي ومكحول والزهرى وربيعة وحماة بن أبي سليمان وأيوب السخيتاني وسفيان الثوري والليث بن سعد ومالك وأبو حنيفة وهو الأصح عن الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين، وجهاهير من السلف قالوا: إنه لا كفارة عليه بل الواجب الاستغفار والتوبة، وأجابوا عن الحديث بما سبق من المطاعن. قالوا: والأصل البراءة فلا يتنقل عنها إلا بحجة. قال الشوكاني بعد ذكر هذا ما لفظه: وقد عرفت انتهاض الرواية الأولى من حديث الباب، فالمصير إليها متحتم، وعرفت بما أسلفناه صلاحيتها للحجة وسقوط الاعتلالات الواردة عليها.. انتهى.

قلت: ومن الاعتلالات اعتلال الاختلاف في رفعها ووقفها، وقد عرفت أن قول عبد الرحمن بن مهدي يؤيد وقفها، وبين البيهقي في روايته أن شعبة رجع عن رفعها، فتأمل.

(١٠٤) بَاب مَا جَاءَ فِي غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ مِنَ الثَّوْبِ [١٠٤م - ١٠٤ت]

١٣٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الثَّوْبِ يُصِيبُهُ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «حُتِيهِ، ثُمَّ اقْرِصِيهِ بِالْمَاءِ، ثُمَّ رُشِّيهِ، وَصَلِّي فِيهِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِخْصَنٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَسْمَاءَ فِي غَسْلِ الدَّمِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الدَّمِ يَكُونُ عَلَى الثَّوْبِ فَيُصَلِّي فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهُ.

قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ: إِذَا كَانَ الدَّمُ مِقْدَارَ الدَّرْهِمِ فَلَمْ يَغْسِلْهُ وَصَلَّى فِيهِ؛ أَعَادَ الصَّلَاةَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا كَانَ الدَّمُ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ؛ أَعَادَ الصَّلَاةَ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ.

وَلَمْ يُوجِبْ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةَ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

(١٣٨) حديث صحيح، وأخرجه: البخاري (٢٢٧، ٣٠٧)، ومسلم (٢٩١)، وابن ماجه (٦٢٩)، والنسائي

(٢٩٢)، وأبو داود (٣٦١، ٣٦٢).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَجِبُ عَلَيْهِ الْغَسْلُ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ قَدْرِ الدَّرْهِمِ، وَشَدَّدَ فِي ذَلِكَ.

قوله: «من الحيضة» بفتح الحاء أى: من الحيض «حتيه» الحت الحك من نصر ينصر أى: حكيه، والمراد إزالة عينه «ثم اقرصيه بالماء» القرص الدلك بأطراف الأصابع والأظفار أى: تدلكى موضع الدم بأطراف الأصابع بالماء ليتحلل بذلك ويخرج ما تشربه الثوب منه «ثم رشيه» من الرش أى: صبى الماء عليه.

قوله: «وفى الباب عن أبى هريرة وأم قيس» أما حديث أبى هريرة: فأخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه. وأما حديث أم قيس: فأخرجه أبو داود

قوله: «حديث أسماء فى غسل الدم حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان وغيرهما.

قوله: «فقال بعض أهل العلم من التابعين: إذا كان الدم مقدار الدرهم فلم يغسل وصلى فيه؛ أعاد الصلاة» جاء فيه حديث أخرجه الدارقطنى فى سننه عن روح بن غطيف عن الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم» وفى لفظ: «إذا كان فى الثوب قدر الدرهم من الدم؛ غسل الثوب، وأعيدت الصلاة». قال البخارى: حديث باطل، وروح هذا منكر الحديث، وقال ابن حبان: هذا حديث موضوع لا شك فيه، لم يقله رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن اخترعه أهل الكوفة، وكان روح بن غطيف يروى الموضوعات عن الثقات، وذكره ابن الجوزى فى الموضوعات، وذكره أيضاً من حديث نوح ابن أبى مريم عن يزيد الهاشمى عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعاً: نحوه، وأغلظ فى نوح بن أبى مريم، كذا فى تخريج الزيلعى «وقال بعضهم: إذا كان الدم أكثر من قدر الدرهم، أعاد الصلاة، وهو قول سفيان وابن المبارك» وهو قول الحنفية، وقال صاحب الهداية: قدر الدرهم وما دونه من النجاسة المغلظة: كالدمل والبول والخمر وخرء الدجاج وبول الحمار؛ جازت الصلاة معه، وإن زاد؛ فلم يجوز، قال لنا: إن القليل لا يمكن التحرز عنه فيجعل مغفواً، وقدرناه بقدر الدرهم أخذاً عن موضع الاستنجاء.. انتهى. قال العيني فى شرح البخارى ص ٩٠٣ ج ١: وأما تقدير أصحابنا القليل بصدر الدرهم فلما ذكره صاحب الأسرار عن علي وابن مسعود أنهما قدرا النجاسة بالدرهم وكفى بهما حجة فى الاقتداء، وروى عن عمر أيضاً أنه قدره بظفره. وفى المحيط: وكان ظفره قريباً من كفنا، فدل على أن ما دون الدرهم لا يمنع.. انتهى. قلت: لا بد للحنفية أن يثبتوا صحة آثار على وابن مسعود وعمر رضى الله عنهم المذكورة، وبمجرد ذكر صاحب الأسرار هذه الآثار لا يصح الاستدلال بها، وإنى قد فتشت كثيراً لكن لم أقف على أسانيد لها ولا على مخرجيها، فالله تعالى أعلم كيف حالها، وأما قول الحنفية: أن ظفر عمر كان قريباً من كفنا؛ فهذا ادعاء محض لم يثبت بدليل صحيح، نعم ثبت أنه رضى الله عنه كان طويل القامة، قال الحافظ ابن الجوزى فى كتابه التلخيص ما لفظه: تسمية الطوال عمر بن الخطاب، الزبير بن العوام، قيس بن سعد، حبيب بن مسلمة، على بن عبد الله بن عباس.. انتهى، ومن المعلوم أن كون عمر من طوال الصحابة لا يستلزم أن يكون ظفره قريباً من كفنا، وأما تقديرهم أخذاً عن موضع الاستنجاء ففيه أيضاً كلام لا يخفى

على المتأمل «ولم يوجب بعض أهل العلم وغيرهم عليه الإعادة، وإن كان أكثر من قدر الدرهم، وبه يقول أحمد وإسحاق» يدل على ما ذهب إليه هؤلاء ظاهر ما أخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كلهم من طريق ابن إسحاق حدثني صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن أبيه: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع، فرمى رجل بسهم، فنزفه الدم، فركع وسجد ومضى في صلاته. والقصة طويلة محلها: أنه صلى الله عليه وسلم نزل بشعب فقال: «من يجرسنا الليلة؟» فقام رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار فباتا بفم الشعب، فاقتهما الليل للحراسة، فنام المهاجري، وقام الأنصاري يصلي، فجاء رجل من العدو فرأى الأنصاري فرماه بسهم فأصابه، فنزعه واستمر في صلاته، ثم رماه بثنان، فصنع كذلك ثم رماه بثالث، فنزعه وركع وسجد وقضى صلاته ثم أيقظ رفيقه فلما رأى ما به من الدماء قال: لم لا أنبهتني أول ما رمى؟ قال: كنا في سورة فأحببت أن لا أقطعها، فظاهر هذا الحديث يدل على ما ذهب إليه أحمد وإسحاق ومن تبعهما فتفكر «وقال الشافعي: يجب عليه الغسل وإن كان أقل من الدرهم» قال صاحب الهداية: وقال زفر والشافعي: لا تجوز قليل النجاسة وكثيرها سواء؛ لأن النص الموجب للتطهير لم يفصل.. انتهى. قال العيني في شرح البخاري: قال ابن بطال: حديث أسماء أصل عند العلماء في غسل النجاسات من الثياب، ثم قال: وهذا الحديث محمول عندهم على الدم الكثير؛ لأن الله تعالى شرط في نجاسته أن يكون مسفوحاً، وهو كناية عن الكثير الجاري؛ لأن الفقهاء اختلفوا في مقدار ما يتجاوز عنه من الدم: فاعتبر الكوفيون فيه وفي النجاسات دون الدرهم في الفرق بين قليله وكثيره، وقال مالك: قليل الدم معفو ويغسل قليل سائر النجاسات، وروى عن ابن وهب: أن قليل دم الحيض ككثيره، وكسائر الأنجاس بخلاف سائر الدماء، والحجة في أن اليسير من دم الحيض كالكثير قوله صلى الله عليه وسلم لأسماء: «حتيه، ثم أقرصيه»، حيث لم يفرق بين قليله وكثيره ولا سألها عن مقداره، ولم يحد فيه مقدار الدرهم ولا دونه. قال العيني: حديث عائشة: ما كان لأحدانا إلا ثوب واحد، فيه تحيض؛ فإن أصابه شيء من دم بلته بريقها ثم قصعته بريقها، رواه أبو داود وأخرجه البخاري أيضاً لفظه: قالت: بريقها فقصعته، يدل على الفرق بين القليل والكثير، وقال البيهقي: هذا في الدم اليسير الذي يكون معفواً عنه، وأما الكثير منه فصح عنها أي: عن عائشة أنها كانت تغسله، فهذا حجة عليهم في عدم الفرق بين القليل والكثير من النجاسة، وعلى الشافعي أيضاً في قوله: إن يسير الدم يغسل كسائر الأنجاس إلا دم البراغيث؛ فإنه لا يمكن التحرز عنه، وقد روى عن أبي هريرة أنه لا يرى بالقطرة والقطرتين بأساً في الصلاة، وعصر ابن عمر بثرة فخرج منها دم فمسه بيده وصلى، فالشافعية ليسوا بأكثر احتياطاً من أبي هريرة وابن عمر، ولا أكثر رواية منهما حتى خالفوهما، حيث لم يفرقوا بين القليل والكثير، على أن قليل الدم موضع ضرورة؛ لأن الإنسان لا يخلو في غالب حاله من بثرة ودمل أو برغوث فعفى عنه، ولهذا حرم الله المسفوح منه فدل أن غيره ليس بمحرم.. انتهى كلام العيني، قلت: في كلام العيني هذا أشياء، فتفكر.

(١٠٥) بَاب مَا جَاءَ فِي كَمْ تَمَكُّثُ النَّفْسَاءُ [م ١٠٥ - ت ١٠٥]

١٣٩ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ أَبُو بَدْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِي سَهْلٍ، عَنْ مُسَّةَ الْأَزْدِيَّةِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: كَانَتِ النَّفْسَاءُ تَجْلِسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا؛ فَكُنَّا نَطْلِي وَجُوهَنَا بِالْوَرَسِ مِنَ الْكَلَفِ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَهْلٍ، عَنْ مُسَّةَ الْأَزْدِيَّةِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

وَأَسْمُ أَبِي سَهْلٍ: كَثِيرُ بْنُ زِيَادٍ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ثِقَةٌ، وَأَبُو سَهْلٍ ثِقَةٌ.

وَلَمْ يَعْرِفْ مُحَمَّدٌ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَهْلٍ.

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى أَنَّ النَّفْسَاءَ تَدْعُ الصَّلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى الطُّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهَا تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّي. فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ.

وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَيُرَوَّى عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهَا تَدْعُ الصَّلَاةَ خَمْسِينَ يَوْمًا؛ إِذَا لَمْ تَرَ الطُّهْرَ.

وَيُرَوَّى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَالشَّعْبِيِّ: سِتِينَ يَوْمًا.

قوله: «بَاب مَا جَاءَ فِي كَمْ تَمَكُّثُ النَّفْسَاءُ» أى: كم تمكث فى نفاسها، وإلى أى مدة لا تصلى ولا تصوم؟ قال الجوهري: النفاس ولادة المرأة إذا وضعت فهى نفساء ونسوة نفاس، وليس فى الكلام فعلاء يجمع على فعال غير نفساء وعשרاء.. انتهى.

قوله: «نا شجاع بن الوليد أبو بدر» السكونى الكوفى صدوق ورع له أوهام «عن على بن عبد الأعلى» الثعلبى الكوفى الأحول صدوق ربما وهم، كذا فى التقريب، ووثقه البخارى كما بينه الترمذى «عن أبى سهل» اسمه كثير بن زياد البرسانى بصرى نزل بلج ثقة «عن مسة الأزديّة» بضم الميم وتشديد السين المهملة هى أم بسة بضم الموحدة وتشديد السين المهملة مقبولة، قاله الحافظ فى التقريب، وقال فى تهذيب التهذيب: روت عن أم سلمة فى النفساء وعنها أبو سهل

كثير بن زياد، قال: وذكر الخطابي وابن حبان أن الحكم بن عتيبة روى عنها أيضاً.. انتهى، وروى الدارقطني في سننه ص ٨٢ عن الحكم بن عتيبة عن مسة عن أم سلمة.

قوله: «وكانت النفساء تجلس» أى: بعد نفاسها كما فى رواية أبى داود، وقال الحافظ ابن تيمية فى المنتقى: معنى الحديث كانت تؤمر أن تجلس إلى الأربعين لئلا يكون الخير كذباً؛ إذ لا يمكن أن تتفق عادة نساء عصر فى حيض أو نفاس.. انتهى بلفظه «وكنّا نطلى وجوهنا» أى: نطبخ وجوهنا، قال فى القاموس: طلى البعير الهناء يطليه وبه لطخه كطلاه «بالورس» الورس بوزن الفلس نبت أصفر يكون باليمن تتخذ منه الغمرة للوجه، وورس الثوب توريساً صبغه بالورس «من الكلف» بفتح الكاف واللام لون بين السوداء والحمرة وهى حمرة كدرة تعلو الوجه وشيء يعلو الوجه كالسمسم، كذا فى الصحاح للجوهري، وزاد فى رواية أبى داود: لا يأمرها النبى صلى الله عليه وسلم بقضاء صلاة النفاس.

قوله: «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبى سهل... إلخ» قال الحافظ فى التلخيص: أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه والدارقطنى والحاكم. وأبو سهل وثقه البخارى وابن معين وضعفه ابن حبان. وأم بسة مسة مجهولة الحال. قال الدارقطنى: لا يقوم بها حجة، وقال ابن القطان: لا يعرف حالها، وأغرب ابن حبان وضعفه بكثير بن زياد ولم يصب. وقال النووى: قول جماعة من مصنفى الفقهاء: إن هذا الحديث ضعيف مردود عليهم، وله شاهد أخرجه ابن ماجه من طريق سلام عن حميد عن أنس: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت للنساء أربعين يوماً. إلا أن ترى الطهر قبل ذلك، قال: لم يروه عن حميد غير سلام وهو ضعيف، ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن أنس مرفوعاً، وروى الحاكم من حديث عثمان عن الحسن بن أبى العاص قال: وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء فى نفاسهن أربعين يوماً، وقال: صحيح إن سلم من أبى هلال. قلت: وقد وضعفه الدارقطنى، والحسن عن عثمان بن أبى العاص منقطع، والمشهور عن عثمان موقوف عليه.. انتهى ما فى التلخيص. وقد ذكر الحافظ حديث الباب فى بلوغ المرام وقال: صححه الحاكم، وأقر تصحيحه، ولم ينكر عليه، وقد قال فى التقريب فى ترجمة مسة الأزديّة: إنها مقبولة كما عرفت، وقال صاحب عون المعبود: وأجاب فى البدر المنير عن القول بجهالة مسة فقال: ولا نسلم جهالة عينها، وجهالة حالها مرتفعة فإنه روى عنها جماعة كثير بن زياد والحكم بن عتيبة وزيد بن على بن الحسين، ورواه محمد بن عبد الله العزرمى عن الحسن عن مسة أيضاً، فهؤلاء رووا عنها، وقد أثنى على حديثها البخارى وصحح الحاكم إسناده فأقل أحواله أن يكون حسناً.. انتهى. قلت: الظاهر أن هذا الحديث حسن صالح الحديث للاحتجاج، وفى الباب أحاديث أخرى ضعيفة تؤيده. فمنها ما تقدم فى كلام الحافظ، ومنها حديث أبى الدرداء وأبى هريرة قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تنتظر النفساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك؛ فإن بلغت أربعين يوماً ولم تر الطهر فلتغتسل»، ذكره ابن عدى، وفيه العلاء بن كثير وهو ضعيف جداً، ومنها: حديث عبد الله بن عمر، وأخرجه الحاكم فى المستدرک، والدارقطنى فى سننه، وفى إسناده عمرو بن الحصين وابن علاثة، قال الدارقطنى: متروكان ضعيفان. ومنها: حديث عائشة: أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم وقت للنساء فى نفاسهن أربعين يوماً، أخرجه الدارقطنى، ومنها: حديث جابر قال: وقت للنساء أربعين يوماً، أخرجه الطبرانى فى معجمه الوسط. ذكر الحافظ الزيلعى فى نصب الراية هذه الروايات بأسانيدھا ومتونها مع الكلام علیھا.

قوله: «وهو قول أكثر الفقهاء وبه يقول سفيان الثورى وابن المبارك والشافعى وأحمد وإسحاق» وهو قول الحنفية، واستدلوا بأحاديث الباب، قال الشوكانى فى النيل: والأدلة الدالة على أن أكثر النفاس أربعون يوماً متعاضدة بالغة إلى حد الصلاحية والاعتبار، فالمصير إليها متعين فالواجب على النفساء وقوف أربعين يوماً، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك.. انتهى «ويروى عن الحسن البصرى أنه قال: إنها تدع الصلاة خمسين يوماً إذا لم تطهر» وفى نسخة قلمية عتيقة: إذا لم تر الطهر «ويروى عن عطاء بن أبى رباح والشعبى ستين يوماً» وهو قول الشافعى وروى عن إسماعيل وموسى ابنى جعفر بن محمد الصادق: سبعون يوماً قالوا: إذ هو أكثر ما وجد. قلت: لم أجد على هذه الأقوال دليلاً من السنة، فالقول الراجح الموعول عليه هو ما قال به أكثر الفقهاء، والله تعالى أعلم.

(١٠٦) بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ [م ١٠٦ - ت ١٠٦]

١٤٠ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي غُسْلٍ وَاحِدٍ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ.

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ؛ أَنَّ لَا بَأْسَ أَنْ يَعُودَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ.

وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ هَذَا عَنْ سُفْيَانَ، فَقَالَ: عَنْ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ، عَنْ أَنَسٍ.

وَأَبُو عُرْوَةَ هُوَ: مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَأَبُو الْخَطَّابِ: قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ، وَهُوَ خَطَأً، وَالصَّحِيحُ عَنْ أَبِي عُرْوَةَ.

قوله: «نا أبو أحمد» اسمه محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمرو بن درهم الأنصارى الزبيرى مولاهم الكوفى من أصحاب الكتب الستة. قال العجلي: ثقة يتشيع، وقال بNDAR: ما رأيت قط أحفظ من أبى أحمد، وقال أبو حاتم: حافظ للحديث عاقل مجتهد له أوهام، مات سنة ثلاث ومائتين «نا سفیان» هو الثورى «عن معمر» هو ابن راشد الأزدى مولاهم أبو عروة البصرى نزىل الیمن، ثقة ثبت فاضل إلا أن فى روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة، كذا فى التقریب.

قوله: «كان يطوف على نسائه فى غسل واحد» أى: يجامعن ثم يغسل غسلاً واحداً، ولأحمد والنسائى فى ليلة بغسل واحد. والحديث دليل على أن الغسل بین الجماعین لا یجب، وعليه الإجماع، ويدل على استحبابه ما أخرجه أبو داود والنسائى عن أبى رافع: أنه صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه یغتسل عند هذه وعند هذه قال: فقلت: یا رسول الله، ألا تجعله غسلاً واحداً؟ قال: «هذا أزكى وأطیب وأطهر» فإن قيل: أقل القسمة ليلة لكل امرأة، فكيف طاف على الجميع؟ فالجواب: إن وجوب القسم عليه مختلف فيه، قال أبو سعید: لم یكن واجباً علیه، بل كان یقسم بالتسوية تبرعاً وتكرماً، والأكثر على وجوبه. وكان طوافه صلى الله عليه وسلم برضاهن، وقال ابن عبد البر: معنى الحديث أنه فعل ذلك عند قدومه من سفر ونحوه فى وقت ليس لواحدة منهن يوم معین معلوم فجمعهن یومئذ ثم دار بالقسم علیهن بعد، والله أعلم. لأنهن كن حرائر وسنته صلى الله عليه وسلم فیهن العدل بالقسم وأن لا یمس الواحدة فى يوم الأخرى.. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن أبى رافع» تقدم آنفاً تخريجه ولفظه.

قوله: «حديث أنس حديث صحيح» أخرجه الجماعة إلا البخارى، كذا فى المنتقى، وقال فى النيل: الحديث أخرجه البخارى أيضاً من حديث قتادة عن أنس بلفظ: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدور على نسائه فى الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة. قال: قلت لأنس بن مالك: أو كان يطيقه؟ قال: كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين، ولم يذكر فيه الغسل.. انتهى.

قوله: «وهو قول غير واحد من أهل العلم منهم الحسن البصرى: أن لا بأس أن يعود قبل أن يتوضأ» فى كلام الترمذى هذا شيء، فإن حديث الباب لا يدل على، هذا بل يدل على أن لا بأس أن يعود قبل أن یغتسل فتفكر. وأما مسألة العود قبل أن يتوضأ فتأتى فى الباب الآتى.

قوله: «وقد روى محمد بن يوسف» بن واقد بن عثمان الضبى مولاهم الفريابى، وثقة أبو حاتم والنسائى، وقال البخارى: كان أفضل زمانه، وقال ابن عدى: له عن الثورى أفرادات، وقال الذهبى فى الميزان: كان ثقة فاضلاً عابداً من أجلة أصحاب الثورى.

(١٠٧) بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُنْبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ تَوَضُّاً [م ١٠٧ - ت ١٠٧]

١٤١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحُولِ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ؛ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ.

وَقَالَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ قَالُوا: إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ؛ فَلْيَتَوَضَّأْ قَبْلَ أَنْ يَعُودَ.

وَأَبُو الْمُتَوَكِّلِ اسْمُهُ: عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ اسْمُهُ: سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ. قَوْلُهُ: «عَنْ عَاصِمِ الْأَحُولِ» هُوَ عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ مَوْلَاهُم أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْبَصْرِيُّ، وَثَقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَأَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُمَا «عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ» النَّاجِي اسْمُهُ عَلَى بْنِ دَاوُدَ مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، ثَقَّةٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ مَاتَ سَنَةَ ١٠٨ ثَمَانٍ وَمِائَةٍ، وَقِيلَ قَبْلَ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا» أَيْ: بَيْنَ الْإِثْيَانَيْنِ «وَضُوءًا» أَيْ: كَوَضُوءِ الصَّلَاةِ، وَحَمَلَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الْوَضُوءِ الْغَوِيِّ، وَقَالَ: الْمُرَادُ بِهِ غَسْلُ الْفَرْجِ، وَرَدَ عَلَيْهِ ابْنُ خَزِيمَةَ. بَمَا رَوَاهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: فَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ. وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْوَضُوءِ بَيْنَهُمَا، فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا يَسْتَحِبُّ، وَقَالَ الْجُمْهُورُ: يَسْتَحِبُّ، وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ الْمَالَكِيُّ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ: يَجِبُ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ الْبَابِ. وَقَالَ الْجُمْهُورُ: إِنْ الْأَمْرُ بِالْوَضُوءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِلِاسْتِحْبَابِ لَا لِلْجُوبِ. وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَجَامِعُ، ثُمَّ يَعُودُ وَلَا يَتَوَضَّأُ، وَاسْتَدَلَّ ابْنُ خَزِيمَةَ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِيهِ بِالْوَضُوءِ لِلنَّدْبِ. بَمَا رَوَاهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: فَإِنَّهُ أَنْشَطَ لِلْعُودِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لِلْإِرْشَادِ أَوْ لِلنَّدْبِ، وَحَدِيثُ الْبَابِ حُجَّةٌ عَلَى أَبِي يُوسُفَ.

قَوْلُهُ: «وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ» وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا، قَالَ فِي النَّيْلِ تَحْتَ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ مَا لَفْظُهُ: وَيُقَالُ إِنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ: لَا يَثْبُتُ مِثْلُهُ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَلَعَلَّهُ لَمْ يَقِفْ عَلَى إِسْنَادِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَوَقَفَ عَلَى إِسْنَادِ غَيْرِهِ، فَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عُمَرَ بِإِسْنَادَيْنِ ضَعِيفَيْنِ. أَتَتْهُ مَا فِي النَّيْلِ. قُلْتُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ أَخْرَجَ حَدِيثَهُمَا.

قوله: «وأبو سعيد الخدري اسمه سعد بن مالك بن سنان» بكسر السين وبالنونين، بايع تحت الشجرة وشهد ما بعد أحد، وكان من علماء الصحابة، مات سنة ٧٤ أربع وسبعين.

قوله: «حديث أبي سعيد الخدري صحيح» أخرجه الجماعة إلا البخاري، كذا في المنتقى.

(١٠٨) بَاب مَا جَاءَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ

[١٠٨م - ١٠٨ت]

١٤٢ - حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْأَرْقَمِ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَخَذَ بِيَدِ رَجُلٍ فَقَدَّمَهُ، وَكَانَ إِمَامًا قَوْمِهِ، وَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَثَوْبَانَ وَأَبِي أُمَامَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

هَكَذَا رَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاطِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ.

وَرَوَى وَهَيْبٌ وَغَيْرُهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ.

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ.

وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ قَالَا: لَا يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ يَحْدُ شَيْئًا مِنَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ، وَقَالَا: إِنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ فَوَجَدَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ فَلَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يَشْغَلْهُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ وَبِهِ غَائِطٌ، أَوْ بَوْلٌ، مَا لَمْ يَشْغَلْهُ ذَلِكَ عَنِ الصَّلَاةِ.

قوله: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ» أَى: قَالَ عُرْوَةُ «فَأَخَذَ» أَى: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَرْقَمِ «فَقَدَّمَهُ» أَى:

فَقَدَّمَ الرَّجُلَ لِيُؤَمِّمَ الْقَوْمَ «وَكَانَ» أَى: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَرْقَمِ «وَوَجَدَ أَحَدَكُمْ الْخَلَاءَ» أَى: الْحَاجَةَ إِلَى

الْخَلَاءِ، وَفِي رِوَايَةِ الشَّافِعِيِّ: وَوَجَدَ أَحَدَكُمْ الْغَائِطَ فَلْيَبْدَأْ بِالْغَائِطِ «فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ» وَجَازَ لَهُ تَرْكُ

الْجَمَاعَةِ بِهَذَا الْعِذْرِ، وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ: إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْغَائِطَ فَلْيَبْدَأْ بِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ.

قوله: «وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَثَوْبَانَ وَأَبِي أُمَامَةَ» أَمَا حَدِيثُ عَائِشَةَ: فَأَخْرَجَهُ

مُسْلِمٌ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحُضْرَةِ الطَّعَامِ وَلَا

هو يدافعه الأخبثان»، وأما حديث أبي هريرة: فلم أقف عليه. وأما حديث ثوبان: فأخرجه الترمذى وأبو داود وفيه: ولا يصل وهو حقن حتى يتخفف. وأما حديث أبي أمامة: فأخرجه أحمد مرفوعاً بلفظ قال: «لا يأت أحدكم الصلاة وهو حاقن» الحديث، وأخرجه ابن ماجه أيضاً وفيه السفر بن نسير وهو ضعيف، وقد وثقه ابن حبان، كذا في مجمع الزوائد.

قوله: «حديث عبد الله بن الأرقم حديث حسن صحيح» وأخرج مالك وأبو داود والنسائي نحوه. قوله: «هكذا روى مالك بن أنس ويحيى بن سعيد القطان وغير واحد من الحفاظ» كزهير بن معاوية وسفيان بن عيينة وحفص بن غياث وغيرهم «عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الأرقم» فلم يزيّدوا بين عروة وعبد الله بن الأرقم رجلاً «وروى وهيب وغيره» كأنس بن عياض وشعيب بن إسحاق «عن هشام بن عروة عن رجل عن عبد الله بن الأرقم» فزاد هؤلاء بين عروة وعبد الله بن الأرقم رجلاً، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أيوب بن موسى عن هشام عن عروة قال: خرجنا في حج أو عمرة مع عبد الله بن الأرقم الزهري فأقام الصلاة ثم قال: صلوا، وذهب لحاجته، فلما رجع قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أقيمت الصلاة وأراد أحدكم الغائط فليبدأ بالغائط». فهذا الإسناد يشهد بأن رواية مالك ومن تابعه متصلة، لتصريحه بأن عروة سمعه من عبد الله بن الأرقم، وابن جريج وأيوب ثقتان حافظان، ذكره الزرقاني نقلاً عن ابن عبد البر.

(١٠٩) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْمَوْطِ [م ١٠٩ - ت ١٠٩]

١٤٣ - حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَتْ: قُلْتُ لَأُمِّ سَلَمَةَ: إِنِّي امْرَأَةٌ أُطِيلُ ذَيْلِي وَأُمَشِّي فِي الْمَكَانِ الْقَدِيرِ، فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُطَهِّرُهُ مَا بَعْدَهُ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَتَوَضَّأُ مِنَ الْمَوْطِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا وَطِئَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَكَانِ الْقَدِيرِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ الْقَدَمِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَطْبًا فَيَغْسِلَ مَا أَصَابَهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِهَوْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَهُوَ وَهْمٌ وَلَيْسَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ابْنٌ يُقَالُ لَهُ هُوْدٌ.

وَأِنَّمَا هُوَ عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِأَبِرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَهَذَا الصَّحِيحُ.

قوله: «عن محمد بن عمار» بن حزم المدني عن محمد بن إبراهيم التيمي، وعنه: مالك وابن إدريس، وثقه ابن معين، كذا في الخلاصة، وقال في التقريب: صدوق يخطئ.. انتهى «عن محمد بن إبراهيم» بن الحارث بن خالد بن صخر التيمي المدني، وثقه ابن معين والناس، كذا في الخلاصة، وقال في التقريب: ثقة له أفراد.. انتهى «عن أم ولد لعبد الرحمن بن عوف» وفي رواية مالك في الموطأ وأبى داود عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، قال الزرقاني: اسمها حميدة تابعة صغيرة مقبولة، وقال الحافظ في التقريب: حميدة عن أم سلمة، يقال: هي أم ولد لإبراهيم بن عوف «أطيل» من الإطالة «ذيل» الذيل بفتح الدال هو طرف الثوب الذي يلي الأرض وإن لم يمسه «في المكان القذر» بكسر الدال أى: في مكان ذى قدر أى: فى المكان النجس «يطهره» أى: الذيل «ما بعده» فى محل الرفع فاعل يطهر أى: مكان الذى بعد المكان القذر بزوال ما يتشبث بالذيل من القذر، قال الخطابى: كان الشافعى يقول: إنما هو فيما جر على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء، فأما إذا جر على رطب فلا يطهره إلا بالغسل، وقال أحمد: ليس معناه إذا أصابه بول ثم مر بعده على الأرض أنها تطهره ولكنه يمر بالمكان فيقذره ثم يمر بمكان أطيب منه فيكون هذا بذلك، لا على أنه يصيبه منه شيء، وقال مالك فيما روى عنه: إن الأرض يطهر بعضها بعضاً، وإنما هو أن يطأ الأرض القذرة، ثم يطأ الأرض اليابسة النظيفة؛ فإن بعضهما يطهر بعضاً، فأما النجاسة مثل البول ونحوه يصيب الثوب أو بعض الجسد؛ فإن ذلك لا يطهره إلا الغسل، قال: وهذا إجماع الأمة.. انتهى كلامه. قال الزرقاني: وذهب بعض العلماء إلى حمل القذر فى الحديث على النجاسة ولو رطبة، وقالوا: يطهره الأرض اليابسة؛ لأن الذيل للمرأة كالخف والنعل للرجل، ويؤيده ما فى رواية ابن ماجه عن أبى هريرة قيل: يا رسول الله، إنا نريد المسجد فنفطأ الطريقة النجسة، فقال صلى الله عليه وسلم: «الأرض يطهر بعضها بعضاً» لكنه حديث ضعيف كما قاله البيهقى وغيره.. انتهى. وقال الشيخ الأجل ولى الله المحدث الدهلوى فى المسوى شرح الموطأ تحت حديث أم سلمة: إن أصاب الذيل نجاسة الطريق ثم مر بمكان آخر واختلط به طين الطريق وغبار الأرض وتراب ذلك المكان ويست النجاسة المتعلقة، فيطهر الذيل النجس بالتناثر أو الفك، وذلك معفو عنه عند الشارع بسبب الحرج والضيق، كما أن غسل العضو والثوب من دم الجراحة معفو عنه عند المالكية، وكما أن النجاسة الرطبة التى أصابت الخف تزول بالدلك. ويظهر الخف عند الحنفية والمالكية بسبب الحرج، وكما أن الماء المستنقع الواقع فى الطريق وإن وقع فيه النجاسة معفو عنه عند المالكية بسبب الحرج، وإنى لا أجد الفرق بين الثوب الذى أصابه دم الجراحة، والثوب الذى أصابه الماء المستنقع، وبين الذيل الذى تعلقت به نجاسة رطبة ثم اختلط به غبار الأرض وترابها وطين الطريق فتناثرت به النجاسة أو زالت بالفرك، فإن حكمها واحد، وما قال البغوى: إن هذا الحديث محمول على النجاسة اليابسة التى أصابت الثوب ثم تناثرت بعد ذلك ففيه نظر؛ لأن النجاسة التى تتعلق بالذيل فى المشى فى المكان القذر تكون رطبة فى غالب الأحوال، وهو معلوم بالقطع فى عادة الناس، فأخراج الشيء الذى تحقق وجوده قطعاً أو غالباً عن حالته الأصلية بعيد، وأما طين الشارع

يطهره ما بعده ففيه نوع من التوسع في الكلام؛ لأن المقام يقتضى أن يقال: هو معفو عنه أو لا بأس به، لكن عدل عنه بإسناد التطهير إلى شيء لا يصلح أن يكون مطهراً للنجاسة، فعلم أنه معفو عنه، وهذا أبلغ من الأول.. انتهى، وقد قال الإمام محمد: فى موطنه بعد رواية حديث الباب ما لفظه: قال محمد: لا بأس بذلك ما لم يعلق بالذيل قذر فيكون أكثر من قدر الدرهم الكبير المثقال، فإذا كان كذلك؛ فلا يصلين فيه حتى يغسله، وهو قول أبى حنيفة.. انتهى. قلت: أقرب هذه الأقوال عندى قول الشيخ الأجل الشاه ولى الله، والله أعلم. وحديث الباب أخرجه مالك فى الموطأ وأحمد والدارمى وأبو داود وسكت عنه هو والمنذرى، ورواه الشافعى وابن أبى شيبة أيضاً، وفى الباب عن امرأة من بنى عبد الأشهل قالت: قلت: يا رسول الله، إن لنا طريقاً إلى المسجد متنتة، فكيف نفعل إذا مطرنا؟ قالت: فقال: «أليس بعدها طريق هى أطيب منها؟» قلت: بلى، قال: «فهذه بهذه». أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمنذرى، والمرأة من بنى عبد الأشهل هذه صحابية، ذكره ابن الأثير فى أسد الغابة، وقد تقدم أن جهالة اسم الصحابى لا تضر.

تنبيه: قال على القارى فى المرقاة بعد ذكر تأويل الإمام أحمد والإمام مالك ما لفظه: وما فى أحمد ومالك من التأويل لا يشفى العليل، ولو حمل أنه من باب طين الشارع وأنه طاهر أو معفو لعموم البلوى لكان له وجه وجيه، لكن لا يلائمه قوله: أليس بعدها... إلخ فالمخلص ما قاله الخطابى، من أن فى إسناد الحديثين معاً مقالاً؛ لأن أم ولد إبراهيم وامرأة من بنى عبد الأشهل مجهولتان لا يعرف حالهما فى الثقة والعدالة، فلا يصح الاستدلال بهما.. انتهى، وقال أيضاً: لو ثبت أنها أى: امرأة من بنى عبد الأشهل صحابية لما قيل إنها مجهولة.. انتهى. قلت: قول القارى هذا عجيب جداً فإن كون امرأة من بنى عبد الأشهل صحابية ظاهر من نفس الحديث، ألا ترى أنها شافهت رسول الله صلى الله عليه وسلم وسألته بلا واسطة، وقالت: قلت: يا رسول الله، إن لنا... إلخ، ولكن لما لم يطلعوا على اسمها ونسبها قالوا: إنها مجهولة، فهذا لا يقدح فى كونها صحابية، ولا يلزم من كونها صحابية أن يعلم اسمها ورسمها، وأما أم ولد إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، فقال الحافظ فى التقریب: حميدة عن أم سلمة يقال: هى أم ولد إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف مقبولة، من الرابعة.. انتهى.

وقال فى تهذيب التهذيب: حميدة أنها سألت أم سلمة فقالت: إنى امرأة طويلة الذيل، وعنهما محمد بن إبراهيم بن الحارث، وقيل: عنه عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أم سلمة وهو المشهور، قلت: يجوز أن يكون اسم أم الولد حميدة فيلتزم القولان.. انتهى.

قوله: «ولا نتوضأ من الموطئ» قال الخطابى: إنما أراد بذلك أنهم كانوا لا يعيدون الوضوء للأذى إذا أصاب أرجلهم لا أنهم كانوا لا يغسلون أرجلهم، ولا ينظفونها من الأذى إذا أصابها.. انتهى، وقال العراقي: يحتمل أن يحمل الوضوء على اللغوى وهو التنظيف، فيكون المعنى: أنهم كانوا لا يغسلون أرجلهم من الطين ونحوها. ويمشون عليه بناء على أن الأصل فيه الطهارة.. انتهى. وحمله البيهقى على النجاسة اليابسة، وأنهم كانوا لا يغسلون الرجل من وطء النجاسة اليابسة، وبُوب عليه فى المعرفة باب النجاسة اليابسة بطؤها برجله أو يجر عليها ثوبه،

وحديث عبد الله بن مسعود، هذا أخرجه أبو داود، وسكت عنه هو والمنذرى، وأخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم.

(١١٠) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّيْمُمِ [م ١١٠ - ت ١١٠]

١٤٤ - حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَزْرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْرَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ بِالتَّيْمُمِ لِلْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَمَّارٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَمَّارٍ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ، وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ: عَلِيُّ وَعَمَّارُ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ: الشَّعْبِيُّ وَعَطَاءٌ وَمَكْحُولٌ؛ قَالُوا: التَّيْمُمُ ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ.

وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ: ابْنُ عُمَرَ وَجَابِرٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَالْحَسَنُ قَالُوا: التَّيْمُمُ ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ.

وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ، عَنْ عَمَّارٍ فِي التَّيْمُمِ أَنَّهُ قَالَ: لِلْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَمَّارٍ أَنَّهُ قَالَ: تَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَنَاكِبِ وَالْآبَاطِ.

فَضَعَفَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثَ عَمَّارٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّيْمُمِ لِلْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ؛ لَمَّا رُوِيَ عَنْهُ حَدِيثُ الْمَنَاكِبِ وَالْآبَاطِ.

قَالَ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَنْظَلِيُّ: حَدِيثُ عَمَّارٍ فِي التَّيْمُمِ لِلْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ عَمَّارٍ: تَيَمَّمْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمَنَاكِبِ وَالْآبَاطِ؛ لَيْسَ هُوَ بِمُخَالِفٍ لِحَدِيثِ الْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ؛ لِأَنَّ عَمَّارًا لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُمْ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا قَالَ: فَعَلْنَا كَذَا وَكَذَا، فَلَمَّا سَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَهُ بِالْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ، فَانْتَهَى إِلَى مَا عَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا أَفْتَى بِهِ عَمَّارٌ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي التَّيْمِمْ أَنَّهُ قَالَ: الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ؛ فَفِي هَذَا دَلَالَةٌ أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى مَا عَلَّمَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَّمَهُ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الْكَرِيمِ يَقُولُ: لَمْ أَرَ بِالْبَصْرَةِ أَحْفَظَ مِنْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ: عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، وَابْنِ الشَّاذْكُونِيِّ، وَعَمْرٍو بْنِ عَلِيٍّ الْفَلَّاسِ.
قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَرَوَى عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَلِيٍّ حَدِيثًا.

قوله: «باب ما جاء في التيمم» التيمم في اللغة القصد، قال امرؤ القيس:

تيممتها من أذرعات وأهلها ييثرب أدنى دارها نظر عالي

أى: قصدتها، وفي الشرع: القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها، قال ابن السكيت: قوله: «فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا» أى: اقصدوا الصعيد، ثم كثر استعمالهم حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب.. انتهى، فعلى هذا هو مجاز لغوى، وعلى الأول حقيقة شرعية. واختلف في التيمم هل هو عزيمة أو رخصة، وفصل بعضهم فقال: هو لعدم الماء عزيمة، وللعذر رخصة، كذا في الفتح.

قوله: «حدثنا أبو حفص عمرو بن علي الفلاس» الصيرفي الباهلي البصري، ثقة حافظ، روى عنه الأئمة الستة وغيرهم مات سنة ٢٤٩ تسع وأربعين ومائتين «نا سعيد» هو ابن أبي عروبة، ثقة حافظ وكان من أثبت الناس في قتادة «عن عزره» بفتح العين المهملة وسكون الزاى المعجمة هو ابن عبد الرحمن بن زرارة الخزاعي الكوفي شيخ لقتادة ثقة «عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى» الخزاعي مولاهم الكوفي، وثقه النسائي «عن أبيه» أى: عبد الرحمن بن أبزى بفتح المهزة وسكون الموحدة وبالزاى مقصوراً صحابى صغير، قاله الحافظ «عن عمار بن ياسر» صحابى جليل مشهور من السابقين الأولين، بدرى قتل مع علي بصفين سنة ٣٧ سبع وثلاثين.

قوله: «أمره بالتيمم للوجه والكفين» وفي رواية أبى داود: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن التيمم، فأمرنى ضربة واحدة للوجه والكفين، وفي رواية الشيخين: «إنما يكفيك أن تقول بيدك هكذا»، ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة، ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفيه. ووجهه، والحديث يدل على أن التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين، وقد ذهب إلى ذلك عطاء ومكحول والأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق، قال في الفتح: ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء واختاره، وهو قول عامة أهل الحديث، كذا في النيل. وقال الحافظ في الفتح: الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبى جهيم وعمار وما عدهما فضعيف ومختلف في رفعه

ووقفه والراجح عدم رفعه، فأما حديث أبي جهيم: فورد بذكر اليدين مجملاً، وأما حديث عمار: فورد بذكر الكفين في الصحيحين، وبذكر المرفقين في السنن، وفي رواية: إلى نصف الذراع، وفي رواية: إلى الآباط، فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال. وأما رواية الآباط: فقال الشافعي وغيره: إن كان وقع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم؛ فكل تيمم صح للنبي صلى الله عليه وسلم بعده فهو ناسخ، وإن كان وقع بغير أمره؛ فالحجة فيما أمره به، ومما يقوى رواية الصحيحين في الاختصار على الوجه والكفين: كون عمار كان يفتي بعد النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد.. انتهى.

قوله: «وفي الباب عن عائشة وابن عباس» أما حديث عائشة: فأخرجه البزار في مسنده عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في التيمم: «ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين»، وفيه الحريش بن الخريت ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة والبخارى، كذا في مجمع الزوائد. وذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية بإسناده ثم قال: قال البزار: لا نعلمه يروى عن عائشة إلا من هذا الوجه، والحريش رجل من أهل البصرة أخو الزبير بن الخريت. انتهى، ورواه ابن عدى في الكامل وأسنده عن البخارى أنه قال: حريش بن الخريت فيه نظر، قال: وأنا لا أعرف حاله فيني لم أعتبر حديثه.. انتهى كلامه. وأما حديث ابن عباس: فأخرجه الحاكم والبيهقي وعبد الرزاق والطبراني، كذا في شرح سراج أحمد.

قوله: «حديث عمار حديث حسن صحيح» وأخرجه أحمد وأبو داود وسكت عنه هو والمنذرى، وروى الشيخان عن عمار بن ياسر قال: بعثنى النبي صلى الله عليه وسلم في حاجة فأجنب، فلم أجد الماء، فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة، ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له، فقال: «إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا» ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة، ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفيه ووجهه، وهذا اللفظ لمسلم، وفي رواية للبخارى: وضرب بكفيه الأرض نفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه.

قوله: «وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: منهم علي وعمار وابن عباس، وغير واحد من التابعين منهم الشعبي وعطاء ومكحول قالوا: التيمم ضربة للوجه والكفين، وبه يقول أحمد وإسحاق» قال ابن قدامة في المغنى: المسنون عند أحمد التيمم بضربة واحدة. فإن تيمم بضرتين جاز. قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: التيمم ضربة واحدة، فقال: نعم ضربة للوجه والكفين، ومن قال: بضرتين فإنما هو شيء زاده.. انتهى. وقد عرفت فيما مر آنفاً أن الحافظ، قال في فتح الباري: الاكتفاء بضربة واحدة، نقله ابن المنذر عن جمهور العلماء واختاره.. انتهى. وقال الشوكاني في النيل: وهو قول عامة أهل الحديث.. انتهى. واستدلوا على ذلك بحديث عمار المذكور في الباب ومحدثه المروى في الصحيحين الذي ذكرنا لفظه «وقال بعض أهل العلم منهم: ابن عمرو جابر وإبراهيم والحسن: التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين، وبه يقول سفيان الثوري ومالك وابن المبارك والشافعي» وهو قول أبي حنيفة وأصحابه. واستدلوا بأحاديث لا يخلو واحد منها من المقال. فمنها: حديث ابن عمر قال: قال رسول الله صلى

اللَّهُ عليه وسلم: «التيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين»، رواه الدارقطني. وفيه أن الصحيح أنه موقوف، قال الحافظ في بلوغ المرام: صحح الأئمة وقفه. ومنها: حديث عمار قال: كنت في القوم حين نزلت الرخصة في المسح بالتراب إذا لم نجد الماء فأمرنا فضربنا واحدة للوجه ثم ضربة أخرى لليدين إلى المرفقين، رواه البزار. قال الحافظ في الدراية: بإسناد حسن. وفيه أن الحافظ قال في الدراية ص ٣٧ بعد قوله: بإسناد حسن: ولكن أخرجه أبو داود بعلته فقال: إلى المناكب، وذكر أبو داود: والاختلاف فيه، ثم ذكر الحافظ حديث أبي هريرة في الضربتين وقال: سيأتي الكلام عليه، ثم قال: ويعارضه ما ثبت في الصحيحين عن عمار قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما كان يكفيك أن تضرب بيديك الأرض، ثم تنفخ، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك»، وفي رواية: ثم ضرب يديه الأرض ضربة واحدة، ثم مسح الشمال على اليمين، وظاهر كفيه ووجهه، وروى أحمد من طريق أخرى عن عمار أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: في التيمم ضربة للوجه والكفين.. انتهى ما قال الحافظ في الدراية. قلت: فظهر من كلام الحافظ أن حديث عمار الذي رواه البزار لا يصلح للاحتجاج، وإن كان سنده حسناً. وقد تقرر أن حسن الإسناد أو صحته لا يستلزم حسن الحديث أو صحته. وقد استدلل صاحب آثار السنن بحديث عمار الذي رواه البزار، ونقل من الدراية قول الحافظ بإسناد حسن، ولم ينقل قوله الباقي الذي يثبت منه ضعفه. وكذلك فعل صاحب العرف الشذى، وليس هذا من شأن أهل العلم. ومنها: حديث جابر من طريق عثمان بن محمد الأنماطي عن حرمي بن عمار عن عزرة بن ثابت عن أبي الزبير عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «التيمم ضربة للوجه، وضربة للذراعين إلى المرفقين»، رواه الدارقطني والحاكم وصححه، وقال الحافظ في الدراية: وأخرجه الدارقطني والحاكم نحو حديث ابن عمر المذكور من حديث جابر بإسناد حسن.. انتهى. وفيه أن حديث جابر هذا اختلف في رفعه ووقفه والصحيح أنه موقوف، قال الدارقطني بعدما أخرجه: رجاله كلهم ثقات، والصواب موقوف.. انتهى، وقال الحافظ في التلخيص: ضعف ابن الجوزي هذا الحديث بعثمان بن محمد، وقال: إنه متكلم فيه وأخطأ في ذلك، قال ابن دقيق العيد: لم يتكلم فيه أحد، نعم روايته شاذة؛ لأن أبا نعيم رواه عن عزرة موقوفاً. أخرجه الدارقطني والحاكم أيضاً.. انتهى. قلت: وأخرجه الطحاوى أيضاً في شرح الآثار حدثنا فهد قال: حدثنا أبو نعيم قال: حدثنا عزرة بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر قال: أتاه رجل فقال: أصابتنى جنابة، وإنى تمعكت في التراب فقال: أصرت حماراً؟! وضرب يديه إلى الأرض فمسح وجهه ثم ضرب يديه إلى الأرض فمسح بيديه إلى المرفقين، وقال: هكذا التيمم.

تنبيه: قال صاحب العرف الشذى: وقفها الطحاوى وعندى أنها مرفوعة، واختلط على الموقفين لفظ: أتاه، فإنهم زعموا أن مرجع الضمير المنصوب هو جابر بن عبد الله، والحال: أن المرجع هو النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الحافظ العيني.. انتهى. قلت: قوله: إن المرجع هو النبي صلى الله عليه وسلم باطل جداً، فإنه ليس في هذه الرواية ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أصلاً لا قبل الضمير ولا بعده، ولذلك لم يقل به أحد من المحدثين، بل أوقفوه، وأرجعوا الضمير إلى جابر وقوله:

كما قال الحافظ العيني ليس بصحيح؛ فإن العيني لم يقل به بل قال في شرح البخارى بعد ذكر حديث جابر المرفوع ما لفظه: وأخرجه الطحاوى وابن أبى شيبة موقوفاً. فإن قلت: عثمان بن محمد ثقة لم يخالفه أحد من أصحاب عزرة غير أبى نعيم وزيادة الثقة مقبولة؛ فكيف تكون روايته المرفوعة شاذة؟ قلت: عثمان بن محمد وإن كان ثقة لكن أبى نعيم أوثق منه وأتقن وأحفظ. قال الحافظ فى التقریب فى ترجمة عثمان بن محمد: مقبول، وقال الذهبى فى الميزان فى ترجمته: شيخ حدث عنه إبراهيم الحلبي صويلح وقد تكلم فيه.. انتهى، وقال الحافظ فى ترجمة أبى نعيم: ثقة ثبت، وقال الخزر جى فى الخلاصة فى ترجمة أبى نعيم: قال أحمد: ثقة يقظان عارف بالحديث، وقال الفسوى: أجمع أصحابنا على أن أبى نعيم كان غاية فى الإتقان.. انتهى، فظهر أن رواية محمد بن عثمان المرفوعة شاذة. ومنها: حديث أبى أمامة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى التيمم: «ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين». رواه الطبرانى. وفيه: أنه حديث ضعيف لا يصلح للاحتجاج، قال العيني فى شرح البخارى: فى إسناده جعفر بن الزبير، قال شعبة: وضع أربع مائة حديث.. انتهى. ومنها: حديث عائشة الذى أشار إليه الترمذى وقد عرفت أنه أيضاً ضعيف لا يصلح للاحتجاج، وقال العيني فى شرح البخارى بعد ذكره فى إسناده الحريش بن خريت: ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة.. انتهى، وفى الباب أحاديث أخرى غير هذه الأحاديث المذكورة وكلها ضعيفة. قال الشوكانى: أحاديث الضربتين لا تخلو جميع طرقها من مقال، ولو صحت لكان الأخذ بها متعيناً لما فيها من الزيادة. فالحق الوقوف على ما ثبت فى الصحيحين من حديث عمار من الاقتصار على ضربة حتى يصح ذلك المقدار.. انتهى.

تنبيه: قال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى اللمعات: عدم صحة أحاديث الضربتين فى زمن الأئمة الذين استدلو بها محل منع؛ إذا يحتمل أن تطرق الضعف والوهن فيها بعدهم من جهة لين بعض الرواة الذين رووها بعد زمن الأئمة. فالتأخرون من المحدثين الذين جاءوا بعدهم أو ردوها فى السنن دون الصحاح، فلا يلزم من وجود الضعف فى الحديث عن المتأخرين وجوده عند المتقدمين، مثلاً رجال الإسناد فى زمن أبى حنيفة كان واحداً من التابعين يروى عن الصحابى أو اثنين أو ثلاثة إن لم يكونوا منهم وكانوا ثقات من أهل الضبط والإتقان، ثم روى ذلك الحديث من بعده من لم يكن فى تلك الدرجة فصار الحديث عند علماء الحديث، مثل البخارى: ومسلم والترمذى وأمثالهم ضعيفاً، ولا يضر ذلك فى الاستدلال به عند أبى حنيفة فتدبر، وهذه نكتة جيدة.. انتهى كلام الشيخ. قلت: قد تدبرنا فعلماً أنه لا يثبت بهذه النكتة صحة أحاديث الضربتين الضعيفة ألبتة. أما أولاً: فلأننا سلمنا أنه يحتمل أن تطرق الضعف فى أحاديث الضربتين بعد زمن الإمام أبى حنيفة وغيره من الأئمة المتقدمين القائلين بالضربتين. ولكن هذا احتمال محض، وبالاختمال لا يثبت صحة هذه الأحاديث الضعيفة التى ثبت ضعفها عند المتأخرين من حفاظ المحدثين الماهرين بفنون الحديث مثل: البخارى ومسلم والترمذى وأمثالهم. وأما ثانياً: فلأننا لا نسلم أن من قال بالتيمم بالضربتين كالإمام أبى حنيفة وغيره استدل بهذه الأحاديث الضعيفة حتى يثبت باستدلاله بها صحتها. بل نقول يحتمل أن هذه الأحاديث الضعيفة لم تبلغه وإنما استدل ببعض آثار الصحابة رضى الله عنهم،

فما لم يثبت استدلاله بهذه الأحاديث الضعيفة لا يثبت بالنكتة المذكورة صحة هذه الأحاديث الضعيفة. وأما ثالثاً: فلأنه لو سلم أنه استدل بهذه الأحاديث الضعيفة فعلى هذا التقدير أيضاً لا يلزم صحتها؛ لجواز أنه لم يبلغه في هذا الباب غير هذه الأحاديث الضعاف، فاستدل بها وعمل بمقتضاها مع العلم بضعفها. قال النووي في التقریب: وعمل العالم وفتياه على وفق حديث ليس حكماً بصحته ولا مخالفته قبح في صحته ولا في روايته.. انتهى، قال السيوطي في التدریب: وقال ابن كثير في القسم الأول: نظر إذا لم يكن في الباب غير ذلك الحديث، وتعرض للاحتجاج به في فتياه أو حكمه أو استشهد به عند العمل بمقتضاه، قال العراقي: والجواب أنه لا يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غير هذا الحديث أن لا يكون ثم دليل آخر من قياس أو إجماع، ولا يلزم المفتى أو الحاكم أن يذكر جميع أدلته بل ولا بعضها. ولعل له دليلاً آخر واستأنس بالحديث الوارد في الباب، وربما كان يرى العمل بالضعيف وتقديمه على القياس.. انتهى. وأما رابعاً: فلأن هذه النكتة ليست بجيدة بل هي فاسدة؛ فإن حاصلها أنه لا يلزم من وجود الضعف في الحديث في الزمن المتأخر وجوده فيه في الزمن المتقدم، وعلى هذا يلزم صحة كل حديث ضعيف ثبت ضعفه في الزمن المتأخر لضعف بعض روايته. فإن الراوى الضعيف إما أن يكون تابعياً أو غيره ممن دونه، فعلى الأول يقال: إن الحديث كان في زمن الصحابة صحيحاً والضعف إنما حدث في زمن التابعي، وعلى الثاني يقال: إن الحديث كان صحيحاً في الزمن التابعي والضعف إنما حدث في زمن غير التابعي ممن دونه، واللازم باطل فالملزوم كذلك فتدبر وتفكر.

تنبيه آخر: قال الشيخ الأجل الشاه ولي الله في المسوى شرح الموطأ: تحت أثر ابن عمر أنه كان يتيمم إلى المرفقين: إن هذين الحديثين يعني أثر ابن عمر وحديث عمار ليسا متعارضين عندى. فإن فعل ابن عمر كمال التيمم، وفعله صلى الله عليه وسلم أقل التيمم، كما أن لفظ: يكفيك، يرشد إليه فكما أن أصل الوضوء غسل الأعضاء مرة مرة وكماله غسلها ثلاث مرات ثلاث مرات كذلك أصل التيمم ضربة واحدة والمسح إلى الكفين وكماله ضربتان والمسح إلى المرفقين.. انتهى كلامه معرباً. قلت: لو كان حديث الضربتين والمسح إلى المرفقين مرفوعاً صحيحاً لثم ما قال الشيخ الأجل الدهلوى ولكن قد عرفت أن أحاديث الضربتين والمرفقين ضعيفة أو مختلفة في الرفع والوقف، والراجح هو الوقف. وأما حديث عمار المرفوع فمتفق عليه وكان يفتى به عمار بعد النبى صلى الله عليه وسلم، فكيف يصح القول بأن فعل ابن عمر كمال التيمم وفعله صلى الله عليه وسلم أقل التيمم؟ وأما مجرد فعل ابن عمر، فلا يدل على أنه كمال التيمم، ألا ترى أن ابن المنذر قد روى بإسناد صحيح أن ابن عمر كان يغسل رجله في الوضوء سبع مرات، ذكره الحافظ في الفتح، فهل يقال: إن غسل ابن عمر الرجلين سبع مرات كمال غسل الرجلين؟ كلا ثم كلا.

تنبيه آخر: اعلم أن أعلم العلماء الحنفية وغيرهم ممن قال بالتيمم بالضربتين وبمسح الوجه واليدين إلى المرفقين قد اعتذروا عن العمل بروايات عمار الصحيحة القاضية بالتيمم بضربة واحدة وبمسح الوجه والكفين بأعذار كلها باردة ذكرها صاحب السعاية من العلماء الحنفية مع الكلام عليها، فنحن نذكر عبارته هاهنا؛ فإنها كافية لرد أعذارهم. قال: اعلم أن نزاعهم في مقامين:

الأول: فى كيفية مسح الأيدي هل هو إلى الإبط أم إلى المرفق أم إلى الرسغ. **والثانى:** فى توحيد الضربة للوجه واليدين وتعددتها، أما النزاع الأول: فأضعف الأقوال فيه هو القول الأول، وأقوى الأقوال فيه من حيث الدليل هو الاكتفاء بمسح اليدين إلى الرسغين لما ثبت فى روايات حديث عمار الصحيحة: أن النبى صلى الله عليه وسلم علمه كيفية التيمم حين بلغه تمعه فى التراب واكتفى فيه على مسح الوجه والكفين، قال: وأجيب عنه بوجوه: أحدها: أن تعليمه لعمار وقع بالفعل وقد ورد فى الأحاديث القولية المسح إلى المرفقين، ومن المعلوم أن القول مقدم على الفعل. وفيه نظر: أما أولاً: فلأن تعليمه وإن كان بالفعل لكنه انضم معه قوله: إنما كان يكفيك هذا، فصار الحديث فى حكم الحديث القولى.

وأما ثانياً: لأنه ورد فى رواية لمسلم إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض من ثم تنفخ، ثم تمسح بهما وجهك وكفيك، وفى رواية للبخارى: يكفيك الوجه والكفان، وهذا يدل على أن التعليم وقع بالقول أيضاً.

وثانيهما: ما ذكره النووى والعينى وغيرهما من أن مقصوده صلى الله عليه وسلم بيان صورة الضرب وكيفية التعليم لا بيان جميع ما يحصل به التيمم، فلا يدل ذلك على عدم افتراض ما عدا المذكور فيه. وفيه أيضاً نظر: أما أولاً فلأن سياق الروايات شاهد بأن المراد بيان جميع ما يحصل به التيمم وإلا لم يقل صلى الله عليه وسلم: «إنما كان يكفيك»، فحمله على مجرد تعليم صورة الضرب حمل بعيد.

وأما ثانياً: لأنه لو لم يكن المقصود من التعليم بيان جميع ما يحصل به التيمم لزم السكوت فى معرض الحاجة وهو غير جائز من صاحب الشريعة، وذلك؛ لأن عماراً لم يكن يعلم كيفية التيمم المشروعة، ولم يكن تحقق عنده ما يكفى فى التيمم ولذلك تمكك فى التراب تمكك الدابة، فلما ذكر ذلك عند النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن له بد من بيان جميع ما يحصل به التيمم لاحتياج عمار إليه غاية الحاجة والاكتفاء فى تعليمه عند ذلك ببيان صورة الضرب فقط مضر بالمقصود لبقاء جهالة ما وراءه.

وثالثها: أن المراد بالكفين فى تلك الروايات: اليدان. وفيه نظر ظاهر: فإن ذكر اليد وإرادة بعض منها واقع شائع كما فى قوله تعالى: ﴿السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ وقوله تعالى: ﴿إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف﴾ الآية. حيث ذكر فيها اليد، وأريد به بعضها وهو الكف والرسغ، وأما إطلاق الكف وإرادة اليد فغير شائع، وهو مجاز غير متعارف؛ فلا يحمل عليه إلا عند تعذر الحقيقة، وهو مفقود هاهنا، على أنه لو أريد منه اليد وهو اسم من الأصابع إلى المناكب لزم ثبوت لزوم مسح اليد إلى المناكب ولا قائل به.

ورابعاً: أنه لما تعارضت الأحاديث رجعنا إلى آثار الصحابة فوجدنا كثيراً منهم أفتوا بالمسح إلى المرفقين فأخذنا به. وفيه أن الرجوع إلى آثار الصحابة إنما يفيد إذا كان بينهم اتفاق، ولا كذلك

هاهنا؛ فإن عماراً منهم قد أفتى بالوجه والكفين، وأصرح منه ما أفتى به ابن عباس وشيده بذكر النظير كما أخرجه الترمذى.

وخامسها: ما ذكره الطحاوى وارتضى به العينى فى عمدة القارى من أن حديث عمار لا يصلح حجة فى كون التيمم إلى الكوعين أو المرفقين أو المنكبين أو الإبطين لاضطرابه، وفيه: أن الاضطراب فى هذا المقام غير مضر لكون روايات المرفقين والمنكبين مرجوحة ضعيفة بالنسبة إلى غيرها فسقط الاعتبار بها، وروايات الآباط قصتها مقدمة على قصة روايات الكفين، فلا تعارضها فبقيت روايات الكفين سالمة عن القدح والمعارضة.. انتهى كلام صاحب السعاية مختصراً.

تنبيه آخر: قال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى اللمعات: إن الأحاديث وردت فى الباب متعارضة جاءت فى بعضها: ضربتين، وفى بعضها: ضربة واحدة، وفى بعضها مطلق الضرب، وفى بعضها كفين، وفى بعضها: يدين إلى المرفقين، وفى بعضها: يدين مطلقاً، والأخذ بأحاديث الضربتين والمرفقين أخذ بالاحتياط وعمل بأحاديث الطرفين لاشتغال الضربتين على ضربة ومسح الذراعين إلى المرفقين على مسح الكفين دون العكس، أيضاً التيمم طهارة ناقصة فلو كان محله أكثر بأن يستوعب إلى المرفقين وكان للوجه واليدين ضربة على حدة لكان أحسن وأولى إلى الاحتياط أقرب وأدنى. لا يقال: إلى الآباط أقرب إلى الاحتياط؛ لأن حديث الآباط ليس بصحيح.. انتهى كلام الشيخ. قلت: أحاديث الضربتين والمرفقين ضعيفة أو مختلفة فى الرفع والوقف، والراجح هو الوقف، ولم يصح من أحاديث الباب سوى حديثين: أحدهما: حديث أبى جهيم بذكر اليدين مجملاً، وثانيها: حديث عمار بذكر ضربة واحدة للوجه والكفين، وهما حديثان صحيحان متفق عليهما كما عرفت، هذا كله فى كلام الحافظ ولا تعارض بينهما؛ فإن الأول محمول على الثاني؛ فالأخذ بأحاديث الضربتين والمرفقين ليس أخذاً بالاحتياط، كيف وهل يكون فى أخذ المرجوح وترك الراجح احتياطاً؟ كلا بالاحتياط فى أخذ حديث ضربة واحدة للوجه والكفين، بل هو المتعين. وأما قوله: التيمم طهارة ناقصة... إلخ. ففيه أنه لم يثبت كون التيمم طهارة ناقصة بدليل صحيح، بل الثابت أن التيمم عند عدم وجدان الماء وضوء المسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الصعيد وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين» الحديث رواه البزار، وصححه ابن القطان، ولكن صوب الدارقطنى إرساله وللترمذى عن أبى ذر نحوه وصححه، فالتيمم عند عدم وجدان الماء وضوء المسلم، ومن ادعى أنه وضوء ناقص فعليه الدليل، ولو سلم أن التيمم طهارة ناقصة؛ فالأخذ بأحاديث الضربتين والمرفقين لا يكون أولى ولا إلى الاحتياط أقرب؛ لأنها ليست بصحيحة، كما أن الأخذ بحديث الآباط ليس أولى ولا إلى الاحتياط أقرب عند الشيخ الدهلوى.

قوله: «وقد روى هذا الوجه عن عمار» وفى نسخة قلمية صحيحة: وقد روى هذا الحديث عن عمار، وهو الظاهر «أنه قال: الوجه والكفين» بالجر على الحكاية «من غير وجه» أى: من غير طريق واحد بل من طرق كثيرة «فضعف بعض أهل العلم حديث عمار عن النبى صلى الله عليه وسلم فى التيمم للوجه والكفين: لما روى عنه حديث المناكب والآباط» فظن أن حديث المناكب والآباط يخالف حديث الوجه والكفين ومعارض له فضعفه للاختلاف والاضطراب «قال إسحاق

ابن إبراهيم» أى: فى الجواب عن تضعيف بعض أهل العلم، وحاصل الجواب: أن تيممهم إلى المناكب والآباط لم يكن بأمر النبى صلى الله عليه وسلم، وأما التيمم للوجه والكفين، فأمر به النبى صلى الله عليه وسلم وعلمه، فلا تعارض بين الحديثين، وإسحاق بن إبراهيم هذا هو إسحاق بن راهويه «ففى هذا دلالة على أنه انتهى إلى ما علمه النبى صلى الله عليه وسلم» قال أبو الطيب السندى فى شرح الترمذى: أى: إن عماراً انتهى إلى أن التيمم للوجه والكفين فكان هو آخر الأمرين، فالأول ما فهموا من إطلاق اليد فى الكتاب فى آية التيمم، والثانى ما انتهوا إليه بتعليم النبى صلى الله عليه وسلم فكان الثانى هو المعتبر والمعمول به، ويدل على جواز الاجتهاد فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم؛ لأن عماراً رضى الله عنه اجتهد أولاً، ثم لما علمه النبى صلى الله عليه وسلم ترك.. انتهى كلام أبى الطيب.

١٤٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدِ الْقُرَشِيِّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّيْمُمِ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي كِتَابِهِ حِينَ ذَكَرَ الْوُضُوءَ: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، وَقَالَ فِي التَّيْمُمِ: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾، وَقَالَ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ فَكَانَتِ السَّنَةُ فِي الْقَطْعِ الْكَفَيْنِ، إِنَّمَا هُوَ الْوَجْهُ وَالْكَفَانِ؛ يَعْنِي التَّيْمُمَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.

قوله: «فكانت السنة فى القطع الكفين» قال أبو الطيب السندى: أى: الطريقة فى الدين قطع الكفين للسرقة؛ يعنى بسبب إطلاق اليد فى آية السرقة، فكذا التيمم يكفى فيه مسح الوجه والكفين لإطلاق اليد فى التيمم، ومطلق اليد الكفان؛ بدليل آية السرقة.. انتهى. وقال ابن العربى فى العارضة تحت أثر ابن عباس هذا ما لفظه: هذه إشارة حبر الأمة وترجمان القرآن وكان كلام المتقدمين من قبل إشارة وبسطه: أن الله حدد الوضوء إلى المرفقين، فوقفنا عند تحديده، وأطلق القول فى اليدين، فحملت على ظاهر مطلق اسم اليد وهو الكفان كما فعلنا فى السرقة، فهذا أخذ للظاهر لا قياس للعبادة على العقوبة.. انتهى «إنما هو الوجه والكفين» تقرير للمطلوب بعد الفراغ من تقرير الدليل والظاهر أن يقول: الكفان لأنه خبر هو بطريق العطفة، إلا أن يقال إنه بحذف المضاف وإبقاء جر المضاف إليه على حاله أى: إنما هو مسح الوجه والكفين وهو قليل، ولكنه وارد كقراءة ابن حجاز «والله يريد الآخرة» بجر الآخرة أى: عوض الآخرة أى: متاعها، قاله أبو الطيب السندى.

(١١١) بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنْبًا [م ١١-ت ١١١]

١٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَعُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنْبًا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَلِيٍّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَبِهِ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ قَالُوا: يَقْرَأُ الرَّجُلُ الْقُرْآنَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، وَلَا يَقْرَأُ فِي الْمُصْحَفِ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

قوله: «حدثنا أبو سعيد الأشج» اسمه عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفي أحد الأئمة، روى عن عبد السلام بن حرب وأبي خالد الأحمر وغيرهما، وعنه: الأئمة الستة، قال أبو حاتم: ثقة إمام أهل زمانه قيل: مات سنة ٢٥٧ سبع وخمسين ومائتين «وعقبة بن خالد» بن عقبة السكوني أبو مسعود الكوفي المجدر بالجيم المفتوحة، روى عن هشام والأعمش، وعنه: أحمد وإسحاق وأبو بكر بن أبي شيمة وغيرهم، وثقة أبو حاتم، مات سنة ١٨٨ ثمان وثمانين ومائة «وأبن أبي ليلى» اعلم أن ابن أبي ليلى يطلق على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعلى أبيه وعلى أخيه عيسى وعلى ابن أخيه عبد الله بن عيسى، والمراد هاهنا هو الأول، وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبد الرحمن، صدوق سيئ الحفظ جداً، قاله الحافظ في التقریب، وقال في تهذيب التهذيب في ترجمته: روى عن أخيه عيسى وابن أخيه عبد الله بن عيسى ونافع مولى ابن عمر وعمر بن مرة وذكر كثيراً من شيوخه وتلامذته، ثم ذكر أقوال الحفاظ فيه ما حصلها: أنه صدوق سيئ الحفظ فقيه، وقال أحمد بن حنبل: فقهه أحب إلينا من حديثه «عن عمرو ابن مرة» بن عبد الله بن طارق الجملي المراءى الكوفي الأعمى، ثقة عابد كان لا يدلس ورمى بالإرجاء «عن عبد الله بن سلمة» بكسر اللام المراءى الكوفي صدوق تغير حفظه من الثانية، روى عن عمر وعلى ومعاذ وغيرهم، وعنه: عمرو بن مرة وأبو إسحاق السبيعي وأبو الزبير، قال البخاري: لا يتابع في حديثه، وثقه العجلي، كذا في التقریب وفي الخلاصة.

(١٤٦) حديث ضعيف لكلام في عبد الله بن سلمة راويه عن علي، وأخرجه: أبو داود (٢٢٩)، والنسائي

(٢٦٥)، وابن ماجه (٩٤م)، وكان أحمد بن حنبل يوهن هذا الحديث، ويضعف أمر عبد الله بن سلمة.

قوله: «يقرئنا القرآن» من الإقراء أى: يعلمنا «على كل حال» أى: متوضئاً كان أو غير متوضئ «ما لم يكن جنباً» وفي رواية أبى داود: أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الخلاء فيقرئنا القرآن ويأكل معنا اللحم ولم يكن يحجبه - أو قال: يحجزه - عن القرآن شيء؛ ليس الجنابة. فإن قيل: حديث عائشة الذى رواه مسلم عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه، وعلقه البخارى يخالف حديث على هذا؛ فإنه يدل بظاهره على أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ حال الجنابة أيضاً، فإن قولها: على كل أحيانه يشمل حالة الجنابة أيضاً، وقولها: يذكر الله، يشمل تلاوة القرآن أيضاً. يقال: إن حديث عائشة يخص بحديث على هذا فيراد بذكر الله غير تلاوة القرآن، قال العيني: حديث عائشة لا يعارض حديث علي؛ لأنها أرادت الذكر الذى غير القرآن.. انتهى. وقال صاحب سبل السلام: حديث عائشة قد خصصه حديث على عليه السلام وأحاديث أخرى. وكذلك هو مخصص بحالة الغائط والبول والجماع، والمراد بكل أحيانه معظمها كما قال الله تعالى: ﴿يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾.. انتهى، وقال فى شرح حديث الباب: أخرج أبو يعلى من حديث على عليه السلام قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ، ثم قرأ شيئاً من القرآن، ثم قال: هكذا لمن ليس بجنب؛ لأنه نهى، وأما الجنب فلا ولا آية. قال الهيثمى: رجاله موثقون، وهو يدل على التحريم لأنه نهى وأصله ذلك ويعاضد ما سلف.. انتهى.

قوله: «حديث على حديث حسن صحيح» وأخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه، وقال المنذرى: وذكر أبو بكر البزار أنه لا يروى عن على إلا من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة، وحكى البخارى عمرو بن مرة كان عبد الله - يعنى ابن سلمة - يحدثنا فنعرف وننكر، وكان قد كبر لا يتابع فى حديثه، وذكر الإمام الشافعى رضى الله عنه هذا الحديث، وقال: لم يكن أهل الحديث يثبتونه، قال البيهقى: وإنما توقف الشافعى فى ثبوت هذا الحديث؛ لأن مداره على عبد الله ابن سلمة الكوفى، وكان قد كبر وأنكر من حديثه وعقله بعض التكررة، وإنما روى هذا الحديث بعدما كبر، قاله شعبة، هذا آخر كلامه، وذكر الخطابى أن الإمام أحمد بن حنبل رضى الله عنه كان يوهن حديث على هذا ويضعف أمر عبد الله بن سلمة.. انتهى كلام المنذرى.

قوله: «قالوا: يقرأ الرجل القرآن على غير وضوء» أى: يجوز له أن يقرأ على غير وضوء، واستدلوا على ذلك بحديث الباب «ولا يقرأ فى المصحف» أى: أخذاً بيده وما شابه؛ فإنه إذا لم يمسه ويقرأ ناظراً فيه فهو جائز «إلا وهو طاهر» أى: متوضئ «وبه يقول سفيان الثورى والشافعى وأحمد وإسحاق» وهو قول أبى حنيفة وبه يقول مالك، قال فى الموطأ: ولا يحمل أحد المصحف

بعلاقته ولا على وسادة إلا وهو طاهر، ولو جاز ذلك لحل في خبيثته. قال: وإنما كره ذلك لمن يحمله وهو غير طاهر إكراماً للقرآن وتعظيماً له.. انتهى.

واستدلوا على ذلك بحديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده: أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن كتاب وكان فيه: لا يمسه القرآن إلا طاهر. رواه الأثرم والدارقطني، وهو لما لك في الموطأ مراسلاً عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم: أن لا يمسه القرآن إلا طاهر. وقال الأثرم: واحتج أبو عبد الله؛ يعني أحمد بحديث ابن عمر، ولا يمسه المصحف إلا على طهارة، كذا في المنتقى. قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث. وقد روى مسنداً من وجه صالح، وهو كتاب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم، معرفة يستغنى بها في شهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه المتواتر لتلقى الناس له بالقبول، ولا يصح عليهم تلقى ما لا يصح.. انتهى. قلت: لا شك في أن هذا الحديث يدل على أنه لا يجوز مس، المصحف إلا لمن كان طاهراً، ولكن الطاهر يطلق بالاشتراك على المؤمن والطاهر من الحدث الأكبر والأصغر ومن ليس على بدنه نجاسة، ويدل لإطلاقه على الأول: قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَشْرُكُونَ نَجَسٌ﴾ وقوله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة: «المؤمن لا ينجس»، وعلى الثاني: ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ وعلى الثالث: قوله صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين: «دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين» وعلى الرابع: الإجماع على أن الشيء الذي ليس عليه نجاسة حسية ولا حكمية يسمى طاهراً، وقد ورد إطلاق ذلك في كثير، والذي يترجح أن المشترك يحمل في معانيه فلا يعمل به حتى يبين وقد وقع الإجماع على أنه لا يجوز للمحدث حدثاً أكبر أن يمسه المصحف وخالف في ذلك داود. وأما الحدث حدثاً أصغراً؛ فذهب ابن عباس والشعبي والضحاك إلى أنه يجوز له مس المصحف. وقال القاسم وأكثر الفقهاء: لا يجوز، كذا في النيل.

قلت: القول الراجح عندي: قول أكثر الفقهاء وهو الذي يقتضيه تعظيم القرآن وإكرامه، والمتبادر من لفظ الطاهر في هذا الحديث هو المتوضئ وهو الفرد الكامل للطاهر، والله تعالى أعلم. وقال القارى في شرح قوله: لا يمسه القرآن إلا طاهر، ما لفظه: بخلاف غيره كالجنب والمحدث، فإنه ليس له أن يمسه إلا بغلاف متحاف، وكره بالكم. قال الطيبي: بيان لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ فإن الضمير إما للقرآن؛ والمراد نهى الناس عن مسه إلا على الطهارة، وإما للوح. ولا نافية ومعنى المطهرون: الملائكة؛ فإن الحديث كشف أن المراد هو الأول ويعضده مدح القرآن بالكرم وبكونه ثابتاً في اللوح المحفوظ فيكون الحكم بكونه لا يمسه مرتباً على الوصفين المتناسبين للقرآن.. انتهى ما في المرقاة.

تنبيه: قال الحافظ فى بلوغ المرام بعد ذكر الحديث المذكور الذى استدلل به الأكثرون على عدم جواز مس القرآن لغير المتوضى ما لفظه: رواه مالك مرسلاً ووصله النسائي وابن حبان وهو معلول.. انتهى.

قال صاحب السبل: وإنما قال المصنف: إن هذا الحديث معلول؛ لأنه من رواية سليمان بن داود وهو متفق على تركه كما قاله ابن حزم، ووهم فى ذلك؛ فإنه ظن أنه سليمان بن داود اليماني وليس كذلك، بل هو سليمان بن داود الخولاني وهو ثقة أثنى عليه أبو زرعة وأبو حاتم وعثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ، وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول، قال ابن عبد البر: إنه أشبه المتواتر لتلقى الناس له بالقبول، وقال يعقوب بن سفيان: لا أعلم كتاباً أصح من هذا الكتاب؛ فإن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم، وقال الحاكم: قد شهد عمر بن عبد العزيز وإمام عصره الزهري بالصحة بهذا الكتاب، وفى الباب من حديث حكيم بن حزام: لا يمسه القرآن إلا طاهر، وإن كان فى إسناده مقال إلا أنه ذكر الهيثمي فى مجمع الزوائد من حديث عبد الله بن عمر أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يمسه القرآن إلا طاهر»، قال الهيثمي: رجاله موثقون، وذكر له شاهدين.. انتهى.

(١١٢) بَاب مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ يُصِيبُ الْأَرْضَ [م ١١٢ - ت ١١٢]

١٤٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: دَخَلَ أَعْرَابِيُّ الْمَسْجِدَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ فَصَلَّى، فَلَمَّا فَرَغَ، قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «لَقَدْ تَحَجَّرْتَ وَاسِعًا» فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَاسْرَعَ إِلَيْهِ النَّاسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَهْرِيقُوا عَلَيْهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ» أَوْ «دَلُّوا مِنْ مَاءٍ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَسِّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ».

قوله: «دخل أعرابي» بفتح الهمزة منسوب إلى الأعراب وهم سكان البوادي، ووقعت النسبة إلى الجمع دون الواحد. فقيل: أعرابي؛ لأنه جرى مجرى القبيلة كأنها واحد؛ لأنه لو نسب إلى الواحد وهو عرب ل قيل: عربى فيشتبه المعنى؛ لأن العربى كل من هو من ولد إسماعيل عليه السلام سواء كان ساكناً فى البادية أو بالقرى، وهذا غير المعنى الأول، قاله الشيخ تقي الدين. وقد جاء فى

(١٤٧) حديث صحيح، وأخرجه: البخارى (٢٢٠)، وأبو داود (٣٨٠)، وابن ماجه (٥٢٩)، كلهم عن أبى هريرة، وأخرجه: مسلم (٢٨٤، ٢٨٥)، بنحوه عن أنس.

تسمية هذا الأعرابي وتعيينه روايات مختلفة، ولم أر في هذا رواية صحيحة خالية عن الكلام. قال القاضي أبو بكر بن العربي في العارضة: رواه الدارقطني فقال: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم شيخ كبير فقال: يا محمد، متى الساعة؟ فقال له: «ما أعددت لها؟» فقال: لا والذي بعثك بالحق ما أعددت لها من كثير صلاة ولا صيام؛ إلا أني أحب الله ورسوله، قال: «فأنت مع من أحببت». قال: فذهب الشيخ فأخذ يبول في المسجد، فمر عليه الناس فأقاموه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «دعوه عسى أن يكون من أهل الجنة» فصبوا على بوله الماء؛ فبين أن البائل في المسجد هو السائل عن الساعة المشهود له بالجنة.. انتهى كلام ابن العربي.

قلت: في إسناده المعلى المالكي، قال الدارقطني بعد روايته: المعلى مجهول، وقال الحافظ في الفتح: حكى أبو بكر التاريخي عن عبد الله بن نافع المزني أنه الأقرع بن حابس التميمي، قال: وأخرج أبو موسى المدني في الصحابة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار قال: اطلع ذو الخويصرة اليماني وكان رجلاً جافياً، وهو مرسل وفي إسناده أيضاً مبهم بين محمد بن إسحاق وبين محمد بن عمرو بن عطاء وهو عنده من طريق الأصم عن أبي زرعة الدمشقي عن أحمد بن خالد الذهبي عنه، وهو في جمع مسند ابن إسحاق لأبي زرعة الدمشقي من طريق الشاميين عنه بهذا السند. لكن قال في أوله: اطلع ذو الخويصرة التميمي وكان جافياً، والتميمي هو حرقوس ابن زهير الذي صار بعد ذلك من رعوس الخوارج، وقد فرق بعضهم بينه وبين اليماني لكن له أصل أصيل، قال: ونقل عن أبي الحسن بن فارس: أنه عينة بن حصن، والعلم عند الله تعالى.. انتهى كلام الحافظ.

قوله: «لقد تحجرت واسعاً» بصيغة الخطاب من باب تفعل أي: ضيقت ما وسعه الله وخصصت به نفسك دون غيرك. وأصل الحجر المنع، ومنه الحجر على السفينة «فأسرع إليه الناس» وفي رواية للبخاري: فزجره الناس. ولمسلم: فقال الصحابة: مه مه، وله في رواية أخرى: فصاح الناس به «أهريقوا عليه» أي: صبوا عليه، قال الطيبي: أمر من أهراق يهريق بسكون الهاء إهراقاً نحو إسطاقاً. وأصله أراق فأبدلت الهمزة هاء، ثم جعل عوضاً عن ذهاب حركة العين فصارت كأنها من نفس الكلمة ثم أدخل عليه الهمزة أي: صبوا «سجلاً» بفتح السين المهملة وسكون الجيم الدلو المملأ ماء «أو دلوا» شك من الراوي. قال أبو بكر بن العربي في العارضة: السجل الدلو والدلو مؤنثة، والسجل مذكر، فإن لم يكن فيها ماء فليست بسجل، كما أن القدح لا يقال له كأس إلا إذا كان فيه ماء، يقال له: دلو سجيلة أي: ضخمة، وكذلك الذنوب الدلو المملأ ماء مثله ولكنها مؤنثة، والغرب: الدلو العظيمة بإسكان الراء فإن فتحها فهو الماء السائل من البئر والحوض وغير ذلك أيضاً.. انتهى: قلت: وقال ابن دريد: السجل دلو واسعة. وفي الصحاح: الدلو الضخمة. قال العيني في شرح البخاري ص ٨٨٦ ج ١: في رواية الترمذي: أهريقوا عليه سجلاً من ماء أو دلواً من ماء. اعتبار الأداء باللفظ وإن كان الجمهور على عدم اشتراطه، وأن المعنى كاف، ويحمل هاهنا على الشك، ولا معنى للتنويع ولا للتخيير ولا للعطف، فلو كان الراوي يرى جواز الرواية بالمعنى لاقتصر على أحدهما. فلما تردد في التفرقة بين الدلو والسجل وهما بمعنى علم أن ذلك

التزدد لموافقة اللفظ، قاله الحافظ القشيري. قال العيني: ولقائل أن يقول: إنما يتم هذا أن لو اتحد المعنى في السجل والدلو لغة لكنه غير متحد فالسجل الدلو الضخمة المملوءة ولا يقال لها فارغة سجل.. انتهى كلام العيني «إنما بعثتم ميسرين» أى: مهلين على الناس. قال ابن دقيق العيد: وفي الحديث دليل على تطهير الأرض النجسة بالمكاثرة بالماء، واستدل بالحديث أيضاً على أنه يكفي بإفاضة الماء ولا يشترط نقل التراب من المكان بعد ذلك. خلافاً لمن قال به. ووجه الاستدلال بذلك: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد عنه في هذا الحديث الأمر بنقل التراب، وظاهر ذلك الاكتفاء بصب الماء؛ فإنه لو وجب لأمر به ولو أمر به لذكر، وقد ورد في حديث آخر الأمر بنقل التراب ولكنه تكلم فيه. وأيضاً لو كان نقل التراب واجباً في التطهير لاكتفى به، فإن الأمر بصب الماء حينئذ يكون زيادة تكليف وتعب من غير منفعة تعود إلى المقصود وهو تطهير الأرض.

١٤٨ - قَالَ سَعِيدٌ: قَالَ سَفِيَانُ: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: نَحَوَ هَذَا.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَوَاتِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ.

وَقَدْ رَوَى يُونُسُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قوله: «قال سعيد: قال سفيان: وحدثني يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك: نحو هذا»

حديث يحيى ابن سعيد عن أنس أخرجه الشيخان.

قوله: «وفي الباب عن عبد الله بن مسعود وابن عباس وواتلة بن الأسقع» أما حديث عبد

الله بن مسعود: فأخرجه أبو يعلى عنه قال: جاء أعرابي فبال في المسجد فأمر النبي صلى الله عليه

وسلم بمكانه، فاحتفر وصب عليه دلو من ماء، وفيه سمعان بن مالك وهو ضعيف، كذا في مجمع

الزوائد، وقال الحافظ في التلخيص: رواه الدارمي والدارقطني وفيه سمعان بن مالك وليس بالقوى،

قاله أبو زرعة، وقال ابن أبي حاتم في العلل: عن أبي زرعة: هو حديث منكر، وكذا قال أحمد:

وقال أبو حاتم: لا أصل له.. انتهى. وأما حديث ابن عباس: فأخرجه أبو يعلى والبخاري والطبراني عنه

أنه قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم أعرابي فبايعه، ثم انصرف فقام ففشج فبال، فهم الناس به،

الحديث. وفيه: فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بذنوب من ماء فصب على بوله. قال الهيثمي في

مجمع الزوائد: رجاله رجال الصحيح. وأما حديث وائلة بن الأسقع: فأخرجه ابن ماجه في الطهارة

وفى إسناده عبيد الله بن أبي حميد الهزلي وهو ضعيف، وأخرجه أيضاً أحمد والطبراني، قال الحافظ

في التلخيص: وفيه عبيد الله بن أبي حميد الهزلي وهو منكر الحديث، قاله البخاري وأبو حاتم.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» أخرجه الجماعة إلا مسلماً، كذا في المنتقى.

قوله: «والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وإسحاق» قال الشوكاني في النيل: استدل به يعنى بحديث الباب على أن تطهير الأرض المتنجسة يكون بالماء لا بالجفاف بالريح والشمس؛ لأنه لو كفى ذلك لما حصل التكليف بطلب الماء، وهو مذهب العترة والشافعى ومالك وزفر، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: هما مطهران؛ لأنهما يحيلان الشيء.. انتهى. وقال النووى فى شرح مسلم: وفيه أن الأرض تطهر بصب الماء عليها، ولا يشترط حفرها، وهذا مذهبا ومذهب الجمهور، وقال أبو حنيفة: لا تطهر إلا بحفرها.. انتهى. قال الحافظ فى الفتح ص ١٦٢ ج ١: كذا أطلق النووى وغيره، والمذكور فى كتب الحنفية التفصيل بين ما إذا كانت رخوة بحيث يتخللها الماء حتى يغمرها، فهذه لا تحتاج إلى حفر، وبين ما إذا كانت صلبة، فلا بد من حفرها وإلقاء التراب؛ لأن الماء لم يغمر أعلاها وأسفلها.. انتهى كلام الحافظ. قلت: الأمر كما قال الحافظ، قال العينى فى شرح البخارى: قال أصحابنا - يعنى الحنفية - إذا أصابت الأرض، نجاسة رطبة فإن كانت الأرض رخوة صب عليها الماء حتى يتسفل فيها، وإذا لم يبق على وجهها شيء من النجاسة وتسفل الماء يحكم بطهارتها ولا يعتبر فيها العدد، وإنما هو على اجتهداده، وما هو فى غالب ظنه أنها طهرت، ويقوم التسفل فى الأرض مقام العصر فيما لا يحتمل العصر، وعلى قياس ظاهر الرواية يصب عليها الماء ثلاث مرات، ويتسفل فى كل مرة وإن كانت الأرض صلبة، فإن كانت صعيداً، يحفر فى أسفلها حفيرة ويصب الماء عليها ثلاث مرات، ويتسفل إلى الحفيرة، ثم تكبس الحفيرة، وإن كانت مستوية بحيث لا يزول عنها الماء؛ لا يغسل لعدم الفائدة فى الغسل بل تحفر، وعن أبى حنيفة لا تطهر الأرض حتى تحفر إلى النوع الذى وصلت إليه النداءة وينقل التراب.. انتهى كلام العينى، وقال فى شرح الوقاية: والأرض والآجر المفروش باليبس وذهاب الأثر للصلاة لا للتميم.. انتهى. واستدل الحنفية على أن تطهير الأرض المتنجسة يكون بالجفاف واليبس بحديث زكاة الأرض ييسها. وأجيب: بأن هذا الحديث لم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم، وقال الحافظ فى التلخيص بعد ذكره: لا أصل له فى المرفوع، نعم ذكره: ابن أبى شيبه موقوفاً عن أبى جعفر محمد بن على الباقر رواه عبد الرزاق عن أبى قلابه من قوله بلفظ: جفوف الأرض طهورها.. انتهى. وبحديث ابن عمر قال: كنت أبيت فى المسجد فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت فتى شاباً عزباً، وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر فى المسجد، فلم يكونوا يرشون من ذلك، أخرجه أبو داود وبوب عليه بقوله: باب فى ظهور الأرض إذا ييس، قال الحافظ فى الفتح: استدل أبو داود بهذا الحديث على أن الأرض تطهر إذا لاقتها النجاسة بالجفاف، يعنى أن قوله: لم يكونوا يرشون، يدل على نفى صب الماء من باب الأولى؛ فلولا أن الجفاف يفيد تطهير الأرض؛ ما تركوا ذلك ولا يخفى ما فيه.. انتهى كلام الحافظ. قلت: استدلال أبى داود بهذا الحديث على أن الأرض تطهر بالجفاف صحيح ليس فيه عندى خدشة إن كان فيه لفظ تبول محفوظاً، ولا مخالفة بين هذا الحديث وبين حديث الباب؛ فإنه يقال إن الأرض تطهر بالوجهين أعنى بصب الماء عليها وبالجفاف واليبس بالشمس أو الهواء، والله تعالى أعلم. واستدل من قال: إن الأرض لا تطهر إلا بالحفر، بروايات جاء فيها ذكر الحفر، قال الزيلعى فى نصب الراية ١١١ ح ١: ورد فيه الحفر من طريقين مسندين

وطريقين مرسلين؛ فالمسندان: أحدهما: عن سمعان بن مالك عن أبي وائل عن عبد الله قال: جاء أعرابي فبال في المسجد، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بمكانه فاحتفر وصب عليه دلو من ماء.. انتهى، وذكر ابن أبي حاتم في علله أنه سمع أبا زرعة يقول في هذا الحديث: إنه منكر ليس بالقوى.. انتهى، أخرجه الدارقطني في سننه. الثاني: أخرجه الدارقطني أيضاً عن الجبار بن العلاء عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أنس أن أعرابياً بال في المسجد، فقال عليه السلام: «أحفروا مكانه، ثم صبوا عليه ذنوباً من ماء» قال الدارقطني: وهم عبد الجبار على ابن عيينة؛ لأن أصحاب ابن عيينة الحفاظ روه عنه عن يحيى بن سعيد بدون الحفر، وإنما روى ابن عيينة هذا عن طاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أحفروا مكانه» رسلاً.. انتهى. وأما المرسلان: فأحدهما: هذا الذي أشار إليه الدارقطني رواه عبد الرزاق في مصنفه. والثاني رواه أبو داود في سننه عن عبد الله ابن معقل قال: صلى أعرابي، فذكر القصة، وفي آخره فقال عليه السلام: «خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه وأهريقوا على مكانه ماء»، قال أبو داود: هذا مرسل؛ فإن ابن معقل لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم.. انتهى ما في نصب الراية، وقال الحافظ في الفتح: واحتجوا فيه بحديث جاء من ثلاث طرق أحدها: موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوي لكن إسناده ضعيف، قاله أحمد وغيره، والآخران مرسلان أخرج أحدهما أبو داود من طريق عبد الله بن مقرن، والآخر من طريق سعيد بن منصور من طريق طاوس، ورواتهما ثقات، وهو يلزم من يحتج بالمرسل مطلقاً، وكذا من يحتج به إذا اعتضد مطلقاً، والشافعي إنما يعتضد عنده إذا كان من رواية كبار التابعين، وكان من أرسل إذا سمى لا يسمى إلا ثقة، وذلك مفقود في المرسلين المذكورين على ما هو ظاهر من سندهما.. انتهى كلام الحافظ. قلت: الأحاديث المرفوعة المتصلة الصحيحة خالية عن حفر الأرض، وأما الأحاديث التي جاء فيها ذكر حفر الأرض: فمنها ما هو موصول فهو ضعيف لا يصلح للاستدلال، ومنها ما هو مرسل، فهو أيضاً ضعيف عند من لا يحتج بالمرسل، وأما من يحتج به: فعند بعضهم أيضاً ضعيف لا يصلح للاستدلال كالإمام الشافعي؛ فقول من قال: إن الأرض لا تطهر إلا بالحفر ونقل التراب، قول ضعيف؛ إلا عند من يحتج بالمرسل مطلقاً وعند من يحتج به إذا اعتضد مطلقاً. واحتج من قال: إن الأرض تطهر بصب الماء عليها، بحديث الباب وهذا القول هو أصح الأقوال وأقواها من حيث الدليل، ثم قول من قال: إنها تطهر بالجفاف بالشمس أو الهواء، إن كان لفظ: تبول في حديث ابن عمر المذكور محفوفاً، وأما قول من قال: إنها لا تطهر إلا بالحفر ونقل التراب، فمستنده الروايات التي وقع فيها ذكر الحفر، وقد عرفت ما في تلك الروايات من المقال، ثم هي إن دلت على أن الأرض النجسة لا تطهر إلا بالحفر ونقل التراب؛ فهي معارة بحديث ابن عمر المذكور وبحديث الباب، هذا ما عندي، والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢- كِتَابُ الصَّلَاةِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١١٣) بَابُ مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ [م ١١٣ - ت ١١٣]

١٤٩ - حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عِيَّاشٍ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنِيفٍ - أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَمَّنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ فِي الْأُولَى مِنْهُمَا حِينَ كَانَ الْفَيْءُ مِثْلَ الشَّرَاكِ ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَ ظِلِّهِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ وَأَفْطَرَ الصَّائِمُ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ صَلَّى الْفَجْرَ حِينَ بَرَقَ الْفَجْرُ وَحَرَّمَ الطَّعَامُ عَلَى الصَّائِمِ، وَصَلَّى الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ: الظُّهْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ لَوْقَتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ صَلَّى الْعَصْرَ حِينَ كَانَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِهِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ لَوْقَتِهِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ صَلَّى الصُّبْحَ حِينَ أَسْفَرَتِ الْأَرْضُ، ثُمَّ التَّفْتُ إِلَيَّ جِبْرِيلُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ، وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقَّتَيْنِ».

(١٤٩) حديث صحيح، وأخرجه: أبو داود (٣٩٣)، من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة بهذا الإسناد: بنحوه، وله متابعة حسنة أخرجه عبد الرزاق في مصنفه.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي مُوسَى وَأَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ وَأَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرٍ وَعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ وَالْبَرَاءِ وَأَنْسٍ.

قوله: «باب ما جاء في مواقيت الصلاة» جمع ميقات، وهو مفعال من الوقت، وهو القدر المحدود من الزمان أو المكان.

قوله: «عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي ربيعة» قال في التقریب: عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي أبو الحارث المدني صدوق له أوهام «عن حكيم بن حكيم وهو ابن عباد بن حنيف» الأنصاري الأوسى صدوق، قاله الحافظ، وذكره ابن حبان في الثقات، قاله الخزرجي «قال: أخبرني نافع بن جبير بن مطعم» النوفلي أبو محمد أو أبو عبد الله المدني، ثقة فاضل من الثانية مات سنة ٩٩ تسع وتسعين، وهو من رجال الكتب الستة.

قوله: «أمنى جبريل عند البيت» أي: عند بيت الله، وفي رواية في الأم للشافعي: عند باب الكعبة «مرتين» أي: في يومين ليعرفني كيفية الصلاة وأوقاتها «فصلی الظهر في الأولى منهما» أي: المرة الأولى من المراتين، قال الحافظ في الفتح: بين ابن إسحاق في المغازي أن ذلك كان صبيحة الليلة التي فرضت فيها الصلاة وهي ليلة الإسراء، قال ابن إسحاق: وحدثني عتبة بن مسلم عن نافع ابن جبير، وقال عبد الرزاق: عن ابن جريج قال: قال نافع بن جبير وغيره: لما أصبح النبي صلى الله عليه وسلم من الليلة التي أسرى به، لم يرعه إلا جبريل نزل حين زالت الشمس، ولذلك سميت الأولى أي: صلاة الظهر، فأمر فصيح بأصحابه الصلاة جامعة، فاجتمعوا فصلی به جبريل وصلى النبي صلى الله عليه وسلم بالناس، فذكر الحديث.. انتهى «حين كان الفیء» هو ظل الشمس بعد الزوال «مثل الشراك» أي: قدره، قال ابن الأثير: الشراك أحد سيور النعل التي تكون على وجهها.. انتهى. وفي رواية أبي داود: حين زالت الشمس وكانت قدر الشراك، قال ابن الأثير: قدره هاهنا ليس على معنى التحديد، ولكن زوال الشمس لا يبين إلا بأقل ما يرى من الظل وكان حينئذ بمكة هذا القدر. والظل يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، وإنما يتبين ذلك في مثل مكة من البلاد التي يقل فيها الظل، فإذا كان طول النهار واستوت الشمس فوق الكعبة لم ير بشيء من جوانبها ظل، فكل بلد يكون أقرب إلى خط الاستواء ومعدل النهار يكون الظل فيه أقصر، وكل ما بعد عنهما إلى جهة الشمال يكون الظل أطول.. انتهى. «ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظله» أي: سوى ظله الذي كان عند الزوال. يدل عليه ما رواه النسائي من حديث جابر بن عبد الله بلفظ: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلی الظهر حين زالت الشمس وكان الفیء قدر الشراك، ثم صلى العصر حين كان الفیء قدر الشراك، وظل الرجل «ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس» أي: غربت «وأفطر الصائم» أي: دخل وقت إفطاره بأن غابت الشمس؛ فهو عطف تفسير «ثم صلى العشاء حين غاب الشفق» أي: الأحمر على الأشهر، قاله القاري، وقال النووي في شرح مسلم: المراد بالشفق الأحمر هذا مذهب الشافعي وجمهور الفقهاء وأهل اللغة، وقال أبو حنيفة والمزني رضي الله عنهما وطائفة من الفقهاء وأهل اللغة: المراد الأبي، والأول هو الراجح

المختار.. انتهى كلام النووي. قلت: وإليه ذهب صاحب أبي حنيفة أبو يوسف ومحمد وقالوا: الشفق هو الحمرة وهو رواية عن أبي حنيفة؛ بل قال في النهر: وإليه رجع الإمام، وقال في الدر: الشفق هو الحمرة عندهما، وبه قالت الثلاثة، وإليه رجع الإمام كما هو في شروح الجمع وغيره؛ فكان هو المذهب، قال صدر الشريعة: وبه يفتى، كذا في حاشية النسخة الأحمدية، ولا شك في أن المذهب الراجح المختار هو أن الشفق الحمرة يدل عليه حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الشفق الحمرة، رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة وغيره ووقفه على ابن عمر، كذا في بلوغ المرام، قال محمد بن إسماعيل الأمير في سبيل السلام: البحث لغوى، والمرجع فيه إلى أهل اللغة، وابن عمر من أهل اللغة ومخ العرب، فكلامه حجة وإن كان موقوفاً عليه.. انتهى، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عمرو عند مسلم: وقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق، قال الجزرى في النهاية: أى: انتشاره وثوران حمرة من ثار الشيء يثور إذا انتشر وارتفع.. انتهى، وفي البحر الرائق من كتب الحنفية قال الشمني: هو ثوران حمرة.. انتهى، ووقع في رواية أبي داود: وقت المغرب: ما لم يسقط فور الشفق، قال الخطابي: هو بقية حمرة الشفق في الأفق وسمى فوراً بفورانه وسطوعه، وروى أيضاً ثور الشفق وهو ثوران حمرة.. انتهى، وقال الجزرى في النهاية: هو بقية حمرة الشمس في الأفق الغربى، سمي فوراً لسطوعه وحمرة، ويروى بالثاء وقد تقدم.. انتهى «ثم صلى الفجر حين برق الفجر» أى: طلع «وصلى المرة الثانية» أى: فى اليوم الثانى «حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس» أى: فرغ من الظهر حينئذ كما شرع فى العصر فى اليوم الأول، حينئذ قال الشافعى وبه يندفع اشتراكهما فى وقت واحد على ما زعمه جماعة، ويدل له خبر مسلم: وقت الظهر ما لم يحضر العصر «ثم صلى المغرب لوقته الأول» استدل به من قال: إن لصلاة المغرب وقتاً واحداً وهو عقب غروب الشمس بقدر ما يتطهر ويستتر عورته ويؤذن ويقيم؛ فإن أحر الدخول فى الصلاة عن هذا الوقت؛ أثم وصارت قضاء، وهو قول الشافعية. قال النووي: وذهب المحققون من أصحابنا إلى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يغيب الشفق، وأنه يجوز ابتداءها فى كل وقت من ذلك، ولا يأتى بتأخيرها عن أول الوقت، وهذا هو الصحيح والصواب الذى لا يجوز غيره. والجواب عن حديث جبريل عليه السلام حين صلى المغرب فى اليومين حين غربت الشمس من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه اقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب وقت الجواز، وهذا جار فى الصلوات سوى الظهر.

والثانى: أنه متقدم فى أول الأمر بمكة وأحاديث امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق متأخرة فى أواخر الأمر بالمدينة، فوجب اعتمادها.

والثالث: أن هذه الأحاديث أصح إسناداً من حديث بيان جبريل؛ فوجب تقديمها.. انتهى كلام النووي «فقال: يا محمد، هذا» أى: ما ذكر من الأوقات الخمسة «وقت الأنبياء من قبلك» قال ابن العربى فى عارضة الأحوذى: ظاهره يوهم أن هذه الصلوات فى هذه الأوقات كانت مشروعة لمن قبلهم من الأنبياء. وليس كذلك، وإنما معناه: أن هذا وقتك المشروع لك؛ يعنى الوقت الموسع

الحدود بطرفين الأول والآخر، وقوله: وقت الأنبياء قبلك يعنى ومثله وقت الأنبياء قبلك أى: صلاتهم كانت واسعة الوقت وذات طرفين، وإلا فلم تكن هذه الصلوات على هذا الميقات إلا لهذه الأمة خاصة. وإن كان غيرهم قد شاركهم فى بعضها. وقد روى أبو داود فى حديث العشاء: أعتموا بهذه الصلاة؛ فإنكم قد فضلتم بها على سائر الأمم، وكذا قال ابن سيد الناس. وقال: يريد فى التوسعة عليهم فى أن الوقت أولاً وآخرًا لا أن الأوقات هى أوقاتهم بعينها، كذا فى قوت المغتذى «والوقت فيما بين هذين الوقتين» قال ابن سيد الناس: يريد هذين وما بينهما، أما إرادته أن الوقتين الذين أوقع فيهما الصلاة وقت لها؛ فبتين بفعله، وأما الإعلام بأن ما بينهما أيضاً وقت فينه قوله عليه الصلاة والسلام.

قوله: «وفى الباب عن أبى هريرة وبريدة وأبى موسى وأبى مسعود وأبى سعيد وجابر وعمرو بن حزم والبراء وأنس» أما حديث أبى هريرة: فأخرجه الترمذى والنسائى وصححه ابن السكن والحاكم، وأما حديث بريدة: فأخرجه الترمذى، وأما حديث أبى موسى: فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى وأبو عوانة، وأما حديث أبى مسعود: فأخرجه مالك فى الموطأ وإسحاق بن راهويه، وأصله فى الصحيحين من غير تفصيل وفصله أبو داود، وأما حديث أبى سعيد: فأخرجه أحمد والطحاوى، وأما حديث جابر: فأخرجه أحمد والترمذى والنسائى، وأما حديث عمرو بن حزم: فأخرجه إسحاق بن راهويه، وأما حديث البراء: فذكره ابن أبى خيثمة، وأما حديث أنس: فأخرجه الدارقطنى وابن السكن فى صحيحه والإسماعيلى فى معجمه.

١٥٠- أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَمْنِي جَبْرِيلُ» فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِمَعْنَاهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «لَوْ قُتِلَ الْقَصْرُ بِالْأَمْسِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْمَوَاقِيتِ حَدِيثُ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِي الْمَوَاقِيتِ قَدْ رَوَاهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَأَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نَحْوَ حَدِيثِ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: «حديث ابن عباس حديث حسن» وصححه ابن عبد البر وأبو بكر بن العربي، قال ابن عبد البر: إن الكلام في إسناده لا وجه له، والحديث أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن خزيمة والدارقطني والحاكم.

قوله: «وقال محمد: أصح شيء في المواقيت حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم» قال ابن القطان: حديث جابر يجب أن يكون مرسلًا؛ لأن جابرًا لم يذكر من حديثه بذلك، ولم يشاهد ذلك صبيحة الإسراء لما علم من أنه أنصارى إنما صحب بالمدينة، قال: وابن عباس وأبو هريرة اللذان رويًا أيضاً قصة إمامة جبريل؛ فليس يلزم في حديثهما من الإرسال ما في رواية جابر؛ لأنهما قالوا: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك وقصه عليهما، كذا في قوت المغتذي.

(١١٤) بَابُ مِنْهُ [تَابِعُ م ١ - ت ١]

١٥١ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الظُّهْرِ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، وَآخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ حِينَ يَدْخُلُ وَقْتُهَا، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَصْفُرُ الشَّمْسُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَغِيبُ الْأُفُقُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ حِينَ يَغِيبُ الْأُفُقُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ يَنْتَصِفُ اللَّيْلُ، وَإِنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْفَجْرِ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ، وَإِنَّ آخِرَ وَقْتِهَا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ فِي الْمَوَاقِيْتِ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ.

وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ خَطَأٌ أَخْطَأَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ.

حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: كَانَ يُقَالُ: إِنَّ لِلصَّلَاةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ.

قوله: «باب منه» أى: مما جاء فى مواقيت الصلاة عن النبى صلى الله عليه وسلم، فهذا الباب كالفصل من الباب المتقدم.

قوله: «نا محمد بن فضيل» بن غزوان الضبى مولا هم، أبو عبد الرحمن الكوفى، صدوق عارف رضى بالتشيع، كذا فى التقریب، قال فى الخلاصة: قال النسائى: ليس به بأس، قال البخارى: مات سنة ١٩٥ خمس وتسعين ومائة.

قوله: «وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها» كأن وقته كان معلوماً عندهم «وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس» أى: آخر وقتها المختار والمستحب، وإلا فأخر وقتها إلى غروب الشمس «وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل» أى: آخر وقتها اختياريًا، أما وقت الجواز فيمتد إلى طلوع الفجر الثانى لحديث أبى قتادة: ليس فى النوم تفريط، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى، وقال الإصطخرى: إذا ذهب نصف الليل صارت قضاء، ودليل الجمهور حديث أبى قتادة قاله النووى.

قوله: «وفى الباب عن عبد الله بن عمرو» أخرجه مسلم عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وقت الظهر إذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس، ووقت الصلاة المغرب ما لم تغب الشمس، ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل الأوسط، ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس» الحديث.

قوله: «سمعت محمدًا يقول: حديث الأعمش عن مجاهد فى المواقيت أصح من حديث محمد ابن فضيل عن الأعمش» حديث الأعمش عن مجاهد فى المواقيت رواه الترمذى بعد هذا «وحديث محمد بن فضال خطأ أخطأ فيه محمد بن الفضيل» أى: أخطأ فى الإسناد، حيث روى عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة وإنما هو عن الأعمش عن مجاهد. قال: كان يقال... إلخ. قال الحافظ فى التلخيص: ورواه الحاكم من طريق أخرى عن محمد بن عباد بن جعفر أنه سمع أبا هريرة، وقال: صحيح الإسناد.

(١١٥) بَابُ مِنْهُ [تَابِع ١م - ت ١]

١٥٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَالْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّازُ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ مُوسَى - الْمَعْنَى وَاحِدٌ - قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «أَقِمْ مَعَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ» فَأَمَرَ بِلَاً فَأَقَامَ حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيَضَاءُ مُرْتَفِعَةً،

ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ غَابَ الشَّقَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ مِنَ الْغَدِ فَنَوَّرَ بِالْفَجْرِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالظُّهْرِ فَأَبْرَدَ وَأَنْعَمَ أَنْ يُبْرَدَ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ فَأَقَامَ وَالشَّمْسُ آخِرَ وَقْتِهَا فَوْقَ مَا كَانَتْ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ إِلَى قُبَيْلِ أَنْ يَعِيبَ الشَّقَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ فَأَقَامَ حِينَ ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا، فَقَالَ: «مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ كَمَا بَيْنَ هَذَيْنِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ.
قَالَ: وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ أَيْضًا.

قوله: «والحسن بن الصباح» بتشديد الموحدة «اليزار» بفتح الموحدة وتشديد الزاى المعجمة وبعدها راء مهملة، أبو على الواسطي ثم البغدادي، أحد أعلام السنة. روى عن إسحاق الأزرق ومعن بن عيسى وغيرهما، وعنه: البخارى وأبو داود والترمذى والنسائى. وقال: ليس بالقوى. وقال أحمد: ثقة حافظ، مات سنة ٢٤٩ تسع وأربعين ومائتين، كذا فى الخلاصة، وقال فى التقریب: صدوق يهم وكان عابداً فاضلاً. انتهى «وأحمد بن محمد بن موسى» أبو العباس السمسار المعروف بمردويه، ثقة حافظ من العاشرة، كذا فى التقریب «قالوا: ثنا إسحاق بن يوسف الأزرق» المخزومى الواسطى، ثقة، قيل لأحمد: أتقنه هو؟ قال: أى: واللّه «عن سفيان» هو الثورى «عن سليمان بن بريدة» بن الحبيب الأسلمى المروزى، ثقة وثقه ابن معين وأبو حاتم، قال الحاكم: لم يذكر سماعاً من أبيه، قال الخزرجى: حديثه عن أبيه فى مسلم فى عدة مواضع «عن أبيه» هو بريدة ابن الحبيب. بمهملتين مصغراً صحابى أسلم قبل بدر، مات سنة ٦٣ ثلاث وستين.

قوله: «فقال: أقم معنا إن شاء الله» قال أبو الطيب السندى: كأنه للتبرك وإلا فلم يعرف تقييد الأمر بمثل هذا الشرط، وفى رواية لمسلم: صل معنا هذين يعنى اليومين «فأمر بلالا فأقام حين طلع الفجر» وفى رواية لمسلم: فأمر بلالاً فأذن بغسل، فصلّى الصبح، فأمره فأقام حين زالت الشمس، أى: عن حد الاستواء. وفى رواية لمسلم حين زالت الشمس عن بطن السماء فصلّى العصر «والشمس بيضاء مرتفعة» أى: لم تختلط بها صفرة أى: فصلّى العصر فى أول وقته «ثم أمره بالمغرب حين وقع حاجب الشمس» أى: طرفها الأعلى، كذا فى مجمع البحار، وفى رواية لمسلم: حين غابت الشمس «فنور بالفجر» من التنوير أى: أسفر بصلاة الفجر «فأبرد وأنعم أن يبرد» أى: أبرد بصلاة الظهر، وزاد: وبالع فى الإبراد، يقال: أحسن إلى فلان وأنعم. أى: زاد فى الإحسان وبالغ. قال الخطابى: الإبراد، أن يتفياً الأفياء، وينكسر وهج الحر، فهو يرد بالنسبة إلى حر الظهيرة «فأقام والشمس آخر وقتها فوق ما كانت» أى: فأقام العصر والحال أن الشمس آخر وقتها فى اليوم الثانى فوق الوقت الذى كانت الشمس فيه فى اليوم الأول، والمعنى: أنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة العصر فى اليوم الثانى حيث صار ظل الشيء مثليه، وقد كان صلاحها فى

اليوم الأول حين كان ظل الشيء مثله، وفي رواية لمسلم: وصلى العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الذي كان، قال القارى في المرقاة: أخر بالتشديد أى: آخر صلاة العصر فى اليوم الثانى فوق التأخير الذى وجد فى اليوم الأول بأن أوقعها حين صار ظل الشيء مثليه كما بينته الروايات الأخر، يريد أن صلاة العصر كانت مؤخرة عن الظهر لأنها كانت مؤخرة عن وقتها.. انتهى «فقال الرجل: أنا هاهنا حاضر، فقال: مواقيت الصلاة كما بين هذين» الكاف زائدة وفى رواية: «وقت صلاتكم بين ما رأيتم».

قوله: «هذا حديث حسن غريب صحيح» وأخرجه مسلم أيضاً.

(١١٦) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيسِ بِالْفَجْرِ [م ٢ - ت ٢]

١٥٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُصَلِّيَ الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ، قَالَ الْأَنْصَارِيُّ: فَيَمُرُّ النِّسَاءُ مُتَلَفِّفَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ، وَقَالَ قُتَيْبَةُ: مُتَلَفِّعَاتٍ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسٍ وَقَيْلَةَ بِنْتِ مَخْرَمَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ.

وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ.

وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، يَسْتَحِبُّونَ التَّغْلِيسَ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ.

قوله: «باب ما جاء فى التغليس بالفجر» أى: أداء صلاة الفجر فى الغلس والغلس ظلمة آخر الليل.

قوله: «وحدثنا الأنصارى» هو إسحاق بن موسى الأنصارى والترمذى قد يقول الأنصارى وقد يصرح باسمه «نا معن» هو ابن عيسى بن يحيى الأشجعى.

قوله: «وإن كان» إن مخففة من المثقلة أى: إنه كان «قال الأنصارى» أى: فى روايته «فتمر النساء متلففات» بالنصب على الحالية من التلفف بالفائين «بمروطهن» المروط جمع مرط بكسر ميم وسكون راء وهو كساء معلم من خز أو صوف أو غير ذلك، كذا قال الحافظ وغيره، أى:

(١٥٣) حديث صحيح: أخرجه الجماعة: البخارى (٥٧٨)، ومسلم (٦٤٥)، والنسائى (٥٤٤، ٥٤٥)، وأبو

داود (٤٢٣)، وابن ماجه (٦٦٩).

فتمر النساء حال كونهن مغطيات رءوسهن وأبدانهن بالأكسية «ما يعرفن» على البناء للمفعول وما نافية أى: لا يعرفهن أحد «من الغلس» من تعليلية أى: لأجل الغلس. قال الحافظ فى فتح البارى: قال الداودى: معناه لا يعرفن أنساء أم رجال؟ لا يظهر للرأى إلا الأشباح خاصة، وقيل: لا يعرف أعبائهن فلا يفرق بين خديجة وزينب. وضعفه النووى بأن المتلفعة فى النهار لا تعرف عينها فلا يبقى فى الكلام فائدة. وتعقب بأن المعرفة إنما تتعلق بالأعيان، فلو كان المراد الأول لعبر بنفى العلم، وما ذكره من أن المتلفعة بالنهار لا تعرف عينها فيه نظراً؛ لأن لكل امرأة هيئة غير هيئة الأخرى فى الغالب. ولو كان بدنهما مغطى، وقال الباجى: هذا يدل على أنهن كن سافرات إذ لو كن متنقيات لمنع تغطية الوجه من معرفتهن لا الغلس. قال الحافظ: وفيه ما فيه لأنه مبنى على الاشتباه الذى أشار إليه النووى. وأما إذا قلنا: إن لكل واحدة منهن هيئة غالباً فلا يلزم ما ذكر.. انتهى كلام الحافظ. وقال: ولا معارضة بين هذا وبين حديث أبى برزة أنه كان ينصرف من الصلاة حين يعرف الرجل جليسه؛ لأن هذا إخبار عن رؤية المتلفعة على بعد. وذلك إخبار عن رؤية الجليس.. انتهى «وقال قتيبة» أى: روايته «متلفعات» من التلفع. قال الجزرى فى النهاية: أى: متلفعات بأكسيتهن. والفراع ثوب يجلل به الجسد كله كساء كان أو غيره. وتلفع بالثوب إذا اشتمل به.. انتهى، وقال الحافظ فى الفتحة: قال الأصمعى: التلفع أن تشتمل بالثوب حتى تجلل به جسداً. وفى شرح الموطأ لابن حبيب: التلفع لا يكون إلا بتغطية الرأس، والتلفع يكون بتغطية الرأس وكشفه.. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن ابن عمر وأنس وقيلة بنت مخزومة» أما حديث ابن عمر: فأخرجه ابن ماجه، ويأتى لفظه، وله حديث آخر أخرجه أحمد عن أبى الربيع قال: كنت مع ابن عمر، فقلت له: إني أصلى معك ثم ألتفت فلا أرى وجه جليسى، ثم أحياناً تسفر، فقال: كذلك رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى، وأحببت أن أصليها كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها، قال الشوكاني: فى إسناده أبو الربيع، قال الدارقطنى: مجهول.. انتهى. وأما حديث أنس: فأخرجه البخارى عنه: أن النبى صلى الله عليه وسلم وزيد بن ثابت تسحرا، فلما فرغا من سحورهما قام نبى الله صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة، فقلنا لأنس: كم كان بين فراغهما من سحورهما ودخولهما فى الصلاة؟ قال: قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية. وأما حديث قيلة بنت مخزومة: فلينظر من أخرجه. وفى الباب أيضاً عن جابر بن عبد الله وأبى برزة الأسلمى وأبى مسعود الأنصارى، أما حديث جابر بن عبد الله: فأخرجه الشيخان عن محمد بن عمرو بن الحسن بن على قال: سألنا جابر بن عبد الله عن صلاة النبى صلى الله عليه وسلم فقال: كأن يصلى الظهر بالهاجرة، والعصر والشمس حية، والمغرب إذا وجبت، والعشاء إذا كثر الناس عجل، وإذا قلوا أخر الصبح بغلس، وأما حديث أبى برزة: فأخرجه الشيخان أيضاً وفيه: وكان ينفلت من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه، وأما حديث أبى مسعود الأنصارى: فسيأتى تخريجه.

قوله: «حديث عائشة حديث حسن صحيح» أخرجه الجماعة.

قوله: «وهو الذى أختاره غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر من بعدهم من التابعين وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق؛ يستحبون التغليس بصلاة الفجر» وهو قول مالك، قال ابن قدامة فى المغنى: وأما صلاة الصبح فالتغليس بها أفضل، وبهذا قال مالك والشافعى وإسحاق. قال ابن عبد البر: صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أبى بكر وعمر وعثمان: أنهم كانوا يغلسون، ومحال أن يتركوا الأفضل ويأتوا الدون وهم النهاية فى إتيان الفضائل.. انتهى، واستدلوا بأحاديث الباب، قال الحازمى فى كتاب الاعتبار: تغليس النبى صلى الله عليه وسلم ثابت وأنه داوم عليه إلى أن فارق الدنيا، ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا على ما هو الأفضل وكذلك أصحابه من بعده تأسيساً به صلى الله عليه وسلم، وروى بإسناده عن أبى مسعود قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح مرة بغلس، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر، قال: هذا طرف من حديث طويل فى شرح الأوقات، وهو حديث ثابت مخرج فى الصحيح بدون هذه الزيادة، وهذا إسناد رواه عن آخره ثقات، والزيادة عن الثقة مقبولة. وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى هذا الحديث، ورأوا التغليس أفضل، روينا ذلك عن الخلفاء الراشدين أبى بكر وعمر وعثمان وعلى رضى الله عنهم، وعن ابن مسعود وأبى موسى الأشعرى وأبى مسعود الأنصارى، وعبد الله بن الزبير وعائشة وأم سلمة رضوان الله عليهم أجمعين، ومن التابعين: عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير، وإليه ذهب مالك وأهل الحجاز والشافعى وأصحابه وأحمد وإسحاق.. انتهى.

قلت: حديث أبى مسعود الذى ذكره الحازمى بإسناده أخرجه أيضاً أبو داود وغيره، كذا قال الحافظ فى الفتح، وقال المنذرى فى تلخيص السنن: والحديث أخرجه البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه بنحوه ولم يذكروا رؤيته لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الزيادة فى قصة الإسفار رواها عن آخرهم ثقات، والزيادة من الثقة مقبولة.. انتهى كلام المنذرى، وقال الخطابى: هو صحيح الإسناد، وقال ابن سيد الناس: إسناده حسن، وقال الشوكانى: رجاله فى سنن أبى داود رجال الصحيح. فإن قلت: كيف يكون إسناد أبى مسعود المذكور صحيحاً أو حسناً، وفيه أسامة بن زيد الليثى، وقد ضعفه غير واحد؟ قال أحمد: ليس بشيء، فراجع ابنه عبد الله فقال له: إذا تدبرت حديثه تعرف فيه النكرة، وقال النسائى: ليس بالقوى، وقال يحيى القطان: ترك حديثه بآخره، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، كذا فى الميزان. ولو سلم أنه ثقة فزيادته المذكورة شاذة غير مقبولة؛ فإنه قد تفرد بها، والحديث رواه غير واحد من أصحاب الزهري، ولم يذكروا هذه الزيادة غيره، والثقة إذا خالف الثقات فى الزيادة، فزيادته لا تقبل وتكون غير محفوظة.

قلت: أسامة بن زيد الليثى وإن تكلم فيه، لكن الحق أنه ثقة صالح للاحتجاج، قال إمام هذا الشأن يحيى بن معين: ثقة حجة، وقال ابن عدى: لا بأس به، كذا فى الميزان ولذلك ذكره الحافظ الذهبى فى كتابه ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق حيث قال فيه: أسامة بن زيد الليثى لا العدوى، صدوق قوى الحديث أكثر مسلم إخراج حديث ابن وهب، ولكن أكثرها شواهد أو متابعات، والظاهر أنه ثقة، وقال النسائى وغيره: ليس بالقوى.. انتهى، وأما قول أحمد: إذا تدبرت حديثه

تعرف فيه النكرة؛ فالظاهر أنه ليس مراده الإطلاق بل أراد حديثه الذى روى عن نافع، ففى الجوهر النقى قال أحمد بن حنبل: روى عن نافع أحاديث مناكير، فقال له ابنه عبد الله: وهو حسن الحديث. فقال أحمد: إن تدبرت حديثه فستعرف فيه النكرة على أن قول أحمد فى رجل روى مناكير لا يستلزم ضعفه، فقد قال فى محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي: فى حديثه شيء يروى أحاديث مناكير وقد احتج به الجماعة، وكذا قال فى بريد بن عبد الله بن أبي بردة: روى مناكير، وقد احتج به الأئمة كلهم، كذا فى مقدمة فتح البارى، وأما قول يحيى القطان: ترك حديثه بآخره فغير قادح فإنه متعنت جداً فى الرجال كما صرح به الذهبى فى الميزان فى ترجمة سفيان بن عيينة، وقال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ص ٤٣٧ ج ١ فى توثيق معاوية بن صالح: احتج به مسلم فى صحيحه، وكون يحيى بن سعيد لا يرضاه غير قادح؛ فإن يحيى شرطه شديد فى الرجال.. انتهى، أما قول أبى حاتم: لا يحتج به من غير بيان السبب، فغير قادح أيضاً، قال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية فى توثيق معاوية بن صالح وقول أبى حاتم: لا يحتج به غير قادح؛ فإنه لم يذكر السبب وقد تكررت هذه اللفظة منه فى رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأثبت من غير بيان السبب كخالد الحذاء وغيره.. انتهى كلام الزيلعى. وأما قول النسائى: ليس بالقوى فغير قادح أيضاً فإنه مجمل مع أنه متعنت وتعننت مشهور، فالحق أن أسامة بن زيد الليثى ثقة صالح للاحتجاج، وزيادته المذكورة مقبولة، كما صرح به الحافظ الحازمى وغيره، فإنها ليست منافية لرواية غيره من الثقات الذين لم يذكروها وزيادة الثقة إنما تكون شاذة إذا كانت منافية لرواية غيره من الثقات، وقد حققناه فى كتابنا أبقار المتن فى نقد آثار السنن فى باب وضع اليدين على الصدر، وقال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى: وقد وجدت ما يعد رواية أسامة بن زيد ويزيد عليها أن البيان من فعل جبريل، وذلك فيما رواه الباغندى فى مسند عمر بن عبد العزيز والبيهقى فى السنن الكبرى من طريق يحيى بن سعيد الأنصارى عن أبى بكر بن حزم؛ أنه بلغه عن أبى مسعود فذكره منقطعاً، لكن رواه الطبرانى من وجه آخر عن أبى بكر عن عروة، فرجع الحديث إلى عروة، ووضح أن له أصلاً وأن فى رواية مالك ومن تابعه اختصاراً، وبذلك جزم ابن عبد البر وليس فى رواية مالك ومن تابعه ما ينفى الزيادة المذكورة فلا توصف والحالة هذه بالشذوذ.. انتهى كلام الحافظ. قلت: ويؤيد زيادة أسامة بن زيد المذكورة ما رواه ابن ماجه قال: حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقى ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعى ثنا نهيك بن يريم الأوزاعى ثنا مغيث بن سمي قال: صليت مع عبد الله بن الزبير الصبح بغلس، فلما سلم أقبلت على ابن عمر فقلت: ما هذه الصلاة؟ قال: هذه صلاتنا، كانت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر، فلما طعن عمر أسفر بها عثمان، وإسناده صحيح، ورواه الطحاوى أيضاً، قال: فى شرح الآثار: حدثنا سليمان بن شعيب قال: ثنا بشر بن بكر قال: حدثنى الأوزاعى ح وحدثنا فهد قال: ثنا محمد بن كثير قال: ثنا الأوزاعى بإسناد ابن ماجه: بنحوه، وإذا عرفت هذا كله ظهر لك أن حديث أسامة بن زيد المذكور صحيح، وزيادته المذكورة مقبولة.

(١١٧) بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِسْفَارِ بِالْفَجْرِ [٣م - ٣ت]

١٥٤ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ هُوَ: ابْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ، عَنْ عَاصِمِ ابْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «اسْفَرُوا بِالْفَجْرِ؛ فَإِنَّهُ أَكْبَرُ لِلْأَجْرِ».

قَالَ: وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ.

قَالَ: وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَجَلَانَ أَيْضًا عَنْ عَاصِمِ ابْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ وَجَابِرِ وَبِلَالٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَأَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ

الْإِسْفَارَ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ.

وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ: مَعْنَى الْإِسْفَارِ: أَنْ يَضِحَ الْفَجْرُ فَلَا يُشَكُّ فِيهِ، وَلَمْ يَرَوْا أَنَّ

مَعْنَى الْإِسْفَارِ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ.

قوله: «عن عاصم بن عمر بن قتادة» الأوسى الأنصارى المدنى، ثقة عالم بالمغازى من الرابعة،

مات بعد العشرين ومائة، وهو من رجال الكتب الستة «عن محمود بن لبيد» بن عقبة بن رافع

الأوسى الأشلهلى المدنى صحابى صغير جل روايته عن الصحابة، مات سنة ٩٦ ست وتسعين،

وقيل: سبع وله تسع وتسعون سنة.

قوله: «أسفروا بالفجر» أى: صلوا صلاة الفجر إذا أضاء الفجر وأشرق، قال الجزرى فى

النهاية: أسفر الصبح إذا انكشف وأضاء، وقال فى القاموس: سفر الصبح يسفر أضاء وأشرق

كأسفر.. انتهى «فإنه» أى: الإسفار بالفجر.

قوله: «وفى الباب عن أبى برزة وجابر» لم أقف على من أخرج حديثهما فى الإسفار، وقيد

أخرج الشيخان عنهما التعليل، قال الحافظ فى الدراية: وعن جابر وأبى برزة: أن النبى صلى الله

عليه وسلم كان يصلى الصبح بغلس، متفق عليهما «وبلال» أخرج حديثه البزار فى مسنده بنحو

حديث رافع بن خديج وفى مسنده أيوب بن يسار وهو ضعيف، قال البخارى: فيه منكر الحديث، وقال النسائى: متروك الحديث، وذكر الحافظ الزيلعى سنده بتمامه فى نصب الراية، وفى الباب

أيضاً عن محمود بن ليبد وأبى هريرة وأنس بن مالك وبلال وغيرهم رضى الله عنهم، ذكر أحاديث هؤلاء الحفاظ الهيثمى فى مجمع الزوائد مع الكلام عليها، وعامة هذه الأحاديث ضعاف.

قوله: «وقد روى شعبة والثورى هذا الحديث عن محمد بن إسحاق» فتابعاً عبدة «ورواه محمد بن عجلان أيضاً عن عاصم بن عمر بن قتادة» فتابع محمد بن عجلان محمد بن إسحاق، فلا يقدح عنعنته فى صحة الحديث.

قوله: «حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح» قال الحفاظ فى فتح البارى: رواه أصحاب السنن، وصححه غير واحد.

قوله: «وقد رأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين الإسفار بصلاة الفجر، وبه يقول سفيان الثورى» وهو قول الحنفية، واستدلوا بأحاديث الباب، واستدل لهم أيضاً بحديث عبد الله بن مسعود قال: ما رأيت النبى صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين: جمع بين المغرب والعشاء، وصلى الفجر قبل ميقاتها، رواه الشيخان، قال ابن الترمكانى فى الجوهر النقى: معناه قبل وقتها المعتاد إذ فعلها قبل طلوع الفجر غير جائز، فدل على أن تأخيرها كان معتاداً للنبى صلى الله عليه وسلم وأنه عجل بها يومئذ قبل وقتها المعتاد.. انتهى. وفيه: أن هذا الحديث إنما يدل على أنه صلى الله عليه وسلم قام بصلاة الفجر فى مزدلفة خلاف عادته أول ما بزغ الفجر بحيث يقول قائل: طلع الفجر، وقال قائل: لم يطلع، وهذا لا يثبت منه البتة، أن القيام لصلاة الفجر بعد الغلس فى الإسفار كان معتاداً للنبى صلى الله عليه وسلم، قال الحفاظ فى فتح البارى: لا حجة فيه لمن منع التغليس بصلاة الصبح؛ لأنه ثبت عن عائشة وغيرها كما تقدم فى المواقيت التغليس بها، بل المراد هنا أنه كان إذا أتاه المؤذن بطلوع الفجر صلى ركعتي الفجر فى بيته، ثم يخرج فصلى الصبح مع ذلك بغلس، وأما بمزدلفة فكان الناس مجتمعين والفجر نصب أعينهم، فبادر بالصلاة أول ما بزغ حتى إن بعضهم كان لم يتبين له طلوعه. وهو بين فى رواية إسماعيل حيث قال: ثم صلى الفجر حين طلع الفجر، وقائل يقول: لم يطلع.. انتهى كلام الحفاظ، فالاستدلال بحديث عبد الله بن مسعود هذا على استحباب الإسفار بصلاة الفجر ليس بشيء. وأجيب: من قبل من قال باستحباب الإسفار عن أحاديث التغليس بأجوبة كلها مخدوشة. فمنها: أن التغليس كان فى ابتداء الإسلام ثم نسخ. وفيه هذا مجرد دعوى لا دليل عليها، وقد ثبت تغليسه صلى الله عليه وسلم بصلاة الفجر إلى وفاته كما تقدم، قال بعضهم بعد ذكر هذا الجواب: فيه أنه نسخ اجتهادى مع ثبوت حديث الغلس إلى وفاته صلى الله عليه وسلم. ومنها: أن الإسفار كان معتاداً للنبى صلى الله عليه وسلم، وتمسكوا فى ذلك بحديث عبد الله بن مسعود المذكور. وفيه: أن القول بأن الإسفار كان معتاداً له صلى الله عليه وسلم باطل جداً بل معتاده صلى الله عليه وسلم كان هو التغليس كما يدل عليه حديث عائشة وحديث أبى مسعود وغيرهما، وأما التمسك بحديث ابن مسعود المذكور، فقد عرفت ما فيه. ومنها: أن التغليس لو كان مستحباً لما اجتمع الصحابة رضى الله عنهم على الإسفار، وقد روى الطحاوى عن إبراهيم النخعى قال: ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا على التنوير. وفيه:

أن دعوى إجماع الصحابة على الإسفار باطلة جداً، كيف وقد قال الترمذى فى باب التغليس: وهو الذى اختاره غير واحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر.. إلخ، وقال الحافظ ابن عبد البر: صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يغلسون؟ كما عرفت فى كلام ابن قدامة، وروى الطحاوى فى شرح الآثار ص ١٠٤ عن جابر بن عبد الله قال: كانوا يصلون الصبح بغلس. وروى عن المهاجر: أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبى موسى: أن صل الصبح بسواد - أو قال: بغلس - وأطل القراءة. ثم قال الطحاوى: أفلا تراه يأمرهم أن يكون دخولهم فيها بغلس وأن يطيلوا القراءة فذلك عندنا أراد منه أن يدر كوا الإسفار، فذلك كل من رويناه عنه فى هذا شيئاً سوى عمر قد كان ذهب إلى هذا المذهب أيضاً. ثم ذكر أثر أبى بكر فى تغليسه فى صلاة الفجر وتطويله القراءة فيها. ثم قال: فهذا أبو بكر الصديق رضى الله عنه قد دخل فيها فى وقت غير الإسفار، ثم مد القراءة فيها حتى خيف عليه طلوع الشمس، وهذا بحضرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقرع عهدهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم وبفعله لا ينكر ذلك عليه منكر. فذلك دليل على متابعتهم له ثم فعل ذلك عمر من بعده فلم ينكره عليه من حضره منهم.. انتهى. فلما عرفت هذا كله ظهر لك ضعف قول إبراهيم النخعى المذكور «وقال الشافعى وأحمد وإسحاق: معنى الإسفار: أن يضح الفجر فلا يشك فيه، ولم يروا أن معنى الإسفار تأخير الصلاة» يقال: وضح الفجر إذا أضاء، قاله الحافظ فى التلخيص. قال ابن الأثير فى النهاية: قالوا: يحتمل أنهم حين أمرهم بتغليس صلاة الفجر فى أول وقتها كانوا يصلونها عند الفجر الأول حرصاً ورغبة، فقال: أسفروا بها أى: أخروها إلى أن يطلع الفجر الثانى ويتحقق، ويقوى ذلك أنه قال لبلال: نور بالفجر قدر ما يبصر القوم مواقع نبلهم.. انتهى. قلت: هذا جواب الشافعى وغيره عن حديث الإسفار. وفيه نظر قال ابن الهمام: تأويل الإسفار بتيقن الفجر حتى لا يكون شك فى طلوعه ليس بشيء إذا ما لم يتبين لم يحكم بصحة الصلاة، فضلاً عن إثابة الأجر، على أن فى بعض رواياته ما ينفيه وهو: أسفروا بالفجر. فكلما أسفرت فهو أعظم للأجر.. انتهى. وقال الحافظ فى الدراية فى هذا التأويل: فقد أخرج الطبرانى وابن عدى من رواية هرمز بن عبد الرحمن: سمعت جدى رافع بن خديج يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلال: يا بلال نور بصلاة الصبح حتى يبصر القوم مواقع نبلهم من الإسفار. وقد ذكر الزيلعى روايات أخرى تدل على نفي هذا التأويل. وقيل: إن الأمر بالإسفار خاص فى الليالى القمرية؛ لأن أول الصبح لا يتبين فيها، فأمرُوا بالإسفار احتياطاً، كذا فى النهاية. وحمله بعضهم على الليالى المعتمة. وحمله بعضهم على الليالى القصيرة، لإدراك النوام الصلاة. قال معاذ: بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فقال: إذا كان فى الشتاء فغلس بالفجر، وأطل القراءة قدر ما يطيق الناس ولا تمهلهم وإذا كان فى الصيف فأسفر بالفجر؛ فإن الليل قصير والناس نيام، فأمهلهم حتى يدر كوا، كذا نقله القارى فى المرقاة عن شرح السنة. قلت: ورواه بقى بن مخلد.

قلت: أسلم الأجوبة وأولاها ما قال الحافظ ابن القيم فى إعلام الموقعين بعد ذكر حديث رافع ابن خديج ما لفظه: وهذا بعد ثبوته إنما المراد به الإسفار دوماً لا ابتداء فيدخل فيها مغسلاً ويخرج منها مسفراً كما كان يفعله صلى الله عليه وسلم. فقلوه موافق لفعله لا مناقض له، وكيف يظن به المواظبة على فعل ما الأجر الأعظم فى خلافه.. انتهى كلام ابن القيم. وهذا هو الذى اختاره الطحاوى فى شرح الآثار، وقد بسط الكلام فيه، وقال فى آخره: فالذى ينبغى الدخول فى الفجر فى وقت التغليس والخروج منها فى وقت الإسفار على موافقة ما رويانا عن رسوله الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد بن الحسن.. انتهى كلام الطحاوى. فإن قلت: يחדش هذا الجمع حديث عائشة ففيه: أن النساء ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس، رواه الجماعة والبخارى. ولا يعرف بعضهن بعضاً.

قلت: نعم لكن يمكن أن يقال: إنه كان أحياناً، ويدل عليه حديث أبى برزة، ففيه: وكان يفتل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جلسه، ويقرأ بالستين إلى المائة، رواه البخارى. ومال الحافظ الحازمى فى كتاب الاعتبار إلى نسخ أفضلية الإسفار؛ فإنه عقد باباً بلفظ بيان نسخ الأفضلية بالإسفار، ثم ذكر فيه حديث أبى مسعود قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح مرة بغلس، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات، لم يعد إلى أن يسفر. قال الحازمى: هذا إسناد رواه عن آخره ثقات، والزيادة من الثقة مقبولة.. انتهى. وقد تقدم حديث أبى مسعود هذا مع ذكر ما يعضده فتذكر، وقد رجح الشافعى حديث التغليس على حديث الإسفار بوجوه ذكرها الحازمى فى كتاب الاعتبار: قلت: لا شك فى أن أحاديث التغليس أكثر وأصح وأقوى من أحاديث الإسفار، ومذهب أكثر أهل العلم أن التغليس هو الأفضل؛ فهو الأفضل والأولى.

تنبيه: قال صاحب العرف الشذى فى ترجيح الإسفار ما لفظه: ولنا قوله عليه السلام، والحديث القولى مقدم أى: أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر. فصار الترجيح لمذهب الأحناف.. انتهى. قلت: القولى إنما يقدم إذا لم يمكن الجمع بين الحديث القولى والفعل، وفيما نحن فيه يمكن الجمع، كما أوضحه الطحاوى وابن القيم، فلا وجه لتقديم الحديث القولى. ثم كيف يكون الترجيح لمذهب الأحناف؛ فإنه خلاف ما واطب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون من التعليل؟ ولذلك قال السرخسى الحنفى فى مبسوطه: يستحب الغلس وتعجيل الظهر إذا اجتمع الناس، كما نقله صاحب العرف عنه، والله تعالى أعلم.

(١١٨) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّعْجِيلِ بِالظُّهْرِ [م ٤ - ت ٤]

١٥٥ - حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَانَ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَلَا مِنْ عُمَرَ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَخَبَّابٍ وَأَبِي بَرزَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَنْسٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِهِ الَّذِي رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ».

قَالَ يَحْيَى: وَرَوَى لَهُ سُفْيَانُ وَزَائِدَةُ، وَلَمْ يَرِ يَحْيَى بِحَدِيثِهِ بَأْسًا. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ رَوَى عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَعْجِيلِ الظُّهْرِ. قَوْلُهُ: «عَنْ سُفْيَانَ» هُوَ الثَّوْرِيُّ «عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ» قَالَ فِي التَّقْرِيبِ: ضَعِيفٌ وَيَأْتِي مَا فِيهِ مِنَ الْكَلَامِ «عَنْ إِبْرَاهِيمَ» هُوَ النَّحْعِيُّ.

قَوْلُهُ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّعْجِيلَ بِالظُّهْرِ أَفْضَلُ. قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ فِي الْمَغْنَى: لَا نَعْلَمُ فِي اسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِ الظُّهْرِ فِي غَيْرِ الْحَرِّ وَالْغَيْمِ خِلَافًا. انْتَهَى.

قَوْلُهُ: «وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَخَبَّابٍ وَأَبِي بَرزَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَنْسٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ» أَمَا حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ وَقْتُ الْمَغْرِبِ وَمُسْلِمٌ بِلَفْظٍ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، الْحَدِيثُ، وَأَمَا حَدِيثُ خَبَّابٍ: فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِلَفْظٍ: شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فِي جِبَاهِنَا وَأَكْفُنَا، فَلَمْ يَشْكُنَا أَى: فَلَمْ يَزَلْ شَكُونَا، وَرَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ بَعْدَ قَوْلِهِ: فَلَمْ يَشْكُنَا، وَقَالَ: «إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَصَلُّوا» كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ. وَأَمَا حَدِيثُ أَبِي بَرزَةَ: فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ بِلَفْظٍ: كَانَ يَصَلِّي

الهجير التي تدعونها الأولى حين تدحض الشمس، الحديث، وأما حديث ابن مسعود: فأخرجه ابن ماجه بلفظ: شكونا إلى النبي صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء فلم يشكنا. وفي إسناده زيد بن جبير، قال أبو حاتم: ضعيف، وقال البخاري: منكر الحديث. وأما حديث زيد بن ثابت: فليُنظر من أخرجه. وأما حديث أنس: فأخرجه البخاري ومسلم بلفظ: إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظواهر سجداً على ثيابنا اتقاء الحر. وأما حديث جابر بن سمرة: فأخرجه مسلم وغيره بلفظ: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر إذا دحضت الشمس.

قوله: «حديث عائشة حديث حسن» قد حسن الترمذي هذا الحديث وفيه حكيم بن جبير وهو متكلم فيه فالظاهر أنه لم ير بحديثه بأساً وهو من أئمة الفن.

قوله: «وهو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم» قال القاضي الشوكاني في النيل: تحت حديث جابر بن سمرة الذي ذكرنا ما لفظه: الحديث يدل على استحباب تقديمها، وإليه ذهب الهادي والقاسم والشافعي والجمهور للأحاديث الواردة في أفضلية أول الوقت، وقد خصه الجمهور بما عدا أيام شدة الحر، وقالوا: يستحب الإبراد فيها إلى أن يبرد الوقت وينكسر الوهج.. انتهى.

قوله: «قال علي» هو ابن المديني «قال يحيى بن سعيد» هو القطان «وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل حديثه الذي روى عن ابن مسعود... إلخ» روى المؤلف هذا الحديث في باب من تحل له الزكاة بإسناده عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من سأل الناس وله ما يغنيه؛ جاء يوم القيام ومسألته في وجهه خموش، أو خدوش، أو كدوح»، قيل: يا رسول الله وما يغنيه؟ قال: «خمسون درهماً، أو قيمتها من الذهب». قال الترمذي بعد رواية هذا الحديث: وحديث ابن مسعود حديث حسن، وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث.. انتهى كلامه، وروى هذا الحديث أبو داود وابن ماجه وراداً، فقال رجل لسفيان: أن شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير، فقال سفيان: حدثنا زيد بن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد «وروى له سفيان وزائدة» أي: روى عن حكيم بن جبير «ولم ير يحيى بحديثه بأساً» قال الذهبي في الميزان في ترجمة حكيم بن جبير: قال أحمد: ضعيف منكر الحديث، وقال البخاري: كان شعبة يتكلم فيه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: متروك، وقال معاذ: قلت لشعبة: حدثني بحديث حكيم بن جبير قال: أخاف النار إن أحدث عنه. قلت: فهذا يدل على أن شعبة ترك الرواية عنه بعد، وقال علي: سألت يحيى بن سعيد عنه، فقال: وكم روى إنما روى يسيراً، روى عنه زائدة، وتركه شعبة من أجل حديث الصدقة. وروى عباس عن يحيى في حديث حكيم بن جبير حديث ابن مسعود: لا تحل الصدقة لمن عنده خمسون درهماً. فقال: يرويه سفيان عن زيد، لا أعلم أحداً يرويه غير يحيى بن آدم، وهذا وهم؛ لو كان كذا لحدث به الناس عن سفيان ولكنه حديث منكر؛ يعنى وإنما المعروف بروايته حكيم. وقال الفلاس: كان يحيى يحدث عن حكيم، وكان عبد الرحمن لا يحدث عنه. وعن ابن مهدي قال: إنما روى أحاديث يسيرة وفيها منكرات. وقال الجوزجاني: حكيم بن جبير كذاب.. انتهى.

١٥٦ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ أَحْسَنُ حَدِيثٍ فِي هَذَا الْبَابِ. وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ.

قوله: «حدثنا الحسن بن علي الحلواني» بضم المهملة وسكون اللام وبالنون منسوب إلى حلوان موضع قريب بالشام. قال الحافظ في التقریب: الحسن بن علي بن محمد الهذلي أبو علي الخلال الحلواني بضم المهملة نزيل مكة، ثقة حافظ له تصانيف، من الحادية عشرة.. انتهى.

قوله: «صلى الظهر حين زالت الشمس» قال صاحب فتح القدير وغيره من العلماء الحنفية: هو محمول عندنا على زمان الشتاء، أما في أيام الصيف فالمستحب الإبراد. والدليل عليه ما في البخارى قال لأنس: كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر؟ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتد البرد بكر بالصلاة، وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة، والمراد: الظهر لأنه جواب السؤال عنها. قلت: قد تقدم حديث جابر بلفظ: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى بالهاجرة، وهو متفق عليه. وقال الجزري فى النهاية: الهجير والهاجرة اشتداد الحر نصف النهار.. انتهى. وقد روى البخارى ومسلم عن أنس قال: إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالظواهر فسجدنا على ثيابنا اتقاء الحر، وفى رواية للبخارى: كنا نصلى مع النبي صلى الله عليه وسلم، فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر فى مكان السجود. ففي حديث أنس هذا دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم كان يكر بصلاة الظهر فى شدة الحر أيضاً، فلا حاجة إلى حمل قوله: صلى الظهر حين زالت الشمس على زمان الشتاء.

قوله: «هذا حديث صحيح» وأخرجه البخارى بلفظ: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حين زاغت الشمس فصلى الظهر.. الحديث.

(١١٩) بَاب مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ [م ٥ - ت ٥]

١٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ».

(١٥٦) حديث صحيح، وأخرجه: البخارى (٥٤٠) من طريق الزهري عن أنس بلفظ: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حين زاغت الشمس فصلى الظهر...» ضمن حديث طويل.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَبْنِ عُمَرَ وَالْمُغِيرَةَ وَالْقَاسِمِ بْنِ صَفْوَانَ - عَنْ أَبِيهِ - وَأَبِي مُوسَى وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَأَنْسٍ.

قَالَ: وَرُويَ عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا، وَلَا يَصِحُّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ اخْتَارَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ تَأْخِيرَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ.

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا الْإِبْرَادُ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ إِذَا كَانَ مَسْجِدًا يَنْتَابُ أَهْلُهُ مِنَ الْبُعْدِ، فَأَمَّا الْمُصَلِّي وَحْدَهُ، وَالَّذِي يُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ قَوْمِهِ، فَالَّذِي أُحِبُّ لَهُ أَنْ لَا يُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَمَعْنَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ هُوَ أَوْلَى وَأَشْبَهُ بِالِاتِّبَاعِ.

وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الرُّخْصَةَ لِمَنْ يَنْتَابُ مِنَ الْبُعْدِ وَالْمَشَقَّةَ عَلَى النَّاسِ؛ فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَ الشَّافِعِيُّ.

قَالَ أَبُو ذَرٍّ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَأَذَّنَ بِلَالٌ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا بِلَالُ أَبْرِدْ، ثُمَّ أَبْرِدْ».

فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ لَمْ يَكُنْ لِلْإِبْرَادِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَعْنَى لاجْتِمَاعِهِمْ فِي السَّفَرِ، وَكَانُوا لَا يَحْتَاجُونَ أَنْ يَنْتَابُوا مِنَ الْبُعْدِ.

قوله: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا» من الإبراد أى: أخرجوا إلى أن يبرد الوقت. يقال: أبرد إذا دخل فى البرد كأظهر إذا دخل من الظهيرة. ومثله فى المكان: أبرد إذا دخل فى النجد، وأتهم إذا دخل فى التهامية «عن الصلاة» فى رواية البخارى: بالصلاة، قال الحافظ فى الفتح: كذا للأكثر والباء للتعدي وقيل: زائدة، ومعنى أبردوا؛ أخرجوا على سبيل التضمين أى: أخرجوا الصلاة، وفى رواية الكشمهينى عن الصلاة فقيل: زائدة أيضاً أو عن بمعنى الباء أو هى للمجازة؛ أى: تجاوزوا وقتها المعتاد إلى أن تنكسر شدة الحر والمراد بالصلاة الظهر؛ لأنها الصلاة التى يشتد الحر غالباً فى أول وقتها وقد جاء صريحاً فى حديث أبى سعيد.. انتهى. قلت: حديث أبى سعيد هذا أخرجه البخارى بلفظ: أبردوا بالظهر؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم «فإن شدة الحر من فيح جهنم» أى: من سعة انتشارها وتنفسها، ومنه مكان أفيح أى: متسع، وهذا كناية عن شدة استعارها، وظاهره أن مشار وهج الحر فى الأرض من فيح جهنم حقيقة. وقيل: هو من مجاز التشبيه؛ أى: كأنه نار جهنم فى

الحر، والأول أولى، ويؤيده حديث أبي هريرة: اشتكت النار إلى ربها؛ فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء، ونفس في الصيف. قال صاحب العرف الشدى ما لفظه: هاهنا سؤال عقلى، وهو أن التجربة أن شدة الحر وضعفها بقرب الشمس وبعدها، فكيف إن شدة الحر من فيح جهنم؟ قال: فنجيب بما يفيد فى مواضع عديدة وهو: للأشياء أسباب ظاهرة وباطنة، والباطنة تذكرها الشريعة، والظاهرة لا تنفيها الشريعة، فكذلك يقال فى الرعد والبرق والمطر ونهر جيحان وسيحان.. انتهى. قلت: هذا الجواب إنما يتمشى فيما لا تخالف بين الأسباب الباطنة التى بينتها الشريعة وبين الأسباب الظاهرة التى أثبتتها أرباب الفلسفة القديمة أو الجديدة، وأما إذا كان بينهما التخالف فلا تفكر.

قوله: «وفى الباب عن أبى سعيد وأبى ذر وابن عمرو المغيرة والقاسم بن صفوان عن أبيه وأبى موسى وابن عباس وأنس» أما حديث أبى سعيد: فأخرجه البخارى وتقدم لفظه، وأما حديث أبى ذر: فأخرجه الشيخان عنه قال: كنا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى سفر فأراد المؤذن أن يؤذن للظهر، فقال النبى صلى الله عليه وسلم: «أبرد» ثم أراد أن يؤذن، فقال له: «أبرد» حتى رأينا فيئ التلول، فقال النبى صلى الله عليه وسلم: «إن شدة الحر من فيح جهنم، فإذا اشتد الحر؛ فأبردوا بالصلاة». وأما حديث ابن عمر: فأخرجه البخارى وابن ماجه، وأما حديث المغيرة: فأخرجه أحمد وابن ماجه، وأما حديث القاسم بن صفوان عن أبيه: فأخرجه أحمد والطبرانى فى الكبير مرفوعاً بلفظ: «أبردوا بالظهر؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم»، قال فى مجمع الزوائد: والقاسم ابن صفوان وثقه ابن حبان، وقال أبو حاتم: القاسم بن صفوان لا يعرف إلا فى هذا الحديث.. انتهى، وأما حديث أبى موسى: فأخرجه النسائى، وأما حديث ابن عباس: فأخرجه البزار وفيه عمرو بن صهبان وهو ضعيف، وأما حديث أنس: فأخرجه النسائى عنه قال: كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا كان الحر أبرد بالصلاة، وإذا كان البرد عجل، وللبخارى نحوه، كذا فى المنتقى. قوله: «وروى عن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم فى هذا ولا يصح» رواه أبو يعلى والبزار بلفظ: قال: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «أبردوا بالصلاة إذا اشتد الحر؛ فإن شدة الحر من فيح جهنم» الحديث، وفيه محمد بن الحسن بن زباله نسب إلى وضع الحديث، كذا فى مجمع الزوائد.

قوله: «حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح» أخرجه الجماعة.

قوله: «قد اختار قوم من أهل العلم تأخير صلاة الظهر فى شدة الحر، وهو قول ابن المبارك وأحمد وإسحاق» وهو قول أبى حنيفة، قال محمد فى موطئه بعد ذكر حديث أبى هريرة المذكور فى الباب: بهذا نأخذ؛ نبرد بصلاة الظهر فى الصيف، ونصلى فى الشتاء حين تزول الشمس، وهو قول أبى حنيفة.. انتهى «وقال الشافعى: إنما الإبراد بصلاة الظهر إذا كان مسجداً ينتاب أهله من البعد» من الانتياب أى: يحضرون وأصل الانتياب الحضور نوياً، لكن المراد هاهنا مطلق الحضور «فأما المصلى وحده» أى: الذى يصلى منفرداً «والذى يصلى فى مسجد قومه» ولا ينتاب من البعد «فالذى أحب له» أى: لكل من المصلى وحده والذى يصلى فى مسجد قومه «أن لا يؤخر الصلاة فى شدة الحر» لعدم المشقة عليه لعدم تأذيه بالحر فى الطريق «ومعنى من ذهب إلى تأخير

الظهر في شدة الحر هو أولى وأشبه بالاتباع» أى: من ذهب إلى تأخير الظهر في شدة الحر لكل من المصلي مطلقاً، سواء كان مصلياً وحده، أو في مسجد قومه، أو ينتاب من البعد، فمذهبه أولى، واستدل له الترمذى بحديث أبى ذر؛ إذ فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالإبراد في السفر، وكان الصحابة رضى الله عنهم يجتمعون معه صلى الله عليه وسلم في السفر ولا يحتاجون أن ينتابوا من البعد، وفيه ما ستقف عليه «وأما ما ذهب إليه الشافعى» مبتدأ وخبره: فإن في حديث أبى ذر... إلخ، قال الحافظ في الفتوح: قال جمهور أهل العلم: يستحب تأخير الظهر في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت وينكسر الوهج، وخصه بعضهم بالجماعة، فأما المنفرد: فالتعجيل في حقه أفضل، وهذا قول أكثر المالكية والشافعى أيضاً لكنه خصه بالبلد الحار وقيد الجماعة بما إذا كانوا ينتابون مسجداً من بعد فلو كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون في كن، فالأفضل في حقهم التعجيل، والمشهور عن أحمد التسوية من غير تخصيص ولا قيد، وهو قول إسحاق والكوفيين وابن المنذر، واستدل له الترمذى بحديث أبى ذر، قال: فلو كان الأمر على ما ذهب إليه الشافعى؛ لم يأمر بالإبراد لاجتماعهم في السفر، وكانوا لا يحتاجون إلى أن ينتابوا من البعد. وتعبه الكرماني بأن العادة في العسكر الكثير تفرقتهم في أطراف المنزل للتخفيف وطلب الرعى فلا نسلم اجتماعهم في تلك الحالة.. انتهى، وأيضاً فلم تجر عادتهم باتخاذ خباء كبير يجمعهم؛ بل كانوا يتفرقون في ظلال الشجر، وليس هناك كن يمشون فيه؛ فليس في سياق الحديث ما يخالف ما قاله الشافعى، وغايته أنه استنبط من النص العام، وهو الأمر بالإبراد معنى يخصه، وذلك جائز على الأصح في الأصول، لكنه مبنى على أن العلة في ذلك تأذيتهم بالحر في طريقهم. وللمتمسك بعمومه أن يقول: العلة فيه تأذيتهم بحر الرمضاء في جباههم حالة السجود، ويؤيده حديث أنس: كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم بالظواهر سجداً على ثيابنا اتقاء الحر، رواه أبو عوانة في صحيحه بهذا اللفظ، وأصله في مسلم، وفي حديث أيضاً في الصحيحين نحوه. والجواب عن ذلك: أن العلة الأولى أظهر؛ فإن الإبراد لا يزيل الحر عن الأرض.. انتهى كلام الحافظ. قلت: الظاهر عندي هو ما ذهب إليه الجمهور لإطلاق الحديث، والله تعالى أعلم.

تنبيه: قال صاحب العرف الشذى: هذا الموضع الذى اعترض فيه الترمذى على الشافعى مع كونه مقلداً للشافعى.. انتهى. قلت: قد بينا في المقدمة أن الإمام الترمذى لم يكن مقلداً للشافعى ولا لغيره، واعتراضه هذا أيضاً يدل على أنه لم يكن مقلداً له فإنه ليس من شأن المقلد الاعتراض على إمامه المقلد، وأيضاً لو كان الترمذى مقلداً للشافعى لقوى دلائله ومسالكه في جميع مواقع بيان المذاهب أو غالبها وضعف دلائل غيره ومسالكه كما هو دأب المقلد، ألا ترى أن صاحب الهداية كيف قوى دلائل إمامه الإمام أبى حنيفة وزيف دلائل غيره من ابتداء الهداية إلى آخرها؟ فتفكر. وقد اعترف صاحب تمة مسك الذكى هاهنا بأن الترمذى لم يكن شافعيًا.

١٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُهَاجِرِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي سَفَرٍ وَمَعَهُ، بِلَالٌ فَأَرَادَ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ: «أَبْرِدْ» ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَبْرِدْ فِي الظُّهْرِ»، قَالَ: حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ التَّلُولِ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قوله: «نا أبو داود» هو سليمان بن داود الطيالسي «عن مهاجر أبي الحسن» التيمي مولاهم الصائغ روى عن ابن عباس والبراء، وعنه: شعبة ومسعر، وثقه أحمد وابن معين وغيرهما «عن زيد ابن وهب» الجهني الكوفي مخضرم ثقة جليل، لم يصب من قال: في حديثه خلل.

قوله: «فأراد أن يقيم» وفي رواية البخاري: فأراد المؤذن أن يؤذن، ورواه أبو عوانة بلفظ: فأراد بلال أن يؤذن، وفيه: ثم أمره فأذن وأقام، قال الحافظ في الفتح: ويجمع بينهما بأن إقامته كانت لا تتخلف عن الأذان لمحافظة صلى الله عليه وسلم على الصلاة في أول الوقت، فرواية: فأراد بلال أن يقيم أى: أن يؤذن ثم يقيم، ورواية: فأراد أن يؤذن؛ أى: ثم يقيم.. انتهى، «حتى رأينا فيء التلول» أى: قال له: أبرد فأبرد حتى أن رأينا. والفيء بفتح الفاء وسكون الياء بعدها همزة: هو ما بعد الزوال من الظل، والتلول جمع التل بفتح المثناة وتشديد اللام: كل ما اجتمع على الأرض من تراب أو رمل أو نحو ذلك، وهى فى الغالب منبسطة غير شاخصة فلا يظهر لها ظل، إلا إذا ذهب أكثر وقت الظهر، وقد اختلف العلماء فى غاية الإبراد، فقليل: حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال، وقيل: ربع قامة، وقيل: ثلثها، وقيل: نصفها، وقيل: غير ذلك، ونزلها المازرى على اختلاف الأوقات، والجارى على القواعد أنه يختلف باختلاف الأحوال، لكن يشترط أن لا يمتد إلى آخر الوقت، كذا فى فتح البارى.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه البخارى ومسلم وأبو داود.

(١٢٠) بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْعَصْرِ [م ٦ - ت ٦]

١٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، وَلَمْ يَظْهَرِ الْفَيْءُ مِنْ حُجْرَتِهَا.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي أُرْوَى وَجَابِرٍ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.
قَالَ: وَيُرْوَى عَنْ رَافِعٍ أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَأْخِيرِ الْعَصْرِ، وَلَا يَصِحُّ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ: عُمَرُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةُ وَأَنَسٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ؛ تَعْجِيلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، وَكَرْهُوا تَأْخِيرَهَا.

وَبِهِ يَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

قوله: «والشمس في حجرتها» الواو للحال، والمراد بالشمس: ضوءها، والحجرة بضم المهملة وسكون الجيم البيت أى: والشمس باقية فى داخل بيت عائشة «لم يظهر الفياء من حجرتها» أى: لم يرتفع الفياء أى: ضوء الشمس من داخل بيتها على الجدار الشرقى، قال الخطابى: معنى الظهور هاهنا الصعود والعلو يقال: ظهرت على الشيء إذا علوته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَعَاجِرَ عَلَيْهَا يَطْهَرُونَ﴾.. انتهى. وقال النووى: معناه التبكير بالعصر فى أول وقتها، وهو حين يصير ظل كل شيء مثله، وكانت الحجرة ضيقة العرصة قصيرة الجدار بحيث يكون طول جدارها أقل من مساحة العرصة بشيء يسير، فإذا صار ظل الجدار مثله، دخل وقت العصر، وتكون الشمس بعد فى أواخر العرصة لم يقع الفياء فى الجدار الشرقى.. انتهى، وقال الحافظ فى الفتح: والمستفاد من هذا الحديث تعجيل صلاة العصر فى أول وقتها، وهذا هو الذى فهمته عائشة، وكذا الراوى عنها عروة، واحتج به على عمر بن عبد العزيز فى تأخير صلاة العصر. وشذ الطحاوى فقال: لا دلالة فيه على التعجيل؛ لاحتمال أن الحجرة كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تحتجب عنها إلا بقرب غروبها فيدل على التأخير لا على التعجيل، وتعقب بأن الذى ذكره من الاحتمال إنما يتصور مع اتساع الحجرة، وقد عرف بالاستفاضة والمشااهدة أن حجر أزواج النبى صلى الله عليه وسلم لم تكن

(١٥٩) حديث صحيح أخرجه الستة من طرق عن الزهرى بهذا الإسناد: البخارى (٥٤٥)، ومسلم (٦١١)، والنسائى (٥٠٤)، وأبو داود (٤٠٧)، وابن ماجه (٦٨٣).

متسعة، ولا يكون ضوء الشمس باقياً في قعر الحجرة الصغيرة إلا والشمس قائمة مرتفعة، وإلا متى مالت ارتفع ضوءها عن قاع الحجرة ولو كان الجدار قصيراً.. انتهى كلام الحافظ.

تنبيه: قال صاحب العرف الشذى ناصراً للطحاوى ما لفظه: ونقول: إنه عليه السلام شرع فى التهجد وهو فى حجرة واقتدى أصحابه خارجها، فلا بد من كون الجدران قصيرة؛ فإن معرفة انتقالات الإمام شرط لصحته الاقتداء.. انتهى. قلت: من انتقالات الإمام الانتقال من الجلوس إلى السجدة ومن السجدة إلى الجلوس؛ فيلزم أن تكون جدران الحجرة قدر الذراع؛ فإن معرفة هذا الانتقال لا يعرف إلا إذا كان طولها بنحوه، وهذا كما نرى. فإن قال: يعرف هذا الانتقال بتكبيرات الانتقال، قيل له: فلا يلزم كون الجدران قصيرة؛ فإن انتقالات الإمام تعرف بتكبيرات الانتقالات، ثم لا يثبت من مجرد كون جدران الحجرة قصيرة تأخير العصر. ثم قال صاحب العرف الشذى ما لفظه: قال الحافظ هاهنا: قال الطحاوى: إن التغليس بالفجر كان بسبب جدران الحجرة، وكان فى الواقع الإسفار، وأقول: إن الطحاوى لم يقل بما نقل الحافظ؛ فإن كلامه فى الجدران فى العصر لا الفجر.. انتهى. قلت: لعل هذا لم ير كلام الحافظ ووهم واختلط عليه قول غيره؛ فإن الحافظ لم ينقل عن الطحاوى أن التغليس بالفجر كان بسبب الجدران فياله العجب أن هذا الرجل مع غفلته الشديدة ووهمه الفاحش كيف اجترأ على نسبة الوهم إلى الحافظ؟

قوله: «وفى الباب عن أنس وأبى أروى وجابر ورافع بن خديج» أما حديث أنس: فأخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذاهب إلى العوالى فيأتيهم والشمس مرتفعة، وبعض العوالى من المدينة على أربعة أميال ونحوه، وأما حديث أبى أروى: فأخرجه البزار بلفظ: قال: كنت أصلى مع النبى صلى الله عليه وسلم صلاة بالمدينة، ثم أتى ذا الحليفة قبل أن تغيب الشمس، وهى على قدر فرسخين، ورواه أحمد باختصار والطبرانى فى الكبير، وفيه صالح بن محمد أبو واقد، وثقه أحمد، وضعفه يحيى بن معين والدارقطنى وجماعة، كذا فى مجمع الزوائد. وأما حديث جابر: فأخرجه الشيخان وفيه: كان يصلى الظهر بالهاجرة والعصر والشمس حية، وأما حديث رافع بن خديج: فأخرجه البخارى ومسلم بلفظ: قال: كنا نصلى العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم تنحر الجزور فنقسم عشر قسم، ثم تطبخ فنأكل لحمًا نضيجًا قبل مغيب الشمس.

قوله: «ويروى عن رافع أيضاً عن النبى صلى الله عليه وسلم فى تأخير العصر ولا يصح» أخرجه الدارقطنى فى سننه عن عبد الواحد بن نافع قال: دخلت مسجد المدينة فأذن مؤذن بالعصر وشيخ جالس فلامه، وقال: إن أبى أخبرنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بتأخير هذه الصلاة، فسألت عنه فقالوا: هذا عبد الله بن رافع بن خديج. ورواه البيهقى فى سننه، وقال: قال الدارقطنى: فيما أخبرنا أبو بكر بن الحارث: هذا حديث ضعيف الإسناد، والصحيح عن رافع ضد هذا، وعبد الله بن رافع ليس بالقوى، ولم يروه عنه غير عبد الواحد، ولا يصح هذا الحديث عن رافع ولا عن غيره من الصحابة، وقال ابن حبان: عبد الواحد بن نافع يروى عن أهل الحجاز المقلوبات، وعن أهل الشام الموضوعات، لا يحل ذكره فى الكتاب إلا على سبيل القدح فيه.. انتهى،

ورواه البخارى فى تاريخه الكبير فى ترجمة عبد الله بن رافع حدثنا أبو عاصم عن عبد الواحد بن نافع به وقال: لا يتابع عليه؛ يعنى عبد الله بن رافع، والصحيح عن رافع غيره، ثم أخرجه عن رافع قال: كنا نصلى مع النبى صلى الله عليه وسلم صلاة العصر، ثم تنحر الجزور، الحديث، كذا فى نصب الرأية.

قوله: «وبه يقول عبد الله بن المبارك والشافعى وأحمد وإسحاق» وبه يقول الليث والأوزاعى وأهل المدينة وغيرهم يقولون: إن تعجيل العصر أفضل وهو الحق، يدل عليه أحاديث الباب. وقال محمد فى الموطأ: تأخير العصر أفضل عندنا من تعجيلها إذا صليتها والشمس بيضاء نقية لم تدخلها صفرة، وبذلك جاء عامة الآثار، وهو قول أبى حنيفة.. انتهى. وعلمه صاحب الهداية وغيره من الفقهاء الحنفية بأن فى تأخيرها تكثر النوافل، وقد رده صاحب التعليق المجدد - وهو من العلماء الحنفية - بأنه تعليل فى مقابلة النصوص الصحيحة الصريحة الدالة على أفضلية التعجيل وهى كثيرة مروية فى الصحاح الستة وغيرها.. انتهى. وقد استدل العيني فى البناية شرح الهداية على أفضلية التأخير بأحاديث: الأول: ما أخرجه أبو داود عن عبد الرحمن بن على بن شيبان عن أبيه عن جده قال: قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية.

والثانى: حديث رافع بن خديج الذى أشار إليه الترمذى.

والثالث: حديث أم سلمة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد تعجيلاً للظهر منكم، وأنتم أشد تعجيلاً للعصر منه، أخرجه الترمذى فى باب تأخير العصر الآتى.

والرابع: حديث أنس: كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى العصر والشمس بيضاء. وأجاب عن هذه الأحاديث صاحب التعليق المجدد، فقال: ولا يخفى على الماهر ما فى الاستناد بهذه الأحاديث.

أما الحديث الأول: فلا يدل إلا على أنه كان يؤخر العصر ما دام كون الشمس بيضاء، وهذا أمر غير مستنكر؛ فإنه لم يقل أحد بعدم جواز ذلك، والكلام إنما هو فى فضيلة التأخير، وهو ليس بثابت منه. لا يقال: هذا الحديث يدل على أن التأخير كان عادته يشهد به لفظ: كان؛ لأننا نقول: لو دل على ذلك لعارضه كثير من الأحاديث القوية الدالة على أن عادته كانت التعجيل، فالأولى أن لا يحمل هذا الحديث على الدوام دفعا للمعارضة. واعتباراً لتقديم الأحاديث القوية.. انتهى. قلت: حديث عبد الرحمن بن على بن شيبان ضعيف؛ فإنه رواه عنه يزيد ابن عبد الرحمن بن على بن شيبان، وهو مجهول كما صرح به فى التقريب والخلاصة والميزان، فهذا الحديث الضعيف لا يصلح للاحتجاج، قال:

وأما الحديث الثانى: فقد رواه الدارقطنى عن عبد الواحد بن نافع، فذكر بمثل ما ذكرنا عن نصب الرأية، قال:

وأما الحديث الثالث: فإنما يدل على كون التعجيل فى الظهر أشد من التعجيل فى العصر لا على استحباب التأخير، قال:

وأما الحديث الرابع: فلا يدل أيضاً على استحباب التأخير: قلت: بل هو يدل على استحباب التعجيل، فإن الطحاوي رواه هكذا عن أنس مختصراً، ورواه أصحاب الكتب الستة عنه بلفظ: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية، فيذهب الذاهب إلى العوالى فيأتيهم والشمس مرتفعة، وبعض العوالى من المدينة على أربعة أميال أو نحوه. فالعجب من العيني أنه كيف استدل بهذه الأحاديث التي الأول والثاني منها ضعيفان لا يصلحان للاستدلال، والثالث لا يدل على استحباب التأخير، والرابع يدل على استحباب التعجيل. وقد استدل الإمام محمد على أفضلية التأخير بحديث القيراط، وستعرف في الباب الآتي أن الاستدلال به أيضاً ليس بصحيح، ولم أر حديثاً صحيحاً صريحاً يدل على أفضلية تأخير العصر.

تنبيه: استدل صاحب العرف الشذى على تأخير صلاة العصر ما لفظه: وأدلتنا كثيرة لا استوعبها. ومنها ما فى أبى داود عن على: أن وقت الإشراق من جانب الطلوع مثل بقاء الشمس بعد العصر، ومن المعلوم أن وقت الإشراق يكون بعد ذهاب وقت الكراهة.. انتهى. قلت: حديث على هذا بهذا اللفظ ليس فى أبى داود البتة ولا فى كتاب من كتب الحديث؛ فعليه أن يثبت أولاً كونه فى أبى داود أو فى كتاب آخر من كتب الحديث بهذا اللفظ موجود فى كتاب من كتب الحديث، فلا يثبت منه ودونه خوط القتاد. ولو سلم أنه بهذا اللفظ موجود فى كتاب من كتب الحديث، فلا يثبت منه تأخير العصر ولا يدل عليه، وإنما يدل على أن وقت الإشراف فى الامتداد والطول كوقت العصر، ومن المعلوم أن ابتداء وقت العصر إذا صار ظل الشيء كطوله وامتداده إلى الغروب، كما أن من المعلوم أن ابتداء الإشراق يكون بعد ذهاب وقت الكراهة ولا تعلق له بتأخير العصر ولا بتعجيله فتفكر. ولا تعجبوا من هؤلاء المقلدين أنهم كيف يتركون الأحاديث الصحيحة الصريحة فى تعجيل العصر ويتشبثون بمثل هذا الحديث؛ فإن هذا من شأن التقليد. ثم قال ما لفظه: ولنا حديث آخر حسن عن جابر بن عبد الله أخرجه أبو داود فى سننه، وكذلك أخرجه الحافظ فى الفتوح: إن الساعة المحمودة من الجمعة بعد العصر فى الساعة الأخيرة واليوم اثنا عشر ساعة، وفى فتح البارى فى موضع: أن ما بعد العصر ربع النهار.. انتهى. قلت: هذا الحديث أيضاً ليس فى سنن أبى داود بهذا اللفظ، ثم لا تعلق له بتأخير العصر ولا تعجيله. وأما قول الحافظ فليس بحجة على أنه لا يدل على التأخير.

١٦٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي دَارِهِ بِالْبَصْرَةِ حِينَ انْصَرَفَ مِنَ الظُّهْرِ، وَدَارُهُ بِجَنْبِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: قَوْمُوا فَصَلُّوا الْعَصْرَ، قَالَ: فَقُمْنَا فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ؛ يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيِ الشَّيْطَانِ قَامَ فَفَقَرَ أَرْبَعًا لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قوله: «حين انصرف» أى: العلاء بن عبد الرحمن «وداره» أى: دار أنس بن مالك «فقال: قوموا فصلوا العصر» وفي رواية مسلم: فلما دخلنا عليه قال: أصليتم العصر؟ فقلنا له: إنما انصرفنا الساعة من الظهر، قال: فصلوا العصر «تلك صلاة المنافق» قال ابن الملك: إشارة إلى مذكور حكماً أى: صلاة العصر التي أخرت إلى الاصفرار، وقال الطيبي: إشارة إلى ما فى الذهن من الصلاة المخصوصة، والخبر بيان لما فى الذهن من الصلاة المخصوصة. قال النووي: فيه تصريح بدم تأخير صلاة العصر بلا عذر، لقوله صلى الله عليه وسلم: «جلس يرقب الشمس» «يجلس يرقب الشمس» أى: ينتظرها جملة استثنائية بيان للجملة السابقة «حتى إذا كانت بين قرني الشيطان» أى: قربت من الغروب، قال السيوطي فى قوت المغتذى: قيل: هو على حقيقته وظاهره، والمراد يجازيها بقرنية عند غروبها وكذا عند طلوعها؛ لأن الكفار يسجدون لها حينئذ، فيقارنها ليكون الساجدون لها فى صورة الساجدين له، وقيل: هو على المجاز، والمراد بقرنيه علوه وارتفاعه وسلطانه وغلبة أعوانه وسجود مطيعيه من الكفار للشمس.. انتهى «فنقر أربعاً» من نقر الطائر الحبة نقرأ أى: التقطها، قال فى النهاية: يريد تخفيف السجود، وأنه لا يمكث فيه إلا قدر وضع الغراب منقاره فيما يريد أكله.. انتهى، وقيل: تخصيص الأربع بالنقر وفى العصر ثمان سجّدات اعتباراً بالركعات.

تنبيه: قال صاحب العرف الشذى ما لفظه: قوله: فنقر أربعاً، هذا يدل على وجوب تعديل الأركان؛ فإن الشريعة عدت السجّدات الثمانية الخالية عن الجلسة أربع سجّدات، وعن أبى حنيفة من ترك القومة أو الجلسة أخاف أن لا تجوز صلاته.. انتهى. قلت: ومع هذا أكثر الأحناف ينقرون كنقر الديك، ويتركون تعديل الأركان متعمدين، بل إذا رأوا أحداً يعدل الأركان تعديلاً حسناً فيظنون أنه ليس على المذهب الحنفى، فهداهم الله تعالى إلى التعديل.

تنبيه آخر: قال صاحب العرف الشذى ما لفظه: اعلم أن الأرض كروية اتفاقاً، فيكون طلوع الشمس وغروبها فى جميع الأوقات، فقيل: إن الشياطين كثيرة فيكون شيطان لبلد وشيطان آخر لبلدة أخرى وهكذا، وعلى كروية الأرض تكون ليلة القدر مختلفة، وكذلك يكون نزول الله تعالى أيضاً متعدداً، وظنى أن سجدة الشمس بعد الغروب تحت العرش لا تكون متعددة بل تكون بعد دورة واحدة لا حين كل من الغوارب المختلفة بحسب تعدد البلاد.. انتهى. قلت: إن أراد بقوله: إن الأرض كروية اتفاقاً أن جميع أئمة الدين من السلف والخلف متفقون على كروية الأرض وقائلون بها؛ فهذا باطل بلا مرية، وإن أراد به اتفاق أهل الفلسفة وأهل الهيئة؛ فهذا مما لا يلتفت إليه، ثم ما فرغ على كروية الأرض فقيه أنظار وخذشات فتفكر.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي.

(١٢١) بَاب مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعَصْرِ [م ٧ - ت ٧]

١٦١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَشَدَّ تَعْجِيلًا لِلظُّهْرِ مِنْكُمْ، وَأَنْتُمْ أَشَدُّ تَعْجِيلًا لِلْعَصْرِ مِنْهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عُثَيْبٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ نَحْوَهُ.

قوله: «وأنتم أشد تعجلاً للعصر منه» قال الطيبي: ولعل هذا الإنكار عليهم بالمخالفة.. انتهى، قاله القارى، إن الخطاب لغير الأصحاب، قال: وفي الجملة يدل الحديث على استحباب تأخير العصر كما هو مذهبنا.. انتهى. قلت: ليس فيه دلالة على استحباب تأخير العصر، نعم فيه أن الذين خاطبتهم أم سلمة كانوا أشد تعجلاً للعصر منه صلى الله عليه وسلم وهذا لا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر العصر حتى يستدل به على استحباب تأخير العصر، وقال الفاضل اللكنوى فى التعليق الممجد: هذا الحديث إنما يدل على أن التعجيل فى الظهر أشد من التعجيل فى العصر لا على استحباب التأخير.. انتهى، وقد تقدم كلامه هذا فيما تقدم. وقال صاحب العرف الشذى ما لفظه: حديث الباب ظاهره مبهم والتأخير هاهنا إضافى وإطلاق الألفاظ الإضافية ليست بفاصلة.. انتهى، ثم قال بعد هذا الاعتراف: نعم يخرج شيء لنا.. انتهى. قلت: لا يخرج لكم شيء من هذا الحديث أيها الأحناف، كيف وظاهره مبهم والتأخير فيه إضافى، وأطلق فيه اللفظ الإضافى وهو ليس بفاصل، وقد ثبت بأحاديث صحيحة صريحة استحباب التعجيل، وقد استدلت الحنفية على استحباب تأخير العصر بهذا الحديث، وبأحاديث أخرى قد ذكرتها فى الباب المتقدم، ولا يصح استدلالهم بواحد منها كما عرفت. وقد استدلت محمد فى آخر موطنه على ذلك بحديث القيراط، وهو ما رواه من طريق مالك عن عبد الله بن دينار: أن عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنما أحلكم فيما خلا من الأمم؛ كما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس، وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى؛ كرجل استعمل عملاً فقال: من يعمل إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ قال: فعملت اليهود، ثم قال: من يعمل إلى من نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط؟ فعملت النصارى إلى قيراط قيراط، ثم قال: من يعمل إلى من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين»، قال: فغضب اليهود والنصارى وقالوا: نحن أكثر عملاً وأقل عطاء، قال: «هل ظلمتكم من حقكم شيئاً؟» قالوا: لا، قال: «فإنه فضلى أعطيه من شئت»، قال محمد بعد إخراج ما لفظه: هذا الحديث يدل على أن تأخير العصر أفضل من تعجيلها، ألا ترى أنه جعل ما بين الظهر إلى

العصر أكثر مما بين العصر إلى المغرب في هذا الحديث، ومن عجل العصر كان ما بين الظهر إلى العصر أقل مما بين العصر إلى المغرب في هذا يدل على تأخير العصر تأخير العصر أقل من تعجيلها ما دامت الشمس بيضاء نقية لم تخالطها صفرة، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا. انتهى كلامه. قلت: هذا الحديث ليس بصريح في استحباب تأخير العصر، قال صاحب التعليق المجدد: واستنبط أصحابنا الحنفية أمرين.

أحدهما: ما ذكره أبو زيد الدبوسي في كتابه الأسرار وتبعه الزيلعي شارح الكنز وصاحب النهاية شارح الهداية وصاحب البدائع وصاحب مجمع البحرين في شرحه وغيرهم؛ أن وقت الظهر من الزوال إلى صيرورة ظل كل شيء مثليه، ووقت العصر منه إلى الغروب، كما هو رواية عن إمامنا أبي حنيفة وافتي به كثير من المتأخرين. ووجه الاستدلال به بوجه كلها لا تخلو عن شيء، أحدها: أن قوله صلى الله عليه وسلم: إنما أجلكم فيما خلا كما بين الصلاة العصر إلى مغرب الشمس، يفيد قلة زمان هذه الأمة بالنسبة إلى زمان من خلا وزمان هذه الأمة هو مشبه بما بين العصر إلى المغرب، فلا بد أن يكون هذا الزمان قليلاً من زمان اليهود أى: من الصبح إلى الظهر، ومن زمان النصارى أى: من الظهر إلى العصر، ولن تكون القلة بالنسبة إلى زمان النصارى إلا إذا كان ابتداء وقت العصر من حين صيرورة الظل مثليه؛ فإنه حينئذ يريد وقت الظهر أى: من الزوال إلى المثليين على وقت العصر من المثليين إلى الغروب، وأما إن كان ابتداء العصر حين المثل فيكونان متساوين. وفيه ما ذكره في فتح الباري وبستان المحدثين وشرح القارى وغيرها.

أما أولاً: فلأن لزوم المساواة على تقدير المثل ممنوعة؛ فإن المدة بين الظهر والعصر لو كان بمصير ظل كل شيء مثله يكون أن يد بشيء من ذلك الوقت إلى الغروب على ما هو محقق عند الرياضيين إلا أن يقال: هذا التفاوت لا يظهر إلا عند الحساب، والمقصود من الحديث تفهيم كل أحد. **وأما ثانياً:** فلأن المقصود من الحديث مجرد التمثيل، ولا يلزم في التمثيل التسوية من كل وجه. **وأما ثالثاً:** فلأن قلة مدة هذه الأمة إنما هي بالنسبة إلى مدتي مجموع اليهود والنصارى لا بالنسبة إلى كل أحد وهو حاصل على كل تقدير.

وأما رابعاً: فلأنه يحتمل أن يراد بنصف النهار في الحديث نصف النهار الشرعى وحينئذ فلا يستقيم الاستدلال.

وأما خامساً: فإنه ليس في الحديث إلا أن ما بين صلاة العصر إلى الغروب أقل من الزوال إلى العصر ومن المعلوم أن صلاة العصر، لا يتحقق في أول وقته غالباً فالقلة حاصلة على كل تقدير وإنما يتم مرام المستدل إن تم لو كان لفظ الحديث ما بين وقت العصر إلى الغروب وإذ ليس فليس. **وثانيها:** أن قول النصارى نحن أكثر عملاً، لا يستقيم إلا بقلة زمانهم، ولن تكون القلة إلا في صورة المثليين. وفيه ما مر سابقاً وأنفاً.

وثالثها: ما نقله العيني أنه جعل لنا النبي صلى الله عليه وسلم من زمان الدنيا في مقابلة من كان قبلنا من الأمم بقدر ما بين صلاة العصر إلى الغروب، وهو يدل على أن بينهما أقل من ربع النهار؛ لأنه لم يبق من الدنيا ربع الزمان، لحديث: «بعثت أنا والساعة كهاتين» وأشار بالسبابة

والوسطى، فنسبة ما بقى من الدنيا إلى قيام الساعة مع ما بعض مقدار ما بين السبابة والوسطى. قال السهيلي: وبينهما نصف سبع؛ لأن الوسطى ثلاثة أسباع كل مفصل منها سبع وزيادتها على السبابة نصف سبع. انتهى. وفيه أيضاً ما مر سالفاً، ثم لا يخفى على المستيقظ أن المقصود من الحديث ليس إلا التمثيل والتفهيم، فلا استدلال لو تم بجميع تقاديره لم يخرج تقدير وقت العصر بالمثلين إلا بطريق الإشارة، وهناك أحاديث صحيحة صريحة دالة على مضي وقت الظهر ودخول وقت العصر بالمثل، ومن المعلوم أن العبارة مقدمة على الإشارة، وقد مر معنا ما يتعلق بهذا المقام فى صدر الكلام. الأمر الثانى: ما ذكره صاحب الكتاب من أن هذا الحديث يدل على أن تأخير العصر أى: من أول وقتها أفضل من تعجيلها، قال بعض أعيان متأخرى المحدثين فى بستان المحدثين: ما ملخصه ما استنبطه محمد من هذا الحديث صحيح وليس مدلول الحديث إلا أن ما بين صلاة العصر إلى الغروب أقل من نصف النهار إلى العصر ليصح قلة العمل وكثرته، وهذا لا يحصل إلا بتأخير العصر من أول الوقت.. انتهى، ثم ذكر كلاماً مطولاً محصله الرد على من استدل به فى باب المثلين وقد ذكرنا خلاصته. ولا يخفى أن هذا أيضاً إنما يصح إذا كان الأكثرية لكل من اليهود والنصارى، وإلا فلا كما ذكرنا مع أنه إن صح فليس هو إلا بطريق الإشارة، والأحاديث على التعجيل بالعبارة مقدمة عليه عند أرباب البصيرة.. انتهى كلام الفاضل اللكنوى.

١٦٢ - وَوَجَدْتُ فِي كِتَابِي: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ ابْنِ

جُرَيْجٍ.

١٦٣ - وَحَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ مُعَاذٍ الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا

الْإِسْنَادِ: نَحْوَهُ وَهَذَا أَصَحُّ.

(١٢٢) بَابُ مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ [٨م - ٨ت]

١٦٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ

الْأَكْوَعِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحِجَابِ.

(١٦٢) انظر الذى قبله.

(١٦٣) انظر الذى قبله.

(١٦٤) حديث صحيح، وأخرجه: البخارى (٥٦١)، وهو من ثلاثياته أى: من الأحاديث التى يروها عن

النبي صلى الله عليه وسلم ليس بينه وبينه إلا ثلاثة رواة فقط، وأخرجه: مسلم (٦٣٦)، وأبو داود (٤١٧).

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَالصَّنَابِجِيِّ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَأَنْسٍ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَأَبِي أَيُّوبَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَعَبَّاسَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ.
وَحَدِيثُ الْعَبَّاسِ قَدْ رُوِيَ مَوْقُوفًا عَنْهُ، وَهُوَ أَصَحُّ.
وَالصَّنَابِجِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ صَاحِبُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، اخْتَارُوا تَعْجِيلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، وَكَرِهُوا تَأْخِيرَهَا حَتَّى قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَيْسَ لِبَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَّا وَقْتُ وَاحِدٍ، وَذَهَبُوا إِلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ صَلَّى بِهِ جَبْرِيلُ.
وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ.

قوله: «نا حاتم بن إسماعيل» المدني كوفي الأصل، قال في التقريب: صحيح الكتاب صدوق بهم.. انتهى. وقال في الخلاصة: قال ابن سعيد: كان ثقة مأموناً كثير الحديث.. انتهى. قلت: هو من رجال الكتب الستة «عن يزيد بن أبي عبيد» الأسلمي مولى سلمة بن الأكوع، ثقة من الرابعة، كذا في التقريب «وتوارت بالحجاب» هذا تفسير للجملة الأولى؛ أعنى إذا غربت الشمس، والحديث يدل على أن وقت المغرب يدخل عند غروب الشمس وهو مجمع عليه «وفى الباب عن جابر وزيد بن خالد وأنس ورافع بن خديج وأبي أيوب وأم حبيبة وعباس بن عبد المطلب» أما حديث جابر: فأخرجه أحمد، وأما حديث زيد بن خالد: فأخرجه الطبراني، وأما حديث أنس: فأخرجه أحمد وأبو داود، وأما حديث رافع بن خديج: فأخرجه البخاري ومسلم، أما حديث أبي أيوب: فأخرجه أحمد وأبو داود والحاكم، وأما حديث أم حبيبة: فليُنظر من خرجها، وأما حديث عباس بن عبد المطلب: فأخرجه ابن ماجه.

قوله: «حديث سلمة بن الأكوع حديث حسن صحيح» أخرجه الجماعة إلا النسائي.
قوله: «اختاروا تعجيل صلاة المغرب» لحديث الباب ولحديث رافع بن خديج: كنا نصلي المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم فينصرف أحدنا وإنه ليبصر مواقع نبهه، متفق عليه، والحديث عقبة بن عامر: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تزال أمتي بخير - أو على الفطرة - ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم»، رواه أحمد وأبو داود «حتى قال بعض أهل العلم: ليس لصلاة المغرب إلا وقت واحد» قد اختلف السلف في صلاة المغرب هل هي ذات وقت أو وقتين، فقال الشافعي وابن المبارك: إنه ليس لها إلا وقت واحد. وهو أول الوقت، وقال الأكثرون: هي

ذات وقتين أول الوقت هو غروب الشمس، وآخره ذهاب الشفق الأحمر. تمسك الشافعي وابن المبارك بحديث جبريل؛ فإن فيه: ثم صلى المغرب لوقته الأول، وتمسك الأكثرون بحديث عبد الله بن عمرو؛ فإن فيه: وقت صلاة المغرب ما لم يسقط نور الشفق، رواه مسلم وغيره. وبحديث أبي موسى فإن فيه: ثم أخرج المغرب حتى كان عند سقوط الشفق، رواه مسلم وغيره، وقول الأكثرين هو الحق. وأما حديث جبريل: فإنه كان بمكة، وهذان الحديثان متأخران عنه ومتضمنان لزيادة، قال النووي في شرح مسلم تحت حديث عبد الله بن عمرو: هذا الحديث وما بعده من الأحاديث صريح في أن وقت المغرب يمتد إلى غروب الشفق، وهذا أحد القولين في مذهبنا وهو ضعيف عند جمهور نقلة مذهبنا، وقالوا: الصحيح أنه ليس لها إلا وقت واحد، وهو عقب غروب الشمس بقدر ما يظهر ويستمر عورته ويؤذن ويقيم، فإن أخرج الدخول في الصلاة عن هذا الوقت؛ أثم وصارت قضاء، وذهب المحققون من أصحابنا إلى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يغب الشفق، وأنه يجوز ابتداءها في كل وقت من ذلك، ولا يَأْتَمُّ بتأخيرها عن أول الوقت، وهذا هو الصحيح والصواب الذي لا يجوز غيره. والجواب: عن حديث جبريل حين صلى المغرب في اليومين في وقت واحد حين غربت الشمس من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه اقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب وقت الجواز، وهذا جاز في كل الصلاة سوى الظهر، والثاني: أنه متقدم في أول الأمر بمكة، وهذه الأحاديث بامتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق متأخرة في أواخر الأمر بالمدينة فوجب اعتمادها، والثالث: أن هذه الأحاديث أصح إسناداً من حديث بيان جبريل عليه السلام فوجب تقديمها.. انتهى كلام النووي.

(١٢٣) بَاب مَا جَاءَ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ [م ٩ - ت ٩]

١٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِوَقْتِ هَذِهِ الصَّلَاةِ؛ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّيهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لثَلَاثَةَ.

قوله: «باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة» وقد تقدم في حديث جبريل وغيره أن أول وقتها حين يغب الشفق وهو مجمع عليه، وأما آخر وقتها: فالثابت من الأحاديث الصحيحة الصريحة أنه إلى نصف الليل، ففي حديث عبد الله بن عمرو: فإذا صليت العشاء فإنه وقت إلى نصف الليل، رواه مسلم، وفي حديث أبي هريرة الذي تقدم: وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل، ويفهم من حديث أبي قتادة إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى، رواه مسلم: أن آخر وقتها إلى طلوع الفجر، قال النووي: قوله: فإنه وقت إلى نصف الليل، معناه وقت لأدائها اختياراً، وأما وقت الجواز: فيمتد إلى طلوع الفجر، لحديث أبي قتادة عند مسلم: إنما

التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى. وقال الإصطخري: إذا ذهب نصف الليل صارت قضاء، ودليل الجمهور حديث أبي قتادة المذكور.. انتهى كلام النووي. قال الحافظ في الفتح: عموم حديث أبي قتادة مخصوص بالإجماع في الصباح، وعلى قول الشافعي الجديد في المغرب، فللاصطخري أن يقول إنه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الأحاديث في العشاء، قال: ولم أر في امتداد وقت العشاء إلى طلوع الفجر حديثاً صريحاً يثبت.. انتهى.

تنبيه: ذكر النيموى في آثار السنن أثرين يدلان على أن وقت العشاء إلى طلوع الفجر أحدهما: أثر أبي هريرة عن عبيد بن جريح أنه قال لأبي هريرة: ما إفراط صلاة العشاء؟ قال: طلوع الفجر، رواه الطحاوى. وثانيهما: أثر عمر عن نافع بن جبير قال: كتب عمر إلى أبي موسى: وصل العشاء أى: الليل شئت ولا تغفلها، رواه الطحاوى ورجاله ثقات، ثم قال: دل الحديثان على أن وقت العشاء يبقى بعد مضي نصف الليل إلى طلوع الفجر، ولا يخرج بخروجه، فبالجمع بين الأحاديث كلها يثبت أن وقت العشاء من حين دخوله إلى نصف الليل أفضل وبعضه أولى من بعض، وأما بعد نصف الليل فلا يخلو من الكراهة.. انتهى، وقال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية ص ١٢٢: تكلم الطحاوى فى شرح الآثار هاهنا كلاماً حسناً ملخصه أنه قال: يظهر من مجموع الأحاديث أن آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر، وذلك أن ابن عباس وأبا موسى والحدري؛ رَوَوْا أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرها إلى ثلث الليل. وروى أبو هريرة وأنس أنه أخرها حتى انتصف الليل. وروى ابن عمر أنه أخرها حتى ذهب سدس الليل. وروت عائشة أن أعتم بها حتى ذهب عامة الليل. وكل هذه الروايات فى الصحيح. قال: ثبت بهذا أن الليل كله وقت لها ولكنه على أوقات ثلاثة: فأما من حين يدخل وقتها إلى أن يمضى ثلث الليل فأفضل وقت صليت فيه، وأما بعد ذلك إلى أن يتم نصف الليل ففى الفضل دون ذلك، وأما بعد نصف الليل فدونه، ثم ساق بسنده عن نافع بن جبير قال: كتب عمر إلى أبي موسى: وصل العشاء أى الليل شئت ولا تغفلها، ولمسلم فى قصة التعريس عن أبي قتادة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ليس فى النوم تفريط، إنما التفريط أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى»، فدل على بقاء الأولى إلى أن يدخل وقت الأخرى وهو طلوع الثانى.. انتهى. قلت: لا شك فى أن كلام الطحاوى هذا حسن، لو كان فى هذا حديث مرفوع صحيح، ولكن لم أجد حديثاً مرفوعاً صحيحاً، أما حديث أبي قتادة المرفوع فقد عرفت فيما تقدم أن عمومته مخصوص بالإجماع فى الصباح، فلقاتل أن يقول: إنه مخصوص بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص وما فى معناه. وأما حديث عائشة المرفوع: أنه أعتم بها حتى ذهب عامة الليل، فليس المراد بعامة الليل أكثره كما زعم الطحاوى وغيره، بل المراد كثير منه. قال النووى فى شرح مسلم: قوله فى رواية عائشة: إنه أعتم بها حتى ذهب عامة الليل؛ أى: كثير منه، وليس المراد أكثر ولا بد من هذا التأويل لقوله صلى الله عليه وسلم: إنه لوقتها، ولا يجوز أن يكون المراد بهذا القول ما بعد نصف الليل؛ لأنه لم يقل أحد من العلماء إن تأخيرها إلى ما بعد نصف الليل أفضل.. انتهى. وأما الحديثان اللذان ذكرهما النيموى فهما ليسا مرفوعين بل أحدهما قول عمر وفى سنده حبيب بن أبى ثابت وعليه مداره وهو مدلس، ورواه عن نافع بن جبير بالنعنة: قال الحافظ ابن حجر فى

طبقات المدلسين: حبيب بن أبي ثابت الكوفي تابعي مشهور يكثّر التدليس، وثانيهما: قول أبي هريرة فيحتمل أنه قال به بناء على عموم حديث أبي قتادة، والله تعالى أعلم. وقال ابن العربي في عارضة الأحوذى: لا خلاف بين الأمة أن أول وقت صلاة العشاء غروب الشفق واختلفوا في آخرها فمنهم من قال: إلى ثلث الليل، قال به مالك والشافعي، ومنهم من قال: إنه إلى شطر الليل، قاله ابن حبيب وأبو حنيفة، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلاً أنه أخرها إلى شطر الليل. وقولاً له، قال: وقت العشاء إلى شطر الليل، في صحيح مسلم، فلا قول بعد هذا، والله أعلم. انتهى كلام ابن العربي.

قوله: «عن أبي بشر» بن أبي إياس ابن أبي وحشية، ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبیر وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد، قاله الحافظ في التقریب «عن بشير بن ثابت» الأنصاري مولاهم بصرى ثقة، وقال ابن حبان: وهم من قال فيه بشر بغير ياء «عن حبيب بن سالم» الأنصاري مولى النعمان بن بشير وكاتبه، لا بأس به من أوساط التابعين.

قوله: «أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة» هذا من باب التحديث بنعمة الله عليه بزيادة العلم مع ما فيه من حمل السامعين على اعتماد مرويّه، ولعل وقوع هذا القول منه بعد موت غالب أكابر الصحابة وحفاظهم الذين هم أعلم بذلك منه «لسقوط القمر» أى: وقت غروبه أو سقوطه إلى الغروب «لثالثة» أى: فى ليلة ثالثة من الشهر.

١٦٦ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ: نَحْوُهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، عَنِ النُّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ هُشَيْمٌ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ ثَابِتٍ.

وَحَدِيثُ أَبِي عَوَانَةَ أَصَحُّ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ رَوَى عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ: نَحْوَ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ.

قوله: «عن أبي عوانة بهذا الإسناد» أى: بالإسناد المتقدم، وحديث النعمان بن بشير المذكور أخرجه أبو داود والنسائي والدارمي قال ابن العربي: حديث النعمان صحيح وإن لم يخرج به الإمامان؛ فإن أبا داود أخرجه عن مسدد والترمذى عن أبي عوانة عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم، فأما حبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير فقال أبو حاتم: هو ثقة، وأما بشير بن ثابت فقال يحيى بن معين: إنه ثقة، ولا كلام فيمن دونهما، وإن كان هشيم قد رواه عن أبي بشير عن حبيب بن سالم بإسقاط أبي بشير وما ذكرناه أصح. وكذلك رواه شعبة وغيره وخطأ من أخطأ فى الحديث لا يخرجّه عن الصحة. انتهى كلام ابن العربي.

(١٢٤) بَاب مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ [م ١٠ - ت ١٠]

١٦٧ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي؛ لَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يُؤَخَّرُوا الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، أَوْ نِصْفِهِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي بَرْزَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ؛ رَأَوْا تَأْخِيرَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

قوله: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ» من المشقة أى: لولا خشية وقوع المشقة عليهم «لَأَمَرْتُهُمْ» أى: وجوباً «إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ نِصْفِهِ» قيل: إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ أى: فِي الصَّيْفِ أَوْ نِصْفِ اللَّيْلِ أى: فِي الشِّتَاءِ، وَيَحْتَمِلُ التَّنْوِيعَ وَهُوَ الْأَظْهَرُ، وَيَحْتَمِلُ الشُّكَّ مِنَ الرَّاوِي.

قوله: «وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي بَرْزَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَابْنِ عُمَرَ» أما حديث جابر: فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ بِلَفْظٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ. وَأما حديث جابر بن عبد الله: فَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ، وَأما حديث أبي بَرْزَةَ: فَأَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ وَلَفْظُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءُ الَّتِي يَدْعُونَهَا الْعَتَمَةُ، وَأما حديث ابن عباس: فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَلَهُ حَدِيثٌ آخَرٌ فِي تَأْخِيرِ الْعِشَاءِ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ ذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ. وَأما حديث أبي سعيد الخدري: فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَأما حديث ابن عمر: فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

قوله: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه.

قوله: «وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ... إلخ» لأَحَادِيثِ الْبَابِ وَهِيَ كَثِيرَةٌ، لَكِنْ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَلَا يَصْلُحُ ذَلِكَ الْآنَ لِلْأُثْمَةِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِالتَّخْفِيفِ، وَقَالَ: «إِنْ فِيهِمْ الضَّعِيفُ وَذَا الْحَاجَةِ»، فَتَرَكَ التَّطْوِيلَ عَلَيْهِمْ فِي الْإِنْتَظَارِ أَوَّلَى، قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ بَعْدَ نَقْلِ كَلَامِ

ابن بطال هذا ما لفظه: وقد روى أحمد وابو داود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري: صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العتمة فلم يخرج حتى مضى نحو من شطر الليل الحديث. وفيه: «ولولا ضعف الضعيف، وسقم السقيم، وحاجة ذى الحاجة، لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل»، ثم ذكر الحافظ حديث أبي هريرة المذكور في الباب، ثم قال: فعلى هذا من وجد به قوة على تأخيرها ولم يغلبه النوم ولم يشق على أحد من المؤمنين فالتأخير في حقه أفضل، وقد قرر النووي ذلك في شرح مسلم، وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم، والله أعلم.

ونقل ابن المنذر عن الليث وإسحاق أن المستحب تأخير العشاء إلى قبل الثلث، وقال الطحاوي: يستحب إلى الثلث، وبه قال مالك وأحمد وأكثر الصحابة والتابعين وهو قول الشافعي في الجديد، وقال في القديم: التعجيل أفضل، وكذا قال في الإملاء وصححه النووي وجماعة، وقالوا: إنه مما يفتى به على القديم، وتعقب بأنه ذكره في الإملاء وهو من كتبه الجديدة، والمختار من حيث الدليل أفضلية التأخير ومن حيث النظر التفصيل، والله أعلم.. انتهى كلام الحافظ.

(١٢٥) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالسَّمْرِ بَعْدَهَا [م ١١ - ت ١١]

١٦٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا عَوْفٌ قَالَ أَحْمَدُ: وَحَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ هُوَ: الْمُهَلَّبِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ جَمِيعًا عَنْ عَوْفٍ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ هُوَ: أَبُو الْمِنْهَالِ الرِّيَّاحِيُّ، عَنْ أَبِي بَرَزَةَ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَ الْعِشَاءِ، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَنَسٍ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي بَرَزَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَقَدْ كَرِهَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ النَّوْمَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُهُمْ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى الْكَرَاهِيَةِ.
وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي النَّوْمِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فِي رَمَضَانَ.

(١٦٨) حديث صحيح مخرج في الكتب الستة وغيرها مطولاً ومختصراً: في البخاري (٥٤٧)، ومسلم (٦٤٧)، والنسائي (٥٢٤)، وأبي داود (٣٩٨)، وابن ماجه (٦٧٤).

وَسَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ هُوَ: أَبُو الْمُنْهَالِ الرَّيَّاحِيُّ.

قوله: «باب ما جاء في كراهية النوم قبل العشاء والسمر بعدها» السمر بالتحريك هو الحديث بالليل، قال في مجمع البحار: روى بفتح الميم من المسامرة فهي الحديث بالليل وبسكونها فهو مصدر، وأصل السمر لون ضوء القمر؛ لأنهم كانوا يتحدثون فيه.. انتهى.

قوله: «حدثنا هشيم» بالتصغير ابن بشير بوزن عظيم السلمي أبو معاوية الواسطي، قال يعقوب الدورقي: كان عند هشيم عشرون ألف حديث، قال العجلي: ثقة يدلّس «أنا عوف» ابن أبي جميلة المعروف بالأعرابي ثقة «قال أحمد» هو ابن منيع «ونا عباد بن عباد هو المهلب وإسماعيل بن عليّة جميعاً» أي: عباد بن عباد وإسماعيل ابن عليّة كلاهما «عن عون» كذا في النسخ المطبوعة بالنون، والظاهر أنه تصحيف من الكاتب والصحيح عوف بالفاء وهو ابن أبي جميلة الأعرابي، واللّه أعلم. ومقصود الترمذی بهذا: أن لأحمد بن منيع ثلاثة شيوخ: هشيم، وعباد ابن عباد، وإسماعيل بن عليّة، فروى هشيم هذا الحديث عن عوف بلفظ: أخبرنا، ورواه عباد وإسماعيل بن عليّة عن عوف بلفظ عن، وإنما نبه الترمذی على هذا الفرق؛ لأن هشيمًا مدلس، وهشيم هذا هو هشيم بن بشير مشهور بالتدليس، قال ابن سعد: ثقة حجة إذا قال أنا، وعباد بن عباد المهلب هو ابن حبيب بن المهلب أبو معاوية البصري ثقة ربما وهم.

تنبيه: أعلم أن صاحب العرف الشاذي لم يقف على مقصود الترمذی ولم يفهم هذا المقام، وظن لفظ عن عون صحيحًا فإنه قال ما لفظه: قوله: وقال أحمد: نا عباد بن... إلخ هاهنا تحويل والمراد سيار.. انتهى. قلت: ليس المراد سيارًا بل المراد عوف، ثم قال: قوله: جميعًا عن عون، المراد من الجميع هو عوف وعباد وإسماعيل.. انتهى. قلت: ليس كذلك بل المراد من الجميع هو عباد وإسماعيل فتفكر «عن سيار بن سلامة» فتح السين وشدة التحتانية الرياحي البصري ثقة «عن أبي بركة» اسمه نضلة بن عبيد الأسلمي صحابي مشهور بكنيته أسلم قبل الفتح وغزا سبع غزوات ثم نزل البصرة وغزا خراسان ومات بها سنة ٦٥ خمس وستين.

قوله: «يكره النوم قبل العشاء» لأن النوم قبلها قد يؤدي إلى إخراجها عن وقتها مطلقًا، أو عن الوقت المختار «والحديث بعدها» لأن الحديث بعدها قد يؤدي إلى النوم عن الصبح عن وقتها المختار، أو عن قيام الليل، وكان عمر بن الخطاب يضرب الناس على ذلك، ويقول: أسمرا أول الليل ونوما آخره؟! وإذا تقرر أن علة النهي ذلك؛ فقد يفرق فارق بين الليالي الطوال والقصار، ويمكن أن تحمل الكراهة على الإطلاق حسما للمادة؛ لأن الشيء إذا شرع مظنة قد يستمر فيصير مشنة، كذا في فتح الباري.

قوله: «وفي الباب عن عائشة وعبد الله بن مسعود وأنس» أما حديث عائشة: فأخرجه ابن ماجه بلفظ: ما نام رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العشاء وسمر بعدها، وأما حديث ابن مسعود: فأخرجه ابن ماجه بلفظ: جذب لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم السمر بعد العشاء،

يعنى زجرنا، وأما حديث أنس: فلم أقف عليه. وفي الباب أيضاً عن ابن عباس رواه القاضي أبو الطاهر الذهلي.

قوله: «حديث أبي برزة حديث حسن صحيح» أخرجه الجماعة.

قوله: «وقد كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء ورخص في ذلك بعضهم... إلخ» قال الحافظ في الفتح بعد ذكر قول الترمذي هذا ما لفظه: ومن نقلت عنه الرخصة قيدت في أكثر الروايات بما إذا كان له من يوقظه أو عرف من عادته أنه لا يستغرق وقت الاختيار بالنوم، وهذا جيد؛ حيث قلنا: إن علة النهي خشية خروج الوقت، وحمل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء والكرهية على ما بعد دخوله. انتهى كلام الحافظ. قلت: احتج من قال بالكرهية بأحاديث الباب، واحتج من قال بالجواز بدون كراهية بما أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم بالعشاء حتى ناداه عمر نام النساء والصبيان، ولم ينكر عليهم، وبحديث ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة حتى رقدنا في المسجد، ثم استيقظنا، ثم رقدنا، ثم استيقظنا، ثم خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم ينكر عليهم. قال ابن سيد الناس: وما أرى هذا من هذا الباب ولا نعاسهم في المسجد وهم في انتظار الصلاة من النوم المنهي عنه، وإنما هو من السنة التي هي مبادئ النوم كما قال:

وسنان أقصده النعاس فرنقت في جفنه سنة وليس بنائم

وقد أشار الحافظ في الفتح إلى الفرق بين هذا النوم والنوم المنهي عنه، كذا في النيل.

(١٢٦) بَاب مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي السَّمْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ [م ١٢ - ت ١٢]

١٦٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْمُرُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَا مَعَهُمَا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَوْسِ بْنِ حُذَيْفَةَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحَسَنُ بْنُ عُيَيْدٍ اللَّهُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ جُعْفِيٍّ يُقَالُ لَهُ: قَيْسٌ، أَوْ ابْنُ قَيْسٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: هَذَا الْحَدِيثُ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي السَّمَرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، فَكَرِهَ قَوْمٌ مِنْهُمْ السَّمَرَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى الْعِلْمِ وَمَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنَ الْحَوَائِجِ، وَأَكْثَرَ الْحَدِيثِ عَلَى الرُّخْصَةِ.

قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا سَمَرَ إِلَّا لِمُصَلٍّ، أَوْ مُسَافِرٍ».

قوله: «يسمر» بضم الميم من باب نصر ينصر «فى الأمر من أمر المسلمين» فيه دلالة على عدم كراهة السمر بعد العشاء إذا كان لحاجة دينية عامة أو خاصة. وسيأتى وجه الجمع بينه وبين حديث أبى برزة الذى تقدم فى الباب المتقدم.

قوله: «وفى الباب عن عبد الله بن عمرو وأوس بن حذيفة وعمران بن حصين» أما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة ولفظه: كان نبى الله صلى الله عليه وسلم يحدثنا عن بنى إسرائيل حتى يصبح لا يقوم إلا عظيم صلاة. وأما حديث أوس بن حذيفة وحديث عمران بن حصين: فلم أقف عليهما.

قوله: «حديث عمر حديث حسن» قلت: هذا الحديث منقطع؛ لأنه ليس لعقمة سماع من عمرو أخرجه أحمد والنسائى أيضاً وقال الحافظ فى الفتح: رجاله ثقات.. انتهى، قال فى النيل: وإنما قصر به عن التصحيح الانقطاع الذى فيه بين عقمة وعمر.. انتهى «وقد روى هذا الحديث الحسن ابن عبيد الله» بن عروة النخعى أبو عروة الكوفى ثقة فاضل، روى عن إبراهيم بن يزيد وإبراهيم ابن سويد النخعيين وإبراهيم بن يزيد التيمى وغيرهم، وعنه: شعبة والسفيانان وزائدة وغيرهم، قال ابن معين: ثقة صالح، وقال العجلي وأبو حاتم والنسائى: ثقة، وقال عمرو بن على: مات سنة ١٣٩ وقيل: سنة ١٤٢، كذا فى التقريب وتهذيب التهذيب «عن رجل من جعفى يقال له: قيس أو ابن قيس» قال الحافظ فى تهذيب التهذيب: قيس بن مروان وهو ابن أبى قيس الجعفى الكوفى روى عن عمر حديث: من أراد أن يقرأ القرآن رطباً الحديث، وعنه: خيثمة بن عبد الرحمن وعقمة بن قيس وعمارة بن عمير وقرئع الضبى، ذكره ابن حبان فى الثقات.. انتهى. وقال فى التقريب: قيس ابن أبى قيس مروان الجعفى الكوفى صدوق من الثانية.. انتهى «عن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم هذا الحديث فى قصة طويلة» رواه أحمد فى مسنده ص ٢٥ ج ١ ففيه: حدثنا عبد الله حدثنى أبو معاوية ثنا الأعمش عن إبراهيم عن عقمة قال: جاء رجل إلى عمر رضى الله عنه وهو بعرفة، قال معاوية: وحدثنا الأعمش عن خيثمة عن قيس بن مروان أنه أتى عمر رضى الله عنه فقال: جئت يا أمير المؤمنين من الكوفة وتركت بها رجلاً يملئ المصاحف عن ظهر قلبه، فغضب وانتفخ حتى كان يملأ ما بين شعبتى الرجل، فقال: ومن هو ويحك؟ قال عبد الله بن مسعود: فما زال يطفأ ويسرى عنه الغضب حتى كاد يعود إلى حاله التى كان عليها، ثم قال: ويحك والله ما أعلمه بقى من الناس أحد هو أحق بذلك منه، وسأحدثك عن ذلك: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال يسمر عند أبى بكر رضى الله عنه الليلة كذلك فى الأمر من أمر المسلمين، وإنه سمر

عنده ذات ليلة وأنا معه، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وخرجنا معه، فإذا رجل قائم يصلي في المسجد، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع قراءته فلما كدنا نعرفه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من سره أن يقرأ القرآن رطبًا كما أنزل؛ فليقرأ على قراءة ابن أم عبد» الحديث.

قوله: «وقد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم في السمر بعد العشاء فكره قوم منهم السمر بعد العشاء» واحتجوا بأحاديث المنع عن السمر بعد العشاء «ورخص بعضهم إذا كان في معنى العلم وما لا بد من الحوائج وأكثر الحديث على الرخصة» واحتجوا بأحاديث الباب التي تدل على الرخصة وقالوا: حديث عمر وما في معناه يدل على عدم كراهة السير بعد العشاء إذا كان الحاجة دينية عامة أو خاصة، وحديث أبي برزة وما في معناه يدل على الكراهة وطريق الجمع بينهما أن تحمل أحاديث المنع على السمر الذي لا يكون حاجة دينية ولا لما بد من الحوائج، وقد بوب الإمام البخاري في صحيحه باب السمر في العلم، قال العيني في شرح البخاري: نبه على أن السمر المنهى عنه إنما هو فيما لا يكون من الخير، وأما السمر بالخير فليس بمنهى بل هو مرغوب فيه.. انتهى: قلت: هذا الجمع هو المتعين.

قوله: «وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: لا سمر إلا لمصل، أو مسافر» قال الحافظ في الفتح: أما حديث: لا سمر إلا لمصل، أو مسافر؛ فهو عند أحمد بسند فيه راو مجهول. وقال الشوكاني في النيل ص ٣١٦: وقد أخرج الإمام أحمد والترمذي عن ابن مسعود: لا سمر بعد الصلاة - يعني العشاء الآخرة - إلا لأحد رجلين: مصل، أو مسافر، ورواه الحافظ ضياء الدين المقدسي في الأحكام من حديث عائشة مرفوعًا بلفظ: «لا سمر إلا لثلاثة: مصل، أو مسافر، أو عروس».. انتهى، وفي مجمع الزوائد بعد ذكر حديث ابن مسعود: رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير والأوسط، فأما أحمد وأبو يعلى فقالا: عن خيثمة عن رجل عن ابن مسعود، وقال الطبراني: عن خيثمة عن زياد بن جدير، ورجال الجميع ثقات، وعند أحمد في رواية عن خيثمة عن عبد الله بإسقاط الرجل.. انتهى.

(١٢٧) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَضْلِ. [م ١٣ - ت ١٣]

١٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ غَنَامٍ، عَنْ عَمَّتِهِ أُمِّ فُرُوءَ - وَكَانَتْ مِمَّنْ بَايَعَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا».

(١٧٠) حديث ضعيف: لأن عبد الله بن عمر العمري ليس بالقوى عند أهل الحديث، والقاسم ابن غنام ضعفه بعضهم، وقد رواه عن مجهول عن أم فروة.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَسَنٌ.

قوله: «عن القاسم بن غنام» الأنصارى البياضى المدنى، صدوق مضطرب الحديث، قاله الحافظ فى التقريب. وقال الخزرجى فى الخلاصة: وثقه ابن حبان «عن عمته أم فروة» قال الحافظ فى التقريب: أم فروة الأنصارية صحابية لها حديث فى فضل الصلاة أول الوقت. ويقال: هى بنت أبى قحافة وأخت أبى بكر الصديق.. انتهى، وقال المنذرى فى تلخيص السنن: أم فروة هذه هى أخت أبى بكر الصديق لأبيه، ومن قال فيها: أم فروة الأنصارية فقد وهم.. انتهى

قوله: «الصلاة لأول وقتها» قال ابن الملك: اللام بمعنى فى. وقال الطيبى: اللام للتأكيد وليس كما فى قوله تعالى: ﴿قَدِمْتُ لِحَيَاتِي﴾ أى: وقت حياتى، لأن الوقت مذكور. ولا كما فى قوله تعالى: ﴿فَطْلَقُوهُمْ لَعْدَتُهُمْ﴾ أى: قبل عدتهن، لذكر الأول فيكون تأكيداً، قال القارى: المختار أن المراد بأول الوقت المختار أو مطلق لكنه خص ببعض الأخبار.. انتهى.

١٧١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ لَهُ: «يَا عَلِيُّ ثَلَاثٌ لَا تُؤَخِّرُهَا: الصَّلَاةُ إِذَا آتَتْ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيْمُ إِذَا وَجَدْتَ لَهَا كُفْتًا».

قوله: «عن سعيد بن عبد الله الجهنى» الحجازى روى عن محمد بن عمر بن علي، وعنه: ابن وهب وثقه ابن حبان، له حديث عندهم، كذا فى الخلاصة، وقال فى التقريب: مقبول «عن محمد ابن عمر بن علي بن أبي طالب» الهاشمى، قال الحافظ: صدوق، وقال فى الخلاصة: وثقه ابن حبان «عن أبيه» أى: عمر بن علي بن أبي طالب الهاشمى ثقة، وثقه العجلي وغيره.

قوله: «يا علي، ثلاث» أى: من المهمات، وهو المسوغ للابتداء. والمعنى: ثلاثة أشياء وهى الصلاة، والجنازة، والمرأة، ولذا ذكر العدد «لا تؤخرها» بالرفع خبر لثلاث «الصلاة» بالرفع أى: منها أو إحداها أو وهى «إذا آتت» بالمد والنون من أن يئين أينما مثل حانت مبنى ومعنى. وفى بعض النسخ أتت بالتائين من الإتيان. قال السيوطى فى قوت المغذى: قال ابن العربى وابن سيد الناس: كذا روينا بتائين كل واحد منهما معجمة بتائين من فوقها. وروى: أتت بنون ومد بمعنى حانت، وحضرت.. انتهى. وقال القارى فى المرقاة: قال التوربشتى: فى أكثر النسخ المقروءة أتت بالتائين، وكذا عند أكثر الحديثين وهو تصحيف، والمحفوظ من ذوى الإتيان أتت على وزن حانت ذكره الطيبى.. انتهى ما فى المرقاة «والجنازة إذا حضرت» بكسر الجيم ونحتها لغتان فى النعش والمبيت. وقيل: الكسر للأول والفتح للثانى، والأصح أنهما للميت فى النعش، قال الأشرف: فيه دليل على أن الصلاة على الجنازة لا تكره فى الأوقات المكروهة، نقله الطيبى. قال القارى: وهو

كذلك عندنا - يعنى الحنفية أيضاً - إذا حضرت فى تلك الأوقات من الطلوع والغروب والاستواء، وأما إذا حضرت قبلها وصلى عليها فى تلك الأوقات فمكروهة، وكذا حكم سجدة التلاوة. وأما بعد الصبح وقبله وبعد العصر فلا يكرهان مطلقاً. انتهى كلام القارى «والأيم» بفتح الهزرة وتشديد الباء المكسورة أى: المرأة العزبة ولو بكرًا «إذا وجدت» أنت «لها كفؤًا» الكفؤ المثل، وفى النكاح: أن يكون الرجل مثل المرأة فى الإسلام والحرية والصلاح والنسب وحسن الكسب والعمل. قال الحافظ فى التلخيص بعد ذكر هذا الحديث: رواه الترمذى من حديث على، وقال: غريب وليس إسناده بمتصل، وكذا قال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية بعد ذكر هذا الحديث بإسناده نقلاً عن جامع الترمذى. قلت: ليست هذه العبارة - أعنى غريب وليس إسناده بمتصل - فى النسخ المطبوعة والقلمية الموجودة عندنا. وقال الحافظ فى الدراية بعد ذكر هذا الحديث: أخرجه الترمذى والحاكم بإسناد ضعيف. قلت الظاهر: هو الثانى كما لا يخفى، ويؤيده حديث ابن عمر الآتى، فهو المعول عليه. والحديث دليل على أن الصلاة لأول وقتها أفضل الأعمال، لكن الحديث ضعيف من وجهين: الأول: أن فى سنده عبد الله بن عمر العمرى وهو ضعيف. والثانى: أن فيه اضطراباً كما ستقف عليهما، ولكن له شاهد من حديث ابن مسعود، ويأتى فى هذا الباب.

١٧٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْوَقْتُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَالْوَقْتُ الْآخِرُ عَفْوُ اللَّهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: نَحْوَهُ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أُمِّ فَرَوَةَ لَا يُرْوَى إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيٍّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَاضْطَرَبُوا عَنْهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَهُوَ صَدُوقٌ، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ.

قوله: «نا يعقوب بن الوليد المدنى» قال الحافظ فى التقريب: كذبه أحمد وغيره «عن عبد الله ابن عمر» هو العمرى.

قوله: «الوقت الأول من الصلاة» قال القارى: من تبعية، والتقدير من أوقات الصلاة، وقال: قال الطيبى: من بيان للوقت «رضوان الله» أى: سبب رضائه كاملاً لما فيه من المبادرة إلى الطاعات «والوقت الآخر» بحيث يحتمل أن يكون خروجاً من الوقت أو المراد به وقت الكراهة

«عفو الله» والعفو يكون عن المقصرين، فأفاد أن تعجيل الصلاة أول وقتها أفضل، قاله المناوى. وقال البيهقى: قال الشافعى: ولا يؤثر على رضوان الله شيء؛ لأن العفو لا يكون إلا عن تقصير.. انتهى. والحديث ضعيف جداً. قال البيهقى فى المعرفة: حديث الصلاة فى أول الوقت رضوان الله إنما يعرف بيعقوب بن الوليد وقد كذبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ. قال: وقد روى هذا الحديث بأسانيد كلها ضعيفة، وإنما يروى عن أبى جعفر محمد بن على من قوله.. انتهى. قال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية بعد ذكر كلام البيهقى هذا: وأنكر ابن القطان فى كتابة على أبى محمد عبد الحق لكونه أعل الحديث بالعمري وسكت عن يعقوب. قال: ويعقوب هو العلة، قال أحمد فيه: كان من الكذابين الكبار وكان يضع الحديث، وقال أبو حاتم: كان يكذب والحديث الذى رواه موضوع، وابن عدى إنما أعله به وفى باب ذكره.. انتهى ما فى نصب الراية. قلت. والعجب من الترمذى أيضاً فإنه سكت عن يعقوب ولم يجعل الحديث به.

تنبيه: أعلم أن هذا الحديث يدل على أن تعجيل الصلاة أول وقتها أفضل، من تأخيرها إلى آخر وقتها؛ لأن فى التعجيل رضوان الله وفى التأخير عفو الله، وظاهر أن العفو لا يكون إلا عن تقصير. قال فى النهاية: فى أسماء الله تعالى العفو هو فعول من العفو وهو التجاوز عن الذنب وترك العقاب عليه. وأصله الخو والطمس.. انتهى، وذكر صاحب بذل المجهود فى تفسير قوله: والوقت الآخر عفو الله؛ ما لفظه: إن العفو عبارة عن الفضل، قال الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ وَمَعْنَى الْحَدِيث: أن من أدى الصلاة فى أول الأوقات، فقد نال رضوان الله وأمن من سخطه وعذابه، ومن أدى فى آخر الوقت، فقد نال فضل الله، ونيل فضل الله لا يكون بدون الرضوان. فكانت هذه الدرجة أفضل من الله.. انتهى. قلت: هذا ليس تفسيراً للحديث بل هو تحريف له، ويبطله حديث أبى هريرة مرفوعاً: «إن أحذكم يصلى الصلاة لوقتها وقد ترك من الوقت الأول ما هو خير له من أهله وماله» رواه الدارقطنى.

قوله: «وفى الباب عن على وابن عمر وعائشة وابن مسعود» قد أخرج الترمذى أحاديث هؤلاء الصحابة رضى الله عنهم فى هذا الباب.

قوله: «حديث أم فروة لا يروى إلا من حديث عبد الله بن عمر العمري وليس هو بالقوى عند أهل الحديث» عبد الله بن عمر العمري هذا هو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب المدنى، ضعيف عابد. وقال الذهبى فى الميزان: صدوق فى حفظه شيء. روى أحمد بن أبى مريم عن ابن معين ليس به بأس يكتب حديثه. وقال الدارمى: قلت لابن معين: كيف حاله فى نافع؟ قال: صالح ثقة. وقال الفلاس: كان يحبى القطان لا يحدث عنه، وقال أحمد بن حنبل: صالح لا بأس به. وقال النسائى وغيره: ليس بالقوى. وقال ابن المدينى: عبد الله ضعيف. وقال ابن حبان: كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار وجودة الحفظ للآثار فلما فحش خطؤه استحق الترك.. انتهى «واضطربوا فى هذا الحديث» قال الزيلعى فى نصب الراية: ذكر الدارقطنى فى كتاب العلل فى هذا الحديث اختلافاً كثيراً واضطراباً ثم قال: والقوى قول من قال عن القاسم عن جدته أم الدنيا عن أم فروة.. انتهى. قال فى الإمام: وما فيه من الاضطراب فى إثبات

الواسطة بين القاسم وأم فروة، وإسقاطها يعود إلى العمرى وقد ضعف، ومن أثبت الوساطة يقضى على من أسقطها وتلك الوساطة مجهولة.. انتهى ما فى الميزان.

١٧٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ، عَنْ أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِابْنِ مَسْعُودٍ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: سَأَلْتُ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى مَوَاقِيتِهَا» قُلْتُ: وَمَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ» قُلْتُ: وَمَاذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَى الْمَسْعُودِيُّ وَشُعْبَةُ وَسَلِيمَانُ هُوَ: أَبُو إِسْحَقَ الشَّيْبَانِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْعِزَّارِ هَذَا الْحَدِيثَ.

قوله: «نا مروان بن معاوية الفزاري» أبو عبد الله الكوفي نزيل مكة ثم دمشق، ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ، كذا فى التقريب، وهو من رجال الكتب الستة «عن أبي يعفور» بالفاء هو عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس بن أبى صفية الثعلبى العامرى الكوفى، ويقال له: أبو يعفور الأصغر والصغير، روى عن السائب بن يزيد وأبى الضحى والوليد بن العيزار وغيرهم، وعنه: الحسن بن صالح والسفيانان ومروان بن معاوية وغيرهم، قال أحمد وابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس به بأس، وذكره ابن حبان فى الثقات، كذا فى تهذيب التهذيب.

اعلم أنه وقع فى بعض نسخ الترمذى أبو يعقوب بالقاف وهو غلط «عن الوليد بن العيزار» فتح العين المهملة وإسكان التحتانية ثم زأى العبدى الكوفى ثقة «عن أبى عمرو الشيبانى» الشين المعجمة الكوفى له إدراك روى عن على وابن مسعود، وثقه ابن معين، مات سنة خمس وتسعين، وقيل: سنة ست وهو ابن مائة وعشرين سنة، كذا فى الخلاصة، وقال فى التقريب: ثقة مخضرم من الثانية.

قوله: «أى العمل أفضل» وفى رواية البخارى: أى: العمل أحب إلى الله؟ ومحصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره مما اختلفت فيه الأجوبة بأنه أفضل الأعمال أن الجواب اختلف باختلاف أحوال السائلين بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه أو بما لهم فيه رغبة أو بما هو لائق بهم، أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل فى ذلك الوقت أفضل منه فى غيره؛ فقد كان الجهاد فى ابتداء الإسلام أفضل الأعمال؛ لأنه الوسيلة إلى القيام بها والتمكن فى أدائها: وقد تضافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ومع ذلك ففى وقت مواساة المضطر تكون الصدقة أفضل أو أن أفضل ليست على بابها بل المراد بها الفضل المطلق. أو المراد من أفضل الأعمال فحذفت من وهى مرادة «فقال: الصلاة على مواقيتها» وفى رواية البخارى: على وقتها، قال

الحافظ: وهى رواية شعبة، وأكثر الرواة وفى رواية للبخارى لوقتها، وكذا أخرجه مسلم باللفظين. قال: وخالفهم على بن حفص وهو شيخ صدوق من رجال مسلم، فقال: الصلاة فى أول وقتها، أخرجه الحاكم والدارقطنى والبيهقى من طريقه، قاله الدارقطنى، ما أحسبه حفظه؛ لأنه كبير وتغير حفظه. قال الحافظ: ورواه الحسن بن على المعمرى فى اليوم والليلة عن أبى موسى، محمد بن المثنى عن غندر عن شعبة، كذلك قاله الدارقطنى: تفرد به المعمرى؛ فقد رواه أصحاب أبى موسى عنه بلفظ: على وقتها. وقد أطلق النووى فى شرح المذهب أن رواية فى أول وقتها ضعيفة. قال الحافظ: لكن لها طريق أخرى أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد، وتفرد عثمان بذلك، والمعروف عن مالك بن مغول كرواية الجماعة.. انتهى كلام الحافظ بتلخيص «قلت: وماذا يا رسول الله... إلخ» وفى رواية البخارى: ثم أي؟ قال: «ثم ير الوالدين» قال: ثم أي؟ قال: «الجهاد فى سبيل الله».

قوله: «وهذا حديث حسن صحيح» وأخرجه البخارى ومسلم.

١٧٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً لَوْ قَتَلَهَا الْآخِرُ مَرَّتَيْنِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ. قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَالْوَقْتُ الْأَوَّلُ مِنَ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ أَوَّلِ الْوَقْتِ عَلَى آخِرِهِ: اخْتِيَارُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَلَمْ يَكُونُوا يَخْتَارُونَ إِلَّا مَا هُوَ أَفْضَلُ، وَلَمْ يَكُونُوا يَدْعُونَ الْفَضْلَ، وَكَانُوا يُصَلُّونَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ. قَالَ: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو الْوَلِيدِ الْمَكِّيُّ، عَنْ الشَّافِعِيِّ.

قوله: «عن خالد بن يزيد» الجمعى المصرى الإسكندراني، ثقة من رجال الكتب الستة «عن سعيد بن أبى هلال» الليثى مولاهم المصرى، قيل: مدنى الأصل، وقال ابن يونس: بل نشأ بها، قال الحافظ فى التقريب: صدوق لم أر لابن حزم فى تضعيفه سلفاً إلا أن الساجى حكى عن أحمد أنه اختلط.. انتهى، قلت: هو من رجال الكتب الستة «عن إسحاق بن عمر» قال فى الميزان: تركه الدارقطنى.. انتهى، وهو من رجال الترمذى.

قوله: «ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة لوقتها الآخر مرتين حتى قبضه الله» قال القارى: لعلها ما حسبت صلاته مع جبريل للتعليم وصلاته مع السائل للتعليم يعنى أوقات صلاته صلى الله عليه وسلم كلها كانت فى وقتها الاختيارى إلا ما وقع من التأخير إلى آخره نادراً لبيان الجواز.. انتهى.

قوله: «وليس إسناده بم متصل» يثبت من قول الترمذى هذا أن إسحاق بن عمر ليس له سماع من عائشة. قال الحافظ فى تهذيب التهذيب فى ترجمة إسحاق بن عمر: روى له الترمذى حديثاً واحداً فى مواقيت الصلاة، وقال: غريب، وليس إسناده بم متصل.. انتهى.

قوله: «قال الشافعى: والوقت الأول من الصلاة أفضل... إلخ» الأمر كما قال الشافعى «ولم يكونوا يدعون» بفتح الدال أى: يتركون.

(١٢٨) بَاب مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ [م ١٤ - ت ١٤]

١٧٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الَّذِي تَفَوَّتَهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ؛ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ وَنُوفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدَّرَوَاهُ الزُّهْرِيُّ أَيْضًا عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: «فكأنما وتر» على بناء المفعول أى: سلب وأخذ «أهله وماله» بنصبهما، ورفعهما، قال الحافظ: هو بالنصب عند الجمهور على أنه مفعول ثانٍ لوتر وأضر فى وتر مفعول ما لم يسم فاعله وهو عائد إلى الذى فاتته، فالمعنى: أصيب بأهله وماله، وهو متعد إلى مفعولين، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتْرَكَكُمْ أَعْمَالُكُمْ﴾ وقيل: وتر هاهنا بمعنى نقص، فعلى هذا يجوز نصبه ورفع؛ لأن من رد النقص إلى الرجح نصب وأصر ما يقوم مقام الفاعل، ومن رده إلى الأهل رفع، قال القرطبى: يروى بالنصب على أن وتر بمعنى سلب وهو يتعدى إلى مفعولين، وبالرفع على أن وتر بمعنى أخذ؛ فيكون أهله هو الذى لم يسم فاعله، قال: وظاهر الحديث التغليظ على من تفوته العصر وإن ذلك مختص بها. وروى ابن حبان وغيره من حديث نوفل بن معاوية مرفوعاً: «من فاتته الصلاة فكأنما وتر أهله وماله». وهذا ظاهره العموم فى الصلوات المكتوبات، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن نوفل بلفظ: لأن يوتر لأحدكم أهله وماله خير له من أن يفوته وقت صلاة، وهذا أيضاً ظاهره العموم. ويستفاد منه رواية النصب لكن المحفوظ من حديث نوفل بلفظ: من الصلوات صلاة من فاتته فكأنما وتر أهله وماله، أخرجه البخارى فى علامات النبوة ومسلم أيضاً قال: وبوب الترمذى على حديث الباب ما جاء فى السهو عن وقت العصر فحمله على الساهى، وعلى هذا فالمراد بالحديث أنه يلحقه من الأسف عمد معاينة الثواب لمن صلى ما يلحق من ذهب ماله وأهله. وقد روى معنى ذلك عن

(١٧٥) حديث صحيح، وأخرجه الجماعة: البخارى (٥٥٢)، ومسلم (٦٢٦)، والنسائى (٥١١)، وأبو داود

(٤١٤)، وابن ماجه (٦٨٥).

سالم بن عبد الله بن عمر، ويؤخذ منه التنبيه على أن أسف العامد أشد؛ لاجتماع فقد الثواب وحصول الإثم.. انتهى كلام الحافظ.

قوله: «وفي الباب عن بريدة ونوفل بن معاوية» أما حديث بريدة: فأخرجه البخارى بلفظ: بكروا بصلاة العصر؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله. وأما حديث نوفل بن معاوية: فتقدم تخريجه في كلام الحافظ «حديث ابن عمر حديث حسن صحيح» وأخرجه البخارى ومسلم.

(١٢٩) بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الصَّلَاةِ إِذَا أَخْرَهَا الْإِمَامُ [م ١٥ - ت ١٥]

١٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَيْعِيُّ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، أَمْرَاءُ يَكُونُونَ بَعْدِي يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ، فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَتْهَا، فَإِنْ صَلَّيْتَ لَوْ قَتَلَتْهَا، كَانَتْ لَكَ نَافِلَةً، وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَهُوَ قَوْلٌ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ الصَّلَاةَ لِمَقَاتِلِهَا إِذَا أَخْرَهَا الْإِمَامُ، ثُمَّ يُصَلِّيَ مَعَ الْإِمَامِ، وَالصَّلَاةُ الْأُولَى هِيَ الْمَكْتُوبَةُ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.
وَأَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ اسْمُهُ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ.

قوله: «حدثنا محمد بن موسى البصرى» أبو عبد الله الحرسى بفتح المهمتين، روى عن سهيل ابن حزم وزيد البكائى وجماعة، وعنه: الترمذى والنسائى، وقال صالح: وثقه ابن حبان، كذا فى الخلاصة، وقال الحافظ فى التقريب: لين، وضبط الحرسى بفتح المهملة والراء وبالسین المعجمة «نا جعفر بن سليمان الضبعى» بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة نسبة إلى ضبيعة بن نزار، كذا فى المغنى لصاحب مجمع البحار، وقال فى التقريب: صدوق زاهد لكنه كان يتشيع «عن أبى عمران الجونى» بفتح الجيم وسكون الواو بنون منسوب إلى الجون بطن من كندة، كذا فى المغنى.

قوله: «يميتون الصلاة» قال النووى: معنى يميتون الصلاة يؤخرونها ويجعلونها كالميت الذى خرجت روحه، والمراد بتأخيرها عن وقتها أى: عن وقتها المختار لا عن جميع وقتها؛ فإن المنقول عن الأمراء المتقدمين والمتأخرين إنما هو تأخيرها عن وقتها المختار، ولم يؤخرها أحد منهم عن جميع

وقتها، فوجب حمل هذه الأخبار على ما هو الواقع.. انتهى كلام النووي. قلت: فيه نظر، قال الحافظ في الفتح: قد صح أن الحجاج وأميره الوليد وغيرهما كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها والأثار في ذلك مشهورة، منها ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: أخر الوليد الجمعة حتى أمسى فجئت فصليت الظهر قبل أن أجلس، ثم صليت العصر وأنا جالس إيماء وهو يخطب، إنما فعل ذلك عطاء خوفاً على نفسه من القتل، ومنها ما رواه أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة من طريق أبي بكر بن عتبة قال: صليت إلى جنب أبي جحيفة فمسي الحجاج بالصلاة، فقام أبو جحيفة فصلى، ومن طريق ابن عمر: أنه كان يصلى مع الحجاج، فلما أحر الصلاة ترك أن يشهدا معه، ومن طريق محمد بن أبي إسماعيل قال: كنت بمنى وصحف تقرأ للوليد، فأخروا الصلاة، فنظرت إلى سعيد بن جبير وعطاء يومئذ إيماء وهما قاعدان.. انتهى كلام الحافظ.

قوله: «فصل الصلاة لوقتها فإن صليت» أى: صلاة الأمراء «لوقتها» أى: فى وقتها «كانت لك نافلة» أى: كانت الصلاة التى صليت مع الأمراء نافلة لك «وإلا كنت قد أحرزت صلاتك» أى: حصلتها؛ فإنك قد صليت فى أول الوقت. قال النووي: معناه: إذا علمت من حالهم تأخيرها عن وقتها المختار، فصلها لأول وقتها، ثم إن صلوا لوقتها المختار؛ فصلها أيضاً وتكون صلاتك معهم نافلة، وإلا كنت قد أحرزت صلاتك بفعلك فى أول الوقت أى: حصلتها وصنتها واحتطت لها، قال: والحديث يدل على أن الإمام إذا أخر الصلاة عن أول وقتها معهم يستحب للمأموم أن يصليها فى أول الوقت منفرداً، ثم يصليها مع الإمام، فيجمع فضيلتى أول الوقت والجماعة، قال: وفى الحديث: أن الصلاة التى يصليها مرتين تكون الأولى فريضة والثانية نفلاً.. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن عبد الله بن مسعود وعبادة بن الصامت» أما حديث عبد الله بن مسعود: فأخرجه أحمد والطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات، كذا فى مجمع الزوائد. وأما حديث عبادة بن الصامت: فأخرجه أبو داود: بلفظ: «ستكون عليكم بعدى أمراء تشغلهم أشياء عن الصلاة لوقتها حتى يذهب وقتها، فصلوا الصلاة لوقتها» فقال رجل: يا رسول الله أصلى معهم؟ فقال: «نعم إن شئت» ورواه أحمد بنحوه، وفى لفظ: «واجعلوا صلاتكم معهم تطوعاً»، والحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى.

قوله: «حديث أبي ذر حديث حسن» وأخرجه أحمد ومسلم والنسائى.

قوله: «والصلاة الأولى هى المكتوبة عند أكثر أهل العلم» وهو الحق وحديث الباب نص صريح فيه ومن قال: بخلافه فليس له دليل صحيح.

قوله: «وأبو عمران الجوني اسمه عبد الملك بن حبيب» وهو مشهور بكنيته، ثقة من كبار الرابعة، كذا فى التقریب.

(١٣٠) بَاب مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ عَنِ الصَّلَاةِ [م ١٦ - ت ١٦]

١٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: ذَكَرُوا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَوْمَهُمْ عَنِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقَظَةِ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ صَلَاةً، أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا».

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي مَرْيَمَ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَعَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ وَذِي مَخْبَرٍ، وَيُقَالُ: ذِي مَخْمَرٍ، وَهُوَ ابْنُ أَخِي النَّجَاشِيِّ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ، أَوْ يَنْسَاهَا فَيَسْتَيْقِظُ، أَوْ يَذْكُرُ وَهُوَ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، أَوْ عِنْدَ غُرُوبِهَا.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُصَلِّيهَا إِذَا اسْتَيْقَظَ أَوْ ذَكَرَ، وَإِنْ كَانَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، أَوْ عِنْدَ غُرُوبِهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ وَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يُصَلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَوْ تَغْرُبَ.

قوله: «عن ثابت البناني» بضم الموحدة ونونين مخففتين هو ثابت بن أسلم أبو محمد البصري، ثقة عابد، روى عن ابن عمر وعبد الله بن مغفل وأنس وخلق من التابعين، وعنه: شعبة والحمادان وغيرهم، قال حماد بن زيد: ما رأيت أعبد من ثابت، وقال شعبة: كان يختم كل يوم و ليلة ويصوم الدهر، وثقه النسائي وأحمد والعجلي، كذا في التقريب والخلاصة. قلت: هو من رجال الكتب الستة «عن عبد الله بن رباح الأنصاري» المدني ثم البصري، ثقة من الثالثة. قتله الأزارقة، كذا في التقريب، وهو من رجال مسلم والأربعة، وهو من أوساط التابعين.

قوله: «ذكروا للنبي صلى الله عليه وسلم نومهم عن الصلاة» روى الترمذي هذا الحديث مختصراً ورواه مسلم مطولاً وذكر قصة نومهم وفيه: فمال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطريق، فوضع رأسه ثم قال: «احفظوا علينا صلاتنا» فكان أول من استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم والشمس في ظهره، الحديث، وفيه: فجعل بعضنا يهمس إلى بعض ما كفارة ما صنعنا بتفريطنا في صلاتنا «فقال: إنه» الضمير للشان «ليس في النوم تفريط» أي: تقصير ينسب إلى

(١٧٧) حديث صحيح، وأخرجه: مسلم (٢٨١)، ضمن حديث طویل من طریق سليمان بن المغيرة عن ثابت به، وأخرجه النسائي (٦١٤)، وأبو داود (٤٤١) كلاهما عن ثابت به مختصراً.

النائم في تأخير الصلاة «إنما التفريط في اليقظة» أى: إنما التفريط يوجد في حالة اليقظة بأن تسبب في النوم قبل أن يغلبه أو في النسيان بأن يتعاطى ما يعلم ترتبه عليه غالباً كلعب الشطرنج؛ فإنه يكون مقصراً حينئذ ويكون آثماً، كذا في المرقاة. وقال الشوكاني: ظاهر الحديث أنه لا تفريط في النوم سواء كان قبل دخول وقت الصلاة أو بعده قبل تضييقه، وقيل: إنه إذا تعمد النوم قبل تضييق الوقت واتخذ ذلك ذريعة إلى ترك الصلاة لغلبة ظنه أنه لا يستيقظ إلا وقد خرج الوقت كان آثماً، والظاهر أنه لا إثم عليه بالنظر إلى النوم؛ لأن فعله في وقت يباح فعله فيشملة الحديث. وأما إذا نظر إلى التسبب به للترك فلا إشكال في العصيان بذلك، ولا شك في إثم من نام بعد تضييق الوقت لتعلق الخطاب به، والنوم مانع من الامتثال والواجب إزالة المانع.. انتهى «فإذا نسي أحدكم صلاة» أى: تركها نسياناً «أو نام عنها» من نام معنى غفل أى: غفل عنها في حال نومه، قاله الطيبي، أى: نام غافلاً عنها «فليصلها إذا ذكرها» أى: بعد النسيان أو النوم، وقيل: فيه تغليب للنسيان، فعبر بالذكر وأراد به ما يشمل الاستيقاظ، والأظهر أن يقال: إن النوم لما كان يورث النسيان غالباً قابلهما بالذكر.

قوله: «وفي الباب عن ابن مسعود وأبي مريم وعمران بن حصين وجبير بن مطعم وأبي جحيفة وعمرو بن أمية الضمري وذى مخبر وهو ابن أخ النجاشي» أما حديث ابن مسعود: فأخرجه أبو داود والنسائي، وأما حديث ابن أبي مريم: فلم أقف عليه، وأما حديث عمران بن حصين: فأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود. وأما حديث جبير بن مطعم: فلم أقف عليه، وأما حديث أبي جحيفة: فأخرجه أبو يعلى والطبراني في الكبير ورجاله ثقات، وأما حديث عمرو بن أمية: فأخرجه أبو داود، وأما حديث ذى مخبر: فأخرجه أيضاً أبو داود.

قوله: «حديث أبي قتادة حديث حسن صحيح» وأخرجه أبو داود والنسائي، قال الحافظ: إسناده أبو داود على شرط مسلم.. انتهى، وأخرجه بنحوه في قصة نومهم في صلاة الفجر.

قوله: «فقال بعضهم: يصلها إذا استيقظ أو ذكر وإن كان عند طلوع الشمس أو عند غروبها، وهو قول أحمد وإسحاق والشافعي ومالك» واستدلوا بأحاديث الباب. قال الشوكاني في النيل: فجعلوها مخصصة لأحاديث الكراهة، قال: وهو تحكم؛ لأنها - يعنى أحاديث - الباب أعم منها - يعنى من أحاديث الكراهة - من وجه وأخص من وجه وليس أحد العمومين أولى بالتخصيص من الآخر.. انتهى، «وقال بعضهم: لا يصلح حتى تطلع الشمس أو تغرب» وبه قالت الحنفية، لما رواه البخاري عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا طلع حاجب الشمس؛ فأخروا الصلاة حتى ترتفع، وإذا غاب حاجب الشمس، فأخروها حتى تغيب»، ولعموم أحاديث الكراهة، وفيه أيضاً ما في استدلال القائلين بالجواز فتفكر.

(١٣١) بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ [م ١٧ - ت ١٧]

١٧٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَبِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً؛ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا». وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَأَبِي قَتَادَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَيُرْوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ قَالَ: يُصَلِّيْهَا مَتَى مَا ذَكَرَهَا فِي وَقْتٍ، أَوْ فِي غَيْرِ وَقْتٍ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ. وَيُرْوَى عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهُ نَامَ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ فَاسْتَيْقَظَ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ.

وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى هَذَا.

وَأَمَّا أَصْحَابُنَا فَذَهَبُوا إِلَى قَوْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: «مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ: لَا كَفَارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ. قَالَ النُّوَوِيُّ: مَعْنَاهُ: لَا يَجْزِيهِ إِلَّا الصَّلَاةُ مِثْلَهَا وَلَا يُلْزِمُهُ مَعَ ذَلِكَ شَيْءٌ آخَرُ.

قَوْلُهُ: «وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَأَبِي قَتَادَةَ» أَمَّا حَدِيثُ سَمُرَةَ: فَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ بَشْرِ بْنِ حَرْبٍ عَنْهُ قَالَ أَحْسَبُهُ مَرْفُوعًا: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً، فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَذْكُرُهَا»، وَبِشْرُ بْنُ حَرْبٍ ضَعْفُهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَجَمَاعَةٌ وَوُثِقَهُ ابْنُ عَدَى وَقَالَ: لَمْ أَرْ لَهُ حَدِيثًا مُنْكَرًا، كَذَا فِي جَمْعِ الرِّوَايَاتِ، وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ: فَتَقَدَّمَ تَحْرِيجهُ فِي الْبَابِ الْمُتَقَدِّمِ.

قَوْلُهُ: «حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ.

قَوْلُهُ: «وَيُرْوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ: يُصَلِّيْهَا مَتَى ذَكَرَهَا فِي وَقْتٍ أَوْ غَيْرِ وَقْتٍ» أَيْ: ذَكَرَهَا فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ أَوْ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا «وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ» وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ كَمَا عُرِفَتْ فِي الْبَابِ الْمُتَقَدِّمِ، وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ الْبَابِ «وَيُرْوَى عَنْ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّهُ نَامَ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ فَاسْتَيْقَظَ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ» لَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ أَخْرَجَ هَذَا الْأَثَرُ، وَلَا عَلَى مَنْ أَخْرَجَ أَثَرَهُ عَلَى الْمُتَقَدِّمِ «وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى هَذَا» وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَاسْتَدَلُّوا بِأَحَادِيثِ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَنْهُيَةِ عَنْهَا «وَأَمَّا أَصْحَابُنَا فَذَهَبُوا إِلَى قَوْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ أَصْحَابُنَا أَهْلُ الْحَدِيثِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ فِي

المقدمة، قال العيني في شرح البخارى: احتج بعضهم بقوله: إذا ذكرها على جواز قضاء الفوائت في الوقت المنهى عن الصلاة فيه، قلت: ليس بل لازم أن يصلى فى أول حال الذكر، غاية ما فى الباب أن ذكره سبب أو جوب القضاء، فإذا ذكرها فى الوقت المنهى وأخرها إلى أن يخرج ذلك وصلى يكون عاملاً بالحديثين؛ أحدهما: هذا، والآخر: حديث النهى فى الوقت المنهى عنه.. انتهى. قلت: الظاهر المتبادر من قوله: فليصلها حين يذكرها كما فى رواية سمرة، وكذا من قوله: فليصلها إذا ذكرها قضاؤها فى أول حال الذكر، وأما قوله: ليس بل لازم أن يصلى فى أول حال الذكر... إلخ ففيه أن الحديث لا يدل على أن لا يصلها إذا ذكرها فى الوقت المنهى بل فيه الأمر بقضاء الصلاة حين ذكرها مطلقاً فى وقت أو غير وقت كما قال على بن أبى طالب.

(١٣٢) بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ تَفَوُّتُهُ الصَّلَوَاتُ بِأَيِّتِهِنَّ يَبْدَأُ [م ١٨ - ت ١٨]

١٧٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ شَغَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ يَوْمَ الْخَنْدَقِ حَتَّى ذَهَبَ مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَأَمَرَ بِأَلَا فَأَذَنَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعِشَاءَ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَجَابِرٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بَأْسٌ، إِلَّا أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ. وَهُوَ الَّذِي احْتَارَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْفَوَائِتِ؛ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ إِذَا قَضَاهَا، وَإِنْ لَمْ يُقِيمَ أَجْزَأَهُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

قوله: «عن أبى الزبير» اسمه محمد بن مسلم بن تدرس الأسدى مولا هم المكى، صدوق إلا أنه يدلّس من الرابعة، كذا فى التّقرير.

قوله: «شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات» قال الحافظ فى الفتح: فى قوله: أربع صلوات تجوز؛ لأن العشاء لم تكن فاتت.. انتهى. ويدل حديث جابر الآتى على أنهم شغلوه عن صلاة العصر وحدها، قال اليعمرى: من الناس من رجح ما فى الصحيحين، وصرح بذلك ابن العربى أن الصحيح أن الصلاة التى شغل عنها واحدة وهى العصر. قال الحافظ فى الفتح: ويؤيده حديث على فى مسلم: شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر، قال: ومنهم من جمع بأن الخندق كانت وقته أياماً فكان ذلك فى أوقات مختلفة فى تلك الأيام، قال: وهذا أولى، قال:

ويقربه أن روايتي أبي سعيد وابن مسعود ليس فيهما تعرض لقصة عمر، بل فيهما أن قضاءه للصلاة بعد خروج وقت المغرب. وأما رواية حديث الباب: ففيها أن ذلك عقب غروب الشمس.. انتهى كلام الحافظ «فأمر بلالاً فأذن ثم أقام، فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ثم أقام فصلى المغرب، ثم أقام فصلى العشاء» فيه دليل على أن الفوائت تقضى مرتبة الأول فالأولى، قال الحافظ: والأكثر على وجوب ترتيب الفوائت مع الذكر لا مع النسيان، وقال الشافعي: لا يجب الترتيب فيها. واختلفوا فيما إذا تذكر فاتئة في وقت حاضرة ضيق هل يبدأ بالفاتئة، وإن خرج وقت الحاضرة أو يبدأ بالحاضرة أو يتخير؟ فقال بالأول مالك، وقال بالثاني الشافعي، وأصحاب الرأي وأكثر أصحاب الحديث، وقال بالثالث أشهب، وقال عياض: محل الخلاف إذا لم تكثر الصلوات الفوائت، وأما إذا كثرت خلاف أنه يبدأ بالحاضرة، واختلفوا في حد القليل فقل: صلاة يوم، وقيل: أربع صلوات، وقال: ولا ينهض الاستدلال به يعني بحديث جابر الآتي لمن يقول بوجوب ترتيب الفوائت إلا إذا قلنا: إن أفعال النبي صلى الله عليه وسلم المحردة للوجوب إلا أن يستدل بعموم قوله: صلوا كما رأيتموني أصلي، فيقوى، وقد اعتبر الشافعية في أشياء غير هذه.. انتهى. قلت: استدل صاحب الهداية على وجوب ترتيب الفوائت بحديث الباب بضم قوله: صلوا كما رأيتموني أصلي، حيث قال: ولو فاتته صلوات رتبها في القضاء كما وجبت في الأصل؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم شغل عن أربع صلوات يوم الخندق فقضاهن مرتباً ثم قال: «صلوا كما رأيتموني أصلي».. انتهى. قال الحافظ ابن حجر في الدراية: في قول المصنف يعني صاحب الهداية ثم قال صلوا إلى آخره ما يوهم أنه بقية من الحديث وليس كذلك بل هو حديث مستقل. فلو قال: وقال: صلوا؛ لكان أولى.. انتهى كلام الحافظ. وكذلك قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية. واستدل الحنفية على فرضية الترتيب بين الوقتيات والفوائت وبين الفوائت بعضها ببعض بقول ابن عمر: من نسي صلاة من صلاته فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فإذا سلم الإمام فليصل صلاته التي نسي، ثم ليصل بعدها الصلاة الأخرى. أخرجه مالك في الموطأ ورواه الدارقطني والبيهقي مرفوعاً، ورفع خطأ، والصحيح أنه قول ابن عمر. قال الحافظ في الدراية: حديث من نام عن صلاة أو نسيها فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل التي هو فيها، ثم ليصل التي ذكرها، ثم ليعد التي صلى مع الإمام، رواه الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر، مرفوعاً، قال الدارقطني: وهم أبو إبراهيم الترمذاني في رفعه والصحيح أنه من قول ابن عمر هكذا رواه مالك وغيره عن نافع. وقال البيهقي: قد رواه يحيى بن أيوب عن سعيد بن عبد الرحمن شيخ أبي إبراهيم فيه فوقه.. انتهى. وهذا الموقوف عند الدارقطني وحديث مالك في الموطأ: وقال النسائي في الكنى: رفعه غير محفوظ، وقال أبو زرعة: رفعه خطأ.. انتهى ما في الدراية. واستدل على وجوب الترتيب أيضاً بحديث لا صلاة لمن عليه صلاة، قال العيني: قال أبو بكر: هو باطل. وتأوله جماعة على معنى لا نافلة لمن عليه فريضة. وقال ابن الجوزي: هذا نسمعه على ألسنة الناس وما عرفت له أصلاً.. انتهى.

قوله: «وفي الباب عن أبي سعيد وجابر» أما حديث أبي سعيد: فأخرجه أحمد والنسائي قال: حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب يهوى من الليل الحديث، وفيه فدعا رسول الله

صلى الله عليه وسلم بلالاً فأقام الظهر، فصلاها فأحسن صلاتها كما كان يصليها فى وقتها، ثم أمره فأقام العصر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان يصليها فى وقتها، ثم أمره فأقام المغرب فصلاها كذلك. وقال: وذلك قبل أن ينزل الله عز وجل فى صلاة الخوف ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ وإسناده صحيح، وأما حديث جابر: فأخرجه البخارى ومسلم وأخرجه الترمذى فى هذا الباب.

قوله: «حديث عبد الله ليس بإسناده بأس، إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبد الله» فالحديث منقطع لكنه يعتضد بحديث أبى سعيد المذكور وهذا الحديث أخرجه أيضاً النسائى.

قوله: «وهو الذى اختاره بعض أهل العلم فى الفوائت؛ أن يقيم الرجل لكل صلاة إذا قضاه» وهو المذهب الراجح المختار، يدل عليه حديث الباب وحديث أبى سعيد المذكور.

١٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَجَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا كِدْتُ أَصَلِّي الْعَصْرَ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَاللَّهِ إِنْ صَلَّيْتُهَا» قَالَ: فَزَلْنَا بُطْحَانَ، فَتَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَوَضَّأْنَا، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قوله: «قال يوم الخندق» وهو غزوة الأحزاب «وجعل يسب كفار قريش» لأنهم كانوا السبب فى تأخيرهم الصلاة عن وقتها، إما المختار كما وقع لعمر، وإما مطلقاً كما وقع لغيره «ما كدت أصلى العصر حتى تغرب الشمس» وفى رواية للبخارى: ما كدت أصلى العصر حتى كانت الشمس تغرب، قال البيهقى: لفظة كاد من أفعال المتقاربة فإذا قلت: كاد زيد يقوم؛ فهم منها أنه قارب القيام ولم يقم. قال: والراجح أن لا تقتزن بأن بخلاف عسى؛ فإن الراجح فيها أن تقتزن، قال: وقد وقع فى مسلم فى هذا الحديث: حتى كادت الشمس أن تغرب، قال: وإذا تقرر أن معنى كاد المقاربة، فقول عمر: ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب؛ معناه أنه صلى العصر قرب غروب الشمس؛ لأن نفى الصلاة يقتضى إثباتها وإثبات الغروب يقتضى نفيه؛ فتحصل من ذلك لعمر ثبوت الصلاة ولم يثبت الغروب.. انتهى.

قلت: الأمر كما قال البيهقى لأن كاد إذا أثبتت نفت، وإذا نفت أثبتت، كما قال فيها المعرى ملغزاً:

وإذا نفت والله أعلم أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحد

فإن قيل: الظاهر أن عمر كان مع النبي صلى الله عليه وسلم فكيف اختص بأن أدرك صلاة العصر قبل غروب الشمس بخلاف بقية الصحابة والنبي صلى الله عليه وسلم معهم؟ فالجواب: أنه يحتمل أن يكون الشغل وقع بالمشركون إلى قرب غروب الشمس وكان عمر حينئذ متوضئاً فبادر فأوقع الصلاة، ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأعلمه بذلك في الحال التي كان النبي صلى الله عليه وسلم فيها قد شرع يتهيأ للصلاة، ولهذا قام عند الإخبار هو وأصحابه إلى الوضوء، قاله الحافظ «والله إن صليتها» لفظة إن نافية، وفي رواية البخاري: «والله ما صليتها» قال: فنزلنا بطحان» بضم أوله وسكون ثانيه واد بالمدينة «فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر بعدما غربت الشمس، ثم صلى بعدها المغرب» استدل به على عدم مشروعية الأذان للفائتة، وأجاب من اعتبره بأن المغرب كانت حاضرة، ولم يذكر الراوى الأذان لها، وقد عرف من عادته صلى الله عليه وسلم الأذان للحاضرة؛ فدل على أن الراوى ترك ذكر ذلك لا أنه لم يقع في نفس الأمر، وقد وقع في حديث ابن مسعود المذكور في الباب فأمر بلالاً فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر الحديث.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه البخاري ومسلم وغيرهما.

(١٣٣) بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى أَنَّهَا الْعَصْرُ [م ١٩ - ت ١٩]

١٨١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَأَبُو النَّضْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ مَصْرَفٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ مَرْثَةَ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١٨٢ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الْعَصْرِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي هَاشِمٍ بْنِ عَتَبَةَ.

(١٨١) حديث صحيح، وأخرجه: مسلم (٦٢٨).

(١٨٢) حديث صحيح انظر الذى قبله، وقد تفرد به الترمذى عن سمرة دون بقية الستة، وسماع الحسن من سمرة رجحه البخاري وابن المديني والترمذى والحاكم وغيرهم.

قَالَ أَبُو عِيسَى: قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ سَمِعَ مِنْهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ سَمُرَةَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى حَدِيثٌ حَسَنٌ.
وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ.
وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَعَائِشَةُ: صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الظُّهْرِ.
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ: صَلَاةُ الْوُسْطَى صَلَاةُ الصُّبْحِ.
حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، قَالَ:
قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: سَلِ الْحَسَنَ مِمَّنْ سَمِعَ حَدِيثَ الْعَقِيقَةِ؟ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ
سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَدِينِيِّ، عَنْ
قُرَيْشِ بْنِ أَنَسٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ عَلِيُّ: وَسَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٌ، وَاحْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

قوله: «عن سعيد» هو ابن المسيب «عن الحسن» هو ابن أبي الحسن البصري «عن سمرة» فتح
السين وضم الميم «ابن جندب» بضم الجيم والبدال وتفتح، صحابي مشهور له أحاديث، مات
بالبصرة سنة ثمان وخمسين.

قوله: «أنه قال في صلاة الوسطى: صلاة العصر» لأنها وسطى بين صلاتي النهار وصلاة
الليل، والحديث رواه أحمد أيضاً، وفي رواية له: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «حافظوا على
الصلوات والصلاة الوسطى» وسماها لنا أنها صلاة العصر.

قوله: «هذا حديث صحيح» أي: حديث ابن مسعود صحيح وأخرجه مسلم.

قوله: «وفي الباب عن علي وعائشة وحفصة وأبي هريرة» أما حديث علي: فأخرجه
الشيخان: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم الأحزاب: «مألاً لله قبورهم وبيوتهم ناراً كما
شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس». ولمسلم وأحمد وأبي داود: «شغلونا عن الصلاة
الوسطى صلاة العصر». وأما حديث عائشة: فأخرجه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه. وأما حديث
حفصة: فأخرجه مالك في الموطأ قال عمرو بن رافع: إنه كان يكتب لها مصحفاً فقالت له: إذا
انتهيت إلى: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ فأذني فأذنتها فقالت: اكتب والصلاة
الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين. وأما حديث أبي هريرة: فأخرجه البيهقي، كذا في شرح
سراج أحمد.

قوله: «حديث سمرة في صلاة الوسطى حديث حسن» كذا حسنه هاهنا، وصححه في التفسير. وقد اختلف في صحة سماع الحسن من سمرة فقال شعبة: لم يسمع منه شيئاً، وقيل: سمع منه حديث العقيقة، وقال البخارى: قال على بن المدينى: سماع الحسن من سمرة صحيح، ومن أثبت مقدم على من نفى، كذا فى النيل، ويأتى بسط الكلام فيه.

قوله: «وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم» قال النووى فى مجموعه: الذى يقتضى الأحاديث الصحيحة أنها العصر وهو المختار، وقال الماوردى: نص الشافعى أنها الصبح، وصحت الأحاديث أنها العصر فكان هذا هو مذهبه لقوله: إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولى على عرض الحائط. وقال الطيبى: هذا هو مذهب كثير من الصحابة والتابعين وإليه ذهب أبو حنيفة وأحمد وداود، وقيل: الصبح وعليه بعض الصحابة والتابعين وهو مشهور مذهب مالك والشافعى، وقيل: الظهر، وقيل: المغرب، وقيل: العشاء، وقيل: أخفاها الله تعالى فى الصلوات كليلة القدر وساعة الإجابة فى الجمعة.. انتهى، كذا فى المراقبة. وفى الباب أقوال أخر ذكرها الشوكانى فى النيل، وقال: المذهب الذى يتعين المصير إليه ولا يرتاب فى صحته هو أن الصلاة الوسطى هى العصر.. انتهى. قلت: لا شك أن هذا هو الحق، والصواب يدل عليه الأحاديث الصحيحة الصريحة.

قوله: «وقال زيد بن ثابت وعائشة: الصلاة الوسطى صلاة الظهر» روى أحمد وأبو داود عن زيد بن ثابت قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر بالهاجرة، ولم يكن يصلى صلاة أشد على أصحابه منها، فنزلت: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ وقال: إن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين.. انتهى. واستدل بهذا الحديث من قال: إن الصلاة الوسطى هى الظهر. قال الشوكانى: وأنت خبير بأن مجرد كون صلاة الظهر كانت شديدة على الصحابة لا يستلزم أن تكون الآية نازلة فيها، غاية ما فى ذلك: أن المناسب أن تكون الوسطى هى الظهر، ومثل هذا لا يعارض به النصوص الصحيحة الصريحة فى أن الصلاة الوسطى هى العصر الثابتة فى الصحيحين وغيرهما من طرق متعددة.. انتهى «وقال ابن عباس وابن عمر: الصلاة الوسطى صلاة الصبح» وهو مذهب الشافعى صرح به فى كتبه. قال: وإنما نص على أنها الصبح لأنه لم تبلغه الأحاديث الصحيحة فى العصر.. انتهى. واستدل الماوردى من أصحابه إن مذهبه إنها العصر لصحة الأحاديث فيه، قال: من قال إن الصلاة الوسطى هى الصبح، بما رواه النسائى عن ابن عباس قال: أَدْلَجَ رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم عرس، فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس أو بعضها، فلم يصل حتى ارتفعت الشمس وهى صلاة الوسطى. قال الشوكانى: ويمكن الجواب عن ذلك من وجهين: الأول: أن ما روى من قوله فى هذا الخبر وهى صلاة الوسطى يحتمل أن يكون من المدرج، وليس من قول ابن عباس، ويحتمل أن يكون من قوله، وقد أخرج عنه أبو نعيم أنه قال: الصلاة الوسطى صلاة العصر. وهذا صريح لا يتطرق إليه من الاحتمال ما يتطرق إلى الأول فلا يعارضه. الوجه الثانى: أنه روى عنه أحمد فى مسنده قال: قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم عدواً فلم يفرغ منهم حتى أحر العصر عن وقتها، فلما رأى ذلك قال: «اللهم من حبسنا عن

الصلاة الوسطى املاً بيوتهم ناراً، أو قبورهم ناراً». وقد تقرر أن الاعتبار عند مخالفة الراوى روايته بما روى لا بما رأى.. انتهى.

قوله: «قال محمد: قال علي: وسماع الحسن من سمرة صحيح واحتج بهذا الحديث» فى سماع الحسن من سمرة ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه سمع منه مطلقاً، وهو قول ابن المدينى ذكره البخارى عنه، والظاهر من الترمذى أنه يختار هذا القول؛ فإنه صحح فى كتابه عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة، واختار الحاكم هذا القول، فقال فى كتابه المستدرک بعد أن أخرج حديث الحسن عن سمرة: إن النبى صلى الله عليه وسلم كانت له سكتان: سكتة إذا كبر، وسكتة إذا فرغ من قراءته. ولا يتوهم أن الحسن لم يسمع من سمرة فإنه سمع منه.. انتهى. وأخرج فى كتابه عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة، وقال فى بعضها: على شرط البخارى، وقال فى كتاب البيوع بعد أن روى حديث الحسن عن سمرة: أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الشاة باللحم. وقد احتج البخارى بالحسن عن سمرة.. انتهى. القول الثانى: أنه لم يسمع منه شيئاً واختاره ابن حبان فى صحيحه فقال بعد أن روى حديث الحسن عن سمرة فى السكتتين: والحسن لم يسمع من سمرة شيئاً.. انتهى. وقال صاحب التنقيح: قال ابن معين: الحسن لم يلق سمرة، وقال شعبة: الحسن لم يسمع من سمرة، قال البرديجى: أحاديث الحسن عن سمرة كتاب ولا يثبت عنه حديث قال فيه سمعت سمرة.. انتهى كلامه. القول الثالث: أنه سمع منه حديث العقيقة فقط، قاله النسائى. وإليه مال الدارقطنى فى سننه فقال فى حديث السكتتين: والحسن اختلف فى سماعه من سمرة ولم يسمع منه إلا حديث العقيقة فيها، قاله قريش بن أنس.. انتهى. واختاره عبد الحق فى أحكامه، فقال عند ذكره هذا الحديث: والحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة، واختاره البزار فى مسنده، فقال فى آخر ترجمة سعيد بن المسيب عن أبى هريرة: والحسن سمع من سمرة حديث العقيقة ثم رغب عن السماع عنه ولما رجع إلى ولده أخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم فكان يروونها عنه من غير أن يخبر بسماع؛ لأنه لم يسمعها منه.. انتهى. روى البخارى فى تاريخه عن عبد الله بن أبى الأسود، عن قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد قال: قال محمد بن سيرين: سئل الحسن ممن سمع حديثه فى العقيقة؟ فسأله، فقال: سمعته من سمرة، وعن البخارى رواه الترمذى فى جامعه بسنده ومثله ورواه النسائى عن هارون بن عبد الله عن قريش، وقال عبد الغنى: تفرد به قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد، وقد ردّه آخرون وقالوا: لا يصح له سماع منه.. انتهى، كذا فى نصب الراية فى تخريج الهداية للزيلعى، وقال الحافظ فى تهذيب التهذيب: وأما رواية الحسن عن سمرة بن جندب ففى صحيح البخارى سماعاً منه لحديث العقيقة، وقد روى عنه نسخة كبيرة غالبها فى السنن الأربعة، وعند على بن المدينى أن كلها سماع، وكذا حكى الترمذى عن البخارى، وقال يحيى القطان وآخرون: هى كتاب، وذلك لا يقتضى الانقطاع، وفى مسند أحمد: حدثنا هشيم عن حميد الطويل وقال: جاء رجل إلى الحسن، فقال: إن عبداً له أبى وأنه نذر إن يقدر عليه أن يقطع يده. فقال الحسن: حدثنا سمرة قال: قلما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة إلا أمر فيها بالصدقة ونهى عن المثلة. وهذا يقتضى سماعه منه لغير حديث العقيقة، وقال أبو داود عقب حديث سليمان

ابن سمرة عن أبيه في الصلاة: دلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة. قال الحافظ: ولم يظهر لي وجه الدلالة بعد.. انتهى. وقال الشوكاني في النيل: تحت حديث الحسن عن سمرة، المذكور في هذا الباب ما لفظه: وحديث سمرة حسنه الترمذى فى كتاب الصلاة من سننه وصححه فى التفسير ولكنه من رواية الحسن عن سمرة وقد اختلف فى صحة سماعه منه، فقال شعبة: لم يسمع منه شيئاً، وقيل: سمع منه حديث العقيقة، وقال البخارى: قال على بن المدينى: سماع الحسن من سمرة، صحيح، ومن أثبت مقدم على من نفى.. انتهى.

(١٣٤) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ [م ٢٠ - ت ٢٠]

١٨٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ، وَهُوَ ابْنُ زَادَانَ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَالِيَةِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - وَكَانَ مِنْ أَحَبِّهِمْ إِلَيَّ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنَ عُمَرَ وَسَمُرَةَ بْنَ جُنْدَبٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو وَمُعَاذَ ابْنِ عَفْرَاءَ وَالصُّنَابِجِيَّ - وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَسَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَزَيْدَ بْنِ ثَابِتٍ وَعَائِشَةَ وَكَعْبَ بْنِ مُرَّةٍ وَأَبِي أُمَامَةَ وَعَمْرٍو ابْنَ عَبْسَةَ وَيَعْلَى بْنَ أُمَيَّةَ وَمُعَاوِيَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ أَنَّهُمْ كَرَهُوا الصَّلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَأَمَّا الصَّلَوَاتُ الْفَوَائِتُ؛ فَلَا بَأْسَ أَنْ تُقْضَى بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ شُعْبَةُ: لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةُ مِنْ أَبِي الْعَالِيَةِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: حَدِيثُ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُوْنُسَ بْنِ مَتَّى» وَحَدِيثَ عَلِيٍّ: «الْقُضَاءُ ثَلَاثَةٌ».

قوله: «وهو ابن زاذان» بزاى وذل معجمة الواسطى أبو المغيرة الثقفى، ثقة ثبت عابد «أنا أبو العالية» اسمه رفيع بالتصغير ابن مهران الرياحى ثقة، كثير الإرسال، من كبار التابعين.

قوله: «نهى عن الصلاة بعد الفجر» أى: بعد صلاة الفجر «حتى تطلع الشمس» وفى حديث أبى سعيد الخدرى عند البخارى: لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس، قال الحافظ فى الفتح: ويجمع بين الحديثين بأن المراد بالطلوع طلوع مخصوص أى: حتى تطلع مرتفعة «وعن الصلاة بعد العصر» أى: بعد صلاة العصر.

قوله: «وفى الباب عن على وابن مسعود وأبى سعيد وعقبة بن عامر وأبى هريرة وابن عمر وسمرة بن جندب وسلمة بن الأكوع وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو ومعاذ بن عفراء والصنابجى ولم يسمع من النبى صلى الله عليه وسلم وعائشة وكعب بن مرة وأبى أمامة وعمرو ابن عبسة ويعلى بن أمية ومعاوية» أما حديث على: فأخرجه أبو داود عن عاصم بن ضمرة عنه بلفظ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فى إثر كل صلاة مكتوبة ركعتين، إلا الفجر والعصر، والحديث سكت عنه أبو داود، وقال المنذرى فى تلخيصه: وقد تقدم الكلام على عاصم بن ضمرة. وأما حديث ابن مسعود: فأخرجه الطحاوى بلفظ: كنا نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها، ونصف النهار، وأما حديث أبى سعيد: فأخرجه البخارى ومسلم، وأما حديث عقبة بن عامر: فأخرجه الجماعة إلا البخارى بلفظ: ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلى فيهن أو نقبر فيهن موتانا الحديث، وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه البخارى ومسلم، وأما حديث ابن عمر: فأخرجه البخارى ومسلم، وأما حديث سمرة بن جندب وحديث سلمة بن الأكوع: فلم أقف عليهما، وأما حديث زيد بن ثابت: فأخرجه الطبرانى، وأما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه الطبرانى فى الأوسط، وأما حديث معاذ بن عفراء: فذكر حديثه ابن سيد الناس فى شرح الترمذى بنحو حديث أبى سعيد المتفق عليه، وأما حديث الصنابجى وهو بضم الصاد المهملة: فأخرجه مالك وأحمد والنسائى، وأما حديث عائشة: فأخرجه أبو داود بلفظ: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى بعد العصر وينهى عنها، ويواصل وينهى عن الوصال، وأما حديث كعب بن مرة: فأخرجه الطبرانى، وأما حديث أبى أمامة: فلم أقف عليه، وأما حديث عمرو بن عبسة: فأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود، وأما حديث يعلى بن أمية: فلم أقف عليه، وأما حديث معاوية: فأخرجه البخارى. قال الحافظ فى التلخيص: وفى الباب أيضاً عن سعد ابن أبى وقاص وأبى ذر وأبى قتادة وحفصه وأبى الدرداء وصفوان بن معطل وغيرهم.

قوله: «حديث ابن عباس عن عمر حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان وغيرهما.

قوله: «وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم؛ أنهم كرهوا الصلاة بعد صلاة الصبح... إلخ» قال القاضى: اختلفوا فى جواز الصلاة فى الأوقات الثلاثة

وبعد صلاة الصبح إلى الطلوع وبعد صلاة العصر إلى الغروب؛ فذهب داود إلى جواز الصلاة فيها مطلقاً. وقد روى عن جمع من الصحابة فلعلهم لم يسمعوا نهيه عليه السلام أو حملوا على التنزيه دون التحريم. وخالفهم الأكثرون، فقال الشافعي: لا يجوز فيها فعل صلاة لا سبب لها. أما الذي له سبب كالمندورة وقضاء الفائتة؛ فجائز لحديث كريب عن أم سلمة، واستثنى أيضاً مكة واستواء الجمعة لحديث جبير بن مطعم وأبي هريرة. وقال أبو حنيفة: يحرم فعل كل صلاة في الأوقات الثلاثة سوى عصر يومه عند الاصفرار، ويحرم المندورة والنافلة بعد الصلاتين دون المكتوبة الفائتة، وسجدة التلاوة، وصلاة الجنائزة. وقال مالك: يحرم فيها النوافل دون الفرائض، ووافقه غير أنه جاز فيها ركعتي الطواف، كذا في المرقاة. وقال النووي: أجمعت الأئمة على كراهة صلاة لا سبب لها في الأوقات المنهى عنها. واتفقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها. واختلفوا في النوافل التي لها سبب كصلاة تحية المسجد، وسجود التلاوة، والشكر، وصلاة العيد، والكسوف، وصلاة الجنائزة، وقضاء الفائتة: فذهب الشافعي وطائفة إلى جواز ذلك كله بلا كراهة. وذهب أبو حنيفة وآخرون إلى أن ذلك داخل في عموم النهي، واحتج الشافعي بأنه صلى الله عليه وسلم قضى سنة الظهر بعد العصر وهو صريح في قضاء السنة الفائتة، فالحاضرة أولى، والفريضة المقضية أولى، ويلتحق ماله سبب.. انتهى. قال الحافظ بعد نقل كلام النووي هذا: وما نقله من الإجماع والاتفاق متعقب؛ فقد حكى غيره عن طائفة من السلف الإباحة مطلقاً وأن أحاديث النهي منسوخ، وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر، وبذلك جزم ابن حزم، وعن طائفة أخرى المنع مطلقاً في جميع الصلوات، وقد صح عن أبي بكرة وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرض في هذه الأوقات.. انتهى.

قوله: «قال شعبة: لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أشياء... إلخ» المقصود من ذكر هذا أن حديث الباب من طريق قتادة عن أبي العالية موصول «وحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا ينبغي لأحد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى» بفتح الميم والفوقية المشددة وقوله: أنا، عبارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال ذلك صلى الله عليه وسلم تواضعاً إن كان قاله بعد أن علم أنه سيد البشر. وقيل: عبارة عن كل قائل يقول ذلك كي لا يفضل أحد نفسه على يونس عليه السلام، قيل: وخص يونس بالذكر، لما يخشى على من سمع قصته أن يقع في نفسه تنقيص له، فبالغ في ذكر فضله لسد هذه الذريعة. والحديث أخرجه البخاري وغيره.

(١٣٥) بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ [م ٢١ - ت ٢١]

١٨٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّهُ أَتَاهُ مَالٌ فَشَغَلَهُ، عَنْ الرَّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ، ثُمَّ لَمْ يَعُدْ لَهُمَا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَمَيْمُونَةَ وَأَبِي مُوسَى.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ.

وَهَذَا خِلَافٌ مَا رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ.

وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَصَحُّ حَيْثُ قَالَ: لَمْ يَعُدْ لَهُمَا.

وَقَدْ رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: نَحْنُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْبَابِ رَوَايَاتٌ:

رَوَى عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا دَخَلَ عَلَيْهَا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

وَرَوَى عَنْهَا، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ

حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

وَالَّذِي اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ،

وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ مِنْ ذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَاةِ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى

تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ بَعْدَ الطَّوَافِ؛ فَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُحْصَةً فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ قَالَ بِهِ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَبِهِ

يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ الصَّلَاةَ

بِمَكَّةَ أَيْضًا بَعْدَ الْعَصْرِ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَبَعْضُ أَهْلِ

الْكُوفَةِ.

قوله: «نا جرير» هو ابن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي ثم الرازي، ثقة صحيح الكتاب

قيل: كان في آخر عمره يهتم من حفظه «عن عطاء بن السائب» الثقفى الكوفى صدوق اختلط فى

آخره عمره، قال ابن مهدي: يهتم كل ليلة.

قوله: «إنما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعتين بعد العصر؛ لأنه أتاه مال... إلخ»

وفى صحيح البخارى من حديث أم سلمة: صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد العصر ركعتين

وقال: «شغلنى ناس من عبد القيس عن الركعتين بعد الظهر» «ثم لم يعد لهما» من عاد يعود. وهذا

معارض بروايات عائشة رضى الله عنها: منها قولها: ما ترك النبي صلى الله عليه وسلم السجدين

بعد العصر عندى قط. ومنها قولها: ما تركهما حتى لقي الله. ومنها قولها: وما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين، أخرج هذه الروايات البخارى وغيره. فوجه الجمع أنه يحمل النفي على عدم علم الراوى فإنه لم يطلع على ذلك، والمثبت مقدم على النافي، وكذا ما رواه النسائي من طريق أبى سلمة: عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فى بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة الحديث. وفى رواية له عنها: لم أره يصليهما قبل ولا بعد، فيجمع بين الحديثين بأنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يصليهما إلا فى بيته، فلذلك لم يره ابن عباس ولا أم سلمة، ويشير إلى ذلك قول عائشة فى رواية للبخارى: وكان لا يصليهما فى المسجد مخافة أن تثقل على أمته.

قوله: «وفى الباب عن عائشة وأم مسلمة وميمونة وأبى موسى» أما حديث عائشة وحديث أم سلمة: فمر تخريجهما آنفاً، وأما حديث ميمونة: فأخرجه أحمد، قال فى النيل: فى إسناده حنظلة السدوسى، وهو ضعيف. وقد أخرجه أيضاً الطبرانى، وأما حديث أبى موسى: فأخرجه أحمد فى مسنده ص ٤١٦ ج ٤ بلفظ: أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى ركعتين بعد العصر.

قوله: «حديث ابن عباس حديث حسن» وأخرجه ابن حبان قال الحافظ فى الفتح: هو من رواية جرير عن عطاء وقد سمع منه بعد اختلاطه، وإن صح فهو شاهد لحديث أم سلمة.. انتهى. قلت: أراد بحديث أم سلمة: حديثها الذى أخرجه الطحاوى بزيادة فقلت: يا رسول الله، أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال: «لا» ويأتى عن قريب.

قوله: «وقد روى عن زيد بن ثابت: نحو حديث ابن عباس» رواه أحمد فى مسنده عن قبيصة ابن ذؤيب يقول: إن عائشة أخبرت آل الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى عندها ركعتين بعد العصر فكانوا يصلونها. قال قبيصة: فقال زيد بن ثابت: يغفر الله لعائشة نحن أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عائشة؛ إنما كان ذلك لأن أناساً من الأعراب أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهجير، فقعدهوا يسألونه ويفتيهم حتى صلى الظهر ولم يصل ركعتين، ثم قعد يفتيهم حتى صلى العصر، فانصرف إلى بيته، فذكر أنه لم يصل بعد الظهر شيئاً فصالهما بعد العصر، يغفر الله لعائشة نحن أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عائشة. نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العصر.

قوله: «وقد روى فى هذا الباب روايات» أى: مختلفة بعضها يدل على جواز الصلاة بعد العصر، وبعضها يدل على عدم الجواز «وروى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم ما دخل عليها بعد العصر إلا صلى ركعتين» أخرجه البخارى وغيره؛ فهذا يدل على الجواز «وروى عنها عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس» هذا يدل على عدم الجواز. وقد قيل لرفع الاختلاف إن رواية عائشة الأولى محمولة على الصلاة التى لها سبب، وروايتها الثانية على الصلاة التى لا سبب لها. قلت: يؤيده ما فى رواية أم سلمة عند الشيخين: يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين الركعتين وأراك تصليهما، قال: «يا ابنة أبى أمية سألت عن هاتين الركعتين بعد العصر، وأنه أتانى ناس من

عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر»، وقيل: إن صلاته صلى الله عليه وسلم بعد العصر من خصوصياته صلى الله عليه وسلم. قلت: يؤيده ما رواه الطحاوى من حديث أم سلمة وزاد: فقلت: يا رسول الله، أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال: «لا»، لكن هذه الرواية ضعيفة لا تقوم بها حجة، كما صرح به الحافظ فى الفتح، وقال فيه: ليس فى رواية الإثبات معارضة للأحاديث الواردة فى النهى عن رواية الإثبات لها سبب، فألحق بها ما له سبب وبقي ما عدا ذلك على عمومته. النهى فيه محمول على ما لا سبب له. وأما من يرى عموم النهى ولا يخصه بما له سبب فيحمل الفعل على الخصوصية ولا يخفى رجحان الأول.. انتهى كلام الحافظ فتفكر وتأمل.

قوله: «والذى اجتمع عليه أكثر أهل العلم على كراهية الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس؛ إلا ما استثنى من ذلك إلى قوله: فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم رخصة فى ذلك» أشار إلى حديث جبير بن مطعم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا بنى عبد مناف، لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار». قال الحافظ فى بلوغ المرام: رواه الخمسة، وصححه الترمذى وابن حبان «وقد قال به» أى: بما ذكر من كراهة الصلاة بعد العصر وبعد الصبح إلا ما استثنى «قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق» احتجوا بأحاديث النهى عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح وبما روى فى الرخصة فى ذلك قالوا بهما «وقد كره قوم من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم الصلاة بمكة أيضاً بعد العصر، وبعد الصبح، وبه يقول سفيان الثورى ومالك بن أنس وبعض أهل الكوفة» وبه يقول أبو حنيفة واحتجوا بعموم النهى. قال الشوكانى فى النيل: قد اختلف أهل العلم فى الصلاة بعد العصر وبعد الفجر؛ فذهب الجمهور إلى أنها مكروهة، وادعى النووى الاتفاق على ذلك، وتعبه الحافظ بأنه قد حكى عن طائفة من السلف الإباحة مطلقاً وأن أحاديث النهى منسوخة. قال: وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر، وبذلك جزم ابن حزم. وقد اختلف القائلون بالكراهة؛ فذهب الشافعى إلى أنه يجوز من الصلاة فى هذين الوقتين ما له سبب، واستدل بصلاته صلى الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر. قال الشوكانى: وأجاب عن ذلك من أطلق الكراهة وبأن ذلك من خصائصه. والدليل عليه ما أخرجه أبو داود عن عائشة أنها قالت: كان يصلى بعد العصر وينهى عنهما، ويواصل وينهى عن الوصال، وما أخرجه أحمد عن أم سلمة أنها قالت: فقلت: يا رسول الله، أنقضيهما إذا فاتتا؟ فقال: «لا» قال البيهقى: وهى رواية ضعيفة، وقد احتج بها الطحاوى على أن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم، قال البيهقى: الذى اختص به صلى الله عليه وسلم المداومة على ذلك لا أصل القضاء.. انتهى. وفى سند حديث عائشة محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء وهو مدلس، ورواه عن محمد بن عمرو بالعنعنة، قال: وذهب أبو حنيفة إلى كراهة التطوعات فى هذين الوقتين مطلقاً. واستدل القائلون بالإباحة مطلقاً بأدلة، ثم ذكر تلك الأدلة وتكلم على كل واحد منها، وليس واحد منها خالياً عن الكلام، ثم قال: واعلم أن الأحاديث القاضية بكراهة الصلاة بعد صلاة العصر والفجر عامة، فما كان أخص منها مطلقاً كحديث يزيد

ابن الأسود وابن عباس وحديث على وقضاء سنة الظهر بعد العصر وسنة الفجر بعده، فلا شك أنها مخصصة لهذا العموم، وما كان بينه وبين أحاديث الباب عموم وخصوص من وجه كأحاديث تحية المسجد، وأحاديث قضاء الفوائت، والصلاة على الجنائز، لقوله صلى الله عليه وسلم: «يا على، ثلاث لا تؤخر: الصلاة إذا أتت، والجنائز إذا حضرت» الحديث أخرجه الترمذى، وصلاة الكسوف لقوله صلى الله عليه وسلم: «فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة» والركعتين عقب التطهر، وصلاة الاستخارة وغير ذلك، فلا شك أنها أعم من أحاديث الباب من وجه وأخص منها من وجه، وليس أحد العمومين أولى من الآخر يجعله خاصاً لما فيه من التحكم والوقف هو المتعين حتى يقع الترجيح بأمر خارج.. انتهى كلام الشوكاني بتلخيص واختصار.

(١٣٦) بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ [م ٢٢ - ت ٢٢]

١٨٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ لِمَنْ شَاءَ».

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ اِخْتَلَفَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، فَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمْ الصَّلَاةَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُمْ، كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِنَّ صَلَاتَهُمَا فَحَسَنٌ، وَهَذَا عِنْدَهُمَا عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ.

قوله: «عن كهمس بن الحسين» كذا فى النسخ الحاصرة بالتصغير، وفى التقريب والخلاصة كهمس بن الحسن بالتكبير، وثقه أحمد وابن معين «عن عبد الله بن بريدة» ابن الحبيب الأسلمى المروزى قاضيا ثقة «عن عبد الله بن مغفل» صحابى بايع تحت الشجرة ونزل البصرة، مات سنة ٥٧ سبع وخمسين وقيل: بعد ذلك.

قوله: «بين كل أذانين» أى: أذان وإقامة، وهذا من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر. ويحتمل أن يكون أطلق على الإقامة أذان؛ لأنها إعلام بحضور فعل الصلاة كما أن الأذان إعلام بدخول الوقت «صلاة» أى: وقت صلاة أو المراد صلاة نافلة قاله الحافظ. قلت: لا حاجة إلى تقدير الوقت «لمن شاء» أى: كون الصلاة بين الأذانين لمن شاء. وفى الصحيحين عن عبد الله بن

مغفل قال. قال النبي صلى الله عليه وسلم: «صلوا قبل صلاة المغرب ركعتين». قال فى الثالثة: «لمن شاء» كراهية أن يتخذها الناس سنة، كذا فى المشكاة. والحديث دليل على جواز الركعتين بعد أذان المغرب وقبل صلاته، وهو الحق، والقول بأنه منسوخ مما لا التفات إليه فإنه لا دليل عليه.

قوله: «وفى الباب عن عبد الله بن الزبير» أخرجه ابن حبان فى صحيحه عن سليم بن عامر عن عبد الله بن الزبير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان»، كذا فى نصب الراية، ورواه محمد بن نصر أيضاً فى قيام الليل ص ٢٦، وفى الباب أيضاً عن أنس بن مالك وعقبة بن عامر وسيجيء تخريجهما.

قوله: «حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان وغيرهما.

قوله: «فلم ير بعضهم الصلاة قبل المغرب» وهو قول مالك والشافعى على ما قال الحافظ فى الفتح: وهو قول أبى حنيفة. وعن مالك قول آخر باستحبابهما، وعند الشافعية وجه رجحه النووى ومن تبعه، وقال فى شرح مسلم: قول من قال: إن فعلهما يؤدى إلى تأخير المغرب عن أول وقتها خيال فاسد منابذ للسنة، ومع ذلك فزمنها يسير لا تتأخر به الصلاة عن أول وقتها. انتهى. قال الحافظ: ومجموع الأدلة يرشد إلى تخفيفهما كما فى ركعتي الفجر. انتهى. واحتج من لم ير الصلاة قبل المغرب بأحاديث ذكرها الحافظ الزيلعى قال لأصحابنا فى تركها أحاديث: منها: ما أخرجه أبو داود عن طاوس قال: سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال: ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما، ورخص فى الركعتين بعد العصر. قال الزيلعى: سكنت عنه أبو داود، ثم المنذرى فى مختصره فهو صحيح عندهما. قال النووى فى الخلاصة: إسناده حسن، قال: وأحباب العلماء عنه بأنه نفى، فتقدم رواية المثبت، ولكونها أصح وأكثر رواة، ولما معهم من علم ما لم يعلمه ابن عمر. انتهى. قلت: جوابهم هذا حسن صحيح، وذكر الزيلعى هذا الجواب وأقره ولم يتكلم عليه بشيء. قال الزيلعى: حديث آخر أخرجه الدارقطنى ثم البيهقى فى سننهما عن حيان بن عبيد الله العدوى ثنا عبد الله بن بريدة عن أبيه، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن عند كل أذنين ركعتين ما خلا المغرب». انتهى، ورواه البزار فى مسنده وقال: لا نعلم رواه عن ابن بريدة إلا حيان بن عبيد الله، وهو رجل مشهور من أهل البصرة لا بأس. انتهى كلامه، وقال البيهقى فى المعرفة: أخطأ فيه حيان بن عبيد الله فى الإسناد والمتن جميعاً، أما السند فأخرجاه فى الصحيح عن سعيد الجريرى وكهمس عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «بين كل أذنين صلاة» قال فى الثالثة: «لمن شاء»، وأما المتن فكيف يكون صحيحاً وفى رواية ابن المبارك عن كهمس فى هذا الحديث قال: وكان ابن بريدة يصلى قبل المغرب ركعتين، وفى رواية حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صلوا قبل المغرب ركعتين» وقال فى الثالثة: «لمن شاء» خشية أن يتخذها الناس سنة رواه البخارى فى صحيحه. انتهى. وذكر ابن الجوزى هذا الحديث فى الموضوعات، ونقل عن الفلاس أنه قال: كان حيان هذا كذاباً. انتهى كلام الزيلعى. وقال الحافظ فى الفتح: وأما رواية حيان فشاذه؛ لأنه وإن كان صدوقاً عند البزار وغيره لكنه خالف الحفاظ من

أصحاب عبد الله بن بريدة في إسناده الحديث ومثته، وقد وقع في بعض طرقه عند الإسماعيلي وكان بريدة يصلي ركعتين قبل صلاة المغرب، فلو كان الاستثناء محفوظاً لم يخالف بريدة راويه.. انتهى.

قلت: قال الزيلعي: حديث آخر رواه الطبراني في كتاب مسند الشاميين عن جابر قال: سألتنا نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل رأيتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين قبل المغرب؟ فقلن: لا، غير أن أم سلمة قالت: صلاهما عندي مرة، فسألتها: ما هذه الصلاة؟ فقال: «نسيت الركعتين قبل العصر فصليتهما الآن».. انتهى. قلت: على تقدير صحة هذا الحديث فجوابه هو ما ذكره الزيلعي نقلاً عن النووي من أنه نفى فتقدم رواية المثبت... إلخ. قال الزيلعي: حديث آخر معضل رواه محمد بن الحسن في الآثار أخبرنا أبو حنيفة ثنا حماد بن أبي سليمان أنه سأل إبراهيم النخعي عن الصلاة قبل المغرب فنهاه عنها، وقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر لم يكونوا يصلونها.. انتهى. قلت: هذا الحديث لا يصلح للاستدلال فإنه معضل. فهذه الأحاديث هي التي احتج بها من منع الصلاة قبل المغرب وقد عرفت أنه لا يصح الاحتجاج بواحد منها. وادعى بعضهم بنسخ الصلاة قبل المغرب فقال: إنما كان ذلك في أول الأمر؛ حيث نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، فبين لهم بذلك وقت الجواز، ثم ندب إلى المبادرة إلى المغرب في أول وقتها، فلو استمرت المواظبة على الاشتغال بغيرها؛ لكان ذلك ذريعة إلى مخالفة إدراك أول وقتها. قلت: هذا ادعاء محض لا دليل عليه فلا التفات إليه، وقد روى محمد بن نصر وغيره من طرق قوية عن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبي الدرداء وأبي موسى وغيرهم أنهم كانوا يواظبون عليهما. فإن قلت: قال العيني في عمدة القاري: ادعى ابن شاهين أن هذا الحديث منسوخ بحديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن عند كل أذانين ركعتين ما خلا المغرب»، ويزيده وضوحاً ما رواه أبو داود في سننه عن طاوس قال: سئل ابن عمر عن الركعتين بعد المغرب فقال: ما رأيتهما أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي عليه وسلم يصليهما ورخص في الركعتين بعد العصر.. انتهى كلام العيني. قلت: قد عرفت أنفاً أن حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه هذا شاذ والاستثناء فيه غير محفوظ، قد أخطأ حيان بن عبيد الله الراوي عن عبد الله بن بريدة في الإسناد والمتن. وأما قول ابن عمر: ما رأيتهما أحداً... إلخ، فقد عرفت في كلام الزيلعي بأنه نفى، فتقدم رواية المثبت، ولكونها أصح وأكثر رواة، ولما معهم من علم ما لم يعلمه ابن عمر. فالعجب من العيني أنه ذكر ادعاء ابن شاهين النسخ بحديث عبد الله بن بريدة عن أبيه ولم يرد عليه بل أقره بل قال: ويزيده وضوحاً... إلخ «وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا يصلون قبل صلاة المغرب ركعتين بين الأذان والإقامة» أي: في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبحضرته وبعد وفاته. وكذلك روى عن غير واحد من التابعين وتبعهم: أنهم كانوا يصلون قبل صلاة المغرب ركعتين بين الأذان والإقامة، ففي الصحيحين عن أنس بن مالك قال: كان المؤذن إذا أذن قام ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتدرون السواري حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهم كذلك يصلون الركعتين قبل المغرب، زاد مسلم: حتى إن الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب أن

الصلاة قد صليت من كثرة من يصليهما. وفى رواية النسائي، قاله كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفى قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي عن أبي الخير: رأيت أبا تميم الجيشاني يركع الركعتين حين يسمع أذان المغرب فأتيت عقبة بن عامر الجهني فقلت له: ألا أعجبك من أبي تميم الجيشاني عبد الله بن مالك يركع ركعتين قبل المغرب وأنا أريد أن أغمصه؟ فقال عقبة: إنما كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: فما يمنعك الآن؟ قال: الشغل. وعن زر: قدمت المدينة فلزمت عبد الرحمن بن عوف وأبى بن كعب فكانا يصليان ركعتين قبل صلاة المغرب لا يدعان ذلك، وعن رغبان مولى حبيب بن مسلمة قال: لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يهبون إليهما كما يهبون إلى المكتوبة؛ يعنى الركعتين قبل المغرب. وعن خالد بن معدان أنه كان يركع ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب لم يدعهما حتىلقى الله، وكان يقول: إن أبا الدرداء كان يركعهما يقول: لا أدعهما وإن ضربت بالسياط، وقال عبد الله بن عمرو الثقفي: رأيت جابر بن عبد الله يصلى ركعتين قبل المغرب. وعن يحيى ابن سعيد أنه صحب أنس بن مالك إلى الشام فلم يكن يترك ركعتين عند كل أذان. وسئل قتادة عن الركعتين قبل المغرب فقال: كان أبو ברزة يصليهما. وكان عبد الله بن ברزة ويحيى بن عقيل يصليان قبل المغرب ركعتين. وعن الحكم: رأيت عبد الرحمن بن أبى ليلى يصلى قبل المغرب ركعتين. وسئل الحسن عنهما فقال: حسنتين والله جميلتين لمن أراد الله بهما. وعن سعيد بن المسيب: حق على كل مؤمن إذا أذن أن يركع ركعتين. وكان الأعرج وعامر بن عبد الله بن الزبير يركعهما. وأوصى أنس بن مالك ولده أن لا يدعهما. وعن مكحول: على المؤذن أن يركع ركعتين على إثر التأذين. وعن الحكم بن الصلت: رأيت عراك بن مالك إذا أذن المؤذن بالمغرب قام فصلى سجدتين قبل الصلاة. وعن عبيد الله بن عبد الله بن عمر: إن كان المؤذن ليؤذن بالمغرب، ثم تفرع المجالس من الرجال يصلونها.. انتهى ما فى كتاب قيام الليل بقدر الحاجة. وفيه آثار أخرى من شاء الوقوف عليها فليرجع إليه. ثم ذكر محمد بن نصر فيه: من لم يركع الركعتين قبل صلاة المغرب، فقال: عن النخعي قال: كان بالكوفة من خيار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وأبو مسعود الأنصارى وعمار بن ياسر والبراء بن عازب فأخبرنى من رمقهم كلهم، فما رأى أحداً منهم يصليهما قبل المغرب، وفى رواية: أن أبا بكر وعمر وعثمان كانوا لا يصلون الركعتين قبل المغرب وقيل لإبراهيم: إن ابن أبى هذيل كان يصلى قبل المغرب قال: إن ذاك لا يعلم.. انتهى. وقال: ليس فى حكاية هذا الذى روى عنه إبراهيم أنه رمقهم فلم يرههم يصلونها دليل على كراهتهم لهما إنما تركوهما؛ لأن تركهما كان مباحاً، وقد يجوز أن يكون أولئك الذين حكى عنهم من حكى أنه رمقهم فلم يرههم يصلونها قد صلوهما فى غير الوقت الذى رمقهم.. انتهى كلام محمد بن نصر. قلت: على أنه قد ثبت أن إبراهيم النخعي لم يلق أحداً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا عائشة، ولم يسمع منها شيئاً، ففى أثره الأول مجهول، وفى أثره الثانى انقطاع، إذا عرفت بعد هذا كله ظهر لك بطلان قول القاضى أبى بكر العربى اختلف فيها الصحابة ولم يفعلها أحد بعدهم، وكذلك ظهر بطلان قول من قال بنسخ الركعتين قبل المغرب

بأثر النخعي المذكور، قال الحافظ في الفتح: والمنقول عن الخلفاء الأربعة رواه محمد بن نصر وغيره من طريق إبراهيم النخعي عنهم وهو منقطع، ولو ثبت لم يسكن فيه دليل على النسخ ولا الكراهة «وقال أحمد وإسحاق: إن صلاهما فحسن، وهذا عندهما على الاستحباب» قال الحافظ في الفتح: إلى استحبابهما ذهب أحمد وإسحاق، وأصحاب الحديث، وقال محمد بن نصر في كتاب قيام الليل: وقال أحمد بن حنبل: في الركعتين قبل المغرب أحاديث جواد، أو قال: صحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وذكر حديث النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إلا أنه قال: لمن شاء، فمن شاء صلى، قيل له: قبل الأذان أم بين الأذان والإقامة؟ فقال: بين الأذان والإقامة، ثم قال: وإن صلى إذا غربت الشمس وحلت الصلاة، أى: فهو جائز، قال: هذا شيء ينكره الناس وتبسم كالمتعجب ممن ينكر ذلك، وسئل عنهما فقال: أنا لا أفعله، وإن فعله رجل لم يكن به بأس.. انتهى ما في قيام الليل. وقال الحافظ في الفتح: وذكر الأثر عن أحمد أنه قال: ما فعلتهما إلا مرة واحدة، حتى سمعت الحديث.. انتهى. واحتج من قال باستحبابهما بأحاديث صحيحة صريحة. منها: حديث عبد الله بن مغفل المذكور في الباب، وهو حديث صحيح أخرجه الشيخان كما عرفت، ومنها: حديث عبد الله بن الزبير الذي أشار إليه الترمذي، ومنها: حديث أنس بن مالك وهو حديث صحيح أخرجه الشيخان وتقدم لفظه. ومنها: حديث عقبة بن عامر وتقدم لفظه نقلاً عن قيام الليل وهو حديث صحيح أخرجه البخاري. ومنها: حديث عبد الله بن مغفل: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين، أخرجه ابن حبان في صحيحه، وأخرجه محمد بن نصر في القيام الليل بلفظ: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى قبل المغرب ركعتين ثم قال: «صلوا قبل المغرب ركعتين» ثم قال: عند الثالثة: «لمن شاء» خاف أن يحسبها الناس سنة، قال العلامة ابن أحمد المقرئ في مختصر قيام الليل: هذا إسناده صحيح على شرط مسلم، وقد صح في ابن حبان حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم: «صلوا ركعتين قبل المغرب» فهذه الأحاديث هي التي احتج بها من قال باستحباب الركعتين قبل المغرب وهو الحق.

(١٣٧) بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ [م ٢٣ - ت ٢٣]

١٨٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ وَعَنِ الْأَعْرَجِ يُحَدِّثُونَهُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ؛ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ». وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَبِهِ يَقُولُ أَصْحَابُنَا وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ لِصَاحِبِ الْعُذْرِ مِثْلُ الرَّجُلِ الَّذِي يَنَامُ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ يَنْسَاهَا فَيَسْتَقِظُ، وَيَذْكُرُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا.

قوله: «وعن بسر بن سعيد» المدني العابد مولى ابن الحضرمي، ثقة جليل من الثانية، مات سنة مائة بالمدينة في خلافة عمر بن عبد العزيز «وعن الأعرج» هو عبد الرحمن بن هرمز الهاشمي مولاهم أبو داود المدني، ثقة ثبت عالم، من الثالثة «يحدثونه» أى: يحدثون زيد بن أسلم.

قوله: «من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح» أى: من أدرك من صلاة الصبح ركعة بركوعها وسجودها قبل طلوع الشمس فقد أدرك صلاة الصبح، والإدراك الوصول إلى الشيء فظاهر أنه يكتفى بذلك وليس بذلك مراداً بالإجماع، فقيل: يحمل على أنه أدرك الوقت فإذا صلى ركعة أخرى فقد كملت صلاته، وهذا قول الجمهور، وقد صرح بذلك في رواية الدراوردي عن زيد بن أسلم أخرجه البيهقي من وجهين ولفظه: من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعدما تطلع الشمس؛ فقد أدرك الصلاة، وللنسائي من وجه آخر: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة كلها إلا أن يقضى ما فاته، وللبيهقي من وجه آخر: من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس، فليصل إليها أخرى. ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوي حيث خص الإدراك باحتلام الصبي، وطهر الحائض وإسلام الكافر ونحوها، وأراد بذلك نصرة مذهبه في أن من أدرك من الصبح ركعة تفسد صلاته؛ لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة.

قوله: «وفي الباب عن عائشة» قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس، أو من الصبح قبل أن تطلع الشمس؛ فقد أدركها». رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه، قال صاحب المنتقى: والسجدة هنا الركعة.

قوله: «حديث أبي هريرة حديث صحيح» أخرجه الأئمة الستة.

قوله: «وبه يقول أصحابنا والشافعي وأحمد وإسحاق» فقالوا: من أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل طلوع الشمس؛ فقد أدرك صلاة الصبح، ولا تبطل بطلوها، كما أن من أدرك ركعة من صلاة العصر قبل غروب الشمس؛ فقد أدرك صلاة العصر، ولا تبطل بغروبها، وهو الحق، قال النووي: قال أبو حنيفة: تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس؛ لأنه دخل وقت النهي عن الصلاة بخلاف غروب الشمس، والحديث حجة عليه.. انتهى، قال القاري في المرقاة بعد ذكر كلام النووي هذا ما لفظه: وجوابه ما ذكره صدر الشريعة أن المذكور في كتب أصول الفقه أن الجزء المقارن للأداء سبب لوجوب الصلاة وآخر وقت العصر وقت ناقص؛ إذ هو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصاً؛ فإذا أداها كما وجب، فإذا اعترض الفساد بالغروب، لا تفسد والفجر كل وقته وقت كامل؛ لأن الشمس لا تعبد قبل طلوعها، فوجب كاملاً فإذا اعترض الفساد بالطلوع تفسد؛ لأنه لم يؤدها كما وجب، فإن قيل: هذا تعليل في معرض النص، قلنا: لما وقع التعارض بين هذا الحديث

وبين النهي الوارد عن الصلاة في الأوقات الثلاثة رجعنا إلى القياس كما هو حكم التعارض، والقياس رجح هذا الحديث في صلاة العصر وحديث النهي في صلاة الفجر، وأما سائر الصلوات فلا تجوز في الأوقات الثلاثة المكروهة لحديث النهي فيها.. انتهى كلام القارى. قلت: ما ذكره صدر الشريعة مردود قد رده الفاضل للكنوى وهو من العلماء الحنفية في حاشيته على شرح الوقاية حيث قال في بحث: وهو أن المصير إلى القياس عند تعارض النصين إنما هو إذا لم يمكن الجمع بينهما، وأما إذا أمكن يلزم أن يجمع، وهاهنا العمل بكليهما ممكن بأن يخص صلاة العصر والفجر الوقتين من عموم حديث النهي، ويعمل بعمومه في غيرهما، وبحديث الجواز فيهما إلا أن يقال: حديث الجواز خاص وحديث النهي عام، وكلاهما قطعيان عند الحنفية متساويان في الدرجة والقوة فلا يخص أحدهما الآخر. وفيه: أن قطعية العام كالخاص ليس متفقاً عليه بين الحنفية؛ فإن كثيراً منهم وافقوا الشافعية في كون العام ظنيّاً كما هو مبسوط في شروح المنتخب الحسامي وغيرها.. انتهى كلامه، وقال في تعليقه على موطأ الإمام محمد: لا مناص عن ورود أن التساقط إنما يتعين عند تعذر الجمع، وهو هاهنا ممكن بوجوه عديدة لا تحفى على التأمل.. انتهى كلامه. قلت: الأمر كما قال: لا ريب في أن الجمع هاهنا ممكن فمع إمكانه القول بالتساقط باطل، وقد ذكر ذلك الفاضل وجهاً للجمع وهو وجه حسن، ونحن نذكر وجهاً آخر، قال الحافظ في الفتح: وادعى بعضهم أن أحاديث النهي ناسخة لهذا الحديث وهي دعوى تحتاج إلى دليل؛ فإنه لا يصار إلى النسخ بالاحتمال، والجمع هاهنا ممكن بأن تحمل أحاديث النهي على ما سبب له من النوافل، ولا شك أن التخصيص أولى من ادعاء النسخ.. انتهى كلام الحافظ، قال الشوكاني في النيل: وهذا أيضاً جمع بما يوافق مذهب الحافظ، والحق أن أحاديث النهي عامة تشمل كل صلاة، وهذا الحديث خاص فينبى العام على الخاص، ولا يجوز في ذلك الوقت شيء من الصلوات بدليل يخصه، سواء كان من ذوات الأسباب أو غيرها، قال: ومفهوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركاً للوقت، وأن صلاته تكون قضاء، وإليه ذهب الجمهور، وقال البعض: أداء، والحديث يرد، قال: واختلفوا إذا أدرك من لا تجب عليه الصلاة كالحائض تطهر، والمجنون يعقل، والمغمى عليه يفيق، والكافر يسلم دون ركعة من وقتها هل تجب عليه الصلاة أم لا؟ وفيه قولان للشافعي: أحدهما: لا يجب، وروى عن مالك عملاً بمفهوم الحديث، وأصحهما عن أصحاب الشافعي أنها تلزمه، وبه قال أبو حنيفة؛ لأنه أدرك جزءاً من الوقت فاستوى قليله وكثيره، وأجابوا عن مفهوم الحديث بأن التقيد بركعة خرج مخرج الغالب ولا يخفى ما فيه من البعد، وأما إذا أدرك أحد هؤلاء ركعة وجبت عليه الصلاة بالاتفاق بينهم، ومقدار هذه الركعة قدر ما يكبر ويقرأ أم القرآن ويركع ويرفع ويسجد سجدين.

فائدة: إدراك الركعة قبل خروج الوقت لا يخص صلاة الفجر والعصر لما ثبت عند البخارى ومسلم وغيرهما من حديث أبى هريرة مرفوعاً بلفظ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة»، وهو أعم من حديث الباب، قال الحافظ: ويحتمل أن تكون اللام عهدية، ويؤيده أن كلا منهما من رواية أبى سلمة عن أبى هريرة، وهذا مطلق وذاك يعنى حديث الباب مقيد فيحمل المطلق على المقيد.. انتهى، ويمكن أن يقال: إن حديث الباب دل بمفهومه على اختصاص ذلك الحكم

بالفجر والعصر، وهذا الحديث دل بمنطوقه على أن حكم جميع الصلوات لا يختلف فى ذلك والمنطوق أرجح من المفهوم فيتعين المصير إليه، ولاشتماله على الزيادة التى ليست منافية للمزيد، كذا فى النيل.

قوله: «ومعنى هذا الحديث عندهم لصاحب العذر مثل الرجل ينام عن الصلاة أو ينساها فيستيقظ عند طلوع الشمس وعند غروبها» قال الحافظ فى الفتح: ونقل بعضهم الاتفاق على أنه لا يجوز لمن ليس له عذر تأخير الصلاة حتى لا يبقى منها إلا هذا القدر.. انتهى.

(١٣٨) بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ [م ٢٤ - ت ٢٤]

١٨٧ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ، قَالَ: فَقِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا أَرَادَ بِذَلِكَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَنْ لَا يُحْرَجَ أُمَّتُهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ؛ رَوَاهُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ وَسَعِيدُ ابْنُ جُبَيْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ الْعُقَيْلِيُّ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ هَذَا.

قوله: «من غير خوف ولا مطر» الحديث ورد بلفظ: من غير خوف ولا سفر، ولفظ: من غير خوف ولا مطر. قال الحافظ: واعلم أنه لم يقع مجموعاً بالثلاثة فى شيء من كتب الحديث بل المشهور من غير خوف ولا سفر «أراد أن لا تخرج» بصيغة الماضى المعلوم من التخرج «أمته» بالرفع على الفاعلية وفى رواية لمسلم: أراد أن لا يخرج أمته، وفى رواية أخرى له: أراد أن لا يخرج أحدًا من أمته، قال ابن سيد الناس: قد اختلف فى تقييده فروى بالياء المضمومة آخر الحروف وأمته منصوب على أنه مفعوله، وروى: تخرج بالتاء ثالثة الحروف مفتوحة وضم أمته على أنها فاعله، ومعناه: إنما فعل تلك لئلا يشق عليهم ويثقل فقصد إلى التخفيف عنهم.

قوله: «وفى الباب عن أبى هريرة» أخرج مسلم عن عبد الله بن شقيق قال: خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حين غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون: الصلاة الصلاة، قال: فجاءه رجل من بنى تميم لا يفتز ولا ينثنى، الصلاة الصلاة، فقال ابن عباس: أتعلمنى بالسنة لا أم

(١٨٧) حديث صحيح: أخرجه: الجماعة البخارى (٥٤٣)، ومسلم (٧٠٥، ٧٠٦)، والنسائى (٦٠٠) -

(٦٠٢)، وأبو داود (١٢١٠، ١٢١١)، وابن ماجه (١٠٦٩).

لك؟ ثم قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، قال عبد الله بن شقيق: فحاك في صدري من ذلك شيء، فأتيت أبا هريرة فسألته، فصدق مقالته. قال الحافظ في الفتح: وقد ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث، فجوزوا لجمع في الحضر للحاجة مطلقاً لكن بشرط أن لا يتخذ ذلك عادة، ومن قال به: ابن سيرين وربيعة وأشهب وابن المنذر والقفال الكبير، وحكاها الخطابي عن جماعة من أهل الحديث.. انتهى، وذهب الجمهور إلى أن الجمع غير عذر لا يجوز، وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة. منها: أن الجمع المذكور كان للمرض وقواه النووي، قال الحافظ: وفيه نظر؛ لأنه لو كان جمعه صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين لعارض المرض لما صلى معه إلا من له نحو ذلك العذر، والظاهر أنه صلى الله عليه وسلم جمع بأصحابه، وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته. ومنها: أن الجمع المذكور كان لعذر المطر، قال النووي: وهو ضعيف بالرواية الأخرى من غير خوف ولا مطر، ومنها: أنه كان في غيم فصل الظهر ثم انكشف الغيم، وبأن أن وقت العصر دخل فصلاها، قال النووي وهذا أيضاً باطل؛ لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء. ومنها: أن الجمع المذكور صوري بأن يكون أخر الظهر لآخر وقتها، وعجل العصر في أول وقتها، قال النووي: هذا احتمال ضعيف أو باطل؛ لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتمل. قال الحافظ: وهذا الذي ضعفه قد استحسنته القرطبي، ورجحه إمام الحرمين، وحزم به من القدماء ابن الماحشون والطحاوي، وقواه ابن سيد الناس بأن أبا الشعثاء وهو راوي الحديث عن ابن عباس قد قال به، قال الحافظ: ويقوى ما ذكره من الجمع الصوري أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع، فإما أن يحتمل على مطلقها، فيستلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدود بغير عذر، وإما أن يحمل على صفة مخصوصة لا تستلزم الإخراج ويجمع بها بين مفترق الأحاديث فالجمع الصوري أولى.. انتهى، قال الشوكاني في النيل: ومما يدل على تعيين حمل حديث الباب على الجمع الصوري ما أخرجه النسائي عن ابن عباس بلفظ: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً؛ أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء، فهذا ابن عباس راوي حديث الباب قد صرح بأن ما رواه من الجمع المذكور هو الجمع الصوري، ثم ذكر الشوكاني مؤيدات أخرى للجمع الصوري ودفع إيرادات ترد عليه من شاء الاطلاع عليها، فليرجع إلى النيل، وهذا الجواب هو أولى الأجوبة عندى وأقواها وأحسنها؛ فإنه يحصل به التوفيق والجمع بين مفترق الأحاديث، والله تعالى أعلم.

قوله: «وقد روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا» أى: ما يخالف هذا الحديث المذكور، ثم رواه بقوله: حدثنا أبو سلمة... إلخ.

١٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَنْشٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ فَقَدْ أَتَى بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْكِبَائِرِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَنْشٌ هَذَا هُوَ: أَبُو عَلِيٍّ الرَّحْبِيُّ، وَهُوَ حُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِلَّا فِي السَّفَرِ، أَوْ بِعَرَفَةَ. وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِلْمَرِيضِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْمَطَرِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

وَلَمْ يَرَ الشَّافِعِيُّ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ.

قوله: «حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف البصري» الجوابى من شيوخ الترمذى ومسلم وأبى داود وابن ماجه، صدوق مات سنة اثنين وأربعين ومائتين «عن أبيه» سليمان التيمي «عن حنش» بفتح الحاء المهملة والنون لقب حسين بن قيس الرحبى أبى على الواسطى وهو متروك، كذا فى التقريب.

قوله: «من جمع بين الصلاتين من غير عذر» كسفر ومرض «فقد أتى بابا من أبواب الكبائر» قال المناوى: تمسك به الحنفية على منع الجمع فى السفر، وقال الشافعى: السفر عذر.. انتهى. قلت: قد جاء فى الجمع بين الصلاتين فى السفر أحاديث صحيحة صريحة فى الصحيحين وغيرهما، وحديث ابن عباس هذا ضعيف جداً. قال الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب فى ترجمة حنش بن قيس: حديثه من جمع بين الصلاتين الحديث لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به ولا أصل له، وقد صح عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر.. انتهى. وأما قول الحاكم بعد روايته فى المستدرک: هذا حديث صحيح؛ فقد رده الذهبى كما صرح به المناوى، وعلى تقدير صحته فالجواب هو ما قال الشافعى من أن السفر عذر.

قوله: «وهو ضعيف عند أهل الحديث ضعفه أحمد وغيره» قال الذهبى فى الميزان فى ترجمته: قال أحمد: متروك، وقال أبو زرعة وابن معين: ضعيف، وقال البخارى: لا يكتب حديثه، وقال

النسائي: ليس بثقة، وقال مرة: متروك، وقال السعدي: أحاديثه منكرة جداً، وقال الدارقطني: متروك، وعد الذهبي حديثه من جمع بين الصلاتين... إلخ من منكراته.

قوله: «والعمل على هذا عند أهل العلم، أن لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بعرفة» قال الترمذي في آخر كتابه في كتاب العلل ما لفظه: جميع ما في هذا الكتاب من الحديث هو معمول به وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء، من غير خوف ولا سفر ولا مطر، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا شرب الخمر، فاجلدوه؛ فإن عاد في الرابعة، فاقتلوه».. انتهى. قال النووي في شرح مسلم: وهذا الذي قاله الترمذي في حديث شارب الخمر هو كما قاله فهر، حديث منسوخ دل الإجماع على نسخه، وأما حديث ابن عباس: فلم يجمعوا على ترك العمل به، بل لهم أقوال، ثم ذكر تلك الأقوال، وقد مرت في كلام الحافظ. وقال صاحب دراسات اللبيب: هذا القول منه أى: من الترمذي غريب جداً. وجه الغرابة: أننا قدمنا أن عدم الأخذ بالحديث ممن ينسب إليه ذلك، إنما يتحقق إذا لم يجب عن ذلك الحديث ولم يحمله على محمل، وأما إذا فعل ذلك فقد أخذ به، وهذا الحديث يعنى حديث ابن عباس كثر في تأويله أقوال العلماء ومذاهبهم فيه، ومع هذه التأويلات والمذاهب فيه وإن كانت بعضها بعيدة كيف يطلق عليه أنه لم يعمل به أحد من العلماء، وإن أراد الترمذي أنه لم يعمل بظاهره من غير تأويل أحد من العلماء فيبطل قوله كل حديث في كتابي هذا معمول به ما خلا حديثين؛ فإن كل حديث في كتابه ليس مما لم يؤول أصلاً وعمل بظاهره، على أن هذا الحديث عمل بظاهره جماعة من العلماء. ثم ذكر قول النووي: وذهب جماعة من الأئمة إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذه عادة وهو قول ابن سيرين وأشهب من أصحاب مالك وحكاه الخطابي عن القفال الشاشي الكبير من أصحاب الشافعي عن أبي إسحاق المروزي وعن جماعة من أصحاب الحديث واختاره ابن المنذر.. انتهى كلامه. قلت: الأمر كما قاله صاحب الدراسات.

قوله: «ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض، وبه يقول أحمد وإسحاق» وقال عطاء: يجمع المريض بين المغرب والعشاء، كذا في صحيح البخاري معلقاً. ووصله عبد الرزاق، قال الحافظ في الفتح: وصله عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عنه قال: واختلف العلماء في المريض هل يجوز له أن يجمع بين الصلاتين كالسافر لما فيه من الفرق به أو لا؟ فجوزه أحمد وإسحاق، واختاره بعض الشافعية، وجوزه مالك بشرطه، والمشهور عن الشافعي وأصحابه المنع، ولم أر في المسألة نقلاً عن أحد من الصحابة.. انتهى كلام الحافظ. وقال العيني في عمدة القاري: قال عياض: الجمع بين الصلوات المشتركة في الأوقات تكون تارة سنة، وتارة رخصة، فالسنة: الجمع بعرفة والمزدلفة، وأما الرخصة: فالجمع في السفر والمرض والمطر، فمن تمسك بحديث صلاة النبي صلى الله عليه وسلم مع جبريل عليه الصلاة والسلام وقد أمه، فلم ير الجمع في ذلك، ومن خصه أثبت جواز الجمع في السفر بالأحاديث الواردة فيه، وقاس المرض عليه فنقول: إذا أبيح للمسافر الجمع بمشقة السفر، فأحرى أن يباح للمريض. وقد قرن الله تعالى المريض بالمسافر في

الترخيص له فى الفطر والتيمم، وأما الجمع فى المطر: فالمشهور من مذهب مالك إثباته فى المغرب والعشاء، وعنه قولة شاذة: أنه لا يجمع إلا فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومذهب المخالف جواز الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فى المطر.. انتهى ما فى العمدة «وقال بعض أهل العلم: يجمع بين الصلاتين فى المطر، وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق» قال الحافظ ابن تيمية فى المنتقى فى باب جمع المقيم لمطر أو لغيره بعد ذكر حديث ابن عباس: أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا وثمانيا الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، ما لفظه: قلت: وهذا يدل بفحواه على الجمع للمطر والخوف والمرض، وإنما خولف ظاهر منطوقه فى الجمع لغير عذر للإجماع ولأخبار المواقيت؛ فبقى فحواه على مقتضاه، وقد صح الجمع للمستحاضة، والاستحاضة نوع مرض. ولمالك فى الموطأ عن نافع: أن ابن عمر كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء فى المطر جمع معهم، ولأثرهم فى سننه عن أبى سلمة بن عبد الرحمن أنه قال: من السنة إذا كان يوم مطير أن يجمع بين المغرب والعشاء.. انتهى كلام ابن تيمية. قلت: أثر أبى سلمة بن عبد الرحمن هذا سكت عنه ابن تيمية والشوكانى، ولم أقف على سند، فالله أعلم بحاله كيف هو صحيح أو ضعيف، وقد أثبت الحافظ ابن القيم فى إعلام الموقعين جواز الجمع بين الصلاتين لأصحاب الأعداء وبسط فيه، من شاء الاطلاع عليه فليرجع إليه. فإن قيل: كيف جوزوا الجمع بين الصلاتين لعذر المرض والمطر، وقد قال الإمام محمد فى موطئه: بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه كتب فى الأفاق ينهاهم أن يجمعوا بين الصلاتين، ويخبرهم أن الجمع بين الصلاتين فى وقت واحد كبيرة من الكبائر؟ قال: أخبرنا بذلك الثقات عن العلاء بن الحارث عن مكحول.. انتهى، فقول عمر هذا بإطلاقه يدل على أن الجمع بين الصلاتين مطلقاً كبيرة من الكبائر. سواء كان من عذر أو من غير عذر. فالجواب من قبل المجوزين: أن المراد بالجمع فى قول عمر المذكور الجمع من غير عذر، يدل عليه ما أخرجه الحاكم عن أبى العالية عن عمر قال: جمع الصلاتين من غير عذر من الكبائر. قال: وأبو العالية لم يسمع من عمر. ثم أسند عن أبى قتادة أن عمر كتب إلى عامل له: ثلاث من الكبائر: الجمع بين الصلاتين من غير عذر، والفرار من الزحف، الحديث. قال: وأبو قتادة أدرك عمر فإذا انضم هذا إلى الأول صار قويا، قالوا: فقول عمر هذا لا يضرنا؛ فإنه يدل على المنع من الجمع من غير عذر والعذر قد يكون بالسفر وقد يكون بالمطر وبغير ذلك، ونحن نقول به، وقالوا: أيضاً من عرض له عذر يجوز له الجمع إذا أراد ذلك، وأما إذا لم يكن له ذلك ولم يرد الجمع بل ترك الصلاة عمداً إلى أن دخل وقت الأخرى فهو آثم بلا ريب.

(١٣٩) بَاب مَا جَاءَ فِي بَدْءِ الْأَذَانِ [م ٢٥ - ت ٢٥]

١٨٩ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا أَصْبَحْنَا أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرْتُهُ بِالرُّؤْيَا، فَقَالَ: «إِنَّ هَذِهِ لَرُّؤْيَا حَقٌّ، فَقُمْ مَعَ بِلَالٍ؛ فَإِنَّهُ أُنْدَى وَأَمْدُ صَوْتًا مِنْكَ، فَأَلْقَ عَلَيْهِ مَا قِيلَ لَكَ، وَلْيُنَادِ بِذَلِكَ» قَالَ: فَلَمَّا سَمِعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ نِدَاءَ بِلَالٍ بِالصَّلَاةِ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ يَجُرُّ إِزَارَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي قَالَ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَلِلَّهِ الْحَمْدُ، فَذَلِكَ أَثْبَتُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ أَتَمَّ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَأَطْوَلَ، وَذَكَرَ فِيهِ قِصَّةُ الْأَذَانِ مَثْنَى وَمَثْنَى وَالْإِقَامَةَ مَرَّةً مَرَّةً.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ هُوَ: ابْنُ عَبْدِ رَبِّهِ، وَيُقَالُ: ابْنُ عَبْدِ رَبِّ.

وَلَا نَعْرِفُ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا يَصِحُّ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ فِي الْأَذَانِ.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَاصِمٍ الْمَازِنِيُّ لَهُ أَحَادِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ عَمُّ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ.

قوله: «بَاب مَا جَاءَ فِي بَدْءِ الْأَذَانِ» أى: فى ابتداءه. والأذان لغة: الإعلام، وشرعاً: الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة، قال الحافظ فى الفتح: وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة فذكر تلك الأحاديث، ثم قال: والحق أنه لا يصلح شيء من هذه الأحاديث، وقد جزم ابن المنذر بأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى بغير أذان منذ فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة، وإلى أن وقع التشاور فى ذلك على ما فى حديث عبد الله بن عمر، ثم حديث عبد الله بن زيد. انتهى كلام الحافظ. والمراد بحديث عبد الله بن عمر وحديث عبد الله بن زيد اللذان رواهما الترمذى فى هذا الباب.

قوله: «حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموى» أبو عثمان البغدادى من شيوخ الترمذى والشيخين وغيرهم، وثقه النسائى مات سنة ٢٤٩ تسع وأربعين ومائتين «نا أبى» هو يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأموى الحافظ الكوفى نزىل بغداد، لقبه الجمل، صدوق يغرب، كذا فى التقريب، وقال فى الخلاصة وهامشها: وثقه ابن معين والدارقطنى والنسائى وأبو داود «عن محمد بن إبراهيم التيمى» المدنى كنيته أبو عبد الله، ثقة له أفراد من الرابعة «عن محمد بن عبد الله ابن زيد» بن عبد ربه الأنصارى المدنى ثقة «عن أبيه» هو عبد الله بن زيد الأنصارى الخزرجى صحابى مشهور أرى الأذان، مات سنة اثنتين وثلاثين وصلى عليه عثمان.

قوله: «إن هذه لرؤيا حق»، أى: ثابتة صحيحة صادقة «فإنه أندى» قال الجزرى فى النهاية: أى: أرفع وأعلى صوتاً، وقيل: أحسن وأعذب، وقيل: أبعد.. انتهى. وفى القاموس: أندى كثر عطايه أو حسن صوته.. انتهى. وفيه أيضاً: النداء بالضم والكسر الصوت والندى بعده، وهو ندى الصوت كغنى بعيد.. انتهى. قلت: والأحسن أن يراد بأندى هاهنا أحسن وأعذب، وإلا لكان فى ذكر قوله: أمد بعده تكرار. على هذا ففى الحديث دليل على اتخاذ المؤذن حسن الصوت. وقد أخرج الدارمى وأبو الشيخ بإسناد متصل بأبى محذورة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بنحو عشرين رجلاً فأذنوا، فأعجبه صوت أبى محذورة فعلمه الأذان. ولابن خزيمة أنه صلى الله عليه وسلم قال: لقد سمعت فى هؤلاء تأذين إنسان حسن الصوت، وصححه ابن السكن، كذا فى التلخيص والنيل. قلت: وحديث أبى محذورة هذا أخرجه النسائى أيضاً، ولفظه: قال: لما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من حنين خرجت عاشر عشرة من أهل مكة نطلبهم، فسمعناهم يؤذنون بالصلاة فقمنا نؤذن لنستهزئ بهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «قد سمعت فى هؤلاء تأذين إنسان حسن الصوت» فأرسل إلينا، فأذنا رجل رجل وكنت آخرهم، فقال حين أذنت: «تعال» فأجلسنى بين يديه، فمسح على ناصيتى، فبرك على ثلاث مرات. ثم قال: «أذهب فأذن عند البيت الحرام» الحديث. «وأمد صوتاً منك» أى: أرفع وأعلى صوتاً منك، وفيه دليل على اتخاذ المؤذن رفيع الصوت وجهيره «فألق» أمر من الإلقاء «عليه» أى: على بلال «ما قيل لك» أى: فى المنام «وليناد» أى: وليؤذن بلال «بذلك» أى: بما تلقى إليه «وهو يجر إزاره» أى: للعجلة جملة حاله «لقد رأيت مثل الذى قال» أى: بلال يعنى أذن «فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قلله الحمد» حيث أظهر الحق ظهوراً، وازداد فى البيان نوراً، قاله القارى. والظاهر أن يقول حيث أظهر الحق إظهاراً، وزاد فى البيان نوراً.

قوله: «وفى الباب عن ابن عمر» أخرجه الترمذى فى هذا الباب.

قوله: «حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح» وأخرجه أبو داود فذكر فيه كلمات الأذان والإقامة، وأخرجه ابن ماجه فلم يذكر فيه لفظ الإقامة، وزاد فيه شعراً، وأخرجه ابن حبان فى صحيحه فذكره بتمامه. قال البيهقى فى المعرفة: قال محمد بن يحيى الذهلى: ليس فى أخبار عبد الله بن زيد فى فضل الأذان خبر أصح من هذا؛ لأن محمداً سمعه من أبيه وابن أبى ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد.. انتهى. ورواه ابن خزيمة فى صحيحه ثم قال: سمعت محمد بن يحيى الذهلى يقول:

ليس في أخبار، إلى آخر لفظ البيهقي، وزاد: خبر ابن إسحاق هذا ثابت صحيح؛ لأن محمد بن عبد الله ابن زيد سمعه من أبيه ومحمد بن إسحاق سمعه من محمد بن إبراهيم التيمي، وليس هو مما دلّسه ابن إسحاق.. انتهى. وقال الترمذى فى علله الكبير: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: هو عندى صحيح.. انتهى، كذا فى نصب الراية. واعلم أن الترمذى روى هذا الحديث من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم التيمي بلفظ: عن، ورواه أبو داود من طريقه عنه بلفظ: حدثنى، ولذلك قال الذهلى وغيره: محمد بن إسحاق سمعه من محمد بن إبراهيم التيمي وليس هو مما دلّسه.

قوله: «وقد روى هذا الحديث إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق أتم من هذا الحديث وأطول، وذكر فيه قصه الأذان مثنى مثنى والإقامة مرة مرة» أخرجه أبو داود من طريق يعقوب ابن إبراهيم بن سعد ثنا أبى وهو إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق قال: حدثنى محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد قال: قال: حدثنى أبى عبد الله بن زيد: لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بى وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً فى يده، فقلت: يا عبد الله، أتبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ فقلت: ندعوه إلى الصلاة، قال: أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ فقلت له: بلى، قال: فقال: تقول: الله أكبر الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، حتى على محمدًا رسول الله أشهد أن محمدًا رسول الله، حتى على الصلاة، حتى على الصلاة، حتى على الفلاح، حتى على الفلاح، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، قال: ثم استأخر عنى غير بعيد ثم قال: ثم تقول إذا أقمت الصلاة: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، حتى على الصلاة، حتى على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم... إلخ.

قوله: «ولا نعرف له عن النبى صلى الله عليه وسلم شيئاً يصح إلا هذا الحديث الواحد فى الأذان» قال الحافظ فى التلخيص بعد ذكر قول الترمذى هذا، وكذا قال البخارى: وفيه نظر؛ فإن له عند النسائى وغيره حديثاً غير هذا فى الصدقة، وعند أحمد آخر فى قسمة النبى صلى الله عليه وسلم شعره وأظفاره وإعطائه لمن تحصل له أضحية.. انتهى كلام الحافظ. قلت: إن كان هذان الحديثان صحيحين فلا شك فى أن فى قول الترمذى هذا نظراً، وإلا فلا وجه للنظر كما لا يخفى على المتأمل، فتأمل.

١٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّضْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَحْتَمِعُونَ

فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَوَاتِ، وَلَيْسَ يُنَادِي بِهَا أَحَدٌ، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا قَرْنًا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَوَلَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا بِلَالُ، قُمْ فَنَادِ بِالصَّلَاةِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

قوله: «حدثنا أبو بكر بن أبي النضر» قال في التقریب: أبو بكر بن النضر بن أبي النضر البغدادي قد ينسب لجدّه، اسمه وكنيته واحد، وقيل: اسمه محمد، وقيل: أحمد، وأبو النضر هو هاشم ابن القاسم مشهور، وأبو بكر ثقة.. انتهى، قلت: هو من شيوخ الترمذی ومسلم مات سنة ٢٤٥ خمس وأربعين ومائتين «نا الحجاج بن محمد» المصيصي الأعور أبو محمد ترمذی الأصل نزل بغداد ثم المصيصة، ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته «قال ابن جريج» اسمه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس ويرسل.

قوله: «كان المسلمون حين قدموا المدينة» أي: من مكة في الهجرة «فيتحنيون الصلوات» أي: يقدرون أحياناً ليأتوا إليها، والحين: الوقت والزمان «فقال بعضهم: اتخذوا ناقوساً» قال النووي: قال أهل اللغة: هو الذي يضرب به النصاري لأوقات صلواتهم. وجمعه نواقيس والنقس ضرب الناقوس. وقال في النهاية: الناقوس هي خشبة طويلة تضرب بخشبة أصغر منها، والنصاري يعلمون بها أوقات صلواتهم.. انتهى «وقال بعضهم: اتخذوا قرناً» القرن هو البوق الذي ينفخ فيه. يقال له بالفارسية: ناي بزرک، والمراد: أنه ينفخ فيه، فيجتمعون عند سماع صوته وهو من شعار اليهود «أولاً تبعثون رجلاً» الواو للعطف على مقدر؛ أي: أتقولون بموافقة اليهود والنصارى ولا تبعثون، والهمزة لإنكار الجملة الأولى ومقررة للثانية «ينادي بالصلاة» قال القاضي عياض: ظاهره أنه إعلام ليس على صفة الأذان الشرعي، بل إخبار بحضور وقتها. قال النووي: هذا الذي قاله محتمل أو متعين فقد صح في حديث عبد الله بن زيد في سنن أبي داود والترمذی وغيرهما أنه رأى الأذان في المنام فجاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبره به، فجاء عمر فقال: يا رسول الله والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأى، وذكر الحديث. فهذا ظاهره أنه كان في مجلس آخر فيكون الواقع الإعلام أولاً، ثم رأى عبد الله بن زيد الأذان، فشرعه النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك إما بالوحى، وإما باجتهاده صلى الله عليه وسلم على مذهب الجمهور في جواز الاجتهاد له صلى الله عليه وسلم، وليس هو عملاً بمجرد المنام. هذا ما لا شك فيه بلا خلاف.. انتهى كلام النووي. قال الحافظ في الفتح: كان اللفظ الذي ينادى به بلال للصلاة قوله: الصلاة جامعة، أخرجه ابن سعد في الطبقات من مراسيل سعيد بن المسيب.. انتهى «يا بلال، قم فناد بالصلاة» قال الحافظ في الفتح في رواية الإسماعيلي: فأذن بالصلاة، قال عياض: المراد الإعلام المحض بحضور

وقتها لا خصوص الأذان المشروع، وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي فحمل قوله: أذن، على الأذان المشروع وطعن في صحة حديث ابن عمر، وقال: عجباً لأبى عيسى؛ كيف صححه والمعروف أن شرع الأذان إنما كان برؤيا عبد الله بن زيد؟! انتهى. وقال الحافظ: ولا تدفع الأحاديث الصحيحة بمثل هذا مع إمكان الجمع كما قدمنا، وقد قال ابن منده في حديث ابن عمر: إنه يجمع على صحته.. انتهى.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر» وأخرجه البخاري ومسلم وغيرهما.

(١٤٠) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّرْجِيعِ فِي الْأَذَانِ [م ٢٦ - ت ٢٦]

١٩١ - حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مُعَاذٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي مَحْذُورَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي وَجَدِّي جَمِيعًا عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْعَدَهُ، وَأَلْقَى عَلَيْهِ الْأَذَانَ حَرْفًا حَرْفًا، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: مِثْلَ أَذَانِنَا؟ قَالَ بَشْرٌ: فَقُلْتُ لَهُ: أَعِدْ عَلَيَّ، فَوَصَفَ الْأَذَانَ بِالتَّرْجِيعِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي مَحْذُورَةَ فِي الْأَذَانِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ بِمَكَّةَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

قوله: «باب ما جاء في الترجيع في الأذان» هو إعادة الشهادتين بصوت عال بعد ذكرهما بخفض الصوت. قال ابن قدامة في المغني: اختيار أحمد من الأذان أذان بلال وهو خمس عشرة كلمة لا ترجيع فيه. وبهذا قال الثوري وأصحاب الرأي وإسحاق، وقال مالك والشافعي ومن تبعهما من أهل الحجاز: الأذان المستون أذان أبي محذورة، وهو مثل ما وصفنا إلا أنه ليس فيه الترجيع، وهو أن يذكر الشهادتين مرتين مرتين يخفض بذلك صوته، ثم يعيدهما رافعاً بهما صوته، إلا أن مالكا قال: التكبير في أوله مرتان حسب، فيكون الأذان عنده سبع عشرة كلمة، وعند الشافعي تسع عشرة كلمة.. انتهى.

قوله: «ثنا إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة» الحمصي المكي يكنى أبا إسماعيل صدوق يخطئ «قال: أخبرني أبي وجدِّي جميعاً، عن أبي محذورة» أما أبوه فهو عبد العزيز ابن عبد الملك ابن أبي محذورة. قال الحافظ في التقریب: مقبول. وأما جده فهو عبد الملك بن أبي محذورة، قال في التقریب: مقبول، وقال في الخلاصة: وثقه ابن حبان.

قوله: «وَأَلْقَى عَلَيْهِ الْأَذَانَ حَرْفًا حَرْفًا» أَى: لقنه الأذان كلمة كلمة «قال إبراهيم» هو ابن عبد العزيز المذكور فى السند «قال بشر» هو ابن معاذ شيخ الترمذى «فقلت له» أَى: لإبراهيم «فوصف الأذان بالترجيع» كذا روى الترمذى هذا الحديث مختصراً، ورواه أبو داود والنسائى مطولاً.

قوله: «حديث أبى مخذورة فى الأذان حديث صحيح وقد روى من غير وجه» أَى: من غير طريق واحدة، بل من طرق عديدة رواه مسلم وأبو داود والنسائى وغيرهم وله ألفاظ وطرق.

قوله: «وعليه العمل بمكة وهو قول الشافعى» قال النووى فى شرح مسلم فى شرح حديث أبى مخذورة: فى هذا الحديث حجة بينة، ودلالة واضحة لمذهب مالك والشافعى وجههور العلماء؛ أن الترجيع فى الأذان ثابت مشروع، وهو العود إلى الشهادتين مرتين برفع الصوت بعد قولهما مرتين بخفض الصوت. وقال أبو حنيفة والكوفيون: لا يشرع الترجيع عملاً بحديث عبد الله بن زيد؛ فإنه ليس فيه ترجيع. وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح، والزيادة مقدمة، مع أن حديث أبى مخذورة هذا متأخر عن حديث عبد الله بن زيد؛ فإن حديث أبى مخذورة سنة ثمان من الهجرة بعد حنين، وحديث ابن زيد فى أول الأمر، وانضم إلى هذا كله عمل أهل مكة والمدينة وسائر الأمصار.. انتهى كلام النووى، واحتج الجمهور على مشروعية الترجيع وثبوت بروايات أبى مخذورة، وهى نصوص صريحة فيه. فمنها: الروايتان اللتان ذكرهما الترمذى فى هذا الباب. ومنها: ما رواه مسلم فى صحيحه عنه قال: ألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم التأذين هو بنفسه فقال: «قل: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، ثم تعود فتقول: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حى على الصلاة، حى على الصلاة، حى على الفلاح، حى على الفلاح، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله» ومنها: ما رواه أبو داود فى سننه عنه: قال: قلت: يا رسول الله علمنى سنة الأذان، قال: فمسح مقدم رأسه، قال: «تقول: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر ترفع بها صوتك، ثم تقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله تخفض بها صوتك، ثم ترفع صوتك بالشهادة: أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله، حى على الصلاة حى على الصلاة، حى على الفلاح حى على الفلاح، فإن كان صلاة الصبح قلت: الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله». قال القارى فى المرقاة شرح المشكاة: قال النووى: حسن، نقله ميرك، وقال ابن الهمام: إسناده صحيح. انتهى، وهذه الرواية نص صريح فى أن الترجيع من سنة الأذان. ومنها: ما رواه النسائى وأبو داود وابن ماجه عنه قال: علمنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان فقال: «الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله، ثم يعود فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله، حى على الصلاة حى على الصلاة، حى على الفلاح حى على الفلاح، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله».

وإسناده صحيح، فهذه الروايات كلها نصوص صريحة في ثبوت الترجيع ومشروعيته. وأجاب عن هذه الروايات من لم يقل بالترجيع بأجوبة كلها مخدوشة واهية جداً، فمنها ما ذكره ابن الممام في فتح القدير فقال: روى الطبراني في الأوسط عن أبي محذورة يقول: ألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان حرفاً حرفاً: الله أكبر... إلخ ولم يذكر ترجيعاً فتعارضاً فتساقطاً، ويبقى حديث ابن عمرو عبد الله بن زيد سالماً عن المعارضة.. انتهى. ورده القارى في المرقاة شرح المشكاة حيث قال: وفيه أن عدم ذكره في حديث لا يعد معارضاً؛ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ. والزيادة من الثقة مقبولة، نعم لو صرح بالنفي كان معارضاً مع أن المثبت مقدم على النافي.. انتهى. ومنها: ما قال الطحاوي: أنه يحتمل أن الترجيع إنما كان؛ لأن أبا محذورة لم يمد بذلك صوته على ما أراد النبي صلى الله عليه وسلم منه. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ارجع وامدد من صوتك». هكذا اللفظ في هذا الحديث.. انتهى. وهذا التأويل مردود؛ فإنه وقع في رواية أبي داود: ثم ارجع فمد من صوتك، بزيادة لفظ: ثم ولفظه هكذا: «قل الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله» مرتين، قال: «ثم ارجع فمد من صوتك أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله»... إلخ. فمعنى قوله: ثم ارجع فمد من صوتك أى: اخفض صوتك بالشهادتين مرتين مرتين، ثم ارجع فمد من صوتك وارفعه بهما مرتين مرتين، يدل عليه رواية أبي داود التي ذكرناها قبل هذا بلفظ: «تقول: الله أكبر الله أكبر الله أكبر ترفع بها صوتك، ثم تقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله تخفض بها صوتك، ثم ترفع صوتك بالشهادة أشهد أن لا إله إلا الله»... إلخ والروايات بعضها يفسر بعضاً. ويرد هذا التأويل أيضاً ما رواه الترمذى في هذا الباب بإسناد صحيح عن أبي محذورة بلفظ: إن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الأذان تسع عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة كلمة. ومنها: ما ذكره أبو زيد الدبوسى في الأسرار وتبعه بعض شراح الهداية من أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بذلك لحكمة رويت في قصته. وهى أن أبا محذورة كان يبغض رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الإسلام بغضاً شديداً فلما أسلم أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرك أذنه وقال له: ارجع وامدد بها من صوتك ليعلم أنه لا حياء من الحق أو ليزيد محبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بتكرير الشهادتين. ورده العيني حيث قال: هذا ضعيف؛ فإنه خفض صوته عند ذكر اسم الله تعالى أيضاً بعد أن رفع صوته بالتكبير ولم ينقل في كتب الحديث أنه عرك أذنه.. انتهى، ومنها: ما قال ابن الجوزى في التحقيق من أن أبا محذورة كان كافراً قبل أن يسلم، فلما أسلم ولقنه النبي صلى الله عليه وسلم الأذان أعاد عليه الشهادة وكررها لثبث عنده ويحفظها ويكررها على أصحابه المشركين فلما كررها عليه ظنهما من الأذان. ومنها: ما قال صاحب الهداية من أن ما رواه كان تعليماً فظنه ترجيعاً، وقد ذكر الحافظ الزيلعى في نصب الراية هذه الأقوال وقال: هذه الأقوال متقاربة فى المعنى، ثم ردها فقال: ويردها لفظ أبي داود: قلت: يا رسول الله علمنى سنة الأذان وفيه: «ثم تقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله تخفض بها صوتك، ثم ترفع صوتك بها»

فجعلله من سنة الأذان، وهو كذلك في صحيح ابن حبان ومسنند أحمد.. انتهى. وكذلك رد هذه الأقوال الحافظ ابن حجر في الدراية. قلت: ولرد هذه الأقوال وجوه أخرى: منها: أن فيها سوء الظن بأبي مخذورة ونسبة الخطأ إليه من غير دليل. ومنها: أن أبا مخذورة كان مقيماً بمكة مؤذناً لأهلها إلى أن توفي وكانت وفاته سنة ٥٩ تسع وخمسين، وكل من كان في هذه المدة بمكة من الصحابة ومن التابعين؛ كانوا يسمعون تأذينه بالترجيع، وكذلك يسمع كل من يرد في مكة في مواسم الحج وهي مجمع المسلمين فيها. فلو كان ترجيع أبي مخذورة غير مشروع وكان من خطئه؛ لأنكروا عليه ولم يقروه على خطئه، ولكن لم يثبت إنكار أحد من الصحابة وغيرهم على أبي مخذورة في ترجيعه في الأذان، فظهر بهذا بطلان تلك الأقوال وثبت أن الترجيع من سنة الأذان؛ بل ثبت إجماع الصحابة على سنته على طريق الحنفية فتفكر، وقد بسطنا الكلام في هذه المسألة في كتابنا أبحاث المتن في نقد آثار السنن. واستدل لمن لم يقل بمشروعية الترجيع بما رواه مسلم عن عمر بن الخطاب مرفوعاً: «إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، قال: أشهد أن لا إله إلا الله، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، ثم قال: أشهد أن محمداً رسول الله، قال: أشهد أن محمداً رسول الله، ثم قال: أشهد أن محمداً رسول الله، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله»، الحديث قيل: يستفاد من هذا الحديث أن الأذان ليس فيه الترجيع. وأجيب عنه بأنه يستفاد منه أيضاً أن الأذان ليس فيه ترجيع التكبير ولا تثنية باقى الكلمات، فما هو الجواب عنهما؟ هو الجواب عن الترجيع. واستدل أيضاً بحديث عبد الله بن زيد، قال ابن الجوزي في التحقيق: حديث عبد الله بن زيد هو أصل في التأذين وليس فيه ترجيع، فدل على أن الترجيع غير مسنون.. انتهى. وقد عرفت جوابه في كلام النووي، وقال الطحاوى في شرح الآثار: كره قوم أن يقال في أذان الصبح: الصلاة خير من النوم، واحتجوا في ذلك بحديث عبد الله بن زيد في الأذان. وخالفهم في ذلك آخرون فاستحبوا أن يقال ذلك في التأذين للصبح بعد الفلاح. وكان الحجة لهم في ذلك أنه وإن لم يكن ذلك في حديث عبد الله بن زيد؛ فقد علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا مخذورة بعد ذلك، فلما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أبا مخذورة كان زيادة على ما في حديث عبد الله بن زيد، ووجب استعمالها.. انتهى كلام الطحاوى. قلت: فكذلك يقال: إن الترجيع وإن لم يكن في حديث عبد الله بن زيد، فقد علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا مخذورة بعد ذلك، فلما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أبا مخذورة؛ كان زيادة على ما في حديث عبد الله بن زيد فوجب استعماله.

١٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَحْوَلِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي مَخْذُورَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّمَهُ الْأَذَانَ تِسْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً، وَالْإِقَامَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ كَلِمَةً.

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأَبُو مَحْذُورَةَ اسْمُهُ: سَمُرَةُ بْنُ مَعِيرٍ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا فِي الْأَذَانِ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ أَنَّهُ كَانَ يُفَرِّدُ الْإِقَامَةَ.

قوله: «نا عفان» هو ابن مسلم «علمه الأذان تسع عشرة كلمة» أى: مع الترجيع، والحديث

نص صريح فى سنة الترجيع فى الأذان «والإقامة» بالنصب أى: علمه الإقامة «سبع عشرة كلمة» قال ابن الملك: لأنه لا ترجيع فيها فأنحذف عنها كلمتان وزيدت الإقامة شفعا، تفصيله: الله أكبر الله أكبر الله أكبر أربع كلمات، ثلاث منها تأكيد، وأشهد أن لا إله إلا الله مرتان المرة الثانية تأكيد، وكذا أشهد أن محمداً رسول الله مرتان، وحى على الصلاة مرتان، وحى على الفلاح مرتان، وقد قامت الصلاة مرتان، والله أكبر الله أكبر كلمتان، ولا إله إلا الله كلمة واحدة، وبهذا قال أبو حنيفة. والإقامة عند مالك إحدى عشرة كلمة؛ لأنه يقول كل كلمة مرة واحدة إلا كلمة التكبير والإقامة، كما رواه ابن عمر وأنس، كذا ذكره الطيبى، كذا فى المرقاة.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه والدارمى

«وأبو محذورة اسمه سمرة» وقيل: أوس، وقيل: سلمة، وقيل: سلمان، قاله الحافظ «ابن معير» بكسر الميم وسكون المهملة وفتح التحتانية، وقيل: عمير بن لودان، وأبو محذورة هذا صحابى مشهور مكى مؤذن مكة، مات بها سنة تسع وخمسين وقيل: تأخر بعد ذلك أيضاً «وقد روى عن أبي محذورة أنه كان يفرد الإقامة» أخرجه الدارقطنى وسيجيء لفظه.

تنبيه: قال صاحب بذل المجهود تحت حديث أبى محذورة ما لفظه: وهذا الحديث يحتج به على سنة الترجيع فى الأذان، وبه قال الشافعى ومالك؛ لأنه ثابت فى حديث أبى محذورة، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم مشتمل على زيادة غير متنافية فيجب قبولها، وهو أيضاً متأخر عن حديث عبد الله بن زيد؛ لأن حديث أبى محذورة سنة ثمان من الهجرة بعد حنين، وحديث عبد الله بن زيد فى أول الأمر ويرجحه أيضاً عمل أهل مكة والمدينة. انتهى، وقال صاحب العرف الشذى ما لفظه: واستمر الترجيع فى مكة إلى عهد الشافعى وكان السلف يشهدون موسم الحج كل سنة ولم ينكر أحداً. انتهى. قلت: والأمر كما قالوا، ولكنهما مع هذا الاعتراف لم يقلوا بسنية الترجيع فى الأذان، فأما صاحب بذل المجهود فأجاب عن حديث أبى محذورة بأن الترجيع فى أذانه لم يكن لأجل الأذان، بل كان لأجل التعليم؛ فإنه كان كافراً، فكرر رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهادتين برفع الصوت لترسخا فى قلبه، كما تدل عليه قصته المفصلة، فظن أبو محذورة أنه ترجيع وأنه فى أصل الأذان. انتهى.

قلت: هذا الجواب مردود كما عرفت آنفاً، ثم قال صاحب البذل مستدلاً على عدم سنة الترجيع ما لفظه: وقد روى الطبرانى فى معجمه الأوسط عن أبى محذورة أنه قال: ألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان حرفاً حرفاً: الله أكبر الله أكبر إلى آخره لم يذكر فيه

ترجيئاً.. انتهى. قلت: أجاب عن هذه الرواية في نصب الراية فقال بعد ذكر هذه الرواية: وهذا معارض للرواية المتقدمة التي عند مسلم وغيره: ورواه أبو داود في سننه: حدثنا النفيلي ثنا إبراهيم ابن إسماعيل: فذكره بهذا الإسناد، وفيه ترجيع.. انتهى. ثم قال: وأيضاً يدل على عدم الترجيع ما رواه أبو داود والنسائي عن ابن عمر: إنما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين، والإقامة مرة غير أن يقول: قد قامت الصلاة.. انتهى. قلت: قد تقدم الجواب عن هذه الرواية فتذكر، ثم هذه الرواية إن تدل على عدم الترجيع فتدل أيضاً على عدم تنبيه الإقامة فعلهم أن يقولوا بعدم تنبيهها أيضاً، وأما صاحب العرف الشذى فقال: إن رجوع الحنفى فى الأذان ففى البحر أنه يباح ليس بسنة ولا مكروه وعليه الاعتماد، وقال: الحق ثبوت الترجيع، ووجه الرجحان لنا فى عدم الترجيع: أن بلالاً استمر أمره بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل تعليمه عليه السلام الأذان أبا محذورة وبعدة.. انتهى. قلت: قد استمر الترجيع أيضاً من حين تعليمه عليه السلام الأذان بالترجيع أبا محذورة إلى عهد الشافعى كما اعترف هو به، فحاصل الكلام أنه ليس لإنكار سنية الترجيع فى الأذان وجه إلا التقليد أو قلة الاطلاع.

(١٤١) بَاب مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ [م ٢٧ - ت ٢٧]

١٩٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَيَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ، وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ. وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ، وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

قوله: «قال: أمر بلال» بصيغة المجهول «أن يشفع» بفتح أوله وفتح الفاء أى: يأتى بألفاظه شفيعاً، قال الزين بن المنير: وصفة الأذان بأنه شفع يفسره قوله: مثنى أى: مرتين مرتين، وذلك يقتضى أن تستوى جميع ألفاظه لكن لم يختلف فى كلمة التوحيد التى فى آخره مفردة، فيحمل قوله: مثنى، على ما سواها «ويوتر الإقامة» أى: يأتى بألفاظها مرة، مرة زاد فى رواية الصحيحين: إلا الإقامة. قال الحافظ فى الدراية: وفى بعض طرقه أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة، وقال فى بلوغ المرام: وللنسائي أمر النبى صلى الله عليه وسلم بلالاً.. انتهى، فرواية النسائي نص صريح فى أن الأمر هو النبى صلى الله عليه وسلم، والروايات

(١٩٣) حديث صحيح، أخرجه: البخارى (٦٠٣، ٦٠٥، ٦٠٦) مطولاً، ومسلم (٣٧٨)، والنسائي (٦٢٦)، وأبو داود (٥٠٨، ٥٠٩)، وابن ماجه (٧٢٩، ٧٣٠).

يفسر بعضها بعضاً؛ وبهذا ظهر بطلان قول العيني في شرح الكنز لا حجة لهم فيه؛ لأنه لم يذكر الأمر فيحتمل أن يكون هو النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره.

قوله: «وفي الباب عن ابن عمر» أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي بلفظ: إنما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة، غير أنه يقول: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، وإسناده صحيح. وفي الباب أيضاً عن عبد الله بن زيد وله طريقان كلاهما صحيحان: الأول: ما رواه أبو داود في سننه من طريق محمد بن إسحاق حدثني محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه حدثني أبي عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال: لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس، وفيه ثم تقول: إذا أقيمت الصلاة الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، ورواه أحمد في مسنده من هذا الطريق، ورواه ابن حبان في صحيحه، قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية: قال البيهقي في المعرفة: قال محمد بن يحيى الذهلي: ليس في أخبار عبد الله بن زيد في فصل الأذان خبر أصح من هذا؛ لأن محمداً سمعه من أبيه وابن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد.. انتهى، ورواه ابن خزيمة في صحيحه ثم قال: سمعت محمد بن يحيى الذهلي يقول: ليس في أخبار إلى آخر لفظ البيهقي، وزاد خبر ابن إسحاق هذا ثابت صحيح؛ لأن محمد بن عبد الله بن زيد سمعه من أبيه، ومحمد بن إسحاق سمعه من محمد بن إبراهيم التيمي، وليس هو مما دلّسه ابن إسحاق، وقال الترمذي في علله الكبير: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: هو عندي صحيح.. انتهى ما في نصب الراية. والطريق الثاني ما رواه أحمد في مسنده من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه، قال: لما أجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضرب بالناقوس يجمع للصلاة الناس الحديث، وفيه: «ثم تقول إذا أقيمت الصلاة: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله»، قال الحافظ في التلخيص بعدما ذكر الطريق الأول: ورواه أحمد والحاكم من وجه آخر عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد. وقال: هذا أمثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد؛ لأن سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد، ورواه يونس ومعر وشعيب إسحاق عن الزهري.. انتهى ما في التلخيص، وقال في عون المعبود نقلاً عن غاية المقصود بعد نقل هذا الطريق من مسند أحمد: وأخرجه الحاكم من هذا الطريق وقال: هذه أمثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد؛ لأن سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد ورواه يونس ومعر وشعيب وابن إسحاق عن الزهري، ومتابعة هؤلاء لمحمد بن إسحاق عن الزهري ترفع احتمال التدليس الذي يحتمله عن عبد الله بن إسحاق.. انتهى ما في العون. وفي الباب أيضاً عن أبي مخذرة رواه البخاري في تاريخه والدارقطني وابن خزيمة بلفظ: إن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة، قاله الحافظ في التلخيص. وقال في الفتح: وروى الدارقطني وحسنه في حديث لأبي مخذرة وأمره أن يقيم واحدة.. انتهى.

قوله: «حديث أنس حديث حسن صحيح» أخرجه الجماعة.

قوله: «وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق» إلا أن مالكا يقول: إن الإقامة عشر كلمات بتوحيد قد قامت الصلاة، وأما الشافعي وأحمد وإسحاق فعندهم إحدى عشرة كلمة؛ فإنهم يقولون بثنية قد قامت الصلاة، واستدلوا بحديث ابن عمر الذي أشار إليه الترمذي وبحديث عبد الله بن زيد ذكرناه من طريقين. وأما مالك فاستدل بحديث أنس المذكور في الباب، وقول الشافعي ومن تبعه هو الراجح المعول عليه. قال الحازمي في كتاب الاعتبار: رأى أكثر أهل العلم أن الإقامة فرادى، وإلى هذا المذهب ذهب سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والزهرى ومالك بن أنس وأهل الحجاز والشافعي وأصحابه، وإليه ذهب عمر بن عبد العزيز ومكحول والأوزاعي وأهل الشام، وإليه ذهب الحسن البصري ومحمد بن سيرين وأحمد ابن حنبل ومن تبعهم من العراقيين، وإليه ذهب يحيى بن يحيى وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي ومن تبعهما من الخراسانيين، وذهبوا فى ذلك إلى حديث أنس.. انتهى كلام الحازمي. قلت: وأجاب عن أحاديث الباب من لم يقل بإفراد الإقامة كالحنفية بأجوبة كلها مخدوشة لا يطمئن بواحد منها القلب السليم، فقال بعضهم: إن إفراد الإقامة كان أولاً ثم نسخ بحديث أبى مخذورة الذى رواه أصحاب السنن، وفيه ثنية الإقامة وهو متأخر عن حديث أنس فيكون ناسخاً. وعورض بأن فى بعض طرق حديث أبى مخذورة المحسنة الترتيب والترجيح فكان يلزمهم القول به. وقد أنكر الإمام أحمد على من ادعى النسخ بحديث أبى مخذورة واحتج بأن النبى صلى الله عليه وسلم رجع بعد الفتح إلى المدينة وأقر بلالاً على إفراد الإقامة، وعلمه سعد القرظ فأذن به بعده، كما رواه الدارقطنى والحاكم. وقال بعضهم: إن إفراد الإقامة منسوخ بحديث: إن بلالاً كان بعد النبى صلى الله عليه وسلم يقيم مثنى مثنى. ورد هذا بأنه لم يثبت ذلك عن بلال بسند صحيح. وما روى عنه فى ذلك فهو ضعيف كما ستعرف، ولو سلم أنه صحيح فليس فيه دلالة على النسخ لاحتمال أن بلالاً كان مذهبه الإباحة والتخير. وأجاب العيني فى البناية بأن ما رواه الشافعي محمول على الجمع بين الكلمتين فى الإقامة والتفريق فى الأذان وعلى الإتيان قولاً بحيث لا ينقطع الصوت. ورد بأن هذا تأويل باطل يبطله حديث عبد الله بن زيد المذكور بلفظ: ثم تقول إذا أقمت الصلاة: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حى على الصلاة، حى على الفلاح، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، وكذا يبطله حديث أنس المذكور فتأويل العيني هذا مردود عليه. والحق: أن أحاديث إفراد الإقامة صحيحة ثابتة محكمة ليست بمنسوخة ولا بمؤولة، نعم قد ثبت أحاديث ثنية الإقامة أيضاً، وهى أيضاً محكمة ليست بمنسوخة ولا بمؤولة، وعندى الإفراد والثنية كلاهما جائزان، والله تعالى أعلم. قال الحافظ فى الفتح: قال ابن عبد البر: ذهب أحمد وإسحاق وداود وابن حبان وابن جرير إلى ذلك من الاختلاف المباح؛ فإن ربع التكبير الأول فى الأذان أو ثناه أو رجع فى التشهد أو لم يرجع أو ثنى الإقامة أو أفردتها كلها أو إلا قد قامت الصلاة؛ فالجميع جائز، وعن ابن خزيمة: إن ربع الأذان ورجع فيه ثنى الإقامة وإلا أفردتها، قيل: ولم يقل بهذا التفصيل أحد قبله.. انتهى كلام الحافظ.

(١٤٢) بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْإِقَامَةَ مَثْنَى مَثْنَى [م ٢٨ - ت ٢٨]

١٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: كَانَ أَذَانُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَفْعًا شَفْعًا فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَوَاهُ وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ زَيْدٍ رَأَى الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ.

وَقَالَ شُعْبَةُ: عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ رَأَى الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ.

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الْأَذَانُ مَثْنَى مَثْنَى، وَالْإِقَامَةُ مَثْنَى مَثْنَى.

وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ.

قوله: «باب ما جاء في أن الإقامة مثنى مثنى» أى: مرتين مرتين.

قوله: «حدثنا أبو سعيد الأشج» اسمه عبد الله بن سعيد بن حصين الكندى الكوفى، ثقة من صغار العاشرة، كذا فى التقريب، قلت: روى عنه الأئمة الستة «نا عقبة بن خالد» بن عقبة السكونى أبو مسعود الكوفى المجدر بالجيم، صدوق صاحب حديث «عن ابن أبي ليلى» هو محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه المقرئ، حدث عن الشعبي وعطاء والحكم ونافع وعمرو بن مرة وطائفة، وكان أبوه من كبار التابعين فلم يدرك الأخذ عنه، حدث عنه شعبة والسفيانان وزائدة ووکیع وخلائق، قاله الحافظ الذهبى فى تذكرة الحفاظ وقال: حديثه فى وزن الحسن ولا يرتقى إلى الصحة لأنه ليس بالمتقن عندهم.. انتهى. «عن عمرو بن مرة» بن عبد الله بن طارق الجملى الماردى أبى عبد الله الكوفى الأعمى، ثقة عابد كان لا يدلس ورمى بالإرجاء، وهو من رجال الكتب الستة «عن عبد الرحمن بن أبي ليلى» الأنصارى المدنى ثم الكوفى، ثقة من الثانية، كذا فى التقريب، وقال فى الخلاصة: أدرك مائة وعشرين من الصحابة الأنصارين، مات سنة ثلاث وثمانين.

قوله: «شفعاً شفعاً» أى: مثني مثني «فى الأذان والإقامة» استدل به من قال بتثنية الإقامة، وحديث أفراد الإقامة أصح وأثبت، وقد ثبت بطريقتين صحيحين عن عبد الله بن زيد أفراد الإقامة كما عرفت فيما تقدم.

قوله: «حديث عبد الله بن زيد رواه وكيع عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى: أن عبد الله بن زيد رأى الأذان فى المنام» أخرجه ابن أبي شيبه فى مصنفه، فقال: حدثنا وكيع ثنا الأعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم: أن عبد الله بن زيد الأنصارى جاء إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله، رأيت فى المنام كأن رجلاً قام وعليه بردان أخضران، فقام على حائط فأذن مثني مثني، وأقام مثني مثني، وأخرجه البيهقى فى سننه عن وكيع به قال فى الإمام: وهذا رجال الصحيح، وهو متصل على مذهب الجماعة فى عدالة الصحابة وأن جهالة أسمائهم لا تضر؛ كذا فى نصب الراية. قلت: فى إسناده الأعمش وهو مدلس، ورواه عن عمرو بن مرة بالنعنة «وقال شعبة: عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: ثنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم... إلخ» لم أقف عليه.

قوله: «وهذا أصح من حديث ابن أبي ليلى» أى: المذكور فى الباب «وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد» قال البيهقى فى كتاب المعرفة: حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قد اختلف عليه فيه فروى عنه عن عبد الله بن زيد، وروى عنه عن معاذ بن جبل، وروى عنه قال: حدثنا أصحاب محمد قال ابن خزيمة: عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ ولا من عبد الله بن زيد، وقال محمد بن إسحاق: لم يسمع منهما ولا من بلال؛ فإن معاذاً توفى فى طاعون عمواس سنة ثمان عشرة وبلال توفى بدمشق سنة عشرين وعبد الرحمن بن أبي ليلى لست بقين من خلافة عمر، وكذلك قاله الواقدي ومصعب الزبيرى فثبت انقطاع حديثه. انتهى كلامه، كذا فى نصب الراية ص ١٤٠ ج ١ وحديث عبد الله بن زيد هذا له روايات، فمنها ما أخرجه ابن أبي شيبه فى مصنفه، ومنها ما أخرجه الطحاوى بلفظ قال: أخبرنى أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أن عبد الله بن زيد الأنصارى رأى فى المنام الأذان، فأتى النبى صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال: علمه بلالاً فأذن مثني مثني وأقام مثني مثني وقعدة قعدة، قال بعضهم: إسناده صحيح. قلت: فى إسناده أيضاً الأعمش ورواه عن عمرو بن مرة بالنعنة، ومنها ما أخرجه البيهقى فى الخلافيات من طريق أبى العميس قال: سمعت عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصارى يحدث عن أبيه عن جده: أنه أرى الأذان مثني مثني والإقامة مثني مثني، قال: فأتى النبى صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال: علمهن بلالاً، قال: فنقدمت فأمرنى أن أقيم، قال الحافظ فى الدراية: إسناده صحيح. قلت: ذكر تثنية الإقامة فى هذا الحديث غير محفوظ؛ فإنه قد تفرد به أبو أسامة عن أبى العميس، ورواه عبد السلام بن حرب عنه فلم يذكر فيه تثنية الإقامة، وعبد السلام بن حرب أعلم الكوفيين بحديث أبى العميس وأكثرهم عنه رواية، قال الزيلعى فى نصب الراية، نقلاً عن البيهقى: وقد رواه عبد السلام بن حرب عن أبى العميس فلم يذكر فيه تثنية الإقامة وعبد السلام أعلم الكوفيين بحديث أبى

العميس وأكثرهم عنه رواية.. انتهى، ومنها: ما أخرجه أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الحافظ فى صحيحه عن عمرو بن شبة عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة عن المغيرة عن الشعبي عن عبد الله بن زيد الأنصارى سمعت أذان رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان أذانه وإقامته مثنى مثنى. قلت: فى إسناده انقطاع؛ لأن الشعبي لم يثبت سماعه من عبد الله بن زيد، وفيه: المغيرة وهو ابن مقسم وهو مدلس، وروى هذا الحديث عن الشعبي بالنعنة. وفى الباب عن أبى مخذومة أن النبى صلى الله عليه وسلم علمه الأذان تسع عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة كلمة أخرجه الترمذى فى باب الترجيع فى الأذان والنسائي والدارمى.

قوله: «قال بعض أهل العلم: الأذان مثنى مثنى، والإقامة مثنى مثنى، وبه يقول سفيان الثورى وابن المبارك وأهل الكوفة» وبه يقول أبو حنيفة وأصحابه، قال الشوكانى فى النيل: وقد اختلف الناس فى ذلك؛ فذهب الشافعى وأحمد وجمهور العلماء إلى أن ألفاظ الإقامة إحدى عشرة كلمة كلها مفردة إلا التكبير فى أولها وآخرها، ولفظ: قد قامت الصلاة؛ فإنها مثنى مثنى. واستدلوا بهذا الحديث؛ يعنى حديث أنس المذكور فى الباب المتقدم، وحديث عبد الله بن زيد يعنى الذى ذكرناه فى الباب المتقدم، وحديث ابن عمر؛ يعنى الذى أشار إليه الترمذى فى الباب المتقدم، قال الخطابى: مذهب جمهور العلماء والذى جرى به العمل فى الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب إلى أقصى بلاد الإسلام: أن الإقامة فرادى، قال أيضاً: مذهب كافة العلماء أنه يكرر قوله: قد قامت الصلاة، إلا مالكا فإن المشهور عنه أنه لا يكررها، وذهب الشافعى فى قديم قوليهِ إلى ذلك. قال النووى: ولنا قول شاذ أنه يقول فى التكبير الأول: الله أكبر مرة، وفى الأخيرة مرة، ويقول: قد قامت الصلاة مرة، قال ابن سيد الناس: وقد ذهب إلى القول بأن الإقامة إحدى عشرة كلمة. عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصرى والزهرى والأوزاعى وأحمد وإسحاق وأبو ثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر. قال البيهقى: ممن قال بإفراد الإقامة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز، قال البغوى: هو قول أكثر العلماء، وذهبت الحنفية والثورى وابن المبارك وأهل الكوفة إلى أن ألفاظ الإقامة مثل الأذان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين. واستدلوا بما فى رواية من حديث عبد الله بن زيد عند الترمذى وأبى داود بلفظ: كان أذان رسول الله صلى الله عليه وسلم شفعا شفعا فى الأذان والإقامة، وأجيب عن ذلك بأنه منقطع كما قال الترمذى، وقال الحاكم والبيهقى: الروايات عن عبد الله بن زيد فى هذا الباب كلها منقطعة. وقد تقدم ما فى سماع ابن أبى ليلى عن عبد الله بن زيد. ويجاب عن هذا الانقطاع بأن الترمذى قال بعد إخراج هذا الحديث: عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن عبد الله بن زيد ما لفظه: وقال شعبة: عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبى ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم: أن عبد الله بن زيد رأى الأذان فى المنام قال الترمذى: وهذا أصح.. انتهى. وقد روى ابن

أبى ليلى عن جماعة من الصحابة منهم عمر وعلى وعثمان وسعد بن أبى وقاص وأبى بن كعب والمقداد وبلال وكعب بن عجرة وزيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان وصهيب وخلق يطول ذكرهم، وقال: أدركت عشرين ومائة من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم كلهم من الأنصار، فلا علة للحديث؛ لأنه على الرواية عن عبد الله بدون توسط الصحابة مرسل عن الصحابة وهو فى حكم المسند، وعلى روايته عن الصحابة عنه مسند ومحمد بن عبد الرحمن، وإن كان بعض أهل الحديث يضعفه، فمتابعة الأعمش إياه عن عمرو بن مرة، ومتابعة شعبة كما ذكر ذلك الترمذى؛ مما يصحح خبره وإن خالفاه فى الإسناد وأرسلا، فهى مخالفة غير قاذحة. واستدلوا أيضاً بما رواه الحاكم والبيهقى فى الخلافيات والطحاوى من رواية سويد بن غفلة: أن بلال كان يثنى الأذان والإقامة، وادعى الحاكم فيه الانقطاع. قال الحافظ: ولكن فى رواية الطحاوى سمعت بلالا، ويؤيد ذلك ما رواه بن أبى شيبه عن جبر بن على عن شيخ يقال له: الحفص عن أبيه عن جده، وهو سعد القرظ، قال: أذن بلال حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم أذن لأبى بكر فى حياته، ولم يؤذن فى زمان عمر، وسويد بن غفلة هاجر فى زمن أبى بكر. وأما ما رواه أبو داود من أن بلالاً ذهب إلى الشام فى حياة أبى بكر فكان بها حتى مات؛ فهو مرسل، وفى إسناده عطاء الخراسانى، وهو مدلس، وروى الطبرانى فى مسند الشاميين من طريق جنادة بن أبى أمية عن بلال أنه كان يجعل الأذان والإقامة مثنى مثنى. وفى إسناده ضعف. قال الحافظ: وحديث أبى مخذورة فى تشنية الإقامة مشهور عند النسائى وغيره.. انتهى، وحديث أبى مخذورة حديث صحيح ساقه الحازمى فى الناسخ والمنسوخ وذكر فيه الإقامة مرتين مرتين. وقال: هذا حديث حسن على شرط أبى داود والترمذى والنسائى. وسيأتى ما أخرجه عنه الخمسة: أن النبى صلى الله عليه وسلم علمه الأذان تسع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة، وهو حديث صححه الترمذى وغيره، وهو متأخر عن حديث بلال الذى فيه الأمر بإيتار الإقامة لأنه بعد فتح مكة لأن أبا مخذورة من مسلمة الفتح، وبلالاً أمر بإفراد الإقامة أول ما شرع الأذان فيكون ناسخاً، وقد روى أبو الشيخ: أن بلالاً أذن بمنى ورسول الله صلى الله عليه وسلم ثم مرتين مرتين وأقام مثل ذلك، إذا عرفت هذا تبين لك أن أحاديث تشنية الإقامة صالحة للاحتجاج بها، وأحاديث الإقامة وإن كانت أصح منها لكثرة طرقها وكونها فى الصحيحين لكن أحاديث إفراد التشنية مشتملة على الزيادة، فالمصير إليها لازم لا سيما مع تأخر تاريخ بعضها كما عرفناك، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى جواز إفراد الإقامة وتشنيتهما، قال أبو عمر ابن عبد البر: ذهب أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وداود بن على ومحمد بن جرير إلى إجازة القول بكل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك وحملوه على الإباحة والتخيير، وقالوا: كل ذلك جائز لأنه قد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم جميع ذلك وعمل به أصحابه

فمن شاء قال: الله أكبر أربعاً في أول الأذان ومن شاء ثنى، ومن شاء ثنى الإقامة ومن شاء أفردھا؛ إلا قوله: قد قامت الصلاة؛ فإن ذلك مرتان على كل حال.. انتهى.

قلت: ما ذهب إليه الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهما من جواز إفراد الإقامة وتثنيتهما هو القول الراجح المعول عليه، بل هو المتعين عندى، ولما كانت أحاديث إفراد الإقامة أصح وأثبت من أحاديث تثنيتهما لكثرة طرقها وكونها فى الصحيحين كان الأخذ بها أولى. وأما قوله الشوكانى: لكن أحاديث التثنية مشتملة على الزيادة؛ فالمصير إليها لازم ففیه نظر كما لا يخفى على المتأمل.

قوله: «وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة» وهو قول أبى حنيفة، قال الحازمى فى كتاب الاعتبار فى باب تثنية الإقامة بعد ذكر حديث أبى مخذرة الذى فيه: وعلمنى الإقامة مرتين، ما لفظه: اختلف أهل العلم فى هذا الباب، فذهبت طائفة إلى أن الإقامة مثل الأذان مثنى مثنى وهو قول سفيان الثوري وأبى حنيفة وأهل الكوفة، واحتجوا بما فى الباب، فهذا الحديث؛ يعنى حديث أبى مخذرة ورأوه محكماً ناسخاً لحديث بلال، ثم ذكر حديث بلال بإسناده عن أنس بلفظ: إنهم ذكروا الصلاة عند النبى صلى الله عليه وسلم فقال: «نوروا ناراً أو اضربوا قوساً، فأمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة»، وقال: هذا حديث صحيح عليه، ثم قال: قالوا: وهذا ظاهر فى النسخ؛ لأن بلالاً بإفراد الإقامة أول ما شرع الأذان على ما دل عليه حديث أنس، وأما حديث أبى مخذرة كان عام حين وبين الوقتين مدة مديدة، قال: وخالفهم فى ذلك أكثر أهل العلم، فأروا أن الإقامة فرادى، وذهبوا فى ذلك إلى حديث أنس، وأجابوا عن حديث أبى مخذرة بوجوه منها: أن من شرط النسخ أن يكون أصح سنداً وأقوم قاعدة فى جميع جهات الترجيح على ما قدرناه فى مقدمة الكتاب، وغير مخفى على من الحديث صناعته أن حديث أبى مخذرة لا يوازى حديث أنس فى جهة واحدة فى الترجيحات فضلاً عن الجهات كلها، ومنها: أن جماعة من الحفاظ ذهبوا إلى أن هذه اللفظة فى تثنية الإقامة غير محفوظة، بدليل ما أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم بن على الفقيه فذكر بإسناده عن إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبى مخذرة أخبرنى جدى عبد الملك بن أبى مخذرة أن النبى صلى الله عليه وسلم أمره أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة، وقال عبيد الله بن الزبير الحميدى: عن إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك قال: أدركت جدى وأبى وأهلى يقيمون فيقولون: الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمد رسول الله، حى على الصلاة، حى على الفلاح، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، الله أكبر، لا إله إلا الله، ونحو ذلك حكى الشافعى عن ولد أبى مخذرة فى بقاء أبى مخذرة وولده على إفراد الإقامة دلالة ظاهرة على وهم وقع فيما روى فى حديث أبى مخذرة من تثنية الإقامة، قال: ثم لو قدرنا أن هذه الزيادة محفوظة وأن الحديث ثابت ولكنه منسوخ وأذان بلال هو آخر الأذنين؛ لأن النبى صلى الله عليه وسلم لما عاد من حين ورجع إلى المدينة أقر بلالاً على أذانه وإقامة.. انتهى كلام الحازمى.

قلت: قد تكلم القاضى الشوكانى على هذه الوجوه التى ذكرها الحازمى فى الجواب عن حديث أبى مخذرة فقال: وقد أجاب القائلون بإفراد الإقامة عن حديث أبى مخذرة بأجوبة:

منها أن من شرط الناسخ أن يكون أصح سنداً وأقوم قاعدة، وهذا ممنوع فإن المعتبر فى الناسخ مجرد الصحة لا الأصحية.

ومنها: أن جماعة من الأئمة ذهبوا إلى أن هذه اللفظة فى تثنية الإقامة غير محفوظة، ورووا من طريق أبى مخذورة أن النبى صلى الله عليه وسلم أمره أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة، كما ذكر ذلك الحازمى فى الناسخ والمنسوخ، وأخرجه البخارى فى تاريخه والدارقطنى وابن خزيمة. وهذا الوجه غير نافع لأن القائلين بأنها غير محفوظة غاية ما اعتدروا به عدم الحفظ وقد حفظ غيرهم من الأئمة كما تقدم، ومن علم حجة على من لا يعلم. وأما رواية إيتار الإقامة عن أبى مخذورة فليست كرواية التشفيح على أن الاعتماد على الرواية المشتملة على الزيادة.

ومن الأجوبة أن تثنية الإقامة لو فرض أنها محفوظة، وأن الحديث بها ثابت لكانت منسوخة، فإن أذان بلال هو آخر الأمرين لأن النبى صلى الله عليه وسلم لما عاد من حنين ورجع إلى المدينة أقر بلالاً على أذانه وإقامته، قالوا: وقد قيل لأحمد ابن حنبل: أليس حديث أبى مخذورة بعد حديث عبد الله بن زيد لأن حديث أبى مخذورة بعد فتح مكة؟ قال: أليس قد رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فأقر بلالاً على أذان عبد الله بن زيد. وهذا أنهض ما أجابوا به ولكنه متوقف على نقل صحيح أن بلالاً أذن بعد رجوع النبى صلى الله عليه وسلم المدينة وأفرد الإقامة، ومجرد قول أحمد بن حنبل لا يكفى؛ فإن ثبت ذلك كان دليلاً لمذهب من قال بجواز الكل، ويتعين المصير إليها لأن فعل كل واحد من الأمرين عقب الآخر مشعر بجواز الجميع لا بالنسخ. انتهى كلام الشوكانى.

قلت: قد ثبت أن بلالاً أمره النبى صلى الله عليه وسلم بإفراء الإقامة وقد ثبت أيضاً أنه أذن حياته صلى الله عليه وسلم، ولم يثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم لما عاد من حنين أمر بلالاً بتثنية الإقامة ومنعه من إفراءها، فالظاهر هو ما قال الإمام أحمد، والله تعالى أعلم.

(١٤٣) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّرْسُلِ فِي الْأَذَانِ [م ٢٩ - ت ٢٩]

١٩٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُنْعِمِ - هُوَ: صَاحِبُ السَّقَاءِ - قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ وَعَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِبِلَالٍ: «يَا بِلَالُ، إِذَا أَدْنْتَ فَتَرْسُلْ فِي أَذَانِكَ، وَإِذَا

(١٩٥) حديث ضعيف لم أقف عليه عند غيره من الستة، وعبد المنعم هو ابن نعيم الأسوارى. قال البخارى وأبو حاتم: هو منكر الحديث، وضعفه النسائى.

أَقَمْتَ فَاحْذَرُ، وَاجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرَ مَا يَفْرُغُ الْإِكْلُ مِنْ أَكْلِهِ، وَالشَّارِبُ مِنْ شُرْبِهِ، وَالْمُعْتَصِرُ إِذَا دَخَلَ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ، وَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي».

قوله: «باب ما جاء في التزسل في الأذان» أى: بقطع الكلمات بعضها عن بعض والتأني في التلفظ بها، قال ابن قدامة: التزسل التمهّل والتأني من قولهم: جاء فلان على رسله، والحدّز ضد ذلك وهو الإسراع وقطع التطويل، وهذا من آداب الأذان ومستحباته، قال: الأذان إعلام الغائبين والتثبّت فيه أبلغ في الإعلام، والإقامة إعلام الحاضرين فلا حاجة إلى التثبّت فيها.

قوله: «نا المعلن» بفتح ثانية وتشديد اللام المفتوحة «ابن أسد» العمى البصرى أخو بهز ثقة ثبت لم يخطئ إلا فى حديث واحد، كذا فى التّريب «نا عبد المنعم» بن نعيم الأسوارى أبو سعيد البصرى «هو صاحب السقاء» هو لقب عبد المنعم، ولعله كان يسقى الناس الماء، قال الحافظ فى التّريب: متروك «نا يحيى بن مسلم» البصرى، قال الحافظ: مجهول «عن الحسن وعطاء» الحسن هو الحسن بن يسار البصرى وعطاء وهو عطاء بن أبى رباح المكي.

قوله: «إذا أذنت فترسل» أى: تأن ولا تعجل، والرسل بكسر الراء وسكون السين: التّؤدة، والترسل طلبه «وإذا أقمت فاحذر» أى: أسرع وعجل فى التلفظ بكلمات الإقامة، كذا فى الجمع، وقال الحافظ فى التلخيص: الحذر بالخاء والبدال المهملتين الإسراع، ويجوز فى قوله: فاحذر ضم الدال وكسرها قال ابن قدامة وروى أبو عبيد بإسناده عن عمر رضى الله عنه أنه قال لمؤذن بيت المقدس: إذا أذنت فترسل وإذا أقمت فاحذر، قال الأصمعى: وأصل الحذر فى المشى إنما هو الإسراع وأن يكون مع هذا كأنه يهوى بيديه إلى خلفه.. انتهى «والمعتصر» هو من يؤذيه بول أو غائط أى: يفرغ الذى يحتاج إلى الغائط ويعصر بطنه وفرجه، كذا فى الجمع والمراقبة «ولا تقوموا حتى ترونى» أى: خرجت، وسيأتى توضيح هذا فى باب الإمام أحق بالإقامة.

١٩٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمُنْعِمِ، نَحْوَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ، وَهُوَ إِسْنَادٌ مَجْهُولٌ. وَعَبْدُ الْمُنْعِمِ شَيْخٌ بَصْرِيٌّ.

قوله: «وهو إسناد مجهول» فإن فيه يحيى بن مسلم البصرى وهو مجهول، قال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية بعد ذكر هذا الحديث وذكر كلام الترمذى هذا ما لفظه: وعبد المنعم هذا ضعفه الدارقطنى، وقال أبو حاتم: منكر الحديث جداً لا يجوز الاحتجاج به، وأخرجه الحاكم فى مستدركه عن عمرو بن فائد الأسوارى ثنا يحيى بن مسلم به سواء ثم قال: هذا حديث ليس فى إسناده مطعون فيه غير عمرو بن فائد ولم يخرجاه.. انتهى.

قال الذهبي في مختصره: وعمرو بن فائد، قال الدارقطني: متروك.. انتهى، وقال الحافظ في التلخيص: وروى الدارقطني من حديث سويد بن غفلة عن علي قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نرتل الأذان ونحدر الإقامة، وفيه عمرو بن شمر وهو متروك، وقال البيهقي: روى بإسناد آخر عن الحسن وعطاء عن أبي هريرة ثم ساقه، وقال: الإسناد الأول أشهر؛ يعني طريق جابر، وروى الدارقطني من حديث عمر موقوفاً نحوه، وليس في إسناده إلا أبو الزبير مؤذن بيت المقدس، وهو تابعي قديم مشهور.. انتهى، وحديث جابر المذكور في الباب أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وابن عدى، وضعفوه إلا الحاكم، فقال: ليس في إسناده مطعون غير عمرو بن فائد، قال الحافظ: لم يقع إلا في روايته هو ولم يقع في رواية الباقيين لكن عندهم فيه عبد المنعم صاحب السقاء وهو كاف في تضعيف الحديث.. انتهى.

فائدة: حديث الباب يدل على أن المؤذن يقول كل كلمة من كلمات الأذان بنفس واحد، فيقول التكبيرات الأربع في أول الأذان بأربعة أنفس ثم يقول: الله أكبر بنفس آخر، ثم يقول: الله أكبر بنفس آخر، ثم يقول: الله أكبر بنفس آخر، وعلى هذا يقول كل كلمة بنفس واحد، لكن قال النووي في شرح مسلم: قال أصحابنا: يستحب للمؤذن أن يقول كل تكبيرتين بنفس واحد، فيقول في أول الأذان: الله أكبر الله أكبر بنفس واحد، ثم يقول: الله أكبر الله أكبر بنفس آخر.. انتهى. ووجهه: بأن الإقامة إحدى عشرة كلمة منها: الله أكبر الله أكبر أولاً وآخرًا، وهذا وإن كان صورة تثنية، فهو بالنسبة إلى الأذان إفراد. ويعقب عليه الحافظ في الفتح: بأن هذا إنما يتأتى في أول الأذان لا في التكبير الذي في آخره، وعلى ما قاله النووي ينبغي للمؤذن أن يفرد كل تكبيرة من اللتين في آخره بنفس.. انتهى. قلت: ما قال الحافظ حسن موجه لكن يستأنس لما قال النووي من أن المؤذن يقول كل تكبيرتين بنفس واحد في أول الأذان، وفي آخره بما رواه مسلم في صحيحه عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، قال: أشهد أن لا إله إلا الله، ثم قال: أشهد أن محمدًا رسول الله، قال: أشهد أن محمدًا رسول الله، ثم قال: حى على الصلاة، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: حى على الفلاح، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: الله أكبر، قال: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: لا إله إلا الله، قال: لا إله إلا الله، من قلبه دخل الجنة».. انتهى. فقله صلى الله عليه وسلم: «إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر» في أول الأذان وكذا في آخره يدل بظاهره على ما قال النووي، والله تعالى أعلم.

(١٤٤) بَاب مَا جَاءَ فِي إِدْخَالِ الإِصْبَعِ الْأُذُنَ عِنْدَ الْأَذَانِ [م ٣٠ - ت ٣٠]

١٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ، وَيَدُورُ، وَيَتَّبِعُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا، وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قُبَّةٍ لَهُ حَمْرَاءُ - أَرَاهُ، قَالَ: مِنْ أَدَمٍ - فَخَرَجَ بِلَالٌ بَيْنَ يَدَيْهِ بِالْعِزَّةِ فَرَكَّزَهَا بِالْبَطْحَاءِ، فَصَلَّى إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ، وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ حَمْرَاءُ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَرِيقِ سَاقِيهِ، قَالَ سُفْيَانُ: نَرَاهُ حَبْرَةً. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي جُحَيْفَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَجِبُونَ أَنْ يُدْخَلَ الْمُؤَذِّنُ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ فِي الْأَذَانِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: وَفِي الْإِقَامَةِ أَيْضًا يُدْخَلُ إِصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ. وَأَبُو جُحَيْفَةَ اسْمُهُ: وَهْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّوَائِيُّ.

قوله: «عن عون بن أبي جحيفة» بتقديم الجيم على الحاء مصغراً السوائي ثقة «عن أبيه» هو أبو جحيفة واسمه وهب بن عبد الله السوائي مشهور بكنيته، ويقال له: وهب الخير، صحابي معروف، وصحب علياً، مات سنة ٧٤ أربع وسبعين.

قوله: «رأيت بلالاً يؤذن ويدور» أي: عند الحيعتين «ويتبع» من الاتباع «فاه» أي: فمه «هاهنا وهاهنا» أي: يميناً وشمالاً، وفي رواية وكيع عند مسلم قال: فجعلت أتبع فاه هاهنا وهاهنا يميناً وشمالاً يقول: حي على الصلاة حي على الفلاح. قال الحافظ في الفتح بعد ذكر هذه الرواية: فيه تقييد للالتفات في الأذان وأن محله عند الحيعتين.. انتهى. وروى هذا الحديث قيس بن الربيع عن عون فقال: فلما بلغ حي على الصلاة حي على الفلاح، لوى عنقه يميناً وشمالاً ولم يستدر، أخرجه أبو داود. قال الحافظ في الفتح: ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستدارة عنى استدارة الرأس ومن نفاها عنى استدارة الجسد كله.. انتهى «وأصبعاه في أذنيه» جملة حالية أي: جاعلاً أصبعيه في أذنيه، والأصبع مثلثة الهمزة والباء «ورسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة» قال الجزري في النهاية: القبة من الخيام بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب «أراه» بضم الهمزة أي: أظنه، والظاهر أن قائل أراه هو عون، والضمير المنصوب يرجع إلى أبي جحيفة «قال: من آدم» بفتح الحين جمع أديم أي: جلد «بالعزّة» بفتح العين والنون والزاي عصاً أقصر من الرمح لها سنان، وقيل: هي الحربة القصيرة، قاله الحافظ. وقال الجزري في النهاية: العزّة مثل نصف الرمح أو أكبر شيئاً. وفيها

سنان مثل سنان الرمح والعكازة قريب منها.. انتهى «فركرها» أى: غرزها «بالبطحاء» عنى بطحاء مكة وهو موضع خارج مكة، وهو الذى يقال له الأبطح، قاله الحافظ. قلت: ويقال له المحصب أيضاً «يمر بين يديه الكلب والحمار»، قال الحافظ: أى: بين العنزة والقبلة لا بينه وبين العنزة، ففى رواية عمرو بن أبى زائدة: ورأيت الناس والدواب يمرون بين يدى العنزة «وعليه حلة حمراء» الحلة بضم الحاء إزار ورداء، قال الجزرى فى النهاية: الحلة واحد الحلل وهى برود اليمن ولا تسمى حلة إلا أن تكون ثوبين من جنس واحد «كأنى أنظر إلى بريق ساقيه» أى: لمعانهما والبريق اللمعان «قال سفيان» هو الثورى الراوى عن عون «نراه حبرة» بكسر المهملة وفتح الموحدة أى: نظن أن الحلة الحمراء التى كانت عليه صلى الله عليه وسلم لم تكن حمراء بحتاً بل كانت حبرة يعنى كانت فيها خطوط حمراء؛ فإن الحبرة على ما فى القاموس والمجمع هى ضرب من برود من اليمن موشى، مخطط، وقال ابن القيم: إن الحلة الحمراء بردان يمانيان منسوجان بخطوط حمراء مع الأسود، وغلط من قال: إنها كانت حمراء بحتاً. قال: وهى معروفة بهذا الاسم.. انتهى، وتعقب الشوكانى عليه بأن الصحابى قد وصفها بأنها حمراء وهو من أهل اللسان والواجب الحمل على المعنى الحقيقى وهو الحمراء البحت، والمصير إلى الجواز أعنى كون بعضها أحمر دون بعض لا يحمل ذلك الوصف عليه إلا لموجب؛ فإن أراد أن ذلك معنى الحلة الحمراء لغة فليس فى كتب اللغة ما يشهد لذلك، وإن أراد أن ذلك حقيقة شرعية فيها، فالحقائق الشرعية لا تثبت بمجرد الدعوى.. انتهى كلام الشوكانى. وقد عقد الإمام البخارى فى صحيحه باباً بلفظ: باب الصلاة فى الثوب الأحمر وأورد فيه هذا الحديث. قال الحافظ فى الفتح: يشير إلى الجواز والخلاف فى ذلك مع الحنفية فإنهم قالوا: يكره وتناولوا حديث الباب بأنها كانت حلة من برود فيها خطوط حمراء.. انتهى. ويأتى الكلام فى هذه المسألة فى موضعها بالبسط إن شاء الله.

قوله: «حديث أبى جحيفة حديث حسن صحيح» وأخرجه البخارى ومسلم إلا أنهما لم يذكرهما فيه إدخالاً لأصبعين فى الأذنين ولا الاستدارة. وفى الباب عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: حدثنى أبى عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بلالاً أن يجعل أصبعيه فى أذنيه قال: إنه أرفع لصوتك أخرجه ابن ماجه وهو حديث ضعيف. وفى الباب روايات أخرى.

قوله: «وعليه العمل عند أهل العلم يستحبون أن يدخل المؤذن إصبعيه فى أذنيه فى الأذان» قالوا: فى ذلك فائدتان: إحداهما: أنه قد يكون أرفع لصوته وفيه حديث ضعيف أخرجه أبو الشيخ من طريق سعد القرظ عن بلال. وثانيتهما: أنه علامة للمؤذن ليعرف من رآه على بعد أو كان به صمم أنه يؤذن، قاله الحافظ: وقال: لم يرد تعيين الإصبع التى يستحب وضعها، وجزم النووى أنها المسبحة، وإطلاق الإصبع مجاز عن الأئمة.. انتهى.

قوله: «وقال بعض أهل العلم: وفى الإقامة أيضاً يدخل إصبعيه فى أذنيه وهو قول الأوزاعى» لا دليل عليه من السنة. وأما القياس على الأذان فقياس مع الفارق. قال القارى فى المرقاة فى شرح حديث عبد الرحمن بن سعد: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بلالاً أن يجعل

إصبعيه في أذنيه قال: إنه أرفع لصوتك ما لفظه: قال الطيبي: ولعل الحكمة أنه إذا سد صماخيه لا يسمع إلا الصوت الرفيع فيتحرى في استقصائه كالأطرش، قيل: وبه يستدل الأصم على كونه أذانا فيكون أبلغ في الإعلام. قال ابن حجر: ولا يسن ذلك في الإقامة لأنه لا يحتاج فيها إلى أبلغية الإعلام لحضور السامعين.. انتهى «وأبو جحيفة اسمه وهب السوائي». مضمومة وخفة واو فألف فكسر همزة نسبة إلى سواء بن عامر، كذا في المغنى.

(١٤٥) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّثْوِيبِ فِي الْفَجْرِ [م ٣١ - ت ٣١]

١٩٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْرَائِيلَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَتَوَبَّنَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ بِلَالٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْرَائِيلَ الْمَلَائِيِّ.

وَأَبُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ قَالَ: إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ.

وَأَبُو إِسْرَائِيلَ اسْمُهُ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي إِسْحَقَ، وَلَيْسَ هُوَ بِذَلِكَ الْقَوِيِّ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَفْسِيرِ التَّثْوِيبِ:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: التَّثْوِيبُ أَنْ يَقُولَ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدَ.

وَقَالَ إِسْحَقُ فِي التَّثْوِيبِ غَيْرَ هَذَا، قَالَ: التَّثْوِيبُ الْمَكْرُوهُ هُوَ شَيْءٌ أَحَدَثَهُ النَّاسُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ فَاسْتَبْطَأَ الْقَوْمَ قَالَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ.

قَالَ: وَهَذَا الَّذِي قَالَ إِسْحَقُ هُوَ التَّثْوِيبُ الَّذِي قَدْ كَرِهَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَالَّذِي أَحَدَثُوهُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَالَّذِي فَسَّرَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ أَنَّ التَّثْوِيبَ أَنْ يَقُولَ الْمُؤَذِّنُ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ. وَهُوَ قَوْلٌ صَحِيحٌ، وَيُقَالُ لَهُ: التَّثْوِيبُ أَيْضًا.

وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَرَأَوْهُ.

وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ. وَرَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَسْجِدًا، وَقَدْ أُذِّنَ فِيهِ، وَنَحْنُ نُرِيدُ أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِ، فَتَوَّبَ الْمُؤَذِّنُ، فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: اخْرُجْ بِنَا مِنْ عِنْدِ هَذَا الْمُبْتَدِعِ، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ.

قَالَ: وَإِنَّمَا كَرِهَ عَبْدُ اللَّهِ التَّثْوِيبَ الَّذِي أَحَدَّثَهُ النَّاسُ بَعْدُ.

قوله: «باب ما جاء في التثويب في الفجر» التثويب هو العود إلى الإعلام بعد الإعلام، ويطلق على الإقامة كما في حديث حتى إذا ثوب أدبر حتى إذا فرغ أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه، وعلى قول المؤذن في أذان الفجر: الصلاة خير من النوم، وكل من هذين تثويب قديم ثابت من وقته صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا وقد أحدث الناس تثويبًا ثالثًا بين الأذان والإقامة، قاله في فتح الودود: قلت: ومراد الترمذى بالتثويب هاهنا هو قول المؤذن في أذان الفجر الصلاة خير من النوم.

قوله: «أبو أحمد الزبيرى» بضم الزاء الموحدة هو محمد بن عبد الله بن الزبير بن درهم الأسدى الكوفى، ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثورى، وهو من رجال الكتب الستة «أبو إسرائيل» يحيى ترجمته «عن الحكم» هو ابن عتيبة «عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن بلال» عبد الرحمن هذا لم يسمع من بلال كما صرح به الحافظ فى التلخيص.

قوله: «لا تثوبن فى شيء من الصلوات إلا فى صلاة الفجر» من التثويب قال الجزرى فى النهاية: هو قوله: الصلاة خير من النوم، وقال: والأصل فى التثويب أن يحيى الرجل مستصرخا فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر فسمى الدعاء تثويبًا لذلك، وكل داع مثوب، وقيل: إنما سمى تثويبًا من ثاب يثوب إذا رجع فهو رجوع إلى الأمر بالمبادرة إلى الصلاة وأن المؤذن إذا قال: حى على الصلاة فقد دعاهم إليها، وإذا قال: بعدها: الصلاة خير من النوم، فقد رجع إلى كلام معناه المبادرة إليها. انتهى كلام الجزرى، وحديث الباب أخرجه ابن ماجه والبيهقى وقال عبد الرحمن: لم يلق بلالاً.

قوله: «وفى الباب عن أبى محذورة» أخرجه أبو داود قال: قلت: يا رسول الله علمنى سنة الأذان، الحديث، وفى آخره: فإن كان صلاة الصبح قلت: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله. ورواه ابن حبان فى صحيحه، وفى الباب أيضاً عن أنس قال: من السنة إذا قال المؤذن فى أذان الفجر: حى على الصلاة حى على الفلاح، قال: الصلاة خير من النوم، أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه والدارقطنى، ثم البيهقى فى سننهما، وقال البيهقى: إسناده

صحيح، كذا في نصب الراية، وفي الباب أحاديث أخرى مذكورة فيه. واعلم أنه قد ثبت كون الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم في أذان الفجر بعد حي على الفلاح حي على الفلاح من حديث أبي مخذرة وبلال المذكورين، وكذا من حديث ابن عمر قال: الأذان الأول بعد حي على الفلاح، الصلاة خير من النوم مرتين، رواه السراج والطبراني والبيهقي، وسنده حسن كما صرح به الحافظ، وهو مذهب الكافة وهو الحق، وأما ما قال الإمام محمد في موطئه من: أن الصلاة خير من النوم يكون ذلك في نداء الصبح بعد الفراغ من النداء ففيه نظر.

قوله: «حديث بلال لا نعرفه إلا من حديث أبي إسرائيل الملائي». بمضمومة وخفة لام وبعده بياء في آخره نسبة إلى بيع الملاء نوع من الثياب «إنما رواه عن الحسن بن عمار» وهو متروك «وأبو إسرائيل اسمه إسماعيل بن أبي إسحاق وليس بذلك القوى» قال الذهبي في الميزان: أبو إسرائيل الملائي الكوفي هو إسماعيل بن أبي إسحاق خليفة ضعفوه، وقد كان شيعياً بغيضاً من الغلاة الذين يكرهون عثمان. قال ابن المبارك: لقد من الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل وذكر أقوال الجرح، وقال الحافظ في التقريب: صدوق سيء الحفظ.

قوله: «قال إسحاق: في الثوب» أي: في تفسيره «غير هذا» أي: غير هذا الذي فسره به ابن المبارك وأحمد «قال» أي: إسحاق «هو شيء أحدثه الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم إذا أذن المؤذن فاستبطن القوم قال بين الأذان والإقامة: قد قامت الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح» وبهذا التفسير قال الحنفية: قال الحافظ الزيلعي: في نصب الراية بعد ذكر حديث الباب: اختلفوا في الثوب، فقال: أصحابنا يعني الحنفية هو أن يقول بين الأذان والإقامة حي على الصلاة حي على الفلاح مرتين، وقال الباقر: هو قوله في الأذان: الصلاة خير من النوم.. انتهى كلام الزيلعي.

قلت: قول الباقر هو قوله في الأذان: الصلاة خير من النوم.. انتهى كلام الزيلعي. قلت: قول الباقر هو الصحيح كما صرح به الترمذي وهو المراد في حديث الباب: وأما ما قال به إسحاق ومن تبعه فهو محدث كما صرح به الترمذي، فكيف يكون مراداً في الحديث النبوي «والذي أحدثوه» طف على الذي كرهه. قال التوربشتي: أما النداء بالصلاة الذي يعتاده الناس من بعد الأذان على أبواب المسجد فإنه بدعة يدخل في القسم المنهى عنه.. انتهى «وروى عن عبد الله ابن عمر إنه كان يقول في صلاة الفجر» أي: في أذان صلاة الفجر ولم أقف على من أخرج هذا الأثر «وروى عن مجاهد قال: دخلت مع عبد الله بن عمر مسجداً... إلخ» رواه أبو داود في سننه ولفظه قال: كنت مع ابن عمر فثوب رجل في الظهر أو العصر، قال: أخرج بنا فإن هذه بدعة.. انتهى. وإنما قال: أخرج بنا لأنه كان حينئذ أعمى.

(١٤٦) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ [م ٣٢ - ت ٣٢]

١٩٩ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ وَيَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمِ الْأَفْرِيقِيِّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ نَعِيمٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الصَّدَائِيِّ قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أُؤَذِّنَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَأَذَنْتُ، فَأَرَادَ بِلَالٌ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَخَا صَدَاءٍ قَدْ أَذَّنَ، وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ زِيَادٍ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الْأَفْرِيقِيِّ.

وَالْأَفْرِيقِيُّ هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا أَكْتُبُ حَدِيثَ الْأَفْرِيقِيِّ.

قَالَ: وَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ أَمْرَهُ وَيَقُولُ: هُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ.

قوله: «حدثنا عبدة ويعلى عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم» بفتح أوله وسكون النون وضم المهملة الإفریقی قاضيها ضعيف من جهة حفظه وكان رجلاً صالحاً، قاله الحافظ «عن زياد بن نعيم» بضم النون مصغراً، هو زياد بن ربيعة بن نعيم الحضرمي، ثقة «عن زياد بن الحارث الصدائي» بضم الصاد وخفة الدال فألف فهزمة نسبة إلى صداء ممدود، وهو حي من اليمن قاله صاحب مجمع البحار وغيره، وهو حليف لبني الحارث بن كعب بايع النبي صلى الله عليه وسلم وأذن بين يديه ويعد في المصريين، قاله الطيبي، وقال الحافظ: له صحبة ووفادة «أن أخا صداء» هو زياد بن الحارث الصدائي «ومن أذن فهو يقيم» قال ابن الملك: فيكره أن يقيم غيره، وبه قال الشافعي، وعند أبي حنيفة لا يكره لما روى أن ابن أم مكتوم ربما كان يؤذن ويقيم بلال وربما كان عكسه، والحديث محمول على ما إذا لحقه الوحشة بإقامة غيره، كذا في المرقاة. قلت: لم أقف على هذه الرواية التي ذكرها ابن الملك ولأبي حنيفة حديث آخر وسيأتي ذكر وتحقيق هذه المسألة.

قوله: «وفي الباب عن ابن عمر» أخرجه أبو حفص عمر بن شاهين في كتاب النسخ والمنسوخ وأبو الشيخ الأصبهاني في كتاب الأذان والخطيب البغدادي عن سعيد بن أبي راشد المازني ثنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في سير له فحضرت الصلاة، فنزل القوم فطلبوا بلالاً فلم يجدوه، فقام رجل فأذن، ثم جاء بلال فذكر له فأراد أن يقيم

فقال له عليه السلام: مهلا يا بلال فإنما يقيم من أذن، قال ابن أبي حاتم فى العلل: قال أبى هذا حديث منكر وسعيد هذا منكر الحديث ضعيف، كذا فى نصب الراية.

قوله: «إنما نعرفه من حديث الإفريقى» هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم «والإفريقى هو ضعيف» قال فى البدر المنير: ضعيف لكثرة روايته للمنكرات مع علمه وزهده ورواية المنكرات كثيرا ما يعتري الصالحين لقلة تفقدهم للرواة لذلك قيل: لم نر الصالحين فى شيء أكذب منهم فى الحديث كذا فى النيل . وقال ميرك: ضعف الحديث الترمذى، لأجل الإفريقى، وحسنه الحازمى، وقواه العقيلي وابن الجوزى.. انتهى، والحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه «يقوى أمره ويقول هو مقارب الحديث» هذا من ألفاظ التعديل وقد تقدم توضيحه فى المقدمة.

قوله: «والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أذن فهو يقيم» قال الحافظ الحازمى فى كتاب الاعتبار: اتفق أهل العلم فى الرجل يؤذن ويقيم غيره على أن ذلك جائز، واختلفوا فى الأولوية فذهب أكثرهم إلى أنه لا فرق وأن الأمر متسع، وممن رأى ذلك مالك وأكثر أهل الحجاز وأبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور، وذهب بعضهم إلى أن الأولى أن من أذن فهو يقيم. وقال سفيان الثورى: كان يقال من أذن فهو يقيم، وروينا عن أبى مخذرة أنه جاء وقد أذن إنسان فأذن وأقام وإلى هذا ذهب أحمد وقال الشافعى فى رواية الربيع عنه: وإذا أذن الرجل أحببت أن يقول الإقامة لشيء يروى فيه: أن من أذن فهو يقيم. وكان من حجة من ذهب إلى القول الثانى ما أخبرنا به أبو المحاسن فذكر بإسناده حديث زياد بن الحارث الصدائى بأطول مما رواه الترمذى، ثم قال: قالوا فهذا الحديث أقوم إسنادا من الأول؛ يعنى من حديث عبد الله بن زيد ذكره قبل ذلك بلفظ رأى عبد الله الأذان فى المنام فأتى النبى صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال: «ألقه على بلال» فألقاه على بلال فأذن فقال عبد الله: أنا رأيته وأنا كنت أريده، قال: فأقم أنت قال: ثم حديث عبد الله بن زيد كان فى أول ما شرع الأذان، وذلك فى السنة الأولى وحديث الصدائى كان بعده بلا شك والأخذ بآخر الأمرين أولى، وطريق الإنصاف أن يقال الأمر فى هذا الباب على التوسع وادعاء النسخ مع إمكان الجمع بين الحديثين على خلاف الأصل إذا لا عبرة لمجرد التراخى، ثم نقول فى حديث عبد الله بن زيد، إنما فوض الأذان إلى بلال؛ لأنه كان أندى صوتا من عبد الله على ما ذكر فى الحديث، والمقصود من الأذان الإعلام ومن شرطه الصوت وكلما كان الصوت أعلى كان أولى، وأما زيد بن الحارث فكان جهورى الصوت ومن صلح للأذان فهو للإقامة أصلح، وهذا المعنى يؤكد قول من قال: من أذن فهو يقيم.. انتهى كلام الحازمى. قلت: حديث عبد الله بن زيد وحديث الصدائى كلاهما ضعيفان والأخذ بحديث الصدائى أولى لما ذكر الحازمى؛ ولأن قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث الصدائى من أذن فهو يقيم قانون كلى، وأما حديث عبد الله بن زيد ففيه بيان واقعة جزئية يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد بقوله لعبد الله بن زيد فأقم أنت تطيب قلبه لأنه رأى الأذان فى المنام ويحتمل أن يكون لبيان الجواز ولأن لحديث الصدائى شاهداً ضعيفاً من حديث ابن عمر، وقد تقدم ذكره قاله الحافظ فى الدراية. وأخرج ابن شاهين فى الناسخ والمنسوخ له من حديث ابن عمر شاهداً.. انتهى، وقال صاحب سبل السلام: والحديث دليل على أن الإقامة

حق لمن أذن، فلا تصح من غيره وعضد حديث الباب يعنى حديث الصدائى حديث ابن عمر بلفظ مهلا يا بلال فإنما يقيم من أذن أخرجه الطبراني والعقيلي وأبو الشيخ وإن كان قد ضعفه أبو حاتم وابن حبان.. انتهى.

(١٤٧) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَذَانِ بِغَيْرِ وُضْوءٍ [م ٣٣ - ت ٣٣]

٢٠٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ يَحْيَى الصَّدْفِيِّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا».

قوله: «عن معاوية بن يحيى» هو معاوية بن يحيى الصدفي أبو روح الدمشقي، روى عن مكحول وابن شهاب، وعنه: بقية بن الوليد بن مسلم ضعيف، كذا فى الخلاصة والتقريب.

وقوله: «لا يؤذن إلا متوضئاً» الحديث دليل على أنه يكره الأذان بغير وضوء، لكن الحديث ضعيف من وجهين؛ فإن فى سنده معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف، كما عرفت فيه انقطاع بين الزهرى وأبى هريرة؛ فإنه لم يسمع منه كما صرح به الترمذى.

٢٠١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: لَا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ إِلَّا مُتَوَضِّئًا.

قال أبو عيسى: وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

قال أبو عيسى: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمْ يَرْفَعَهُ ابْنُ وَهْبٍ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ.

وَالزُّهْرِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَاحْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْأَذَانِ عَلَى غَيْرِ وُضْوءٍ، فَكَرِهَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَإِسْحَاقُ.

وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ.

قوله: «نا عبد الله بن وهب» بن مسلم القرشى الفقيه ثقة حافظ «عن يونس» بن يزيد بن أبى النجاد الأيلى ثقة إلا أن فى روايته عن الزهرى وهماً قليلاً، وفى غير الزهرى خطأ، من كبار السابعة، كذا فى التقريب وغيره.

(٢٠٠) حديث ضعيف لضعف معاوية بن يحيى الصدفي.

(٢٠١) حديث ضعيف منقطع الزهرى لم يسمع من أبى هريرة، ولم أقف عليه عند غيره من أصحاب الكتب

قوله: «قال: قال أبو هريرة: لا ينادى» أى: يؤذن والحديث موقوف ومنقطع.

قوله: «وهذا أصح من الحديث الأول» أى: هذا الحديث الموقوف الذى رواه عبد الله بن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبى هريرة أرجح وأقل ضعفاً من الحديث الأول المرفوع الذى رواه معاوية بن يحيى عن الزهرى عن أبى هريرة فإن هذه المرفوع ضعيف من وجهين كما عرفت. والموقوف ضعيف من وجه واحد وهو الانقطاع «والزهرى لم يسمع من أبى هريرة» صار الحديث من الطريقين منقطعاً. لكن رواه أبو الشيخ عن ابن أبى عاصم حدثنا هشام بن عمار حدثنا الوليد ابن مسلم عن معاوية بن يحيى عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «لا يؤذن إلا متوضئ». وقال البيهقى: كذا رواه معاوية بن يحيى الصدفى وهو ضعيف. والصحيح رواية يونس وغيره عن الزهرى مرسلًا، كذا فى عمدة القارى.

قوله: «فكره بعض أهل العلم وبه يقول الشافعى وإسحاق» وهو قول عطاء. قال البخارى فى صحيحه: قال عطاء: الوضوء حق وسنة.. انتهى. قال الحافظ: وصله عبد الرزاق عن ابن جرير قال: قال لى عطاء: حق وسنة مسنونة أن لا يؤذن المؤذن إلا متوضئاً هو من الصلاة هو فاتحة الصلاة، ولابن أبى شيبة من وجه آخر عن عطاء أنه كره أن يؤذن الرجل على غير وضوء.. انتهى. وهو قول أحمد. قال صاحب السبل: قد ذهب أحمد وآخرون إلى أن لا يصح أذان المحدث حدثاً أصغر عملاً بهذا الحديث.. انتهى. لكن ذكر الترمذى أحمد فى المرخصين وذكر العين فى شرح البخارى الشافعى مع أحمد فى المرخصين حيث قال: قال صاحب الهداية من أصحابنا: وينبغى أن يؤذن ويقيم على طهر لأن الأذان والإقامة ذكر شريف يستحب فيه الطهارة فإن أذن على غير وضوء جاز، وبه قال الشافعى وأحمد: وعامة أهل العلم. وعن مالك أن الطهارة شرط فى الإقامة دون الأذان. وقال عطاء والأوزاعى: وبعض الشافعية تشترط فيهما.. انتهى كلام العين «ورخص فى ذلك بعض أهل العلم وبه يقول سفيان وابن المبارك وأحمد» وهو قول إبراهيم النخعى كما فى صحيح البخارى وهو قول مالك والكوفيين لأن الأذان ليس من جملة الأركان، فلا يشترط فيه ما يشترط فى الصلاة من الطهارة، ولا من استقبال القبلة كما لا يستحب فيه الخشوع الذى ينافيه الالتفات وحمل الأصبع فى الأذن، كذا فى فتح البارى. قلت: العمل على حديث الباب هو الأولى، فإن الحديث وإن كان ضعيفاً لكن له شاهداً من حديث وائل. قال الحافظ فى التلخيص: روى البيهقى والدارقطنى فى الأفراد وأبو الشيخ فى الأذان من حديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال: حق وسنة أن لا يؤذن الرجل إلا وهو طاهر، ولا يؤذن إلا وهو قائم، إلا أن فيه انقطاعاً؛ لأن عبد الجبار عنه ثبت فى صحيح مسلم أنه قال: كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبى، ونقل النووى اتفاق أئمة الحديث على أنه لم يسمع من أبيه.. انتهى ما فى التلخيص. وله شاهد آخر من حديث ابن عباس، ذكره الزيلعى فى نصب الراية بلفظ: يا ابن عباس إن الأذان متصل بالصلاة فلا يؤذن أحدكم إلا وهو طاهر، أخرجه أبو الشيخ، والله تعالى أعلم.

(١٤٨) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحَقَّ بِالْإِقَامَةِ [م ٣٤ - ت ٣٤]

٢٠٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ، أَخْبَرَنِي سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: كَانَ مُؤَذِّنُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُمِهُلُ فَلَا يُقِيمُ حَتَّى إِذَا رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ خَرَجَ أَقَامَ الصَّلَاةَ حِينَ يَرَاهُ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَحَدِيثُ إِسْرَائِيلَ عَنْ سِمَاكٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

وَهَكَذَا قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْمُؤَذِّنَ أَمْلَكَ بِالْأَذَانِ، وَالْإِمَامُ أَمْلَكَ بِالْإِقَامَةِ.

قوله: «سمع جابر بن سمرة» بن جنادة بضم الجيم بعدها نون السوائى بضم المهملة والمد صحابى ابن صحابى نزل الكوفة، ومات بها بعد سنة سبعين، كذا فى التقريب.

قوله: «يمهل فلا يقيم حتى إذا رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خرج أقام الصلاة حين يراه» هذا الحديث يدل على أن مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يقيم إلا بعد أن يراه. وقد أخرج الشيخان عن أبى قتادة مرفوعاً: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى» أى: قد خرجت، وهذا الحديث يدل على أن مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقيم قبل أن يراه. ويجمع بينهما بأن بلالاً كان يراقب وقت خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأول ما يراه يشرع فى الإقامة قبل أن يراه غالب الناس، ثم إذا رآوه قاموا؛ ويشهد لذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب: أن الناس كانوا ساعة يقول المؤذن: الله أكبر يقومون إلى الصلاة، فلا يأتى النبى صلى الله عليه وسلم مقامه حتى تعتدل الصفوف. وفى صحيح مسلم وسنن أبى داود: ومستخرج أبى عوانة أنهم كانوا يعدلون الصفوف قبل خروجه صلى الله عليه وسلم، وفى حديث أبى قتادة: أنهم كان يقومون ساعة تقام الصلاة، ولو لم يخرج النبى صلى الله عليه وسلم فنهاهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يبطل فيه عن الخروج فيشق عليهم الانتظار؛ كذا فى الفتح والتيل، والله تعالى أعلم.

قوله: «حديث جابر بن سمرة حديث حسن» وأخرجه مسلم بلفظ: كان بلال يؤذن إذا دحضت الشمس فلا يقيم حتى يخرج النبى صلى الله عليه وسلم فإذا خرج أقام الصلاة.

قوله: «وهكذا قال بعض أهل العلم: أن المؤذن أملك بالأذان والإمام أملك بالإقامة» وقد ورد مثله عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المؤذن أملك بالأذان والإمام أملك بالإقامة». رواه ابن عدى وضعفه، كذا فى بلوغ المرام. قال محمد بن إسماعيل الأمير فى سبيل السلام فى شرح هذا الحديث: المؤذن أملك بالأذان أى: وقته موكول إليه لأنه أمين عليه، والإمام

أملك فالإقامة فلا يقيم إلا بعد إشارته. قال الشوكاني: ولعل تضعفه له لأن في إسناده شريكاً القاضى، وقد أخرج البيهقي نحوه عن على رضى الله عنه من قوله وقال: ليس بمحفوظ، ورواه أبو الشيخ من طريق أبي الجوزاء عن ابن عمه وفيه معارك وهو ضعيف.. انتهى.

(١٤٩) بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ [م ٣٥ - ت ٣٥]

٢٠٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا تَأْذِينَ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ». قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَأُنَيْسَةَ وَأَنْسٍ وَأَبِي ذَرٍّ وَسَمُرَةَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ: فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ بِاللَّيْلِ أَجْزَأَهُ وَلَا يُعِيدُ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِذَا أَدَّنَ بِلَيْلٍ أَعَادَ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ. وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ بِلَالاً أَدَّنَ بِلَيْلٍ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُنَادِيَ: «إِنَّ الْعَبْدَ نَامَ». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ.

وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ». قَالَ: وَرَوَى عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ مُؤَذِّنًا لِعُمَرَ أَدَّنَ بِلَيْلٍ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يُعِيدَ الْأَذَانَ. وَهَذَا لَا يَصِحُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عُمَرَ مُنْقَطِعٌ. وَلَعَلَّ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ أَرَادَ هَذَا الْحَدِيثَ.

وَالصَّحِيحُ رِوَايَةُ عُيَيْدِ اللَّهِ وَغَيْرِ وَاحِدٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَالزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ بِلَالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَلَوْ كَانَ حَدِيثُ حَمَّادٍ صَحِيحًا لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْحَدِيثِ مَعْنَى إِذْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ» فَإِنَّمَا أَمَرُهُمْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ، وَقَالَ: إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، وَلَوْ أَنَّهُ أَمَرَهُ بِإِعَادَةِ الْأَذَانِ حِينَ أَذَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَمْ يَقُلْ إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ. قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ حَدِيثُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَأَخْطَأَ فِيهِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ.

قوله: «عن سالم» هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي المدني أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبناً عابداً فاضلاً كان يشبهه بأبيه في الهدى والسمت، قاله الحافظ «عن أبيه» و عبد الله بن عمر.

قوله: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ» كان تأذينه بالليل ليرجع القائم وينتبه النائم كما جاء في حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يمنع أحدكم أذان بلال من سحوره فإنه يؤذن - أو قال: ينادى - بليلاً ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم». رواه الجماعة إلا الترمذى «فكلوا واشربوا» أى: أيها المريدون الصيام «حتى تسمعوا تأذين ابن أم مكتوم» قد بينت رواية البخارى أنه لم يكن بين أذانيهما إلا مقدار أن يرقى ذا وينزل ذا. قال الحافظ فى الفتح: قد أورد - أى: أورد البخارى - هذا الحديث فى الصيام وزاد فى آخره: فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر، قال القاسم: لم يكن بين أذانيهما إلا أن يرقى ذا وينزل ذا، وفى هذا تقييد لما أطلق فى الروايات الأخرى من قوله: إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، قال: وفيه حجة لمن ذهب إلى أن الوقت الذى يقع فيه الأذان قبل الفجر هو وقت السحور.. انتهى. قال فى سبل السلام: وفيه شرعية الأذان قبل الفجر لا لما شرع له الأذان فإن الأذان شرع كما سلف للإعلام بدخول الوقت ولدعاء السامعين لحضور الصلاة، وهذا الأذان الذى قبل الفجر قد أخبر صلى الله عليه وسلم بوجه شرعيته بقوله: ليوقظ نائمكم ويرجع قائمكم، والقائم هو الذى يصل صلاة الليل ورجوعه عودة إلى نومه أو قعوده عن صلاته إذا سمع الأذان فليس للإعلام بدخول وقت ولا لحضور الصلاة، فذكر الخلاف فى المسألة والاستدلال للمانع والمجيز لا يلتفت إليه من همة العمل بما ثبت.. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن ابن مسعود وعائشة وأنيسة وأنس وأبى ذر وسمرة» أما حديث ابن مسعود: فأخرجه الجماعة إلا الترمذى وتقدم لفظه. وأما حديث عائشة: فأخرجه الشيخان، وأما حديث أنيسة بالتصغير وهى بنت حبيب: فأخرجه ابن حبان وأحمد مرفوعاً بلفظ: «إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا» كذا فى الدراية، وأما حديث أنس: فأخرجه البزار عنه قال: أذن بلال قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فيقول: ألا أن العبد نام فرقى بلال وهو يقول: ليت بلالاً ثكلته أمه وابتل من نضح دم جيئه. قال الحافظ الهيثمى: وفيه محمد بن القاسم، ضعفه أحمد وأبو داود، وثقه ابن معين، وأما حديث أبى ذر: فأخرجه الطحاوى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلال: «إنك تؤذن إذا كان الفجر

ساطعاً وليس ذلك الصبح إنما الصبح، هكذا معترضاً»، وفي سنده ابن لهيعة. وأما حديث سمرة وهو سمرة بن جندب: فأخرجه مسلم.

قوله: «حديث ابن عمر حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان.

قوله: «فقال بعض أهل العلم: إذا أذن المؤذن بالليل أجزأه ولا يعيد وهو قول مالك... إلخ» تمسك من قال بالإجزاء بحديث ابن مسعود وتقدم لفظه. وأجيب بأنه مسكوت عنه فلا يدل. وعلى التنزل فمحله فيما إذا لم يرد نطق بخلافه. وهاهنا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة بما يشعر بعدم الاكتفاء، نعم حديث زياد بن الحارث عند أبي داود يدل على الاكتفاء؛ فإنه فيه أنه أذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه استأذنه في الإقامة فمنعه إلى أن طلع الفجر فأمره فأقام، لكن في إسناده ضعف، وأيضاً فهى واقعة عين، وكانت في سفر، قاله الحافظ في الفتح «وقال بعض أهل العلم: إذا أذن بالليل أعاد وبه يقول سفيان الثوري» وهو قول أبي حنيفة ومحمد، قال الخطابي: وكان أبو يوسف يقول بقول أبي حنيفة ثم رجع فقال: لا بأس أن يؤذن للفجر وخاصة قبل طلوع الفجر اتباعاً للأثر. وكان أبو حنيفة ومحمد لا يميزان ذلك قياساً على سائر الصلوات، وإليه ذهب سفيان الثوري.. انتهى، قاله الحافظ في الفتح، وإلى الاكتفاء مطلقاً ذهب مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم وخالف ابن خزيمة وابن المنذر وطائفة من أهل الحديث، وقال به الغزالي في الإحياء، وادعى بعضهم أنه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء.. انتهى. قلت: لم أقف على حديث صحيح صريح يدل على الاكتفاء؛ فالظاهر عندى قول من قال بعدم الاكتفاء، والله تعالى أعلم.

قوله: «فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن ينادى إن العبد نام» يعنى أن غلبة القوم على عينيه منعتهم من تبين الفجر، قال الحافظ في الفتح: وقال الخطابي: هو يتأول على وجهين: أحدهما: أن يكون أراد به أنه غفل عن الوقت كما يقال نام فلان عن حاجتى إذا غفل عنها ولم يقم بها. والوجه الآخر: أن يكون معناه قد عاد لنومه إذا كان عليه بقية من الليل يعلم الناس ذلك لئلا ينزعجوا من نومهم وسكونهم.. انتهى. وهذا الحديث رواه الترمذى معلقاً ووصله أبو داود قال: حدثنا موسى بن إسماعيل وداود بن شيب المعنى قالوا: ثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر: فذكره. والحديث مما تمسك به من قال: إن المؤذن إذا أذن في الليل أعاد، لكنه غير محفوظ كما بينه الترمذى «وروى عبد العزيز ابن أبي رواد» بفتح الراء وتشديد الواو صدوق عابد ربما وهم ورمى بالإرجاء «أن مؤذناً لعمر» اسم هذا المؤذن مسروح، وقال بعضهم: مسعود «أذن بليل فأمره عمر أن يعيد الأذان» هكذا ذكره الترمذى معلقاً، ورواه أبو داود في سننه موصولاً بعد حديث حماد بن سلمة «ولعل حماد بن سلمة أراد هذا الحديث» أى: أثر عمر فوهم في رفعه، والمعنى: أن حماد بن سلمة كان له أن يقول: إن مؤذناً لعمر أذن بليل فأمره عمر أن يعيد الأذان فوهم، فقال: إن بلالاً أذن بليل فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن ينادى: إن العبد نام. قال الحافظ في الفتح: اتفق أئمة الحديث على بن المديني وأحمد بن حنبل والبخارى والذهلى وأبو حاتم وأبو داود والترمذى والأثرم والدارقطنى على أن حماداً أخطأ في رفعه، وأن الصواب وقفه على عمر بن الخطاب، وأنه هو الذى وقع له ذلك مع مؤذنه.. انتهى كلام الحافظ.

(١٥٠) بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ [م ٣٦ - ت ٣٦]

٢٠٤ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ مَا أُذِّنَ فِيهِ بِالْعَصْرِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَعَلَى هَذَا الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنَّ لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ؛ أَنْ يَكُونَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، أَوْ أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ. وَيُرْوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: يَخْرُجُ مَا لَمْ يَأْخُذِ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ. قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا عِنْدَنَا لِمَنْ لَهُ عُذْرٌ فِي الْخُرُوجِ مِنْهُ.

وَأَبُو الشَّعْثَاءِ اسْمُهُ: سُلَيْمُ بْنُ أَسْوَدَ، وَهُوَ وَالِدُ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ.

وَقَدْ رَوَى أَشْعَثُ بْنُ أَبِي الشَّعْثَاءِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِيهِ.

قوله: «عن سفیان» هو الثوري «عن إبراهيم بن مهاجر» بن جابر البجلي الكوفي، صدوق لين الحفظ، من الخامسة «عن أبي الشعثاء» سليم بن أسود بن حنظلة الكوفي، ثقة باتفاق، من كبار الثالثة. وروى هذا الحديث عنه ابنه أشعث أيضاً، وهو ثقة ولم ينفرده بروايته عنه إبراهيم بن مهاجر.

قوله: «أما هذا فقد عصا أبا القاسم» قال الطيبي: أما للتفصيل يقتضى شيئين فصاعداً، والمعنى: أما من ثبت في المسجد وأقام الصلاة فيه فقد أطاع أبا القاسم، وأما هذا فقد عصى.. انتهى. وقال القارى: رواه أحمد وزاد: ثم قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا كنتم في المسجد فنودی بالصلاة فلا يخرج أحدكم حتى يصلى»، وإسناده صحيح.. انتهى. والحديث يدل على أنه لا يجوز الخروج من المسجد بعدما أذن فيه، لكنه مخصوص بمن ليس له ضرورة، يدل عليه حديث أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وقد أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف حتى إذا قام في مصلاه انتظرونا أن يكر انصرف، قال: «على مكانكم» فمكثنا على هيئتنا حتى خرج إلينا ينطف رأسه ماء وقد اغتسل. رواه البخارى وغيره. فهذا الحديث يدل على أن حديث الباب مخصوص بمن ليس له ضرورة فيلتحق بالجنب المحدث والراعى والحاقد ونحوهم، وكذا من يكون

(٢٠٤) حديث صحيح مخرج في الكتب الستة إلا صحيح البخارى، أخرجه: مسلم (٦٥٥)، وأبو داود (٥٣٦)، والنسائى (٦٨٢، ٦٨٣)، وابن ماجه (٧٣٣) كلهم عن أبى الشعثاء عن أبى هريرة.

إماماً لمسجد آخر ومن في معناه، وقد أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه فصرح برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبالتخصيص ولفظه: «لا يسمع النداء في مسجدي ثم يخرج منه إلا الحاجة ثم لا يرجع إليه إلا منافق» كذا في الفتح.

قوله: «وفي الباب عن عثمان» أخرجه ابن ماجه مرفوعاً بلفظ: من أدركه الأذان في المسجد ثم خرج لم يخرج حاجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق.

قوله: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح» وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه. قال ابن الهمام: وأخرجه الجماعة إلا البخاري عن أبي الشعثاء قال: كنا مع أبي هريرة في المسجد فخرج رجل حين أذن المؤذن للعصر، فقال أبو هريرة: أما هذا فقد عصى أبا القاسم، ومثل هذا موقوف عند بعضهم، وإن كان ابن عبد البر قال فيه وفي نظائره: مسند لحديث أبي هريرة: من لم يجب الدعوة فقد عصى أبا القاسم، وقال: لا يختلفون في ذلك.. انتهى.

قوله: «أو أمر لا بد منه» كأن يكون حاقناً أو راعفاً «ويروى عن إبراهيم النخعي أنه قال يخرج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة» قول إبراهيم النخعي: هذا مخالف لظاهر أحاديث الباب؛ فإنها صريحة في منع الخروج بعد الأذان مطلقاً أخذ المؤذن في الإقامة أو لم يأخذ؛ إلا أن يحمل قوله على ما إذا كان له حاجة وهو يريد الرجوع فيدل على جواب الخروج حينئذ ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يخرج أحد من المسجد بعد النداء إلا منافق؛ إلا أحد أخرجه حاجة وهو يريد الرجوع». «وهذا عندنا» أي: عند أهل الحديث «لمن له عذر في الخروج منه» أي: من المسجد. والمعنى: أن جواز الخروج من المسجد بعد الأذان مخصوص بمن له عذر الخروج، وأما من لا عذر له فلا يجوز له الخروج «وقد روى أشعث بن أبي الشعثاء هذا الحديث عن أبيه» رواه مسلم.

(١٥١) بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ فِي السَّفَرِ [م ٣٧ - ت ٣٧]

٢٠٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَابْنُ عَمِّ لِي، فَقَالَ لَنَا: «إِذَا سَافَرْتُمَا فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا، وَلْيُؤَمِّكُمَا أَكْبَرُكُمَا».

قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ اخْتَارُوا الْأَذَانَ فِي السَّفَرِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تُجْزَى الْإِقَامَةُ، إِنَّمَا الْأَذَانُ عَلَى مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَجْمَعَ النَّاسَ.

(٢٠٥) حديث صحيح مخرج في الكتب الستة: البخاري (٦٨٥)، ومسلم (٦٧٤)، وأبو داود (٥٨٩)، وابن

ماجه (٩٧٩)، والنسائي (٦٣٣).

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

قوله: «عن سفيان» هو الثوري كما صرح به الحافظ في الفتح «عن أبي قلابة» الجرمي «عن مالك بن الحويرث» بالتصغير الليثي صحابي نزل البصرة، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وأقام عنده عشرين ليلة وسكن البصرة.

قوله: «قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وابن عم لي» بالرفع على العطف وبالنصب على أنه مفعول معه «فأذنا» أى: من أحب منكما أن يؤذن فليؤذن، وذلك لاستوائهما في الفضل، ولا يعتبر في الأذان السن بخلاف الإمامة، قاله الحافظ، قال: وهو واضح من سياق حديث الباب حيث قال: «فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم»، ومراده بحديث الباب حديث مالك بن الحويرث بلفظ: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم في نفر من قومي.. الحديث، وفي آخره: «إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم»، وقال أبو الحسن بن القصار: أراد بقوله: فأذنا، الفضل، وإلا فأذان الواحد يجزئ، وكأنه فهم منه أنه أمرهما أن يؤذنا جميعاً كما هو ظاهر اللفظ، وتعقب عليه الحافظ وذكر في ضمن تعقبه توجيهاً آخر لقوله: فأذنا، حيث قال: فإن أراد - يعنى أبا الحسن بن القصار - أنهما يؤذنان معاً فليس ذلك بمراد. وقد قدمنا النقل عن السلف بخلافه، وإن أراد أن كلا منهما يؤذن على حدة ففيه نظر، فإن أذان الواحد يكفي الجماعة، نعم يستحب لكل أحد إجابة المؤذن، فالأولى حمل الأمر على أن أحدهما يؤذن والآخر يجيب، قال: والحامل على صرفه عن ظاهره قوله: فليؤذن لكم أحدكم، وللطبراني من طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء في هذا الحديث: إذا كنت مع صاحبك فليؤذن وأقم وليؤمكما أكبركما.. انتهى «وأقيما» أى: من أحب منكما أن يقيم فليقم، قال الحافظ: فيه حجة لمن قال باستحباب إجابة المؤذن بالإقامة إن حمل الأمر على ما قضى، وإلا فالذى يؤذن هو الذى يقيم.. انتهى «وليؤمكما أكبركما» أى: سناً. قال القرطبي: قوله: وليؤمكما أكبركما يدل على تساويهما في شروط الإمامة ورجح أحدهما بالسن. قال العيني: لأن هؤلاء كانوا مستوين فى باقى الخصال؛ لأنهم هاجروا جميعاً، وصحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولازمه عشرين ليلة، فاستووا فى الأخذ عنه، فلم يبق ما يقدم به إلا السن.. انتهى.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه البخارى. قال ميرك: ورواه الجماعة والمعنى عندهم متقارب وبعضهم ذكر فيه قصة، كذا قاله الشيخ الجزرى، كذا فى المرقاة.

قوله: «والعمل عليه عند أكثر أهل العلم؛ اختاروا الأذان فى السفر» أى: ولو كان المسافر منفرداً «وقال بعضهم: تجزئ الإقامة إنما الأذان على من يريد أن يجمع الناس» روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول: إنما التأذين لجيش أو ركب عليهم أمير فينادى بالصلاة ليجمعوا، فأما غيرهم فإنما هى الإقامة، وحكى نحو ذلك عن مالك، وذهب الأئمة الثلاثة والثوري وغيرهم إلى مشروعية الأذان لكل أحد، كذا فى فتح البارى، قلت: وكان ابن عمر يؤذن فى السفر فى صلاة الصبح ويقيم، روى مالك فى الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يزيد على

الإقامة في السفر إلا في الصباح فإنه كان ينادى فيها ويقيم، وكان يقول: إنما الأذان للإمام الذي يجتمع إليه الناس، قال الزرقاني: وذلك لإظهار شعار الإسلام لأنه وقت الإغارة على الكفار، وكان صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت يغير إذا لم يسمع الأذان ويمسك إذا سمعه، ونقل عنه البونى أن ذلك لإعلام من معه من نائم وغيره بطلوع الفجر وسائر الصلوات لا تخفى عليهم «والقول الأول أصح» فإنه ثابت بحديث الباب، وهو حجة على من ذهب إلى القول الثاني. وروى البخارى وغيره أن أبا سعيد الخدرى قال لعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصارى: إني أراك تحب الغنم والبادية، فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنداء؛ فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة، قال أبو سعيد: سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الحافظ: وهذا الحديث يقتضى استحباب الأذان للمنفرد، وبالعطاء فقال: إذا كنت في سفر فلم تؤذن ولم تقم فاعد الصلاة، ولعله كان يرى ذلك شرطاً فى صحة الصلاة أو يرى استحباب الإعادة لا وجوبها.. انتهى كلام الحافظ.

فائدة: قال أبو بكر بن العربى فى عارضة الأهودى: لم يذكر أبو عيسى رفع الصوت بالأذان، وذكر أبو داود فيه حديث أبى هريرة: المؤذن يغفر له مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس، والحديث فى ذلك مشهور صحيح بيناه فى شرح الصحيحين.. انتهى. قلت: وفى ذلك حديث أبى سعيد الخدرى الذى ذكرناه آنفاً.

(١٥٢) بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأَذَانِ [م ٣٨ - ت ٣٨]

٢٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَمِيمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَدَّنَ سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَتُوبَانَ وَمُعَاوِيَةَ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ. وَأَبُو تَمِيمَةَ اسْمُهُ: يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ. وَأَبُو حَمْزَةَ السُّكْرِيُّ اسْمُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ.

وَجَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيُّ ضَعُفُوهُ، تَرَكَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: لَوْلَا جَابِرُ الْجُعْفِيِّ لَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِغَيْرِ حَدِيثٍ، وَلَوْلَا حَمَادٌ لَكَانَ أَهْلُ الْكُوفَةِ بِغَيْرِ فِقْهِ.

قوله: «ثنا أبو تميلة». مثناه مصغراً اسمه يحيى بن واضح الأنصاري مولاهم، ثقة من كبار التاسعة مشهور بكنيته «نا أبو حمزة» اسمه محمد بن ميمون المروزي، ثقة فاضل «عن جابر» هو ابن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبد الله الكوفي، ضعيف رافضي، كذا في التقريب.

قوله: «من أذن سبع سنين محتسباً» أى: طالباً للثواب لا للأجرة «كتبت له براءة» بالمد أى: خلاص «من النار» قال المناوى: لأن مداومته على النطق بالشهادتين والدعاء إلى الله تعالى هذه المدة من غير باعث دنيوى، صير نفسه كأنها معجونة بالتوحيد، والنار لا سلطان لها على من صار كذلك، وأخذ منه أنه يندب للمؤذن أن لا يأخذ على أذانه أجراً. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن ابن مسعود وثوبان ومعاوية وأنس وأبى هريرة وأبى سعيد» أما حديث ابن مسعود وحديث ثوبان: فلم أقف على من أخرجهما، وأما حديث معاوية: فأخرجه مسلم عنده قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة»، وأما حديث أنس: فأخرجه مسلم، وله أحاديث فى هذا الباب، وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه أحمد عنه مرفوعاً بلفظ: «المؤذن يغفر له مدى صوته، ويصدق له كل رطب ويابس» وأخرجه أبو داود وابن خزيمة وعندهما: «ويشهد له كل رطب ويابس» وأما حديث أبى سعيد: فقد مر تخريجه ولفظه، وفى الباب أحاديث كثيرة ذكرها المنذرى فى الترغيب والحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد.

قوله: «حديث ابن عباس حديث غريب» وأخرجه ابن ماجه وهو حديث ضعيف لأن فى سنده جابراً الجعفى «وأبو حمزة السكرى» سنى بذلك لحلاوة، كلامه كذا فى الخلاصة «وجابر بن يزيد الجعفى» بضم الجيم وسكون العين وبفاء منسوب إلى جعفى بن سعد، كذا فى المغنى لصاحب مجمع البحار «ضعفوه تركه يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدى» وقال الإمام أبو حنيفة: ما رأيت فيمن لقيت أفضل من عطاء، ولا لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفى، ما أتيت به شيء من رأى قط إلا جاءنى فيه بحديث، كذا فى تخريج الزيلعى ص ٢٤٨ «لولا جابر الجعفى لكان أهل الكوفة بغير حديث ولولا حماد لكان أهل الكوفة بغير فقه» حماد هذا هو ابن أبى سليمان أبو إسماعيل الكوفى الفقيه، روى عن إبراهيم النخعى وخلق، وعنه: ابنه إسماعيل ومغيرة وأبو حنيفة ومسعر وشعبة وتفقهوا به، قال النسائى: ثقة مرجئ.

(١٥٣) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ ضَامِنٌ وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ [م ٣٩ - ت ٣٩]

٢٠٧ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْإِمَامُ ضَامِنٌ، وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ، اللَّهُمَّ ارْشِدِ الْأُئِمَّةَ، وَاعْفِرْ لِلْمُؤَذِّنِينَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ.
قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
وَرَوَى أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَرَوَى نَافِعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَصَحُّ، وَذَكَرَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ لَمْ يُثَبِّتْ حَدِيثَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا حَدِيثَ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ عَائِشَةَ فِي هَذَا.

قوله: «الإمام ضامن» قال الجزري في النهاية: أراد بالضمان هاهنا الحفظ والرعاية، لا ضمان الغرامة؛ لأنه يحفظ على القوم صلاتهم، وقيل: إن صلاة المقتدين به في عهده، وصحتها مقرونة بصحة صلاته، فهو كالتكفل لهم صحة صلاتهم.. انتهى «المؤذن مؤتمن» قيل: المراد أنه أمين على مواقيت الصلاة، وقيل: أمين على حرم الناس لأنه يشرف على المواضع العالية، قلت: ويؤيد الأول حديث أبي مخذومة مرفوعاً: «المؤذنون أمناء الله على فطهرهم وسحورهم»، أخرجه الطبراني في الكبير، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: إسناده حسن، والحديث استدلل به على فضيلة الأذان، وعلى أنه أفضل من الإمامة لأن الأمين أرفع حالاً من الضمين، ويؤيد قول من قال: إن الإمامة أفضل: أن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين بعده أمّوا، ولم يؤذّنوا، وكذا كبار العلماء بعدهم

«اللَّهُمَّ ارشُد الأئمة» أى: أرشدهم للعلم بما تكفلوه والقيام به والخروج عن عهده «واغفر للمؤذنين» أى: ما عسى يكون لهم تفريط فى الأمانة التى حملوها من جهة تقديم على الوقت أو تأخير عنه سهوًا، قال الأشرف: يستدل بقوله: الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن؛ على فضل الأذان على الإمامة لأن حال الأمين أفضل من حال الضمين ثم كلامه. ورد بأن هذا الأمين يتكفل الوقت فحسب، وهذا الضامن يتكفل أركان الصلاة ويتعهد للسفارة بينهم وبين ربهم فى الدعاء، فأين أحدهما من الآخر؟ وكيف لا والإمام خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤذن خليفة بلال، وأيضاً الإرشاد الدلالة الموصلة إلى البغية والغفران مسبوق بالذنب، قاله الطيبى، قال القارى فى المرقاة: وهو مذهبنا فى الحنفية وعليه جمع من الشافعية.. انتهى. قلت وهو القول الراجح وقد تقدم ما يؤيده، والله تعالى أعلم.

قوله: «وفى الباب عن عائشة وسهل بن سعد وعقبة بن عامر» أما حديث عائشة: فأخرجه ابن حبان فى صحيحه عنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، فأرشد الله الأئمة وعفى عن المؤذنين». وأما حديث سهل بن سعد: فأخرجه ابن ماجه والحاكم فى المستدرک عنه مرفوعاً بلفظ: «الإمام ضامن فإن أحسن فله ولهم، وإن أساء فعليه ولا عليهم». وأما حديث عقبة بن عامر: فلم أقف عليه، وفى الباب أيضاً عن أبى أمامة ووائله وأبى محذورة ذكر أحاديثهم الحافظ الهيثمى فى مجمع الزوائد.

قوله: «وذكر عن على بن المدينى أنه لم يثبت حديث أبى صالح عن أبى هريرة ولا حديث أبى صالح عن عائشة فى هذا» ورجح العقلى والدارقطنى طريق أبى صالح عن أبى هريرة على طريق أبى صالح عن عائشة كما نقل الترمذى عن أبى زرعة وصححه ابن حبان جميعاً ثم قال: قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة وأبى هريرة جميعاً، كذا فى التلخيص ص ٧٧ وقال فى النيل: قال اليعمرى: والكل صحيح والحديث متصل.. انتهى وحديث أبى هريرة المذكور أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود.

(١٥٤) بَابُ مَا جَاءَ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَذِّنُ [م ٤٠ - ت ٤٠]

٢٠٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأُمِّ حَبِيبَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبِيعَةَ وَعَائِشَةَ وَمُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ وَمُعَاوِيَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهَكَذَا رَوَى مَعْمَرٌ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ مِثْلَ حَدِيثِ مَالِكٍ.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَرَوَايَةُ مَالِكٍ أَصَحُّ.

قوله: «عن عطاء بن يزيد الليثي» المدني نزيل الشام، ثقة من الثالثة.

قوله: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن» قال القارى فى المرقاة: إلا فى الحيعلتين فإنه يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، وإلا فى قوله: الصلاة خير من النوم، فإنه يقول: صدقت وبررت، وبالحق نظقت. وبررت بكسر الراء الأولى، وقيل: بفتحها أى: صرت ذا بر وخير كثير.. انتهى كلام القارى. قلت: أما قوله: إلا فى الحيعلتين؛ فلحديث عمر مرفوعاً: «إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله، قال: أشهد أن لا إله إلا الله، ثم قال: أشهد أن محمداً رسول الله، قال: أشهد أن محمداً رسول الله، ثم قال: حى على الصلاة، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: حى على الفلاح، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: الله أكبر الله أكبر، قال: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: لا إله إلا الله، قال: لا إله إلا الله؛ دخل الجنة»، رواه مسلم، وأما قوله: وإلا فى قوله: الصلاة خير من النوم؛ فالله يقول: صدقت وبررت فلم أقف على حديث يدل عليه، وقال محمد إسماعيل بن الأمير فى سبل السلام ص ٧٨: وقيل: يقول فى جواب التثويب: صدقت وبررت. وهذا استحسان من قائله وإلا فليس فيه سنة تعتمده.. انتهى.

فائدة: أخرج أبو داود فى سننه عن رجل من أهل الشام عن شهر بن حوشب عن أبى أمامة أو عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم: أن بلالاً أخذ فى الإقامة فلما أن قال: قد قامت الصلاة، قال النبى صلى الله عليه وسلم: «أقامها الله وأدامها» وقال فى سائر الإقامة كنحو حديث عمر فى الأذان.. انتهى، يريد بحديث عمر ما ذكرناه آنفاً عن صحيح مسلم، وفيه دلالة على استحباب مجاوبة المقيم لقوله، وقال فى سائر الإقامة فنحو حديث عمر، وفيه أيضاً أنه يستحب لسامع الإقامة أن يقول عند قول المقيم: قد قامت الصلاة؛ أقامها الله وأدامها، لكن الحديث فى إسناده رجل مجهول، وشهر بن حوشب تكلم فيه غير واحد ووثقه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل.

قوله: «وفى الباب عن أبى رافع وأبى هريرة وأم حبيبة وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن ربيعة وعائشة ومعاذ بن أنس ومعوية» أما حديث أبى رافع: فأخرجه أحمد والبراز والطبرانى فى الكبير وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف، إلا أن مالكا روى عنه، كذا فى مجمع الزوائد، وأما

حديث أبي هريرة: فأخرجه الترمذى وابن حبان والحاكم، كذا فى التلخيص، وأما حديث أم حبيبة: فأخرجه ابن خزيمة والحاكم، وأما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه أبو داود والنسائى، وأما حديث عبد الله بن ربيعة: فلم أقف عليه، وأما حديث عائشة: فأخرجه أبو داود، وأما حديث معاذ بن أنس: فأخرجه أحمد والطبرانى فى الكبير وفيه ابن لبيعة وفيه ضعف، كذا فى مجمع الزوائد، وأما حديث معاوية: فأخرجه البخارى والنسائى.

قوله: «حديث أبى سعيد حديث حسن صحيح» أخرجه الجماعة.

قوله: «وهكذا روى معمر وغير واحد عن الزهرى مثل حديث مالك... إلخ» أى: كما روى مالك هذا الحديث عن الزهرى عن عطاء بن يزيد عن أبى سعيد كذلك رواه معمر وغير واحد عن الزهرى عن عطاء بن يزيد عن أبى سعيد لكن عبد الرحمن بن إسحاق أحد أصحاب الزهرى خالف هؤلاء فرواه عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة، ورواية مالك أصح؛ فإنه تابعه معمر وغير واحد من أصحاب الزهرى بخلاف رواية عبد الرحمن بن إسحاق فإنه لم يتابعه أحد، قال الحافظ فى الفتح: اختلف على الزهرى فى إسناد هذا الحديث وعلى مالك أيضا لكنه اختلف لا يقدح فى صحته، فرواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهرى عن سعيد عن أبى هريرة، أخرجه النسائى وابن ماجه، وقال أحمد: بن صالح وأبو حاتم وأبو داود والترمذى: حديث مالك ومن تابعه أصح.. انتهى.

(١٥٥) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَذِّنُ عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا [٤١م - ٤١ت]

٢٠٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ، وَهُوَ عَبْسُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ قَالَ: إِنَّ مِنْ آخِرِ مَا عَهْدَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ اتَّخِذَ مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَثْمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَرِهُوا أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَذِّنُ عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا، وَاسْتَحَبُّوا لِلْمُؤَذِّنِ أَنْ يَحْتَسِبَ فِي أَذَانِهِ.

قوله: «نا أبو زيد» بالتصغير اسمه عثر بن القاسم الزبيدى بالضم الكوفى، ثقة من الثامنة «عن أشعث» هو ابن سوار الكندى النجار الكوفى مولى ثقيف يقال له: أشعث النجار، ويقال له: أشعث التابوتى، وأشعث الأفرق، روى عن الحسن البصرى والشعبى وغيرهما، وروى عنه: شعبة والثورى وعثر بن القاسم وغيرهم، قاله الحافظ فى تهذيب التهذيب، وقال فى التقریب: ضعيف، وقال الخزرجى: حديثه فى مسلم متابعة «عن الحسن» هو البصرى «عن عثمان ابن أبى العاص»

صحابي شهير استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على الطائف ومات في خلافة معاوية بالبصرة.

قوله: «إن من آخر ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم» أى: حين توديعه إلى الطائف للعمل «أن اتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً» فيه دلالة ظاهرة على أن يكره أخذ الأجرة، وقد عقد ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك، وأخرج عن أبو مخذرة أنه قال: فألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان فأذنت، ثم أعطاني حين قضيت التأذين صرة فيها من فضة، وأخرجه أيضاً النسائي قال اليعمرى: ولا دليل فيه لوجهين:

الأول: أن قصة أبي مخذرة أول ما أسلم لأنه أعطاه حين علمه الأذان، وذلك قبل إسلام عثمان بن أبي العاص الراوى لحديث النهي. فحديث عثمان متأخر.

الثاني: أنها واقعة عين يتطرق إليها الاحتمال وأقرب الاحتمالات فيها أن يكون من باب التأليف لحداثة عهده بالإسلام كما أعطى حينئذ غيره من المؤلفلة قلوبهم، ووقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال سلبها الاستدلال لما يبقى فيها من الإجمال، قال الشوكاني بعد نقل كلام ابن سيد الناس هذا: وأنت خبير بأن هذا الحديث لا يرد على من قال: إن الأجرة إنما تحرم إذ كانت مشروطة لا إذا أعطيتها بغير مسألة. والحسن بين الحديثين بمثل هذا حسن. قلت: ما قال الشوكاني في وجه الجمع بين الحديثين لا شك في حسنة.

قوله: «حديث عثمان حديث حسن» قال في المنتقى بعد ذكره: رواه الخمسة. وقال في النيل: صححه الحاكم، وقال ابن المنذر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعثمان بن أبي العاص: «واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً» وأخرج ابن حبان عن يحيى البكالى قال: سمعت رجلاً قال لابن عمر: إني لأحبك في الله فقال له ابن عمر: إني لأبغضك في الله، فقال: سبحان الله أحبك في الله وتبغضني في الله! قال: نعم إنك تسأل على أذائك أجراً، وروى عن ابن مسعود أنه قال: أربع لا يؤخذ عليهن أجر: الأذان وقراءة القرآن والمقاسم والقضاء.. انتهى.

قوله: «والعمل على هذا عند أهل العلم؛ كرهوا أن يأخذ على الأذان أجراً واستحبوا للمؤذن أن يحتسب في أذانه» قال الخطابي: أهذا المؤذن على أذانه مكروه بحسب مذاهب أكثر العلماء، قال الحسن: أخشى أن لا تكون صلاته خالصة، وكرهه الشافعي وقال: يرزق من خمس الخمس من سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه مرصد لمصالح المسلمين. وقال في النيل: قد ذهب إلى تحريم الأجر شرطاً على الأذان والإقامة الهادى والقاسم والناصر وأبو حنيفة وغيرهم، وقال مالك: لا بأس بأخذ الأجر على ذلك، وقال الأوزاعي: يجاعل عليه ولا يؤاجر، وقال الشافعي في الأم: أحب أن يكون المؤذنون متطوعين، قال: وليس للإمام أن يرزقهم وهو يجد من يؤذن متطوعاً ممن له أمانة إلا أن يرزقهم من ماله، قال: ولا أحسب أحداً ببلد كثير الأهل يعوزه أن يجد مؤذناً أميناً يؤذن متطوعاً، فإن لم يجده فلا بأس أن يرزق مؤذناً ولا يرزقه إلا من خمس الخمس

الفضل، وقال ابن العربي: الصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية؛ فإن الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله، وفي كل واحد منها يأخذ النائب أجرة كما يأخذ المستغيب، والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة».. انتهى، فقياس المؤذن على العامل وهو قياس في مصادمة النص، وفتيا ابن عمر التي مرت لم يخالفها أحد من الصحابة كما صرح بذلك اليعمرى، كذا في النيل. قلت: القول الراجح عندي هو قول الجمهور، والله تعالى أعلم.

(١٥٦) بَاب مَا جَاءَ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الدُّعَاءِ [م ٤٢ - ت ٤٢]

٢١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ الْحَكِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ حُكَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ.

قوله: «باب ما يقول إذا أذن المؤذن من الدعاء» قوله من الدعاء بيان لما، والمعنى: أى: دعاء يدعو به السامع إذا أذن المؤذن.

قوله: «عن الحكيم» بضم أوله مصغراً «بن عبد الله بن قيس» بن مخزومة بن المطلب المطلبى نزيل مصر، صدوق من الرابعة «عن عامر بن سعد» بن أبي وقاص الزهرى المدنى، روى عن أبيه وغيره قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث مات سنة ١٠٤ أربع ومائة «عن سعد بن أبي وقاص» اسمه: مالك صحابى جليل، شهد بدرًا، والمشاهد وهو أحد العشرة، وآخرهم موتًا، وأول من رمى في سبيل الله وفارس الإسلام وأحد ستة الثورى، ومقدم جيوش الإسلام فى فتح العراق ومناقبه كثيرة، مات بالعقيق سنة خمس وخمسين على المشهور.

قوله: «من قال حين يسمع المؤذن» أى: أذانه أو صوته أو قوله وهو الأظهر وهو يحتمل أن يكون المراد به حين يسمع الأول أو الأخير، وهو قوله: آخر الأذان: لا إله إلا الله، وهو أنسب ويمكن أن يكون معنى: يسمع يجب فيكون صريحًا فى المقصود، وأن الثواب المذكور مرتب على الإجابة بكما لها مع هذه الزيادة، ولأن قوله بهذه الشهادة فى أثناء الأذان ربما يفوته الإجابة فى بعض الكلمات الآتية، كذا فى المرقاة «وأنا أشهد أن لا إله إلا الله» وفى رواية لمسلم: أن أشهد

بغير لفظ أن وبغير الواو «رضيت بالله رباً» أى: بربوبيته وبجميع قضائه وقدره، فإن الرضا بالقضاء باب الله الأعظم.

وقيل: حال أى: مريباً ومالكاً وسيداً ومصلحاً «وبمحمد رسولاً» أى: بجميع ما أرسل به وبلغه إلينا من الأمور الاعتقادية وغيرها «وبالإسلام» أى: بجميع أحكام الإسلام من الأوامر والنواهي «ديناً» أى: اعتقاداً أو انقياداً، قاله القارى «غفر الله له ذنوبه» أى: من الصغائر جزاء لقوله: من قال: حين يسمع المؤذن.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح غريب» وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه، قال ميرك: والعجب من الحاكم أنه أخرجه فى المستدرک، وأعجب من ذلك تقرير الذهبى له فى استدراكه عليه، وهو فى صحيح مسلم بلفظه.. انتهى، ذكره القارى فى المرقاة، ثم قال: لعل إخراج الحاكم له بغير السند الذى فى مسلم فليُنظر فيه ليعلم ما فيه، والله أعلم.. انتهى.

(١٥٧) بَابُ مِنْهُ آخَرُ [م ٤٣ - ت ٤٣]

٢١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرِ الْبَغْدَادِيِّ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ الْجِمَصِيُّ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ، وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ، إِلَّا حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ. وَأَبُو حَمْزَةَ اسْمُهُ: دِينَارٌ.

قوله: «حدثنا محمد بن سهل بن عسكر البغدادى» التميمى مولاهم البخارى الحافظ الجوال، وثقه النسائى وابن عدى، روى عنه: مسلم والترمذى والنسائى وغيرهم «وإبراهيم بن يعقوب» الحافظ الجوزجاني بضم الجيم الأولى مصنف الجرح والتعديل، نزيل دمشق، روى عنه: أبو داود والترمذى والنسائى ووثقه، وكان أحمد يكتابه إلى دمشق ويكرمه إكراماً شديداً، وقال الدارقطنى: كان من الحفاظ المصنفين، وقد رُمى بالنصب، توفى سنة ٢٥٩ تسع وخمسين ومائتين، قال الحافظ فى التقریب: ثقة حافظ.

قوله: «علي بن عياش» بالياء الأخيرة والشين المعجمة، وهو الحمصي من كبار شيوخ البخارى ولم يلقه من الأئمة الستة غيره «حين يسمع النداء» أى: الأذان واللام للعهد أو المراد من النداء تمامه؛ أى: حين يسمع النداء بتمامه، يدل عليه حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم بلفظ: «قولوا مثل ما يقول ثم صلوا ثم سلوا الله لى الوسيلة»، ففى هذا أن ذلك يقال عند فراغ الأذان «اللهم» أى: يا الله والميم عوض عن يا فلذلك لا يجتمعان «رب» منصوب على النداء «هذه الدعوة التامة» بفتح الدال والمراد بالدعوة هاهنا ألفاظ الأذان التى يدعى بها الشخص إلى عبادة الله تعالى، قاله العيني. وقال الحافظ: المراد بها دعوة التوحيد، كقوله تعالى: ﴿لله دعوة الحق﴾ وقيل لدعوة التوحيد: تامة لأن الشرك نقص، أو التامة التى لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هى باقية إلى يوم النشور، أو لأنها هى التى تستحق صفة التمام، وما سواها فمعرض للفساد «والصلاة» المراد بالصلاة المعهودة المدعو إليها حينئذ «القائمة» أى: الدائمة التى لا تغيرها ملة، ولا تنسخها شريعة، وأنها قائمة ما دامت السموات والأرض «آت» أمر من الإتياء أى: أعط «الوسيلة» قد فسرهما النبى صلى الله عليه وسلم بقوله: «فإنها منزلة فى الجنة لا تنبغى إلا لعبد من عباد الله» وقع ذلك فى حديث عبد الله بن عمر عند مسلم «والفضيلة» المرتبة الزائدة على سائر الخلائق، ويحتمل أن تكون منزلة أخرى أو تفسيراً للوسيلة، قاله الحافظ «مقاماً محموداً» أى: يحمد القائم فيه وهو مطلق فى كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات، ونصب على الظرفية أى: ابعته يوم القيامة فأقمه مقاماً محموداً، أو ضَمَّنْ ابعته معنى أقمه، أو على أنه مفعول به، ومعنى ابعته: أعطه «الذى وعدته» قال الحافظ فى الفتح: زاد فى رواية البيهقى: أنك لا تخلف الميعاد، وقال الطيبي: المراد قوله تعالى: ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾ وأطلق عليه الوعد؛ لأن عسى من الله واقع كما صح عن ابن عيينة وغيره. والموصول إما بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للنكرة، ووقع فى رواية النسائي وابن خزيمة وغيرهما المقام المحمود بالألف واللام فيصح وصفة بالموصول، قال ابن الجوزى: والأكثر على أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة، وقيل: إجلاله على العرش، وقيل: على الكرسي. وحكى كلا من القولين عن جماعة، وعلى تقدير الصحة لا ينافى الأول لاحتمال أن يكون الإجلال عامة الأذن فى الشفاعة، ويحتمل أن يكون المراد بالمقام المحمود الشفاعة كما هو المشهور، وأن يكون الإجلال هى المنزلة المعبر عنها بالوسيلة أو الفضيلة، ووقع فى صحيح ابن حبان من حديث كعب بن مالك مرفوعاً: «يبعث الله الناس فيكسونى ربى حلة خضراء فأقول: ما شاء الله أن أقول فذلك المقام المحمود»، ويظهر أن المراد بالقول المذكور هو الثناء الذى يقدمه بين يدى الشفاعة، ويظهر أن المقام المحمود هو مجموع ما يحصل له فى تلك الحالة، ويشعر قوله فى آخر الحديث: «حلت له شفاعتى» بأن الأمر المطلوب له الشفاعة، والله أعلم.. انتهى كلام الحافظ «إلا حلت له الشفاعة» أى: استحقت ووجبت أو نزلت عليه، يقال: حل محل بالضم إذا نزل، واللام بمعنى على ويؤيده رواية مسلم: حلت عليه، ووقع فى الطحاوى من حديث ابن مسعود: وجبت له، ولا يجوز أن يكون حلت من الحل لأنها لم تكن قبل ذلك محرمة، كذا فى الفتح. وفى رواية البخارى: «حلت له شفاعتى» بدون إلا وهو الظاهر. وأما مع إلا

فيجعل من في من قال استفهامية للإنكار، قاله في فتح الودود. وقال السيوطي في حاشية النسائي ما لفظه: وقوله هنا وفي رواية الترمذي إلا، يحتاج إلى تأويل. وتأويله أنه حملة على معنى لا يقول ذلك أحد إلا حلت.. انتهى.

فائدة: قد اشتهر على الألسنة في هذا الدعاء زيادتان، الأولى: إنك لا تخلف الميعاد في آخره، والثانية: والدرجة الرفيعة بعد قوله والفضيلة. أما الأولى: فقد وقعت في رواية البيهقي كما عرفت، وأما الثانية: فلم أجدها في رواية. قال القاري في المرقاة: أما زيادة الدرجة الرفيعة المشهورة على الألسنة، فقال البخاري: لم أره في شيء من الروايات.. انتهى.

قوله: «حديث جابر حديث حسن غريب... إلخ» بل هو حديث صحيح غريب؛ فإنه أخرجه البخاري في صحيحه بسند الترمذي، قال الحافظ: فهو غريب مع صحته، وقد توبع ابن المنكر عليه عن جابر، أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أبي الزبير عن جابر، كذا في قوت المغتذى.

(١٥٨) بَاب مَا جَاءَ فِي أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ [م ٤٤ - ت ٤٤]

٢١٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ وَأَبُو أَحْمَدَ وَأَبُو نُعَيْمٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ، عَنْ أَبِي إِيسَى مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الدُّعَاءُ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَقَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ هَذَا.

قوله: «وأبو أحمد» اسمه محمد بن عبد الله بن زبير الزبيري الكوفي، ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري «وأبو نعيم» بالتصغير هو الفضل بن دكين الملائى، قال أحمد: ثقة يقظان عارف بالحديث، وقال الفسوى: أجمع أصحابنا على أن أبا نعيم كان غاية في الإتيان «قالوا: نا سفیان» هو الثوري «عن زيد العمي» بفتح العين وشدة الميم، قال في المغنى: إنما سمى زيد بالعمي لأنه كلما سئل عن شيء يقول: حتى أسأل عمي، وزيد العمي هذا هو ابن الحواري البصري قاضي هراة، قال الحافظ في التقريب: ضعيف، وقال الخزرجي في الخلاصة: ضعفة أبو حاتم والنسائي وابن عدى، قال أحمد والدارقطني: صالح.. انتهى «عن أبي إيسا» بكسر الهمزة ككتاب «معأوية بن قررة» بضم القاف وشدة المزني البصري، ثقة عالم من رجال الكتب الستة.

(٢١٢) حديث صحيح، وأخرجه: أبو داود (٥٢١) أيضاً من طريق زيد العمي وهو ضعيف؛ لكن للحديث طرق أخرى عند غيرهما.

قوله: «الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة» بل يقبل ويستجاب، وفي بعض روايات أنس: الدعاء بين الأذان والإقامة مستجاب، ذكره السيوطي في الجامع الصغير، ولفظ الدعاء بإطلاقه شامل لكل ولا بد من تقييده بما في الأحاديث الأخرى من أنه ما لم يكن دعاء بإثم أو قطعة رحم. قال المناوي تحت قوله مستجاب: أى: بعد جمع شروط الدعاء وأركانه وآدابه؛ فإن تخلف شيء منها فلا يلوم إلا نفسه.. انتهى.

قوله: «حديث أنس حديث حسن» وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والضياء في المختارة، كذا في المنتقى والنيل، وقال في بلوغ المرام: وصححه ابن خزيمة «وقد رواه أبو إسحاق الهمداني» بسكون الميم وبالدال المهملة وهو السبيعي، قاله في الخلاصة «عن بريد» بالموحدة مصغراً «ابن أبي مريم» البصري، ثقة من الرابعة «عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل هذا» أى: مثل حديث الباب، قال الحافظ في التلخيص بعد ذكر حديث الباب: رواه النسائي وابن خزيمة وابن حبان من حديث بريد بن أبي مريم عن أنس، وأخرجه هو وأبو داود والترمذي من طريق معاوية بن قرة عن أنس، قال: وروى أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث سهل بن سعد قال: ما ترد على داع دعوته عند حضور النداء الحديث.. انتهى.

(١٥٩) بَابُ مَا جَاءَ كَمْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ [م ٤٥ - ت ٤٥]

٢١٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: فُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةٌ أُسْرِيَ بِهِ الصَّلَوَاتُ خَمْسِينَ، ثُمَّ نَقِصَتْ حَتَّى جُعِلَتْ خَمْسًا، ثُمَّ نُودِيَ: «يَا مُحَمَّدُ إِنَّهُ لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ، وَإِنَّ لَكَ بِهَذِهِ الْخَمْسِ خَمْسِينَ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَأَبِي ذَرٍّ وَأَبِي قَتَادَةَ وَمَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

قوله: «فرضت على النبي صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به الصلاة خمسين» وفي رواية ثابت عن أنس عند مسلم: فرض الله على خمسين صلاة كل يوم وليلة، وفي رواية للبخاري: «فرض الله على أمتي خمسين صلاة» قال الحافظ: فيحتمل أن يقال: في كل من رواية الباب اختصار، أو يقال: ذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على الأمة وبالعكس إلا ما يستثنى من خصائصه «ثم نقصت حتى جعلت خمساً» قال الحافظ: قد حققت رواية ثابت أن التخفيف كان

خمسًا خمسًا، وهي زيادة معتمدة يتعين حمل باقى الروايات عليها «ثم نودى يا محمد إنه» الضمير للشأن «لا يبدل القول» أى: لا يغير «وإن لك بهذا الخمس خمسين» أى: ثواب خمسين صلاة، والحديث استدل به على فرضية الصلوات الخمس وعدم فرضية ما زاد عليها كالوتر، وعلى جواز النسخ قبل الفعل، قال الحافظ فى الفتح: قال ابن بطل وغيره: ألا ترى أنه عز وجل نسخ الخمسين بالخمس قبل أن تصلى ثم تفضل عليهم بأن أكمل لهم الثواب؟ وتعبه ابن المنير فقال: هذا ذكره طوائف من الأصوليين والشرائح وهو مشكل على من أثبت النسخ، قبل الفعل كالإشاعة أو منعه كالمعتزلة، لكونهم اتفقوا جميعًا على أن لا يتصور قبل البلاغ، وحديث الإسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ فهو مشكل عليهم جميعًا. وقال: وهذه نكتة مبتكرة. قال الحافظ: إن أراد البلاغ لكل أحد فممنوع وإن أراد قبل البلاغ إلى أمته فمسلم. لكن قد يقال: ليس هو بالنسبة إليهم نسخًا، لكن هو بالنسبة إلى النبى صلى الله عليه وسلم نسخ؛ لأنه كلف بذلك قطعًا ثم نسخ بعد أن بلغه، وقبل أن يفعل؛ فالمسألة صحيحة التصوير فى حقه صلى الله عليه وسلم.. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن عبادة بن الصامت وطلحة بن عبيد الله وأبى قتادة وأبو ذر ومالك ابن صعصعة وأبى سعيد الخدرى» أما حديث عبادة بن الصامت: فأخرجه أحمد والنسائى عنه مرفوعًا: «خمس صلوات افترضهن الله تعالى من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتتهن وأتم ركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهدًا أن يغفر له» الحديث، وروى مالك والنسائى نحوه، وأما حديث طلحة بن عبيد الله: فأخرجه الشيخان عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد نثر الرأس نسمع دوى صوته، ولا نفقه ما يقول، الحديث، وفيه: خمس صلوات فى اليوم والليلة، الحديث، وأما حديث أبى قتادة: فليُنظر من أخرجه، وأما حديث أبى ذر: فأخرجه الشيخان، وأما حديث مالك بن صعصعة: فأخرجه الشيخان أيضًا، وأما حديث أبى سعيد الخدرى: فليُنظر من أخرجه.

قوله: «حديث أنس حديث حسن صحيح غريب» وأخرجه أحمد والنسائى، والحديث طرف من حديث الإسراء الطويل وأخرجه الشيخان مطولاً.

(١٦٠) بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ [م ٤٦ - ت ٤٦]

٢١٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ مَا لَمْ تُغَشَّ الْكَبَائِرُ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَنْسٍ وَحَنْظَلَةَ الْأَسَدِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قوله: «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة» زاد مسلم فى رواية: ورمضان إلى رمضان «كفارات لما بينهن» أى: من الذنوب وفى رواية لمسلم: مكفرات لما بينهن «ما لم تغش الكبائر» وفى رواية لمسلم: إذا اجتنب الكبائر، قال النووى فى شرح مسلم: فى شرح حديث: ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤت كبيرة. معناه: إن الذنوب كلها تغفر إلا الكبائر فإنها لا تغفر، وليس المراد أن الذنوب تغفر ما لم تكن كبيرة؛ فإن كانت لا يغفر شيء من الصغائر، فإن هذا وإن كان محتملاً فسياق الحديث يأباه، قال القاضى عياض: هذا المذكور فى الحديث من غفر الذنوب ما لم يؤت كبيرة هو مذهب أهل السنة وأن الكبائر إنما يكفرها التوبة أو رحمة الله تعالى وفضله، وقال القارى فى المرقاة: إن الكبيرة لا يكفرها الصلاة والصوم، وكذا الحج، وإنما يكفرها التوبة الصحيحة لا غيرها، نقل ابن عبد البر الإجماع عليه بعدما حكى فى تمهيده عن بعض معاصريه أن الكبائر لا يكفرها غير التوبة، ثم قال: وهذا جهل وموافقة للمرجئة فى قولهم: إنه لا يضر مع الإيمان ذنب، وهو مذهب باطل بإجماع الأمة.. انتهى، قال العلامة الشيخ محمد طاهر فى مجمع البحار ص ٢٢١ ح ٢ ما لفظه: فى تعليقى للترمذى لا بد فى حقوق الناس من القصاص ولو صغيرة وفى الكبائر من التوبة، ثم ورد وعد المغفرة فى الصلوات الخمس والجمعة ورمضان، فإذا تكرر يغفر بأولها الصغائر وبالبواقي يخفف عن الكبائر، وإن لم يصادف صغيرة ولا كبيرة يرفع بها الدرجات.. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن جابر وأنس وحنظلة الأسيدى» أما حديث جابر: فأخرجه مسلم، وأما حديث أنس: فأخرجه الشيخان، وأما حديث حنظلة الأسيدى ويقال له حنظلة الكاتب: فأخرجه أحمد بإسناد جيد مرفوعاً بلفظ: «من حافظ على الصلوات الخمس ركوعهن وسجودهن ومواقيتهن وعلم أنهن حق من عند الله دخل الجنة»، الحديث ورواه رواة الصحيح، قاله المنذرى فى الترغيب. قوله: «حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح» وأخرجه مسلم.

(١٦١) بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْجَمَاعَةِ [م ٤٧ - ت ٤٧]

٢١٥ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَخَذَهُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

قال: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَهَكَذَا رَوَى نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «تَفْضُلُ صَلَاةِ
الْجَمِيعِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».
قَالَ أَبُو عِيسَى: وَعَامَّةٌ مَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا قَالُوا: «خَمْسٍ
وَعِشْرِينَ» إِلَّا ابْنُ عُمَرَ؛ فَإِنَّهُ قَالَ: «بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ».

قوله: «صلاة الجماعة تفضل» أى: تزيد فى الثواب «على صلاة الرجل وحده» أى: منفرداً
«بسبع وعشرين درجة» المراد بالدرجة الصلاة؛ فتكون صلاة الجماعة بمثابة سبع وعشرين صلاة،
كذا دل عليه ألفاظ الأحاديث، ورجحه ابن سيد الناس، كذا فى قوت المغتذى.
قوله: «وفى الباب عن عبد الله بن مسعود وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وأبى سعيد وأبى
هريرة وأنس بن مالك» أما حديث عبد الله بن مسعود: فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائى وابن
ماجه، وأما حديث أبى بن كعب: فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائى وابن خزيمة وابن حبان فى
صحيحيهما. قال الحافظ المنذرى فى الترغيب بعد ذكر هذا الحديث: قد جزم يحيى بن معين
والذهلى بصحة هذا الحديث، وأما حديث معاذ بن جبل: فأخرجه البزار والطبرانى فى الكبير
مرفوعاً بلفظ: «تفضل صلاة الجميع على صلاة الرجل وحده خمسة وعشرين صلاة» وفيه عبد
الحكيم بن منصور وهو ضعيف، كذا فى مجمع الزوائد، وأما حديث أبى سعيد: فأخرجه البخارى،
وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه البخارى ومسلم وأبو داود وابن ماجه، وأما حديث أنس:
فأخرجه الدارقطنى.

قوله: «حديث ابن عمر حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان.
قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه البخارى ومسلم «وعامة من روى عن النبى
صلى الله عليه وسلم إنما قالوا: خمس وعشرين، إلا ابن عمر فإنه قال: بسبع وعشرين» قال
الحافظ فى الفتح بعد ذكر قول الترمذى هذا: لم يختلف عليه فى ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق
عن عبد الله العمرى عن نافع فقال فيه: خمس وعشرون. لكن العمرى ضعيف. ووقع عند أبى
عوانة فى مستخرجه من طريق أبى أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع؛ فإنه قال فيه: بخمس
وعشرين وهى شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع، وإن كان راويها
ثقة وأما غير ابن عمر فصح عن أبى سعيد وأبى هريرة كما فى هذا الباب، وعن ابن مسعود عند
أحمد وابن خزيمة وعن أبى بن كعب عند ابن ماجه والحاكم، وعن عائشة وأنس عند السراج. وورد
أيضاً من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد بن ثابت وكلها عند الطبرانى، واتفق
الجميع على خمس وعشرين سوى رواية لأبى هريرة عند أحمد قال فيها: سبع وعشرون، وفى
إسنادها شريك القاضى، وفى حفظه ضعف، قال: واختلف فى أن أيهما أرجح. فقيل: رواية

الخمس لكثرة روايتها، وقيل: رواية السبع؛ لأن فيها زيادة من عدل حافظ.. انتهى كلام الحافظ باختصار يسير. قال النووي: والجمع بينهما؛ يعنى بين روايتي الخمس والسبع من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه لا منافاة بينهما؛ فذكر الليل لا ينفي الكثير، ومفهوم العدد باطل عند جمهور الأصوليين.

والثاني: أن يكون أخير أولاً بالقليل ثم أعلمه الله تعالى بزيادة الفضل فأخبر بها.
والثالث: أنه يختلف باختلاف أحوال المصلين والصلاة، فيكون لبعضهم خمس وعشرون، ولبعضهم سبع وعشرون، بحسب كمال الصلاة، ومحافظته على هيئاتها وخشوعها وكثرة جماعتها وفضلهم وشرف البقعة ونحو ذلك، قال: فهذه هي الأجوبة المعتمدة.. انتهى. وقد ذكر الحافظ في الفتح وجوهاً آخر للجمع بين الروایتين من شاء الاطلاع عليها فليرجع إليه.

٢١٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ جُزْءًا».
قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قوله: «بخمسة وعشرين جزءاً» قال الحافظ في الفتح: وقع الاختلاف في ميمر العدد المذكور، ففي الروايات كلها التعبير بقوله: درجة، أو حذف الميمر إلا طرق حديث أبي هريرة؛ ففي بعضها ضعفاً، وفي بعضها جزءاً، وفي بعضها درجة، وفي بعضها صلاة، ووقع هذا الأخير في بعض طرق حديث أنس، والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة، ويحتمل أن يكون ذلك من التفتن في العبارة.
قوله: «هذا حديث حسن صحيح» تقدم تخريجه آنفاً.

(١٦٢) بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَسْمَعُ النَّدَاءَ فَلَا يُجِيبُ [٤٨ - ت ٤٨]

٢١٧ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ فِتْنَتِي أَنْ يَجْمَعُوا حُزْمَ الْحَطَبِ، ثُمَّ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ، ثُمَّ أُحَرِّقَ عَلَى أَقْوَامٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ».
قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَمُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ وَجَابِرٍ

(٢١٦) حديث صحيح، وأخرجه: البخاري (٦٤٧)، مطولاً عن أبي هريرة، (٦٤٦)، عن أبي سعيد الخدري، وأخرجه: مسلم (٦٤٩) عن أبي هريرة بمثل رواية الترمذي.
(٢١٧) حديث صحيح، وأخرجه: البخاري (٦٤٤)، ومسلم (٦٥١)، وابن ماجه (٧٩١).

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُمْ قَالُوا: مَنْ سَمِعَ
النِّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْ فَلَا صَلَاةَ لَهُ.
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: هَذَا عَلَى التَّغْلِيظِ وَالتَّشْدِيدِ، وَلَا رُخْصَةَ لِأَحَدٍ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ إِلَّا
مِنْ عُدْرٍ.

قوله: «عن جعفر بن برقان» بضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف «لقد هممت» اللام
جواب القسم، والهم العزم، وقيل: دونه، وزاد مسلم في أوله: أنه صلى الله عليه وسلم فقد ناساً في
بعض الصلوات فقال: «لقد هممت» فأفاد ذكر سبب الحديث «فتيتي» الفتية جمع فتى أو جماعة
من شبان أصحابي أو خدمني وغلماي «أن يجمعوا حزم الخطب» جمع حزمة بضم الحاء ما حزم،
كذا في القاموس، وقال في الصراح: حزمه بالضم بند هيزم وكاغذ وعلف وجزان «ثم أحرق»
التشديد والمراد به الكثير، يقال: حرقه إذا بالغ في التحريق «على أقوام لا يشهدون الصلاة» في
رواية أبي داود: «ثم أتى قومًا يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فأحرقها عليهم».

قوله: «وفي الباب عن أبي مسعود» أخرجه مسلم قال: لقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا
منافق قد علم نفاقه أو مريض.. الحديث «وأبي الدرداء» قال: قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم: «ما من ثلاثة في قرية ولا بلد ولا تقام فيهم الصلاة؛ إلا وقد استحوذ عليهم الشيطان،
فعليك بالجماعة؛ فإنما يأكل الذئب القاصية». أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي ورواه الحاكم
وصححه، وقال النووي: إسناده صحيح «وابن عباس» قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
«من سمع المنادى فلم يمنعه من اتباعه؛ عذر» قالوا: وما العذر؟ قال: «خوف، أو مرض؛ لم تقبل منه
الصلاة التي صلى» أخرجه أبو داود، قال المنذرى: وفي إسناده أبو خياط يحيى بن أبي حية الكلبي
وهو ضعيف، والحديث أخرجه ابن ماجه بنحوه وإسناده أمثل وفيه نظر.. انتهى «ومعاذ بن أنس
وجابر» أخرجه العقيلي في الضعفاء كما يأتي عن قريب.

قوله: «وقد روى عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنهم قالوا... إلخ»
أخرج ابن ماجه وبقي بن مخلد وابن حبان وغيرهم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم:
«من سمع النداء فلم يجب، فلا صلاة له إلا من عذر»، قال الحافظ في التلخيص: إسناده صحيح،
لكن قال الحاكم: وقفه غندر وأكثر أصحاب شعبة، ثم أخرج له شواهد منها: عن أبي موسى
الأشعري بلفظ: من سمع النداء فارغاً صحيحاً فلم يجب فلا صلاة له رواه البزار من طريق سماك عن
أبي بردة عن أبيه موقوف، وقال البيهقي: الموقوف أصح، ورواه العقيلي في الضعفاء من حديث
جابر وضعفه ورواه ابن عدى من حديث أبي هريرة وضعفه.. انتهى.

قوله: «وقال بعض أهل العلم: هذا على التغليظ والتشديد» يعني أن قول الصحابة: من سمع
النداء فلم يجب فلا صلاة له ليس على ظاهره، بل هو محمول على التغليظ والتشديد.

٢١٨ - قَالَ مُجَاهِدٌ: وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ لَا يَشْهَدُ جُمُعَةً، وَلَا جَمَاعَةً؟ قَالَ: هُوَ فِي النَّارِ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَذَا، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

قَالَ: وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنْ لَا يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ وَالْجُمُعَةَ رَغْبَةً عَنْهَا وَاسْتِخْفَافًا بِحَقِّهَا وَتَهَاوُنًا بِهَا.

قوله: «ومعنى الحديث» أى: حديث أبى هريرة المذكور فى الباب «أن لا يشهد جماعة ولا جمعة رغبة عنها» أى: إعراضاً عنها، قال الحافظ فى فتح البارى: والحديث ظاهر فى كون الجماعة فرض عين؛ لأنها لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق، ولو كانت فرض كفاية، لكانت قائمة بالرسول ومن معه، وإلى القول بأنها فرض عين ذهب عطاء والأوزاعى وأحمد وجماعة من محدثى الشافعية كأبى ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان، وبالحق داود ومن تبعه فجعلها شرطاً فى صحة الصلاة، وظاهر نص الشافعى أنها فرض كفاية، وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه وقال به كثير من الحنفية والمالكية، والمشهور عند الباين أنها سنة مؤكدة، وقد أجابوا عن ظاهر حديث الباب بأجوبة ثم ذكر الحافظ عشرة أجوبة، وقال فى آخر كلامه: واجتمع من الأجوبة لمن لم يقل بالوجوب عشرة أجوبة لا توجد مجموعة فى غير هذا الشرح.. انتهى. ونحن نذكر بعضاً منها فمنها: أنه يستنبط من نفس الحديث عدم الوجوب لكونه صلى الله عليه وسلم هم بالتوجه إلى المتخلفين، فلو كانت الجماعة فرض عين ما هم بتركها إذا توجه، وتعقب بأن الواجب يجوز تركه لما هو أوجب منه، ومنها: أن الحديث ورد مورد الزجر، وحقيقته غير مرادة، وإنما المراد المبالغة، ويرشد إلى ذلك وعيدهم بالعقوبة التى يعاقب بها الكفار، وقد انعقد الإجماع على منع عقوبة المسلمين بذلك، وأجيب بأن المنع وقع بعد نسخ التعذيب بالنار، وكان قبل ذلك جائزاً بدليل حديث أبى هريرة الذى رواه البخارى فى الجهاد الدال على جواز التحريق بالنار، ثم نسخه فحمل التهديد على حقيقته غير ممتنع، ومنها: أنه صلى الله عليه وسلم ترك تحريقهم بعد التهديد، فلو كانت فرض عين لما تركهم، وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم لا يهزم إلا بما يجوز له فعله لو فعله، وأما الترك فلا يدل على عدم الوجوب لاحتمال أن يكونوا انزجروا بذلك وتركوا التخلف الذى ذمهم بسببه، على أنه قد جاء فى بعض الطرق بيان سبب الترك وهو فيما رواه أحمد من طريق سعيد المقبرى عن أبى هريرة بلفظ: «لولا ما فى البيوت من النساء والذرية لأقمت صلاة العشاء وأمرت فتيتانى يحرقون».. الحديث.

(٢١٨) هذا حديث موقوف على ابن عباس، لكنه فى حكم المرفوع، لأن ابن عباس لا يقول مثله بمجرد رأى، لكن إسناده ضعيف لاختلاط «ليث بن أبى سليم» وتدليس «المحاربى عبد الرحمن بن محمد ابن زياد».

(١٦٣) بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَحْدَهُ ثُمَّ يُدْرِكُ الْجَمَاعَةَ [م ٤٩ - ت ٤٩]

٢١٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ، حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ ابْنِ الْأَسْوَدِ الْعَامِرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجَّتَهُ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ، قَالَ: فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَأَنْحَرَفَ إِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ فِي أُخْرَى الْقَوْمِ لَمْ يُصَلِّا مَعَهُ، فَقَالَ: «عَلَيَّ بِهِمَا» فَجِئَ بِهِمَا تُرْعَدُ فَرَأَيْتُهُمَا، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا. قَالَ: «فَلَا تَفْعَلَا، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلِّيَا مَعَهُمْ؛ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ».

قال: وفي الباب عن مَحَجَنَ الدَّيْلِيِّ وَيَزِيدَ بْنِ عَامِرٍ.

قال أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

قَالُوا: إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ وَحْدَهُ ثُمَّ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ؛ فَإِنَّهُ يُعِيدُ الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا فِي الْجَمَاعَةِ، وَإِذَا صَلَّى الرَّجُلُ الْمَغْرِبَ وَحْدَهُ ثُمَّ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ، قَالُوا: فَإِنَّهُ يُصَلِّيُهَا مَعَهُمْ وَيَشْفَعُ بِرُكْعَةٍ، وَالَّتِي صَلَّى وَحْدَهُ هِيَ الْمَكْتُوبَةُ عِنْدَهُمْ.

قوله: «أخبرنا يعلى بن عطاء» العامري ويقال: الليثي الطائفي ثقة من الرابعة «أخبرنا جابر بن يزيد بن الأسود» السوائي ويقال الخزاعي صدوق من الثالثة ولأبيه صحبة كذا في التقريب.

قوله: «شهدت» أي: حضرت «حجته» أي: حجة الوداع «في مسجد الخيف» هو مسجد مشهور بمعنى قال الطيبي: الخيف ما انهدر من غليظ الجبل وارتفع عن المسيل، يعني هذا وجه تسميته به «فلما قضى صلاته» أي: أداها وسلم منها «انحرف» قال القاري: أي: انصرف عنها. قلت: والظاهر أن المعنى انحرف عن القبلة، وقال ابن حجر: أي: جعل يمينه للمؤمنين ويساره للقبلة ما هو السنة «فإذا هو» أي: النبي صلى الله عليه وسلم «على» اسم فعل «بهما» أي: أئتوني بهما وأحضروهما عندي «ترعد» بالبناء للمجهول أي: تحرك من أرعد الرجل إذا أخذته الرعدة، وهي الفزع والاضطراب «فرائضهما» جمع الفريضة وهي اللحمة التي بين جنب الدابة وكتفها، وهي ترجف عند الخوف أي: تتحرك وتضطرب، والمعنى: يخافان من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٢١٩) حديث صحيح: وأخرجه: أبو داود (٥٧٥، ٥٧٦)، والنسائي (٨٥٧) كلهم من طريق يعلى ابن

عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه، ويعلى من رجال مسلم، وجابر وثقة النسائي وغيره.

«في رحالنا» أى: فى منازلنا فلا تفعلوا أى: كذلك ثانيا «فصليا معهم» أى: مع أهل المسجد «فإنها لكم نافلة» فيه تصريح بأن الثانية فى الصلاة المعادة نافلة وظاهره عدم الفرق بين أن تكون الأولى جماعة أو فرادى؛ لأن فى ترك الاستفصال مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم فى المقال، قال ابن عبد البر: قال جمهور الفقهاء: إنما يعيد الصلاة مع الإمام فى جماعة من صلى، وحده فى بيته أو فى غير بيته، وأما من صلى فى جماعة وإن قلَّت فلا يعيد فى أخرى، قلت أو كثرت ولو أعاد فى جماعة أخرى لأعاد فى الثالثة ورابعة إلى ما لا نهاية له وهذا لا يخفى فساده، قال ومن قال بهذا القول مالك وأبو حنيفة والشافعى وأصحابهم ومن حجتهم قوله صلى الله عليه وسلم: لا تصلى صلاة فى يوم مرتين.. انتهى، وذهب الأوزاعى وبعض أصحاب الشافعى وهو قول الشافعى القديم إلى أن الفريضة هى الثانية إذا كانت الأولى فرادى، واستدلوا بما أخرجه أبو داود عن يزيد بن عامر قال: جئت والنبي صلى الله عليه وسلم فى الصلاة فجلمت ولم أدخل معهم فى الصلاة فانصرف علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فرآه جالسا فقال: ألم تسلم يا يزيد؟ قال: بلى يا رسول الله قد سلمت، قال: فما منعك أن تدخل مع الناس فى صلاتهم، قال: إني كنت قد صليت فى منزلى وأنا أحسب أن قد صليتكم، فقال: إذا جئت إلى الصلاة فوجدت الناس فصل معهم، وإن كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة، ولكنه قد ضعفه النووى، وقال البيهقى: إن حديث يزيد بن الأسود - يعنى حديث الباب أثبت منه وأولى - ورواه الدارقطنى بلفظ: ويجعل التى صلى فى بيته نافلة، وقال: هى رواية ضعيفة شاذة.. انتهى، وعلى فرض صلاحية حديث يزيد بن عامر للاحتجاج به فالجمع بينه وبين حديث الباب ممكن بحمل حديث الباب على من صلى الصلاة الأولى فى جماعة، وحمل هذا على من صلى منفردا كما هو الظاهر من سياق الحديثين ويكونان مخصصين لحديث ابن عمر عند أبى داود والنسائى وابن خزيمة وابن حبان بلفظ: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لاتصلوا صلاة فى يوم مرتين على فرض شموله لإعادة الفريضة من غير فرق بين أن تكون الإعادة بنية الافتراض أو التطوع. وأما إذا كان النهى مختصا بإعادة الفريضة بنية الافتراض فقط فلا يحتاج إلى الجمع بينه وبين حديث الباب كذا فى النيل.

قوله: «وفى الباب عن محجن» بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الجيم صحابى قليل الحديث. وأخرج حديثه مالك فى الموطأ بلفظ: أنه كان فى مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن بالصلاة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ورجع ومحجن فى مجلسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما منعك أن تصلى مع الناس؟ ألتست برجل مسلم؟ فقال: بلى يا رسول الله، ولكن كنت قد صليت فى أهلى، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا جئت المسجد وكنت قد صليت فأقيمت الصلاة فصل مع الناس، وإن كنت قد صليت، ورواه أيضا النسائى وابن حبان والحاكم «وزيد بن عامر» أخرج حديثه أبو داود وتقدم لفظه.

قوله: «حديث يزيد بن الأسود حديث حسن صحيح» أخرجه الخمسة إلا ابن ماجه وأخرجه أيضا الدارقطنى وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن، قال الحافظ فى التلخيص: كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه وقال الشافعى فى القديم: إسناده مجهول.

قال البيهقي: لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه ولا لابنه جابر راو غير يعلى، قال الحافظ: يعلى من رجال مسلم وجابر ثقة، وثقه النسائي وغيره وقد وجدنا لجابر بن يزيد راوياً غير يعلى أخرجه ابن منده فى المعرفة من طريق بقية عن إبراهيم بن ذى حمية عن عبد الملك بن عمير عن جابر.. انتهى.

قوله: «فإنه يعيد الصلوات كلها فى الجماعة» أى: الصلوات الخمس كلها فى الجماعة، بعموم أحاديث الباب، وللتصريح فى حديث يزيد بن الأسود بأن قوله صلى الله عليه وسلم: إذا صليتما فى رحالكما... إلخ كان فى صلاة الصبح، وقال أبو حنيفة لا يعيد الصبح ولا العصر ولا المغرب لكرهه التطوع بعد صلاة الصبح والعصر ولعدم مشروعية التطوع وترّاً. قلت: حديث الباب يدل على مشروعية الدخول مع الجماعة بنية التطوع لمن كان قد صلى تلك الصلاة ولو كان الوقت وقت كراهة للتصريح بأن ذلك كان فى صلاة الصبح وإلى ذلك ذهب الشافعى فيكون هذا مخصصاً لعموم الأحاديث القاضية بكراهة الصلاة بعد صلاة الصبح ومن جوز التخصيص بالقياس ألحق ما سواه من أوقات الكراهة، وظاهر التقييد بقوله صلى الله عليه وسلم: ثم أتيتما مسجد جماعة أن ذلك مختص بالجماعات التى تقام فى المساجد لا التى تقام فى غيرها فيحمل المطلق من ألفاظ الحديث على المقيد بمسجد الجماعة قاله الشوكانى.

قوله: «ويشفع بركة» روى ابن أبى شيبة عن على قال: إذا أعاد المغرب شفع بركة «والتى صلى وحده هى المكتوبة عندهم» واستدلوا عليه بحديث يزيد بن أسود المذكور فى الباب، وكذلك وقع فى حديث أبى ذر وغيره فى آخر الحديث حيث قال: ولتجعلها نافلة كذا فى التلخيص، قلت: وهذا القول هو الراجح وأما قول من قال بأن الفريضة هى الثانية فلم يقم عليه دليل صحيح كما قد عرفت.

(١٦٤) بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّى فِيهِ مَرَّةً [م ٥٠ - ت ٥٠]

٢٢٠ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرْوَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ النَّاجِيِّ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «أَيُّكُمْ يَتَجَرُّ عَلَى هَذَا؟». فَقَامَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَهُ.

قال: وفي الباب عن أبي أمامة وأبي موسى والحكم بن عُمير.
قال أبو عيسى: وحديث أبي سعيد حديث حسن.

(٢٢٠) حديث صحيح، وأخرجه: أبو داود (٥٧٤)، وغيره من حديث أبى سعيد الخدرى. واستحب الشافعى صلاة من فاتتهم الجماعة أن يصلوا فرادى لئلا تتفرق كلمة المسلمين.

وَهُوَ قَوْلُ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ التَّابِعِينَ.

قَالُوا: لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ الْقَوْمُ جَمَاعَةً فِي مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّى فِيهِ جَمَاعَةً.
وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

وَقَالَ آخَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُصَلُّونَ فُرَادَى.

وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يَخْتَارُونَ الصَّلَاةَ فُرَادَى.
وَسُلَيْمَانُ النَّاجِيُّ بَصْرِيٌّ، وَيُقَالُ: سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَسْوَدِ.
وَأَبُو الْمُتَوَكِّلِ اسْمُهُ: عَلِيُّ بْنُ دَاوُدَ.

قوله: «حدثنا عبدة» بإسكان الباء هو ابن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي روى عن هشام ابن عروة والأعمش وطائفة وعنه أحمد وإسحاق وهناد بن السرى وأبو كريب وخلق، وثقه أحمد وابن سعد والعجلي، قال أحمد: مات سنة ١٨٧ سبع وثمانين ومائة «عن سعيد بن أبي عروبة» ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، كذا في التقريب، قلت: قد تابعه وهيب عن سليمان الناجي في رواية أبي داود فلا يضر تدليسه واختلاطه في هذا الحديث «عن سليمان الناجي» بالنون والجيم ويقال له: سليمان الأسود أيضاً، وكذلك وقع في رواية أبي داود وثقه ابن معين «أيكم يتجر» بشدة التاء من أتجر يتجر اتجاراً من باب الافتعال، قال ابن الأثير في النهاية في باب التاء مع الجيم: وفيه من يتجر على هذا فيصلى معه هكذا يرويه بعضهم، وهو يفتعل من التجارة لأنه يشتري بعمله الثواب ولا يكون من الأجر على هذه الرواية لأن الهمزة لا تدغم في التاء وإنما يقال فيه يأتجر، وقال في باب الهمزة مع الجيم في حديث الأضاحي كلوا وادخروا واتجروا أى: تصدقوا طالبين الأجر بذلك، ولا يجوز فيه اتجروا بالإدغام؛ لأن الهمزة لا تدغم في التاء وإنما هو من الأجر لا التجارة، وقد أجازته الهروي في كتابه، واستشهد عليه بقوله في الحديث الآخر: أن رجلاً دخل المسجد وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته فقال من يتجر فيقوم فيصلى معه، والرواية: إنما هي يأتجر، وإن صح فيها يتجر فيكون من التجارة لا الأجر كأنه بصلاته معه قد حصل لنفسه تجارة أى: مكسباً.. انتهى كلام ابن الأثير. قلت: في قولهم الهمزة لا تدغم في التاء تأمل، فقد قال الله تعالى: ﴿وَاتَّخِذِ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ وقالت عائشة: وكان يأمرني فأترز فيبأشرني وأنا حائض، رواه الشيخان ففي اتخذ واتزر قد أدغمت الهمزة في التاء، وأما إنكار النحاة الإدغام في قول عائشة فأترز فلا وجه له مع صحة روايتها بالإدغام - قال القارى في المرقاة قال في الفصل: قول من قال فأترز خطأ خطأ، وقال الكرمانى: فأترز في قول عائشة وهى من فصحاء العرب حجة فالمخطئ مخطئ.. انتهى، وقد تقدم بعض ما يتعلق بهذا في باب مباشرة الحائض فتذكر. فمعنى قوله: أيكم يتجر على هذا أيكم يتصدق على هذا طالبا الأجر

بذلك، وقد وقع فى رواية أبى داود ألا رجل يتصدق على هذا، قال المظهرى: سماه صدقة لأنه يتصدق عليه بثواب ست وعشرين درجة إذ لو صلى منفرداً لم يحصل له إلا ثواب صلاة واحدة.. انتهى «فقام رجل» هو أبو بكر الصديق قال الزيلعى فى نصب الراية وفى رواية البيهقى: أن الذى قام فصلى معه أبو بكر رضى الله عنه.

قوله: «وفى الباب عن أبى إمامة وأبى موسى والحكم بن عمير» أما حديث أبى إمامة: فأخرجه أحمد والطبرانى بلفظ: أن النبى صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلى وحده، فقال: ألا رجل يتصدق على هذا فيصلى معه فقام رجل فصلى معه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هذان جماعة، قال الهيثمى فى مجمع الزوائد: له طرق كلها ضعيفة.. انتهى، وأما حديث أبى موسى وحديث الحكم بن عمير فلم أقف على من أخرجهما، وفى الباب عن أنس أن رجلاً جاء وقد صلى النبى صلى الله عليه وسلم فقام يصلى وحده، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من يتجر على هذا فيصلى معه، أخرجه الدارقطنى، قال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية: إسناده جيد، وكذا قال الحافظ ابن حجر فى الدراية. وفى الباب أيضاً عن سلمان أن رجلاً دخل المسجد والنبى صلى الله عليه وسلم قد صلى، فقال: ألا رجل يتصدق على هذا فيصلى معه، وفيه محمد بن عبد الملك أبو جابر قال أبو حاتم: أدركته وليس بالقوى فى الحديث، ورواه البزار وفيه الحسين بن الحسن الأشقر وهو ضعيف جداً وقد وثقه ابن حبان كذا فى مجمع الزوائد، وفى الباب أيضاً عن عصمة ذكره الحافظ الزيلعى فى نصب الراية والهيثمى وهو ضعيف.

قوله: «حديث أبى سعيد حديث حسن» وأخرجه أحمد وأبو داود، وسكت عنه، ونقل المنذرى تحسين الترمذى، وأقره وأخرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم وأخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان فى صحيحيهما، وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد: رجاله رجال الصحيح.

قوله: «وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم من التابعين» هو قول ابن مسعود رضى الله عنه قال ابن أبى شيبه فى مصنفه: حدثنا إسحاق الأزرق عن عبد الملك بن أبى سليمان عن سلمة بن كهيل أن ابن مسعود دخل المسجد، وقد صلوا فجمع بعلمة ومسروق والأسود، وإسناده صحيح، وهو قول أنس بن مالك رضى الله عنه، قال البخارى فى صحيحه: وجاء أنس بن مالك إلى مسجد قد صلى فيه، فأذن وأقام وصلى جماعة.. انتهى، قال الحافظ فى الفتح: وصله أبو يعلى فى مسنده من طريق الجعد أبى عثمان. قال: مر بنا أنس بن مالك فى مسجد بنى ثعلبة فذكر نحوه، قال: وذلك فى صلاة الصبح وفيه فأمر رجلاً فأذن وأقام، ثم صلى بأصحابه وأخرجه ابن أبى شيبه من طرق عن الجعد وعند البيهقى من طريق أبى عبد الصمد العمى عن الجعد نحوه وقال فى مسجد بنى رفاعه وقال: فجاء أنس فى نحو عشرين من فتياه.. انتهى.

قوله: «وبه يقول أحمد وإسحاق» قال العينى فى شرح البخارى ص ٦٩٠ وهو قول عطاء والحسن فى رواية وإليه ذهب أحمد وإسحاق وأشهب عملاً بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ.. الحديث.. انتهى، وهذا القول هو الحق، ودليله أحاديث الباب.

قوله: «وقال آخرون من أهل العلم: يصلون فرادى وبه يقول سفيان وابن المبارك ومالك والشافعي يختارون الصلاة فرادى» واستدل لهم بحديث أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة، فوجد الناس قد صلوا فمال إلى منزله فجمع أهله فصلى بهم رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رجاله ثقات.. انتهى. وأجيب عنه بوجوه منها: أن هذا الحديث لا يعلم حاله كيف هو صحيح قابل للاحتجاج أم لا، وأما قول الهيثمي رجاله ثقات، فلا يدل على صحته لاحتمال أن يكون فيهم مدلس، ورواه بالعنعنة أو يكون فيهم مختلط ورواه عنه صاحبه بعد اختلاطه أو يكون فيهم من لم يدرك من رواه عنه أو يكون فيه علة أو شذوذ، قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية في الكلام على بعض روايات الجهر بالبسملة لا يلزم من ثقة الرجال صحة الحديث حتى ينتفى منه الشذوذ والعلة، وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص في الكلام على بعض روايات حديث بيع العينة لا يلزم من كون رجال الحديث ثقات أن يكون صحيحاً.. انتهى، هذا بعد تسليم أن رجال هذا الحديث ثقات على ما قال الحافظ الهيثمي، لكن قال صاحب العرف الشذى: إن في سنده معاوية بن يحيى، وهو متكلم فيه، ولفظه هكذا! ولقد صنف مولانا الكنكوهي رسالة في مسألة الباب، وأتى فيه بحديث أنه عليه السلام دخل المسجد، وقد صلى فيه فذهب إلى بيته وجمع أهله وصلى بالجماعة، ولو كانت الجماعة الثانية جائزة بلا كراهة لما ترك فضل المسجد النبوي. أخرجه في معجم الطبراني. في الأوسط والكبير، وقال الحافظ نور الدين الهيثمي: إن رجال السند ثقات محسنة، وأقول: إن في سنده معاوية بن يحيى من رجال التهذيب متكلم فيه.. انتهى كلامه بلفظه، قلت: الأمر كما قال صاحب العرف الشذى، لا شك في إن في سنده معاوية بن يحيى أبا مطيع الأطرابلسي، وهو متكلم فيه، وذكر الحافظ الذهبي في الميزان أحاديثه المناكير وذكر فيها حديث أبي بكرة هذا أيضاً حيث قال: فيه الوليد بن مسلم عن معاوية أبي مطيع عن خالد الحذاء عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل من بعض نواحي المدينة يريد الصلاة فوجدهم قد صلوا فانصرف إلى منزله فجمع أهله، ثم صلى بهم، وأما رسالة الشيخ الكنكوهي فقد صنف بعض علمائنا في الرد عليها رسالة حسنة جيدة وأجاب عن ما استدلت به الشيخ الكنكوهي جواباً شافياً. ومنها أن الحديث ليس بنص على أنه صلى الله عليه وسلم جمع أهله فصلى بهم في منزله بل يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم في المسجد، وكان ميله إلى منزله لجمع أهله لا للصلاة فيه، وحينئذ يكون هذا الحديث دليلاً لاستحباب الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة لا لكراهتها فما لم يدفع هذا الاحتمال كيف يصح الاستدلال. ومنها: أنه لو سلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بأهله في منزله لا يثبت منه كراهة تكرار الجماعة في المسجد، بل غاية ما يثبت منه أنه لو جاء رجل في مسجد قد صلى فيه، فيحوز له أن لا يصلى فيه بل يخرج منه فيميل إلى منزله فيصلى بأهله فيه وأما أنه لا يجوز له أن يصلى في ذلك المسجد بالجماعة أو يكره له ذلك فلا دلالة للحديث عليه أثبتة كما لا يدل الحديث على كراهة أن يصلى فيه منفرداً. ومنها: أنه لو ثبت من هذا الحديث كراهة تكرار الجماعة لأجل أنه

صلى الله عليه وسلم لم يصل في المسجد لثبت منه كراهة الصلاة فرادى أيضاً في مسجد قد صلى فيه؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصل في المسجد لا منفرداً ولا بالجماعة.
والحاصل: أن الاستدلال بحديث أبي بكرة المذكور على كراهة تكرار الجماعة في المسجد واستحباب الصلاة فرادى ليس بصحيح. ولم أجد حديثاً مرفوعاً صحيحاً يدل على هذا المطلوب. وأما قول الشيخ الكنكوهي: لو كانت الجماعة الثانية جائزة بلا كراهة لما ترك فضل المسجد النبوي. ففيه أنه يلزم من هذا التقرير كراهة الصلاة فرادى أيضاً في مسجد قد صلى فيه بالجماعة، فإنه يقال لو كانت الصلاة فرادى جائزة بلا كراهة في مسجد قد صلى فيه بالجماعة لما ترك فضل المسجد النبوي فتفكر.

تنبيه: اعلم أن الفقهاء الحنفية يذكرون في كتبهم أثراً عن أنس بن مالك يستدلون به أيضاً على كراهة تكرار الجماعة في المسجد، قال الشامي في رد المحتار: وروى عن أنس بن مالك أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا إذا فاتتهم الجماعة صلوا فرادى.. انتهى. قلت: لم يثبت هذا عن أنس بن مالك في كتب الحديث البتة، بل ثبت عنه خلافه، قال البخاري في صحيحه: وجاء أنس بن مالك إلى مسجد قد صلى فيه فأذن وأقام وصلى جماعة وقد تقدم ذكر من أخرجه موصولاً، نعم أخرج ابن أبي شيبة عن الحسن قال: كان أصحاب محمد إذا دخلوا في مسجد قد صلى فيه صلوا فرادى.. انتهى، لكن قد صرح الحسن بأن صلاتهم فرادى إنما كانت خوفاً من السلطان.

قال ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا هشيم أنا منصور عن الحسن، قال: إنما كانوا يكرهون أن يجمعوا مخافة السلطان.. انتهى.

تنبيه: قال صاحب العرف الشذى ما لفظه: واقعة الباب ليس حجة علينا فإن المختلف فيه إذا كان الإمام والمقتدى مفترضين، وفي حديث الباب كان المقتدى متنفلاً.. انتهى. قلت: إذا ثبت من حديث الباب حصول ثواب الجماعة بمفترض ومتنفل فحصول ثوابها بمفترضين بالأولى. ومن ادعى الفرق فعليه بيان الدليل الصحيح. على أنه لم يثبت عدم جواز تكرار الجماعة أصلاً لا بمفترضين ولا بمفترض ومتنفل فالقول بجواز تكرارها بمفترض ومتنفل وعدم جواز تكرارها بمفترضين مما لا يصغى إليه. كيف وقد تقدم أن أنساً جاء في نحو عشرين من فتياه إلى مسجد قد صلى فيه فصلى بهم جماعة. وظاهر أنه وفتياه كلهم كانوا مفترضين، وكذلك جاء ابن مسعود إلى مسجد قد صلى فيه فجمع بعلمة ومسروق والأسود. وظاهر أنه وهؤلاء الثلاثة كلهم كانوا مفترضين فتفكر.

(١٦٥) بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ فِي الْجَمَاعَةِ [م ٥١ - ت ٥١]

٢٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ قِيَامُ نِصْفِ لَيْلَةٍ، وَمَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ فِي جَمَاعَةٍ كَانَ لَهُ كَقِيَامِ لَيْلَةٍ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسٍ وَعُمَارَةَ بْنِ رُوَيْبَةَ وَجُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُفْيَانَ الْبَحْلِيِّ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ وَأَبِي مُوسَى وَبُرَيْدَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُثْمَانَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ عُثْمَانَ مَوْقُوفًا، وَرُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عُثْمَانَ مَرْفُوعًا.

قوله: «حدثنا بشر بن السري» الأفوه، بصرى سكن مكة، وكان واعظاً ثقة متقناً طعن فيه برأى جهم ثم اعتذر وتاب، روى عن الثوري وغيره «حدثنا سفیان» هو الثوري «عن عثمان بن الحكيم» بن عباد ابن حنيف الأنصارى الأوسى أبو سهل المدنى ثم الكوفى ثقة «عن عبد الرحمن ابن أبى عمرة» الأنصارى النجارى المدنى ثقة كثير الحديث.

قوله: «من شهد العشاء فى جماعة» وفى رواية مسلم من صلى العشاء فى جماعة «كان له قيام نصف ليلة» وفى رواية مسلم: فكأنما قام نصف الليل «ومن صلى العشاء والفجر فى جماعة كان له كقيام ليلة» وكذلك فى رواية أبى داود وفى رواية مسلم: ومن صلى الصبح فى جماعة فكأنما صلى الليل كله. قال الحافظ المنذرى فى الترغيب قال ابن خزيمة فى صحيحه باب فضل صلاة العشاء والفجر فى جماعة وبيان أن صلاة الفجر فى الجماعة أفضل من صلاة العشاء فى الجماعة وأن فضلها فى الجماعة ضعفاً فضل العشاء فى الجماعة، ثم ذكر حديث عثمان بنحو لفظ مسلم، قال المنذرى: ولفظ أبى داود والترمذى بدافع ما ذهب إليه.. انتهى، قلت: الأمر كما قال المنذرى، فإن قلت: فما التوفيق بين رواية مسلم التى تقتضى بظاهرها: أن من صلى العشاء والفجر فى جماعة كان له قيام ليلة ونصف وبين رواية أبى داود والترمذى التى تدل على أن له قيام ليلة. قلت: المراد بقوله: ومن صلى الصبح فى جماعة فى رواية مسلم أى: منضمّاً لصلاة العشاء جماعة. قاله المناوى.

وقال القارى فى المرقاة فى شرح قوله: فكأنما صلى الليل كله أى: بانضمام ذلك النصف فكأنه أحببى نصف الليل الأخير.. انتهى. وهذا هو المتعين جمعاً بين الروایتين، والله تعالى أعلم.

قوله: «وفى الباب عن ابن عمر وأبى هريرة وأنس وعمارة بن أبى ربيعة وجندب وأبى بن كعب وأبى موسى وبريدة» أما حديث ابن عمر: فأخرجه الطبرانى فى الأوسط مرفوعاً بلفظ: من صلى العشاء فى جماعة وصلى أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان كعدل ليلة القدر. قال الهيثمى فى مجمع الزوائد فى إسناده ضعيف غير متهم بالكذب.. انتهى، وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه الشيخان وفيه ولو يعلمون ما فى العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً وأما حديث أنس: فأخرجه أحمد بمعنى حديث أبى هريرة. قال الهيثمى: رجاله موثقون، وأما حديث عمارة بن ربيعة: فأخرجه مسلم فى صحيحه. أما حديث جندب: فأخرجه مسلم وأبو داود والترمذى وغيرهم. وأما حديث أبى بن كعب: فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائى وابن خزيمة وابن حبان فى صحيحيهما والحاكم. وأما حديث أبى موسى: فأخرجه الشيخان. وأما حديث بريدة: فأخرجه أبو داود والترمذى.

قوله: «حديث عثمان حديث حسن صحيح» وأخرجه أحمد ومسلم، ولم يحكم الترمذى على حديث جندب بن سفيان بشيء، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم.

٢٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا تُخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قوله: «عن جندب» بضم الجيم وسكون النون وضم الدال وفتحها «ابن سفيان» واسم جد جندب واسم أبيه عبد الله ينسب تارة إلى أبيه، وتارة إلى جده، وله صحبة «من صلى الصبح فهو فى ذمة الله» أى: فى عهده وأمانه فى الدنيا والآخرة، وهذا غير الأمان الذى ثبت بكلمة التوحيد «فلا تخفروا الله فى ذمته» قال فى النهاية: خفرت الرجل أجرته وحفظته، وأخفرت الرجل إذا نقضت عهده وضمائه، والهمزة فيه للإزالة أى: أزلت خفارته كأشكيتة إذا أزلت، وهو المراد فى الحديث.. انتهى.

٢٢٣ - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو غَسَّانَ الْعَنْبَرِيُّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ الْكَحَالِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَوْسٍ الْخَزَاعِيِّ، عَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَشَّرَ الْمَشَائِينَ فِي الظُّلَمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ التَّامِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَرْفُوعٌ هُوَ صَحِيحٌ مُسْنَدٌ، وَمَوْقُوفٌ إِلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يُسْنَدْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: «بشر المشائين» هذا من الخطاب العام ولم يرد به أمراً واحداً بعينه كذا في قوت المغنذى، والمشائين جمع المشاء، وهو كثير المشى «بالنور التام» الذى يحيط بهم من جميع جهاتهم، أى: على الصراط لما قاسوا مشقة المشى فى ظلمة الليل جوزوا بنور يضيء لهم ويحيطهم قاله المناوى وقال الطيبى فى وصف النور بالتام وتقييده يوم القيامة: تلميح إلى وجه المؤمنين يوم القيامة فى قوله تعالى ﴿نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم يقولون ربنا أتمم لنا نورنا﴾ وإلى وجه المنافقين فى قوله تعالى: ﴿انظرونا نقتبس من نوركم﴾... انتهى.

قوله: «هذا حديث غريب» وأخرجه أبو داود قال المنذرى فى الترغيب: رجال إسناده ثقات وقد ذكر فى معنى هذا الحديث أحاديث أخرى بأسانيد حسان من شاء الاطلاع عليها فليرجع إلى الترغيب.

(١٦٦) بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ [م ٥٢ - ت ٥٢]

٢٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولَئِهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أُولَئِهَا».

قال: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي وَعَائِشَةَ وَالْعُرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ وَأَنَسٍ.

(٢٢٣) حديث صحيح، وأخرجه: أبو داود (٥٦١)، من طريق إسماعيل الكحال عن عبد الله بن أوس عن بريدة الأسلمى، مثله، وفى إسناده هذا عندهما مقال، وأخرجه: ابن ماجه (٧٨٠) بنحو لفظه من حديث سهيل بن سعد الساعدى، وفى إسناده مقال أيضاً، كما أخرجه أيضاً (٧٨١) عن أنس، وإسناده ضعيف، وقال البوصيرى فى زوائد ابن ماجه: «الحديث رواه عشرة من الصحابة غير سهيل وأنس».

(٢٢٤) حديث صحيح: وأخرجه: مسلم (٤٤٠)، وأبو داود (١٧٨)، والنسائى (٨١٩)، وابن ماجه (١٠١١) جميعهم من طريق سهيل بن أبى صالح عن أبى هريرة إلا ابن ماجه فقد أخرجه من حديث جابر بن عبد الله، وفى إسناده ابن ماجه مقال.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلصَّفِّ الْأَوَّلِ ثَلَاثًا، وَلِلثَّانِي مَرَّةً.

قوله: «خير صفوف الرجال أولها» لقربهم من الإمام واستماعهم لقراءته وبعدهم من النساء «وشرها آخرها» لقربهم من النساء بعدهم من الإمام «وخير صفوف النساء آخرها» لبعدهن من الرجال «وشرها أولها» لقربهن من الرجال، والحديث أخرجه مسلم أيضًا في صحيحه. قال النووي: أما صفوف الرجال فهي على عمومها، فخبرها أولها أبدًا، وشرها آخرها أبدًا. أما صفوف النساء فالمراد بالحديث صفوف النساء اللواتي يصلين مع الرجال. وأما إذا صلين متميزات لا مع الرجال فهن كالرجال خير صفوفهن أولها، وشرها آخرها. والمراد بشر الصفوف في الرجال والنساء أقلها ثوابًا وفضلًا، وأبعدها من مطلوب الشرع، وخيرها بعكسه. وإنما فضل آخر صفوف النساء الحاضرات مع الرجال لبعدهن من مخالطة الرجال ورؤيتهم، وتعلق القلب بهم عند رؤية حركاتهم وسماع كلامهم ونحو ذلك. واذم أول صفوفهن بعكس ذلك.. انتهى.

قوله: «وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يستغفر للصف الأول ثلاثًا وللثاني مرة» رواه النسائي وابن ماجه وأحمد عن العرياض بن سارية.

٢٢٥ - وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ أَنَّ النَّاسَ يَعْلَمُونَ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ

الْأَوَّلِ ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَأَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ».

قَالَ: حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ

أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ.

قوله: «ما في النداء والصف الأول» زاد أبو الشيخ في رواية من طريق الأعرج عن أبي هريرة

من الخير والبركة، كذا في الفتح «ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا» أى: إلا أن يقرعوا، قال الخطابي: قيل: للاقتراع الاستهام؛ لأنهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في الشيء فمن خرج سهمه غلب. قال الحافظ أى: لم يجدوا شيئاً من وجوه الأولوية أما في الأذان فبأن يستووا في معرفة الوقت وحسن الصوت ونحو ذلك من شرائط المؤذن وتكملاته. وأما في الصف الأول فبأن يصلوا دفعة واحدة، ويستووا في الفضل، فيقرع بينهم إذا لم يراضوا بينهم في الحالين، قاله الحافظ «عليه» أى: على ما ذكر ليشمل الأمرين الأذان والصف الأول وقد رواه عبد الرزاق عن مالك بلفظ فاستهموا عليهما. قاله الحافظ.

قوله: «عن سمي» بضم أوله بلفظ التصغير مولى أبي بكر بن عبد الرحمن المخزومي المدني، وثقه

أحمد وغيره.

(٢٢٥) حديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخارى (٧٢١) بأطول منه، وأخرجه (٤٣٧) كلاهما من

حديث أبي هريرة.

٢٢٦ - وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ نَحْوَهُ.

(١٦٧) بَابُ مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّفُوفِ [م ٥٣ - ت ٥٣]

٢٢٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَوِّي صُفُوفَنَا، فَيُخْرِجُ يَوْمًا، فَرَأَى رَجُلًا خَارِجًا صَدْرُهُ عَنِ الْقَوْمِ، فَقَالَ: «لَتَسَوْنَ صُفُوفَكُمْ، أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ». قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَالْبَرَاءِ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ إِقَامَةُ الصَّفِّ». وَرُوِيَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يُوَكِّلُ رَجُلًا بِإِقَامَةِ الصُّفُوفِ، فَلَا يُكَبِّرُ حَتَّى يُخْبَرَ أَنَّ الصُّفُوفَ قَدْ اسْتَوَتْ.

وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ وَعُثْمَانَ أَنَّهُمَا كَانَا يَتَعَاهَدَانِ ذَلِكَ وَيَقُولَانِ: اسْتَوُوا. وَكَانَ عَلِيٌّ يَقُولُ: تَقَدَّمَ يَا فَلَانُ، تَأَخَّرَ يَا فَلَانُ.

قوله: «باب ما جاء في إقامة الصفوف» أى: في تعديلها، يقال: أقام العود إذا عدله وسواه. قوله: «لتسوّن» بضم التاء المثناة وفتح السين وضم الواو المشددة وتشديد النون، قال البيضاوى: هذه اللام هى التى يتلقى بها القسم، والقسم هنا مقدر، ولهذا أكده بالنون المشددة. قوله: «أو ليخالفن الله بين وجوهكم» أى: إن لم تسووا. قال النووى: قيل: معناه يمسحها ويحوّلها عن صورتها لقوله صلى الله عليه وسلم: يجعل الله صورته صورة حمار. وقيل: يغير صفاتها. والأظهر - والله أعلم - أن معناه يوقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب، كما يقال: تغير وجه فلان على أى: ظهر لى من وجهه كراهة لى وتغير قلبه على لى لأن مخالفتهم فى الصفوف مخالفة فى ظواهرهم واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن.. انتهى. قال الحافظ فى الفتح: ويؤيده رواية أبى داود وغيره بلفظ: أو ليخالفن بين قلوبكم.. انتهى والحديث يدل بظاهره على وجوب تسوية الصفوف.

(٢٢٦) انظر الذى قبله.

(٢٢٧) حديث صحيح، وأخرجه مسلم (٤٣٦)، والنسائى (٨٠٩)، وأبو داود (٦٦٣)، وابن ماجه (٩٩٤)

كلهم من طريق سمالك بن حرب عن النعمان بن بشير.

قوله: «وفى الباب عن جابر بن سمرة والبراء وجابر بن عبد الله وأنس وأبي هريرة وعائشة» أما حديث جابر بن سمرة: فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه. وأما حديث البراء: فأخرجه أبو داود، وأما حديث جابر بن عبد الله: فأخرجه أحمد وغيره وسأيت لفظه، وأما حديث أنس: فأخرجه الشيخان وغيرهما، وله ألفاظ، وأما حديث أبي هريرة: فأخرجه أبو داود بلفظ توسطوا الإمام وسدوا الخلل. وأما حديث عائشة: فأخرجه أبو داود بلفظ: لا يزال قوم يتأخرون عن الصف الأول حتى يؤخرهم الله في النار.

قوله: «حديث النعمان بن بشير حديث حسن صحيح» وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي. قوله: وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من تمام الصلاة إقامة الصف» فى مجمع الزوائد عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن من تمام الصلاة إقامة الصف، رواه أحمد وأبو يعلى والطبرانى فى الكبير والأوسط. وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل، وقد اختلف فى الاحتجاج به.. انتهى.

قوله: «وروى عن عمر أنه كان يوكل رجلاً بإقامة الصفوف ولا يكبر حتى يخبر أن الصفوف قد استوت» رواه مالك فى الموطأ عن نافع أن عمر بن الخطاب كان يأمر بتسوية الصفوف فإذا جاءوه فأخبروه أن قد استوت كبر «وروى عن علي وعثمان أنهما كانا يتعاهدان ذلك ويقولان استوتوا... إلخ» فى الموطأ عن أبي سهل بن مالك عن أبيه أنه قال: كنت مع عثمان بن عفان فقامت الصلاة، وأنا أكلمه فى أن يفرض لى فلم أزل أكلمه، وهو يستوى الحصباء بنعليه حتى جاءه رجال قد كان وكلهم بتسوية الصفوف فأخبروه: أن الصفوف قد استوت، فقال لى: استو فى الصف ثم كبر.

(١٦٨) بَاب مَا جَاءَ لِيَلِينِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيُ [م ٥٤ - ت ٥٤]

٢٢٨ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لِيَلِينِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيُ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، وَلَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ».

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَالْبَرَاءِ وَأَنْسٍ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ يَلِيَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ؛ لِيَحْفَظُوا عَنْهُ.

قَالَ: وَخَالِدُ الْحَذَاءُ هُوَ: خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ يُكْنَى أَبَا الْمُنَازِلِ.

قَالَ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: يُقَالُ: إِنَّ خَالِدًا الْحَذَاءُ مَا حَدَا نَعْلًا قَطُّ، إِنَّمَا كَانَ يَجْلِسُ إِلَى حَدَاءٍ فَنُسِبَ إِلَيْهِ.

قَالَ: وَأَبُو مَعْشَرٍ اسْمُهُ: زِيَادُ بْنُ كُلَيْبٍ.

قوله: «ليليني» بكسر اللامين وتخفيف النون من غير ياء قبل النون، ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد. كذا قال النووى قلت: قد وقع فى بعض نسخ الترمذى ليلنى بحذف الياء قبل النون، وفى بعضها بإثباتها، وقال الطيبى: من حق هذا اللفظ أن يحذف منه الياء لأنه على صيغة الأمر، وقد وجدنا بإثبات الياء وسكونها فى سائر كتب الحديث، والظاهر أنه غلط.. انتهى. والمعنى ليدن منى؛ فإنه من الولى بمعنى الدنو والقرب «أولو الأحلام والنهى» قال ابن سيد الناس: الأحلام والنهى بمعنى واحد، وهى العقول، وقال بعضهم: المراد بأولى الأحلام البالغون، وبأولى النهى العقلاء. فعلى الأول يكون العطف فيه من باب قوله: وألقى قولها كذباً وميناً، وهو أن تغاير اللفظ قائم مقام تغاير المعنى وهو كثير فى الكلام، وعلى الثانى يكون لكل لفظ معنى مستقل.. انتهى «ثم الذين يلونهم» قال النووى: معناه الذين يقربون منهم فى هذا الوصف.. انتهى. وقال القارى فى المرقاة: كالمراهقين أو الذين يقربون الأولين فى النهى والحلم «ثم الذين يلونهم» قال القارى: كالصبيان المميزين والذين هم أنزل مرتبة من المتقدمين حلماً وعقلاً، والمعنى هلم جراً فالتقدير: ثم الذين يلونهم كالنساء فإن نوع الذكر أشرف على الإطلاق، وقيل: المراد بهم الخنثائى ففيه إشارة إلى ترتيب الصفوف.. انتهى كلام القارى «ولا تختلفوا» أى: بالأبدان. «فتختلف قلوبكم» أى: أهويتها وإرادتها. قال الطيبى: فتختلف بالنصب أى: على جواب النهى وفى الحديث: أن القلب تابع للأعضاء فإذا اختلفت اختلف وإذا اختلفت فسدت الأعضاء لأنه رئيسها «وإياكم وهيشات الأسواق» قال النووى بفتح الهاء وإسكان الياء وبالشين المعجمة. أى: اختلاطها والمنازعة والخصومات وارتفاع الأصوات واللغط والفتن التى فيها.. انتهى، وفى المرقاة جمع هيشة وهى رفع الأصوات نهاهم عنها لأن الصلاة حضور بين يدى الحضرة الإلهية فينبغى أن يكونوا فيها على السكوت وآداب العبودية، وقيل: هى الاختلاط والمعنى: لا تكونوا مختلطين اختلاط أهل الأسواق فلا يتميز أصحاب الأحلام والعقول من غيرهم ولا يتميز الصبيان والإناث من غيرهم فى التقدم والتأخر، وهذا المعنى هو الأنسب بالمقام، قال الطيبى: ويجوز أن يكون المعنى قوا أنفسكم من الاشتغال بأمور الأسواق فإنه يمنعكم أن تلونى.

قوله: «وفى الباب عن أبى بن كعب وأبى مسعود وأبى سعيد والبراء وأنس»، أما حديث أبى ابن كعب: فأخرجه أحمد والنسائى، وأما حديث أبى مسعود: فأخرجه أحمد ومسلم والنسائى

وابن ماجه وأما حديث أبي سعيد والبراء: فأخرجه أحمد وابن أبي شيبة والحاكم وسعيد بن منصور: كذا في شرح سراج أحمد السرهندي، وأما حديث أنس: فأخرجه أحمد وابن ماجه بلفظ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يليه المهاجرون والأنصار ليأخذوا عنه «حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح غريب» وأخرجه مسلم.

قوله: «وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعجبه... إلخ» رواه ابن ماجه من حديث أنس كما تقدم آنفاً قوله: «هو خالد بن مهران» بكسر الميم وسكون الهاء «ويكنى أبا المنازل» بفتح الميم وقيل بضمها وكسر الزاء «إن خالد الحذاء» بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة «ما حذا نعلًا» قال في القاموس حذا النعل حذوا وحذاء قدرها وقطعها.

(١٦٩) باب ما جاء في كراهية الصف بين السواري [م ٥٥ - ت ٥٥]

٢٢٩ - حَدَّثَنَا هَنَّا، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ هَانِئٍ بْنِ عُرْوَةَ الْمُرَادِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ مَحْمُودٍ قَالَ: صَلَّيْنَا خَلْفَ أَمِيرٍ مِنَ الْأُمَرَاءِ، فَاضْطَرَّ النَّاسُ فَصَلَّيْنَا بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ، فَلَمَّا صَلَّيْنَا قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: كُنَّا نَتَّقِي هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وفي الباب عَنْ قُرَّةَ بْنِ إِيَّاسٍ الْمُرْنِيِّ.
قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.
وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُصَفَّ بَيْنَ السَّوَارِي.
وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.
وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ.

قوله: «باب ما جاء في كراهية الصف بين السواري» جمع سارية بمعنى الإسطوانة.

قوله: «كنا نتقي هذا» أي: الصلاة بين الساريتين قوله: «وفي الباب عن قرة بن إياس المرني» قال: كنا ننهي أن نصف بين السواري على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونطرد عنها طرداً أخرجه ابن ماجه، وفي إسناده هارون بن مسلم البصري، وهو مجهول كما قال أبو حاتم، يشهد له ما أخرجه الحاكم، وصححه من حديث أنس بلفظ: كنا ننهي عن الصلاة بين السواري ونطرد عنها. وقال: لا تصلوا بين الأساطين وأتموا الصفوف.

قوله: «حديث أنس حديث حسن صحيح» أخرجه الخمسة إلا ابن ماجه.

قوله: «وقد كره قوم من أهل العلم أن يصف بين السوارى وبه يقول أحمد وإسحاق» وبه قال النخعي، وروى سعيد بن منصور في سننه النهي عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وحذيفة. قال ابن سيد الناس: ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة. والعلة في الكراهة ما قاله أبو بكر بن العربي من أن ذلك إما لانقطاع الصف، أو لأنه موضع جمع النعال، قال ابن سيد الناس: والأول أشبه؛ لأن الثاني محدث. قال القرطبي: روى أن سبب كراهة ذلك أنه مصلى جن المؤمنين.

قوله: «وقد رخص قوم من أهل العلم في ذلك» أي: الصلاة بين السوارى رخص فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي وابن المنذر قياساً على الإمام والمنفرد، قالوا: وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة بين الساريتين. قال ابن رسلان: وأجازه الحسن وابن سيرين، وكان سعيد بن جبير وإبراهيم التيمي وسويد بن غفلة يؤمنون قومهم بين الأساطين وهو قول الكوفيين. قال الشوكاني: حديث قره ليس فيه إلا ذكر النهي عن الصف بين السوارى ولم يقل: كنا ننهي عن الصلاة بين السوارى ففيه دليل على التفرقة بين الجماعة والمنفرد. ولكن حديث أنس الذي أخرجه الحاكم فيه النهي عن الصلاة مطلقاً فيحمل المعلق على المقيد، ويدل على ذلك صلاته صلى الله عليه وسلم بين الساريتين فيكون النهي على هذا مختصاً بصلاة المؤمنين دون صلاة الإمام والمنفرد، وهذا أحسن ما يقال، وأما قياس المؤمنين على الإمام والمنفرد ففاسد الاعتبار لمصادمته لأحاديث الباب.. انتهى.

(١٧٠) بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ وَحَدُّهُ [م ٥٦ - ت ٥٦]

٢٣٠ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: أَخَذَ زِيَادُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ بِيَدِي وَنَحْنُ بِالرَّقَّةِ فَقَامَ بِي عَلَى شَيْخٍ - يُقَالُ لَهُ: وَابِصَةُ بْنُ مَعْبُدٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ - فَقَالَ زِيَادٌ: حَدَّثَنِي هَذَا الشَّيْخُ أَنَّ رَجُلًا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحَدُّهُ، وَالشَّيْخُ يَسْمَعُ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ وَابِصَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ خَلْفَ الصَّفِّ وَحَدُّهُ، وَقَالُوا: يُعِيدُ إِذَا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحَدُّهُ.

وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُجْزِئُهُ إِذَا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ.

وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ.

وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ إِلَى حَدِيثِ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ أَيْضًا، قَالُوا: مَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ يُعِيدُ.

مِنْهُمْ حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَوَكِيعٌ.

وَرَوَى حَدِيثَ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ غَيْرُ وَاحِدٍ مِثْلَ رِوَايَةِ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ زِيَادِ ابْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ.

وَفِي حَدِيثِ حُصَيْنٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هِلَالَ قَدْ أَدْرَكَ وَابِصَةَ.

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي هَذَا:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ أَصَحُّ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: حَدِيثُ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ وَابِصَةَ ابْنِ مَعْبُدٍ أَصَحُّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا عِنْدِي أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ وَابِصَةَ.

قوله: «عن هلال بن يساف» بكسر التحتانية ثم مهملة ثم فاء، ويقال: ابن أساف الأشجعي مولاهم الكوفي ثقة من أوساط التابعين «ونحن بالرقعة» بفتح الراء وشدة القاف اسم موضع.

قوله: «فقال زياد حدثني هذا الشيخ» يعني وابصة بن معبد «والشيخ يسمع» هذا مقول هلال بن يساف، وهو جملة حالية. أي: فقال زياد: حدثني هذا الشيخ أن رجلاً... إلخ والحال أن الشيخ كان يسمع كلامه ولم ينكر عليه «فأمره صلى الله عليه وسلم أن يعيد الصلاة» فيه دلالة على أن الصلاة خلف الصف وحده لا تصح، وأن من صلى خلف الصف وحده فعليه أن يعيد الصلاة.

قوله: «وفي الباب عن علي بن شيبان وابن عباس» أما حديث علي بن شيبان: فأخرجه أحمد وابن ماجه عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل، فقال له استقبل صلاتك فلا صلاة لمفرد خلف الصف، إسناده حسن، روى الأثرم عن أحمد أنه قال: حديث حسن، قال ابن سيد الناس: رواه ثقات معروفون وهو من رواية عبد

الرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه وعبد الرحمن قال فيه ابن حزم: وما نعلم أحداً عابه بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا عبد الرحمن بن بدر، وهذا ليس جرحه.. انتهى. ويشهد لحديث علي بن شيبان ما أخرجه ابن حبان عن طلق مرفوعاً: لا صلاة لمنفرد خلف الصف كذا في النيل. وأما حديث ابن عباس: فأخرجه أحمد عنه، قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم من آخر الليل فصليت خلفه فأخذ بيدي فجرني حتى جعلني حذاءه.

قوله: «حديث وابصة حديث حسن» قال الحافظ في الفتح: أخرجه أصحاب السنن وصححه أحمد وابن خزيمة وغيرهما.

قوله: «وبه يقول أحمد وإسحاق» وبه قال بعض محدثي الشافعية كابن خزيمة، ومن قال بذلك النخعي والحسن بن صالح وبه قال قوم من أهل الكوفة كما بينه الترمذي، واستدلوا بأحاديث الباب «وقد قال قوم من أهل العلم تجزئه إذا صلى خلف الصف وحده وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي» وهو قول الحنفية واستدل لهم بحديث أنس قال: صليت أنا ویتيم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمي أم سليم خلفنا. رواه البخاري ومسلم قال الزيلعي في نصب الراية: وأحكام الرجال والنساء في ذلك سواء.. انتهى. وقال ابن بطال: لما ثبت ذلك للمرأة كان للرجل أولى.. انتهى. ورد هذا الاستدلال بأنه إنما ساغ ذلك للمرأة لامتناع أن تصف مع الرجال بخلاف الرجل فإن له أن يصف معهم، وأن يزاحمهم وأن يجذب رجلاً من حاشية الصف فيقوم معه فافترقا. قال الحافظ في الفتح: قال ابن خزيمة: لا يصح الاستدلال به؛ لأن صلاة المرء خلف الصف وحده منهي عنها باتفاق ممن يقول: تجزئه أو لا تجزئه، وصلاة المرأة وحدها إذا لم يكن هناك امرأة أخرى مأمور بها باتفاق فكيف يقاس مأمور على منهي.. انتهى. واستدل لهم أيضاً بحديث ابن عباس بأنه صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم فأخذه صلى الله عليه وسلم بيده وجعله حذاءه ولم يأمره بإعادة الصلاة. وأجيب عنه بأن رواية ابن عباس هذه هي إحدى الروايات التي وردت في صفة دخوله مع النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل في الليلة التي بات فيها عند خالته ميمونة، والذي في الصحيحين وغيرهما أنه قام عن يساره فجعله عن يمينه وهو الأصح الأرجح، واستدل لهم أيضاً بحديث أبي بكرة أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ثم مشى إلى الصف فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: زادك الله حرصاً ولا تعد، رواه البخاري وأبو داود والنسائي، قال التوربشتي ومحى السنة: فيه دلالة على أن الانفراد خلف الصف لا يبطل لأنه لم يأمره بالإعادة وأرشده في المستقبل، بما هو أفضل بقوله ولا تعد فإنه نهى تنزيه لا تحريم إذ لو كان للتحريم لأمره بالإعادة.. انتهى، وقال ابن الهمام من العلماء الحنفية: وحمل أئمتنا حديث وابصة على الندب وحديث علي بن شيبان على نفي الكمال ليوافقا حديث أبي بكرة إذ ظاهره عدم لزوم الإعادة لعدم أمره بها.. انتهى، كلامه محصلاً. قلت: قال الحافظ في الفتح: جمع أحمد وغيره بين الحديثين - يعني بين حديث وابصة وحديث أبي بكرة - بأن حديث أبي بكرة مخصص لعموم حديث وابصة فمن ابتداء الصلاة منفرداً خلف الصف ثم دخل في الصف قبل القيام من الركوع لم تجب عليه الإعادة كما في حديث أبي بكرة وإلا فيجب على عموم حديث وابصة

وعلى بن شيبان.. انتهى، وهذا الجمع حسن بل هو المتعين فإنه يحصل التوفيق بين الأحاديث بلا تكلف والله تعالى أعلم.

فائدة: قد اختلف في من لم يجد فرجة ولا سعة في الصف ما الذي يفعل، فقيل إنه يقف منفرداً ولا يجذب إلى نفسه أحداً لأنه لو جذب إلى نفسه واحداً لفوت عليه فضيلة الصف الأول ولأوقع الخلل في الصف وبهذا قال أبو الطيب الطبري، وحكاه عن مالك، وقال أكثر أصحاب الشافعي إنه يجذب إلى نفسه واحداً ويستحب للمجذوب أن يساعده ولا فرق بين الداخل في أثناء الصلاة والحاضر في ابتدائها في ذلك، وقد روى عن عطاء وإبراهيم النخعي أن الداخل إلى الصلاة والصفوف قد استوت واتصلت يجوز له أن يجذب إلى نفسه واحداً ليقوم معه واستقبح ذلك أحمد وإسحاق وكرهه الأوزاعي ومالك واستدل القائلون بالجواز بما رواه الطبراني في الأوسط والبيهقي من حديث وابصة أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى خلف الصف: أيها المصلي هلا دخلت في الصف أو جررت رجلاً من الصف، أعد صلاتك، وفيه السري بن إسماعيل وهو متروك وله طريق أخرى في تاريخ أصبهان لأبي نعيم، وفيها قيس بن الربيع وفيه ضعف؛ لأبي داود في المراسيل من رواية مقاتل بن حيان مرفوعاً: إن جاء رجل فلم يجد أحداً فليختلج إليه رجلاً من الصف فليقم معه فما أعظم أجر المختلج وأخرج الطبراني عن ابن عباس بإسناد قال الحافظ: واه، بلفظ: إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الآتي، وقد تمت الصفوف أن يجذب إليه رجلاً يقيمه إلى جنبه، كذا في النيل.

٢٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبُدٍ: أَنَّ رَجُلًا صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ الْحَارُودَ يَقُولُ: سَمِعْتُ وَكِيعًا يَقُولُ: إِذَا صَلَّى الرَّجُلُ خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ فَإِنَّهُ يُعِيدُ.

(١٧١) بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ رَجُلٌ [م ٥٧ - ت ٥٧]

٢٣٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، قَالُوا: إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مَعَ الْإِمَامِ يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ.

قوله: «ذات ليلة» أى: فى ليلة، ولفظ: ذات مقحم، وقال جابر الله: وهو من إضافة المسمى إلى اسمه «فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم برأسى من ورائى» كلا الجارين متعلقان بأخذ «فجعلنى عن يمينه» فيه دلالة على أن المأموم الواحد يقف بين الإمام، وهو مذهب جميع أهل العلم، ونقل جماعة الإجماع فيه، قاله النووى.

قوله: «وفى الباب عن أنس» أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى به وبأمه أو خالته قال: فأقامنى عن يمينه، وأقام المرأة خلفنا، أخرجه مسلم.

قوله: «حديث ابن عباس حديث حسن صحيح» وأخرجه البخارى ومسلم.

(١٧٢) بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي مَعَ الرَّجُلَيْنِ [م ٥٨ - ت ٥٨]

٢٣٣ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ قَالَ: أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كُنَّا ثَلَاثَةً أَنْ يَتَقَدَّمَ أَحَدُنَا.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ وَأَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً قَامَ رَجُلَانِ خَلْفَ الْإِمَامِ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ صَلَّى بَعْلَقَمَةَ وَالْأَسْوَدَ، فَأَقَامَ أَحَدَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرَ عَنْ يَسَارِهِ. وَرَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ النَّاسِ فِي إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْمَكِّيِّ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ.

(٢٣٢) حديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخارى (٧٢٦)، ومسلم (٧٦٣) كلاهما من طريق كريب عن

ابن عباس.

(٢٣٣) حديث ضعيف: «إسماعيل بن مسلم» ضعيف الحديث مختلط، بسند عن الحسن عن سمرة أحاديث

مناكير.

قوله: «أن يتقدمنا أحدنا» معمول لقوله: أمرنا على حذف الباء؛ أى: بأن يتقدمنا أحدنا وإذا كنا ظرف يتقدمنا، وجاز تقديمه على أن المصدرية للاتساع في الظروف، قاله الطيبي.

قوله: «وفي الباب عن ابن مسعود وجابر» أما حديث ابن مسعود: فأخرجه أحمد عن الأسود ابن يزيد، قال: دخلت أنا وعمي علقمة على ابن مسعود بالهاجرة قال: فأقام الظهر ليصلي فقمنا خلفه، فأخذ بيدي ويد عمي ثم جعل أحدنا عن يمينه، والآخر عن يساره فصفنا صفًا واحدًا قال: ثم قال: هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع إذا كانوا ثلاثة، وأخرج أبو داود والنسائي معناه، وأخرجه مسلم مطولاً ومختصراً، وسيجيء لفظه المختصر، وأما حديث جابر: فأخرجه مسلم عنه قال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلي فجلت حتى قمت عن يساره، فأخذ بيدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه، ثم جاء جابر بن صخر، فقام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخذ بيدينا جميعاً فدفعنا حتى أقامنا خلفه.

قوله: «وحديث سمرة حديث غريب» في إسناده إسماعيل بن مسلم، وقد تكلم بعض الناس، كما صرح به الترمذي، وقد تكلم الناس في سماع الحسن عن سمرة لكنه مؤيد بحديث جابر المذكور وبحديث أنس قال: صليت أنا وبيتي في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأم سليم خلفنا، رواه مسلم.

قوله: «والعمل على هذا عند أهل العلم؛ إذا كانوا ثلاثة قام رجلان خلف الإمام» وهو الحق، وقال ابن مسعود رضي الله عنه: وصاحبه الأسود وعلقمة ونفر يسير من أهل الكوفة قام أحدهما عن يمين الإمام والآخر عن شماله، وخالفهم جميع العلماء من الصحابة فمن بعدهم كما ستقف عليه في كلام النووي.

قوله: «وروى عن ابن مسعود أنه صلى بعلقمة والأسود فأقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره... إلخ» رواه أحمد وأبو داود والنسائي، وتقدم آنفاً لفظه، وبه قال بعض الكوفيين، واحتجوا بحديث ابن مسعود هذا. وأجاب عنه ابن سيرين بأن ذلك كان لضيق المكان، رواه الطحاوي، كذا في فتح الباري، وفي صحيح مسلم عن إبراهيم عن علقمة والأسود: أنهما دخلا على عبد الله فقال: أصلي من خلفكم؟ قالوا: نعم، فقام بينهما، وجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله ثم ركعنا فوضعنا أيدينا على ركبتنا فضرب أيدينا، ثم طبق بين يديه، ثم جعلهما بين فخذه، فلما صلى قال: هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال النووي: هذا مذهب ابن مسعود وصاحبيه، وخالفهم جميع العلماء من الصحابة إلى الآن، فقالوا: إذا كان مع الإمام رجلان وقفا وراءه صفًا لحديث جابر وجابر بن صخر، وقد ذكر مسلم في صحيحه في آخر الكتاب في الحديث الطويل عن جابر: وأجمعوا على أنهم إذا كانوا ثلاثة يقفون وراءه، وأما الواحد فيقف عن يمين الإمام عند العلماء كافة، ونقل جماعة الإجماع فيه.. انتهى كلام النووي.

(١٧٣) بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ [م ٥٩ - ت ٥٩]

٢٣٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَقُ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَدَّهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَطَعَامٍ صَنَعْتُهُ فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: «قُومُوا فَلْنُصَلَّ بِكُمْ» قَالَ أَنَسٌ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولٍ مَا لَيْسَ فَضَحْتُهُ بِالْمَاءِ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَصَفَفْتُ عَلَيْهِ أَنَا وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ، وَالْعَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ. قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالُوا: إِذَا كَانَ مَعَ الْإِمَامِ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ قَامَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ، وَالْمَرْأَةُ خَلْفَهُمَا.

وَقَدْ احْتَجَّ بَعْضُ النَّاسِ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي إِجَازَةِ الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ خَلْفَ الصَّفِّ وَحَدَهُ، وَقَالُوا: إِنَّ الصَّبِيَّ لَمْ تَكُنْ لَهُ صَلَاةٌ، وَكَأَنَّ أَنَسًا كَانَ خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدَهُ فِي الصَّفِّ.

وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَامَهُ مَعَ الْيَتِيمِ خَلْفَهُ، فَلَوْلَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ لِلْيَتِيمِ صَلَاةً لَمَّا أَقَامَ الْيَتِيمَ مَعَهُ وَلَاقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ. وَقَدْ رَوَى عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ أَنَّهُ إِنَّمَا صَلَّى تَطَوُّعًا؛ أَرَادَ إِدْخَالَ الْبَرَكَةِ عَلَيْهِمْ.

قوله: «أن جدته» أى: جدة أنس «مليكَةَ» بضم الميم تصغير ملكة وقيل: ضمير جدته يرجع إلى إسحاق بن عبد الله، وقد بسط الحافظ في الفتح الكلام في هذا من شاء الوقوف عليه فليرجع إليه «من طول ما لبس» أى: استعمل، وفيه أن الافتراش يسمى لبساً «ففضحته بالماء» يحتمل أن يكون النضح لتلين الحصى أو لتنظيفه أو لتطهيره، ولا يصح الجزم بالأخير بل المتبادر غيره لأن الأصل الطهارة «والعجوز من ورائنا» هى مليكة المذكورة، ثم انصرف؛ أى: إلى بيته أو من

الصلاة، وفي هذا الحديث من الفوائد صلاة النافلة جماعة في البيوت وقيام الصبي مع الرجل صفًا وتأخير النساء عن صفوف الرجال، وقيام المرأة صفًا وحدها إذا لم يكن معها امرأة غيرها، وصحة صلاة الصبي المميز ووضوئه.

قوله: «حديث أنس حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان.

(١٧٤) بَاب مَا جَاءَ مَنْ أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ [م ٦٠ - ت ٦٠]

٢٣٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءَ الزُّبَيْدِيِّ، عَنْ أَوْسِ بْنِ ضَمْعَجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَأُكُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَكْبَرُهُمْ سِنًا، وَلَا يَوْمَ الرَّجُلِ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يُجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ: قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي حَدِيثِهِ: «أَقْدَمُهُمْ سِنًا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ وَمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ وَعَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَحَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالُوا: أَحَقُّ النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَأُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ وَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ.

وَقَالُوا: صَاحِبُ الْمَنْزِلِ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِذَا أُذِنَ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ لغيرِهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ.

وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ، وَقَالُوا: السُّنَّةُ أَنْ يُصَلِّيَ صَاحِبُ الْبَيْتِ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَلَا يُؤْمُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يُجْلِسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» فَإِذَا أَذِنَ فَأَرْجُو أَنَّ الْإِذْنَ فِي الْكُلِّ، وَلَمْ يَرَبِهِ بِأَسَا إِذَا أَذِنَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِ.

قوله: «وابن نمير» بالتصغير هو عبد الله غير الهمداني الخارفي أبو هشام الكوفي، ثقة صاحب حديث من أهل السنة، روى عن الأعمش وغيره، قال ابنه محمد: مات سنة ١٩٩ تسع وتسعين ومائة «عن إسماعيل بن رجاء الزبيدي» بضم الزاى مصغراً أبى إسحاق الكوفي ثقة، تكلم فيه الأزدي بلا حجة «عن أوس بن ضمعج» بفتح المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة مفتوحة ثم جيم بوزن جعفر الكوفي، ثقة مخضرم من الثانية، قاله الحافظ «سمعت أبا مسعود الأنصاري» اسمه عقبة ابن عمرو بن ثعلبة البدرى صحابى جليل «عن أوس بن ضمعج» بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم وفتح العين المهملة بعدها جيم.

قوله: «يَوْمُ الْقَوْمِ» قال الطيبى: بمعنى الأمر أى: ليؤمهم «أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ» قيل: المراد به الأُفقه، وقيل: هو على ظاهره وبحسب ذلك اختلف الفقهاء. قال النووى: قال أصحابنا: الأُفقه مقدم على الأقرأ؛ فإن الذى يحتاج إليه من القراءة مضبوط والذى يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط، فقد يعرضن فى الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصلاة فيه إلا كامل الفقه، ولهذا قدم النبى صلى الله عليه وسلم أبا بكر فى الصلاة على الباقيين مع أنه صلى الله عليه وسلم نص على أن غيره أقرأ منه كأنه عنى حديث: «أَقْرؤُكُمْ أبى» قال: وأجابوا عن الحديث بأن الأقرأ من الصحابة كان هو الأُفقه.. انتهى. قال الحافظ فى الفتح: وهذا الجواب يلزم منه أن من نص النبى صلى الله عليه وسلم على أنه أقرأ من أبى بكر كان أُفقه من أبى بكر فى الفقه، بأن تقديم أبى بكر كان لأنه الأُفقه.. انتهى. ثم قال النووى بعد ذلك: إن قوله فى حديث أبى مسعود: فإن كانوا فى القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا فى السنة سواء فأقدمهم فى الهجرة، يدل على تقديم الأقرأ مطلقاً.. انتهى، قال الحافظ: وهو واضح للمغايرة، وهذه الرواية أخرجه مسلم من وجه آخر عن إسماعيل بن رجاء، ولا يخفى أن محل تقديم الأقرأ إنما هو حيث يكون عارفاً بما يتعين معرفته من أحوال الصلاة، فأما إذا كان جاهلاً بذلك فلا يقدم اتفاقاً، والسبب فيه أن أهل ذلك العصر كانوا يعرفون معانى القرآن لكونهم أهل اللسان، فالأقرأ منهم بل القارئ كان أُفقه فى الدين من كثير من الفقهاء الذين جاءوا بعدهم.. انتهى كلام الحافظ، وقال الزيلعى فى نصب الراية بعد ذكر حديث الباب: ورواه ابن حبان فى صحيحه، والحاكم فى مستدركه، إلا أن الحاكم قال: عوض قوله: فأعلمهم بالسنة فأفقههم فقهاً، فإن كانوا فى الفقه سواء فأكرهم سنّاً.. انتهى، قال: وقد أخرج مسلم فى صحيحه هذا الحديث، ولم يذكر فيه: فأفقههم فقهاً، وهى لفظة عزيزة غريبة بهذا الإسناد الصحيح، وسنده عن يحيى بن بكير، ثنا الليث عن جرير بن حازم عن الأعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضمعج عن أبى مسعود فذكره، ثم أخرجه الحاكم عن الحجاج بن أرطاة عن إسماعيل بن رجاء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا

فى الهجرة سواء فأفقههم فى الدين، فإن كانوا فى الفقه سواء فأقرأهم للقرآن» الحديث، وسكت عنه، والباقون من الأئمة يخالفوننا فى هذه المسألة ويقولون: إن الأقرأ لكتاب الله يقدم على العالم، كما هو لفظ الحديث، حتى إذا اجتمع من يحفظ القرآن وهو غير عالم، وفقهه يحفظ يسيراً من القرآن يقدم حافظ القرآن عندهم، ونحن نقول: يقدم الفقيه، وأجاب صاحب الكتاب بأن الأقرأ فى ذلك الزمان كان أعلمهم وهذا يرد لفظ الحاكم الأول، ويؤيد مذهبا لفظه الثانى إلا أنه معلول بالحجاج ابن أرمطة، قال: ويشهد للخصم أيضاً حديث عمرو بن سلمة ثم ذكره عن البخارى، وفيه وبدل أبى قومهم بإسلامهم فلما قدم قال: جئتمكم والله من عند النبى حقا فقالوا: «صلوا صلاة كذا فى حين كذا، وصلاة كذا فى حين كذا، وإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدم، وليؤمكم أكثركم قرآنا»، فنظروا فلم يكن أحد أكثر قرآنا منى لما كنت ألتقى من الركبان فقدمونى بين أيديهم وأنا ابن ست أو سبع سنين... إلخ، قلت: القول الظاهر الراجح عندى هو تقديم الأقرأ على الأفقه وقد عرفت فى كلام الحافظ أن محل تقديم الأقرأ حيث يكون عارفا بما يتعين معرفته من أحوال الصلاة «فأعلمهم بالسنة» قال الطيبى: أراد بها الأحاديث فلا أعلم بها كان هو الأفقه فى عهد الصحابة «فأقدمهم هجرة» أى: انتقالا من مكة إلى المدينة قبل الفتح فمن هاجر أولا فشرفه أكثر ممن هاجر بعده. قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلٌ﴾ الآية «ولا يؤم الرجل» بصيغة المجهول، وفى رواية مسلم: «لا يؤمن الرجل الرجل فى سلطانه» أى: فى مظهر سلطنته ومحل ولايته، أو فيما يملكه أو فى محل يكون فى حكمه، ويعضد هذا التأويل الرواية الأخرى: فى أهله، ورواية أبى داود: فى بيته ولا فى سلطانه، ولذا كان ابن عمر يصلى خلف الحجاج، وصح عن ابن عمر أن إمام المسجد مقدم على غير السلطان، وتحريره: أن الجماعة شرعت لاجتماع المؤمنين على الطاعة وتآلفهم وتوادهم، فإذا أم الرجل الرجل فى سلطانه أفضى ذلك إلى توهين أمر السلطنة وخلع ربة الطاعة، وكذلك إذا أمه فى قومه وأهله أدى ذلك إلى التباغض والتقاطع وظهور الخلاف الذى شرع لدفعه الاجتماع، فلا يتقدم رجل على ذى السلطنة لا سيما فى الأعياد والجماعة، ولا على إمام الحى ورب البيت إلا بالإذن، قاله الطيبى «ولا يجلس» بصيغة المجهول «على تكريمته» كسجادته أو سريره وهى فى الأصل مصدر كرم تكريما أطلق مجازا على ما يعد للرجل إكراما له فى منزله «إلا بإذنه» قال ابن الملك متعلق بجميع ما تقدم، قلت: كل من قال: إن صاحب المنزل إذا أذن لغيره فلا بأس أن يصلى بهم يقول: إن «إلا بإذنه» متعلق بجميع ما تقدم، وكل من لم يقل به يقول: أنه متعلق بقوله: ولا يجلس فقط.

قوله: «قال محمود» يعنى ابن غيلان «قال ابن نمير فى حديثه: أقدمهم سنا» أى: قال: هذا اللفظ مكان لفظ: أكبرهم سنا.

قوله: «وفى الباب عن أبى سعيد وأنس بن مالك ومالك بن الحويرث وعمرو بن سلمة» أما حديث أبى سعيد: فأخرجه مسلم والنسائى، وأما حديث أنس: فلم أقف عليه، وأما حديث مالك ابن الحويرث: فأخرجه الجماعة، وأما حديث عمرو بن سلمة: فأخرجه البخارى.

قوله: «حديث أبى مسعود حديث حسن صحيح» وأخرجه مسلم.

قوله: «وقال بعضهم: إذا أذن صاحب المنزل لغيره فلا بأس أن يصلي بهم» قال فى المنتقى: وأكثر أهل العلم أنه لا بأس بإمامة الزائر بإذن رب المكان، لقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث أبى مسعود: «إلا بإذنه»، ويعضده عموم ما روى ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاثة على كثران المسك يوم القيامة، عبد أدى حق الله وحق مواليه، ورجل أم قوماً وهم به راضون، ورجل ينادى بالصلوات الخمس فى كل ليلة»، رواه الترمذى، وعن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر أن يؤم قوماً إلا بإذنه»، ولا يخص نفسه بدعوة دونهم، فإن فعل فقد خانهم» رواه أبو داود «وكرهه بعضهم» أى: وإن أذن صاحب المنزل وقالوا: السنة أن يصلى صاحب البيت أى: يؤم صاحب البيت ولا يؤم الزائر؛ لحديث مالك بن الحويرث قال: سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقول: «من زار قوماً فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم». رواه الخمسة إلا ابن ماجه.

وقال هؤلاء قوله «إلا بإذنه» فى حديث الباب متعلق بقوله: لا يجلس على تكريمته وليس متعلقاً بقوله: لا يؤم الرجل «فإذا أذن فأرجو أن الإذن فى الكل» فقوله: «إلا بإذنه»، متعلق بكلا الفعلين عند أحمد، قال الشوكانى فى النيل: ويعضده عموم قوله فى حديث ابن عمرو: هم به راضون، وقوله فى حديث أبى هريرة: «إلا بإذنه»، أما المصنف - يعنى صاحب المنتقى - فإنه يقتضى جواز إمامة الزائر عند رضى المزور، قال العراقى: ويشترط أن يكون المزور أهلاً للإمامة، فإن لم يكن أهلاً كالمرأة فى صورة كون الزائر رجلاً والأمر فى صورة كون الزائر قارئاً ونحوهما؛ فلاحق له فى الإمامة. واعلم أن الإمام البخارى قال فى صحيحه: باب إذا زار الإمام قوماً فأمهم، ذكر فيه حديث عتب بن مالك قد استأذن النبى صلى الله عليه وسلم فأذنت له، فقال: أين تحب أن أصلى من بيتك؟ فأشرت إلى المكان الذى أحب فقام وصففنا خلفه ثم سلم وسلمنا. قال الحافظ فى الفتح: قيل: أشار بهذه الترجمة إلى أن حديث مالك بن الحويرث الذى أخرجه أبو داود والترمذى وحسنه مرفوعاً: «من زار قوماً فلا يؤمهم وليؤمهم رجل منهم»، محمول على من عدا الإمام الأعظم، وقال الزين بن المنير: مراده أن الإمام الأعظم ومن يجرى مجراه إذا حضر بمكان مملوك لا يتقدم عليه مالك الدار، ولكن ينبغى للمالك أن يأذن له ليجمع بين الحقين حق الإمام التقدم وحق المالك فى منع التصرف بغير إذنه.. انتهى ملخصاً، ويحتمل أنه أشار إلى ما فى حديث أبى مسعود: ولا يؤم الرجل فى سلطانه ولا يجلس على تكريمته إلا بإذنه؛ فإن مالك الشيعى سلطان عليه والإمام الأعظم سلطان على المالك، وقوله: «إلا بإذنه»، يحتمل عوده على الأمرين الإمامة والجلوس، وبذلك جزم أحمد كما حكاه الترمذى فتحصل بالإذن مراعاة الجانبين.. انتهى.

(١٧٥) بَاب مَا جَاءَ إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ [م ٦١ - ت ٦١]

٢٣٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ، وَالضَّعِيفَ وَالْمَرِيضَ، فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَاب عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ وَأَنْسٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَمَالِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي وَقْدٍ وَعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ وَأَبِي مَسْعُودٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، اخْتَارُوا أَنْ لَا يُطِيلَ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ مَخَافَةَ الْمَشَقَّةِ عَلَى الضَّعِيفِ، وَالْكَبِيرِ، وَالْمَرِيضِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَأَبُو الزِّنَادِ اسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ.

وَالْأَعْرَجُ هُوَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرْمَزٍ الْمَدِينِيُّ، وَيُكْنَى: أَبَا دَاوُدَ.

قوله: «حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن» بن عبد الله الخزامي المدني روى عن أبي الزناد فأكثر، وعنه: يحيى بن يحيى وقتيبة، قال أبو داود: رجل صالح، وقال أحمد: ما بحديثه بأس، وقال النسائي: ليس بالقوى، كذا في الخلاصة، وقال الحافظ: ثقة له غرائب «فليخفف» قال ابن دقيق العيد: التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة إلى عادة قوم طويلاً بالنسبة لعادة آخرين، قال: وقول الفقهاء: لا يزيد الإمام في الركوع والسجود على ثلاث تسبيحات، لا يخالف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يزيد على ذلك؛ لأن رغبة الصحابة في الخير تقتضى أن لا يكون ذلك طويلاً، قال الحافظ: وأولى ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذى أخرجه أبو داود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «أنت إمام قومك وأقدر القوم بأضعفهم»، إسناده حسن وأصله فى مسلم... انتهى «فإن فيهم الصغير والكبير» أى: فى السن «والضعيف» أى: ضعيف الخلقة «والمريض» وزاد الطبرانى من حديث عثمان بن أبي العاص: والحامل والمرضع، وله من حديث عدى بن حاتم: والعاير السبيل، ووقع فى حديث أبي مسعود: وذا الحاجة، وهو أشمل الأوصاف المذكورة، قال الحافظ فى الفتح: قوله: فإن فيهم، مقتضاه أنه متى لم يكن فيهم متصف بصفة من المذكورات لم يضر التطويل، قال: وقد قدمت ما يرد عليه من إمكان مجيء من يتصف بإحداها، وقال اليعمرى: الأحكام إنما تناط بالغالب

(٢٣٦) حديث صحيح أخرجه الستة إلا ابن ماجه: البخارى (٧٠٣)، ومسلم (٤٦٧)، والنسائي (٨٢٢)،

وأبو داود (٧٩٤).

لا بالصورة النادرة، فينبغي للأئمة التخفيف مطلقاً. قال: وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافرين وعلل بالمشقة وهو مع ذلك يشرع ولو لم يشق؛ عملاً بالغالب؛ لأنه لا يدرى ما يطرأ عليه وهناك كذلك.. انتهى ما في الفتوح. وقال ابن عبد البر: ينبغي لكل إمام أن يخفف لأمره صلى الله عليه وسلم وإن علم قوة من خلفه، فإنه لا يدرى ما يحدث عليهم من حادث وشغل وعارض وحاجة وحدث وغيره «فليصل كيف شاء» أو مخففاً أو مطولاً، وفي رواية البخارى: فليطول ما شاء، قال القارى في المرقاة: والحديث بظاهره ينافى قول بعض الشافعية إن تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين مبطل للصلاة.. انتهى، قلت: الأولى أن يقال: إن الحديث ينفي قول بعض الشافعية ويرده.

قوله: «وفي الباب عن عدى بن حاتم وأنس وجابر بن سمرة ومالك بن عبد الله وأبى واقد وعثمان بن أبى العاص وأبى مسعود وجابر بن عبد الله وابن عباس» أما حديث عدى بن حاتم: فأخرجه الطبرانى وابن أبى شيبه، وأما حديث أنس: فأخرجه البخارى ومسلم، وأما حديث جابر ابن سمرة: فأخرجه البخارى ومسلم وأبو داود، وأما حديث مالك بن عبد الله - وهو الخزاعى - وحديث أبى واقد: فأخرجهما الطبرانى، وأما حديث عثمان بن أبى العاص: فأخرجه مسلم، وأما حديث أبى مسعود: فأخرجه الشيخان وابن ماجه وأحمد، وأما حديث جابر بن عبد الله: فأخرجه الشيخان، وأما حديث ابن عباس: فأخرجه ابن أبى شيبه. وفي الباب أيضاً عن حزم بن أبى كعب أخرجه أبو داود، وعن ابن عمر أخرجه النسائى، وعن بريدة أخرجه أحمد، وعن رجل من بنى سلمة يقال له: سليم من الصحابة أخرجه أحمد.

قوله: «حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح» أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه.

قوله: «وهو قول أكثر أهل العلم؛ اختاروا أن لا يطيل الإمام الصلاة.. إلخ» قال ابن عبد البر: التخفيف لكل إمام مجمع عليه مندوب عند العلماء إليه، إلا أن ذلك إنما هو أقل الكمال، وأما الحذف والنقصان فلا؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عن نقر الغراب، ورأى رجلاً يصلى فلم يتم ركوعه فقال له: «ارجع فصل فإنك لم تصل»، وقال: «لا ينظر الله إلى من لا يقيم صلبه في ركوعه وسجوده»، ثم قال: لا أعلم خلافاً بين أهل العلم في استحباب التخفيف لكل من أم قوماً على ما شرطنا من الإتمام، وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه قال: لا تبغضوا الله إلى عباده؛ يطول أحدكم في صلاته حتى يشق على من خلفه.. انتهى.

٢٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ

اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَخَفِّ النَّاسِ صَلَاةً فِي تَمَامٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَأَسْمُ أَبِي عَوَانَةَ وَضَّاحٌ.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: سَأَلْتُ قُتَيْبَةَ قُلْتُ: أَبُو عَوَانَةَ مَا اسْمُهُ؟ قَالَ: وَضَّاحٌ، قُلْتُ: ابْنُ مَنْ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي، كَانَ عَبْدًا لَأَمْرَأَةٍ بِالْبَصْرَةِ.

قوله: «من أخف الناس صلاة في تمام» قال القاضى: خفة الصلاة عبارة عن عدم تطويل قراءتها والاقتصار على قصار المفضل، وعن ترك الدعوات الطويلة فى الانتقالات، وتماها عبارة عن الإتيان بجميع الأركان والسنن واللبث راكعاً وساجداً بقدر ما يسبح ثلاثاً.. انتهى، قال القارى فى المرقاة بعد نقل كلام القاضى: هذا وفيه إيهام إنه ما كان يقرأ أوساط المفضل وطوالها. وقد ثبت قراءته إياها، فالمعنى بالخفة أنه ما كان يمحطها ويمدها فى غير مواضعها كما يفعله الأئمة المعظمة حتى فى مكة المكرمة فى زماننا؛ فإنهم يمدون فى المدات الطبيعية قدر ثلاث ألفات ويطولون السكتات فى مواضع الوقوفات ويزيدون فى عدد التسيحات انتظاراً لفراغ المكبرين المطولين فى النعمات، بل كانت قراءته عليه السلام مجودة محسنة مرتلة مبينة، من خاصية قراءته اللطيفة أنها كانت خفيفة على النفوس الشريفة ولو كانت طويلة؛ لأن الأرواح لا تشيع منها والأشباح لا تقنع بها.. انتهى.

تنبيه: قال صاحب العرف الشذى الحنفى: ظهور التخفيف إنما يكون فى القراءة لا فى الركوع والسجود، وتعديل الأركان كما هو معلوم من فعل صاحب الشريعة.. انتهى. قلت: لكن أكثر الحنفية يخالفون فعل صاحب الشريعة هذا فيخففون فى الركوع والسجود غاية التخفيف حتى يكون سجودهم كنقر الديك، وأما تعديل الأركان فلا يخففون فيه بل يتركونه رأساً فهداهم الله تعالى إلى فعل صاحب الشريعة الذى قال: «صلو كما رأيتمونى أصلي».

قوله: «وهذا حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان.

(١٧٦) بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَتَحْلِيلِهَا [٦٢م-٦٢ت]

٢٣٨ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ طَرِيفِ السَّعْدِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِالْحَمْدِ وَسُورَةٍ، فِي فَرِيضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ.

قَالَ: وَحَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي هَذَا أَجْوَدُ إِسْنَادًا وَأَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَقَدْ كَتَبْنَاهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْوُضُوءِ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ. وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: إِنَّ تَحْرِيمَ الصَّلَاةِ التَّكْبِيرِ، وَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبَانَ مُسْتَمْلِيًا وَكَيَعَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ: لَوْ افْتَتَحَ الرَّجُلُ الصَّلَاةَ بِسَبْعِينَ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَلَمْ يُكَبِّرْ لَمْ يُجْزِهِ، وَإِنْ أَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ أَمْرُهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ، ثُمَّ يَرْجِعَ إِلَى مَكَانِهِ فَيُسَلِّمَ، إِنَّمَا الْأَمْرُ عَلَى وَجْهِهِ.

قَالَ: وَأَبُو نَضْرَةَ اسْمُهُ: الْمُنْذِرُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ قُطْعَةَ.

قوله: «عن أبي سفیان طریف السعدي» هو طریف بن شهاب أو ابن سعد البصري، الأشمل ويقال له: الأعصم، ضعيف من السادسة، كذا في التقريب، وقال في الميزان: ضعفه ابن معين، وقال أحمد: ليس بشيء، وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم، وقال النسائي: متروك «عن أبي نضرة» بنون مفتوحة ومعجمة ساكنة اسمه المنذر بن مالك بن قطعة بضم القاف وفتح المهملة العبدى العوفى البصرى مشهور بكنيته، ثقة من الثالثة.

قوله: «مفتاح الصلاة الطهور» تقدم هذا الحديث مع شرحه فى أبواب الطهارة رواه الترمذى هناك من حديث على، ورواه هاهنا من حديث أبى سعيد «ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة فى فريضة وغيرها» فيه دلالة على أن قراءة سورة بعد الفاتحة واجبة لكن الحديث ضعيف ويعارضه ما رواه الدارقطنى عن عبادة بن الصامت: أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «أم القرآن عوض من غيرها وليس غيرها منها بعوض». وقال الحافظ فى التلخيص: وروى الحاكم من طريق أشهب عن ابن عينة عن الزهرى عن محمود بن الربيع عن عبادة مرفوعاً: «أم القرآن عوض من غيرها وليس غيرها عوضاً منها»، وله شواهد فساقها.. انتهى، وما فى صحيح البخارى عن أبى هريرة: يقول فى كل صلاة يقرأ، فما أسمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمعناكم وما أخفى عنا أخفينا عنكم، وإن لم تزد على أم القرآن أجزأت، وإن زدت فهو خير، قال الحافظ فى الفتح: وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى بن أبى الحجاج عن ابن جريج كرواية الجماعة لكن زاد فى آخره: وسمعتة يقول: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، وظاهر سياقه أن ضمير سمعته للنبي صلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعاً بخلاف رواية الجماعة. نعم قوله: ما أسمعنا وما أخفى عنا يشعر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبى صلى الله عليه وسلم فيكون للجميع حكم الرفع.. انتهى، وما رواه ابن خزيمة عن ابن عباس أن

النبي صلى الله عليه وسلم قام فصلى ركعتين لم يقرأ فيهما إلا بفاتحة الكتاب، ذكره الحافظ في الفتح.

قوله: «وفي الباب عن علي وعائشة» أما حديث علي: فتقدم في أبواب الطهارة، وأما حديث عائشة: فأخرجه مسلم بلفظ: قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين.

قوله: «وحديث علي بن أبي طالب أجود وأصح من حديث أبي سعيد» لأن في سند حديث أبي سعيد طريف السعدى وهو ضعيف كما عرفت «وقد كتبناه» أى: حديث علي «أول» البناء على الضم أى: فى أول الكتاب «فى كتاب الوضوء» أى: فى باب ما جاء مفتاح الصلاة الطهور «والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق، إن تحريم الصلاة التكبير ولا يكون الرجل داخلاً فى الصلاة إلا بالتكبير» وهو قول الجمهور ووافقهم أبو يوسف، واستدلوا على ذلك بأحاديث الباب، ومن حجتهم حديث رفاعة فى قصة المسىء صلاته، أخرجه أبو داود بلفظ: لا تتم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر، ورواه الطبراني بلفظ: ثم يقول: الله أكبر، وحديث أبي حميد: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه، ثم يقول: «الله أكبر». أخرجه ابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان وهذا فيه بيان المراد بالتكبير وهو قول: الله أكبر، وروى البزار بإسناد صحيح عن علي على شرط مسلم: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة قال: «الله أكبر»، كذا فى فتح البارى «قال أبو عيسى: سمعت أبا بكر محمد بن أبان» ابن الوزير البلخى يلقب بحمدويه وكان مستملى وكيع، ثقة حافظ من العاشرة، قال ابن حبان: كان ممن جمع وصنف روى عن ابن عيينة وغندر وطبقتهما، وعنه: البخارى والأربعة وخلق «يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي» البصرى ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المدينى: ما رأيت أعلم منه، يقول: لو افتتح الرجل الصلاة بتسعين اسماً من أسماء الله ولم يكبر لم يجزه؛ يعنى لفظ الله أكبر متعين لافتتاح الصلاة لا يكون الافتتاح إلا به فلو قال أحد: الله أجل أو أعظم، أو قال: الرحمن أكبر مثلاً؛ لم يجزه ولم يصح الافتتاح به خلافاً للحنفية، والقول الراجح المنصور هو قول عبد الرحمن بن مهدي «وإن أحدث قبل أن يسلم أمرته أن يتوضأ ثم يرجع إلى مكانه ويسلم» لقوله صلى الله عليه وسلم: «وتحليلها التسليم»، فكما أن التكبير متعين للتحريم وافتتاح الصلاة كذلك التسليم متعين للتحليل والخروج عن الصلاة «إنما الأمر على وجهه» قال أبو الطيب السندى فى شرحه: يعنى قوله: «وتحليلها التسليم» لا يأول بل يحمل على ظاهره من أن السلام فرض لأنه لا يحل له ما حرم عليه فى الصلاة إلا به فما لم يخرج من الصلاة إلا به يكون فرضاً كما أن ما يدخل به فيها يكون فرضاً، وبه قال الإمام الشافعي وغيره، وقال علماؤنا يعنى الحنفية: إنه واجب دون فرض. انتهى كلام السندى. واعلم أن الإمام أبا حنيفة ومحمداً رحمهما الله قالوا بجواز افتتاح الصلاة بكل ما دل على التعظيم الخالص غير المشوب بالدعاء؛ لأن التكبير هو التعظيم، قال الله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ فَكْبِرُ﴾ أى: عظم،

وقال تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ وذكر اسمه أعم من أن يكون باسم الله أو باسم الرحمن أو غير ذلك مما يدل على التعظيم، غاية ما في الباب أن يكون اللفظ المنقول سنة مؤكدة لا أنه الشرط دون غيره، كذا ذكره الحنفية، وأجابوا عن حديث الباب: بأن العبرة للمعاني لا للألفاظ؛ فليس معنى الحديث تحريمها لفظ التكبير بل معناه تحريمها ما يدل على التعظيم. قلت: الحق في هذا الباب هو ما ذهب إليه الجمهور من أن تحريم الصلاة التكبير ولا يكون الرجل داخلاً في الصلاة إلا بالتكبير كما عرفت، وأما قوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾ فلا نسلم أن المراد بالتكبير في هذه الآية تكبير الافتتاح فإنها مكية نزلت قبل قصة الإسراء التي فرضت الصلاة فيها، فكيف يكون المراد بالتكبير فيها تكبير الافتتاح؟ وأما القول بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعبد ويصلى تطوعاً في جبل حراء وغيره قبل أن تفرض عليه الصلاة؛ فلا بأس بأن يراد بالتكبير في هذه الآية تكبير الافتتاح، ففيه أنه لا يتعين على هذا التقدير أيضاً أن يراد بالتكبير تكبير الافتتاح كما لا يخفى على المتأمل، ولو سلم أنه المتعين فالمراد به خصوص لفظ التكبير لأحاديث الباب، ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم افتتاح الصلاة بغير لفظ التكبير البتة، ولا عن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وأما قوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ فلا نسلم فيه أيضاً أن المراد بذكر اسم ربه تكبير الافتتاح، لم لا يجوز أن يكون المراد بالذكر تكبير التشريق وبالصلاة صلاة العيد، وبقوله: ﴿تَزَكَّى﴾ زكاة الفطر كما رواه عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم وعبد الرزاق وابن مردويه والبيهقي وغيرهم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وابن عمر وغيرهما، وعلى هذا فلا تكون الآية مما نحن فيه. وأما جوابهم عن حديث الباب؛ بأن العبرة للمعاني لا للألفاظ، ففيه أن الأصل في الأذكار والأدعية لا سيما أذكار الصلاة وأدعيتها هو التوقيف.

فالحاصل: أن مذهب الجمهور هو الحق والصواب، وأما قول الحنفية فلا دليل عليه، قال الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين ص ٢٦٤ ج ١ المثل الخامس عشر رد المحكم الصريح من تعيين التكبير للدخول في الصلاة بقوله: «إذا أقيمت الصلاة فكبر» وقوله: «تحريمها التكبير» وقوله: «لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله أكبر»، وهى نصوص فى غاية الصحة؛ فردت بالمتشابه من قوله: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾... انتهى.

(١٧٧) بَابُ مَا جَاءَ فِي نَشْرِ الْأَصَابِعِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ [٦٣م - ٦٣ت]

٢٣٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سِمْعَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ نَشَرَ أَصَابِعَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا.

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ الْيَمَانِ، وَأَخْطَأَ يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

قوله: «حدثنا يحيى بن اليمان» العجلي الكوفي صدوق عابد يخطئ كثيراً وقد تغير، من كبار التاسعة، كذا في التقريب، وقال في الخلاصة: قال أحمد: ليس بحجة، وقال ابن المديني: صدوق تغير حفظه، وقال يعقوب بن شيبه: صدوق، أنكروا عليه كثرة الغلط «عن ابن أبي ذئب» و محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة ابن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري المدني، ثقة فقيه فاضل من السابعة، كذا في التقريب، قال في الخلاصة: قال أحمد: يشبه بابن المسيب وهو أصلح وأروع، وأقوم بالحق من مالك، ولما حج المهدي دخل مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له المسيب بن زهير: قم هذا أمير المؤمنين، فقال ابن أبي ذئب: إنما يقوم الناس لرب العالمين، فقال المهدي: دعه فلقد قامت كل شعرة في رأسي، قال أبو نعيم: مات سنة ١٥٩ تسع وخمسين ومائة «عن سعيد بن سمعان» بكسر السين وفتحها وسكون الميم، قال الحافظ: ثقة ولم يصب الأزدى في تضعيفه من الثالثة.

قوله: «إذا كبر للصلاة نشر أصابعه» أى: بسطها، قال السيوطي: يعنى أن المراد بالنشر ضد القبض، وقال أبو الطيب السندي: أو المراد خلاف الضم أى: تركها على حالها ولم يضم بعضها إلى بعض.. انتهى، وفي السعاية شرح الوقاية لبعض العلماء الحنفية قوله: غير مفرج أصابعه ولا ضام أى: لا يتكلف فى تفريج الأصابع عند رفع اليدين، ولا فى ضمها، بل يتركها عند الرفع كما كانت قبله، واختار بعضهم استحباب التفريج مستدلين بما رواه ابن حبان من طريق يحيى بن يمان عن أبي هريرة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينشر أصابعه فى الصلاة نشرًا، والجمهور على خلافه ولم يعتبروا بالرواية المذكورة لقول الترمذى فى جامعه بعد رواية الحديث، ثم ذكر قول الترمذى: حديث أبي هريرة قد رواه غير واحد... إلخ. قلت: والظاهر الراجح هو ما ذهب إليه الجمهور؛ فإن حديث الباب باللفظ المذكور غير محفوظ قد أخطأ فيه ابن يمان كما صرح به الترمذى.

قوله: «وهو أصح من رواية يحيى بن اليمان وأخطأ ابن يمان فى هذا الحديث» المراد بقوله: أصح الصحيح؛ يعنى أن رواية من روى بلفظ: كان إذا دخل فى الصلاة رفع يديه مدًّا صحيحة، ورواية يحيى بن اليمان المذكورة فإنها غير صحيحة بل هى خطأ.

٢٤٠ - قَالَ: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنْفِيُّ،

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ.

يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا. قَالَ أَبُو عِيْسَى: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ الْيَمَانِ، وَحَدِيثُ يَحْيَى بْنِ الْيَمَانِ خَطَأً.

قوله: «حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن» بن الفضل بن بهرام السمرقندي أبو محمد الدارمي الحافظ صاحب المسند، ثقة فاضل متقن روى عن يزيد بن هارون ويعلى بن عبيد وعبيد الله بن عبد المجيد الحنفى وغيرهم، وعنه: مسلم وأبو داود والترمذى والبخارى فى غير الصحيح «أنا عبيد الله ابن عبد المجيد الحنفى» أبو على البصرى صدوق لم يثبت أن يحيى بن سعيد ضعفه، كذا فى التقریب.

قوله: «رفع يديه مَدًّا» قال ابن سيد الناس: يجوز أن يكون مَدًّا مصدرًا مختصًا كقعد القرفصاء أو مصدرًا من المعنى، كقعدت جلوسًا، أو حالًا من رفع.. انتهى. قلت: وإذا كان حالًا يكون بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول، أى: رفع مَدًّا يديه أو رفع يديه ممدودتين، وقال الشوكانى فى النيل: يجوز أن يكون منتصبًا على المصدرية بفعل مقدر وهو يمدهما مَدًّا، ويجوز أن يكون منتصبًا على الحالية، أى: رفع يديه فى حال كونه مَدًّا لهما إلى رأسه، ويجوز أن يكون مصدرًا منتصبًا بقوله رفع لأن الرفع بمعنى المد وأصل المد فى اللغة الجر، قاله الراغب، والارتفاع ومد النهار ارتفاعه وله معان أخر ذكره صاحب القاموس وغيره، وقد فسر ابن عبد البر المد المذكور فى الحديث بمد اليدين فوق الأذنين مع الرأس.. انتهى ما فى النيل. قلت: لم يبين فى هذا الحديث غاية المد، فهو مجمل فيها، فلا بد من أن يحمل على الأحاديث التى بينت فيها غايته، هذا ما عندى، والله تعالى أعلم.

قوله: «قال عبد الله» أى: ابن عبد الرحمن الدارمي «وهذا أصح من حديث يحيى بن اليمان» تقدم توضيحه. وهذا الحديث أخرجه الخمسة إلا ابن ماجه، قاله فى المنتقى: وقال الشوكانى فى النيل: لا مطعن فى إسناده «وحديث يحيى بن اليمان خطأ» قال ابن أبى حاتم: قال أبى: وهم يحيى، إنما أراد: كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مَدًّا، كذا رواه الثقات من أصحاب ابن أبى ذئب.. انتهى.

(١٧٨) بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى [م ٦٤ - ت ٦٤]

٢٤١ - حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْظِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو قُتَيْبَةَ سَلَمُ بْنُ قُتَيْبَةَ، عَنْ طُعْمَةَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

صلى الله عليه وسلم: «مَنْ صَلَّى لِلَّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ يُدْرِكُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى كَتَبَتْ لَهُ بَرَاءَتَانِ: بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ، وَبَرَاءَةٌ مِنَ النِّفَاقِ».

قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ مَوْقُوفًا، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلَّا مَا رَوَى سَلَمُ بْنُ قُتَيْبَةَ، عَنْ طُعْمَةَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، وَإِنَّمَا يَرَوِي هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ الْبَجَلِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَوْلُهُ. حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ خَالِدِ بْنِ طَهْمَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ الْبَجَلِيِّ، عَنْ أَنَسٍ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَرْفَعَهُ.

وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا.

وَهَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، وَعُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ لَمْ يُدْرِكْ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَبِيبُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ يُكْنَى أَبَا الْكَشُوْنِيِّ، وَيُقَالُ: أَبُو عُمَيْرَةَ.

قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا عَقِبَةُ بْنُ مَكْرَمٍ» بضم الميم وسكون الكاف وفتح الراء العمى البصرى الحافظ، روى عن يحيى القطان وغندر وابن مهدي وخلق، وعنه: مسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه، قال أبو داود: ثقة ثقة. تنبيه: قد وقع فى النسخة الأحمدية عتبة بن مكرم بالعين والمثناة الفوقانية وهو غلط والصحيح بالعين والقاف «قالا: حَدَّثَنَا سَلَمُ بْنُ قُتَيْبَةَ» بفتح السين وسكون اللام الشعيرى الخراسانى نزىل البصرة صدوق من التاسعة «عن طُعْمَةَ بْنِ عَمْرٍو» بضم الطاء المهملة وسكون العين الجعفرى وثقه ابن معين.

قَوْلُهُ: «مَنْ صَلَّى لِلَّهِ» أى: خالصاً لله «أَرْبَعِينَ يَوْمًا» أى: ليلة «فِي جَمَاعَةٍ» متعلق بصلى «يُدْرِكُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى» جملة حالية وظاهرها التكبيرة التحريمية مع الإمام، ويحتمل أن تشمل التكبيرة التحريمية للمقتدى عند لحوق الركوع، فيكون المراد إدراك الصلاة بكاملها مع الجماعة وهو يتم بإدراك الركعة الأولى، كذا قال القارى فى المرقاة. قلت: هذا الاحتمال بعيد، والظاهر الراجح هو الأول كما يدل عليه أبى الدرداء مرفوعاً: لكل شيء أنف، وإن أنف الصلاة التكبيرة الأولى فحافظوا عليها، أخرجه ابن أبى شيبه «براءة من النار» أى: خلاص ونجاة منها. يقال: برأ من الدين والعيب خلص «وبراءة من النفاق» قال الطيبى: أى: يؤمنه فى الدنيا أن يعمل عمل المنافق ويوفقه لعمل أهل الإخلاص، وفى الآخرة يؤمنه مما يعذب به المنافق، ويشهد له بأنه غير منافق؛ يعنى بأن المنافقين إذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى، وحال هذا بخلافهم، كذا فى المرقاة.

قَوْلُهُ: «قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ مَوْقُوفًا» قال القارى: ومثل هذا ما يقال من قبل الرأى فموقوفه فى حكم المرفوع. قال ابن حجر: رواه الترمذى بسند منقطع، ومع ذلك يعمل به فى

فضائل الأعمال وروى البزار وأبو داود خبر: لكل شيء صفوة، وصفوة الصلاة التكبيرة الأولى، فحافظوا عليها. ومن ثم كان إدراكها سنة مؤكدة، وكان السلف إذا فاتتهم عزوا أنفسهم ثلاثة أيام، وإذا فاتتهم الجماعة عزوا أنفسهم سبعة أيام «وإنما يروى هذا عن حبيب بن أبي حبيب البجلي». بموحدة وجيم أبي عمرو البصرى نزيل الكوفة مقبول من الرابعة، وقيل: يكنى أبا كشوثاً بفتح الكاف بعدها معجمة مضمومة ثم واو ساكنة ثم مثناة، كذا في التقريب. وقال في تهذيب التهذيب: روى عن أنس بن مالك، وعنه: خالد بن طهمان أبو العلاء الخفاف وطعمة بن عمرو الجعفرى، روى له الترمذى حديثاً واحداً فى فضل من صلى أربعين يوماً فى جماعة موقوفاً، ذكره ابن حبان فى الثقات.. انتهى.

قوله: «وروى إسماعيل بن عياش هذا الحديث عن عمارة» بضم العين المهملة «ابن غزية» فتح العين المعجمة وكسر الزاى بعدها تحتانية ثقيلة ابن الحارث الأنصارى المازنى المدنى لا بأس به، وروايته عن أنس مرسلة، كذا فى التقريب. وقال فى الخلاصة: وثقه أحمد وأبو زرعة، مات سنة ١٤٠ أربعين ومائة «عن عمر بن الخطاب عن النبى صلى الله عليه وسلم نحو هذا» أخرجه ابن ماجه. ولفظه أنه كان يقول: من صلى فى مسجد جماعة أربعين ليلة لا تفوته الركعة الأولى من صلاة العشاء كتب الله له بها عتقاً من النار.

قوله: «وهو حديث مرسل» أى: منقطع قال الحافظ فى التلخيص بعد ذكر حديث أنس المذكور فى الباب: رواه الترمذى من حديث أنس وضعفه، ورواه البزار واستغربه، وروى عن أنس عن عمر، رواه ابن ماجه، وأشار إليه الترمذى، وهو فى سنن سعيد بن منصور عنه، وهو ضعيف أيضاً مداره على إسماعيل بن عياش، وهو ضعيف فى غير الشاميين، وهذا من روايته عن مدنى، وذكر الدارقطنى الاختلاف فيه فى العلل وضعفه، وذكر أن قيس بن الربيع وغيره روياه عن أبى العلاء عن حبيب بن أبى ثابت قال: وهو وهم، وإنما هو حبيب الإسكاف، وله طريق أخرى أوردها ابن الجوزى فى العلل من حديث بكر بن أحمد بن محمى الواسطى عن يعقوب بن تحية عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس رفعه: «من صلى أربعين يوماً فى جماعة صلاة الفجر وصلاة العشاء كتب له براءة من النار وبراءة من النفاق» وقال: بكر ويعقوب مجهولان.. انتهى. قال الرافعى: ووردت أخبار فى إدراك التكبيرة الأولى مع الإمام نحو هذا. قال الحافظ: منها ما رواه الطبرانى فى الكبير، والعقيلي فى الضعفاء، والحاكم أبو أحمد فى الكنى من حديث أبى كاهل بلفظ المصنف، وزاد: «يدرك التكبيرة الأولى» قال العقيلي: إسناده مجهول. وقال أبو أحمد والحاكم: ليس إسناده بالمعتمد عليه.

وروى العقيلي فى الضعفاء أيضاً عن أبى هريرة مرفوعاً: «لكل شيء صفوة وصفوة الصلاة التكبيرة الأولى» وقد رواه البزار وليس فيه إلا الحسن بن السكن، لكن قال: لم يكن الفلاس يرضاه ولأبى نعيم فى الحلية من حديث عبد الله بن أوفى مثله، وفيه الحسن بن عمارة وهو ضعيف، وروى ابن أبى شيبه فى مصنفه من حديث أبى الدرداء رفعه: «لكل شيء أنف وإن أنف الصلاة التكبيرة الأولى فحافظوا عليها» وفى إسناده مجهول، والمنقول عن السلف فى فضل التكبيرة الأولى

كثيرة. وفي الطبراني عن رجل من طيء عن أبيه: أن أبي مسعود خرج إلى المسجد فجعل يهرول فقيل له: أتفعل هذا وأنت تنهى عنه؟ قال: إنما أردت حد الصلاة التكبيرة الأولى.. انتهى ما في التلخيص.

(١٧٩) بَاب مَا يَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ [م ٦٥ - ت ٦٥]

٢٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَيْعِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ كَبَّرَ، ثُمَّ يَقُولُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ» ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا» ثُمَّ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمَزِهِ، وَنَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ وَجَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ وَابْنِ عُمَرَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ أَشْهَرُ حَدِيثٍ فِي هَذَا الْبَابِ. وَقَدْ أَخَذَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَأَمَّا أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَقَالُوا بِمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ».

وَهَكَذَا رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ. وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ بَنُ سَعِيدٍ يَتَكَلَّمُ فِي عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ.

قوله: «حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي» بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة أبو سليمان البصري، صدوق زاهد لكنه كان يتشيع «عن علي بن علي الرفاعي» بالفاء البصري يكنى أبا إسماعيل لا بأس به، رمى بالقدر وكان عابداً، ويقال: كان يشبه النبي صلى الله عليه وسلم، كذا في التقريب.

قوله: «ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك» قال ابن الملك: سبحان اسم أقيم مقام المصدر، وهو التسييح منصوب بفعل مضمر تقديره: أسبحك تسييحاً أى: أنزهك تزيهاً من كل السوء والنقص، وقيل: تقديره: أسبحك تسييحاً ملتبساً ومقترناً بحمدك، فالباء للملابسة والواو زائدة، وقيل: الواو بمعنى مع؛ أى: أسبحك مع التلبس بحمدك، وحاصله نفى الصفات السلبية وإثبات النعوت الثبوتية «وتبارك اسمك» أى: كثرت بركة اسمك إذ وجد كل خير من ذكر اسمك، وقيل: تعاطم ذاتك، أو هو على حقيقته، لأن التعاطم إذا ثبت لأسمائه تعالى فأولى لذاته. ونظيره قوله تعالى: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ «وتعالى جدك» قال ميرك: تعالى تفاعل من العلو؛ أى: علا ورفع عظمتك على عظمة غيرك غاية العلو والرفع، وقال ابن حجر: أى: تعالى غناؤك عن أن ينقصه إنفاق أو يحتاج إلى معين ونصير «ثم يقول: الله أكبر» بالسكون ويضم، قاله القارى «كبيراً» قال مؤكدة، وقيل: منصوب على القطع من اسم الله، وقيل: بإضمار أكبر، وقيل: صفة لمحذوف أى: تكبيراً كبيراً «من همزه» بدل اشتمال أى: وسوسته «ونفخه» أى: كبره المؤدى إلى كفره «ونفثه» أى: سحره. قال الطيبى: النفخ كناية عن الكبر؛ كأن الشيطان ينفخ فيه بالسوسة فيعظمه فى عينه، ويحقّر الناس عنده. والنفث عبارة عن الشعر لأنه ينفثه الإنسان من فيه كالرقية.. انتهى، وقيل: من نفخه أى: تكبره يعنى مما يأمر الناس به من التكبر، ونفثه: مما يأمر الناس بإنشاد الشعر المذموم مما فيه هجو مسلم أو كفر أو فسق، وهمزه: أى: من جعله أحداً مجنوناً بنخسه وغمزه، كذا فى المرقاة، قال السيوطى فى قوت المغتذى: من همزه: فسر فى الحديث بالموتة وهى شبه الجنون، ونفخه: فسر بالكبر، ونفثه: فسر بالشعر. قال ابن سيد الناس: وتفسير الثلاثة بذلك من باب المجاز.. انتهى. قلت قد جاء هذا التفسير فى حديث جبير بن مطعم عند أبى داود.

قوله: «وفى الباب عن على وعبد الله بن مسعود وعائشة وجابر وجبير بن مطعم وابن عمر» أما حديث على: فأخرجه إسحاق بن راهويه، وأعله أبو حاتم، كذا فى التلخيص، وأما حديث عبد الله بن مسعود: فأخرجه الطبرانى، وذكره الزيلعى فى نصب الراية بإسناده ومثنه، وأما حديث عائشة: فأخرجه الترمذى وأبو داود وابن ماجه، وأما حديث جابر: فأخرجه البيهقى وفيه محمد بن المنكدر، قال البيهقى: اختلف عليه فيه، وليس له إسناده قوى، وأما حديث جبير بن مطعم: فأخرجه أبو داود وابن ماجه، وأما حديث ابن عمر: فأخرجه الطبرانى فى معجمه وذكره الزيلعى فى نصب الراية بإسناده ومثنه، قال: والحديث معلول بعبد الله بن عامر.

قوله: «وحديث أبى سعيد أشهر حديث فى هذا الباب» أخرجه أصحاب السنن الأربعة.

قوله: «وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث» فاختاروا أن يقال عند افتتاح الصلاة بعد التكبير: سبحانك اللهم إلى قوله: ولا إله غيرك، ثم يقال: الله أكبر كبيراً، ثم يقال: أعوذ بالله السميع العليم... إلخ «وأما أكثر أهل العلم فقالوا: إنما يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك» فاختاروا هذا الدعاء دون ما فى حديث أبى سعيد المذكور من الزيادة «وهكذا روى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود»، أما أثر عمر: فأخرجه مسلم فى صحيحه وغيره، وأما أثر عبد الله بن مسعود:

فأخرجه ابن المنذر قال الحافظ في التلخيص: قال الحاكم: وقد صح ذلك عن عمر ثم ساقه، وهو في صحيح ابن خزيمة وهو في صحيح مسلم أيضاً ذكره في موضع غير مظنته استطراداً، وفي إسناده انقطاع.. انتهى ما في التلخيص. قلت: ذكره مسلم في باب عدم الجهر بالبسملة عن عبدة: أن عمر ابن الخطاب كان يجهر بهؤلاء الكلمات يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، وعبدة هذا هو ابن أبي لبابة، وهو لم يسمع من عمر، قاله النووي. ولذا قال الحافظ: في إسناده انقطاع، ورواه الدارقطني موصولاً كما في بلوغ المرام. فإن قلت: كيف روى مسلم في صحيحه أثر عمر رضي الله عنه هذا وهو منقطع، ومن شرط مسلم أن لا يخرج في صحيحه الحديث الضعيف، والمنقطع من أقسام الضعيف؟ قلت: أخرجه استطراداً ومقصوده الأصلي هو الحديث الذي أخرجه بعد هذا الأثر في عدم الجهر بالبسملة وهو صحيح متصل. فإن قلت: فلم أخرجه استطراداً ولم لم يقتصر على إخراج الحديث الصحيح المتصل قلت: إنما فعل مسلم هذا؛ لأنه سمعه هكذا فأداه كما سمع، ولهذا نظائر كثيرة في صحيح مسلم وغيره، ولا إنكار في هذا كله.

قوله: «والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم» وعليه عمل الحنفية. قال الحافظ ابن تيمية في المنتقى: وأخرج مسلم في صحيحه: أن عمر كان يجهر بهؤلاء الكلمات يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك، وروى سعيد بن منصور في سننه عن أبي بكر الصديق أنه كان يستفتح بذلك، وكذلك رواه الدارقطني عن عثمان بن عفان وابن المنذر عن عبد الله بن مسعود. وقال الأسود: كان عمر إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك، يسمعون ذلك ويعلمنا. رواه الدارقطني ثم قال ابن تيمية: واختيار هؤلاء وجهه عمر به أحياناً. محضر من الصحابة ليتعلمه الناس مع أن السنة إخفاؤه يدل على أنه الأفضل، وأنه الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يداوم عليه غالباً، وإن استفتح بما روه على وأبو هريرة فحسن لصحة الرواية.. انتهى كلام ابن تيمية، قال الشوكاني في النيل: ولا يخفى أن ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى بالإيثار والاختيار، وأصح ما روى في الاستفتاح حديث أبي هريرة المتقدم ثم حديث علي.. انتهى. قلت: أراد الشوكاني بحديث أبي هريرة الذي رواه الجماعة إلا الترمذي قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر في الصلاة سكوت هنيهة قبل القراءة، قلت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: أقول: «اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب» الحديث، وأراد بحديث علي الذي رواه أحمد ومسلم والترمذي قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة قال: «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض» الحديث. ولا شك في أن أصح ما روى في الاستفتاح هو حديث أبي هريرة فهو أولى بالإيثار والاختيار، وهذا الحديث لم يروه الترمذي في هذا الباب، ولم يشر إليه، لكنه أشار إليه في باب السكتين.

٢٤٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، وَيَحْيَى بْنُ مُوسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ حَارِثَةَ ابْنِ أَبِي الرَّجَالِ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ». قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَحَارِثَةُ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ.

وَأَبُو الرَّجَالِ اسْمُهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدِينِيُّ.

قوله: «حدثنا الحسن بن عرفة» وثقه ابن معين وأبو حاتم «عن حارثة بن أبي الرجال» قال النسائي: متروك، قاله في الخلاصة، وقال في التقريب: ضعيف.

قوله: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه» روى أبو داود هذا الحديث في سننه من غير هذا الوجه ليس فيه حارثة وسنده هكذا: حدثنا حسن بن عيسى طلق بن غنام، نا عبد السلام بن حرب الملائي عن بديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال: سبحانك اللهم... إلخ» وهذا الحديث من هذا الطريق أيضاً ضعيف قال أبو داود بعد روايته: وهذا الحديث ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب لم يروه إلا طلق بن غنام، وقد روى قصة الصلاة عن بديل جماعة لم يذكروا فيه شيئاً من هذا.. انتهى. قال المنذرى: يعنى دعاء الاستفتاح، وقال الدارقطني: قال أبو داود: ولم يروه عن عبد السلام غير طلق بن غنام وليس هذا الحديث بالقوى هذا آخر كلامه.. انتهى «وحارثة قد تكلم فيه من قبل حفظه» قال الذهبي في الميزان: ضعفه أحمد وابن معين، وقال النسائي: متروك، وقال خ: منكر الحديث لم يعتد به أحمد، قال ابن عدى: عامة ما يرويه منكر.. انتهى.

فائدة: قال الحافظ في التلخيص: قال ابن خزيمة: لا نعلم فى الافتتاح بسبحانك اللهم خيراً ثابتاً عند أهل المعرفة بالحديث، وأحسن أسانيده حديث أبى سعيد، ثم قال: لا نعلم أحداً ولا سمعنا به استعمل هذا الحديث على وجهه.

فائدة أخرى: أصبح ما ورد فى الاستفتاح حديث أبى هريرة الذى جاء فيه: دعاء الافتتاح بلفظ: اللهم باعد بينى وبين خطاياى... إلخ. قال الشيخ ابن الهمام فى فتح القدير بعد ذكر هذا الحديث: وهو الأصح من الكل لأنه متفق عليه.. انتهى. قلت: فهو الأولى بالاختيار ثم أصبح ما ورد فيه حديث على رضى الله عنه الذى جاء فيه دعاء الافتتاح بلفظ: وجهت وجهى للذى فطر السماوات والأرض... إلخ؛ لأنه رواه مسلم فيعد حديث أبى هريرة هو أولى بالاختيار فى جميع الصلوات المكتوبة كانت أو تطوعاً، هذا ما عندى، والله تعالى أعلم. فإن قلت: حديث على هذا رواه مسلم فى صلاة الليل فإيراده فى هذا الباب يدل على أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقوله

فى التهجد، وقال الحافظ فى بلوغ المرام بعد ما ذكره عن مسلم ما لفظه: وفى رواية: أن ذلك فى صلاة الليل.. انتهى. فىكون هذا الدعاء مخصوصاً بصلاة التطوع كما هو مذهب الحنفية ولا يكون مشروعاً فى المكتوبة، قلت: مجرد إيراد مسلم هذا الحديث فى صلاة الليل لا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوله فى التهجد كما لا يخفى. وأما قول الحافظ: وفى رواية له أن ذلك فى صلاة الليل، ففيه نظر. فإن هذا الحديث مروي فى صحيح مسلم فى باب صلاة الليل من وجهين ليس فى واحد منهما أن ذلك فى صلاة الليل، وهذا الحديث رواه الترمذى فى كتاب الدعوات من ثلاثة وجوه ليس فى واحد منها أن ذلك فى صلاة الليل؛ بل وقع فى واحد منها: إذا قام إلى الصلاة المكتوبة. ورواه أبو داود أيضاً فى سننه فى كتاب الصلاة من وجهين لم يقع فى واحد منهما أن ذلك فى صلاة الليل، بل واقع فى واحد منهما: إذا قام إلى الصلاة المكتوبة، ووقع فى رواية للدارقطنى: إذا ابتدأ الصلاة المكتوبة قال: وجهت وجهى... إلخ، وقال الشوكانى فى النيل: وأخرجه أيضاً ابن حبان وزاد: إذا قام إلى الصلاة المكتوبة، وكذلك رواه الشافعى وقيد أيضاً بالمكتوبة، وكذا غيرهما، فالقول بأن هذا الدعاء مخصوص بصلاة التطوع ولا يكون مشروعاً فى المكتوبة باطل جداً، ومن هاهنا ظهر بطلان قول صاحب آثار السنن أن القيد بالمكتوبة فى هذا الحديث غير محفوظ فإن هذا القيد موجود فى كثير من روايات هذا الحديث.

تنبيه: روى النسائى من حديث محمد بن مسلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام يصلى تطوعاً قال: «الله أكبر وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض... إلخ» قاله الشيخ عبد الحق فى المعاني فى قوله: إذا قام يصلى تطوعاً دليل على الخصوصية بالتطوع كما هو مذهبنا.. انتهى، قلت: ليس فيه دليل على الخصوصية بالتطوع؛ كيف وقد وقع فى كثير من روايات حديث على إذا قام إلى الصلاة المكتوبة على أنه لو كان فى هذا دليل على الخصوصية هذا الدعاء بالتطوع لكان الدعاء الذى اختاره الحنفية للفرض أيضاً مخصوصاً بالتطوع؛ فإن الترمذى وأبا داود قد روايا عن أبى سعيد الخدرى أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا قام من الليل كبر ثم يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك...» الحديث فتفكر.

تنبيه آخر: قال الفاضل اللكنوى فى عمدة الرعاية: اختار المتأخرون يعنى من الحنفية أن يقرأ: إني وجهت وجهى قبل التحريم ليكون أبلغ فى إحضار القلب وجمع العزيمة كما ذكره فى النهاية والبناء وغيرهما؛ لكن هذا مما لا أصل له فى السنة، وإنما الثابت فى الأحاديث التوجيه فى الصلاة لا قبلها.. انتهى كلامه، قلت: الأمر كما قال: فى حديث محمد بن مسلمة عند النسائى كان إذا قام يصلى تطوعاً قال: «الله أكبر وجهت وجهى... إلخ» وفى حديث على - رضى الله عنه - عند مسلم فى رواية له: إذا افتتح الصلاة كبر ثم قال: «وجهت وجهى... إلخ».

(١٨٠) بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجَهْرِ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [م ٦٦-ت ٦٦]

٢٤٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ إِيسَى الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَّادٍ، عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ قَالَ: سَمِعَنِي أَبِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ أَقُولُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فَقَالَ لِي: أَيُّ بَنِي مُحَدَّثٍ، إِيَّاكَ وَالْحَدَّثَ، قَالَ: وَلَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَبْغَضَ إِلَيْهِ الْحَدَّثُ فِي الْإِسْلَامِ؛ يَعْنِي مِنْهُ، قَالَ: وَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَ عُمَرَ وَمَعَ عُثْمَانَ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُهَا فَلَا تَقُلْهَا، إِذَا أَنْتَ صَلَّيْتَ فَقُلْ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَغَيْرُهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ.

وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ لَا يَرَوْنَ أَنْ يَجْهَرَ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ قَالُوا: وَيَقُولُهَا فِي نَفْسِهِ.

قوله: «بَابُ مَا جَاءَ تَرْكُ الْجَهْرِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» اعلم أن في قراءة البسملة في الصلاة ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها واجبة وجوب الفاتحة كمذهب الشافعي، وإحدى الروایتين عن أحمد، وطائفة من أهل الحديث بناء على أنها من الفاتحة، والثاني: أنها مكروهة سرًّا وجهراً، وهو المشهور عن مالك، والثالث: أنها جائزة، بل مستحبة، وهو مذهب أبي حنيفة والمشهور عن أحمد، وأكثر أهل الحديث، ثم مع قراءتها هل يسن الجهر بها أو لا، فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: يسن الجهر به قال الشافعي ومن وافقه، والثاني: لا يسن الجهر به قال أبو حنيفة وجمهور أهل الحديث والرأي وفقهاء الأمصار وجماعة من أصحاب الشافعي، وقيل: بخير بينهما وهو قول إسحاق بن راهويه وابن حزم، كذا في نصب الراية. قلت: قد ثبت قراءة البسملة في الصلاة بأحاديث صحيحة وهي حجة على الإمام مالك والإسرار بها عنده أحب من الجهر بها، والله تعالى أعلم.

فائدة: قال الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة سفیان الثوري ما لفظه: اللالكائي في السنة، نا المخلص، نا أبو الفضل شعيب بن محمد، نا على بن حرب بن بسام سمعت شعيب بن جرير يقول:

قلت لسفيان الثوري: حدثت بحديث السنة ينفعني الله به فإذا وقفت بين يديه قلت: يا رب حدثني بهذا سفيان فأجوز أنا وتؤخذ قال: اكتب بسم الله الرحمن الرحيم القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، من قال غير هذا فهو كافر، والإيمان قول وعمل ونية، يزيد وينقص، إلى أن قال: يا شعيب لا ينفعك ما كتبت حتى ترى المسح على الخفين، وحتى ترى أن إخفاء بسم الله الرحمن الرحيم أفضل من الجهر بها إلى أن قال: إذا وقفت بين يدي الله فسألك عن هذا فقل: يا رب حدثني بهذا سفيان الثوري ثم حل بيني وبين الله عز وجل. قال الذهبي: هذا ثابت عن سفيان، وشيخ المخلص ثقة.. انتهى.

قوله: «حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي البصري» ابن عليّة وهي أمه قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت، قال ابن معين: كان ثقة مأموناً «حدثنا سعيد الجريري» بضم الجيم مصغراً هو سعيد بن إياس أبو مسعود البصري ثقة اختلط قبل موته «عن قيس بن عباية» فتح العين المهملة وتخفيف الموحدة ثم تحتانية، ثقة من أوساط التابعين كنيته أبو نعام، قال ابن عبد البر: هو ثقة عند جميعهم «عن ابن عبد الله بن مغفل» اسمه يزيد، كذا في التقريب.

قوله: «وأنا في الصلاة» جملة حالية «أي بنى محدث» أي: قوله: بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة محدث «إياك والحدث» تحذيراً أي: حذر نفسك من الحدث واتق منه «قال» أي: ابن عبد الله بن مغفل «يعني منه» أي: من أبيه عبد الله بن مغفل، وهذا قول بعض الرواة «وقال» أي: عبد الله بن مغفل «وقد صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها» أي: البسمة ولم يذكر عليّاً رضي الله عنه؛ لأن عليّاً رضي الله عنه عاش في خلافته بالكوفة وما أقام بالمدينة إلا يسيراً فلعل عبد الله بن مغفل لم يدركه ولم يضبط صلاته، كذا في إنجاح الحاجة «فلا تقلها» ظاهره أنه نهاه عن البسمة سرّاً يعني لا يقوله سرّاً ولا جهراً لكنه يحمل على الجهر إذ السماع عادة يتعلق بالجهر وإليه أشار المصنف في الترجمة، قاله أبو الطيب السندی.

قوله: «حديث عبد الله بن مغفل حديث حسن» وأخرجه النسائي وابن ماجه، قال النووي في الخلاصة: وقد ضعف الحفاظ هذا الحديث وأنكروا على الترمذی تحسينه كابن خزيمة وابن عبد البر والخطيب وقالوا: إن مداره على ابن عبد الله بن مغفل وهو مجهول.. انتهى، وقال الحفاظ في الدراية: وقع في رواية للطبراني عن يزيد بن عبد الله بن مغفل وهو كذلك في مسند أبي حنيفة.. انتهى. وقال في تهذيب التهذيب: ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه في ترك الجهر بالبسمة وعنه: أبو نعام الحنفی قيل: اسمه يزيد قلت: ثبت كذلك في مسند أبي حنيفة للبخاري.. انتهى وقد أطل الحافظ الزيلعي الكلام على هذا الحديث في نصب الراية ثم قال: وبالجمله فهذا حديث صريح في عدم الجهر بالتسمية، وهو وإن لم يكن من أقسام الصحيح فلا ينزل عن درجة الحسن وقد حسنه الترمذی، والحديث الحسن يحتاج به لا سيما إذا تعددت شواهد وكثرت متابعاته.. انتهى كلامه، قلت: لم أجد ترجمة يزيد بن عبد الله بن مغفل، فإن كان ثقة قابلاً للاحتجاج فالأمر كما

قال الزيلعي، من أن هذا الحديث لم يكن من أقسام الصحيح فلا ينزل عن درجة الحسن، وإلا فهو ضعيف.

قوله: «والعمل عليه عند أكثر أهل العلم... إلخ» واستدلوا بحديث الباب وبحديث أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين أخرجه البخارى ومسلم، زاد مسلم: لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها، وفى رواية لأحمد والنسائى وابن خزيمة: لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم، وفى أخرى لابن خزيمة: كانوا يسرون. قال الحافظ فى بلوغ المرام: وعلى هذا يحمل النفى فى رواية مسلم خلافاً لمن أعلها.. انتهى، وقال فى فتح البارى: فاندفع بهذا تعليل من أعله بالاضطراب كابن عبد البر لأن الجمع إذا أمكن تعين المصير إليه.. انتهى، قلت: والعلة التى أعلها بها من أعلها هى أن الأوزاعى روى هذه الزيادة عن قتادة مكاتبة وقد ردت هذه العلة بأن الأوزاعى لم ينفرد بها بل قد رواها غيره رواية صحيحة. فإن قلت: روى عن أنس إنكار ذلك، فروى أحمد والدارقطنى من حديث سعيد بن يزيد أبى سلمة قال: سألت أنساً أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم أو الحمد لله رب العالمين؟ وقال: إنك لتسألنى عن شيء ما أحفظه - أو ما سألتنى عنه أحد قبلك، قال الدارقطنى: إسناده صحيح. قلت: قال الزيلعي فى نصب الراية وأما ما روى من إنكار أنس فلا يقاوم ما يثبت عن خلافه فى الصحيح، ويحتمل أن يكون أنس نسى فى تلك الحال لكبره وقد وقع مثل ذلك كثيراً كما سئل يوماً عن مسألة فقال: عليكم بالحسن فاسألوه فإنه حفظ ونسينا، وكم ممن حدث ونسى، ويحتمل أنه سأله عن ذكرها فى الصلاة أصلاً لا عن الجهر بها وإخفائها.. انتهى كلام الزيلعي، وقال: وهذا الحديث مما يدل على أن ترك الجهر عندهم كان ميراثاً عن نبيهم صلى الله عليه وسلم يتوارثه خلفهم عن سلفهم، وهذا وحده كاف فى المسألة لأن الصلوات الجهرية دائمة صباحاً ومساءً فلو كان عليه السلام يجهر بها دائماً لما وقع فيه اختلاف ولا اشتباه ولكان معلوماً بالاضطرار، ولما قال أنس: لم يجهر بها عليه السلام ولا خلفاؤه الراشدون، ولا قال عبد الله بن مغفل ذلك أيضاً، وسماء حدثاً، ولما استمر عمل أهل المدينة فى محراب النبى صلى الله عليه وسلم ومقامه على ترك الجهر، يتوارثه آخرهم عن أولهم، وذلك جار عندهم مجرى الصاع والماء، بل أبلغ من ذلك لاشتراك جميع المسلمين فى الصلاة، ولأن الصلاة تتكرر كل يوم وليلة وكم من إنسان لا يحتاج إلى صاع ولا مد، ومن يحتاجه يمكث مدة لا يحتاج إليه ولا يظن عاقل أن أكابر الصحابة والتابعين وأكثر أهل العلم كانوا يواظبون على خلاف ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله.. انتهى كلامه الزيلعي.

(١٨١) بَاب مَنْ رَأَى الْجَهْرَبَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [٦٧م-٦٧ت]

٢٤٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الضَّيِّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْتَتِحُ صَلَاتَهُ بِ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ. وَقَدْ قَالَ بِهِذَا عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عُمرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ الزُّبَيْرِ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ رَأَوْا الْجَهْرَبَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ.

وإِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادٍ هُوَ: ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ.

وَأَبُو خَالِدٍ يُقَالُ: هُوَ أَبُو خَالِدٍ الْوَالِبِيُّ، وَاسْمُهُ: هُرْمُزٌ، وَهُوَ كُوفِيٌّ.

قوله: «حدثني إسماعيل بن حماد» قال الحافظ في تهذيب التهذيب: إسماعيل بن حماد بن أبي سليمان الأشعري مولاهم الكوفي روى عن أبيه وأبي خالد الوالبي، وعنه: معتمر بن سليمان. قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، وفرق ابن أبي حاتم: بينه وبين إسماعيل بن حماد البصري الراوى عن أبي خالد الوالبي عن ابن عباس وعنه معتمر، ولم يذكر البخارى في التاريخ غير ابن أبي سليمان، وقال الأزدي في إسماعيل: يتكلمون فيه. وقال العقيلي: حديثه غير محفوظ ويحكيه عن مجهول يعنى الحديث الذى رواه عن أبي خالد الوالبي عن ابن عباس فى الاستفتاح بالبسملة، وقال ابن عدى: ليس إسناده بذلك، وذكره ابن حبان فى الثقات.. انتهى «عن أبي خالد» الوالبي يأتى ترجمته فى آخر الباب «يفتح صلاته بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾» ظاهره يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالبسملة لكن الحديث ضعيف.

قوله: «وليس إسناده بذلك» أى: بذلك القوى: قال الطيبى: المشار إليه بذلك ما فى ذهن من يعنى بعلم الحديث ويعتد بالإسناد القوى. قال الحافظ فى الدراية: وأخرجه ابن عدى وقال: لا يرويه، وفيه أبو خالد وهو مجهول، والحديث غير محفوظ، وقال أبو زرعة: لا أعرف أبا خالد، وأخرجه العقيلي وقال: هو مجهول، وقيل: إنه الوالبي، واسمه هرمز، والله أعلم. والراوى عنه إسماعيل بن حماد قال العقيلي: ضعيف.. انتهى.

قوله: «وقد قال بهذا عدة من أهل العلم» أى: قال بالجهر بالبسملة جماعة من أهل العلم واستدلوا بحديث الباب وبعده أحاديث أخرى أكثرها ضعيفة وأجودها حديث نعيم الجمر قال: صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأمر القرآن حتى إذا بلغ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقال: آمين، وقال الناس: آمين، الحديث وفى آخره: قال: والذى نفسى بيده إننى لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم. أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم. قال الحافظ فى الفتح بعد ذكر هذا الحديث: وهو أصح حديث ورد فى ذلك يعنى فى الجهر بالبسملة قال: وقد تعقب الاستدلال بهذا الحديث باحتمال أن يكون أبو هريرة أراد بقوله: أشبهكم؛ أى: فى معظم الصلاة لا فى جميع أجزائها. وقد رواه جماعة غير نعيم عن أبى هريرة بدون ذكر البسملة. والجواب أن نعيمًا ثقة فتقبل زيادته. والخبر ظاهر فى جميع الأجزاء فيحمل على عمومته حتى يثبت دليل يخصه.. انتهى. وقال صاحب سبل السلام: قول أبى هريرة: إننى لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن كان محتملاً أنه يريد فى أكثر أفعال الصلاة وأقوالها، إلا أنه خلاف الظاهر ويبعد عن الصحابى أن يتدع فى صلاته شيئاً لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ثم يقول: والذى نفسى بيده إننى لأشبهكم.. انتهى. قال: والأقرب أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها تارة جهراً وتارة يخفيها.. انتهى.

قوله: «وإسماعيل بن حماد» قال الذهبى فى الميزان: إسماعيل بن حماد بن أبى سليمان الكوفى وثقه ابن معين، وقال الأزدي: يتكلمون فيه، وقال العقيلى: حديثه غير محفوظ ويحكيه عن مجهول ثم ذكر الذهبى حديث الباب من طريقه «هو أبو خالد الوالى» قال فى التقريب: بموحدة قبلها كسرة، الكوفى اسمه هرمز ويقال: هرم، مقبول من كبار التابعين، وفد على عمر، وقيل: حديثه عنه مرسل فيكون من أوساط التابعين.. انتهى. وقال الذهبى فى الميزان: أبو خالد عن ابن عباس لا يعرف.

(١٨٢) باب ما جاء فى افتتاح القراءة ب ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [م ٦٨ - ت ٦٨]

٢٤٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. قَالَ أَبُو عِيْسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ كَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؛ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَدْعُونَ بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ قَبْلَ السُّورَةِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَقْرَأُونَ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَرَى أَنَّ يُدْأَبُ بِـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وَأَنْ يُجْهَرَ بِهَا إِذَا جُهِرَ بِالْقِرَاءَةِ.

قوله: «يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين» بضم الدال على الحكاية واختلف في المراد بذلك فقيل: المعنى كانوا يفتتحون بالفاتحة، وهذا قول من أثبت البسملة في أولها وتعقب بأنها إنما تسمى الحمد فقط وأجيب بجمع الحصر ومستنده ثبوت تسميتها بهذه الجملة وهى الحمد لله رب العالمين فى صحيح البخارى، أخرجه فى فضائل القرآن من حديث أبى سعيد بن المعلى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال له: ألا أعلمك أعظم سورة فى القرآن، فذكر الحديث وفيه: قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ هى سبع المثانى، وقيل: المعنى كانوا يفتتحون بهذا اللفظ تمسكاً بظاهر الحديث، وهذا قول من نفى قراءة البسملة لكن لا يلزم من قوله: كانوا يفتتحون بالحمد، أنهم لم يقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم سرّاً، وقد أطلق أبو هريرة السكوت على القراءة سرّاً كذا فى فتح البارى.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه مسلم.

(١٨٣) بَابُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ [م ٦٩ - ت ٦٩]

٢٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَنِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

قال: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنْسٍ وَأَبِي قَتَادَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

قال أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ عُبَادَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ وَغَيْرُهُمْ، قَالُوا: لَا تُجْزئُ صَلَاةٌ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: كُلُّ صَلَاةٍ لَمْ يُقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ. وَبِهِ يَقُولُ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي عُمَرَ يَقُولُ: اخْتَلَفْتُ إِلَى ابْنِ عُيَيْنَةَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ سَنَةً، وَكَانَ الْحُمَيْدِيُّ أَكْبَرَ مِنِّي بِسَنَةٍ، وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي عُمَرَ يَقُولُ: حَجَّجْتُ سَبْعِينَ حَجَّةً مَاشِيًّا عَلَى قَدَمَيَّ.

قوله: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» هذا دليل على أن قراءة فاتحة الكتاب فرض في جميع الصلوات، فريضة كانت أو نافلة، وركن من أركانها. قال الشاه ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة تحت قوله: الأمور التي لا بد منها في الصلاة وما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الركنية كقوله صلى الله عليه وسلم: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» وقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود»، وما سمي الشارع الصلاة به؛ فإنه تنبيه بليغ على كونه ركناً في الصلاة. انتهى كلامه. والحديث بعمومه شامل لكل مصل منفرداً كان أو إماماً أو مأموماً.

قوله: «وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة وأنس وأبي قتادة وعبد الله بن عمرو» أما حديث أبي هريرة: فأخرجه مسلم مرفوعاً بلفظ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ثلاثاً غير تمام» الحديث. وأما حديث عائشة: فأخرجه أحمد وابن ماجه والطحاوي والبيهقي في كتاب القراءة والبخاري في جزء القراءة بلفظ: قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج». وأما حديث أنس وأبي قتادة: فلم أقف عليهما، وأما حديثهما في القراءة خلف الإمام: فسيجيء تخريجهما في باب القراءة خلف الإمام. وأما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه البيهقي في كتاب القراءة والبخاري في جزء القراءة مرفوعاً بلفظ: «كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي مخدجة مخدجة مخدجة». وفي رواية: «فهي خداج».

قوله: «حديث عبادة حديث حسن صحيح» أخرجه الجماعة.

قوله: «والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر ابن الخطاب وعلي بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعمران بن حصين وغيرهم» كعبادة بن الصامت وأبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين «قالوا: لا تجزئ صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب، وبه يقول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق» فعند هؤلاء قراءة الفاتحة في الصلاة فرض من فروضها وركن من أركانها، واستدلوا عليه بأحاديث الباب؛ فإن حديث عبادة بلفظ: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب، تنبيه بليغ على ركنية الفاتحة: كما تقدم، ورواه الدارقطني وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم بإسناد صحيح بلفظ: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب» كما ذكره الحافظ

فى الفتح؛ فهذه الرواية نص صريح فى ركنية الفاتحة لا يحتفل تأويلاً، وحديث أبى هريرة وغيره بلفظ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهى خداج» أيضاً يدل على ركنية الفاتحة فى الصلاة؛ فإن معنى قوله: خداج، أى: ناقصة نقص فساد وبطلان. قال الزمخشري فى أساس البلاغة: ومن المحاز خدج الرجل فهو خداج إذا نقص عضو منه، وأخدجه الله فهو مخدج وكان ذو النثية مخدج اليد، وأخدج صلاته نقص بعض أركانها، وصلاتى مخدجة وخادجة وخداج وصف بالمصدر.. انتهى. وقال الخطابى فى معالم السنن: فهى خداج، أى: ناقصة نقص بطلان وفساد تقول العرب: أخذجت الناقة إذا ألفت ولدها وهو دم لم يستبن خلقه فهى مخدج، والخداج اسم مبنى منه. وقال البخارى فى جزء القراءة: قال أبو عبيد: أخذجت الناقة إذا أسقطت والسقط ميت لا ينتفع به.. انتهى. وقال الجزرى فى النهاية: الخداج النقصان يقال: خدجت الناقة إذا ألفت ولدها قبل أوانه وإن كان تام الخلق، وأخدجته إذا ولدته ناقص الخلق، وإن كان لتام الحمل.. انتهى. وقال فى المصباح المنير: قال أبو زيد: خدجت الناقة، وكل ذات خف وظلف وحافر إذا ألفت ولدها لغير تمام الحمل. وزاد ابن القوطية: وإن تم خلقه، وأخدجته بالألف ألقته ناقص الخلق.. انتهى. قلت: والمراد من إلقاء الناقة ولدها لغير تمام الحمل وإن تم خلقه: إسقاطها والسقط ميت لا ينتفع به كما عرفت، فظهر من هذا كله أن قوله فهى خداج، معناه ناقصة نقص فساد وبطلان، ويدل عليه ما رواه البيهقى فى كتاب القراءة بإسناده عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب». قلت: فإن كنت خلف الإمام؟ قال: «فأخذ بيدى وقال: اقرأ فى نفسك يا فارسى»، قال البيهقى رواه ابن خزيمة الإمام عن محمد بن يحيى محتجاً به على أن قوله: فى سائر الروايات فهى خداج المراد به النقصان الذى لا تجزئ معه.. انتهى. فالحاصل: أن استدلال أكثر أهل العلم وجمهورهم بأحاديث الباب على ركنية الفاتحة فى الصلاة صحيح لا غبار عليه، وقولهم: هو الراجح المنصور، وقال الحنفية: بأن قراءة الفاتحة فى الصلاة ليست بفرض، وأجابوا عن حديث عبادة بأن النفى فى قوله: لا صلاة للكمال. ورد هذا الجواب بوجهين: الأول: أن رواية ابن خزيمة وغيره بلفظ: لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب، تبطل تأويلهم هذا إبطالاً صريحاً، وهذه الرواية صحيحة صرح بصحتها أئمة الفن، قال الحافظ فى التلخيص: ورواه - يعنى حديث عبادة - الدارقطنى بلفظ: لا تجزئ صلاة إلا أن يقرأ الرجل فيها بأمر القرآن، وصححه ابن القطان.. انتهى. وقال القارى فى المرقاة، نقلاً عن ابن حجر المكي: ومنها خبر ابن خزيمة وابن حبان والحاكم فى صحاحهم بإسناد صحيح: لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب، ورواه الدارقطنى بإسناد حسن وقال النووى: رواه كلهم ثقات.. انتهى. والثانى: أن النفى فى قوله: لا صلاة، إما أن يراد به نفي الحقيقة أو نفي الصحة أو نفي الكمال، فالأول حقيقة، والثانى والثالث مجاز، والثانى أعنى نفي الصحة أقرب المجازين إلى الحقيقة، والثالث أعنى نفي الكمال أبعدهما، فحمل النفى على الحقيقة واجب إن أمكن وإلا فحملة على أقرب المجازين واجب ومتعين، ومع إمكان الحقيقة أو أقرب المجازين لا يجوز حملة على أبعد المجازين. قال الشوكانى فى النيل: والحديث يعنى حديث عبادة يدل على تعيين الفاتحة فى الصلاة وأنه لا يجزئ غيرها وإليه ذهب مالك

والشافعي وجهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم؛ لأن النفي المذكور في الحديث يتوجه إلى الذات إن أمكن انتفاؤها وإلا توجه إلى ما هو أقرب إلى الذات وهو الصحة لا إلى الكمال؛ لأن الصحة أقرب المجازين والكمال أبعدهما والحمل على أقرب المجازين واجب. وتوجه النفي هاهنا إلى الذات ممكن كما قال الحافظ في الفتح؛ لأن المراد بالصلاة معناها الشرعي لا اللغوي، لما تقرر من أن ألفاظ الشارع محمولة على عرفه لكونه بعث لتعريف الشرعيات لا لتعريف الموضوعات اللغوية، وإذا كان المنفى الصلاة الشرعية استقام نفي الذات؛ لأن المركب كما ينتفى بانتفاء جميع أجزائه ينتفى بانتفاء بعضها فلا يحتاج إلى إضمار الصحة ولا الإجزاء ولا الكمال كما روى عن جماعة؛ لأنه إنما يحتاج إليه عند الضرورة وهي عدم إمكان انتفاء الذات. ولو سلم أن المراد هاهنا الصلاة اللغوية فلا يمكن توجه النفي إلى الذات لأنها قد وجدت في الخارج كما قاله البعض، لكان المتعين توجيه النفي إلى الصحة أو الإجزاء لا إلى الكمال ما أولاً، فلما ذكرنا من أن ذلك أقرب المجازين، وأما ثانياً، فلرواية الدارقطني المذكورة في الحديث فإنها مصرحة بالإجزاء فتعين تقديره.. انتهى كلام الشوكاني، وقال الحافظ في الفتح: إن سلمنا تعذر الحمل على الحقيقة، فالحمل على أقرب المجازين إلى الحقيقة أولى من الحمل على أبعدهما، ونفى الإجزاء أقرب إلى نفي الحقيقة وهو السابق إلى الفهم، ولأنه يستلزم نفي الكمال من غير عكس فيكون أولى، ويؤيده رواية الإسماعيلي من طريق العباس بن الوليد النرسي أحد شيوخ البخاري عن سفيان بهذا الإسناد بلفظ: لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفتحة الكتاب، وتابعه على ذلك زياد بن أبي أحد الأثبات، أخرجه الدارقطني وله شاهد من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بهذا اللفظ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما، ولأحمد من طريق عبد الله بن سواده القشيري عن رجل عن أبيه مرفوعاً: «لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن».. انتهى كلام الحافظ، وأجاب الحنفية عن حديث أبي هريرة المذكور بأن لفظ الخداج يدل على النقصان لا على البطلان، لأنه وقع مثل هذا في ترك الدعاء بعد الصلاة في حديث فضل بن عباس ورد بأنه يدل على أن من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فصلاته ناقصة نقص بطلان وفساد وقد عرفت بيانه، ولم يقع لفظ الخداج في حديث فضل بن عباس على ترك الدعاء بعد الصلاة فقط بل على ترك مجموع ما ذكر في هذا الحديث ولفظه هكذا: الصلاة مثني مثني تشهد في كل ركعتين وتحشع وتضرع وتمسك ثم تقنع يديك، يقول: ترفعهما إلى ربك مستقبلاً.

تنبيه: اعلم أن مذهب الحنفية، أن قراءة الفاتحة ليست بفرض بل هي واجبة قالوا: الفرض عندنا مطلق القراءة لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَأُوا مَا تيسر من القرآن﴾ وتقييده بالحديث زيادة على الكتاب وذا لا يجوز عملنا بالكتاب والحديث. فقلنا: إن مطلق القرآن فرض وقراءة الفاتحة واجب. قلت: إثبات فرضية مطلق القرآن بهذه الآية مبنى على أن المراد من قوله تعالى: ﴿فَاقْرَأُوا﴾ قراءة القرآن بعينها وهو ليس. يمتنع عليه بل فيه قولان: قال الرازي في تفسيره: فيه قولان: الأول: أن المراد من هذه القراءة الصلاة أى: فصلوا ما تيسر عليكم. القول الثاني: أن المراد من قوله: ﴿فَاقْرَأُوا ما تيسر من القرآن﴾ قراءة القرآن بعينها.. انتهى. وهكذا في عامة كتب التفسير، والقول الثاني فيه بعد عن

مقتضى السياق، قال الشيخ الألوسى البغدادى فى تفسيره المسمى بروح المعانى: أى: فصلوا ما تيسر لكم من صلاة الليل. عبر عن الصلاة بالقراءة كما عبر عنها بسائر أركانها. وقيل: الكلام على حقيقته من طلب قراءة القرآن بعينها. وفيه بعد عن مقتضى السياق.. انتهى كلامه. فلما ظهر أن فى قوله تعالى: ﴿فأقرأوا﴾ القولين المذكورين، وأن القول الثانى فيه بعد لاح لك أن الاستدلال به على فرضية مطلق القراءة غير صحيح، ولو سلمنا أن المراد هو القول الثانى؛ أعنى قراءة القرآن بعينها فحديث الباب مشهور بل متواتر، قال الإمام البخارى فى جزء القراءة: تواتر الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا صلاة إلا بقراءة أم القرآن».. انتهى، والزيادة بالحديث المشهور جائز عند الحنفية على أن قوله تعالى: ﴿فأقرأوا ما تيسر من القرآن﴾ عام مخصوص منه البعض فهو ظنى فلا يدل على فرضية مطلق القراءة ويجوز تخصيصه ولو بالأحاديث، قال الملاحيون فى تفسيره: ثم أقل القراءة فرضاً عندنا آية واحدة طويلة كآية الكرسي وغيرها، أو ثلاث آيات قصيرة كمدهامتان، وهذا هو الأصح، وقيل: إنه واحدة طويلة كانت أو قصيرة، وذلك مما لا يعتد به ينادى عليه كتب الفقه وعلى كل تقدير يكون ما دون الآية مخصوصاً من هذا العام، فيكون العام ظنياً فينبغى أن لا يدل على فرضية القراءة وأن يعارضه الحديث حجة للشافعى.. انتهى كلامه. وأما ما قيل: من أن الآية لا يسمى قراءة القرآن عرفاً، والعرف قاض على الحقيقة اللغوية؛ فهذا دعوى لا دليل عليها ويلزم منها أن يكون ﴿مدهامتان﴾ التى هى كلمة واحدة قراءة القرآن ولا يكون أكثر آية المدائنة التى هى كلمات كثيرة قراءة القرآن وهذا كما ترى، وأيضاً يلزم منه أنه لو قرأ أحد نصف آية المدائنة فى الصلاة لا تجوز. وعامة الحنفية على جوازها. قال فى فتح القدير: ولو قرأ نصف آية المدائنة قيل: لا يجوز لعدم تمام الآية، وعامتهم على الجواز.. انتهى. فإن قلت: قوله صلى الله عليه وسلم حين تعليم المسىء صلاته: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» رواه البخارى يدل على عدم فرضية الفاتحة؛ إذ لو كانت فرضاً لأمره، لأن المقام مقام التعليم فلا يجوز تأخير البيان عنه.

قلت: قد أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بقراءة الفاتحة؛ فأخرج أبو داود فى سننه من حديث رفاعة ابن رافع مرفوعاً: «وإذا قمت فتوجهت فكبر ثم اقرأ بأمر القرآن وبما شاء الله أن تقرأ» وأجاب الخطابى عن هذا بأن قوله: «ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» ظاهر الإطلاق التخيير لكن المراد به فاتحة الكتاب بدليل حديث عبادة وهو كقوله تعالى: ﴿فما استيسر من الهدى﴾ ثم عينت السنة المراد. والحاصل: أن قراءة الفاتحة فى الصلوات فرض من فروضها ولم يقم دليل صحيح على ما ذهب إليه الحنفية. هذا ما عندى، والله تعالى أعلم.

(١٨٤) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّأْمِينِ [م ٧٠ - ت ٧٠]

٢٤٨ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ حُجْرِ بْنِ عَنَبَسٍ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فَقَالَ: «آمِينَ» وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ.

قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَبِهِ يَقُولُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الرَّجُلَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّأْمِينِ وَلَا يُخْفِيهَا. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ.

وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ، عَنْ حُجْرِ أَبِي الْعَنَبَسِ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فَقَالَ: «آمِينَ» وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: حَدِيثُ سُفْيَانَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ فِي هَذَا، وَأَخْطَأُ شُعْبَةَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: عَنْ حُجْرِ أَبِي الْعَنَبَسِ، وَإِنَّمَا هُوَ: حُجْرُ بْنُ عَنَبَسٍ، وَيُكْنَى: أَبَا السَّكَنِ، وَزَادَ فِيهِ: عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، وَلَيْسَ فِيهِ عَنْ عَلْقَمَةَ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ حُجْرِ بْنِ عَنَبَسٍ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَقَالَ: وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ: وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: حَدِيثُ سُفْيَانَ فِي هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ قَالَ: وَرَوَى الْعَلَاءُ بْنُ صَالِحٍ الْأَسَدِيُّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ نَحْوَ رِوَايَةِ سُفْيَانَ.

قوله: «باب ما جاء فى التأمين» التأمين مصدر أمن أى: قال: آمين، وهى بالمد والتخفيف فى جميع الروايات، وعن جميع القراء، وحكى الواحدى عن حمزة والكسائى الإمالة، وفيها ثلاث لغات أخرى شاذة: القصر أى: آمين، والتشديد مع المد والقصر أى: آمين وأمين وخطأ الأخرين جماعة، وأما الأولى منها فحكاهما ثعلب، وأنشد لها شاهدًا. وأنكرها ابن درستويه، وطعن فى الشاهد بأنه لضرورة الشعر، ومعنى آمين: اللهم استجب عند الجمهور، وقيل: غير ذلك مما يرجع جميعه إلى هذا المعنى، وقيل: هو اسم من أسماء الله تعالى، رواه عبد الرزاق عن أبى هريرة بإسناد ضعيف، وعند أبى داود من حديث أبى زهير النميرى الصحابى: أن آمين مثل الطابع على الصحيفة ثم ذكر قوله صلى الله عليه وسلم: «إن ختم بآمين فقد أوجب».

قوله: «حدثنا بندار» بضم الموحدة وسكون النون لقب محمد بن بشار بن عثمان العبدى أحد أوعية السنة، قال الذهبى: انعقد الإجماع على الاحتجاج ببندار، «نا يحيى بن سعيد» القطان أحد أئمة الجرح والتعديل «قالا: حدثنا سفيان» هو الثورى «عن سلمة بن كهيل» الحضرمى الكوفى، قال الحافظ: ثقة، وقال الخزرجى: وثقه أحمد والعجلي. واعلم أن سلمة هذا وكله بفتح اللام، إلا عمرو بن سلمة إمام قومه وبنى سلمة القبيلة من الأنصار فبكسرهما، وفى عبد الخالق بن سلمة الوجهان «عن حجر» بضم الحاء المهملة وسكون الجيم «ابن عنبس» بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة، الحضرمى، صدوق من كبار التابعين قاله الحافظ، وقال الخزرجى: وثقه ابن معين «عن وائل بن حجر» بضم الحاء المهملة وسكون الجيم، ابن سعد بن مسروق الحضرمى صحابى جليل وكان من ملوك اليمن ثم سكن الكوفة، ومات فى ولاية معاوية رضى الله عنهم.

قوله: «فقال: آمين» فيه دليل على أن الإمام يقول: آمين، وهذا موضع اختلف فيه العلماء فروى ابن القاسم عن مالك أن الإمام لا يقول آمين وإنما يقول ذلك من خلفه، وهو قول المصرين من أصحاب مالك: وقال جمهور أهل العلم: يقولها الإمام كما يقول المنفرد وهو قول مالك فى رواية المدنيين، وحجتهم أن ذلك ثابت عن النبى صلى الله عليه وسلم من حديث أبى هريرة ووائل بن حجر وحديث بلال: لا تسبقنى بآمين، كذا فى الاستذكار، قلت: عن أبى حنيفة أيضًا فى ذلك قولان: أحدهما: أنه يؤمن من خلف الإمام، ولا يؤمن الإمام، ذكره محمد فى الموطأ، والثانى: كقول الجمهور، ذكره محمد فى الآثار، ولا شك فى أن قول الجمهور هو الحق. «ومد بها صوته» أى: رفع بها صوته وجهر. ورواه أبو داود بإسناد صحيح بلفظ: فجهر بآمين، ورواه أيضًا بإسناد صحيح بلفظ: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ: «ولا الضالين» قال: آمين ورفع بها صوته فظهر أن المراد من قوله: ومد بها صوته وجهر بها ورفع صوته بها فإن الروايات يفسر بعضها بعضًا. قال الحافظ فى التلخيص: احتج الرافعى بحديث وائل الذى بلفظ: مد بها صوته، على استحباب الجهر بآمين، وقال فى أماليه: يجوز حمله على أنه تكلم على لغة المد، دون القصر من جهة اللفظ ولكن رواية من قال: رفع بها صوته، تبعد هذا الاحتمال، ولهذا قال الترمذى عقبه: وبه يقول غير واحد؛ يرون أنه يرفع صوته. انتهى. وقال الشيخ عبد الحق الدهلوى فى اللغات: قوله: مد بها صوته؛ أى: بكلمة آمين يحتمل الجهر بها ويحتمل مد الألف على اللغة الفصحى، والظاهر هو الأول

بقريئة الروايات الأخر، ففى بعضها يرفع بها صوته وهذا صريح فى معنى الجهر، وفى رواية ابن ماجه: حتى يسمعها الصف الأول فيرتج بها المسجد، وفى بعضها: يسمعها من كان فى الصف الأول، رواه أبو داود وابن ماجه.. انتهى كلام الشيخ. قلت: قول من قال أن قوله مد بها صوته؛ يجوز حمله على أنه تكلم على لغة المد دون القصر غير صحيح، ولا يجوز حمله على هذا البتة لما عرفت، ولأن هذا اللفظ لا يطلق إلا على رفع الصوت والجهر كما لا يخفى على من تتبع مظان استعمال هذا اللفظ، ونحن نذكر هاهنا بعضها، روى البخارى فى صحيحه عن البراء قال: لما كان يوم الأحزاب وخذق رسول الله صلى الله عليه وسلم، الحديث، وفيه يقول: «اللهم لولا أنت ما اهتدنا، ولا تصدقنا ولا صلينا، فأنزلن سكينه علينا، وثبت الأقدام إن لاقينا، إن الألى قد بغوا علينا، وإن أرادوا فتنة أبينا»، قال: بمد صوته بآخرها.. انتهى، وروى الترمذى عن أبى بكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أسلم وغفار ومزينة خير من تميم وأسد وغطفان وبنى عامر بن صعصعة» بمد بها صوته فقال القوم: قد خابوا وخسروا، قال: «فهم خير منهم». قال الترمذى: هذا حديث حسن. وروى أبو داود وغيره حديث أبى مخذرة فى الترجيع بلفظ: «ثم ارجع فمد من صوتك» فلفظ بمد صوته بآخرها فى الأول، ومد بها صوته فى الثانى، «وفمد من صوتك» فى الثالث؛ لم يطلق إلا على رفع الصوت، وكذلك إذا تتبععت هذا اللفظ أعنى لفظ المد مع الصوت فى مظان استعماله لا تجدد إلا فى معنى رفع الصوت، فقول من قال: إن قوله مد بها صوته فى حديث الباب يجوز حمله على أنه تكلم على لغة المد ليس مما يلتفت إليه، والحديث حجة قوية لمن قال بسنية الجهر بالتأمين ورفع الصوت به وهو القول الراجح المول عليه.

قوله: «وفى الباب عن على وأبى هريرة» وفى الباب أيضاً عن أم الحصين، أما حديث على: فأخرجه الحاكم بلفظ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «آمين» إذا قرأ: ﴿غیر المغضوب عليهم ولا الضالین﴾ وأخرج أيضاً عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ: ﴿ولا الضالین﴾ رفع صوته بآمين، كذا فى إعلام الموقعين، وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه الدارقطنى والحاكم قال: كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال: ﴿آمين﴾. قال الحافظ فى التلخيص بعد ذكر هذا الحديث: قال الدارقطنى: إسناده حسن، والحاكم: صحيح على شرطهما، والبيهقى: حسن صحيح.. انتهى. وذكره الحافظ الزيلعى فى نصب الراية وسكت عنه، وقال الحافظ ابن القيم فى إعلام الموقعين: رواه الحاكم بإسناد صحيح.. انتهى. ولأبى هريرة حديث آخر فى الجهر بالتأمين رواه النسائى عن نعيم الجمر، قال: صليت وراء أبى هريرة فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ بأم القرآن حتى إذا بلغ: ﴿غیر المغضوب عليهم ولا الضالین﴾ فقال: آمين، فقال الناس: آمين.. الحديث، وفى آخره قال: والذى نفسى بيده إننى لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم، وإسناده صحيح، وأما حديث أم الحصين: فأخرجه إسحاق بن راهويه فى مسنده قال: أخبرنا النضر بن شميل ثنا هارون بن الأعور عن إسماعيل ابن مسلم عن أبى إسحاق عن ابن أم الحصين عن أمه: أنها صلت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال: ﴿ولا الضالین﴾ قال: «آمين»، فسمعتة وهى فى صف النساء ذكره الحافظ ابن

حجر والحافظ الزيلعي في تخريجهما للهداية وسكتا عنه، وذكر هذا الحديث الهيثمي في مجمع الزوائد وقال بعد ذكره: رواه الطبراني في الكبير وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف.. انتهى.

قوله: «حديث وائل بن حجر حديث حسن» وأخرجه أبو داود وابن ماجه، قال الحافظ في التلخيص: سنده صحيح وصححه الدارقطني وأعله ابن القطان بحجر بن عنبس وأنه لا يعرف وأخطأ في ذلك بل هو ثقة معروف؛ قيل: له صحبة ووثقه يحيى بن معين وغيره.. انتهى. قلت: وسكت عنه أبو داود، ونقل المنذرى تحسين الترمذى وأقره، وقد اعترف غير واحد من العلماء الحنفية بأن حديث وائل بن حجر هذا صحيح كالشيخ عبد الحق الدهلوى في ترجمة المشكاة وأبى الطيب المدنى في شرح الترمذى وابن التركمانى فى الجوهر النقى وغيرهم. وقال الفاضل اللكنوى فى السعاية: لقد طفنا كما طفتم سنيًا بهذا البيت طرًا جميعنا فوجدنا بعد التأمل والإمعان أن القول بالجهر بآمين هو الأصح؛ لكونه مطابقًا لما روى عن سيد بنى عدنان، ورواية الخفض عنه صلى الله عليه وسلم ضعيفة لا توازى روايات الجهر، وأى ضرورة داعية إلى حمل روايات الجهر على بعض الأحيان أو الجهر للتعليم مع عدم ورود شيء من ذلك فى رواية، والقول بأنه كان فى ابتداء الأمر أضعف؛ لأن الحاكم قد صححه من رواية وائل بن حجر، وهو إنما أسلم فى أواخر الأمر كما ذكره ابن حجر فى فتح البارى، وقال فى التعليق المجدد: الإنصاف أن الجهر قوى من حيث الدليل.. انتهى.

قوله: «وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم؛ يرون أن يرفع الرجل صوته بالتأمين ولا يخفيها» وقال البخارى فى صحيحه: أمن ابن الزبير ومن معه حتى إن للمسجد لرجة.. انتهى. قال العيني: وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء، قلت له: أكان ابن الزبير يؤمن على أثر أم القرآن؟ قال: نعم، ويؤمن من وراءه حتى أن للمسجد لرجة، ثم قال: إنما آمين دعاء، ورواه الشافعى عن مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال: كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعدهم يقولون: آمين، ويقول من خلفه: آمين حتى إن للمسجد لرجة. وفى المصنف: حدثنا ابن عيينة قال: لعله ابن جريج عن عطاء بن الزبير قال: كان للمسجد رجّة، أو قال: لجة إذا قال الإمام ﴿ولا الضالين﴾ وروى البيهقى عن خالد بن أيوب عن عطاء قال: أدركت مائتين من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فى هذا المسجد إذا قال الإمام: ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ سمعت لهم رجّة بآمين.. انتهى. وكذلك ذكر الحافظ فى الفتح رواية عبد الرزاق ورواية البيهقى. قلت: وكذلك قد ثبت جهر الصحابة والتابعين بالتأمين خلف أبى هريرة كما تقدم، ولم يثبت من أحد من الصحابة الأسرار بالتأمين بالسند الصحيح، ولم يثبت عن أحد منهم الإنكار على من جهر بالتأمين؛ فقد ثبت إجماع الصحابة رضى الله عنهم على الجهر بالتأمين على طريق الحنفية، فإنهم قالوا: إن ابن الزبير أفتى فى زنجى وقع فى بئر زمزم بمنزح مائها وذلك بمحضر من الصحابة ولم ينكر عليه أحد فكان إجماعًا، فكذلك يقال: إن ابن الزبير آمن بالجهر فى المسجد بمحضر من الصحابة ولم ينكر عليه أحد، بل وافقوه وجهروا معه بآمين حتى كان للمسجد للجة، فكان إجماع الصحابة على الجهر بالتأمين «وبه يقول الشافعى وأحمد

وإسحاق» قال الحافظ ابن القيم: سئل الشافعي عن الإمام: هل يرفع صوته بآمين؟ قال: نعم ويرفع بها من خلفه أصواتهم إلى أن قال: ولم يزل أهل العلم عليه.. انتهى وهذا القول؛ أعني الجهر بالتأمين للإمام ولمن خلفه، هو الراجح القوي يدل عليه أحاديث الباب. وقال الحنفية بالإسرار بالتأمين والإخفاء به، واستدلوا على ذلك بحديث وائل الذي ذكره الترمذي بعد هذا بلفظ: أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقال: «آمين» وخفض بهما صوته. وهو حديث لا يصلح للاحتجاج كما ستعرف، واستدل بعضهم بحديث سمرة بن جندب أنه حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتين: سكتة إذا كبر، وسكتة إذا فرغ من قراءة: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: الأظهر أن السكتة الثانية كانت للتأمين سرًّا. والجواب: أن السكتة الثانية لم تكن للتأمين سرًّا؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يجهر صوته بالتأمين، ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم الإسرار بالتأمين، فكيف يقال: إنها كانت للتأمين سرًّا؟ بل السكتة الثانية كانت لأن يتراد إليه نفسه كما صرح به قتادة في بعض رواياته. واستدلوا أيضًا بأثر عمر وعلى رضي الله عنهما: روى الطحاوي عن أبي وائل قال: كان عمر وعلى لا يجهران بيسم الله الرحمن الرحيم ولا بالتعوذ ولا بآمين. والجواب: أن هذا الأثر ضعيف جدًا؛ فإن في سنده سعيد بن المزدبان البقال، قال الذهبي في الميزان: تركه الفلاس وقال ابن معين: لا يكتب حديثه، وقال البخاري: منكر الحديث.. انتهى، وقال الذهبي في ترجمة أبان بن جبلة الكوفي: نقل ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه.. انتهى. واستدلوا أيضًا بقول إبراهيم النخعي: خمس يخفيهن الإمام: سبحانك اللهم وبحمدك، والتعوذ، وبسم الله الرحمن الرحيم، وآمين، واللهم ربنا لك الحمد، رواه عبد الرزاق. والجواب: أن قول إبراهيم النخعي هذا مخالف للأحاديث المرفوعة الصحيحة فلا يلتفت إليه. قال الفاضل للكنوي في السعاية: أما أثر النخعي ونحوه فلا يوازي الروايات المرفوعة.. انتهى.

قوله: «وروى شعبة هذا الحديث عن سلمة بن كهيل عن حجر أبي العنيس عن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقال: آمين» وخفض بها صوته، فخالف شعبة سفيان الثوري في رواية هذا الحديث في ثلاثة مواضع كما بينه الترمذي بعد بقوله: وأخطأ شعبة في مواضع... إلخ «سمعت محمدًا يقول: حديث سفيان أصح من حديث شعبة في هذا» أراد بقوله أصح الصحيح، والمعنى: أن حديث سفيان صحيح، وحديث شعبة ليس بصحيح؛ فإنه أخطأ فيه في مواضع «وأخطأ شعبة في مواضع من هذا الحديث» أي: في ثلاثة مواضع منه «فقال» أي: شعبة «عن حجر أبي العنيس وإنما هو حجر بن العنيس» كما في رواية سفيان «ويكنى» أي: حجر بن العنيس «أبا السكن» أي: ليس كنيته أبا العنيس، بل كنيته أبو السكن، وهذا هو الموضع الأول من خطأ شعبة «وزاد فيه عن علقمة بن وائل» أي: زاد بين حجر ووائل علقمة بن وائل «وليس فيه عن علقمة» كما في رواية سفيان، وهذا هو الموضع الثاني من خطأ شعبة. فإن قيل: سفيان وشعبة كلاهما ثقتان حافظان، فلم نسب الخطأ في هذين الموضعين إلى شعبة ولم ينسب إلى سفيان؟ قلنا: نسب الخطأ إلى شعبة دون سفيان

لأربعة وجوه: الأول: أن شعبة، كان يخطئ في الرجال كثيراً، وأما سفيان فلم يكن يخطئ، قال الحافظ في تهذيب التهذيب في ترجمة شعبة: ثقة ثبت في الحديث، وكان يخطئ في أسماء الرجال قليلاً، وكذلك نقل الحافظ عن أبي داود، ثم قال بعد عدة أسطر: وأما ما تقدم من أنه كان يخطئ في الأسماء، فقد قال الدارقطني في العلل: كان شعبة يخطئ في أسماء الرجال كثيراً لتشاغله بحفظ المتن.. انتهى كلام الحافظ. وقد ذكر الترمذى خطأ شعبة في مواضع من جامعه، فمنها: في باب وضوء النبي صلى الله عليه وسلم كيف كان. قال الترمذى: وروى شعبة هذا الحديث - يعنى حديث على عن خالد بن علقمة - فأخطأ في اسمه واسم أبيه فقال: مالك بن عرفة قال: والصحيح خالد بن علقمة. ومنها: في باب ما جاء في التحشع في الصلاة، قال الترمذى: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: روى شعبة هذا الحديث - يعنى حديث الفضل بن عباس عن عبد ربه بن سعيد - فأخطأ في مواضع، فقال: عن أنس بن أبي أنيس، وهو عمران بن أبي أنس، وقال عن عبد الله بن الحارث، وإنما هو عبد الله بن نافع بن العميا عن ربيعة بن الحارث، وقال: شعبة عن عبد الله ابن الحارث عن المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هو عن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال أحمد: وحديث الليث بن سعد أصح من حديث شعبة.. انتهى. ومنها: في باب كراهية الطواف عرياناً: حدثنا ابن عمر ونصر بن علي، قالوا: نا سفيان عن أبي إسحاق نحوه يعنى: نحو الحديث المذكور، وقالوا: زيد بن شيع وهذا أصح وشعبة وهم فيه فقال زيد بن أثيل.. انتهى. والوجه الثاني: أن سفيان كان شاكاً يشك كثيراً في الأسانيد والمتون، وأما فلم يكن شاكاً. والوجه الثالث: أن شعبة وسفيان لا شك في أنهما ثقتان حافظان، لكن سفيان أحفظ من شعبة كما ستقف على هذا. والوجه الرابع: أن شعبة قد تفرد بما قال في روايته في هذين الموضعين، ولم يتابعه على ذلك أحد، وأما سفيان فلم يتفرد بما قال في روايته فيهما، بل تابعه على ذلك العلاء بن صالح، وعلى بن صالح، ومحمد بن سلمة؛ فبهذه الوجوه قد نسب الخطأ إلى شعبة ولم ينسب إلى سفيان. فإن قيل: قد أجاب العيني في شرح البخارى عما نسب إليه الترمذى من الخطأ الأول حيث قال: قوله هو حجر بن العنيس، وليس بأبى العنيس، ليس كما قاله، بل هو أبو العنيس حجر بن العنيس، وجزم به ابن حبان في الثقات فقال: كنيته كاسم أبيه، وقول محمد: يكنى أبا السكن لا ينافي أن تكون كنيته أيضاً أبا العنيس؛ لأنه لا مانع أن يكون لشخص كنيتان.. انتهى. قلنا: لم يثبت من كتب الرجال والتراجم أن كنية حجر بن العنيس أبو العنيس أيضاً وأن له كنيتان، ولم يصرح به أحد من أئمة الفن غير ابن حبان مع أنه يحتمل أن يكون مبنى قوله هو رواية شعبة فالظاهر أنه خطأ شعبة، كما نص عليه الإمام البخارى والحافظ أبو زرعة، والله أعلم. فإن قيل: قد تابع سفيان شعبة في أبي العنيس. أخرج أبو داود، حدثنا محمد بن كثير، نا سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر أبى العنيس الحضرمي الحديث، وأخرج الدارقطني في سننه، حدثنا عبد الله بن أبي داود السجستاني، حدثنا عبد الله بن سعيد الكندى، حدثنا وكيع، والحرابي قالوا: حدثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر أبى العنيس، وهو ابن العنيس الحديث؛ فثبت أن شعبة ليس متفرداً بأبى العنيس، بل ذكره محمد بن كثير وويع

والمحاربى عن سفيان الثورى أيضاً. قلنا: كل من قال فى روايته عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن الحجر أبى العنيس فروايته غير محفوظة، أما رواية محمد بن كثير فإنه قد خالف فى ذكر حجر أبى العنيس يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي فإنهما قالا فى روايتهما: حجر بن العنيس كما فى رواية الترمذى المذكورة، وهما أحفظ وأتقن من محمد بن كثير، وأما رواية وكيع والمحاربى فقد تفرد بها عبد الله ابن سعيد الكندى. وقد خالف فى ذكر حجر أبى العنيس أحمد بن حنبل وأحمد بن سنان ويعقوب الدورقى، فإن هؤلاء الثقات الحفاظ قالوا فى رواياتهم: حجر بن العنيس قال أحمد بن حنبل فى مسنده: حدثنا وكيع ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عيسى عن وائل بن حجر قال: سمعت النبی صلی الله علیه وسلم قرأ: ﴿ولا الضالین﴾ فقال: «آمین» بمد بها صوته. وقال الدارقطنى فى سننه: حدثنا على بن عبد الله بن مبشر، ثنا أحمد بن سنان، ح وحدثنا أبو محمد بن صاعد، ثنا يعقوب الدورقى قالا: نا عبد الرحمن عن سفيان عن سلمة عن حجر بن عيسى قال: سمعت وائل بن حجر قال: سمعت النبی صلی الله علیه وسلم قرأ: ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالین﴾ قال: «آمین»، ومد بها صوته. قلت: الظاهر أن عبد الرحمن هذا هو المحاربى، ففى كون لفظ أبى العنيس فى رواية سفيان محفوظاً كلام. فإن قيل: قد أجاب العینى أيضاً عما نسب الترمذى إلى شعبة من خطئه الثانى حيث قال: وقوله: وزاد فيه علقمة لا يضر؛ لأن زيادة الثقة مقبولة لا سيما من مثل شعبة. انتهى. قلنا: قد عرفت آنفاً أن شعبة كان يخطئ كثيراً فى الرجال وأنه قد تفرد بهذه الزيادة، ولم يتابعه عليها أحد لا ثقة ولا ضعيف، وقد خالف ذكر هذه الزيادة سفيان والعلاء ابن صالح وعلى بن الصالح ومحمد بن مسلمة؛ فإن هؤلاء لم يذكروا فى رواياتهم هذه الزيادة، وستعرف أن سفيان أحفظ من شعبة وأنه قد تقرر أن شعبة إذا خالف سفيان فالقول قول سفيان ومع هذا كله قد نص الإمام البخارى رحمه الله تعالى على أن شعبة أخطأ فى هذه الزيادة؛ فالظاهر أن شعبة أخطأ فى هذه الزيادة، والله تعالى أعلم «وقال: خفض بها صوته وإنما هو مد بها صوته» هذا هو الموضوع الثالث من المواضع التى أخطأ فيها شعبة فقول شعبة فيه: وخفض بها صوته، خطأ والصواب: مد بها صوته كما رواه سفيان. فإن قيل: إن سفيان وشعبة كليهما ثقتان ثبتان أمير المؤمنين فى الحديث وليس أحد منهما أحق بالخطأ من الآخر، فلقائل أن يقول: إن سفيان هو الذى أخطأ فى قوله: «ومد بها صوته» فأى دليل على أن المخطئ هو شعبة. قلنا: إن هنا أدلة عديدة على أن المخطئ هو شعبة؛ فمنها: أن سفيان وشعبة وإن كانا ثقتين حافظين لكنهما ليسا بمتساويين فى الحفاظ، بل سفيان أحفظ من شعبة وقد نص على هذه شعبة نفسه. قال الحافظ الذهبى فى تذكرة الحفاظ: كان شعبة يقول سفيان أحفظ منى.. انتهى. وقال الترمذى فى باب ما جاء ص ٤٢٤ فى تعليم القرآن: قال على بن عبد الله: قال يحيى بن سعيد: ما أحد يعدل عندى شعبة وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان؛ سمعت أبا عمار يذكر عن وكيع قال شعبة: سفيان أحفظ منى وما حدثنى سفيان عن أحد بشيء فسألته إلا وجدته كما حدثنى.. انتهى وبطل بهذا قول من قال إن شعبة جعل سفيان أحفظ من نفسه هضماً لنفسه، وقد صرح أئمة الحديث بأن سفيان أحفظ من شعبة، قال الحافظ الذهبى فى تذكرة الحفاظ: قال صالح جزرة: سفيان أحفظ من

شعبة يبلغ حديثه ثلاثين ألف وحديث شعبة نحو عشرة آلاف.. انتهى. وقال الحافظ ابن حجر فى تهذيب التهذيب فى ترجمة سفيان: قال أبو حاتم وأبو زرعة وابن معين هو أحفظ من شعبة.. انتهى. ومنها: أنه قد تقرر أن شعبة إذا خالف سفيان فالقول قول سفيان. قال الزيلعى فى نصب الراية نقلاً عن البيهقى: قال يحيى القطان ويحيى بن معين: إذا خالف شعبة سفيان فالقول قول سفيان.. انتهى. ولذلك رجح الترمذى حديث سفيان على حديث شعبة لما اختلفا فى سند حديث: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه». حيث زاد شعبة فيه رجلاً ولم يزد سفيان، قال الترمذى فى جامعه: كان حديث سفيان أشبه. قال على بن عبد الله: قال يحيى بن سعيد: ما عندى أحد يعدل شعبة وإذا خالفه سفيان، أخذت بقول سفيان إلى آخر ما نقلت عن الترمذى آنفاً، ولذلك رجح أبو داود حديث سفيان على حديث شعبة لما اختلفا فى حديث اشتراء سراويل حيث قال سفيان فيه: وثم رجل يزن بالأجر، ولم يقل شعبة: يزن بالأجر، قال أبو داود فى سننه: رواه قيس كما قال سفيان والقول قول سفيان، حدثنا أحمد بن حنبل ثنا وكيع عن شعبة قال: كان سفيان أحفظ منى.. انتهى كلام أبى داود.

تنبيه: كلام الترمذى وكلام أبى داود هذان يدلان على أن المراد بالمخالفة فى قول يحيى القطان ويحيى بن معين إذا خالف شعبة سفيان فالقول قول سفيان؛ المخالفة فى الرواية، فبطل قول من قال: إن المراد بالمخالفة فى الفقه والدراية. ومنها: أن شعبة لم يتابعه أحد فى قوله: وخفض بها صوته، لا ثقة ولا ضعيف. وأما سفيان فقد تابعه فى قوله: مد بها صوته ثلاثة: أحدهم العلاء بن صالح؛ فإنه قد روى هذا الحديث عن سلمة بن كهيل نحو حديث سفيان كما ذكره الترمذى فى هذا الباب، والعلاء بن صالح ثقة. والثانى: على بن صالح، قال أبو داود فى سننه: حدثنا مخلد بن خالد الشعيرى، حدثنا ابن نمير نا على بن صالح، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر: أنه صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجهر بآمين الحديث، وعلى بن صالح أيضاً ثقة. والثالث: محمد بن سلمة قال الدارقطنى بعد رواية حديث شعبة: ما لفظه: هكذا قال شعبة وأخفى بها صوته، ويقال: إنه وهم؛ لأن سفيان الثورى ومحمد بن سلمة وغيرهما روه عن سلمة بن كهيل فقالوا: ورفع بها صوته.. انتهى. ومحمد بن سلمة ضعيف، فتابع سفيان ثقتان وضعيف، ولم يتابع شعبة أحد لا ثقة ولا ضعيف. ومنها: أن سفيان لم يرو عنه خلاف المد بالصوت والرفع والجهر لا بسند صحيح ولا بسند ضعيف، وأما شعبة فروى عنه خلاف الخفض والإخفاء، فروى عنه موافقاً لحديث سفيان فى السند والمتن، قال الزيلعى فى نصب الراية: وطعن صاحب التنقيح فى حديث شعبة هذا بأنه قد روى عنه خلافه كما أخرجه البيهقى فى سننه عن ابن الوليد الطيالسى ثنا شعبة عن سلمة ابن كهيل: سمعت حجراً أبا عنبس يحدث عن وائل الحضرمى أنه صلى خلف النبى صلى الله عليه وسلم فلما قال: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: «آمين» رافعاً بها صوته، قال: فهذه الرواية توافق رواية سفيان، وقال البيهقى فى المعرفة: إسناد هذه الرواية صحيح.. انتهى. قلت: وقال البيهقى: فيحتمل أن يكون تنبيهه لذلك فعاد إلى الصواب فى متنه وترك ذكر علقمة فى إسناده.. انتهى كلام البيهقى، فهذه الأدلة بمجموعها تدل على: أن المحطى هو شعبة، ولذلك جزم

الإمام البخارى والحافظ أبو زرعة الرازى بخطأ شعبة وقال البيهقى: قد أجمع البخارى وغيره من الحفاظ على أن شعبة أخطأ فى هذا الحديث؛ فقد روى من أوجه فجهر بها.. انتهى. وقال الحافظ فى التلخيص: وقد رجحت رواية سفيان بمتابعة اثنين له بخلاف شعبة، ولذلك جزم النقاد بأنه حديث سفيان أصح وأرجح من حديث شعبة.. انتهى. قلت: فإذا ثبت أن حديث سفيان بلفظ: مد بها صوته هو الصواب، وأن حديث شعبة بلفظ: وخفض بها صوته خطأ؛ ظهر لك أن القول برفع الصوت بالتأمين والجهر به هو الراجح القوى المعول عليه. وأجاب الحنفية عن أحاديث الجهر بالتأمين واعتذروا عن العمل بها، بما لا ينبغي الالتفات إليها. فقال بعضهم: قال عطاء: آمين دعاء، وقد قال الله تعالى: ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية﴾.. انتهى. قلت: تقرير استدلال هذا البعض على الشكل الأول هكذا: آمين دعاء، وكل دعاء لا بد أن يخفى به لقوله تعالى: ﴿ادعوا ربكم تضرعاً وخفية﴾ فآمين لا بد أن يخفى بها ولا شك فى أنه لو ثبت صحة الصغرى وكلية الكبرى صحت هذه النتيجة، لكن فى صحة الصغرى نظراً؛ فإننا لا نسلم أن آمين دعاء بل نقول إنها كالطابع والخاتم للدعاء كما عند أبى داود من حديث أبى زهير النميرى الصحابى أن آمين مثل الطابع على الصحيفة، ثم ذكر قوله صلى الله عليه وسلم: «إن ختم بآمين فقد أوجب». ولو سلمنا أن آمين دعاء فنقول: إنها ليست بدعاء مستقل بالأصالة، بل هى من توابع الدعاء، ولذلك لا يدعى بآمين وحدها، بل يدعى بدعاء أولاً ثم تقال هى عقيبها، فالظاهر أن يكون الجهر بها والإخفاء بها تابعاً لأصل الدعاء إن جهراً فجهراً، وإن سراً فسراً، ولو سلمنا أن آمين دعاء بالأصالة فلا نسلم كلية الكبرى، ألا ترى أن: ﴿اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم﴾... إلخ دعاء، ويقرأ فى الصلاة الجهرية بالجهر، وكذلك كثير من الأدعية قد ثبتت الجهر بها، فهذا الاستدلال مما لا يصغى إليه. وقال بعضهم: إن الجهر كان أحياناً للتعليم، كما جهر عمر بن الخطاب بالثناء على الافتتاح، كذلك كان الجهر بالتأمين تعليمًا. قلت: القول بأن جهره صلى الله عليه وسلم بالتأمين كان للتعليم، سخيف جداً؛ فإنه ادعاء محض لا دليل عليه، ويدل على سخافته أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا يجهرون خلف الإمام حتى كان للمسجد رجة، فلو كان جهره صلى الله عليه وسلم بالتأمين للتعليم لم يجهروا بالتأمين خلف إمامهم، وأيضاً لو كان جهره به للتعليم كان أحياناً لا على الدوام، وقد روى أبو داود وغيره بلفظ: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قرأ ﴿ولا الضالين﴾ قال: «آمين» ورفع بها صوته؛ فهذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم كان يداوم على الجهر. فإن قلت: أخرج الدوالبى فى كتاب الأسماء والكنى: حدثنا الحسن بن على بن عفان قال: حدثنا الحسن بن عطية قال: أنبأنا يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن أبى سكين حجر بن عنبس الثقفى قال: سمعت وائل بن حجر الحضرمى يقول: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه: وقرأ: ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ فقال: «آمين» بمد بها صوته ما أراد إلا يعلمنا، فقله: ما أراد إلا يعلمنا فى هذه الرواية يدل على أن جهره صلى الله عليه وسلم بالتأمين كان للتعليم. قلت: قد تفرد بزيادة قوله: ما أراد إلا يعلمنا، يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهو متروك، قال الحافظ فى التقريب فى ترجمته: متروك وكان شيعياً.. انتهى. وقد روى حديث

وائل بن حجر هذا من طرق كثيرة وليس في واحد منها هذه الزيادة، فهذه الزيادة منكورة مردودة، فلا استدلال بهذه الزيادة المنكرة على أن الجهر بالتأمين كان أحياناً للتعليم باطل جداً.

قوله: «وسألت أبا زرعة» الرازي اسمه عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ المخزومي، أحد ثقة الحفاظ، تقدم ترجمته في المقدمة، قال ابن وارة: سمعت إسحاق بن راهويه يقول: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل، كذا في تهذيب التهذيب «قال» أي: أبو زرعة «روى العلاء بن صالح الأسدي» قال الحفاظ في تهذيب التهذيب: العلاء بن صالح التيمي ويقال: الأسدي الكوفي، وسماه أبو داود في روايته على بن صالح وهو وهم، روى عن المنهال بن عمرو، وعدى بن ثابت، وسلمة بن كهيل، وروى عنه: أبو أحمد الزبيري، وعبد الله بن نمير. قال ابن معين وأبو داود: ثقة، وقال ابن معين أيضاً: وأبو حاتم لا بأس به، قال الحفاظ: له عند الترمذي حديث وائل في الصلاة.. انتهى.

قلت: روى أبو داود في سننه حديث وائل من طريق ابن نمير عن علي بن صالح عن سلمة بن كهيل، وذكر الحفاظ في هذا الكتاب في ترجمة علي بن صالح، روى عن أبيه وأبي إسحاق السبيعي وسلمة بن كهيل، وعنه: أخوه وابن عيينة ووكيع وأبو أحمد الزبيري وابن نمير.. انتهى. فإذا ثبت أن العلاء بن صالح الأسدي وعلي بن صالح رجلان وكلاهما يرويان عن سلمة بن كهيل ويروى عن كليهما ابن نمير؛ فالظاهر أن العلاء بن صالح وعلي بن صالح كليهما يرويان حديث وائل عن سلمة بن كهيل، ويروى عن كليهما ابن نمير فلا أدري لم حزم الحفاظ بأنه سماه أبو داود في روايته على ابن صالح وهو وهم، فتفكر.

٢٤٩ - قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ صَالِحٍ الْأَسَدِيُّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ، عَنْ حُجْرِ بْنِ عَنَسٍ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ.

قوله: «حدثنا أبو بكر محمد بن أبان» بن وزير البلغى المستملى يلقب: حمدويه، وكان مستملى وكيع، ثقة حافظ، قاله الحفاظ: روى عن ابن عيينة وغندر وطبقتهما، وعنه: البخاري وأصحاب السنن الأربعة، مات سنة ١٤٤ أربع وأربعين ومائة «نا عبد الله بن نمير» بضم النون مصغراً الحمداني أبو هشام الكوفي، ثقة صاحب حديث، من أهل السنة من رجال الكتب الستة.

(١٨٥) بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّائِمِينَ [٧١م - ٧١ت]

٢٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا؛ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قوله: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا» أى: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: آمِينَ فَقُولُوا: آمِينَ وهذا يدل على أن الإمام يجهر بالتأمين، وجه الدلالة أنه لو لم يكن تأمين الإمام مسموعاً للمأموم لم يعلم به، وقد علق تأمينه بتأمينه، وأجيب بأن موضعه معلوم فلا يستلزم الجهر به، وفيه نظر لاحتمال أن يخجل به فلا يستلزم علم المأموم به، وقد روى روح بن عباد عن مالك في هذا الحديث قال ابن شهاب: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ جهر بآمين، أخرجه السراج، ولابن حبان من رواية الزبيدي في هذا الحديث عن ابن شهاب: كان إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته، وقال: «آمين» كذا في الفتح «فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة» زاد يونس عن ابن شهاب عند مسلم: فإن الملائكة تؤمن قبل قوله، فمن وافق وهو دال على أن المراد الموافقة في القول والزمان خلافاً لمن قال: المراد الموافقة في الإخلاص والخشوع كابن حبان، ثم ظاهره أن المراد بالملائكة جميعهم واختاره ابن بزيّة، وقيل: الحفظة منهم، وقيل: الذين يتعاقبون منهم إذا قلنا أنهم غير الحفظة. والذي يظهر أن المراد بهم من يشهد تلك الصلاة من الملائكة ممن في الأرض أو في السماء، ففي رواية للبخارى: إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ. وروى عبد الرزاق عن عكرمة قال: صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء، فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء؛ غفر للعبد، ومثله لا يقال بالرأى فالصير إليه أولى، قاله الحافظ «غفر له ما تقدم من ذنبه» ظاهره غفران جميع الذنوب الماضية، وهو محمول عند العلماء على الصغائر لورود الاستثناء في غير هذه الرواية.

قوله: «حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» وأخرجه البخارى ومسلم وغيرهما.

(١٨٦) بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّكَّتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ [م ٧٢ - ت ٧٢]

٢٥١ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: سَكَّتَانِ حَفِظْتُهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، وَقَالَ: حَفِظْنَا سَكَّتَةً، فَكَتَبْنَا إِلَى أَبِي بَنِي كَعْبٍ بِالْمَدِينَةِ، فَكَتَبَ أَبِي أَنْ حَفِظَ سَمُرَةً، قَالَ سَعِيدٌ: فَقُلْنَا لِقَتَادَةَ: مَا هَاتَانِ السَّكَّتَانِ؟ قَالَ: إِذَا دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ، وَإِذَا

(٢٥٠) حديث صحيح، وأخرجه البخارى (٧٨٠)، ومسلم (٤١٠)، وابن ماجه (٨٥١).

(٢٥١) حديث حسن، وأخرجه أبو داود (٧٧٧ - ٧٨٠)، وابن ماجه (٨٤٤، ٨٤٥).

فَرَّغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَإِذَا قَرَأَ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، قَالَ: وَكَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ أَنْ يَسْكُتَ حَتَّى يَتَرَادَّ إِلَيْهِ نَفْسُهُ.

قال: وفي الباب عن أبي هريرة.

قال أبو عيسى: حديث سمرة حديث حسن.

وهو قول غير واحد من أهل العلم يستحبون للإمام أن يسكت بعدما يفتتح الصلاة وبعد الفراغ من القراءة، وبه يقول أحمد وإسحق وأصحابنا.

قوله: «عن الحسن» البصري ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيراً ويدلس، وقال البزار: كان يروى عن جماعة لم يسمع منهم فيتجاوز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعنى قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة من أوساط التابعين.

قوله: «عن سمرة» بفتح أوله وضم ثانيه ابن جندب بن هلال الفزارى حليف الأنصار صحابي مشهور «سكتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفي رواية لأبي داود: حفظت سكتين في الصلاة سكتة إذا كبر الإمام حتى يقرأ، وسكتة إذا فرغ من فاتحة الكتاب وسورة عند الركوع، وفي رواية أخرى له سكتة إذا كبر، وسكتة إذا فرغ من قراءة: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فأنكر ذلك أى: ما حفظه سمرة من السكتين «عمران بن حصين» بالتصغير كان من علماء الصحابة وكانت الملائكة تسلم عليه، وهو ممن اعتزل الفتنة «قال» أى: عمران «حفظنا سكتة» أى: واحدة «فكتبنا» قائله سمرة «إلى أبي بن كعب» الأنصارى الخزرجى سيد القراء كتب الوحي وشهد بدرًا وما بعدها، وقد أمر الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن يقرأ عليه رضى الله عنهم وكان ممن جمع القرآن «فكتب أبي» بن كعب «أن» بفتح الهمزة وسكون النون «حفظ سمرة» وفي رواية أبي داود فصدق سمرة «إذا دخل في صلاته» هذه السكتة لدعاء الاستفتاح، وقد وقع بيانها في حديث أبي هريرة: أنه صلى الله عليه وسلم كان يسكت بين التكبير والقراءة يقول: «اللهم باعد بيني وبين خطاياي» الحديث «وإذا فرغ من القراءة» أى: كلها كما في رواية لأبي داود، وهذه السكتة ليزاد إليه نفسه كما يأتي بيانها في قول قتادة «ثم قال» أى: قتادة «بعد ذلك: وإذا قرأ» ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال النووي عن أصحاب الشافعى: يسكت قدر قراءة المأمومين الفاتحة قال: ويختار الذكر والدعاء والقراءة سرًّا؛ لأن الصلاة ليس فيها سكوت فى حق الإمام.. انتهى. قلت: تعيين هذه السكتة بهذا المقدار واختيار الذكر والدعاء والقراءة سرًّا فى هذه السكتة للإمام محتاج إلى الدليل، قال الشوكانى: حصل من مجموع الروايات ثلاث سكتات: الأولى: بعد تكبير الإحرام، والثانية: إذا قرأ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ والثالثة: إذا فرغ من القراءة كلها.

قيل: وهى أخف من الأولى والثانية وذلك بقدر ما تنفصل القراءة عن التكبير، فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصل فيه.. انتهى.

قوله: «وفي الباب عن أبي هريرة» أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه وفيه بيان سكوته صلى الله عليه وسلم بين التكبير والقراءة، وقوله فى هذا السكوت: «اللهم باعد بينى وبين خطاياي»... إلخ.

قوله: «حديث سمرة حديث حسن» قال الشوكانى: قد صحح الترمذى حديث الحسن عن سمرة فى مواضع من سننه منها حديث: نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وحديث: جار الدار أحق بدار الجار، وحديث: لا تلعنوا بلعنة الله ولا بغضب الله ولا بالنار، وحديث: صلاة الوسطى صلاة العصر؛ فكان هذا الحديث على مقتضى تصرفه جديراً بالتصحيح، وقد قال الدارقطنى: رواة الحديث كلهم ثقات.. انتهى.

(١٨٧) بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي الصَّلَاةِ [٧٣م-٧٣ت]

٢٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ هُلَبٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُمْنَا فَيَأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ وَعُطَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَبْنِ مَسْعُودٍ وَسَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ هُلَبٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ. وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ؛ يَرَوْنَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ. وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنْ يَضَعَهُمَا تَحْتَ السُّرَّةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ عِنْدَهُمْ.

وَأَسْمُ هُلَبٍ: يَزِيدُ بْنُ قُنَافَةَ الطَّائِيُّ.

قوله: «عن قبيصة بن هلب» بضم الهاء وسكون اللام بعدها موحدة الطائي الكوفي مقبول من الثالثة، قاله الحافظ فى التقریب، وفى الخلاصة: وثقه العجلى «عن أبيه» هلب الطائي صحابي نزل الكوفة وقيل: اسمه يزيد وهلب لقب «فياخذ شماله بيمينه» أى: ويضعهما على صدره ففى رواية أحمد: ورأيت يهضع هذه على صدره، وصف يحبى اليمنى على اليسرى فوق المفصل، وستأتى هذه الرواية بتمامها.

قوله: «وفي الباب عن وائل بن حجر وغطيف بن الحارث وابن عباس وابن مسعود وسهل ابن سهل، كذا وقع في النسخة الأحمدية سهل بن سهل» ووقع في غيرها من النسخ سهل بن سعد وهو الصحيح والأول غلط. أما حديث وائل بن حجر: فأخرجه مسلم في صحيحه عنه: أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة ثم كبر ثم التحف ثم وضع يده اليمنى على اليسرى فلما أراد أن يركع، الحديث ورواه ابن خزيمة بلفظ: «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره» وأما حديث غطيف وهو بضم الغين مصغراً: فأخرجه الحافظ ابن عبد البر في التمهيد والاستذكار بلفظ: «قال: مهما رأيت شيئاً نسيته؛ فإني لم أنس أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً يده اليمنى على اليسرى في الصلاة»، كذا في أعلام الموقعين، وأما حديث ابن عباس وابن مسعود: فليُنظر من أخرجه، وأما حديث سهل بن سعد: فأخرجه البخاري في صحيحه بلفظ قال: كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة.

قوله: «حديث هلب حديث حسن» وأخرجه ابن ماجه.

قوله: «والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم، يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة» وقال المالكية بإرسال اليدين في الصلاة، قال الحافظ ابن القيم في الأعلام بعد ذكر أحاديث وضع اليدين في الصلاة ما لفظه: فهذه الآثار قد ردت برواية القاسم عن مالك قال: تركه أحب إلى، ولا أعلم شيئاً قد ردت به سواه.. انتهى. والعجب من المالكية أنهم كيف آثروا رواية القاسم عن مالك مع أنه ليس في إرسال اليدين حديث صحيح وتركوا أحاديث وضع اليدين في الصلاة، وقد أخرج مالك حديث سهل بن سعد المذكور وقد عقد له باباً بلفظ: وضع اليدين إحداها على الأخرى في الصلاة، فذكر أولاً أثر عبد الكريم بن أبي المخارق أنه قال: من كلام النبوة إذا لم تستح فاصنع ما شئت، ووضع اليدين إحداها على الأخرى في الصلاة، يضع اليمنى على اليسرى وتعجيل الفطر والاستيناس بالسحور. ثم ذكر حديث سهل بن سعد المذكور «ورأى بعضهم أن يضعهما فوق السرة ورأى بعضهم أن يضع تحت السرة» قد أجمل الترمذي الكلام في هذا المقام، فلنا أن نفضله. فاعلم أن مذهب الإمام أبي حنيفة: أن الرجل يضع اليدين في الصلاة تحت السرة والمرأة تضعهما على الصدر، ولم يرو عنه ولا عن أصحابه شيء خلاف ذلك، وأما الإمام مالك فعنه ثلاث روايات: إحداها: وهي المشهورة عنه: أنه يرسل يديه كما نقله صاحب الهداية والسرخسي في محيطه وغيرهما عن مالك. وقد ذكر العلامة أبو محمد عبد الله الشافعي المالكي في كتابه المسمى بعقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، والزرقاني في شرح الموطأ: أن إرسال اليد رواية ابن القاسم عن مالك، وزاد الزرقاني: أن هذا هو الذي صار إليه أكثر أصحابه. الثانية: أن يضع يديه تحت الصدر فوق السرة، كذا ذكره العيني في شرح الهداية عن مالك، وفي عقد الجواهر أن هذه رواية مطرف والماجشون عن مالك. الثالثة: أنه تخير بين الوضع والإرسال، وذكر في عقد الجواهر وشرح الموطأ أنه قول أصحاب مالك المدنيين. وأما الإمام الشافعي فعنه أيضاً ثلاث روايات: إحداها: أنه يضعهما تحت الصدر فوق

السرة وهى التى ذكرها الشافعى فى الأم وهى المختارة المشهورة عند أصحابه المذكورة فى أكثر متونهم وشروحهم. **الثانية:** وضعهما على الصدر وهى الرواية التى نقلها صاحب الهداية من الشافعى، وقال العيني: إنها المذكورة فى الحاوى من كتبهم. **الثالثة:** وضعهما تحت السرة. وقد ذكر هذه الرواية فى شرح المنهاج بلفظ: قيل: وقال فى المواهب اللدنية: إنها رواية عن بعض أصحاب الشافعى. وأما الإمام أحمد رحمه الله فعنه أيضاً ثلاث روايات: **إحداها:** وضعهما تحت السرة، **والثانية:** وضعهما تحت الصدر، **والثالثة:** التخيير بينهما، وأشهر الروايات عنه الرواية الأولى وعليه جماهير الحنابلة، هذا كله مأخوذ من فوز الكرام للشيخ محمد قائم السندى ودراهم الصرة لمحمد هاشم السندى. وكل ذلك واسع عندهم؛ أن الاختلاف بينهم فى الوضع فوق السرة وتحت السرة إنما هو فى الاختيار والأفضلية. واعلم أن الأحاديث والآثار قد وردت مختلفة فى هذا الباب ولأجل ذلك وقع الاختلاف بين الأئمة رحمهم الله تعالى، وها أنا أذكر متمسكاتهم فى ثلاثة فصول مع بيان ما لها وما عليها. **الفصل الأول:** فى بيان من ذهب إلى وضع اليدين تحت السرة وقد تمسك هؤلاء على مذهبه هذا بأحاديث. **الأول:** حديث وائل بن حجر رضى الله عنه روى ابن أبى شيبة فى مصنفه، قال: حدثنا وكيع عن موسى بن عمير عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه قال: رأيت النبى صلى الله عليه وسلم يضع يمينه على شماله تحت السرة. قال الحافظ القاسم بن قطلوبغا فى تخرىج أحاديث الاختيار شرح المختار: هذا سند جيد. وقال الشيخ أبى الطيب المدنى فى شرح الترمذى: هذا حديث قوى من حيث السند. وقال الشيخ عابد السندى فى طوابع الأنوار: رجاله ثقات. قلت: إسناده هذا الحديث، وإن كان جيداً لكن فى ثبوت لفظ «تحت السرة» فى هذا الحديث نظراً قوياً. قال الشيخ محمد حياة السندى فى رسالته فتح الغفور: فى زيادة تحت السرة نظر بل هى غلط منشؤه السهو؛ فإنى راجعت نسخة صحيحة من المصنف فرأيت فيها هذا الحديث بهذا السند وبهذه الألفاظ إلا أنه ليس فيها «تحت السرة» وذكر فيها بعد هذا الحديث أثر النخعى، ولفظه قريب من لفظ هذا الحديث أو فى آخره: فى الصلاة تحت السرة، فلعل بصر الكاتب زاع من محل إلى محل آخر فأدرج لفظ الموقوف فى المرفوع... انتهى كلام الشيخ محمد حياة السندى. وقال صاحب الرسالة المسماة بالدرة فى إظهار غش نقد الصرة: وأما ما استدل به من حديث وائل الذى رواه ابن أبى شيبة فهذا حديث فيه كلام كثير. قال: وروى هذا الحديث ابن أبى شيبة، وروى بعده أثر النخعى ولفظهما قريب. وفى آخر الأثر لفظ: تحت السرة واختلف نسخه، ففى بعضها ذكر الحديث من غير تعيين محل الوضع مع وجود الأثر المذكور، وفى البعض وقع الحديث المرفوع بزيادة لفظ تحت السرة بدون أثر النخعى فيحمل أن هذه الزيادة منشؤها ترك الكاتب سهواً نحو سطر فى الوسط وإدراج لفظ الأثر فى المرفوع، كما يحتمل سقوط لفظ «تحت السرة» فى النسخة المتقدمة، لكن اختلاف النسختين على هذا الوجه يؤذن بإدخال الأثر فى المرفوع... انتهى كلام صاحب الدرة. وقال الشيخ محمد فاخر المحدث الإله آبادى فى منظومته المسماة بنور السنة: وأنكح اجمع حلقة أعلام ابن قطلو بغاست قاسم نام إز كتاب مصنف آرد نقل نكدن هيج بأور آنرا عقل در كتا بيكه من دران ديدم غير مقصود أو عيان ديدم حاصله أن ما نقله القاسم ابن قطلوبغا

عن المصنف لا اعتماد عليه ولا عبرة به؛ فإن الكتاب الذى رأيته أنا وجدت فيه خلاف مقصوده. قلت: ما قاله هؤلاء الأعلام يؤيده أن هذا الحديث رواه أحمد فى مسنده بعين سند ابن أبى شيبة، وليست فيه هذه الزيادة فى مسند أحمد: حدثنا وكيع حدثنا موسى بن عمير العنبرى عن علقمة بن وائل الحضرمى عن أبيه قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً يمينه على شماله فى الصلاة».. انتهى. ورواه الدارقطنى أيضاً بعين سند ابن أبى شيبة وليس فيه أيضاً هذه الزيادة، قال فى سننه: حدثنا الحسين بن إسماعيل وعثمان بن جعفر بن محمد الأحول قالا: نا يوسف بن موسى نا وكيع نا موسى ابن عمير العنبرى عن علقمة بن وائل الحضرمى عن أبيه قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعاً يمينه على شماله فى الصلاة».. انتهى. ويؤيده أيضاً أن ابن الترمذى شيخ الحفاظ الزيلعى ذكر فى الجواهر النقى لتأييد مذهبه حديثين ضعيفين حيث قال: قال ابن حزم: وروينا عن أبى هريرة قال: وضع الكف على الكف فى الصلاة تحت السرة، وعن أنس قال: ثلاث من أخلاق النبوة: تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، ووضع اليد اليمنى على اليسرى فى الصلاة تحت السرة... انتهى. ونقل قبل هذين الحديثين أثر أبى مجلز عن مصنف ابن أبى شيبة حيث قال: قال ابن أبى شيبة فى مصنفه: ثنا يزيد بن هارون نا الحجاج بن حسان سمعت أبا مجلز أو سألته قلت: كيف أضع؟ قال: يضع باطن كف يمينه على ظاهر كف شماله ويجعلهما أسفل من السرة.. انتهى. ولم ينقل ابن الترمذى عن مصنف ابن أبى شيبة غير هذا الأثر، فالظاهر أنه لم يكن فى حديث وائل الذى أخرجه ابن أبى شيبة زيادة تحت السرة؛ فإنه لو كان هذا الحديث فيه مع هذه الزيادة لنقله ابن الترمذى؛ إذ بعيد كل البعد أن يذكر ابن الترمذى لتأييد مذهبه حديثين ضعيفين، وينقل عن مصنف ابن أبى شيبة أثر أبى مجلز التابعى، ولا ينقل عنه حديث وائل المرفوع مع وجوده فيه بهذه الزيادة ومع صحة إسناده. ويؤيده أيضاً ما قال الشيخ محمد حياة السندى فى رسالته فتح الغفور من أن غير واحد من أهل الحديث روى هذا الحديث ولم يذكر تحت السرة، بل ما رأيته ولا سمعت أحداً من أهل العلم ذكر هذا الحديث بهذه الزيادة إلا القاسم. هذا ابن عبد البر حافظ دهره قال فى التمهيد: وقال الثورى وأبو حنيفة: أسفل السرة. وروى ذلك عن على وإبراهيم النخعى ولا يثبت ذلك عنهم، فلو كان هذا الحديث الصحيح بهذه اللفظة فى مصنف ابن أبى شيبة لذكره مع أنه قد أكثر فى هذا الباب وغيره الرواية عن ابن أبى شيبة. وهذا ابن حجر حافظ عصره يقول فى فتحه: وقد روى ابن خزيمة من حديث وائل أنه وضعهما على صدره، وللبزار عند صدره، وعند أحمد فى حديث هلب نحوه. ويقول فى تحريج الهداية: وإسناد أثر على ضعيف، ويعارضه حديث وائل بن حجر قال: «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره»، وأشار إلى ذلك فى تحريج أحاديث الرافعى، فلو كانت هذه الزيادة موجودة فى المصنف لذكرها، وكتبه مملوءة من أحاديثه وآثاره. وقد اختصره كما قال السيوطى فى شرح ألفيته، والظاهر أن الزيلعى الذى شمر ذيله بجمع أدلة المذهب لم يظفر بها وإلا لذكرها وهو من أوسع الناس اطلاعاً. وهذا السيوطى الذى هو حافظ وقته يقول فى وظائف اليوم واليلة: وكان يضع يده اليمنى على اليسرى ثم يشدهما على صدره، وقد ذكر فى جامع الكبير فى مسند وائل

نحو تسعة أحاديث عن المصنف، ولفظ بعضها: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وضع يمينه على شماله في الصلاة» وهذا اللفظ هو الذى ذكره صاحب نقد الصرة إلا أنه زاد لفظ: «تحت السرة» فلو كانت هذه الزيادة موجودة فى المصنف لذكرها السيوطى. وهذا العيني الذى يجمع بين الغث والسمين فى تصانيفه يقول فى شرحه على البخارى: احتج الشافعى بحديث وائل بن حجر، أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه، قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره. ويستدل علماؤنا الحنفية بدلائل غير وثيقة، فلو كانت هذه الزيادة موجودة فى المصنف لذكرها، وقد ملأ تصانيفه بالنقل عنه. وهذا ابن أمير الحاج الذى بلغ شيخه ابن الهمام فى التحقيق وسعة الاطلاع يقول فى شرح المنية: إن الثابت من السنة وضع اليمين على الشمال، ولم يثبت حديث يوجب تعيين المحل الذى يكون الوضع فيه من البدن إلا حديث وائل المذكور، وهكذا قال صاحب البحر الرائق: فلو كان الحديث فى المصنف بهذه الزيادة لذكره ابن أمير الحاج مع أن شرحه محشو من النقل عنه، فهذه أمور قادحة فى صحة هذه الزيادة فى هذا الحديث... انتهى كلام الشيخ محمد حياة السندى. قلت: فحديث وائل بن حجر المذكور وإن كان إسناده جيداً لكن فى ثبوت زيادة «تحت السرة» فيه نظراً قوياً كما عرفت، فكيف يصح الاستدلال بهذا الحديث على وضع اليدين تحت السرة...؟ والحديث الثانى: حديث على رضى الله عنه، روى أبو داود وأحمد وابن أبى شيبه والدارقطنى والبيهقى عن أبى جحيفة أن علياً قال: السنة وضع الكف على الكف تحت السرة. قلت: فى إسناد هذا الحديث عبد الرحمن بن إسحاق الواسطى، وعليه مدار هذا الحديث، وهو ضعيف لا يصلح للاحتجاج قال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية بعد ذكر هذا الحديث: قال ابن القطان: عبد الرحمن بن إسحاق هو ابن الحرب أبو شيبه الواسطى قال فيه ابن حنبل وأبو حاتم: منكر الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخارى: فيه نظر. وقال البيهقى فى المعرفة: لا يثبت إسناد، تفرد به عبد الرحمن بن إسحاق الواسطى وهو متروك. وقال النووى فى الخلاصة وشرح مسلم: هو حديث متفق على تضعيفه؛ فإن عبد الرحمن بن إسحاق ضعيف بالاتفاق... انتهى ما فى نصب الراية. وقال الشيخ ابن الهمام فى التحرير: إذا قال البخارى للرجل فيه نظر فحديثه لا يحتج به ولا يستشهد به ولا يصلح للاعتبار... انتهى. فإذا عرفت هذا كله ظهر لك أن حديث على هذا لا يصلح للاحتجاج ولا للاستشهاد ولا للاعتبار. ثم حديث على هذا يخالف لتفسيره قوله تعالى: ﴿وَأَنفِرْ﴾ أنه وضع يده على وسط ساعده اليسرى ثم وضعهما على صدره فى الصلاة. رواه البيهقى وابن أبى شيبه وابن المنذر وابن أبى حاتم والدارقطنى وأبو الشيخ والحاكم وابن مردويه، كذا فى الدر المنثور. قال الفاضل ملا الهداد فى حاشية الهداية: إذا كان حديث وضع اليدين تحت السرة ضعيفاً ومعارضاً بآثر على بأنه فسر قوله تعالى: ﴿وَأَنفِرْ﴾ بوضع اليمين على الشمال على الصدر يجب أن يعمل بحديث وائل الذى ذكره النووى. ثم حديث على هذا منسوخ على طريق الحنفية، قال صاحب الدرة فى إظهار غش نقد الصرة وهو حنفى المذهب: روى أبو داود عن جرير الضبى أنه قال: رأيت علياً يمسك شماله بيمينه على الرسغ فوق السرة، وأصل علمائنا إذا خالف الصحابى فى مرويه فهو يدل على نسخه، وهذا الفعل وإن لم يكن أقوى

من القول فلا أقل أن يكون مثله.. انتهى. قلت: إسناد أثر على هذا أعنى الذى رواه أبو داود عن جرير الضبي صحيح كما ستعرف. والحديث الثالث: حديث أبي هريرة رواه أبو داود فى سننه عن أبي وائل قال: قال أبو هريرة: أخذ الأكف على الأكف فى الصلاة تحت السرة. قلت: فى إسناد حديث أبي هريرة أيضاً عبد الرحمن بن إسحاق الواسطى، فهذا الحديث أيضاً لا يصلح للاحتجاج ولا للاستشهاد ولا للاعتبار كما عرفت آنفاً. والحديث الرابع: حديث أنس ذكره ابن حزم فى الحلى تعليقاً بلفظ: ثلاث من أخلاق النبوة: تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، ووضع اليد اليمنى على اليد اليسرى فى الصلاة تحت السرة. قلت: لم أقف على سند هذا الحديث، والعلماء الحنفية يذكرونه فى كتبهم ويحتجون به ولكنهم لا يذكرون إسناده، فما لم يعلم إسناده لا يصلح للاحتجاج ولا للاستشهاد ولا للاعتبار. قال صاحب الدرر: وأما حديث أنس: من أخلاق النبوة وضع اليمين والشمال تحت السرة، الذى قال فيه العيني إنه رواه ابن حزم، فسنده غير معلوم لينظر فيه هل رجاله مقبولون أم لا، وقد روى هذا الحديث غير واحد من المحدثين من غير زيادة «تحت السرة» والزيادة إنما تقبل من الثقة المعلوم... انتهى كلام صاحب الدرر، وقال الشيخ هاشم السندى فى رسالته دراهم الصرة: ومنها ما ذكره الزاهدى فى شرح القدورى وابن أمير الحاج وابن نجيم فى البحر الرائق: أنه روى عن النبى صلى الله عليه وسلم: «ثلاث من سنن المرسلين: تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، ووضع اليمين على الشمال تحت السرة فى الصلاة» قال: لم أقف على مسند هذا الحديث غير أن الزاهدى زاد أنه رواه على بن أبى طالب عن النبى صلى الله عليه وسلم، لكن قال ابن أمير الحاج وابن نجيم: إن المخرجين لم يعرفوا فيه موقوفاً ومرفوعاً لفظ: تحت السرة.. انتهى كلام هاشم السندى. فهذه الأحاديث هى التى استدلل بها على وضع اليدين تحت السرة فى الصلاة وقد عرفت أنه لا يصلح واحد منها للاستدلال. «الفصل الثانى» فى ذكر ما تمسك به من ذهب إلى وضع اليدين فوق السرة. لم أقف على حديث مرفوع يدل على هذا المطلوب، نعم أثر على رضى الله عنه يدل على هذا رواه أبو داود فى سننه عن جرير الضبي قال: رأيت علياً يمسك شماله بيمينه على الرسغ فوق السرة. قلت: إسناد صحيح أو حسن لكنه فعل على رضى الله عنه ليس بمرفوع، ثم الظاهر أن المراد من قوله فوق السرة على مكان مرتفع من السرة أى: على الصدر أو عند الصدر، كما جاء فى حديث وائل بن حجر. وفى حديث هلب الطائى ومرسل طاوس، وستأتى هذه الأحاديث الثلاثة، ويؤيده تفسيره رضى الله عنه قوله تعالى: ﴿وَأَنحِرْ﴾ بوضع اليدين على الصدر فى الصلاة كما تقدم. «الفصل الثالث» فى ذكر متمسكات من ذهب إلى وضع اليدين على الصدر. احتج هؤلاء بأحاديث: منها: حديث وائل بن حجر قال: «صليت مع النبى صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره» أخرجه ابن خزيمة وهذا حديث صحيح صححه ابن خزيمة كما صرح به ابن سيد الناس فى شرح الترمذى، وقد اعترف الشيخ محمد قائم السندى الحنفى فى رسالته فوز الكرام أن هذا الحديث على شرط ابن خزيمة حيث قال فيها: الذى أعتقده أن هذا الحديث على شرط ابن خزيمة، وهو المتبادر من صنيع الحافظ فى الإتحاف، والظاهر من قول ابن سيد الناس بعد ذكر حديث وائل فى شرح جامع الترمذى وصححه ابن خزيمة.. انتهى.

وقال ابن أمير الحاج الذى بلغ شيخه ابن الهمام فى التحقيق وسعة الإطلاع فى شرح المنية: إن الثابت من السنة وضع اليمين على الشمال، ولم يثبت حديث يوجب تعيين المحل الذى يكون الوضع فيه من البدن إلا حديث وائل المذكور. وهكذا قال صاحب البحر الرائق، كذا فى فتح الغفور للشيخ حياة السندى، وقال الشوكانى فى النيل: أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه وصححه.. انتهى.

وقال الحافظ فى فتح البارى: ولم يذكر - أى: سهل بن سعد - محلها من الجسد، وقد روى ابن خزيمة من حديث وائل أنه وضعهما على صدره، واليزار عند صدره وعند أحمد فى حديث هلب الطائى نحوه، وفى زيادات المسند من حديث على أنه وضعهما تحت السرة، وإسناده ضعيف.. انتهى. فالظاهر من كلام الحافظ هذا: أن حديث وائل عنده صحيح أو حسن؛ لأنه ذكر هاهنا لغرض تعيين محل وضع اليدين ثلاثة أحاديث: حديث وائل، وحديث هلب، وحديث على، وضعف حديث على، وقال: إسناده ضعيف، وسكت عن حديث وائل وحديث هلب، فلو كانا هما أيضاً ضعيفين عنده لبين ضعفهما، ولأنه قال فى أوائل مقدمة الفتح ما لفظه: فإذا تحررت هذه الفصول وتقررت هذه الأصول افتتحت شرح الكتاب، فأسوق الباب وحديثه أولاً، ثم أذكر وجه المناسبة بينهما إن كانت خفية، ثم أستخرج ثانياً ما يتعلق به غرض صحيح فى ذلك الحديث من الفوائد المتنبة والإسنادية، من تتمات وزيادات، وكشف غامض، وتصريح مدلس بسماع ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك، منتزعاً كل ذلك من أمهات المسانيد والجامع والمستخرجات والأجزاء والفوائد، بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك.. انتهى كلام الحافظ. فقوله: بشرط الصحة أو الحسن فيما أورده من ذلك، يدل على أن حديث وائل وكذا حديث هلب الطائى عنده صحيح أو حسن فتفكر. وأيضاً قد صرح الحافظ فى الدراية بعد ذكر حديث وائل: أخرجه ابن خزيمة وهو فى مسلم دون قوله على صدره.. انتهى، فالظاهر من كلامه هذا أن حديث ابن خزيمة هذا هو الذى فى صحيح مسلم فى وضع اليمين على اليسرى سنداً ومثلاً، بدون ذكر المحل. فالحاصل أن حديث وائل بن حجر صحيح قابل للاحتجاج والاستدلال به على وضع اليدين على الصدر فى الصلاة تام صحيح. ومنها: حديث هلب الطائى رواه الإمام أحمد فى مسنده قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، ثنا سماك عن قبيصة بن هلب، عن أبيه قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه وعن يساره، ورأيت يضع هذه على صدره، ووصف يحيى اليمينى على اليسرى فوق المفصل» ورواه هذا الحديث كلهم ثقات، وإسناده متصل، أما يحيى بن سعيد، فهو أبو سعيد القطان البصرى الحافظ الحجة، أحد أئمة الجرح والتعديل. قال الحافظ فى التقريب: ثقة متقن حافظ إمام قدوة، وأما سفيان فهو الثورى، قال فى التقريب: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وربما كان دلس.. انتهى. قلت: قد صرح هاهنا بالتحديث فانتفت تهمة التدليس. وأما سماك فهو ابن حرب بن أوس بن خالد الذهلى البكرى الكوفى أبو المغيرة صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وكان قد تغير بآخره، فكان ربما يلحق، كذا فى التقريب. وقال الذهبى: قال أحمد: سماك مضطرب، وضعفه شيبه. وقال ابن عمار: كان يغلط، وقال العجلي: ربما وصل الشيء وكان الثورى يضعفه، وقال: روايته مضطربة وليس من المثبتين. وقال صالح: يضعف. وقال ابن خدّاش:

فيه لين، ووثقه ابن معين وأبو حاتم... انتهى. وكون سماك مضطرب الحديث لا يقدر في حديثه المذكور؛ لأنه رواه عن قبيصة وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وكذا تغيره في آخره لا يقدر أيضًا؛ لأن الحديث المذكور رواه عنه سفيان وهو ممن سمع قديمًا من سماك. قال في تهذيب الكمال: قال يعقوب: وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وهو في غير عكرمة صالح وليس من المثبتين، ومن سمع قديمًا من سماك مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه مستقيم... انتهى. وأما قبيصة فهو أيضًا ثقة كما عرفت فيما تقدم، وأما أبوه فهو صحابي. فحديث هلب الطائي هذا حسن، وقد اعترف صاحب آثار السنة بأن إسناده حسن فلا استدلال به على وضع اليدين على الصدر في الصلاة صحيح. ومنها: حديث طاوس رواه أبو داود في المراسيل: قال: حدثنا أبو توبة حدثنا الهيثم يعني ابن حميد، عن ثور عن سليمان بن موسى، عن طاوس قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى، ثم يشد بينهما على صدره وهو في الصلاة» وهذا الحديث قد وجد في بعض نسخ أبي داود. قال الحافظ المزي في الأطراف في حرف الطاء من كتاب المراسيل: الحديث أخرجه أبو داود في كتاب المراسيل، وكذا قال البيهقي في المعرفة، فحديث طاوس هذا مرسل؛ لأن طاوسًا تابعي وإسناده حسن والحديث المرسل حجة عند الإمام أبي حنيفة ومالك وأحمد مطلقًا، وعند الشافعي؛ إذا اعتضد بمحيته من وجه آخر يبين الطريق الأولى مسندًا كان أو مرسلًا. وقد اعتمد هذا المرسل بحديث وائل وبحديث هلب الطائي المذكورين، فلا استدلال به على وضع اليدين على الصدر في الصلاة صحيح. تنبيه: قال بعض الحنفية: حديث وائل فيه اضطراب؛ فأخرج ابن خزيمة في هذا الحديث «على صدره» «والبزار عند صدره» وابن أبي شيبة «تحت السرة». قلت: قد تقرر في أصول الحديث أن مجرد الاختلاف لا يوجب الاضطراب، بل من شرطه استواء وجوه الاختلاف فمتى رجع أحد الأقوال قدم «ولا يعل الصحيح» بالمرجوح ومع الاستواء يتعذر الجمع على قواعد المحدثين. وهاهنا وجوه الاختلاف ليست بمستوية؛ فإن في ثبوت لفظ «تحت السرة» في رواية ابن أبي شيبة نظرًا قويًا كما تقدم بيانه. وأما رواية ابن خزيمة بلفظ: «على صدره» ورواية البزار بلفظ: «عند صدره»، فالأولى راجحة فتقدم على الأخرى. ووجه الرجحان: أن لها شاهدًا حسنًا من حديث هلب، وأيضًا يشهدا مرسل طاوس بخلاف الأخرى فليس لها شاهد، ولو سلم أنهما متساويتان، فالجمع بينهما ليس بمتعذر. قال الشيخ أبو المحاسن محمد الملقب بالقائم السندی في رسالته فوز الكرام: قال العلامة الشيخ أبو الحسن في رسالة جواز التقليد والعمل بالحديث بعد ذكر حديث وائل وهلب ومرسل طاوس وتفسير علي وأنس وابن عباس: هذه الأحاديث قد أخذ بها الشافعي، لكن قال بوضع اليد على الصدر بحيث تكون آخر اليد تحت الصدر جمعًا بين هذه الأحاديث وبين ما في بعض الروايات «عند الصدر»... انتهى. وقد جمع بعض أهل العلم بينهما بالحمل على صلاتين مختلفتين، ونظير هذا الاختلاف اختلاف رفع اليدين حذو المنكبين وحذو الأذنين في الصلاة، فقول بعض الحنفية بالاضطراب في حديث وائل مما لا يصغى إليه.

تنبيه آخر: قال النيموى فى آثار السنن بعد ذكر حديث هلب الطائى: رواه أحمد وإسناده حسن لكن قوله: «على صدره» غير محفوظ، يعنى أنه شاذ، وبين وجه كونه شاذاً غير محفوظ أن يحيى بن سعيد القطان خالف فى زيادة قوله: «على صدره» غير واحد من أصحاب سفيان وسمك؛ فإنهم لم يذكروا هذه الزيادات. وعرف الشاذ بأنه ما رواه الثقة مخالفاً فى نوع من الصفات؛ لما رواه جماعة من الثقات، أو من هو أوثق منه وأحفظ وأعم من أن تكون المخالفة منافية للرواية الأخرى أم لا. وادعى أن هذا هو مذهب الشافعى وأحمد بن حنبل وابن معين والبخارى وغيرهم من المحدثين المتقدمين، واستدل عليه بأن هذا يفهم من صنيعهم فى زيادة «ثم لا يعود» فى حديث ابن مسعود و«فصاعداً» فى حديث عبادة «وإذا قرأ فأنتصتوا» فى حديث أبى هريرة وأبى موسى الأشعرى، وكذلك فى كثير من المواضع؛ حيث جعلوا الزيادات شاذة بزعمهم أن روايتها قد تفرد بها مع أن هذه الزيادات غير منافية لأصل الحديث. قلت: تعريف الشاذ هذا الذى ذكره صاحب آثار السنن ليس بصحيح، وليس هو مذهب المحدثين المتقدمين البتة، وجه عدم صحته: أنه يلزم منه أن يكون كل زيادة زادها ثقة ولم يزددها جماعة من الثقات، أو لم يزددها من هو أوثق منه وليست منافية لأصل الحديث، شاذة غير مقبولة. واللازم باطل للملزم مثله. والدليل على بطلان اللازم: أن كل زيادة هذا شأنها قبلها المحدثون المتقدمون كالشافعى والبخارى وغيرهما وكذا قبلها المتأخرون، إلا إن ظهرت لهم قرينة تدل على أنها وهم من بعض الرواة فحينئذ لا يقبلونها. ألا ترى أن الإمام البخارى رحمه الله قد أدخل فى صحيحه من الأحاديث ما تفرد به بعض الرواة بزيادة فيه غير منافية ولم يزددها جماعة من الثقات، أو من هو أوثق منه وأحفظ، وقد طعن بعض المحدثين بإدخال مثل هذه الأحاديث فى صحيحه ظناً منهم أن مثل هذه الزيادات ليس بصحيحة. وقد أجاب المحققون عن هذا الطعن: بأن مثل هذه الزيادات صحيحة. قال الحافظ فى مقدمة الفتوح ٤٠٢: فالأحاديث التى انتقدت عليهما أى: البخارى ومسلم، تنقسم أقساماً ثم بين الحافظ والقسم الأول والثانى ثم قال: القسم الثالث منهما ما تفرد به بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عدداً، أو أضبط ممن لم يذكرها؛ فهذا لا يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع. أما إذا كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث يكون كالحديث المستقل؛ فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة فى المتن من كلام بعض رواة، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر كما فى الحديث الرابع والثلاثين. انتهى. وأيضاً قال الحافظ فيها: قال الدارقطنى: أخرج البخارى حديث أبى غسان عن أبى حازم عن سهل بن سعد قال: نظر النبى صلى الله عليه وسلم إلى رجل يقاتل المشركين فقال: «هو من أهل النار» الحديث. وفيه: «إن العبد ليعمل فيما يرى الناس عمل أهل الجنة وإنه لمن أهل النار، ويعمل فيما يرى الناس عمل أهل النار وهو من أهل الجنة، وإنما الأعمال بالخواتيم» قال: وقد رواه ابن أبى حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وسعيد الجمحى عن أبى حازم، فلم يقولوا فى آخره: «وإنما الأعمال بالخواتيم» قال الحافظ: زادها أبو غسان، وهو ثقة حافظ فاعتمده البخارى. انتهى. وقد صرح بقبول مثل هذه الزيادة ابن الترمذى فى الجوهر النقى والحافظ الزيلعى فى نصب الراية فى مواضع عديدة، بل أشار النيموى نفسه فى كتابه آثار السنن

أيضاً بقبول مثل هذه الزيادة فى موضع منه ص ١٧ حيث قال: فزيادته - أى: زيادة الحميدى - تقبل جداً؛ لأنها ليست منافية لمن هو أوثق منه.. انتهى. فلما ظهر بطلان اللازم ثبت بطلان الملزوم؛ أعنى بطلان تعريف الشاذ الذى ذكره صاحب آثار السنن من عند نفسه؛ فإن قلت: فما تعريف الشاذ الذى عليه المحققون. قلت: قال الحافظ ابن حجر فى مقدمة فتح البارى ص ٤٤٥: وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة، فإذا روى الضابط أو الصدوق شيئاً فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى، بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ.. انتهى. فهذا التعريف هو الذى عليه المحققون، وهو المعتمد، قال الحافظ فى شرح النخبة ص ٣٧: فإن خولف بأرجح منه لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له المحفوظ ومقابله وهو المرجوح يقال له الشاذ. «إلى أن قال» وعرف من هذا التقرير أن الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه وهو المعتمد فى تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح.. انتهى. والمراد من المخالفة فى قوله مخالفاً: المنافة دون مطلق المخالفة، يدل عليه قول الحافظ فى هذا الكتاب ص ٣٧ وزيادة راويهما - أى: الصحيح والحسن - مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة؛ لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافى بينها وبين رواية من لم يذكرها. فهذه تقبل مطلقاً؛ لأنها فى حكم الحديث المستقل الذى يتفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره، وإما أن تكون منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، فهذه هى التى تقع الترجيح بينها وبين معارضها، فيقبل الراجح ويرد المرجوح.. انتهى. وقال الشيخ ابن حجر الهيثمى فى رسالته المتعلقة بالبسملة: الشاذ اصطلاحاً فيه اختلاف كثير، والذى عليه الشافعى والمحققون أن ما خالف فيه راو ثقة بزيادة أو نقص فى سند أو متن ثقات، لا يمكن الجمع بينهما مع اتحاد المروى عنه.. انتهى. وقال الشيخ عمر البيهقى فى منظومته فى مصطلح أهل الحديث: وما يخالف ثقة فى الملاء، فالشاذ والمقلوب قسمان، كذا. قال الشارح الشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقانى، وما يخالف ثقة فى زيادة أو نقص فى السند أو المتن الملاء أى: الجماعة الثقات فيما رواه وتعذر الجمع بينهما، فالشاذ كما قاله الشافعى وجماعة من أهل الحجاز وهو المعتمد كما صرح به فى شرح النخبة؛ لأن العدد أولى بالحفظ من الواحد، وعليه فما خالف الثقة فى الواحد الأحفظ شاذ. وفى كلام ابن الصلاح وغيره ما يفهمه.. انتهى. وقال العلامة المجد صاحب القاموس فى منظومته فى أصول الحديث: ثم الذى ينعت بالشذوذ كل حديث مفرد مجذوذ خالف فيه الناس ما رواه؛ لأنه روى ما لا يروى سواه. قال الشيخ سليمان بن يحيى بن عمر بن مقبول الأهدل فى شرحه المسمى بالمنهل الروى: الشاذ لغة المنفرد، يقال: شذ يشذ شذوذاً إذا انفرد، وأما اصطلاحاً: ففيه اختلاف كثير، ومقتضى ما ذكره الناظم الإشارة إلى قولين: الأول: ما ذهب إليه الشافعى وجماعة من أهل الحجاز: أنه ما رواه الثقة مخالفاً لرواية الناس أى: الثقات، وإن كانوا دونه فى الحفظ والإتقان؛ وذلك لأن العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد. وألحق ابن الصلاح بالثقات الثقة الأحفظ، وسواء كانت المخالفة بزيادة أو نقص فى سند أو متن إن كانت لا يمكن الجمع بين الطرفين فيهما مع اتحاد المروى.. انتهى؛ فإن قلت: فلم لم يقبل المحدثون المتقدمون كالشافعى وأحمد بن حنبل وابن معين والبخارى وأبى داود وأبى حاتم وأبى على

النيسابورى والحاكم والدارقطنى وغيرهم زيادة: «ثم لا يعود» فى حديث ابن مسعود، وزيادة «فصاعداً» فى حديث عبادة وزيادة «وإذا قرأ فأنصتوا» فى حديث أبى هريرة وأبى موسى الأشعرى، ولم يجعلوها غير محفوظة مع أن هذه الزيادات غير منافية لأصل الحديث. قلت: إنما لم يقبلوا هذه الزيادات؛ لأنه قد وضع لهم دلائل على أنها وهم من بعض الرواة كما بينوه وأوضحوه، لا مجرد أن راويها قد تفرد بها كما زعم النيموى. وإنما أطنبنا الكلام فى هذا المقام لئلا يغتر القاصرون بما حقق النيموى فى زعمه الفاسد.

قوله: «واسم هلب يزيد بن قنافة الطائي» بضم القاف وخفة النون وبفاء، كذا فى المغنى لصاحب مجمع البحار.

(١٨٨) بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ [٧٤م-٧٤ت-٧٤]

٢٥٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ، وَرَفْعٍ، وَقِيَامٍ، وَقُعُودٍ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ.

قال: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَأَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ وَأَبِي مُوسَى وَعِمْرَانَ ابْنِ حُصَيْنٍ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ.

قال أبو عيسى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَغَيْرُهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، وَعَلَيْهِ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ.

قوله: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر فى كل خفض ورفع... إلخ» هذا دليل على مشروعية التكبير فى كل خفض ورفع وقيام وقعود إلا فى الرفع من الركوع؛ فإنه يقول: سمع الله لمن حمده قال النووى: وهذا مجمع عليه اليوم ومن الأعصار المتقدمة، وقد كان فيه خلاف زمن أبى هريرة، وكان بعضهم لا يرى التكبير إلا للإحرام.. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن أبى هريرة وأنس وابن عمر وأبى مالك الأشعرى وأبى موسى وعمران بن حصين ووائل بن حجر وابن عباس» أما حديث أبى هريرة: فأخرجه الشيخان نحو حديث الباب، وأما حديث أنس: فأخرجه النسائى، وأما حديث ابن عمر: فأخرجه أحمد والنسائى، وأما حديث أبى مالك الأشعرى: فأخرجه ابن أبى شيبة، وأما حديث أبى موسى: فأخرجه أحمد ومسلم والنسائى وأبو داود. وأما حديث عمران بن حصين: فأخرجه الشيخان، وأما حديث وائل

بن حجر: فأخرجه أبو داود وأحمد والنسائي وابن ماجه، وأما حديث ابن عباس: فأخرجه أحمد والبخارى عن عكرمة عنه قال: قلت لابن عباس: صليت الظهر بالبطحاء خلف شيخ أحق، فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة، يكبر إذا سجد، وإذا رفع رأسه. فقال ابن عباس: تلك صلاة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم.

قوله: «حديث عبد الله بن مسعود حديث حسن صحيح» وأخرجه أحمد والنسائي.

قوله: «والعمل عليه عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم ومن بعدهم من التابعين وعليه عامة الفقهاء والعلماء» قال البغوى: اتفقت الأمة على هذه التكبيرات، قال ابن سيد الناس: وقال آخرون: لا يشرع إلا تكبير الإحرام فقط. يحكى ذلك عن عمر بن الخطاب وقتادة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصرى ونقله ابن المنذر عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر ونقله ابن بطلال عن جماعة أيضاً منهم معاوية ابن أبى سفيان وابن سيرين، قال أبو عمر قال: قوم من أهل العلم إن التكبير ليس بسنة إلا فى الجماعة، وأما من صلى وحده، فلا بأس عليه أن لا يكبر، وقال أحمد: أحب إلى أن يكبر إذا صلى وحده فى الفرض، وأما التطوع فلا.

وروى عن ابن عمر أنه كان لا يكبر إذا صلى وحده. واستدل من قال بعدم مشروعية التكبير كذلك بما أخرجه أحمد وأبو داود عن ابن أبى عن أبيه: أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم، فكان لا يتم التكبير، وفى لفظ لأحمد: إذا خفض ورفع، وفى رواية: فكان لا يكبر إذا خفض؛ يعنى بين السجدين، وفى إسناده الحسن بن عمران، قال أبو زرعة: شيخ ووثقه ابن حبان، وحكى عن أبى داود الطيالسى أنه قال: هذا عندى باطل، وهذا لا يقوى على معارضة أحاديث الباب لكثرتها وصحتها وكونها مثبتة ومشملة على الزيادة. والأحاديث الواردة فى هذا الباب أقل أحوالها الدلالة على سنية التكبير فى كل خفض ورفع، وقد روى أحمد عن عمران بن حصين أن أول من ترك التكبير عثمان حين كبر وضعف صوته وهذا يحتمل أنه ترك الجهر. وروى الطبرى عن أبى هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية. وروى أبو عبيد أن أول من تركه زياد، وهذه الروايات غير منافية؛ لأن زياداً تركه بترك معاوية وكان معاوية تركه بترك عثمان وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء وحكى الطحاوى أن بنى أمية كانوا يتركون التكبير فى خفض دون الرفع، وما هذه بأول سنة تركوها. وقد اختلف القائلون بمشروعية التكبير، فذهب جمهورهم إلى أنه مندوب فيما عدا تكبيرة الإحرام، وقال أحمد فى رواية عنه وبعض أهل الظاهر: أنه يجب كله. واحتج الجمهور على الندية بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسيء صلاته. ولو كان واجباً لعلمه، وأيضاً حديث ابن أبى عن عدم الوجوب؛ لأن تركه صلى الله عليه وسلم له فى بعض الحالات لبيان الجواز والإشعار بعدم الوجوب. واحتج القائلون بالوجوب بأن النبي صلى الله عليه وسلم علمه المسيء صلاته؛ أخرج أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء بلفظ: «ثم يقول: الله أكبر ثم

يركع حتى تطمئن مفاصله، ثم يقول: سمع الله لمن حمده حتى يستوى قائماً، ثم يقول: الله أكبر، ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله، ثم يقول: الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوى قاعداً، ثم يقول: الله أكبر، ثم يسجد حتى تطمئن مفاصله، ثم يرفع رأسه فيكبر، فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته».

قلت: وفي هذا الحديث رد على من قال إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم المسيء صلاته التكبير.

(١٨٩) بَابُ مِنْهُ آخِرُ [٧٥م-٧٥ت]

٢٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرِ الْمَرْوَزِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ بْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُكَبِّرُ وَهُوَ يَهُوِي. قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، قَالُوا: يُكَبِّرُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَهُوِي لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

قوله: «حدثنا عبد الله بن منير» بضم الميم وكسر النون آخره راء، أبو عبد الرحمن المروزي الزاهد، ثقة عابد، روى عنه البخاري وقال: لم أر مثله، وروى عنه أيضاً: الترمذي والنسائي ووثقه «قال: سمعت علي بن الحسن» ابن شقيق أبا عبد الرحمن المروزي، ثقة ثبت روى عن إبراهيم بن طهمان وابن المبارك وغيرهما، وعنه: البخاري وأحمد وابن معين وأبو بكر بن أبي شيبة، مات سنة ٢١٥ خمس عشرة ومائتين.

قوله: «كان يكبر وهو يهوي» أى: يهبط إلى السجود الأول من هوى يهوى هويًا كضرب يضرب إذا سقط، وأما هوى بمعنى مال وأحب، فهو من باب سمع يسمع، والحديث رواه البخاري مطولاً وفيه: «ثم يقول: الله أكبر حين يهوى ساجداً» قال الحافظ فى الفتح: فيه أن التكبير ذكر الهوى فيبتدى به من حين يشرع فى الهوى بعد الاعتدال إلى حين يتمكن ساجداً.. انتهى.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه البخاري من طريق الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث وأبي سلمة بن عبد الرحمن: أن أبا هريرة كان يكبر فى كل صلاة من المكتوبة وغيرها فى رمضان وغيره، فيكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، الحديث. وفى آخره: ثم يقول حين ينصرف: والذى نفسى بيده إني لأقربكم شبهاً بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كانت هذه الصلاة حتى فارق الدنيا.

(١٩٠) بَابُ مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ [٧٦م-٧٦ت]

٢٥٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَزَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي حَدِيثِهِ: وَكَانَ لَا يَرْفَعُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

قوله: «وابن أبي عمر» هو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني نزيل مكة. ويقال: إن أبا عمر كنية يحيى صدوق صنف المسند وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة «عن سالم» وهو ابن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما.

قوله: «إذا افتتح الصلاة؛ يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه، إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع» هذا دليل صريح على أن رفع اليدين في هذه المواضع سنة وهو الحق والصواب، ونقل البخارى في صحيحه عقب حديث ابن عمر هذا عن شيخه على بن المدينى قال: حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه، لحديث ابن عمر هذا وهذا، فى رواية ابن عساكر، وقد ذكره البخارى فى جزء رفع اليدين وزاد: وكان أعلم أهل زمانه.. انتهى «وكان لا يرفع بين السجدين» وفى رواية للبخارى: ولا يفعل ذلك حين يسجد، ولا حين يرفع رأسه من السجود.

٢٥٦ - قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ. قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ وَمَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي حُمَيْدٍ وَأَبِي أُسَيْدٍ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَمُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ وَأَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ وَجَابِرٍ وَعُمَيْرِ اللَّيْثِيِّ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَبِهَذَا يَقُولُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ: ابْنُ عُمَرَ وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَأَنْسٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَغَيْرُهُمْ. وَمِنَ التَّابِعِينَ: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَعَطَاءٌ وَطَاوُسٌ وَمُجَاهِدٌ وَنَافِعٌ وَسَالِمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدُ ابْنِ جَبْرِ وَغَيْرُهُمْ.

(٢٥٥) حديث صحيح، وأخرجه البخارى (٧٣٦)، وأخرجه مسلم (٣٩٠)، وابن ماجه (٨٥٨).

(٢٥٦) حديث صحيح، وانظر الذى قبله.

وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَمَعْمَرٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبْنُ عُيَيْنَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: قَدْ ثَبَتَ حَدِيثُ مَنْ يَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَذَكَرَ حَدِيثَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ حَدِيثُ بَنِي مَسْعُودٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ.

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْأَمَلِيِّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ زَمْعَةَ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ.

قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يَرَى رَفْعَ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ.

قوله: «حدثنا الفضل بن الصباح البغدادي» السمسار روى عن ابن عينة وهشيم، وعنه الترمذى وابن ماجه، وثقه ابن معين، قال الحافظ: أصله من نهاوند ثقة عابد.

قوله: «وفى الباب عن عمر وعلى ووائل بن حجر ومالك بن الحويرث وأنس وأبى هريرة وأبى حميد وأبى أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة وأبى قتادة وأبى موسى الأشعرى وجابر وعمير الليثي» أما حديث عمر: فأخرجه أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه، وصححه الترمذى وصححه أيضاً أحمد بن حنبل فيما حكاه الخلال، وأما حديث وائل بن حجر: فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه، وأما حديث مالك بن الحويرث: فأخرجه البخارى ومسلم، وأما حديث أنس: فأخرجه ابن ماجه، وأما حديث أبى هريرة: فأخرجه أبو داود وابن ماجه، وأما حديث أبى حميد: فأخرجه الخمسة إلا النسائى وصححه الترمذى وأخرجه البخارى مختصراً، وأما حديث أبى أسيد وسهل بن سعد: فأخرجه أبو داود، وأما حديث محمد بن مسلمة: فأخرجه ابن ماجه، وأما حديث أبى قتادة: فأخرجه أبو داود، وأما حديث أبى موسى الأشعرى: فأخرجه الدارقطنى، وأما حديث جابر: فأخرجه ابن ماجه، وأما حديث عمير الليثى: فأخرجه ابن ماجه. قال السيوطى فى الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة: إن حديث الرفع متواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم. أخرجه الشيخان عن ابن عمر ومالك بن الحويرث ومسلم عن وائل بن حجر، والأربعة عن على، وأبو داود عن سهل بن سعد، وابن الزبير وابن عباس ومحمد بن مسلمة وأبى أسيد وأبى قتادة وأبى هريرة وابن ماجه عن أنس وجابر وعمير الليثى، وأحمد عن الحكم بن عمير، والبيهقى عن أبى بكر والبراء. والدارقطنى عن عمر وأبى موسى، والطبرانى عن عتبة بن عامر ومعاذ بن جبل.. انتهى، قال الحافظ فى الفتح: وذكر البخارى أن رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه، رواه سبعة عشر رجلاً من الصحابة، وذكر الحاكم وأبو القاسم بن منده ممن رواه العشرة المبشرة وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه تتبع من رواه من الصحابة فبلغوا خمسين رجلاً.. انتهى. وقال

الشوكاني في النيل: وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافيات أسماء من روى الرفع نحواً من ثلاثين صحابياً. وقال: سمعت الحاكم يقول: اتفق على رواية هذه السنة: العشرة المشهود لهم بالجنة فمن بعدهم من أكابر الصحابة، قال البيهقي: وهو كما قال. قال الحاكم والبيهقي أيضاً: ولا يعلم سنة اتفق على روايتها العشرة فمن بعدهم من أكابر الصحابة على تفرقهم في الأقطار الشاسعة غير هذه السنة.. انتهى.

قوله: «حديث ابن عمر حديث حسن صحيح» وأخرجه الشيخان.

قوله: «وبهذا يقول بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم ابن عمر وجابر بن عبد الله... إلخ» قال الحافظ في الفتح: قال محمد بن نصر المروزي: أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة. وقد صنف البخاري في هذه المسألة جزءاً مفرداً، وحكى فيه عن الحسن وحيد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك، قال البخاري: ولم يستثن الحسن أحداً.. انتهى. قلت: قال البخاري في جزء رفع اليدين: قال الحسن وحيد بن هلال: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم لم يستثن أحداً منهم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه، ويروى أيضاً عن عدة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ما وصفنا وذلك روايته عن عدة من علماء أهل مكة وأهل الحجاز وأهل العراق والشام والبصرة واليمن وعدة من أهل خراسان منهم سعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، ومجاهد، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله ابن عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، والنعمان بن أبي عياش، والحسن، وابن سيرين وطاوس، ومكحول، وعبد الله بن دينار، ونافع مولى عبد الله بن عمر والحسن بن مسلم، وقيس بن سعد، وعدة كثيرة، وكذلك يروى عن أم الدرداء أنها كانت ترفع يديها. وقد كان عبد الله بن المبارك يرفع يديه، وكذلك عامة أصحاب ابن المبارك، منهم: علي بن الحسين، وعبد بن عمر، ويحيى بن يحيى، ومحدثي أهل بخارى، منهم: عيسى بن موسى وكعب بن سعيد، ومحمد بن سلام، وعبد الله ابن محمد، والمسندى، وعدة ممن لا يحصى، لا اختلاف بين ما وصفنا من أهل العلم وكان عبد الله ابن الزبير وعلي بن عبد الله ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم؛ يشتون عامة هذه الأحاديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرونها حقاً. وهؤلاء أهل العلم من أهل زمانهم.. انتهى كلام البخاري. «وبه يقول عبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق» وبه يقول مالك، وهو آخر قوليه وأصحهما، قال الحافظ في الفتح: قال ابن عبد البر: لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم، والذي نأخذ به الرفع حديث ابن عمر وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك، ولم يحك الترمذي عن مالك غيره، ونقل الخطابي وتبعه القرطبي في المفهم أنه آخر قول مالك وأصحهما، ولم أر للمالكية دليلاً على تركه ولا متمسكاً إلا بقول ابن القاسم.. انتهى.

لطيفة: قال الزيلعي في نصب الراية نقلاً عن جزء رفع اليدين للبخاري: وكان ابن المبارك يرفع يديه وهو أعلم أهل زمانه فيما يعرف، ولقد قال ابن المبارك: صليت يوماً إلى جنب النعمان، فرفعت

يدى فقال لى: أنا خشيت أن تطير قال: فقلت له: إذا لم أطر فى الأولى لم أطر فى الثانية. قال وكيع: رحم الله ابن المبارك كان حاضر الجواب.. انتهى.

قوله: «حدثنا بذلك» أى: بحديث ابن مسعود: أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يرفع إلا أول مرة «عن سفيان بن عبد الملك» المروذى من كبار أصحاب ابن المبارك، ثقة، مات قبل المائتين، قاله الحافظ.

(١٩١) بَاب مَا جَاء أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَرْفَعْ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ [٧٦م-٧٦ت]

٢٥٧ - حَدَّثَنَا هَنَادٌ، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: أَلَا أُصَلِّي بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَصَلَّى فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ.

قال: وفي الباب عن البراء بن عازب.

قال أبو عيسى: حديث ابن مسعود حديث حسن.

وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين. وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة.

وقال يحيى: وحديثنا عبد الرزاق، قال: كان معمر يرى رفع اليدين في الصلاة.

وسمعت الجارود بن معاذ يقول: كان سفيان بن عيينة وعمر بن هارون والنضر بن شميل يرفعون أيديهم إذا افتتحوا الصلاة، وإذا ركعوا، وإذا رفعوا رؤوسهم.

قوله: «حدثنا وكيع» هو ابن الجراح «عن سفيان» هو الثوري «عن عاصم بن كليب» قال الحافظ فى مقدمة فتح البارى: عاصم بن كليب الجرمى، وثقه النسائى، وقال ابن المدينى: لا يحتج بما يفرده.

قوله: «فصلى فلم يرفع يديه إلا فى أول مرة» استدل به من قال بنسخ مشروعية رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس منه، لكن هذا حديث ضعيف كما ستعرف، وليس فى هذا الباب حديث صحيح.

قوله: «وفى الباب عن البراء بن عازب» قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه، ثم لم يعد. أخرجه أبو داود والدارقطنى، وهو من رواية يزيد ابن أبى زياد عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عنه. واتفق الحفاظ على أن قوله: «ثم لم يعد» مدرج فى

(٢٥٧) حديث صحيح ولكنه لا يدل على ترك رفع اليدين فى المواضع الأخرى التى وردت بها الأحاديث الصحيحة الثابتة أيضاً، لأنه نافي، والأحاديث الدالة على الرفع مثبتة، والإثبات مقدم.

الخبر من قول يزيد بن أبي زياد، ورواه عنه بدونها شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ. وقال الحميدى: إنما روى هذه الزيادة يزيد، ويزيد يزيد. وقال عثمان الدارمى عن أحمد ابن حنبل: لا يصح، وكذا ضعفه البخارى وأحمد ويحيى والدارمى والحميدى وغير واحد، وقال يحيى بن محمد بن يحيى: سمعت أحمد بن حنبل يقول: هذا حديث واهى، قد كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه: «ثم لا يعود» فما لقنوه تلقن، فكان يذكرها، كذا قال الحفاظ فى التلخيص ص ٨٣، وذكر فيه أن الدارقطنى روى من طريق على بن عاصم عن محمد بن عبد الرحمن ابن أبى ليلى عن يزيد بن أبى زياد هذا الحديث. قال على ابن عاصم: فقدمت الكوفة، فلقيت يزيد ابن أبى زياد فحدثنى به وليس فيه: «ثم لا يعود» فقلت له: إن ابن أبى ليلى حدثنى عنك وفيه: «ثم لا يعود» قال: لا أحفظ هذا.. انتهى.

قوله: «حديث ابن مسعود حديث حسن» وأخرجه أحمد وأبو داود، وقد حسن الترمذى هذا الحديث وصححه ابن حزم، وقد ضعفه ابن المبارك وقال: لم يثبت حديث أبى مسعود كما ذكره الترمذى، وقال أبو داود فى سننه ص ٢٧٢ بعد رواية هذا الحديث: هذا حديث مختصر من حديث طويل، وليس هو بصحيح على هذا اللفظ.. انتهى. وقال البخارى فى جزء رفع اليدين بعد ذكر هذا الحديث: قال أحمد بن حنبل عن يحيى بن آدم قال: نظرت فى حديث عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب، ليس فيه «ثم لم يعد» فهذا أصح؛ لأن الكتاب أحفظ عند أهل العلم؛ لأن الرجل يحدث بشيء ثم يرجع إلى الكتاب فيكون كما فى الكتاب. حدثنا الحسن بن الربيع، ثنا ابن إدريس عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن الأسود، ثنا علقمة أن عبد الله قال: علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة فقام فكبر ورفع يديه، ثم ركع وطبق يديه فجعلهما بين ركبتيه، فبلغ ذلك سعدًا فقال: صدق أخى، ألا بل قد نفعل ذلك فى أول الإسلام، ثم أمرنا بهذا. قال البخارى: وهذا هو المحفوظ عند أهل النظر من حديث عبد الله بن مسعود.. انتهى كلام البخارى. وقال الحفاظ ابن عبد البر فى التمهيد: وأما حديث ابن مسعود: «ألا أصلى بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة» فإن أبدا داود قال: هذا حديث مختصر من حديث طويل وليس بصحيح على هذا المعنى. وقال البزار فيه أيضًا: إنه لا يثبت ولا يحتج بمثله. وأما حديث ابن عمر رضى الله عنه المذكور فى هذا الباب فحديث مدنى صحيح لا مطعن لأحد فيه. وقد روى نحوه عن النبى صلى الله عليه وسلم أزيد من اثنى عشر صحابيًا.. انتهى كلام ابن عبد البر. وقال الحفاظ الزيلعى فى نصب الراية: قال ابن أبى حاتم فى كتاب العلل: سألت أبى عن حديث رواه سفيان الثورى عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله: «أن النبى صلى الله عليه وسلم قام فكبر فرفع يديه ثم لم يعد» فقال أبى: هذا خطأ يقال وهم فيه الثورى؛ فقد رواه جماعة عن عاصم وقالوا كلهم: «إن النبى صلى الله عليه وسلم افتتح فرفع يديه ثم ركع فطبق وجعلهما بين ركبتيه» ولم يقل أحد ما روى الثورى.. انتهى ما فى نصب الراية. وقال الحفاظ فى التلخيص: وهذا الحديث حسنه الترمذى وصححه ابن حزم؛ وقال ابن المبارك: لم يثبت عندى. وقال ابن أبى حاتم عن أبيه: هذا حديث خطأ. وقال أحمد بن حنبل وشيخه يحيى بن

آدم: هو ضعيف. نقله البخارى عنهما وتابعهما على ذلك. وقال أبو داود: ليس هو بصحيح. وقال الدارقطنى: لم يثبت، وقال ابن حبان فى الصلاة: هذا أحسن خبر روى لأهل الكوفة فى نفى رفع اليدين فى الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه، وهو فى الحقيقة أضعف شيء يعول عليه؛ لأن له عللاً تبطله. انتهى. فثبت بهذا كله أن حديث ابن مسعود ليس بصحيح ولا بحسن؛ بل هو ضعيف لا يقوم بمثله حجة. وأما تحسين الترمذى، فلا اعتماد عليه لما فيه من التساهل. وأما تصحيح ابن حزم، فالظاهر أنه من جهة السند، ومن المعلوم أن صحة السند لا تستلزم صحة المتن، على أن تصحيح ابن حزم لا اعتماد عليه أيضاً فى جنب تضعيف هؤلاء الحفاظ النقاد، فالاستدلال بهذا الحديث الضعيف على ترك رفع اليدين ونسخه فى غير الافتتاح ليس بصحيح، ولو تنزلنا وسلمنا أن حديث ابن مسعود هذا صحيح أو حسن، فالظاهر أن ابن مسعود قد نسيه كما قد نسى أموراً كثيرة. قال الحفاظ الزيلعى فى نصب الراية نقلاً عن صاحب التنقيح: ليس فى نسيان ابن مسعود لذلك ما يستغرب، قد نسى ابن مسعود من القرآن ما لم يختلف المسلمون فيه بعد، وهى العوذتان، ونسى ما اتفق العلماء على نسخه كالتطبيق، ونسى كيف قيام الاثنين خلف الإمام. ونسى ما لم يختلف العلماء فيه أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى الصبح يوم النحر فى وقتها، ونسى كيفية جمع النبى صلى الله عليه وسلم بعرفة، ونسى ما لم يختلف العلماء فيه من وضع المرفق والساعد على الأرض فى السجود، ونسى كيف كان يقرأ النبى صلى الله عليه وسلم: ﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾ وإذا جاز على ابن مسعود أن ينسى مثل هذا فى الصلاة كيف لا يجوز مثله فى رفع اليدين؟ انتهى. ولو سلم أن ابن مسعود لم ينس فى ذلك فأحاديث رفع اليدين فى المواضع الثلاثة مقدمة على حديث ابن مسعود؛ لأنها قد جاءت عن عدد كثير من الصحابة رضى الله عنه حتى قال السيوطى: إن حديث الرفع متواتر عن النبى صلى الله عليه وسلم كما عرفت فيما قبل، وقال العينى فى شرح البخارى: إن من جملة أسباب الترجيح كثرة عدد الرواة وشهرة المروى، حتى إذا كان أحد الخبرين يرويه واحد والآخر يرويه اثنان؛ فالذى يرويه اثنان أولى بالعمل به. انتهى. وقال الحفاظ الحازمى فى كتاب الاعتبار: وما يرجح به أحد الحديثين على الآخر كثرة العدد فى أحد الجانبين، وهى مؤثرة فى باب الرواية؛ لأنها تقرب مما يوجب العلم وهو التواتر. انتهى. ثم حديث ابن مسعود لا يدل على نسخ رفع اليدين فى غير الافتتاح؛ بل إنما يدل على عدم وجوبه، قال ابن حزم فى الكلام على حديث البراء بن عازب المذكور فيما تقدم ما لفظه: إن صح دل على أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك لبيان الجواز، فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره. انتهى. قلت: هذا كله على تقدير التنزل، وإلا فحديث ابن مسعود ضعيف لا يقوم به حجة كما عرفت.

قوله: «وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم» روى ذلك عن عمر وعلى وابن عمر ويأتى الكلام على آثار هؤلاء رضى الله عنهم «وهو قول سفيان وأهل الكوفة» وهو قول أبى حنيفة، قال الحنفية: إنه منسوخ بحديث ابن مسعود والبراء، وقد عرفنا أنهما ضعيفان لا يقوم بهما الحجة، استدلوا أيضاً بأثر عمر رضى الله عنه، رواه الطحاوى وأبو بكر ابن أبى شعبة عن الأسود قال: رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه فى أول تكبيرة، ثم لا يعود: قلت

فيه: إن هذا الأثر بهذا اللفظ غير محفوظ، قال الحافظ ابن حجر فى الدراية: قال البيهقى عن الحاكم: رواه ابن الحسن بن عياش عن عبد الملك بن أبجر: الزبير بن عدى بلفظ: «كان يرفع يديه فى أول تكبيرة ثم لا يعود» وقد رواه الثورى عن الزبير بن عدى بلفظ: «كان يرفع يديه فى التكبير» ليس فيه «ثم لا يعود» وقد رواه الثورى وهو المحفوظ.. انتهى. ثم هذا الأثر يعارضه رواية طاوس عن ابن عمر: أن عمر كان يرفع يديه فى الركوع وعند الرفع منه. قال الزيلعى فى نصب الراية: واعترضه الحاكم بأن هذه الرواية شاذة لا يقوم بها الحجة؛ فلا تعارض بها الأخبار الصحيحة عن طاوس بن كيسان عن ابن عمر أن عمر كان يرفع يديه فى الركوع وعند الرفع منه.. انتهى وقال الحافظ فى الدراية: ويعارضه رواية طاوس عن ابن عمر كان يرفع يديه فى التكبير وعند الرفع منه.. انتهى: قلت: ولرواية طاوس شاهد ضعيف، قال الزيلعى فى نصب الراية: أخرج البيهقى عن رشدين بن سعد عن محمد بن سهم عن سعيد بن المسيب قال: رأيت عمر بن الخطاب يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة وإذا رفع رأسه من الركوع.. انتهى.

تنبيه: زعم النيموى أن زيادة قوله: إن عمر بعد قوله عن ابن عمر فى نصب الراية هى سهو غير صحيحة، قال: والصواب هكذا عن طاوس بن كيسان عن ابن عمر كان يرفع يديه... إلخ. وقد قال الحافظ ابن حجر فى الدراية: وهو مختصر من نصب الراية، ويعارضه رواية طاوس عن ابن عمر كان يرفع يديه فى التكبير فى الركوع وعند الرفع منه، وقال ابن الهمام فى فتح القدير: وعارضه الحاكم برواية طاوس بن كيسان عن ابن عمر كان يرفع يديه فى الركوع وعند الرفع منه، فثبت بهذه الأقوال أن الحاكم عارضه برواية ابن عمر لا برواية عمر بن الخطاب.. انتهى كلام النيموى. قلت: دعوى السهو فى زيادة قوله: «إن عمر» باطلة جداً؟ كيف وقد حكم الحاكم بشذوذ أثر عمر من طريق الأسود، قال: رأيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يرفع يديه فى أول تكبيرة ثم لا يعود، برواية طاوس عن ابن عمر أن عمر رضى الله عنه كان يرفع يديه فى الركوع وعند الرفع منه، فهذا دليل واضح على أن قوله: إن عمر فى رواية طاوس صحيح ثابت؛ فإنه لا يحكم بشذوذ أثر صحابى بأثر صحابى آخر. وأما قول الحافظ فى الدراية: ويعارض رواية طاوس عن ابن عمر، كان يرفع يديه... إلخ فحذف الحافظ لفظ «أن عمر» اختصاراً. والضمير فى كان يرجع إلى عمر، وكذلك فعل ابن الهمام فى فتح القدير ومثل هذا الحذف شائع اختصاراً واعتماداً على الرواية السابقة. واستدلوا أيضاً بأثر عمر رضى الله عنه، رواه الطحاوى وابن أبى شيبة والبيهقى عن عاصم بن كليب عن أبيه: أن علياً يرفع يديه فى أول تكبيرة من الصلاة، ثم لا يرفع بعد. قال الزيلعى: هو أثر صحيح. وقال العيني فى عمدة القارى: إسناد عاصم بن كليب صحيح على شرط مسلم. قلت: أثر على هذا ليس بصحيح وإن قال الزيلعى هو أثر صحيح، وقال العيني: إسناده صحيح على شرط مسلم. قال الإمام البخارى فى جزء رفع اليدين: قال عبد الرحمن بن مهدى: ذكرت للثورى حديث النهشلى عن عاصم بن كليب فأنكره.. انتهى. قلت: وانفرد بهذا الأثر عاصم بن كليب، قال الذهبي فى الميزان: كان من العباد الأولياء لكنه مرجئ، وثقه يحيى بن معين وغيره، وقال ابن المدينى: لا يحتج بما انفرد به.. انتهى، ولو سلم أن أثر على هذا صحيح فهو لا

يدل على النسخ كما زعم الطحاوى وغيره. قال صاحب التعليق المجدد من العلماء الحنفية: ذكر الطحاوى بعد روايته عن على لم يكن على ليرى النبى صلى الله عليه وسلم يرفع ثم يترك إلا وقد ثبت عنده نسخه.. انتهى. وفيه نظر؛ فقد يجوز أن يكون ترك على وكذا ترك ابن مسعود وترك غيرهما من الصحابة إن ثبت عنهم؛ لأنهم لم يروا الرفع سنة مؤكدة يلزم الأخذ بها، ولا ينحصر ذلك فى النسخ بل لا يجتزأ بنسخ أمر ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمجرد حسن الظن بالصحابي مع إمكان الجمع بين فعل الرسول وفعله.. انتهى كلام صاحب التعليق المجدد. واستدلوا أيضًا بأثر ابن عمر رواه الطحاوى وأبو بكر ابن أبى شيبة والبيهقى فى المعرفة عن مجاهد قال: صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا فى التكبيرة الأولى من الصلاة. قلت: أثر ابن عمر هذا ضعيف من وجوه: الأول: أن فى سنده أبا بكر بن عياش وكان تغير حفظه بآخره، والثانى: أنه شاذ؛ فإن مجاهدًا خالف جميع أصحاب ابن عمر وهم ثقات حفاظ، والثالث: أن إمام هذا الشأن يحيى بن معين قال: حديث أبى بكر عن حصين إنما هو توهم منه لا أصل له. قال الإمام البخارى فى جزء رفع اليدين: ويروى عن أبى بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد أنه لم ير ابن عمر رفع يديه إلا فى أول التكبير، وروى عنه أهل العلم أنه لم يحفظ من ابن عمر إلا أن يكون سها، ألا ترى أن ابن عمر كان يرمى من لا يرفع يديه بالحصى، فكيف يترك ابن عمر شيئاً يأمر به غيره وقد رأى النبى صلى الله عليه وسلم فعله؟! قال البخارى: قال يحيى بن معين: حديث أبى بكر عن حصين إنما هو توهم منه لا أصل له.. انتهى مختصراً. وقال البيهقى فى كتاب المعرفة: حديث أبى بكر بن عياش هذا أخبرناه أبو عبد الله الحافظ فذكره بسنده ثم أسند عن البخارى أنه قال: أبو بكر بن عياش اختلط بآخره، وقد رواه الربيع والليث وطاوس وسالم ونافع وأبو الزبير ومحارب بن دثار وغيرهم قالوا: رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر، وإذا رفع، وكان يرويه أبو بكر قديماً عن حصين عن إبراهيم عن ابن مسعود مرسلاً موقوفاً: أن ابن مسعود كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يرفعهما بعد. وهذا هو المحفوظ عن أبى بكر بن عياش، والأول خطأ فاحش لمخالفته الثقات من أصحاب ابن عمر. قال الحاكم: كان أبو بكر بن عياش من الحفاظ المتقنين ثم اختلط حين ساء حفظه فروى ما خولف فيه، فكيف يجوز دعوى نسخ حديث ابن عمر بمثل هذا الحديث الضعيف أو نقول إنه ترك مرة للجواز، إذ لا يقول بوجوبه، ففعله يدل على أنه سنة، وتركه على أنه غير واجب.. انتهى، كذا فى نصب الراية للزيلعى. وقال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى: وأما الحنفية ففعلوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف ابن عمر فلم يره يفعل ذلك وأجيبوا بالطعن فى إسناده؛ لأن أبا بكر بن عياش راويه ساء حفظه بآخره وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما، والعدد الكثير أولى من واحد، لا سيما وهم مثبتون وهو ناف مع أن الجمع بين الروایتين ممكن وهو أنه لم يره واجباً، ففعله تارة وتركه أخرى.. انتهى كلام الحافظ. وقال الفاضل للكنوى فى تعليقه على موطأ محمد المشهور فى كتب أصول أصحابنا: إن مجاهدًا قال: صحبت ابن عمر عشر سنين فلم أره يرفع يديه إلا مرة، وقالوا: قد روى ابن عمر حديث الرفع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركه. والصحابي الراوى إذا ترك مروياً ظاهراً فى معناه غير محتمل للتأويل يسقط الاحتجاج بالمروى، وقد

روى الطحاوى من حديث أبى بكر بن عياش عن حصين عن مجاهد أنه قال: صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا فى التكبيرة الأولى من الصلاة ثم قال: فهذا ابن عمر قد رأى النبى صلى الله عليه وسلم، يرفع ثم قد ترك الرفع بعد النبى صلى الله عليه وسلم ولا يكون ذلك إلا وقد ثبت عنده نسخة وهاهنا أبحاث: الأول: مطابقة إسناد ما نقلوه عن مجاهد من أنه صحب عشر سنين ولم ير ابن عمر فيها يرفع يديه إلا فى التكبير الأول. الثانى: المعارضة بخبر طاوس وغيره من الثقات أنهم رأوا ابن عمر يرفع. والثالث: إن فى طريق الطحاوى أبو بكر بن عياش وهو متكلم فيه لا توازى روايته رواية غيره من الثقات. قال البيهقى فى كتاب المعرفة بعدما أخرج حديث مجاهد من طريق ابن عياش قال البخارى: أبو بكر بن عياش احتلط بآخره، وقد رواه الربيع وليث وطاوس وسالم ونافع وأبو الزبير ومحارب بن دثار وغيرهم، قالوا: رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع، ثم ذكر كلام البيهقى إلى آخر ما نقلته فيما تقدم ثم قال: فإن قلت أخذنا من شرح معانى الآثار: أنه يجوز أن يكون ابن عمر فعل ما رآه طاوس قبل أن تقوم الحجة بنسخه، ثم لما ثبت الحجة بنسخه عنده تركه وفعل ما ذكره مجاهد. قلت: هذا مما لا يقوم به الحجة؛ فإن لقائل أن يعارض ويقول: يجوز أن يكون فعل ابن عمر ما رواه مجاهد قبل أن تقوم الحجة بلزوم الرفع، ثم لما ثبت عنه التزم الرفع، على أن احتمال النسخ احتمال من غير دليل فلا يسمع؛ فإن قال قائل: الدليل هو خلاف الراوى مرويه قلنا: لا يوجب ذلك النسخ كما مر. والرابع: وهو أحسنها: أنا سلمنا ثبوت الترك عن ابن عمر لكن يجوز أن يكون تركه لبيان الجواز أو لعدم رواية الرفع سنة لازمة، فلا يقدر ذلك فى ثبوت الرفع عنه وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم. والخامس: أن ترك الراوى مرويه إنما يكون مسقطاً للاحتجاج عند الحنفية إذا كان خلافه بيقين كما هو مصرح فى كتبهم، وهاهنا ليس كذلك؛ لجواز أن يكون الرفع الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حمله ابن عمر على العزيمة وترك أحياناً بياناً للرخصة، فليس تركه خلافاً لروايته بيقين.. انتهى ما فى التعليق الممجد.

تنبيه: قال صاحب العرف الشذى: ولنا ما فى الطحاوى بسند قوى عن ابن أبى زياد عن أحمد ابن يونس عن أبى بكر بن عياش قال: ما رأيت فقيهاً قط يرفع يديه فى غير تكبير التحريمة.. انتهى. قلت: لعل قول أبى بكر بن عياش هذا إنما هو بعدما ساء حفظه واختلط كيف وقد اعترف صاحب العرف الشذى بأنه قد ثبت الرفع تواتراً عملاً لا يمكن لأحد إنكاره. وقال الإمام محمد بن نصر: أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة كما عرفت. وقال: ولنا حديث آخر مرفوع عن ابن عمر أنه عليه السلام لا يرفع يديه إلا فى أول مرة فى خلافات البيهقى، ونقله الزيلعى فى التخريج، وقال الحاكم: إنه موضوع ولم أطلع على أول إسناده إلى قوله فلعل إسناده قوى.. انتهى. قلت: حديث ابن عمر هذا باطل موضوع، قال الزيلعى فى نصب الراية بعد نقل هذا الحديث من خلافات البيهقى ما لفظه: قال البيهقى: قال الحاكم: هذا باطل موضوع لا يجوز أن يذكر إلا على سبيل القدح.. انتهى. وقال الحافظ فى الدراية: وروى البيهقى أيضاً من طريق الزهرى عن سالم عن أبيه نحوه، ونقل عن الحاكم أنه موضوع وهو كما قال.. انتهى كلام الحافظ. فهدى الله سبحانه وتعالى هؤلاء المقلدين الذين يتركون حديث ابن عمر الصحيح المتفق عليه ويتمسكون

بحديثه الذى حكم الحاكم عليه بأنه موضوع ولا سيما هذا المقلد الذى مع عدم اطلاعه على أول إسناده هذا الحديث، ومع علمه بأن الحاكم حكم عليه بأنه موضوع يرجو أن إسناده قوى ويتمسك به. وقال: ولنا حديث آخر مرسل عن عباد بن عبد الله بن الزبير، وعباد تابعى، قال: لم يرفع النبى صلى الله عليه وسلم إلا فى أول مرة. ومر عليه الحافظ فى الدراية وقال: ولينظر فى إسناده، وإنى رأيت السند وبدا لى فى نصب الراية سهو الكاتب؛ فإنه كتب محمد أبى يحيى وهو غير مشهور، والحق أنه محمد بن أبى يحيى وهو ثقة: فصار السند صحيحاً. انتهى. قلت: لم يقل الحافظ فى الدراية ولينظر فى إسناده، بل قال: وهذا مرسل. وفى إسناده أيضاً من ينظر فيه، فتكلم الحافظ على هذا الحديث بوجهين: الأول أنه مرسل والمرسل على القول الراجح ليس بحجة، والثانى أن فى إسناده من ينظر فيه، فكل من يدعى صحة إسناده هذا الحديث فعليه أن يثبت كون كل واحد من رجال سنده ثقة قابلاً للاحتجاج واتصاله ودونه خرط القتاد. وأما دعوى سهو الكاتب فى محمد أبى يحيى فبعد تسليم صحتها لا تستلزم صحة سند هذا الحديث؛ فإن فيه من لا يعرف حاله من كتب الرجال. واستدلوا أيضاً بحديث جابر بن سمرة قال: «خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «ما لى أراكم رافعى أيديكم كأنها أذنان خيل شمس؟ اسكنوا فى الصلاة» رواه مسلم. والجواب: أنه لا دليل فيه على منع الرفع على الهيئة المخصوصة فى المواضع المخصوصة وهو الركوع والرفع منه؛ لأنه مختصر من حديث طويل. وبيان ذلك: أن مسلم رواه أيضاً من حديث جابر بن سمرة قال: «كنا إذا صلينا مع النبى صلى الله عليه وسلم قلنا: السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله، وأشار بيديه إلى الجانبين، فقال لنا النبى صلى الله عليه وسلم: على ما تؤمنون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس، إنما يكفى أحدكم أن يضع يده» على فخذه ثم يسلم على أخيه من عن يمينه ومن عن شماله» وفى رواية: «إذا سلم أحدكم فليلتفت إلى صاحبه ولا يومئ بيديه وقال ابن حبان: ذكر الخير المتقصى للقصة المختصرة المتقدمة، بأن القوم إنما أمروا بالسكون فى الصلاة عند الإشارة بالتسليم دون الرفع الثابت عند الركوع ثم رواه كنحو رواية مسلم. قال البخارى: من احتج بحديث جابر بن سمرة على منع الرفع عند الركوع فليس له حظ من العلم، هذا مشهور لا خلاف فيه أنه إنما كان فى حال التشهد، كذا فى التلخيص الحبير. وقال الزيلعى فى نصب الراية بعد ذكر حديث جابر بن سمرة المختصر المذكور ملخصه: واعترضه البخارى فى كتابه الذى وضعه فى رفع اليدين فقال: وأما احتجاج بعض من لا يعلم بحديث تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة، فذكر حديثه المختصر وقال: وهذا إنما كان فى التشهد لا فى القيام، ففسره رواية عبد الله بن القبطية، قال: سمعت جابر بن سمرة يقول: كنا إذا صلينا خلف النبى صلى الله عليه وسلم، وذكر حديثه الطويل المذكور ثم قال البخارى: ولو كان كما ذهبوا إليه لكان الرفع فى تكبيرات العيد أيضاً منهيًا عنه؛ لأنه لم يستثن رفعاً دون رفع بل أطلق. انتهى. قال الزيلعى: ولقائل أن يقول: إنهما حديثان لا يفسر أحدهما الآخر كما جاء فى لفظ الحديث الأول: «اسكنوا فى الصلاة». والذى يرفع يديه حال التسليم لا يقال له اسكن فى الصلاة؛ إنما يقال ذلك لمن يرفع يديه فى أثناء الصلاة وهو حالة الركوع والسجود ونحو ذلك، هذا هو الظاهر والراوى روى هذا فى وقت كما شاهده،

وروى الآخر فى وقت آخر كما شاهده، وليس فى ذلك بعد.. انتهى. قلت: لم يجب الزيلعى عن قول البخارى: ولو كان كما ذهبوا إليه لكان الرفع فى تكبيرات العيد أيضًا منهيًا عنه. فما هو جوابه عنه فهو جوابنا عن الرفع عند الركوع والرفع منه وأما قوله: والذى يرفع يديه حال التسليم لا يقال له اسكن فى الصلاة فهو ممنوع بل الذى يرفع يديه قبل الفراغ والانصراف من الصلاة وإن كان حال التسليم الأول والثانى، فما لم يفرغ من التسليم الثانى هو فى الصلاة؛ ألا ترى أن عبد الله بن الزبير رأى رجلاً رافعاً يديه يدعو قبل أن يفرغ من صلاته فلما فرغ منها قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يرفع يديه حتى يفرغ من صلاته. رواه الطبرانى ورجاله ثقات فتفكر.

(١٩٢) بَابُ مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ [م٧٧-ت٧٧]

٢٥٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَاصِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ، قَالَ: قَالَ لَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ الرُّكْبَ سُنَّتَ لَكُمْ فَخُذُوا بِالرُّكْبِ.

قال: وفي الباب عن سعدٍ وأنسٍ وأبي حميدٍ وأبي أسيدٍ وسهلٍ بن سعدٍ ومحمد بن مسلمة وأبي مسعودٍ.

قال أبو عيسى: حديثُ عمرَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، لَا اخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَبَعْضِ أَصْحَابِهِ أَنَّهُمْ كَانُوا يُطَبِّقُونَ.

وَالْتَطْبِيقُ مَنْسُوخٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قوله: «حدثنا أبو حصين» بفتح الحاء وكسر الصاد المهملة اسمه عثمان بن عاصم الكوفى الأسدى أحد الأئمة الأثبات. قال الحافظ فى التقريب: ثقة ثبت سنى وربما دلس من الرابعة.. انتهى. وقال فى الخلاصة: قال أبو شهاب الخياط: سمعت أبا حصين يقول: إن أحدهم ليفتى فى المسألة ولو وردت على عمر لجمع لها أهل بدر، مات سنة ١٢٨ ثمان وعشرين ومائة «عن أبى عبد الرحمن السلمى» بفتح السين واللام كذا فى المغنى، اسمه عبد الله بن حبيب الكوفى مشهور بكنيته، ثقة ثبت ولأبيه صحة.

قوله: «إن الركب» جمع ركبة «سنت لكم» بصيغة المجهول والضمير يرجع إلى الركب أى: سن أخذها لكم فيه مجاز الحذف. وفى رواية النسائى: قال عمر: إنما السنة الأخذ بالركب

«فخذوا بالركب» أى: فى الركوع. وروى البيهقى هذا الحديث بلفظ: كنا إذا ركعنا جعلنا أيدينا بين أفخاذنا، فقال عمر: إن من السنة الأخذ بالركب. قال الحافظ فى فتح البارى بعد ذكر هذه الرواية: هذا حكمه حكم الرفع؛ لأن الصحابى إذا قال: السنة كذا أو سن كذا؛ كان الظاهر انصراف ذلك إلى سنة النبى صلى الله عليه وسلم، ولا سيما إذا قاله مثل عمر رضى الله عنه.. انتهى.

قوله: «وفى الباب عن سعد وأنس وأبى حميد وأبى أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة وأبى مسعود» أما حديث سعد وهو ابن أبى وقاص: فأخرجه الجماعة، وأما حديث أنس وهو ابن مالك: فأخرجه أبو يعلى والطبرانى فى الصغير، كذا فى شرح سراج أحمد السرهندى. وأما حديث أبى حميد: فأخرجه الخمسة إلا النسائى عنه أنه قال: وهو فى عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم» الحديث، وفيه فى بيان هيئة الركوع: ووضع يديه على ركبتيه وأخرجه البخارى مختصراً وقد سمي من العشرة أبو أسيد وسهل ابن سعد ومحمد بن مسلمة فى رواية أحمد، كما ذكره الحافظ فى الفتح. وأما حديث أبى مسعود: فأخرجه أحمد وأبو داود والنسائى.

قوله: «حديث عمر حديث حسن صحيح» وأخرجه النسائى.

قوله: «إلا ما روى عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون» رواه عنه مسلم وغيره من طريق إبراهيم عن علقمة والأسود أنهما دخلا على عبد الله فذكر الحديث، وفيه: فوضعا أيدينا على ركبنا فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه ثم جعلهما بين فخذه، فلما صلى قال: هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحمل هذا على أن ابن مسعود لم يبلغه النسخ.

قوله: «والتطبيق منسوخ عند أهل العلم» التطبيق هو إلصاق بين باطنى الكفين وجعلهما بين الفخذين. ويدل على نسخ التطبيق حديث سعد بن أبى وقاص كما ذكره الترمذى بقوله: قال سعد ابن أبى وقاص إلخ: وروى ابن خزيمة عن علقمة عن عبد الله قال: علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه فركع، فبلغ ذلك سعداً فقال: صدق أخى، كنا نفعل هذا، ثم أمرنا بهذا؛ يعنى الإمساك بالركب. قال الحافظ: فهذا شاهد قوى لطريق مصعب بن سعد قال: وروى عبد الرزاق عن معمر ما يوافق قول سعد. أخرجه من وجه آخر عن علقمة والأسود، قال: صلينا مع عبد الله فطبق ثم لقينا عمر فصلينا معه فطبقتنا، فلما انصرف قال: ذلك الشيء كنا نفعله ثم ترك.. انتهى. وقال الحازمى فى كتاب الاعتبار بعد رواية حديث التطبيق من طريقين ما لفظه: قد اختلف أهل العلم فى هذا الباب، فذهب نفر إلى العمل بهذا الحديث، منهم: عبد الله بن مسعود والأسود بن يزيد وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن الأسود، وخالفهم فى ذلك كافة أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، ورأوا أن الحديث الذى رواه ابن مسعود كان محكماً فى ابتداء الإسلام ثم نسخ ولم يبلغ ابن مسعود نسخه، وعرف ذلك أهل المدينة فرووه وعملوا به، ثم ذكر الحازمى بإسناده عن مصعب بن سعد قال: صليت إلى جنب أبى فلما ركعت جعلت يدي بين ركبتي، ففحاهما، فعدت، ففحاهما، وقال: إنا كنا نفعل هذا فنهينا عنه، وأمرنا أن

نضع الأيدي على الركب، قال: هذا حديث صحيح ثابت أخرجه البخارى فى الصحيح عن أبى الوليد عن شعبة، وأخرجه مسلم من حديث أبى عوانة عن أبى يعفور، وله طرق فى كتب الأئمة، ثم روى بإسناده عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن عبد الله قال: «علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة فرفع يديه، ثم ركع فطبق، ووضع يديه بين ركبتيه، فبلغ ذلك سعداً فقال: صدق أخى كنا نفعل هذا ثم أمرنا بهذا ووضع يديه على ركبتيه» قال: ففى إنكار سعد حكم التطبيق بعد إقراره بثبوته دلالة على أنه عرف الأول والثانى وفيهم الناسخ والمنسوخ.. انتهى كلام الحازمى.

٢٥٩- قَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ: كُنَّا نَفْعَلُ ذَلِكَ فَنُهِينَا عَنْهُ، وَأُمِرْنَا أَنْ نَضَعَ الْأَكُفَّ عَلَى الرُّكْبِ.

قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ: بِهَذَا.

وَأَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ اسْمُهُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدِ بْنِ الْمُنْذِرِ.
وَأَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ اسْمُهُ: مَالِكُ بْنُ رَبِيعَةَ.
وَأَبُو حَصِينٍ اسْمُهُ: عُثْمَانُ بْنُ عَاصِمٍ الْأَسَدِيُّ.
وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ اسْمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبٍ.
وَأَبُو يَعْفُورٍ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ نِسْطَاسٍ.
وَأَبُو يَعْفُورٍ الْعَبْدِيُّ اسْمُهُ: وَاقِدٌ، وَيُقَالُ: وَقْدَانٌ، وَهُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى.

وَكِلَاهُمَا مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ.

قال سعد بن أبى وقاص: «كنا نفعل ذلك... إلخ» أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما كما عرفت فى كلام الحازمى.

(١٩٣) بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يُجَافِي يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي الرُّكُوعِ [٧٨م-٧٨ت]

٢٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ بُنْدَارٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: اجْتَمَعَ أَبُو حُمَيْدٍ وَأَبُو أُسَيْدٍ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَذَكَرُوا صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَكَعَ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ كَأَنَّهُ قَابِضٌ عَلَيْهِمَا، وَوَتَرَ يَدَيْهِ فَنَحَّاهُمَا عَنْ جَنْبَيْهِ.

قال: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ.

قال أبو عيسى: حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ يُجَافِي الرَّجُلُ يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

قوله: «حدثنا أبو عامر العقدي» بفتح العين المهملة والقاف، اسمه عبد الملك بن عمر ثقة «حدثنا فليح» بضم الفاء مصغرا «ابن سليمان» بن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلمي أو يحيى المدني، ويقال: فليح لقب واسمه عبد الملك؛ صدوق كثير الخطأ من السابعة، مات سنة ١٦٨ ثمان وستين ومائة «حدثنا عباس بن سهل» بن سعد السعدي، ثقة من الرابعة «قال: اجتمع أبو حميد» بالتصغير «وأبو أسيد» بالتصغير أيضًا «وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة» كذا ذكر عباس بن سهل في روايته اجتماع أبي حميد مع هؤلاء الثلاثة: وقال محمد بن عمرو بن عطاء في روايته عن أبي حميد الساعدي: قال: سمعته وهو في عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة بن ربيع يقول: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم... إلخ، وتأتي هذه الرواية في باب وصف الصلاة.

قوله: «ووتر يديه» من التوتير وهو جعل الوتر على القوس. قال في النهاية: أى: جعلهما كالوتر من قولك: وترت القوس، وأوترته، شبه يد الراكع إذا مدها قابضًا على ركبتيه بالقوس إذا أوترت.. انتهى. «فنحاهما عن جنبيه» من نحى ينحى تنحية إذا أبعد يعنئ أبعد؛ يديه عن جنبيه حتى كانت يده كالوتر وجنبه كالقوس.

قوله: «وفي الباب عن أنس» أخرجه الأزرقى في كتاب مكة من طريق إسماعيل بن رافع عن أنس، كذا في شرح الترمذى لسراج أحمد السرهندى.

قوله: «وحدثني أبي حميد حديث حسن صحيح» وأخرجه أبو داود بلفظ الترمذى.

(١٩٤) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ [٧٩م-٧٩ت]

٢٦١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ بْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ إِسْحَقَ بْنِ يَزِيدَ الْهَذَلِيِّ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَدْ تَمَّ رُكُوعُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ، وَإِذَا سَجَدَ فَقَالَ فِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَدْ تَمَّ سُجُودُهُ، وَذَلِكَ أَذْنَاهُ».

قال: وفي الباب عن حُذَيْفَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ.

قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ بْنِ مَسْعُودٍ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ؛ عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ لَمْ يَلْقَ ابْنَ مَسْعُودٍ.

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ لَا يَنْقُصَ الرَّجُلُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مِنْ ثَلَاثِ تَسْبِيحَاتٍ.

وَرُويَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَحَبُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُسَبِّحَ خَمْسَ تَسْبِيحَاتٍ لِكَيْ يَذَرِكَ مَنْ خَلْفَهُ ثَلَاثَ تَسْبِيحَاتٍ. وَهَكَذَا قَالَ إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.

قوله: «عن ابن أبي ذئب» هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، ثقة فقيه فاضل «عن إسحاق بن يزيد الهذلي» قال في التقریب: مجهول «عن عون بن عبد الله بن عتبة» بن مسعود الهذلي الكوفي، ثقة عابد من الرابعة.

قوله: «وذلك أذناه» أي: أدنى تمام ركوعه، قال ابن الملك: أي: أدنى الكمال في العدد، وأكمله سبع مرات، فالأوسط خمس مرات، كذا في المرقاة: قال الماوردي: إن الكمال إحدى عشرة أو تسع، وأوسطه خمس، ولو سبح مرة مرة حصل التسبيح... انتهى. وقيل: إن الكمال عشر تسبيحات، ويدل عليه ما رواه أحمد وأبو داود والنسائي عن سعيد بن جبیر عن أنس قال: «ما صليت وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا الفتى - يعني عمر بن عبد العزيز - قال: فحذرنا في ركوعه عشر تسبيحات، وفي سجوده عشر تسبيحات. قال الشوكاني: فيه حجة لمن قال إن كمال التسبيح عشر تسبيحات، والأصح أن المنفرد يزيد في التسبيح ما أراد وكلما زاد كان أولى، والأحاديث الصحيحة في تطويله صلى الله عليه وسلم ناطقة بهذا. وكذلك الإمام إذا كان المؤمنون لا يتأذون بالتطويل.. انتهى كلامه. قلت: الأولى للمنفرد أن يقتصر في التسبيح على قدر ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلواته الطويلة منفرداً، وأما الإمام فالأولى له بل المتعين له التخفيف في تمام. وأما إذا

كان المؤمنون لا يتأذون بالتطويل فهل يزيد الإمام في التسبيح ما أراد ويطول في الركوع والسجود ما شاء كما قال الشوكاني أو يخفف في هذه الصورة أيضاً، فقال ابن عبد البر: ينبغي لكل إمام أن يخفف لأمره صلى الله عليه وسلم وإن علم قوة من خلفه؛ فإنه لا يدري ما يحدث عليهم من حادث وشغل وعارض وحاجة وحدث وغيره.. انتهى. وقد تقدم الكلام في هذا في باب إذا أم أحدكم الناس فليخفف.

قوله: «وفي الباب عن حذيفة وعقبة بن عامر» أما حديث حذيفة: فأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه وأخرجه الترمذي أيضاً في هذا الباب، وأما حديث عقبة بن عامر: فأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه ولفظه. قال: لما نزلت: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اجعلوها في ركوعكم»، فلما نزلت ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ قال: «اجعلوها في سجودكم».

قوله: «ليس إسناده بم متصل» ومع عدم اتصال السند؛ فيه إسحاق بن يزيد الهذلي وهو مجهول كما عرفت. وقال الشوكاني: قال ابن سيد الناس: لا نعلمه وثق ولا عرف إلا برواية ابن أبي ذئب عنه خاصة، فلم ترتفع عنه الجهالة العينية ولا الحالية... انتهى. وحديث ابن مسعود هذا أخرجه أيضاً الشافعي وأبو داود وابن ماجه.

قوله: «والعمل على هذا عند أهل العلم؛ يستحبون أن لا ينقص الرجل في الركوع والسجود من ثلاث تسييحات» واستدل على ذلك بحديث ابن مسعود المذكور، وقد عرف أنه منقطع ومع انقطاعه في سنده مجهول، وبحديث أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثاً. وفي سجوده سبحان ربى الأعلى ثلاثاً، رواه البزار والطبراني في الكبير. وقال البزار: لا نعلمه يروى عن أبي بكرة إلا بهذا الإسناد، وعبد الرحمن بن أبي بكرة صالح الحديث، كذا في مجمع الزوائد، وبحديث جبير بن مطعم: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه: «سبحان ربى العظيم» ثلاثاً، وفي سجوده: «سبحان ربى الأعلى» ثلاثاً. رواه البزار والطبراني في الكبير. قال البزار: لا يروى عن جبير إلا بهذا الإسناد: وعبد العزيز ابن عبيد الله صالح ليس بالقوى، كذا في مجمع الزوائد، وبحديث أبى مالك الأشعري: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فلما ركع قال: «سبحان الله وبحمده» ثلاث مرات ثم رفع رأسه. رواه الطبراني في الكبير، وفيه شهر بن حوشب وفيه بعض كلام وقد وثقه غير واحد، كذا في مجمع الزوائد. والظاهر أن هذه الأحاديث بمجموعها تصلح بأن يستدل بها على استحباب أن لا ينقص الرجل في الركوع والسجود من ثلاث تسييحات، والله تعالى أعلم.

قوله: «وروى عن ابن المبارك أنه قال: أستحب للإمام أن يسبح خمس تسييحات... إلخ» قال القاضى الشوكاني في النيل بعد نقل قول ابن المبارك هذا عن الترمذي ونقل قول الماوردى الذى تقدم ما لفظه: لا دليل على تقييد الكمال بعدد معلوم، بل ينبغي الاستكثار من التسبيح على مقدار تطويل الصلاة من غير تقييد بعدد. وأما إيجاب سجود السهو فيما زاد على التسع واستحباب أن يكون عدد التسبيح وترًا لا شفعًا فيما زاد على الثلاث فمما لا دليل عليه.. انتهى. «وهكذا قال إسحاق بن إبراهيم» بن مخلد الحنظلي أبو محمد بن راهويه المروزي، ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل، قاله الحافظ.

٢٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: أُنْبَأَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ يُحَدِّثُ، عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ: أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ» وَفِي سُجُودِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى» وَمَا أَتَى عَلَى آيَةِ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ وَسَأَلَ، وَمَا أَتَى عَلَى آيَةِ عَذَابٍ إِلَّا وَقَفَ وَتَعَوَّذَ.

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قوله: «حدثنا أبو داود» هو الطيالسي اسمه سليمان بن داود «عن الأعمش» هو سليمان بن مهران «قال: سمعت سعد بن عبيدة» بضم العين السلمي أبو حمزة الكوفي وثقة النسائي «يحدث عن المستورد» بضم أوله وإسكان المهملة وفتح المثناة وكسر الراء ابن الأحنف الكوفي، وثقه ابن المديني «عن صلة» بكسر أوله وفتح اللام الخفيفة «ابن زفر» بضم الزاى وفتح الفاء العبسى بالموحدة الكوفي، تابعي كبير ثقة جليل، قاله الحافظ.

قوله: «أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم» وفي رواية مسلم: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البصرة فقلت: يركع عند المائة ثم مضى فقلت: يصلي بها ركعة فمضى فقلت: يركع بها ثم افتتح النساء إله، فظهر بهذه الرواية أن هذه الصلاة التي صلى حذيفة معه صلى الله عليه وسلم كانت صلاة الليل «إلا وقف وسأل» أى: الرحمة «إلا وقف وتعوذ» أى: من عذاب الله. قال الشيخ عبد الحق فى اللمعات: الظاهر أنه كان فى الصلاة وهو محمول عندنا على النوافل. قلت: قد وقع فى رواية مسلم: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة كما عرفت، وهذا نص صريح فى أن وقوفه صلى الله عليه وسلم وسؤاله عند الإتيان على آية الرحمة، وكذا وقوفه وتعوذه عند الإتيان على آية العذاب؛ كان فى صلاة الليل.

قوله: «هذا حديث حسن صحيح» وأخرجه مسلم.

٢٦٣ - قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ نَحْوَهُ. وَقَدْ رَوَى عَنْ حُذَيْفَةَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ: أَنَّهُ صَلَّى بِاللَّيْلِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

(٢٦٢) حديث صحيح، وأخرجه النسائي (١٠٤٥)، (١٠٠٧)، وأخرجه أبو داود (٨٧١)، وابن ماجه (٣٥١)، ثلاثهم بنحوه، وأخرجه مسلم ضمن حديث طويل (٧٧٢) جميعاً من طريق المستورد بن الأحنف عن صلة ابن زفر عن حذيفة.

(٢٦٣) حديث صحيح، وانظر الذى قبله.

محتويات المجلد الأول

رقم الصفحة	الموضوع
	١- كِتَابُ الطَّهَارَةِ
٥	مقدمة المحقق
٧	خطبة الكتاب ومقدمة الشارح
٢٢	(١) بَاب مَا جَاءَ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ
٢٧	(٢) بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ
٣٤	(٣) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ مِفْتَاحَ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ
٣٨	(٤) بَاب مَا يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ
٤٢	(٥) بَاب مَا يَقُولُ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ
٤٥	(٦) بَاب فِي النَّهْيِ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ
٥٠	(٧) بَاب مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ
٥٤	(٨) بَاب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ قَائِمًا
٥٧	(٩) بَاب الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ
٥٩	(١٠) بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِنَاةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ
٦٢	(١١) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهَةِ الْإِسْتِنَجَاءِ بِالْيَمِينِ
٦٤	(١٢) بَاب الْإِسْتِنَجَاءِ بِالْحِجَارَةِ
٦٦	(١٣) بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِنَجَاءِ بِالْحَجَرَيْنِ
٧١	(١٤) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَا يُسْتَنْجَى بِهِ
٧٤	(١٥) بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِنَجَاءِ بِالْمَاءِ
٧٥	(١٦) بَاب مَا جَاءَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ أَبْعَدَ فِي الْمَذْهَبِ

رقم الصفحة	الموضوع
٧٧	(١٧) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمُعْتَسَلِ
٨٠	(١٨) بَاب مَا جَاءَ فِي السَّوَاكِ
٨٥	(١٩) بَاب مَا جَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا
٨٨	(٢٠) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الْوُضُوءِ
٩٢	(٢١) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ
٩٤	(٢٢) بَاب الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ
٩٩	(٢٣) بَاب مَا جَاءَ فِي تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ
١٠٣	(٢٤) بَاب مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِمُقَدِّمِ الرَّأْسِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ
١٠٤	(٢٥) بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِمُؤَخَّرِ الرَّأْسِ
١٠٥	(٢٦) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ مَرَّةً
١٠٧	(٢٧) بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يَأْخُذُ لِرَأْسِهِ مَاءً جَدِيدًا
١٠٩	(٢٨) بَاب مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ ظَاهِرِهِمَا وَبَاطِنِهِمَا
١١٠	(٢٩) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْأُذُنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ
١١٣	(٣٠) بَاب مَا جَاءَ فِي تَحْلِيلِ الْأَصَابِعِ
١١٦	(٣١) بَاب مَا جَاءَ وَيُلِّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ
١١٨	(٣٢) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً
١١٩	(٣٣) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ
١٢٠	(٣٤) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا
١٢٢	(٣٥) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مَرَّةً وَمَرَّتَيْنِ وَثَلَاثًا
١٢٣	(٣٦) بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَتَوَضَّأُ بَعْضَ وَضُوئِهِ مَرَّتَيْنِ وَبَعْضُهُ ثَلَاثًا
١٢٤	(٣٧) بَاب مَا جَاءَ فِي وَضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَيْفَ كَانَ
١٢٦	(٣٨) بَاب مَا جَاءَ فِي النَّضْحِ بَعْدَ الْوُضُوءِ
١٢٩	(٣٩) بَاب مَا جَاءَ فِي اسْتِغَاغِ الْوُضُوءِ
١٣١	(٤٠) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّمَنُّدْلِ بَعْدَ الْوُضُوءِ
١٣٥	(٤١) بَاب فِيمَا يُقَالُ بَعْدَ الْوُضُوءِ
١٣٧	(٤٢) بَاب فِي الْوُضُوءِ بِالْمُدِّ

رقم الصفحة	الموضوع
١٤١	(٤٣) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْإِسْرَافِ فِي الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ
١٤٣	(٤٤) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ
١٤٦	(٤٥) بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ
١٤٨	(٤٦) بَاب مَا جَاءَ فِي وَضُوءِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ
١٤٩	(٤٧) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ فَضْلِ طَهُورِ الْمَرْأَةِ
١٥١	(٤٨) بَاب مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي ذَلِكَ
١٥٣	(٤٩) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ
١٦٢	(٥٠) بَاب مِنْهُ آخَرُ
١٦٦	(٥١) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ
١٦٨	(٥٢) بَاب مَا جَاءَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ أَنَّهُ طَهُورٌ
١٧٣	(٥٣) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّشْدِيدِ فِي الْبَوْلِ
١٧٥	(٥٤) بَاب مَا جَاءَ فِي نَضْحِ بَوْلِ الْغُلَامِ قَبْلَ أَنْ يُطْعَمَ
١٨٠	(٥٥) بَاب مَا جَاءَ فِي بَوْلِ مَا يُؤْكَلُ لِحَمِّهِ
١٨٤	(٥٦) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ
١٨٧	(٥٧) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ
١٩٠	(٥٨) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ
١٩١	(٥٩) بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ
١٩٤	(٦٠) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ
١٩٩	(٦١) بَاب الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ
٢٠٢	(٦٢) بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ
٢٠٧	(٦٣) بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ
٢١٠	(٦٤) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْقَيْءِ وَالرُّعَافِ
٢١٤	(٦٥) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ بِالنَّبِيذِ
٢١٧	(٦٦) بَاب فِي الْمَضْمُضَةِ مِنَ اللَّبَنِ
٢١٨	(٦٧) بَاب فِي كَرَاهَةِ رَدِّ السَّلَامِ غَيْرَ مُتَوَضِّئٍ
٢٢٠	(٦٨) بَاب مَا جَاءَ فِي سُورِ الْكَلْبِ

رقم الصفحة	الموضوع
٢٢٥	(٦٩) بَاب مَا جَاءَ فِي سُورِ الْهَرَّةِ
٢٢٩	(٧٠) بَاب فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ
٢٣١	(٧١) بَاب الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ لِلْمُسَافِرِ وَالْمُقِيمِ
٢٣٥	(٧٢) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلَهُ
٢٣٨	(٧٣) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ظَاهِرِهِمَا
٢٣٩	(٧٤) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْجَوْرَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ
٢٥٠	(٧٥) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْعِمَامَةِ
٢٥٥	(٧٦) بَاب مَا جَاءَ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ
٢٦٠	(٧٧) بَاب هَلْ تَنْقُضُ الْمَرْأَةُ شَعْرَهَا عِنْدَ الْغُسْلِ
٢٦٢	(٧٨) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ
٢٦٤	(٧٩) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ بَعْدَ الْغُسْلِ
٢٦٥	(٨٠) بَاب مَا جَاءَ إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ
٢٦٧	(٨١) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ
٢٧٠	(٨٢) بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَسْتَقِظُ فَيَرَى بَلَاءً وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا
٢٧٢	(٨٣) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ وَالْمَذْيِ
٢٧٣	(٨٤) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَذْيِ يُصِيبُ الثَّوْبَ
٢٧٥	(٨٥) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ
٢٧٧	(٨٦) بَاب غَسْلِ الْمَنِيِّ مِنَ الثَّوْبِ
٢٧٨	(٨٧) بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُنُبِ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ
٢٨٠	(٨٨) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ
٢٨١	(٨٩) بَاب مَا جَاءَ فِي مُصَافَحَةِ الْجُنُبِ
٢٨٣	(٩٠) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ
٢٨٤	(٩١) بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْتَدْفِي بِالْمَرْأَةِ بَعْدَ الْغُسْلِ
٢٨٥	(٩٢) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّيْمُمِ لِلْجُنُبِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ
٢٨٧	(٩٣) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ
٢٨٩	(٩٤) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ

الموضوع	رقم الصفحة
(٩٥) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ	٢٩١
(٩٦) بَاب مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ أَنَّهَا تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ	٢٩٨
(٩٧) بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ أَنَّهَا لَا تَقْضِي الصَّلَاةَ	٣٠٠
(٩٨) بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُنُبِ وَالْحَائِضِ أَنَّهُمَا لَا يَقْرَأَانِ الْقُرْآنَ	٣٠١
(٩٩) بَاب مَا جَاءَ فِي مُبَاشَرَةِ الْحَائِضِ	٣٠٤
(١٠٠) بَاب مَا جَاءَ فِي مُوَكَالَةِ الْحَائِضِ وَسُورِهَا	٣٠٦
(١٠١) بَاب مَا جَاءَ فِي الْحَائِضِ تَتَنَاوَلُ الشَّيْءَ مِنَ الْمَسْجِدِ	٣٠٧
(١٠٢) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِيْتَانِ الْحَائِضِ	٣٠٨
(١٠٣) بَاب مَا جَاءَ فِي الْكَفَّارَةِ فِي ذَلِكَ	٣١٠
(١٠٤) بَاب مَا جَاءَ فِي غَسْلِ دَمِ الْحَيْضِ مِنَ الثَّوْبِ	٣١٣
(١٠٥) بَاب مَا جَاءَ فِي كَمْ تَمَكَّثُ النِّفْسَاءُ	٣١٦
(١٠٦) بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغُسْلٍ وَاحِدٍ	٣١٨
(١٠٧) بَاب مَا جَاءَ فِي الْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعُودَ تَوَضَّأَ	٣٢٠
(١٠٨) بَاب مَا جَاءَ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَوَجَدَ أَحَدَكُمْ الْخَلَاءَ فَلْيَبْدَأْ بِالْخَلَاءِ	٣٢١
(١٠٩) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الْمَوْطِإِ	٣٢٢
(١١٠) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّيْمُمِ	٣٢٥
(١١١) بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا	٣٣٤
(١١٢) بَاب مَا جَاءَ فِي الْبَوْلِ يُصِيبُ الْأَرْضَ	٣٣٧

٢- كِتَابُ الصَّلَاةِ

(١١٣) بَاب مَا جَاءَ فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ	٣٤٢
(١١٤) بَاب مِنْهُ	٣٤٦
(١١٥) بَاب مِنْهُ	٣٤٧
(١١٦) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيسِ بِالْفَجْرِ	٣٤٩
(١١٧) بَاب مَا جَاءَ فِي الْإِسْفَارِ بِالْفَجْرِ	٣٥٣
(١١٨) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّعْجِيلِ بِالظُّهْرِ	٣٥٧

الموضوع	رقم الصفحة
(١١٩) بَاب مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ	٣٥٩
(١٢٠) بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْعَصْرِ	٣٦٤
(١٢١) بَاب مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ الْعَصْرِ	٣٦٩
(١٢٢) بَاب مَا جَاءَ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ	٣٧١
(١٢٣) بَاب مَا جَاءَ فِي وَقْتِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ	٣٧٣
(١٢٤) بَاب مَا جَاءَ فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ	٣٧٦
(١٢٥) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّوْمِ قَبْلَ الْعِشَاءِ وَالسَّمْرِ بَعْدَهَا	٣٧٧
(١٢٦) بَاب مَا جَاءَ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي السَّمْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ	٣٧٩
(١٢٧) بَاب مَا جَاءَ فِي الْوَقْتِ الْأَوَّلِ مِنَ الْفَضْلِ	٣٨١
(١٢٨) بَاب مَا جَاءَ فِي السَّهْوِ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ	٣٨٧
(١٢٩) بَاب مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الصَّلَاةِ إِذَا أَخَّرَهَا الْإِمَامُ	٣٨٨
(١٣٠) بَاب مَا جَاءَ فِي النَّوْمِ عَنِ الصَّلَاةِ	٣٩٠
(١٣١) بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَنْسَى الصَّلَاةَ	٣٩٢
(١٣٢) بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ تَفَوُّتُهُ الصَّلَوَاتُ بِأَيِّتِهِنَّ يَبْدَأُ	٣٩٣
(١٣٣) بَاب مَا جَاءَ فِي صَلَاةِ الْوُسْطَى أَنَّهَا الْعَصْرُ	٣٩٦
(١٣٤) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الْفَجْرِ	٤٠٠
(١٣٥) بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ	٤٠٢
(١٣٦) بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ	٤٠٦
(١٣٧) بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ	٤١٠
(١٣٨) بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْحَضَرِ	٤١٣
(١٣٩) بَاب مَا جَاءَ فِي بَدْءِ الْأَذَانِ	٤١٨
(١٤٠) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّرْجِيعِ فِي الْأَذَانِ	٤٢٢
(١٤١) بَاب مَا جَاءَ فِي إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ	٤٢٧
(١٤٢) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْإِقَامَةَ مَثْنَى مَثْنَى	٤٣٠
(١٤٣) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّرْسُلِ فِي الْأَذَانِ	٤٣٥
(١٤٤) بَاب مَا جَاءَ فِي إِدْحَالِ الْإِصْبَعِ الْأَذُنَ عِنْدَ الْأَذَانِ	٤٣٨

رقم الصفحة	الموضوع
٤٤٠	(١٤٥) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّوْبِ فِي الْفَجْرِ
٤٤٣	(١٤٦) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ
٤٤٥	(١٤٧) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْأَذَانِ بِغَيْرِ وُضوءٍ
٤٤٧	(١٤٨) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحَقُّ بِالْإِقَامَةِ
٤٤٨	(١٤٩) بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ بِاللَّيْلِ
٤٥١	(١٥٠) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْأَذَانِ
٤٥٢	(١٥١) بَاب مَا جَاءَ فِي الْأَذَانِ فِي السَّفَرِ
٤٥٤	(١٥٢) بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأَذَانِ
٤٥٦	(١٥٣) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ الْإِمَامَ ضَامِنٌ وَالْمُؤَذِّنُ مُؤْتَمَنٌ
٤٥٧	(١٥٤) بَاب مَا جَاءَ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ
٤٥٩	(١٥٥) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَأْخُذَ الْمُؤَذِّنُ عَلَى الْأَذَانِ أَجْرًا
٤٦١	(١٥٦) بَاب مَا جَاءَ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ مِنَ الدُّعَاءِ
٤٦٢	(١٥٧) بَاب مِنْهُ آخَرُ
٤٦٤	(١٥٨) بَاب مَا جَاءَ فِي أَنَّ الدُّعَاءَ لَا يَرُدُّ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ
٤٦٥	(١٥٩) بَاب مَا جَاءَ كَمْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ
٤٦٦	(١٦٠) بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ
٤٦٧	(١٦١) بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْجَمَاعَةِ
٤٦٩	(١٦٢) بَاب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَسْمَعُ النِّدَاءَ فَلَا يُجِيبُ
٤٧٢	(١٦٣) بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَحْدَهُ ثُمَّ يُدْرِكُ الْجَمَاعَةَ
٤٧٤	(١٦٤) بَاب مَا جَاءَ فِي الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ قَدْ صَلَّى فِيهِ مَرَّةً
٤٧٩	(١٦٥) بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ فِي الْجَمَاعَةِ
٤٨١	(١٦٦) بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ
٤٨٣	(١٦٧) بَاب مَا جَاءَ فِي إِقَامَةِ الصُّفُوفِ
٤٨٤	(١٦٨) بَاب مَا جَاءَ لِيَلِينِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ
٤٨٦	(١٦٩) بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الصَّفِّ بَيْنَ السَّوَارِي
٤٨٧	(١٧٠) بَاب مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ وَخِذَهُ

رقم الصفحة	الموضوع
٤٩٠	(١٧١) بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ رَجُلٌ
٤٩١	(١٧٢) بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي مَعَ الرَّجُلَيْنِ
٤٩٣	(١٧٣) بَاب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي وَمَعَهُ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ
٤٩٤	(١٧٤) بَاب مَا جَاءَ مِنْ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ
٤٩٨	(١٧٥) بَاب مَا جَاءَ إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ
٥٠٠	(١٧٦) بَاب مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الصَّلَاةِ وَتَحْلِيلِهَا
٥٠٣	(١٧٧) بَاب مَا جَاءَ فِي نَشْرِ الْأَصَابِعِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ
٥٠٥	(١٧٨) بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى
٥٠٨	(١٧٩) بَاب مَا يَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ
٥١٣	(١٨٠) بَاب مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْجَهْرِ بِ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
٥١٦	(١٨١) بَاب مَنْ رَأَى الْجَهْرَ بِ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
٥١٧	(١٨٢) بَاب مَا جَاءَ فِي افْتِتَاحِ الْقِرَاءَةِ بِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾
٥١٨	(١٨٣) بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ
٥٢٣	(١٨٤) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّأْمِينِ
٥٣٢	(١٨٥) بَاب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّأْمِينِ
٥٣٣	(١٨٦) بَاب مَا جَاءَ فِي السَّكْتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ
٥٣٥	(١٨٧) بَاب مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي الصَّلَاةِ
٥٤٥	(١٨٨) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ
٥٤٧	(١٨٩) بَاب مِنْهُ آخَرُ
٥٤٨	(١٩٠) بَاب مَا جَاءَ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ
٥٥١	(١٩١) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَرْفَعْ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ
٥٥٨	(١٩٢) بَاب مَا جَاءَ فِي وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الرُّكُوعِ
٥٦١	(١٩٣) بَاب مَا جَاءَ أَنَّهُ يُجَافِي يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي الرُّكُوعِ
٥٦٢	(١٩٤) بَاب مَا جَاءَ فِي التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ